۸۵/ع

نهایة المرام

نهایة المرام فی علم الکلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله نستعين

الحمد لله القديم الازلي الدائم الابدي الفرد الصمد الواحد الاحد الكريم العظيم الجواد الماجد المقدس عن
دعوة عن الشريك والضد والمعاند المنزه بكمال الذات عن الصاحبة والولد والوالد المتوحد بعزة الصنع و
الابداع عن النقص والظهير والمعاضد العالم بمستودعات الاسرار ومكنونات الضمائر وكم عليه العقائد المتعالي
بتجرده عن سبل الاوهام وادراك الحواس المدرك لجميع الموجودات لا تخفى عليه خافية في الاولى والاخرة ليس له
العالي بعد المختص بالملكوت والعظمة والجبروت كل شيء له خاضع ساجد يسبح له ما في السموات وما في الارض من راكع
وساجد احمده على افضاله المتصل وعظيم كرمه المترادف المتزايد واشكره على سوابغ نعمه ولوازم كرمه الاوابد
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ند ولا ضد واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين
الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون والجاحد شهادة اسعد بها الاهوال والشدائد وادخرها لزاد
يوم المعاد واستمد بها ... اعظم الذخائر والفوائد وصلى الله على سيد الانبياء وخير الاصفياء محمد عبد الله
المعاد بشرعه لكل شيطان مارد والموضح به لانواع الحكم والاحكام والمقاصد وعلى آله المطهرين عن الادناس
المعصومين عن الخطأ والارجاس الفائزين ... صلوة يحظى بها كل كامل ويرغم عناد كل معاند وسلم تسليما

اما بعد فان الله تعالى شرف العلماء وعظم الفضلاء لاختصاصهم بمزيد الافضال وتميزهم
باسباب الكمال وهو حصول العلم فيهم المقتضي لارتفاعهم عن مشابهة الجمادات وامتيازهم عن العجماوات وحلول ساحاتهم
لعزهم محل المجد العلي ... قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب وقد تطابقت
الاحاديث النبوية والقضايا العقلية البديهية على ارتفاع قدر العلماء الى ذروة العلاء وانحطاط منازل الجهال
الى اسفل درك الشقاء هذا امر قد اعده الله لذوي البصائر والالباب واولي النهى والاعتبار من مزيد
الانعام وكثرة الثواب ثم ان العلم يتفاوت بحسب تفاوت المعلومات ويتفاضل بحسب تفاضل المعلومات وبعضها
يسير التحصيل ... العلم من المهم الى ابتداء الاهم فينتهي الى الاهم ولا شك ان اهم المعارف واولاها
واجلها واسناها ما كان سببا للخلاص من المهلكات وموجبا لارتفاع الدرجات وهو طريق لاهل الحل والعقد
وارباب السلوك ان اشرف الموجودات واكمل المعلومات هي ذات واجب الوجود المعطي لكل موجود ما يعلم
به كونه ... كل علم ... والمباني العقلاء واجماع العلماء على
وجوب معرفة الله تعالى على الاعيان والحتم بها في كل حين وزمان ولم يسوغ احد من المشرعين ولا جوز احد من
العارفين سلوك طريق التقليد لاحد من العلماء ولا الركون الى عقائد الاجداد والآباء الا بعد الجد في الاجتهاد و
الاستقصاء في تحصيل الاعتقاد ... على الاطلاق ... واوجبوا

على كل مكلف بذل الوسع في تحصيل المعارف ليحصل له الامن من المخاوف وذلك انما هو بعلم الكلام
الذي حوى معرفة على الخاص والعام وقد صنفنا فيه كتبا متعددة ورسائل متبددة وهذا اجمع ما انشأنا في
هذا الكتاب الموسوم بنهاية المرام في علم الكلام على جميع تلك الفوائد التي استنبطناها والنكت التي استخرجناها
مع زيادات شريفة في هذا الكتاب لطيفة ومعان حسنة شريفة لم يسبقنا اليها المتقدمون ولا سطرها
المصنفون ثم نذكر على الاستقصاء ما بلغنا من كلام القدماء ونحكم بالانصاف بين المتكلمين والحكماء
ومحتو على النوادر الكلامية والقواعد الحكمية المشتمل عليها المباحث والنهاية فكان في هذا الفن
بمنزلة الغاية لاجل اعز الناس علي واوجبهم الي ... ولدي العزيز محمد رزقه الله تعالى الوصول الى
اقصى نهايات الكمال والارتقاء الى اعلى ذرى الجلال وايده الله تعالى بالالطاف الازلية وامده بالسعادات الابدية
واحياه ليسكن في عيش رغيد وعمر مديد ... الطاهرين وقد رتبت هذا الكتاب على مقدمة وقواعد
مستعينا بالله لا غير فانه الموفق لكل خير والدافع لكل ضير وتشتمل المقدمة على فصول الاول في بيان شرف
هذا العلم وهو على وجوه الاول ان البديهة حاكمة بشرف العلم وعلو شانه ولا شك ان شرف العلم تابع لشرف
المعلوم ولما كان الغرض الاقصى من هذا الفن معرفة الله تعالى وصفاته وكيفية افعاله وتاثيراته والبحث عن رسله
واوصيائهم واحوال النفوس والمعاد وهذه اشرف المطالب خصوصا وواجب الوجود تعالى اشرف الموجودات فيكون علمه
اشرف العلوم الثاني ان مقدمات العلوم قد تكون قطعية وقد تكون ظنية ويحصل بالاول اليقين وبالثاني الظن ولا ريب
ان مقدمات هذا الفن قطعية يقينية اما بديهية او كسبية راجعة اليها فيكون ارجح من غيره فيكون اشرف الثالث ان
خلق الله تعالى من الحيوانات ... وتكليفهم لينالوا السعادة الاخروية التي هي اجل المطالب واتم
المقاصد ولا شك ان نيل هذه السعادة انما يحصل بالايمان بالله تعالى ورسله واليوم الآخر وذلك كله انما
يحصل بمعرفة هذا الفن فيكون اشرف الرابع ان السعادة الدنيوية لا يمكن تحصيلها الا بالحكمة العملية المعلوم فيها معرفة
نظام احوال العالم والعلوم السياسية والمدنية والاخلاق المحمودة والمذمومة ليستكمل النفس باستعمال تلك و
التنزه عن هذه وذلك انما يحصل بالترغيب في الثواب والترهيب من العقاب وانما يستفاد ذلك من هذا العلم الخامس ان العلم اما ديني
او دنيوي والثاني غير معتد به عند العقلاء لانه يجري مجرى الحرف والصناعات فالمعول عليه هو الاول لا غير والعلوم
الدينية كلها متوقفة على صحة هذا العلم لانه المتكفل باثبات الصانع تعالى واثبات قدرته وعلمه وتكليفه والمجيب
والمخبر للكتاب العزيز وغيرهم من العلماء الحجة عليهم واذا ثبت شرفه فوق غيره واحتياج غيره اليه
كان اشرف ... ان للقصد مدخلا في حسن القصد ... فاذا كان اشتغالي في هذا العلم ...
... الذي ... اشرف الاشياء ... موضوعات

اي هذا الكتاب

ديعير للعصمة

سائر العلوم على ما سنظهر راجعة الى هذا العلم وموضوعه بديهي الثبوت لجميع العلوم محتاجة اليه ومبادئه مسلمة
فيكون أشرف الفصل الثاني في علة تسميته بالكلام كل علم من العلوم لا ينفك عن البحث والمناظرة
في ذلك تمام لكن خصص هذا العلم باسم الكلام من وجوه أحدها أن العادة قاضية بتسمية البحث في دلائل وجود الصانع تعالى و
صفاته وأفعاله بالكلام في الله تعالى وصفاته فسمي هذا العلم بذلك ولا استبعاد في تخصيص بعض الأسماء ببعض المسميات لبعض
ب أكثر جماعة البحث في العلوم العقلية البراهين القطعية فإذا استدل مستدل بعلمه بالله تعالى وصفاته وأفعاله و
النبوة والمعاد قالوا إنه يتكلم في الكلام في هذا العلم فاشتهر هذا العلم بهذا الاسم ج هذا العلم أهم من غيره في
المرتبة فالكلام فيه أهم من الكلام في غيره فكان أحق بهذا الاسم د هذا العلم أدق من غيره من العلوم والنوع
المميزة للإنسان هي النطق إنما تظهر بالوقوف على أسرار هذا العلم فكأن المتكلم فيه أكمل أشخاص البشر فسمي هذا
بالكلام لظهور نوع التعقل فيه ه هذا العلم يتوقف منه على مبادئ سائر العلوم فالبحث عنه كالمتكلم في
غيره فكان تسميته بعلم الكلام أولى و أن العارفين بالله تعالى يمتازون عن غيرهم من بني نوعهم لما شاهدوا من ملكوت
الله تعالى وأحاطوا بما عرفوه من صفاته فطالت ألسنتهم على غيرهم فكان علمهم أولى باسم الكلام الفصل الثالث
في موضوعه اعلم أن لكل علم على الإطلاق أمورا ثلاثة موضوعا ومبادئ ومسائل ونعني بالموضوع ما يبحث في ذلك
العلم عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لذاته أو لجزئه أو لما يساويه من ذاتياته ولوازمه وهذه تسمى بالأعراض
الذاتية وأما المحمول لأمر أعم من ذاته عارض لها أو لأمر أخص منها عرضا غريبا وباعتبار هذا الموضوع
تمايز العلوم وكذلك مثلا أجرام العالم من حيث الشكل موضوع للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوع للسماء والعالم
من الطبيعي فلولا اعتبار الحيثيات لامتزج العلمان واختلط أحدهما بالآخر والموضوع قد يكون واحدا على
الإطلاق وقد يكون كثيرا لكن بشرط تناسب تلك الأشياء المتكثرة إما بأن تشترك في ذاتي كالخط والسطح والجسم
إذا جعلت موضوعات الهندسة فإنها تشترك في الكم المتصل القار الذات وهي جنس لها أو في عرضي كبدن
الإنسان وأجزائه وأحواله وأدويته وأغذيته وما شاكلها إذا جعلت جميعا موضوعات علم
الطب فإنها تشترك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وإنما سمي الموضوع موضوعا
للعلم لأن الحاصل موضوعات مسائل ذلك العلم يرجع اليه بأن يكون نفسه أو جزئيا تحته أو جزءا منه أو عرضا
ذاتيا له وأما المبادي فهي التي يبنى العلم عليها وهي إما تصورات أو تصديقات فالتصورات
هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي إما موضوع العلم أو جزء منه أو جزئي تحته أو عرض ذاتي له
وهذه الأشياء قد تحتاج الى التصديق بها في العلم وهي الموضوع وما يتركب منه وقد يكون في
ذلك العلم وهي الأعراض الذاتية وحدود ذلك والتصديقات والتي تحتاج الى إثباتها

٣

التصديقات فهي المقدمات التي منها يؤلف قياسات ذلك العلم فمنها بينة يجب قبولها وتسمى القضايا المتعارفة وهي مبادئ
على الإطلاق ومنها غير بينة يسلمها المتعلم ليبنى عليها ومن شأنها أن يبرهن عليها في علم آخر وهي مبادئ بالقياس الى العلم المبني
عليها ومسائل بالقياس الى الآخر فيسلم منه أن كان من مسائله حسن ظن بالمعلم فهي أصول موضوعة وإن
كان مع استنكار فتسمى مصادرات وأما المسائل فهي المطالب المبينة في ذلك العلم ويطلب فيه أن يقرب
محمولاتها الى موضوعاتها وإذ قد مهدت هذه القاعدة فنقول علم الكلام ينظر فيه في أقسام الموجود و
الوجود فيقسم الموجود أولا الى قديم ومحدث ثم المحدث الى جوهر وعرض ثم العرض الى ... ويعرض لوجوده
ثم الجوهر الى ... وجماد ويبين وجه الكلام فيها مثل ... ذاتي أو عرضي ثم ينظر في العدم فيبين أنه عدم لكثرة
ويعم الوجود وإنه يتميز عن الحوادث بالحدوث لأن الصفات ويمتنع عليه ويفرق بين الواجب والمحال والممكن ثم يبين أن أصل
الفعل جائز عليه وأن العالم فعله وأن ... من جملة أفعاله ... ثم يبين ... المعجز فيهم ثم يستقر
العقل بوجوب النبي صلى الله عليه وسلم الذي استدل على صدقه فيما يقوله في الله تعالى واليوم الآخر فيما يعجز عن إدراكه العقل ولا يحكم بامتناعه
ولا شك أن هذه الأشياء عارضة للوجود من حيث هو فيكون موضوعه هو الوجود المطلق الفصل الرابع
في غايته أن الإنسان خلق لا كغيره من أنواع الحيوانات بل هو مدني بالطبع يفتقر في معاشه الى غذاء ولباس ومسكن وإصلاح أحواله
ومعونة من نسله وغيرهم وهذه أمور صناعية لا يمكن صدورها عن صانع واحد وإنما تحصل باجتماع خلق
يتعاونون عليه ويشتركون في تحصيله فيتفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض مهمه فيتم بمعاوضة ومعاونة إن
الاجتماع على التعاون إنما يتم إذا كان بين النوع معاملة وعدل إذ كل منهم يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من زاحمه
فيه وبحسب ذلك يحصل الجور فيقع الهرج والمرج ويختل أمر النظام فلا بد من عدل يتفق عليه ولما كانت الجزئيات غير
منحصرة وجب وضع قوانين كلية يرجع اليها لكيفية العدل وتلك القوانين لو وضعها الناس لحصل الاختلاف فيقع الهرج المحذور
منه فلا بد من شارع متميز عنهم بآيات تدل على أنها من عند الله ليطيعه الباقون وإنما يتميز بمعجزات تصدر عنه دون غيره ولما كانت الحكمة
إنما تتم بالتكليف إذ ضعفاء العقول يستحوذ عليهم إضلال العدو الشائع لطباعهم وحث عناية الله تعالى إرسال الأنبياء بالشرائع
ببيان الوعد والوعيد ومجازاة الممتثل لها بالإحسان ومقابلة المخالف بالعذاب الأخروي ووجب معرفة المجازي واقتران
تلك المعرفة بالتكرار الموجب للتذكار وإنما يتم بعبادات مذكرة متكررة في أوقات متتالية وعلم الكلام هو المتكفل
بمعرفة المجازي وكيفية إثباته والإيمان به وتعلم الأحكام وذلك هو سبب السعادة الأبدية والخلاص عن الشقاء الأبدي ولا غاية
أهم من هذه الغاية الفصل الخامس في مرتبته ونسبته الى سائر العلوم إنه لما ظهر أن موضوع هذا العلم
هو الوجود المطلق كان الوجود أعم من كل موضوع وجب أن يكون هذا العلم أشرف ... مقدمها وأتمها فإن مبادئ
سائر العلوم إنما تبين فيه وموضوعه ذي العلم أسبق من غيره فيلزم أن العلم يتقدم بهذا الاعتبار على غيره

العلوم ولأن سبب النجاة إنما هو معرفة هذا العلم وهذه الغاية أكمل من كل غاية فهذا العلم مقدم على غيره بحسب غايته
ولأن معلومه أشرف من كل معلوم وجب تقدمه على جميع العلوم ولأن السمعيات موقوفة على العقليات إما كلها أو جزء وإنكار
منها من هذا العلم وما في العقليات جزء والجزء منها إلى الكل فجميع العلوم متأخر عن هذا العلم الفصل
السادس في وجوب معرفته أنه سبحانه لكنه بعد إشارة الشرع تعالى أن موجود الله تعالى واحد وكذا وجود صفاته
والكتب لا يتحصل علمه ولا يتم هذه المعرفة إلا بهذا العلم لأنه المتكفل بذلك وما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب
على ما يأتي وأيضا قوله تعالى قل انظروا وقوله فاعلم أنه لا إله إلا الله وقوله أولم يتفكروا في خلق السموات والأرض إلى غير
ذلك من الآيات الدالة عليه وكذا ما ورد من الآيات الدالة على النهي عن التقليد وذمه ولا خلاف بين العقلاء في
ذلك إذا عرفت هذا فقول الواجب على قسمين إما على الأعيان أو على الكفاية فوجوب هذا العلم على الأعيان
للنهي عن التقليد في العقائد واعلم أن القدر الذي يجب على الأعيان من هذا العلم هو معرفة الله تعالى بالدليل ومعرفة
ما يجب له من صفات الثبوتية والسلبية ومعرفة أن الشرع عليها بعثة الرسل ومعرفة الرسل وصدقهم
ومعرفة المعاد والإمام ولا يجب تتبع الجواب عن الشبهات ومقاومة الخصوم على الأعيان بل ذلك واجب على
الكفاية **القاعدة الأولى** في تقسيم المعلومات وفيه مقاصد **المقصد الأول** في تقسيم المعلوم إلى الموجود
والمعدوم اعلم أن كل معلوم إما أن يكون موجودا وإما أن يكون معدوما فههنا فصول **الفصل الأول**
في مباحث الوجود **البحث الأول** في أن تصور الوجود بديهي وفيه مقامات ثلاثة **الأول**
في الأشياء لا على أنه [illegible] اختلف الناس في ذلك فذهب المحققون إليه ونازع فيه جماعة وزعموا أنه يعرف
بحده واختلفوا في حده فقال قوم إن الموجود هو الثابت العين وقال آخرون إنه ما يصح التأثير به أو فيه
وأورد على قوله الجواهر لأن الجواهر يصح التأثير فيها ولا يصح بها لأنها لا توجب حكما في الغير وقيل حد الوجود
ما يظهر معه صفات النفس وهذا على رأي من قال المعدوم له في حال عدمه صفة ولكل جنس صفة نفسية ومن قال
إن المعدوم لا صفة له حال عدمه قال الوجود هو الشيء وقال آخرون الوجود هو الذي يوصف كونه ما
وصف به موجودا وقيل إنه الذي ينقسم إلى القديم والحادث وقيل الوجود هو الذي ينقسم إلى الفاعل والمفعول
وهذه التعريفات كلها رديئة لاستلزام التعريف بها الدور أو التعريف بالأخفى والحق أنه غني عن التعريف
إذ كل عاقل لا يشك في أنه موجود وقد استدل أفضل المتأخرين عليه بوجوه الأول أن علمي بوجودي بديهي
والوجود جزء من وجودي والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل [illegible] أولى أن يكون أوليا
والوجود في الكل واحد فالوجود المطلق أولى [illegible] فإن قيل إن التصديق البديهي الحكم بأني موجود إنما
يتصور وجودي ممنوع وإنما لا يتصور [illegible] لوجوده محال [illegible] باعتبار ما وإلا لا يكون تصور

جزء وهو أعم كون الوجود المطلق جزءا من وجودي لاشتماله على [illegible] المقيد وقد خالف فيه جماعة
الثاني التصديق البديهي بأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ليس إلا التصديق بامتناع الخلو عن الوجود
والعدم وذلك مسبوق بتصور الوجود والسابق على البديهي بديهي قيل عليه التصديق البديهي لا يستلزم كون
تصوراته بديهية لجواز أن يكون كسبيا [illegible] كون الوجود [illegible] محال [illegible] لأنها لو كانت موجودات
لزم توقف الشيء على نفسه وإن لم تكن فمجموعها إن لم يحصل زائد كان الوجود محض ما ليس بموجود وإن حصل
كان هو الوجود وتلك الأمور عوارض له فلا تكون أجزاءه وتعريفه بالأمور الخارجة عنه محال لأن الرسم إنما يفيد
تصور الماهية بعد اختصاصه بها وذلك إنما يكون معلوما لو عرفنا الماهية و[illegible] جميع الماهيات فيلزم
الدور [illegible] بالمركب [illegible] لأنه خارج [illegible] لأنه لا يلزم من كون أجزاء الوجود وجودا
[illegible] الوجود [illegible] المركب سلمنا لكن عند اجتماعها لا يحصل
زائد [illegible] المركب [illegible] محض ليس بموجود لأن المركب [illegible] سلمنا [illegible]
تلك الأجزاء [illegible] إن هذا [illegible] الحيوان مثلا ليس بمركب لأن أجزاءه لو كانت حيوانا
لزم تركب الشيء عن نفسه وهو محال وإن لم تكن فإن لم يحصل زائد عند اجتماعها كان الحيوان محض ما ليس بحيوان وإن حصل
كان هو الحيوان وتلك [illegible] أجزاء [illegible] سلمنا لكن [illegible] التعريف بالخارج وهو موقوف على الاختصاص لا على العلم به
فلا دور ولا يلزم العلم بالماهيات على التفصيل [illegible] العلم بعارض [illegible] وتعريف الوجود [illegible]
بأنه ما [illegible] ولا فصل ولا بالرسم لأن [illegible] لا شيء أعرف من الوجود وهو ضعيف لأن الحد لا
يتركب من الجنس والفصل سلمنا لكن [illegible] الجنس والفصل عنه وعدم العلم [illegible] لا يدل على العدم سلمنا لكن
[illegible] لو كان بديهيا [illegible] البرهان عليه [illegible] ولا يمكن تصوره بديهيا إلا بأن يكون
التصور البديهي له باعتبار [illegible] وهذا الوصف أعني كونه بديهيا والمنع إقامة البرهان
عليه [illegible] **المقام الثاني** في أن تصوره أول الأوائل [illegible] هذا ظاهر فإنه لا
[illegible] عند الإنسان من وجود نفسه [illegible] ذاته وأيضا فإنه أعم الأشياء وكلما [illegible] الأخص من العلم بالكل
[illegible] عن العلم بالجزء [illegible] وهو ضعيف لأنا نمنع كونه أعم الأمور فإن
المعلوم والمذكور [illegible] العام أعم من الموجود والشيء مساو له هذا إن [illegible] الوجود الخارجي وإن [illegible]
المطلق كان مساويا للمعلوم والشيء [illegible] فلذلك [illegible] الوجود [illegible]
لها [illegible] المعدوم [illegible]
من الأخص فإن العموم إذا كان عموم العارض [illegible] الأعم [illegible]

لان النفس قابلة للتصور لا نمنع عن الفيض من قبل انه الا لعدم شرط او وجود مانع وكلاهما منتف هنا فان الاعم
يستحيل اشتراطه بالاخص وكذا عدا الوجود فهي اخص منه وكذا الامور الخاصة قد تتعاند ولا تعاند صوره ما
عمها لكن كل ما يعاند العام فهو يعاند الخاص فالاعم اذن اولى معاندا او شرطا لكونه اولى بالوقوع فالوجود
اللازم للماهيات لما كان اعم كان انتفاء شي في النفس اكثر من انتفاء شي غيره وفيه نظر فانا نسلم ان الوجود اعم
لكن يمنع كونه اقل شرطا ومعاندا في الخارج اعرف فانه لا شرط له عند الا ذات من ذاته لذاته وليست
اعم الموجودات المقام الثالث في كلام الخصم في هذا الباب اعلم ان جماعة انكروا هذا الحكم وكلامهم
يقع في موضعين الاول في ان الوجود ممتنع التصور واستدلوا عليه بوجوه آ لو تصور الوجود لزم اجتماع المثلين والتالي باطل
على ما ياتي فالمقدم مثله بيان الشرطية ان التصور ارتسام صوره المتصور في المتصور فلو كان الوجود متصورا
لزم ارتسام صورة مساوية له في الذهن ولا شك في ان الذهن موجود فيجتمع المثلان ت تصور الشي بالحقيقة
انما يكون بعد ان يتميز عن غيره والتميز عبارة عن كون الشي ليس غيره وهذا سلب خاص موقوف على مطلق السلب فتصور
الوجود انما يتم بعد تصور مطلق السلب لكن مطلق السلب ثم انما يعلم اذا اضيف الى مطلق الوجود فيلزم
الدور ج الوجود بسيط والبسيط لا يعقل حقيقته د لو كان الوجود معلوما لكانت حقيقة البارئ
تعالى معلومة والتالي باطل بما ياتي فالمقدم مثله بيان الشرطية ان حقيقته تعالى هي نفس الوجود فلو كان
الوجود متصورا لزم تصوره لكن التالي في ان تصوره ليس ببديهي لوجوه آ الوجود صفة غير مستقلة بالمعقولية
دون موصوفه لكن موصوف الوجود هو الماهيات وليس تصورها بديهيا فلا يكون تصور الوجود بديهيا ت لو كان
تصوره بديهيا لزم بداهة تصور لوازمه من اشتراكه وزيادته لما تقرر من ان العلم بالملزوم علة للعلم باللازم والتالي
باطل فالمقدم مثله ج لو كان بديهيا لاشترك العقلاء فيه ... لوقوع الخلاف فيه حتى ان جماعة من العقلاء
زعموا انه ... وكذا ... د ان وجود الذهن ... للخارج وكلاهما ... اولى بالخفاء ...
في الخارج فاذن الاولى بالتصور ههنا هي الامور الحسية فالوجود لاعم يكون ... فلو يكون تصوره اوليا ه لو كان
اوليا لما احتاج الى برهان ولما وقع فيه خلاف والجواب عن آ النقض بحصول المعقولات بعد ان كان ... تصورها في ...
المعقد ... المثلان ... حصول حقيقة الوجود المطلق لكن ... بوجود العاقل ... لكن لا نسلم
في تصور الوجود الى صوره اخرى غير صوره الوجود الثابتة في نفس الامر فانه ... انما يدرك ذاتنا بذاتنا لا بصوره
اخرى ... في ذاتنا وان احتجنا في تصور غيرنا الى صورة حالة فينا وعن ب ان تصور الشي لا
يتوقف على العلم بتميزه عن غيره وانه ليس غيره ... العلم بان حقيقته ليست غيره علم بسلب امر عن امر وذلك معلوم فيه
مجموع امور والعلم بالمجموع متاخر عن العلم بكل واحد من تلك الامور فاذن العلم بالوجود لا يمكن توقفه على انه ليس غيره

وكلاهما

كذا ... لما

٣

وكاصل

والاصل في ذلك ان الشي اذا اخذ بشرط غيره كان مغايرا له اذا اخذ ... لا غيره فان ... والبسيط والثاني
مركب فاذا اخذت الحقيقة بالاعتبار الاول لم يتوقف تصورها على تصور غيرها واذا اخذت بالاعتبار الثاني
يتوقف تصورها على تصور ذلك الغير وعن ج بالمنع من كون البسيط غير معلوم اذ لو كان كذلك لامتنع تعقل
نفي البسيط نعم انه غير معلوم بالحد ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم وعن د ان الوجود المعلوم مغاير لحقيقته لكن
على مسطور الكلام فيه ان شاء الله تعالى وعن ه انه لا يلزم من كون الشي صفة لغيره في الوجود كونه صفة في التصور
ولو كان صفة التصور غيره لم يكن كسبيا لجواز كون تصور ذلك الغير بديهيا ايضا بان نقول تصور الوجود
تابع لتصور تعقل ماهيته ... لا يتعقل الماهيات المخصوصة وتعقل ماهيته ما اولى ... الا ان الاشكال
باق فان كون ماهيته ما ... من العوارض التي لا يستقل بالمعقولية ويمكن ... ان تصور الوجود
مستغن عن تصور ماهيات مخصوصة وتصور تلك الماهيات ... بديهي وعن و انه لا يلزم من كون تصور
الشي بديهيا كون تصور لوازمه كذلك والا فان كون الوجود زائدا مشتركا وصفا ليس بديهيا لان الوجود
... الخارج والالزم ... واذا لم يكن من الامور الوجودية لم يكن لازما للوجود مطلقا والا ...
كون هذا التصور كسبيا ... انما يجب تصوره لو كان من اللوازم البينة وهو ممنوع وعن ز
بالمنع من وجوب اشتراك العقلاء في الضروريات ... فان اخذ الماهية ... وتعريف حصول الشي وثبوته
لكن لما اعتقد ان الوجود ليس الحصول ... علية لا جرم عرفوا ... ما ذهبوا اليه وحقوه مسمى بالوجود
لانه الحصول وعن ح بالمنع من كون الحس اولى بالوجود الخارجي ولو كان اولى بالجوهرية ... الاستغناء
الا ان الاعم اولى بالوجود منه سلمنا لكن يمنع كونه الذهني كذلك فان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص لما
بينا ان الشي اذا كان اعم كان شرطه ومعانده اقل وكان اولى وفي الخارج يستحيل وجود الكلي في الاعيان
فظهر الفرق بينهما وعن ط ان البرهان انما هو على صفة من صفاته وهو كونه بديهيا فان كون التصديق بديهيا
يجوز ان يكون مكتسبا ولا يلزم من وقوع الخلاف في تصوره بديهيا او لا ان لا يكون بديهيا فان كونه بديهيا
من احوال التصور لا انه ... البحث الثاني في تحقيق ماهيته وفيه مقامان الاول في انه بسيط
البسيط يراد به معنيان احدهما المعنى الذي لا جزء له وذلك الذي ... اجزاء في الحد والمراد ههنا
الاول وظاهر ان الوجود كذلك فانا لا نعني بالوجود الا الكون في الاعيان وهو معنى يعتبره العقل من غير توقف
في تصوره على تصور غيره ولو كان مركبا لتوقف تصوره على تصور جزئه ... اجزاءه
اما وجودات ... والثاني باطل لاستحالة تركب الشي عما ... الثالث
باطل لان المركب من تلك الاشيا ان ... حاله عند تغير حال الاجزاء وجودا او عدما اولا ... الاول

٦

لسلم لم يكن للوجود وجود وعدم وهو محال والثاني محال لانه يكون المعلول على حاله وبعض عند وجود العلة
وعدمها ولان خاصية الجزء المطلق هي التقدم في الوجودين انما يحصل لو كان للوجود وجود وهو محال
واللوازم لان الجزء ان كان وجودا مطلقا كان الشيء نفس الجزء هف واسعد الجلد ولو انه
هو المط ولو كان وجودا خاصا لزم الدور ولو لم يكن الوجود وجودا لان مابه الامتياز محال لم
لماته الاكثر اكتفاء يكون وجودا ومقوم الجزء مقوم الكل هف ولو كان وجودا المعلول انه موجود فقد
تقدم بطلانه في الثالث ولانه لو كان موجودا لوجود ساق على نحو الوجود كان الشيء متقدما على
نفسه وان يكون موجودا لوجود متأخر عن الوجود او مصاحبا لم يكن وجود الجزء سابقا على وجود الكل
لكن من خواص الجزء تقدمه في الوجودين والعدمين في الكل المقام الثاني في ان الوجود ليس له الكون في
الاعيان لانا به الكون في الاعيان اعلم انا نعني بالوجود المعنى المفهوم منه المتعارف عند العقلاء
وهو حصول الشيء وتحققه وثبوته وقد نازع في ذلك جماعة المتكلمين وذهبوا الى اثبات صفة اخرى
مغايرة لذلك سموها الوجود وح يكون اطلاق لفظ الوجود على ما قلناه وعلى ما ذهبوا اليه بالاشتراك
اللفظي ويرجع حاصل الكلام الى انه يثبت للذات صفة اخرى وراء الحصول والتحقق لكن بحث عليهم
اما دينا هذا المعنى واقامة البرهان عليه فان قال اعني بالوجود صفة يتوقف حصول الشيء في الاعيان
فلنا يستحيل ان يكون الحصول في الاعيان معللا بصفة قائمة بالشيء لوجوب اتصاف الشيء بتلك الصفة التي هي
علة الحصول مسبوق بحصول ذلك الشيء في نفسه لان حصول الصفة للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه
فلو كان حصول الشيء فرع علة لحصوله في نفسه لزم الدور ثم علة الحصول محال لو للحصول في الخارج لاستحالة كونه
المانع علة وتلك العلة لها حصول والا لزم تعليل الوجود بالعدم فيكون حصول تلك العلة مفتقرا الى علة اخرى
ويتسلسل ثم لو كان الحصول في الاعيان مغايرا للوجود حال تعقل الماهية كائنة في الاعيان قبل العلم بثبوت
ذلك الزائد فلا يكون وجود ذلك الامر المحسوس بهما حسبنا دائما الجهة ويلزم من الشك في تلك الجهة ان يكون
في وجود ذلك الامر الضروري ثم الاضافات موجودة على ما يأتي فهي من حيث انها موجودة في الاعيان
معقولة بالقياس الى غيرها فلو كان وجودها صفة قائمة بنفسها كان يصح ان يكون تلك الاضافات التي للمستقل
في وجودها موجودة ولما بطل [illegible] في هذه الوجوه نظر اما اولا فانه معارض
بما انه الوجود فانه صفة زائدة على ما ياتي فنقول ان اقتضى ثبوت الشيء في نفسه لزم الدور والا
فليكن علة الوجود غير مقتضية لنفس الوجود كما ان الوجود غير مقتض واما ثانيا فلان العلة يقتضي الحكم
اما في الماهية فلا ولهذا جاز تعليل بعض افراد النوع ببعض او الاكثر يكون علة لماهية واما ج فلانه

م الملازمة

م الملازمة الاولى مع انهما [illegible] الحصول [illegible] لكن لا نسلم
استلزام وجودها [illegible] لو كان الوجود مغايرا للكون في الاعيان وجعله لكان العلم بالكون في الاعيان ملزوم
مستلزم العلم بالوجود دونه والعسائل باطلان اما الاول فلان العلم بالكون في الاعيان ضروري فيجب ان لا يتوقف
الا على العلم به لكن الزائد كالاستلزام العلم بالكون في الاعيان لكن التالي باطل بالضرورة واما الثاني فلانه يستلزم جواز
العلم بكون الماهية كائنة في الاعيان واستغنا العلم بوجودها وهو ضروري البطلان **البحث الثالث**
في ان الوجود مشترك اختلف الناس في ذلك فالذي ذهب اليه ان الوجود نفس الماهية احال كونه مشتركا والذي قال
بالزيادة ذهب الى انه مشترك وهو الحق لنا وجوه آ الوجود يدخل التصور على التسوية ولو لم يكن مشتركا لم يكن كذلك
لانه يكون بعض الحصول امرا مغايرا للكون في الاعيان وكلاهما مكتسب ب الوجود والعدم متقابلان على سبيل
منع الجمع والخلو منهما واعرف العقلا ما عند العقل انه لا واسطة بين هذين المتقابلين ولما كان النفي مفهوما واحدا
لا تعدد فيه ولا امتياز من حيث انه نفي وجب ان يكون المقابل له كذلك اذ لو كان المقابل له امورا متعددة لم يكن
التقسيم حاصرا الى غيرها ج اذا عرفنا وجود ممكن جزمنا بوجود سببه واذا ترددنا في كون ذلك السبب واجبا
او ممكنا وعلى تقدير كونه ممكنا هل هو جوهر او عرض وعلى تقدير كونه جوهرا هل هو مجرد او مقارن لم يكن ذلك
موجبا للتردد في الجزم بوجود السبب فاذا لم يكن التردد في الخصوصيات موجبا للتردد في الوجود المطلق كان ثابتا
حال زوال الاعتقاد لكل خصوصية وثبوته غيرها وجب كونه مشتركا بين الجميع اما لو اعتقدنا كونه ممكنا ثم تجدد لنا
اعتقاد كونه واجبا لزم زوال الاعتقاد بالامكان د انا يمكننا ان نقسم الوجود الى الواجب والممكن ونجعل مورد
هذه القسمة مورد التقسيم لابد وان يكون مشتركا بين الاقسام ولا يجوز ان يكون مورد القسمة اللفظ فانا لو فرضنا بطلان
الوضع لم تبطل هذه القسمة العقلية ولا خصوصية كل واحد من الاقسام والا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى مقابله وهو باطل
ه لو لم يكن الوجود مشتركا جاز ان يكون الشيء الواحد واجبا ممكنا فلا يتميز الواجب عن الممكن بالعلم بالوجوب والامكان
والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان مفهوم الوجود اذا كان مختلفا جاز ان يكون الوجود للشيء الواحد باحد مفهوميه
واجبا وبالآخر ممكنا فلا يكون التقسيم موجبا للامتياز اما في المفهوم فانه يحمل لوازم الوجوب والامكان عليه
بالنسبة الى الواحد و من قال ان الوجود غير مشترك فقد علم بالضرورة انه من حيث انه لا شرط فان حكمه بانه غير مشترك ليس
مقصورا على وجود خاص بل على كل وجود فان كان مفهوم الوجود مختلفا وجب ان يبرهن على كل واحد من
وجودات الماهيات بانه غير مشترك [illegible] ان استدلاله على ان الوجود غير مشترك [illegible] اعتراض
على [illegible] المنع من التصور [illegible]
ونفيها واسطة ولسنا نجد [illegible] اذ لو كان لكن لا يحد مشتركا بينها وبين غيرها فلا يلزم على

هذا الشق عدم انحصار القسمة لانه لا دليل يحصر كل قسم ولا كذلك فيهما فان ادعيتم ثبوتا عاما مشتركا بين الوجود والث
في معا لنفرع عام فهو محل النزاع ولانا نعارض بمثل الوجود فانا اذا قلنا الشيء اما ان يكون ثابتا او لا فالثابت هو الوجود ولزم
دخول القسم الثابت في القسم الثاني فلا يكون الوجود زائدا ولم يدخل ولا شك في انه مغاير للماهية
الثابتة فيكون الوجود مشاركا للماهية الموجودة في اصل الثبوت ممتازا عنها بخصوصية فيكون للوجود
وجود آخر وهكذا وفيه نظر ج اما المعتقد ثبوت معنى على لفظ الوجود ولزم تصوره ولا يلزم كونه مشتركا
وعلى ذلك ان مورد التقسيم هو الماهية فاذا قلنا الوجود اما واجب او ممكن وكذا اذا قلنا السواد اما ان يكون
سوادية واحدة او لا ولانه آت في الوجود لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية الموجودة فيكون
الثابتة مشتركة بين الوجود وغيره وهو محال وعلى * انه مصادرة على المطلوب الاول فان من زعم ان الوجود
ليس بمشترك زعم ان وجود كل شيء حقيقته المخصوصة واذا استحال ان يكون الحقيقة الواحدة حقيقة لما لا يكون له وجود ان
فهذه الحجة انما تتم لو ثبت كون الوجود زائدا على الماهية وهو محل النزاع وعلى وان الحكم على الوجود بغير مشترك
ليس حكما على الوجود من حيث هو بل على كل ما يطلق عليه لفظ الوجود كما في قولنا العين غير مشترك والجواب
عن الاول ما تقدم وعن ان مفهوم السلب واحد فان سلب السواد وسلب البياض لا يمتازان الا بالاضافة الى
ملكتيهما اذ كان مفهوم السلب واحدا فالمتقابل ان كان خصوصيات الماهيات لم يكن المقابل للسلب
امرا واحدا بل امورا كثيرة ويبطل الحصر ولزم ان لا يكن المقابل الا الخصوصيات بل امرا واحدا هو الوجود
ثبت المطلوب وفيه انه انما يستعمل هذه الحجة ليتوصل الى معرفة الحق من احد طرفيها ويصح بالبرهان ويبطل
الباطل منه بالبرهان ولو كان قولنا الانسان اما ان يكون موجودا او معدوما وانه لا يخلو عن النفي و
الاثبات معناه ان الانسان لا يخلو عن ان يكون انسانا او لا يكون لكانت حقيقة الحق باطلة والباطل حق الا انه
معلوم بالضرورة فانا نعلم قطعا ان كان انسانا وانه يستحيل ان لا يكون انسانا ولما كان ذلك باطلا بطل
ما قالوه وفي المعارضة بالوجود باطل فان الوجود وان شارك الماهيات الموجودة في اصل الثبوت لكن يمتاز
عنها بقيد سلبي وهو انه لا مفهوم له سوى الوجود واما حصول الكثرة لو كان الاشتراك بامر ثبوتي وكان امتيازا بامر
ثبوتي والتحقيق ان الوجود ليس له وجود اذ لو لزم التسلسل وكذا الماهيات ليس لها ثبوت في انفسها مغايرا
لمطلق الوجود الثابت لها ولا يلزم بامر خارجي لانه ثابت ولا معدوم على ان يكون داخلا في
مفهومها ونزلم عنهما فان الماهية المجردة عن الثبوت ليس لها ثبوت فان الماهية من حيث انها هي
ليست الا تلك الماهية لا توصف بوصف الوجود والعدم لانهما مفهومان زائدان على مفهوم كونها تلك الماهية وفي
ج اما المعتقد ثبوت معنى حقيقي لا مجرد لفظ ونسميه ذلك المعنى متصور لنا بالضرورة علما وعن ذان

الهوت

الوجوب وكالامكان فان المراد اعتباران عقليان من قبيل النسب والاضافات لا تعقل الا بين شيئين فلا يكون له كون
مورد القسمة هو الماهية لا غير لانه يصح التقدير الماهية اما ان يكون واجبة لو يكون باقيا او لا يكون وهذه قسمة باطلة
فان المهية يجب ان يكون تلك الماهية ويمتنع ان لا يكون تلك الماهية وفيه * ان منع الحصر موقوف على كون الوجود زائدا على
الماهية لكن يمكن ان يتم المخصص ذلك في نفي الاشتراك وفيه وان الحكم على الشيء ليس بغير تصور المحكوم عليه لو كان الحكم على ما
يطلق عليه لفظ الوجود فان كان على وجود خاص من حيث تصوره ولم يتعد الى غيره ولو كان على وجود مطلق ثبت
المطلوب واحتج النافون بان الوجود نفس الماهية فلا يكون مشتركا والصغرى بينة بانها والكبرى ضرورية والجواب
المنع من الصغرى وقد سبق واعلم ان الحكم باشتراك الوجود امر ثابت عند العقل فانه اذا ثبت وجود شيء ثم حكم بها
مشاركة لشيء ليس بموجود الى معدوم فذلك المشترك هو الوجود ولا يمكن ان يكون ذلك المشترك راجعا الى اللفظ فان
الواضع لو وضع لفظا لجميع الموجودات وللمعدومات لفظا واحدا لجميع الموجودات اسما واحدا لم يكن الفارق
بين تلك الموجودات والمعدومات المتصف في الاسم كما الموجودات المتعاقبة في الاسم البحث الرابع في
كونه مشككا اعلم ان الكلي قد يكون صادقا على جزئياته من غير تفاوت ان يتساوى تلك الجزئيات المندرجة تحته في مقولته عليها
ويسمى المتواطئ كالحيوان بالنسبة الى جزئياته واما ان لا يتساوى بل يكون صدقه على بعضها اشد بان يكون ذلك المعنى اشد في بعض
تلك الجزئيات من غيره كالبياض الذي هو اشد في الثلج منه في العاج او بالاولية بان يكون ذلك المعنى في بعض جزئياته اقدم
منه في الآخر كالوجود الذي هو في العلة اقدم منه في المعلول او بالاولوية بان يكون ذلك المعنى في بعض جزئياته اولى منه في آخر
كالوجود فانه في الجوهر اولى منه في العرض اذا ثبت هذا فنقول الوجود مقول بالتشكيك على ما تحته من الموجودات فانه في
واجب الوجود اشد واولى واقدم منه في غيره وكذا هو في الجوهر اولى من العرض بل وفي بعض الجواهر وكذا الاعراض
فان القوي منها اولى بالوجود من غيره وهذا المقول بالتشكيك يقع على الجزئيات المندرجة تحته لا بالاشتراك اللفظي البحت
من غير واحد في جميع تلك الجزئيات ولكن لا على السوية اما بالتقدم والتأخر كوقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي
المقدار او بالاولوية وعدمها كوقوع الواحد على الذي لا ينقسم اصلا وعلى ما لا ينقسم باعتبار دون اعتبار او بالشدة و
الضعف كالبياض على الثلج والعاج والمعنى الواحد المشكك يمتنع ان يكون ماهية او جزء ماهية لتلك الاشياء فان الماهية لا تختلف
ولا جزؤها بل انما يكون عارضا خارجا لازما او مفارقا فالبياض لازم لبياض الثلج وبياض العاج وكذا الوجود في
وقوعه على وجود الواجب ووجودات الممكنات المجهولة الهوية التي لا اسماء لها بالتفصيل ويقع على جملتها باسم واحد
هكذا قال الفاضل المحقق وفيه نظر فان اسم البياض ان كان للمعنى الزائد والعارض لم يكن في الآخر
الباقية الا نوع من المجاز ولو كان للمعنى المشترك بينهما كان متواطيا ثم اصناف
الانواع المندرجة تحته اسم للكيفية التي يتصدر عنها الابصار المحسوس فاذا كانت تلك الكيفية في بعض جزئيات

اكثرها امر غيرها كانت اولى باسم الحيوان وكذا الساهي كشبهه وهذا شبيه المشكك لانا نقول فالحيوان ايضا كذلك
والحمل يعتبر في المشكك اشكال وليس هذا موضع تحقيقه فالوجود ذات على ما ذكر معاني مجهولة كما سبق في بيانها
انه موجود كذا او الموجود الذي لا سبب له ثم يلزم الحكم في الذهن الوجود العام كما انا نعلم نوع الكثرة الكيفية غير تمام
الاعراض باسبابها ورسومها لكنا نقول في الكم هو عرض او موجود في موضوع ونسبة الوجود الى اقسامه كنسبة
الشرائط الحقيقية لكن اقسام الشيء معلومة كالاجسام والخواص ولا كذا اقسام الوجود وهذا كان اولى كالاعداد معان مجهولة
الاسامي يعبر عنها ببعض لوازمها فيقال عشر الى العدد الذي من خواصه ولوازمه الانقسام الى عشر احاد البحث
الخامس في ان الوجود زائد على الماهية اختلف الناس في ذلك فذهب الشيخ الاشعري وابو الحسين البصري الى ان
وجود كل شيء نفس ماهيته وقال اصحاب الحكماء انه زائد على الماهية مطلقا واما الاوائل فانهم فصلوا او
وجود الله تعالى نفس حقيقته واما وجودات الممكنات فانها زائدة على ذواتها وسيأتي البحث في وجود واجب
الوجود تعالى واما وجود الممكنات فالحق انه زائد عليها لوجوه آ الوجود مشترك بين الموجودات على ما سبق تقريره
مغاير للماهيات والا لزم اشتراك الماهيات في خصوصياتها واللازم باطل بالضرورة ب لو كان الوجود نفس الماهية
لكان قولنا الجوهر موجود بمنزلة قولنا الجوهر جوهر او الموجود موجود والتالي باطل فانا ندرك تفرقة
بين حمل الوجود على الجوهر وبين حمل الجوهر على نفسه فيفيد الاول قضية حملية مفيدة دون الثاني فيكون المعدوم
لا يقال اذا قلنا السواد موجود اردنا به ان المتصور في العقل موجود محقق في الخارج وذلك لا يقتضي
ان كونه محصلا في الخارج زائد عليه بل المتصور باعتبار كونه محصلا في الخارج غير كونه متصورا في الذهن ولانا نقول الليث
اسد يفيد ولو قلنا الليث ليث لم يفد وليس واحد الوجود موجود مع ان احدهما نفس حقيقته لانا نقول ذلك لا يدفع
ان الوجود زائد على كونه محصلا في الخارج من كونه محصلا في الخارج زائد على سواديته وما ذكرتم مسلم لكن ذلك
دعوانا الثاني ان نسبته الى انه يسمى باسم الاسد فالحمل في اللفظ بعد الوضع ولو انه قبل الوضع لكان كما حمل
الوجود على السواد فانه يصح وان لم يكن وضع وحمل الوجود على افراد الوجود حمل المغاير فان المفهوم من الوجود و حسب
ليس حقيقة بل وصف سلبي معناه المستغني عن غيره د الوجود يمكن التصور والماهية يمكن تصورها بالوجود مغاير
للماهية ه الوجود مشترك للتعريف فانك للتعميم بالوجود شامل لكل ممكن وخصوصيات الماهيات غير قابلة لهذه الاحكام
و لو لم يكن الوجود زائدا على الماهية لزم تعين الامكان والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الماهية
بشرط الوجود يستحيل عليها العدم وبشرط العدم يستحيل عليها الوجود فلا يكون ممكنة بهذين الاعتبارين وانما يكون
ممكنة من حيث هي فلو كان الوجود نفس الماهية لما امكن الحكم عليها بامكان العدم والوجود لكانه يمنع الشيء
لما نافيه ز الوجود قد لم يكن الوجود زائدا على الماهية لكان اما نفس الماهية او جزؤها والقسمان باطلان

اما الاول

اما الاول فلما تقدم ولانه يلزم امتناع ان نتصور شيئا ونشك في وجوده ونحن كثيرا ما نتصور شيئا ونشك في وجوده سلمنا
ان الشك يدل على المغايرة لكنه انما يثبت بالنسبة الى الوجود الخارجي لا الذهني فلا لانا نقول قد نتعقل الماهية
ونشك في وجودها الذهني ولهذا الحكم جاء في الوجود الذهني لانه كان لازما للشعور بالشيء لكنه غير لازم في
الشعور به ولان الماهية الموجودة في الاعيان وهي غير معقولة لعاقل يكون حقيقتها حاصلة ووجودها الذهني
غير حاصل ويلزم منه المطلوب لا يقال يعارض بالوجود فانا نتصوره ونشك في حصوله في الاعيان فيلزم ان
يكون للوجود وجود وهكذا لانا نقول الشك في الشيء قد يكون في ثبوته لشيء وقد يكون في ثبوت شيء له والشك في
الوجود انما هو ~~[illegible]~~ والشك في الوجود انما هو في ثبوته لا في ثبوت وجود
له لامتناع وصف الوجود بالوجود والعدم اذ لو اتصف بالوجود لزم التسلسل ولو اتصف بالعدم لكان الشيء
موصوفا بنقيضه واذا كان الشك في الوجود هو انه هل هو ثابت لغيره ثبت المطلوب اما الشك في الماهية فليس
معناه هذا بل في ثبوت وجود لها ولا دفع لنظر ولان الوجود مستند الى العلة وحاصل بجعل جاعل بخلاف الماهية
ولان التصديق بوجود الحيوان بعد الماهية ولان العلة متقدمة على المعلول في الوجود لا في الماهية واما الثاني
فلوجوه آ لو كان الوجود جزءا لكان جنسا اذ هو اعم الذاتيات فيكون فصله موجودا لانه علة للموجود فيكون
الجنس داخلا في طبيعة الفصل وفيه نظر لاحتمال صدق الجنس على الفصل صدق العارض ب لو كان جنسا لكان
الفصل علة لوجوده فيكون للوجود وجود آخر وهو محال ج لو كان جنسا لاحتاج واجب الوجود في وجوده الى
فصل وفيه نظر لان المحتاج الى الفصل الوجود الممكن د الوجود مقول بالتشكيك فانه في الواجب اولى واقدم واشد
فلا يكون جزءا لا يقال جاز ان يكون جنسا في الممكنات لانا نقول لا يجوز ان يكون الجنس في بعض افراده اضعف منه في بعض موضعه
ولان في الممكنات جوهرا وعرضا وعلة ومعلولا ه لو كان جزءا لامتنع استغناؤها الى برهان وفيه نظر
لوروده في جوهرية الشيء بمثل الجسم و لو كان جنسا فان كان في نفسه غنيا عن الموضوع كان جوهرا وهو
جزء من العرض فيكون العرض جوهرا هف وان لم يكن غنيا عنه وهو جزء من الجوهر كان الجوهر عرضا هف
واعترض بمنع استلزام جوهرية الجزء جوهرية الكل وفيه نظر لان الجوهر محمول بالمواطاة على انه داخل لكن لا شكل
منع جوهريته على تقدير استغنائه اذ لا ماهية زائدة على وجوده لاستحالة ان يكون للوجود وجود واحتج المانعون
من الزيادة بوجوه آ ما ذكره ابو الحسين وهو انه لو كان وجود الجوهر صفة زائدة عليه لكونه متحيزا لصح
ان يعلمه متحيزا وهو ان يعلمه موجودا او يعلمه على صفة الوجود وهو ان يعلمه متحيزا الذاتي [illegible]
فانا لم نعلمه موجودا الا وقد علمناه متحيزا ولم نعلمه متحيزا الا وقد حكم بوجوده [illegible]
وقلنا انه لا تعلق بينهما لانه لو كان احدهما متعلقا بالاخر بان يكون احدهما اصلا للاخر اذ لا يمكن كل منهما اصلا

للافراد الاداركية العلم بذلك كالاصل دون فرعه وهذا عين ما ثبت في المحرر وفي الوجود كما تقدم ت لو كان الوجود زائدا على الماهية
يصح لنا تعقل الماهية حاصلة محققة في الذهن مع عدم وجودها والتعقل وجودها مع الذهن فعناه انها لما حصل وكذا المتقدم
وهي كالدليل ح لو كان الوجود زائدا لكان اما قائما او عارضا ولا يكون زائدا لو كان الوجود زائدا لكانت الذات
قابلة له لكن قبول الذات يستدعي تعين تلك الذات وتحصلها حتى يصح لها القبول وذلك التحصل هو الوجود فيكون الذات موجودة
قبل اتصافها بالوجود هف ت لو كان الوجود زائدا على الماهية لكان قيام الوجود بالماهية ان توقف على كون الماهية
موجودة لزم كون الشيء شرطا في نفسه والتسلسل والا لزم جواز قيام الصفة الثبوتية بالمحل المعدوم وهو محال والجواب
عن الاول انه غايته كالاصل فانه لا يلزم من المغايرة الانفكاك في التصور ولا يتكرر ان العقلاء يعبرون بعلم العكس
فان الامور التي يمكن انفكاك بعضها عن بعض في التصور متغايرة لكن لا يجب الانفكاك لكن لم ولا يكفي لنا فانا قد نتصور حجرا
بحرا فهو موجود وعن ب ملك انه ولانه مغالطة فان الوجود هو كون الماهية محصلة في الخارج فاذا عقلنا الماهية
محصلة في الخارج فقد عقلنا انها موجودة فيستحيل ح الغفلة عن كونها موجودة وعن ج انه ينقسم الى الماهية
لو اريد لكونه قائما دائما انه مفهوم اخر وراء كونه قائما فان كان له مفهوم وراء كونه قائما كان الثبوت زائدا عليه
ولزم الكون له مفهوم وراء الثبوت لم يكن الثبوت زائدا عليه وما لحلول والقسم المذكور باطلة كما في قولنا الانسان اما كريم
او لا وعن د ان العقل لا يستدعي الوجود الخارجي وعن ه ان الموجود قائم بالماهية من حيث هي هي لا من حيث انها
موجودة ولا من حيث معدومة ولا يلزم من عدم اعتبار الوجود في الاعتبار اعتبار العدم في نفسه
لا يقال يلزم كون الوجود زائدا على الماهية بعينه كما نقول السواد زائد على ماهية الجسم فان الجسم يوجد في الخارج منفكا عن
السواد فيحكم بزيادته عليه في الخارج وليس الوجود بالنسبة الى الماهية كذلك فانه من المستحيل ان يوجد الجسم في الخارج
منفكا عن الوجود كي يرد الوجود حلول السواد في الجسم فان كون الجسم في الخارج هو وجوده والماهية لا تنفك عن الوجود الا
في العقل لا ان يكون في العقل منفكة عن الوجود فان الكون في العقل وجود عقلي كما ان الكون في الخارج وجود خارجي بل
بمعنى ان في العقل ان يلاحظ الماهية وحدها من غير ملاحظة الوجود فاتصاف الماهية بالوجود امر عقلي بخلاف
اتصاف الجسم بالسواد فان الماهية ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمى بالوجود وجود اخر ثم يجتمعان كالقابل والمقبول
والقبل بل الماهية اذا كانت فهي موجودة فالمغايرة بالمعنى للوجود عند كونهما في العقل البحث
السادس في الوجود الذهني اختلف الناس فيه [illegible] اخر وهو الحق لنا انا نتصور
امورا لا ثبوت لها في الخارج ونحكم عليها باحكام ثبوتية والمحكوم عليه بالحكم الثبوتي لا بد ان يكون ثابتا واذ ليس ثابتا في
الخارج فهو ثابت في الذهن ايضا فانا نقدر ما نتصور امورا لا ثبوت لها في الخارج [illegible] فانا نتصور بحرا من زئبق
وجبلا من ياقوت وغير ذلك من المركبات التي لا تحقق لها في الخارج [illegible] انا الحكم عليها [illegible] وذلك لانا نحكم بامتياز

ابعض الصور عن الاخرى ونحكم بنفيها ... مخصصا الشيء بعينه ان الجبل والبحر المذكورين اجسام
ونحو ذلك من الاحكام ثبوتية في المحكوم عليه بالحكم الثبوتي لا بد ان يكون ثابتا وذلك لان ثبوت الشيء لغيره فرع مخصوص على ثبوت ذلك الغير
في نفسه بل وجود [illegible] لان الوجود [illegible] ثبوته ولا يستدعي حصول ما للماهية كما [illegible] في الذهن ثابتة والا لزم التسلسل ولا انا نحكم
على السلب معاملة للايجاب وليس الا لثبوته في نفسه ولا في الذهن لانه من حيث هو ثابت في الذهن لا يقابل الشيء المطلق بل
هو قسم منه نعم من حيث انه مقابل لمطلق الثبوت لا يكون ثابتا ولانا نحكم على الممتنع بالامتناع ولانا نحكم على العدم بامتناع
الحكم عليه وذلك ينافي قضية ان الامور الغير الموجودة قاضية بالفرق بين اتصاف الشيء بالثبوت واتصافه بالمعدوم فانه قوله
فان العقل قاض بعدم اشتراط الايجاد بالثبوت والا لزم التسلسل واشتراط الاتصاف بالثبوت والايجاد بقيام الصفات الثبوتية
بالمحل المعدوم وذلك نفض الى السفسطة فانا نعلم ان هذه الاجسام اعراضها من الكم والكيف وغير ذلك فلو سوغنا
قيام الوجود بالمعدوم جاز قيام هذه الصفات باجسام معدومة ونحن نراها فلا يكون [illegible] والتحقيق انا نعلم ان ليس في
الخارج ماهية ووجود قائم بها كقيام السواد بالجسم بل الذهن يفصل الشيء الى وجود والمعقول الى ماهية ووجود ويحكم بينهما
ويحكم بزيادة الوجود وحلوله في الماهية ذهنا ويعقلها لا خارجا والوجود الذهني [illegible] فالماهية في الذهن
[illegible] لان الذهن قد يعقل الماهية خالية عن الوجود الذهني ويفرض لها وجودا اخر يكون شرطا لهذا الوجود وهكذا
الى ان ينقطع بانقطاع الاعتبار والوجود المطلق مشروط بالوجود الخاص الذهني او الخارجي ولا استبعاد في كونه الخاص
علة لمسبا الوجود العام [illegible] واذا استحضر الذهن صورة غير مستندة الى الخارج وحكم عليها بانه لا مطابق لها في
الخارج كان ذلك بعد تصور السلب اذا استحضر صورة اخرى وحكم عليها بان لها في الخارج مطابقا كان ذلك بعد تصور
الايجاب ثم يحكم على صدقها بانه لا مطابق للاخرى لا من حيث انها حاضرة في العقل بل من حيث اسناد احدهما
الى الخارج دون الاخرى فالمحكوم عليه بالسلب بل صورة ان يحكم عليها انها موجودة في الذهن وهذا معنى قولهم ان مثل
السلب وكالى انما يحقق الثبوت والعدم لا في الخارج ويمكن اعتبار ذلك ايضا في الصورة الذهنية فان للذهن ان يعتبر
[illegible] جميع الاشياء حتى [illegible] فاذا تصور شيئا لا وجود له في الخارج بصورة حكمت فيه امكنه تصور عدمها وحكم
بالسلب عليها من حيث ان الصورة اخذت ثابتة في الذهن انه مسلوب عنها اخرى ولو كان له بدل في السلب
من ثبوته [illegible] لكن باعتبار اخر فالحكم هنا بالسلب على صورة ثابتة في الذهن لا باعتبار ثبوتها في الذهن بل من
حيث انه اعتبرها اخذت موجودة فالوجود الذهني وكلا غير الاخذت مسلوبا عنها الوجود الذهني واذا استحضر
الذهن صورة وحكم عليها بالامتناع كان حكما على صورة ذهنية بامتناع وجود [illegible] امتناع وجودها
في الذهن والمحكوم عليه بهذا الامتناع ليس تلك الصورة من حيث انها ذهنية فان ذلك [illegible] بل كل صورة ذهنية
يمتنع وجودها في الخارج بل المحكوم عليه جميعه بتلك الصورة الموجودة في الذهن ولانا نقض الحكم على العدم بامتناع

الحكم عليه بالمغايرة الجهة فانه من حيث هو في الذهن متعدد بعد العدم الخارجي يحكم عليه بامتناع الحكم فالحكم عليه من حيث ثبوته
في الذهن وامتناع الحكم باعتبار كونه عدما مطلقا اجيب الثالث بوجوه الاول منع الوجود الذهني لم لا يجوز ان يكون
الذهن حاويا لها واما ان [illegible] بامتناعها وهو بط بالضرورة ولعدم اجتماع الضدين في التصور مع انه
ان لم تكن في الخارج كانت حاصلة في الذهن ولزم بطلان اصل الدليل الثاني يجوز ان يكون التصور الحاصل قائمة بانفسها كما يقوله
افلاطون في الوجود الذهني ان تثبت [illegible] لا وجود لها خارجا اما نماثله وجود في الخارج فلا والجواب
عن الاول ان الوجود في الذهن ليس بمعنى الحصول والوجود بل تصورها ومثالها ومثالا لوجدانها التحقيقي والتجريد فلا يلزم
ان الذهن ولا اجتماع الضدين ولان الذهن عرض من الكيفيات الحقيقية فلا يلزم ان يكون متصفا بها وعن الثاني ان الصور
والمثال ان كانت عين الحقائق لزم الاشكال والا كان قول العدم هو ثبوت الحقائق في الذهن وهو المطلوب وعن الثالث
بالاشتغال عن الحقائق الا وجود هذه الكيفية في المحل واذا لم يكن في الذهن فلا اعتبار الكيفية لم يكن محلا لها وفيه بحث
ان المحمول انما هو في الحكم بالمطابق وما عنها انما هو وجود الصورة الذهنية فلا وفيه ح ان الضرورة قاضية
بان المحمولات وعن ذات الوجود الخارجي عن كافة الحكم على الشيء فان الضرورة قاضية بان الحاكم على الشيء لا بد له
بحضوره المقتضي عليه وليعلم انا لا نعني بالوجود الذهني سوى الشيء في الذهن فان ذلك معلوم البطلان بالضرورة بل نعني
به وجود مثاله وصورة مساوية له من كل وجه وسيأتي تحقيق ذلك في باب العلم ان شاء الله تعالى البحث السابع
في ان الوجود هل يقبل الشدة والضعف ام لا اذ هو [illegible] من الشدة والضعف اولا تقول قد [illegible]
المحقق الاشتداد بانه اعتبار المحل الواحد الثابت الى حال [illegible] غيره [illegible] تتبدل نوعيته اذ [illegible] يوجد منها
في آن ما يوجد في آن اخر [illegible] ما يوجد في كل آن [illegible] الان [illegible] جميعها
على ذلك المحل المتقوم دونها من حيث هو متوجه بتلك الحدود الى غاية ما وفيه الضعف هو ذلك المعنى
بعينه الا انه يوخذ من حيث هو منصرف عن تلك الغاية فلا اخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتقوم
المتجدد اذا عرفت هذا فنقول اختلفوا في ان الوجود هل يقبل الشدة والضعف ام لا فذهب قوم ونفاه
اخرون واحتج المثبتون بانه [illegible] الاشتداد ثابت في الوجود فانه كما ان السواد يشتد باعتبار كونه كيفية يعرض العقل لها
ووسائط [illegible] بعضها من احد الطرفين وبعضها من الاخر فاحد الطرفين هو السواد [illegible] في السواد الذي لا يوجد
فوقه مرتبة زائدة عليه في السوادية والطرف الاخر البياض واقرب المراتب الى الطرف الاول اشد وابعدها عنه
اضعف [illegible] طرفان الوجود والعدم ووسائطها هي وجودات
الممكنات فكلما كان اقرب الى الوجود كان اشد [illegible] بالشدة والضعف [illegible] بان الوجود
معنى معقول بسيط لا تعقل [illegible] باعتبار كونه وجودا ولا يعقل الاشتداد الا ان [illegible] لم يكن اشتدادا

بل هو باق كما كان فلم يحدث لم يكن اشتدادا [illegible] للوجود الواحد لم يكن حاصلا انه حدث شيء اخر [illegible]
وهذه الحجة تبطل الاشتداد في جميع الاعراض الفصل الثالث في مباحث العدم [illegible]
ان التصور بديهي البحث هنا كما قلنا في الوجود فانا كما نعلم بالضرورة وجود ذواتنا كذا نعلم بالضرورة ارتفاع ذلك الوجود
وعدمه ولان التصديق الضروري بانه لا يخلو الشيء عن الوجود والعدم مسبوق بتصور الوجود والعدم والسابق على البديهي
اولى بان يكون بديهيا واعلم ان العدم اما مطلق او مضاف وكلاهما لا يعلم ولا يخبر عنه اذ لا [illegible]
امتياز والعلم يستدعي ذلك كله [illegible] بانه هو [illegible] المضاف [illegible] لا يعقل العدم
المطلق [illegible] المضاف والشيء ما لم يعلم جزؤه لا يعلم ولان قولنا العدم لا يخبر عنه اخبار عنه لانا نقول العدم لا يعقل [illegible]
غيره وانما ذلك اعتبار عقلي والاخبار عن العدم بعدم الاخبار عنه غير متناقض لتغاير الموضوعات [illegible]
في الذهن لثبوت ذهنا لان هذا السلب متصور والمنسوب اليه هذا السلب ليس له ثبوت اصلا فهنا اعتباران سلب الثبوت
وهو المنسوب اليه هذا السلب [illegible] باعتبار [illegible] الحكم [illegible] غير متناقض لعدم اتحاد الموضوع
فيها وانما حصل لنا تصور سلب الثبوت المطلق لان الذهن [illegible] جميع الاشياء حتى عدمها فاذا تصور الوجود المطلق وتصور عدمه
[illegible] سلب الشيء المطلق البحث الثاني في ان المعدوم ليس بشيء هذه مسألة عظيمة وقع الخلاف فيها بين العقلاء
[illegible] انها ظاهرة وتقرير الكلام في ذلك ان نقول المعدوم اما ان يكون ممتنع الثبوت ولا نزاع في انه نفي محض واما ان يكون ممكن
الثبوت فعندنا انه كذلك وهو مذهب الاوائل وجماعة من المتكلمين كابي الهذيل وهشام الفوطي وابي الحسين
البصري والخوارزمي [illegible] وغيرهم وذهب اخرون الى انه شيء ثابت على ان الوجود زائد على الماهية وانه
يجوز خلو تلك الماهية عن الوجود [illegible] في الاعيان [illegible] الوجود عن الثبوت وهو مذهب ابي يعقوب الشحام وابي علي
الجبائي وابي هاشم وابي الحسين الخياط وابي القسم البلخي وابي عبد الله البصري وابي اسحق بن عياش وقاضي القضاة وابي رشيد
[illegible] وغيرهم لنا وجوه الاول ان كانت الماهية متحققة في الخارج حال عدمها لكانت مشاركة في ذلك التحقق ومتباينة
بخصوصياتها [illegible] فيلزم ان يكون [illegible] زائدا عليها ولا يعني بها موجودة سوى ذلك
فيلزم ان تكون موجودة حال فرضها معدومة وذلك باطل بالضرورة وفيه نظر لانهم سلموا [illegible] الثبوت للوجود وان
الثبوت [illegible] زائد على الماهيات ولا يلزم ان يكون انها موجودة حال كونها معدومة بل ان يكون ثابتة حال كونها
معدومة وهو محل النزاع والتحقيق ان النزاع هنا ليس الا في [illegible] الثبوت وعدمه [illegible] لان الثبوت
من [illegible] الاعيان [illegible] لا يعقل سوى الماهية والكون في الاعيان والوجود هو الكون في الاعيان [illegible] لو كانت [illegible] ثابتة
في العدم لكانت [illegible] متناهية او غير متناهية [illegible] في العدم [illegible]
[illegible] في عدد متناه [illegible] الثاني [illegible] الوجود [illegible]

باطل بالفرورة والالزم ان يكون الممتنع غيره كهو لا ممتنع غيره واما ان ينقص فيلزم تناهيها والذي خرج منها الى الوجود
متناه فيكون الكل متناهيا اذ لو فرض غير متناه تنقضت ... نظر فانه لا يلزم من التعلق السابق من ... الله تعالى
اكثر من مقدوراته وتضعيف الالف مرارا غير متناهية اكثر من تضعيف الالفين كذلك والكل غير متناه بل كل عدد غير
متناه اذا اضيف الى عدد متناه كان منه ... الباقي يكون غير متناه وانما يلزم ذلك ان لو صح هذا انما هي الماهيات
من حيث انها هي ممكنة لذواتها وكل ممكن محدث فهذه الماهيات من حيث هي هي محدثة فيكون مسبوقا بالنفي
الصرف اما المقدمة الاولى فلانها لو كانت واجبة الثبوت في الخارج لذواتها لكانت واجبة الوجود وبينا انه
واحد واما الثانية فبينا ان كل ممكن محدث وان كل محدث مسبوق بالعدم وفيه نظر فانهم يسلمون انها ممكنة
محدثة ولكن ليس معنى المحدث هو المسبوق بالنفي بل بالعدم ولا يلزم من كونها واجبة الثبوت في الخارج كونها واجبة
الوجود لان الثبوت في الخارج هو الثبوت وليس واجب الوجود هو واجب الثبوت بل واجب الوجود والوجود
اخص من الثبوت على ما مر ... الذوات الثابتة فلا يكون مقدورا والوجود حال فلا يكون مقدورا فيكون الذوات
الموجودة غير مقدورة فيستغني عن قدرة الله تعالى وهو محال وفيه نظر فانهم يذهبون الى ان القادر يأثر في جعل الذات
موجودة ولا يندرج ذلك تحت ما ذكر ... السواد المعدوم ان لم يكن واحدا وكثيرا والقسمان باطلان
فالقول بثبوته باطل اما الاول فلان وحدته ان كانت لازمة لماهيته امتنع الكثرة في الخارج وان لم تكن لازمة امكن
عدمها فيحصل التعدد لكنه محال لتوقفه على التمايز بالهوية فانه انما يكون لان الماهية لا يمكن اختلاف كل شخص
بالماهية فلا يوجد شخصان من نوع واحد وذلك لم يمكن لان كان المعدوم موردا للصفات الزائدة وهو محال
والا لم يكن لحلول الحركات والسكنات المتعاقبة فيه وهو باطل بالضرورة وفيه ضعف لان السواد المعدوم
لا يوصف بكثرة ولا وحدة سلمنا لكن التمايز انما يكون باللوازم لم يحكم بزواله ولا امكن ان يكونه موردا
للصفات الزائدة لازم للذات لا لامكانه ... المعدوم ان ساوى ... المنفي ادكان احص فكل
معدوم منفي وكل منفي فليس بثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان اعم وجب ان لا يكون منفيا محضا
والا لم يصح قسمة العام والخاص واذا لم يكن منفيا كان ثابتا وهو مقول على المنفي فان العام صادق على الخاص
فيكون الثابت صادقا على المنفي ... وفيه نظر لجواز المباينة فانهم يذهبون الى ان المنفي هو الممتنع والمعدوم
هو الممكن الثابت ... المعدوم الثابت ان لم يكن وجوده ثابتا ومنفيا والقسمان باطلان
فالقول بثبوت المعدوم باطل اما الاول فلانه ان لم يكن ثابتا لزم ثبوت الصفة لغير الموصوف وهو
غير معقول ولو كان ثابتا لزم ان يكون موجودا حال ما فرضناه معدوما هذا خلف واما الثاني فلان الممتنع
الثبوت عندهم فلا يكون الذات المعدومة ممكنة الوجود ... المعدوم الممكن لم يكن موجودا

اوليس بموجود ولا ثالث لهما فان احدهما لزم كل فرض اثبات والاول باطل والا لزم ان يكون المعدوم موصوفا بالوجود
وهو باطل بالضرورة والثاني يلزم منه ان يكون نفيا فيكون ممتنعا وفيه نظر فانه لا يلزم من كونه ليس بموجود ان يكون
نفيا لان ما ليس بموجود قد يكون ثابتا واعلم ان الضرورة قاضية بفساد هذا المذهب فانا لا نعقل شيئا
سوى الماهية والوجود ومراتب افراد الوجود اعم منه ويسمى الثبوت فقد كابر مقتضى عقله احتج
الخصم بوجوه الاول المعدومات متميزة في انفسها وكل متميز ثابت اما الصغرى فلانا نعلم طلوع الشمس غدا وهو معدوم
الان ونعلم الحركة التي يمكننا ان نفعلها والتي لا يمكننا فعلها ولهذا الحكم على احدهما بامكان الوقوع دون الاخر
ولانا نقدر على الحركة يمنة ويسرة ولا نقدر على حلول السماء والارض وفي هذا الامتياز حاصل قبل وجود هذه
الاشياء ولانا نريد اللذات ونكره الالام وهي معدومة ولولا امتياز بعضها عن البعض لما صح الحكم على بعضها بالارادة
وبعضها بالكراهة وقد يعتقد بعض الوجوه ان المعدومات متميزة واما الكبرى فلان معنى الثابت هو المتميز عن غيره المختص
بتعينه عما سواه فان ذلك ... ويلك الحقائق فيكون الماهيات متحققة ثابتة حال العدم ... المعدوم الممكن
موصوف بالامتياز عن الممتنع والامتناع ليس وصفا ثبوتيا والا لكان محله ثابتا هذا خلف واذا لم يكن الامتناع ثبوتيا
كان الامكان الذي هو مناف للامتناع ثبوتيا ضرورة كون احد المتنافيين ثبوتيا فيكون الممكن ثابتا ... المقدور لا بد
الايجاد والقادر اراده والقادر اراد ما هو موقوف على تعلق القدرة به وتعلق القادر به دون غيره موقوف
على تميزه عن غيره فاذن وجوده موقوف على تميزه بمراتب اوليس المقدور يحتاج الى الموجد فلا بد ان يتصف
بالحاجة ولا يتصف بها حال ما هو موجود لان الحاجة الى القادر لا جل ان يجعل الشيء موجودا فالموجود يستحيل
ايجاده فيكون لم يحتج الى الفاعل ليجعله موجودا ولانه لو احتاج الشيء حال وجوده الى المؤثر لاحتاج حال
بقائه اليه لان وجوده في الحالين واحد ويتصف الشيء بانه مقدور حيث هو حاصل في جميع ازمان حصوله
لا تحصيل فثبت ان المتصف بالحاجة الى الفاعل هو المعدوم وكل ما اتصف بصفة فليس هو عدما محضا فانه
لا بد ولا يكون مميزا الى غيره ثابتا ويكون المعدوم ثابتا ... العقلاء وجود الممكنات والممكن هو
الذي يصح عليه الوجود والعدم والمعنى بقولنا انه يصح عليه العدم انه يصح ان يقال انه معدوم وهذا يقتضي
تحقق تلك الحقيقة عند كونها معدومة لان الموصوف لا بد وان يكون متقررا مع الصفة وهذا يقتضي ان يكون
هذه الحقائق متقررة ثابتة مع كونها معدومة وهو المطلوب ... على ان حاجة الى المؤثر انما هي الامكان لا الحدوث
على ما مر والامكان حالة اضافية لا يتحقق الا بين الامرين ويستحيل عروض الاضافة للامر الواحد فاذن الحقائق
المفردة يستحيل عروض الامكان اذ انما يستحيل ان يكون محمولا فهي اذن ثابتة لا بعضها وقد تبين انها لو حملت على
فهي اذن ثابتة في العدم ... ان زوال الشيء عن ... وصف ... شيئية ... معدومة فكذا

وذلك ولم يثبت الا عندنا خزائنه وجوله لكا ولا نقول لشي انه فاعل ذلك فما فاتت الماهيات غير مجعولة والا لزم
من فرض عدم الفاعل خروج الماهية عن كونها ماهية لان كل ما يجعل بسبب غيره فانه يلزم من فرض عدم ذلك الغير
عدم ذلك الاثر فلو كان الجوهر جوهرا بالفاعل او السواد سوادا بالفاعل لزم عند فرض عدم ذلك
السبب ان يخرج الجوهر عن كونه جوهرا والسواد عن كونه سوادا وذلك محال لان قولنا السواد خرج عن كونه سوادا
قضية يصدق محمولها على موضوعها فيكون موضوعها ثابتا حال صدق محمولها عليها فيكون السواد ثابتا
حال صدق خروجه عن السوادية وذلك محال فثبت امتناع استناد تقرر الماهيات وجعلها الى الفاعل ح
لو لم يكن المعدوم شيئا وذاتا لصح لزم ان الله تعالى عالم الاشياء ولا معلوم لان المعدوم اذا لم يكن شيئا لم يكن معلوما
ط القادر يريد ايجاد الجوهر دون السواد وبالعكس ولو لم يكونا ذاتين لما صح منه القصد الى ايجاد هذا دون غيره
الداعي الى ذلك والجواب عن الاول ان العلم لا يستدعي الشيء في الخارج بل في الذهن فانا نتصور شريك الباري
ولهذا الحكم عليه بالامتناع والحكم على الشي يستدعي تصوره وكذا نتصور كل امر نتعقله خارجا ونحكم بامتياز
بعض هذه التصورات عن بعض وبها الجواهر وكذا عن بعض لو كانت ثابتة الا كثر الجواهر الموصوفة بالاعراض غير ثابتة
ولا نتصور وجود هذه الاشياء وبعضها عن بعض فانا كما نميز ماهية الحركة [illegible] وجود احدهما
ووجود الاخر مع ان الوجود ليس ثابتا في العدم اتفاقا ولا متميزا فيه ولانا نعقل ماهية المركب والتاليف قبل دخولها
في الوجود مع انه لا تقرر لهذه الماهية في العدم فان التاليف عبارة عن اجتماع الاجزاء وتماسها على وجه مخصوص وذلك
غير ثابت في العدم اتفاقا وكذا نعقل المركب [illegible] حصر [illegible] انه [illegible] ان الثبوت في التصور
لا يستدعي ثبوتا في الخارج فعلم المعدوم متقدر [illegible] معلق القدرة [illegible] اولا فان كان [illegible] ولم
لزم تحصيل الحاصل [illegible] لا يكون للقدرة [illegible] معلق القدرة معلق [illegible]
نحل اصل الدليل وكذا نقول المعدوم مراد وكل مراد ثابت فان متعلق الارادة لو كان ثابتا لزم تحصيل الحاصل ولو لم يكن ثابتا
[illegible] لا يتعلق القدرة والارادة [illegible] الثابتة على [illegible] بذلك الذات لانا نقول متعلق القدرة و
الارادة لو كان هو الايجاد فالتقسيم [illegible] ولو كان هو الماهية لعن ان تكون للقدرة والارادة تعلق بالايجاد لم يكن متعلق
الارادة والقدرة سوى الايجاد وعن ب ان الموصوف بالامكان يستحيل ان يكون ثابتا في العدم لان الذوات
المعدومة يستحيل عليها التغير والخروج عن الذاتية فلا يكون حصول الامكان صفة له وان لم يكن ثابتا في العدم لم يكن
الاستدلال بالامكان على كون الموصوف [illegible] العدم ثم نقول الامكان ليس وصفا ثبوتيا والا لزم التسلسل
فلا يكون الموصوف [illegible] التحقيق وعن ج ما تقدم من ان متعلق القدرة لا يجوز ان يكون ثابتا وتميزه بتعيين ثبوته في
الذهن لا في الخارج والموصوف بالاختصاص ثابت في الذهن لانه لو كان ثابتا في الخارج لم يكن مختصا وعن د ان

نمنع بعض العدم لشي يكون الماهية ثابتة متقررة في الخارج وكونه حينئذ بعينها في العدم بل معناه امكان ان لا يلحق تلك الماهية
ولا يكون ماهية له اصلا فان الماهية كانت متقررة حال وجودها والعدم استحال حصول الامكان صفة لها لانه للوجود وهو
غير ثابت بالاتفاق ويعد ظهور الاتفاق على ان الموصوف بالامكان ليس ثابتا في العدم وعن ح ان الموصوف بالاختصاص
ثابت في الذهن لا في الخارج على ان العدم وكذا استحالة استناد الذوات الى الفاعل استحالة استناد الوجود اليه والاولى ح الوجود
عن كونه وجودا كما قلنا في الماهية واستحالة استناد موصوفية الماهية بالوجود الى الفاعل كذلك لانه ولا الموصوفية
لانه صفة ثابتة على ذات الموصوف في الصفة والالزم التسلسل وعن و ان هذه المعدومات تمتنع على [illegible] يصح
فيتصح تعقلها والاخبار عنها لا لانها ذوات ثابتة في الخارج وعن ز ما تقدم من انها لو لم تكن مجعولة
لزم نفي الحكم لها اصلا وراسا بالفاعل كما يجعل الماهية موجودة يجعل الماهية ماهية لا بان تكون الماهية ماهية
ووجودها وصف كونها ماهية بل بانه يحقق تلك الماهية مع ان هذا الدليل آت في الوجود فانه لو كان بالفاعل
لزم عند عدم ذلك الفاعل ان يخرج الوجود عن كونه وجودا لانه اثر الوجود لا يتبع الفاعل بل موصوفية الماهية
بالوجود لانا نقول الايرادات آتية في الموصوفية فيلزم ان لا يكون للفاعل اثر البتة وعن ح انا نلتزم ذلك فانه
علم الاشياء قبل وجودها ولا معلوم له ثابت في الخارج الا انا نطلق ذلك لانه يوهم انه ما علم شيئا ولذا يلزم من كون المعدوم
ليس شيئا كونه ليس معلوما ثم انه يبطل قولهم انه تعالى عالم بالامثال وعن ط بالمنع من توقف القصد على ثبوت الذات
بل يكفي في صحة القصد الى ايجاد الجسم ان يعلم القادر حقيقة الجسم حتى لم يدع الداعي الى ايجاده يقال انه حين
الجسم يستحيل جعله لكونه قادرا كما نعلم مثله في القادر منا فانا نعلم حقيقة ما نفعله قبل ايجاده ثم نقصد الى فعل
ما يقال علمه بحقيقته [illegible] ليس شيئا في العدم شيئا وذاتا والضم فان مذهبكم ان القادر يقصد الى ايجاد الذات و
تحصيلها على صفة الوجود ومع ذلك فانها لا تحتاج الى [illegible] على صفة الوجود حتى يصح منه القصد الى ذلك لان الذات
عندنا متعلقة للقادر ويصح منه القصد اليها بالوجود لانا نقول القصد عندكم لا يتعلق بالذات لان الذات مستمر
كونها ذاتا عندكم فذلك حكم الباقي والقصد الى الباقي والى الاعدام عندكم لا يصح وانما يتعلق القصد عندكم بالحدوث
او يكون الشيء على وجه واذا لم يتعلق القصد بالذات حتى كان ذاتا بل بصفة الوجود لم يحصل الذات عليها ولا الحدث لم يكن
صفة وجود قبل حصولها للشيء مثل ذلك في قصد القادر الى حصول الذات [illegible] في تحصيل [illegible] المعدوم
هذا القائلون ذهب جماعة من متكلمة المعتزلة كابي يعقوب الشحام والى علي الجبائي وابنه ابي هاشم وابي الحسين الخياط والكعبي
وابي عبد الله البصري وابي اسحق بن عياش وقاضي القضاة عبد الجبار وتلامذته الى ان المعدومات الممكنة قبل وجودها
ذوات واعيان وحقائق ثابتة في العدم جوهر وسواد وبياض وغير ذلك [illegible]
الذوات ذواتا والجوهر جوهرا وغير ذلك [illegible]

بانواعها ولم اثبت لكل نوع من تلك الذوات المعدومة عددا غير متناه فللجوهرية التي هي جواهر متناهية
غير متناهية وكذا السواد له جزئيات مماثلة غير متناهية وكذا البياض وغيرها من الانواع واتفقوا كلهم
على ان تلك الذوات المعدومة متساوية في كونها ذوات وان لا اختلاف فيها انما هي بصفات ثم اختلفوا
فذهب اكثرهم الى ان تلك الذوات المعدومة موصوفة بصفات الاجناس كالجوهرية في الجوهر والسوادية في
السواد والبياضية في البياض وزعم ابن عياش انها عارية عن جميع الصفات في العدم وانما تحصل الصفات
في زمان الوجود اما القائلون بالصفات فمنهم من زعم ان صفات الجوهر اما ان تعود الى الجملة كالحيية وما يكون مشروطا
بها او الى الافراد وهي اربع الجوهرية وهي حاصلة حالة الوجود والعدم وهي الصفة النفسية والتحيز وهي الصفة
التابعة للحدوث الصادرة عن صفة الجوهرية بشرط الوجود ولاجلها تحتاج الى الحيز وهي في الحقيقة الحصول في الحيز
عند الاوائل وهي مغايرة للكائنية المعللة بالحصول في الحيز مثل كون الجوهر متحركا او ساكنا او مجتمعا او
متفرقا وهي معللة بالاكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق بشرط الوجود والثالثة الوجود
وهي الصفة الحاصلة بالفاعل على الرأي والحصول في الحيز وتسمى الكائنية وهي الصفة المعللة بالمعنى القائم بالجوهر
وذلك المعنى هو الكون وليس للجوهر الفرد صفة زائدة على هذه الاربع فليس لكونه اسود او ابيض او حلوا
او حامضا او حارا صفة معللة بمعنى بل لا معنى لكونه اسود الا حلول السواد فيه وكذا الامر في كل عرض
غير مشروط بالحياة واما المشروط بالحياة او الكائنية بها فانها توجب احوالا الى الحياة
بالحيية وهي حالة لا موجودة ولا معدومة معللة بالحياة وكذا العالمية صفة للجملة العالم لا موجودة ولا معدومة
معللة بالعلم اما السواد اذا قام بالمحل فانه لا يوجب حالة هي صفة لمن قامت به بل معنى كونه اسود قيام السواد
به لا انه حصل له صفة السوادية معللة بقيام السواد به الا الكل ثبتت لها حالة معللة بالكون وكذا الاعراض
فلا صفة قائمة بها عائدة الى الجملة فانه لا يدرك عنها بنية جمرية تقوم بها الحياة واثبتوا لتلك صفات عائدة
الى الاحاد الاولى الصفة الذاتية الحاصلة حالتي الوجود والعدم وهي صفات الاجناس كالسوادية والبياضية
وهي الصفة النفسية الثانية الصفة الصادرة عن صفات الاجناس وهي الحلول في المحل بشرط الوجود الثالثة صفة
الوجود الحاصلة بالفاعل ... فان العقل لا يعقل حقيقة السواد بلا وجوده ولا يعقل صفات المعاني في
الاعراض لا تستتبع قيام المعنى بالمعنى وقد نازع بعضهم في هذا التفصيل في اربعة مواضع اذ ذهب ابو
يعقوب الشحام وابو عبد الله البصري [illegible] وابن عياش الى ان الجوهرية هي التحيز ثم اختلفوا فقال الشحام
والبصري ان ذات الجوهر كما انها موصوفة بالجوهرية حالة العدم فهي موصوفة بالتحيز ومنع ابو اسحاق بن عياش
من ذلك وقال ان الجوهر حال العدم كما يمتنع اتصافه بالتحيز كذا يمتنع اتصافه بالجوهرية فلهذا اثبت الذوات

حالة

خالية عن جميع الصفات واحتج الشحام والبصري بان الجوهر حال عدمه حاصل في الحيز موصوف
بالتحيز حال عدمه فالزم باثبات جسم معدوم على فرس معدوم تقادم العالم والتزم به قال الجويني هذا
قول بقدم العالم الا انه لا يصرح به وقد كفره المعتزلة بهذا القول حتى ان الجبائيين كفراه بذلك وقال
البصري ان الشرط في كون المتحيز حاصلا في الحيز هو الوجود فاذا لم يحصل الوجود موصوف بالتحيز لكنه غير حاصل في
الحيز فالشحام وصف الجوهر بكونه متحيزا مع انه غير حاصل في الحيز محال ولو جاز ذلك فلنجوز وصف الذات بكونها
عالما وان لم تحصل لها العلم قال ابن عياش لو كان الجوهر موصوفا بالجوهرية التي هي التحيز لكان حاصلا في الحيز
والتالي باطل فكذا المقدم فلهذا اثبت الذات خالية عن الجوهرية ونقل عن الكعبي وهو البلخي ان المعدوم شيء ولكنه ليس بجوهر
ولا عرض حالة العدم وهذا راجع الى مذهب ابن عياش لانه ان اثبت الذوات في العدم خالية عن الصفات
فهو قول ابن عياش وان لم يثبتها كان نزاعه في اللفظ وحده سمى المعدوم شيئا اتفق الكل الا ابا عبد الله البصري
على انه ليس للمعدوم بكونه معدوما صفة وقال البصري ان له صفة بكونه معدوما وهو خطأ لان عدمه لو كان صفة
الذات دام عدمها بدوامه فيلزم ان كان غير مختار ... للمعدوم منه ... او موجب فيعدم
المعدوم وهو محال ثم اتفقوا على ان الجواهر المعدومة لا توصف بانها اجسام حال العدم الا ابا الحسين
الخياط فانه قال به وكذا الشحام ثم اتفقوا على ان بعد العلم بان للعالم صانعا عالما قادرا حيا حكيما مرسلا
للرسل يمكننا الشك في انه هل هو موجود ام لا الى ان نعرف بالدليل لانهم جوزوا اتصاف المعدوم بالصفات فلابد
من دليل منفصل على وجوده تعالى بعد العلم بكونه موصوفا بصفة العالمية والقادرية واتفق باقي العقلاء على
انكار ذلك وانه جهالة والا لزم الشك في وجود الاجسام فانا لا نعلم الا صفاتها كالحركة والسكون واعلم
ان ضرورة العقل قاضية ببطلان هذه المذاهب وفسادها ظاهر غني عن البرهان ومع ذلك فلنذكر ما يبطل
اقوالهم الفاسدة على سبيل التفصيل فنقول لو كان الجوهر جوهرا في العدم لكان متحيزا والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الشرطية انه لو كان جوهرا في العدم ولم يكن متحيزا كان التحيز صفة مغايرة له زائدة عليه بعد ان لم
يكن ثابتة والتالي باطل فان صفة التحيز يستحيل ثبوتها الا مختصة بالجهة وذات الجوهر ... وصفة التحيز يستحيل اختصاصها
بالجهة وحصول المحل اختصاصه بالجهة لما يستحيل اختصاصه بالجهة محال بالضرورة والا لزم في ذلك القدم و
غيره فيكون العالم حالا في ذات او يكون ذات العدم مختصة بصفة التحيز وكذا كل عرض من الاعراض يقتضي لذاتها
صفة التحيز واقتضاء ذلك مشروط بشرط ... فهي لم يوصف بعض الاوقات فيصير ذات
العدم او ذات الوجود ... كان العلم ... ضروريا ... بالجهة
لا يختص بالجهة محال وذلك حاصل هنا فيستحيل ذلك ... على التحيز كالسواد على ...

حتى نافاه فاما التكثير المنافاة بالحقائق التي تتنوع بها الضداد فما هو زائد عليها وهي الوجود الذي ذهب الخصم اليه لا
جائز تكثير بالوجود لانه لا منافاة بين الوجودات ولهذا يصح كثير من الاعراض في محل واحد واذا ابطل ان تكثير المنافاة التي بها
تنوعت التضاد بالوجود والذي ثبتت التضاد هي الحقائق فاذا طرا السواد على البياض بعد نافاه ولم تكن حينئذ
جمعه فكان ابناده اقيا الجمع دائما نفرض الكلام في نوع واحد من الانواع كالجوهر مثلا نقول لا يكون التكثير
في العدم جوهر متماثلة سواكانت متناهية او غير متناهية لان ذلك اثبات للتعدد في الذوات من غير فصل مميز فيكون
محالا اما الاول فلانا فرضنا الكلام في نوع واحد لا يمتاز احدى الذاتين عن الاخرى كالجوهرية والسوادية واما
الثاني فالضرورة قاضية به فانا نعلم في كل شخص بالضرورة انه واحد ولو جاز اثبات شيئين لا يمتاز احدهما عن الاخر
لجوزنا ان يكون له ثان لكنه لا يفضل عنه بفصل ولانا اذا علمنا جميع الجوهر مثلا ثم علمنا جوهرا معينا فلا شك
انه دخل في العلم الثاني معلوم العلم الاول والا لم يكن علما بجميع الجواهر فان لم يدخل في الثاني امر زائد على الاول مع
ان الاول لم يكن علما بالجوهر معين كان الثاني كذلك وقد فرضناه علما بجوهر معين فثبت انه دخل فيه امر زائد
لم يدخل في العلم الاول وهكذا في كل فرد من افراد ذلك النوع فوجب في الاثنينية امر زائد لولا ذلك لم
يتصور الاثنينية احتجوا بوجوه الاول القادر يقدر على ايجاد الجوهر وغيره فلابد له من تعلق بالمقدور حتى يصح منه
ايجاده فيجب ان يكون الجوهر ذاتا في حال عدمه حتى يكون متعلق القدرة البحر صفة لبعضها صفة الذات في العدم فلا
بد من اثبات الذات الموصوفة بالصفة الذاتية في العدم وانما قلنا ذلك لان تحير الجوهر امر متجدد فما لم يتجدد
ذلك لامرا ولا امر الثاني باطل قطع انه لا امر قبل الامرا ما لم يكن مجردا ذات الجوهر او صفة وجوده
او صدرته او وجود معنى فيه او عدم معنى عنه او فاعل او صفة ذاتية له والكل باطل الا قولنا المقتضي
له هو الذات على صفة الجوهرية بشرط الوجود اما امتناع ان يكون ذلك العرذاته او وجوده او صدرته فلانه
لو كان كذلك للزم ان يكون كل ذات وموجود وحادث متحيرا واما امتناع ان يكون لمعنى فلانه لابد من اختصاص
ذلك المعنى واختصاصه فرع على التحير لانه لا معنى للحلول الا الحصول في الحيز تبعا لحصول محله فيه فلا يجوز
ان يكون التحير فرعا على المعنى لاحالة الدور واما امتناع ان يكون لعدم معنى فلان المعدوم لا اختصاص له
واما امتناع الثاني على فلانه لو كان بالفاعل لامكنه ان يجعل الذات على صفات اجناس غير متناهية بان
يجعل الذات الواحدة حركة سوادا متحيزا الى غير ذلك من صفات الاجناس ولو طرا مانع ليس متحيز ولا
نسالزم ان لا ستحيل حيث هو حركة [illegible] سواد فيكون متحيزا وما موجودا وهو محال واذا
تعينت سائر كلها سوى ان يكون المقتضي للتحير هو الذات على الصفة للذات ولا يدمن ان يكون كذلك فيلزم
الوجود حتى تعنص البحر حال الوجود مع انه ذات وانه على صفة وهو معدوم ثم لو كان الجوهر جوهرا بالفاعل

وغيره من الاجسام لما جاز ان يجعله بعض ما يقتضي التفاعل بدونه البعض كالذي يريد كثير من الاجسام يصح عليها البقا
والصوت لا يصح عليه البقا وكذا الارادة وكذا الكراهة فلولا انها محتلفة والالم يكن ذلك والجواب عن الاول ان القادر
لا يقدر على اثبات ما هو ثابت في نفسه من الذات والا لزم تحصيل الحاصل وانما يقدر على اثبات ما ليس بثابت وح
يبطل اصل الدليل لانه لما كان القادر لا يقدر على الذات لاستحالة اثبات الثابت ولا على امر زائد على الذات لان ما وراء
الذات من صفة الوجود والصفة غير مقدورة ولا معلومة اصلا لابطال المقدور من الذات حتى يكون عنه ثم وجد
لانا نقول المقدور ليس هو الذات الثابتة في العدم ولا غيرها لانه ان لم يكن ثابتا مع كونه مطلوبا من المقدور ليس
ثابت وان كان ثابتا لزم تحصيل الحاصل ولا المحو لانه واثبات الثابت مع الرام انه لم يكن ذلك غيره وهو
مسلم للتعويل ان ما فعله لم يكن ثابتا في العدم وليس هناك قسم رابع نعم من قولهم الذات على الوجود سلمنا لعله لكنا نقول
اذا كان متعلق القادر هو الذات على الوجود وحق المقدور يعضه ثم لم يكن الذات على صفة الوجود امرا ثابتا حتى
يتعلق القادر به فلما انقسم الى قسم فان متعلق القادر اما ان يكون ثابتا في العدم فيلزم تحصيل الحاصل او غير ثابت فيبطل
الدليل او المحو فيبطل الدليل ايضا ويلزم المحال لا دليل وعن الثاني انه دار كما عنهم هو النهاية القصوى في التحقيق على
اصولهم اذ لو كان تحير الجوهر عن كونه جوهرا او موجودا او ان للذات صفات اجناس وان الثاني بما ذكر
حقائق الذوات في انه اذا تنافت الصفتان تزول عن الذات صفة اخرى هي الوجود كان الوجود شرط اقتضاء
المقتضي للصفة المقتضاة والصفتان اللتان بها التضاد لا تنافيان الا باعتبار زوال الوجود الذي هو
الشرط مع عدم منافاة الصفة الذاتية لصفة الوجود واد لهم على هذه الاصول في غاية الضعف قالوا لما كان المعدوم ذاتا حال
عدمه ولم يكن له صفة الوجود والتحير كان زائدا على الذات فلنا مرة زيادة تمييز الصفة عن الذات اذا دل على
ثبوت كون المعدوم ذاتا ودعوى كون المعدوم ذاتا على كونها زائدا سلمنا الزيادة لكن لم قلتم ان التحير اذا اتحد اضيف الى امر
فان مذهبكم ان الاعراض يحدد لها صفة الحلول في جميع المحال وان ذلك ليست لها الا امر وكذا غير القادر من الاعراض انما صفة
صفة الوجود كما لا امر فليكن مثله في التحير سلمنا ان ثبوت الصفة تستدعي سببا لكن لا مطلقا بل مع جواز ثبوتها لا مع
وجوبه فان مذهبكم ان صفة الجوهر يحصل مثله ذهني ومما وهي لذات العرض في العدم تعالم هذه الذوات مع تساويها
في الذاتية اختصت بصفات اجناسها واختلفت لا لامر فجاز ان يختص ذات الجوهر عند شرط الوجود بصفة التحير لا لامر
سلمنا لكن القسمة غير حاصرة وفي الدليل على ثبوت زائد بالصفة يعني سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد الذات
او الوجود او الحدوث قوله يشترك في ذلك الذوات والموجودات والحوادث قلنا هذا انما على التساوي في الذوات في
الذاتية او الوجود او الحدوث هو ممنوع ولا شك في اللفظ لا يقتضي فما ذكرتموه فلم قلتم انها متماثلة لان
الاختلاف كما هو مبني على الصفات كذا التماثل واذا اقر ثبوت الصفة [illegible] سلمنا لكن لم لا يجوز

ان يكون المعنى قوله لا بد من حلوله فيه ولا بد في حلوله من تخصيصه قلنا لم لا يجوز ذلك اذ الفارق في الوجود فان الكون عندكم
وجب كون الجسم في الجهة ثم ان من شرط امكانه حلوله فيه وهي الجهة التي وجب كونه فيها سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون لعدم
معنى قوله لا اختصاص له به قلنا لا نسلم بانه عن حالته ولا نسلم بان اختصاص الجوهر متحيز في الحلول فلم
لا يجوز ان يكون بما وجد اختصاص اخر فان هذا المعنى عند الوجود يختص بالحلول في هذا الجسم دون غيره من
الاجسام للا ثم قلنا لا يجوز ان يختص به وهو معدوم او يقول لم لا يجوز ان يكون في العدم معان يختص كل واحد
منها بجسم لعدم الخصيص الاخر ويكون ذلك معللا بذاتها وحقيقتها الذات ركها فيها غيرها سلمنا لكن لم
لا يجوز ان يكون بناء على قوله يلزم امكان ان يحل الذات على صفات اجناس قلنا هذا بناء على ثبوت صفات
الاجناس ونحن نمنعه فان الذات تخالف غيرها لذاتها سلمنا لكن لم لا يحمل الذات على صفات متعدده قوله
اذا حوى ذاتا سوادا متحيزا وطرا عليه بياض بقاه من وجه دون اخر قلنا ان عنيتم به انه سمى كونه سوادا
ولا سمى كونه متحركا فلم لا يجوز ذلك وان عنيتم شيا اخر فبينوه فالواقع تدليكم ان الذات يخرج عن صفة
الوجود التي زائدة على الذات ولا يخرج عنها لان صفة الذات تعتبر بهية السواد والتحيز بشرط الوجود فاذا
لم يثبت الوجود لم يثبت التحيز واذا انتفى التحيز انتفى الوجود قلنا لم يكن التحيز وهية السواد معتبرين عن صفة الذات
فان ذلك انما يلزم لو امتنع كونه باقيا على فاذا احتج في ثبات امتناع كونه باقيا على الا كونه معتبرا عن صفة الذات
دار سلمنا ان الوجود معتبر عن صفة الذات وان الوجود شرط لاقتضائها فلم لا يجوز زواله فانه لا يلزم من تمام
المقتضي وحصول الشرط ثبوت المقتضى لامكان طريان معارض ما فيه سلمنا لكن لم امكان حمل الذات على صفات
متعدده لجواز ما نهاه في الجواهر عنه بالمنع من الملازمه اما اولا فلامتناعه على تساوي الذوات في الماهية ولانا
نقول التي دار اذا اختص بعض الذوات يكون بما جوهرا لزم التي واذا اختص بعضها يكون ارادة او جوهرا
امتنع البقي الى اخر
المسئلة الرابع في كيفية العلم بالمعدومات اختلف الناس فيها فمنع منه قوم وجوزه
اخرون ... علم ... المستقبل ... نقدر عليها ... نعقد
وهو امر ضروري احتج المانعون بان كل معلوم متميز وكل متميز ثابت فيكون بطلان ذلك اذا ثبت هذا فالمعدوم
اما ان يكون بسيطا او مركبا اما الاول فكعدم ضد الله تعالى وذلك انما يعقل لاجل تشبيهه بامر موجود مثل ان
يعقل شيئا نسبته الى الله تعالى نسبة السواد الى البياض فيعقل امور المضادة الحاصلة بين امور وجوديه
ثم الاكتفاء ان نقول ضد الله تعالى ولم يثبت ... العلم بامتناع اجتماع السواد والبياض والعلم بانهما
حزان الوجود بان يعقل السواد والبياض ويعقل الاجتماع حتى يعقل ان لا اجتماع انه امر
امر وجودي معقول غير حاصل للسواد والبياض فيعقل ظهر لنا عدم البياض انما نعرف بالمقايسة الى الامور

الوجوديه وعدم المركبات انما نعرف بمعرفة بسائطها الثامن فقد اختلفوا فذهب المعتزله الى ان المعدوم يعلم
على صفة من عليها في حال عدمه فيعلى العلم بتلك الصفة بناء على ثبوته كما انه في حال وجوده وقال فريق انه
انما نعلم بامور مترتبة متجدده فيما بعد احتج الاولون بانا اذا علمنا المعدوم متميزا حال عدمها وجب ان
يكون المعدوم من حال الجوهر غير المعلوم من حال العرض والمعلوم من حال السواد غير المعلوم من حال البياض وكذا باقي
الاجناس واذا ثبت هذا فلا بد من صفة يتميز بها عن غيره ويخالف بها المخالف وتضاد بها المضاد وكذا في
اخرى في المعلوميه فلا يقع الامتياز بذلك فلا بد من امر اخر هو الذي نسميه صفة او حالا او ذلك والمانع لم لا يجوز
ان يكون مترتبا قبل الحصول لحكوته متميزا او هيئة مخصوصة او لعلى تخصص لان التمايز والتماثل والاختلاف
امور حاصلة في الحال وكان التماثل كالاختلاف ولا يقف على امر متجدد وكذا التمايز ولم لا يجوز ان يتميز بامر
يتعلق بالفاعل لانه متجدد وكذا كونه متحيزا او هيئة مخصوصة امر متجدد ولا يجوز ان يقف الخلاف والتماثل عليه
وهذه الحجة فاسدة لانه مبني على ثبوت الذوات والحق الاجماع واتفق وان تلك المسائل ما بينا
وهي ثابتة ذهنا لا عينا قال الاخرون انا نعلم تمايز الاجسام بعضها عن بعض قبل وجودها ونحكم بان ...
صورة كانسان ونخالف لصورة الفرس وليس ذلك لاجل صفات ثبت عليها في حال العدم ثم انه يلزم الاول ...
التسلسل لانه اذا كان المعلوم من حال الجوهر انه يعتبر صفة زائدة غيره لزم ان يكون ذلك لامر اخر يقتضي
ذلك ولزم المحال والحق ان القولين متساويان في الاشكال والسبب فيه عدم التفطن بالوجود الذهني ...
انكم في حصر قسمة المعلوم الى الموجود والمعدوم اطبق اكثر العلماء على ذلك وذهب قوم ممن عشيت بصائرهم
عن ادراك الحق وقصرت افكارهم عن التعمق في المباحث العقلية الى اثبات واسطة بين الموجود والمعدوم
سموها الحال وتقريره ان نقول اذا علمنا امرا من الامور فاما ان يكون راجعا الى الاثبات او الى النفي ولا يخلو
لا يخلو اما ان يضاف الى غيره او لا والثاني هو الذات وحده ما به الثابت الذي يعلم غير مضاف الى غيره في حال
العدم ولو كان حالا لانه ليس ثابتا والصفة لا انها تعلم مضافة الى غيرها والمضاف اما ان يكون منصوبا
على الصفات التي يظهر كونه الجملة او يكون منفصلا عنه يظهر الفعل بالنسبة الى الفاعل والاول الحال وحدها انه
صفة للذات ... لحجة النفي يقولنا ثبت الذات بقولنا للذات فانها لا تستند لغيره والاسماء المنقولة
التي تضاف الى غيرها كالاعتقادات والاثار الصادرة عن العلل في غير محالها فانها لا يكون احوالا للعلل لقولنا مصور
واعلم ان ما لي ... الصفة فان الصفة كل امر مضاف الى غيره سواء كان ثابتا او نفيا مقصورا
او غير مقصور عليه وانما الحكم فهو ما كان صادرا عن غيره سواء كان ذاتا او غيره فالى الصفة الموجود
بالوجود لا بالعدم واول من قال بالاحوال ابو هاشم الجبائي ... ثم ... الى ...

كالجوهر وتفصيل الاحوال ان الاعراض التي لا تكون مشروطة بالحياة فاما ان توجب احوالا لمحالها او لم توجب كاللون
ونحوه وغيرها الا الكون فانه يوجب حالة راجعة الى المحل وهي الكائنية واما الاعراض المشروطة بالحياة فانها توجب
احوالا عائدة الى الجملة كالعلم فانه يوجب لمحله الذي هو الجملة حالة هي العالمية وكذا القدرة وغيرها من الاعراض واثبت
القاضي ابو بكر والجويني لكل شيء عرض كالحال في المحل سواء اشترطت بالحياة اولا فاثبت لسواد
حالة معللة بالسواد وكذا باقي الاعراض لنا ان الفرق ضرورية بان كل معقول فالذي يكون له تحقق اولا
هو الموجود والثاني هو المعدوم وان من اثبت واسطة بينهما فقد كابر مقتضى عقله احتجوا بوجهين الاول الوجود وصف
مشترك بين الموجودات على ما تقدم وهي متى لم تكن تحققا دماه الاشتراك عين ما به الامتياز فيكون الوجود مغايرا
لها ثم ذلك الوجود اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما والاول باطل والا لزم التسلسل فان الوجود
لو كان موجودا لكان مساويا للموجودات في الوجود ومغايرا لها بالخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالوجود
المشترك بين الوجود وسائر الماهيات الموجودة مغاير لخصوص ماهية الوجود الذي بها الامتياز فيكون للوجود وجود
آخر وهلم جرا وانه باطل وتنتهي الى ترتب امور غير متناهية لا مساغ للقائل بها فتعين الثالث وهو ان لا يكون الوجود موجودا ولا معدوما
وذلك هو الحال الثاني ان الماهيات النوعية مشتركة في الاجناس فيثبت الحال اما الاولى فظاهرة فانا نعلم ان
السواد والبياض مشتركان في اللونية لا في مجرد الاسم فانا لو سمينا السواد والحركة باسم واحد ولم نضع للسواد
والبياض اسما لكنا نعلم بالضرورة ان السواد والبياض مشتركان في معنى دون السواد والحركة ولان العلوم المتعلقة
بالمعلومات المختلفة متساوية في كونها علوما لانا لو العلم بحد واحد يشمل الكل لدخل العلم بالعدم وكذا العلم بالجوهر والعرض
مكونه علم وصفا مشتركا ولان الاعراض مشتركة في العرضية ولهذا الحصر الحكم في قولنا الممكن اما جوهر او عرض
دون الجوهر فيلزم الحصر فيما لم يحصر ولو قلنا الممكن اما جوهر او سواد وان الثانية فلان الاشتراك يقتضي بعد الجهة
في الماهية المشتركة فكيف يكون فيما جهة الاشتراك وجهة الامتياز منها فانهما الحال كالماهية فان كانا موجودين لزم قيام العرض بالعرض
وان كانا معدومين لزم الحكم بكون هذه الماهيات معدومة وهو باطل بالضرورة فيتعين ان لا يكونا موجودين ولا معدومين
وهو حاصل والجواب عن الاول ان القسمة للوجود الى الوجود والعدم باطلة كان قولنا الانسان اما ان يكون فرسا او غيره
لانه ان كان موجودا او غير موجود ولزوم التسلسل انما يلزم لو كان الاشتراك في وصف ثبوتي والاختلاف في امر ثبوتي
وهو ممنوع لجواز ان تكون مشتركة في الوجود وهو وصف عدمي او ان الوجود نفسه ولم
يلزم من ذلك الماهية مع وجودها لكن لا يلزم تسمية الموجود به امرا زائدا على الماهية
بل الوجود موجود او الوجود مع وجوده غير الماهية فيسقط التسلسل بانقطاع حاصل ادلة المثبتين
ان الحصر الحقيقي انما يثبت في عمومها وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف وذلك ليس

موجودا ولا معدوما فيثبت الواسطة ويلزم منه التسلسل فان الاحوال قد اشتركت في عموم كونها الحال واختلفت بخصوصياتها
فيلزم ان يكون للحال حال اخرى تتميز بها وايضا المعتذرون بان الحال لا توصف بالتماثل والاختلاف لان التماثل
والاختلاف من لواحق الموجود والحال ليست موجودة فيلزم التسلسل كالاجسام لا نسلم لانها قسم على عدمه
ليست موجودة والتسلسل في الامور العدمية ليس بمحال ثم اتفق الثقاة على الاول بان كل امر يشير العقل اليه
فاما ان يكون له تحقق ثم احدهما هو المتصور من كل الافراد ولا دليل البطلان والثاني المحلولي ولا واسطة بينهما
وعن الثاني بان يكون وذلك يستلزم بطلان الصانع لا نقض المبنى فرضا لذي السواد والبياض لما اشتركا
في الوجود واختلفا في السوادية والبياضية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز لا حرم اتساق شيء ولم لم
يكن ما به الاشتراك وما به الامتياز سلبيين اشبها وجوديين اما الوجود والسوادية فهما مختلفان بحقيقتهما ومشتركان
في انه ليس الحال الذي صفة ثبوتية لانه لا معنى للحال الا ما لا يكون موجودا ولا معدوما واذا كان الاشتراك واقعا
في وصف سلبي لم يلزم ان يكون الحال صفة قائمة بالموجود فلم يلزم ان يكون في الحال حال اخرى اعترض عليه بصفة التحيز
بان الحال ليس سلبا محضا فان المستحيل عندهم ليس موجودا ولا معدوما وليس حالا وانما الحال وصف ثبوتي يلزمه
ان لا يكون موجودا ولا معدوما فهو مشتمل على معنى غير سلب الوجود والعدم يخص تلك الامور التي سميناها حالا
ويشترك الاحوال فيه ولكونها غير مدركة بانفرادها لا يحكمون عليها بالتماثل والاختلاف وانهم يقولون المثلان
ذاتان يسم منهما مع واحد والمختلفان ذاتان لا يتم منهما مع واحد والحال ليس بذات ولا ذات ثبت فلا توصف
بالتماثل والاختلاف فان الذات ما يدرك بالانفراد والحال لا يدرك بالانفراد فيكون المدرك من كونه ثابتا
هو المدرك من حال اخر فان كل حال يدرك مع غيره والمشترك ليس يدرك بالانفراد حتى يحكم عليه بان المدرك من
احدهما هو المدرك من الاخر اوليس ويستلم علم كل امر يشير العقل اليه اما ان يكون المتصور منهما واحدا اولا يكون
والحال ليس مما يشير العقل اليه بالاشارة لا يكون الى غيره معه والجواب عن الثاني ان حصول الاشتراك والامتياز وجودي فانه
لا يلزم قيام العرض بالعرض في الصفات المشتركة لجواز ان يكون ذلك داخلا في مفهومات ما يشترك في تلك الصفات
كاللونية المشتركة بين السواد والبياض فهي جزء من مفهوم السوادية والبياضية لا يكون عرضا قائما بالمركب فان الجزء ليس بعرض
قائم بالمركب منه ومن غيره فلا يلزم من اتصاف المحل به قيام العرض بالعرض وان لم يكن داخلا بالعرض الذي يوصف
به السواد والحركة وهو عارض لهما غير داخل في مفهومهما وعرض اثبت نفيه لا يكون قيام عرض بعرض لا يلزم
من كونه صفة مشتركة عارضة لمختلفين قيامها بهما الا بدليل منفصل وان كان يكلف بها على ثبوته ولا يلزم من الاتصاف بها
قيام عرض بعرض سلمنا لكن قيام العرض بمثله جائز فان السرعة والبطء كيفيتان قائمتان بالحركة تتراءى قرب
من الزمان هذا الحال ولا دليل على تحقق او وجود ان الاجناس والفصول التي تقوم ببيانها تسقط في الخارج

كالهيئة وفصل الاحوال ... الاعراض التي لا تكون مشروطة بالحياة فانها لا توجب احوالا لا تصفها ... كاللون و
الرائحة وغيرها الا الكون ... حالة راجعة الى المحل ... الا الاعراض المشروطة بالحياة ... فانها توجب
احوالا ... بمحل السواد ... وكذا ... وغيرها من الاعراض واثبت
القاضي ابو بكر ... الاحوال في كل صفة قائمة بالذات سواء اشترطت بالحياة اولا فالاسودية
حالة معللة بالسواد ... اعترض ... ان الضرورة قاضية بان كل معقولين [illegible] اما ان يكون احدهما [illegible]
هو الموجود والثاني هو المعدوم ... فقد كان ... على احد ... الوجود وصف
مشترك بين الموجودات ... والاشتراك ... لا يستلزم ان يكون الوجود مغايرا
للماهية ... الوجود ... موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما ... فلزم السفسطة فان الوجود
لو كان موجودا ... في الوجود ... لا اشتراك ... الوجود
المشترك بين الوجودات ... الموجودة ... الوجود ... للوجود
... لا استماع ... الوجود موجودا ...
وذلك ... مشتركة في الاجناس ... فانا نعلم ان
السواد والبياض ... للونية ... فانا لو سمينا السواد والحركة باسم واحد ولم نضع للسواد
والبياض اسما لكنا ... ان بين السواد والبياض اشتراكا معنويا ليس بين السواد والحركة ولان العلوم المتعلقة
بالمعلومات المختلفة ... العلم ... والعلم بالجوهر والعرض
... ان الاعراض مشتركة في العرضية ولهذا ... قولنا الممكن اما جوهر او عرض
ولولا الاشتراك ... الانحصار اذ قلنا الممكن اما جوهر او سواد ... ولان الاشتراك ...
في الماهيات المشتركة ... فيها جهة اشتراك وجهة امتياز ... ان كانا موجودين لزم قيام العرض بمثله
وان كانا معدومين لزم ... بالضرورة ... لا يكون موجودا ولا معدوما
والجواب ... للوجود ... الوجود والعدم باطلة ... الانسان ... او فرس او غيرها
باطل ... الوجود ... الاشتراك ... في الاحوال ...
... الوجود ... في الوجود ... عدم ... الوجود ...
... الوجود ... الماهية الموجودة ... موجودة ... الموجود ...
... الوجود ... [illegible]
... في عمومها ... لا اشتراك ... [illegible]

موجود ولا معدوم ... ويلزم منه ... فان الاحوال قد اشتركت في عموم الحالية ...
... بان الحال لا توصف بالتماثل ولا الاختلاف لان التماثل
والاختلاف من لواحق الموجود والحال ليست بموجودة ... كما ... لا انها ... عدمية
ليست موجودة ... في الامور العدمية ... بان كل امرين ... العقل انهما
اما ان يكون ... احدهما ... او لا ... والثاني ... ولا ... منهما
... السواد والبياض ... اشتراكا
في الوجود ... واختلفا في السوادية والبياضية ... عن ... لا ... اشتراكا ...
... ولا امتياز ... الوجود ... فهما مختلفان ... مشتركان
في ... لانه لا معنى ... الا ... لا يكون موجودا ولا معدوما ... الاشتراك ...
في وصف ... لم يكن ... الصفة قائمة بالموجود ... لم يكن ... الحال ... المحقق
بان الحال ... فان ... عندهم ليس بموجود ولا معدوم وليس حالا وانما الحال وصف ... يلزم
ان لا يكون موجودا ولا معدوما ... عن سلب الوجود والعدم ... تلك الامور التي ... حالا
... الاحوال ... غير مدركة ... لا ... عليها ... التماثل والاختلاف ... المثلان
... واحد والمختلفان ... لا ... واحد ... الحال ليست بذات ولا ذات ...
... التماثل والاختلاف فان الذات ... المدرك ... كل حال
... المدرك ... فان كل حال ... والمشترك ليس ... حتى يحكم عليه بان المدرك
احدهما ... فعلم كل امرين ... العقل اليهما ... المتصور منهما واحدا او لا يكون
والحال ... العقل ... لا ... الى ... والجواب ... ان ... لا اشتراك ولا ... وجود
ولا يلزم قيام العرض بالعرض ... المشتركة ... في ... تلك الصفات
كاللونية المشتركة بين السواد والبياض ... مفهوم السواد ... البياض ... عرض ... المركب فان الجزء ليس بعرض
قائم بالمركب ... عرض ... قيام العرض بالعرض وان لم يكن داخلا ... العرض الذي يوصف
به السواد والحركة ... داخل في مفهومها ... عرض ... قيام ... بعرض ... لا يلزم
... صفة ... عارضة ...
قيام عرض بعرض سلمنا لكن قيام العرض بمثله جائز فان السرعة والبطء ... بالحركة والرائحة ...
... الاجناس والفصول التي ... تقوم الانواع ... في الخارج

موجودات في الذهن لان العين اعرضه افضل المتاخرين وقال الذهن ان طابق الخارج عاد كلام مثلي

الى ان الاحكام جهل الاجاب افضل المحققين بان التصورات الذهنية ليست تصديقات بل هي تصورات

مفردة ولا الحد فيها لا يشتمل على الحكم بمطابقة الخارج لم يكن مطابقا له والا كان جهلا مركبا فان الجهل

المركب حكم على الخارج بخلاف الواقع وفي التصور المفرد لا يعتبر المطابقة ولا عدمها فكذلك الاجناس والفصول

اذ لم يكن فيها حكم لا يمكن تعقل العقل للاجناس والفصول منها ولذلك يسلبان عن واجب الوجود

لامتناع ان يكون له جنس وليس معنى الاشتراك الا ان المعقول من احد المشتركين هو المعقول من الاخر فيما

يشتركان فيه لا ان يكون شيء واحد في الخارج موجودا في شيئين معا او نصف منه في احدهما ونصفه في الآخر

خارجا عنهما وهما متصفان به وفيه نظر فان افضل المتاخرين لم يقل ان الاجناس والفصول

تصديقات بل الحكم بان لهذه الماهية جنسا وفصلا تصديق فان كان مطابقا لزم وجود الجنس

والفصل في الخارج والا كان جهلا مع ان الذهن حكم على ماهية بان لها في نفس الامر جنسا وفصلا ولم

يكن في الخارج شيء منهما واعترف بان لتلك الماهية حيثيتين هو المقصود من المطابقة في الخارج وتحقيق هذا

البحث ليس من موضوع ما نحن بصدده قال امتنع الحال ثبوت الحال للشيء قد يكون معللا بموجود قائم بالشيء

كالعالمية المعللة بالعلم وهو الحال المعلل وقد لا يكون كذلك فانها حالة معللة بالحركة وقد لا يكون كسوادية السواد

وهو الحال الغير المعلل واتفقوا على ان الذوات بأسرها متساوية في الحقيقة بهذه الاحوال واختلفوا في ان الوجود

فانه يلحقها بالاحوال ام لا فالشيخ ذهب الى انه نفس الذات وقال المعتزلة انه زائد عليها والقول

بتساوي الذوات باطل سواء جعلنا الوجود نفس الذات او زائدا عليها لان الاشياء المتساوية تشترك

في اللوازم فيصح انقلاب القديم محدثا والجوهر عرضا وبالعكس وهو باطل بالضرورة ولان اختصاص

الذات المعينة بالصفة المخصوصة لم يكن لا لمرجح فاحد طرفي الممكن عن الآخر لا لمرجح وان كان لمرجح

نقلنا الكلام الى لزوم التسلسل او اذا جعلنا ماهية الاشياء صفة واحدة لا متساوية ولا فاحدى

المحاذير لجواز اشتراك الاشياء المختلفة في لازم واحد ولا يجوز اختلاف المتساويات في اللوازم

اعترض افضل المحققين على ان الحال ... بان في الوجوه يرد عليها ما قلت من صحة

... ان من تساوى بالعكس والثاني لازم على الاجناس والفصول في كل شيء من الحقيقة

نوع واحد فانه يمكن ان يجعل الفصول والمشخصات ذواتا والجنس لم يفتقر الى لوازم ثم يمكن ان يكون اثر

الاختلاف فيه حد الماهية لا النفس فان اللوازم انما تلزم بعد تقوم الملزومات وفيه نظر فان الجواب انه

لازم والفصل ملزومه فلا يلزم امكان الانقلاب ولهذا قالوا ان الفصول علة الطبيعة الجنسية المحصلة

اذا جعلنا الناطق لا منافي كونه جزءا من الانسان واشتماله على النوع الواحد كمثل حواسه وجه الى اسبابها

المقصد الثالث

الفصل الثالث في التقسيم بالنسبة الى الوجوب والامكان والامتناع اعلم ان الضرورة قاضية بان كل معلوم فاما

ان يكون واجب الوجود لذاته او ممكن الوجود لذاته او ممتنع الوجود لذاته فههنا فصول الفصل الاول في تعريف هذه

الاشياء ضروري فذهب من لا تحقيق له الى ان هذه الاشياء قد تعرف وحيث نقول الممكن ما يكون كل واحد من هذه الامور

الثلاثة لا يشتمل على الدور فانا انما نعرف كل واحد منها بسلب الآخر عنه فنقول الممكن هو الذي لا يجب وجوده

ولا يمتنع فالذي ليس بضروري في طرفي وجوده وعدمه ثم نقول الواجب هو الذي لا يمكن عدمه او الذي يستحيل عدمه

والضروري هو الذي لا يمكن عدمه او لا يمكن وجوده والممتنع الذي لا يمكن وجوده او الذي يجب عدمه فظهر لزوم

الدور في هذه التعريفات ... هذه التعريفات على سبيل التعريف الاسمي لكن لا يكون حقيقيا

اعلم ان هذه الامور الثلاثة معلومة عند العقل فان كل من هو اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف عند العقل

وما كان اقرب الى طبيعة العدم كان ابعد ولما كان الوجوب هو تأكد الوجود كان اقرب اليه فكان اعرف عند

العقل ولما كان الامتناع ابعد كان الامكان متوسطا بينهما فاذا اريد التعريف الحقيقي فيؤخذ الوجوب

ثم يعرف الامكان بسلب الضرورة عن الطرفين والامتناع بأنه الضرورة على السلب **الفصل الثاني**

في مباحث الوجوب البحث الاول في تقسيم الوجوب قد يكون بالذات وقد يكون بالغير فالاول الذي الذات

الموصوفة به وجوب وجودها لماهيتها لا باعتبار امر آخر وهو واجب الوجود لذاته والثاني الذي

ماهيته الوجود وانما يستعد الوجود من غيره حال فرض وجود السبب كالممكنات حال وجود عللها واثباتها

فللواجب الاول امران احدهما كونه مستحقا للوجود من ذاته والثاني عدم توقفه في وجوده على الغير وهذا الاعتبار

الثاني لا يمكن للاول فان الواجب لما استحق الوجود لذاته استغنى عن غيره فان الحاجة الى الغير انما هي بسبب الامكان

البحث الثاني ان الوجوب ثبوتي او لا قد بينا ان للواجب اعتبارين احدهما عدم توقفه على الغير

والثاني استحقاقه للوجود من ذاته فان جعلنا الوجوب هو الاول كان عدميا قطعا ويكون وصفا اعتباريا ذهنيا لا

لا تحقق له في الخارج ولو جعلناه عبارة عن الثاني فهل هو ثبوتي ام لا اضطرب قول افضل المتاخرين فتارة جعله ثبوتيا

وتارة جعله عدميا وهو الحق لنا وجوه الاول ان الوجوب ثبوتي في الخارج لزم التسلسل والتالي باطل فالمقدم مثله

بيان الشرطية ان كل موجود فانه ... مساو لباقي الموجودات في الوجود ويتميز عنها بخصوصيته وما

به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون وجوده زائدا على ماهيته فاتصاف ماهيته بذلك الوجود ان لم يكن واجبا او

ممكنا فان كان الاول نقلنا الكلام الى ذلك الواجب ولزم التسلسل وان كان الثاني لزم خروج الواجب عن كونه واجبا لكونه

ممكنا صفة للزوم ... امكان الوجوب امكن ... لا يقول امكان الوجوب يستلزم امكان عدمه ...

وإذا اسند الوجوب في الواجب الى اما ممكنا او ممتنعا فيما مى لان [illegible] الوجود متقدم على الوجوب لانه عبارة
عن استحقاق الوجود واستحقاق الوجود متقدم على نفس تحققه فيكون الوجوب صفة ثبوتية لذات الى بين الصفة
لتمهيد انها على ثبوت نفس الماهية في الخارج لو كان الوجود صفة زائدة لكان اما نفس الماهية او جزءها او خارجا عنها والكل
باطل اما الاول والثاني فلان الوجوب عبارة عن استحقاق الماهية للوجود ومفهوم هذا المعنى نسبة الماهية الى الوجود والنسبة
بين الشيئين متاخرة عنهما فيكون هذا المعنى متاخرا بالاعتبار عن الماهية فلا يكون نفسها ولا جزءا منها واما الثالث فلان
الخارج عن الماهية اذا كان صفة لها كان محتاجا اليها فيكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات واصل الوجوب صفة فللماهية
وجوب آخر فننقل هذا الوجوب ويلزم التسلسل ولان اقتضاء الماهية للوجود لو كان وصفا ثبوتيا لكان اقتضاء الماهية
لذلك الوصف ايضا زائدا عليه ويلزم التسلسل [illegible] الوجوب نسبة بين الماهية والوجود وثبوتها بيان ان النسب عدمية احتج المثبتون لو
وجوه استحقاق الوجود نقيض لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود امر عدمي فيكون استحقاق الوجود ثبوتيا والمقدمة
الاولى ظاهرة واما الثانية فلان لا استحقاق الوجود يصدق على الممتنع وهو واجب العدم وعلى الممكن وهو جائز
العدم فاذن لا استحقاق الوجود صادق على المعدوم والصادق على المعدوم عدمي لانه لو كان ثبوتيا لكان اتصاف
المعدوم بالوصف الثبوتي فاذن لا استحقاق الوجود وصف عدمي فيكون الاستحقاق وصفا ثبوتيا ضرورة اختلاف النقيضين
بالسلب والايجاب [illegible] استحقاق الوجود عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة ليس كونها كسب فرض
العقل فان الشيء في نفسه سواء اعتبره العقل اولا ولو جاز ان لا يكون اقتضاء الوجود وصفا ثبوتيا مع انه
في نفسه محقق محصل لجاز ان يقال نسبة الجسم الى الجهة والحيز بالحصول فيه ليست امرا ثبوتيا بل امرا عدميا [illegible] الى ان يلزم
بطلان الوصف الوجوبي ان على الوجود فانه لا بد من عدم جهة الاستحقاق وعلى حصول المستحق وجهة الاستحقاق في الواجب
هو كونه مستحق الوجود من ذاته ووجود الذي ليس على اوصافه السلبية فان الصفة السلبية لا تعقل ولا تحصل
لها في انفسها بل تعقلها وتحصلها تبع لتحصل ملكاتها الموجودة الموصوفة بها فحينئذ وجود الذي ليس على سلب غيره
عنه واذا كان السلب باسرها متاخرة عن وجود الشيء وكان الوجوب متقدما عليه لم يكن سلبيا والاتفاق مسورا منا
هنا [illegible] الوجوب بالكل الوجود والشيء لا يتأكد بنقيضه فيكون الوجوب ثبوتيا [illegible] الوجوب نقيض الامتناع وكل امتناع
عدمي والا لكان الموصوف به ثابتا فيكون ثبوتيا [illegible] الجواب عن الاول ان الاستحقاق والوجود امر اعتباري حكمي في
نفسه ثبوته سواء واحد واذا كان امرا اعتباريا لم يكن وجوديا فلا يلزم ان يكون نقيضه ثبوتيا كما ان الامتناع
امر اعتباري نقيضه يصدق على المعدوم فان قولكم اللااستحقاق يصدق على الممتنع والممكن وهما معدومان ممنوع
بل نقول لان الممتنع ان كان في الخارج لم يصح وصفه بالامتناع والوصف الثبوتي واذا لم يكن في الخارج
لم يوجد الموضوع ولا اللاامتناع امر معقول لا يصدق على الحكم بالامتناع على الممتنع من حيث

ان الذهن يتصور ماهية لم يحكم عليها بامتناع حصول الوجود الخارجي لها فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك
الماهية الحاصلة في الذهن والحكم هو امتناع حصول الوجود الخارجي لها فيكون المحكوم عليه بالامتناع امرا ثبوتيا
في الذهن والى اصل الحقيقة اذا كان الوجوب ثابتا لم يلزم منه ان يكون نقيضا للوجود لان السلب هو رفع غير ثبوتي
فيصح ثبوت الوجود ولا يكون محل العدم عليه في نفس ان كان الوجوب في اللاوجوب نقيض عن التحقيق الاحتمال
الوجود والعدم كذلك كان العدم محمولا على اللاوجوب فلا يلزم ان يكون الوجود محمولا على الوجوب حملا كليا لانه
انما لم يكن نقيض هو وجوب عدمي بل لان الممكن العام والممتنع نقيضان بالوجه المذكور والممتنع عدمي فلا يجب ان يكون
هو ممكن بالامكان العام وجوديا بل نقيضه وجودي ونقيضه عدمي ودفعه نظر فان الوجود والعدم متناقضان
واذا صدق احدهما على شيء امتنع صدق الآخر عليه فيصدق على نقيضه النقيض بالكل العام والممتنع مخالف
فان ما يدعي ان الوصف الثبوتي اذا كان ثبوتيا كان نقيضه عدميا لانا صدق عليه الوصف الماهيات الخمس
لذلك الوصف [illegible] ان الصفات اللازمة للماهية والاحكام الثابتة لها لا تتوقف على وجود تلك الماهية
في الذهن او في الخارج بل هي مستندة اليها سواء فرضها فارض او لا فان الممتنع في نفسه انه ممتنع وعقل الذهن
ماهية الممتنع يحكم لوازمها عقلها الوصف بالامتناع لا يقتضي كون الامتناع ثابتا في الخارج ولا يقتضي كونه ثابتا في الذهن
غير متناهي الخارج يحكم بها بلا تعين انه وصف لازم لها وكل لازم فهو اقتضاء ماهية الممتنع وصف الامتناع
كون الامتناع او الممتنع ثابتا في الخارج كذا البحث في الوجوب [illegible] ان الوجوب من حيث انه سابق على الاوصاف
الثبوتية لا يكون ثابتا [illegible] ان الوجوب تأكد النسبة اى كانت النسبة للوجود او العدم فانه يدل على وثاقة الربط
فاى محمول كان وكما يؤكد الوجود كذلك يؤكد العدم [illegible] العدم والنقض بالامكان **البحث الثالث**
في تقسيم الواجب الواجب اما ان يكون واجبا لذاته وهو الله تعالى لا غير واما ان يكون واجبا لغيره وهو كل ممكن اتصف
بالوجود اما الواجب لذاته فوجوبه قد بينا انه امر اعتباري ومن ذهب الى ثبوته في الخارج منع من كونه خارجا عن
الذات لانه ان استقل بذاته امتنع ان يكون وصفا لغيره لعدم استقلال الوصف بذاته فانه لا يعقل الا تابعا للموصوف وان لم
يستقل كان ممكنا لانه لو فرض ارتفاع الموصوف ارتفع وكل ما كان قوامه موقوفا على غيره فانه لماهيته مع قطع
النظر عن غيره يكون ممكنا وكل ممكن يصح عدمه فلو امتنع عدمه اكثر ذلك الامتناع لثبوته بل الامتناع بسببه
الذي هو الذات فيعود متردد بين صحة العدم وامتناعه لكن صحة عدمه يستلزم صحة عدم الواجب لا يقتضي امتناع عدمه يستلزم
وجوب الذات فان وجود المعلول تابع لوجود العلة فيكون للماهية وجوب [illegible] ولو جاز تخلف
الذات اقتضت لماهية هي وجوبها لم يكن في الذات فيكون ذلك الوجوب وجوبا آخر ولزم التسلسل لزم نفي الوجوب عن
الذات بالكلية فثبت ان الوجوب بالذات يمتنع ان يكون خارجا عن الماهية ولا يمكن ان يكون جزءا من الماهية والا لكان ...

الواحد لذاته معنى وجوده لم يكن نفس الماهية والتحقيق يقتضي من النزاع هنا فان من جعل الوجوب امرا اعتباريا لم يسلم انه ليس امرا زائدا على الذات ولا جزءا منها ومن جعله زائدا على الذات [illegible] السيد في كتبه الرابع الوجود

الماهية نفس الذات لم يصب وان قصد انه ليس شيئا زائدا على الذات في الخارج فهو مسلم اما الوجوب فهو غيرها فانه معلول

لذلك الغير يصح ان يكون خارجا عن الماهية لان الوجوب الوجود وصف للوجود والوصف متفرع على الموصوف

فلا يمكن جعله نفس الوجود ولان الواحد لذاته ساوى سائر الموجودات في الوجود وخالفها في الوجوب وما به الاشتراك

غير ما به الامتياز فالوجوب غير الوجود بالضرورة لا انا ندرك التغاير بين قولنا موجود واجب وبين قولنا موجود موجود

ولو كان الوجود هو الوجوب لم يبق بينهما فرق فثبت ان الوجود مغاير للوجوب فان لم يكن بينهما تلازم

امكن انفكاك احدهما عن الآخر فيجوز تحقق الوجود مجردا عن الوجوب فيخرج الواحد عن كونه واحدا معنى ويجوز

تحقق الوجوب مجردا عن الوجود فيوجد الوجوب دون الموصوف وهو محال وان كان لازما فاما من الطرفين فيدور او

لكون الوجود ملزوما فكل موجود واجب بمعنى انه يلزم افتقار الوجوب لصدوره معلولا فيلزم تعدد

الواجب الثاني لان المعلول واحد لعلته فينتقل هذا الوجوب وجوب آخر او لكون الوجود لازما وهو محال

والا جاز الدور ولان الوجوب نعت للوجود فلو كان الوجوب باقيا لزم كون الوجود باقيا متنوعا او يكون

معلولا لعلة واحدة لان تلك العلة لم تكن موصوفة به كان الموجود واجبا لا علة للوجوب والوجود

فالمعدوم الممكن علة للموجود الواجب معنى ويلزم كون الوجوب معلولا ولم يكن صفة لها عاد الاشكال

في كونه كذلك اللزوم او للموصوف ولا صفة فيكون الموجود الواجب لذاته مفتقرا الى علة منفصلة معنى

لانا نقول الشيء اذا اخذ بشرط وجوده صار ممتنع العدم وما كان منافيا للعدم كان منافيا للامكان العدمي والوجود

فاذن الوجود من حيث هو وجود يمنع الامكان وما كان منافيا للامكان لزمه الامتناع المحض

فالوجود بشرط التجرد عن الماهية اولى بمنع الامكان لان الشيء الذي له اعتبار الامكان اذا اخذ مع الوجود

دخل في الوجوب فالذي لا اعتبار له الا الوجود هو اولى بالوجوب فالمغايرة بين الوجود والوجوب اعتبارية

لما بينا من كون الوجوب والامكان والامتناع امورا معقولة تحصل في العقل من اسناد المتصورات

الى الوجود الخارجي وهي في انفسها متصورة [illegible] الشرط الاسناد المذكور وليست امورا متحققة في الخارج

بحيث يرد عليها التقسيم بانها اما علل للامور التي تستند اليها او معلولات لها كما ان تصور زيد ولم كان

معلولا لم يتصور لا يكون علة لزيد ولا معلولا له وكون الشيء واجبا في الخارج هو كونه بحيث اذا عقل عاقل

[illegible] الى الوجود الخارجي [illegible] في عقله [illegible] الوجوب ولما كان الوجوب [illegible] الا بالتشكيك [illegible]

[illegible] المشترك على ما ان يسكت لا يستنير اسلنا [illegible] بعضها [illegible] غير ذلك البعض

لذلك ان شئت نور الشمس يستلزم زوال الحجب وسائر الانوار العارضة لكونه النور حسبما كان نورها وسائر

الانوار بالتشكيك وقد نظرنا ان الممكن لكونه موصوفا بشرائط معلومة واذا انتفى لذاته شيئا وجب وجود

ذلك الانتفاء في جميع موارده اما اذا انتفى لا لذاته بل لاجل انضمام ما حصل في الاجل فلم يجب عموم

الانتفاء وزوال الغير لا يستند الى النور المطلق بل الى النور المستند الى الشمس خاصة اما الشدة والضعف

به حصل باعتبار محل القابل بالانوار والتحقيق في ذلك كله ما قلنا او لان كون الوجوب اعتباريا الحقيقة

البحث الرابع في خواص الواحد لذاته وهي عشر الاولى لا يمكن ان يكون الشيء الواحد واجبا لذاته

ولغيره معا لان كل ما بالغير فانه يرتفع بارتفاع ذلك الغير وما بالذات لا يرتفع بارتفاع الغير فلو كان

الواحد واجبا لذاته ولغيره معا لزم ارتفاعه عند ارتفاع ذلك الغير بالنظر الى كونه واجبا لغيره وعدم

ارتفاعه عند ارتفاعه بالنظر الى كونه واجبا لذاته فيجتمع النقيضان ولان الواجب بالغير يستغني

عن الغير اذ من الوجوب يحقق الوجود لذاته او عدم توقفه على الغير فالواجب بغيره مفتقر الى ذلك الغير

وجود المعلول مع عدم علته والجمع بين الحاجة في الوجود والاستغناء عنه محال وهذا حكم ضروري والبرهان الثانية انه

لذاته بسيط لا يتركب عن غيره وذلك ظاهر ممكن والثاني باطل بالمعدوم بيان الشرطية ان كل مركب مفتقر

الى اجزائه والاجزاء مغايرة له فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر ممكن والتالي باطل فكذا المقدم ولان اجتماع الشيء

لا يجوز ان يكون جزء الواحد واحدا والا تعدد الواجب وعند وجود كل واحد حصل المركب فلا يكون مفتقرا

الى الغير لا في ماهيته ولا في اجزائه لان اجزاء المركب سبب الامكان لان كل مركب ممكن بالضرورة لافتقاره الى

اجزائه المغايرة له فلا يكون المركب واحدا وقد فرضناه واجبا هف الثالثة الواحد لذاته لا يتركب عن غيره

لان التركيب اما معنوي او خارجي والقسمان باطلان اما الاول فلانه انما يحصل من الجنس والفصل وحد

الوجود يستحيل ان يكون جنسا والا لافتقر الى الفصل ويستحيل ان يكون فصلا لانه صورة للجنس والصورة مفتقرة الى

المادة نوعا ما والافتقار ينافي الوجوب ولافتقاره الى الغير واما الثاني فلانه لا بد فيه من انفعال ما كما في المركبات

وهو ممتنع في واجب الوجود الرابعة الواجب لذاته لا يكون وجوده زائدا عليه والا لزم ان يكون ممكنا لافتقار وجوده

الى ماهيته وسيأتي البحث في ذلك انشاء الله تعالى الخامسة الواحد لذاته لا يكون وجوده زائدا [illegible] الساد

الواحد لذاته لا يكون مشتركا [illegible] والا لزم تركب كل واحد منهما لاشتراكهما في الوجوب [illegible] امتياز كل منهما

عن صاحبه بامر مغاير لما به الاشتراك فيكون كل واحد منهما [illegible] به الاشتراك وما به الامتياز [illegible]

مركبا فيكون ممكنا ولان الجزئين ان لم يكن بينهما تلازم امكن انفكاك كل واحد منهما عن صاحبه فيكون اجتماعهما معلولا

لعلة منفصلة معنى وان كان بينهما ملازمة [illegible] الوجوب كان الوجوب معلولا له ولم يكن بالوجوب

[illegible]

[illegible]

فالكل لزم المطلوب اذ يكون كل واجب بهويته ممكنا ايضا ممكن ما واجبا اعترض بان الوجود ليس [illegible]
مشتركا والازم ثبت ذلك التشكيك ولان الواجب ساير الممكن في الوجود [illegible] في الوجوب والعدم والتقسيم
ولان الاشتراك [illegible] لفظي لا معنوي ولان الوجوب وصف لا جزء فلا يلزم من الاشتراك في الاوصاف التركيب
ولان الامتياز بعارض فلا يكون مركبا والجواب البحث في مفهوم واجب الوجود ولا يمكن ان يكون وصفا عارضا
والاشتراك في الوجود لو كان فهو في وصف عارض فلا يحتاج التركيب والاشتراك هنا معنوي لان المفهوم واحد
فانا نفرض اشتراكه في الوجوب اذ جعلناه وصفا لم يلزم كون الواجب وصفا والبحث في الواجب على انا اخذنا
مفهوم الواجب وجعلناه منظورا فيه لا معروضه والامتياز اذا كان بعارض امكن زواله فيخرج هذا الواجب
عن كونه واجبا هف قال افضل المحققين كون الهوية مستلزمة للهوية الوجوب [illegible] فيه نظر لان الخلو يمكن لو كان
الواجب معلول الغير الا الوجوب اما ان كانت هويته مستلزمة لوجوبه لكان وجوبه محتاجا الى هويته
لم يلزم منه كون الهوية معلول الغير بل يلزم منه كون الهوية غير واجبة بالذات لكن لم لا يجوز ان يكون واجبة بعضها بعضها
ذاتها وفيه نظر لان امكان الوجوب يستلزم امكان الواجب فان الواجب انما هو واجب بذلك الوجوب
فاذا امكن زواله امكن خروج الواجب عن كونه واجبا فلا يكون واجبا لذاته ولكن الهوية واجبة بعضها بعضها
ذاتها يستلزم الدور لان وجوب الصفة تابع لوجوب الموصوف فلا يكون [illegible] منتهيا عام اجاب عن المعارضة
بكون الواجب مساويا للممكن في الوجود بان اشتراكهما في الوجود ليس بلفظ وفيه نظر فان قصد المشكك وجود
امرين واجب الوجود يستلزم التركيب والجواب الحق ما بيناه من ان الاشتراك في الصفات لا يلزم منه التركيب
ثم قال والواحد ان يقول الواجب لذاته يستحيل ان يكون محمولا على اثنين لانه اما ان يكون ذاتيا لهما او عرضيا
لهما او ذاتيا لاحدهما عرضيا للاخر فان كان ذاتيا لهما فالحصول صفة [illegible] بهما [illegible] واعتبر الاول
لا يمكن ان يكون داخلا في المشترك الا فلا امتياز ليس خارج بمضاف الى المعنى المشترك فان كان في كل واحد
منها كان كل واحد منهما ممكنا من حيث هو موجود ممتاز عن الاخر ولو كان في احدهما فقط [illegible] ولو كان عرضيا
لهما او لاحدهما لمعروضه في ذاته لا يكون واجبا لا على الواجب لذاته هو المعنى المشترك [illegible] المعنى المشترك
لا يوصف في الخارج من حيث هو [illegible] مركب من [illegible] المحصص [illegible] بانه ليس
[illegible] لا يحصل الا بعد حصول الفروع [illegible] كل واحد منها [illegible]
ودليل لفظ الواجب على الواجب لذاته والواجب بغيره بالاشتراك اللفظي والا لزم تركيب الواجب لذاته فيكون ممكنا
ودليل الغير المشترك ان كان غير [illegible] لم يكن تمام ماهية الوجوب بل عارضا للغير [illegible] ممتنعا
لم يكن تمام ماهية الوجوب بالذات [illegible] الغير [illegible] مورد [illegible] الحصول

المعقول لا يلزم من تعدد الوجوب مشتركا كون الوجوب بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركبا لان حقيقة الوجوب بالذات
لا تستوي الى تعقل غير الذات اما الوجوب بالغير فيستوي تعقله الى [illegible] تعقل الغير لتعقل الوجوب ثم لو
كان الوجوب الذي هو امر حاصل في العقل عند اسناد متصور الى الوجود الخارجي مركبا لا يلزم منه تركيب
المسند اليه كما لا يلزم من كونه محتاجا الى موصوف به كون الموصوف به محتاجا الى غيره والنفي الامتياز مشترك بين
الامتناع بالذات والامتناع بالغير ولا يلزم من تركيبه تركيب الممتنع لذاته الذي يكون نفيا محضا وقوله الغير المشترك
ان كان تمام ماهية الغير لم يكن تمام ماهية الوجوب بل عارضا للغير معه فيه نظر لانه لا يلزم منه الخلو [illegible] مستغنيا
انه لا يلزم استغناء المركب بل انما يلزم من افتقار الى افتقار المركب وفيه نظر فان كل معنى معقول كلي اذا اخذ
مخصصا [illegible] معقولا [illegible] الكلي [illegible]
فان اراد النوع مشتركة في معنى كلي اذا اخذ مع مشخصات خاصة كان المجموع مركبا من ذلك المعنى الكلي ومن المشخص
والوجوب [illegible] اخذ مشتركا [illegible] الوجوب بالذات مركبا منه ومن [illegible] الحصة وقوله الوجوب بالذات لا يستوي الى تعقل
غير الذات لا يضر في الدليل فان الذات مغاير للوجوب والتركيب لم يلزم من الافتقار الى تعقل غير الذات بل من
وجوب وجود تخصيص زائد على الواجب المشترك ثم قوله انه غير مستو الى العقل غير الذات ممنوع بل يستوي الى تعقل
نسبة الى الذات وهي امر مغاير لذلك المعنى الكلي كالنسبة الوجوب بالغير يستوي الى النفيا في تعقل الغير الى تعقل
الوجوب قوله تركيب الوجوب لا يلزم منه تركيب المسند اليه قلنا مسلم بل يلزم منه امكانه [illegible] قوله كما لا يلزم
من كونه محتاجا الى موصوف كون الموصوف به محتاجا الى غيره قلنا مسلم لكنه لا يلزم من افتقار الصفة افتقار
الموصوف لكن هنا يلزم ذلك فان الموصوف انما هو واجب بهذه الصفة فاذا كانت ممكنة كان الموصوف ممكنا و
التركيب العقلي كما هو ثابت في الواجب كذا في الممتنع وكونه نفيا محضا لا ينافي التركيب العقلي وقوله لا يلزم [illegible] استغناء
الجزء المستغني المركب فلنا هو لكنا نحن ادعينا ان المشترك اذا كان غير تام لم يكن تمام ماهية الوجوب بالغير
عارضا للغير وهو صحيح فان المعارض [illegible] لا يكون تمام الماهية بل جزءها والفصل فان الوجوب المشترك [illegible] يكون جنسا
واذا [illegible] الفصل الى الغير كان الجنس الذي هو معلوله اولى بالافتقار [illegible] الواجب بغيره هو الذي يجب وجوده
عند حصول ذلك الغير فاذا كان الوجوب المشترك [illegible] الممكن [illegible] واجب لذاته مستغنيا عن الغير [illegible] الممكن مستغنيا
عن الغير [illegible] واجب [illegible] الحقيقة [illegible] الى الغير [illegible]
الصفة الاضافية فانها امور اعتبارية موقوفة على المضاف ونسبة [illegible] الخارج [illegible] الذهن [illegible]
على الغير ولا شك ان ذلك غناء المسمى الواجب لذاته لا يمكن [illegible] والا لم يكن واجبا لذاته [illegible]
لا يمكن [illegible] علة العدم لكان [illegible] موقوفا على عدم سبب عدمه والموقوف على الغير ممكن بالذات

اتصل المحمول هذا يمتنع عند الحكماء لانهم يقولون الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد وقوله وسائر النعوت واجبة لوجوب تلك الهوية معناه ان صفاته الممكنة ممكنة لذاته فانهم قالوا الواحد لا يقتضي الا الذات مع انضمام الوصف لا تكثر فيه واحد ومع الصفات يتكثر كثيرة وهذا ليس مما ذهب اليه الحكماء ولا المتكلمون الا الاشاعرة لكن غير شرحه وقوله الوحدة حصة لتلك الهوية واذا اخذت مع الوحدة لم تبق واحدة تجري مجرى قولهم يقول اذا علم الاثنان ان الواحد كان ذلك الواحد مع عليه اثنين فان الوحدة مما يعقل العقل بعدم انقسام تلك الهوية

الفصل الثالث في مباحث الامكان

ان الممكن له امران احدهما انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم وهو اعتبار مغاير لاقتضاء العدم فان اقتضاء العدم يدخل في الممتنع بخلاف عدم اقتضاء الوجود والعدم والثاني احتياجه في وجوده وعدمه الى المؤثر وهذا الاعتبار الثاني معلول للاول وبه ما ترى ما اذا حكمنا على الشيء بالحاجة الى المؤثر طلب العقل لذلك علة فان علل بعدم اقتضاء الوجود والعدم قنع بذلك واما تصح العلية لو تغاير الاعتباران ولان عدم اقتضاء ذاته للوجود والعدم اعتبار حاصل من حيث هو مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه واما تعلقه بالمؤثر فيتوقف على ذلك فاعتباره بالنسبة الى الغير

البحث الثاني

في ان الامكان بالنسبة الى الفردين كالعدم بالنسبة الى الطرفين ولما كان اقسام العدمات بانقسام ملكاتها كان الامكان بالنسبة الى الفردين في التقسيم ولما كانت الضرورة اما ذاتية او غير ذاتية والذاتية اما بالنظر الى الوجود او بالنظر الى العدم كان سلبها كذلك فالامكان وضع في اللغة بازاء سلب الضرورة فان سلب ضرورة الوجود كان امكانا عاما سلبيا ولو سلب ضرورة العدم كان امكانا عاما ايجابيا ولو سلب الفردين معا كان امكانا خاصا وان سلب الضرورة الذاتية وغير ذاتية كان امكانا اخص ولو اخذ ذلك باعتبار المستقبل كان امكانا استقباليا ثم الامكان العام ان اخذ بالنظر الى الوجود كان ممكن الوجود هو الذي لا يمتنع وجوده وهو يشمل امرين وجوب الوجود وامكان الوجود والعدم وان اخذ بالنظر الى العدم كان ممكن العدم هو الذي لا يجب وجوده وهو يشمل امرين وجوب العدم اعني الممتنع وامكان الوجود والعدم والاشياء بهذا الاعتبار قسمان ممكن وضروري مقابل له واما الامكان الخاص فانه يقابل الفردين معا وكانت الاقسام ثلاثة واجب وممتنع وممكن خاص ويصدق على الامكان باعتبارين احدهما دخوله تحت الاول والثاني الوضع بازائه واعلم ان الامكان عند الاوائل يقال بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما ما يقابل الامتناع وهو الامكان الراجع الى الماهية وهو عندهم صفة عقلية يوصف بها كل ما عدا الواجب والممتنع من التصورات والثاني الاستعداد وهو عندهم صفة موجودة من جملة انواع مقولة الكيف عرض غير ثابت بعد وجود المستعد بالفعل

البحث الثالث

في ان الامكان العام سلبي اي انه اعتبار عقلي لا تحقق له في الاعيان والا لزم التسلسل والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل ثابت فاما واجب او ممكن فلو كان الامكان ثابتا لكان احدهما فيكون امكان افراد زيد وجوده اليه لا الحلول على ذات الكيفيتين ولان صحة وجود الماهية سابق على حصوله فلو كانت صفة ثبوتية لكان ثبوت الصفة الثابتة للشيء سابقا على ثبوت الشيء في نفسه ولانه محمول على الممكن الخاص الذي يجوز ان يكون معدوما والحكم عليه بالعدم كان عدميا فالامكان العام عدمي ولان المفهوم منه سلب الضرورة وسلب الفردين داخل تحت مطلق السلب ولان امكان الوجود هو بعينه امكان العدم اذ مفهوم واحد منهما امكان العدم عدمي لاتصاف العدم به فيكون امكان الوجود كذلك احتج المخالف بانه نقيض الامتناع العدمي فيكون ثبوتيا والجواب كما انه نقيض الامتناع باعتبار فيكون نقيضا للوجوب باعتبار فيكون عدميا والحق انه اعتبار عقلي وحكم ذهني يعتبر بنسبة المحمول الى الموضوع واعلم ان الامكان العام ليس بثبوتي فكذا الخاص وهو ظاهر فان العدمي لا يقوم بغيره وهذا انه امر اعتباري ولانه لو كان جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن بفصل فيكون الواجب مركبا

البحث الرابع

في ان الامكان الخاص سلبي اكثر الاوائل على ان الامكان الخاص ثبوتي واحتج اصحابنا عليه بانه لو كان عدميا لما بقي فرق بين قولنا لا امكان له وبين قولنا امكانه عدمي لعدم الامتياز في العدميات ولما كان الفرق ثابتا وجب ان يكون الامكان ثبوتيا وهذه الحجة غلط الاصل فان الملازمة ممنوعة لان الفرق واقع في العدميات كالوجوديات ومنقوضة بالامتناع فان الحجة المذكورة في الامكان آتية في الامتناع اذ نقول ان نقول لو كان الامتناع ثبوتيا لم يبق فرق بين قولنا لا امتناع له وبين قولنا امتناعه عدمي ولما لم يدل ذلك على ثبوت الامتناع فكذا الامكان ثم الذي يدل على كونه عدميا وجوه الاول لو كان الامكان ثبوتيا لزم التسلسل او وجوب الممكن لذاته والتالي باطل بقسميه فكذا المقدم بيان الشرطية انه لو كان ثابتا لكان موجودا يشارك غيره من الموجودات في الوجود وامتاز عنها بخصوصيته وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون وجوده زائدا على ماهيته فاتصاف ماهيته بوجوده اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا لزم كون الممكن الموصوف بالامكان اولى بالوجوب لان شرط الواجب لذاته واجب ولان وجوب الامكان غير معقول الثاني اولا فلانه صفة والصفة لا تعقل قائمة بذاتها بل قائمة بغيرها فلا تعقل وجوبها ذاتا واما ثانيا فلانه امر نسبي لا تعقل الا بعد شيء منتسب ولو كان ممكنا كان امكانه زائدا عليه ماهية لانه نسبة ماهيته ووجوده ومتى كان متسببا ثم يتسلسل فيكون له امكان آخر وهكذا واما بطلان الثاني فظاهر واما بطلان الثاني فظاهر... لا شيء من الامكان موجودا في الاعيان العقل للامكان ماهية وجودا حصل منه امكان الممكن والعقل عند انقطاع الاعتبار فان كون الشيء معقولا لا يتوقف على وجوده وان وجوده غير كونه الة العاقل ولا ينظر فيه من حيث هو ناظر فيه بل من حيث انه

لتعقله بل انما نقول مثلا العاقل يعقل السماء بصورة في عقله وتلك صورة معقولة للسماء لا السماء حينئذ في الصورة
التي بها يعقل السماء ولا يحكم عليها بل يحكم بالعقل بان المعقول بتلك الصورة هو السماء وهو جوهر ثم
اذا نظر في تلك الصورة اي جعلها معقولا لا منظورا اليها لا آلة في النظر الى غيرها وجدها عرضا موجودا
في محل هو عقله ممكن الوجود فهكذا الامكان هو كآلة للعاقل بها يعرف حال الممكن في ان وجوده
كيف يكون لماهيته ولا ينظر في كونه الامكان موجودا او غير موجود وجوهرا او عرضا او واجبا او ممكنا
ثم ان نظر في وجوده او امكانه او وجوبه او جوهريته او عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار امكانا للشيء
بل كان عرضا في محل هو العقل وممكنا في ذاته وفي وجوده غير ماهيته واذا تقرر هذا فالامكان من
حيث هو امكان لا يوصف بكونه موجودا او غير موجود او ممكنا او غير ممكن واذا وصف بشيء من ذلك لا
يكون في امكانا بل يكون امكان آخر هذا الكلام على طوله لا يفيد مطلوبه بل هو مسلم لما قلناه فانه اذا
كان امرا عقليا كان عدمه في الخارج لا تحقق له فيه وهو المراد ثم قوله اذا اعتبر العقل للامكان ماهية
ووجودا حصل فيه امكان آخر ان قصد بذلك ثبوت وجود خارجي لزم التسلسل ولم يكن امرا
عقليا وموضوعا فانه اول الدعوى وان قصد بذلك ثبوت وجود ذهني فهو مسلم ولكن لا نزاع في الثبوت الذهني
ولم يقصدوا انه موجود في الخارج باعتبار كونه ثابتا في الذهن وبعروض الخارج امكان آخر ذهني فهو مسلم لما قلناه
انفق ح لو كان الامكان ثبوتيا لزم احد محالات اربعة اما كون الامكان جوهرا او قيام الموجود بالمعدوم
او قيام الصفة بغير الموصوف او سبق الوجود على الامكان ح الكل باطل فالمقدم كذلك بيان الشرطية ان الامكان
الثابت للحادث اما ان يثبت قبل وجوده او لا فان كان الثاني لزم سبق الوجود على الامكان وان كان الاول فاما
ان يكون قائما بذاته فيكون جوهرا اذ لا معنى للجوهر الا المستغني في وجوده عن محل يتقومه واما ان يكون قائما بغيره فذلك
الغير اما الموصوف فيلزم قيام الموجود بالمحل المعدوم او غيره فيلزم قيام الصفة بغير موصوفها واما بطلان الاقسام
فظاهر فان الامكان امر نسبي يتوقف على ثبوت المنتسبين فلا يعقل جوهريته وقيامه بذاته [illegible] بالوجود
عن محله الفرد [illegible] الامكان [illegible] الوجود فان الشيء يمكن ان يوجد ثم يوجد بعد [illegible] لم يوجد ثم
وجوده ولو جوزنا قيام الموجود بالمعدوم لجوزنا [illegible] لا [illegible] الاعراض [illegible] وذلك
يفضي الى السفسطة ولو جوزنا قيام الصفة بغير الموصوف لجوزنا ان يكون زيد عالما قادرا اذا وجد في غيره [illegible]
[illegible] بالغير وذلك ظاهر البطلان اعترض افضل المحققين ان امكان الشيء قبل وجوده حال
موضوعه فان معناه كون ذلك الشيء في موضوعه بالقوة وهو صفة للموضوع من حيث هو فيه [illegible] من حيث
هو باعتبار [illegible] لاعتبار كونه ولكونه في موضوعه وبالاعتبار [illegible] كاضافة بين المتضايفين [illegible]

ثبت
وجود هذا الشيء الذي يتوقف عليه لزم ثبوت امكانه قبله بذلك الغير ولان الامكان صفة للشيء بالقياس الى
الوجود الخارجي والشيء حال عدمه يكون متصورا فيكون موصوفا بالامكان [illegible] ولا يجوز ان موضوع الصفة المغايرة له
فلا يعقل قيام صفة الشيء به الا انه لا يقال ان الموضوع لما كان محلا للشيء كان محلا لصفاته فهو لا يعقل
لمحل قيام تلك الصفات بذلك الموضوع بالاستقلال واما القوم فيه يعني قيام موصوفها به تكن قيام موصوفها
به يستدعي وجوده فيلزم ان يكون قبل وجوده لا صفة له في موضوعه ثم قوله انه صفة للموضوع من حيث ان
فيه وصف الشيء من حيث هو باول الضعف فان الشيء الواحد لا يمكن ان يكون وصفا لامرين متغايرين بل انما
موصوفه نفسه [illegible] فلا يعقل قيامه بالاستقلال في موضوعه وقوله [illegible] لم يكن وجود مثل هذا الشيء
الذي [illegible] امكانه [illegible] الغير [illegible] لان [illegible] الغير [illegible] العام بذلك
الغير كالعام لمحتمل الامكان بالقوة بالغير ممنوع فان كل حادث على الاطلاق يسبقه امكانه وجوده لا
على الحوادث منحصرة في الصور والاعراض والمركبات لانا نقول سيأتي بطلان ذلك في باب [illegible] ان شاء الله تعالى
وقوله الامكان صفة للمتصور المستند الى الخارج والشيء حال عدمه يكون متصورا فيكون موصوفا بالامكان مسلم لكن
فانا ما سمينا الا اثبات كون الامكان امرا اعتباريا لا تحقق له في الخارج ح لو كان الامكان ثبوتيا لزم
الشيء على المتاخر عنه [illegible] بالغير فالمعدوم مثله بيان الشرطية ان الامكان امر اضافي فوجوده يتوقف وجوده
وجود مضافه فيكون متاخرا عن الماهية والوجود فيكون الوجود المتاخر عن الامكان مقدما عليه
اعترضه افضل المحققين بان الامكان من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق بثبوت المتضايفين ولكن يكفيه ثبوتهما في العقل
ولا يحتاج ذلك لتقدمها عليه في الخارج لكنه من حيث تعلقه بموضوعه الثابت في العقل بامر وجودي في الخارج يستدعي
لا محالة موضوعا موجودا في الخارج وليس كذلك فان الاضافات يتوقف وجود المضافات فاذا كانت الاضافة ثابتة
في الخارج وجب ثبوت مضافيها فيه واذا ثبت المضافان في العقل يجب ثبوت الاضافة في الخارج فلا يكون ثبوته
ثبوتا في الخارج بل في العقل وهو المطلوب لكن من حيث تعلقه بموضوعه الثابت في العقل بامر وجودي في الخارج
يستدعي لا محالة موضوعا موجودا في الخارج ضعيف فان موصوفيهما الماهية والوجود وهما عقليان على ما فرضهما
فكيف يتعلقان بامر خارجي قبل وجودها فيه ح لو كان الامكان ثبوتيا لزم تسلسل الافراد وثبوت المادة
للمجردات والتالي بالطلان فالمقدم كذلك بيان الشرطية ان الصور والاعراض لا يحتمل الا للمواد والنفوس
والعقول الممكنة اذ فان استدعى الامكان الاول موضوعا استدعي [illegible] [illegible]
امكان يحمل بالقياس الى وجود الوجود اما بالعرض كوجود المحل [illegible] او بالذات كوجود [illegible] لا امكان
بالقياس الى الوجود بالعرض فهو يكون [illegible] بالقياس الى وجود [illegible] بالقياس الى الصيرورة موجودا في [illegible]

الحكم لم يكن الا بعض او بوجه لا السابق ذلك الى الممكن لم يعتبر معها، والماهية يمكن لم تعتبر موجودة بالفعل
وظاهر ان جميع هذه الامكانات محتاجة الى موضوع موجود معها وهو محلها [illegible]
وجود بالذات يمكن ليس بالقياس الى وجوده ولا لحلوله اذ لم يكن ذلك الشيء ما يوجد في موضوع او مادة او مع
مادة كما ان النفس يمكن لم يوجد او يكون وكذلك الصورة والنفس وحكم هذا الامكان في الاحتياج الى الموضوع
حكم الاول او يكون موضوعه حاملا لوجود ذلك الشيء واما لا يمكن كذلك بل يكون ذلك الشيء ما يوجب العلاقة بينه
بين الموضوع والمادة فانه لا يكون محدثا والا لسبقه امكانه ولا يمكن لم يتعلق بموضوع وغير موضوع اذ لا
علاقة له بين امكانات الحوادث يكون قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة فيقال هذا الموجود الآن في مواد ما
بالقوة وهي تختلف بالقرب والبعد وتزداد عند ما حدوث الوجود يخرج من القوة الى الفعل وانما يعرض لها الامكان
فلها بالتشكيك واما امكان الموجود الممكن في نفسها فهي امور لازمة لماهياتها عند تجردها عن الوجود
والعدم بالقياس الى وجوداتها وكذلك الوجوب والامتناع فظهر الفرق بين الامكان عند تعلقها بما في
الخارج وان امكان مثل هذه الاشياء المجردة صفة لماهياتها المجردة عن الوجود والعدم في العقل وهي من حيث
ثبوتها في العقل موضوع ولا امكان بهذا الاعتبار كعرض في موضوع وهو انه صفة لوجودها ويكون
بهذا الاعتبار كالاضافة للمضاف والسرد للحوادث وهذا ضعف حلول الامكان الشيء في موضوعه للمغايرة بين
الموضوع والحال الا على سبيل السعة في يلزم المحذور الذي قرره وقوله لا يكون كذلك لا يكون محدثا والا لسبقه
امكانه قلنا الامكان سابق اما بالزمان او بالذات فعلى الكل لا في الخارج لما عرفت من كون الامكان امرا اعتباريا
وحصول الامكان واقعي بالسكك لا يستلزم شيئا على تقدير ثبوته وباقي الكلام يعرف جوابه مما سبق لو كان الامكانات
ثبوتية لزم وجود ما لا يتناهى دفعة من رتبة علل والتالي باطل لما سيأتي في بطلان التسلسل فالمقدم مثله بيان
الشرطية ان افراد غير متناهية في المستقبل يمكن لها امكانات لا نهاية لها لما كانت الحوادث [illegible]
امكاناتها او هو محال [illegible] هذه الامكانات لا يمكن اجتماعها فان الامكان من حيث طبيعة الامكان [illegible]
ومن حيث المادة [illegible] ليس اختلاف الامكانات [illegible] المتناهية الا اختلاف ما هي امكانات
وهي الحوادث المعدومة [illegible] الاشياء معدومة ولا [illegible] باعتبار
الذهن [illegible] المتصلة في الاعيان [illegible] الامكانات [illegible]
اذ كانت حالة في مادة [illegible] بان يكون كل واحد امكانات غير متناهية لبعضها الامكان
[illegible] الواحد [illegible] كل واحد منها امكانات [illegible] متناهية
[illegible] الى امكانات [illegible] في كل واحد منها امكانات متناهية كان المجموع متناهيا

ولو كانت الامكانات ثبوتية لكانت اما نفس الموثر او محتاجة اليه والقسمان باطلان فالمقدم مثله بيان الشرطية
انه دل ان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج الى السبب وبيان بطلان التالي ان الموثر انما يؤثر في الماهية او غير
اخر والتالي محال لان الامر الخارجي لا يعرض صفة للشيء الذي لم يكن كذلك فلا بد ان يكون ذلك باعتبار الامكان [illegible]
عروضها لها بعد لم يكن الماهية فانه لها وذلك العروض هو الامكان فيعلل الامكان بالامكان الى غير النهاية الى امكانات
لا تحصى من انها على الخارج وكذا في المحال اما اولا فلانه يكون الشيء [illegible] مما عندهم واما ثانيا فلان العلة متقدمة
على المعلول في الوجود فلو كانت الماهية علة لوجود الامكان لكانت الماهية موجودة قبل وجود امكانها وهو باطل واما
ثالثا فلان الامكان سابق على الوجود فيلزم وجود الوصف قبل وجود الموصوف وهو باطل [illegible] الجواب
في كيفية عروض الامكان ان الامكان امر عقلي واضافة ذهنية يحكم العقل على الشيء عند قياسه الى وجوده
او الى وجود شيء اخر له لا مطلقا فانه لا يحكم به على الواجب لذاته ولا على الممتنع لذاته وانما يحكم به على ماهية لا تحقق لها
احد الامرين اعني الوجود والعدم فاذا نسب العقل الوجود الى هذه الماهية حكم لها كون انه لو فرض العقل هذه
الماهية متقومة مع وجودها او وجود سببها او مع عدمها او عدم سببها لم يحكم [illegible] الوجود
[illegible] واحد كذا مع وجود سببها واذا اخذ مع العدم صارت ممتنعة وكذا مع عدم سببها ولم يكن الوجوب والامتناع
هنا عند ذاتي الا انهما يمنعان جواز الوجود والعدم فالحكم بالامكان على الماهية انما يكون اذا فرض الماهية خالية عن تلك
الاعتبارات بشرط الخلو عنها بل من حيث هي هي بالنسبة الى وجودها او عدمها فان الماهية من حيث هي هي
لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال اصلا وقد اعترض بوجوه آخر على عروض الامكان غير معقول
لانه امر نسبي لا يعقل الا بين شيئين فالماهية من حيث هي الممكن وصفتها به اذ ليس هنا الا شيء واحد والوجود
[illegible] قد يستحيل عروض الامكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فلا يعرض لها الامكان واذا [illegible]
وصف كل واحد من هذه الثلاثة بالامكان استحال وصف المجموع به وبانها المفردات لا يعرض لها الامكان
لانه امر نسبي لا يعرض لها والمركب تحت الحكم عند وجود مفرداته فلا يعرض له الامكان فان المركب عبارة
عن مجموع تلك المفردات [illegible] الوجود ولم كان ليس الماهية استحال عروض الامكان لها [illegible] الحكم كون
تلك الماهية ليست [illegible] الماهية فان [illegible] الماهية يمكن لم يكن موجودة ولم يكن معدومة [illegible] ان الماهية [illegible]
تلك الماهية [illegible] الموجود [illegible] لم يكن موجودة ولم يكن معدومة [illegible]
حملنا الموضوع والمحمول واحدا كان كلام النسبة الذي لا يعقل الا بين شيئين [illegible] الواحد [illegible] لزم
كون الموجود الواحد موجودا [illegible] الموجود [illegible] والمحكوم [illegible]
ان يكون [illegible] الموجود [illegible]

مقرينه

بالامكان اما المفردات او المركبات القسمان باطلان على ما تقدم في المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا
او معدوما والقسمان باطلان ... باطلا لانه لو كان موجودا فلانه حال الوجود لا
يقبل العدم لاستحالة الجمع بين الوجود والعدم واذا لم يقبل العدم لم يقبل امكان الوجود والعدم واما بطلان
كونه معدوما فلانه حال العدم لا يقبل الوجود فلا يقبل العدم والوجود فلا يكون ممكنا واذا لم يكن ماهية
الممكن عن شيء من التقديرين وكل واحد منهما مناف للامكان لم يكن ماهية غير المنافي للامكان وبذا يكون
للامكان ... لاستحالة الجمع بين المتنافيين ولان الممكن اما ان يحصل معه سبب وجوده او لا وكل واحد والثاني ... فلا
امكان ... لو كان الشيء ممكنا لكان امكانه اما ان يكون سوادا او عدمه والقسمان باطلان اما الاول فلان الامكان
باطل الاول فلانه لو كان سوادا لزم ... او وجوب الممكن ... يلزم حلول الموجود في المعدوم او قيام الصفة
بغير الموصوف واما الثاني فلانه نقيض الامكان المجوز على المعدوم فيكون معدوما فيكون الامكان سوادا
الحوادث ... او الشيء ... المجموع به في الاخبار ... عرضها للاحاد وهي
عارضة للمجموع ... بان الامكان يعرض للماهية من حيث هي ... فرض الماهية منفردة ثم فرض
لها امكان الوجود وعدمه فان مع فرض ... غير ممكنة بل ... ذا فرضت كانت تلك الماهية
ولم يفرض ... ثم ان ... مطلق ... فلما السواد موجود فان كان الموجود على كونه
سوادا كان ... قولنا السواد سواد ولم يكن ... في ذلك ... الوجود
غير ... الماهية ... لم يكن موجودة ولم يكن معدومة ... الممكن لم يحدث ... تلك الماهية
... لم يعدم تلك الماهية ... لم يكن موصوفا بالوجود وهو معدوم ... حيث
... لم يكن ... معناه ... الموصوفة بالعدم لكن لم ... المعدوم ... وجدت
... صفة الوجود ... السواد لكن لم يوجد ... ان الماهية ... بها وجود ولا عدم ... ليس ... ولها
صفة الوجود ... هذا ... الشيء حال وجوده يمكن وجوده او حال عدمه يمكن عدمه ... يقول
الشيء حال وجوده ... لم يصر معدوما ... الثاني منه لا يلزم ذلك ... الاستقبالي الا انا
اذا امكنا على الوجود في ... امكان العدم الاستقبالي حاصل في الحال
... امكان العدم الاستقبالي ... الاول ... الان العدم في الاستقبال من حيث انه
في الاستقبال موقوف على حصول الاستقبال وحصول الاستقبال ... الحصول العدم في الاستقبال من حيث
انه عدم استقبالي موقوف على حصول ... ذلك الحال ... حصول الاستقبال ... على المحال ... العدم
الاستقبالي ... فلا يمكن ... وا ذاهي ... حصول العدم في الاستقبال ... الحال ... لم يكن في الحال ممكن الحصول

بل كان حصوله حاصلا في الاستقبال الا في الحال ... بهذا الشرط ولم كان ... لكنه لا من ...
الممكنة ... الاستقبال ... انما ... هذا الامكان بالنسبة الى الاستقبال ... الامكان ... لا يوجد الا
وجود ... الامكان بالنسبة الى الاستقبال الا ... الا عند الاستقبال ... في الحال ... اذا
... النسبة ... بهذه النسبة ... وان كان امكان العدم الاستقبالي الا ... الا عند
حصول الاستقبال كان ذلك حكما بالامكان على الشيء بالنسبة الى زمانه ... الاستقبال ... حصول ...
حال ... الامكان ... الاستقبال ... لكن الامكان ... فان قولنا انه في الحال ... لم يصر معدوما
في الاستقبال ... امكان ... محكوم عليه بالعدم فان كان ... عن الوجود كان ذلك حكما
... الوجود بالعدم ... ذلك ... الجواب ... بان تصور الاستقبال في الحال معقول
والماهية لا من حيث هي موجودة او غير موجودة ... الى الوجود الخارجي في الاستقبال او الى عدم
... العقل والامكان الاستقبالي هو الذي ... عند ذلك ... والنظر ان
امكان العدم ... في الحال ... الاستقبال ليس ... الامكان من حيث كونه امكانا ... من
حيث انه صورة في العقل ... حاصل ... العقل من حيث هو صورة عقلية ... بل
من حيث امكان ولا يلزم منه محال ... ان الامكان نسبة اضافية لا يتحقق الا عند تحقق ... ان
منتسبيه حاصلا ... متعلق ... بالاستقبال ... امكان العدم الاستقبالي لا يحصل
الا عند حصول الاستقبال ... باطل لانه ... حصول الاستقبال ... على تصور ...
... الثالث ان المحكوم عليه بالامكان الماهية من حيث هي هي لا باعتبار كونها موجودة ولا
باعتبار كونها معدومة فان اخذ الماهية من حيث هي ... من حيث انها موجودة او
معدومة ... كان الامكان لا يعقل الا بالنسبة الى احدهما لكن ذا ... احدهما ... الى
الماهية من حيث هي لا من حيث احدهما ... الماهية ... في الخارج عن اعتباري الوجود
والعدم لكنها من حيث هي خالية عنهما ... احدهما معها ... الامكان اذا
... الى احدهما ... ذلك ان ... المحكوم عليه بالامكان ... وجودا او
معدوما ... المحكوم عليه بالامكان ... او مع العدم ...
قسم ... احدهما ... الممكن ... سبب وجوده او ... والثاني ...
فان قولنا ... سبب وجوده ... سبب وجوده ولا ... سبب وجوده
الذي ... عدمه ... وعن الرابع ان الامكان اعتبار عقلي ... الذهن ...

٤٩

انما هو الوجود ومحكوم فی الذات واحد ولیس لحصوله فی الخارج فانه لا ماهیة متاصلة فی الخارج تعالی
کما امکان ولکن یوصف بها محمولا علی المعدوم لا بمعنی کونها ثبوتیة فانه بمعنی آخر فی الاشیاء واذا حمل
الامکان علی المعدوم لا یکون ذلک الحمل کلیا فان بعض المعدوم غیر ممکن وبعضها ممکن ولا یلزم من کون
الامکان عدمیا کون الامکان موجودا فان الانسان وجودی وبعض الافراد ان الله وجودی وکذا
الا ممکن عدمی وبعض الممکنات عدمی مذهب الامکان للممکن واحد الا الاکثر زد انه یستعمل الممکن واجبا
او ممتنعا فلان الامکان لو کان ممکنا للممکن لا یوجد به الی شیء لکن تاثیر المؤثر فیه مسبوق بالامکان
فیکون مسبوقا بنفسه ومن نظر فالذی هو امکان الامکان فی المسبوق هو امکان الممکن بما فیه
ولان الامکان لو کان ممکنا للممکن لکان امکانه ای امکان زائدا علیه وتم ولا یقتضی الوجوب هنا الوجوب لذاته
نقول لا امکان وصف لازم للممکن لا یعقل انفکاکه عنه فیه من الامکان ما هو لازم للماهیات وهو الذاتی ومنه عارض
وهو الاستعداد وهو قابل الشدة والضعف وهذا الاوان عامة الکتب هو ما فی کل عیان وکلامه السابق
بطلانه الصحیح فی ان الممکن محتاج الی المؤثر هذا الحکم قطعی لدی جمع العقلاء لکن حصلوا المجنون
علی انه بدیهی وقال اخرون نصرت انکاره وهم عمرو ادراک البدیهی انه کسبی فالحق کلا ولان العقل اخبر ان الشیء اذا
کانت نسبة الوجود والعدم الیه علی السویة امتنع رجحان احدهما علی الآخر الا لمرجح ولهذا انکر حکم الفلاسفة اذا
حدوث شیء وقت معین طلب لحدوثه علة وسببا اما الذین لما نسبوه استدلالا بالعدد استدلوا لعلة برجحان الی ماهیة
الممکن لما کانت متصفة لکن سوا فلو حصل الرجحان لها لا لمرجح اجتمع النقیضان وهو محال ان الممکن هو الذی یکون نسبة الوجود
والعدم بالنسبة الیه علی السواء والشیء الذی یکون کذلک یمتنع ان یوجد الا لعله او یقتضی وجوده راجحا علی عدمه فذلک
الرجحان سابق علی وجوده فیمتنع ان یکون محل ذلک الرجحان هو وجوده فانه لو کان الوجود محله لکان متاخرا عن وجوده
لکنه بینا انه متقدم علی وجوده فدور فاذن ذلک الرجحان یجب ان یکون صفة لشیء آخر یلزم من وجوده وجوده
وذلک هو المؤثر فاذن کل ممکن مفتقر الی المؤثر وهما ضعیفان اما الاول فلان اجتماع النقیضین انما یلزم لو الصفة
المهیة الاستواء والرجحان معا اما اذا اقتضت السواء وحصل الرجحان لا لمؤثر هو الذات ولا غیره لم یلزم التناقض
واما الثانی فلانه یمکن ان المساوی یمتنع ان یوجد الا لعلة ان یعتبر وجوده راجحا علی عدمه فانه لیس الرجحان سلمنا لکن
یحمل الرجحان الی علة فان الرجحان صفة الوجود فلا یعقل قیامها بغیره وکذا الرجحان لا یوجد الا اذا وجب کذا
المؤثر لا یؤثر الا اذا وجد اثره فمن قرر ان التاثیر غیر رجحان لکن الرجحان یسیر امرا اعتباریا هو اعتبار ذهنی
کان السواء فی الامکان کذلک وقد اعترض بوجوه الاول ان الحکم باحتیاج الممکن الی المرجح اما ان یکون غیر ضروری
او نظریا والقسمان باطلان فالحکم باطل اما بطلان الاول فلانه لو کان ضروریا لاشترک العقلاء

٥٠

فیه لاشتراک العقلاء فی الضروریات ولما اختلف فیه العقلاء فذهب بعضهم الی نفیه وبعضهم الی انه استدلالی
وبعضهم الی انه ضروری امتنع کونه ضروریا ولانا اذا عرضنا علی عقولنا جزم بعضه وان الواحد نصف
الاثنین وجدنا بینهما تفاوتا وان الثانیة اظهر والتفاوت انما یکون لو تطرق الاحتمال الی المرجوح واذا
تطرق احتمال النقیض الی الحکم لم یکن ضروریا ولا یقینیا واما الثانی فلانه لا دلیل قطعی علی ذلک
ثبت لو احتاج الممکن الی المؤثر لکان تاثیر المؤثر فی ذلک الاثر اما ان یکون وصفا ثبوتیا او لا والقسمان
باطلان فالقول بالمؤثر باطل اما بطلان الاول فلانه ثبوتیة لو کان فی الذهن دون الخارج کان جهلا کمن
یعتقد ان العالم قدیم ولیس کذلک فی نفس الامر ولو کان فی الخارج کان مغایرا للشیء الذی یکون مؤثرا
الشیء مؤثرا فیه ولان کون الشیء مؤثرا فی غیره صفة لذلک الشیء فلا یعقل قیامها بالذهن المغایر له فیکون حاصلا
فی الاذهان ولو کان ثابتا فی الخارج فان کان نفس المؤثر او الاثر لزم الدور لان التاثیر امر نسبی لا یعقل
الا بین ذات المؤثر وذات الاثر وکان مؤثرا نسبة متاخرة عن النسبتین والمتاخر مغایر ولانا قد نعقل ذات المؤثر وذات الاثر
مع الشک فی کون المؤثر مؤثرا فی الاثر کما اذا علمنا قدرة الله تعالی وعلمنا العالم قبل العلم بتاثیر القدرة فی العالم
ولانا نصف المؤثر بانه مؤثر فی ذلک الاثر والوصف مغایر للموصوف ولانا نعقل الاثر یکون المؤثر اثرا فیه لا
بذات الاثر نعقل انما وجد الاثر لان الله تعالی اوجبه ولا نقول انما وجد الاثر لان الله تعالی موجود فاذن المؤثریة
مغایرة للمؤثر وکان مغایرة لکان مغایرا لهما فاما ان یکون قائما بهما او عارضا لغیره والقسمان باطلان اما الاول فلان
النسبة من الامر نسبی المؤثر وکان النسبة الشیء لا یعقل قیامها بذاتها فهو جوهر وهو محال لانه اما واجب لذاته او
ممکن لذاته وکلاهما محال اما الاول فلان الکلی ای بعد واجب الوجود واما الثانی فلانه یلزم التسلسل ولان هذا المؤثر
اما ان یکون مسببا بنسبة اولا والاول باطل لان الکلام لان الکلام فی تلک النسبة کالکلام فی الاول ویلزم والثانی
باطل والا لم یکن مسببا بین الاثر ولا اضافة فیکون اجنبیا عن الاثر بالکلیة واما الثانی فلان العارض یمکن قیامه
بمؤثر فیما بین المؤثر فیه زائد علیه ویلزم التسلسل وسعد صحته فالمؤثر الا لازم مع جهة اخری ثان التسلسل انما یعقل
لو وجدنا امورا متسلسلة الی غیر النهایة یکون کل واحد منها متلو الصاحبة وانما یکون متلوا الصاحبة لو لم یکن بینه وبین
صاحبه نازل لکنه ذکر محال لان بین المتلو فی التالی مدی بطبعه او وضعه لا یمکن اسقاطه واما امتناع کون
المؤثریة عدمیا فلان المؤثریة نقیض اللامؤثریة المحمولة علی العدم فالمؤثریة العدم
عدم وسلب العدم ثبوت فالمؤثریة امر ثبوتی ولان السلب المطلق هو نقیض السلب ولو کان وصف المؤثریة عدما لم
یکن فرق بین صفة ثبوتیة والا لم یمیز انه اذا لم یکن الذات شیء ان نفسر عالمیته لم یکن العالم اما وجه ذلک بالمؤثر وحده
واذا ابطل کون المؤثریة صفة ثبوتیة وکونها صفة عدمیة امتنع تحققها فالمؤثر اما ان یکون جائز الوجود اثرا وحالا

عدمه والقسمان باطلان والموثرية التامة باطلة اما الحصر فظاهر لان حاله اما حالة الاثر او ما بعدها واما بطلان كلا واما استلزامه
تحصيل الحاصل واما بطلان الثاني فلان حالة العدم لا اثر فلا مؤثر لان التاثير لو كان هو حصول الاثر عن المؤثر فحيث لا اثر لا تاثير
فان المؤثر لا يكون له اثر والعدم نفي محض وليس كان مغايرا لزم المحال ولان كان حال عدمه يمكن ان يستند الى المؤثر فاستناده
الى الفاعل المحض اللازمي والعدم الاصلي يمتنع استناده الى المؤثر والوجود وكلاهما باطل فتعين ان يكون المؤثر فيه لكان المؤثر اما المؤثر
في الماهية الا انه في وجوده او في اتصاف الماهية بوجوده والكل باطل فالقول بالتاثير باطل اما الحصر فلان الماهية و
الوجود واتصاف الماهية بالوجود اذا كانت غنية عن المؤثر فلا تاثير لانه انما يتعلق باحد هذه الامور الثلاثة فاذا استغنت عن
المؤثر فلا اثر ولا تاثير واما بطلان الاول فلان السواد لو كان سوادا بالفاعل لكان عند عدم ذلك الفاعل وجب ان
يخرج السواد عن كونه سوادا الان بالفرض يمتنع عند ارتفاع ذلك الغير كما يخرج السواد عن كونه سوادا في الان الثاني لكن
بغير السواد لا يعقل لان السواد مع كونه سوادا الغير موصوفا بانه ليس بسواد فان ذلك جمع النقيضين [illegible]
معناه نفي ولا يبقى الا ان يقول الذاهب السواد بغير كان حينئذ تحقق موضوعها حال الحكم لحصول المحكوم الى المسلم عليه
والموضوع الى السواد حيث ان يكون متوترا بحال الحكم عليه بالعدم لكن ذلك جمع النقيضين فيكون من النقيضة كاذبة وابطلان
الثاني فكذلك لان الحسال لا عدم كون الوجود وجودا عند عدم الفاعل واما بطلان الثالث فكذلك لان فان الموصوفية
لو كانت موصوفية بالفاعل لزم عند عدم الفاعل ان لا يبقى الموصوفية موصوفية والفرض ان الموصوفية ليست بثبوت والا لكون جوهرا لا محالة
فما بعدها [illegible] لا انها المعقول لم يكون عرضا فيكون موصوفية بالذات [illegible] لزم التسلسل ولانها لو كانت ثبوتية لكان استنادها
الى المؤثر لان تاثير المؤثر اما في ماهيتها او في وجودها او في اتصافها بوجودها ويعود الكلام اذ ليس ان يكون ثبوتيا استحال
استنادها الى المؤثر واذا امتنع استناد الماهية والوجود واتصاف الماهية بالوجود الى المؤثر امتنع القول بافتقار الاثر الى المؤثر
لو افتقر الممكن في وجوده الى المؤثر لافتقر في عدمه الى المؤثر والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان افتقار الموجود انما هو
لكونه ممكنا لا يتساوى طرفيه الوجود والعدم فلو كان جواز الوجود يقتضي احتياج الوجود الى المؤثر لكان جواز العدم يقتضي
احتياج العدم الى المؤثر واما بطلان التالي فلان العدم نفي محض وعدم صرف فلا يعقل استناده الى الغير والقسم فالعدم
مستمر من الازل الى الابد والباقية لا يستند الى المؤثر حال بقائه فاذا لا يستند علة العدم عدم العلة لانا نقول العلة هنا نقض عليه
الوجودي عدم بالعلة [illegible] فالمعدوم موصوف بالوجود فهو في الاول العدم نفي محض عدم صرف لا يمتنع
فيه لا التعدد ولا هو فيستحيل حمل النقيض عليه والنقيض ممتنع لو كان الممكن محتاجا الى المؤثر لكانت الحاجة اما ان يكون
امرا ثبوتيا نفسها اولا يكون والاول باطل لان الحاجة لو كانت ثبوتية لشاركت في الثبوت غيرها من الماهيات الثابتة وامتازت
عنها بخصوصيتها [illegible] ماهيتها فاتصاف ماهيتها بالوجود ان كان [illegible]
لذاته [illegible]

السواد م

ولان الحاجة لو كانت ثبوتية فهي معلولة للامكان فيتوقف الامكان على [illegible] لزم كون المعدوم علة للموجود وهو محال والثاني
ماهية الممكن الى المؤثر لو عدم وجوده فلو كانت امرا ثبوتيا لكان حينئذ الوصف الثبوتي قائما على موصوف ثبوت وهو محال
[illegible] وهو لا يكون عدمه لزوال الحاجة لانها تستعمل لا حاجة وهو [illegible] فثبت انه لو كانت
عدمية [illegible] لا امتناع الثاني في العدم فكل حاجة [illegible] الحاجة والجواب عن كلا وان الحكم بالافتقار
ضروري وانما يحتاج اشتراك العقلاء في التصديق الضروري لو اشتركوا في تصور مفرداته فاما اذا اختلف تصور البعض في ذلك
عن تصور احد طرفيه اما لنقص في الغريزة او لغفلة او تدنيس [illegible] الحكم الضروري واحتاج الى [illegible] حتى يحصل
له كمال التصور ولهذا [illegible] العدم الى الممكن مساويه لنسبة
كفتي الميزان الى الميزان [illegible] رجحان احد [illegible] رجحان احد
طرفي الممكن على الآخر الا لمرجح فهذا هو السبب في عدم اشتراك العقلاء في الضروريات [illegible] العلم من ان التصديقات
الضرورية قد يتوقف على اسباب وشرائط لا يحصل بدونها ولا يتم بعدها فاذا الاسباب والشرائط تكون ضرورية
فان البصر يدرك الصورة الضرورية السواد والبياض ويحكم على كل واحد منهما باحكام ضرورية لا لحكم بها الا عند
الاسباب والشرائط [illegible] الاحساس [illegible] الحكم [illegible]
[illegible]
[illegible]
في تصور المحكوم عليه او المحكوم به واحاط التفصيل المتاخر [illegible] استدلال ان الممكن [illegible] حصول
الوجوب [illegible] وصف وجودي [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] الموصوف بالوجوب [illegible] الممكن [illegible] معدوم والمعدوم يستحيل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الممكن [illegible] المؤثر [illegible] الممكن [illegible] وجود الموصوف
[illegible] الوجوب وصف للممكن [illegible] بالمؤثر [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] الممكن عند الحكم [illegible]
[illegible] ان الممكن [illegible] هذه القضية [illegible]
[illegible]
الحكم [illegible] المذكور الذي [illegible] البرهان [illegible] الحكم [illegible] الممكن
الى المؤثر [illegible] الحكم بان الممكن [illegible]
[illegible] الرجحان [illegible] البعض [illegible] الرجحان [illegible]

لان ليس الحكم م

الاثر وصف اعتباري [illegible] في العقل عليه ليعقل صدور كان عن المؤثر فان العقل اذا لم يعقل موصوفا امرين

العقل تصور المؤثر كان [illegible] تحقق في تصور صدور الاثر ظاهر فان الاول الاضافة الاثر الى مؤثره و

انا اضافة المؤثر الى اثره وعدم مطابقته للخارج لا يستلزم كونه جهلا وانما يكون جهلا لو حكم بثبوته في الخارج ولم يثبت

او بالعكس كاعتقاد قدم العالم مع انه ليس كذلك بل على ما ذكرنا في تفسير الجهل لا على ما ذكره الشارح من عدم

مطابقته للنفس ان لا يكون شيء من [illegible] اصلا اذا حكم بثبوته في العقل فقط لمطابقته ثبوته في العقل دون الخارج

ولو كان الامر في غيره صدق ليس [illegible] الا ذهان ولا للعقل فيها بالذهن المعتبر للموصوف المتاع عنها فلما كان الشيء

[illegible] حصل في العقل اضافة ولذلك الشيء الى غيره سوى الحاصل [illegible] لا الذي يحصل في العقل

فان ذلك يستحيل ليس يحصل قبل وجود العقل و[illegible] فان منع الحصر لو كان [illegible] في الذهن وهو محال

لثبوتها فيه او في الخارج ولم يكن ليس ذات المؤثر لا يمكن كونها للعقل ولا بد [illegible] للعقل فيها [illegible]

معارض ويلزم وجود ما لا يتناهى من الصفات لعدم تناهي المضاف اليه بالمتاثرية قوله اللاموثرية عدمية لعضها

وجودي غلط لان اللازم من قولنا اللاموثرية عدمية ان الوجودية موثرية لا يعكس البعض وهذا الغلط انما

من باب ايهام العكس وفيه نظر فان المعترض [illegible] العكس [illegible] ان المؤثرية [illegible] امران متنافيان

لا يمكن اجتماعهما وجودا وعدما فاذا كان احدهما ثبوتيا وجب ان يكون الاخر عدميا وبالعكس [illegible] اللاموثرية

عدمية وجب ان يكون المؤثرية وجودية والتحقيق في الجواب ان المؤثرية واللاموثرية وصفان اعتباريان [illegible] الموجود

والعدم واحد ولا تحقق لهما في الخارج حتى لا يمكن ان يكون احد النقيضين وجوديا [illegible] غير احدهما موجبا

فلا خر سلبيا وذلك عائد الى العقل والعقل لا الى الحصول في الخارج كالامتناع ونقيضه والامكان ونقيضه و

الوجوب ونقيضه الى غير ذلك من الاعتبارات العقلية وتجدد المؤثرية لا يستلزم كونها ثبوتية في الخارج بل في

العقل كما في سائر الاضافات وفيه نظر فانا نقول ثبوت الابوة لزيد متصور لنا ولا نحكم لها ولو حكمنا لها

لكان جهلا لعدم المطابقة فانها تتصف بالفعل حكمنا انها وكان الحكم مطابقا فلا بد من اعتبار امر اخر

غير الذهن بتبعية الثبوت اليه حتى يتحقق المطابقة بالنسبة اليه وعدمها واجاب افضل المتاخرين عن اصل المعارضة بان هذا

التقسيم يتوجه على ما لو كان موجودا [illegible] لو كنت موجودا الان لكان كوني الان اما ان يكون عدميا

او وجوديا والقسمان باطلان اما الاول فلانه نقيض اللاكون في الان وهو عدمي ونقيض العدمي وجودي واما الثاني

لانه اما ان يكون عين الذات فلا يبقى الذات عند ما لا يبقى حصولها في ذلك الان او يكون مغايرا لها زائدا عليها

فيكون حاصلا في ذلك الان ويلزم التسلسل ولما كان الحصول في ذلك الان غير [illegible] الاقسام انما فلم كان

باطلا فلا يكون للذات حصول في شيء من الاوقات وهو يستلزم البطلان بالضرورة واذا كان هذا التقسيم مبطلا للضروريات

نقضت الضرورة سقط واعترض افضل المحققين بان الامر ليس كذلك لان الكون في الزمان امر عقلي يعرض للشيء في نفسه

مشروطا بوجود الزمان المتعلق به ولا يتصور الكون بحيث لم يعرض له ذلك عند فناء الزمان ولا يلزم

منه ابطال البديهيات وفيه نظر فان الحكم بالكون في الزمان امر عقلي لا يبطل التقسيم [illegible] لا قسام اخر

لم يكن عدميا [illegible] للشيء الا انه يكون في العقل لا غير سقط بالمحال الذي يعترض العقل في الزمان وليس او يسند الى

امر خارج الذهن وبعود المحذور ويعني ان المؤثرية في الاثر ما اوجده اي في زمان وجوده وهذا التسمي ان انت

النقيض ممنوع لما بين الصحيح لا موجبة تجد دليلا وجود الاثر غير الوجود الواقع في ذلك الزمان حتى يمكن ان هذا الواحد

الواقع في ذلك الزمان حصد منه في ذلك الزمان لا يلزم من ذلك ثبوت المغايرة الراسخة بين المؤثر والاثر بل المغايرة انما

[illegible] من حيث هو موجود [illegible] من حيث [illegible] في

ذلك الزمان ونقض المتكلم قول المؤثر لو كان حدوث الاثر كانها ليس بحال الوجود ولا بحال العدم واجاب

افضل المتاخرين عن اصل المعارضة بان هذا التقسيم [illegible] علم بالضرورة فان الاحداث اذا كان في محل البحث

لكن لا نزاع في الحدوث والتوحيد [illegible] لانه لو لم يحدث هذا الصوت مثلا لما يكون حدوثه حال وجوده

او حال عدمه فان حدث حال وجوده بعد وجده الموجود ولو حدث حال عدمه بعد وجده [illegible] فظهر ان هذا التقسيم

مبطل للضروريات واعترض افضل المحققين بان هذا الكلام باطل لوروده على كثير في امثال هذه المواضع وقد يمكن

ان يقال فيه ان قول المتاخر من المتكلمين الذي [illegible] بمقارنة العلة المعلول في الزمان فانهم يوجبون الثبوت الذي يوجد

في الان الثاني لتصور موجبه في الان الذي قبله فيكون الاثر [illegible] يتبع بالعكس الى الحصول بعد سواد

كان الاثر موجودا في ذلك الان سابقا او معدوما ويكون الان في ان الاثر غير موجود في الان الذي يتصور موجودا

لا يكون موثرا بالمعدوم وعلى هذا ان المؤثرية في الماهية قوله انه يجعل الان كهيئة السواد سوادا ما الغرض ان لا يكون السواد

سوادا عند عدم الغير فلما اذا فرض السواد وجب سوادية السواد في الفرض وجوبا لاحقا مترتبا على الفرض مع ذلك الوجوب

مع ان المؤثر فانه يكون ابدا لما فرض موجودا [illegible] فرض سوادا فتحكم لو وجد المؤثر السواد على سبيل الوجوب

ويكون ذلك الوجوب سابقا على وجوده والوجوب الوجودي ظاهر في هذه المواضع [illegible] الاشتراك اللفظي

الوجوب السابق واللاحق لان الوجوب على المعنى بالاشتراك اللفظي [illegible] السواد معناه ان السواد

[illegible] في زمان [illegible] في زمان [illegible] ويكون حمل غير الحاصل على المعدوم [illegible] الخارج فان الوضع

الحمل يكون في العقل لا في الخارج ادعلا وهكذا التوحيد حصول الوجود من موجده وان قيل بتأثير المؤثرية جعل

الماهية موجودة بالوجود كما ذهب اليه القائلون بشيئية المعدوم ثم يتعلق ذلك بتصوير الماهية بالوجود لان ذلك امر اضافي

يحصل بعد الصاف الماهية والمراد هاهنا بتاثير المؤثر وضع الماهية الى الوجود ولا يلزم ما ذكر والكلام تقدم [illegible]

لطرانسب المرجوح وترجح على الراجح في الماهية لو كانت اولى بالوجود لم تخلو عنها الوجود الا لوجود مناف وذلك
الوجود وانما تحقق المنافي بمرجح اي بتقدير الكسا المعارض لو كان بعضها اقوى من بعض فيكون الاقوى امر لازم فلما هي لتحصيلها لا
لو زاد الضعف لكن يكون ليحصل العلات القوى ضعيف والضعف قوي بالخلف بعض القوى موجود او يمتنع الزوال لانه لو عدم فكان عدمه
لا لاجل وجود معارضه ومعارضه اضعف منه ولان وجود ذلك اذا لوصح وجوده كان اقوى منه فاذن القوى
يكون دائم الوجود ممتنع الزوال والضعيف يكون دائم العدم ممتنع الحصول والاول هو الواجب والثاني هو الممتنع خارج عن
حد الامكان ولم يكن بعضها اقوى لم يكن اندفاع احدهما بالاخر اولى من اندفاع الاخر به ولا يحصل الترجيح الا لامر
خارج وح يحصل الباقي المطلوب احتج الاخرون بوجوه ثلثها بها امور متعينة كل واحد منها متميز
عن الاخر بخصوصية فالمرتكز في الماهية اقتضا الوجود والعدم او لو لم يقتضيها اقتضا شيء منهما ومنها الاخر تو جب
صح خلوها عنهما وكان لا لم يكن الماهية مقتضية لهما جميعا وهو محال اذ لو اقتضت احديهما لا بعينه فهي باطل لان المبهم
ممتنع في نفسها فلا يوجد ولا يقتضي شيئا الانتساع لم يكن للمبهم حصول فانه لا اعلى في الوجود شيء هو ليس بمعين
واذا امتنع حصول المبهم في الخارج استحال اقتضا المبهم لها وبعض واحد بعينه مع انه يصح عليها طريان الطرف
الاخر والالم يكن ممكنا وهو المطلوب ان الموجودات السيالة كالزمان والحركة والصوت العدم اولى بها
الا انه يصح عليها والوجود يصح عليها والا لم توجد انه واذا كان بعض الممكنات يصح عليه الوجود والعدم ويكون
العدم به اولى جاز ذلك في جانب الوجود ان كثير من العلل يكون اقتضاها للمعلول لانها موقوفا على شرط
او زوال مانع فاذا افترق تلك العلل بحدها عن وجود تلك الشرائط لها او عن انتفاء الموانع كان اقتضا تلك
العلل للمعلول لانها اولى من عدم الاقتضا والا لم يكن العلل عن تلك العلل علة له اولى في عدمه ان
الايجاب اولى من عدمه في المعلول اذا او يتوقف وجوده على وجود اشيا كثيرة كان وجوده مع وجود اكثرها اولى
من عدمه ويحصل التفاوت في اولوية وجوده باعتبار كثرة الحاصل من علله ولعله في ذلك يكون بعض العلل اكثر
الاقتضا للمعلول لانه من عدد دائم كاقتضا الصور النوعية في العناصر لهو اصها مع انها قد يتخلف عنها قسرا
كالنار والماء في طبيعة الارض الثقل انه قد يتخلف عنه قسرا واقتضا الماء البرودة مع تسخنه قسرا فيعدم المعلول
اولى بالوجود والا لم يكن اكثريا والجواب عن الاول انه لا يلزم من عدم اقتضا المبهم الوجود والعدم صحة
خلوها عنهما فان المعلول لا يمتنع وجوده العلة ولا عدمها ولا يصح تخلفه عن ...... عن عدم العلة عن الوجود
والعدم وذلك ان ..... ولا امتناع في اقتضا الحكم امرا عدميا كاقتضائها كثير من السلوب ...
...... او نقول العدم ..... لا انها المهم الاول في الحركات وذلك يكون التقاء وليس العدم اولى
الانفصال المتمدد ..... او التوسط ..... لا القوة ...... وليس

سواد الممكن لم يوجد المؤثر السواد على سبيل الوجوب يستحيل ان يكون بان ذلك اعلى ليس الا في الوجود وليس هو
الذي احسانه بالوجوب لم يوجد اذا فرض سواد الممكن لم يوجد المؤثر فيه يكون سواد وعن ان عدم الممكن المساوي
الطرفين لم يقتضيه فضا وليس في طرفي وجوده وعدمه لا يكون الا في العقل وترجح طرف الوجود يكون موجودا او اولى العدم
فالمرجح لا يكون الا عقليا وعدم العلة ليس نفيا محضا وهو يكون في الترجيح العقلي ولكونه ممتازا عن عدم ... في العقل يجوز
ان يحصل هذا العدم ... العدم في العقل وفيه نظر فانه ان عني بعدم الممكن الذي يقتضيه انه لم يوجد عن الثبوت فيكون من
الوجود كما اختاره الرئيس فهو ممنوع فالاتصاف عدم السواد لا على مطلق مضاف الى السواد ولا فرق بينه وبين
العدم المطلق الا بالاضافة الى الملكة وذلك لا يخرجه عن الوجود كعدم شريك الباري وان عنى به ليس عدما مطلقا
عن مضاف الى ملكة فهو حق لكن ذلك لا يستلزم ... عن النفي المحض الذي لاعدام قد تمتاز بحسب الاضافة الى الملكات
فعدم العلة ممتاز عن عدم غيرها وهذا الامتياز كاف في جواز اسناد النقيض الى البعض عن ... وان الحكم وصف
اعتباري لا يحقق في الخارج كحكمة السبب وكالسبب واحد ولا يلزم من كونها عدمية لم يكن الشيء ... كالعدم ولا امتناع
مما هو السبب ... ولا يلزم من ذلك ان لا يكون السبب معدوما وهو ... فالحق ما ذكره ... الممكن في اتصافه
بوجوده او عدمه الى السبب في ذاته والمعارضات في ... ولا يكون ممنوعا كثيره
الرسالة البحث السابع في انه هل يعقل ان يكون احد طرفي الممكن اولى به لذاته ام لم ينتبه الى حد
الوجوب ذهب بعض الناس الى انه يمكن لم يكن من يصح عليه الوجود والعدم يكون احد طرفيه اولى به اما لذاته او الجوهر
على ذلك لو وجوه الاول انه ... الرجحان ... عند ... وهو ... لانه ... بعدم ذلك الا في ... الممكن
اذا اعتبرت ... عند ذلك العدم الممكن ... الرجحان ... زوال ... اصلا ... الدوام
الزوال ... الى ... الملازمة ... الممكن مع ذلك الرجحان ما لم يكن طريان الطرف
المرجوح عليه ... المرجوح ... لا ... المرجوح لا العلة ... الى السبب ... اولى من
المرجوح ... الوقوع ... المرجوح ... اولى ... المرجوح كان الراجح
واجبا والمرجوح ممتنعا ... الى ... مطلقا ... الطرف
الاولى ... الوقوع ... الوقوع ... التساوي ... البطلان ... العدم
في الوجود ... كالصوت ... العدم ... اولى ... التغير ... الحال
الحكم لذاته ... في ... الشرط ... الدليل ... الاطلاق
وفي قوله في اصل الدليل ان كان طريان المرجوح ... الراجح ... قال ...

[illegible]

البحث الثامن

[illegible]

[illegible]

البحث التاسع

[illegible]

حيث هي هي قابلة للاثر فاتصافها باحدهما لابد له من سبب لان التساوي يمنع من الترجيح فلابد من ثبوت سابق مستند (كذا)
الى المؤثر ولو جوزنا العدم وجوده لم ينسد لنا طريق اثبات الصانع فافهم واعلم ان الوجه الثاني من الوجهين الدالين على ان الحدوث
لا يصلح للعلية او الجزئية انه لا يجوز ان يكون جزءا منها ولا شرطا لها لانا ابطلنا كونه علة بكونه [illegible] واذا العلة [illegible]
وجزء العلة وشرطها اقدم من العلة بمرتبة فكانا اولى بالامتناع لزيادة مراتب التقدم واعلم انا لو جعلنا العلة المحوجة
الى المؤثر هي الامكان بشرط كون الممكن ما يحدث على ان يكون هذا الوصف جزء العلة او شرطها او جعلناه كل العلة
لزم الدور وتقدم الشيء على نفسه وكان مقصود كلام المتكلمين المتقدمين من المتكلمين ذلك **البحث العاشر**
في ان الممكن الموجود هل يحتاج في بقائه الى السبب اولا اختلف الناس في ذلك فذهب الاوائل والمتأخرون من
المتكلمين الى ان الممكن حال بقائه محتاج الى السبب ونفاه قدماء المتكلمين والعمدة للاولين ان العلة المحوجة الى المؤثر هو
الامكان وهو لازم للماهية لها حالة البقاء كما انه حالة الحدوث فيلزم ثبوت الاحتياج في الحالين والوجود العلة
فيها وانه لو استغنى الممكن في وجوده في الزمان الثاني عن المؤثر لكان واجبا اذ ليس معنى الواجب سوى المستغني في
وجوده عن السبب فان كان لذاته فهو محال لاستحالة تعدد الواجب لذاته وتجدد الوجوب الذاتي للشيء وان كان لغيره فهو
المطلوب احتج النافون بانه لو افتقر الممكن حال بقائه الى السبب لكان ذلك السبب ان يكون له اثر او لا فان لم يكن له اثر البتة
كان الباقي في ذلك الوجود غنيا عن ذلك المؤثر وان كان له اثر فالاثر هو الوجود الاول او غيره فان كان الاول
كان ذلك تحصيلا للحاصل وان كان الثاني كان الشيء موجودا مرتين وهو محال ولانه يلزم ان يكون المحتاج اليه هو الوجود المتجدد
لا الباقي وهو المطلوب [illegible] انا نختار هذا الشق [illegible] بعد الباقي ولو كان محتاجا الى العدم لعدمه والحجر
حتى حركة بعد مفارقة الرامي والجواب عن الاول ان حكم السبب حال البقاء اما ان يكون له اثر او لا غلط فان المؤثر في البقاء
لا يكون له اثر البقاء حال البقاء وتحصيل الحاصل انما لزم منه ان المؤثر بعد البقاء بعد الاحداث وبابه بعيد الاحداث في امر
جديد هو البقاء فانه غير الاحداث فهو مؤثر في امر جديد صار الباقي به باقيا لا في الذي كان موجودا ولولا ذلك الجديد
لم يكن الا [illegible] واعلم انه على تقدير عدم المؤثر [illegible] لان المؤثر [illegible] ولكن الامر كذلك ولنا
[illegible] ان المؤثر [illegible] ان الاثر الذي وجد [illegible] فالامر كذلك [illegible] عرفت الفصل المحوج بان
البقاء المستغني عن المؤثر امر جديد [illegible] وفيه نظر فان تحصيل الحاصل [illegible] من ان المؤثر
[illegible] باقي البقاء حال فرض البقاء موجودا [illegible] ذلك [illegible] ان اثر السبب في البقاء في زمان
البقاء ان كان هو الذي اوجب حال الحدوث [illegible] وان كان مغايرا له كان امرا جديدا [illegible] هذا الحكم
بعض [illegible] موجودا ولا يلزم منه [illegible] ان البناء ليس محتاجا في البقاء الى البناء [illegible] موضعها
[illegible] البناء على [illegible] الاجزاء [illegible]

كالسواد الجسم جزء الى الذرة لا يفيد المركب قوة تستمر باستمرار المركب **خاتمة** الامتناع وصف عدمي
والا لكان الموصوف به ثابتا وهو باطل بالضرورة وهو قد يكون ذاتيا كامتناع شريك الباري لذاته لا يجب ان
[illegible] الامتناع وجوده [illegible] وجوده وقد يكون عرضيا كوجود [illegible] معلول [illegible]
علته فانه يكون ممتنعا لا لذاته بل باعتبار عدم علته كالامتناع الذاتي في مقابلة الوجوب الذاتي والوصفي في مقابلة
الوصفي **المقصد الثالث** في التقسيم بالنسبة الى الماهية والوجود والخارج والكلي والجزئي اعلم ان كل معقول
فاما ان يكون نفس الماهية او جزءها او خارجا عنها وايضا اما ان يكون كليا او جزئيا فلنا فصول **الفصل الاول**
في مباحث الماهية الاول في تحقيق الماهية لكل شيء حقيقة هو بها هو وتلك الحقيقة هي الماهية بالذات مغايرة لها بالاعتبار
فان الماهية اذا اخذت من [illegible] الاعتبار سميت حقيقة والى الاعتبار الثاني تسمى ماهية وهي [illegible] مما هو في جواب
السؤال بما هو وتلك الماهية اذا اخذت من حيث هي هي ولم تنضم اليها الاعتبارات [illegible] وحدة او تعدد او
غيرهما من الصفات اللازمة او المفارقة كانت نفس الماهية مغايرة لجميع الصفات فالحيوانية اذا اخذت من حيث هي حيوانية لم تكن شيئا
غير الحيوانية وهي مغايرة للوحدة والكثرة والوجود والعدم فاذا انضمت قيدا [illegible] كالوحدة صارت حيوانية
شيئا اخر هو الوحدة فصارت باعتبار الوحدة حيوانية واحدة [illegible] واذا اخذت الحيوانية من حيث هي تطابق
[illegible] امورا كثيرة صارت عامة [illegible] ليست الا حيوانية ومفهوم الوحدة والكثرة مغاير لمفهومها والا لكان
مفهوم احدهما لم يصدق على مقابله فان سئلنا عن الحيوانية بطرفي النقيض لم يكن الجواب الا السلب على ان يكون
قبل من حيث لا على انه بعد من حيث ولو سئلنا عنها من حيث هي بطرفي النقيض بحيث لا يخلو عنهما كالواحد
والكثير لم يلزم الجواب والفرق ظاهر لان الكثير ههنا وقع موقع السلب بعد من حيث فانا اذا قلنا الحيوانية من حيث هي حيوانية
واحدة ليس كان الجواب ليس الحيوانية من حيث هي حيوانية واحدة هو جواب صحيح ولو قلنا الحيوانية من حيث هي حيوانية واحدة
كثير فعلنا واحدة وكثير لم يكن جوابا صحيحا [illegible] ليس الحيوانية من حيث هي حيوانية واحدة ولا كثيرة لان قولنا ليس الحيوانية من حيث هي
حيوانية واحدة الصدق [illegible] الخلاف قولنا الحيوانية من حيث هي حيوانية كثيرة فالحيوانية من حيث هي حيوانية لا تدخل في مفهومها
الواحدة والكثرة [illegible]
من حيث [illegible] في عمرو [illegible]
الانسان [illegible]
حيث ان [illegible]
زيد لانه [illegible]
فاما ان يكون [illegible] الانسان [illegible]

حاصله انه كان شي واحد بالعدد موجودا في حال متعدده وحمل على كثيرين فاذن لم يكن الانسان من حيث هي موجودا في
الاشخاص ولكن عارض لها كون الانسان من حيث هو موجود في شخص لم يكن [illegible] واذا كان الشي موجودا
فالانسان من حيث هو موجود لان المعتبر ان [illegible] وجود المركب يستلزم وجود اجزائه واذا كان انسان ما موجودا
فالانسان الذي هو جزء منه موجود باعتبار الانسان بذاته [illegible] كان مع غيره لان ذاته مع
غيره ذاته وذاته بذاته وكونه مع غيره عارض له وهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الانسان الشخصي والكلي
العقلي تقدم البسيط على المركب وهو بهذا الاعتبار لا جنس ولا نوع ولا واحد ولا كثير بل انسان فقط لكن يلزمه
احدى هذه الاوصاف من خارج ذاته وليس من جهة الجهة [illegible] ولو كان يلزمه لم يكن [illegible] وانه
لا يصح قولك ان في الموجود في الاشخاص اما خاص او عام لان الانسان من حيث هو لا عام ولا خاص
واعلم ان الكلي قد يوجد باعتبارات ثلثه الماهية من حيث هي ويسمى الطبائع اي طبائع اعيان الموجودات و
نفس حقائقها ويسمى الكلي الطبيعي كما ياخذ الحيوان لا بشرط شي [illegible] الماهية بشرط التجرد عما سواها كاخذ الحيوان بشرط
لا شي بل مجردا عن غيره وكلاهما موجود في الخارج كذلك الثاني فان وجوده ذهني على ان ذلك خارج عن الاسم فان
شرط كونه [illegible] اعتبار وجوده ذهنيا لا خارجا ووجوده ذهنيا خارج الماهية بشرط عروض الدواعي
الخارجة عنها [illegible] الفصول [illegible] انواعا ومن العوارض [illegible] اصنافا واشخاصا وهي بهذا الاعتبار موجوده
في الخارج بل هي المقصودة بالذات بالوجود فان الغرض والغاية الحقيقية متعلقان بوجود الانواع والبرى
[illegible] بشرط لا [illegible] لا بشرط [illegible] في الخارج [illegible]
دائما يوجد بشرط لا اذ لو دخلت [illegible] الخصوصية [illegible] بل صارت خصوصية اخرى
الى اللوازم الخصوصية [illegible] يوجد بشرط لا [illegible] فاذا اتحدت الخصوصية بالنسبة الى تلك اللوازم [illegible] شرط
لا فقد اتحدت الخصوصية [illegible] عن تلك اللوازم العوارض فهو ممكن بخلاف المقومات واذا اتحدت الخصوصية بالنسبة الى
تلك اللوازم لا بشرط فقد اتحدت الخصوصية [illegible] العروض لامر زائد عليها ولعدمه وقد علم ان الكلي قد يمكن ان يوجد
باعتبارين معا فان الحيوان يمكن اخذه بشرط لا شي فان شرط الشي [illegible] لم يوجد في مفهوم
الحيوان عند [illegible] مفصلا [illegible] متصل بالفصل البحث الثاني في تقسيم الماهية الماهية
اما ان يكون بسيطا واما ان يكون مركبا والبسيط [illegible] الذي لا يلتئم حقيقته [illegible]
اجزاء في الاقسام [illegible] والمراد بها الاول والمركب هو الذي يلتئم حقيقته من عدة امور [illegible] على وجوده
ولا بد من وجود البسيط [illegible] لان كل مركب [illegible] امور غير [illegible] مركبا من امور غير
متناهية [illegible] الى ما لا يتناهى [illegible]

كثيره سواء كانت متشابهه او غير متشابهه فان الواحد منها موجود لانه جزء [illegible] تم ذلك الواحد لو كان
مركبا لم يكن [illegible] المطلوب قال الفصل التاسع في جميع اجزاء الماهية [illegible] داخلا فيها وهو
محال والا لكان هناك جزء آخر فلم يكن ما فرضناه مجموع الاجزاء [illegible] او خارجا عنها [illegible] وهو محال
وليس بجيد لان ههنا قسما اخر وهو ان يكون مجموع الداخل لان كلامه يشعر بانه اراد بالداخل بعض الاجزاء وقيل لو كان مجموع
الاجزاء [illegible] الماهية لم يكن للمركب علة تامة لانها ليست مجموع الاجزاء [illegible]
الخارج لا [illegible] الى الاجزاء ولا الى جميع الاجزاء الخارج [illegible] غير الماهية [illegible] والخارج لا
الى البعض الاخر وهذا الايراد من فوائد المولى الاعظم [illegible] خواجه رشيد الملة والدين [illegible] لا نم لا جواب [illegible]
[illegible] الاتحاد [illegible] ولو كان بعضها محتاجا الى البعض الاخر ولو كان [illegible]
لم يركب منها حقيقة واحدة ولكان [illegible] الانسان على الحجر [illegible] منها [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الاجزاء المادية [illegible] الصورة
[illegible] وكذا الصورة العددية كالعشرة محتاجة الى الاحاد [illegible]
[illegible] الى الاخر [illegible]
[illegible] كالمادة والصورة [illegible] لا يكفي احتياج بعض الاجزا
الى [illegible] الاخر [illegible] بالمحتاج والمحتاج [illegible]
احتياج [illegible] الاخر مثلا الحيوان غير متقوم بالضاحك [illegible] الضاحك [illegible] الناطق والملازم
[illegible] البحث الثالث في ان [illegible] لا اصلا [illegible] ذلك بعد ان [illegible] على ان وجود
الممكن [illegible] بالفاعل [illegible] ان وجود [illegible] لا بالفاعل [illegible] لا ماهية [illegible]
السواد سوادا بالفاعل [illegible] المعتزلة الى انها غير مجعولة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الاولى [illegible] الى المؤثر انما هي الامكان [illegible]
[illegible] الاحتياج [illegible] التي [illegible]
الامكان [illegible] باعتبار حصول [illegible] وعدم [illegible]
[illegible]
[illegible] السواد [illegible]
[illegible] السواد سوادا [illegible] لان الماهية
[illegible] الامكان [illegible]

ولهذا كان منسوبا الى المهية لكن ذلك لا يقتضي كونه وجوديا لانه يحتمل ان يكون ذاتيا بالنسبة عند كونها احا
دنى في ذلك المسانخ فان من يجعل السواد سوادا انما الفاعل جعل السواد نفسه واتباع الفاعل
لان نفس السواد ويرتفع عنه كونه سوادا لان لاشئ له جعل البتة اصلا كالاوجه بانه لو اسود مجعول البسيط
المجعول مطلقا لان الماهية اذا لم يكن مجعولا لم يكن الوجود المحمول لا عين العدم ولا يكون المهية الموجوده
مجعوله فلا استند الممكن الموجود الى المؤثر فلا يكون ممكنا بل واجبا فسقط لان المستند الى الفاعل هو موصوفية
المهية بالوجود وهو امر مغاير للمهية والوجود لانا نقول الموصوفية ليست موجودة والا لزم التسلسل فما منها

[illegible]

[illegible]

لا يعرض له هذا التقسيم في الوجود بل والعدم ايضا كان لانا اذا لاحظنا الحيوان مثلا في الذهن من التركيب الذهني
ولم نر [illegible] انه لا يمكن حمل عليها حمل المواطأة اولا وكذا [illegible] يمكن حمله في الذهن لا غير كتركب السواد من
جنسه الذي هو اللون وفصله الذي هو قابض البصر فان السواد لما شارك البياض في اللونية وامتاز عنها بالقبض
حكم العقل بالتركيب فيها لبعض الضرورة بان جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز وانما كان هذا التركيب ذهنيا
لامتناع وجود لونية مطلقة في الخارج وقابضية ينضم اليها فيحصل منهما ماهية السواد لانهما اما محسوسان
او لا فان كانا محسوسين [illegible] السواد امرين يحس بهما ولو خالفه كان لونا محضا صافيا للسواد في
خصوصه فيكون نوعا آخر من اللون المطلق ولا يكون هو اللونية المطلقة لان اللونية المطلقة اذا كانت محسوسة فاذا
انضاف القابضية اليها فاما ان يحدث بينهما امر محسوس او لا فان لم يحدث كان المحسوس هو اللونية المطلقة
فقط فيما الجنس هو طبيعة النوع وان حدث [illegible] لم يكن احساسنا بالسواد احساسا بهيئة
واحدة بل بهيئتين وهو محال وان لم يكونا محسوسين فعند اجتماعهما ان لم يحدث هيئة محسوسة او لا فان لم يحدث
لم يكن السواد محسوسا وان حدث هيئة محسوسة فتلك الهيئة المحسوسة معلولة لاجتماع اللونية والقابضية وهي خارجة
عنهما مغايرة لهما ولا يعرض بالسواد الا تلك الهيئة المحسوسة فتكون اللونية والقابضية خارجين لا مقومين فثبت
امتناع تمايز اجزاء السواد عن صاحبه [illegible] انما يكون في الذهن دون نفس الامر ولو لم [illegible] عند
العقل في نفس الامر [illegible] لكان الذهن قد حكم بالتركيب فيما لا تركيب فيه وهو جهل فاللونية والقابضية
متغايران في المفهوم والوجود الذهني لا في الوجود الخارجي فكل واحد منهما لا يمتاز عن [illegible] في الخارج بخلاف
التركيب الخارجي فان كل واحد من اجزائه موجود متميز عن صاحبه [illegible] الفصل على الجنس فلا
تقدم ولا استقلال [illegible] الوجود لغيره لانا نقول هذا امر يعتبره العقل لا في الخارج [illegible] كالاشتراك عن
ماهية كالامتياز لان الذي به الاشتراك ضد اللونية والذي به الامتياز ضد القابضية ومعدوم لعدمها غير موهوم
فلا [illegible] على ان في الوجود لانه اما ان لا يكون [illegible] من الماهيتين [illegible] او يكون
احدهما [illegible] المشترك [illegible] وجود [illegible] لانا نقول التقدم ليس بالوجود
فان اجزاء الماهية متقدمة على الماهية [illegible] الحيوان على الانسان فان اردنا الاتحاد في المفهوم
لزم الكذب [illegible] الى الصدق [illegible] ان اردنا الاتحاد [illegible]
بالمحمول لم يلزم الكذب لان [illegible] لم يكن صفة لعدم الجزء [illegible] لانا نقول [illegible] الانسان هو
الحيوان [illegible] في الماهية لكنهما متحدان في الوجود [illegible]
لحيوان مطلق [illegible] الوجود الا التركيب [illegible]

الخارج فتلك لا يجوز عروض الوجود والواحد لماهيته والالتئام الوصف الواحد [illegible]
[illegible] لا يجوز [illegible] ماهية قابلة للوصف الوجودي [illegible]
الحمل [illegible] لامتناع [illegible] الجزء عند التحليل [illegible] **المبحث** [illegible] الشخص كل
ماهية معقولة فان نفس تصورها [illegible] حملها على كثيرين [illegible] بالبرهان من غير [illegible]
ومراد [illegible] بالبرهان واما الشخص [illegible]
المركب [illegible] العلم [illegible] على كثيرين [illegible] الى برهان [illegible]
الفهم [illegible] فماهية الشخص هي ماهية النوع [illegible] ان ذكر
[illegible]
[illegible] الشخص [illegible]
[illegible] مطلق [illegible]
مطلقا [illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] التعينات لاشتراك جميع التعينات في [illegible] بالتعين
[illegible] بهذا استغفر [illegible]
[illegible] ذلك للتعين [illegible]
[illegible] ان يكون اختصاص [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] كان امرا
زائدا [illegible] لان [illegible]
[illegible]
في جميع افراد النوع [illegible] لان الكلام في [illegible] الكلام
في [illegible] فتكون [illegible]
[illegible]
[illegible] التركيب في الماهية [illegible]
[illegible] بالعقل
[illegible] المركب [illegible]
[illegible]

الا حال واحد فرعي ان قد لو كان البعض مهما كان الموجود الواحد موجودين لا واحدا منصف لان الماهية التي
اتصاف اليها البعض ان كانت موجودة لزم كثير الواحد اثنين و لو سلم استحالته لكن الكلام في كل واحد منهما كالكلام
في الاول فيكون كل واحد منهما موجودا فكثرت اشياء غير متناهية وهو محال او يتسلسل ولا يدع الواحد
لان الكثرة انما تتحقق بالواحد ولم يكن الماهية موجودة كان البعض الموجود مضافا الى الماهية المعدومة وهو محال فيها
وهو محال قد لو كان البعض بما يسمى انضمامه الى الماهية الا بعد وجودها لكن الماهية لا يوجد الا بعد البعض فان كان
بهذا البعض لزم ان يكون الشيء شرطا في نفسه وهو محال او بغيره لزم تعدد البعض فكان الواحد متعينا مرتين
وهو محال [illegible] عن كلام ان البعض ان كان له مفهوم وراء المفهوم المتعينية [illegible] ان يكون مفهوم
البعض مغايرا للمفهوم [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible]

فان قيل ان الماهية انما يوصف بالوجود بعد اتصافها بالبعض لكن ذلك لا يدفع الكثرة فان المعترض [illegible]
[illegible]

[illegible]

اخذ منضمًا الى الناطق كان هو الانسان بعينه ولم يكن محمولًا ولو اخذ بشرط التجرد والخلو عن الناطق كان مادة
للانسان وجزءًا منه ولم يكن ايضًا محمولًا فان اخذ من حيث هو هو لا بشرط شيء كان محمولًا وكان جزءًا محمولًا فهو
اما جنس او فصل لان ذلك الحيوان اخذ من حيث هو لك المبهم ولم يكن حصر كل منهما وتمييزه عن غيره هو الفصل لا محاله يميز
ذلك المبهم عما شاركه في جنس او وجود ولم كان مشتركًا فان كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما كان عنه
جنسًا ومع ذلك ان لم يكن تمام المشترك بل جزءًا منه فاما ان يكون اعم منه او مساويًا والامتناع كونه اخص فان كان
الماهية الامكن لم يكن اخص منها والا لم يوجد المركب بعين اجزائه ولا يكون الموجود ما هو فان كان مساويًا
كان فصلًا لتمام المشترك وكان فصلًا مقوِّمًا للماهية وكان فصلًا ولم يكن تمام وان كان تمام المشترك
بين تمام المشترك وبين ما غاير كان جنسًا وفرض انه لم يكن كذلك بعد ولم يكن تمام المشترك وهو

من البحث الثاني في تقسيم الاجزاء باعتبارات اخر وتلك اجزاء الماهية اما ان يكون بعضها اعم من البعض تسمى
متداخلة او لا يكون تسمى متباينة والمتداخلة اما ان يكون بعضها اعم من كل فرد مطلقًا او من وجه فان كان
فاما ان يكون العام متقومًا بالخاص او بالعكس وكلا الامرين يكون العام موصوفًا والخاص صفة والعام هو
الجنس والخاص هو الفصل او يكون الخاص موصوفًا بالعام كالموجود الصادق على المقولات العشر واما الذي
يكون الخاص متقومًا بالعام فهو كالنوع الاخير المقوم لخواصه التي لا توجد في غيره والذي العموم انقسام الجنس
بالفصول وانقسام النوع بالخواص بعد اشتراكهما في ان العام منهما موصوف بالخاص لان في الجنس العام متقوم
بالخاص وفي النوع بالعكس واما الذي يكون العموم فيه من وجه فهو كالحيوان والابيض اذا ركب منهما حقيقة واما
المتباينة فكتركب الشيء من امور متساوية علة او معلولًا او بما لا يكون علة ولا معلولًا فالتركب مع العلة اما عنصر كالنحاس
فانه جزء للتمثال يكون مقومًا بالفاعل ومن المادة كالفرس اذ احمل اسمًا للشيء الذي في الانف ومع الصورة كالانفس
اذا احمل اسمًا للانف الذي فيه تقعير ومع الغاية كالخاتم فانه اسم لحلقة مفردة لغاية التحمل في الاصبع والتركيب
مع المعلول كالخالق والرازق وغيرهما والتركيب مع ما لا يكون علة ولا معلولًا فاما ان يكون جميع امور بعضها عدمي
وبعضها وجودي كالاول فانه اسم لمجموع امرين شيء هو كونه مبدأ وعدمي هو انه لا مبدأ له او كلها ثبوتية فاما ان
يكون كلها حقيقية متشابهة كتركيب العدد من الاحاد او غير متشابهة اما محسوسة كتركيب الجسم من الهيولى والصورة والعدالة من
العفة والحكمة والشجاعة من الاقدام والعقل او محسوسة كتركيب الخلط من الصفراء والدم والبلغم والسوداء
واما ان يكون كلها اضافية كالقريب والبعيد فانهما والابوة اضافات عارضة لاضافات او بعضها حقيقية
وبعضها اضافية كالسرير الذي يعتبر في تحقق ماهيته الاجزاء الخشبية التي هي موجودة في حقيقته اي الاجزاء المادية
والترتيب الذي هو الجزء الصوري وهو امر نسبي لانه ما يحصل ... والعلم اكثر منه كالقوة ...

باعتبار ... عنها ... يحمل الجوهر والعرض للشيء ... من ذلك البحث الثالث في تمييز الجوهر من اقسام
المذكورة في الجواهر والاعراض اعلم ان الجوهر الذي هو احدى المقولات العشر بسيط غير مركب لما ثبت ان ما لم يكن جنس
عاليًا لم يكن انواعه تحته مركبة وان لم يكن جنس واذا وجب تركبها عن ... تركب بعض انواعه من جنس وفصل جنس
كتركب المفارقات كالعقول والنفوس من اجناسها وفصولها فان الجنس فيها لا يتميز عن الفصل في الوجود والخارج وقد
يركب من جنس وفصل خارجيين كالانسان المركب من الحيوان الناطق وهو من اجزاء متباينة لا يكون بعضها جنسًا
للبعض بل ولا يكون محمولًا عليه الا في العقل كتركيب الجسم من الهيولى والصورة او في الحس كتركيب البدن من الاعضاء
والبيت عن السقف والجدار وكذا العرض قد يتركب من اجزاء عقلية كالسواد من تركبه من اللونية والقابضية
للبصر لا يتميز الا في العقل وقد يتركب من اجزاء خارجية كتركيب المثلث فانه سطح يحيط به ثلاثة اضلاع فالسطح
جنس والاضلاع الثلاثة او احاطتها بالسطح فصل ولكل واحد من هذا الجنس والفصل وجود متميز في الخارج عن الاخر
وقد يتركب من اجزاء متساوية كتالف العدد من الوحدات والحلقة عن اللون والشكل البحث الرابع
في طريق معرفة تركب الماهية من الجنس والفصل قد عرفت فيما تقدم حاجة الماهية المطلقة الى الشيء الوجودي والعدمي
فاذا وجدت حقيقتين اشتركتا من وجه واختلفتا من اخر وجدت تلك الحاصلة المشتركة والمميزة حكمنا بانها جزء
لكل واحد من الحقيقتين ... العقل ... حركة تشترك متغايرة لجهة الامتياز فكان الجزء المشترك هو الجنس وكان
الجزء المميز هو الفصل واعلم انه ليس مجرد الاشتراك الحقيقي وصفًا واحدًا فانهما اذا وجدا لم يكن تمام المشترك
والمميز ... ليس ... لا في شركة او وصفًا سلبية وثبوتية وكذلك الصفات اذ سلبية وثبوتية فكل سطح
فرضناه مركبًا في سلبه عدا ... عنها وتمايز كل واحد من صاحبه بنفس حقيقته ولا يقتضي ذلك التركيب ولا التجزي
كالبسيط وكذلك البسيط لغرض ذاته ... حتى لا يس ... في الوجود والشيئية والمعلومية عن غيرها من ... اوصاف
العامة وهي تمايز بالفروق ولا يلزم تركبها من الوصف الشيء المشترك والمميز والا لم يكن بسيط وكل مركب
فان البسيط منه ... في صدقه عليه ولما تميز عن البسيط سلب الاخر عنه ولا يقتضي ذلك التركيب فان كالانسان ... تركب
الكون في صدق الحيوانية عليهما وثبوت الشيء الحيوانية ... الكمال الامتياز الانسان الا ... سلبي ... وهو ان
الحيوان ليس الا حيوانية والانسان زائد على مراد الحيوانية فاذن لا اشتراك ... الثبوتية
... لا ... بما ليس ... في ... بما ... فيها من ... في ... على
... التي هو تمام المشترك من الفصل الذي هو تمام المميز ولا يكفي في ذلك مطلق الاشتراك و
الامتياز فاذا ... كون الوجود زائدًا على الماهية ... ان ... مشترك ... وامتاز ... بامور اخر
وصف الضرورة بان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز امكن ان ... الشيء ... ذكر ... الثالثة ...

الشيء وممتاز عنها في الخصوص فيلزم التركيب للوجود وجوابه انه لو قلنا الاشتراك لو كان في وصف ثبوتي وهو مطلق الشيء
الا ان الامتياز بقيد سلبي لان الشيء يعم الماهيات الثابتة بان الشيء ليس الا مفهوم الثابتة والماهيات الذهنية
ليس امورا [illegible] ذلك المفهوم فلا يلزم التركيب للشيء [illegible] في الوجود وممتاز في حقائقها
فلزم التركيب قلنا الاشتراك في وصف خارجي لا في وصف مقوم ولو قيل افراد نوع ممتاز بعضها عن
بعض مع كونها مشتركة في الماهية فيلزم الكثرة قلنا الامتياز في اوصاف خارجية البحث الثاني في الجزئي المنحصر
الجنس في النوع اذا اخذ الجسم لا بشرط شيء هو الجسم المأخوذ مع الكل كان مجهولا فلا يدري على اي صورة هو وكم صورة
ليحصل فيكون النوع طالبا لمحصل ذلك اذ لم يقدر بعد عند النفس شيء هو جسم محصل وكذا اذا اخذت اللون مطلقا او نفس
الرقبة فان النوع لا يتم محصلا غير متصور بالفعل بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لونا وكذا
المقدار المطلق لا يتصور النوع منه معنى تاما حتى يخصص بكونه خطا او سطحا او جسما فاذا تصورت كونه خطا فقد
تكلم عنه في معنى المقدار ولم يتصور جسما او منحصا في الطبيعة [illegible] النوع فيها محصل معناها بانضمام بعض
الفصول اليها واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها محصل معناها بل محصل الاشارة اليها واذا طلب النوع محصل
الاشارة [illegible] الواحد فان ذلك الجنس لابد وان ينضاف اليه امر [illegible] ذلك يكون طالبا لمحصل
ماهيته فان طلبها للاشارة فان النوع لا يمكنها ان يحصل اللون [illegible] تضيف اليه امور [illegible] وتحصل
ماهية تلك الانواع وكذلك الحال في المقدار [illegible] النوع فلان العقل لا يطلب محصل معناها بل [illegible]
بل يطلب الاشارة اليه [illegible] البحث الثالث في التناسب بين الحد والمحدود الحد قول
دال على تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجمال فاذا قلنا الانسان فقد اشرنا بهذا الاسم الى حيوان ناطق ذاته من
غير التعرض لذكر شيء من اجزائها فاذا حددناه بانه الحيوان الناطق فقد فصلنا معنى الانسان بذكر [illegible]
واعلم انا اذا قلنا للانسان انه حيوان [illegible] في الظاهر يفهم منه مركبا منهما وذلك [illegible] التقسيم والتعليم
وفي الحقيقة ليس كذلك فانه ليس الانسان مجموع الحيوان والناطق [illegible] الحيوان شيئا والناطق وانضم احدهما
الى الاخر حتى تحصل حقيقة الانسان بل المراد انه حيوان ناطق انه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه ناطق ان
الناطق داخل في الحيوان [illegible] فان الحيوان [illegible] فصول له اما الناطق
او عدمه فاذا قيد بالناطق يحصل بعد ذلك ويحصل له ماهية [illegible] في العقول ولا يكون [illegible] الحيوان
قبل انضمام الناطق [illegible] الا كان عارضا له لا مقوما وكذا المقدار فانه
في نفسه لم يكن خطا وسطحا وجسما وانما يحصل مفهوميته بانضمام [illegible] اليه اخرى بان
الخط هو نفس المقدار الذي لا عرض له ولا عمق [illegible] من حيث هو [illegible]

اخذ المقدار بهذا المعنى يمكن ان يكون خطا ويمكن ان يكون سطحا فاذا فرضناه خطا لم يكن هناك موجودان متغايران
انضم احدهما الى الاخر حتى حصل الخط بل موجود واحد وفرق بين هذا وبين اخذ المقدار بشرط ان لا يوجد
معه غيره فانه بهذا الاعتبار يكون فصل الخط خارجا عنه عارضا له ويحتاج العقل في كون ذلك المقدار خطا الى
ضم الفصل اليه فلهذا كان المقدار بهذا الاعتبار مادة وكان فصل الخط صورة وكانا معا جزئين للخط
لا يصح احدهما على الاخر ويمتنع حملهما على الخط بخلاف الاعتبار الاول [illegible] ان يفهم هذا الموضع البحث
السابع في النسبة بين الجنس والفصل اعلم ان كل واحد منهما [illegible] في كونهما جزئي النوع على
المعنى الذي قررناه في البحث [illegible] والفصل مقسم للجنس على معنى [illegible]
[illegible] في الحصول [illegible]
[illegible]
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] ان النطق الذي هو مبدأ فصل الانسان مشترك بين الانسان والملك مع ان الملك ليس بحيوان
لان النطق هو القوة على ادراك المعقولات وهو معنى مشترك بين الانسان والملك [illegible]
فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حال الانسان مع الملك
كان الناطق جنسا والحيوان فصلا [illegible]
لان [illegible] النطق الذي هو القوة على ادراك المعقولات [illegible]
[illegible] في الانسان [illegible] الملائكة [illegible]
[illegible] واعلم ان الجنس لا يجوز ان يكون [illegible] في طبيعة الفصل لان الجنس عبارة عن
كمال الذات المشترك والفصل [illegible] العقل [illegible]
الجوهر [illegible] اللوازم والعوارض [illegible] لانه لو كان الجوهر جنسا
[illegible]
[illegible] في طبيعة الفصل [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible]
الفصل [illegible]
ان يكون [illegible] لو وجد الفصل [illegible] وهذا الدليل [illegible]

لان المعلول ان كان هو ان البصر علة بانه لم يلزم من نفيها كالسقف للجدار لكون جزء العلة فذلك كاف
في امتناع المشترطة في التركيب ولئن كان هو كون الفصل علة بوجه ما جاز لكون العلة هو الجنس ولا يلزم
وجود الفصل في جميع موارده لكثرة من العلل التي تختص بالنوع في العلل انا وجدنا ان الجنس امر مبهم في
نفسه متحصل في ذاته وانما يتعين ويتحصل انما بالفصل كما بينا في المقدار فانه لا يمكن يحصل
مقدار مطلق بل انما يتحصل لكان خطا او سطحا او جسما فالوجود بين الانواع او لاجناس بعض الاجناس
الفصول لا يعرض للاجناس معنى بعدها واذا انه يحصل الامتياز الى الفصل كان وجوده متوقفا عليه
فلهذا كان علة او لبس مع العلة الا توقف الوجود على الوجود ونثبت ان للفصل بالنسبة الى الجنس جاحيتين
احدهما التي طبيعة الجنس في التاثير يوجد الحصة التي للنوع منها اي يكون علة لوجودها ولها بالنسبة الى النوع
وهي العموم ممنوع كونه علة لحقيقته وتقسيم الجنس قبل تنوعه للنوع لان تحصيل الجنس سابق على تحصيل الكل
لا تقول الناطق ان كان علة لمطلق الجنس لم يكن مقسما له وان كان علة للحصة المخصوصة بنوع فلا بد ان
تعرض تخصيص ذلك الجنس اولا حتى يكون الفصل علة له لكن ذلك الجنس متى تخصص بعد دخل في الوجود
فلا يكون الناطق علة لانا نقول الحيوان من حيث هو هو يحتاج في علته ما يقوم وجوده وتخصصه وتعينه
تخصص الحيوان الناطق مثلا انما جاء من نسبة الناطق فان الحيوان من الا الاحتياج باعتبار حصته المطلوبة الى
الناطق بل لان الناطق لذاته اعطى لذلك الحيوان الحاجة المطلوبة التي من قبل الجنس ويعين المزاج من قبل العلة
المعنى الثاني في الفصول وغيرها ان الفصل كالمقدار مقوم وقسيم لازم لا عارضه كقول الجسم يحكى
مانه وغير مبحوث عنه لان لا يكون عن وصفه اعم منه كقولنا الاسود والابيض للحيوان لا باعتبار الحيوان
بل باعتبار الجسم كان الفعل موضوع لهذه العوارض وكذا الذكورة والانوثة عرضية للانسان باعتبار
انه حيوان ولا لبشيء اخص منه فانه يكون لازما للفصل او فصلا بعد الاقرب كالنمو للجوهر الا انه
يكون بالملاقوة اولا يكون يان في المتحرك عرضية للجسمية لانه لبس الجوهرية ومن ثم نقول اللازم للفصل
لا انه فصل في هذا الجسم انما هو لاجل ان يكون الجسم لما هو جسم يستعد لان يكون ناطقا بل يحتاج ان يكون
اولا في النفس حتى يصير ناطقا واعلم ان القسمة اللازمة للاجناس لانها اما اعم او اخص لان يكون بالفصول
فان من اللوازم ما هو كذلك كالذكورة والانوثة فليسا فصلين لانا يمكننا ان نفهم الحيوان موجودا لا ذكرا
ولا انثى ولا يمكننا ان نتصور الحيوان موجودا لا ناطقا ولا غير ناطق ولان الحيوان انما صار ذكرا او انثى عن
مزاج في ابتداء تكونه في رحم امه ولو عرض لم يوجد لكان ذلك الشخص بعينه انثى وليس في التصور كذلك
فلبس الحيوان عبارة بما يمكن زوال الناطقية عنه في تصور [illegible] اعلم ان بعض المهيات اعتبارية دون مشخصاتها جار
الدرة

ان يكون تصورها بدون غيره وان المهيات المتحصلة في الاعيان فانه يمتنع لان يكون تصورها عدمية لما يوجد من ان الفصل
علة للجنس وعلل الامور الوجودية يمتنع ان يكون عدمية فالاولى ومثل الجنس لا يستقل في حصوله كامر العدمية
عدم الملكة يصور للمهيات المحصلة لان الفصل الذي هو تمام للمهية الموجودة في الاعيان من حيث هي في الاذهان
انما هو متمم لها من حيث وجودها في العقل مطابقا لما في الاعيان لان الجنس امر مبهم في العقل غير محصل
في الوجود انما يحصل بالفصل معقولا مطابقا للذي في الاعيان وهو النوع وذلك كالمعنى الجنسي في
الكم المتصل الذي هو الطول مثلا فانه يقع على المقدار الذي يكون مع الطول عرض وهو السطح وعلى
المقدار الذي لا يكون له ذلك وهو الخط فانه يحصل خطا بشيء هو عدم العرض له وتحصل سطحا بوجوده
له وكذلك الكم الذي هو جنس عام فانه يتحصل بالمتصل والمنفصل بوعدمها المقدار والعدد والفصل
فصل مبدأه عدم كالاشتراك في حد مخصوص وبالجملة بكثير من الذي يعتد كالامتياز وجودا وجهة الامتياز
فيه عدميا ويكون الفصل هو الشيء الذي عرض فيه ذلك العدم وعلى هذا الوجه لا يكون ممتنعا وذلك هو المراد
من الفصول العدمية وقد يتفق ان احد المتمم كون بعض الوجوديات من شأنها عدم خاص سواء كان فصلا
او غيره والرابع لبس ذلك بل يكون الفصل لو عدميا واعلم انه لا يمكن ان يكون لشيء واحد فصلان
في مرتبة واحدة لان النوع لو حصل باحدهما لم يكن للاخر معنى الا كما في استناد المعلول الواحد بالشخص الى العلل المتعددة
ولزم الفصل الى فصلا نعم يجوز ان يتركب الفصل من امرين ويكون كل واحد منهما فصلا ناقصا والفصل التام
واحدا هو مجموعها وذلك لا نزاع فيه واعلم ان الفصول الحقيقية قبل ان يوجد كما كان لانواع الاعراضها
الصادرة عنها فان الذاتي لا يكون لبعض الصور الاعراض متعددة اظهرها عند العقل وصنف بعد
لبس هو الامر فصلا بل العصاهر مبدا ذلك العرض كما ان النفس الانسانية التي هي فصل كالانسان بالحقيقة مجهولة
الماهية عند العقل وانما يتصور بعوارضها ولما صدر عنها النطق والادراك وغيرهما وكان النطق اظهرها
جعل الناطق فصلا وغير الضاحك للعلم يتقدم الناطق على الضاحك وان لم يجعلا عرضان يشتبه
يتقدم احدهما على الاخر وكلاهما وانتفى عند العقل الكل انه يتسلل لا انهما متساويان على الفصل كما في الحس
والمتحرك بالارادة فان قوة الحس والحركة امران صادران عن النفس الحيوانية ثم يحصل بينهما حصول يتقدم احدهما
عن الاخر فاخذ [illegible] فجعل احدهما فصلا [illegible] نوع الجنس
ولا نوع التحرك لان هذين امران عرضان للنفس الحيوانية بعد حصولها صدرت بعض الافعال باعتبار
حيوانا لكن لعدم شعورنا بالفصول في بعض الامور لا انه يحصل اذ اثبتنا وعدم الاشياء بها لا انواعها
نضطر الى العدد الى [illegible] الفصول الحقيقية [illegible] التفرقة وليس كلما في النفس لك يحسب تعقلنا وتفرقنا

بل من جهة كيفية الوجود في نفسه ايضا كالمشبه وتوهم بعض الناس جواز تعدد الفصول في مرتبة واحدة وتمثل
ذلك بالحساس والمتحرك بالارادة والتحقيق ما قلناه نعم يجوز ان يتعدد فصول الشيء الواحد في مراتب متعددة
كالناطق الذي هو فصل قريب والحساس الذي هو فصل البعيد والنامي الذي هو فصل الابعد واعلم ان الفصول لما كانت
عللا للاجناس وجب تناهيها لما مر من وجوب تناهي العلل ولانها اجزاء الماهية ويمتنع ان يكون للماهية اجزاء غير
متناهية لامتناع تصورها حينئذ فان الذهن لا يمكنه استحضار ما لا نهاية له على التفصيل فلهذا وجب تناهي
الاجناس في التصاعد والتنازل والا لما تحصلت الانواع والاشخاص وليعلم ان الفصل الاخير هو العلة الاولى
فان الناطقية علة لوجود الجنس الحيوانية وهي علة القوى النباتية التي هي علة الجسمية التي هي علة الجوهرية البحث التاسع
في ترتب الاجناس في الحمل لما كان الجنس المتوسط على كثيرين وجب ان يكون محمولا عليها فان المقولة هي الحمل واذا
فرض للنوع جنسان مترتبان احدهما اعم من الآخر كان حمل الجنس القريب الاخص على النوع علة لحمل البعيد عليه
فان حمل الحيوان علة لحمل الجسم على الانسان اذ يستحيل ان يكون الجسم محمولا على الانسان الا بعد صيرورته حيوانا
لانا قد بينا ان الجنس امر مبهم عند العقل غير تام وانما يتحصل بالفصل واذا وقع تحصيله في الذهن و
الخارج على صورة محدودة بالنوع فلا يمكن الحكم [illegible] ليس يحمل عليه ما لم يكن [illegible] لان انه من حيث عليه من حيث
ان يحمل المحمول عليه هو الجنس الذي هو الحيوان فلما كانت الحيوانية شرطا في حمل الجسمية على ان كان حمل الحيوانية على
الانسان اقدم من حمل الجسمية عليه لا لتعالي الجنس البعيد عن [illegible] الجنس القريب [illegible] عند الكل فكان اقدم منه في الحمل لا [illegible]
لعدم تقوم الجنس في الوجود معتضيا للعدمية في الوجود للنوع فانه لا استحالة في ان يكون الجنس متقدما على النوع في [illegible] الامر
والوجود ويكون ذلك كافيا في النتاج على ثبوت المعدوم [illegible] يكون المعدوم في وجوده المطلق متأخرا في وجوده
لذلك الناطقية [illegible] حمل الجنس القريب على النوع على [illegible] حمل الفصل القريب عليه لان الناطق [illegible] وجود
الحيوان ثم اذا وجد الحيوان صار مجموع الحيوان الناطق انسانا فالناطق هو شرط [illegible] في الحيوانية [illegible] في
الانسان [illegible] الفصل الثاني في الخارج عن الماهية الوصف الخارج عن الماهية قد يكون لازما كسواد القار [illegible]
وقد يكون مفارقا اما سريع المفارقة كحمرة الخجل [illegible] بطيء المفارقة كسواد [illegible] سهل الزوال او عسر
واللازم قد يكون لازما للماهية كزوجية الاربعة وقد يكون لازما للوجود كحدوث الجسم واللازم للماهية قد يكون بوسط
وهو ما يقرن بقولنا حين يقال لانه كذا [illegible] اللازم [illegible] وقد يكون بغير وسط [illegible]
كالانقسام للعدد واللازم بغير وسط يجب ان يكون بينا لان الماهية لما اقتضت ذلك اللازم اقتضته مطلقا سواء
كانت ذهنية او خارجية لان الماهية حال كونها ذهنية هي الماهية حال كونها خارجية [illegible]
وهو [illegible] خارجي لو كانت الماهية في الخارج [illegible] في اللزوم وقد فرضناه بغير وسط

ولما كانت الماهية هي المقتضية لذلك اللازم من حيث هي هي ثابتة في الذهن فالمقتضي ثبوت لازمها لها لذاتها
ولا نعني بالبين سوى ذلك لا يقال لو كان كذلك لزم من تصور الشيء تصور امور غير متناهية لان لكل ماهية لازما [illegible]
لانا نقول لا نسلم ان لكل ماهية لازما لكن لا يجب ان يكون بينا فان اللوازم قد يمكن ان [illegible] ما لا يقدر على الذهن [illegible]
لو احضه [illegible] بتلك المتلازمات والتفات الى غيرها لكن [illegible] من اللوازم [illegible] في الوجود واما اللوازم التي لا يحصل [illegible]
عند تصور الامور التي [illegible] وهو المطلوب [illegible] تصور تلك الامور الذي هو شرط في حصولها
ليس واجب الحصول على الترتيب [illegible] الوجود [illegible] تلك اللوازم المترتبة [illegible] ليس لازما بينا بالنسبة الى الماهية
لزومه بل بالقياس الى ذلك الغير ولو لم يحصل الذهن لم يحكم بالسلب [illegible] تصور ذلك الغير ليس بواجب عند تصور الماهية و
توسط [illegible] تصور ذلك الوسط وللبين تفسيران احدهما الذي يلزم من تصوره [illegible] تصوره والثاني
الذي يلزم من تصور الماهية وتصور ذلك اللازم تصور الملزوم وذلك الاخص وقد اعترض على اللزوم بانه
[illegible] لم يكن عدميا او وجوديا والقسمان باطلان [illegible] اللزوم باطل [illegible] فظاهر وبيان بطلان الاول
انه لا يبقى فرق بين عدم اللزوم ولزوم عدمي لاستحالة التمايز في العدم لان التمايز من خواص الوجود وبيان
بطلان الثاني انه لو كان وجوديا فاما ان يكون نفس الملزوم او اللازم وهو محال [illegible]
ولانه [illegible] المتلازمين [illegible] على كل واحد منهما فلو كان نفس احدهما لزم [illegible]
ولانه يلزم ان يكون كل واحد من كل متلازمين [illegible] وهو محال
والانتساب او عدم التلازم [illegible] فرض [illegible] الثاني [illegible] بالعدم [illegible] ذلك الزائد
اما ان يكون لازما او لا فان كان لازما كان لزومه زائدا عليه والكلام في ذلك الزائد كالكلام في اللزوم الاول
ويتسلسل الى ما لا نهاية [illegible] التالي والزم [illegible] جائز [illegible] التلازم [illegible]
باعتبار هذا اللزوم فاذا [illegible] التلازم [illegible] فرض [illegible] التالي [illegible] اللزوم [illegible]
[illegible] المتلازمين [illegible] المعدوم بالموجود [illegible] بالفرض [illegible] المقدم [illegible] من
الاشياء [illegible] عدم الملزوم [illegible] فيكون اللزوم [illegible]
[illegible] الوصف الثبوتي [illegible] المعدوم وهو باطل [illegible] ان اللزوم [illegible]
[illegible]
فان الاول [illegible] مطلق اللزوم سواء كان [illegible]
كونها [illegible]
كالامتناع والعدم والتمايز من خواص مطلق الوجود [illegible] للذهن والخارج [illegible] من الامور العقلية [illegible]

الامور الذهنية والمكان لا امكان في التعقل من على الزيادة فيه لا على الزيادة في الخارج كما في الاجناس والفصول فانهما متغايران في التعقل ولذا في الحد وان اتحدا في الوجود بالجعل والتحقق في الخارج بالعدم من اللزوم اعتبار حينئذ كل وصف فانه بالضرورة يستدعي موصوفا يثبت له ويكون محلا له لكن من الاوصاف ما هو ثابت في الاعيان بحيث يكون موصوفه في الاعيان يتصف بتمام الوصف بذاته وثبوتها وما هو ثابت في الذهن وهو حصول ما يحكم بثبوت الموصوف به في الاعيان الا كالوجود وثبوتها لا الا بذلك ولا يثبت الا بعض افراده الرابع في الكلي والجزئي كل مفهوم اما ان يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه ويسمى الجزئي الحقيقي كزيد او لا يمنع ويسمى الكلي كالانسان كان جزئيا اضافيا بالنظر الى ذلك الفرد وهو اعم من الحقيقي مطلق لاندراج كل حقيقي تحت ماهيته المعراة عن المشخصات وتحت الامور العامة وليس حينئذ لا انعكاس ثم تصورا واذا انتسب الكلي الى الوجود ينقسم الى ستة اقسام لانه يمتنع وجوده كشريك الباري تعالى او ما يمكن وجوده ولا يوجد كجبل من ياقوت او ما يكون الموجود منه واحدا مع امتناع تكثره كواجب الوجود تعالى او ما يكون الموجود منه واحدا مع امكان تكثره كالشمس او ما يتعدد افراده في الوجود مع تناهيها كالكواكب او ما يتعدد افراده في الوجود مع عدم تناهيها والكلي والجزئي حالان بالذات للمعاني وبالعرض للفظ والكلية والجزئية من ثواني المعقولات لا تاصل لهما في الوجود وهما متغايران لما يصدقان عليه من الماهيات فان الحيوان لو كان نفس كونه كليا او جزئيا لم يصدق على كل فرد منهما اذ من متغايران ولان الكلية اضافية وليس الحيوان اضافيا فالكلية العارضة للحيوان يقال له الكلي المنطقي لان كتب المنطق تبحث عنه والحيوان المعروض يقال له الكلي الطبيعي والمجموع المركب منهما يسمى الكلي العقلي لانه طبيعة من الطبائع ... لانه جزء من هذا الموجود ولان الجزء اما الحيوان من حيث هو الحيوان فلا يوجد في الخارج بل الموجود ... والمجموع المركب منهما عقلا يسمى الكلي العقلي ولا وجود له الا في العقل لان جزءه عقلي والطبيعي عند الجمهور مشترك فيه ولا من المشترك فيه موجود في الخارج من حيث هو مشترك فيه لان عمومه يستدعي وجوده في محال متعددة ويمتنع وجود شيء واحد في اكثر من محل والعلماء الكلي والجزئي الاضافي كما ان العام والخاص والعموم اما مطلق او من وجه والعام المطلق وجودا اخص عموما لان العام والخاص لا يوجدان الا على محل واحد والانتساب الى الخاص من العام في ... والاتساع وما في ذلك المراد ان كل الخاص عنه يوجد فيها بعض وجود العام فيها وكل صورة من صور العام عنها يوجد فيها الخاص والا لكان اعم فاذا وجد بعض الخاص في كل موضع يوجد فيه بعض العام من غير عكس كان بعض العام مطلقا اخص من بعض الخاص مطلقا واما العام من وجه فليس بين بعضه وبعض لاخص عموم مطلقا ولا من وجه بل مباينة كلية لثبوت هذا النوع بين العام وبعض افراده مع السلب

الكلي بين نقيض العام وعين الخاص ولما وجد كل منهما في صورة واحدة وعدم كل منهما في ... وجود كل منهما في غير تلك الصورة لا جرم كانت المباينة جزئية وبين نقيضي المتساويين وهما اللذان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر مساواة ايضا اذ لو وجد احدهما بدون صاحبه كان المفروض ... صاحبه لصدق في تلك الصورة من كون كل اخر وبين نقيضي المتباينين وهما اللذان لا يصدقان على شيء البتة تباين جزئي لان نقيضيهما ان اجتمعا في البعض لم يصدقا على شيء البتة كالموجود والمعدوم تباينا كليا وان لم يجتمعا بل صدق عدمهما على ما غايرهما كان بين نقيضيهما مباينة جزئية لصدق نقيض كل منهما بتمامه على ما غايرهما او صدقه على عين الاخر وكذا نقيض الاخر على عينه ولما كان الكلي اعم من الجزئي وكان وجود الخاص في مواد يوجد فيها العام ويوجد العام في مواد لا يوجد فيها الخاص اكبر ... العقل على النصر البرهاني عنها الخاص من صور العام ولم يكن دلوه على صور الخاص لانه دلوه على العام لا جرم كان الكلي اعرف من الجزئي والكلي اما ذاتي او عرضي والذاتي يطلق على معان متعددة بالاشتراك يراد منها هنا معنيان احدهما المقوم لما يحمل عليه بان يكون جزءا منه والثاني ليس طبيعة يحمل عليه وكل دل الا استلزم الامكان الذي فيه بخلاف الثاني فان الشيء لا يثبت ... على ... لفظ الذاتي بنوع من الاشتراك ولم يكن بعضهم حصص الذاتي بالاول ومنهم من اطلق الذاتي على كل ما هو ثابت للشيء لنفسه سواء كان جزء الماهية او خارجا ومنهم من قسم باعم وهو الذي يصح ... سواء كان بين الشيء اولا والرابع لفظ لكن من فسر اللفظ بما وجب عليه ... وذلك السر ولم يكن ... الغلط الواقع لسبب الاشتراك ... اما جنس وهو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو من حيث هو كذلك ... مراتبه العالي وهو الذي لا جنس فوقه ويكون تحته جنس ويسمى جنس الاجناس والسافل وهو الذي يكون فوقه جنس وليس تحته جنس والمتوسط وهو الذي يكون فوقه جنس وتحته جنس والمفرد وهو الذي ليس فوقه جنس ولا تحته جنس لا يعالى ... اكثر من جنس للجنس ... جنس خاص من حيث انه جنس للجنس ... اخص لكنه اعم مطلقا من الجنس فان كل جنس ... من نوعه ولانه محمول على كثيرين ... المقولة ... والا لانه من ... الا شيء من ... ولا ... عارضا ولانه ليس في الخارج والا لكان ... مقول على كثيرين ولان في الذهن ... نوع الانواع ... انا نقول ... من الحيثية ... اعتبار ذاته واخص باعتبار عروض ... لا باستعداد في صورته ما هو اعم ... عروض عارض حصل او ... كالفصل ... المضاف ... والحيوان ... متغايران ... لاعتبار ... موجود في الخارج لا باعتبار ... من حيث هو معروض الجنسية موجود لا من حيث الوجود بل من حيث اعتبار الذات من حيث ... موجود في الذهن لا غير ... المعقول ...

وهي ما به الاشتراك على الجنس وهو الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك وعلى الاضافي
وهو اخص الكليين المقولين في جواب ما هو وهما متغايران لانفكاك الجنسية في الاول [illegible] في الثاني وكالانفكاك
في الجوهر الاول وهو في الثاني [illegible] ساطع كالاول وانسانية الثاني [illegible] كالاول [illegible] فصل او جنس
كلاول الثاني ولا يتلازمان لوجود كل الاول في الحقيقة البسيطة وهو الثاني وبالعكس في الاجناس المتوسطة و
كالاول احد الخمسة الاجناس [illegible] لوجود الجنس في البسيط ومراتب الاضافي اربع العالي وهو الذي
تحته نوع وليس فوقه نوع والسافل وهو الذي ليس تحته نوع وليس فوقه نوع [illegible] والمتوسط وهو الذي فوقه
نوع وتحته نوع والمفرد وهو الذي ليس فوقه نوع ولا تحته نوع [illegible] وبعض هذه المراتب وبعض مراتب الجنس
على مثل واحد هو كل [illegible] افراد في الحقيقة [illegible] ولا وجود للمفرد [illegible] فان الا في الجنس
ولا وجود للجنس العالي والمفرد الا [illegible] مراتب النوع والتقسيم الجنسية اذا اخذت معقولة مجردة عن فصول لكل
كانت نوعا حقيقيا [illegible] الى فصولها [illegible] في جواب [illegible] واما فصل
وهو الكلي المقول على الشيء في جواب اي ما هو في جوهره [illegible] وهو بالنسبة الى الجنس خاصة كما ان
الجنس بالنسبة اليه عرض عام ومقوم العالي مقوم للسافل من غير عكس ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس والعالي
فصل مقوم لا [illegible] والسافل [illegible] المتوسطة [illegible] ومقسمة [illegible] الوضع واما خاصة
وهي الكلي المقول على افراد حقيقة واحدة من حيث هو كذلك قولا عرضيا سواء كانت تلك الحقيقة
جنسا عاليا او سافلا او متوسطا او نوعا حقيقيا والخاصة اما مطلقة لا توجد في غير افراده [illegible] قيل له
انه خاصة له او اضافية توجد في بعض ما غايره دون بعض وهي اما شاملة لجميع افراد الحقيقة او غير [illegible]
او مركبة من امور كل واحد منها اعم [illegible] كقولنا في الخفاش انه الطائر الولود [illegible]
في [illegible] الخاصة اللازمة [illegible] واما عرض عام وهو الكلي المقول على افراد حقيقة واحدة
وعلى غيرها قولا عرضيا من حيث هو كذلك وهو مغاير للعرض المقابل للجوهر [illegible] ذكرنا ان الجنس والنوع [illegible]
جواب ما هو [illegible] في جواب ما هو [illegible] الشركة لان الجنس [illegible]
كان [illegible] في الجواب [illegible] الجنس للحيوان لان [illegible]
انما [illegible] المشترك [illegible] والنوع [illegible] في جواب ما هو [illegible]
المخصوصة [illegible] في جواب [illegible] عن فرد واحد وعن جميع الافراد [illegible] في جواب ما هو الذي [illegible]
[illegible] الواقع [illegible] واعلم ان
الكل مغاير للكلي والجزء مغاير للجزئي لان الكل من حيث هو كل موجود في الخارج والكلي من حيث هو كلي لا يوجد

كذا كان
صوابه انواعا

الا في الذهن ولان الكل يعد باجزائه والكلي لا يعد بجزئياته ولان الكل مقدم للجزئي والكل متقوم بالجزء ولان الكل
لا يكون كل [illegible] الكل جزئه [illegible] ولان الكل اجزاؤه متناهية وجزئيات الكلي
غير متناهية ولان الكل يحتاج الى حضور اجزائه جميعا والكلي لا يحتاج الى حضور جزئياته جميعا ولان طبيعة
الكل لا تقوم في اجزائه اما طبيعة الكلي فانها بعينها [illegible] الفاعل [illegible] في تقسيم الموجود
وفيه نوعان [illegible] في التقسيم على رأي المتكلمين اعلم ان الموجود [illegible] الوجود وهو الله تعالى
او محدث الوجود [illegible] ها هنا فصول [illegible] في القدم والحدوث وفيه مباحث الاول
في تفسيرهما القديم هو الموجود الذي لم يسبقه العدم او الوجود [illegible] لازمنة متقدرة لا نهاية لها و
اما المحدث فله تفسيران احدهما المسبوق بالعدم والثاني المسبوق بالغير وعلى كل التفسيرين [illegible]
هنا عند المتكلمين انما هو [illegible] لا نهاية لها [illegible] قولنا كان الله تعالى موجودا في الازل
كان [illegible] وهو ما كان الله تعالى [illegible] قولنا ما كان [illegible] ولانه اذا كان قولنا [illegible]
موجودا في الازل [illegible] في الازل موصوفا بوصف ثبوتي وهو محال وان كان قولنا كان الله
في الازل [illegible] كونه في الازل [illegible] واضافة لا تقوم
[illegible] المعقولات والله تعالى [illegible]
لان كونه في الازل [illegible] عنها [illegible]
كونه في الازل [illegible] سابق او لاحق فلا تقدم ولا تأخر
لبعض الموجودات على البعض [illegible] فالحكم بالتغاير ضروري اظهر من
هذه البراهين [illegible] كان موجودا في الازل فقد كان مع الله تعالى في الازل غيره وهو محال عندكم و
لان ذلك الغير هو الذي [illegible] كان [illegible] وهو الزمان فالزمان ازلي [illegible] المتكلمين [illegible]
تعالى [illegible] لا نهاية لها [illegible] الله تعالى موجودا معها [illegible] ولا يحتاج هذا المعنى الى تحقق الزمان ووجوده
بل تقدير وجوده لانه لو اعتبر الزمان [illegible] القدم والحدوث [illegible] ذلك الزمان اما قديم او حادث فان كان
قديما [illegible] الى [illegible] لم يكن [illegible] زمان [illegible] وهكذا الى ما لا نهاية له
ويلزم [illegible] الزمان الى [illegible] القدم معقول [illegible] غير اعتبار [illegible]
واذا عقل ذلك في موضع فليعقل في جميع المواضع [illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible]
وهو محال واذا [illegible] الزمان في الحدوث [illegible] الزمان [illegible] في جميع المواضع ولان العدم [illegible] اعتبار الزمان [illegible]
في [illegible] ان يكون [illegible] الى [illegible] والعرضي [illegible] كونها [illegible]

موجود في الأزل بعض ما كان موجودا في الأزل وهي قضية ولا يكفي في المعدولة موضوعا لسلب القضية
ولم يحمل بأزليته بكان معدوما ما موجودا في الأزل حتى يصدق ذلك المعدوم موضوعا بأنه لم يكن في الأزل لم يكن
هذه القضية بعضا للأولى لتخالفهما موضوعهما ولم يرد أن الكلية في الثانية مساوقة [illegible] والكلية محمول على أنه
ولا الكلية محمولا على المعدوم فيكون الكلية موجودا كان المراد بعضها [illegible] حينئذ وأما نقل عن المتكلمين [illegible] عند
الكل منهم فإن كون الشيء مسبوقا لا يتحقق إلا فيما كان في زمان أو الشيء في زمان والمحققون منهم لم يقولوا بمعناه الآخر مسبوق
لا نعلم أن السابق لا يتحقق إلا بعد زمان لأنهم لم يقولوا بسلب السبق عن [illegible] كونها بنفسها وفيه نظر لأن المقصود
ما صدق عليه البعض حيث يكون منقسما إلى [illegible] وعدم بل نفس مفهوم البعض وذلك [illegible] والتحقيق من المعقولات
لوجود الخارج فلا يكون الخارج عنه [illegible] الفرد لا مساواة الخلو عن البعض ومنها ما لا وجود له إلا في الذهن
ومثله حكم البعض [illegible] بالتالي الخارج سواء أن أحدهما إذا فرض [illegible] لم يرد به الثبوت العيني بل الذهني
وهنا يكون أحدهما موجبا وكلا [illegible] ولا يمكن أن يكون أحدهما موجودا وكلاهما معدوما بل موضوعا وقولنا كان
الله تعالى موجودا في الأزل ولم يكن [illegible] إلا الكلية في الأزل [illegible] البعض الذي هو الأول
والمتكلمون لا يقولون افتقار المعلول إلى الزمان كما [illegible] أن المعدوم إنما يكون بالزمان [illegible] السبق عندهم لا يفتقر إلى
الزمان. البحث الثاني في تفسير [illegible] للحدوث [illegible] أحدهما حصول الشيء بعد أن
لم يكن له وجود في زمان سابق على هذا التفسير لا يكون الزمان حادثا وإلا لكان عدمه سابقا على وجوده بزمان سابق فيكون
للزمان زمان وهكذا والثاني أن يكون حصول [illegible] بالذات وهو الحدوث الذاتي فإن كل ممكن فإنه لا
يستحق الوجود من ذاته وإنما يستحق الوجود من غيره وما بالذات [illegible] بالغير فيكون لا استحقاق الوجود الذي هو مقارن للعدم
سابقا على استحقاق الوجود فيكون العدم سابقا على الوجود المستند إلى الغير سواء كان ذلك الاستناد مخصوصا
بزمان أو مستمرا في كل الزمان والتقدم معناه ههنا بالمعنى الحدوث أحدهما الذي لا أول للزمان في وجوده
والزمان بهذا المعنى ليس بمتقدم وإلا لكان للزمان زمان آخر وهو محال [illegible] الذي لا ابتداء ولا علة لوجوده
وهو العدم الذاتي. البحث الثالث في أن الحدوث والعدم هل هما ثبوتيان أم لا اختلف الناس هنا فالمحققون على أنهما وصفان
اعتباريان لا تحقق لهما في الخارج وذهبت الكرامية إلى أن الحدوث صفة زائدة على الذات وذهب عبد الله بن
سعيد من الأشاعرة إلى أن القدم وصف ثبوتي والكل [illegible] وأما أن الحدوث لو كان ثبوتيا لكان
عرضا قائما بالغير فذلك الغير إما أن يكون قديما أو حادثا والقسمان باطلان أما الأول فلاستحالة اتصاف
القديم بالحدوث وأما الثاني فلاستلزامه التسلسل لأن الكلام في حدوث الحدوث [illegible] ولا التسلسل
لأنا نقول الماهية من حيث هي لا توصف إلا في العقل فيكون قيام الحدوث [illegible] الأعيان ماهية ذهنية

بل انما الحكم

الثالث

بل انما الحكم في الماهية موجودة ولما كان هذا الوجود مسبوقا بالعدم وجب أن يكون تفسيرها هو هذا الوجود المسبوق
بالعدم وأيضا لو كان الحدوث صفة وجودية لكان إما قديما أو حادثا والقسمان باطلان أما الأول فلاستلزامه قدم
موصوفه الذي هو الحادث فيكون الحادث أزليا هف ولأن الحدوث عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم فيكون منافيا للقدم
الذي هو [illegible] الوجود بالعدم وأما الثاني فلاستلزامه التسلسل فإن الحدوث لو اتصف بالحدوث لكان الكلام في الحدوث الذي هو
الوصف كالكلام في الحدوث الذي هو الموصوف وهكذا إلى لا نهاية له وهو باطل وهو مذهب ابن سعيد فإنه باطل أيضا
لأن القدم لو كان وصفا ثبوتيا فإما أن يكون قديما أو حادثا وكلاهما باطل [illegible] والثاني لاستلزامه اجتماع النقيضين ولأنه لو كان
موجودا لم يكن قائما بذاته بل بغيره فذلك الغير إما أن يكون قديما أو حادثا والقسمان باطلان كما مر أولا فإن الحدوث
والقدم [illegible] ليس ثبوتيا [illegible] فإذا وصف القدم [illegible] أي صفة زائدة [illegible] هي القدم وهذا القدم
فلا يكون [illegible] قديما بالذات وأما الحدوث فإنه صفة والصفات لا توصف بالقدم ولا الحدوث لأن لا اتصاف بهما
من شأن الذوات وفيه نظر لأنهم لما سلموا أن العدم ثبوتي في الخارج وجب أن يكون مشاركا للغير في الثبوت ومتمايزا عنها
بخصوصيته [illegible] بما به يوجد إما أن يكون مسبوقا بالعدم فيكون حادثا وهو المراد أولا فيكون
[illegible] إذا حان في القدم لم يكن عدما
لذاته [illegible] في كل عدم [illegible] الحدوث إذا كان صفة ثبوتية وجب أن يكون موصوفا بالثبوت [illegible] الصفة
لا توصف ولأن الضرورة قاضية بأن كل شيء له ماهية موصوف بالثبوت فإما أن يكون موصوفه مسبوقا بالعدم أولا
[illegible] حادثا [illegible] الصفة بعد عدمها يدل على كونها ثبوتية أو كون عدمها ثبوتيا والتالي
محال فالمقدم مثله ولأنه [illegible] العدم [illegible] وكذا القدم [illegible] فيكون كل منهما ثبوتيا والجواب
السلب لا يدل على الثبوت فإن الشيء الممكن إذا أخذ من حيث هو لم يكن واجبا ولا ممتنعا بالغير إذا فرض انتهاؤه
إلى المؤثر أو عدمه صار واجبا أو ممتنعا مع كونهما عدميين وقد عرفت أن الاستدلال بصورة السلب على العدم بعد
قبل حدوث الحادث ليس وجوده الحاصل في الحال وإلا لكان كل موجود حادثا ولا العدم [illegible] من حيث هو عدم و
إلا لكان كل عدم حدوثا بل الحدوث هو مسبوقية [illegible] بالعدم ومسبوقية الشيء بالعدم ليس زائدا على الوجود والعدم قلنا
إن أريد الزيادة في العقل والذهن فمسلم ولكن ذلك لا يستلزم كون الحدوث ثبوتيا [illegible] في الخارج
[illegible] الثالث [illegible] خواص القدم [illegible] أحدها
الأولى في أن العدم هل يصح إسناده إلى الفاعل أم لا المشهور بين الناس أن هذه مسألة خلاف بين الحكماء والمتكلمين
فإن الحكماء جوزوا إسناد العدم إلى المؤثر لأن عدم [illegible] عندهم [illegible] العلة [illegible] العدم
الممكن [illegible] والمتكلمون [illegible] إسناده إلى [illegible] الحاجة إلى [illegible]

عليهما

الحدوث وفي التحقيق لا نزاع بين الخصمين لان الحكماء اتفقوا على امتناع اسناد القديم الى المؤثر المختار لان المختار انما يفعل
بواسطة القصد والداعي والقصد انما يتوجه الى ايجاد المعدوم لا الموجود لاستحالة القصد الى تحصيل الحاصل واوجبوا
ان المختار مسبوق بالعدم على ما تقدم [illegible] اسناد القديم الى [illegible] المتكلمون انه مبني على [illegible] القول بالعلة والمعلول لا
بهذا الدليل بل بناء على وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادرا وجوز الاخرون اسناد القديم الى العلة الموجبة بل
صرحوا بوقوع ذلك واستدلوا على ثبوته بان مثبتي الحال كابي هاشم ذهبوا الى ان عالميته تعالى معللة بعلمه وان العالمية
معللة بالعلم وكذا القدرة والقادرية وغيرهما من الصفات وزعم ابو هاشم من المعتزلة ان العالمية والقادرية والحيية
والموجودية معللة بحالة خامسة مع ان الكل قديم وقال ابو الحسين البصري ان العالمية حال معللة بالذات وهؤلاء لم يثبتوا
من الحال لفظ العلة على هذه الاحوال لانهم يطلقون [illegible] المعنى الحقيقي قال افضل المحققين هذا صلح من غير تراضي
الخصمين لان المتكلمين باسرهم صرحوا [illegible] بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثا من غير تعرض لنفي [illegible] لم
يكونوا قائلين بان الصانع مختار ثم ذكروا ادلة اثبات حدوثه انه محتاج الى المحدث ثم اثبتوا كونه مختارا لانه لو
كان موجبا لكان العالم قديما وهذا يدل على ما ذكرنا ولا نعلم انهم بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار بل
بنوا الاختيار على الحدوث واما القول بنفي العلة والمعلول فليس بمجمع عليه عندهم لان مثبتي الاحوال من المعتزلة
والمتكلمين كالقاضي والاشاعرة يقولون بان المبدا الاول قادر عالم [illegible] يسمونها صفات المبدا الاول فهم يجعلون
الواجب لذاته [illegible] معلولات لذات واجبة [illegible] التجريد [illegible] ولا يختص
لهم غير ذلك معنى فظهر انهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول [illegible] على القول بالحدوث وانما المتكلمون انما منعوا
من اسناد القديم الى الفاعل [illegible] بالحدوث فان هذا القول [illegible] لكن لما ان ما
سوى الله تعالى وصفاته محدث [illegible] الاحوال التي ذكرها عند مثبتيها ليست موجودة ولا معدومة فلا توصف بالقدم عندما ذكر في
بحث العدم وحيث ان المراد بالاول الوجود الذي لا اول له [illegible] القدم بالاول الثبوت على ان الوجود والثبوت مترادفان
لكنه يقول هنا ما قال المتكلمون ولم يمنع بعضهم [illegible] لا [illegible] لكنه [illegible] العلم صفة
قديمة معللة واما الاشاعرة فيقولون بصفات قديمة لكنهم يقولون لا هي الذات ولا غيرها فلذلك لا يطلقون المعلول عليها والجواب
انهم لم يطلقوا [illegible] العدم في الحقيقة [illegible] على اطلاق لفظ العدم عليها ليس [illegible] الا [illegible]
[illegible] الى ان الازل [illegible] فاعل
ازلي [illegible] الى الفاعل [illegible] ازلي [illegible] العالم عندهم فعليا ازليا
المستند الى فاعل ازلي [illegible] ازلي [illegible]
~~حكموا [illegible]~~

والحقيقة [illegible]

الفاعلية ولم يذهبوا الى انه [illegible] مختار بل ذهبوا الى ان قدرته واختياره لا يوجبان [illegible] في ذاته فان
لم تكن علية المختار من الحيوانات ولا كعلية المجبورين [illegible] الطبائع الجسمانية فهو من الاختيار الذي
يثبته الحكماء والذي يثبته المتكلمون لان الحكماء يقولون انه مختار بمعنى وجوب صدور الفعل عنه [illegible] المتكلمون
يقولون بدوام الصدور عنه ويقول بعضهم بوجوب الصدور نظرا الى قدرته وارادته وبعضهم
ينفي وجوب الصدور عنه اصلا ويقولون انه يختار احد الطرفين المتساويين على الآخر لا لمرجح وقد [illegible] فان
المتكلمين لم يقصدوا اثبات الحدوث بالذات بل قصدهم بالذات اثبات الصانع ولما كان الطريق هو الحدوث لا جرم
تكلموا بالبحث عنه [illegible] اثبات الصانع ولم يكتفوا بالامكان لانهم [illegible] العالم لا يخلو عن الحوادث وحكموا
بان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث [illegible] اسناد الحادث الى القديم [illegible]
في الفاعل وكان التسلسل [illegible] لا جرم اسندوه الى الفاعل المختار وحكموا بان مؤثر العالم قادر [illegible]
لم يقصدوا بقولهم ان المتكلمين ينفون العلة والمعلول الا [illegible] بثبوت التعليل في كثير من الاحكام والصفات [illegible]
[illegible] انهم [illegible] العلة والمعلول [illegible] وحكموا
بان كل محدث [illegible] محدث [illegible] سوى الله [illegible] محدثا فهذا [illegible]
[illegible] الى المؤثر موجب [illegible] مختار [illegible] البصري لم يقصدوا [illegible] العلم [illegible]
[illegible] على امتناع اسناد القديم الى فاعل مختار [illegible] القصد
والداعي لا [illegible] ان يفعل [illegible] امكان [illegible] المشتق عليه ولم يثبتوا
[illegible] واختيارا بهذا المعنى [illegible] للعلم مع عدم [illegible]
[illegible] الا [illegible] ان القديم [illegible] الى المؤثر الموجب [illegible] المختار [illegible]
اعترض بعضهم بان القادر لا يجب ان يكون فعله حادثا [illegible] الموجود المسبوق بالعدم [illegible] هذا المعنى [illegible]
[illegible] المحتاج [illegible] الى المؤثر [illegible] المحتاج الى المؤثر [illegible] لان العدم حاصل ابدا ولان الكلام
في الحادث ولو كان العدم هو المحتاج [illegible] الموجود الى المؤثر [illegible] الحادث [illegible] وجوده عن المؤثر [illegible] العدم
[illegible] لا حاجة به الى المؤثر ولا الوجود [illegible] موجود [illegible] المؤثر [illegible] الوجود
محتاج [illegible]
الى الفاعل [illegible] الوجود [illegible]
هذا الحادث [illegible] الى الغير لان الواجب [illegible] الامكان [illegible]
اذا [illegible] المحتاج الى [illegible]

لكن لم يكن حادثا فاتّفق العدم السابق بأنه وجود الفعل فتأخّره أي فعل وما كان منافيا للمشروط لا يكون شرطا
له فالعدم السابق لا يكون شرطا لكون الفعل فعلا ولا لكون الفاعل فاعلا فالفعل والفاعل حقيقتان عند عدم العدم
السابق فلا يحتاج إلى أن يكون محتاجا حادثا واتّفق الإمكان علة الحاجة إلى المؤثر فالباقي محتاج فيلتمس الحدوث
شرطا في الحاجة لا تمثل الباقي بضرورة أن ذلك الأولوية بغير المؤثر لأنا نقول الأولوية إن حصلت لذاته كانت
حاصلة حال الحدوث فيجب الاستغناء عن المؤثر حال الحدوث وإن لم تكن حاصلة لأمر كان الباقي محتاجا في بقائه إلى
علة الأولوية فوجب حاصله أن الأولوية وذلك قول لحاجة ثابت إلى المؤثر والجواب أنا نسلم أن علة الحاجة إلى مطلق المؤثر
هي الإمكان لكن الحاجة إلى الفاعل يكون الممكن في حد ذاته لا ممكنا للممكن الذي يحدث فيحدث وجود ويمتنع أن
يكون الإمكان علة لهذا الإمكان الخاص ولا يلزم من كون الحدوث شرطا في علة الحاجة أن يكون مطلق الإمكان أحد العلل
العدم لهذا الإمكان الخاص وكون العدم سابقا للوجود لا نسلم لكن لا يحصل إلا بشرط لا يكون أن يكون المنافي للشيء شرطا في وجود
منافيه المتأخر عنه لأن المنافاة إنما هي مع التقارن ولهذا كانت الحركة شرطا في وجود السكون المتعقب لها مع
التنافي بينهما وكل جزء من مقدم مع أجزاء الحركة شرط في الجزء منها مع المنافاة بينهما فجاز أن يكون العدم السابق
في الحادث شرطا في وجود الحادث وقد بيّنّا أن الإمكان علة في مطلق الحاجة لا في الحاجة إلى المحتاج بل الحاجة فيها
مع الحدوث

البحث الثاني في أن القديم لا يجوز عليه العدم اعلم أن العدم الوجودي لا يجوز عليه العدم لأنه لا يخلو
إما أن يكون واجب الوجود لذاته أو ممكنا لذاته فإن كان واجبا لذاته امتنع عليه العدم كما تقدم في خواص الواجب وإن كان
ممكنا لذاته افتقر في وجوده إلى مؤثر وذلك المؤثر يجب أن يكون قديما لاستحالة عدم المعلول مع علته ويجب أن يكون
موجبا لامتناع استناد القديم إلى المختار ويجب أن يكون واجبا إما لذاته أو لغيره فإن كان واجبا لذاته فإما
أن يكون إيجابه للقديم موقوفا على شرط أو لا فإن لم يكن موقوفا على شرط لزم من استمرار وجود الواجب لذاته استمرار
وجود معلوله المطلق لامتناع انفكاك العلة التامة عن معلولها لكن الواجب لذاته يستحيل عليه العدم فيستحيل على
معلوله المستند إليه خاصة وإن كان موقوفا على شرط فنقول ذلك الشرط لا يجوز أن يكون حادثا لاستحالة
اشتراط القديم بالحادث وإلا لكان الشيء مستندا على شرطه فلا يكون شرطا بل يجب أن يكون قديما فإما
أن يكون واجبا لذاته وهو محال لاستحالة تعدد الواجب لذاته ولو سلم فالمطلوب ثابت لأن العلة يستحيل عدمها وكذا
والشرط فيستحيل عدمه لوجوبه فيستحيل عدم المعلول وإن كان الشرط ممكن الوجود فلا بد له من علة قديمة وإلا
لكان حادثا فلا يكون شرطا للقديم ويكون واجبا لذاته أو مستندا إليه وعلى كل تقدير يمتنع عدمها فيمتنع
عدم العدم فإن قيل لا نسلم امتناع عدم القديم لأن الممكن المستند إلى غيره عدمه لا يخرج عن إمكانه كيف يمكن
فإنه يجوز عدمه لكن نقطع الحكم عليه بامتناع العدم إلى آخره [illegible] من حيث ذاته يمكن عدمه لكنه باعتبار علته

يمتنع عدمه ولم لا يمكن استناده إلى الأولى كذلك لأنا نقول هذا يلزم منه التناقض لأن الممكن لو كان مستندا إلى واجب الوجود
الواجب لذاته ومعلوم أن عدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم وإن إمكان الملزوم ملزوم لإمكان
اللازم فيكون عدم الممكن المعلول للواجب ملزوما لعدم الواجب فإمكان عدم الممكن ملزوم لإمكان
عدم الواجب وإمكان عدم الممكن واقع فيقع ملزومه وهو عدم الواجب محال سلمنا لكن لم لا يجوز أن يكون العدم
الوجودي المعلول للواجب مشروطا بشرط عدمي أزلي فالعدم الأزلي يجوز زواله فإذا ما لم يوجد العالم وإذا
زال الشرط انعدم الوجودي للزوم زوال العدم سلمنا لكن معارض بوجوه أحدها حدوث العالم في الأزل
محدثه الباري تعالى لو كان مسبوقا بتلك الأحوال لم تكن نهاية لها إذ زوالها فلم لا يجوز زوال
الواجب لذاته وذلك كالسبب وجعل الإيالة التي ذكرتم من أنها في زوالها إمكان الواجب
فما لا يزال إن كان لذاته فإن كان يمتنع في الأزل لما في القول كذلك بوجوب حدوث العالم ولم
يمكن ثابتا في الأزل مع أنه مقدور وخارج لم يحدث الأمور اللازمة لحقائق الأشياء في زالهم لم تزل
عدمها إذ لا أثر في العالم العرضي فإن كان ليثبت ذلك الإمكان ممكنا في نفسه إلى ثبوت الممكنات
غير متناهية وهو محال لأن انتهاءها بسبب لا يستند غير شيء وكل ما كان كذلك فهو لذاته ممكن فإذن إن أمكن
هناك استمرار الحل امتنع حمل تلك الإمكانات وإن كان هناك إمكان استمر الحمل فهو حاصل
لذاته ونعود الكلام أولا في صحة مؤثرية الله تعالى في العالم لم يكن لذاته يلزم دوامها لدوام ذاته فلا آخر
سور النعيم ولا ينقطع إلا عند الانتهاء إلى واجب الوجود مع ذلك فلا يكون صحة تلك المؤثرية
الحادث نعم لم يكن مقدورا لذاته وعلى التقدير يمتنع عليه أن يكون مقدورا وقد ثبت صحة المقدورية بما بيّنا
وقد ثبت الواجب الذاتي في الحادث فقد كان مقدورا للباري تعالى في الأزل إلى الآن وجب ثم زال صحة
مقدوريته تعالى على أحد أنه لا يستند إلى الكائن الموجود وإذا زالت تلك الصحة مع أنها قديمة لزم عدم القديم
لأنا نقول لا نسلم زوال تلك الصحة لأنه تعالى قادر على إيجاد ما عدا العالم أخرى بأن يعدمه ثم يوجده لأنا نقول
كلامنا في الإيجاد المستند إلى تحديد الإيجاد بعد إعدام ولا شك في امتناع استناد الإيجاد وأنه تعالى
الأزلي في أنا نعلم الحدوث فيها لأن إذا وجد العالم استحال تعلقه بأنه يحدث لأنه حصل بنفسه أنه
فذلك الفعل لم يكن حادثا معه بعد أجزائه إلى الأول ولذا كان حادثا لا أول لها والقول الثالث
اعتراض والمقدمة الثانية أصل ويستلزم على حدوث العالم ونقول إن قدمها فذلك يعني
الأزلي قد عدم لا يحال قد تقدم أن القديم الأزلي إذا كان شرطا عدميا أزليا جاز زواله لزوال
شرطه التقدير لا أزلي في هذا المعنى فإنه بحال لتلك الصحة بشرط عدم العالم أولا فيكون موجودا

يمتنع عدمه لانه موجب قديم وزوال الشرط الازلي محال لانه لو ثبت ذلك امتنع عدمه لا على تقدير معلوما وجود
جواز عدم القديم لو زال شرطه القديم ذاته ولانه جائز فلذلك عدمه جائز ذلك الجواب انه يمكن زواله بالنظر
الى ذاته لكن يمتنع لا بذاته ولا حادث ولا واجب لغيره ولا ممتنع بالعرض لم يلزم من ذلك بالنظر الى عدمه ولا يلزم منه على
امكانه بالنظر الى وجود علته او عدمها بل يحتاج الى حصول الواجب لغيره او الممتنع وهو ما ينافي الامكان بالنظر الى الغير
دان امكانه بالنظر الى الذات وانما يكون عدمه بالنظر الى ذاته فيصح الحكم عليه بامتناع العدم بالنظر الى غيره ولا
مناقض لاختلاف الموضوع لانه في احدهما الممكن لذاته وفي الآخر الممكن لما هو مع علته وانه قضى ممنوع ولا
نسلم ثبوت امكان عدم الممكن وانما يكون ذلك لو لم يكن وجود علته وقد وجد ولا نسلم انه يمكن اشتراط القديم بان
شرطه عدمي لان العدم لا يكون شرطا الا ... للوجود والشرط في المعلوم هو العلة التامة وقد تقرر انه لا ...
ان الوجود هو وجود المانع لا وجود الشرط حدوث المانع شرط دخوله لا ثبات ... كونه تمام ولا ذاك ان يقول
ذلك الشرط العدمي ان كان عبارة عن الوجود لانه كان واجبا اذ هو معناه ولا يحتاج للعلة الا عدم موجود على ما
مر ان عدم العدم عدم المنع لا شر ... الكلام الى عدم العدم ومنها الى ما لا نهاية فيلزم ان لا يوجد ملكه
هذا الشرط الا اذا وجد ما لا نهاية فيه وهو محال والكلام في ملكة هذا الشرط امتنع زوال العدم الثاني لان
بين العدم والملكة شرط ... ذاته فلا يمكن اسناد الملكة الى ذلك العدم ولا الى معلوله لامتناع اقتضاء
الشيء ما يضاد ذاته او علة ذاته ولا الى علته لامتناع صدور ما ينافيها بالاختيار والا لزم صدور القديم
بالاختيار وما لا يتناهى لامتناع اجتماعها الشيء الواحد المنافي ولان وجود الملكة يستلزم عدم القديم لكن
عدم القديم انما هو بعدم علته فيكون علته معدوم موجوده بالنظر الى وجود معلولها الذي هو الملكة وعدمه
بالنظر الى عدم معلولها الذي هو العدم ولا الى غيرها لو منه واجب الوجود وما هي الحوادث على ما مر

وعن المعارضة الاولى ان الامتناع والصحة امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج والعدم العدمي كذلك
زواله ولان الامتناع هنا مستند الى المانع وهو الادلة التي تقتضي حدوث العالم وحدوث الله تعالى لي ...
وعن الثانية ان الامكان عند اعتباري العقل لا يعقل ثبوته في الخارج وهو لازم عقلا للماهية فاذا رض
الماهية في وقت عرض لزوم كلا امكان لها ومنه الامكان لزم الماهية لا ينافي الا لكان اعتبار
الازلية لي ... وعن ج ان الموجود امر اعتباري الظ لا تحقق لها في الخارج والانقضاء ليس ... بوجه
اذ ... وكذا الحوادث ... ان صح المعدوم ... والاثم وعن ... ان القدرة باقية والزائل
هو التعلق وهو امر اعتباري واجب الوجود ما يوصف كونه وجود ما ساد ... بدا جميع المتأخرين
وهو تعالى لذاته فلا تكفي ... الا ان المعدوم ... اما الاكم لها ... وان ... الماكن احد ... او ...

وجاء ان العلم انما يحدث هو تعلق العلم لكونه ... وقت صدوره ولم يزل الا كان ... منهم ... ان تعلق
الازل ... وجه ... تعلق ... ولا عنه ... الاشكال ... وهو مذهب ابي الحسين وبعضهم قال ان التعلق الازلي ... زال
ومعه ... رده بقولهم ان التعلق النسب بين العالم والمعلوم امر اعتباري لا تحقق له في الخارج ... فلا ... في زوال
التعلق الازلي ... تعلق ... كما في جميع الصفات الاضافية المحضة كالقدرة والعلم بالحيثيات ازلا وابدا
الزائل هو التعلق ... المقدور والمعلوم كما ان الواحد منا ... على ... جسم صغير فاذا عدم ذلك الجسم لم يعدم
قدرته ... بل ... عدم تعلق ... بذلك الجسم المعدوم لا غير لان التعلق اضافي ... لذلك ...
واذا عدم احد المضافين عدمت الاضافة ... ثبت ان العدم واحد ... مما ذهبت
الاماميه ... اليه ... ان ... حدوث ... ان العالم ... وكل ...
... لانه ... يكن ... حدث ... الى ... وانه ... ونحو ... عندهم
بالمعاد ... فيما ... لا يطلقون اسم القدم على الموجود ... في الازل
لان القدم عندهم عبارة عن اشياء متغايرة ... والمتغايرات ... الصفات ... ولا ...
الصفات والذات ... لا ... في الازل ... القدم ... الا ... الازل ... ثم
ان النزاع في ذلك لفظي لانهم يعطون معنى القديم وذهب المعتزلة الى انكار القدماء بالنوافي ... انها في الازل
الاحوال الخمسة وهي القادرية والعالمية والحيية والموجودية ... وهي الالهية ... منهم ... جوازه
وانما ... الازل لكنه ... القدم ... لان القديم هو الموجود ازلا والحال ... لا توصف بالوجود والعدم
فلا يكون قديما ... راجع الى نزاع لفظي لانا لا نعني بالقديم الا ما ثبت في الازل ولا فرق بين الثبوت والوجود ...
اهل المسلمين كافة على ان لا قديم غير الله تعالى وعن صفاته لدلالة السمع عليه لان الدليل العقلي وهو التمانع انما
دل على ان الآلهة فاما على ان قديما غير ... ولا يدل العقل عليه وهو خطأ لان ما عدا الله تعالى ممكن
وكل ممكن محدث وذهب الحكماء الى اثبات قدماء خمسة حيان فاعلان وهما الباري تعالى والنفس
وعنوا بالنفس ... الارواح البشرية والسماوية وهي مبدأ الحياة وواحد منفعل عن الفاعل ... وهو ...
والسماوات ... فاعلان ولا منفعلان وهما الدهر والخلاء اما الباري ... ذكرنا ... والامر ...
... الباري ... مع ... والبعث ... لانه لو كان
حادثا لكان لها هيولى لان كل محدث فله هيولى ... لا ... لا ... يحتاج الى حادث
والا لزم التسلسل ... اثبات ... المطلوب ... لا ... من ... النفوس ... والزمان
فلانه لو كان حادثا لكان عدمه قبل وجوده ... لزمان ... او ... ثم

وهو المطلوب وأما المتكلمون فقد احتج لهم بأن ذلك الواجب لذاته هو الذي لا يتصور عدمه ولا رفعه عن
الوجود وأيضا لا يمكن رفعه فلا يتصور الذهن عدمه إذ لو رفع الفضاء من الجهات [illegible] ولا [illegible] إليها
وهو غير معقول وقد [illegible] إن ذكرنا إلى هذا المذهب [illegible] في أجسام الحادث [illegible] والمدة [illegible]
وامتناع رفع الفضاء مستند إلى الوهم لا العقل وذهبت الفلاسفة إلى قدم المادة والزمان لأن كل حادث
عندهم فإنه مسبوق بمادة ومدة كما يأتي الفصل الثالث في خواص المحدث وفيه مباحث الأول
في أنه لا يحدث المحدث بسبق المادة عليه ذهبت الفلاسفة إلى أن كل محدث فإنه مسبوق بمادة يكون حالا فيها كالصور
والأعراض أو موجودا معها كالمركب أو متعلقا بها كالنفوس وحجتهم أن المحدثات في هذه الأصناف الثلاثة لأن غير
كل بسيط غير هذه فإنه يستحيل أن يكون محدثا عندهم واستدلوا على سبق المادة بأن كل محدث فإن عدمه سابق
على وجوده ووجوده جائز عدمه [illegible] إذا سبق تحدده فذلك الإمكان سابق على وجوده وليس راجعا إلى
صحة اقتدار القادر عليه لأن هذا الإمكان مأخوذا بالقياس إلى ذات الممكن من غير التفات إلى مؤثره
وصحة اقتدار القادر عليه مأخوذة بالقياس إلى المؤثر فتغايرا ولأن تعليل الثاني بالأول فيقول إنما صح
اقتدار القادر عليه لأنه ممكن لأن الإمكان علة في صحة تعلق المقدورية ولا يصح أن يقال إنما صح
اقتدار القادر عليه لأنه صح اقتدار القادر عليه فتغايرا وليس إمكان عدميا للفرق بين نفي الإمكان
والإمكان العدمي ولا جوهرا قائما بذاته وإلا لم يكن لعدمه فلا بد له من محل فيه هو الهيولى وأجوبة
وقد علمنا أن الإمكان عدمي وأن الفرق المستدل غير موجب كالعدم والامتناع وغيرهما من الصفات العدمية
قبل الإمكان عندهم يقع بالاشتراك اللفظي على أمرين أحدهما ما يقابل الامتناع وهو عندهم صفة
عقلية يوصف بها كل من عدا الواجب والممتنع المتصورات ولا يلزم من اتصاف الماهية بها كونها
مادية والثاني الاستعداد وهو موجود عندهم معدود في نوع من أنواع جنس الكيف وإذا كان موجودا
[illegible] وغير باق بعد الخروج إلى الفعل محتاج لا محالة قبل الخروج إلى محل فيسمى المادة فهذا البحث مهم
يمكن أن يكون في إثبات ذلك الوضع ونفيه وفيه نظر فإن البحث في الاستعداد كالبحث في الإمكان والوجوه الدالة
على نفي الإمكان على نفي الاستعداد [illegible] الثاني في أنه لا يحدث في المحدث سبق المدة عليه اختلف الناس فيها
فذهب المتكلمون كما مر إلى ذلك وذهبت الفلاسفة إلى أن كل محدث فإنه مسبوق بزمان موجود غير
قار الذات متصل اتصالا متقادرا لأن الحادث بعد ما لم يكن يكون بعديته بهذه مضافة إلى
قبلية ومن هذه القبلية قبل لا يوجد مع البعد وليست تلك القبلية كقبلية الواحد على الاثنين وقد يكون [illegible]
قبل وما يوجد معا في حصول الوجود بل هي قبلية لا تجتمع مع البعد بل هي قبلية عدمية

العدمية وهذه القبلية مغايرة للعدم لأن العدم كما كان قبل فقد يكون بعد وليس الحال كذلك في القبلية
فإنه قد يكون العدم قبل الحادث ومعه وبعده وليس القبلية كذلك فهي شيء آخر متجدد ومتصرم فهو غير
قار الذات وهو متصل في ذاته لإمكان فرض مبدأ بعينه ونهاية بعينها حدوث هذا الحادث والطرفان
يمكن ابتداء حركة قبل هذا الحادث ويمكن ابتداء أخرى أكثر منها كأن ابتداء الحركة وحدوث الحادث ولما
كان هنالك تفاوتات وتعديات متصرمة متجددة مطابق لأجزاء المسافة والحركة كذا الحال بين ابتداء
الحركة وابتداء هذا الحدوث وسيظهر في بطلان الجزء أن كل هذا المتصل لا يتألف من أجزاء لا تتجزأ
فثبت أن كل حادث مسبوق بموجود غير قار الذات متصل اتصالا متقادرا وهو الزمان والأعراض
للمستدلين بهذه الدلالة الخارج [illegible] فلم إنما تنفي منها شيئا [illegible] الثبوت الذهني
[illegible] ولا يمكن [illegible] الذهن غير [illegible] أن [illegible] كالشيء ووصف الوجود بها كما
يصح وصف المعدوم بها فإن دليلهم على ثبوت الزمان إنما يتم بثبوت القبلية والبعدية في الخارج لوجوه
الأول لو كانت القبلية موجودة لزم التسلسل لأن القبلية الواحدة سابقة على كل ما فرض منها قبلية القبلية
الأخرى ويلزم التسلسل لا دفعة واحدة بل دفعات لا تتناهى وهو غير معقول والثاني [illegible] القبل
بأن القبلية والبعدية اللاحقتين بالزمان إضافتان عقليتان والموجود في الخارج هو الزمان
وهو الذي يلحقه القبلية لذاته ويلحق ما سواه مما يقع فيه بسببه في العقل وأما القبلية يلحق الموجودات
المختصة بزمان دون زمان لأنها أمر اعتباري يصح تعقله في جميع الأزمنة وإن اختص حيث يقع
زمان معين كان حكمه حكم سائر الموجودات في لحوق مثله أخرى تعتبر في العقل ولا يستمر ذلك بل
ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني وفيه نظر لأن فيه اعترافا بأن القبلية ليست في الخارج وقد سبق أن
للذهن الحكم بها بالوجود والعدم ولا يمكن إلحاق القبلية بالزمان لذاته وإلا لوجب اختلاف
أجزائه بالذات فيستلزم وجود أجزاء لا تتجزأ وهي عندهم محال لأن كل واحد من العدم والوجود
ليس قبلا ولا بعدا لذاته والامتناع العلاقة كل منهما إلى صفة الآخر وهو محال والوجه ... [illegible]
[illegible] والمراد بالزمان لأنا نقول قد بينا أن موصوفها قد يكون وجوديا وعدميا فلا يكون
المستدل لا موصوفها [illegible] ذلك الذي هو مناط القبلية والبعدية [illegible] وإن كانا ذهنيين
ثم قد يكون عروضها في الخارج وإن كانا حادثين وجب أن يوجد معا ... فإذا لا يوجد معا
[illegible] الجمع بينهما أنهما إضافتان عقليتان لا وجود لهما في العقل لأن الجزء من الزمان الذي
يلحقها القبلية والبعدية لا يوجد معا فكيف يوجد الإضافة اللاحقة بها لكن يوجد بها في العقل على

وجود معروضهما الذي هو الزمان مع ذلك الشيء وكيف وجود معروضهما معا في العقل ولا يمكن ان يوجد في الخارج
معا وفيه نظر فان فيه اعترافا بانهما ليس لهما ثبوت في الاعيان فلا يلزم وجود معروضهما فيه ومن المطلق
لا يقال العلية والمعية اذا كانا معا في الذهن فلا بد ان يوجد معروضهما في الذهن حتى يصح الحكم على
احدهما بالعلية وعلى الاخر بالمعية في الحكم بالعلية [illegible] وجود معروضهما في الخارج ومن
محال العدم ايضا الوجود العلية والمعية او باعتبار ذاته وهو في الظاهر لان الذات من حيث هما ذاتان لا تعرض
لاحدهما العلية وللاخرى المعية فلا بد من امر مغاير لمعروض العلية يوجد المعروض فيه وباعتباره يكون
قبلا وكذا المعية لانا نقول فيرجع البحث الى ذلك الشيء ثم صار احدهما سابقا والاخر مسبوقا فان استند ثم الى
ذاتيهما فليستند الى الذات وايضا يلزم اختلافهما بالماهية لكن اجزاء الزمان متساوية وايضا يلزم وجودها بالفعل والاجزاء
الزمان عندكم انما توجد بالفرض [illegible] العلية وجودية لم يصح وصف العدم بها [illegible] والمعدوم بالموجود واعترض
على الفصل المحقق بان العدم المعدوم [illegible] معقولا [illegible] ذلك الشيء ويصح [illegible] الاعتبارات العقلية من حيث هو معقول وفيه
نظر لان البحث انما هو في العلية وجودية ام لا واذا اعترف بانها عقلية [illegible] اجزاء الزمان تعرض لبعضها بالنسبة الى
البعض الاخر منه التقدم والتأخر فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر [illegible] الزمان وغيره ظاهر لان
الزمان متقض لذاته فلهذا السبق العلية والمعية العارضان لغير زمان اخر [illegible] العلية والمعية العارضتان لغير عنه
ولان القول بان العلية والمعية [illegible] الزمان مسبوق [illegible] ولا يمكن مع القول بحدوث مواد الحوادث
لانه [illegible] الى [illegible] مواد الحوادث [illegible] اجزاء الزمان لم يكن متساوية في الماهية [illegible]
بعضها بالتقدم [illegible] البعض الاخر [illegible] الاخر [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] وجود [illegible] المعية لا يوجدان [illegible] جزء من الزمان مع غير زمان [illegible] العدم [illegible]
من غير زمان [illegible] على [illegible] اليوم [illegible] اليوم لم يوجد معه لان اليوم لم يوجد الا مع الغد
ولو سلمنا ان معناه انه لم يوجد معه [illegible] المعية [illegible] فكان المعقول من ان
اليوم لما حصل في الزمان الذي حصل فيه الامس وفي وجود [illegible] ولو لم يكن معناه انه لم يوجد معه بل كان
معناه ان اليوم لا يوجد حين كان الامس [illegible] زمان [illegible] ان يكون للزمان زمان اخر اعترضه
[illegible] الزمان [illegible] الاتصال [illegible] والتجدد [illegible] الاتصال [illegible] الوهم [illegible] اجزاء
بالفعل وليس بعدم ولا تأخر قبل التجزئة [illegible] اجزاء العدم والتأخر [illegible] يعرضان للاجزاء
[illegible] الاجزاء [illegible] عدم الاستمرار الذي هو حقيقة الزمان [illegible] للاجزاء
[illegible] بعدم الاستمرار [illegible] العدم والتأخر الذاتية [illegible] عدم الاستمرار [illegible]

عدم الاستمرار [illegible] مسبوق [illegible] عروضهما له وهذا هو الفرق بين [illegible] التقدم والتأخر
لذاته وبين [illegible] فانا اذا [illegible] اليوم [illegible] الى [illegible] اليوم [illegible] لان [illegible] مع [illegible] التأخر
اما اذا [illegible] العدم والوجود [illegible] الى [illegible] التقدم [illegible] مسبوق [illegible] الزمان بالاتصال
[illegible] والتجدد [illegible] المعدوم بالموجود [illegible] المعدوم [illegible] الاخر [illegible] وجوده [illegible] الاتصال
امر ذهني [illegible] وجود الزمان بهذا المعنى [illegible] عارض لامر عدمي [illegible] وليس بعدم ولا تأخر
قبل التجزئة [illegible] اجزاء العدم [illegible] يعرضان للاجزاء [illegible] الاجزاء [illegible] مسبوقا
[illegible] عدم الاستمرار الذي هو حقيقة الزمان [illegible] العدم [illegible] للاجزاء [illegible] عدم الاستمرار [illegible]
[illegible] ان العدم [illegible] عن الذاتي [illegible] الزمان [illegible] التجزئة [illegible] وجود
التجزئة [illegible] العدم [illegible] الزمان [illegible] العدم [illegible] يعرضان لاجزاء الزمان
[illegible] عدم استمراره وكونه معروضا للتقدم والتأخر [illegible] بالنسبة الى ذاته [illegible] عروض [illegible]
الاضافي [illegible] مطلق [illegible] الاضافيان [illegible] بالنظر [illegible] غيره فان لم يعرضا
[illegible] الزمان عدم الاستمرار [illegible] الفرق بين اليوم والامس ومن
[illegible] الزمان [illegible] على زمان اليوم ولو لم يوضع [illegible] زمانا
[illegible] على الاخر [illegible] على الاخر [illegible] موجود [illegible]
لا فرق بين علم [illegible] بعض اجزاء الزمان على بعض وعلم [illegible] بعض اجزائه على بعض [illegible] العدم والتأخر
[illegible] مع ذلك [illegible] الزمان [illegible] لو كان الزمان موجودا [illegible] لزم ان يكون للزمان زمان اخر [illegible] يوجد
[illegible] الزمان [illegible] المعنى [illegible] المراد [illegible] المعية [illegible] الزمان [illegible] في الزمان [illegible]
اعترض الفصل المحقق بان [illegible] الزمان للزمان [illegible] المعية [illegible] في زمان واحد لان
[illegible] في زمان الى [illegible] ذلك الشيء والاخر [illegible] في [illegible] واحد
بالعدد هو زمان [illegible] ولذلك لا يحتاج في [illegible] الى زمان [illegible] بالمعية يحتاج في [illegible] فان المعية
[illegible] في الزمان [illegible] بالزمان غير [illegible] لانا نقول المعية [illegible]
[illegible] المعية [illegible] الزمان [illegible] الاشياء [illegible]
كان [illegible] في ان كل محدث فانه ممكن [illegible] لابد [illegible]
بالعدم [illegible] على [illegible] العدم [illegible] بالعدم [illegible] بالعدم والوجود [illegible]
[illegible] العدم والوجود [illegible] يستلزم [illegible] بالوجود على [illegible] في [illegible]

٩٣

ذاتي موصوف بالعدم في وقت آخر على سبيل الوجوب في بعض الحالات [illegible] الإمكان إذا لم يكن الصفات الذاتية بالوجود لكان
واجباً لنفس تلك الذات وجب دوامه بدوام الذات فثبت أن غيرها كانت ثابتة في نفسها غير مقتضية للوجود ولا للعدم
وكلاهما جائز عليه بالنسبة إلى الذات موضوع الممكن وكذا البحث في طرف العدم وإذا كان مستنداً بالغير كان معناه أن وجوده
مستند إلى ذلك الغير فكل مستند إلى غيره فإنه متأخر عن ذلك الغير وكذا [illegible] إلى الغير ممكن بالضرورة [illegible]
في التقدم [illegible] دفعه مباحث الأول في أقسام هذه الأنواع [illegible] الأول الذي [illegible] التقدم
[illegible] بالتشكيك وزاد المتكلمون قسماً سادساً الأول التقدم بالعلية وهو أن يكون شيئان وجود
أحدهما صادر عن الآخر ومستند إليه ووجود الآخر ليس صادراً عن الأول فإنما يسمى أحدهما الذي هو المعلول الوجود
الأمر حصل للآخر الذي هو العلة الوجود ووصل إليه فإن الأول [illegible] أحدهما عنه [illegible] ذلك [illegible]
الوجود [illegible] الوجود لا عنه ولم يصل إلى ذلك [illegible] عن الآخر كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم فإنه يصح
أن يقال لولا حركة اليد لما تحرك الخاتم ولا يصح أن يقال لولا حركة الخاتم لما تحركت اليد [illegible] تحركت اليد فتحرك الخاتم
ولا يصح أن يقال تحرك الخاتم فتحركت اليد فهذا النوع من الترتيب معلوم لكل عاقل وهو المراد بالتقدم [illegible] عليه
تقدم العلة على المعلول [illegible] ماهيتها أو [illegible] العلة المعلول [illegible] للأمرين [illegible] اعتبار العلة للمعلول
والأقسام الثلاثة [illegible] فالتقدم المذكور [illegible] فلانا إذا فرضنا حركة اليد [illegible] حركة
الخاتم من حيث هي لم يكن لأحدهما تقدم على الآخر ولا تأخر ولا معية لأنا [illegible] أن كل [illegible] إذا اعتبر من حيث هي [illegible]
متقدمة ولا متأخرة ولا مقارنة ولا واحدة ولا كثيرة لأن كل ذلك لواحق [illegible] خارجة عنها [illegible]
العلة والمعلول [illegible] في الوجود [illegible] على الآخر [illegible] حيث [illegible] متقدمة ولا
[illegible] المتأخر [illegible] السعدم [illegible] أحدهما إلى الآخر
في الوجود [illegible] هذا [illegible] التقدم [illegible] حركة الخاتم إلى حركة
[illegible] التقدم [illegible] السؤال [illegible]
وإن لم يكن متقدمة ولا متأخرة ولا مصاحبة لكن [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] متقدمة ولا متأخرة [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] من حيث هي [illegible]
[illegible] العلة للمعلول [illegible] معاً [illegible]
[illegible] المبدأ [illegible] المعلول [illegible] إضافة [illegible]
[illegible] الإضافة والعلة هي الماهية من حيث هي مبدأ إضافة العلية وهذا الاعتبار متقدم على إضافة العلية وذلك

٩٤

نعم إن كان المراد من تقدم العلة على معلولها كونها موجودة فيه كان معنى قولنا العلة متقدمة على المعلول [illegible]
[illegible] وهذا [illegible] ولو كان المراد [illegible]
[illegible] أن تقدم الذي منه الوجود على الذي له الوجود في الوجود معلوم ببديهة العقل [illegible] المعلوم
بالبديهة [illegible] التقدم [illegible] التقدم بالذات كتقدم الواحد على الاثنين
[illegible] للاثنين وجود إلا إذا كان الواحد موجوداً [illegible] الواحد [illegible] الاثنان
وكذا الجزء [illegible] الكل [illegible] الشرط [illegible] العلة مع المعلول [illegible] المتقدم [illegible] محتاج [illegible]
محتاج [illegible] وجود المتقدم والمتأخر في [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
في الأول [illegible] وجود المحتاج [illegible] وجود المتقدم وجود المتأخر [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المعلول [illegible] العلة
[illegible] الوجود على هذه [illegible] وجود [illegible] العلة والمعلول [illegible] وجود
[illegible] وجود المعلول [illegible] لوجود العلة [illegible] وجود المتقدم [illegible]
[illegible] وجود فالمتأخر بالذات [illegible] المتقدم في الوجود [illegible] المتقدم
[illegible] المتأخر [illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] بالذات [illegible] المتأخر بالذات [illegible] المتقدم بالعلية متقدم بالطبع
[illegible] فالمتقدم بالعلية [illegible] التقدم بالطبع بالذات [illegible]
الأول [illegible] وهذا التقدم [illegible] التقدم الطبيعي الذي لا يستقل [illegible] العلة [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] المتقدم بالزمان وغيره [illegible] التقدم الذي [illegible] التقدم [illegible] متأخر [illegible]
الثاني التقدم بالزمان وهو أن يكون شيئان في زمان [illegible] وجود أحدهما في زمان [illegible] في زمان آخر [illegible]
المعلوم [illegible] تقدم [illegible] على الآخر [illegible] وجوده [illegible] الزمان المتقدم [illegible] متقدم على [illegible]
وجوده الزمان المتأخر وذلك كتقدم الأب على الابن [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] المتأخر [illegible]
[illegible] المتقدم [illegible]
[illegible] متقدم بالزمان [illegible]
[illegible] المتقدم في الزمان [illegible]
المتقدم المتأخر في زمان [illegible] التقدم بالرتبة وهو [illegible]

ثم الترتيب فيها طبيعية كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض وكالاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف
في المسجد فانه ان نسب الى المحراب او الى الباب وكذلك التقدم في المرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجنس المشترك على الاخص اذا ابتدأت
من السافل وبالعكس اذا ابتدأت من النوع وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من الامام ان جعل الامام مبدأ وبالعكس
ان جعل الباب مبدأ الخامس التقدم بالشرف كتقدم الفاضل على المفضول [illegible] الاقسام الخمسة [illegible] الاوائل عليها
البحث الثاني في الحصر ذهب الاوائل الى انحصار التقدم في هذه الانواع الخمسة ولا برهان لهم
على ذلك سوى الاستقراء وهو لا يفيد الحصر خصوصا وقد ابدى المتكلمون قسما سادسا للتقدم وهو تقدم بعض اجزاء
الزمان على البعض كتقدم الامس على اليوم فانه ليس بالعلية وهو ظاهر ولا بالطبع اذ لا يمكن اجتماعهما في الوجود والا لكان الزمان
متقضيا ولا يكون الزمان زمانا ولوجوب اجتماع العلة والمعلول فيه ولان اجزاءه متساوية فيستحيل اختصاص
احدهما بالعلية والآخر بالمعلولية ولانه لو كان المتقدم علة والمتأخر معلولا لوجب حصول جميعها لكون الزمان مركبا
من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال عندهم ولا بالذات لعدم الاحتياج اليه ولا بالشرف اذ لا يعقل شرف واحد
من اجزاء الزمان على الآخر ولان المتقدم بالشرف يجامع المتأخر ولا يستلزم وجود اجزاء الزمان بالفعل ولا بالرتبة الحسية اذ
الزمان ليس من ذوات الاوضاع وهو ظاهر ولا هو محسوس بل الناس في وجوده مع ان اكثر الناس نفاه واختلفوا في
حقيقته ولا بالرتبة العقلية ايضا فان هذا النوع من التقدم يمكن فيه اجتماع المتقدم مع المتأخر في الزمان بخلاف اجزاء
الزمان ولانه لو كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان او يجتمع جزء الامس في زمان مع جزء اليوم في زمان [illegible] وهو باطل
لا يقال تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض راجع الى التقدم بالزمان وذلك غير محوج له الى زمان آخر لان ههنا
الزمان انما يتقدم بالزمان اما الزمان نفسه فلا لانا نقول [illegible] اصطلاحا وذلك [illegible] انقسام الزمان بالفعل
الى غير المتناهي واختلاف اجزاء الزمان بالنوع وهو محال عندكم والمتكلمون اثبتوا نوعا آخر من التقدم بالثبوت
في حق الله تعالى بالنسبة الى العالم وهو التقدم بزمان مقدر على معنى انا لو فرضنا ازمنة لا نهاية لها لكان الله تعالى
متقدما بها البحث الثالث في ان مقولية التقدم على انواعه باي معنى هو وقد [illegible] المشاجرون [illegible] الاوائل
في وقوع التقدم على انواعه الخمسة [illegible] انه واقع عليها بالتشكيك وذلك لانها اشتركت في معنى واحد هو
الموضوع له التقدم واختلفت فيه بالاولوية وعدمها وذلك المعنى المشترك هو ان المتقدم بما هو متقدم له شيء
ليس للمتأخر ولا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم ثم ان هذا المعنى يوجد للمتقدم بالعلية قبل المتقدم بالطبع والمتقدم
بالطبع قبل سائر المتقدمات وفيه نظر فان المتقدم في الزمان اذا بطل ووجد المتأخر بعد بطلانه فقد حصل
للمتأخر زمان لم يحصل للمتقدم كما حصل للمتقدم زمان لم يحصل للمتأخر [illegible] ولا شيء للمتأخر الا
وهو موجود للمتقدم [illegible] التقدم [illegible] باعتبار المتقدم

فان نسبتهما الى الوجود الزماني واحد وفيه نظر فان التقدم بالزمان وان لم يكن فيه تفاوت [illegible] مطلق التقدم
باعتبار عدم التفاوت [illegible] التفاوت في كل جزئيات الماهية المشككة فان الشاهق [illegible]
مراتب كل مرتبة تشتمل على اشياء [illegible] الشاهق بهذا الاعتبار عن التفاوت ويكون مقولا بالتشكيك
على افراده وذلك ظاهر [illegible] انه واقع عليها بالاشتراك اللفظي [illegible] خطأ فان التقدم بالذات في العلية
قد يكون كافيا في التقدم فان كل واحد منهما تقدم ذاته على ذات آخر بالعلية [illegible] كانت تامة او غير
تامة يمكن ان يتقدم ذاتها ووجودها على المعلول وذهبت طائفة اخرى الى ان التقدم يقال على البعض
بمعنى واحد وعلى الباقي بالاشتراك والتجوز اما الذي يقع عليه بمعنى واحد فهو التقدم بالذات واما الذي
يقع عليه بالمجاز [illegible] التقدم الزماني فان الشيئين انما يتقدم احدهما على الآخر [illegible] الزمان [illegible] زمان احدهما
على الآخر لا بحسب ذاتيهما وذهب قوم الى ان التقدم بين اجزاء الزمان بعضها على البعض تقدم طبيعي اذ
المتقدم علة للمتأخر ويرجع تقدم الشيئين بالزمان الى التقدم بالطبع دون التقدم ههنا بالمجاز وكذلك التقدم
بالرتبة فان بغداد متقدمة على البصرة لا باعتبار ذاتيهما ولا حيزيهما ومكانيهما بل باعتبار القاصد
من خراسان الى البصرة فانه يقصد بغداد اولا ومعنى يقصد اولا ان زمان وصوله اليها قبل زمان وصوله
الى تلك فيرجع هذا التقدم الى التقدم الزماني واما التقدم بالشرف فانه لا يخلو عن تجوز ايضا لان معنى تقدم صاحب
الفضل وجوب تقدمه في المناصب والفضيلة سبب لتقدمه في المجالس فاطلق عليها لفظ التقدم اطلاقا لاسم المسبب
على السبب لكن لا يخفى ما في هذه الجهة ويرجع الى التقدم المكاني الذي يرجع الى الزماني ولو لم يعتبر هذا المعنى في التقدم الشرفي
كان اطلاقه عليه وعلى الذاتي بالاشتراك واعلم انا اذا حصلنا التقدم واتفقوا على اصنافه في معنى واحد فلا نشك
في انه ليس [illegible] من لازم لها واضافة مجهولة نعرفها باللازم الذي هو المتقدم والمتقدم
انما يكون بالوجود او بمعنى [illegible] الزمان او المكان واما المعنى فلا يتقدم شيء على آخر ولا [illegible] اقسام
التقدم [illegible] المعية فان المعية تقال معا بالزمان ومعا بالطبع اذا كانا متكافئين في الوجود كالاخ
والاخ او لا مع تكافؤ الوجود كجزئي [illegible] والمعية في الرتبة كنوعي الجنس المتأخرين [illegible] والمعية في الشرف ظاهر
ولكل شيئين ليس بينهما تقدم وما تأخر زماني [illegible] فان واجب الوجود [illegible]
[illegible]
المسألة [illegible] في التقدم [illegible] الاوائل [illegible] كل موجود [illegible] واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى
لا غير او يكون ممكنا لذاته وهو ما عداه اما الواجب [illegible] الممكن فاما ان يكون موجودا في موضوع او لا
[illegible] الموضوع المحل المستغني [illegible]

نقول ههنا بحث لأنه إن أريد بعدم الموضوع أن كل موجود في الموضوع فهو موجود في المحل وليس كل موجود في المحل يكون موجوداً في الموضوع
فالموجود في الموضوع إذن أخص من الموجود في المحل فلهذا جاز في بعض الجواهر أن يكون موجوداً في المحل ولا يكون
موجوداً في الموضوع وبعضها لا وجود في محل ولا موضوع وكل عرض فإنه موجود في موضوع فهما فصول
الفصل الثالث في الجوهر وفيه مباحث الأول في رسمه رسم الأوائل الجوهر بأنه الموجود لا في موضوع
ومعناه أنه الماهية التي إذا وجدت كانت لا في موضوع ولا يراد به الموجود بالفعل وإلا لكان الشك في وجود زيد
مستلزماً للشك في جوهريته وهو محال لأنه لذاته جوهر سواء كان موجوداً في الأعيان أو معدوماً ويجب أن يكون وجوده زائداً
على ماهيته ومغايراً لها ليصح عن هذا الرسم واجب الوجود تعالى لأنه ولو كان موجوداً لا في موضوع لكنه ليس بجوهر لأن
وجوده نفس حقيقته وليس زائداً عليها فلا يصدق عليه أنه الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ومن جعل
وجود واجب الوجود تعالى زائداً على ماهيته يحمل إطلاقه هذا الرسم ولا يطلق عليه لفظ الجوهر لأن أسماءه
توقيفية ومنع من كون الجوهر جنساً لأنه لا استحالة دخوله تحت الجوهر وإلا لكان له فصل فكان مركباً وقد بينا أنه
يمتنع عليه التركيب وهذا الجوهر من أحد المقولات العشر وهي أجناس عالية كل واحد منها لا جنس له بل كلها أجناس البحث
الثاني في أن الجوهر هل هو جنس أم لا اختلف الأوائل هنا فذهب الأكثر منهم إلى أن الجوهر جنس عال
لكل ما يندرج تحته اندراج النوع ومنع آخرون من ذلك واحتج الأولون بأن خواص الجنس موجودة فيه لامتناع حمله على كل ما يحمل
عليه الجوهر [illegible] ومقوليته على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بالسوية وهو ضعيف لعدم دليل يدل
على مقوليته بالسوية على أفراده وكونه داخلاً في الذاتي المشترك واستلزام رفعه رفع ما جعل دالاً على
الذاتية لا يختص بالعوارض كذلك احتج الآخرون بوجوه أ أنه لو كان الجوهر هو الموجود لا في موضوع والموجود
من العوارض لكل ما يصدق عليه [illegible] فإنه لا في موضوع ليس بفصل لأنه أمر عدمي فلا يكون جنساً
[illegible] لو كان الجوهر جنساً لماهيته لزم [illegible] ودخول الجنس في حقيقة الفصل والتالي باطل فالمقدم مثله
بيان الشرطية أنه لو كان جنساً لماهيته لوجب أن يكون له فصل لتقومه ومقوم الجوهر جوهر فيكون الفصل
جوهراً فيدخل الجنس في حقيقة الفصل وهو محال [illegible] الفصل في امتيازه عن غيره من الجواهر إلى فصل آخر
ويتسلسل ج الجوهر إذا قيل على ماهيته فإن كانت تلك الماهية بسيطة لم يكن الجوهر جنساً لأن كل ما اندرج تحت
الجنس فإنه مركب ولا شيء من البسيط بمركب وإن كانت مركبة فأجزاؤها إن كانت جواهر لكن الجوهر جنساً لها
وإلا كانت مركبة لا بسيطة ولزم [illegible] جواهر كانت أعراضاً فكان الجوهر متقوماً بالأعراض هف
د إذا قلنا للجسم إنه جوهر فهناك أمور أربعة الماهية التي صدق عليها الاستغناء عن الموضوع والاستغناء عن
الموضوع ومجموع الماهية مع هذا العارض وكونها بحيث [illegible] الاستغناء بشرط الوجود ولا أولى الجنس للاعتبار

أن يكون للمركبات في هذه العلة أمر أن يحمل في المهيات فإن المهيات المختلفة لا بد لها لازم واحد ويشترك في لوازم كثيرة
ثبوتية وعدمية مع اختلافها [illegible] مجازاً إطلاق الماهيات التي يصدق عليها وصف الاستغناء ولا الثاني لكونه
سلبياً فلا يكون جزءاً من الماهيات المحصلة الوجود في الأعيان ولا الثالث لأن هذا العارض سلبي فلا يكون جزءاً من
الجنس الذي هو جزء الموجود ولا الرابع لأن كون الماهية بحيث لو كان الاستغناء بشرط الوجود حكم من أحكام المهية يلحقها بعد
تمام حقيقتها فإن الشيء ما لم يتحقق ماهيته استحال الحكم [illegible] ولأن كون الماهية عليه بهذا الوصف يستحيل أن يكون
أمراً ثبوتياً زائداً عليها وإلا لزم التسلسل ومع جواز أن لا يكون حاصلاً للمهية بما هي أن لم يعقل شيئاً كان ذلك
[illegible] المعلل [illegible] وإلا لكان المعنى المتوسط لا الماهية فإن كون المهية عليه للاستغناء يمتنع أن يكون
وصفاً ثبوتياً فضلاً عن أن يكون جنساً ه لو كان الجوهر جنساً لكان [illegible] العقول مركباً فيكون العقل
الصادر عن المبدأ الأول ابتداءً مركباً والمبدأ واحد فلا يصدر عنه أكثر من واحد [illegible] الجنس مقول على ما تحته
بالتواطؤ والجوهر ليس كذلك فلا يكون الجوهر جنساً والمقدمة الأولى مسلمة وبيان الثانية أن الجواهر المفارقة أولى بالجوهرية
والاستغناء عن الموضوع من الأجسام وهي أولى بالجوهرية من الهيولى [illegible] النفس الإنسانية جوهر مجرد مفارق للمادة وعلمها
بأنها جوهر عالمة بنفسها وعلمها بنفسها لا يمكن أن يكون مكتسباً والحكماء اتفقوا عليه بل حصلوا علمها بذاتها فكان يجب
أن يكون العلم بجوهريتها حاصلاً لها دائماً أو لنا ومعلوم أن الأمر بخلاف ذلك لاتفاق علم الإنسان بوجوده وأنه غير مكتسب
[illegible] يكون علمه بماهيته مكتسباً والجوهرية [illegible] فإذا كان علمها بماهيتها مكتسباً جاز أن يكون العلم
بجوهريتها مكتسباً لأنا نقول هذا لا [illegible] الحكماء لأنهم اتفقوا على أن علم الإنسان بوجود نفسه [illegible] إذ لو كان زائداً
عليه لوجب أن تحصل في نفسه صورة مساوية [illegible] المثلان وإذا كان [illegible] وجب أن يكون علمه بذاته نفس حضور ذاته
فعلم الإنسان بحقيقته يجب أن يكون حاصلاً أبداً أو يرد الإشكال واعترض عليه بأن الوجود لا في موضوع لازم من لوازم
الجنس ولازم الجنس ليس جنساً فلا يلزم من انتفاء كونه جنساً أن لا يكون الجوهر الذي هو ملزومه جنساً وفيه نظر لأنا نمنع الملازمة
المتقدم والثاني وإنما يثبت لو كان [illegible] الجنس إذا كان من اللوازم [illegible] ولا امتناع في كون الجنس
جنساً لشيء ولازماً لغيره بل من الواجب ذلك [illegible] فصل الجوهر ومقومه يجب أن يكون جوهراً [illegible] الجوهر داخلاً في
ماهيته [illegible] مطلق الصدق عليه [illegible] نظر لأن يكون البسيط الذي [illegible] الجوهر عرض
[illegible]
[illegible] الجوهر من الأعراض وفيه نظر فإن القدر الذي يعلم به اتصاف الماهية [illegible] فإن تم وإلا بطل [illegible] وفيه
نظر فإن هذه الأمور لو ثبتت [illegible] إلى العاقل المختار [illegible] الجنس [illegible]
ولما عدم [illegible] دوام تعقل [illegible]

جنسيته

الآن قد تعقل الحيوان عن ذاتياته ولوازمه سلمنا لكن انما يلزم العلم بالمركب التام بذاتياته لو عرفنا المركب من حيث تفصيليته اما
علمنا به من وجه صادق عليه فلا والنوع انما نعلم باعتبار عارض عرض له وهو كونه نوعا من المقولة فلهذا اجملنا جوهريتها
الثالث ان كليات الجواهر جواهر قد عرفت ان الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه وهذا
المعنى عرض في الجوهر لاتصافه بالحمل وقد عرفت ان الكلية لا يحمل على الماهية الصادق عليها في حد نفسها والا لكانت الماهية مقتضية
للكلية وقد عرفت بطلانه ولانه لو اقتضت الجوهرية ذلك لم يمنع الصدق الحمل على غير ذلك الجزئي فكانت الماهية منحصرة
النوع في شخص واحد وهو محال ... الكلي ... فكان الجزئيات من الجواهر جواهر
كذا الكليات والمعنى الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ليس الوجود في الخارج لا في موضوع والصور الكلية
المطلوبة المطابقة للجواهر انما هي ... تصدق عليها انها لو كانت في الاعيان كانت لا في موضوع فكليات الجواهر جواهر لصدق
حد الجوهر عليها وان لم تكن الآن موجودة في الخارج اذ ليس هذا القيد معتبرا في حقيقة الجوهر وايضا كليات الجواهر تحمل كليات منها
حمل المواطاة اعني حمل هو هو ولا شيء من الاعراض يحمل على الجوهر حمل هو هو فكليات الجواهر ليست باعراض فهي جواهر وانما لو كانت
الماهية انما تصير جوهرا عند وجودها في الاعيان ووجودها في الاعيان امر عارض لزم ان يكون عروض العارض للماهية سببا لكونها
وصفا ذاتيا لها وهو محال ولكان زوال ذلك العارض سببا لزوال الامر الذاتي وهو محال فاذن الجواهر الكلية جواهر والمعنى جوهرية
الشخص انها كانت لانه ذلك الشخص وحيث ان يكون ما عداه غير جوهر ... وحيث لم يكن تلك الماهية جوهرا كيف كان فيلزم
على الامر ان يكون ... على الجوهرية ذلك الشخص ... ما عداه ... بالنوع الى علل كثيرة والتحقيق
هو ان نقول ان كليات الجواهر جواهر ... الكلي العقلي فلا شك في انه ليس بجوهر اما اولا فلانه عرض قائم بالنفس
فيستحيل صدق الجوهر عليه ... جوهر الا ... جوهرية ... فلان الكلي اخذت صورته وهي من الاعيانيات
العقلية المأخوذة بالعقل الى الغير فلا يجوز ان يكون من المستقلات ... ملاحظ الغير في تصور ماهية ... الكلي
الطبيعي وهو نفس جنس الجوهر فانها جوهر ضرورة ... البحث الرابع في ان الجنس اولى بالجوهرية من
الكليات لما وجدانا ... الخواص والكمال الاثر للجوهرية في الجزئيات اكثر منها في الكليات حكموا بان الجوهرية للجزئيات اولى منها للكليات
وان لم يمكن ... ليس الجوهر للجزئيات قبل الكليات كان الوجود للاول ... لكن لما كانت اللواحق والكمالات العارضة للجوهر لما يوجد
في الجزئيات اكثر كان ... نحو ... ان الاشخاص حمله كمالات الجوهر وخواصه والكلي الجوهري محتاج الى الشخص
الكلي انما يوجد لو كان الشخص موجودا الا انما يوجد في ضمنه فيحتاج في الوجود اليه والتشخص غير الكلي لان الكلي هو داخل في كثرين ولو
احتاج الشخص الى الكلي لا احتاج الى الشخص ... لم يكن الكلي مقولا عليها وفيه نظر فان الكلي ... العقلي ...
جوهرا ... ان الجوهرية للجزئيات اولى من ... الكلي الطبيعي لم يتم لان ... الشخص وحده ... مركب من ... والتشخص محتاج اليه
فكانت الجوهرية للكلي اولى منه للشخص ولان الكلي الطبيعي لا يحتاج في تقومه على الشخص الى الشخص ... في الكلي العقلي ...

لم يكن شخصا واحدا تقدمه بحسب استمرار الامر المعتبر في الجوهرية وهو الوجود لا في موضوع فان الجوهرية هو كونه
بحيث اذا وجد كان لا في موضوع واشخاص الجواهر قد شرطها ذلك بالفعل واما الكليات فانه ليس لها ذلك
لها بعد ذلك وفيه نظر لانهم قد صرحوا بان المراد بالموجود ههنا ليس الموجود بالفعل بل الماهية التي لو وجدت كانت لا
في موضوع وهذا المعنى ثابت بالفعل للكليات كما هو للاشخاص من غير فرق للكليات اصلا لانه قد ثبت ان كل متكون يكون من
جزء فانه مادة اولا للكلي وبالذات وثانيا للجزئي وبالعرض من حيث القصد الى التكوين فانه متوجه بالذات الى
صدور النوع شخصا لئلا يمكن ان يحصل في الاعيان وفيه نظر فان القصد بالذات في التكوين انما هو الى الطبائع النوعية
لا الى الشخص المنقطع بل الى الطبيعة النوعية المستمر وجودها فرض الجزئيات بلا حقيقتها فالجزئيات مقصودة بالقصد الثاني
والبقاء الى التتمة لان ادامة عرفانه لا في موضوع من الاشخاص الجزئية وفيه نظر فان الطبيعة النوعية اسبق من
الشخص في الوجود فهي احق بالتسمية واعلم ان الانواع اولى بالجوهرية من الاجناس لقربها من الاشخاص وبعد الاجناس
عنها ولانها اشد مشاركة للاشخاص من الاجناس فيه ولهذا لما عرف النوع كمثل النوع الى الشخص فلهذا كانت الاجناس والجواهر
السابقة والنوع اولى بالجوهرية من الاشخاص الجوهرية المحسوسة لان تلك الاسباب ... مستوعب مسببه
... ان ... الكشف الذي هو معتبر في الجوهرية انما تم ... ذلك قالوا الفصول المنطقية للجواهر جواهر
كالناطق لانها محمولة على الانواع حمل هو هو واما الفصل البسيط كالنطق فانه جوهر ايضا لانه جزء الناطق المحمول على
الجوهر جوهر واعترض الشارح الذي هو جزء ... المحمول على الجوهر حمل على ... بحث في ان الجوهر مقصود اليه
بالاشارة الاشارة ... حسية او عقلية الى الشيء بحيث لا يشركه فيها غيره والاشارة الحسية موقوفة على تشخص المشار اليه
وهي ... الجوهر بالذات والاشارة الى الاعراض انما يكون بعد تحيزها وتحيزها على تقدم حصول المادة فاذن الاشارة
اليها بعد الاشارة الى تلك المادة وفيه نظر بان هذا المعنى وارد في الصورة والمادة لان الصورة علة فاعلية
في تشخص المادة والمادة علة قابلية في تشخص الصورة بل وفي الجسم ايضا فانه انما يتشخص بالاعراض المادية كالاين المعين
والوضع المعين والكيف والكم المعينين والاشارة الحسية الى الامور الكلية من الجواهر والاعراض غير ممكنة فان الحس
لا يدرك الكلي بل الجزئي فكيف يمكن الاشارة اليه واما الاشارة العقلية فلا يساوي ... الجواهر والاعراض
ايضا الامر جملة انما يعلم بانه يتميز بها والشيء اذا عرف بسببه كان كليا وايضا الكلي لا يمكن الاشارة اليه لامكان وقوع
الشركة فيه ... الجواهر والاعراض والاشارة ... ذلك ... الجوهر الكلي ... باعتبار حلول عرض ... فيه
واما العرض فلا يمكن تصوره الا تابعا للجوهر فان غنى بساوي الاشارة ... فيظهر هذا الموضع والاولى ...
... ان الجوهر هو القابل للاضداد على سبيل الاستقلال اعلم ان الجوهر هو الذي يقبل الاضداد والغير الاضداد ...
... في ذاته بالذات لا على سبيل ... في ذلك ... القول فانهما يتغيران عن الصدق الى الكذب وبالعكس

لا الذات بها انه تشعر النفس المطلوب والخبر عنه فاذا ظن ان زيدا في الدار وحكم بذلك وكان زيد فيها كان الظن والقول
صادقين فاذا خرج زيد عنها واستمر نفس الحكم تغير عن الصدق وكان كاذبا ومع ذلك فلا تغير ذات الظن
والقول وانما تغير نسبتهما واضافتهما اما الجوهر فانها تقبل الاضداد كالسواد والبياض لا بتغير لها في نفسها
وهذه الخاصة غير ثابتة في الجواهر العقلية لبعدها عن التغير عندهم وهو ممنوع ولا في الجواهر الكلية لان الكلي يحمل
على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص اسود او ابيض لا يقال الجوهر الكلي كاللحم يقبل الضدين وهما السواد
والبياض لانا نقول اللحم الذي هو حصة السواد لا يمكن ان يبقى عند زوال السواد عنه لان الفصل علة للحصة فاذا
عدم عدمت فلا يمكن ان يتصف بعد زوال فصل السواد عنه بفصل البياض نعم قد يقال اللون يقبل الضدين بنوع من
المجاز اما باعتبار انقسام [illegible] فيكون بعضه بياضا وبعضه سوادا او باعتبار تجرده في الوهم عن الفصلين
فيكون من حيث هو هو مطلق قابلا لاي الفصلين كان وليس كلامنا في الامور الوهمية بل في الامور المحصلة في
الخارج بل يوجد شيء محصل في الخارج يقبل الضدين ولو كان اللون يقبل السواد تارة والبياض اخرى لما كان سوادا
وبياضا بل كان مسودا ومبيضا وهذا ما عليه المحققون البحث الرابع في ان الجوهر لا ضد له الضدان عند الاوائل
هما الذاتان الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف فح يمكن الحكم بامتناع التضاد
عليه ظاهرا لان التضاد انما يتحقق فيما يوجد في الموضوع بحيث يتعاقبان عليه ولما كان الجوهر هو الموجود لا في
موضوع امتنع وقوع التضاد فيه وقد يعرف الضدين المتعاقبان على محل واحد ولا يشترط الموضوع فيصح
وقوع التضاد فيه لان الصور الجوهرية للعناصر متعاقبة على محل واحد هو المادة وبينهما غاية الخلاف لكن ذلك
خارج عن مصطلح القوم وما نحن فيه والنزاع لفظي الفصل الثاني في العرض وفيه مباحث **البحث الاول**
في حده قد عرفت فيما تقدم ان العرض هو الموجود في موضوع عند الاوائل ورسموه ايضا بانه الموجود في شيء غير
متقوم به لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه فهذه قيود اربعة اولها في شيء ولفظة في يقال بالاشتراك
او التشابه على معان كثيرة يقال الشيء انه في الزمان او في المكان او في العرض او في الغاية او في الكل او
في الجزء ومرادنا ههنا ان يكون الشيء مختصا بشيء آخر ويكون ساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما هي الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا ويكون [illegible] الناعت حالا والمنعوت محلا فخرج المتغايرتان بينهما واحتياج
احدهما الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن الآخر فلا يتحقق الحلول فان كان الحال مستغنيا عن وجود المحل سمي
ذلك المحل هيولى والحال صورة وهما جوهران وان كان المحل مستغنيا عن وجود الحال ومقوما له سمي المحل
موضوعا والحال يسمى عرضا وقد اشترك [illegible] والموضوع في مطلق المحل والعرض والصورة في مطلق الحال
فالجوهر ان كان محلا فهو الهيولى والمادة وان كان حالا فهو الصورة وان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن حالا

ولا محلا ولا مركبا منهما بل كان مجردا فان تعلق بالبدن تعلق التدبير سمي نفسا وان لم يتعلق به اصلا سمي عقلا فهذه
انحصرت اقسام الجوهر قولنا في شيء لان العرض الواحد يمتنع ان يوجد في اشياء بل لا يوجد الا في شيء واحد لا كما
[illegible] في العدد فانه عرض موجود في اشياء كثيرة وكذا الكلية والاضافة فانها اما ان توجد في المتضايفين
لانا نقول لا نسلم ان الوحدة موضوع العرض الواحد المطلوب من كل وجه بل من الجهة التي هو بها موضوع له ولو
كان جهة كثيرة اخرى باعتبار آخر فموضوع العشرية ليس موضوعا لها من حيث هي امور كثيرة [illegible] العشرية حاصلة لكل
واحد من تلك الامور بل حصل لتلك الامور هيئة اجتماعية صارت باعتبارها مجموعا واحدا فصح بهذا الاعتبار
ان يكون موضوعا للعشرية لكن لا باشتراك في العشرية عائدة في المجموع والهيئة الاجتماعية والوحدة وليس هنا اضافة واحدة
توجد في المتضايفين على ما يأتي والوحدة في الجواب ان نقول [illegible]
الذهن بالاحاد اذا اعتبر ضم بعضها الى بعض وكذا المجموعية والكلية قيل الكل انما هو كل موجود في الاجزاء التي هي احاد [illegible]
بل في مجموعها والمجموع من حيث هو ذلك المجموع امر واحد والكل من حيث هو كل موجود في شيء لا في اشياء فيكون الكل عرضا
واجيب بان الكل [illegible] كل واحد الا كان كل واحد من الكل كلا ولا الى مجموع الاجزاء اذ ليس المجموع
وجود الكلي في جزئياته كالحيوان الموجود في انواعه والنوع في اشخاصه ليس وجود شيء في شيء بل في اشياء فلا يكون عرضا قولنا
غير متقوم به احترازا به عن الصورة في المادة فان المادة متقومة بها فليست الصورة عرضا قولنا لا كجزء منه احترازا
به عن وجود الكل في الجزء ووجود الجنس في النوع والنوع في الشخص وكل من الصورة والمادة في المركب فان منه كلها موجودة
في اشياء هي اجزاؤها وكذا وجود النوع في عموم الجنس فان النوع جزء من عموم الجنس فيكون النوع الموجود في الجنس موجودا في
جزء منه قولنا ولا يصح قوامه دون ما هو فيه نريد به انه يمتنع وجود ذلك الشخص الذي هو ذلك الشخص الا في ذلك المحل المعين
فان كان هذا الامتناع ليس لوجود الخاص بل لامر آخر عرض له في ابتداء تكونه فصار لا حلة كحيث يمتنع انفكاكه عما هو فيه
فذلك لا يوجب كونه عرضا وبهذا يقع الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الجسم في المكان او في الزمان او في العرض وكون
الشيء في غايته كالانسان في السعادة وكون المادة في الصورة فان الجسم قد يفارق مكانه وزمانه وعرضه وغايته
مع بقاء جسميته وانسانيته وكذا المادة قد تفارق بعض صورها مع بقاء وجودها متقومة بحسب صورة وصورة لا يقال
الجسم لا يفارق المكان والزمان المطلقين ولا العرض المطلق فاي فارق بينه وبين العرض لانا نقول ولا يمكن مفارقته
عما هو فيه هو ان الشخص من العرض تشخصه بعينه في ذلك المحل بخلاف وجود الجسم في زمان ما ومكان ما المطلقين فان كلا منها
الكلية لا وجود لها في الخارج فيمتنع وجود الجسم فيه في الخارج وكلامنا في كون الشيء في موضوع وجودا خارجيا لا ذهنيا
لا يقال الاجسام الابداعية يمتنع مفارقتها عن [illegible] امكنتها الخاصة فيكون اعراضا لانا نقول لا استحالة عندنا ولا جسم
ابداعي في الوجود ولا جسم يمتنع مفارقته لمكانه وزمانه على رأي القوم فانهم لو فرقوا بان لا عراض تشخص [illegible]

المعينة والابدا عبارات لا يتشخص بحصولها في تلك الاحياز فان نوعيهما أي شخصها فبسبب تشخصها طبيعة نوعها
ثم سبب تشخصها حصولها في تلك الاحياز لانها ارادة الكل موجودة في صورتها والصورة متحصلة
التوام ولم يرب شيء منها ولا يصح لزوم تلك المادة دونها أي صورة عين تلك الصورة لانا نقول العلة المادة في الصورة
تمنع صفة العرض للشيء الجسم لان هذه صفة تابعة بخلاف ذلك فان الصورة لا يكون تابعة للمادة و
مقصود بهذه الصفة البحث الثاني في ان العرض ليس بجنس لتسعة كلية العقلاء المتكلمين والحكماء على
ذلك فان المطلق على لفظ الجنس لا باعتبار المعنى بل باعتبار عارض صادق على كثيرين ويدل عليه وجوه
انا نتصور الاعراض الحسية كالسواد والبياض والسطح والخط وغيرها دون شك في عرضيتها فلا يكون العرضية
مقومة لامتناع تصور الشيء بدون تصور مقوماته وفيه نظر لانا نمنع تصور الاعراض الحسية بحقائقها بل
ببعض عوارضها ولوازمها فلذلك نتصور معقولها لانا لا نعني بالسواد الا الهيئة المدركة بنا و
عرضناها لانا نقول لا نسلم انكما ادركتم هيئة وسميتموها سوادا فلم قلتم ان تلك الهيئة المدركة هي حقيقة السواد
في نفس الامر فان ذلك لا يستفاد من العبارة والتفسير فلعل الشك في عرضية هذه كالشك العقلي في الجوهرية
فان قيل هذا الدليل جار في العرض على الحقيقة جار على الجوهر عنها فلزم ان لا يكون الجوهر جنسا وفيه نظر
فانا نقول ان الجوهر ليس جنسا لهذه الاعراض فما ذكرتم انما يقتضي ان لا يكون الجوهر جنسا لهذه الاعراض
خاصة لا للجواهر وذلك مسلم لا يقال قد مر ان معنى كون السواد عرضا ليس الا نسبة الحلول في الموضوع والجنس
انما يستند الى امر داخل في الذات لا الى نسبة عارضة للذات وفيه نظر لانه حال ان يكون ذلك لازما للعرض لانه
العرض كان الموجود لا في موضوع امر لازم للجوهر وعارض له وبهذا البطلان ممنوع كون الجوهر جنسا
في العرضية مقول على نحو انها بالتشكيك والجنس غير مقول على ما تحته بالتشكيك والكبرى ظاهرة وبيان الصغرى
ان تعلق بعض الاعراض بالموضوع اكثر من تعلق بعض فان الاضافات اشد استنادا الى الموضوع من
البعض الاعراض فان الحكماء قالوا ان بعض الجواهر قبل البعض ولكن ذلك التقدم لما كان في الوجود لا في الجوهرية لم
يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنسا وكذلك بعض الاعداد ولم كان متقدما على البعض لكن ذلك التقدم في
الوجود لا في معنى العددية فلا يقدح في العددية الجنسية لانواعه فكذلك هنا جاز ان يكون الاعراض
متساوية في حمل العرضية عليها والتفاوت الذي ذكرتم عائد الى وجوداتها فلا يكون مقولية العرض
على انواعه بالتشكيك واجيب بان هذا انما يلزم لو كان للعرضية مفهوم اخر سوى كونه موجودا في
الموضوع واما اذا لم يكن للعرضية معنى سوى وجوده في الموضوع لم يدفع التفاوت فيه بعد وجوده في نفس
مفهوم العرضية اعترض بانه ليس كون شرط العرض عرضا ان يكون موجودا في الخارج ويكون مع ذلك

في موضوع بل شرطه ان يكون بحيث لو وجد في الخارج كان في موضوع كما قيل في الجوهر انه الذي اذا وجد كان غنيا عن
الموضوع لا الموجود في الخارج بالفعل لا في موضوع فعلى هذا يكون العرض عرضا بمعنى الوجود وفيه ولا اشكال

البحث الثالث في امتناع الانتقال على الاعراض اعلم ان المتكلمين والحكماء العقلاء اتفقوا على امتناع الانتقال
على الاعراض واحتجوا عليه بوجوه المعقول من الانتقال هو الحصول في حيز بعد الحصول في حيز اخر وذلك انما يعقل
في المتحيز وفيه نظر فانه لو كان المراد بهذا التفسير الحصول في حيز بالذات بعد الحصول في حيز بالذات فهو مسلم فان
نفي الانتقال بهذا المعنى عن الاعراض ضروري لان العرض لا يحصل في الحيز الا تبعا لحصول محله فيه فلا يعقل
فيه التحيز بالذات لكن النزاع ليس في ذلك بل في مطلق الانتقال سواء كان في الذات حاصلا في الحيز كالاجرام او بالعرض
وليس المقصود من ترك الانتقال الا امتناع انتقال العرض من محل الى محل اخر وهذا الدليل لا يقتضيه العرض اما
ان يكون غنيا عن الموضوع او يكون محتاجا اليه فان كان غنيا عن الموضوع امتنع ان يعرض له ما يصيره محتاجا الى
الموضوع فان الغني بذاته عن الشيء يستحيل ان يصير محتاجا اليه باعتبار عارض يعرض له وان كان محتاجا فلا يخلو اما
ان يكون محتاجا الى موضوع معين او غير معين والثاني محال لان الشيء المبهم لا يوجد في الخارج اي شيء كان فاذن لا بد له من موضوع
معين فاذن خصوصية متعلقة بذلك الموضوع فاذن يمتنع ان يفارق ذلك الموضوع اعترض بجواز كونه
غنيا عن المحل لذاته ويحتاج لا لوضعه لوجه اخر وقلنا العرض لا يصدق عليه انه يجب ان لا يكون في المحل حتى يكون
ذلك منافيا لحصوله في المحل بل يصدق عليه انه بالنظر الى ذاته لا يجب ان يكون في المحل وهذا لا
ينافي الحصول في المحل بسبب منفصل وفيه نظر لان الحلول يستند عن حاجة الحال الى المحل بالضرورة ويمتنع ان يكون الحاجة
عارضة بسبب امر خارج لانه يكون منافيا لمقتضى الذات وان هذا استدلال بالحكم المعين فانه لا بد وان يكون له جزء معين ووجه
معين ومع ذلك فانه لا يتشخص وجوا معه تشخصا ولا هو مبهما متشخصا كما بين الحكماء كون الصورة في المادة محتاجة
الى الصورة لا الى الصورة معينة بل الى اي صورة كانت فلم لا يكون العرض كذلك والتفرد الواحد بالشخص يفتقر الى
موضوع واحد بالنوع والواحد بالنوع من حيث تشخص طبيعة نوعه غير مبهم ولا محتاج الى المحل الواحد بالشخص
يحتاج العرض الواحد بالشخص انما هو الى المحل الواحد بالنوع ولم كان مبهما من حيث التشخص غير متعين الا ان البعض المتشخص
في الموضوع غير محتاج اليه فامكن ان يفارق محله الى اخر بوجه كما ان ذلك في الجسم والتعلق النفس لا يحتاج في حدوثها
الى المادة معينة ثم انها تفارق تلك المادة مع بقاء النفس ولا يلزم من ذلك بقاء بعضها بعد العلم صحة تشخصها فلم لا
يجوز مثله في العرض ثم تشخص كل عرض زائد على ماهيته على ما تقدم ان تشخصه بهذا العرض كان نوعه منحصرا
في شخصه وكذا التركيب عليه لازما من لوازمه ولانه كان يستغني عن جميع الموضوعات ويكون قائما بذاته لاستغنائه في تعينه
بذاته عن كل موضوع ثم حيث ان يكون التشخص مستفادا عنه من خارج فيكون كالعلة محلا امتنع مفارقته عنه

المطلوب ولو كانت حالّة فيه لزم استغناؤه عن الموضوع لانه يكون مكتنفاً في وجوده بموجده في تشخصه بالمحل فيه ولو
كان مما رده عنه لا حالة فيه ولا محلاً له كانت نسبته اليه كنسبته الى غيره فلا يكون علة للتشخص معينة بل من علل التشخص الا
الموضوع فاذا فارقه بطل ذلك التشخص وفي كون الاشكالات المذكورة اما الجسم فيتعين بتعين صورته النوعية و
تعين تلك الصورة بتعين الصورة الجسمية على نحو ما مر وهكذا الى ان [illegible] ولا يتعين الجسم بسبب الوضع والحيز المعين فلا لزوم
امكنه لها عارض وضعه وحيزه من تشخصه واما المادة فانها محتاجة الى الصورة من حيث انها الى صورة
معينة والصورة من حيث هي صورة [illegible] جاز ان يكون العرض محتاجا الى الموضوع من حيث هو موضوع ما
وهو من حيث هو موضوع نوعي متشخص كما تعلم في المادة بالنسبة الى الصورة من حيث هي صورة مطلقة لا بخصوصها لا ما
[illegible] العرض منها ظاهر فان للمادة مبدأ معيناً هو العقل الفعال ولكن مستندا الى شيء من الصور
والعقل الفعال موجود متعين متشخص والصور [illegible] في الامكان [illegible] في استبقاء الهيولى ومن الجائز
ان يكون المؤثر معينا ويكون تأثيره موقوفا على اشياء كثيرة يشترك في وجه ما [illegible] ذلك المشترك يكون هو الحيث
اي واحد حصل كيف يمكن [illegible] عامات [illegible] ونفع الاخر عنه فان العرض يكون محفوظا
بواسطة تلك الدعامات المتعددة بالتشخص المشترك في الغاية المطلوبة من كل واحدة منها واما هنا فعدمنا ان
الذي هو سبب تعين العرض المتعين هو الموضوع المتخصص باللواحق الخاصة فيمتنع ان يكون وحدته نوعية فان الواحد بالنوع
لا يتقرر في الخارج ولا يدور ان يكون علة لتعينه شيء متعينا تعينا تشخصيا واما النفس فان البدن شرط في
حدوثها وكانت في جوهرها وتعينها غنية عن تلك المادة ولهذا لم تنقطع بها واما الاعراض فانها كما
احتاجت في حدوثها الى المواد احتاجت اليها في وجودها [illegible] الذي هو تعينها الى الموضوعات فاذا فارقتها
عدمت [illegible] كل عرض في تشخصه والاحساس لا بد [illegible] فان الاشياء المحمولة
[illegible] الاحساس [illegible] عن الموضوع [illegible] استغناؤه عنه فان الحاجة في
[illegible] المحل الى [illegible] في الحاجة الى [illegible] في ذاته [illegible] الى [illegible]
تشخصه [illegible] الى المحل [illegible] المحل الشخص [illegible] المعارضة عليه او
الى المحال ولا يلزم استغناؤه [illegible] ويمتنع [illegible] المعارض [illegible] الاعراض [illegible] هذا كله
[illegible] التشخص الى الفاعل [illegible] والعقل الفعال كما هو مبدأ
معين للمادة [illegible] الصور [illegible] مبدأ للعرض [illegible] الموضوع من حيث [illegible]
وجود ذلك العرض [illegible] العقل المتشخص [illegible] الاعراض
في تعينها الى الموضوعات [illegible] العرض [illegible] وجود التشخص الا بالمحل فيه والنبي

ولكن لكن فان العرض [illegible] عرض
لا يعقل قيامه الا في محل
لا من حيث تشخصه [illegible]

المحتاج في وجوده التشخصي العقلي لا يمكن ان يكون قائما الى محل مبهم لان المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج وما لا يكون موجودا
في الخارج لا يستند وجود في الخارج بالبديهة فالعرض اذن لا يتحقق وجوده الا بمحل بعينه يتحقق به وجوده المتشخص ويبطل بتبدله
ذلك الوجود ولذلك يمتنع انتقاله عنه اما الشيء المحتاج في تعينه عن الوجود الى غيره من حيث طبيعته كذلك الغير كالجسم يحتاج في الحيز لا
في الوجود الى حيز لا بعينه ولا يمتنع ان يتبدل من حيز بعينه الى حيز اخر [illegible] الحيز الاول في [illegible] وهكذا اذا كان مكان الواحد
بالنوع كان الواحد بالتشخص من جملة ذلك النوع ايما كان [illegible] ذلك النوع لا بعينه لذلك امكن انتقاله الى حيز او [illegible]
الوجود المتشخص [illegible] موجود [illegible] كالجوهر المحتاج الى الصورة لا بعينها وذلك
[illegible] الهيولى لا يستند [illegible] اشخاص الصورة [illegible] لا يكون ذلك العرض عند تبدل محله وهذا ولو
رجع الى ما تقدم لكن لا بد من [illegible] فان [illegible] العرض هو الموجود الذي لا يتحقق وجوده المتشخص الا بالمحل فيه ان تقصد بذلك
محلا معينا [illegible] محلا معينا [illegible] بالتشخص [illegible] مسلم لكن ذلك لا يمنع انتقاله عنه [illegible] الموضوع علته
للعرض [illegible] الابهام [illegible] والمبهم من حيث انه مبهم ليس موجودا
في الخارج [illegible] الابهام [illegible] فانه موجود في الخارج [illegible] الموجودات
والعرض المتشخص جاز ان يحتاج الى موضوع مبهم لا من حيث الابهام بل من حيث [illegible] فلا يكون موجودا في الخارج [illegible] موجودا
الخارج [illegible] الموضوع [illegible] الوجود [illegible] العرض [illegible] بين العرض والجسم فان الجسم لا يحتاج في وجوده بل
في كونه الى المكان والعرض يحتاج في وجوده الى المحل فجاز ان يحتاج العرض ايضا في [illegible] الى المحل الاخر وجوده وكونه [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الحلول [illegible] العرض [illegible] ان الحكم
[illegible] الانتقال على العرض [illegible] بذاته فان ما لا يمكن قيامه بذاته [illegible] الوجود [illegible] محل [illegible]
الانتقال [illegible] في ان العرض [illegible] ذلك [illegible] المتكلمين الى [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] المتكلمين [illegible] المانعون [illegible] حلول الشيء [illegible] في الحيز الذي [illegible]
[illegible] الانتقال [illegible] الحيز [illegible] في الحلول [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ما ذكر من ان الحلول فيهما من الحلول الاختصاصي ثم تزلزل بعد ما اتحد بما منعوتا بالآخر فالناعت هو الحال والمنعوت المحل

وخصوصية ذلك الاختصاص غير معلومة وانا نوقنها بلازمها في التعريف نظرا الى مفهوم الاتصاف وبما فيه المفهوم المذكور

فلا شك في ان الماهيات تتصف بالسلوب والاضافات لا على نحو حلول تلك السلوب والاضافات فيها فلا يمكن النقض بها بل

الحق ان تمام النقض بالنقض وتمام النقض الآخر بالجوهر لا يصح امتناع حلول العرض في العرض والا لوجب

الانتهاء الى ما يقوم بالجوهر واحتج المجوزون بان حصول السواد في السطح في الوسط الذي يحبس لهما ويخالفه

بعض السواد به ... ما به الاشارة فالوسط معارض للسواد به قائم بها وهما موجودان لعدم

... الوجود والعدم فالوسط عرض قائم بالسواد به يحل العرض حالا في المحل الذي يحل العرض فيه في المحل لا امكان

... مع الذهول عن ذلك الحلول ... لانه يعرض الاحوال ... فانه بذلك العرض ثم الكلام فيه

[illegible]

[illegible]

الوحدة امر عقلي يحكم العقل بالمماثلات بمعنى [illegible] ان في هذا اللحوق العقلي واحد فيصح عليها عرض مثل
الانسانية على ما يحكم به الامور باسرها بل لنفي من الاصل كونها ثابتة في الخارج تحقيق ان الوالد [illegible]
هي الوحدة النوعية وهي غير حاصلة في احد الشخصين وهي الاخوة فالمضافة مطلقا امر مشترك بين المضافين فاما كونه هذا
مضافا الى ذلك فغير موجود في الاخوة فان اخوة زيد لعمرو وليست بعينها اخوة عمرو لزيد لان الاخوة التي لزيد بالنسبة
الى عمرو وليست ثابتة لعمرو والا لكان عمرو اخا لنفسه وهو محال وهذا في المضافات التي لو اطلقت فان الابوة لا يمكن
ثبوتها للابن وكذا البنوة لا يمكن ثبوتها للاب [illegible] بالمنع وكذا على المنع التشكيك في الالتفات العام تحليل
صورته التشكيك مستند الى العادة المحسوسة بان يلصق احدهما بالاخر فان هذا ادل من التزام هذا المحال
احتج [illegible] في جواز نفي الاعراض اصلا القائل بذلك ما ذكره علماء الامامية وكافة المعتزلة [illegible] جواز
البقاء عليها وان العلم به بديهي عند الاكثر منهم وبعضهم ذهب الى انه كسبي ومنعوا الانتزاع من ذلك احتج الاولون
على كونه بديهيا بان العلم البديهي حاصل لا يتعلق الى طلب وكسب ومن استند الى الحس وكما نعلم بالضرورة ان الشخص
الذي شاهدناه طول النهار هو الشخص الذي شاهدناه الان كذلك نعلم بالضرورة ان السواد الذي شاهدناه طول النهار
في جسم معين هو الذي شاهدناه الان ولو اخذ العقل ان يشك في ان كل آن يحدث عرض مثله ولا الاول يعدم
الاول الشك في ان كل شخص انسي من البشر يعدم ويوجد مثله غيره متأخرا في جميع الصفات بحيث يحكم العقل [illegible]
المساواة عند الحس بعدمها فلا يحصل الوثوق بان اب الشخص او اخاه ابوه او اخوه مع ما ذكرناه وهذا
عين السفسطة وكما حكمنا بالوحدة في الاجسام فكذا في الاعراض بل هذا اولى لانه لا نزاع في انا نحس بالاعراض
والكثير الناس منعوا ان يدرك الجسم فلو جاز القدح في العلم كان في الجسم اولى واحتج من جعله كسبيا بان العرض كان وجوده
ممكن الوجود وقد وجد وجوده لذاته والا لكان ممتنعا لذاته فلا يوجد ثم اذا [illegible] ممكن الوجود لذاته جاز وجوده
فلا يحلو اما ان يبقى ممكنا لذاته في الحال ولا يبقى والثاني محال والا لزم انتقال الشيء من الامكان الذاتي الى
الامتناع الذاتي وهو محال بالضرورة ولانه يسلم من الصانع تعالى لانه لو جاز انتقال من الامكان الذاتي الى الامتناع
الذاتي جاز ان ينتقل من الامكان [illegible] الى الوجوب الذاتي والواجب مستغن عن المؤثر فيلزم الاستغناء عن المؤثر فلا يبقى دليل
على ثبوت الصانع بالفعل لانه جاز ان يحكم بان الاثر واجب لذاته لا يستدعي وصفه هو او ممكن لذاته لكن لذاته ممتنع
لذاته لكون ذلك بعين الاول وهو انا اذا كان ممكنا لذاته في وقت كان ممكنا في كل وقت فكذا ممكن الوجود ممكن البقاء وهو
المطلوب ودفعه بطريق ان يمنع ان كل ممكن الوجود ممكن البقاء ولا يلزم من كونه ممكنا [illegible] الاول كونه ممكنا في الزمن الثاني
عقيب وجوده في الزمن الاول ولا يلزم من ذلك انتقال الشيء من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي فان من الموجودات
ما يمتنع عليه البقاء كالحركة والزمان ولا يلزم انتقالها من الامكان الذاتي الى الامتناع [illegible] فان من الممكنات ما يمكن وجوده

كل وقت آنا واحدا ولا يمكن بقاؤه وامكان البقاء امكان الوجود في كل وقت يمكن وجود هذا العرض استمرارا لا يمكن
استمراره فالامتناع الذاتي راجع الى الاستمرار وهي مغايرة للاستمرار الممكن الذاتي ولا انتقال من الامكان الى
جهة الامتناع والتعويل اولا ان ليس الا على [illegible] البديهة احتج الاشاعرة بوجوه الاول لو صح بقاء الاعراض لزم قيام
العرض بالعرض والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان البقاء عرض [illegible] فلو اتصف العرض به لزم قيام العرض بالعرض
وبيان بطلان التالي [illegible] لو صح بقاء الاعراض لامتنع عدمها والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان عدمه بعد
البقاء اما ان يكون لذاته او ممكنا او ممتنعا لذاته وكلاهما باطل والا لانتقل الشيء من الامكان الذاتي الى الوجوب
الذاتي ومن الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو معلوم البطلان [illegible] في ان كل [illegible]
وجودي او عدمي والوجودي اما ان يكون موجبا كالموجب [illegible] بطريان الضد او مختارا والاول محال لان طريان الضد على
المحل مشروط بعدم الضد الاول فلو علل عدم الضد الاول بطريان الضد الثاني لزم الدور وايضا [illegible]
من العكس فليس ان يعدم الباقي لطريان الطارئ اولى من ان يندفع الطارئ بوجود الباقي [illegible] عدم الثاني اولى لوجهين
لو عدم الطارئ حال وجوده كان موجودا معدوما معا وهو محال [illegible] حال طريه معللا بالسبب بخلاف
الباقي فانه مستغن [illegible] ان يكون الطارئ اكثر عددا ان السواد الذي [illegible] الواحد فاذا فرض [illegible] الساعة وطرأ عليه
جزء من السواد [illegible] لانا نقول ان الطارئ [illegible] لا نقول انه يوجد ثم يعدم في ذلك الان [illegible] انه لا يوجد البتة بسبب
ضد الباقي [illegible] عند [illegible] حال حدوثه مستغن عن السبب [illegible]
الاستثنائي محال والثاني [illegible] لان العدم لا يصح اسناده الى الفاعل المختار لانه عند الاعدام اما ان يكون قد صدر عنه
اثر او لا فان صدر [illegible] في تحصيل امر وجودي [illegible] ذلك الامر الصادر [illegible] امر عدمي وهذا [illegible] الاعدام
[illegible] في الاعدام [illegible] ذلك الاثر [illegible] كان عدم [illegible] معللا [illegible] وذلك [illegible]
على المحل وهو خروج عن هذا القسم [illegible] عدم ذلك [illegible] وهو معارض [illegible] العدم
[illegible] امر [illegible] اذا [illegible] لم يكن [illegible]
عنه امر كان [illegible] الاعدام [illegible] الاعدام لم يكن معدوما [illegible]
[illegible] شرطه [illegible] شرط العرض [illegible] والكلام
في عدمه كالكلام في عدم العرض [illegible] كان [illegible] الكلام في عدمه كالكلام في
عدم العرض [illegible] فان كان [illegible] حصول [illegible] حصول [illegible] في المحل [illegible]
[illegible] من الاعراض التي [illegible] بالمحل [illegible] لو كان [illegible] عدمه [illegible]
[illegible] الاول [illegible] البقاء عرضا [illegible] لكن [illegible] امتناع قيام العرض [illegible]

١١١

او لمهم به وعن سبب يمنع ان يكون عدمه واجبا بعد بقائه في زمن معين فانه من المحال ان يبقى ازمنة كثيرة ثم ينتهي

الى زمان يصير فيه ممتنع الوجود لذاته كما انه عندكم جائز الوجود في الزمن الاول ثم انقلب ممتنعا في الزمن

الثاني فيستغني عن السبب سلمنا لكن لم لا يستند الى الموجب قوله طريان الضد على المحل مشروط بعدم الضد الاول

فلو علل عدم الضد الاول بطريان هذا الضد كان دوريا قلنا هذا خارج عن البرهان فلقائل ان يقول بل عدم الضد

الاول معلل بطريان الضد في المحل ولو سلم فالقول راجح على الثاني بل لا بد من الدليل سلمنا لكن لم لا يكون

لم يكن ان الاول يقال انتفى الاولوية سلمنا لكن لم لا يستند الى الفاعل المختار قوله العدم لا يصلح ان يكون

امرا يباشره في تحصيل امر وجودي ممتنع فانا نقول ان ما نباشره في امر متجدد وهو يصلح مع ايجاد

المعدوم واعدام الموجود فان الاعدام المتجدد يصدق عليه انه امر متجدد فان الممكن هو الذي

يتساوى طرفاه بالنسبة الى ذاته فاذا حصل مع مرجح احد الطرفين وجب حصول ذلك الطرف سواء

كان وجودا او عدما والا لما كان الطرفان متساويين بالنسبة اليه وذلك الاثر اعني العدم منافٍ

لا لاجله فلا يكون ضدا سلمنا لكن لم لا يستند الى انتفاء شرطه قوله شرط الجوهر هو باقٍ والكلام في عدمه

كالكلام في عدم العرض قلنا لا نسلم انحصار الشرط في الجوهر لجواز ان يكون الاعراض الباقية مشروطة باعراض

يتجدد عليها غير باقية متعاقبة اذا انقطعت عدمت الاعراض الباقية المشروطة بها ولا يلزم في دفع هذا

الاحتمال الا ان الاكثر هو ان العقد الفرد في البعض وكلامهم ان الجوهر باق مع احتياجه الى ما يؤثر فيه

الى وجود شرط اخر كالشمس الفاعل للاضاءة وجه الارض بشرط المحاذاة فان المحاذاة اذا عدمت لم يبق

وجه الارض مضيئا وان كان الفاعل والقابل موجودين ايضا المبحث الرابع في انقسام العرض بانقسام

محله اما المتكلمون الذين يقولون بانقسام الاجسام الى الجواهر الافراد فان هذا الحكم ظاهر عندهم لان الحال في احد

الاجزاء غير الحال في الاخر لاستحالة ان يكون هو هو بعينه لامتناع حلول الواحد المطلق في محلين واما الاوائل

القائلون بوجود الجسم في ذاته واحدا بل ليس كذلك فاستدلوا على هذا الحكم بان الجسم اذا انقسم فالبعض اما ان يكون

ذلك العرض حاصلا في قسميه او طرفيه كالسواد في الضوء او لا في قسميه ولا في طرفيه فان لم يكن في قسميه ولا

في طرفيه فليس موجودا فيه وان كان في قسميه او في طرفيه لكان في كل جزء واحد من القسمين ان لم يوجد ذلك العرض فيه كان

ذلك الجزء خاليا عن العرض فليس ذلك الجزء كله فيه ذلك العرض بل في بعض من ذلك الجسم دون بعض وكذا البحث في

الاطراف المنقسمة وان كانت في طرف غير منقسم كالنقطة لم يوجد في الجسم الكبير لان النقطة لا توجد الا

الحركة التي بعد الوجود التي في النقطة والشيء لا ينفك عن لوازمه فلم يوجد في كل واحد من اجزاء الجسم العرض واما

لم يحصل ذلك العرض في كل واحد من الاجزاء فيكون الواحد حالا في الكثير وهو محال او يوجد في كل

١١٢

جزء من المحل جزء من الحال فهو ينقسم بانقسام المحل الا ان انقسام المحل لا يرد الكل حيث يقال انه يوجد بتمامه

في الجسم ولا يوجد في اجزائه لان اجزاء الكل ليست مساوية للكل في الماهية لان للكل تركيبا ليس في اجزائه فانا نمنع عدم

الحلول في الجسمية اذ لم يكن حالا في اجزائها فانه المتنازع وهذا كالاضافة فان الابوة قائمة بذات الاب

لا باجزائه ونمنع ان النقطة لا توجد الا بعد الحركة فقد يكون هناك اسباب اخر تقتضي النقطة عرضا فلها

موضوع فان لم يمكن محله الا النقطة صار النهايات حيثية الا كانت دوران الاوضاع وهو محال

ولو كان محل العرض منقسما بانقسامه لان كل محل عندهم منقسم وفيه نظر فان الموجب للانقسام انما هو حلول السريان لا

مطلق الحلول فان الحلول قد يكون حلول السريان كاللون الشائع في سطح الجسم فان كل جزء يفرض في السطح

يوجد فيه جزء من اللون وقد لا يكون كالنقطة الحالة في الجسم فانها لا تنقسم مع انقسام محلها وهكذا الاضافة

فليس في نصف الاب نصف الابوة قيل ان التحقيق هنا انه يقال الحال قد يكون بحيث لا يقبل الانقسام مع انقسام المحل وقد

يكون بحيث يقبل والاول هو الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد المنقسم الى جزء وفصل

وكانسان كثرة يحل محلا واحدا كالسواد والحركة مثلا فانهما لا ينقسمان بانقسامهما الى جزئين النوع عن

انقسام المحل الى جزء اسود وغير مركب والى جزء اخر مركب غير اسود والثاني هو الحال الذي ينقسم الى اجزاء متباينة

في الوضع كالبلدة فانها تنقسم الى عرضين متباينين في المحل في الوضع والمحل ايضا قد يكون بحيث لا يقبل الانقسام مع

انقسام الحال وقد يكون بحيث يقبل والاول هو المحل المنقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالجسم المنقسم الى جنس

وفصل او الى مادة وصورة والمحل الذي ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع لكن لا يحل فيه الحال من حيث هو ذلك

المحل بل من حيث هو طبيعة اخرى كالخط فان النقطة لا تنقسم بانقسامه لانها لا تحله من حيث هو خط بل

من حيث هو متناه وكالسطح فان الشكل لا يحل فيه من حيث هو سطح بل من حيث هو ذو نهاية واحدة او اكثر

وكالجسم فان المحاذاة التي هي اضافة مثلا لا تحله من حيث هو جسم بل من حيث هو جسم اخر على وضع ما منه وكالاجزاء

فان الوحدة لا تحلها من حيث انها اجزاء بل من حيث مجموع والثاني هو المحل الذي يحل فيه من حيث هو ذلك

المحل القابل للقسمة كالجسم الذي يحل فيه السواد والحركة والمقدار المبحث الثامن في امتناع كون الواحد جوهرا او

عرضا زعم بعض من لا مزيد تحصيل له من الاوائل ان الشيء قد يكون بعينه جوهرا وعرضا واحتجوا عليه

بوجوه الاول فصول الجواهر مقومة لها ومتقدمة عليها وعلل فيها فيكون جواهر لان المقوم للجوهر والمتقدم

عليه والعلة فيه يجب ان يكون جوهرا لاستحالة تقوم الجوهر المتقدم على الموضوع بالموضوع والا لما فرض ثم ان

الحكماء قالوا الفصول انها كيفيات والكيفيات اعراض فالفصول اذن جواهر واعراض فالشيء الواحد جوهر و

عرض معا الثاني الجزء من الحار والحار هو جوهر فالجزء من الجوهر جزء الجوهر جوهر فالحار بالنسبة

منتهاه

١١٣

الى الكل من حيث هو كل جوهر لكنه بالنسبة الى الجزء القابل له عرض فهي جوهر وعرض بالنسبة الى امرين ج
العرض في المركب لكونه كالبياض في الابيض وكل ما هو في الشيء لكونه منه لا يكون عرضا فيه وكلما لا يكون عرضا
في الشيء كان جوهرا لكنه بالنسبة الى الجسم القابل له عرض فالشيء الواحد جوهر وعرض معا والصور الجوهرية
العقلية حالة في النفس لا لكونها منه فيكون عرضا بالنسبة الى النفس لكنها لو وجدت في الخارج كانت لا في
موضوع بل ~~[illegible]~~ موضوع فيكون جواهر لانا لا نشترط في الجوهر كونه في الحال موجودا
لا في موضوع بل متى وجد كان وجوده لا في موضوع والجواب عن الاول ان الكيفية يقال على المقولة وعلى
العقل بالاشتراك اللفظي فلا يمكن ان يكون حصول الجواهر اعراضا لكن عرض حق لهما باعتبار وضع اسم الكيفية
لهما وعن [illegible] ان الكل عبارة عن الشيء ذي الجزء ولا يلزم من كون ذلك الشيء جوهرا ان يكون الجزء جوهرا
قوله الجزء جزء من الكل والكل جوهر قلنا ان اردتم بذلك ان الجزء جزء من مفهوم الكل من حيث هو كل اعني
المجموع المركب من الشيء ذي الجزء والجزء فهو مسلم لكن لا يصدق الكبرى فان المفهوم المركب من الجوهر والعرض
عرض وان اردتم ان الجزء جزء من مفهوم ذات الكل لا من حيث الحيثية فممنوع وعن [illegible] المنع من كون كل ما لا
يكون عرضا في الشيء يكون جوهرا فيه وسلم ان كل ما هو في الشيء لكونه منه لا يكون عرضا فيه والبياض اذا اخذ جزءا من
المركب اعني الابيض لا يكون عرضا في الابيض الذي هو مركب من الجسم والبياض بل هو عرض في الجسم الموصوف
الذي هو جزء من المركب وليس من شرط كون الشيء عرضا ان يكون حصوله في جميع الاشياء حصول العرض في الموضوع
حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كحصول العرض في الموضوع لم يصدق جوهرا بل من شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع اصلا
فالبياض وان لم يكن وجوده في الابيض الذي هو المركب وجود العرض في الموضوع الا انه بالنسبة الى المحل الذي هو
الجسم وجوده في موضوع وذلك يكفي في حصول العرضية لشرطها الجوهرية البراءة عن جميع الموضوعات والعرضية يكفي لاجل التعلق
بموضوع واحد فالعرض في المركب وان لم يكن عرضية حاصلة من هذا الوجه لكنه عرض باعتبار تعلقه بالموضوع [illegible] في
[illegible] هذا الوجه انه اذا حل شيء في شيء فانه يكون لذلك الحال اعتباران احدهما انه في ذلك المحل والثاني اعتبار
انه في ذلك المجموع كالجزء [illegible] فان لها اعتبارا بالنسبة الى الجسم بانه فيه واعتبارا بالنسبة الى المركب بانه في
الكل واما الاعتبار الثاني وهو اعتبار كون الجزء في الكل فظاهر انه لا يوجب العرضية لان الجزء جزء من الكل ومن شرط
العرض ان لا يكون جزءا من الموضوع واما الاعتبار الاول وهو اعتبار كون الجزء في المحل فلا يخلو اما ان يحل
محل متقوم بما يحل فيه ولا يتعلق ذلك [illegible] ان يحتاج في وجوده الى المحل او لا يحتاج المحل في
وجوده الى الحال الثاني [illegible] واما ثانيا فلان هيولى العناصر مشتركة صورها فلو كان الوجود [illegible] صور العناصر [illegible]
[illegible] وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصور [illegible] لا يكون الهيولى مشتركة [illegible] الجوهرية

١١٤

اذا عدمت فانه لا يعدم جسمية من ذلك الكون فلا يكون تلك الجسمية متقومة بالصورة الحيوانية فظهر امتناع تقوم شيء من المحال
بشيء مما يحل فيه فاذن كل حال بالنسبة الى محله عرض بالمعنى الثاني انه عرض مطلق حتى يكون هو بالنسبة الى المركب عرضا فيبطل
[illegible] الصورة والعرض وذلك مما لم [illegible] الاجماع المنعقد من العلماء [illegible] في اللغة عبارة عن [illegible] والعرض هو
الذي يكون عرضا عارضا فلا [illegible] ولم يكن عارضا ومعلوم ان الجزء بالنسبة الى الكل من حيث هو كل داخل فيه فلم
[illegible] في جوهر الكل وهي بالنسبة الى الجسم [illegible] عارضا فيكون عرضا بالنسبة
[illegible] الشيء جوهرا وعرضا وهذا الكلام على طوله لا [illegible] لا يكون في الوجود عرض على الاطلاق بل يكون جوهرا
وعرضا [illegible] الحقائق [illegible] باعتبارات [illegible] الاستدلال في هذا المطلب
العقلي [illegible] العلماء واجماعهم [illegible] اهل اللغة [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] لان الحال يحتاج الى المحل [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] وهذا الاعتبار لا يرتفع [illegible] الصورة [illegible]
مطلق الصورة الكلية ولا يرتفع البدن بارتفاع الصورة الحيوانية بل يرتفع صورته [illegible] امتناع ذلك [illegible]
الجوهر هو الغني في وجوده عن الموضوع والعرض هو المحتاج الى الموضوع في وجوده فلا يمكن اجتماعهما في شيء واحد
لان مثل هذا العرض الذي [illegible] الى الموضوع [illegible] وجود هذه الخاصة في كل عرض فان حمل موضوعه نفسه
كان [illegible] معقول [illegible] كان الجوهر محتاجا الى الموضوع لان التقدير انه واحد من جوهر
وعرض [illegible] ذلك **الفصل الثاني** في اقسام الاعراض على راي الاوائل وفيه مقدمة
ومقالات [illegible] المقدمة في [illegible] الاوائل العرض الى تسعة الكم والكيف والمضاف والاين والمتى والوضع والملك وان يفعل
وان ينفعل [illegible] اجناسا عالية لكل عرض كما جعلوا الجوهر جنسا عاليا لكل جوهر فالممكنات اذن كلها داخلة
تحت هذه المقولات العشر وهذا المحتاج الى بيان كون كل واحد منها جنسا عاليا وانحصار الممكنات فيها [illegible]
انواعها [illegible] كونها اجناسا [illegible] الاقسام [illegible] هذه العشر مشتركة في امر ما
[illegible] اجناس [illegible] الانواع [illegible] الاشتراك [illegible] السلب
لا [illegible] اجناسا [illegible] ان يكون [illegible] المقولات [illegible]
[illegible] المشترك لان [illegible] ذاتي [illegible] المشترك [illegible] عالية [illegible]
[illegible] واحد [illegible] ان لم [illegible] ان مقولتي الفعل والانفعال [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible]
المقولات العالية [illegible] الجوهر والكم والكيف [illegible] النسبية [illegible] الوضع [illegible]

نقول فيه فانه عرض يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه وبعضهم جعل المضاف

جنس للسبعة الباقية من النسب وهو غلط فان المضاف يعتبر فيه التكرر بخلاف باقي النسب واما تمام الحصر لو لم يكن جنس

جنس خارج عنها ولا بد في عليتين الاستقراء اعرض ان ههنا امور اخارجة عن هذه العشر كالوحدة والنقطة

والآن والوجود والشيئية وغيرها والاعتبارات العامة والحركة فانها خارجة عن المقولات العشر واعدام الملكات

كالجهل والعمى وجميع مفهومات المشتقات كالابيض فان المفهوم منه انه شيء ذو بياض وفهم هذا الامر على قدم

جوهر لانه لا يصح ان يكون الشيء ذو البياض عرضا ولا يكون مفهومه كالابيض داخلا تحت جنس الجوهر وليس داخلا تحت مقولة الكيف

لان الداخل تحت الكيف هو البياض وليس كلامنا فيه بل في الابيض ولا داخلا تحت مقولة اخرى منها وهو ظاهر فاذن

مفهوم الابيض خارج عن المقولات العشر واجيب بان الآن لا وجود له بالفعل وكلامنا في الامور الوجودية وكذا

اعدام الملكات وان الوحدة والنقطة فيل انهما داخلتان تحت مقولة الكيف لانهما اعراض لا يتوقف تصورها على

تصور شيء خارج عن حاملها ولا تقبل قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها وجعلهما بعضهم من الكم وهو غلط لان الكم هو الذي يقبل

المساواة واللامساواة وذلك غير صادق على الوحدة والنقطة وقيل انهما داخلة تحت مقولات كثيرة باعتبارات

مختلفة فالنقطة من حيث انها طرف المضاف ومن حيث انها هيئة من الكيف وذلك غلط لان الماهية الواحدة

لا تحت الجنسين اشتبه لو بهما بالشيء وذلك الحكم وقيل انهما خارجة عن المقولات العشر ولا امتناع فيه ولا ينافي ذلك حصر

الاجناس في عشر لان الاجناس كلما ترجع الى هذه العشر اما الانواع كلها فلا يجب ان يكون من انواع ما عليه البسيط

فلا يندرج تحت الاجناس العالية العشر اجناس لكل جنس لا لكل شيء فان لكل جنس بسيط خارجة عنها لم يكن في

بيان حصر الاجناس في العشر بيان لم يبق ليست اجناسا والاشياء المنسوبة خارجة عن المقولات العشر باعتبار دلالة حد

تحتها باعتبار اخر فان بالتمام من حيث المفهوم من التمام ومن حيث الوجود جسم التمام والجسم جوهر وانقسام من الوضع

ولا يندرج جزء جهات عن المقولات في العشر لانها ليست اجناسا والحركة قيل انها من مقولة ان ينفعل واما كيفية انقسام

هذه الى انواعها فلا يعلم تعدد العلم بجنسها من نسبتها الى النوع بالفصل او بالعوارض وتعذر لم يكن بالعوارض

فهل هو مطابق للتقسيم بالفصول كانقسام الحيوان الى الناطق وغيره او غير مطابق كتقسيم

كتقسيم الحيوان الى الذكر والانثى فانه غير مطابق للتقسيم بالناطق وغيره بل يداخل المختلف كالدخول في الكم وفيها مباحث

الاول في تعريف الكم لا يحد لانه لا يشاركه الجنس فيها وانما يعرف بخواص والتي يمكن الوقوف منها على

هو انه الكم ههنا خواص ثلاثة التقدير والمساواة واللامساواة وهي امور انما يعرض لغير الكم

لا لسبب الصورة الجسمية قبول الانقسام وهي لازمة للكم ليست الخاصة الثالثة هي قبول الانقسام على

جهة المقدرة المذكورة يمكن ان يعرض شيء غير ... وهذا المعنى هو المقدار لذاته واما قبوله التقدير

المقدار الطولي مثلا امكن ان يعرض الفعل فيه شيئان متغايران وهكذا في كل واحد من القسمين المفروضين وهكذا الى كل واحد

من القسمين وهكذا ابدا وانما كانت هذه الخاصة تابعة للاولى لانه متى يوجد المقدار من حيث يغاير غيره وتساويه

وهذه القسمة لا تعم الجسم لانه لا يوجد له حركة في المكان تجب الافتراق والاتصال تحدث للجسم الواحد باعتباره

هويتان بعد ان كانت له هوية واحدة فان الجسم عند الاول واحد في نوعه فاذا انقسم وانفصل بعضه عن

بعض بعد عدم الاتصال الاول وحدث اتصالان آخران متصلان آخران متغايران للاول والانفصال

عندهم يعم الجسم ولا بد في هذا المعنى من حركة وهذا المعنى لو لحق للمادة وتحله عرضا للمقدار

لامتناع التسلسل بين الاول والمقول وهذا المقدار هو الفصل عند ... فلا يكون هو الاول بل المادة نعم

عرض هذا القبول للمادة انما هو بسبب المادة لقوله المستند الى المقدار فانه لولا المقدار لما عرض للمادة

قبول الانقسام ولا يلزم من قولنا المقدار هو الذي يهيئ المادة لقبول الانقسام حصول ذلك الاستعداد في

نفس المقدار لانه حاصل في المادة بكيف يحصل فيه نفس وليس كل ما يعد شيئا فانه يحصل في نفسه ولا يجب ان يكون

المقدار باقيا عند حصول الانقسام بالفعل بل يجب عدمه كما ان الحركة تعد الجسم للسكون الطبيعي ولا تبقى مع السكون

لان الحركة الاعداد للسكون وقد حصل معها وكذا اعداد المادة لقبول القسمة يستند الى المقدار وقد حدث

معه وحصول القسمة بالفعل مستند الى اسباب اخرى كما استند السكون الى اسباب غير الحركة ولا يجب وجود المقدار عند

وجود تلك الاسباب قالوا ان الجسم متصل واحد على انه في قابل لانقسامات غير متناهية لا على معنى انها توجد

بالفعل دفعة بل على معنى انه كلما وجد من الانقسام شيء امكن تقسيمه الى انقسام اخر وهكذا الى ما لا يتناهى فانه

دائما غير متناهية بهذا الاعتبار ومن انه دائما موصوف بانه لا ينتهي الى قسمة لا تحتمل القسمة بعدها ودائما متناهية

من حيث ان ما وجد من القسمة متناهية فالجسم اذن قابل للتنصيف الى غير النهاية والتنصيف في المقدار التضعيف

في العدد فالعدد غير متناه في الزيادة وينتهي في النقصان الى الواحد والمقدار بالعكس غير متناه في النقصان

ومتناه في طرف الزيادة ولما كان المقدار قابلا للتنصيف لذاته وجب ان يكون قابلا للتعدد لان التنصيف في المقدار

تضعيف في العدد ومبدا العدد واحد وهذه الخاصة الثالثة للمقدار وهو كونه بحيث يمكن ان يصير معدودا

بواحد فيه لكن لا يمكن تعريف الكم بالخاصية الاولى الا بالمساواة والتي ذكرتها الكم وجد احد في تعريفها ولم يكن اخذها في

تعريفه ولا بالثانية لان قبول القسمة من عوارض الكم المتصل فلم يبق الا الخاصة الثالثة ... يمكن ان

يوجد فيه واحد عاد لذاته وهو شامل لما وجد فيه الواحد بالفعل كالعدد وبالقوة كالمتصل **البحث السابع**

في الفرق بين المقدار والجسمية الفرق بينهما من وجوه الاول الجسم الواحد سواء اتصلت المقادير المختلفة بحسب التشخيص فان

الشمعة يمكن جعلها تارة كرة وتارة ذا اشكال مختلفة كالمربع والمثلث وغيرهما من طول ونقص عرض وازدياد

فالمقدار لذاته قابل لان يعرض فيه واحد عاد له في عمومه ونصيره معدودا بذلك الواحد

عموده الكثير سوى المقدار وبقى الجسمية لعين المعارضة اذ انما ثبت تقدير نفى الجوهر الفرد اذ مع ثبوته يجوز ان يكون الجوهر عارضا
الى اجزاء وضع الاجزاء الانفعال المقدار فى النفس فان ابعاد الشمعة حال الكرة مساوية لها حال التكعيب [illegible] لا بانها
على المساواة وقد يكون الشىء وقد يكون بالفعل والكرة والمكعب لا مساواة بينهما بالفعل بالكرة وما بالنفس هو موجود
واعترض بمنع زوال المقدار بل الزائل الاشكال التى هى عوارض للجسمية الاجسام مختلفة فى المقادير ومشتركة فى الجسمية ومغايرة
اعترض بانها كما اشتركت فى اصل الجسمية كذلك اشتركت فى اصل الكمية والمقدارية فان اختلافها فى المقادير المخصوصة بعد
اشتراكها فى المقدارية مضافا بالاضافة المقادير المخصوصة على المقدار المطلق حتى يكون المشترك عرضا والمقدار المخصوص
عرضا آخر ولو سلم لان تلك المقادير المخصوصة انما مشتركة فى اصل المقدار فيكون هناك مقدار آخر مشترك وبه توحد ان
يكون اشتراك الاجسام فى اصل المقدار واختلافها فى المقادير الخاصة لا نسلم ان يكون اصل المقدار موجودا مغايرا للمقدار
المخصوص وح يجوز ان يكون الجسمية كذلك [illegible] الاجسام فى المقادير المخصوصة وان لم يكن المقدار موجودا مغايرا
للجسمية وقد قيل فان اشتراك الاجسام فى الجسمية ضرورى وقد سلم انه واختلافها فى المقادير ضرورى ايضا وقد سلم ان المعارض
[illegible] لاشتراك [illegible] ضرورى [illegible] فيكون الاجسام ضرورة [illegible] والمعارضة بالمقدار ساقطة لان الاجسام مشتركة فى المقدار المطلق
الذى هو جنس للمقادير المخصوصة واختلافها فى المقادير المخصوصة التى هى كالانواع ولا شك فى التغاير بين الجنس والنوع لكن ليس التغاير فى
المقادير المخصوصة [illegible] بالفصول المقسمة لجنس المقدار وذلك غير مشترك الا فى المقدار الذى هو الجنس [illegible] العارض فان الجنس بالنسبة
الى الفصول عرض عام لها فلهذا [illegible] كبعض الاجسام [illegible] بعدد الفصول ولا يحتاج فى المقدار الى المساواة فان الصورة
ان يعود الكثير [illegible] الى [illegible] المقدار وليس التقدير [illegible] الجسمية [illegible] الجسم [illegible] فلك المقدار بامر
زائد على الجسمية [illegible] الذى لا يسوى [illegible] باطل فلا يرجع ذلك الى الكرة لا اجزاء الجسم [illegible] مقداره [illegible] غير [illegible]
او [illegible] منه [illegible] غير [illegible] حلا [illegible] انه لا مساعد فى الجسم جسمية محفوظة حال [illegible] البعد [illegible]
على [illegible] والمكان [illegible] المسمى [illegible] الجوهر الفرد [illegible] الجسمية [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] السطح [illegible] فلا يكون الجسمية [illegible] المادة [illegible] عليها [illegible]
والخط [illegible] عوارض السطح [illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] فالجسمية [illegible] السطح فى [illegible]
[illegible] الجسمية فى الذهن [illegible] الخارج [illegible] لا [illegible] بالفعل [illegible]
الحركة [illegible] ولا خارجا اعترض بان للسطح اعتبارين احدهما [illegible] معقولية الكم [illegible]
انه مقدار قابل للفرض امتدادين [illegible] الجسم [illegible] بهذا الاعتبار كم عرض له الاضافة
فان كان السطح غير [illegible] فى [illegible] الجسم من حيث [illegible] ولا [illegible] من حيث [illegible] كم [illegible]

ذكر [illegible] بالهيولى والصورة فانهما داخلان فى قوام الجسم وجدا لا تعلمها [illegible] علم الجسم ولا يلزم من [illegible] التعويل
[illegible] ان السطح [illegible] للجسم الذى [illegible] يكون [illegible] العارض للجسم فلا [illegible] لا يكون [illegible] ولا
ان يكون [illegible] الجسمية [illegible] لا [illegible] السطح الماخوذ مع الاضافة عارضا على كونه من حيث هو غير مضاف عارضا
واما الهيولى والصورة فانما جهلنا هما بالجسم لان الجسم بصورته [illegible] باعتبار عارض عرض له [illegible] الثالث
فى اقسام الكم اعلم ان الكم جنس لنوعين المتصل والمنفصل والمتصل [illegible] معنيان احدهما حال المقدار
فى نفسه وهو الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء [illegible] حد مشترك يكون بداية لاحد الجزئين ونهاية للآخر وهذا هو المتصل
للمتصل والمنفصل [illegible] فى مقابلة وهو الذى لا يكون [illegible] حد مشترك [illegible] الذى يوجد [illegible] الى غيره [illegible]
على معنيين احدهما ان يكون نهاية احد المقدارين [illegible] نهاية الآخر كالخط المتصل بخط آخر على زاوية [illegible]
لكل منهما انه متصل بالآخر والثانى ان يتحد نهايتاهما لكن [illegible] زمان [illegible] احدهما بحركة الآخر [illegible]
الاتصال بهذا [illegible] هو الاول وهو المتصل الحقيقى وهو اما ان يكون قار الذات او غير قار الذات والاول
ان انقسم فى جهة واحدة لا غير فهو الخط وان انقسم فى جهتين فهو السطح وان انقسم فى ثلث فهو الجسم التعليمى والثانى هو الزمان وهو
كم [illegible] الساعات والدقائق [illegible] متصل لانه يمكن ان يتوهم فيه [illegible] الآن [illegible] نهاية
الماضى [illegible] المستقبل [illegible] مطابق للحركة المطابقة للجسم المتصل القابل للانقسام [illegible] غير متناهية ولو كان منفصلا
[illegible] انه منفصل لانه عدد الحركة [illegible] منفصل [illegible] الآن [illegible] لان كونه عددا عارض
له كالعرض [illegible] والسطح والجسم [illegible] معدودة وهو من حيث هو زمان ليس عدد الحركة والآن فى الزمان بالتوهم
كالنقطة فى الخط ولو كان بالفعل [illegible] يلزم كون الزمان منفصلا فانه اذا كان الآن حاصلا بالفعل كان حدا
مشتركا بين الماضى والمستقبل فكان متصلا [illegible] الكم المتصل [illegible] وادخل بعضهم المكان فيه وهو
[illegible] فان المكان عند [illegible] السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وليست [illegible] الا باعتبار
كونه سطحا [illegible] من الاضافات [illegible] المنفصل [illegible] العدد [illegible] كم لانه معدود [illegible] منفصل
لعدم حد مشترك [illegible] اجزائه فان الاربعة اذا قسمتها [illegible] لم تجد بينهما حدا مشتركا [illegible] اذا قسمتها [illegible]
لم تجد حدا مشتركا [illegible] واحد [illegible] يكون [illegible] الاربعة [illegible]
صار [illegible] منفصل [illegible] العدد لان قوام المنفصل من [illegible]
الواحد [illegible] من حيث هو واحد [illegible] بكثرة الا العدد [illegible] من حيث هو [illegible]
الى [illegible] بكثرة [illegible] الواحد [illegible] كونه عددا [illegible] باعتبار [illegible] بعضهم الى ان
[illegible] كم منفصل [illegible] للعدد [illegible] المقاطع [illegible] وهو كم [illegible] المقاطع

المقطع هو اول ما يمكن ان ينفى به تمام الاصوات وهو الصامت وهو ما يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيحة مقرون
بمصوت وهو ما لا يمكن الابتداء به بل يكون هيئة عارضة للحرف المبتدا به اما مقصور وهي الواقع في اقصر زمان يمكن
الانتقال فيه من صامت الى صامت وهو الضم والفتح والكسر او ممدود وهو الواقع في ضعف ذلك الزمان
كاشباعات الحركات الثلث والمقاطع مركبة على وجه ان ينشا من المقطع المقصور ثم يردف بالممدود مثل
على ان نذكر الممدود ثم يردف المقصور مثل كان واما في المعدومات فظاهر والحواس ليس كما [illegible]
نحوه يكون كالذات لجواز ان يكون حقيقة اخرى وقد عرض لها المقدار كجميع الاشياء المعروضة للاعداد
والقول ليس كما من حيث انه قول وانما اتصف كالاعداد الكثرة التي عرضت له **البحث الرابع** في الكم المتصل
الثاني الذاتي هل هو موجود او عدمي لتعلم ان البحث في هذا المطلب يتوقف على تحقيق ماهية كل واحد منها فنقول
المتكلمون جعلوا الجسم عبارة عن جواهر افراد متالفة في الابعاد الثلثة التي هي الطول والعرض والعمق
السطح عبارة عن جواهر افراد متالفة في بعدين منها لا غير هما الطول والعرض والخط عبارة عن جوهرين
او جواهر متالفة في بعد واحد لا غير هو الطول ح يكون وجوده بالضرورة واما الجسم التعليمي والسطح والخط
التعليميان اللذان اثبتهما الاوائل مغايرة لذلك فانها انكرت وجوده واما الاوائل فمنعوا من وجود
الجوهر الفرد اصلا وحكموا بتالف الاجسام والسطوح والخطوط منها بل جعلوا الكل [illegible] منها من هذه الثلثة
عرضا قائما بالجسم الطبيعي اما بالاستقلال كقيام الجسم التعليمي به او بالتبعية كقيام السطح به او كالخط به فهو قائم
بالجسم التعليمي المتناهي وقيام الخط بالسطح [illegible] بالجسم التعليمي المتناهي لم كان بعضهم قد منع من وجودها
لوجوه ا السطح نهاية الجسم التي هي [illegible] ذلك الشيء فلا [illegible] وذلك من الامور العدمية لا الوجودية
ب لو كان السطح والخط والنقطة امورا وجودية [illegible] لم يكن متحيزا [illegible] لزم انقسام كل
واحد منها في الجهات الثلث فيكون جسما [illegible] نهايات لها [illegible] لم يكن قائما بالمتحيز المنقسم في الجهات
الثلث فيكون منقسما في الجهات الثلث فلا يكون نهايات [illegible] الجسمان اذا تلاقيا فلا بد
ان يتلاقى سطحاهما [illegible] وهو محال او لا [illegible] فيكون كل من السطحين جسما [illegible]
في الجهات الثلث [illegible] عرض [illegible] بالسطح ليس هو فنا الجسم [illegible] الا [illegible] الاشارة
الحسية والسطح [illegible] ان هناك امورا [illegible] الجسم [illegible] مقدار [illegible] طول وعرض
وعمق واضافة [illegible] المقدار موجود [illegible]
والفنا ليس عدم محض بل عدم امتداد الجسم [illegible] والاضافة عارضة [illegible] عنها [illegible] السطح
وصح من حيث هو مقدار وذلك [illegible] الخط والنقطة ولا يلزم من حلول السطح

في الجسم اذ ليس في الجهات الثلث كانقسام الجسم لان ذلك يكون حكم العرض الساري في محله والسطح والخط [illegible]
[illegible] في محلها وكذلك النقطة والوضع [illegible] ذلك [illegible] انقسام المحل [illegible]
من الاوائل [illegible] الاجسام [illegible] التماس [illegible] الالتزام التداخل في سطوحها
وما به التماس امر وجودي بالضرورة ثم الجسم المتصل اذا قطع حدث له سطح بعد ان لم يكن فيكون موجودا
واعلم ان هذا الكلام لو [illegible] الجوهر الفرد اما على تقدير [illegible] فلا على ان في كلامهم نظرا فانا نقول بل ان
يمنع وجودي يحصل به التماس فان التماس والالتصاق والاتصال كالالفاظ المترادفة الدالة على المعنى
المبهم منها وهو الملاقاة [illegible] بالملاقاة [illegible]
[illegible] كل [illegible] وجودا فان [illegible] **البحث الخامس**
في ماهية الزمان اختلف الناس في ماهية الزمان فقد منعت جماعة من الاوائل الى انه لا تحقق له في الاعيان وانما
هو عبارة عن نسبة بعض الحوادث ببعض [illegible] زيد [illegible] كان معناه انه وجد بعد طلوع الشمس
[illegible] وانما اعتبر ذلك [illegible] لعمومه وشهرته عند كل الناس والا فقد كان يمكن نسبة كل حادث الى
كل حادث وذهب [illegible] الى ان له ماهية وحقيقة واختلفوا فذهب بعضهم الى انه جوهر مجرد [illegible]
واجب الوجود لذاته لاستلزام فرض عدمه المحال [illegible] لانا نعلم ان زيدا الحادث الآن لم يكن
موجودا زمان الطوفان وانه موجود الآن والعلم بوجوده الآن [illegible] موجود الآن ولم يكن موجودا
زمن الطوفان [illegible] فرض عدمه [illegible] لو فرض عدمه كان
عدمه بعد وجوده بعدية زمانية فيكون موجودا حال فرض عدمه هذا محال بالضرورة وكلما استلزم عدمه المحال لذاته كان واجب الوجود
لذاته وكل جسم وجسماني ليس واجبا لذاته فالزمان ليس بجسم ولا جسماني [illegible] وهذا خطا فان الزمان [illegible] لكان منقضيا لذاته والا
لكان الآن هو زمان الطوفان بل كل زمان [illegible] فما حدث الآن فهو حادث في كل زمان [illegible] وكل منقض [illegible]
[illegible] واجب الوجود لذاته [illegible] ذلك [illegible] لان المحال [illegible] فرض عدم الزمان مطلقا
[illegible] فرض عدمه بعد وجوده [illegible] لذاته [illegible] كون عدمه بعد وجوده بالزمان [illegible] ذلك
[illegible] وجوده [illegible] البطلان [illegible]
امر موجود [illegible] هو فلك معدل النهار لان الزمان محيط بجميع الحوادث وفلك [illegible] جميع الحوادث [illegible]
[illegible] فان [illegible] احاطة الزمان بجميع الحوادث [illegible] احاطة الفلك بجميع الحوادث [illegible]
الحوادث [illegible] الذات [illegible] حركة معدل النهار [illegible]
ان الحركة توصف بالسرعة والبطء [illegible] كل ذلك في الزمان [illegible] السرعة [illegible]

البعض في زمان اول ولا يكون الكل كذلك [illegible] قلنا ان الحركة يتصور فيها تساويها في السرعة والبطؤ والمهلة ومع تساويها في
المقدار وذهب [illegible] الى انه عرض هو مقدار حركة معدل النهار لانه قابل للمساواة والمفاوتة فيكون كما
وليس متصلا والالكان حاملا [illegible] انقسام الغير المتناهي لان الاجزاء غير قابلة للقسمة والثاني باطل لان كل زمان يفرض حركة
واقعة على مسافة منقسمة ويلزم من انقسام المسافة انقسام الحركة فان الحركة الى النصف تلك المسافة نصف الحركة الى كلها وذلك يقسم
الزمان ايضا لان زمان نصف الحركة نصف زمان كل الحركة وليس لذات الاشياء المفروضة فيكون اجزاؤه على التقضي فيكون له مادة
وليس مقدار المادة لامتناع كونه مقدار المادة المساوي لان المختلف في هذا المقدار قد يتساويان في المسافة فلا يكون
لمادة الجسم والالكان الاكبر زمانا وهو الابطأ اعظم حجما ولا مقدار الهيئة قارة في اثناء مدة الاكثر [illegible]
ولزادت تلك الهيئة بزيادته فهو مقدار لهيئة غير قارة وليست الا الحركة والاعتراض لا نسلم قبول المساواة والمفاوتة
فان ذلك فرع وجوده وهو ممنوع سلمنا لكن لم لا يكفي ذلك وانما يثبت لو يقبلها لذاته وهو ممنوع سلمنا لكن لم لا يكون متصلا
ولو لم يكن متصلا لما ذكرت الحركة قلنا ان عنيت الحركة بمعنى القطع فتلك لا وجود لها الا في الذهن فيكون ثبوت الزمان في الخارج
مما لا يثبت به وان عنيت الحركة بمعنى التوسط فتلك آنية سلمنا انه مقدار الحركة فلم قلتم انه يكون عرضا حالا فيها قوله لان
كل حادث فله موضوع قلنا ينتقض بالنفس الناطقة فانها حادثة غير حالة في المادة ثم نعارض بوجوه الاول لو كان
الزمان مقدارا للحركة لزم عدمه عند عدمها والتالي باطل لان العدم [illegible] طارئ فان فرض وجود مقدار الشيء فرض
عدم ذلك الشيء كان في الحكم وجود مقداره [illegible] بيان بطلان التالي فلانا نفرض عدم جميع الحركات فنعلم بالضرورة ان ذلك العدم
بعد الوجود وتلك البعدية عندكم هي الزمان فيلزم وجود الزمان حال عدم الحركات الثاني لو كان الزمان مقدارا للحركة فاما ان
يكون مقدار الحركة خاصة او لمطلق الحركة والتالي بقسميه باطل [illegible] بيان بطلان الاول انا لو فرضنا عدم
تلك الحركة ووجود اخرى كان تقع لا في زمان والتالي باطل لان كل حركة فعلى مسافة منقسمة فيكون بعضها قبل كلها ولا [illegible] حركة
لا عن الزمان والتالي ايضا باطل لانه ليس ان يكون للحركة بعض هي مستدعية زمانا وليس بان يكون الزمان حاصلا بعضها
بالاصالة وللباقي بالتبعية اولى من العكس لان حد الاقتضاء حاصل في الجميع فاما ان يحصل لكل حركة زمان على حدة او يحصل
للكل زمان واحد او لا يحصل لشيء منها والاول باطل لان [illegible] الواحد ليس ساعات متعددة بتعدد الحركات بالضرورة
ولان تلك الازمنة توجد معا [illegible] الابد ولم يكن الزمان [illegible] ويلزم اجتماع المقتضى لانه حصر [illegible]
[illegible] في ذلك المجموع فالمحيط بها الخارج عنها [illegible] ولم لا يكون زمانا [illegible] والمعية لذاتها هي
الزمان فاذن ذلك الخارج يكون زمانا وليس بزمان [illegible] الان ذلك لو اخذ ان حصل بعضه في كل حركة لزم
[illegible] الواحد بالشخص وهو محال ولانه لو عدم حركة لزم عدم مقدار مع بقاء مقدار الحركة الاولى فيلزم وجوده
وعدمه وهي [illegible] المطلوب [illegible] لو كان مقدار الحركة ما لم يكن [illegible] الحركة بمعنى القطع او بمعنى التوسط ولا اول

باطل لان تلك الحركة ذهنية لا تحقق لها في الخارج وما لا تحقق له في الخارج يستحيل ان يكون محلا للامر الخارجي والثاني باطل لان
تلك الحركة آنية فلا يصح حلول المقدار الذي فيها ولو كان مقدارا للحركة لكان محتاجا اليها لانه يكون حالا فيها حلول
العرض في موضوعه والعرض يحتاج الى الموضوع لكن الحركة محتاجة الى الزمان لانه لا يعقل حركة الا في زمان
الفعل زمان معين من الحاضر او الماضي او المستقبل فيلزم الدور [illegible] الضرورة قاضية بان الحركة الحاصلة
في هذا اليوم فانها حصلت بجميع صفاتها فيه فلو كان اليوم من صفاتها لكان اليوم حاصلا في هذا اليوم [illegible]
وعدم الزمان بعد وجوده ممتنع لذاته فلو كان صفة للحركة لزم ان يكون الحركة شرطا فيها يستحيل عدمه لذاته فيكون اولى
بامتناع العدم لذاتها فيكون واجبة لذاتها غنية عن المحل وهو محال [illegible] ان احد [illegible] هو الذي يستحيل عدمه
لذاته مطلقا والزمان والحركة ليسا كذلك انما يستحيل عدمهما بعد وجودهما بعدية زمانية لا لذاتهما مطلقا
بل لان فرض وجودهما وعدمهما دفعة واحدة وكل الممكنات كذلك ولا يلزم وجوبها عن حد الامكان [illegible]
كالحكم بان الزمان عارض للاشياء الغير القارة كذا الحكم بعروضه للاشياء القارة فانا نحكم بان من الحركات [illegible]
موجودة امس ومنها ما يوجد غدا كذلك نحكم بان [illegible] كان موجودا في الماضي وهو الان موجود وانه موجود
في المستقبل ولو جاز انكار الثاني جاز انكار الاول واذا جاز في وجوده الازمنة الثلثة كان الزمان عارضا
للوجود المطلق لا الوجود الغير القار اعني الحركة بخصوصيته فيكون مقدارا للمطلق الوجود وهو محال لانه لم
كان [illegible] على الثابت ولم كان [illegible] المتغير [illegible] وجوده
[illegible] الامور الثابتة في الزمان وجود المتغيرات [illegible] الاشياء الثابتة موجودة مع الزمان لا في
الزمان فان ما يوجد في الزمان ليس الا الاشياء التي يلحقها التغير لذاتها فيكون زمانية لذاتها او بالعرض فيكون
زمانيا بالعرض لا يعال [illegible] المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هي الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
هو السرمد لا يقال [illegible] في هذا التعليل لان [illegible] وتكون لو كان وجود الثابت لم يوجد في المتغيرات
ولزم [illegible] التوابت [illegible] المحققين انه لا شك في ان وجود الحركة مع الزمان ليس
كوجود الجسم القار الذي المستمر الوجود مع الزمان وليس كوجود الذات الباقي مع القار الذات الباقي [illegible]
مع الارض وهذا الفرق معلوم [illegible] وليس معية المتغير والثابت [illegible] فانا نعلم [illegible]
[illegible] على الفرد [illegible] اذا [illegible] المعا للمصطلح [illegible] لعبارة
[illegible] انما [illegible] لذلك المعنى ولا [illegible] بالتحصيل [illegible] العبارات على المعا [illegible] المعية
[illegible] المعية الاقتران والمصاحبة هو معنى واحد معقول [illegible] لكل مقترنين [illegible] الحركة والزمان هو اقتران شيء
غير قار الذات بشيء غير قار الذات [illegible] الاجزاء المفروضة في احدهما على التعاقب مقارنة للاجزاء المفروضة في الاخر

النابولي

١٢٣

على التعاقب ايضا والمجموع مع المجموع واما معية الجسم للزمان فظاهر فان الجسم كل جزء من اجزائه كذلك كان المجموع
مع المجموع منهما ومعية الجسم للجسم الحركي الا ان بينهما لو حصل لهذا الزمان عن معا وعن الزمان يرفع المقارنة
لزم ان يلحق الزمان الى زمان اخر فان ههنا الدهر والسرمد يكون كل منهما مقدارا اعلى محل ويلزم التسلسل
لكل منهما معية مع غيره ح مقدار الشيء موجود معه ما زمانه ولو كان الزمان مقدار الحركة لوجد معها في
الزمان فيكون للزمان زمان معه ط لو كان الزمان مقدار الامتداد الحركة وامتداد الحركة لا وجود له في
الاعيان لان الامتداد لا يحصل الا عند حصول جزئين والجزآن لا يحصلان دفعة بل عند حصول الاول
فالثاني غير حاصل وعند حصول الثاني فالاول فات واذا لم يكن لامتداد الحركة وجود في الاعيان لم
يكن لمقدار هذا الامتداد وجود لكن له اقسام الموجود بالمعدوم اعترضه افضل المحققين بان امتداد الشيء الغير
القار كيف ان يكون فيها بكثير اجزاء دفعة حاصلة اما امتداد الشيء غير القار الذات فلا يمكن ان يكون فيها كثير
اجزاء دفعة بل يجب ان لا يكون فيها الا واحد من جزآن دفعة ولو لم يكن له امتداد في لفظ الزمان معنى لا يلائم
العقلاء الزمان بالمعنى المشهور الامتداد واعلم ان ارسطو قال الزمان مقدار الحركة وهذا المعترض
زاد فيه الامتداد لمعترض عليه بمثل هذا الكلام ولم يعلم ان الامتداد هو المقدار المتصل فيكون في هذا التكرار غير
محتاج اليه فيه نظر فانا نسلم ان امتداد غير القار لا يمكن ان يكون فيها بكثير اجزاء دفعة بل يجب ان يكون فيها الا واحد
من جزآن دفعة لو امكن … لكن البحث في ان عروض الامتداد لمثل هذا الشيء هل هو ممكن ام لا والاستناد
في مثل ذلك الى الاكتفاء من اضعف الادلة ثم ان للامتداد عرض لا يعقل حلوله الا في ذي اجزاء ان ليست بينهما
فلا يحق وجوده الا بعد وجود المنتسبين لكنهما لا يوجدان معا فلا يحق له وجود تنبيه اعلم ان الذي يلزم يكون الزمان
مقدار الحركة زعموا ان للحركة مقدارين احدهما من جهة المسافة فان الحركة تزيد بزيادة المسافة وتنقص
بنقصانها والثاني من جهة الزمان فان الحركة انما تزيد بزيادة الزمان وتنقص بنقصانه وللمسافة جزء اول وجزء
لها تقدم وتأخر بحسب الوضع والمرتبة الحسية ويوجد التقدم والتأخر فيهما في الوجود ويعرض للحركة التجزية باعتبار المسافة
وتصير بعضها متقدمة وبعضها متأخرة الا انهما تعدم اجزاء المسافة … لان المتقدم والمتأخر في الحركة لا يمكن
اجتماعهما في الوجود بخلاف المتقدم والمتأخر في اجزاء المسافة فالزمان هو مقدار الحركة من جهة المسافة بل من جهة التقدم
والتأخر اللذين لا يجتمعان البحث السادس في ان الزمان هل هو موجود ام لا اختلف الناس في ذلك فذهب المتكلمون
وجماعة من قدماء الاوائل الى انه لا تحقق للزمان في الاعيان مع العلم الضروري بان ههنا ماضيا ومستقبلا وحاضرا لكنها ليست
موجودة في الخارج وذهب الاوائل الى انه موجود في الاعيان احتج اولا بانه لو كان الزمان موجودا لكان اما ان يكون قار الذات
او لا والقسمان باطلان فلا يكون له تحقق اما الاول فلانه لو كان قار الذات لكان الجزء من الماضي والمستقبل فيكون الحادث

١٢٤

الان حادثا في زمان الطوفان بل وكل زمان يسبق كل زمان يليه فيكون الذي كان الان حادثا لكنه يأتي يوجد جميع الازمنة معا واما الثاني
فلان المستقبل هو الذي لا يعد الاجزاء بل كل جزء وجد منه يعقبه بعض لم يحصل بعد وكل جزء منه كان موجودا ثم صار معدوما ثم الان وكل جزء مستقبل سيوجد
الان والماضي والان هو الزمان فيلزم وقوع الزمان في الزمان ولو كان امرا موجودا لزم التسلسل اعترض افضل المحققين
بان الزمان لو كان قار الذات لا يكون الماضي غير الماضي بل يكون بانها كما في الجسم الذي هو قار الذات ولا يلزم منه ان يكون جزء منه على الحد
الاخر واما اذا كان الزمان غير قار الذات ولا يوجد جزء منه عند حصول جزء اخر منه فلا يلزم منه ان يكون للزمان زمان لان القبلية و
البعدية لاجزاء الزمان لذاتها فيكون جزء متقدما على جزء لا بزمان غيرهما بل بذاتيهما ولا يلزم منه ترتب … الطرفان غير القار الذات الذي
يوجد اجزاؤه دفعة ويسمى الكثير من زمان واحد واجزاء الزمان لا يعقل فيها ذلك ويتغاير الماضي الان لكان الماضي الحاضر غير
الان لان المراد بالزمان هو الان والماضي وكل ما يوجد الان فانه يكون حاضرا الا ماضيا فيكون الماضي حاضرا هذا خلاف … اجزائهم
وهو بعينه بطلان لحوق القبلية والبعدية للزمان لذاته ح الزمان اما الماضي او الحاضر او المستقبل فالحاضر ان لم يكن له
وجود والماضي والمستقبل معدومان فلم يكن الزمان موجودا وهو المطلوب وان كان موجودا فاما ان لا يكون منقسما فيكون
عدمه دفعة لامتناع عدمه فيما يحدث آن اخر دفعة فيلزم منه تتالي الانات ويلزم تركب الزمان من الانات فلا يكون متصلا
ولا مقدارا للحركة ويلزم تركب الجسم من الجواهر الافراد وكل ذلك محال عندكم واما ان يكون منقسما فيكون بعضه حاضرا وبعضه ماضيا
او مستقبلا فلا يكون الحاضر كله حاضرا هذا خلف اعترض عليه افضل المحققين بان الزمان اما الماضي او المستقبل وليس لهم اخر هو الان انما الان هو فصل
مشترك بين الماضي والمستقبل كالنقطة في الخط والماضي ليس بمعدوم مطلقا انما هو معدوم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي وكلاهما معدومان
في الان وكل واحد منهما موجود في حده وليس عدم شيء في شيء هو عدمه مطلقا فان السماء معدوم في البيت وليس بمعدوم في موضعه ولو كان
جزء من الزمان لما امكن قسمة الزمان الى قسمين مثلا يوم من الغداة الى الليل ومن الان الى الليل فان كان الان جزءا لم يكن هذه القسمة
صحيحة ولا امكن قسمة مقدار من الزمان الى قسمين فالان موجود وهو عرض حال في الزمان كالنقطة المشتركة في الخط وليس جزءا من الزمان
وليس فيه … الا بعبور زمان فلا يلزم تتالي الانات وفيه نظر لتوقفه على اتصال الزمان بل وعلى وجوده وهما ممنوعان و
الضرورة قاضية بان امس غير موجود مطلقا وان غدا غير موجود مطلقا ولو افرد العقل لشك في وجود الحاضر في الماضي
ووجود المستقبل في المستقبل لكن … ان زيدا المعدوم وان عمرا الذي لم يخلق موجود وهذا خبط … هو انه موجود في حده … يراد به
ان الماضي موجود في الماضي والمستقبل موجود في المستقبل ثم لم يكن للزمان زمان … الماضي والمستقبل موجودان
مطلقا على معنى ان الوجود قد حصل لهما بالفعل ولم يلحقهما العدم بعد ذلك … الحكم … الضرورة تدفع ذلك
ذلك وليس حالهما حال عدم السماء في الارض لان للسماء وجودا محققا بخلاف الماضي والمستقبل اللذين حكمت الضرورة بعدمهما
ومع هذا الان جزء من الزمان حيث … الى اجزاء … تمام … لا تنتهي دفعة … كالاجسام والحكم بوجود
الان … ايهام ان الزمان بالفعل والبحث في كونه عدم الان … ح لو كان الزمان موجودا لكان قابلا للعدم لذاته

والثاني باطل فانه لو عدم [illegible] ان الشرط انه لو كان موجودا [illegible] فرضناه [illegible] العدم [illegible] عدم فيكون عدمه بعد وجوده
بعدية لا توجد فيها القبلية مع البعدية وهذه البعدية لا تحقق الا عند تحقق الزمان فيلزم من فرض عدم الزمان وجوده وهو
محال فاذن يمتنع فرض عدمه لاستلزام المحال [illegible] فرض عدمه [illegible] واجب لذاته واما بطلان التالي فظاهر اما اولا فلانه يكون
من الاجزاء وكل مركب ممكن واما ثانيا فلان كل جزء منه حادث والواجب لذاته ليس بحادث واما ثالثا فلان كل جزء [illegible] يعدم وواجب
الوجود يستحيل ان يعدم واما رابعا فلانه قائم بالحركة التي هي بالجسم محتاج الى محله وواجب الوجود ليس كذلك اعترض افضل المحققين
بان فرض عدم الزمان بعد وجوده يمكن فرض عدمه [illegible] وجوده ويلزم منه المحال لاشتماله على عدم الشيء حال وجوده وفرض عدم
الزمان [illegible] ممكن [illegible] العدم [illegible] وهذا الغلط نشأ من قياس الزمان على ما في الزمان من اقتران وجود
الشيء بعدمه [illegible] فان قيل [illegible] ان عدم الزمان بعد وجوده محال لذاته فيكون واجبا وانما كان
محالا لذاته لاستلزام فرض عدم الزمان مع وجوده ولزوم المحال باعتبار اشتماله على عدم الشيء حال وجوده لا لاجل [illegible] الذاتي
لكن الوجه [illegible] منشأ الزمان [illegible] كل حركة يفرض [illegible] على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدار من
السرعة وابتدأتا معا فانهما يقطعان المسافة معا وان ابتدأت احداهما ولم تبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا كان الثانية
تقطع [illegible] والاخذ والترك [illegible] السرعة قطع اكثر
[illegible] السرعة الاولى [illegible] يمكن ان يقطع مسافة [illegible] سرعة معينة [illegible] السرعة الثانية [illegible] امكان
من ذلك [illegible] السرعة المعينة [illegible] هذا الامكان [illegible] الامكان الاول [illegible] هذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فيكون موجودا مقدار الحركة [illegible] والاعتراض [illegible] هذا الدليل [illegible] على امكان وجود حركتين [illegible]
معا [illegible] وهذه المعية [illegible] الا المعية الزمانية فلا يمكن اثبات هذه المعية الا بعد اثبات الزمان فلو اثبتم الزمان
[illegible] هذه المعية لزم الدور [illegible] هذا الدليل [illegible] على وجود حركتين احداهما اسرع [illegible] والبطء لا يمكن
اثباتهما [illegible] الا بعد اثبات الزمان [illegible] كيف [illegible] الحكم على هذا الامكان بالزيادة والنقصان
مع الحكم [illegible] الزمان الماضي [illegible] انه غير موجود [illegible] من الاوقات [illegible] الحكم عليه
بالزيادة والنقصان [illegible] الشيء اذا [illegible] وجود [illegible] عدم [illegible] وجود [illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] وجوده [illegible] الاب [illegible]
هذا التقدم [illegible] الاب [illegible] في ذات [illegible]
[illegible] بهذا الاعتبار [illegible] الاب [illegible]
[illegible] لازمة لانه [illegible] وجود [illegible] وليس هذا [illegible]
وجود الابن [illegible] عدم الابن [illegible] العدم الذي [illegible] وجود [illegible]

[illegible] بهذا الاعتبار [illegible] على الابن [illegible] ما ذكان [illegible] باعتبار [illegible] على ان
اعتبار [illegible] الاب [illegible] باعتبار وجود الاب [illegible] عدم [illegible] القبلية وصف [illegible]
وعدم [illegible] وصف [illegible] عروض القبلية والبعدية [illegible] لذاتها [illegible] فان كان
عروضها [illegible] لذاته [illegible] عروض [illegible] البعدية لذاته وهو الزمان الذي
[illegible] لذاته [illegible] وجود [illegible] الموصوف بالقبلية [illegible] بالبعدية [illegible]
الشيء [illegible] جميع الاشياء [illegible] القبلية [illegible] الزمان [illegible] البعدية
الزمان [illegible] الزمان [illegible] الاب [illegible] الابن [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] القبلية والبعدية
من الاعتبارات العقلية لا من الامور الخارجية فلا [illegible]

البحث السابع

في ان الكم المنفصل [illegible] اختلف الناس في ذلك [illegible] المتكلمين [illegible] احتج
الاولون [illegible] العدد [illegible] عن مجموع الوحدات [illegible] مركب من الوحدات والوحدة [illegible] على الذات
[illegible] لم يكن [illegible] وهو محال
[illegible] بالوحدتين [illegible] واحدة من الوحدتين [illegible]
ويلزم [illegible] الاثنينية [illegible] من الوحدتين [illegible] للوحدة
الاخرى [illegible] الاثنينية [illegible] الوحدة [illegible] ويلزم الترجيح من غير مرجح والكل محال [illegible]
واحدة من الوحدتين [illegible] الاثنينية [illegible] لكل واحدة من الوحدتين [illegible] الاثنينية
[illegible] قائمة بالوحدتين بل بمجموع امرين متغايرين واذا كان كذلك [illegible] الاثنينية [illegible] الوحدتين من غير
امر [illegible] العدد [illegible] افضل المحققين بان الوحدة امر عقلي [illegible] عدم الانقسام واذا اعتبر من حيث
كونها موضوعا للوحدة الاخرى لزمت وحدة اخرى [illegible] الوحدة واحدة [illegible] الاعتبار ولا تكثر الوحدتان [illegible]
[illegible] في مرتبة واحدة [illegible] الاولى معقول في الموضوع والثانية معقول من المعقول في الموضوع [illegible]
عند عدم الاعتبار والاثنينية قائمة بالمجموع [illegible] اعتبار الانقسام [illegible] اثنان [illegible]
[illegible] على [illegible] امرا [illegible] الوحدة امرا عقليا [illegible] ويلزم منه [illegible] العدد
[illegible] امرا عقليا لا وجود له في الخارج [illegible] المتكلمين [illegible] الوحدتان [illegible]
لانهما [illegible] مرتبة واحدة [illegible] الوحدة [illegible] وحدتان [illegible]
كانت [illegible] والاخرى [illegible] الاثنينية [illegible] الوحدتين [illegible]

فرضا لزم ثبوت الاشياء ولا فرق بين الفقام وحده واليمين الى ما به الجسم بشرط الفقام وعدم العرض الا بعدم الجسم في حصول
الاشياء منها ذكره كالاشياء فانه مجموع للوحدات ان اراد به انه يحصل للوحدات منه باعتبار انها لكون الوحدات مجموع لغيره
شيئا واحدا حتى محل الاشياء الذي عرض واحد فهكذا البحث في حلول تلك الهيئة في الوحدات كالبحث في حلول الاشياء وان اراد انه
محل الاشياء في الوحدات من غير ان يصير المحلا واحدا لورود كاشكال في احتج الاوائل على كونه ثبوتيا بان العدد مركب من
الوحدات وليس شيئا منها بل مجموع الوحدات لكن كل وحدة فانها وجودية لا ان الشيء الواحد كالسواد الواحد الشخص بخلاف
العشرة من امثال هذا في مسمى الوحدة وتشار كها في مسمى السواد به وبانه لا اشتراك بينهما الا باعتبار قالوا اصله صفة زائدة
على الماهية ليست [illegible] عدمية لانها لو كانت عدمية ما لم يكن [illegible] كانت عدمية مع الكثرة لم كانت عدمية كانت الوحدة
عدم العدم وعدم العدم ثبوت فالوحدة ثبوتية ولا معنى للكثرة الا مجموع تلك الوحدات ولم كانت وجودية كانت الوحدة عدمية فيكون
مجموع العدميات امرا وجوديا وهو محال فيلزم ان يكون الكثرة والوحدة صفة وجودية قائمة بالذوات المعروضة لها وهو المطلوب
اعترض افضل المحققين بان بعض افاضل المتاخرين ان الحكماء قالوا الكثرة عدم الوحدة ثم قالوا الكثرة مجموع الوحدات
فما حصله انهم قالوا المجموع هو عدم الجزء منه وهذا القول غافل والمشهور من الحكماء انهم قالوا الوحدة امر عقلي عام يقع على
الوحدات كالوجود والشيء ويعد ونها في الامور العامة ولم نعلم انها تقع على موضوع عامتها الا العدد واحد فليس وحدة النقطة
كوحدة الجسم ولا كوحدة الحيوان ولا كوحدة العسكر والكثرة نوع من الاعداد وفيه نظر فان افاضل المتاخرين لم ينقل
عن الحكماء انهم قالوا الكثرة عدم الوحدة بل ان الوحدة لو كانت عدمية لم يكن عدم اي شي كان فان عدم الفرس او عدم كان
او عدمها الشيء وحدة بل ان كانت عدمية لم يكن الا عدم ما يقابلها ومقابل الوحدة ليس الا الكثرة فيلزم ان يكون الوحدة عدم
الكثرة لكن ذلك محال لان الكثرة اما ان يكون وجودية او عدمية فان كانت وجودية لزم ان يكون مجموع العدميات اعني الوحدات
امرا وجوديا وهو معلوم البطلان وان كانت عدمية كانت الوحدة عدم هذا الامر العدمي وعدم العدم ثبوت فيكون الوحدة
ثبوتية وقد فرضناها عدمية هف ومنا قضته لذلك الدليل ان دلالة الوحدة امر عام عقلي يقع على الاعداد ونحوها من الامور العامة
مسلم كونها كذلك ليس النزاع في ذلك بل في ان الوحدات الشخصية هل هي ثبوتية ام لا وكلامه يعطي انها ليست ثبوتية في الاعيان ويلزم
منه ان لا يكون الكثرة وجودية لتركيبها من الامور الاعتبارية فلا يكون العدد كما منفصلا قسيما للمتصل الذي هو الكم المحسوس
[illegible] من ثبوت ما هو وصف لامر عدمي وانت خبير بان الوحدة امر اعتباري كما قاله والكثرة كذلك ولم يلزم كون الوحدة عدم العدم
حتى يلزم ان يكون عدمها ثبوتيا بل هي وصف ثبوتي في الذهن باعتبار لا تحقق له في الاعيان ولا يلزم من ذلك ان يكون العرض ثبوتا
كالعمى فان عدمه لصدق بثبوت البصر ولعدم الصحيح منها الحق ما سبق من الحكماء بالكلية بانه قال المتكلمين
ثانيا ان الكميات ليست ثبوتية لكن الكيفيات المحسوسة ثبوتية للاتفاق بكون الصوت ثبوتيا والموجود عدما وقال
افضل المحققين لا شك في وجود الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة والكرة والزاوية وامثالها فانها بعض ذلك الا الكيفيات

مختصة بالكميات وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك كله الى الله تعالى بين الاعراض البحث الاول في المسائل المتفرعة على وجود
الكم عند الاوائل وهي خمس المسئلة الاولى في ان الكم للتضاد فهذه المسئلة ساقطة عندنا لان الكم قد بينا انه ليس ثابتا
في الاعيان وانما نبحث فيها على راي القدماء قالوا الكم لا ضد له اما المنفصل فلوجوه الاول ان كل عدد يفرض فانه متقوم كما هو
اكثر منه ومتقوم بما هو اقل منه ولا شيء من الضدين بمقوم لصاحبه ولا متقوم به فلا شيء من الاعداد بمضاد
ثبت لشرط في الضدين عاية التباعد ولا شيء من العدد اكثر من الاسلام فلا ضدية من الاعداد لان كل عدد يفرض ضدا
له فهناك عدد هو ابعد من الاسلام اكثر من هذا العدد لعدم تناهي الاعداد واذا لم يكن هناك عدد نضاده كالاعداد
فلا يكون الا ما بين ضد الشيء البتة اذا التضاد انما يعرض الجامع تحت جنس الفصل وهو الانواع ويحتمل ان يكون
لنوعين من العدد موضوع واحد فان كل عدد انما يتقوم لمجموع وحدات يخلع عدد ما ذلك العدد فالثلاثة يتقوم صورتها
عند اجتماع وحدة ووحدة ووحدة وما دامت هذه الوحدات موجودة امتنع عروض الثلاثية لها بل الموضوع
لابد وان يعرض له اما زوال تلك الوحدات وتبدلها او حدوث شيء يعرض له معنى الثلاثية فيكون الموضوع قد فسد واما ارتفاع
وحدة وبعد وجود حتى يصح معنى الاثنوة فلا يكون موضوع الاثنينية موضوع الثلاثية بل جزءا من موضوعها
واما الكم المتصل فهي المقادير والخطوط والسطوح فليس بعضها مضادا للبعض لوجوه الاول ان كل واحد منها
اما قابل للاخر او متقوم له فانه بل المعقول لا يوجد ان الاضداد يقوم المعقول بالمقابل ويكون القابل معروضا
للمقوم ولا شيء من الاضداد كذلك المغايرة لعينه ولا يتقوم احدهما بالاخر ليس فيها متعددا في غاية التباعد
الاتحاد الوضع لها ليس لصدق ان الخط والسطح لا يوجدان في موضوع واحد بالذات بل الخط لا يوجد الا في السطح
والسطح لا يوجد الا في الجسم والجسم لا يوجد الا في المادة لا يقال انه قد يوجد التضاد فان الزوجية كمية مضادة للفردية
والاستقامة كمية مضادة للانحناء المتصل كما يضاد المنفصل والمساوي ضد المفاوت والعظيم ضد الصغير
والكثير ضد القليل والمكان الاعلى ضد المكان الاسفل لانا نقول البيت الزوجية من باب الكم فانه لا يعرض لها لذاتها
المساواة واللامساواة بل هي من باب الكيف وكذا انها من باب الانفعال انما اقسام التي تمتاز في
العدد ثم لو حصلت كيفية عارضة للعدد مقتضية لقسمة متساوية صح انها من باب الكيف لكن لها دعاوى بل
سلمنا انها من باب الكم لكنها لا تضاد والفردية فان المشهور ان الفردية عدم انقسام متساو بل هو عدم الزوجية
عما من شانه ان يوصف بالزوجية بحسب ما التقابل بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد سلمنا كون
الفردية وجودية لكن يستحيل ان يكون موضوع الزوجية والفردية واحدا فان العدد الذي يعرض له الزوجية يمتنع ان
يعرض لها الفردية والاستقامة والانحناء من باب الكيف لا من باب الكم والضد سيأتي بيان انه داخل في الموضوع و
المتصل والمنفصل فصلان لنوع الكم ويستحيل اندراجهما تحت جنس لامتناع مساواة الفصل النوع في التقوم

فرضا لزم ثبوت الابلقية للاقوى من انضمام وحدة اليمين الى وحدة الجسم من انضمام وحدة العرض الى وحدة الجسم في حصول
الابلقية منهما وكون الابلقية قائمة بمجموع الوحدتين ان اراد به انه يحصل للوحدتين هيئة باعتبارها يكون للوحدتين مجموع نعم به
شيئا واحدا صح كحال الابلقية التي عرض واحد متكثر المحل بحلول تلك الهيئة في الوحدتين كالبحث في حلول الابلقية وان اراد انه
كحال الابلقية في الوحدتين من غير ان يعتبر المحل واحدا لورود الاشكال فاحتج الاوائل على كونه ثبوتيا بان العدد مركب من
الوحدات وليس شيئا منها بمجموع الوحدات لكن كل وحدة فانها وجودية لان اثر الواحد كالسواد الواحد المتحصل لما لف
العرض من انضمام السواد في محل الى سواد في محل اخر في السوادية وما مر [illegible] فالواحد صفة وانه
على الماهية [illegible] عدما لو كانت عدمية [illegible] ان كان بلكاية عدم [illegible] فالكثرة ان كانت عدمية كانت الوحدة
عدم العدم وعدم العدم ثبوت فالوحدة ثبوتية ولا معنى للكثرة الا مجموع تلك الوحدات وان كانت وجودية كانت الوحدة عدمية فيكون
مجموع العدمات امرا وجوديا وهو محال فيلزم ان يكون الكثرة والوحدة صفتين وجوديتين قائمتين بالذوات المعروضة لهما وهو المطلوب
اعترض افضل المحققين بان [illegible] افضل المتاخرين ان الفلاسفة قالوا الكثرة عدم الوحدة ثم قالوا الكثرة مجموع الوحدات
فحاصله انهم قالوا المجموع هو عدم الجزء منه وهذا القول عارف المشهور من الفلاسفة انهم قالوا الوحدة امر عقلي عام يقع على
الوحدات كالوجود والشيء ويعدونها في الامور العامة ويقولون انها تقع على موضوعاتها بالتشكيك [illegible] واحد مثل وحدة النقطة
كوحدة الجسم ولا كوحدة الجوهر ولا كوحدة العسكر والكثرة مؤلفة من الاحاد وفيه نظر فان افضل المتاخرين لم ينقل
عن الفلاسفة انهم قالوا الكثرة عدم الوحدة بل ان الوحدة لو كانت عدمية لكانت عدما اي شيء كان فان عدم الفرس او عدم الانسان
او ما اشبه ليس وحدة بل ان كانت عدما لكان [illegible] عدما لما يقابلها وما يقابل الوحدة ليس الا الكثرة فيلزم ان يكون الوحدة عدم
الكثرة لكن ذلك محال لان الكثرة اما ان يكون وجودية او عدمية فان كانت وجودية لزم ان يكون مجموع العدمات اعني الوحدات
امرا وجوديا وهو معلوم البطلان وان كانت عدمية كانت الوحدة عدم هذا الامر العدمي وعدم العدم ثبوت فيكون الوحدة
ثبوتية وهو فرضناها عدمية هف ومنا [illegible] لك كان دليل الوحدة امر عام عقلي [illegible] يعد في الامور العامة
مسلم كونها كذلك ليس النزاع في ذلك بل في الوحدات [illegible] ثبوتية ام لا وكلامه يعطي انها ليست ثبوتية في الاعيان ويلزم
منه ان لا يكون الكثرة وجودية لتركبها من الامور الاعتبارية [illegible] فالكم العدد كالمنفصل قسيما للمتصل لا يحتاج لكونه الكم الحقيقي
[illegible] عرض [illegible] ان الوحدة امر اعتباري كما قال والكثرة كذلك [illegible] الوحدة [illegible] العدم
حتى يلزم ان يكون عدمها ثبوتا بل هي وصف ثبوتي في الذهن باعتبار لا تحقق في الاعيان ولا يلزم من ذلك ان يكون البعض ثبوتيا
كالكم فانه عدم لصدق ثبوت [illegible] الصحيح [illegible] بحث الفلاسفة بالكلية [illegible] مثل المتكلمين
ما ثبت ان الكميات ليست ثبوتية لكن الكيفيات المحسوسة ثبوتية للاتفاق كون الصوت ثبوتيا والموجود عندنا ما قال
افضل المحققين لا شك في وجود الخط المستقيم والمنحني والدائرة والكرة [illegible] ونحو ذلك الا الكميات

محمد بالكميات وفيه نظر لجواز ذلك كله الى الله لتعيين الاحوال البحث [illegible] في المسائل المتفرقة على وجود
الكم عند الاوائل وهي خمس المسئلة الاولى ان الكم للمتصل بهذه المسئلة ساقطة عندنا لان الكم [illegible] بها
في الاعيان وانما نبحث فيها على رأي القدماء قالوا الكم لا ضد له اما المنفصل فلوجوه الاول ان كل عدد نفرض فانه متقوم كما هو
اكثر منه ومتقوم بما هو اقل منه ولا شيء من الضدين بمتقوم بصاحبه ولا متقوم به فلا شيء من الاعداد بمضاد
ب شرط في الضدين غاية التباعد ولا شيء من العدد كذلك [illegible] من الاعداد لان كل عدد يفرض ضدا
له فهناك عدد هو ابعد من الاشد اكثر من هذا العدد لعدم تناهي الاعداد واذا لم يكن هناك عدد هو ابعد كذلك
فلا يكون الا [illegible] ضد الشيء [illegible] المتضادات انما تتحقق [illegible] تحت جنس [illegible] النوع [illegible]
لنوعي العدد موضوع واحد فان كل عدد انما يتقوم بمجموع وحدات يلزم عدد [illegible] لذلك العدد فالثلاثة يتقوم صورتها
عند اجتماع وحدة ووحدة ووحدة وما دامت هذه الوحدات موجودة استحال عروض الثنائية لها [illegible] المجموع
لا بد ولم يعرض لها الا زوال تلك الوحدات وبعد انها [illegible] تعرض لها [illegible] الثنائية فيكون الموضوع قد فسد [illegible] ارتفاع
وحدة [illegible] بعد [illegible] الاثنوة ولا يكون موضوع الاربعة موضوع الثلاثية [illegible] موضوعها
واما الكم المتصل وهي المقادير والخط والسطح [illegible] مضادا للبعض [illegible] منه
اما [illegible] ولا [illegible] المعقول لا الوحدات الاعداد يتقوم [illegible] ويكون [illegible]
[illegible] من الاضداد [illegible] المغايرة [illegible] لا يتقوم احدهما بالاخر [illegible] غاية البعد
[illegible] الموضوع [illegible] الخط والسطح لا يوجدان في موضوع واحد بالذات [illegible] الخط لا يوجد الا في السطح
والسطح لا يوجد الا في الجسم [illegible] التضاد فان الزوجية مضادة للفردية
[illegible] مضادة [illegible] المتصل [illegible] المنفصل والمساوي ضد المتفاوت والعظيم ضد الصغير
والكثير ضد القليل والمكان الاعلى ضد المكان الاسفل [illegible] الزوجية من باب الكم فانه لا يعرض لها لذاتها
المساواة واللامساواة بل هي من باب الكيف [illegible] من باب الانفعال [illegible] التي تمتاز بها في
العدد [illegible] كيفية [illegible] العدد [illegible] لقسمه [illegible] من باب الكيف [illegible]
سلمنا انها من باب الكم لكنها لا تضاد الفردية فان المشهور ان الفردية عدم [illegible] الزوجية
[illegible] الزوجية [illegible] فالتقابل بينهما تقابل العدم [illegible] لا تقابل التضاد سلمنا كونه
الفردية وجودية لكن يستحيل ان يكون موضوع الزوجية والفردية واحدا فان العدد الذي يعرض له الزوجية يمتنع ان
يعرض له الفردية و[illegible] الاجسام من باب الكيف [illegible] الكم [illegible] اي ادخلنا في الموضوع في
المتصل والمنفصل [illegible] لنوع الكم ويستحيل [illegible] لامتناع مساواة الفصل النوعي [illegible]

الانفصال

بالحس الواحد على انا نمنع كون الانفصال يتوحد بان قد عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل والمساواة و
المفاوتة والعظم والصغر والكثرة والقلة اضافات في الكميات لا انها في ذاتها كميات وانما هذه الاضافات
وامثالها تمنع عروض التضاد لها فان المكان الاعلى يستحيل ان يتصور في موضع المكان كما لا يمكن للتضاد بينهما
لامتناع تعاقبهما على موضوع واحد ونعم الحصول في المكان الاعلى ضد الحصول في المكان الاسفل وهذان
الحصولان نوعان من الاين لا من الكم وانما المكان من حيث هو ليس بفوق ولا اسفل بل هو سطح حاو ولا خفاء في كونه
حاويا اضافة واما كونه تحتا وفوقا فهو بالقياس الى مكان اخر واذا كانت الفوقية والتحتية من الاضافات امتنع
عروض التضاد لها كما امتنع عروضه للكثير والصغير المسألة الثانية في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف
انه من الظاهر البين عند العقل انه ليس ثلثه اشد من ثلثه اخرى في الثلاثية او اضعف ولا جسم اشد من
جسم او في الجسمية او اضعف ولا سطح اشد من سطح في السطحية ولا خط اشد من خط في الخطية نعم انه يقبل الزيادة و
النقصان وهو غير الشدة والضعف لان الخط اذا ازداد امكن ان يشار الى شيء منه كان مثل الاول وامتداد السواد
اذا اشتد لم يمكن ان يشار الى شيء منه مثل ما كان من الزيادة والازدياد في النقص غير منحصر وتقابل الشدة والضعف منحصر من
طرف الضدين لان الفرق بينهما غاية البعد ومعلوم انه لا يمكن ان يكون عدد او مقدار اشد في عدديته او مقداريته
من عدد اخر او مقدار اخر المسألة الثالثة في الكم بالعرض اعلم ان الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللا مساواة
وهنا اشياء تقبلها لكن لا لذواتها بل لغيرها فسمي كما وذلك على وجوه اربعة ان يكون شيء موجودا في الكم كالزوجية
والفردية في الاعداد والانحناءات ان يكون الكم موجودا فيه كالاشخاص العشرة وكالجسم الذي طوله ذراع والزمان
لا اتصال له لذاته لانه نوع من الكم المتصل وانما عرض له الاتصال بسبب اتصال المسافة التي يوصف بها المتحرك فصار زمان حركة يتقدر
الزمان بالفرسخ فالزمان من هذا الوجه داخل كذا تحت الكم المتصل والاستعداد في كل شيء من مقولة وعرض له من نوع تلك
المقولة كالاقرب والمنفصل بالعرض لانه ينقسم الى الساعات والايام والشهور والاعوام والحركة توصف بالطول و
القصر والمساواة وعدمها اما باعتبار حلول الزمان فيها او باعتبار حلولها في المسافة فسماها حركة طويلة اي باعتبار
طول الزمان او باعتبار طول المسافة [illegible] توصف بها طويلة او عالية باعتبار حلول الكم المتصل فيها ج
[illegible] باعتبار حلوله في المحل الذي حصل فيه الكم كما يوصف السواد بالطول باعتبار حلول المقدار في السواد في محل
واحد ولكن يكون الشيء ليس محلا للمقدار ولا كمية حلوله في محل يتعلق بالمقدار او الذي يصح الصادق
ما يصف بالكم كالنور اذا اعتبرت بالنسبة الى زمانها فيقال القوة ليست ذات كمية في نفسها باعتبارها الى ما يصدر
عنها فيقال انها متناهية او غير متناهية باعتبار ما هي اثارها او عدم تناهيها فيحصل للقوى اختلاف بالزيادة
والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل عنها والى عدم [illegible] عنها في زمن [illegible] الفعل [illegible]

واحد الوضع

بخلاف ما

اضافة للقوى باعتبار زمانها في المقادير بالعدة اما بالمدة او الشدة لان القوى تصدر عنها اما عمل متصل في زمان وله اعمال متوالية
اما عدد فرض النهاية واللانهاية فيه يكون بحسب مقدار ذلك العمل او عدد تلك الاعمال والذي بحسب المقدار يكون اما من فرض عمله
واتصال زمانه ادوم فرض الاتصال في العمل بلا من حيث [illegible] ذكرته كون العرض صدور عمل واحد منها في ازمنة مختلفة كرماة
تقطع سهامهم مسافة محدودة في ازمنة مختلفة فالتي زمانها اقل اشد قوة من التي زمانها اكثر وذلك ان يقع عمل غير المتناهية لا في زمان وكون
الغرض صدور عمل منها على الاتصال في ازمنة مختلفة كرماة تختلف ازمنة حركات سهامهم في الهوي ولا محالة يكون التي زمانها اكثر
اقوى من التي زمانها اقل وذلك من دون ان يقع عمل غير المتناهية في زمان غير متناه ودون ان يفرض صدور اعمال متوالية عنها مختلفة
بالعدد كرماة تختلف عدد رميهم زمانا فانه يكون التي يصدر عنها عدد اكثر اقوى من التي يصدر عنها عددا اقل وعلى ذلك [illegible] ان يكون
لعمل غير المتناهية عدد متناه فالاختلاف بالشدة والثاني بالمدة والثالث بالعدة والفرق بين الشدة والمدة ان الزائد
بحسب الشدة ناقص بحسب المدة ولانه قد تختلف القوى بحسب المدة دون الشدة فان تكون القوى في الحركات بحسب الشدة بل
بحسب المدة والفرق بين العدة والمدة ان المدة هي في زمان شيء واحد والعدة اعتبار العدد لشيء بعد شيء واحد المسألة
الرابعة في ان الثقل والخفة ليسا من الكم انه قد يعرض كثيرا لبعض الناس الاشتباه بين الكم بالذات والكم بالعرض فيلحق الثاني
بالاول لقصور قوته المميزة بين ما هو للشيء بالذات وبين ما هو للشيء بالعرض [illegible] كل واحد من الثقل والخفة بالمساواة
والمفاوتة والزيادة والنقصان حيث يقال ان هذا الحجر يساوي في ثقله ذاك او يزيد عليه او ينقص عنه ويقال للخفة حيث
يقال ان هذا الجسم [illegible] ذاك او اضعف وتوهموا ان هذا القبول لذات الثقل والخفة [illegible] وانهما داخلان تحت مقولة
الكم وهو خطأ فان المساواة والمفاوتة في الكم عبارة عن فرض حد للشيء منطبق على حد لآخر منه [illegible] واذا انطبق كلية
على كلية الآخر فانطبق حداه الآخران على حدي الآخر فيقال انه يساويه وان لم ينطبق الحدان الآخران على حدي الآخر
قيل انه قد فاوته بالزيادة او النقصان وهذا المعنى لا يتحقق في الثقل والخفة لانهما عبارتان عن قوتين احداهما تحرك الشيء الى
اسفل والاخرى تحركه الى العلو وهذه القوة المحركة اما بالطبع [illegible] صورة جوهرية نوعية وذلك من مقولة الجوهر او الميل
الذي هو اثر [illegible] للحركة وهو من مقولة الكيف نعم يعرض للحركة التفاوت بسبب تفاوت الزمان فيدخل تحت الكم بالعرض
بهذا الاعتبار واما الجزء [illegible] فاحصل لها [illegible] ان [illegible] الحركة في الزمان [illegible] واذكر في [illegible] في صنوف
الزمان عروض المساواة والمفاوتة [illegible] المسافة الزمان [illegible] انه حصل [illegible] بالزمان وانها [illegible] عرض
المسألة الخامسة في الطول والعرض والعمق الطول [illegible] الامتداد الواحد كيف كان
[illegible] الامتداد المفروض اولا او اطول الامتدادين المتقاطعين في السطح او البعد الذي [illegible] من رأس الانسان الى قدمه و
من رأس الحيوان الى ذنبه او الامتداد الآخذ من المركز الى المحيط واما العرض فيقال على معان اربعة [illegible]
المقدار الذي [illegible] البعد الذي يعرض مقاطعا للعرض فرضا اولا او اقصر البعدين المتقاطعين في السطح [illegible]

ان يكون هو

البعد الاخر من الحيوان الى شماله واما الكمية فيقال على معان اربعة أ بالاشتراك الثخن الذي يحصره السطوح
ب البعد المقاطع للبعدين المفروضين اولا ج الثخن الذي يحصره السطوح بشرط الاخذ من فوق الى اسفل وان ابتدا
بالاخذ من اسفل الى فوق سمي سمكا د البعد الذي يكون قدام الانسان في خلفه ومن الحيوان ... ويخرج بهذه المعاني
كميات عرضية اما اضافيا فان اريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتدادات فهي كم بالذات ولم يرد بها ما تقدم
من المعاني لم يكن كمية اصلا ثم اضافيا لان كل خط هو طويل في نفسه على معنى انه بعد واحد امتداد واحد فهو طويل
الخط طويل وذكر الاخر لم يطول لا المطلوب بيانه ليس الخط الذي يعم البعد والامتداد لان كل خط هو طويل
بهذا المعنى المسلوب عن الامر الاصح ثم هذه الكميات الماخوذة بالاضافة الى شي وقد يوجد كمية لا يكون من شرطها اضافتها
الى شي اضافتها الى ثالث كما يكون هذا الخط طويلا وهذا الشي الطويل وهذا السطح عريض في السطح كالاول لم يعرض وهذا
الجسم ثخين كالاول ليس يحب وهذا العدد كثير كالاول ليس كثيرا وقد يوجد كميات بشرط الاضافة الى ثالث كالاطول والاعرض
والاعمق والاكثر **البحث التاسع** في تناهي الابعاد واختلفوا في ذلك فالذي عليه المتكلمين والحكماء قد جعلوا
الاولى ان الابعاد متناهية وذهبت حكماء الهند الى انها غير متناهية لنا وجوه أ لو كانت الابعاد غير متناهية
لامتنع تولد المسامتة على الخط بعد الموازاة مع غيره فامتنعت الحركة الدورية والتالي باطل بالضرورة فالمقدم
مثله بيان الشرطية انه لو كانت الابعاد غير متناهية لنفرض فيها خطا غير متناه موازيا لخط خرج من مركز كرة الى محيطها
فاذا تحركت الكرة حتى صار ذلك الخط الخارج من مركزها مسامتا للخط الغير المتناهي بعد الموازاة فلا بد وان يحدث
فيه نقطة يقع عليها اول المسامتة لكن ذلك محال لانه لا نقطة في ذلك الخط الا وفوقها نقطة اخرى يقع بها المسامتة قبل
النقطة المفروضة اول نقطة المسامتة لان المسامتة مع النقطة المفروضة اول نقطة المسامتة انما يحصل بواسطة الحركة
الى الكل لكون الحركة انما تقع في زمان منقسم والحركة الى النصف تكون المسامتة في الحركة الى النصف فيكون النقطة التي هي
الخط حال كونه في النصف سابقة على تلك النقطة المفروضة عند كونه في اخرها وهكذا الى نصف النصف الى ما لا يتناهى فلا
نقطة نفرض اول نقطة المسامتة الا وقبلها نقط لا يتناهى يصح ان يكون اول نقطة المسامتة وهذا هو الذي يلزم عدم تناهي
الابعاد وذلك يؤدي الى المحال لكونه محالا فيلزم تناهي الابعاد وهو المقصود لا يقال ان هذا البرهان مبني على امتناع الجزء
وامتناع الجزء محال فلا يتحقق لصحة هذا البرهان وبيانه انه مبني على ثبوت الجزء ونفيه وهما متنافيان وانما كان مبنيا
على ثبوت الجزء لان فرض نقطة هي اول نقطة المسامتة انما هو لو كانت هناك حركة لا ينقسم فرض المسامتة الاولى عندها لكن
وجود حركة لا ينقسم مبني على ثبوت ما لا ينقسم اعني الجوهر الفرد وانما كان مبنيا على نفيه لان انتهاء الحركة الى ما لا يتناهى
انما يصح على تقدير نفي الجوهر الفرد اذ على تقدير ثبوته لا يصح انتهاؤها الى ما لا يتناهى فقد ظهر توقف هذا البرهان على ثبوت
الجوهر الفرد وعلى نفيه معا فيكون فاسدا قال افضل المتاخرين هذا البرهان فيه نظر لان الامر الواقع في الزمان ...

ان الان هو مبدا الزمان كالحركة فان مبدا الان الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد وكل ان بعد ذلك
الان فان الحركة قد عبر منها جزء حتى وصلت اليه وذلك الجزء يقبل القسمة الى غير نهاية وكذلك مسامتة الخط للخط بعد
الموازاة انما يقع في زمان فلا يكون مسامتة الخط للخط الواحد في ان فمبدا المسامتة يكون ان الموازاة وكل
ان بعد ذلك الان يكون الخط فيه مسامتا بعد ان عبر عن المسامتة شي ينقسم الى ما لا نهاية له وبان من ذلك
ان المحال الذي ذكروه غير لازم ولا متعلق بتناهي الخط ولا تناهيه ب لو كانت الابعاد غير متناهية
لامكن ان يخرج امتدادان من نقطة واحدة كساقي مثلث لا يزال البعد بينهما يتزايد بقدر واحد من الزيادة
الى غير النهاية وكل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه يوجد في البعد الذي وجد فيه فهنا مقدمات اربع مدار هذا
البرهان عليها أ امكان خروج امتدادين من نقطة واحدة كساقي مثلث وهذا ظاهر لكنه ليس بعام بل انما هو
مخصوص بامتناع عدم تناهي البعدين او دليله ولا بد على امتناع بعد واحد غير متناه لعدم امكان فرض الساقين
المذكورين فيه ب جواز وجود ابعاد بينهما متزايدة بقدر واحد من الزيادات مثلا يكون البعد الاول ذراعا
والثاني يزيد عليه بنصف ذراع والثالث يزيد على الثاني ايضا بنصف ذراع فاذا وهكذا وانما شرطنا التزايد
ليظهر انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وانما شرطنا ان يكون الزيادات بقدر واحد ليحصل لنا ان البعد الزائد
بينهما مشتمل على تلك الزيادات غير متناه في الطول فانا لو نصفنا خطا طوله ذراع ثم جعلنا احد نصفيه اصلا
وزدنا عليه نصف النصف الاخر ثم نصف النصف الباقي وهكذا الى ما لا يتناهى وهو ممكن لان كل مقدار يقبل
ما لا يتناهى كما مر كانت الزيادات التي ضممناها الى الاصل غير متناهية وكان الاصل يتزايد الى غير النهاية
مع انه لا ينتهي الى ذراع والخط الذي فرضناه ذراعا فثبت ان يكون هذه الزيادات غير متناقصة لانها لو
تناقصت لم يلزم من كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه بل يجب ان يكون بقدر واحد او يزيد وهذه
المقدمة ايضا ظاهرة الثبوت ج جواز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى
غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على الابعاد يعرض بغير نهاية وهذه ظاهرة لانا فرضنا البعدين
غير متناهيين بالزيادات بينهما كذلك والا انقطعت فقطعا د ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد يوجد
في بعد واحد وكل بعد احد وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه مثلا البعد العاشر لا بد ان يشتمل
التاسع مع زيادة عليه ... فيكون تلك
الزيادات باسرها موجودة في بعد ... وهكذا الى ما لا يتناهى فاذا تقررت هذه المقدمات فنقول انه لا
يكون جميع هذه الابعاد المتزايدة الى غير النهاية بعدا غير مشتمل على الزيادات الغير المتناهية ... والتالي باطل لانه اما
ان يوجد الامتدادات بعدا لا يوجد فوقه بعد اخر او لا يوجد ... عنها ... فرضناها غير متناهية

دالة بعضها ان لا يكون هناك زيادة الا وهي حاصلة في عدد فيصدق على كل زيادة انها حاصلة في عدد ومتى صدق
على كل واحد انها حاصلة في عدد صدق على المجموع انه حاصل في عدد موجب ان يوجد الامدادات بعد يشمل على الزيادات
الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حاصرين وهو محال فانه يجب ان يكون هناك اخر الاعداد والا لو كان فوق عدد آخر يمكن
مشتملا على زيادة مع انا فرضنا مشتملا على كل الزيادات واذا كان اخر الاعداد وجب انقطاع الامدادات وان
لا يوجد البعد وجود ما البعد الذي فرضناه اخر الاعداد وهذا البرهان يشتمل على مقدمة واحدة وهي ان
كل زيادة لما كانت حاصلة في عدد وجب ان يكون جميع الزيادات حاصلة في عدد فان صحت تم البرهان والا فعند ذلك لصح
لو كانت الابعاد غير متناهية لامكن فرض خط غير متناه من جهة وسدادها واحد من قطع من احدهما قطعة متناهية
ثم نطبق الخط الاول على الخط المقطوع فان كان لا ولا من التام بازاء الاول من الناقص بعد القطع والثاني من الاول بازاء
الثاني من الثاني وهكذا فان استمر التطبيق فيهما الى غير النهاية وهو محض احدهما على صاحبه كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره
اذ لكانا مثل القطع متساويين وبعده كذلك تنكسر الخط المقطوع مساويا للتام حال القطع وعدمه لكونه وجود القطعة وجوده
وعدمها سواء اذ لم يظهر هناك تفاوت وهو محال بالضرورة ولم يحصل التفاوت ما لم يكن من الطرف المتناهي وهو
محال لانا فرضنا التطبيق من الاول الى الاول والثاني الى الثاني وهكذا فسبق التفاوت الغير المتناهي فينقطع الناقص مع التام
لتحصل التفاوت من تلك الجهة فيتناهي الناقص وكذا التام لانه لا يزيد عليه الا بالقدر المقطوع وذلك متناه و
الزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون بالضرورة متناهيا فقد تناهى الامتدادات وهو المطلوب اعترض بان
تطبيق نهاية الزائد على نهاية الناقص انما يكون على احد وجوه ثلثة ان يجر الناقص بكليته من جهة نهايته حتى تنطبق نهايته
على نهاية الزائد او يجر الزائد بكليته من جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الناقص او ان يزداد الناقص حتى
ينطبق طرفه على طرف الزائد او ينقص طرف الزائد ويزيد حتى ينطبق على طرف الناقص او ان يبقى الزائد والناقص
كما كانا ولكنه يوضع نهاية الزائد على نهاية الناقص فيظهر في الزائد فضل لا ينطبق لخط سفلا وما في نهايتهما فاذا
انطبقا من نهايتهما حدث في الزائد فضل لا ينطبق على الناقص ثم ما زال نريد تلك الفضلة ونعدها الى الجانب الاخر
الى ان يظهر الفصل ثم كلا فوقان ادعينا صحة التطبيق بالطريق المتدارس على الوجه الاول لزمنا المصادرة على المطلوب
لان الخصم انما يمكن ان يجر بكليته اذ احتل مكانا او شغل غيره وانما يصح ذلك لو كان متناهيا من كل الجهات وان ادعينا
ذلك على الوجه الثاني نقص كل واحد منها بقدر الجزء والنزول فصاعدا وما لا اخر له لا يلزم منه حالي ان ادعينا ذلك على
الوجه الثالث فللخصم ان يقول الزائد والناقص يمتدان الى غير النهاية ويبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنقطعة ابدا
لا الى الى حيث يزول تلك الفضلة فاذنهما يمتدان الى غير النهاية ويبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنقطعة ابدا ولا ينتهي
الى حيث يزول تلك الفضلة ابدا من وجوده فيه الزائد وايضا ينتقض بالنفوس الحادثة من زمان الطوفان الى الامام

اذن في الطرفين

من الماضي فانها اقل من النفوس الحادثة من زماننا الى ما لا يتناهى في الماضي مع انه لا بداية لها عندكم اجاب الاوايل
عن النقض بان كل كثرة يكون لجميع اجزائها وجود بالفعل في الطبع كالعلل او الوضع كالمقادير فتحول الانهاية فيها ممتنع اما
ما ليس هذا احد الوصفين كالحركات التي لا توجد معا ولا لازمة ولا ممتنع فيه ان يكون غير متناه وكذلك النفوس المجردة وجوده لكن
لا ترتيب فيها لا بالطبع ولا في الوضع لعدم امكان فرض المطابقة فيها وفي هذا الجواب نظر فان النفوس الحادثة انها فيها
ترتيب الكون كل سابق متقدم للاحق وقد اعترض جماعة من الاوائل عليه بان بعضهم النفوس لا تبقى انها والامكان
النفوس الان غير متناهية فالابدان كذلك لاستناع التناسخ لكن عدم تناهيها محال لانها قابلة للزيادة والنقصان
ومنهم من قال يجب تناهي الحركات لان النفوس متناهية لكونها تقبل الزيادة والنقصان والتناسخ باطل فيلزم تناهي الابدان
فيلزم تناهي الحركات ومنهم من قال ان التناسخ لابد من غير متناهية والنفوس متناهية ويقبل العلم بان كل ما يقبل الزيادة والنقصان
يكون متناهيا اما ان يقال يلزم من الاولية احد من المقومات باطل لم يكن من الاولية لا اصلا والعلاقة فمنهم من ذهب الى تركب
الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل ومنهم من ذهب الى ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لا نهاية لها ومنهم من قال
بالحوادث الغير المتناهية والمتكلمون اتفقوا على ان معلومات الله تعالى ازلا وهي مقدوراته مع عدم تناهيهما ومنهم من زعم ان
الاكوان المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يتجزأ عندهم يمكن حصوله في احياز غير متناهية على البدل ويمكن ان
يقوم به افراد غير متناهية من نوع واحد على البدل ومنهم من اثبت في العدم ذوات غير متناهية ومنهم من اثبت لله تعالى صفات
غير متناهية وانه يعلم بالبديهة ان مراتب الاعداد غير متناهية ونعلم بالضرورة ان تضعيف الالف مرارا غير متناهية اقل من
تضعيف الالفين كذلك ونعلم ان الحركات الحادثة في المستقبل او الى ما يمكن حدوثها لا نهاية لها مع احتمالها للزيادة و
النقصان فاذن هذه المقدمة ركيكة وانما يتم البرهان مع التطبيق لان الموجب للتناهي هو انه يجب انتهاء الناقص الى حد
لا يبقى منه شيء ويبقى بعد من الزائد وهذا انما يجب لو تعذر وقوع جزء من الجملة الناقصة في مقابلة جزئين من الجملة الزائدة فان
كان ذلك ممكنا لم يجب انتهاء الناقص الى حد لا يبقى منه شيء ويبقى من الزائد وذلك انما يتحقق فيما يحتمل الانطباق لانه اذا فرض جزء من
الجملة الزائدة منطبقا على جزء من الجملة الناقصة استحال ان ينطبق جزء آخر من الجملة الزائدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة
لاستحالة حصول الجسمين في حيز واحد فاذا صار جزء من الجملة الناقصة مشغولا بمماسة جزء من الجملة الزائدة استحال ان يصير هو
بعينه مشغولا بمماسة جزء آخر بل المشغول بمماسة جزء من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة فلذلك وجب ان ينتهي
الناقص الى حد ينقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة الزائدة شيء واما في الامور التي لا يعرض فيها الانطباق فليس
هناك بين اجزاء الجملتين ما يمنع من ان يكون جزء واحد بمقابلة جزئين كما ان الواحد بالنسبة الى الاعداد يكون كذلك ومنها
اللاحقة لكن لا يلزم من كون الشيء متناهيا ان لا يكون مساويا لغيره واما في المقادير فان الجزء المشغول بمماسة جزء يمتنع ان يكون
هو بعينه في تلك الحالة مشغولا بمماسة جزء آخر فلا جرم كانت المماسة والانطباق كالشرط لتحصيل المنافاة عن العوض فجاز ان يوجد في الذهن

نعم بل احدى الجملتين بالجملة الاخرى وذلك انما على وجهين فانه اما ان يفرض تطابق احدى الجملتين بجملة الاخرى من حيث هما جملتان
فلا يكون في ذلك الا مقابلة شيء واحد بشيء واحد واما ان يفرض تطابق احاد احدى الجملتين باحاد الجملة الاخرى وذلك
محال لان العقل لا يقوى على استحضار اعداد لا نهاية لها مع التفصيل واما ان يقابل بعض احاد احدى الجمل
ببعض احاد الجملة الاخرى فلا يلزم منه وقوع النقصان في الكل لظاهر مما مر ان التفضل الحاصل في الفرض
انما يلزم عند وجود الانطباق بين ان احتمال الزيادة والنقصان لا يوجب التناهي الا بهذا الشرط
وفيه نظر لان المطبق لا يتوقف على الوضع عند الاول بل البرهان قطعا كالعقل لو وضع كالمقادير
الاجتماع في الوجود ولهذا حكموا بان التطبيق والحركات لو وجد برهان امتنع عدم التناهي فيها والعقل
بتركيب الجسم من اجزاء غير متناهية غير وارد لعدم الحكم فيها بالزيادة والنقصان وكذا القائل بتركيب
العالم من اجزاء غير متناهية [illegible] وكذا الاكوان والمعدومات ومراتب العدد اما المعلومات والمقدورات
فليست موجودة بل هي امور مفروضة على معنى ان كل شيء يتصور ممكنا فانا نحكم عليه بكونه مقدورا ومعلوما وذلك
لفرضه [illegible] الحكم عليه بانه معلوم غير مقدور [illegible] كل واحد من الامور المفروضة [illegible] زاد عليها الى لا نهاية واما
تضعيف الالف [illegible] مرات غير متناهية فان [illegible] الزيادة والنقصان [illegible] عدم تناهيهما لان الزيادة
والنقصان ليس باعتبار ما حصل لهما من عدم التناهي في العدد فانا اذا قابلنا كل واحد من احاد الالف
المتصاعد الى غير النهاية بكل واحد من احاد الالفين المتصاعد الى غير النهاية [illegible] وباعتبار العدد بل
[illegible] في مقابلة كل واحد [illegible] فالتفاوت حصل لهما عرضا وعدم التناهي طولا وكان بالحقيقة كفرض
[illegible] الالف مرة واحدة [illegible] كل الف منها الى لا نهاية [illegible] لو كانت الابعاد غير متناهية لكان فيها
حيثيات غير متناهية [illegible] غير متناهية وكل حيثية [illegible] غير المتناهي [illegible] كل واحد من الحيثيات الاولى
اما ان يتناهى او لا يتناهى فان تناهى [illegible] كل واحد واحد من الحيثيات الاخرى اما ان يتناهى او لا يتناهى
فان تناهى [illegible] كل واحد واحد من الحيثيات [illegible] عددان من الحيثيات [illegible]
لعدم النهاية [illegible] على [illegible] الا [illegible] متناه فالكل متناه ولو
كان [illegible] لا نهاية [illegible] بين حاصرين [illegible] لعدم التلازم بين
الحكم على الكل وكل واحد [illegible] لو كانت الابعاد غير متناهية لكان [illegible] محصورا بين حاصرين [illegible]
بالضرورة [illegible]
[illegible] الى غير النهاية [illegible] مع عدم تناهيه
[illegible] برهان اقليدس على المساواة

تناهي في الخطوط المتساوية بحيث يكون بينها كل خط وسط على نهايتي مساوية [illegible]
[illegible] ان كل بعد متناه فان وراءه بعدا اخر اما خلاء او ملاء [illegible]
[illegible] هذا الحكم [illegible] حصول الجسم في مكان [illegible]
[illegible] الوثوق بالقضايا [illegible] ولم يشهد بالقضية المذكورة [illegible]
يشهد بالضروريات [illegible] بخلاف ما في الضروريات [illegible]
القضايا البديهية [illegible] الوثوق بجميع الضروريات [illegible]
[illegible] الوثوق بحكمها [illegible] في جميع الضروريات [illegible]
لم يكن الحكم [illegible] لان الدليل [illegible]
العلم [illegible] في الضروريات [illegible] الجزم [illegible]
لان الضروريات اصل الكسبيات [illegible] فاذن لا يجوز [illegible] من الضروريات
[illegible] العالم ان لم يمكنه [illegible] الى خارجه كان ذلك لممانعة الاجسام [illegible] العالم اجسام [illegible]
[illegible] ان تناهت [illegible] الاجسام وان امكنه [illegible] للمساواة [illegible]
[illegible] ان الحركة [illegible] فاذن هناك ابعاد غير
متناهية [illegible] لو كان العالم [illegible] ما هو عليه الان [illegible]
لو فرضناه ازيد مما هو [illegible] لكان [illegible]
[illegible] خارج العالم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الى لا تناهي [illegible] المعدوم
البعد [illegible] الى لا تناهي [illegible] عدم التناهي ممكنا [illegible]
الافراد [illegible] غير متناهية في الزمان لا بداية له ولا نهاية [illegible] لا بداية له ولا نهاية [illegible]
والاعداد لا تتناهى في الزيادة [illegible] النقصان [illegible] لا تتناهى [illegible]
[illegible] الوهمية والان [illegible]
الوهمية والعقلية لان [illegible] بالاعداد [illegible]
راجع [illegible] القضايا [illegible]
شهدت عند [illegible] انه لا يمكنه [illegible] البعد بالجسم [illegible] لعدم الشرط [illegible]
[illegible] خارج العالم وجود مكان [illegible] العالم وراءه عدم صرف لا خلاء ولا ملاء

ثم ان قولوا انه يلزم من حصول ذلك والمرجح زوال الممتنع وعن انه اذا فرد هم غير حاصل في الوجود فلا عبرة به واعلم ان
حكمهم بكون هذا الحكم وهميا كثيرا لا عقليا مع حكمهم بان الحوادث الحاصلة في الزمان المقدر والمفروض في الحركات المحصلة بالزمان
والبعد المفروض انه عقلي لا وجه له لتساويهما في الفرض والتقدير والحكم باتحادهما وعن [illegible] ان الكل
لا يلزم التركيب من حيث العموم ولا يجاز ان يسع لخارج عن منهي ما لا يلزم له اوزانه ولا يكفي في عدم الامتناع ان لا يكون
الشيء الواحد بعينه ما هما سلوك ان يسع لا مراجعة كما هو هنا وعن [illegible] يمنع عدم تناهي الزمان فلنا لكن يمنع دلالة عدم
تناهي الكثير على عدم تناهي الجسم لا يمكان يسكن الجسم بكلا غير متناهية محصوة في اجزاء المحلول وعن وبان العكس لا عبرة
به في الامور العظيمة لانه لو اشتمل على الكل لكان هذا القلب اذا اخلاعه لم يتم نسا اصلا وما يسهم بها حال
الجامع فلا يعصم كان الجسم لا ينتهي في التصور الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان امتنع خروج جميع الاعداد الغير المتناهية
الى الفعل كذا كل عظم فرضه للجسم يمكنك فرض ما هو ازيد منه ولا يمكن ان ينتهي في العظم الى حد لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم
منه وان استحال وجود ما لا يتناهي في العظم واعلم ان مرادنا بتناهي الابعاد وليس الا ان تعرف به عدم استحالة وجود ما لا
يتناهي في العظم قال الشيخ انه يعم ح دمه دعهه دم [illegible] الصغر فلان اخذ نصف الخط اذا اضعف انه اخذ نصف كما ح
ثم اخذ نصف نصفه وهكذا الى ما لا يتناهي فانه يزداد ذلك التصغير الى غير نهاية مع انه لا يبلغ الخط المعلوم ابدا وهذا
الفرض مر ان زاد ان لا يبلغ الجسم كل عظم الى حد لا يتناهي لانه مصلا عن ان يزيد عليه دائما وهذا البطلان ح يقول لنا
نصل الجسم الى كل حد من التزيد العظم وذلك ممتنع ولما يدل ذلك على الصغر التزيد من لان الجسم الى الجامع الى خارج عن العموم
والزيد يكون اما ان اسبب الماده يخلل الى الاصل وهو يوجب ان يكون مواد الاجسام غير متناهية واما سبب محلل لانه
يكون متناهيا حصر غير متناه وكل ذلك محال

البحث العاشر في المسائل المتعلقة بما لا يتناهى وفيه مسائل

المسئلة الاولى في الوجوه التي يطلق عليها اللانهاية ان ذلك باعتبار كيفيات الكيفيات الحس وادق كيفيات الى ان ذكا لوازم
وقد يقال على وجه السلب وقد يقال على وجه العدول فالاول يصدق بانه يسلب الشيء الذي لا يصح ان يوصف الشيء
بالنهاية كما يقول الله تعالى لا نهاية له والعقل لا نهاية له لانه حيث سلبنا عنهما المعنى المصحح لوصول التناهي وهو الكم
بانه يصدق على وجه العدول الذي ذكرناه [illegible] اعم من المعدولة والثاني ان يكون المعنى المصحح لوصف الشيء
بالتناهي حاصلا لكن النهاية لا تكون حاصلة وهو على وجهين الاول ان يكون الشيء بحيث اذا اخذ منه اي شيء وجد شيء خارج
عنه غير منتهي الى العود لكون الاجسام غير متناهية في العظم والثاني ان يكون محدودا محيطا وليس في ذلك لمحيط خط
بالفعل كان في سطح التام مقال انها غير متناهية بانه الاول واما الذي بحسب المحاذي فهو ما لا يمكن سلوكه
كالطريق الشاق فلا وجه وقد يقال لما لا يعسر ذكره انه ليعد كالطريق الشرقي والمتوسط بينهما والاول

المسئلة الثانية في ان اللانهاية في الكلام انه يستلزم انها لوازم انه ... ان ... لا نهاية فيها المتنع عند اهل

المملكة كالذي اما الا اذا ما اثبتوا حوادث لا نهاية لها في الماضي وساق الكلام معهم ان شاء الله تعالى قالوا اذا املنا
الاشخاص الماضية غير متناهية احتمل ان يرى ان كل واحد منهم ملك الاشخاص غير متناه وهو معلوم البطلان وانما
ذكر للاوهم امكان الحمل عليها لحكم به على الحمل كالحدوث ان جملة الاحاد المجتمعة لها عدد غير متناه وهذا لا
يلزم بحسب الوجود ولو بحسب الوهم فلا دليل ان احد يمكن السلب بان يقال ان جملة الاشخاص الماضية ليست امرا له عدد متناه
فهو صادق عندهم لا ان يصدق وهو ان جملة الاشخاص الماضية امر له عدد موجود ومتناه كاذب اما الكذب فوضوعها لان
جملتها كل واحد منها لا يستمع اجتماعها مع وجوده لانه يكون جملة موجودة اذ ليست موجودة في الخارج لعرض ما فيها
فلا يمكن اجتماعها في الوجود في زمان ما لو لعدم تناهيها عندهم وان اخذ بمعنى العدول بان يقال جملة الاشخاص الماضية
امر له عدد غير متناه فهو باطل لان موضوع المحمول العدولي يجب ان يكون موجودا ومجموع الاشخاص الماضية غير موجودة في
شيء من الاحوال الدالة على انه لا يصدق عليها انحصار عدد غير متناه بالفعل وان لو حكي على انحصارها وصف اللانهاية
لوجدناه ذاتا للمتناه وهو ما حوى بحسب الوهم فهو ان يقال ان المتوهم من الاشخاص الماضية عدد اي واحد اخذته وجدت واحدا
غيره عدد وهو غير منتهي الى الكثير ولا ينتهي الى حد غير متوقف وهو ممكن عندهم **المسئلة الثالثة**
في معنى اللانهاية في المستقبل النظر في الامور المستقبلة ليست موجودة بالفعل لان الموجود في الكثير في وجوده او
في تناهيها ولا تناهيها اما الاول فيعلل الاشكال في ان الامور المستقبلة ليست موجودة بالفعل لان الموجود في المستقبل اعم الذي
او هو بعد فهي موجودة بالقوة يستوي اما ان يكون كل واحد واحد من تلك الامور او يعتبر حال الجميع فان اعتبر حال كل
واحد واحد فالكثير يكون كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت وبالفعل في وقت واما لا يكون كل واحد موجودا بالقوة في
كل وقت الا انه يوجد في وقت الاخر من الاشخاص ولا يمكن ان يوجد في ذلك الوقت ابدا ولذا اعتبر وجود الكل من
حيث هو كل فذلك على وجهين احدهما ان يكون ذلك الكل موجودا بالقوة بان بعضه موجود بالفعل وبعضه موجود بالقوة
فهو صحيح لان الماهية ذات احاد ومعنى انه يصح ان يقال ان محمل عليه تلك الماهية انها شيء موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج
الى الفعل بحيث لا يبقى منه شيء بالقوة لكن هذا عند ان الكل ما هو كل غير موجود حتى يصح ما هو يبقى الثاني ان يكون
ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من العدد منه يكون موجودا بالقوة بحسب وقت وان لم يكن منه شيء بالفعل وهذا الثاني وهو النظر
في تناهيها ولا تناهيها فاعلم انه يصح ان يقال للاشياء التي في طرف المستقبل انها ابدا متناهية بحسب الخارج وانها يكون
واحدا الى حد يكون بذلك الاعتبار متناهية وانها ابدا متناهية بالقوة باعتبار النهاية الاخيرة التي بالقوة بعد النهاية
الحاصلة بالفعل وانها غير متناهية بالقوة ولا بالفعل ابدا بالقياس الى النهاية الاخيرة التي تحصل بعده حتى اذا لم يظهر
صدق انها متناهية بالقوة بالقياس الى النهاية الاخيرة ومتناهية بالقوة بالقياس الى ما حصل وانها غير متناهية بالقياس
الى النهاية لانه لا نهاية بعد فصح ان ما لا نهاية له موجود بالفعل دائما اي جملته غير متناه الى النهاية الاخيرة وصح ان ما لا نهاية له

موجود بالقوة دائما اي في طبيعته دائما ليس يا بتوق ان يخرج الى الفعل الا ويتعقبه آخر المسألة الرابعة في ان
اللانهاية عدمية ذهب بعض من لا مزيد تحصيل له الى ان اللانهاية من جملة المبادي ولكن نقرر تحقيق ذلك
بقول ان اللانهاية يعبر عنها بعبارات ليس هذا المفهوم منها معروضه والثاني راجع الى المتناهي والمفهومات
الذي يوصف بهذا الوصف لا يمكن ان يكون مبدا من حيث هذا المفهوم والاول راجع الى مجرد اعتبار نسبي
ليس له مفهوم مستقل ولا يمكن ان يتعقل بالاستقلال فلا يوجد الا بالوجود فكيف يكون مبدا للغير ولانها امر عدمي
لان تصور القوة عنها لا يتناهى الا ان الذي لا نهاية له لا يتناهى الى زوال طبيعة القوة عنه لحقيقته لانها دليل وجوده متعلقة
بالقوة دائما والقوة متعلقة بالمادة لا بالصورة التي الفعل فلا يتحقق اللانهاية كل وجه لان الكل صورة تام ذو صورة
وهي منتفية عنها المسألة الخامسة في امتناع حركة ما لا يتناهى اعلم ان الجسم يمتنع عليه عدم التناهي لكن لو
فرض لامتنع عليه الحركة الاينية لانه لو كان غير متناه من جميع الجوانب لم يخل عنه مكان فلا يتحرك الحركة الاينية لانها انما
تكون من مكان الى مكان يخلو عنه فاذا كان مشغولا به امتنعت حركته اليه ولو كان متناهيا من جهة وغير متناه من اخرى
فانه يمتنع ان يتحرك في الاين الى الجهة التي هو غير متناه فيها لعدم فراغ عنه ويمتنع ان يتحرك في الاين الى الجهة التي هو متناه فيها لانه
انما يتحرك الى الجهة الفارغة عنه فاما ان ينتقل الى تلك الاجزاء او لا فان انتقل فلا بد ان … الاخر عنه فيقع فيها فكان متناهيا
في تلك الجهة وقد فرضناه غير متناه فيها هذا خلف … لكن ذلك حركة بل ازديادا في الجهة التي يتناهى فيها ولان تلك
الحركة ليست طبيعية لان الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وهذا معنا ذكر حيثه هو محدود والمحدود لا يستقر
الا … ولا يكون قسريا لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر … لانا نمنع ان الطبيعة …
يطلب حدا متناهيا ولان ما يحصل من بعض الحركات ان كان طبيعيا وجب ما هو من الجسم المساوي بطل الطبيعة الواحدة في جميع الجهات
وان كان بالقسر فان افاد القاسر ذلك الحد ان يطلبه لم يكن ذلك الا … الى فضاء … الى مقطوع من حيث فلا
يكون متناهيا كمكان يتحرك اليه وان افاده حدودا من غير … من شانه … الكل … ممكن من شان
ذلك الجسم ان يكون متناهيا من تلك … وغير متناه … بحسب طبعه وهو محال … عن المطلوب … على امتناع
وجود جسم هذا شانه … كما امتنعت الحركة على الجسم الذي لا يتناهى كذا امتنع الحركة الطبيعية عليه اولا لانه لو
كان غير متناه من جميع الجهات لم يكن للمكان الذي … المطلوب بالطبع فلا يتحقق حركة طبيعية ولو كان غير
متناه من بعض الجهات … ذلك في الخارج عن ذلك الحد فيكون حركة ذلك … مطلوب بالطبع
وهو الذي يطلب الكل المساوي … الطبيعة في الكل لا يطلب مكانا … مطلوبه الحد
لانه لو … الكل حد مطلوب فلا يكون … في الطبيعة والاحكام التي لاجزائها حركات طبيعية
الى جهات محدودة كلها متناهية المسألة السادسة في امتناع وقوع فعل ما لا يتناهى او انفعاله في

زمان اعلم ان الجسم اذا كان غير متناه وجب ان لا يكون فعله او انفعاله واقعا في الآن لا في الزمان ومتى كان …
وجب تناهيه … لانه لا يجوز ان يكون الجسم الغير المتناهي فاعلا زمانيا فلان المنفعل ان كان متناهيا
وجب ان ينفعل من بعض جزء من الفاعل فاذا انفعل من غير المتناهي في المتناهي ادى الى … وجب ان يكون
نسبة زمان ذلك البعض من ذلك المنفعل الى زمان فعل غير المتناهي الى ذلك المنفعل كنسبة غير المتناهي
الى المتناهي لان الجسم كلما كان اعظم كانت قوته اعظم فزمان اثره اقصر فاذا كان عظمه غير متناه وجب ان يقع اثره
لا في زمان لان كل زمان يفرض فان الاثر في نصفه اقصر من الاثر في جملته لكنا فرضنا فعله في زمان هذا خلف
وان كان المنفعل غير متناه كان نسبة انفعال جزء منه الى انفعاله كله كنسبة الزمان فيقع انفعال الكل … لا
في زمان ويكون انفعال الجزء اسرع من انفعال الكل لان … اسرع … الكاين …
ولذلك … من جهة الفعل فللقوة … من جهة الانفعال والعلم ان القوة قد تتفاوت بالاثر على معنى
ان النار الكبيرة مثلا تؤثر اشد مما تؤثر النار الصغيرة وليست هي الزيادة زيادة الشدة في الجوهر بل في الاثر باعتبار
زيادة المقدار لا شدة ولا شدة في الجوهر البحث الحادي عشر في تمام ما يتعلق بالكم المسألة الاولى
في ان المقدار هل يوجد في الخارج منفكا عن المادة ام لا اختلف الاوائل في ذلك بحسب اختلافهم في الخلا فمن
جوز الخلاء جوز انفكاك المقدار عن المادة والقائلون … منعوا منها احتج المانعون بان هنا مقدارا حالا في كل جسم
لو قدر ان مقدارا مجردا عن المادة فاما ان يكون ذلك لذاته او لامر لازم لذاته او لامر عارض لذاته والاول
باطل والا لكان كل مقدار مجردا عن المادة فلا يكون مقدار ما ملابسا للمادة لان الذات اذا اقتضت التجرد امتنع ان
حصل لما في المحل العارض ولو كان لعارض فاما ان يكون المقدار المجرد حالا فيه ويكون محلا له او يكون حالا في محل ثالث او
يكون ذلك العارض له حالا في المقدار ولا في محل ولا يكون محلا له والاول باطل لان ذلك المحل ان كان غنيا في
ذاته عن الموضوع كان المقدار حالا فيما هو غني عن الموضوع فلا يكون مجردا عن الموضوع وان كان محتاجا الى الموضوع كان
المقدار الحال فيه حالا في ذلك الموضوع فيكون اولى بالحاجة الى الموضوع … لم يكن هذا المجموع غنيا عن
الموضوع والثاني باطل ايضا لان المقدار اذا كان لذاته محتاجا الى الموضوع استحال ان يستغني عنه بسبب
عارض … لا يجوز ان يكون غنيا بذاته عن الموضوع ويعرض له … الذاتي لا يزول بسبب
العوارض والثالث باطل لان العوارض … فرض مجردا والرابع باطل …
نسبة المجرد الى جميع المقادير … بعضها بالتجرد … وبعضها بالحاجة والحلول في المادة واما
ثانيا فلان المقدار … لذاته محتاجا الى الموضوع فلا … عنه بسبب … الاعراض …
… لو كان … الموضوع …

دون البعض لكما اشتغلت الحيوانات التي في الفرس بسلاخ الباطنة ونحاصل الحيوانات التي في الانسان انها تلجئ
في بعض المقادير ان يحتاج الى المادة ويستغني بعض المقادير في بعض الامور عنها واحتجت بالتفريق بين المقدار
والطبيعة الجنسية فان الجسم طبيعة نوعية محصلة وكذا السطح طبيعة اخرى نوعية والخط ايضا كذلك ولا يمكن ان يحصل
مقتضى كل واحد منها بالحاجة الى الاستغناء المستند الى الذات باعتبار اختلاف الموازنات واما الطبيعة
الجنسية فانها امر مبهم غير محصل وانما يتحصل بفصولها التي تضاف اليها ويتحقق بها عند العقل ويحكم باعتبارها
في العقل تصورها كالمقدار المطلق الذي هو جنس للجسم والسطح والخط فانه مبهم لا نفهم منه سوى انه يقبل القسمة
لكن هذا المفهوم غير محصل ولا يكمل تصوره الا بما يضاف اليه من الفصول ككونه للقسمة في جهة او جهتين او
ثلث فيتم منه انه خط او سطح او جسم واما قبل ذلك فلا نفهم منه الا انه يمكن ان يكون جسما او يمكن
ان يكون سطحا او يمكن ان يكون خطا ولا يحصل منه مفهوم محصل عند العقل واما تحصل البعد نفسه قائم لا في مادة
نفسه قائم بالمادة فليس من الفصول النوعية للبعد بل طبيعة واحدة فيجب ان لا يختلف لوازم بهذين الطبيعتين
اعترض بان النقض انما يرد على ان الشيء اذا احتاج الى الموضوع في موضع وجب ان يحتاج في كل موضع
كما نقضتم عليكم بالجنس المحتاج الى الفصل معين في موضع دون موضع مع وحدة ماهية الجنس واذا جاز ذلك
هنا فليجز هناك والفرق بان طبيعة الجنس غير محصلة وطبيعة البعد محصلة لو سلم كان فرقا من محل الحكم بل الجواب ان الجنس
يحتاج الى الفصل لتقومه وكما ان الجامع لا يلزمه ان اراد معين من الفصول انما هو حاجة الفصل لا الجنس وغير لطرف
لانا نمنع كون كل واحد منها كما هو طبيعة نوعية بل جاز ان يكون كل واحد منها جنسا وكيف لا يكون كذلك وعندهم
ان الجسم الذي للفلك يمتنع عليه الانفصال والجسم العنصري قابل لذلك فهما بحسب ذلك محتاجان للعنصريات بالذات
كالجسم العنصري المحس مختلف الاعراض بالذات وكذلك السطح والخط المستوي عندهم متنافيان المستدير بالنوع
كونه طبيعة نوعية لكن لا نسلم ان الحلول والتجرد من الاعراض اللازمة لماهيته بل هو عارض له فانه لم يمتنع وانما سلمنا
حلول المقدار في محل فانه يكون هذا غير موجود في موضوع فيلزم انه يمكن ان يكون حالا في المادة. المسئلة الثانية
في تحقيق الجسم التعليمي اعلم ان انواع المقدار المتصل ذي الوضع ثلثة لان المقدار اما ان يقبل الانقسام
في جهة البعد الذي نفرض منه يحصل الانقسام في جهة واحدة وهو الخط وما يقبل في جهتين وهو السطح وما يقبل
في الثلث وهو الجسم التعليمي ولا يمكن الزيادة عليها لان الخطوط المتقاطعة على زوايا قائمة لا تزيد ابعادها
على الثلثة ثم قد يسمى الجسم هذا المقدار لانفكاكه عن المادة عند كثيرهم ويمكن ان يقارن الجسم ما يمكن ان يعدم
مع وجود المقدار وليس لم ينتقص من المادة لكونه مقدارا للارض وللماء او للهواء فاذا تخلخل الجسم الذي كان
الماء صار اعظم مع تساويهما في المادة الا ان الماء اكثف من الهواء ... وهو الجسم التعليمي لانه موضوع علم الهندسة

ثم تلك الابعاد الثلثة المتصلة لا يتحصل بالكثرة الا حسب تناهيها فالمتحصل السطح لانه نهاية الجسم فان الجسم له طول وعرض
وعمق وللسطح طول وعرض فقط من حيث كونه مصاحبا للجسم وللطول والعرض لهما كالوضع وغيرها بالاطلاق كالخطوط والمكان
وغيرها كان هذا المتصل هو السطح التعليمي فان المتصل في السطح مساحتها وطولها الانهاية من حيث هو هو واحد لا غير
ثم ينتقل الى ذلك الخط يستحق السطح ولا غيره من الطول والعرض العام كالمساحة وغيرها كان ذلك المتصل خطا
تعليميا واذا تحصل الخط مساحتها تحصل نهايته وهو النقطة فاذا نظرنا الى الجسم عن السطح الى مصاحبة الخط
وغير ذلك وجدنا النقطة في الذهن باعتبار من المقادير لذا الحدود الموجودة في الذهن بما عداها كانت هي المقادير
التعليمية لانها موضوع علم التعاليم واعلم ان افراد الجسم التعليمي تفارق افراد السطح والخط كذلك لان الجسم يمكن اخذه
باعتبار انه لا يكون معه شيء اخر كمادة وغيرها ويمكن اخذه لا باعتبار انه يكون معه شيء اخر وبشرط عدمه والطاهر
فان الاول اخذ شيء بشرط انه لا يكون معه غيره والثاني اخذ شيء لا بشرط ان يكون معه غيره واما السطح والخط فلا يمكن اخذهما الا باعتبار
الاول بل بالثاني فانه لا يمكن تحصيل السطح الا بشرط ان يكون مع جسم لانه لا يمكن ان يحصل الا على وضع خاص وهو لم يحصل
ليكون منه جسما كالسطح فكذا الخط والنقطة. المسئلة الثالثة في النقطة وهي الجوهر الفرد عند المتكلمين
المحسوس وعند الاوائل انها عرض قائم بالجسم طرف الخط ونهايته لا تنقسم وكذلك نقص الشيء من الوضع وانما
لم يتعلق لانها نهاية الخط فلو انقسمت لكان الجزء الاخر منها هو النهاية وهي نهاية الخط لانها في الطول والسطح لا في العمق
والعمق واذا انقسمت النقطة نفسها لم يحصل منها خط لان النقطة لو تحصلت لاقت الطرفين بالاشتراك فلم يحصل
مقدار لا خط ولا غيره فان لاقت الا ما لا اشتراك فلا يكون كلها هي النقطة وقد يقال على سبيل التفهيم ان النقطة تحرك كما يقول
الخط ولكن ذلك على وجه التخيل لان حركة النقطة انما يكون على شيء من جسم او سطح او خط وذلك مباحث علم التحقيق
الناشر في المكان وفيه مسئلتان. المسئلة الاولى في ماهيته اختلف الناس في تحريره في الاعتبار في ماهيته وضبط
المذاهب ان يقول المكان اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون مادة او غير مادة او صورة
هو البعد المفطور الذي بين طرف الاناء الحاوي مثلا اذا شبه فانه بين جانب الاناء الحاوي للماء ابعادا ثابتة يتعاقب عليها
الاجسام وما بين الاناء مهما وكذا في الجدران واشباهها ثم منهم من جوز خلو هذا البعد عن المتمكن ومنهم
من منع ولم يقل الا بغيره فهو جزء الجسم اما المادة او الصورة وان كان عرضا فاما ان يكون عبارة عن سطح كان او غير
السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وكذا مذهب جمهور حكماء القدماء والمتاخرين وهو مذهب
المتكلمين ايضا الا انهم يجعلون المكان هو الفراغ المتوهم الذي يشغله المتمكن فلو خلوا منه هو المعتمد عندي وانما مذهب
افلاطون فانه جعل المكان هو البعد لان المكان هو الذي تتعاقب عليه الاشياء المتمكنة والمادة يتعاقب عليها
اشياء هي الصور فكانا واحدا وانما لم يكن عند القدماء ان المكان هو ... والصورة محدودة ... صورة

وهذان المذهبان باطلان لان المكان يفارقه المتحرك بالحركة ويسأل عنه والدهر باقٍ في الحالين ولا
شيء من الهيولى والصورة كذلك لاستحالة مفارقة الشيء جزءه مع بقائه ولان المكان مطلوب بالحركة والهيولى
والصورة لا يطلبان بالحركة وليس الكل ايضا كذلك بصورة لبطلانه عند مفارقة الاولى وحصول غيره ولان
المركب قد ينسب الى مادته فيقال باب خشبي وخاتم فضي والشيء لا ينسب الى مكانه ولانهم من جهتين في
الشكل ايضا [illegible] بانه دايما اتفق الجمهور ان المكان هو السطح مطلقا ثم احتجوا عليه بان الفلك الحاوي
متحرك وكل متحرك له مكان لكنه ليس له سطح حاوٍ محيط به والا لزم عدم تناهي الاجسام فلم يبق مكانه الا سطح الفلك
الذي تحته ولان كل جسم لا بد له من مكان والابعاد متناهية فلو لم يكن مكان الهواء هو سطح الماء لكذب الكلية الصادقة
وهو خطأ المنع الكبرى [illegible] المتحرك في الاين يجب ان يكون له مكان لكن حركة الفلك ليست في الاين بل في الوضع والمكان الذي
جعلناه البعد صدق الكلية على تقدير التناهي لان المحدد في بعد ولو جعلناه السطح الحاوي لم يصدق الكلية
فانه لا يرد ان عليها بل على بعضها ثم تقابل هذا المشهور مشهور اخر وهو ان الناس اتفقوا على ان مكان الجسم الواحد
واحد ولو جعلناه السطح كان المكان لكل [illegible] المحدد مكانا [illegible] محال واذا اختلفت هذه الاقوال بين
المشهور امران الاول لم يكن المكان هو البعد على ما اخترناه وان كان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من المحوي فلنشرع في تحقيق الحق منهما فنقول ان بعض من جعل المكان هو البعد زعم انه ضروري وان العلم به لا
يفتقر الى دليل ومنهم من جعله كسبيا واستدل على وجوده [illegible] في المكان ضروري ولكن احتياجه الى المكان [illegible]
فانه عرض قايم به عندكم بل لجسميته والمكان مساوٍ للمتمكن عند العقلاء ومساوي البعد بعد لكن ابعاد الجسم ثلاثة فللمكان
ابعاد ثلاثة وهو المطلوب اذا اختلطت السوائل حصل نوع اشتباه بينها وانما يتميز بعضها عن بعض برجوع
البعض الى مستقره واحد في تحصيل امتيازه عنها ولما كان المكان يعاقب عليه المتمكن وجب ان يتعدد في
امتيازه الى وجهها كلها فالماء في بعد لم يكن هو المكان ولكن اذا فرضنا خروج الماء من الاناء يلزم دخول
الهواء فيه حكمنا بان الابعاد التي كان الماء والهواء احلها باقية بحالها [illegible] فعرفنا ان المكان هو البعد
الباقي وان ذلك البعد قد كان موجودا حال وجود الماء [illegible] ولو كان المكان هو السطح الحاوي لزم الحكم
لحركة ما هو ساكن وسكون ما هو متحرك والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المكان اذا كان
هو السطح الحاوي يكون الحجر الواقف في الماء والطير الواقف في الهواء متحركين لانهما في كل حال في سطح حاوٍ
[illegible] عليهما سطح اخر حاوٍ والحركة عبارة عن انتقال الجسم من مكان الى مكان وقد حصل هنا المعنى فهما متحركان
مع انهما ساكنان بالضرورة [illegible] سكون في مكان واحد وليس السطح فهو البعد الذي [illegible]
وان [illegible] الجسم الحاوي له [illegible] ساكنا لملازمة السطح الحاوي له والضرورة قاضية بحركته

الشمس بسكون الحجر في الماء الجاري وقد ثبت ان المكان الثابت [illegible] عدم الحركة والزوال وهذا انما يتحقق في البعد
فانه لا يزول ولا يتبدل عن موضعه فلا يتحرك البتة واما نهايات المحيط فانها قد تتحرك بوجه ما وقد يزول [illegible] الناس يصفون
المكان بالمملوء والفراغ تارة وبالامتلاء اخرى ولا يصفون السطوح بذلك فيتغايران لو جعلنا المكان هو السطح
المماس لسطح المتمكن لم يكن لاجزاء المتمكن مكان ولو كان عبارة عن البعد كان لها مكان [illegible] ان النار في حركتها الى فوق
والارض في حركتها الى السفل تطلب مكانا بكليتها فلا تطلب نهاية الجسم الذي فوقها او تحتها فان النهاية يستحيل ان يلاقيها
جسم فالمطلوب هو البعد على الرتبة اعترض عليها بانكم لم تعنوا بكون الجسم متمكنا انه يمكن ان يحيط به جسم اخر
[illegible] مسلم ولا يلزم منه مقصودكم ولم تعنوا به ان كل موجود جسماني [illegible] فهو مصادرة على المطلوب
الاول وفيه نظر لان الاول غير ممكن الارادة والا لزم ان يكون كل جسم كذلك فالمحيط له محيط ويلزم عدم تناهي الابعاد
وهو محال [illegible] وليس مصادرة على المطلوب [illegible] حكم ضروري تشهد به العقول فانا نعلم بالضرورة
ان ابعاد الجسم مساوية للابعاد التي داخلها الجسم وعلى [illegible] يلزم ما فرضتم وجود البعد ولكن الذي فرضتموه
محال عندنا واللازم عن المحال لا يجب ان يكون صحيحا بل يجوز ان يكون محالا وفيه نظر لان المحال لا يلزم من فرضنا بل من
الخلا [illegible] اثبات البعد لان العقل حاكم بثبوته [illegible] في الباب انكم تدعون وجوده في الخلا [illegible]
[illegible] ولا مدخل له في اثبات البعد ونفيه وعلى [illegible] سكون الطير في الهواء عدم تبدل [illegible]
[illegible] ساكن بهذا المعنى لكن لم قلتم ان السكون بهذا المعنى يقتضي الاستمرار في مكان واحد وان عنيتم بالسكون الاستمرار في مكان
فهذا الجسم ليس ساكنا [illegible] المفارقة للامور [illegible]
[illegible] متحرك ولا ساكن ولا امتناع في ذلك فان الجسم في الان ليس متحركا ولا ساكنا [illegible]
[illegible] سكون الطير في الهواء والحجر في الماء [illegible] على التعاقب والسكون هو حصول الجسم في
مكان واحد ازيد من زمان واحد وعدم الحركة عما من شانه ان يتحرك مع ان الحركة تستلزم تعاقب الامكنة [illegible]
فلا يكون هذا الجسم ساكنا وكل ساكن [illegible] مكانا واحدا وهذا الاخير [illegible] مكانا واحدا وهذا الاخير [illegible] واحدا
[illegible] العقل بالتغاير بين المكان والسطح وعلى ان المكان [illegible] مطلقا فان [illegible] عدم
[illegible] بالعرض غير مشهور [illegible] والمشهور بين الناس ان [illegible] مكان [illegible] المشهور ان
المكان [illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible] مكان لان كل متحرك [illegible] بالعرض [illegible]
[illegible] اما البعد الذي احتوت عليه او السطح الباطن منه لكن السطح [illegible]
[illegible] البعد [illegible] في المشهور مكانا [illegible] السطح [illegible] بان الامور المبنية على [illegible]
لا يصح التعويل عليها في [illegible] العقليات مع ان الناس لا يعرفون [illegible] ان البسيط الذي هو داخل الجرة
[illegible]

معلوم وفيه نظر لان احتياج الجسم الى المكان امر جازم به عند نظر العقل ولا شك في ان العقل يحكم
المكان الى حالتي الخلو والامتلاء وكون هذا [illegible] بملابسة الى غيره او عادة تمكن بعضها ولا يحكم
لهما اصلا عقلا ووصف البسيط بالخلو والامتلاء باعتبار الابعاد التي اشتمل عليها وعلى هذا اي برهان دل
على ان لكل جسم مكانا حتى يحصل للاجزاء البعد مكان لكن الوضع والفلك الاقصى له وضع وحركة فاما
ان لكل جسم مكانا بالمعنى الذي ذكرتم لم يثبت بعد واذا لم يثبت لم يلزمنا الحكم بان المكان هو البعد لا غير
وفيه نظر لانا ندعي افتقار كل جسم الى المكان بالمعنى الذي ذكرناه وهو البعد ضرورة فان الضرورة قاضية
بان للجسم ابعادا ثلثة وانه مطابق للابعاد [illegible] على [illegible] طلب انه على وجه [illegible] هو ان
نطلب الجسم ان يدخل في نفس السطح وذلك محال وان يطلب ملاقاة الاخر ملاقاة المحيط المحيط
وهذا المعنى يجري في [illegible] مكانا وفيه نظر فان النار كما تطلب القرب من المحيط كذلك كل جزء
منها فيكون المطلوب هو البعد خاصة احتج القائلون بان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي بان
للمكان خواص ان يكون الجسم فيه وانه لا يسع غيره معه [illegible] بالحركة وانه [illegible] السفلي
[illegible] الجسم [illegible] من الزوال انه مكان [illegible] الجسم [illegible] ليس مكانا
للاعلى اذ لو عدم الجسم [illegible] الحاوي للمكان هو المكان لان [illegible] عليه ويمنعه من
الزوال [illegible] النافذة في الهواء مكانا [illegible] مكانا [illegible] مانعها
من الزوال فيحصل [illegible] ان المكان هو السطح [illegible] الحاوي [illegible]
فيه فان الجسم يحصل فيه ولا يسع معه غيره [illegible] بالحركة [illegible] السفليات [illegible] المكان
هو البعد [illegible] يكون هو السطح اذ لا يعقل غيرها [illegible] ولو كان المكان هو البعد
لزم التداخل او حلول المعدوم في المعدوم او حلول المعدوم في الموجود او بالعكس او مساواة [illegible]
الجزء في المقدار [illegible] بالضرورة فالمقدم مثله [illegible] انما المكان لو كان هو
البعد لكان [illegible] البعد الجسمي [illegible] فاذا حل فيه [illegible] البعدان [illegible]
الكل [illegible] في المقدار [illegible] عدم [illegible] بعد حلول الماء فيه وعدم زيادة مقدار الماء
باعتبار حلوله في الاناء [illegible] لزم التداخل وان حصل العدم [illegible] لزم حلول
المعدوم في المعدوم وان عدم المتمكن لزم حلول المعدوم في الموجود وان عدم المكان لزم العكس [illegible] لو كان المكان
هو البعد لزم اجتماع [illegible] في ماهية واحدة [illegible] بالذات ولا باللوازم
[illegible] في الماهية ولوازمها ولا بالعوارض [illegible] المثلين اذ احدهما [illegible] واحد

[margin: مساوٍ]
لم يكن احدهما [illegible] العارض له اولى من الاخر فاما ان يكون عارضا لهما او لا يعرض لشيء منهما وعلى التقديرين يرتفع
الاثنينية والتعدد [illegible] ويلزم من ذلك [illegible] عدم [illegible] باعتبار احدهما [illegible] احدهما حالا في الجسم والاخر
محلا [illegible] انهما مثلان [illegible] احدهما بالحالية والاخر بالمحلية [illegible] البعد الشخصي هو البعد المشار اليه
[illegible] الاناء [illegible] الجدار [illegible] المكان هو البعد [illegible] المتمكن [illegible] الاناء [illegible]
ان البعد [illegible] الشخصي [illegible] الابعاد [illegible] وذلك [illegible] الى الشك في المحسوسات ان الواحد منهما [illegible] اكثر
[illegible] العقل [illegible] اكثر من بعدين [illegible] الى ما لا يتناهى [illegible] معلوم البطلان بالضرورة [illegible] الاناء الا بعد
المتمكن [illegible] البعد [illegible] الاناء [illegible] المتمكن [illegible] دخول الجسم [illegible] بعد ذلك [illegible]
[illegible] حلول [illegible] المتمكن [illegible] المتمكن [illegible] علمنا انه قد اجتمع بعدان بخلاف غيره من الاشخاص
[illegible] المحسوس [illegible] الجسم الواحد ليس الا الواحد [illegible] لشك العقل في ان هذا الاناء واحد [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الماء وعدم دخول [illegible] لوجود الخلاء وهو محال [illegible] على محال ولو فرضنا
امكانه لكن [illegible] ان الواحد في الماهية [illegible] الاشارة الحسية [illegible] واحدا [illegible] واذا جوزنا ذلك
[illegible] هذا الطريق لم يوجد في الاناء المشار اليه ولكن مع ذلك لا يمكننا [illegible] بان [illegible] الامكان وجود
طريق او [illegible] كثرة الاناء الواحد وتعدده [illegible] التشخص كما في البعد ولم يعلم ذلك [illegible]
[illegible] في جميع الاشخاص [illegible] معلوم بالضرورة امتناع تداخل الاجسام والمعنى من امتناع
تداخلها [illegible] في الابعاد [illegible] كل واحد منهما [illegible] الاخر [illegible] والضرورة قاضية
[illegible] هذا الحكم في الاجسام الى [illegible] الذي لذاته حصول في الحيز والجهة لان ما عداه من الصور والاعراض لا
[illegible] في هذا الامتناع لان ما لا يكون لذاته حاصلا في الحيز [illegible] ان يكون لذاته حاصلا في
جهة [illegible] ومعلوم ان الذي لذاته يقتضي الحصول في الحيز انما هو المقدار [illegible] في ذاته
الوضع والمكان [illegible] المقدار والصورة [illegible] في ذلك [illegible] المقدار لذاته [illegible]
الداخل في المكان [illegible] في ذاتها [illegible] ولان الجسم قد يزداد مكانه لازدياد مقداره [illegible] بعض مكانه
[illegible] مقداره [illegible] الصورة الجسمية [illegible] وكذا الصورة [illegible] الاعراض الاخر
[illegible] بالذات [illegible] المقدار [illegible]
الذات للمقدار بالعرض [illegible] الفرد [illegible] بان مجموع البعدين [illegible] واحد وان الكثرة في البعد [illegible]
زيادة العظم لان زيادة المقدار على المقدار يقتضي الزيادة في العظم ولا شك في ان الجسم الداخل في الاناء كان
[illegible] المقدار الذي [illegible] الاناء فلو كان [illegible] مقدار اخر [illegible] من الواحد ومعلوم انه

١٤٧

ليس كذلك لان مجموعهما هذا الذي بين النهايات وهو بعينه لكل واحد منهما اعترض بان البعدين انما يكونان اعظم من احد
لو لم يتداخلا اما على تقدير التداخل فلا لان الاشارة الى احدهما تكون بعينها الاشارة الى الاخر واذا لم يتداخلا
تكون الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الاخر فيحصل المطلوب لكن يمنع عدم حصول التداخل وليس النزاع الا فيه فالحاصل
انه لا يمكن ان يكون مجموع البعدين اعظم من البعد الواحد الا ان البعدين امتنع تداخلهما فلو ثبتنا امتناع تداخلهما بوجود
كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما لزم الدور واجيب عنه بان الامارات المذكورة المشهورة عند جماهير
القوم وهي الاربع التي هي موجودة في البعد الذي ادعيناه فانه يصدق عليه بالحقيقة ان الجسم فيه يحلله واوراه
نهوا حق بالمعرفة ومن كونه في السطح وكذا انه لا يسع معه غيره فان البعد الذي انا لو فرضنا جسما مملوا من زمر
ثم انفضنا عليه آخر وسعه السطح دون البعد وكذا قبوله للمنقلات بعينه هو ذلك توارد المتمكنات عليه وعدم
وكونه واسعا بخلاف السطح المستقل المتحد مع انهم لا يصفون السطح بقبول المنقولات فكيف والسطح عرض غير
مستقل بالقيام بذاته وكذا انه يفارق بالحركة فانه للبعد الذي يفارقه المتمكن ثم ساواه اولى من السطح الذي يكون
مستقلا بالمجد وجعل المكان كما استوى عليه ممنوع من الزيادة التي في السطح انه وعن هذا انه لا يلزم من بطلان
كون المكان هو البعد جعل المكان سطحا لجواز ان يكون امرا مغايرا لهما لا ان لا احدهما او غير لا انهم اتفقوا انما الحكم
بامتناعهما التقادير الى انه في المواد لا في البعد الذي ليس في مادة فانه لا يمانع غيره اذ ليس الاعتراض متى بهما
عن ح بان البعد المذكور ليس بخال وبتداخلان على ان احدهما ليس على ما يولى من انه لم يتصل يجوز في
الخارج من هو فراغ متوهم يحصل التعدد بالفرض على معنى انا لو فرضنا فيه ما قد جسمين متغايرين تدور
التساوي باعتبار يعاد بهما لا انه في نفسه متحقق بكليته بالحلال المتقادر في ان بذاتهما وحقيقتهما
ولم يشاركا في اعتبار قبول التعدد لكنه في احدهما حقيقة دون الاخر وعن ذا انا نسلم وجود البعد
المنه والمتم في الابعاد من الجدار لكن بعد الجسم اذا حل فيه لم يلزم تعدده لانهما يتحدان ويتداخلان ويكون تعدد
الاشخاص باعتبار تعدد البعد يجوز ان يشغل فان العرض حكمت بعدد التشخص دون البعد المتحد فرض الحلول
وان قيل لا يمكن ان يسلم وجود البعد في الانا الا انه امر محسوس وعدمه بان المقتضي لامتناع التداخل ليس
الا المقدار الحال في المادة كيف يمكن معه الى بعد يحل فيه ولا يداخل غيره فما هو حال في المادة فيه لا
يعقل المقدار المجرد والفراغ المتوهم اذ لا ممانعة فيهما وتحقيق ان الزيادة في الحجم انما يحصل بين الابعاد
الحالة في المواد المتعارضة او المنسوبة اليها لامتناع التداخل فيها اما الابعاد التي هي مراد النزاع المتوهم فلا
يحصل فيهما هذا الحكم لامكان ان يداخل غيرها منها **المسئلة الثالثة** في اثباته اعلم ان كثيرا من كلامنا
الثابتة عندنا او المعدوم قد يعلم بعض عوارضه ويكون ثبوت اعتبار ما سبه ووجوده يصح فلذلك الماهية

١٤٨

وطلب الوجود لانه مكان من هذا القبيل فانه من المشهور عند الجمهور الخواص التي له وان اختلفوا في وجوده
وماهيته وقد تقدم بيان حقيقته فليشرع الان في بيان وجوده فنقول ان المعلوم ان الخواص التي حكموا بها لكم
الفلاسفة بها المكان لا يصح عروضها للمعدوم الصرف ونفي محض بل انما تعرض لشيء يكون موجودا في الخارج
خاصة بان المكان المدعى ثبوته عند الكل اما على البعد او الفراغ المتوهم فان الفطرة شاهدة بان الفضاء المعد
يكون فراغ متوهم او بعد ممتد من طرف الى الاخر يشغل فيه جسم كالماء والماء بالمكان ضرورة والبطلان
واما السطح فلان الاجسام مشابهة فالسطوح ثابتة فلا حاجة لادعائه ودوام وانتقال الاشعار بهو التعرض
الان لوجود الاشعار مع عدم التعرض في الجوهر والكم والكيف وغيرها وقد لا يوجد الاشعار عند
حصول التغير في تلك الامور فاذن الاشعار بالتغير في الان اي في نسبته الى المكان وذلك يوجب
وجود المكان ولان الجسم يحضر ويغيب بحضر غيره حيث يحدد بالضرورة يحصل امر مشترك بين المتعاقبين
وليس غير المكان ولان الضرورة قاضية بوجود الفوق والسفل وذلك يقتضي وجود المكان واحتج منكروه
بوجوه الوكان المكان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جسما لا اصلا فكل جسم
الى مكان فلو كان المكان جسما لاحتاج الى مكان اخر وهلم جرا او تدور ولان المكان يداخله المتمكن فلو كان جسما
لزم تداخل جسمين وهو محال بالضرورة ولانه ليس بسائط الاجسام ولا من مركباتها لانه ليس شيء منهما بالبداهة
هو المكان ويستحيل ان يكون جوهرا غير متحيز لان المطابقة واجبة بين المكان والمتمكن بحيث لا ينفصل احدهما على الاخر في
المقدار ولا يتصور ذلك بين الجسم والمجرد المعقول ولان المكان مقصود بالاشارة الحسية ولا شيء من الجواهر العقلية
كذلك ولان الخواص الاربع المشهورة عند الجمهور منتفية عن المجرد فلا يكون هو المكان وان كان عرضا استحال
ان يكون قائما بذاته بل لا بد له من محل يحل فيه فان كان محله المتمكن لزم انتقاله بانتقاله فيكون الحاصل من المكان لا منه و
لا اليه وهو محال ولان العرض يكون موجودا في المحل ولا يكون المحل موجودا فيه فلا يكون الجسم موجودا في المكان ولاستلزامه
الدور ولا يجوز ان يكون قائما بغيره والا لكان تنقل لذلك الغير منه اسم ذلك المتمكن من قيام به المكان لا من قيام
بالمكان فيكون المتمكن هو الحاوي لا المحوي ولان المساواة منتفية بين الجسم والعرض في المكان مساو والعرض ليس بمساو
فلا يكون المكان عرضا ولان الجسم لا يعقل وجوده الا في مكان فلو كان عرضا لتقدم عليه اذ كان ... لكونه
العرض يحتاج الى الاخر ... الجسم ... اذا انتقل ان يكون ... جوهرا او لم يكن عرضا
استحال الجمع في الاعيان ... لو امكن كل متحرك الى المكان لكان المكان اما ان يكون محتاجا الى الحركة وهو بعد
وجود المكان مع تقدم الحركة في الذهن والخارج معا ولان الحركة عبارة عن الانتقال من مكان الى مكان فما هيتها
مسبوقة بالمكان ومحتاجة فلا يكون المكان محتاجا الى الحركة المتأخرة عنه والا لدار واما ان لا يكون الى الحركة محتاجا

الى المكان فيجب ان يكون المكان احدى علل الحركة لان كل ما يحتاج اليه الشيء [illegible] يكون علة له ولكن المكان ليس علة فاعلية
للحركة لانه لا يلزم من وجود المكان بالفعل وجود الحركة ولان كل حركة فانها تستند الى علة فاعلية غير المكان
وليس علة مادية لان مادة الحركة هي المتحرك لا المكان لان الحركة انما تحل المتحرك وليس علة صورية لان المكان ليس
نفس صورة الحركة ولانه قد يوجد بالفعل من دون الحركة والصورة تحصل مقارنة لها [illegible] ولا علة
غائية لان الغاية انما تحصل وجودها في الاعيان عند الوصول الى الغاية والمكان يحصل حصوله قبل الوصول
الى الغاية ولان المكان لو كان كمالا اشتاق اليه المتحرك لكان من كمالات الاشياء ان يحصل في الامكنة
اشتاق اليها ولان المكان امر خاص من الجزء الصوري للشيء [illegible] مشترك بين الشيء وغيره وليس المكان صورة
للمتحرك لا للحركة وليس مشتركا لانه خاص بالمتمكن [illegible] لو كان كل جسم في مكان لكانت الاجسام النامية
في مكان ويجب ان ينمو [illegible] مكانا اخر [illegible] الى غير النهاية ولو كان الاشياء
وجب المكان للجسم المتحرك لكانت السطوح والخطوط والنقط في امكنة لانه قد يعرض لها الحركة [illegible]
بالبعد كما يعرض للجسم وجود العلة فيها ولا مدخل لخصوصية [illegible] التنقلات لكن التالي باطل لان المكان مساو
للمتمكن ومساوي النقطة يجب ان يكون نقطة [illegible] ثم ليس احدى النقطتين بان يكون
مكانا للاخرى اولى من العكس [illegible] فيكون كل واحدة منهما مكانا للاخرى فيكون كل واحدة منهما
حالا في الاخرى ومحلا لها وهو محال ولان كل ما له مكان فانه يقتضي مكانا طبيعيا [illegible] ولا
مكان غريب [illegible] الى مكانه الطبيعي الملائم له [illegible] الغريب والميل هو الثقل والخفة فيكون
للنقطة ثقل وخفة وهو محال ولان النقطة والخط والسطح امور عدمية لانها نهايات والنهاية عبارة
عن فناء ذي النهاية وعدمه فلا يعقل ان يكون مكانا [illegible] للاشياء الثابتة في الاعيان [illegible] لها
امكنة [illegible] ان من قال ان المكان جوهر قائم بذاته هو البعد ليس بجسم ولا مجرد او يكون عرضا فاما
عن المتمكن هو السطح الباطن على الخلاف وحديث الاشواق راجع الى البحث لفظي لا معنوي فلا يجوز ذكره
في هذه المطالب العلمية على انا نمنع وجوب الاشتياق [illegible] من الاعراض [illegible]
[illegible] سلمنا لكن يمنع ان المتمكن [illegible] المكان [illegible] التمكن وهذا التمكن [illegible] للجسم المتمكن في المكان
لا المكان سلمنا [illegible] لكن يجوز [illegible]
[illegible] والاشتياق [illegible] العالم [illegible] المعلوم والمساواة
[illegible] نهايات المتمكن لنهايات المكان [illegible] على النحو [illegible]
[illegible] الواحد وليس الواحد فاعلا [illegible]

ولا مادة له ولا صورة ولا غاية بل هذا النوع من التقدم يسمى التقدم بالطبع فالحركة محتاجة الى المكان اذ لا يمكن وجودها
الان [illegible] على المكان [illegible] في سند المنع [illegible] ان الواحد [illegible] مادة للاثر [illegible] لو قيل ان المكان [illegible]
مادة للحركة [illegible] وغير المتمكن لكن [illegible] ان الباقي يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل مقدارا
بعد مقدار ولا امتناع فيه ولا يلزم ان يتحرك المكان [illegible] لا يرد على القائل بكون المكان بعدا [illegible]
السطح [illegible] الجواب [illegible] للمكان ليس [illegible] الاشتغال [illegible] بالذات لا بالعرض [illegible]
[illegible] مفارقة [illegible] للمفارق [illegible] الموجب للمكان او مفارقة لبعد
[illegible] الى المكان والسطح [illegible] المفارقة [illegible] الجسم [illegible]

المبحث الثالث عشر في الخلاء وفيه مسئلتان المسئلة الاولى في انه هل هو ثابت ام لا اعلم ان
الخلاء [illegible] وجودي هو عبارة عن الابعاد الثلثة [illegible] اذا حلت في المادة حصل الجسم منها واذا لم تحل
فيها كان ذلك خلاء [illegible] وهو الفراغ المتوهم وهو عبارة عن وجود جسمي [illegible] ولا يكون [illegible]
وهي مسئلة من الطبيعيات [illegible] المتكلمين عنها [illegible] في المعاد [illegible] مكان خلو [illegible]
الناس في ثبوت الخلاء [illegible] فالمتكلمون على اثباته [illegible] من الاوائل [illegible]
وهو قول [illegible] لنا على ثبوت الخلاء [illegible] لو كان العالم ملاء لا [illegible] الحركة على شيء [illegible] في الان
والتالي باطل بالضرورة فانا نشاهد الاجسام تتحرك [illegible] الى اخرى والمقدم [illegible] الشرطية ان الجسم
[illegible] اذا انتقل الى مكان فهو اما فارغ فان كان فارغا فهو المطلوب وان كان مملوا [illegible] الجسم [illegible]
للمكان [illegible] فان لم [illegible] التداخل وهو باطل بالضرورة وان [illegible] الى مكان [illegible] الدور
لان حركة الجسم الاول الى المكان الثاني موقوفة على [illegible] الجسم الثاني الى المكان [illegible] الجسم الثاني الى المكان الاول
[illegible] المكان [illegible] الجسم الاول عنه الى المكان الثاني [illegible] لو امكن ان يتحرك [illegible] الى مكان [illegible] لا يمكن ان
[illegible] من [illegible] الى الاخر [illegible] الى مكان [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] جميع الافلاك والعناصر [illegible] وهو ضروري البطلان [illegible] اذا وضعنا سطحا
املس على مثله [illegible] كل واحد من السطحين [illegible] السطح [illegible]
السطوح لزم الخلاء وهو المطلوب [illegible] احد السطحين [illegible]
[illegible] لزم [illegible] على حال [illegible] عدم مصاحبته
في الارتفاع [illegible] خلاء [illegible] على بطلان [illegible]
[illegible] من المنطقة والفلك [illegible]

ولو سلم فلنا انه لا مماسة ... كاتام ... الى الغرض ان ... او لا متماسين فاذا صار الامتماسين فالذي

صار لا مماسا دفعة اما ان يكون سطحا ... او غير ... فان كان ... فلا حرا ... اطراف ... الى ...

واطرافه دفعة على ان مماسا ... السطح ... الاعلى ... كان ذلك ... غير ...

لزم ... السطح ... فهو ... احد السطحين ... دفعة لزم ... لانه لو كان ...

جسم ... مماسا ... عدم ... بها ... مماسا ...

[illegible]

[illegible]

الجسم فان بلغا جسم اخر لا مطلقا وجب ان يلزم عدم تناهي الاجسام بل بشرط ان يوجد جسم اخر خارج عنه و
هو ضعيف اذ العقل يشهد بعدم دخول هذا الشرط الذي ذكرتم في الاقتضاء وعلى هذا بان القدر لو كان ينفذ
في الخلاء لكان الجسم قبل الدخول وبعده متساويا ولكن لكن بل القدر بعد تقسيم الاجزاء الملاصقة من الاعضاء بان
يتفرق جزء عن جزء ويكون فيما بينها وهو ضعيف والالزام وقوع الالم لوجود كسر وعلى هذا بان التخلخل والتكاثف
قد يكون بان يحصل بعض المادة بمقدار اكبر او اصغر من غير انفصال شيء اليها او انفصال شيء عنها
وقد يكون مشهورين بان يحصل من شيء او يتبع اجزاؤه او ينضاف اليه شيء من خارج او ينفصل اجزاؤه
مع تبدل الاشكال ويضعف انه يبنى على المادة وتساوي ايضا فيها وعلى هذا بان العلة لو كانت خلو القارورة
لما وجب صعود الماء اليها لان الهواء الخارج قد وجد مكانا فارغا في العالم وفراغ بعض القارورة
امر ممكن ليس من شان الماء الصعود فلولا امتناع الخلاء لما صعد جمهور التابع الملا الاعلى الخلاء وتحقيق الجواب
ان المادة الواحدة قد تتصف بمقدار عظيم بعد صغير ولا بد ولا يكون احدهما طبيعيا فالاخر قسريا كما
في الكيفيات من كون بعض الاجسام يحبس بطبعه الحار وبعضها البرودة فاذا حصل بعض الهواء من القارورة
بالمص اكتسب الهواء الباقي في القارورة مقدارا اكبر بالقسر حصل صادر حركة المص بحيث التخلخل المنفصل
للتخلخل وعظم المقدار فلا يلزم الخلاء ولما كان هذا المقدار قسريا كان في طبيعة الهواء اقتضاء العود الى
المقدار الاول الطبيعي فاذا القيت في الماء انعكس الهواء وعاد الى مقداره الاول الطبيعي فتصاعد
الماء ضرورة الخلاء و[illegible] على هذا التخلخل والتكاثف بالمعنى الحقيقي هنا انا اذا اخذنا قارورة صماء الراس
ونمص منها ونضع الاصبع فطلع الشيء سريعا على فيها لئلا يخرج ما بقي فيها ودخل فيها ما ازيد مما
كان قبل المص ثم لا ننا نمسنا بها [illegible] الاصبع على فمها ثم رفعنا الاصبع يتفقع الماء ولو لم
نمص منها لم يتفقع فهذا الهواء الذي ادخلناه ان كان قد دخل في خلا لم يخرج عن القارورة مع الماء
ولا يتفقع فلما خرج علمنا انها كانت مملوءة وانا لما ادخلنا الهواء الجديد قسر بتكاثف الهواء الذي كان فيها
قسرا حتى حصل [illegible] مكان فلما زال القاسر خرج الهواء الجديد وعاد الهواء الاول الى مقداره
الطبيعي والجواب انه لا بد ان يعلل في الخلاء الجواز يكون في الاناء قبل المص من الهواء اكثر بحيث يمانع دخول
الماء فيه للمعاندة الواقعة بين العناصر ولم يكن فيها اجزاء خالية وبعد المص يخرج من الهواء اكثره فلا يبقى للماء مانع من
الدخول فيه ولا نسلم ان صعود الماء لامتناع الخلاء ولم لا يكون المادة متقوية اي بعد خلع [illegible] على صورة المادة
وزيادة المقدار وهنا [illegible] ولو كان للهواء مقدار طبيعي لوجب ان يكون كذلك في الهواء الذي منه ثم
ان صعود الماء قسري واتى الهواء في القارورة قسري شيء كان احدهما [illegible] وكذا في الهواء السابق [illegible]

المص عود الهواء الى مقداره الطبيعي وما كذا عند دخول او خروج الماء المحصور انه يرد دان [illegible]
زوال الهواء من مقداره القسري لم يكن حصول بعض الماء في اولى من غيره فان اقتضى طبعه حصول المقدار
الاول مطلقا فلم لا كان ذلك قبل الدخول ولا نسلم انه لو ثبت الاختصاص مع عدم سببها ولان مقتضى الطبع
واحد والمقدار الاول غير واحد لاختلافه بسبب اختلاف الخلاء ولانه لو كان البرد موجبا لكثافة الهواء كذلك
تصغر مقداره لوجب ان يختلف حال القارورة قبل المص وضعها على الماء الحار بعد البارد فانه في الثاني
يحصل للهواء [illegible] فيحصل انسياب كثافة [illegible] مقداره ولكان يجب ان يصعد من الماء وبالخلاء من غير مص
ولم يكن كذلك [illegible] الهواء [illegible] من القارورة الرقيق فيه قسري وبقي الهواء الذي كان فيها على المقدار الذي حصل له
بعد المص قسرا فلم كان احدهما اولى من الاخر [illegible] وعلى [illegible] عدم ترجيح احد طرفيه عند
ارتفاع الاخر [illegible] الا اذا كان [illegible] مسام [illegible] الهواء فيها [illegible] في الزق
[illegible] والجواب لو امسح ذلك في الزق لامتنع الرجوع في [illegible] وعلى [illegible] ان المسكة
اذا دخلت في بعض الهواء من مسام الزق [illegible] المحسوسة [illegible] الاطراف [illegible] ارتفاع السراب
ما دخل من راس المسكة والجواب ان الهواء جسم [illegible] بالذات عندكم لا اجزاء بالفعل فلا يلزم الاختصاص
بعض الحوادث منه [illegible] فعلى [illegible] بان تكون اذ لو كان كذلك لكان الاناء كله خاليا [illegible] والجواب
انا لا ندعي [illegible] في الاناء وهو كاف في المطلوب وعلى [illegible] لجواز ان يكون المقدار
الذي للشيء لا يظهر [illegible] في الحس [illegible] ويجوز ان يكون [illegible] من بخار او هواء [illegible]
[illegible] طبيعي او قسري والجواب ان هذه كلها امور ظنية والتعويل على ما تقدم من البراهين واصح ما قيل لو وجد
الخلاء لما قبل التقدير بالمساواة والمفاوتة وكلما كان كذلك فهو امر وجودي [illegible] اما الصغرى فلان
الحس [illegible] اذا امتلا ما بينهما [illegible] ان ينتقل الى خلاء [illegible] بالمساواة والمفاوتة فانا نعلم
بالضرورة ان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

حافظا لما فيه من الماء ومعلوم انه لا يحفظه لحفظه من كونه ثابتا لانه لو ثقب راسه كان الماء لم ينزل الماء فعلمنا انه انما يمسكه
لان سطح سفله ان يماس سطح اي جسم كان لو لا ان سطح الماء ملازم بالطبع لسطح الاصبع الذي لا يمكن من النزول
بسبق الماء المحبوس بسبب ذلك وكذلك يتبصر استحالة الخلاء الاعلى يمسح كهيئة العلة في عدم نزول
الماء وكرم من ملازم السطوح لانه يلزم ان لا ينزل عند اتساع الثقب ولانه كان يجب ان لا ينزل
الزيبق لو ملئ به الاناء ولانه اذا ملئ بعضه ماء وبعضه هواء ثم سد ثم نار رسه كان يجب ان ينزل الماء
لامكان ان ينبسط الهواء الذي فيه حتى يشغل كل الاناء الا ان يقول الا اذا فرض لازم لان الثقب اذا كان واسعا امكن
ان ينزل الماء من ناحية ويصعد الهواء من ناحية اخرى وهو مشاهد في القارورة الصغيرة الراس المكبوبة على
الماء يضطرب نزول الماء في راس الانبوبة صعود الهواء الى الماء الثاني فان فرط ثقل الزيبق واوجب
زيادة مدافعة الهواء الذي للثقب بضغطه ذلك الى التحرك فاذا لم يكن مكانا زاده اضعف ذلك الى ان احمر الزيبق
ودخوله من ناحية من نواحي الثقب وان تعذر ذلك احتبس الزيبق ايضا واما الثالث فان الطبيعة تفعل ذلك لا لما
ذكر ومن التبع في دفع الماء الى الحل على الطبيعة ثم يفعل عن الهواء الانبوبة اذا غمس احد طرفيها في الماء ومص
الطرف الاخر فان الماء يصعد حال خروج الهواء ومعلوم ان المص شان لما الصعود ونفي لم يكن ذلك لان
سطح الهواء ملازم سطح الماء فاذا مص الهواء انجذب تبعه الماء وذلك كما نشاهد من ارتفاع اللحم عند مص المحجمة
ولا علة لذلك الا ملازم السطوح لا يقال لو ارتفع اللحم لاجل وجود الخلاء لوجب اذا الصقنا المحجمة على الحديد
ثم مصصنا ان يرتفع الحديد لانا نقول لا اذا وضعنا المحجمة على الحديد لا خلل فيها ولا منفذ اليه فانه لا
يخرج من الهواء شيء البتة بالمص واما اللحم ففيه خلل ينبسط بالتحرك ولا يلزم الخلاء ولهذا اذا ادخل الانسان
في مص القارورة والمحجمة كانت ترفع الكثرة ولو كان الخلاء ممكنا لما جذب الاكثر وكذا اذا وضعنا المحجمة على السندان
ومصصنا لا يرتفع السندان لعدم ارتفاع المحجمة اذا ادخلنا راس الانبوبة داخل القارورة ثم سددنا الخلل
من عنق القارورة وعنق الانبوبة شدا محكما ثم جذبنا الانبوبة بحيث لا يدخل الهواء فان القارورة تنكسر الى
داخل لا التي له الخلاء ولو ادخلنا الانبوبة الى باطن القارورة بحيث لا يخرج الهواء عنها اكثر مما دخل انكسر الى
خارج لان الاناء كان مملوا فاذا ادخلنا الانبوبة لم يحتملها فاتسع الاناء الى خارج ولو امكن الخلاء لجاز في
بعض الاوقات ان يكون القارورة في موضع مكبوبة فيه الخلاء فنزل الماء بسهولة وينتدح الهواء الى الاكل الى لم
ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كما ترى النفاخات في البقابيق لان الهواء مادام يجد المواضع التي هي خارج
الاناء فانه لا يستطيع الصعود اليها ولا يتم اتصال الماء والحال في بعض القوارير لم يكن خالصا فاذا كبيناها في
الماء واعتمدنا عليها وجب لم يصعد الماء من غير ان [illegible] لا نظهر المتعلق بالاشيء خارج [illegible]

حوا نا وصل السما من اعلى الترم الوهم ي الطاس لو لو وضع فارغا على الماء ثم رفع ثقلا وهو ليست فيه الهواء المحقق فيه
ملازم الملاء والجواب لا نسلم ان الخلاء مايل للتعدد والمساواة والمفاوتة لانه عدم صرف ونفي محض
والمعاني التي ذكروا ها ليست من امور حاصلة بالفعل بل هناك امكان حصولها لو حصل تمكن حاصلا
للزيادة والنقصان فلا تحكم بان ما بين الجدارين اكثر مما بين طرفي الطاس الاعلى بسبب الوهم فانه لو فرض
من الجدارين جسم ثابت بالفعل لكان ذلك الجسم ازيد من الجسم الذي يوجد بين طرفي الطاس وكذا المساواة والتقدير
مان ادعيت حصول ما يقبل الزيادة والنقصان فيها فهو مصادرة على المطلوب والذي يدل عليه انه
يمكننا ان نتوهم العالم واقعا بحيث يكون البعد بين محيطه ومركزه اكثر من البعد الذي وصل الان بمقدار ذراع
ويمكننا ان نتوهمه واقعا على وجه يكون البعد بين محيطه ومركزه اكثر من البعد الذي وصل الان بذراع
الخلاء خارج العالم مع انه لم يحصل شيء فان اجابوا بان الزيادة والنقصان من لواحق المقادير وهم
خارج العالم شيء من المقادير يستحيل الحكم عليها بالزيادة والنقصان في نفس الامر بل الزيادة والنقصان المذكوران
امر في الوهم لا في الوجود ولا عبرة بالامور الوهمية بل بالامور المحققة كان هو بعينه جوابا لهم عن هذا السؤال فيما ان
ما ذكروه لا يقتضي كون الخلاء امرا موجودا وفيه نظر لان الوهم يعارض العقل في كثير من احكامه حتى ان العقل يحكم
على النفس فيها في اكثر القضايا ويسعى الى تعب شديد في اسناد الحكم الى العقل ادا الى الوهم واعظم ما يتمسك به
في النفس فيها ان الحكم عند حصول المبادي التي يتقبلها العقل والتي لا عند حصول المبادي التي للعقل
بمكنه وهما ولما دل العقل على تناهي الابعاد بمقدمات ساعده الوهم على تسليمها ونكص الوهم عن
النتيجة لتوهم ضدها حكمنا بالعقل على ان خارج العالم عدم صرف لا بعد اما بين الجدارين وشبهه فان
البعد ثابت فيه لقبوله التقدير والمساواة والتفاوت فان الشطر الاحد من الراوية العليا في البيت
الى ما يليها من اسفل يساوي كل ضلع من اضلاع البيت بالفرض سواء توهم جسم حاضر اولا فلا نعلم
بالفرض انا لو ملاناه ماء نزلنا حكمنا بمطابقة الدراع له وليس المطابقة من لوازم العدم المطابقة
من الوجود وثبت البعد بقولهم هو البعد المجرد بل الجواب ههنا ان يقول لا نسلم ان كل بعد فيه مادة
والملا انما هو البعد المادي ولا يطلق البعد وعن قولهم ان الشكل حصة من التناهي الذي به كما
كحصل الهواء والماء [illegible] حتى ثابت بحدث الشكل لكان البعد [illegible] موجودا بل انما
الشكل للبعد المادي لانه تابع للصورة بل ويمنع كون الخلاء موجودا كما ذهب اليه بعضهم ولا يكون له شكل ايضا
لكن يجوز ان يعرض له الشكل بواسطة الغير ولا يلزم منه قبوله للفصل والوصل فان السمع قد يتشكل
باشكال محلها مع بطلان القبول لما ان الوصل [illegible] في الاحوال كلها وثبوت الشكل لا يلزم ان يسمى بوجه

ترام

والضدر

جسما كان توسط التقسيم في سائر جسما معا ولزم انعطاف الحد بها من توارد الاشكال المختلفة على كون جسما لان اتصاف ما لكل
السابق لا نعطف حسمه ولا عدم قطعا ولا الشكل المتجدد لانه لا يصحبه من اي شكل ولا من حيث عدم السابق وعن ح بانا لا نسلم
ان الحركة الطبيعية هي التي تطلب مكانا خاصا يكون طبيعيا لها بل التي تطلب تغير من بعض الاحوال الملائمة تحصيلها والبعد
عما ينافر وهذا المعنى لا يستدعي الانتقال الى احد الامكنة سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون الطبيعي هنا كما هو عندكم
كان المكان الطبيعي للنار هو القريب من الفلك وللارض البعيد عنه فقد حصل الطبيعي للمتمكن باعتبار
الفلك وهو امر خارج عن الاحياز والامكنة والمتمكن ليس ذاتيا لها ولا لازما الا على سبيل الاتفاق سلمنا
لكن لم لا يجوز ان يكون البحث في كل الخلاء يمكن يلزم في الخلاء الاول سلمنا لم لا يجوز ان يكون لما تحدث فيه الخلاء قوله
يكون ادنا قلنا انما يكون كذا لو لم تعد لكل في المادة الجسمانية وهو ممنوع سلمنا فلم لا يجوز ان لا يكون الان بل ولا الى
هنا كذا يكون كل اجزاء الكل طبيعيا ويكون كل جزء من اجزاء كل عنصر بالنسبة الى كل مكان من ذلك العنصر فان الكل طبيعي له
وليس لها اشرف وجوده فيه كان يوجد في مكان طبيعي له ويمكن ان يكون ذلك فانه ليس كيف اذا كان للكل اجزاء في مواضع
متشابهة ان يلزم ان لا يسكن في واحد منها فان اختيار هذه المواضع ايضا انما يلزم لو لم يكن زيد ونفي لطبيعة
ولم يهرب سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون يختص بالحركة الى مكان والسكون فيه دون غيره للقوى على الجبار او يكون اختصاصه
به كاختصاص بعض اجزاء النار بما يماس سطح الفلك دون البعض سلمنا لكن ونسلم انه لو لم يكن في الوجود الا
جسم واحد صح ما ان حصوله في خلاء ليس اولى من حصوله في خلاء اخر اما اذا وجد اجسام كثيرة كالسماء
والارض فيمكن حصول بعض الاجسام في بعض الاحياز اولى من حصوله في غيره لا للاختلاف في الخلاء
لكن بسبب الاختلاف في القرب والبعد من تلك الاجسام وهذا المنع تقدم في تقرير كون المكان طبيعيا وهنا في
منع الانتقال الى الطبيعي لو فارقه فهذا التقرير لا يعان الكلام في اختصاص هذه الاجسام الكثيرة ببعض هذه
الجوانب من الخلاء كالكلام في هذا الجسم لانا نقول جاز ان يكون الخلاء هو هذه الابعاد الفارغة لا عرض فيها مثلا
فيحصل فيها هذه السماوات والارضون ولم يوجد ابعاد فارغة سواها فلم يلزم ان الذي ذكرتم سلمنا لكن
الاختصاص هنا كاختصاص بعض اجزاء العنصر بجزء من احياز ذلك العنصر وعن ح بان الحركة من حيث
ذاتها وحقيقتها تستدعي شيئا من الزمان وهو يستدعي زمانا زائدا على ما تقتضيه ذاتها باعتبار ما يعرض
لها من البطء لاجل سبب المعاوقة اما الاول فلانا نعلم من حيث هي لا تتحقق الا بحصول الاعلى مسافة منقسمة
فيكون وجود نصفها قبل وجود كلها والقبلية والبعدية من لواحق الزمان بوجدان بديهة لو كان الزمان
عارضا للحركة باعتبار بطؤها المستند الى المعاوقة لثبت في المسافة من الملاء عارضا للحركات الفلكية حيث
لا معاوق فيها باعتبار الملاء العادم فيكون الحركة الفلكية لا في زمان وهو محال واما الثاني فظاهر

لانا نعلم ان الزمان يزداد بزيادة البطء وينقص بنقصانه الى ان يبطل زمان المعاوقة باسقاطها فيبقى الزمان
المستند الى المستحق للحركة لذاتها واذا ثبت انها تستدعي قدرا من الزمان لذاتها في الحركة في الخلاء وجد في ساعة كان ذلك
هو الزمان المستحق لذاتها اذ لا معاوق هناك ثم الحركة في الملاء الغليظ لما وجدت في عشر ساعات كان الزمان المستحق لها لذاتها
ساعة واحدة والتسع الساعات الاخرى التي تنسب بما حصلت بسبب المعاوقة فاذا فرضنا المعاوقة كان في الملاء كادلى
تعشر من ان يحصل في تسع ساعات لا غير على المعاوق يكون حظ المعاوقة في الملاء الرقيق من هذا الزمان الحاصل
الحاصل بسبب البطء نصف عشر الساعات التسع لان ما فيه من المعاوقة نصف عشر ما في الملاء الغليظ والزمان الذي يستحقه
معاوقة الملاء الغليظ تسع ساعات فالزمان الذي يستحقه بسبب معاوقة هذا الرقيق نصف تسع ذلك الزمان فيكون زمان الحركة في هذا الملاء
الرقيق ساعة ونصف عشر تسع ساعة فلا يلزم من هذا ان يكون الحركة في الملاء اسرع من الخلاء اعترض بعض المحققين بان الحركة
لا تخلو من حد ما من السرعة والبطء لان كل حركة انما تقع في شيء ما يتحرك المتحرك فيه مسافة كان او غيرها وفي زمان ما وقد
يمكن ان يقطع تلك المسافة في زمان اقل من ذلك الزمان فيكون الحركة اسرع من الاولى او اكثر فيكون ابطأ منها فاذن الحركة لا تخلو
عن حد ما من السرعة والبطء والمراد منهما شيء واحد بالذات هو كيفية قابلة للشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة
المعارضة لهما فانما هو سرعة بالقياس الى شيء هو بعينه بطء بالقياس الى اخر والحركة لا تنفك ابدا من ذلك في زمان
وحد معين من السرعة والبطء فذا من قاعدة اشتمل فان التحليل بما سبب ان المتحرك
المراد واحد من السرعة والابطاء يقطع مسافة طويلة في زمان طويل وقصيرة في قصير بنسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان الى الزمان
على التساوي والمتحرك في المسافة الواحدة بعينها يكون اسرع في زمان اقصر ويكون ابطأ في زمان اطول بنسبة السرعة الى البطء
كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل والمتحركان في زمان واحد يقطع الاسرع مسافة اطول ويقطع الابطأ مسافة اقصر بنسبة السرعة الى
البطء كنسبة الطويل الى القصير فالطول في المسافة والقصر في الزمان بازاء السرعة وما يقابلهما بازاء البطء والحركة

ومقابلهما

معها لا يمكن ان يستدعي قدرا من الزمان والمسافة ونسبة السرعة والبطء يستدعي شيئا اخر لان الحركة لا يمكن وجودها الا على حد
من السرعة والبطء لو وجدت حركة في زمان كانت بحسب وقع في نصف ذلك الزمان ادنى ضعفه كانت
لا تحتمل البطء واسرع وكانت حركة السرعة والبطء حين فرضنا لا من حد منها وان كانت الحركة من حد من السرعة والبطء
لا تنفك عنها الحركة فان لوازم الماهيات لا تنفك عنها بما لزم كون تلك اللوازم
تستلزم ان الحركة يستدعي الزمان عندهم بالذات السرعة والبطء وهو كما
في هذا وعن ح بمنع وجود القوى القسرية سلمنا لكن لم لان القوى المصاكات حين
المسافة والمدة في الجسم في الاستعداد ذلك المصاكات لا المصاك
ضعف القوى لا الضعف الى لا الاحساس ضعف

بالمنع فنمنع الضعف ان لم نعدم ثم لم يكن الضعف منتشرا لو عدم فان كان ضعف القوى وهلاكها اشر للمصاكة في القوى بل ما تريد
امرا اخر ولو كان ذلك انما عدمت عند ادراكها المصاكات سلمنا لكن لا نسلم ضعفها بالملاء لا غير بل جاز لم يكن تكرره
اثرها ما لم تعمل على ان العضو الجاسي يتكرر تكرره الا انا عند سلمنا لكن يضعف لمصادمة القوى الطبيعية لما كان في الانسان
الحاصل في المزاج سلمنا لكن لم لا يجوز ان تكون القوة قريبة كذا التي قريبة ممكنة عند المنتهي في اسناد
الضعف الخاص سلمنا ان ضعف القوى في الى مصادمتها الهوا لكن لا نسلم الملاقي ان لم يكن في الماء اجزاء هوائية
مبثوثة فيها لمنعها اجزاء خلائية وتحصل المقصود مع ثبوت الخلاء وعن و بالمنع من عدم اسناد البرد الى
اسفل المعصر بقوله المعصر طبعه الماء فلنا مطلقا او بشرط اي الم ... على شرط ولم يتحقق الشرط ولو كان
طبع الماء على البرد مطلقا لما وقع فلما وقع علمنا انها ليست على مطلق وحصر المانع الخارج في الاسناد
والملاء ممنوع سلمنا فلم لا يستند الى الانسداد وانما يرتفع دفع البرد لان من دفع الراس يطلب الهوا مكانه الطبيعي
وهو البعد الذي احتوى على الحجم ان الماء في مكان الهوا فسرا ولهذا اذا رفع المانع عن الاناء
نزل من اسفله مع ضم الراس لا يمكن الماء مداخلة حتى يحصل في الاناء وطلب العلو في جزء دلهم من امتناع البعد
مشترك بيننا وبينهم على انا نقول العلة انما هي امتناع البعد ... التي المانع اكثر من ثقل في البعد الصبي
منفهم الهوا السهولة وسرعة انفعاله وانه يبرده فيكشف يثقل حجمه عن سير الماء ولا يلزم لم يكن الخلاء ممكنا
اسفل الاناء كما يحرك الهوا السهولة فيما ذكرتم بعدا ادنى على الاناء ولانه وارد عليكم لان الخلاء لم يكن
ما نعا من نزول الماء بل لا حفظه على ... الا ما نعود لما يقتضي طبعه الماء من البرد ولكن الهوا الاعلى نوع عن
مقتضى طبعه الماء البرد ولهذا لم يحرك الاجسام في الاهوية لما يكون معنا لها على البرد المستقر مكانه فانه
طبعي للهوا الا انا ولو كان المانع الملاء لكن لا يمنع وجود الخلاء اليسير اجزاء ادنى غير ذلك الموضع ولو سلم
وجود الملاء الذي لا يحلله خلاء لكن لا يدل على امتناع الخلاء كما تقدم واعتذارهم في نزول الماء مع سعة الثقب
بصعود الهوا من جانب منه ورد الماء من اخرى مع ضيق الثقب لان كل واحد من هذين العنصرين
الطبيعيين الخفيف والثقيل السلال الهوا السهولة فلما ذا لا يحصل هذا الاثر مع الثقب الضيق كما حصل مع الواسع
والضيق يلزم الترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية لنزول الماء من بعض الجهات وصعود الهوا من بعضها دافع اذا
الاناء مملوا ماء صار لاتم لحدة البرد لزم السكون ... كان في الاناء كذلك ولكنه انقص ذا كانت ثقبة ...
للماء بعض جوانبه وصعود الهوا من البعض الاخر ولهذا يحل نقص الاناء وهو الموضع الذي يشر الماء فاما
ان كلف الماء مقداره وليس مقدارا اكبر تحسبت على خلاء او يلزم التداخل لو كلف تمكن دخول الهوا ولزم
علوا ... الذي يحكم الحاصل ... الماء الذي صعد ... مقدار ... حتى خلا الهواء هذان فسرمان

ولم يلبس الماء مقدارا اكبر حتى يمر البعض فيه وعن ان صعود الماء قسري وليس الهوا مقدارا اكبر قسري ايضا فلم
كان احدهما اسرع ادنى من الاخر ولم اطاعت الجمد للكسر مع صعوبته وصلابتها ثم لم يطع الهوا مقدارا
يلبس اكثر مع سهولته حتى لو مص الهوا مقدار راس الزق امكن ان يلبس من المقدار اضعاف ملء الاناء وعن وانما يلزم
من ان خلع الهوا الهوا مقدار السهولة مع كسر القارورة الى داخل او خارج وعن ظ ما ذكرتم و
هو ان لم يسند ذا جميع احوال ورد الماء في جميع الاماكن في احوال الكل وصفا وكثرة المنافذ وقلتها وعن
انا نمنع من وجود الهوا الاجسام لكن لا نوجبه ولا حجة الملائي في طفو الطاس بالقار الهوا الذي فيه لكن يمنع
استيلائه في المسئلة الثالثة في ان الخلاء ليس فيه قوة جاذبة للاجسام ولا دافعة لها ذهب محمد بن
زكريا الرازي الى ان للخلاء قوة جاذبة للاجسام لان الماء يحتبس في الاداة التي تسمى سارقات الماء وينجذب الى الاداة
التي تسمى زراقات الماء ومنهم من اثبت للخلاء قوة دافعة للاجسام الى فوق فان الجسم اذا الخلي لم يكن خلا بد ان خلا
صار اخف واسرع حركة الى فوق وكلاهما باطل لو حصل اجزاء الخلاء متشابهة لانه لم كان عدما صرفا فظاهر
ولم يكن بعدا مجردا عن المادة فكذلك اذ المفهوم من البعد واحد فلو كان في بعض الاجزاء قوة جاذبة وجب ان يكون في الجميع
مثل تلك القوة ولم يكن اندفاعه الى بعض الجهات ادنى من اندفاعه الى غيرها وفيه نظر لجواز تخصيص اندفاعه الى الجهة بما يخصص اندفاعه
لولا القوة التي ذهبت لو كان جاذب الماء في السراقة هو الخلاء الذي اشتغل به فلم تمر الماء المنحوش في الهوا ان غلب
لمقتضى الهوا الى تركه وان كان يغلب فيغلب جذب الخلاء ايضا ويجذب الماء الكثير عليه الى الانبوب ولا يغلب
الخلاء لمر كان جذبه اساسي كالثقل المشتمل عليه اشبهه من اشياء الثقل الباقي في الانف فلم اذا اخذ راس الاناء
... ان يحبس الخلاء الماء ... ولا يتركه حتى ينزل ولا يبدع كان الذي فيه من الانف بل معنى من تعاقب الاجزاء
فالواضح ان عند جذب الخلاء المشتمل ... اذا كان اخف في زمان الاناء ويدل على تعلق الى العلو التالي وجهان
الخلاء الذي يحرك الاجسام له ما لم يكن هو الخلاء المبثوث داخل الجسم او الخارج عنه المحيط به فان كان الاول فاما
ان يكون مع ذلك اجزاء الجسم في الاناء خلاء في كل واحد من تلك الاجزاء ولا يكون حركة من كل اجزاء الخلاء كل حركة
ولكن ما هي الحركات اذ اوجب مجموع كل اجزاء كان ذلك بسبب ان كل ذلك الجسم حركة كل الجسم لا يتخلله ... وانما
ان لا يكون شيئا من اجزاء الجسم فيحتاج ان يكون كلية لان يحرك الكل ... لا حاجة ... ان الثاني فمعلوم
ان الخلاء المحيط بجسم كبير لا يصعد الى فوق فاذا ليس كل جسم يعطل عن الخلاء ... بمعنى ... ان يكون
الخلاء اجزاء ويكون من ذلك ان بعض الاجسام يقتضي طبعه ان يتباعد بعض اجزائه عن بعض وذلك ممتاز
... فلان ... التي ... بعضها عن بعض ... فلان ... الجهات يحصل بعضها ... و
بعضها يسرع وبعضها يدوم وبعضها يخلو مع ... الطبيعة ... فلانه انما لم يكن بها ك

كاسمه كله كالغيم في الضباب والمطر اوالظل

مهروب عنه دائماً لا يكون كذلك في الشيء الواحد إذا لم يكن مهروباً عنه كان الكل طالباً له فأمر غير ممكن هناك

مهروب عنه فهو محال فقد تبين بطلان الخلاء كما هو الحجم ولا جزء بالفعل فإن فرض به جزء كان متحركاً عنه بالعرض

ولا يتحرك بالكل إلا بالذات كالنوى المحرك للأجسام فعند من دفع قول الخلاء لا يصعد الجسم إلى فوق ولو سلم

فلا يلزم من نفيه إلا أنه يمكن تعلق البعض بالبعض الخلاء المتصل إلا أن الجسم كان هو الذي يوجد ويكون الدون

موجب الشيء ملازم له فيكون الخلاء ملازماً للتخلخل في كونه متخللاً فيحتاج الخلاء إلى المكان أو

ملبس فيحمل [illegible] بأنه يكون الذي بعد ذاته لا يكون حيث يكون الأجزاء الجسم يستبدل في حيز ذلك خلاء بعد خلاء

فلا يكون ملاقاة الجسم للخلاء الواحد إلا في آن ولهذا في الآن لا يكون شيئاً ولهذا الآن لا يكون ملاقياً

له فلا يمكن أن يقال الخلاء ينفعل الجسم من شأنه أن يعوق ويكون المحرك للمسلك الذي ويكون كل خلاء أو بين أجزاء

حد يدل لولا أن ذلك الأثر يشتد فالحركة يسرع وذلك أيضاً باطل لأن الكلام [illegible] فليس بعض أجزاء

هذا الاتصال أولى من البعض الآخر فقد تبين بطلان القول بالخلاء إذا تخلل أجزاء الجسم أفاد الحجم

ذلك [illegible] يتصف اتصاله ولا يحتاج الخلاء إلى المكان أو ملبس لا يتصف في البيان أنه يحتاج إلى [illegible]

[illegible] بعد تخلل الجسم [illegible] الخلاء المتخلل [illegible] من حمل المكان على السطح

المحيط فيهم المكان إلى السطح واحد أن يكون محيطاً بجميع السطح الظاهر من المحوي [illegible] واحد كالماء الذي

يحيط به سطح الأرض وسطح الهواء فالمكان هنا مركب [illegible] من سطحين [illegible] ساكناً [illegible]

[illegible] النهر الجاري [illegible] المكان [illegible] الهواء الذي عليه [illegible]

[illegible] كالمجمد وذلك **البحث الرابع عشر في تعليقات ما يتعلق بالمكان المسألة الأولى** في أن

لكل جسم حيزاً طبيعياً [illegible] الأول [illegible] الجسم إذا فرضناه خالياً عن جميع

اللواحق والعوارض فكما يمكن خلوه عنه فإنه لا بد أن يحصل في حيز من الأمكنة في كل الأحياز فهو باطل

[illegible] الأحياز [illegible] الأول لا بد أن يكون أولى به من غيره لاستحالة الرجحان من غير مرجح

وليس ذلك مقتضى جسميته لأنها أمر مشترك بين جميع الأجسام وليس ذلك المكان حاصلاً لكل الأجسام فهو أمر زائد

على جسميته وذلك هو الطبيعي [illegible] والأعراض [illegible] بالنسبة على المختار [illegible]

أن يعرض للجسم عارض يقتضي تخصيصه [illegible] أن ذلك العارض [illegible] العارض [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] تلك العوارض [illegible] الملازمة [illegible] الجسم

[illegible] العوارض [illegible] تلك العوارض [illegible]

[illegible] لا مكان [illegible] العارض [illegible] لا يحتاج إلى العارض [illegible]

فلو [illegible] الجسم جميع العوارض جاز مطلقاً حصوله في الحيز [illegible] فيحصل [illegible] النوب

[illegible] حصول الجسم [illegible] من العوارض [illegible] الجسم مكاناً معيناً لكان

ذلك [illegible] يستدعي [illegible] الجسمية أو لوازمها [illegible] وكل جسم في ذلك المكان أو لأمر غير لازم فاتصاف الجسم به

إن لم يكن لأمر لزم الترجيح من غير مرجح وجاز مثله في المكان [illegible] لذات الجسم لكنه يحصل

في [illegible] ولو كان لأمر كان [illegible] الكلام [illegible] ولو كان [illegible] الجسم

لاتصافه بالوصف [illegible] في المكان [illegible] حصوله في مكان [illegible] لحصوله في

المكان [illegible] كان موصوفاً [illegible] للحصول في هذا المكان [illegible] عن المكان المعين [illegible]

[illegible] في الجسمية [illegible] الجسم [illegible] حصوله في ذلك

الجسم [illegible] أن [illegible] بتلك الخصوصية كان [illegible] غير لازم لذلك الجسم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] بخصوصية [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] أسباب خارجية لكنا نقول إذا جاز أن يكون [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] في الحصول

في [illegible] الجسم [illegible] حصول [illegible]

أن يكون ذلك [illegible] حصول [illegible] ذلك [illegible]

الجسم [illegible] الأسباب [illegible] الأسباب

[illegible] الأرض [illegible] كلية الأرض [illegible] ذلك [illegible] بالأسباب

خارجية [illegible] كلية الأرض [illegible] إذا [illegible]

عادت إلى [illegible] طبعها العود إلى [illegible] والاعتراض [illegible] المدرة [illegible]

المكان [illegible] كلية الأرض [illegible] في [illegible] للجسم [illegible] الأجسام [illegible]

[illegible] الكل [illegible] الطبائع

المخصوصة [illegible] الأجزاء [illegible] العناصر [illegible]

[illegible] الأجسام [illegible] باعتبار [illegible]

[illegible] الأرض [illegible] الأجسام [illegible] المكان الذي [illegible] الأمكنة [illegible]

[illegible] الأمكنة [illegible] الأرض [illegible]

خارج [illegible] مكان [illegible] الأرض [illegible]

كما بعد عن موضعه ولو نوهمنا الا انكى خاليا ثم حصل بعض اجزا الارض في موضع من الخلا والباقي في موضع اخر وجب ان
يجذب الكبير الصغير الى نفسه وما طلب كل منهما صاحبه حتى يلتقيا في الوسط ولو نوهمت الارض في ادنى جهة
الى فلك الشمس ثم ارسلت لم تهبط ولو اطلق جزء من المركز الى اسفل صعد اليها طالبا لها ولو تفرقت في جوانب
العالم توجه بعضها الى البعض ووقعت في موضع من التقا حملة تلك الاجزا ولا تفارق ذلك الموضع لمساواة
لهذا الموضع ولان كل جزء يطلب جميع الاجزا منها طلبا واحدا لا يحصل ان يلتقي اى الواحد جميع الاجزا او طلب
ان يكون قريبا من جميع الاجزا قربا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزا هذا شانها فتكون الارض
مستديرة وان يكون كل جزء منها يطلب المركز حتى تستوي قربه من الجملة ثم اورد على نفسه سؤالات منها وجوب
تلاقي تلك الاجزاء لكل عنصر فيكون كل واحد منها كرة مصمتة واجاب بانه لولا المانع لكان الامر كذلك والمانع هو ان
الاجسام وان اختلفت لكنها متساوية في الجسمية فكان طلبها لبعضها بعضا لاجل الاشتراك يبطل اجزاء العنصر
الواحد طلب بعض اجزاء البعض ولهذا السبب تلازمت صفائح الاجسام وامتنع الخلا فقد وجدناها
سببا في امتناع احدهما اما لكل عنصر على حدة وثانيهما كل جزء من جزئيات الاجزاء امتنع ان
تكون كل عنصر كرة مصمتة والاجزاء بسبب الجسمية طلبت كل عنصر لصاحبه من حيث الجسمية وهو يقتضي عدم كون كل عنصر
مصمتا ولا والسبب الخلا لان الكرتين لا يلتقيان الا بنقطة وان عدم اثر السبب الباقي ولا يحدث بعض العناصر
بعضا فيطلب بعض الشي به في الحيز فيصيب الطبع العدل القدر الامكان وطلب ما هو الاقرب الى الجميع
نحو بين اجزا كل عنصر على حدة لشبهه بتلك الاجزاء وطلب بعض العناصر المحيطا بالبعض للشبه بتلك العناصر
في مطلق الجسمية وان العناصر هذا العمه اقربها الى الوسط لانه متى كان اقرب الى الوسط كان اقرب نسبة الى جميع
الاجسام لكنه لما وجب احاطة البعض بالبعض للشبه العامة عرض ان وقع متعلق هذه الاجسام في
غاية البعد عن غيره ومنها ان الاجزاء اذا لم يكن يطلب الكل فما سبب اختصاص الكلام كل عنصر بمكانه ثم
كانت النار في المحيط والارض في المركز لولا اقتضا الطباع ذلك واجاب انه ليس في طلب النار المحيط
ان النار بعد كونها نارا تطلب ذلك المكان بل كلما جاور الفلك صار نارا لدوام الحركة الموجبة للمحاكة
المقتضية للتسخين الى الرسخين والتصعير بعد كونه في ذلك المكان والبعيد من الفلك بعد من المحاكة
تكون باردا اقصا ارتقا وابطله ابو علي في الشفا بما حمل الحجر المرسل من راس البرج يهبط غورا ولا
يلتصق بشفير البرج ان القائه بكلية الارض هناك يابست الكل متساوية النوع فلا يكون لا
التي لا ينفعل عن مساويه واعترض على الاول بان كل جزء يطلب الاتصال بالكل جزء عند البعد ركت
وهو شي قريب من الكل فما انكم النار في [illegible] اجزا فلهذا اهبط ولم يقف على الشفير

لا نحو لا لموجب طالبا للقرب من الكل بل من البعض مع انتفا الاولوية وعلى ما ان الحس يدل على تلازم
صفائح الاجسام ووقوع الامور العجيبة بسبب التلازم والتلازم انما يكون بسبب الطباع وتشابهها مع
تنافرها واذا عقل ذلك فرفع للعقل في كل المواضع والمعتمد في ابطال قول ما بين ان اختصاص الجسم
اما الماس للفلك بذلك المكان حين صار نارا والملاصق للمركز حين صار ارضا لا بد له من سبب والا لكان ترجيحا من
غير مرجح واعلم ان الكل منشأه واحد وهو استناد ذلك كله الى الله تعالى الفاعل بالاختيار **المسئلة الثانية**
في استلزام تعدد المكان الطبيعي للبسيط احتج الاوائل على ذلك بوجوه الاول ان لو كان للجسم البسيط مكانان طبيعيان فاذا
حصل في احدهما فان لم يطلب الثاني كان المكان الطبيعي متروكا بالطبع فلا يكون طبيعيا وان طلبه بالحركة عنه لاول
كان الطبيعي الاخر متروكا بالطبع فلا يكون طبيعيا ثم لو كان خارجا عنهما وتساوت نسبته اليهما فان
لم يطلب احدهما مع انتفا العائق كان الطبيعي متروكا بالطبع وان طلبهما معا وتوجه اليهما معا كان حاصلا في
مكانين وهو محال ولو توجه الى احدهما او طلبه خاصة كان ترجيحا من غير مرجح الثاني البسيط له طبع واحد فلا يقتضي
امرين متعاندين والحصول في حيزين والحصول في حيز اخر فلا يقتضيهما الطبع الواحد والاعتراض ان هذه
الوجوه نظرا لانها منقوضة بجزئيات كل عنصر فان مكان كل جزء من اجزاء ذلك العنصر مكان طبيعي لكل جزء
من وورود هذه الوجوه فيه وانه اذا حصل في احد المكانين لم يطلب الثاني لامتناع حصوله في مكانين دفعة ولا
يكون ذلك الترك طبعيا بل اتفاقيا حيث امتنع حصوله في الاخر واذا خرج عنهما لم يطلب احدهما مع تساوي النسبة
لا لانتفاء الطبع بل لامر خارج وانه التعيين والثالث نقض المسائل **المسئلة الثالثة** في ان المكان الواحد لا يكون
لجسمين مختلفين في الطبع اعلم ان كل واحد من الاوائل لا يمكن ان يكون المكان الواحد بالشخص لجسمين مختلفين في الطبع
لاستحالة ان يكون لكل جسم مكان تحصيلا لا في الحيز نفسه ولم نر لهم حجة على ذلك سوى ما ذكره افضل المحققين
من ان تلك الاجسام اما ان يكون لحصولها الميول الى جهات متعددة او متفقة فان الاول فالظاهر عدم اتحاد جهاتها
لكن لا يمكن ان احدها يكون مكانا بالطبع وتميل بالطبع الى غيره وان كانت متفقة الميول الى جهة واحدة كانت الاشياء
التي تؤم بالطبع مقصدا من حيث هي مختلفة شيا واحدا وهو محال ولم يزد على ذلك وهو غير تام لامكان ان
يكون شيا المختلفة بالطبع في لازم واحد فيلزم تلك المختلفة في ميول واحد بالطبع كميل الشمع يصدر عن حسن مختلفات بالطبع
بل نقول في الاستدلال ان مولو اجتمع جسمان فيلزم ان يكونا في واحد بالشخص وكلاهما خارجين عنه متساويا
النسبة اليهما فطلبهما في التساوي فاما ان يحصلا فيه دفعة واحدة وهو محال للتداخل او يحصل
فيه احدهما دون الاخر وهو ترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية في الحصول لعدم الاختلاف بينهما فيه فيكون المكان الطبيعي
متروكا بالطبع وهو محال وفيه نظر لان المانع يحصل لولم يطلباه طبعا بل يكون قسريا فان كل واحد منهما مانع

١٦٧

الآخر مقتضاه المسئلة الرابعة في المكان الطبيعي للمركب اعلم ان المركب لا مكان له في اصل الابداع عند

الحكماء لان التركيب امر عرض بعد الابداع وايجاد مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يبطله المركب اذا احتمل

نقض وجود الخلاء حالة الابداع وانه لو طلب البسيط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان المعروض لوجد حصول مكانه

الاول وهو محال وانه لما كان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا احتياج الى مكان زائد على ما كان للبسائط

فاذن امكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها فلا حاجة بنا الى اثبات اصل امكنتها اذ هي امكنة البسائط بل الى [illegible]

في تعيين امكنتها فنقول الاجزاء في المركب [illegible] البسائط بالفرد فان التركيب عن بسيطين او ثلثة او عن اربعة فالاول ان

تساويا وتمانعا بان يكون بطبع احدهما فوق والآخر اسفل وبالعكس فان [illegible] بعد كل منهما عن حيزه تقاوما اذ لا مرجح لاحدهما

على صاحبه فيقف في الوسط وان كان بعد احدهما عن حيزه اقرب جذبه الاخر الى حيزه فحصل المركب فيه لاشتداد ذلك

الطبع عند القرب من الحيز ونفوره عند البعد عنها وان لم يتمانعا [illegible] ولم يكن الا التقابل ولم يكن احدهما اغلب

في الوزن والمقدار [illegible] ذلك المزاج [illegible] المركب المكان الغالب والثاني ان غلب احدهما حصل

المركب في مكانه وان تساوت فان كانت [illegible] حصل المركب في الوسط من الاحياز الثلثة وان تباينت حصل المركب

ايضا في الوسط وهو مكان الماء لو تركب [illegible] الارض والنار [illegible] لان الارض والماء [illegible]

[illegible] الطبيعة لكنهما [illegible] الى الاسفل فغلبا النار والثالث ان تساوت حصل المركب في الوسط [illegible]

في الغالب [illegible] لا وجود له اذ لا مكان له فانه لا اولوية هنا لاحد الامكنة [illegible] لان [illegible] وجوده [illegible]

[illegible] انه لا يستقر وجوده بل لا يوجد الا زمانا [illegible] ذلك العنصر [illegible]

[illegible] من العناصر [illegible] العناصر انما هو بحسب التعين [illegible] الجم [illegible] الاكثر [illegible]

الاكثر [illegible] المعتدبه هنا التي [illegible] الجم [illegible] لبعض الاجسام [illegible] في مكانه الغريب بالطبع كما لو

فرضنا نارا في مركز الارض [illegible] منها مثل الجبل [illegible] مركز تلك النار [illegible] مركز الارض مع انها مقتضية [illegible] تلك

النار [illegible] لانه لا يمكن ان يتحرك الى جهة [illegible] المحيط [illegible] عن وسطها [illegible] عنها الى كل

الجهات [illegible] النار [illegible] فلذلك [illegible] ذلك [illegible] انما يمكن [illegible] والسود

[illegible] في جميع الجهات لانه [illegible] في جهة [illegible] لا اولوية هناك يلزم وقوع الخلاء الى

فاذن النار [illegible] في الوسط قسرا مستندا الى الطبع المسئلة الخامسة في ان كل جسم شكلا طبيعيا وان شكل البسيط الكرة

[illegible] وجوب [illegible] الاجسام [illegible] ان كل مقدار [illegible] فانه متشكل لانه لا بد وان يحيط به حد واحد

[illegible] او حدود [illegible] او [illegible] الاشكال المضلعات [illegible] لان شكلا انما [illegible] للجسم [illegible]

بالفاعل [illegible] مستندا الى ذات الجسم [illegible] الشكل التابع له طبيعيا [illegible]

١٦٨

ان شكل البسيط الكرة فلان البسيط هو الذي طبيعته واحدة والقوة الواحدة لا تفعل في المادة الواحدة الا فعلا

واحدا والشكل الذي هو واحد سوى الكرة لان ما عداها فيه اشكال مختلفة مثل كون بعضها خطا وبعضها زاوية وبعضها

سطحا فلا يصدر ذلك كله عن الطبيعة الواحدة اعترض عليه بوجوه الاول [illegible] ليس شكله الكرة كالارض فانها

[illegible] فيها الجبال والاغوار والانجاد [illegible] هذه الاشياء التفريقات الواقعة على ظاهرها بمنزلة الخشونة

القليلة الواقعة على ظاهر الكرة العظيمة فلا تخرجها عن الكرية لانه لا نسبة محسوسة لها الى جملتها فانا لو فرضنا

جبلا ارتفاعه نصف فرسخ كان نسبته الى كرة الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة عند كرة قطرها ذراع لانا نقول

الكرة [illegible] الدائرة الحقيقية [illegible] [illegible] والاضعف [illegible] في نفس الامر

ولا [illegible] عند الحس [illegible] الطبيعة عن اقتضاء الكرية [illegible] الكرة [illegible] كل فلك خارج المركز فلا بد له من متممين

على التباين [illegible] الثخن والرقة [illegible] الطبيعة في كل واحد من المتممين [illegible] في الثخن والرقة [illegible]

[illegible] في الشكل [illegible] فان احدهما [illegible] المتمم [illegible] الاخر [illegible] الاستدارة [illegible]

[illegible] كل كوكب مركوز في فلك اما خارج المركز او تدوير [illegible] في ذلك الفلك [illegible] تحصل في ثخن بعض

حوامل الفلك [illegible] بعض [illegible] طبيعة كل فلك [illegible] الانسان والحيوان [illegible]

الموجودة [illegible] اعضاء شكل الحيوان والنبات [illegible] ومقاديرها [illegible] وهي [illegible] طبيعة بسيطة

[illegible] الاشكال الكرية [illegible] الاشكال [illegible] ذلك ان مادة الحيوان مركبة [illegible] اجزاء

[illegible] والقوى [illegible] ذلك لكن [illegible] ان تفعل [illegible] اجزاء [illegible] المركبة [illegible] شكل الكرة لانها

[illegible] في مادة واحدة لان [illegible] البسيط [illegible] على شكل كرات [illegible] بعضها

[illegible] لو اقتضت طبيعة البسيط الشكل الكري لاقتضت طبيعة المركب ذلك لانه لم يوجد [illegible] البسيط الاخر

لكونه [illegible] للبسيط [illegible] ذلك لان طبيعة كل واحد من البسيطين [illegible] طبيعة البسيط الاخر على ذلك الاقتضاء

[illegible] وعند اجتماع العلة على الامر الواحد [illegible] الفعل اقوى [illegible] على حاله

سلمنا انه لا يكون مضلعا فلم لا يجب ان يكون كرة [illegible] او بيضيا [illegible]

الوضع المطلق [illegible] لا يجوز [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] الشكل الطبيعي واحد [illegible] اسناده الى الجسمية المشتركة فلا [illegible]

[illegible] ان شكل الارض الكرة لكنه لما [illegible] لم يحصل [illegible]

[illegible] الاسلام [illegible] الخشونات [illegible]

[illegible] شكل [illegible] ان [illegible] شكل الكرة [illegible]

مسافتين فاذا لم يتصور حيوة الا بكون الطبع ... الا استلزام وجه لشكل غريب فلا يكون لها شكل طبيعي وعن ث
بان التسلم ليس ... مستقلا من هذه الجهة فلا يكون بطبعه مستقلا وكلية الفلك انما طبعه مستقلا فكان
شكل الفلك هو الكري فنقل عليه ... الى ان كل واحد من المتممين صاحبه في المهية ... الفلك الذي منهما الصحيح ان الذي
احدهما الى الاخر ولم يكن لشكله تحصيل في موضوع فلا ... ذلك اسع ... الان اختلاف اللوازم
يدل على اختلاف الملزومات وعن ج فان اتصل المجموعي لاتصال الصور الكالية بعض البسائط في ... فطرتها
الاولى لاسباب يعود الى العلل الفاعلة ... ان اتصلها بعض المركبات لاسباب يعود الى العلل القابلة في الثوه
الثانية ... ان الكائن ... او حيوانا في هذه الثواطع انما يتصل به صورة كالية نباتية او حيوانية مع
تناصور اجزاء العنصرية بحسب مزاج كذلك لا يبعد ان يتصل في الثواطع الاولى بعض الافلاك المستديرة
صورة كالية يتوزع ذلك الفلك ... ذلك خارج المركز او تدوير او كوكب مع بقا الصورة الاولية
المتصلة بجميع اجزاء الفلك الاول فيها ويكون ذلك بحسب امر في العلل المقتضية لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك
ان يكون الفلك الاول ... متصورة بالصورة الاولى فقط على ما يشهد به علم الهيئة وفيه نظر لانهم
يمنعون من اقتضا الجسم الواحد امرين متنافيين ولا شك عندهم في اقتضا طبع الفلك الكرية فلو
اقتضت شكلا مغايرا له لزم المحال عندهم وان استند الشكل الثاني الى صورة اخرى كانه نحت في الفطرة
الاولى على ما قال لزم كون الفلك مركبا من قوى وطبائع مختلفة فلا يكون بسيطا وعن ج ان شكل الحيوان يستند
الى العادة والحمار ولا يكون اسناده الى النوع المصورة الى الاشعور لها البتة فكيف يحكم عاقل بصدور هذه الخلق العجيبة
والهيئة الغريبة ... لا يعقل لها البتة فان اتصل المجموعي النوع المصورة على تقدير تسلطها وتركيب محلها وعلى
تقدير تركيبها وتعلق اجزائها باجزاء المحل لا يقتضي كون الحيوان مجموع كرات لان حكم الشي حال الانفراد لا يكون حكمه
حال التركيب مع الغير ... ان النوع الواحد في المحل ... يفعل فعلا متشابها وما يلزم من ذلك انها
تفعل في اجزاء المحل ... في المحل ... لان المنفعل منها ليس هي الاجزاء افرادا بل المركب الذي هو
المحل ولذلك ... ان النوع المركبة يفعل فعلا متشابها الان المجموع ... الاثار ... التي هي كالات
لها ... الاعمال ... فان النوع البسيطة اذا حلت محلا مركبا كل واحد من اجزائه ... يفعل
ما يفعله الاخر لم يحصل شكل ... خلاف ما ... الاجزاء ... الاختلاف ما تقتضيه النوع
البسيطة ... ان المركبات ... يحصل فيها شكل غريب بسبب القواسر الخارجية ... فيها ... يحفظ ذلك
الشكل ... ما تقدم ... في البيض ... العدس ... لا ... بعض الحيوانات ...
الوسط ... النقص الاخر وعن ... ان الفلك مع قطع النظر عن غيره لا يوجب الوضع الذي هو الموقع الامثلي

ولا معينا ... ما به لا يقتضي وضعا معينا والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا
معينين فلذلك جعلنا ... وفيه نظر لان البحث ليس في الوضع بمعنى المقولة فانه لا يحث مطلقا ولا معينا وانها
المكان لا يقتضيه الجسم من حيث هو جسم لان السطح عندكم ... وعن ج ان الاشكال من حيث
هي ... من حيث ... مسافة ... الكل ... اختلاف الطبائع ولذلك كانت مستندة الى الطبائع
وفيه نظر لان شكل المكعب ... المقدار المعين كذا الشكل المطلق ... على المقدار المطلق ... في
عدم تعلقها بالجسمية ... الا ان القريب من المركز ... اكثر من البعيد عنه لان قوس الدائرة
نظرية الا ... وبمركز الارض ... قوس الدائرة ... لا ... العدد ومركز الارض

البحث الخامس عشر في الجهات وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في تحقيق الجهة للجهة امارات باتفاق جماهير
الفلاسفة انها مقصد المتحرك الاين على الاستقامة فان المتحرك في الاين يقصد بحركته الوصول الى منتهى حركته
انها مقطع ... الاشارة الحسية وذلك ان الاشارة امتداد ... الى المشار اليه بانه هنا او هناك
... طرف الامتداد ونهايته بالنسبة الى الامتداد وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة وهي من ذوات الاوضاع ليست من
المعقولات المجردة عن الاوضاع انها ... ذات وضع ووضعها في امتداد ما خذ الاشارة والحركة لانه لو كان في
خارج ... ذلك ... الاشارة والحركة ليست اليها ... لكانت ... فاذا وصل المتحرك الى
منتصف ... ام ... الى الجهة او ... ان يتحرك عن الجهة فان كان يتحرك بعد الى الجهة
فالجهة الباقي من المنقسم وليس ... الاول ... في تحققها ولم يكن يتحرك عن الجهة فالمنتصف الذي وصل اليه هو الجهة لا
... فيظهر ان الجهة ... في ذلك الامتداد ... ونهاية ... الحركة الاخذة ... ذي وضع
الى الحركة ... حركة قرب وحركة بعد وهذه القسمة ... بالقياس الى ما ... الحركة
... بالقياس الى ما ... بوجود ... الحركة ... لا يصح الا بالقياس الى الا ...
... غير ... على المطلوب ... الحركة في المنقسم انما يكون عن جهة لا الى جهة ولو ... العيان
الا ... ان ... لم يكن جهة الحركة ... المسافة التي ... الحركة وهي ... **المسئلة** ... ان الجهة موجودة ...
... الجهة ... المتحرك ومقصد الاشارة ... لم يكن موجودا ... فان ... لا ...
... ذلك ... موجود ... الاشارة ... انما ... الامر الموجود ذا الوضع ... من ...
لم يكن موجودا فان ... السواد الى الساحل ... الساحل وان لم يكن الساحل موجودا ... المتحرك في
... انما ... الحركة في الاين ... في الكيف ظاهر لان المتحرك الى الجهة انما يقصد الحصول في الجهة لا لتحصيل
... منها ولا ... الجهة ما ... يحصل ... الحركة لا ... الا عند تمام

الحركة حال ما مر الوجود او العدم والمتحرك في الكيف بعيد ان يحصل الكيفية التي قصد فيها الحصول فيها
الغير لو كانت الجهة تحصل بالحركة لكانت ذوات الاوضاع موجودة غير منقسمة وهو المطلوب والحق في الجواب
هو الاول المسئلة الثالثة في عدد الجهات اعلم ان مشهوري وحقيقي فالمشهور ان الجهات ست
وله بيان راى عامي واعتبار خاصي اما العامي فعنوان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن
وراس وقدم فالجهة التي يليها منها ابتداء الحركة يسمونها اليمين وما يقابله يسمونها اليسار والجهة التي يلي الراس من الانسان
الفوق وما يقابله السفل وفي سائر الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها والتحت ما يقابله والجهة التي يلي جانبه الابصار والتي
تحركها بالطبع يسمى القدام والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم جهة غير هذه ثم لو انها في الانسان طوله من راسه الى
قدمه وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه وحيث لم يكن للاجسام الا ابعاد ثلثة وقفت الاوهام على
هذا المبلغ واما الاعتبار الخاصي فعنوان كل جسم له ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم لا ازيد ولكل بعد طرفان
فكانت الجهات ستا بعدد الاطراف وهذا الاعتبار غير واجب لان الابعاد الثلثة انما يعرض لو فرض بعد واحد
وجعل اصلا ثم غير لم يكن بالطبع ثم يعرض عليه الخطان الاخران التي يمكن على ثلث جهات لكن لو فرضنا امتدادا اخر غير
مواز للاول لحصل لنا ثلثة ابعاد اخرى متقاطعة على زوايا قوائم غير تلك بالعدد وحصل لنا جهات ست غير تلك الجهات
لكن كل جسم سواء كان متناهيا او غير متناه يمكن ان يفرض فيه خطوط غير متناهية العدد ويمكن ان يفرض الخطوط الاخرى فيمكن
عليه فيمكن الجهات غير متناهية والكرة لا جهة لها بالفعل لها جهات غير متناهية بالقوة واما المضلع فان اعتبرنا
الخطوط والسطوح والنقط كان عدد جهاتها عدد حدودها ويمكن الخطوط والسطح مع اعتبار كونها اطرافا لا باعتبار
امتدادها ولم يعتبر في الجهة عدم الامتداد فيها مطلقا كان جهاتها النقط التي هي نهايات خطوطها جهالا
غير ذلك وان العرض غير متناهية كالكرة وقد يعرض فرض هذه الجهات الست لغير الحيوانات وغيرها باعتبار
الى الانسان حتى الفلك فان الجانب الشرقي منه يمينه والغربي يساره كالانسان الذي يستلقي على قفاه الذي يليه منه
الحركة يمينا وما يقابله يسارا ووسط السماء يشبه القدام وما يقابله الخلف واحد قطبيه العلو والاخر سفل وهي
الجهات الست منها اثنتان بالطبع لا تتبدلان بتبدل الفروض والاوضاع وهما الفوق والسفل واما الاربعة
الباقية فهي متبدلة بتبدل الفروض والاوضاع لان المتوجه الى المغرب يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب
يمينه والشمال شماله فاذا توجه الى الجنوب تبدلت كلها فصار المكان قداما خلفا وما كان يمينا شمالا وبالعكس
بخلاف الفوق والسفل فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه
تحت ورجله فوق وكان الفوق والتحت بحالهما فتغير حصل اعتبار الفوق والسفل بالراس والقدم تبدلا
بتغيرهما فان شخصين لو وقفا على طرفي قطر الارض كان ما يلي راس احدهما قدم الآخر فلا يتبدلان لو لم يعتبر الاعتبار

ما يقرب من السماء وما يقابله واحتج بعض المراد من اعتبار الراس والقدم ما يلي راس الشخص وقدمه فابا وبينا
تبدله بالانعكاس بل المراد ما يلي الراس والقدم بالطبع فلا يمكن ان يطرو الامر فيه فقط الارض فمالو يلي القدم
بالطبع واعلم ان هذه الجهات غير متبدلة بالمهية حتى يكون في كل جسم جهة هي بعينها يمين او خلف او يسار وانما ذلك
في الحيوانات تنسب الى الاجزاء التي يكون بها الحركة ومقابلة ذلك صار اليمين [illegible] وكذا باقي الجهات الا الفوق
والسفل فان احدها انما يكون بالعرض وقد يكون بالطبع اما الاول فمثل ما سبق وضعه لكن حالها على الارض
من الجسم جهة ليس فلذا يقابله هو الفوق ثم ان الارض عند حصولها في حيزها الطبيعي لا يعلم ان لها جهة بل
الارض بهذا الوجه يحتمل ان يقال انه لا جهة لها الا الفوق ان عنى بالحيز الذي يلي نهاية الخلاف لان نهاية الارض سطح وسطح ما
يلي السماء اما اذا كانت الجهة لا يعتبر النسبة الى سطح بل الى كل طرف ولبعد مفترض في الجسم فيمكن للبعد المفروض في
الارض جهة عند مركز كرته الذي هو مركز الكل وجهة اخرى عند سطحه لكنه لا يمكن جهة العلو وجهة السفل لان جهة العلو سطح
موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موجودة بالقوة لكنه انه يحتمل ان يقال جهة الفوق للارض هي طرف البعد المتصل
بالمركز والسطح هو نقطة وعلى هذا لا يمكن الجهتان بالفعل بل بالقوة لكن لو حصل اسباب الغير المنفصل المنافيات في
المركز فاذا حصل الان للارض بالفعل لوجود ما تم عليه حصل ذلك البعد بالفعل وحصلت
النقطتان اللتان هما الجهتان بالفعل لا يقال لو لم يكن للارض علو الا السماء وجب ان يكون لها علو لكن العلو علو
بالقياس الى سفل فيكون لها سفل لكن السفل لا يعقل الا سفلا بعيدا والبعد لا يعقل لوجود انسانا للاجزاء فلم يحصل
للارض فينا فيلزم ان يحصل العلو لوجود السماء وان لا يعقل [illegible] لا يقول العلو يراد به تارة ما يقابل السفل
وتارة ما يلي جهة السماء واحد العلوين يقول بالقياس الى السفل والثاني معقول بنفسه لا يحتاج في تعقله الى اعتبار
وجود ما يقابله فللارض العلو بالقياس الى السماء وجود جهة ولها بالقياس الى غاية البعد الذي في مركزها علو فان جميع
الخلق يسمون المعنى الثاني [illegible] والسفل يوجدان للنبات والحيوان بالطبع فان جهة القضبان فوق بالطبع وجهة
الاصل سفل بالطبع ثم يعرض لو صار الفوق سفلا وبالعكس ويكون [illegible] حافظا للطبيعة الفوقية وكذا السفل واما
القدام والخلف فانهما حاصلان للحيوانات حال الحركة والسكون وعن الحيوانات [illegible] عند الحركة فالجهة التي
اليها الحركة يكون قداما والتي عنها الحركة يكون خلفا ومتى تغيرت الحركة يتغير القدام والخلف وكذلك الحيوانات
[illegible] قدامه وخلفه بمعنى الطبع وغير الحيوان قد يكون قدامه و[illegible] عند ما يكون [illegible]
[illegible] اذا كان [illegible] حركاتها الا الى الوسط ولا عنه بل [illegible] فيها المحقق [illegible] في تحدد الجهات
ان الفلك [illegible] العالم [illegible] السكون تحدد الجهات [illegible] والمتكلمين و[illegible]
مسئلة [illegible] عليها [illegible] عندهم [illegible] واحتجوا [illegible] على

انما المحدد بان الجهات قد ثبت فيها جهتان متمايزتان بالطبع هما الفوق والسفل وانهما ذاتا وضع تتعين وضعهما
الى شيء ثابت به سواء كان خلاء او ملاء واما في شيء محيط والاول محال لان المتشابهات [illegible]
وليس بعض الحدود المفروضة في ذلك المتشابه بان يكون حدا من [illegible] واما ان يتعين كل واحد واحد وليس احدهما
بان يكون [illegible] اولى من الآخر [illegible] فيها [illegible] الجهتين [illegible] المحدد في المتشابه [illegible]
والجهتان بالطبع [illegible] فحسب فلا يكون المحدد [illegible] الى الخلاء [illegible] الجسم [illegible]
محيط خارج [illegible] في ذلك [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ووضع واذ كان جسما فاما ان يكون جسما واحدا يحدد الجهتين معا او جسمين يحدد كل واحد منهما واحدة منهما والثاني
باطل [illegible] حيث هو [illegible] واحد الجسمان [illegible] ان يكون احدهما محيطا بالآخر
[illegible] ان يكون المحدد [illegible] واحد [illegible]
[illegible]

دانها [illegible] الى جهة [illegible] في جهة [illegible]
[illegible]
[illegible]

المقالة الثانية في الكيف

[illegible]

اثبات المحدد بان الجهات قد ثبت فيها جهتان بالطبع لا بالفرض وهما الفوق والسفل وانهما ذاتا وضع يتعين وضعهما
الى شيء به سواء كان خلاء او ملاء واما في غيرهما فليس كذلك والان ان المشابهات ليس بذي احد
وليس بعض الحدود المفروضة في ذلك الشيء بان يكون حدا من شيء منها اولى من ان يكون لكل جهة واحد وليس احدهما
بان يكون منتهاه اولى من الاخر اذ لا يتميز شيء منهما بما به الجهتان في الحدود في الشيء المفروض وغير متشابه
والجهتان بالطبع ذاتا بيان فيجب ان لا يكون التحديد مستندا الى الخلاء وانه الشيء الذي يتعين الجسم الذي هو لم يكن السطح
محيط خارج ما شاء في ذلك الشيء يجب ان يكون محدد الشيء في ان يكون جسما او جسمانيا وجب كونه
ذا وضع واذا كان جسما فاما ان يكون جسما واحدا يحدد الجهتين معا او جسمين يحدد كل واحد منهما واحدة منهما والثاني محال
اذ لو كان كذلك لم يتحدد الجهتان من حيث هو واحد ولا من حيث واحد الجسمان ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر
بالمباينة فلا قامت اربعة ان يكون المحدد للجهتين جسما واحدا من حيث هو واحد وهو لا يمكن ان يكون يحدد الان كل
امتداد فله جهتان هما طرفاه لو جوب تناهيه وكذلك الجسمان فانهما انما هما طرفا امتداد فالمحدد
لما ان يحدد جهتين معا والجسم الواحد من حيث هو واحد انما يحدد بالقرب فلا يمكن ان يحدد ما تنافى البعد
عنه ليس يحدد ... ان يكون المحدد ... بسيل احاط احدهما بالاخر وهو باطل ومع ذلك فان المطلوب
حاصل اما بيان بطلانه فلان المحاطة يكون واحدا في التحديد بالعرض لوقوع الكفاية بالمحيط في تحديد
الامتدادين بالقرب الذي يحدد بالمحيط والبعد الذي يحدد بالبعد عن المحيط وهو مركزه فلا يكون المحدد
الا واحدا فاما حصول المطلوب فلان المطلوب اثبات محيط بالاجسام كلها لم الجهات يحدد بها
وقد يتبع ان يكون المحدد جسمين على سبيل المباينة وهو باطل لوجهين لان كل واحد من الجسمين انما يحدد جهة واحدة هي
القرب منه فلا يحدد البعد عنه فلا يكون واحد منهما يحدد جهتين معا وايضا فلان المحدد ذلك ان يحدد جهتين معا
ـت كل واحد من الجسمين الجهات لا معا هي بحسب فرض الامتدادات التي هي منه وقوع الافتراق في حدوث
تلك الجهات وعلى بعد معين مما دون سائر الامتدادات الممكنة ليس اولى من وقوعه في جهة اخرى وعلى بعد معين منه غيره حتى
يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك يمكن بحسب العقل فان امتنع فلمانع هو في التحديد وهو الذي
يجب ان يكون جسما ذا وضع والكلام في وقوعه في بعض جهات هذين ودون بعض وعلى بعد معين منهما كالكلام في
ان عيل هذين صار دون اد الاخر ولما بطلت الاقسام بقي الرابع وهو ان يكون المحدد واحدا لا من حيث هو
واحد لا على اي وجه سيق بل من حيث الاحاطة هي اي الموجه التحدد ... الذي محدد الجهات
جسم واحد محيط بالاجسام ذوات الجهات والاعراض عن حصر الاتم ان هنا جهة معارضة لكن
فان كل متحيز على الاطلاق لا بد له من حيث وقد ثبت ان الموجه انه هنا او هناك وهو معنى المكان (ف)

ولهذا ان الى الشيء اذا وصل الى جهة انه قد حصل في جهة ولا شيء من بعد ذلك الى البعد من منتهى الامتداد لانه
ان هنا جهتين تخالفين بالطبع وكيف يصح ان يكون هذه الدعوى مع ان الجهة عند كونها طرف الامتداد غير منقسمة لكن يقطع البعد
غير متناه وجود لها بالفعل لكن تتوجهون الى تحاذيها بالطبع فان سكم من تذهب الى ان القطع عدمية والتي تكون
منه تذهبون الى انها فرض يتبع القطع كلما يتحقق وجه الماهية الجسم لو كانت باقية لان منهم من يذهب انها شيء
ذو وضع غير منقسم هو من الامتداد لا احتلاف فيه البتة لكنه يصح سكم القول بانهما مختلفان بالطبع وهو متعين من اسناد التحدد
في الخلاء او الملاء المتشابه بل لا يتصور تمايز الجهتين المختلفين بالطبع مع الكل استند ثم هذا التحديد الى طرفي الامتداد
الاخذ من المحيط الى المركز والمركز الى المحيط وبهذا يقال الى النشوء الان لانها وضع الشيء به يحصل الوضع الطبيعي
الظاهر الذي به انما ينتهي غاية البعد وحصل منه ما يسمى ابدا وسطها فانه المركز فحصلت الجهتان متميزين من غير
وسط المحدد واما المحيط المحدد فكل موجهة الفوق من الفلك فيلزم ان ما الجهة دائما متعين من ذلك او بعضه فيلزم
الرجحان من غير مرجح لان كل امتداد يفرض اخذا من المركز الى نقطة كانت المحيط يكون طرفاه غير متعينين واحد
الفرض موجهة القرب لانا نعول في لا نحصر الجهة الطبيعية انتهى لا يمكن ان يكون كل ما قرب من المحيط في كونه فوقا لانا
نقول ان الواحد بالتحقيق هو البعد الحاصل بالمركز بل ان يكون واحدا بالشخص فاما ان يجعل الفوق كلما قرب من
المحيط مطلقا او ما قرب منه متناسبا لرأس الانسان بالطبع حال قيامه على الارض فان كان الاول كانت
الجهات الرئيسية والعرضية واحد وكان بخلاف العرف المشهور بين الناس فان ما يلي اليمين او الشمال او القدام او الخلف
او القدم لا يسمى فوقا وان كان الثاني لم يجب الاحاطة في المحدد وقد سلمنا ان المحدد محيط فلم لا يجوز في الكرة فان
ما بين الجهتين يحصل وان كان منفصلا وجاز ان يكون بعض المحيط اقرب الى المركز من بعض فلم لا يكون المحدد جسم واحد من
حيث هو واحد ويحدد به القرب منه واما البعد عنه فانه يحدد لو سقط تناهي الابعاد لم لا يجوز التحديد بجسم
متباينين وكل يحدد بكل واحد منهما القرب منه كذا المحدد البعد عن الاخر ويكون حصول كل منهما حيث هو يحصل
الثقل في موضع ودفع عن مر الفلك السيد **المقالة الثامنة في الكيف** وفيها فصول الاول في المقدمات
وفيه ابحاث **المقدمة** الاول في تقرير الماهيات البسيطة لا يمكن ان يحد على ما حقق لان الحد انما هو من الاجزاء
التي يحد والبسيط لا جزء له انما يعرف بلوازمه البينة ولما كان الكيف من الاجناس العالية
لم يمكن تعريفه الا بالرسم وقد اشتهر عن القدماء في رسمه انه هيئة قارة لا يوجب تصوره تصور شيء خارج
عنه وعن حامله ولا قسمة ولا نسبة في اجزاء حامله انما الهيئة نحو الجوهر وكونها قارة يخرج عن مقولتي
ان يفعل وان ينفعل وعن الزمان وكونه لا يوجب تصوره تصور غيره يخرج عن المضاف والاين والمتى والملك
وكونها غير مقتضية للنسبة في اجزاء حاملها يخرج عن الوضع وكونها لا تقتضي القسمة يخرج عن الكم فيبقى المفهوم

مساحتنا

الكيف

من أن يفعل مؤثرية الشيء في الشيء فإنهما ليس كذلك بل كان مؤثرية المؤثر في الثاني أيضاً ثابتة لأن المؤثرية من لوازم
الماهية المؤثرة ولازم الثابت ثابت وإذا كانت تلك المؤثرية ثابتة غير متغيرة لم تكن ماهية فإنه لا يفيد الاحتراز
عن تلك المؤثرية الثابتة إلا إذا أريد أن كان متغيراً كانت مؤثرية زائدة على الذات وإن كان ثابتاً لم تكن المؤثرية حكماً زائداً
على الذات وإذا كانت المؤثرية الثابتة غير ثبوتية لم يحتج إلى الاحتراز عنها في الرسم ولكن في ذلك كله ما فيه لجواز أن يكون مؤثرية
المؤثر المتغير زائداً على ذاته أولى من أن يكون مؤثرية المؤثر الثابت زائداً على ذاته وقد يقال قولكم لا توجب لذاتها تصوراً لتصور
شيء خارج عنها وعن حاملها يفيد الاحتراز عن مقولتي أن يفعل وأن ينفعل لأنهما من الأعراض النسبية التي توجب تصوراً
لتصور شيء خارج عنها وعن حاملها فيستغنى عن ذكر القار فإن احترز به عن الزمان كان قولنا لا يقتضي القسمة
كافياً مغنياً عنه وقد يقال الصوت من مقولة الكيف لأنه ليس جوهراً ولا كماً متصلاً غير قار لأنه يحصل في الزمان
ولا قار لأن الصوت غير قار على ما في ولا من باقي المقولات فهو من الكيف مع أنه ليس بقار لأن معنى القار
وجود أجزائه المفروضة معاً في آن واحد وليس الصوت كذلك بالضرورة ولأنه معلول التموج الهوائي والتموج حركة فالصوت
معلول الحركة ومعلول غير القار كيف يكون قاراً فإذن الصوت كيف غير قار فلا يكون اشتراط القار في رسمه وقد يقال أو
عرض قار لا يوجب لذاته تصوراً لتصور شيء خارج عنه وعن حامله ولا يقتضي قسمة ولا نسبة في أجزاء حامله ذكره الشيخ في
حال المعقولات في الشفاء لتناوله الخط وذلك لا يقتضي إلا جهة الخط والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام
وهو لا يقتضي إلا عدم قبول الانقسام فتصور لا توجب تصور غيره لأنا نقول إن أعني في الكيف أنه لا يلزم من تصوره
تصور غيره مطلقاً فخرج أكثر أنواع الكيف فإن الاستقامة والانحناء لا يتصوران إلا في المقدار وإن لم يشترطوا
ذلك بل أن لا يلزم من تصوره تصور شيء خارج عن محله وما يلزم من تصوره تصور محله أو تصوراً ومحله من الكيف
فالوضع والشكل من الكيف إذ لا يلزم من تصورهما إلا تصور محلهما أو تصور حال من أحوال محلهما وقد يقال الإدراك
والعلم والشهوة والغضب وجميع الأخلاق لا يمكن تعقلها إلا وتوجب لتصورها تصور متعلق بها أعني المعلوم والمقدور
والمشتهى والمغضوب عليه لأنا نتصورها وإن لم نتصور متعلق بها لكن تصورها ما في حال تصور المتعلق
فإنا نعقل العلم والإدراك دون ذلك … لا بد له من متعلق بخلاف النسبة والإضافات فإنه لا بد ولم تعقل المنسوب
والمنسوب إليه أولاً حتى يتصور تعقلهما فإنا نعقل تلك الأمور النسبية فلما كانت الكيفية تتقدم تعقلها على تعقل
ما هي منسوبة إليها والإضافات … تعقلها … ما ظهر الفرق لأنا نقول … صحيح
في الحقيقة إلا أن عبارتكم لا تفيد لأن حاصله راجع إلى أن الكيف … تصوره على تصور غيره
إلا أنه يمكن تصوره في قولنا ما لا يوجب تصوره تصور غيره … تصور غيره مرفوعاً فلا …
المذكور وقد يقال لو حملنا قولكم ما لا يوجب تصوره تصور غيره على أنه ما لا يمكن تصوره معلول التصور غيره …

هذا الكيف يقع في الرسم في الشكل كالتربيع والتثليث وفي خواص الأعداد كالجذرية والكعبية فإن التربيع هو الهيئة
الحاصلة بسبب إحاطة الحدود الأربعة بالسطح فما لم يتعقل العلم بالحدود الأربعة المحيطة بالسطح لا يحصل العلم بتلك
الهيئة فإن العلم بتلك الهيئة من الكيف وكذا خواص الأعداد فتكون تصورها معلولاً لتصور غيرها وقد يقال الهيئة نوع من
مقولة الوجود وهيئة الاستقلال والاستقرار وهيئة الجوهرية والعرضية وهيئة الجلوس وهيئة الناس والنار …
المذكور لسقط في الرسم وقولكم لا توجب تصوره تصور شيء خارج عنه وعن حامله ولا نسبة ولا قسمة في أجزاء حامله لا
فرق بينه وبين أن يقال الكيف هو الذي لا يكون كماً ولا وضعاً ولا سائر الأعراض النسبية ولو صرح بذلك لم يكن تعريفاً صحيحاً
وإن النوع ذكره في سائر المقولات فإنه إنما يلزم منه الأمور النسبية لا يعرف أنه تعد من ضيافة الذي الكيفية
فإذن إن قيل في رسم الكيف هو العرض الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء أولياً
فخرج بقولنا العرض الباري تعالى والجوهر وبقولنا لا يتوقف تصوره على تصور غيره الأعراض النسبية والكيف ولم يلزم من تصوره
تصور غيره لكن لا على أن تصوره معلول التصور غيره بل على أن تصوره على التصور غيره ويدخل فيه الصوت لأن تصوره
لا يتوقف على تصور غيره وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة عن الكم والوحدة والنقطة لأنهما يقتضيان اللاقسمة وقولنا أولياً
ليدخل فيه العلم فإنه يقتضي … لكن ذلك الاقتضاء ليس أولياً بل بواسطة وحدة المعلوم ولما كانت الأجناس
العالية ليس لها لم يكن تعريفها إلا بالرسم إما بأمور ثبوتية أو سلبية يكون عرضياً … الأجناس العالية جميعها فلو قيل الكيف ما لا يكون
جوهراً ولا كماً ولا باقيها كان المذكور سلب أمور ليست أعرف منه فلم يكن التعريف صحيحاً وما اعتبرناه من العرضية
وغير ذلك مفهوم بديهي وعدم توقف تصوره على تصور الغير ولم يكن عليه الانقسام واللاانقسام كانت هذه السلوب
سلوباً جلية ظاهرة فيصح التعريف بها **المقصد الثالث** في تقسيم الكيف وحصر الأنواع الأربعة بأنواع
الماهية … كالكيفيات المحسوسة فإن كانت راسخة فهي الانفعاليات وإن كانت سريعة الزوال
فهي الانفعالات الثاني الكيفيات النفسانية فإن كانت راسخة فهي الملكات وإن كانت غير راسخة بل سريعة الزوال
فهي الحالات الثالث الاستعداد الشديد إن كان نحو الانفعال فهو اللاقوة وإن كان نحو اللاانفعال فهو القوة
الرابع الكيفيات المختصة بالكميات إما المتصلة كالاستقامة والانحناء والتربيع أو المنفصلة كالزوجية والفردية
وهذه … في الحصر وجوه ضعيفة … بالكيفية أولاً فالكيفية … تحسيناً …
… وهو القوة واللاقوة أو بالكمال وهو الحال والملكة وخواص الأعداد صور جوهرية لأنها من الكيف وجوه
من غير تام لأنهم إذا فسروا الحال والملكة بالكيفية … احتمل أن يوجد كيفية حسانية لا تختص بالكم
ولا محسوسة ولا مختصة بذوات الأنفس ولا يكون استعداداً … الكيفية … بحيث يصدر عنها أفعال على
وجه … كالنار يحمل غيره حاراً إلا أن الفعل الذي … في … وليس … وهو الكيفيات الفعلية

والانفعالية اولا فانها لم يتعلق بالكم بل كان شكلا او غيره [illegible] الا تكميه انها لم يكن للاجسام من حيث هي طبيعية والعملية

والانفعالية ايضا اوجد حيث لنا انه من الكيفيات النفسانية كما الكيفية انها لم يتعلق بوجود النفس وهي الكيفيات

النفسانية اولا فانها لم يتعلق بالكمية وهي الكيفيات المختصة بالكميات اولا فانها لم يكن هو بتهيا انها استعداد وهي

القوة واللاقوة او هو بتهيا انها انفعل وهي الانفعاليات والانفعالات فالكيفية اما ان يتعلق عن طريق النسبة

وهي الانفعاليات والانفعالات واما ان لا يكن كذلك فاما ان يتعلق بالاجسام وهي الحال والملكة او متعلق

وذلك التعلق اما من حيث كميتها وهي المختصة بالكميات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة وعلى هذا التقسيم بعض الكيفيات

المختصة بالاعداد وهو القسم الجمع غير محيط بطرق التقسيم **الفصل الثاني في القسم الاول**

وهي الكيفيات الانفعالية والانفعالات وفيه مباحث **البحث الاول** في امور كلية لهذا القسم وهي اربعة الاول انما سمي

الاسم انفعالية لامرين احدهما الحواس عنها فان اعتبار في الاحساس كونها وليا في النفعل والحقيقة عنها

لان الشيخ نص في طبيعيات الشفا انها هو الحس بها احساسا اولها نفع المقولات من منطقة انها من

الكيفيات وحرج الالوان لانها لا يحس الا بواسطة الصور واللون [illegible] الا ولية دخل ما يحس ثانيا كالاشكال

والحركات والسكنات وغيرها [illegible] حدوثها اما ما يختص او بالنوع تابع لانفعالات امور في المزاج اما ما يختص

كالصورة التابعة لسوء المزاج الحار المستحكم في الكبد وحلاوة العسل ولم يكن حدوثها لاجل الانفعالات

لكن من شان تلك الحلاوة ان يوجد عند الانفعالات اما النوع فكحرارة النار فان حرارة النار ولم يحصل

في النار بالانفعال لكن من شان الحار من حيث هي حرارة لم يحدث الا بالانفعال في مادة وغير المستقر

ولم كانت انفعالية باعتبار الامرين لكنها لقصر مدتها وسرعة زوالها تعطى اسم جنسها واقتصر في نسبتها على

اسم الانفعالات ولم يحمل النفس الانفعالات بحمل الحاصة المساوية لهذا النوع العام لافراده انما تعطى

من مبداها اشياء اذكيفية المعنى فان الحار يحمل غيره حارا وكذا البارد والاسود لم يرتسم في العين غرض

مانع يسمى وحمرة هذا النوع والانفعالات مثل العسل وان الشيخ ذكر في فصل الاستقصات في علم سماء الرطوبة

واليبوسة بالمنفعلتين انما يسمى بالمر ان الرطب يجعل غيره رطبا واليابس يجعل غيره يابسا ولا يعد لم يمثل

شيئا مع ذهب قوم من القدماء الى الكيفيات المحسوسة لاحقيقة لها في انفسها ولا ثبوت لها في الخارج فليست

النار حارة ولا الماء باردا ولا الثلج ابيض ولا الغار اسود بل هي انفعالات يعرض للحواس فقط فقيل ليم الحسن

الذي يعرض الكيفية الخاصة لولا احتصا في نفس تلك الكيفية اجابوا ان الاجسام مركبة من الاجسام صغار

مختلفة الاشكال تحصل بسبب اختلاف اشكالها واختلاف وضعها او بيئتها اختلاف الاثار الحاصلة في الحواس

عنها فالذي يحصل منه شعاع يفرق البصر ساطع والذي يحصل منه شعاع يجمعه سواد ويحصل من اختلاط

نوع الشعاع الالوان المتوسطة والذي يقطع الى عدد اكثر وتكون اجزاوه اصغر اشد نفوذا فهو الحار في

التحرك وانهلال في لذلك المقطع هو الحلو والذي يقطع باربعة مثلثات يكون مفرقا للاتصال العضوي منه

الماء والذي يخلطه بسم من لعاب يكون عليظا غير نافذ فيحس منه بالبرد وكذا الروايح فاختلاف الاحساس

لاختلاف الاشكال والحواس المنفعلة لا لاختلاف الكيفيات الفاعلة لا يشترط بها واحتجوا بان الانسان

الواحد يحس جسما واحدا على لونين مختلفين لاختلاف وضعه في الورد كطوق الحمام فانها يرى شقراء ثانيا ارجوانية

واخرى على لون الذهب بحسب اختلاف المقامات واستعداد المادة بحسبها وذلك ظاهر جميعا لم يكن كذلك والسكر

في فم الصفراوي يجده مرا فاختلاف الاحساس لاختلاف المنفعل ادست في علم الكيمياء والاسف وابطال

مذهب اصحاب الاشكال اما اولا فلان المقاربة بين الشكل واللون وجهه آن الشكل محسوس باللمس واللون غير محسوس

باللمس بما رالاعمال الحسي المحسوس الشكل او من جهة حاصلة في الحس المؤثر في تلك الاشياء اختلاف الاشكال او الاستعداد في تمييز

بكل شكل مخصوص بعينه البصر او اللمس اثرا خاصا من تلك الاثار الحاصلة في الحواس لم كانت اشكالا دركا فشكل

ملموس فالاثر الحاصل في العين ملموس ولزم امكان الاشكال الملموسة اشباه كيفيات فمن ذلك الاثر او اعاد ذلك الى التاثير

نتج من اثباتها في الجسم الخارج الان هذا الدال على وجود الكيفية في الخارج بل على عدم استبعاد وجودها وهو غير كاف

في الجزم بوجودها والوجه في ابطال هذه المقالات الالتجاء الى الضرورة فان كل عاقل لا يشكك في ثبوت هذه الكيفيات

المحسوسة وانكارها سفسطة الالوان متضادة ولا شي من الاشكال المتضادة اذ لا يمكن ان يمين منها غاية

البعد ولاشي من الالوان [illegible] [illegible] الاحساس الى الكيفيات لا يدل على وجود اللون المدعى على الرسائل له وبالجواب

عما ذكروا ان المراى في طوق الحمامة ليس شيئا واحدا بل اطراف الريش ذوات جهات وكل جهة لها لون لسمر الاول

فالكبد الى اليوم التام او احتلاف الاحساس انها يكون لاختلاف المنفعلات لو سلم ان الاحساس عبارة عن

انفعال الالة بالمحسوس ذهب قوم من اوايل الحكماء ان الكيفيات هي الامزجة فاذا كان المزاج

على نحو كان لونا معينا وطعما معينا واذا كان على نحو اخر كان لونا اخر وطعما اخر ونسبه

اللون والطعم وسائر الكيفيات اليه بل مشيه المزاج شيئا اخر بل كل واحد منها مزاج مخصوص يفعل في القوة

لاذا ساوى في القوة الباصرة فهذا المذهب باطل لوجوه الاول ان المزاج الذي هو كيفية مشابهة فاعلة

الحار والبارد يحس باللمس الحار والبارد وهو الكيفيات الحار فيكون بالحقيقة حسي الحرارة والبرودة

يكون مدركا باللمس واللون والطعم والشم وغيرها ليس بملموس فلا يكون هي المزاج ... هذه الكيفيات يوجد فيها

وانواع في النقصان والامزجة متوسطة الغايات فعلى انه قد يحصل اللون فيها للامزاج فيها كالكواكب والطعم

عندما يتيقنه بالامتحان فلم ان الاكثر متابعة اللون والطعم للمزاج وكن نسلم ذلك والوجه منها

استشهد

البحث الثاني في الكيفيات الملموسة وهي الكيفيات المدركة بالقوة اللامسة والعناصر قد تخلو عن
الكيفيات المدركة بسائر المشاعر دون هذه لأن ما عدا هذه القوة من الحواس إنما يدرك بتوسط جسم
كالهواء أو الماء ولا يمكن أن يتوسط المتوسط بين الشيء وغيره فإذن كل واحد من هذه الحواس لا يدرك المتوسط لأنه
متوسط لها لا يكون فإنما عما يدركه هي وتلك الأجسام لا تخلو عن الملموس لأنها لا تحتاج إلى متوسط والقوة الحيوانية
قد تخلو عن تلك المشاعر ولا تخلو عن اللمس فلهذا قدمنا الملموسات على سائر المحسوسات وهي ما لا تستقر الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخل في هذا الباب
الخشونة والملاسة والصلابة واللين فهاهنا أبواب **الباب** الأول في الحرارة والبرودة وفيه مسائل

المسألة الأولى في حد الحرارة والبرودة اعلم أن الأمور المحسوسة أظهر عند العقل من أن يكتسب تحديدها ورسمها لأنها
أعرف من غيرها وقد جرت عادة الشيخ في الشفاء الحرارة بأنها التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات والبرودة بأنها التي
تجمع بين المتشاكلات وذكر في الحدود أن الحرارة كيفية فعلية محركة لما تكون فيه إلى فوق لإحداثها الخفة فيعرض أن تجمع بين المتجانسات
وتفرق المختلفات وتحدث تخلخلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع لتحليله وتصعيده اللطيف والتخلخل الذي
من باب رقة القوام وهو من باب الكيف وتعنى به انتفاش الأجزاء بتخلل أجرام غريبة وهو من باب الوضع والتكاثف
مقابل له وهو إما ثخن القوام وغلظه أو اجتماع الأجزاء الوحدانية الطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها ومن حيث إن الحرارة
شأنها التلطيف والترقيق فهي للتخلخل الذي هو من باب الكيف ومن حيث إنها تجمع المتشاكلات وتفرق بين المختلفات
تفيد التكاثف الذي هو من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الأجزاء الوحدانية الطبع وخروج الجسم الغريب عما بينها وقولنا
تجمع المتشاكلات إنما هو في المركبات لأنها إنما تجمع ما بين المجتمع والبسيط مجتمع الأجزاء إنما تجمع بين المتشاكلات لأنها
تعرض أما بالتصعيد وتزيد الحطب وتفرقه وإلا أنها تفرق المختلفات لعدم قوتها على تفريق أجزاء الطلق والنورة
والحديد والذهب والحيوان المسمى بالسمندل يدل على أن تجمع المتشاكلات ليس فعلا أوليا لها إلا أن فعلها
الأول تسييل الرطوبات المنجمدة بالبرد كتليينها لتصعدها وتبخرها فإن كانت المجتمعات متماثلة في قبول التحليل
والتبخر كان بعضها أسرع وبعضها أبطأ فإذا بادر الأسرع وبقي الأبطأ والمطبوع غير المانع عرض من ذلك تفريقها ولزم
تشاكل طباعها أن تنبعث في الاستعداد لذلك فلذلك لا تفرق وإذا لم يكن فعلها الأول ذلك بل تسييل الرطوبات
كان تفريقها أولى من الأول لأنا نعلم أن الحرارة تفرق الماء إذا استحالت جزءا منه هواء فصار هوائيا
منه دون الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزم من ذلك أن تلك الأجزاء مائية فيصعد مع الهواء لكن مجموع ذلك بخارا وأما
دهن الحطب لأن الأجزاء الأرضية الرقيقة متماسكة بالرطوبات المائية فإذا فرق بين الرطب واليابس تبرأ
تنافر الأجزاء اليابسة وأما الطلق والنورة والحديد فالنار قوية على تسييلها لكمال امتزاج الأكثر وحصول صانع

أعانه بما يزيد في اشتعاله كالكبريت والزرنيخ وأما لم يفرق الذهب بالنار لشدة تلازم بسائطه فكلما مال فيها
شيء إلى التصعيد جذبه المائل إلى الانحدار فيحدث حركة دورية فعلمنا ولولا هذا العائق لتفرق ولن عدم تفريق
النار لأجل العائق لا يدل على أن النار لا تكاد تفرقه ثم عقد السمندل فلما لا حالة في قوامه من ترقيق النار ثم
قريب بواسطة العطر وحقان الجمع والتفريق لس أولين للنار لأن الجمع والتفريق ههنا معتبران بالقياس
إلى التركيب والفعل الأول للحرارة التحريك إلى فوق بواسطة ما يفيد من الميل المصعد لكن لما كان أجزاء المركب
مختلفة الاستعداد لقبول التصعيد فإن الماء أقبل من الأرض بادر إلى الأقبل من تلك الأجزاء إذا حركت الحرارة
إلى فوق للتصعيد قبل مبادرة الأبطأ والأبطأ يتحرك دونه العائق فيحصل منه تفريق تلك المختلفات واجتماع
المتشاكلات ليشاكل الأشياء المتشاكلة في الطبائع في الآثار والذي يكون سريع القبول يتحرك بأسره والعائق لا
يتحرك منه شيء فيعرض اجتماعها وقد يعرض أن يكون ما لا يقبل التصعيد حتى لطالما يقبله لما له شدة فعل
أن يعرض إلى أن بينهما يتصعد اللطيف متبعا لتصعيد الكثيف المغلوب باللطيف في القوة فعلمنا أن
الفعل الأول للحرارة التصعيد إلى فوق ولهذه العلة في تفرقتها أنها تحرك ما يكون فيه إلى فوق لأجل أنها
تخفه وإن عرض لها جمع المتجانسات وتفريق المختلفات فلا يكون صدور الجمع والتفريق من الحرارة أوليا بل ذلك تابع
للخاصية الأولى وهي التحريك إلى فوق على الوجه الذي بيناه وفي قولك كيفية فعلية محركة فيه نظر لأن المفهوم من الكيفية
الفعلية الكيفية المؤثرة في أمر ما والمفهوم من المحركة أنه المؤثر في أمر ما هو الحركة والمعتبر لشيء من المعتبر لشيء هو الحركة
فكلمة الدال على مقيد الحركة داخل بالمعنى على المقيد المطلق فقوله كيفية فعلية محركة يشتمل على تكرار لا ولى حذفه لا يكون
هذا التعريف ليس بحد لأنه غير مركب من المقومات ولا برسم لأنه مركب من اللوازم البينة بحيث ينتقل الذهن
منها إلى الماهية الملزومة وليس من فهم الحركة إلى فوق والجمع بين المتشاكلات والتفريق بين المختلفات فهم أن المؤثر في ذلك
الآثار هل هو أن هذه الحرارة بل نحن هو فهمنا منه الآثار لم نعرف لزوم هذه الآثار لها فإذا لم يعرف ثبوت هذه
الآثار لها إلا بعد معرفة إسنادها إلى الماهية التي الرسم منه الآثار موقوف عليه الأول أن نعول في التعريف
من رسوم هذه الكيفيات على إفادة التنبيهات في الحال إحاد الحس ثم ذكر تلك الأعراض كونها خواصا وآثارا لها بحيث
لم يعرف غيرها وهو يحصل بذكر هذه اللوازم وأما اللذع فهو كيفية نفاذة جدا لطيفة تحدث في الاتصال
تفرقا كثير العدد متقارب الموضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد بانفراده ويحس الجملة كالوجع الواحد
التقدير بين العضو بحيث يصير جوهر الروح إلى مزاج أحس الحركة الساري في مزاج عليه وجوهره
مستقلة القوى النفسانية وتحمل مزاج العضو كذلك فلا يعمل بأثر القوى النفسانية فيه ولهذا فعلمنا أن
واللذع يفعل ما يفعل لفرط الحرارة المفرط للتفريق واللطف والنفوذ ... الطف ...

نسوق الروح فهما اعني الحرارة والبرودة. المسألة الثامنة في اثبات البرودة في الحرارة ذهب جماعة من قدما
الحكما الى ان البرودة ليست كيفية وجودية بل هي عدم الحرارة عما من شانه ان يكون حارا والفرق يعرف بطلان ذلك
فلا حاجة بنا الى اطالة بالبرهان وقد استدل بعضهم على ابطاله بوجهين الاول لو كانت البرودة عدم الحرارة
لكان الذي ندركه من الجسم البارد اما الجسم او عدم الحرارة والاول باطل والا لكنا اذا ادركنا الجسم الحار
وجب ان ندركه على حالة البرودة لان برودته نفس جسميته المدركة حال حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لان العدم
لا يحس به [illegible] الكثيف والسيلان والجمود والتفرق والجمع المحسوسة متقابلة فلا استند الواحد منها الى
الجسمية المشتركة ولا الى شركة الاجسام [illegible] الى امر عدمي لامتناع استناد الاثر الوجودي الى المؤثر العدمي فلا بد
من كيفية هو [illegible] مصدرا للانفعال [illegible] ولو قيل المؤثر في التكثيف هو الجسمية بشرط عدم الحرارة لم يكن
هذا اولى من ان يقال المؤثر في [illegible] الجسمية بشرط عدم البرودة [illegible] وايضا فلانه انما اذا كان المدرك
نفس الجسمية لم يمكن ادراك الجسم الحار على حالة البرودة لوجود المزاج [illegible] على الجسمية المنافي للحرارة والاصل [illegible]
لا نسلم ان العدم لا يحس به فان [illegible] العدمي اذا كان مقتضيا لامر غير ملائم احس به من حيث مقتضاه كتفرق الاتصال
والجوع والعطش فان كانت البرودة عدم الحرارة [illegible] الى الحرارة بعد امزاجها عدم تلك الحرارة
يقتضي امرا غير ملائم فيها يحس به ولم يدع احد ان عدم الحرارة هو الجسم [illegible] الاحساس بالجسم احساسا بالبرودة والحق
ان البرودة كيفية تضاد الحرارة فان مقتضاها كالتكاثف والثقل ضد مقتضيات الحرارة كالتحلل والخفة
[illegible] بان كل محسوس موجود والعدم المقتضي لامر غير ملائم لا يحس به بل بالمنافي كالالم
عند تفرق الاتصال وعند الجوع وعند العطش ولم يدع المستدل ان عدم الحرارة هو الجسم بل قال اذا ادركنا
الجسم البارد فهاهنا شان الجسم المطلق والبرودة فان كانت البرودة عدم الحرارة والعدم لا يحس به لم يبق المحسوس الا
الجسم المطلق ولا استدلال على كون البرودة كيفية مضادة بمضادة آثارها استدلال بالاخفى على ما هو ضروري
واما الثاني فان هذا الاعتراض [illegible] عندهم [illegible] الكيفية [illegible]
غير الحرارة وذهب جماعة من المتكلمين لا مزيد تحصيل لهم [illegible] الى انه ليس في النار حرارة ولا في الزيتون
زيت بل الحرارة تحدث فيها عند قربها منها والزيت يحدث عند العصر [illegible] الحرارة فيها [illegible]
[illegible] في الزيتون [illegible] في النار حرارة
المسألة التاسعة في تعدد اصناف الحار والبارد الحار قد يقال [illegible] لما فيه حرارة كالنار وقد يقال
[illegible] الكيفية [illegible] موقوفا على [illegible] كما يقال للغذاء والدواء انها حارة
وعلى [illegible] البارد [illegible] الحرارة والبرودة [illegible]

ملاقاة البدن علامات بعضها تجربية وبعضها كتابية وهو من وجوه اضعفها اللون وتارة الطعم واقوى
الرائحة وتارة سرعة الانفعال وعسره فان المتحلل اسرع انفعالا مما يلاقيه من الممكن [illegible] جرمه المتحلل
ودوام جرمه الممكن [illegible] الاجسام اذا استوت في القوام ثم تفاوتت في قبول الحرارة عرفنا [illegible]
يكون في طبعه اسخن [illegible]
[illegible] وان تفاوتت المنفعلات في القوام فالاقوى قوة اما ان ينفعل اسرع [illegible]
[illegible] الاضعف [illegible] سرعة انفعاله [illegible]
ضعف [illegible] الجمود [illegible] في القوام اذا [illegible]
في [illegible] والاسرع جمودا [illegible] فان كان [illegible]
[illegible] فلا دلالة لجواز استناد السخونة الى رقة القوام. المسألة الرابعة في خواص
الحرارة والبرودة للحرارة خواص اربعة [illegible] الحرارة افادة الميل المصعد [illegible]
احدثت المركبات في اللطافة والكثافة وكلما كان الطف كان اقبل للتخفيف من الحرارة فان الهوا اسرع قبولا
[illegible] من الماء الذي هو اسرع [illegible] من الارض لا جرم اذا عملت الحرارة في المركب [illegible] منها للتصعيد قبل
الابطأ [illegible] تفرق المختلفات وتجمع المتماثلات [illegible] الرطب
[illegible] وانما تفعل الحرارة في الرطب [illegible] الاجزاء [illegible] الرطوبات
تحصلت الاجزاء الكثيفة كما تفعل في [illegible] والاشربة [illegible] الشمس كثيرا ما تفعل
في [illegible]
[illegible] كما تفعل في الاملاح والاصباغ [illegible]
[illegible] والبرودة [illegible] افادة القوام
[illegible] الحركة [illegible] لان العناصر [illegible]
والافلاك [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] لان الاجرام [illegible]
[illegible] حصول الحركة في الاجرام العلوية
[illegible] فاذن اجرام
الافلاك [illegible] العناصر [illegible] العناصر [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] هذه العناصر على [illegible]

لا شك في مضادة الحرارة للبرودة ولهذا تضادت آثارهما وهل تضادهما بالذات فيه احتمال ان يجوز ان يكون التضاد
والا فلا واما فعل البرودة في الرطب اعني الاجماد اجزائه وتكثيفه وتقليص فرج خلاله فيما بينها بعد انغلاق الهواء وتكسر
سطوح اجزائه التي ينسكن الى بعض العضل للبعض كما يفعل في الثلج والصقيع والاجسام المنكرحة البرد حللت
رطوباتها الحرارة ثم عقدتها البرودة فيسهل عليها كسره اسهل ويفعل في اليابس تجاذ التكثيف وتقبض واخراج
ما في خلل الجسم المتخلخل بالقسر كما يفعل في الاشجار والزروع اذا اصابها البرد الشديد فيصاب اليابس منها البرد ويفعل في
اعضاء الحيوان مثل ذلك وكما يفعل في الاخلاط السوداوية في ابدان الحيوانات وفي الحماة تحت الطين فان
الغالب على طبيعتها اليبس ولاستيلاء البرد عليها سودان وكما في الاحجار السود في الجبال وغيرها **المسئلة**
الخامسة في الحرارة الغريزية اختلفوا في ان الحرارة الغريزية فذهب بعضهم الى انها مخالفة بالنوع للحرارة النارية
قال الشيخ في القانون الحار الخارج عن الاعتدال فان الحار الغريزي اشد الاشياء مقاومة له احتراز السموم الحارة
لا يدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة للطبيعة يدفع الحار الوارد بتحريك الروح الى دفعه ويدفع ضرر البارد الوارد عليه
بالمضادة وليست منع المضادة للبرودة فانها انما ينازع ويقاوم الحار الوارد بالمضادة فقط ولا ينازع البارد الوارد
فالحرارة الغريزية هي التي تحمي الرطوبات الغريزية عن ان يستولي عليها الحرارة الغريبة فلهذا تعادل حرارة غريزية ولا مانع ان ترد برودة غريزية
وحكي في حيوان الشفاء عن المعلم الاول انه قال الحرارة المنوية التي بها تفيد علاقة النفس ليس من جنس الحار
الاسطقسي الناري بل من جنس الحار الذي يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل الموجه ما
مناسب لجوهر السماوات فتبعث عنه ورق تشبه الحار السماوي والحار الاسطقسي واعتبر ذلك بتاثير
حر الشمس في اعين العشي وتاثير حر النار وبسببها صار الروح جسما الهيا لنسبته من المني والاعضاء النسبة
العقد من القوى النفسانية فالعقل افضل المجردات والروح افضل الاجسام وذهب آخرون
الى انها من جنس الحرارة النارية فالنار اذا خالطت العناصر وكانت تلك النار بعد ذلك المركب طبخا
واعتدالا دواما ولم يبلغ في الكثرة الى حيث يبطل قوامها وكثرتها ولم يكن في القلة بحيث لا يبلغ
الطبخ الموجب للاعتدال فتلك هي الحرارة الغريزية وانما يدعي الى الغريب لما يحاول الحار الغريب المغرس
وتلك الحرارة الغريزية افادت من النضج والطبخ ما لا يقدر عليه الحرارة الغريبة تعرض بتلك كاجزاء
فلهذا السبب [illegible] الحرارة الغريزية بالحرارة الغريبة فالتفاوت بين تلك الغريزية وتلك الغريبة ليس في الماهية
بل في كونها اجزاء المركب والغريبة ليست كذلك ولهذا يسميت الحرارة الغريبة جزء المركب والغريبة خارجة عنه
فكانت الغريزية عند ذلك تفعل فعل الغريزية والغريبة تفعل فعل الغريبة والكمية بعد ذكرنا ان الحرارة
التي في النار غير ملائمة للحياة والتي في بدن الحيوان ملائمة لها وما حرارة اخرى الفائضة عن الاجرام الفلكية

اذا حاولت

وبان الحرارة التي في الشمس اعني العشي الا بحار وفيه حر النار فعلمت المباينة بين هذه الانواع ومن المعلوم ايضا
ان الحرارة الغريزية تسير الى البنية ولا يمكن فيها المحل الواحد بين تلك فيها من مزاج مخصوص في الحرارة
النارية لا تسير الى شئ من ذلك **المسئلة السادسة** في بقاء احكامهما على رأي المتكلمين وهي ان
انهما باقيان للدليل العام على بقاء الاعراض وربما التجأ بعضهم في ذلك الى الفرق فانا نعلم قطعا ان
برودة الماء وحرارة النار لا يتجددان حالا فحالا كما نعلم ذلك في الجسم المحسوس طريق ادراكهما لمس محلهما
واذا قيل انهما مدركان لمسا فالمراد ملامسة المحل لان اللمس لا يتعلق الا بالجسم ويكفي في ادراكهما كل محل من
غير حاجة الى حاسة مخصوصة وهو ممنوع وتمام البحث في ذلك ان شاء الله تعالى واذا ادركناهما بمحل الحياة فانهما
يدركان في غيره بخلاف الالم الذي يدرك بالحياة في محلها لان الواحد منا انما يدرك حرارة بدنه بلمسه بعض آخر
ثم ذهب ابو هاشم الكعبي الى ان الحرارة والبرودة مقدوران للعباد لان الواحد منا يحك خشبة باخرى فيحصل
حرارة وذهب آخرون الى ان تلك الحرارة كامنة في الخشبة تظهر بالحك لا انها تحدث بالحك والا لحصلت عند حك الجلد
بالجلد وهو ايضا ممنوع من احالة المائي الى الحرارة او الحار الى البرودة وعللوا الحرارة والبرودة بمجاورة
النار او الهواء البارد وتمام البحث معهم في ابطال الكمون ان شاء الله تعالى وقال ابو القسم الكعبي ان الهواء قد يصير
نارا انما يفعل احدنا في القدح من الحجر والحديد ومنعه آخرون وقالوا ان النار كامنة فيهما اذ لو استند
الى القدح لم يختلف الاجسام في ذلك وربما عللوا ذلك بان الحجر يكتسب النارية من حرارة الشمس على طول الدهر
وكذا الخشبة وهما باطلان قال جماعة من المتكلمين ان النار انما يحرق لاجل ما يختص به من الاعتماد دون الحرارة
لان الحرارة لا جهة لها وكيف يولد في غير محلها والاحراق يحصل في غير محل الحرارة وانما الاحراق تفريق مخصوص
وهو متولد لنا فلو ولدته الحرارة لقدرنا عليها لان القادر على السبب قادر على مسببه وقال جماعة من الاشاعرة ان الاحراق
لا يحصل من النار بل من الله تعالى ولا ان للنار [illegible] ونسبة البرد الى الجمد كنسبته الى النار وهذان
القولان ضعيفان والمعتمد استناده الى قوة مودعة في النار حادثة بعناية الله تعالى ومقتضى حكمته وتعلق الاحراق [illegible]
النار لما كان على [illegible] يتخلل النار وربما لم يحرق [illegible] لان الثوب اذا وضع على جسم صقيل لم يحرق
لعدم تخلل الهواء ومنعه المتكلمون لان المولد للتفريق هو الاعتماد سواء كان هناك جسم او لا بل المانع هناك صقالة الجسم
فانها المانع من تخلل النار [illegible] اما انطباع اشعاع النارية في البئر وانطباع اشتعال المصباح اذا وضع [illegible] الهواء فلكثافة
هواء البئر [illegible] السراج [illegible] اذا دليت في البئر واذا وضع على خشب [illegible] لم يتحقق انطباع **المبحث**
الثاني في الرطوبة واليبوسة وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في تعريفهما وقد عرفت فيما تقدم ان الامور المحسوسة
اولى من ان تعرف بحد او رسم لان كل ما يذكر في تعريفها فهو اخفى منها وتعريفاتها لا يمكن ان يستند الا على اشارات

لازمة لها لا يدل شيء منها على ماهياتها المخصوصة فلا يفيد في تعريفها ما يفيد الاحساس بها انه قد يحصل للاشياء
بسببها في غيرها فقد يكون ذكر بعض الخواص في ازالة ذلك الاشتباه وقد وجد للرطوبة وصفان احدهما
انها كيفية بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وثانيهما انها كيفية بها يكون سهل الشكل
بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له قال الشيخ في الشفاء الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون رطبا اذا كان
بحيث يلتصق بما يلاقيه ويعتقدون ان الرطوبة حقيقتها هذا وهو باطل لان الجسم كلما كان ارق كان اقل
التصاقا بما يلاقيه وكلما كان اغلظ كان اشد ملازمة ولو كان الالتصاق بالغير لاجل الرطوبة لكان الارطب
اشد التصاقا وهو باطل فان الماء اللطيف الجسد اذا غمس فيه الاصبع كان ما يلزم الاصبع منه اقل مما يلزم
من الماء الغليظ او الدهن او العسل فثبت ان الالتصاق لازم للكثافة والغلظ ولما بطل هذا الاعتبار
في الرطوبة واليبوسة الوصف الثاني وهو سهولة الشكل بشكل غريب مع سهولة تركه ولليابس عسر قبول الاشكال
الغريبة وعسر تركها فالرطوبة اذن هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل الترك له
واليبوسة هي الكيفية التي يعسر بها قبول الشكل الغريب وبها يعسر تركه والتحقيق ان الحدود للرطوبة كيفية انفعالية
عند الحصر والشكل الغريب سهل فلا يخفى ان ذلك يرجع الى الشكل واليبوسة كيفية انفعالية عسر
للشكل او عرض تو ... احتمل الرطوبة قابلة للشكل وهو محال فان الرطوبة عرض قابلة للشكل بل
الجسم قابل الشكل بسببها انه قال كيفية انفعالية قابلة للتشكلات وهو يدل على الانفعال فيجب حذفه فاذا
حذف وحملنا قوله قابلة للتشكلات على انها هي التي لاجلها يقبل الجسم التشكلات صار هكذا الرطوبة هي الكيفية
التي لاجلها يقبل الجسم التشكلات وهو ما ذكر في الشفاء وكيف لو فسرت الرطوبة بما من شانه ان يسهل التصاقه
بغيره وانفصاله عنه كان اولى لاتفاق الجمهور على ان الرطب يفيد اليابس المتخلخل استمساكا على التشتت
ولا يمكن ذلك الا بان يلتصق بما يلاقيه فان الهواء الواحد بالتراب اليابس لم يفده استمساكا بل زيادة
تشتت ولو فسرنا اليبوسة بالكيفية التي باعتبارها يعسر قبول الاشكال لم يتوجه اليها الصلابة فرق فكان
يجب ان يكون النار صلبة يابسة ذلك باطل فان النار الطف العناصر واكثرها رقة وابعدها عن الكثافة ولما
كذلك فالنار اقبل العناصر للاشكال الغريبة بسهولة فكان يجب ان يكون النار ارطب العناصر وهو محال لا يعقل
به عاقل وقال بعضهم اذا اوقدنا في تنور شيئا من ... فان الهواء الذي في داخل التنور يتحلل اكثره نارا
فكان ينبغي ان يظهر ذلك في الهواء الماس لان النار يابسة واليابس مانع ولكنا اذا ادخلنا فيه جسما لم يجد
مانعا اصلا بل ربما صار ذلك الهواء عند ما يتلبس بالنار الطف واقبل للتشكل وذلك دليل على لو كان
الرطوبة لاجل الالتصاق كان الاكثر التصاقا اشد رطوبة لان عند كثرة الالتصاق وسهولته فلا شك ان التشكل ...

كان ارطب لان اسهل التصاقا بالغير ولكن العسل ليس اسهل التصاقا بغيره من الماء بل الماء اسهل والعسل
اعسر انفصالا وكلما كان كذلك كان اعسر انفصالا فلا يلزم ان يكون العسل ارطب من الماء ولا عسر بكثرة
الالتصاق ودوامه فنحن لا نفسر الرطوبة بدوام الالتصاق حتى يلزم ان يكون الادوم التصاقا ارطب وكيف
نقول ذلك والادوم التصاقا لا بد وان يكون اعسر انفصالا فذلك ضد ما جعلناه تفسير الرطوبة وهو سهولة
الانفصال فالحاصل ان الذي ذكره انما يلزم لو فسرنا الرطوبة بدوام الالتصاق فاما اذا فسرناه
بسهولة الالتصاق لم يلزم ما قاله لا يقال لو كان الالتصاق معتبرا في حقيقة الرطوبة باي اعتبار كان لزم
ان يكون الادوم التصاقا ارطب لانا نقول لا نذهب الى ان الرطوبة نفس الالتصاق وكيف والالتصاق من
باب الاضافات والرطوبة من باب الكيف بل الرطوبة كيفية التي باعتبارها يستعد الجسم للالتصاق بالغير فلا يلزم ان الكيفية
يلزم محالا لا يمكن سهولة الانفصال المنافي لصعوبة الانفصال كما انهم لا يقولون الرطوبة هي التشكل حتى يكون
الاثبت تشكلا وهو اليابس ارطب بل يقولون الرطوبة سهولة قبول التشكل وكذا ههنا فاذن ما يكون عسر الانفصال
يكون عسر الالتصاق ولكن اذا جعلنا سهل الالتصاق رطبا لا يلزمنا ان نجعل عسر الانفصال رطبا فثبت ان الرطوبة هي
الكيفية التي يستعد الجسم باعتبارها لسهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنه واعلم ان الجمهور فسروا الرطوبة بالبلة و
لهذا الى ان يطلقون الرطب على الهواء على ما يكون اليبوسة بهذا الاعتبار هي الجفاف وقال في الشفاء البلة
هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم كما ان الانتقاع هي الرطوبة الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم
البلة فيما من شانه ان يبتل واما اليبوسة فقد فسرها الشيخ بانها الكيفية التي بها يعسر قبول الاشكال الغريبة و
تركها وهذا ان الصلابة اولى والواجب ان نقول ان من الاجسام ما يتفرق اجزاؤه ويتفرق بسهولة
ومنها ما لا يكون كذلك والثاني هو الصلب وكل واحد على قسمين منها ما يكون مركبا من اجزاء صغار لا تقوى الحس على
ادراك كل واحد منها منفردا وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الانفكاك ولكن البعض منها متصل بالجامات
سهلة الانفكاك ومنها ما يكون كل الجسم في طبيعته بتلك الالتحامات في سهولة الانفكاك كالمدر الخالص الارضية التراب
فالاول اللين والثاني اليابس فاليبوسة هي الكيفية التي يكون الجسم بها سريع التفرق عسر الاجتماع والوجه ان الكيفية التي يقتضي
سهولة الالتصاق والانفصال هي الرطوبة والتي تقتضي عسرهما هي اليبوسة والتي تقتضي سهولة الانفصال وعسر
الاجتماع ... عسر الالتصاق وسهولة الانفصال هي اللزوجة واللزوجة
كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفرق والتي بها يمتد متصلا ويحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير
باليابس القليل **المسئلة الثانية** في اسناد الرطوبة واليبوسة اذا جعلنا الرطوبة بالاخص سهل
قبول الجسم للاشكال فذلك كلام مجازي لان السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا من المضاف

فيه نظر فانه لا استحالة في صدور الاصابة عن غير المصاب ثم [illegible] غير منتقض [illegible] الاصابي

والاعتراض لازم لو قلنا الرطوبة سهولة قبول الاشكال ثم قالوا الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه

عن قبول الاشكال الغريبة وعن رفضها واليابس هو الذي في طباعه مانع يمنع من ذلك مع امكانه فيكون

التقابل بينهما تقابل العدم والملكة لان الرطوبة صارت مفسرة بعدم المانع ويكون الاحساس بها ليس الا [illegible]

مانع ولا معاوق وباليبوسة [illegible] مانع فالرطوبة بانفرادها لا تدل على وجود الجسم واليبوسة [illegible] الرطوبة

اما ان تعرف بقابلية الاشكال فلا يمكن [illegible] وجودها لان قابلية الشيء لو كانت [illegible] لا يفتقر الى [illegible]

لانها يكون عرضا قائما [illegible] على [illegible] وهو محال لان الجسم قابل لكل الاشكال لذاته ولذلك فان

العقول حاصلة للقابل ولما كانت قابلية الجسم للاشكال حكما ثابتا له لذاته ينبغي ان لا يدعى على زائد فالرطوبة

بهذا التعبير لا يمكن وجوده وقيل لو كانت الرطوبة على تفسيرهم وجودية فلا شك انها غير محسوسة لان الهواء رطب

بذلك المعنى فلو كانت محسوسة لكان يجب ان يكون الهواء المعتدل الذي لا حر فيه ولا برد ولا حركة له مدركا باللمس

لرطوبته ولو كان كذلك لكان الهواء دائما محسوسا فلا [illegible] في ان الفضاء الذي بين السماء والارض [illegible] خلاء

ولما لم يكن كذلك عرفنا ان الرطوبة على تفسيرهم غير محسوسة ولو عنينا بها الكيفية التي معها يكون الجسم سهل الالتصاق

فهي محسوسة وجودية وقد اختلف قول الشيخ ففي القانون انها غير محسوسة ولعله اراد بذلك سهولة قبول الاشكال

وفي كتاب النفس انها محسوسة ولعله اراد الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق والتحقيق ان لفظ الرطوبة قد يطلق على البلة وهي

المعنى المتعارف عند الجمهور وقد يطلق على [illegible] الانفعال [illegible] سهولة كالانعصار [illegible] ذكره اولا نظرا ان

حمل الرطوبة امرا عدميا باطل لان الحس يفرق بينها وبين اليبوسة وعدم المنع من قبول الاشكال هو مبدأ الرطوبة لا نفس

الرطوبة والرطوبة اذا فسرت بامر عدمي لا يفتقر الى محل وجودي [illegible] لانها لا يكون عدم ملكة والاعدام الملكات يفتقر الى

محل ملكتها [illegible] الاشكال ليس [illegible] الرطوبة بل الرطوبة كيفية بها يقبل الجسم الاشكال بسهولة والقبول وان

كان لازما لطبيعة الجسم لكن كونه بسهولة ليس لذاته بل [illegible] الرطوبة **المسألة الثالثة في سبب كون الحار والبرودة**

فعليين وكون الرطوبة واليبوسة انفعاليتين [illegible] الحار والبرودة قد يحصل بينهما تفاعل [illegible] لا يحصل

بين الرطب واليابس فيما اذا [illegible] الحار والبرودة فجعلنا الرطوبة واليبوسة منفعلتين اجيب بان السبب في ذلك امور

[illegible] اضداد لا يجتمع [illegible] والفعل ضدان [illegible] الفعل في جوهر الخفيف [illegible] طبيعة

[illegible] جوهر الخفيف [illegible] الفعل [illegible] وكذا الرطب اذا خالط اليابس [illegible]

الرطوبة فانه [illegible] وكذا اليابس اذا خالط الرطب [illegible] الى اليبوسة مع [illegible]

طبيعته [illegible] بالبرهان [illegible] الحار والبرودة فان البرهان قائم على [illegible] الحار باردا وبالعكس من غير ان [illegible]

كل منهما [illegible] الى ان شاء الله في باب [illegible] الحار والبارد فعلان في الرطب واليابس [illegible] فان

[illegible] في الرطوبة والبرودة [illegible] الكثيف واليبس [illegible] الحار والبرودة كل واحد منهما فاعل في الآخر وهما [illegible]

في الرطوبة واليبوسة واما الرطوبة واليبوسة فليس لواحد منهما فعل في الآخر ولا في الحار والبرودة فلهذا جعل الحار و

البرودة فاعلين دون الرطوبة واليبوسة [illegible] لو سلمنا ان الرطوبة واليبوسة [illegible] الحار والبرد [illegible]

الحار لم [illegible] في ضدها لانا لا نعقل [illegible] في ضده الا [illegible] ضده واما [illegible] ضده [illegible] فيلزم البرد

[illegible] للحار لوازم فعلية وهي الصعود الى الفوق والجمع [illegible] والتفريق [illegible] وكذا البرودة [illegible]

[illegible] الافعال واما الرطوبة واليبوسة [illegible] سهولة [illegible] الاشكال وعدمه وهي لوازم انفعالية [illegible]

الحار والبرودة باللوازم الفعلية والرطوبة واليبوسة باللوازم الانفعالية [illegible] الاولى [illegible]

والكثيف [illegible] المنفعل [illegible] هو الموضوع المستقل [illegible] والكيفية ليست كذلك بل الكيفية قد يكون علة [illegible]

للموضوع مستعد للانفعال وقد يكون علة [illegible] الفعل في الرطوبة واليبوسة [illegible] بالانفعال

والحار والبرودة [illegible] بالفعلية اذا نسبنا الحار والبرودة الى الرطوبة واليبوسة وجدنا [illegible]

فيهما والرطوبة واليبوسة لا تفعلان فيهما [illegible] المنسوب الى الرطوبة وذلك [illegible] ان الرطوبة [illegible]

مضادة للطبيعة واما ان [illegible] الاكثر لا يفعل [illegible] الى المادة الصالحة [illegible] الحار [illegible] حار

[illegible] فالملمس [illegible] عن الحار والبارد ولا [illegible] عن الرطب

واليابس ان قلنا انها غير محسوس **المسألة الرابعة** في [illegible] الرطوبة واليبوسة وهي [illegible] الرطوبة

جنس لرطوبة الماء ورطوبة الدهن ورطوبة الزيتون [illegible] فان رطوبة [illegible] رطوبة الدهن [illegible]

ولا دليل لهم على ذلك [illegible] ان الاختلاف انما هو بسبب اختلاط اليابس والرطب ولا دليل [illegible]

في التضاد بين الرطوبة واليبوسة فان عدم اجتماعهما معلوم بالضرورة [illegible] غاية التباعد لانهما طرفان [illegible]

[illegible] ضد الواحد لم يكن [illegible] امكن لكن لا دليل على ثبوته [illegible] ضد الرطوبة والملاسة

ضد اليبوسة [illegible] ان شاء الله [illegible] الكيفية الملموسة [illegible]

في [illegible] الحس [illegible]

الباب الثالث في اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة [illegible]

[illegible] في اللطافة والكثافة [illegible]

[illegible]

[illegible]

المفهوم والمتخلخل بما عنيته لان الشيء فانه يقبل الرقيق الزيادة في الكم حتى لو لم يعد ذلك كان كالاول بالمعنى اسم اللطافة و
الرقة وكذلك فان مفهوم المتخلخل الحقيقي ليس الا حلول المادة مقدارا اوسع مقدارا اكبر وذلك غير محسوس والمفهوم بالرقيق
وان كان في الوجود كمتصابه في الاكثر وهو المتخلخل ومراده تباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض على فرج يشغلها ما هو الطف
منها وليس مرادا ههنا ثم ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض وهما جاريان مجرى
الثقل والخفة وكذا ولو سلا ما مضى ان كل ما هو اثقل فهو اغلظ وانه كالثقل والخفة للمتخلخل لان التخلخل للانفتال من كل الصور
المتغيرة ومثال لما اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيل غير انفعال تبع له ومثال تحول المادة حجما اكبر
فالاول عن العرض والثاني من الكيف والثالث كم ذو اضافة او اضافة في كم ودونظر الى الثالث والثالث وهو علة
فان النار اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع فان الهواء ارطب جدا والنار يبس
والهواء اذا تسخن ازداد حجمه وقلت رقته واعترض على قول الشيخ ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول غير نافع في
الفعل والانفعال الا بالعرض والمعنى الاول هو الرقة التي هي سهولة قبول التقطيع والتشكيل وهذا هو الذي
فسر الرطوبة به فاخرج الرطوبة من الكيفيات النافعة في الفعل والانفعال مع معلومية في هذا الفصل اثبات ذلك وايضا
حكم بكون الثقل والخفة لازمين للكثافة واللطافة بهذا المعنى حتى ان كل اخف الطف وكيف بمعنى رقة القوام وقبول التقطيع
والتشكيل وهذا هو الرطب بعينه فيكون النار ارطب الاجسام والجواب حكم اولا بان الرقة تدل على المتخلخل دلالة الملزوم
على اللازم والمتخلخل يدل على اللطيف دلالة التضمن وهو ما ذكر فيه في المقولات ان الرقة قد يوصف بالزيادة
في الحجم كالنار يصير هواء فانه تزداد رقته وينقص مقداره فالحق كون المراد سهولة قبول الاشكال الرقة واللطافة
وهي الرطوبة سهولة الالتصاق بالغير وسهولة الانفصال والكثافة هي صعوبة الاشكال ومعلوم ان اللطافة غير
نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض من حيث انه يمكن الاصلاح بالغير والرطوبة غير سهولة الالتصاق نافع
لانها تفيد الاجتماع عن التشتت — **المسئلة الثانية** في اللزوجة والهشاشة والبلة والجفوف وقد عرفت
ان اللزوجة هي الكيفية التي بها يسهل الالتصاق في الانفصال ويعسر الانفصال والتفرق بل يمتد بها الشيء
متصلا فهي كيفية مزاجية لا بسيطة بل مركبة من رطب ويابس شديد التلازم بما يعانه من الرطب و
اليبس كما من اليابس بعد تحصيل اللزوجة من مزج التراب بالماء وجمعهما بالدق والتخمير حتى يشتد المزاج و
اما الهشاشة فهي كيفية مزاجية ايضا يصعب بها التشكل ويسهل التفريق لغلبة اليابس وقلة الرطب
وضعف المزج واما البلة فهي الرطوبة الجارية على ظاهر الجسم الحاصلة من الغير والرطب هو الذي يعرض صورته
النوعية كيفية الرطوبة والمبتل الذي لم يكن له ذلك وجاور جسما كذلك والانتقاع هو الرطوبة الحاصلة من الغير النافذة
في عمق المجاور والجفاف عدم البلة فما من شأنه ان يبتل — **المسئلة الثالثة** في الصلابة واللين والتخلخل

والتكاثف قد تطلق على ضرب جاء ان الصلابة واللين من باب الكيفيات الملموسة ولكن لم نذكر ما اللين كيفية يقتضي
قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة
وانما يكون قبول الغمز من الرطوبة وما شأنه من اليبوسة فههنا امور ثلاثة الحركة الحاصلة في سطحه المقاربة
لحدوث شكل التقعر والشكل الشكل المتقعر والاستعداد لقبول الانغماز ولا ارتياب ان الحركة
والثاني من الكيفيات المختصة بالكميات وليسا محسوسين باللمس فتلاحظ اللين ما هو الا الاخر وهو ان يكون اللين
عبارة عن كونه مستعد التمكن لذلك الانغماز استعدادا تاما وكذا الصلب فتبين ان الذي لا ينغمز فههنا ايضا امور ثلاثة
عدم الانغماز والشكل في المقاومة وليس الصلابة هي الاول لانه عدمي ولا الشكل لانه ليس من الكيفيات
المختصة بالكميات ولا المقاومة لمحسوس فان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاوم وليس صلابة لان الهواء لين الصلب
ولا مستعد انفصالا وكذا الرياح فالصلابة هي الاستعداد الطبيعي الذي به يكون الشيء لا ينغمز وظاهر ان الاستعداد
الشديد نحو اللاانفعال او اللاانفعال غير محسوس فالصلابة واللين ليسا من الكيفيات المحسوسة واما الخشونة فهي عبارة عن
اختلاف وضع الاجزاء الظاهرة الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملامسة استواء الاجزاء
في الوضع فهما من باب الوضع لا من باب الكيف الملموس والحق انهما لا تحس بها الا مع حصة المقادير والحركات والاشكال و
مع ذلك فانهما لا تتعلق في الحس بانها من جهة تسري الى العارضة لاجزائها مطلقا ان هي الوضع بل الامر الاخر هو صلابة او
رخاوة اجزائه او برودة فهما اذن خارجان عن الكيف وعلى تكون محسوسا لكن لا دليل عدد هما من الكيفيات ويمكن ان
يكون زوجها مبداهما — **الباب الرابع** في الثقل والخفة وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في مغايرتهما للحركة و
للقوة المحركة ههنا ميل يكون الجسم به مدافعا لما يمنعه الحركة الى جهة ما ومدافعة محسوسة اما الى الفوق وهي الخفة
او الى السفل وهو الثقل مغاير للحركة وللقوة المحركة لان الزق المنفوخ اذا احتبس تحت الماء قسرا والحجر الموضوع
على اليد يحس منهما مدافعة نحو الفوق والسفل والحركة غير موجودة فالميل الصاعد غير الحركة الى الفوق والميل الهابط غير الحركة
الى الاسفل والقوة المدافعة قد يكون نفسية كما اذا اعتمد انسان على انسان بحيث لا يمكن احدهما من الحركة فقد وجد الميل
دون الطبيعة المحركة ولان الحجر في حيزه الطبيعي يكون عديم الميل لانه لا يميل عنه والاكثار الطبيعية موجودة كما الطبع ولا
الميل لانه موجود فهي مع ان طبيعته موجودة فيكون الطبيعة مغايرة للميل ولان الطبيعة جوهر والحركة قابلة للشدة والضعف
والمدافعة يقبل الشدة والضعف فمغاير — **المسئلة الثانية** في ان الثقل والخفة هل تنافي المدافعة او علتها فيه خلاف
من الاوائل فقال المعلم انهما متغايران لان الحلقة التي يجذبها جاذبان متساويان في القوة [illegible] في الوسط فكل واحد منها
مدافع لقول معوق عن الفعل الاخر ولكن ذلك هو المدافعة لانها ليست موجودة اليه ولا قوة الجاذب الاخر لانها الحاصلة [illegible]
ولانه لا يفعل في المجذوب فعلا لم يصر [illegible] دون غايته الا ان يفعل فيه غيره فعلا فاذن قد فعل كل منهما فعلا غير

ومماسكة خ

رطبه اللاانفعال

المدافعة لا مكان الذي يفيد كل منها او حقاء المعارض لا يمضي الى الجذاب الحلول الى نفسه وجود شيء له هذا عن
المعاوق لا يمضي الدفع الى جهة مخصوصة وليس الطبيعة لانها محركة اما الى فوق او سفل والذي فعله التي [illegible] زمان
عند ذلك فاذن هذه المدافعة انما هي عن الطبيعة وعن القوة النفسانية [illegible] قال في الحدود والثقل قوة
طبيعية يتحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع والخفة قوة طبيعية يتحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع [illegible] المركز [illegible] حصول الجسم
بالكلية فيها لاستحالة حلول المتقدر في الجهات الثلث الطول والعرض والعمق في شيء وضع عن متقدر اذا امتنع حلول الجسم
في الوسط استحال طلبه للحصول فيها واجيب بان معنى الثقل ليس ان يحصل في المركز بل ان ينطبق مركزه على
مركز العالم وحينئذ صار ملاقيا لمركز العالم فانه لا يقف هناك بل يتحرك [illegible] الى ان ينطبق مركزه على مركز
العالم اذ لم يعقه عائق [illegible] الثقل [illegible] على جوانبها وقد اعترض [illegible] بان قوله بالطبع
تكرار لان الطبيعة [illegible] عنه واجيب ان قوله بالطبع صفة الوسط فان منه ما هو وسط بالطبع وهو مركز العالم ومنه
ما ليس بوسط بالطبع وهو مراكز الافلاك الخارجة المراكز فان لكل واحد منها وسطا يتحرك عليه ولكن ليس وسطا بالطبع بل
بالنسبة [illegible] واعلم انه كما [illegible] القوة الطبيعية التي يتحرك بها الجسم [illegible] ينطبق مركز ثقله على مركز العالم اعني
الميل كذلك [illegible] على الطبيعة المتصلة [illegible] وعلى المدافعة الحاصلة [illegible] وكذا الخفة [illegible] في التعريف الثقل قوة طبيعية
[illegible] الى الطبيعة [illegible] الاسناد الا الميل [illegible] الميل [illegible]
او علتها [illegible] الميل [illegible] الحركة [illegible] اجسام [illegible]
من السرعة والبطوء لان كل حركة انما تقع في شيء ما [illegible] مسافة كان او غيرها وفي زمان ما وقد يمكن ان [illegible] قطع
تلك المسافة في زمان اخر [illegible] ذلك الزمان [illegible] فلا يكون الحركة [illegible]
السرعة والبطوء [illegible] الشدة والضعف [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] كانت الطبيعة التي هي مبدا الحركة [illegible]
الشدة والضعف [illegible] الحركات [illegible] واحدة [illegible]
الاولى [illegible] الشدة والضعف بحسب اختلاف الجسم [illegible] الطبيعة [illegible] الكبر والصغر [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] اجزاء [illegible] الحركة [illegible] القوام وغلظه
[illegible] الامر [illegible] الحركة [illegible] السبب [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] عند [illegible] الارض [illegible] الارادة او
[illegible] القسر [illegible] الجسم [illegible] السهم [illegible] الطبيعة [illegible] الحركة العابد
[illegible] والضعف [illegible] الوسط [illegible] الحركة [illegible] والضعف [illegible] الكلام الى ذلك

[illegible] فاذا كان [illegible] الشدة والضعف امتنع صدوره عن الطبيعة [illegible] ولزم [illegible] الشدة والضعف امتنع
صدور الحركة عنه [illegible] اقسام الميل [illegible] الميل مبدا [illegible] الحركة [illegible] الى الطبيعة و
الارادة والقسر [illegible] المستقيم والمستدير وكذلك [illegible] اقسامها [illegible] الميل [illegible] الاقسام فالميل منه
ما [illegible] الطبيعة والارادة [illegible] القسر [illegible] والميل المستقيم [illegible] الحركة المستقيمة والمستدير
[illegible] المستدير [illegible] الحركة [illegible] يمكن [illegible] الحركات [illegible] يمكن تركب
[illegible] ان الاجسام [illegible] الميل والامتناع [illegible] الزيادة وعن [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الميل الطبيعي [illegible] والضعف [illegible] اكبر [illegible]
القسري والاضعف [illegible] وما عدا هذا الاختلاف [illegible] الاسباب [illegible] الاضعف [illegible]
[illegible] الصغر [illegible] يمكن [illegible] المواع [illegible]
الموانع [illegible] ولما كانت الحركة [illegible] جهة وكانت الجهة [illegible] وهما الفوق والسفل
وكان [illegible] الحركة كان الميل الطبيعي [illegible] الفوق وهو الخفة او السفل وهو الثقل
والثقل منه ما هو مطلق وهو الراسب تحت الاجسام [illegible] يتحرك الى غاية البعد عن المحيط
الى المركز وهو الارض ومنه ما هو مضاف وله معنيان احدهما الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة
الممتدة بين المركز والمحيط حركة الى المركز لكنه لا يبلغ المركز والثاني الذي اذا قيس الى الارض كانت الارض سابقة
الى المركز فهو عند المركز خفيف وثقيل بالاضافة وكذا الخفيف منه مطلق وهو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية
البعد عن المركز [illegible] الاجسام كلها [illegible] الاجرام العنصرية والخفيف بالاضافة
له معنيان احدهما الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين المركز والمحيط حركة الى المحيط لكنه لا يبلغ
المحيط [illegible] ولا [illegible] متضادين [illegible]
[illegible] واحد [illegible] النار [illegible] والثاني الذي اذا قيس الى [illegible]
كانت النار سابقة الى المحيط فهو عند المحيط [illegible] خفيف بالاضافة [illegible]
[illegible] النار [illegible]
[illegible] في الجسم عند كونه في [illegible] الميل هو المدافع والمدافع [illegible] المانع [illegible] الجسم
في حيزه الطبيعي [illegible] عنه لولا المانع [illegible] الاشكال المطلوب
بالطبع [illegible] حاصل [illegible] الحاصل
[illegible] عن هذه المدافعة [illegible] المركز [illegible]

وكونه المدافع بالفعل حاصلة لانا نقول يريد بينا ان المطلوب الثقيل بالطبع مركز ثقله على مركز العالم ثم ذلك الثقيل
ان كان ذا اجزاء بالفعل كان لكل منها حظ من الثقل لا محالة فيكون كل واحد من اجزائه طالبا للمحاذاة المذكورة فلا
يكون الواحد لهذه الحالة الاجزاء واحدا من تلك الاجزاء فيكون في كل جزء غيره مدافع موجود بالفعل وان كان عدم الاجزاء
فاذا انطبق مركز ثقله على مركز العالم فذلك الجسم لا يوجد فيه المدافعة لانا لو فرضنا اما في كل ذلك الجسم
في اجزائه ولا اولى الآن كلية طالبة لذلك المحاذاة فيستحيل ان يوجد فيها طلب الخروج عنها دامت اليها باطبعها الا ما فرض
عدم الجواد اذا لم يكن جزء لم يثبت لجسم ميل فيثبت الجسم في الميل والحجر المنفصل عن الارض يحس ثقله لانه
ليس في مركز العالم بل لانه لا ينطبق مركز ثقله على مركز العالم فاذا اتصل بالارض بالفعل صار مكانه الطبيعي جزء مكان
الارض ثم نحو الشيء اضطراب كلام في ان اجتماع الميلين فيه تجوز وبانه منع فوقه بيان
وجوب السكون بين الحركتين المتضادتين لا تصغ الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه ميل
مدافع الى جهة وهو بالفعل متنح عنها وان يقال ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدا من شانه
ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق وقال في الحركة القسرية ان سببها قوة يستفيدها المتحرك من المحرك يثبت
فيه مدة الى ان يبطلها مصاكات كانت تتصل عليه بما يماسه من الهواء وكلما ضعفت تلك القوة قوي عليه الميل
الطبيعي والمصاكم فيضعف المرمي الى جهة ميله الطبيعي وقد يرى على الميل الطبيعي بان الميل الطبيعي موجود
مع الميل القسري والوجه في الجمع كله انه اراد في الاول انه يمتنع المدافعة لان قوله يمنع ان يكون في الشيء ميل مدافع
الى جهة والتنحي عنها عند ظلمة بيان اجتماع الميلين يدل على ان الميل المدافع لا علتها اذ لو كان الميل عبارة
عن علة المدافعة لا يمكن ان يجتمعا ولا يقتضيان المدافعة كما انه لا منافاة بين القوة الطبيعية والقوة القسرية
للحركة القسرية واراد في الثاني بالميل علة تلك المدافعة فالى هذا اشار الشيخ في الاشارات واضحا بامتناع اجتماع
المدافعين اما اذا كان مبعثهما ظاهرا لامتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة المتشابهة وامتناع كل اجتماع طبيعي
ومكتسب في بسيط واحد ولم كان مقاصدها طبيعة لا غير قسرية لما عرفت ان المدافعة الى جهة يبصر الترجيح
اليها والحس دل على ان الحجر الصاعد ليس فيه مدافعة الى السفل اصلا فان من يستقبل لا يحس منه مدافعة الى السفل
وفيه نظر لان المدافعة لو لم تكن موجودة لما كانت حركته ابطأ مما لو فرض اسرع منه وانما لا يحس بالعلة المدافعة القسرية
عليها لا لان الميل عنده غير موجود ان يوصل ولئن سلمنا ذلك مدافعة فاذن لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل لان قوله
بل المدافعة موجودة في ذلك لانه لو كان في ذلك الحجر ... فيصح من جهة الاجتماع بان
الحجر المرمي يبرد واحد في مسافة واحدة في يوم واحد كما لو كان بالزعم وانه اذا احصل في المقدار لا سبب
لا يحصل فيها الاكثر الثقيل الكبير وقلة في الصغير واحتج بانه لو استناد لا اصلا الى الطبيعي فان الطبيعة
المبدأ

سارية في الجسم منقسمة بانقسامه ففي الصغير اقل مما في الكبير وهي معدة للحركة القسرية وكان الاكثر ابطا فالى ان يحصل المعين
فلما كان الميل هو الكبير الذي سبب الحركة وكان المدفوع ان يحرك الجسم الى جهة يطلبه بالذات لا يعقل كل حركة منها الى جهة
الى مرجع عن مقصده اولى وبلزم عدم التوجه الى غير ذلك المقصد اذ الحركتان المختلفتان معا لا يمكن فيها التوجه
الى الكل واحد من المقصدين وان يقال بعد الشيء شيئا عدمه معا فكان المقسم وجود جسمين مثلين
بحركة واحدة بالفعل بل كان لو كان اجتماع حركتين في جسم واحد احدهما بالذات والاخرى بالعرض كالمتحرك
في السفينة بحركة السفينة فانه يتبعه اخرى كذا لو وجد ميلان احدهما ذاتي والآخر عرضي كما لو حمل انسان حجرا
فانه يحس بثقله وهو عليه بالذات ويحركه الهواء وهو ميله القسري فاذا اطرا على جسم ذي ميل طبيعي بالفعل ميل
قسري لعائق العناصر والطبيعة فان غلب الخارج حدث ميل قسري من غير الطبيعة ثم يأخذ المؤثرات الخارجية والطبيعة
معا في ابقائه قليلا قليلا او يقوى الطبيعة بحسب ذلك وياخذ الميل القسري في الانتقاص وقوة الطبيعة في
الازدياد الى ان تقاوم الطبيعة الباقي من الميل القسري فيبقى الجسم عديم الميلين كما ان الطبيعة متلبسة بآثار
الطبيعة الباقية فيها ولشدة الميل في الضعف ولكن حكمهما حكم الممتزجين فان الماء الحار لا يحيي فيه حرارة
وبرودة معا بل يكون مكيفا بكيفية متوسطة غاية الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية بان امتزاج هذه وبقي
حرارة وبانه امثل الى تلك وسمي بردة وبانه متوسطة بينهما ولا يسمى باسميهما وذلك بحسب تعارض الحرارة الغريبة
والطبيعة المبردة كذا الميلان لا يجتمعان في الجسم على حد التراقي بل يكون امثالا احدهما بين الميل القسري الشديد
والطبيعي الشديد بانه يسمى بالميل المنسوب الى القسر وبانه المنسوب الى الطبع وبانه بعدهما معا وذلك بحسب
تفاعل الميل القسري والطبيعي كما كان في الطبيعة الثابتة عند وجود العرض الذي هو البرودة حتى في
عند وجود ما يضاده كالحرارة افنائه وعند الخلو منهما هي البرودة كذا اصل الطبيعة في الجسم ما دام مانعا
في عند وجود الميل المنبعث عنها حفظه وعند وجود مانع عن ما يخالفه افنائه وعند خلو الجسم عن الميل الحادث
المبدأ الطبيعي وفيه نظر لانه ان عنى بالسبب القريب التام فمعناه ان الميل كذلك ذلك وكيف في الحركة اسباب مادية
غائية فاعلية ولم يعني به مطلق السبب الذي لا يوجد بدونه بل ما يلزم اعلى اخرى حجة فيكون لا يلزم من
وجود هذا السبب وجود مسببه فلا يلزم من اجتماع الميلين اجتماع الحركتين بهما والفرق بين ... الحركة
الاوانما يحسن باجتماع حركتين ... تحصل عنه بها فلا تدرع على البصر ...
... حصل للحركة وكم ذلك دون ان غلب احدهما ظهر المغلوب في جهتها ولم
... حصل ... مركبين المقصدين بعد الحركة ان بالذات لا يمكن اجتماعهما كما ذكر في اجتماع الميلين مع ان الخ
... الطبيعة اذا كانت خالية عن العائق الداخل والخارج كان ... وانما ...

عدم الموانع الخارجية وأما الحركة الطبيعية فقد حكمنا باحتياجها إلى معاوق ولا يلزم من الحجة المذكورة أن يكون
المعاوق داخل الجسم بل هو محال في الطبيعية كما مر فهو هاهنا أمر خارجه فإذن معاوقة القوام كافية هاهنا
وأما القسرية فلأن الحجة بعينها قائمة مع فرض التساوي في القوام وأما الفلكيات فلا يلزمها ذلك لما سنا
من الرزق وفيه نظر لأنا نسلم أن فيها ما يقام المحل لكن هناك عدم بقاء الصورة النوعية زمانا عند تصوره
بكيفية تكون مؤثرة ولا يمكن هذا الشرط في هذه الصورة لأنه مناف للغرض الذي هو القسمة واحتياج الطبيعة
إلى المعاوق الذي هو الملاء غير ما يحق فلأن نفرض تساوي المسافتين في الملاء والخلاء نفرض الحركة بأن من
العائق في أخرى لا منه ولم يظهر الفرق الذي ادعاه في الفلك ولتعلم أن الإشكال الوارد في الخلاء وارد هاهنا وهو
أن يقال إن الحركة بنفسها تستدعي زمانا والسبب المعاوقة زمانا آخر فيحصها وأحد المعاوقة ويحصل بعدها
فائدتها فإذن زمان نفس الحركة غير مختلف في جميع الأحوال إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف
زمان الحركة بعد انضياف ما يحصل ذلك إليه ولا يلزم من ذلك التخلف ولا إلى ما ذكرناه وجوابه ما تقدم
الآن إنما ينبغي أن يكون لما كان الميل هو المحرك للجسم إلى تلك الجهة التي توجها بالحركة كان علة لاتصال وما
لم يكن الموصل بعينه هو المانع عنها والموصل وإن حصل عند وجود الوصول لوجوب وجود العلة عند
وجود معلولها لما كان الميل واجب الحصول عند الوصول إلى الجهة غير منفك والوصول إلى حد غير منقسم
إنما يكون في الآن فإذن لابد من حصول الميل في الآن فهو ما يوجد دفعة لا في زمان وفيه نظر لأنا نمنع كونه
علة فاعلية للاتصال بل معد كالحركة ولأنه قابل للشدة والضعف وتابع للحركة فيهما فيوجد فيها ويوجد
الحركة فيما من المعلوم أن الميل يقبل الشدة والضعف فإنا نحس بالحجر [illegible] شديدا وضعيفا وكلما يقرب من الشيء
إلى شيء فلابد بينهما من المتعاند فإن كان في الغاية فهما الضدان وإلا فهما متوسطان ومتى وجد المتوسطات
فلابد من وجود الأطراف وفيه نظر لأنه لا يلزم أن يكون الأطراف من جنس المتوسطات كالحركة والزمان ويشبهها ثم الميل الطبيعي
يخالف الميل القسري في الشدة والضعف لأن الميل الطبيعي يشتد عند القرب من المطلوب والقسري يضعف عنده ويشتد في
الوسط لأن الطبيعة إذا خلت عن الضد والمانع أوجدت ذلك الميل الذي يقتضيه بعد الميل فلا تزال تزيد الميل
فلا تزال الحركة تقوى وتشتد فإنه بأثر الطبيعة وحدها أضعف من أثرها مع الميول التي توجدها بعضها في [illegible]
يقل المعاوق لها لأنه في المسافة الطويلة أشد منه في القصيرة وإذا ضعف يتمادى أشد الاشتداد [illegible]
أما القسرية فلأن الميل القسري متمادي للطبيعة والمصادمات الخارجة وإذا توالت آثارها على المعتاد
ضعف الميل القسري لأنه يأخذ في الضعف إلى أن يعادم الطبيعة بأخذ الطبيعة إذنه يسيرا يسيرا
حتى يعدم بالكلية لكنه في الوسط أشد لأن أثره [illegible] المسافة الممنوع بالعائق يحصل له مضبة [illegible]

فيستحيل ملا ملا ويكون الشيء يتحرك الحركة إلى الحيز [illegible] والقوة القسرية بأخذ في
الضعف الآن القليل اللطيف المستفاد والشيء يكون متداركا لها أو موقفا على الميل الذي يفوت بالضعف
ما دام في الحيز ثابت فإذا ارادف التحرك على التوالي واستمر ضعف أيضا الحركة وبلغ مبلغا لا يقدر
يتدارك بأثر التحرك وآلة الوجدان [illegible] دل على ذلك أن بأثر السهم المرمي إلى الجسم القريب يكون
ضعيفا وكذا في البعيد وأما المتوسط بينهما فإن تأثيره فيه يكون قويا جدا وذلك يدل على أن الميل القسري في
الوسط أقوى وفيه نظر فإن الطبيعة إذا اقتضت ميلا إلى جهة لم تقتض ميلا آخر موجودا إلى تلك الجهة بعينها
لعدم الاحتياج إليه الأمثال [illegible] يجوز أن يكون ذلك الميل أقوى ويشتد بحسب المشتد والجسم [illegible] الميل
فيبطل كلا الوجهين والجسم إذا تحرك في مسافة ممنوعا بالعائق لم يجب أن يكون العائق أو المسافة
الملاء مع تساوي نسبة [illegible] علتها مع ما تقدم لكن المساواة غير واجبة ولا الكل [illegible] والتضا
إذا ثبت وقت [illegible] والتغليط لم تقاوم المتحرك سوى الموضع الذي يطلبه وهو المساوي في المقدار بحيث
يكون بكليته ولا [illegible] لما وراءه في المنع وعدمه فلا يجب الشيء في الأخير باعتبار الوجه الثاني وكون
الشيء موقفا أو مساويا في القسرية لما ضعف غير معلوم فلا يجب [illegible] المذكور [illegible] فعل الشيء المعاوق
الحقيقي [illegible] ولأن الثقل يوجب بالذات حركة الجسم إلى المركز والخفة إلى ما بالذات حركة الجسم عنه وذلك
يوجب تباعد كل واحد منهما عن الآخر والوصفان الموجبان تباعد الجسمين يستحيل أن يوجبا التداخل إلا
للمتصل إلا بالمقارنة وفيه نظر فإن التفاعل إنما يكون بين الأمور المتضادة والتضاد يوجب التباعد
لهذا كان [illegible] والبرودة متنافيا قلنا [illegible] ولو صح ما ذكره لم يكن كذلك فإن الحرارة توجب الخفة
والبرودة توجب الثقل البحث الثالث في الكيفيات المبصرة وفيه أبواب الباب الأول في
المبصر وفيه مسائل المسألة الأولى في أعداد المبصرات إما بالذات أو بالعرض ونعني بالمبصر بالعرض
هو الذي لا يبصر بالحقيقة بل يقترن بالمبصر بالحقيقة مثل أنا إذا أبصرنا شخصا هو أبو عمرو فإن المبصر هذا
الشخص وليس كونه أبا عمرو محسوسا أصلا ولا الذهن في [illegible] الوجه و
المبصر بالذات إما أن يكون [illegible] على الضوء [illegible]
[illegible] وتسمى المحسوس الثاني [illegible] كالأطراف [illegible] والبعد والوضع والشكل والتفرق
والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح
والتشابه والاختلاف والظلمة فهذه أمور [illegible] الداخل [illegible]
[illegible] وغيرها من المحسوس الداخلة تحت [illegible] الشكل [illegible] والتحدب

والتقعير الذي هو من اشكال الكرة والعلة الداخلة في العدد بوجه ما والتساوي والتفاضل الداخلين
تحت التشابه والاختلاف في العلة الفكرية والبكاء الداخلين تحت الشكل والحركة والبشر والطلاقة
والعبوس والتقطيب الداخلة تحت الشكل والكمية وكالرطوبة واليبس فان البصر انما يدرك
الرطوبة من السيلان واليبس من التماسك وليس اذا لم يكن الشيء مبصرا الا بشرط ابصار غيره لا يكون
مبصرا فانه لا يكون مبصرا بالانفراد وعند هذا يظهر ان كلما يقال انه محسوس فاما ان يكون بحيث يحصل
منه عند الحس اثر او لا يحصل فان لم يحصل فهو المحسوس بالعرض المسئلة الثانية في احكام
المبصرات الحقيقية واحكامها وهي ا قد عرفت ان المبصر بالذات اولا هو الضوء واللون وهل
يرى الواحد منهما منفردا فيه نظر اقربه العدم ب لا شك ان بعض هذه المبصرات يتميز عن
بعض اما في الجنس كالضوء واللون او في النوع كالسواد والبياض او في الشدة والضعف كبياض
الثلج والعاج وهذا التميز يدرك بالقوة العقلية لا بالحس ج قيل ادراك اللون بما هو لون اقدم من ادراك
اللون المخصوص ومن امتيازه عن غيره اما الاقدمية في الادراك فلان الاعم اعرف ولان الجسم الملون
بالالوان المظلمة كالكحلي وكالاغبر اذا وضع في موضع مظلم ادرك البصر لذلك الجسم لونا ولم يتميز له ماهية
ذلك اللون واذا لم يكن ذلك الموضع شديد الظلمة يرى ذلك اللون المخصوص فعلمنا ان ادراك اللون بما هو لون اقدم
من ادراك اللون المخصوص واما الامتياز فلان امتيازه عن غيره حكم يدركه العقل بعد ابصار ذلك
اللون المخصوص فيكون متاخرا عنه وفيه نظر لان الادراك ان عنى به الابصار فهو لا يتناول الا الجزئي
الشخصي دون الاعم فلا يمكن ان يكون الاعم اعرف عنده وان اراد به التعقل منعنا اقدمية الاعم
العلم لانه انما يعقل بعد الاحساس بالعلم الجزئي فينتزع النفس منه امرا كليا والجزئي سابق
عند النفس من الكلي والاغبر وشبهه انما ادرك البصر لونا جزئيا مخصوصا بجسم ذي وضع مخصوص لكن
النفس لم تدرك التميز حيث لم يتأد الى المبصر القدر الذي به يحصل التمييز على التمام د قيل اللون انما
يدركه المدرك في زمان فان الدائرة اذا اخرج من مركزها الى محيطها خطوط كثيرة بالوان مختلفة ثم
اديرت بسرعة شديدة فالناظر اليها في تلك الحالة يدرك لها لونا واحدا ممتزجا من جميع الوان الخطوط
وكانه يكون لونا مركبا من تلك الالوان وما ذاك الا لان كل نقطة منها لا تثبت في موضع واحد زمانا محسوسا
فلاجرم لا يقع الاحساس بها في مواضعها خاصة بل يختلط بلون ما يليها ولو لم يكن الزمان معتبرا
في الابصار لم يكن الامر كذلك وقيل ادراكنا لما هو لون في الضوء بما هو ضوء الا في زمان لانا اذا
فتحنا الكوة فانا نرى الضوء في الآن الذي هو اول زمان فتحها [illegible] لانا في الآن [illegible]

الكيفية

السائر انا اعرف الخط والنقطة بما لا يخلط بالضوء وان قيل لكن الضوء واللون المحسوس بها غير
محسوسين وانما نراه في زمان فتحها وذلك يوجب ما ذكرناه هـ ان القوة الباصرة تتعلق بالشخص من حيث انه هو
لا بالماهية الكلية فيقال علينا انا اذا راينا شخصين متساويين متماثلين فانه يشتبه احدهما بالآخر والاشتباه
انما يكون لعدم الشعور بما به يخالف احدهما الآخر لكن كل واحد منهما يخالف صاحبه من حيث هو هو فلو كانت
الباصرة متعلقة به من حيث هو هو لما وقع الاشتباه لوجوب الشعور بالامتياز والتالي باطل فالمقدم مثله
وفيه نظر لان المميز ليس هو القوة العقلية لا البصر ولما ادى البصر صورتين جزئيتين متساويتين عجزت القوة
العقلية عن التمييز بينهما ز ان البصر يتعلق بامر كلي لكنه انما يتعلق به في ذي وضع وقيل الامر في ذي
النقطة والخط والسطح مرئية لانا ندرك التفرقة بالحس بين العظم والصغر وما ذاك الا للاحساس
بان سطح احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن الاحساس بها مشروط بالاحساس بالضوء واللون اولا ولهذا
فانا لا نرى هذه الاشياء في الاجسام الشفافة وفيه نظر فان الحس لا يدرك ان احدهما اعظم فان ذلك
من احكام العقل ومن اكثر وجودها اكثر المسئلة الثالثة في المبصرات عن الحقيقة قيل
لا شيء من غير الثلاثة اعني الضوء واللون والطرف بمرئي اما المقدار فلان المحسوس ليس من الجسم الا السطح الواحد
او السطوح المحيطة به واما المقدار الذي هو حشو ما بين السطوح فلا شك انه غير مرئي ولهذا فان الحس
لا يدل على كونه مجوفا او مصمتا واما البعد فكذلك ايضا لانا اذا لم نشاهد الا الاجسام الملونة
فسد البعد متوسطة منها [illegible] بها عدمها المعرف بتباعدها ولهذا لما لم نشاهد هذه الطريقة في الكواكب
المتباعدة لم نحس بتباعدها ولو نظرنا الى جدارين متباعدين بعيدين عنا ولم نشاهد ما بينهما من الاجسام
الملونة فانا لا نحس بتباعد احدهما عن الآخر واما الوضع والاتصال فبعضها اشكال والشكل داخل في الوضع و
التفرق عدمي والحركة لا نشعر بها الا بعد اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونة فان لم يوجد
ذلك لم يحصل الشعور بها فانا ربما نرى السفينة تجري على وجه الماء بسرعة ونحن لا نحس [illegible] ارتفاع و
الانخفاض [illegible] مضطربة متمانعة [illegible] لا
يكون محسوس الحركات [illegible] انها ساكنة فكيف يكون الحركة محسوسة بل السكون عدم [illegible] وانما
يشعر بالشعور بها الوضع الواحد في زمانين لم يكن ادراك الحركة والسكون انما هو بالاستدلال بالعقل
لان الجسم المتحرك لا نحس فيه ولا يحصل نسبة الى الاجسام الاخرى مثل ان يصير قريبا من جسم كان بعيدا عنه وبالعكس
او يصير مقاربا لما كان مفارقا وبالعكس فاذا حصل الاحساس باختلاف نسبة ذلك الجسم من الاجسام
الاخر حصل الشعور بكونه متحركا [illegible] ولهذا فان [illegible] لما لم [illegible]

والعدد انما يدرك في [illegible]

اوضاع النفس ونسبتها مع الامور الخارجة لم نشعر بالحركة فدرك الحركة والسكون ادراكا ذهنيا
وبمعاونة احوال ذهنية والملاسة والخشونة داخلتان في الاتصال والوضع والتخلخل و
الكثافة ليستا مدركتين بالحس الشعور بهما استدلالي لان الجسم ان لم يحجب ابصارنا عما وراءه كان شفافا
والا فهو كثيف والظل بالحقيقة ضوء ناقص وكذلك العتمة عدم الضوء وهي احد انواع الظلمة
والظلمة غير مرئية بالحقيقة لان الانسان لو لم يكن عليه لا يبصر شيئا لكونه في الظلمة الخالصة
والحسن والقبح حالتان حاصلتان من تركيب اللون والشكل فيكون الحكم فيهما الحكم في الشكل
والتشابه والاختلاف فالمدرك للبصر من الحسي الحديث الاولى المختلفة ذات كل واحد منها فاما كون
كل واحد منهما مثل للاخر او مخالفا له فانما يشعر به الوهم العقلي والكتابة المرئية منها لون كل واحد
من الحروف في طوله وعرضه والتمييز بينها وقت نسبة بعضها الى البعض مستند الى العقل الباب
الثاني في اللون وفيه مسائل المسألة الاولى في وجوده اعلم انا ادركنا [illegible] الامور المحسوسة
لا يكون لنا سبيل الى معرفتها بحدود ورسوم ومعلوم ان الفرق بين اللون والضوء امر متصور لنا
تصورا اوليا وان السواد كيفية قابضة للبصر والبياض كيفية مفرقة له لو قصد بذلك التعريف
فهو خطأ لما تقدم ولان العقلاء يدركون ببداهة عقولهم المستند الى الحس التفرقة بين السواد
والبياض ولا يعرفون في الفرق بينهما ولا في معرفتهما الى كون احدهما قابضا للبصر
ولكن الاخر مفرقا فلو حصل معلوم لم يثبت ذلك الا بعد [illegible] المعطاة وبعد معرفة
السواد والبياض في اكثر الاحوال فيلزم منه الدور او تعريف الشيء بالاخفى وعلى الثاني
الدور المسألة الثانية في اثبات الالوان ذهب جماعة من قدماء الحكماء الى
انه لا حقيقة للالوان بل البياض انما يحصل من مخالطة الهواء للاجسام الشفافة
المتصغرة جدا والسواد انما يحصل في غور الجسم وعمقه لعدم نفوذ الضوء والاشفاف
فيه فلما لم ينفذ الضوء في عمقه ولا الاشفاف يحصل [illegible] هناك لون هو السواد
وليس كذلك [illegible] لا يجعل [illegible] سببا للسواد [illegible] اذا شاهدنا
النار مشتعلة شاهدنا [illegible] مائلة الى السواد [illegible] ما يخرج الهواء
وليس شفافا كالماء فان الهواء ينفذ فيه الضوء الى سطوح فلا جرم سطح
السطوح مظلم وذلك هو السواد [illegible] البياض [illegible] زبد الماء [illegible]
لسائرها الا في مخالطة الهواء للاجزاء الشفافة الصغيرة جدا وكذا الثلج الابيض لكون فيه اجزاء جمدية

شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج المسحوق يرى ابيض ولا سبب لذلك الا
انا نعلم ان الاجزاء الصلبة عند الاجتماع لم يتصل بعضها ببعض حتى [illegible] حصل هناك [illegible] الشفاف كالبلور
اذا كان كثير الحجم والشيء زوايا ذلك الموضع منه ابيض وكذا الناظر يبيض لاجتماعه [illegible] الهواء مع الاجزاء الشفافة
الذي في طبعه ومن جهة [illegible] لا يسلم كون السواد لونا حقيقيا ومنع من ذلك في البياض وفرق بينهما بان السواد
لا ينسلخ واما الابيض فانه قابل لجميع الالوان وانه لجميع الالوان يجب ان يكون عاريا عن كلها والشيخ في الشفا سلم
في موضع منه ان البياض المحسوس قد يكون على الوجه الذي ذكره وفي موضع اخر انه لم يعلم هل يحدث البياض على غير
ذلك الوجه ام لا وفي موضع اخر انه [illegible] قد يكون على ذلك الوجه [illegible] ان البياض كيف حقيقي
قائم بالجسم واستدل عليه بوجوه اربعة الاول البيض اذا شوي يصير بياضه الشفاف ابيض وليس يمكن ان يكون ذلك بسبب
ان النار افادته تخلخلا او حدوث هوائية لانه يصير بعد الطبخ اثقل وذلك لمفارقة الهوائية لانه لو تخلخل فيه
وتخلخله كان خشونة لا انعقادا الثاني الدواء المسمى بلبن العذراء يكون من خل طبخ فيه المرداسنج
حتى انحل فيه ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف واذا اختلط بماء طبخ فيه القلي وصفي في الغاية جمد كله
[illegible] فانه ان وقع التقصير في شيء من ذلك لم يلتئم المزاج المطلوب فكما يختلط هذان الماءان ينعقد فيه
المحل الشفاف [illegible] في غاية البياض كاللبن الرائب ثم يجف وليس ذلك لانه كان شفافا
فاندق ودخل الهواء فيه فان ذلك كان [illegible] الخل ولا لان تلك الاجزاء المتفرقة تعاد
حتى انعكس ضوء بعضها الى البعض فان [illegible] القلي [illegible] بل ذلك على سبيل الاستحالة ولا لان
الاجزاء الهوائية خالطت الاجزاء المائية لانه بعد الابيضاض يجف وقبله لا يجف وذلك يدل على غلبة [illegible] بعد
الابيضاض [illegible] الثالث الجسم اذا اخذ في الانتقال من البياض الى السواد سلك احد الطرق الثلثة
الطريق الاول [illegible] ياخذ الى الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد وكانه في اول الامر ياخذ من سواد
ضعيف ولا يزال يشتد حتى ينتهي الى الغاية الثاني ان ياخذ الى الحمرة ثم الى القتمة ثم الى السواد الثالث ان ياخذ الى
الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد واختلاف هذه الطرق لاختلاف ما تركبت عنه الالوان فان لم يكن
الا البياض والسواد وليس للبياض حقيقة الا مخالطة الضوء للاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض
الا الاخذ في طريق واحد وهو ازدياد الاجزاء المشفة ولا يحصل الاختلاف فيه الا بحسب النقص و
الاشتداد ولم يكن الطرق مختلفة الرابع اذا انعكس الضوء من جسم اسود الى جسم لم يسود المنعكس اليه فلو كان
اختلاف الالوان بسبب اختلاط الشفاف بالمظلم والانعكاس انما يحصل من الشفاف لا عن الامر
الاسود وجب ان لا ينعكس من الاحمر ولا الاصفر الا عن الاجزاء التي هي البيض من الاجزاء البيض لا غير وكان

كمنعقد المرداسنج [illegible]

4

يجب ان لا ينعكس الا الشاعر ولا ينعكس من الاجزاء السوداء التي في ضمن الاحمر والاخضر شيء فكان يجب ان لا يصير المنعكس اليه احمر او اخضر وهذه الوجوه كلها لا تفيد اليقين اما القول بما جوزت من اختلاط الهواء بالجسم الشفاف ان يكون سببا لان يحس منه بالبياض وان لم يكن كيفية قائمة بالجسم فلم لا يجوز ان يكون في البيض المسلوق يحس منه بالبياض ولا يكون كيفية قائمة به فقوله لم يوجد فيه اختلاط الهواء بالشفاف فيكون البياض كيفية قائمة به حقيقية ليس بلازم لان الاختلاط سبب خاص في احساس البصر من الجسم بكيفية البياض ولم لا يمكن ان تكون تلك الكيفية موجودة حقيقية ولا يلزم من نفي هذا السبب انتفاء الحكم الا اذا بينتم انتفاء السبب الآخر ولم تقيموا عليه شبهة فضلا عن حجة فمن ذا الذي يكون هنا سبب آخر او اسباب لا نعرفها تقتضي الاحساس بكيفية البياض في البيض المسلوق ولا يكون كيفية حقيقية قائمة به وبالجملة اذا جوزنا ان البصر يشاهد لا وجود له لم يبق الاستدلال بالابصار على الوجود في غير ذلك الموضع موثوقا به ولا يمكن الاستدلال بعدم السبب الواحد على عدم هذا الابصار الكاذب لان الحكم لا يزول بزوال العلة الواحدة اذا استند الى غيرها وكذا الكلام على قوله وجود امور مجملة لاجلها يحس بالكيفيات ولا يلزم لها وجود في الحقيقة كما يحتمل ذلك في اللون الواحد وكذا البحث على دليل البياض انما يتكون بتعاكس الضوء من سطوح اجسام مشفة والجمد والزجاج مشفان وباعتبار اشفافهما كان لهما ضوء ومتى كانا ذوي سطح واحد لم يكن تعاكس الضوء فيهما اما اذا حصل فيهما سطوح متعددة اما بالكسر او شبهه تعاكس الضوء من بعضها الى البعض وحدث البياض ولا يكن منهما ما يوجب الترائي بعضها لبعض ردي كل ولعدم اجزائهما شفافا حال اللون لعدم السطوح المختلفة في ذلك الواحد واذا عرض منهما ما يوجب الترائي بعضها لبعض صار جسما واحدا ابيض كما في بياض البيض المسلوق فانه قبل السلق كان له ضوء ولم يكن فيه ما يلائم ضوءه كما في الماء وبعد السلق يتعاكس الضوء في ذي الضوء فيه فيحدث البياض واما اذا كان ما يحاكيه سطح واحد كان له ضوء ولم يكن فيه ما يلائم ضوءه فلم يكن فيه تعاكس اما اذا تزيد او الجمد اجتمع فيه الامران وحدث البياض وفي بياض البيض المسلوق ما يوجب فيه مع ذلك الاشراق والتماسك فصار جسما واحدا ابيض ولم يمكن استبانة بعض اجزاء البعض فلا يظهر للمتأمل فيه سوى الجزء الواحد كما في الثلج والزجاج وهذا اعتراض للسؤال كالعدم والذي ذكره لا يمنعه لكن يدعي ان البياض هو حاصل على وجه آخر وهو الاشبه رد الطف فلا طريق لنا الى الجزم بان البياض انما يحصل لمخالطة الهواء وكذلك ابيضاض الجص ليس لما يعرضه بعد الطبخ من التخلخل وسهولة التفرق والانفكاك وانما يقتضي السحق والتصويل بعلاقات بعد الطبخ في الجص والنورة بل السبب فيه ان الطبخ يعده مزاجا يوجب ذلك الابيضاض وحرارة الاسود عن دايل البياض ان عنوانه على سبيل الكيميا ليحيل شيب الشباب فلا عنوانه على سبيل الصنع اعلى

ان يكون ذلك الصبغ المسود لا بد ولا يكون منه شيء فالقسمة في الطرفين فيعتقد ان السواد يحصل من اندماج اجزاء الاجسام الكثيفة بعضها في بعض بان الزجاج في غاية النفوذ وكدرته والعفص في غاية العفص وليس شيء منها باسود فاذا امتزجا نفذ الزجاج في المسام الصغيرة من العفص وتبقعه العفص بتجفيفه فاندمج بعضها في بعض وحصل السواد واما المبيضات فانها تفرق وتفتح فلهذا الا بنفوذها في الابيض على ان اصحاب الاكسير يبيضون نحاسا كثيرا برصاص مكلس وزرنيخ مصعد وهذا استطراد قلنا في هذا الباب المسألة الثالثة في الالوان المتوسطة ذهب جماعة من قدماء الحكماء الى ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما يحصل من تركيبهما لانهما الطرفان اللذان في غاية التباعد وهما كيفيتان حقيقيتان والضرب الاخر كيفية حقيقية زائدة عليهما فالسواد والبياض اذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وهل هي لون ام لا وتعتقد كونه كونه لونا فهل هو خالص ام لا اما في الادراك فعلوا انها لون لانا ندرك الجسم معها على هيئة مخالفة لغيرها من الهيئات فاما ان يكون المرجع بها الى ذات الجسم وهو باطل والا لكان عند حال كونه اسود او ابيض لان ذاته موجودة حال كونه اسود وابيض وابغر كان يدرك الغبرة باللمس كما ندرك الجسم به وهو محال او يكون المرجع بها الى عدم اللون وهو محال لان العدم لا يحس به والغبرة محسوسة متميزة في الابصار عن سائر الالوان واما انها ليست حقيقية الا ان الجص والرماد اذا سحقا حصلت الغبرة من امتزاجهما لكن من هذا السبب للبيض الحصارة فيه كما في البياض والسواد حيث حصلا نابتا خاصة مع انهما كيفيتان حقيقيتان في انفسهما بسيطتان وان خالط السواد ضوء كان مثل الغمامة التي تشرق عليها الشمس ومثل الدخان الاسود في خلط النار فان غلب السواد حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت القتمة وان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم الخضرة ان انضم اليها سواد حصلت الكراثية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكراثية ان اختلط بها سواد وقليل حمرة حصلت النيلية ثم النيلية ان اختلط بها حمرة كانت ارجوانية وعلى هذا القياس ومنهم من زعم ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة وهو مذهب المتكلمين ايضا وجعلوا البواقي مركبة منها وجعل الكيفية الغبرة لونا افرادا سا مفردا اشهر كونها مركبة كالعدم ولا شك في ان الاجسام الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يظهر منها بحسب [illegible] مختلفة الوان مختلفة لم المحتمل ان يكون سائر الالوان حاصلا على هذا الوجه لكن البصر يعجز عن التمييز بينها فالوانا مفردة ويحتمل ان يكون كل واحد منها وبعضها موجودة حقيقية وقد جوزنا الجماعة وجود الزائد عليها في كثرة لكن ذوات طبائع الالوان غير متناهية اوغير متناهية فذلك مشكوك فيه وقد اختلف المتكلمون

ومذهب بعضهم الى انها غير متناهية لو وجدت كالالوان واخذ بعضهم الى انها متناهية كالمزيد عليه وكلاهما
ضعيفان المسألة الرابعة في سبب شدة اللون وضعفه ذكر القدماء له ثلاثة اسباب واحد منها متفق
عليه واثنان مختلف فيهما اما المتفق عليه فهو اختلاط الاجزاء السود بالاجزاء البيض اختلاطا لا يتميز في الحس
بعضها عن بعض فيرى مثل الابيض اول ابيضاضه مع الاسود الذي لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذا الاختلاط
كثيرة كانت مراتب البياض وضعفه كثيرة وبعض الناس جوزوا ان يجتمع السواد والبياض في جسم واحد فيدرك
على هيئة النوع وهو باطل لان السواد والبياض بعد اجتماعهما ان بقي كل منهما على صرافته كان الجسم مدركا
فيه غاية البياض وغاية السواد وهو محال وان لم يبق واحد منهما على صرافته او لم يكن واحد منهما موجودا بل
الموجود لون متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض واما الوجهان اللذان وقع فيهما الخلاف
فالاول اذا اصح في المحل الواحد بياضات كثيرة وذلك مع اتفاق المتكلمين على استحالة لامتناع اجتماع
الامثال عندهم ب البياض الضعيف نوع اخر مخالف للبياض وان الالوان المختلفة بالشدة و
الضعف مختلفة بالنوع وهو اقرب الوجوه وهو قول محققي الاوائل والى بكر بن الاخشيد واعلم ان
بعض الالوان قد يمازجه ضوء وبعضها يمازجه ظلمة فيحصل في الاول صفاء واشراق وفي الثاني
كدورة وظلمة فالارجوانية والفيروزجية والخضرة الناصعة الوان مشرقة قريبة من طباع الضوء
لذلك تنعكس الى غيرها كالاضواء والغبرة والكراثية والعودية والسواد وشبهها الوان مظلمة و
لهذا لا تنعكس الى غيرها المسألة الخامسة في ان الضوء ليس شرطا في وجود اللون ذهب الرئيس
منا … فيها عرضا عجيبا وهو ان اللون لا يوصف به الجسم حال كونه مظلما فشرط في وجود اللون …
خاصة وجود الضوء واحتج عليه بان الوان الاجسام في الظلمة ليست بمرئية فعدم رؤيتها اما لعدمها
في نفسها او لاجل ان الهواء المظلم عائق عن الابصار والثاني باطل لان الهواء المظلم ليس كيفية
عائقة عن الابصار والظلمة فانا اذا كنت في غار وفيه هو اكثر على الضوء الذي فيها انت ظلمة
فاذا ابصار الجسم مستنيرا … انت ولم تعكس الهواء الواقف بينك وبينه عن الابصار ولو كان
الهواء مستكيفا بكيفية تمنع من الابصار لم يكن كذلك وفي الاعتراض لو كان عدم رؤيته في الظلمة دليلا
على عدمه لكان الجسم غير المرئي معدوما فان جعلتم شرط رؤية اللون الضوء فلم لا يكون الضوء شرطا في
رؤية اللون لا في وجوده وهو الحق لان اللون في ماهيته في نفسه … ان يكون مرئيا فالمتوقف على
وجود الضوء هو هذا الحكم لا حصول تلك الماهية كما نقول العسل في الجسم انه في نفسه حلو وماهيته
وانه يصح ان يكون مرئيا لكن الحكم بصحة رؤيته … عدم الحكم عدم الماهية لجواز

ان يكون لعدم الشرط لا لعدم المشروط هو الكيفية التي يمكن رؤيتها لو وجدت في الظلمة اذا لم يمكن رؤيته لم يكن لونا بل الجسم
عند ما يكون مظلما له استعداد ان يحصل له اللون المبصر عند حضور الضوء مضيئا لانا نقول استعداد الجسم لا يكون لونا
معين امر وجودي ذلك اللون امرا اخر وكون ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث مجاز ان يكون المتوقف على وجود الضوء
هذا الحكم لا اصل وجود اللون بل بحيث من جعل الضوء شرطا في وجود اللون لم يكن على الجسم لونا لا منافي الضوء عنه وكون
لما انطفى ذلك لكن وجود اللون فيه ابيا المسألة الثالثة في الضوء والظل والظلمة وفيه مسائل المسألة
الاولى في ان الضوء لا يعد ان حاجة في العدماء واحتج الاشياء على الضوء فربما يلزمهم المحال من تعريف الاشياء الظاهرة بالامور الخفية
وعدم استلزام الدور وهو لا اجود النشوء انه كمال اول للشفاف من حيث هو شفاف وبالاول كان ذلك ثانيه هيئة ووجوده حصلت
بعد ان لم يكن وقولنا للشفاف احتراز من الكمال الاول للجسم الشفاف الا من حيث انه شفاف فانها لا يكون ذاتيه للشفاف
وقولنا من حيث هو شفاف لان كماليته انما هو باعتبار الشفافية التي عدم الضوء وحاجة في حدود الضوء بانه الكيفية التي لا
يتوقف ابصارها على ابصار شيء اخر لان الالوان لم يتوقف كونه مرئيا على اعتبار الغير فهو الضوء وليس يعرف اللون لانه لا يصح
رؤيته الا عند صيرورته مستنيرا وكلما يصح رؤيته فانه يمنع رؤية ما وراءه فان النفس اذا شاهدت في حدبتها الى شيء
في تلك الحالة في تلك الجهة شيئا اخذ لما كان الصادر للوسط كان يمنع ادراك الاجرام صار ذلك مانعا من ابصار ما وراءه
فيمنع ان اللون يمنع من ابصار ما وراءه وكذا الضوء يرجع الظلام المصباح المصباح للابصار مانع لم يفعل
الشيء الذي كذلك الانسان لا يرى ما توسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر ان الشيء وكونه لا يكون مستنيرا فاسد
هذه التعريفات ظاهر وقد عرفت حدا ان اللون لا يكون لونا الا ذلك المسألة الثانية في مغايرة الضوء
للون واللون ذهب قوم من قدماء الحكماء الى ان الضوء جسم كانهم لا يفرقوا بين الشيء ولازمه والحق خلافه وذهبوا
الى ان الشيء قد يكون حارا ومظلما وباردا ومضيئا ولا يجوز ان يكون … الضوء ليس هو … ان يكون
غير مبصر والضوء مبصر غير ملموس تغايرا وذهب قوم منهم الى ان الضوء هو ظهور اللون وزعموا ان الظهور المطلق هو
الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الظل وتختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد عن الطرفين
فاذا انعكس مرتبة من مراتب الخفاء ثم شاهد بعد ذلك ما هو اكثر ظهورا منه اضطرب ان يكون …
وليس كذلك بل سبب ذلك ضعف الحس ان ظهور الاشياء اللامعة بالليل واما ما تراه من ظهور السراج الذي هو يدل من ظهور
القمر الذي هو اقوى من ظهور الشمس فالحس اذا اضعف في الظلمة كان يقبله للاشياء اللامعة قدر من الظهور ليس لغيرها حتى
… ذلك الظهور لضعفه فان … البصر بضوء السراج ونظر الى تلك الاشياء لم ير لها لمعانا لذلك
ضعف الحس في كذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر ولمعان ضوء القمر يذهب عند النور الذي يحصل في الدرب
المستنير نهارا على الشمس ومع ذلك فالناس يردون الظهور للقمر لمعانا ولا يرى الظهور الذي في البيت المستنير لمعانا

وإن قيل ما ذكرناه لا يمنع من أن يدرك البصر في الليل المستنير والليل المظلم إلا أنه ليس سبب ذلك ظهور أحدهما وخفاء
الآخر لا بسبب كيفية أخرى وهي أن الهواء بالغ [illegible] ضوء الشمس ليس إلا الظهور التام للونها ولذلك يبهر البصر
فيخفى اللون لبهر البصر لا لخفائه في نفسه كما أنا نحس بالليل لمعان اللوامع ولأن الحس يضعف في الليل عن [illegible] ظهور
تلك الألوان فلا جرم لا يحس بها وهذا الذي ذكره ممكن إلا أنه يجوز أن لا يكون كما قالوه بأن يكون اختلاف أحوال الإدراك
بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف لكن [illegible] مع ذلك أن الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون لوجوه أ
ظهور اللون إشارة إلى تجدد أمر فذلك الأمر إما أن يكون هو اللون أو صفة غير نسبية أو صفة نسبية والأول باطل لأنه لا يخلو إما أن
يكون النور عبارة عن تجدد الكيفية أو اللون المتجدد [illegible] البعض أن لا يكون الشيء مستقرا إلا في آن تجدده والثاني يقتضي
أن يكون الضوء موجودا في اللون فلا يبقى [illegible] الضوء هو ظهور اللون [illegible] الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذلك اللون وسموه
بالظهور كان مطلوبنا [illegible] البرهان لفظا ولو زعموا أن ذلك الظهور تجدد حالة نسبية فهو باطل لأن
الضوء أمر غير نسبي فلا يكون هو الحالة النسبية [illegible] السواد [illegible] في الإضاءة والإشراق فإن
الضوء [illegible] فلو كان كل واحد منهما مضادا [illegible] لزم أن يكون الضوء بعضه مضادا للبعض
وهو محال لأن المقابل للضوء ليس إلا الظلمة [illegible] كل واحد من الضوء واللون عن صاحبه [illegible]
[illegible] إن اللون قد يوجد عن ضوء فإن السواد [illegible] لا يكون مضادا وكذا [illegible] الألوان والضوء قد يوجد
مجردا عن اللون كالماء والبلور إذا كانا في الظلمة [illegible] على وجه [illegible] فإنه [illegible] صورة فذلك ضوء ليس
بلون [illegible] الكلام في بعض الألوان المتوسطة بين السواد والبياض وكذلك [illegible] الحمرة [illegible]
[illegible] وزعموا أنها عبارة عن اختلاط ظهورات [illegible] سوادية فإن ذهبوا إلى
أنا نعقل الجسم الأحمر إذا انعكس الضوء عنه إلى جسم آخر أحمر ذلك الجسم [illegible] أن ينعكس الظهور عن الأجزاء الظاهرة
[illegible] الخفية [illegible] لأن الأجزاء الخفية لا تعد [illegible] المقابل فإن [illegible] لو كان [illegible] في المقابل
أو ينعكس الظهور خاصة [illegible] وهو باطل لأن الظاهر [illegible] وكذا [illegible] التبييض
[illegible] المنعكس [illegible] الأولى [illegible] الحمرة
[illegible] زعموا أنها إذا ظهرت [illegible] المقابل [illegible] إذا كانت [illegible] الظهور
[illegible] الضوء [illegible] فإذا قويت في الظهور [illegible] المقابل [illegible]
[illegible] عند الضوء ضعيفا [illegible] وعند اشتداده [illegible]
فإنه [illegible] لا ظهور [illegible] المقابل [illegible] ثم إذا [illegible]
[illegible] مصدر الإضاءة هو الضوء الذي

لو كان الجسم لا لون له وله ضوء لكان [illegible] ذلك مثل البلورة المضيئة [illegible] لونه إذا اشتد ظهوره [illegible]
حتى صار متعديا إلى المقابل [illegible] الجسم إذا [illegible] ضوء ولون [illegible] منه الضوء [illegible] إلى غيره [illegible]
منه [illegible] وذلك إذا كان [illegible] حتى [illegible] المنعكس [illegible] الضوء هو ظهور اللون [illegible]
[illegible] هذا [illegible] عبارة عن الظهار [illegible] المقابل [illegible] إذا اشتد لون الجسم المنعكس [illegible] ضوء
[illegible] المنعكس [illegible] واعلم أن الرجوع في هذا المقام إلى الضرورة أولى فإنا نعلم
[illegible] متغايرين هما اللون والضوء والحكم [illegible] يشهد [illegible] الحس فلا يكون مقبولا [illegible] العقل
المسألة الثالثة في أن الضوء ليس بجسم زعم بعض القدماء أن الضوء أجسام صغار تنفصل عن المضيء وتتصل
بالمستضيء وهذا باطل لوجوه آ [illegible] الضوء [illegible] أحدها [illegible] الأجزاء [illegible]
الضوء عبارة عن أجسام حاملة لتلك الكيفية [illegible] عن المضيء [illegible] بالمستضيء [illegible] بالضرورة
[illegible] الجسم [illegible] وتعقل جسم مظلم ولا تعقل ضوء مظلم [illegible] لأن تلك الأجسام
الموصوفة بالكيفيات إن لم تكن محسوسة [illegible] الضوء محسوسا [illegible] محسوسة [illegible] كلما ازداد
اجتماعها ازداد [illegible] الضوء كلما ازداد [illegible] ازداد الظهار [illegible] في العقيم [illegible]
[illegible] الضوء عبارة عن جسم [illegible] كل محسوس [illegible] ولكان [illegible] الشعاع
[illegible] الضوء يقع على كل جسم [illegible] بالطبع [illegible] على المقابل
في الضوء إذا دخل [illegible] ثم [illegible] تلك الأجزاء النورانية [illegible] عدمت لزم [illegible] جسم [illegible]
[illegible] وهو محال [illegible] خارج البيت [illegible] وهو محال [illegible] المقابل [illegible] على الضوء
[illegible] موجود [illegible] عدم الضوء [illegible] البيت [illegible] في البيت [illegible] النور [illegible]
والضوء عنها [illegible] لأن [illegible] لحدوث تلك الكيفية وإذا [illegible] في ذلك بطل الأجسام [illegible]
في السكل وفيه نظر لإمكان أن يكون الضوء عبارة عن أجسام خاصة لا تظهر [illegible] المقابل [illegible]
[illegible] إذا طلعت الشمس أضاء وجه الأرض دفعة [illegible] المستضيء [illegible]
[illegible] الأفق [illegible] على الفلك [illegible] وفيه نظر [illegible]
[illegible] المستضيء [illegible] لا يمكن حصولها عند
المقابل [illegible] الشمس [illegible] أجسام [illegible] الشعاع [illegible]
[illegible] والشعاع جسم [illegible] فالشعاع [illegible] عند الشمس أو النار [illegible]
[illegible] الشعاع [illegible] المضيء ولأن الشعاع قد ينعكس [illegible] الأجسام الصقيلة [illegible]

والجواب منع الصغرى من قولهم الشعاع يحدث عند الشمس ممنوع والا لرأيناه في وسط السماء بل الشعاع يحدث في المقابل القابل دفعة ولما كان حدوثه من موضع مرتفع توهم انه سرى ولئن سلم لكن لا نسلم انه يتحرك كالمضيء ممنوع بل يعدم من زوال المقابل المحاذي ويحدث مع المقابل الثاني فيتوهم انه يتحرك ولئن سلم لكن كما في الظل فانه يتحرك كالشعاع وليس بجسم قولهم انه ينعكس ممنوع بل التوسط شرط لحدوث الشعاع من المضيء في ذلك الجسم **تذنيب** هاهنا ضوء ولمعان ونور وشعاع وبريق وكلها شيء واحد لكنها تختلف باختلاف الاعتبار والشدة والضعف فالضوء هو الكيفية المنبسطة المشاهدة على الاجسام فان الاجسام الملونة اذا صارت ظاهرة بالفعل مستنيرة فان ذلك الظهور هو الكيفية المنبسطة عليها فانه مغاير للسواد والبياض وغيرهما من الالوان واللمعان هو الذي يترقرق على الاجسام ويستر لونها وكأنه شيء يفيض عنها وكل واحد من هذين القسمين اما ان يكون له من ذاته او من غيره فالظهور الذاتي هو المسمى بالضوء كما للشمس والنار والظهور الذي من الغير يسمى نورا واذا البريق الذي للشيء من ذاته كما للشمس يسمى شعاعا والذي من غيره كما للمرآة يسمى بريقا **المسئلة الرابعة** في ان المضيء لا يضيء الا المقابل اذا كان المتوسط بين المضيء والمقابل مشفا الشفيف واضاءة المضيء لا بالانعكاس فانه لا يضيء الا المقابل فان ضوء الشمس اذا دخل من ثقب في بيت مظلم وكان الهواء كدرا بغبار او دخان فان الضوء يظهر مستقيما ولو كان هذا البيت صافيا امكن اعتباره بوجوه اربعة آ اذا اخذنا جسما كثيفا وقطعنا به المسافة المستقيمة التي بين الثقب والموضع المضيء من البيت وجد الضوء ظاهرا على ذلك الكثيف وينقطع عن موضع البيت ولو اعتبر ذلك في المسافات المنحرفة التي بين الثقب والموضع المضيء من البيت لا يظهر ذلك الضوء فيه ب اذا مددنا خطا مستقيما من الثقب الى موضع الضوء صار كله مضاء ج اذا اخذنا جسما كثيفا وثقبنا فيه ثقبا وقوما مقابلا بجرم الشمس وجدنا الضوء ينفذ منها على سمت مستقيم ووجدنا الابعاد التي بين المواضع المضيئة من البيت مساوية للابعاد التي بين تلك الثقب او متناسبة لها د اذا اعتبرنا سائر الكواكب الدرية كالشعرى وغيرها وجدنا ضوءه منفصلا بحسب استقامة على الاستقامة [illegible] الا ظلال نعني انعكاسه الاضواء **المسئلة الخامسة** في الضوء الاول والثاني الضوء الاول هو الضوء الحاصل من المضيء لذاته والضوء الثاني هو الضوء الحاصل من المضيء لغيره ومثال ذلك انا نجد الارض في اول النهار قبل طلوع الشمس على الافق وفيما بعد غروبها عن الافق مضيئة والمواضع المستورة عن الشمس بالحيطان والسقوف مضيئة مع ان الشمس غير مقابلة لوجه الارض قبل حال الطلوع وبعد الغروب ولا في البيوت المستورة ولا علة لهذا الا ضوء الشمس ولا يناقض هذا ما قدمناه في المسئلة السابقة من ان المضيء لا يضيء الا المقابل لان المقابل لا يضيء والمستضيء هاهنا حاصل لان الهواء المقابل للشمس يصير مضيئا بسبب مقابلته للمضيء

بذاته الذي هو الشمس ولانه مقابل لوجه الارض فيصير ذلك الهواء مضيئا لوجه الارض بسبب مقابلته للمضيء بغيره فالشمس الحاصل في الهواء المقابل للشمس هو الضوء الاول والحاصل على وجه الارض من المضيء بغيره وهو الهواء المقابل للشمس هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي في الجو ضعيفا كان الذي يظهر منه وينعطف عنه على وجه الارض خفيا جدا فاذا ازداد الضوء في الجو اضاءة ازداد وجه الارض اضاءة وكذا الحال فيما بعد الغروب وفي افنية الجدران وهذا التقرير انما يتم بامرين احدهما ان الهواء يتكيف بالضوء من المضيء لذاته والمضيء بغيره بواسطة ما اكتسبه من الضوء الحاصل من غيره اما الاول فلولا ذلك لما كان الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح مضيئا ولما رأينا الكواكب لعدم الحائل بيننا وبينها فلولا تكيف الهواء بالضوء لبقي على ما كان عليه في الليل مظلما لان الانسان اذا نظر الى الجانب المخالف للجانب الذي فيه الشمس من الفلك يرى ما فيه من الكواكب اذ الهواء لم يتكيف بالضوء بل بقي على حاله في الليل ولما لم يكن كذلك علمنا تكيف الهواء بالضوء في النهار فمنع من رؤية الكواكب لان الحس لا يدرك الضعيف حال وجود القوي واما الثاني فلانا نجد ضوء الشمس اذا اشرق على بعض الجدران وكان مقابل ذلك الجدار وما يقرب منه مكان مظلم فان ذلك المكان يضيء بعد ان كان مظلما ولو كان لذلك المكان المظلم باب وكان مقابل الباب في داخل ذلك البيت جدار فان ذلك الجدار يظهر فيه اضاءة من بعد البيت ثم اذا زالت الشمس وزال ضوءها المشرق على ذلك الجدار عاد الموضع مظلما فعلمنا ان المستضيء من غيره قد يضيء شيئا ما لنا **المسئلة السادسة** في ان حصول الضوء الثاني من الهواء المضيء ليس على سبيل الانعكاس اعلم ان المضيء بغيره قد يضيء غيره على سبيل الانعكاس كالمرآة الصقيلة اذا وقع عليها الضوء فانها تضيء غيرها مما يقابلها بان ينعكس ضوء الاول منها الى المقابل وقد يكون لا على سبيل الانعكاس كالضوء الثاني المنبسط على وجه الارض وفي افنية البيوت الحاصل من الهواء المستضيء بمقابلة الشمس لان هذا الضوء لو كان على سبيل الانعكاس من الهواء الى وجه الارض لما كان اجزاء ذلك الجو كله مضيئة كما في المرآة فانها لما اضاءت بالانعكاس لم يكن جميع سطحها مضيئا اذ الانعكاس انما يكون عن السطح الصقيل وعود الضوء منه الى ما ينعكس اليه انما يكون في جهة اخرى ذي السطح الصقيل لكن الاعتبار دل على ان جميع الضوء المنبسط مضيء في نفسه ويضيء كل ما يقابله من جميع جسم الهواء فان يتكيف بكيفية الضوء اولا فان يتكيف بكيفية الضوء وجب ان يكون بعض الهواء كالحجر او الجدار حال تكيفه بالضوء الواقع عليه من الشمس وشبهها لكنه لا يخفى تكيف الهواء مضيئا كاضاءة الحجر [illegible] لزم يتكيف الهواء بكيفية الضوء لم يكن الهواء في ذاته مضيئا اذ هو لا لون له فلا يضيء غيره لا يقال مطلق المضيء [illegible] للهواء التي ضعيف اضعف من الماء والاحجار المشفة كالبلور فكيف جاز ان [illegible] الضوء باعتبار ما له من اللون الضعيف

ويكون ذلك الضوء منه ضعيفا جدا لضعف لونه فلا يحس بضوئه لضعفه كما يحس بالضوء الموجود في الكسف مع أن
الهواء الذي فيه لكن الهواء المحيط بالأرض ليس بسيطا بل خالطه أجزاء كثيرة أرضية ومائية وهي تقبل الضوء من الشمس
ثم تضيء وجه الأرض لأنا نقول الأول باطل لأن الضوء الذي في الهواء إن بلغ في الضعف إلى أن يصير بحيث لا يرى كان
الضوء الحاصل منه في وجه الأرض أولى بأن لا يرى والتالي كاذب فالمقدم مثله وإن لم يبلغ إلى هذه النهاية كان
ضوءه مرئيا وأما الثاني فلأنه لو صح ما ذكرتم من حصول الضوء للهواء بواسطة ما خالطه من الأجزاء الكثيفة الأرضية
أو المائية لوجب أن يكون الهواء كلما كان أصفى وكان الغبار والبخار فيه أقل وجب أن يكون الضوء أضعف فيكون
الضوء قبل الطلوع وبعد الغروب في أفنية الجدران أضعف لصفاء الهواء ويكون كلما كان البخار والغبار فيه
أكثر وجب أن يكون الضوء فيه أشد وأصفى لكن التالي كاذب فالمقدم مثله فالجواب أن الهواء قابل لضوء ضعيف لا
باعتبار ذاته بل بواسطة امتزاجه بغيره من الأجزاء البخارية فلأجل ذلك يتكيف بضوء ضعيف لا يتم به الإحساس ويلزم
ما قال من أن الضوء الحاصل في الكسف أولى بأن لا يرى لأنا إذا نظرنا إلى الجدار الذي لا يقابله الشمس فكأنا لا نرى
منه إلا الظلمة ولا نرى في الأشياء الكيفية الحاصلة فيه عند كونها في مقابلة الشمس بل مقابلة

أما ظاهر قول الرياضيين أن الضوء ينفذ من المضيء إلى الشفاف فليس في ذلك الهواء الشفاف فإنما هو قول مجازي والمراد
منه حدوث كيفية الضوء في المقابل دفعة من غير أن يمر بالهواء [illegible] النقل عبارة عن الضوء الثاني وهو قابل
للشدة والضعف بحسب شدة الضوء الأول القابل منه وحصول المقابلة وقلة الحجب والحجاب وأضداد ذلك
في الضعف وطرفاه اللذان هما في غاية التباعد الضوء والظلمة ج الظلمة أمر عدمي وهو عدم الضوء عما من شأنه
أن يكون مضيئا وليست أمرا ثبوتيا خلافا لبعض من الأشياء حيث ظنوا أنها ثبوتية وهو غلط لوجوه أ إذا
غمضنا العين كان حالنا كما إذا فتحناها في الظلمة ولا فرق بينهما البتة فكما أنا عند التغميض لا ندرك شيئا فكذلك
إذا فتحناها وجب أن لا ندرك كيفية في الجسم المظلم ب إذا قدرنا خلو جسم عن الضوء من غير انضياف صفة أخرى إليه
لم يكن حال ذلك الجسم إلا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم تكن الظلمة أمرا وجوديا ج إذا جلس إنسان في غار مظلم
ليلا لا ضوء فيه وجلس خارج الغار شخص أو قدرنا نارا خارج الغار فإن الذي في الغار يرى الذي عند النار و
يرى الهواء مستنيرا وأما الذي عند النار لا يرى من في الغار ويرى الهواء مظلما ولو كانت الظلمة كيفية وجودية
لما اختلف حالها باختلاف الأشخاص أجيب عن الأول بأنه ليس حمل عدم الظلمة على الضوء أولى من العكس فإن
يكون وجوديا أو عدميا والثاني باطل فيتعين الأول وهذا الكلام في غاية السقوط لأن الضوء كيفية [illegible]
لا يمكن أن يكون عدمه والظلمة [illegible] أنها ليست محسوسة ولا [illegible] على عدم الضوء عمن [illegible] توهم بعض
الناس أن إبصار بعض الأجسام موقوف على الظلمة والظلمة شرط في رؤيته لأن الجسم إما المرئي [illegible]

في غيره وهو الشفاف أو بكيفية فإما أن يكون إبصار هذا الثاني متوقفا على شرط أو لا فإن كان مرئيا
لذاته غير متوقف على شرط فهو المضيء وإن كان صيرورته مرئيا موقوفا على شرط أو على ذلك الشرط قد يكون ضوءا في
الألوان وقد يكون ظلمة كالأشياء التي تلمع ليلا وهو خطأ فإن الظلمة لا يمكن أن تكون شرطا لصيرورة اللوامع مبصرة
لأن المضيء مرئي سواء كان الرائي في الظلمة أو في الضوء كالنار يراها الإنسان سواء كان في الظلمة أو في الضوء وأما
الشمس فإنا لا يمكننا أن نراها في الظلمة لأنها متى طلعت لم تبق الظلمة فأما الكواكب واللوامع فإنا نراها في الظلمة
ودون النهار لغلبة ضوء الشمس على ضوئها وإذا انفعل الحس عن الضوء القوي لم ينفعل عن الضعيف وفي الليل
لا ضوء غالب على ضوئها فرؤيت وبالجملة فصيرورتها مرئية ليس موقوفا على الظلمة بل لأن الحس في الليل
لما لم ينفعل عن المحسوس القوي أمكنه إدراك الضعيف وبالنهار يصير الحال بالعكس ومع ذلك وهذا كما أن الهباء
الذي في الجو مع جنسه لا يمكن أن يرى في الضوء ومع ذلك فإنه لا يرى بسبب أن البصر إذا كان مغلوبا بضوء الشمس وهو
محسوس قوي لا يقدر على إدراكها فإذا عند ما يكون في البيت لا مشتغلا عن الضوء القوي يمكنه إدراكها فظهر أن
الظلمة ليست شرطا في هذا الباب بل السبب ضعف البصر عن إدراك الضعيف مع القوي والتحقيق هو أن عنيت
بكون الظلمة شرطا أن البصر لضعفه لا يمكنه إدراك الضعيف الضوء نهارا لغلبة ضوء الشمس عليه فهو مسلم لأن البصر
لما احتاج في إدراكه للأشياء إلى الاستعانة بالضوء كذا احتاج في إدراكه لبعضها إلى عدم الضوء مما يكون
لم يحصل الإدراك ولا نعني بالشرط سوى ذلك وإن عنيت أن تلك الأشياء في نفسها لا يمكن مرئيتها في نفسها فهو باطل
قيل النور خير لأنه وجودي والظلمة شر لأنها عدمية وبينا أن الشر ليس إلا عدم الكمال عن مستحقه وهذا
خطابي.

البحث الرابع في الكيفيات المسموعة وهي الصوت والحروف فههنا بابان الباب الأول
في الصوت وفيه مسائل المسألة الأولى في ماهية الصوت كيفية محسوسة بالسمع لا يحتاج إلى تعريف حدي ولا
رسمي لجلاء ماهيته فإن المحسوسات على ما تقدم لا يمكن تعريفها لأنها أظهر من كل ما يعرف به لكن قد غلط جماعة في ماهيته
فبعضهم ظن أنه جسم يتقطع بالحركة يسمع بانتقاله إلى الأذن وهو مذهب إبراهيم النظام وبعضهم اشتبه عليه
الصوت بسببه فاعتقد أنه التموج الذي هو السبب القريب للصوت وذهب بعضهم إلى أنه نفس القرع والقلع اللذين
هما سببان بعيدان للصوت وقيل إنه اصطكاك الأجسام الصلبة والكل باطل أما الأول فلأن الأجسام
مشتركة في الجسمية ومختلفة في الصوت وما به الاشتراك غير ما به الاختلاف وأيضا الأجسام ملموسة ومبصرة إما بالذات
أو بالعرض وليس الصوت ملموسا ولا مبصرا بالذات ولا بالعرض فليست الأصوات أجساما ولأن الصوت مدرك
بالسمع والجسم ليس مدركا به فيغايره وأبطل أبو هاشم هذا القول المنسوب إلى النظام بأن الصوت لو كان جسما
لما سمع من وراء حائط أو دار والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله ولم يدل على الشرطية بل كأنه أخذها

مسلم ان المنازع لم ينازع فيها فليس يصح في كل جسم ما ذكره بل من شرطه ان يكون كثيفا واما الثاني فلان
كلا فلان التموج وان كان مبصرا والصوت غير مبصر والتموج محسوس باللمس لان الصوت الشديد
ربما ضرب الصماخ فافسده والاصطكاك والقرع مماسة والقلع تفريق وكل ذلك محسوس بالبصر بتوسط
اللمس ولان من الاصوات ما يحس باللمس او البصر فليس التموج والقلع والقرع نفس الصوت وايضا انا قد نعلم ان التموج
او قرع او قلع ونجهل كونه صوتا ونعلم كون الشيء صوتا ونجهل كونه تموجا او قرعا او قلعا وكل ذلك يدل
على المغايرة بين الصوت وهذه الاشياء المسألة الثانية في سبب الصوت للصوت سببان قريب وبعيد فالقريب
هو تموج الهواء ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه امر يحصل
بالتداول بصدم بعد صدم مع سكون بعد سكون وللتموج سبب قريب هو السبب البعيد للصوت وهو اما قرع او قلع
والقرع امساس احد الجسمين بالآخر بعنف والقلع تفريق احد الجسمين عن الجسم الآخر الذي صاحبه بعنف كما تشق الخشبة
او الثوب بعنف وانما اعتبرنا العنف لان مطلق القرع ومطلق القلع لا يوجبان الصوت فانك لو قرعت
جسما لينا كالصوف بقرع ضعيف لم يحدث صوت وكذا لو شققت جسما يسيرا او كان المشقوق لا
صلابة فيه فانه لا يكون للقلع صوت وليس السبب التام للصوت هو القرع او القلع وليس يحدث لانهما آنيان
فان القرع مماسة والصوت زماني والآني لا يكون سببا للزماني وبعض المثل الذي هو سبب الحركة د
بامكان كونهما معدين ويمتنع كون القلع ايضا دون من حصول التموج سببا قريبا لانا لو قدرنا العالم خاليا لم
يحصل الصوت من القرع والقلع العنيفين والذي ادعيناه من استناد الصوت الى التموج فشأن آمنّي رأيناه حاصلا
حصل الصوت فان طنين الطست ينقطع عند تسكينه على حالة واحدة فلولا حاجة الصوت الى الحركة والا
لم ينقطع طنينه عند سكونه ثم يرى الصوت يتم اما بتحريك الهواء الخارج من الحلق او الآلات الصناعية
وسائر الاجسام المصوتة واعلم ان الدوران لا يفيد القطع ولا دلالة قاطعة على ان المؤثر في وجود الصوت
هو القرع او القلع العنيفان او التموج ولا دلالة قاطعة ايضا على امكان حدوث الصوت بدونهما فمن المحتمل ان
يكون احد هذه الامور مؤثرا او شرطا بل الظاهر ذلك واعلم ان تموج الهواء لازم من القرع والقلع لان القارع
يلجئ الهواء الى ان ينقلب شيء من المسافة التي سلكها القارع الى جنبتيها بعنف شديد وكذلك القالع يحوج
الهواء الى الانقلاب المذكور في الامرين جميعا يلزم التباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والتموج الواقع
هناك لكن القرع اشد انقيادا للموج العنيف المسألة الثالثة في القرع اعلم ان القرع لا بد
فيه من حركة احد الجسمين نحو الآخر اما الثاني ان يتحرك احد الجسمين بان يتحرك ويصل
الى الثاني ويكون الثاني ساكنا او متحركا نحوه وقد يتحرك كل منهما الى

صاحبه ولا بد من المعاوقة بينهما وقيام كل واحد منهما او احدهما في وجه الآخر قياما مخصوصا فانه لو لم يحصل
تلك المماسة الا آنا او زمانا يسيرا جدا لا يحس لم يكن صوت وان شرط الصلابة في ذلك القيام بان يكون
الجسم صلبا عند الكمية طباعه الغالبة ويحصل منه صوت سيد ذلك بان يحمل عليه بالقوة ويطلب خرقه فوق
كسرا في زمان قصير من ثم قام في وجه الحركة وقاومه ومانع عن النفوذ فيه وصعب خرقه لسهولة تمزقه في
وجه ذلك الشيء قد يقوم تلك مقام الصلابة كما انك لو امررت السوط في الماء برفق فانك تحكك شيئا سهلا
لا انه يمكن قسمه ولو استعجلت لصعب وقاوم وكذلك الهواء ويكون الهواء اجزاؤه فانه قارع
كالقارع وجزء مقاوم وجزء منضغط فيما بينهما على هيئة التموج فظهر ان الصلابة والتكاثف علة اولية
لحدوث هذا التموج وانهما محدثان للصوت بسبب حصول المقاومة لا باعتبار خصوصهما فاذا حصلت
المقاومة مع عدم الصلابة والتكاثف حصل الصوت لوجود علته فالعلة الاولية اذن هي المقاومة من القارع
والمقروع معا لعلة ان الصوت لاجسام المقاومة لهما كل لاهانه اصلبها واشدها مقاومة
واما الحركة الاخرى فهي اضطراب الهواء وانقلابه من المسافة التي سلكها القارع الى جنبتيها بعنف ان ذلك الهواء
المنقلب يحصل له انبساط والاشكال للموج الواقع هناك المسألة الرابعة في ان الصوت هل يتوقف
الاحساس به على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ ذهب العلماء الى ان السماع لا يحصل الا عند تأدي الهواء
المنضغط بين القارع والمقروع الحامل للصوت الى سطح الصماخ وهو مذهب النظام ايضا خلافا لما
الاشاعرة والظاهر ان النظام لما ذهب الى ان السمع يتوقف على وصول الهواء الى سطح الصماخ والهواء
جسم ظن ناقلوه عنه انه ذهب الى ان الصوت جسم احتج الاوائل بوجوه اخرى منها ان من اذن على المنارة بكلمة
جانبا جانب او عند هبوب الرياح ويسمع الرياح في حركات الى الجهة التي يطلبها ومنها من اتخذ انبوبة
طويلة ووضع احد طرفيها على فم وطرفها الآخر على سطح صماخ آخر وتكلم فيها بصوت عال كان ذلك
الانسان الآخر يسمع صوته دون الحاضرين وليس ذلك الا لان الهواء المتموج الحامل للصوت لم يصل الا
الى سطح صماخ الذي وضعت الانبوبة على صماخه والحصر في الانبوبة حصرا دل على انه خاصة دون الحاضرين ومنها
ان الصوت محمول في الهواء المتموج اذا ضرب جسم على جسم من قرب يسمع الصوت مع القرع ولو بعد المسافة
لم يسمع الا بعد زمان كما ان هذا القصار اذا ضرب الثوب على الحجر فانه يسمع الصوت بعد مشاهدة
القرع بزمان ولا سبب لذلك الا ان الصوت يحمله الهواء ويتموج الى ان يصل الى الاذن فيسمع بعد الحركة والفضا بينهما
فسادك طول الزمان فلو انسد المنفذ الذي في الاذن لم يحصل السماع حيث لم يتأد التموج
الى الصماخ ولو كان بين القارع وبين السامع جسم كثيف تعذر السماع وصار عسر العبور التموج للهواء

والصوت الشديد قد يخرق سطح الصماخ وقد يبلغ في الشدة الى ان يهدم الابنية ويفصل الاحجار كالرعود
القوية وهو يدل على ان الصوت لا يسمع الا بعد تأدي الهواء الحامل له الى سطح الصماخ واعترض بان المرجع
في هذه الوجوه الى الدوران وهو ضعيف لعدم افادته السببية واحتج الآخرون بوجوه آ الحروف الصلبة كالباء
والتاء والدال والطاء آنيات تحدث في الآن الفاصل بين زمان حبس النفس وزمان اطلاقه وذلك يمنع
بقاءه فلا ثبوت لها الا آن حدوثها ونحن نسمعها فاذن قد سمعناها قبل وصول الهواء الحامل لها الى صماخنا
ب حامل كل واحد من الحروف المسموعة اما كل واحد من اجزاء الهواء او مجموع الاجزاء والاول باطل لانه يقتضي
ان الانسان اذا تكلم ان يسمع السامع كلامه مرارا متعددة عند ما يصل الى صماخه اعداد كثيرة من تلك
الاجزاء والثاني باطل لانه يقتضي ان لا يسمع كلام الواحد الا واحد لان جملة الهواء انما يتحرك الى جهة واحدة فلا
يصل الا الى صماخ واحد ج اذا سمعنا الصوت عرفنا جهته ولو انا ادركناه حال وصوله الى صماخنا لما
ادركنا الجهة التي منها وصل الينا كما انا لما لم ندرك الملموس الا حال وصوله الينا لم ندرك باللمس ان الملموس من اي
جانب جاء د قد نسمع كلام الغير من وراء الجدار فههنا قد حصل الادراك من غير وصول ذلك الهواء الى الصماخ لانه
يتأدى الهواء الى الصماخ في التموج الحاصل في مسام الجدار لا يمكن الا بسكون الهواء المحل للحروف المخصوصة
ما لم يتشكل باشكال الحروف المخصوصة عند وصوله الى مخارج الحروف ثم ان الهواء لطيف فكما يتشكل بالشكل
المخصوص بسبب عروض من الحبس في مخارج الحروف فكذلك لا بد وان يتشكل بشكل آخر عند وصوله الى
الجدار ويزول عنه الشكل الاول الذي بسببه حدثت الحروف المخصوصة واذا بطل ذلك الشكل بطل ذلك الحرف
ه لو كان وصول التموج شرطا لما حصل السماع للكلام المسموع الا نادرا اذ بقاء الشكل بكماله محفوظا في الهواء
المتموج الذي يعرض له اختلاف الاوضاع في اجزائه بسبب المصادمات والمصاكات لهو خارج في غاية الندرة
والتالي باطل فالمقدم مثله واعترض على آ ب بان الحامل لكل حرف كل جزء من اجزاء الهواء فاي جزء وصل
الى الصماخ حصل الشعور بما حمله من الصوت وعلى ج بانا لا نسلم انا ندرك الصوت الحاصل في تلك الجهة لكنا لا ندرك
كونه حاصلا في تلك الجهة لان كونه في تلك الجهة يستحيل ان يكون متعلقا بالسمع واذا كان كذلك لم يلزم من ادراك الصوت
قبل وصول حامله الى الصماخ ادراك جهته وعلى د بان الحائل الذي لا منفذ فيه اصلا يمنع السماع لانه يدرك
انه كلما كان المنافذ اقل كان السمع اضعف فيلزم انه اذا لم يوجد المنافذ اصلا ان لا يوجد السمع وعلى
ه بانا نمنع ان الحرف انما يتكون بالهواء بعد حبسه حبسا مخصوصا فيكون التموج الفاعل للحروف
ليس مخصوصا بكل الهواء بل بجزء واحد منه بل هو حاصل في كل جزء من اجزائه فاي جزء وصل حصل الشعور
بما فيه من الصوت فالحاصل ان المحققين قائلون بالتموج … بقاء الهواء على شكل والذي يتمثل به

في نوع ما ليس المراد منه حدوث الشكل المرئي فيه بل الكيفية الحاصلة في نفس جرمه بسبب القرع والانبساط
تلك الكيفية في انا الذي يلي موضع القرع فان الشكل مخصوص بالسطح الظاهر والتموج يحصل في عمق الماء والهواء
ذاته لانه لو لا امتناع وجود التموج في جسم غير الماء والهواء لكون ذلك في غيرهما كما يحس به في الاواني
الصفرية وارتعاشها زمانا بسبب القرع واحداثها الصوت بعد القرع زمانا طويلا فانه اذا
حدث القرع على جسم مصمت لا مسام له اصلا فان السامع يسمع الصوت من غير ان يصل من موضع القرع
هواء الى صماخه بل يتأدى التموج من ذلك الجسم الى الهواء الذي يجاوره ومن الهواء الى الصماخ وادراك الجهات
بسبب ما يبقى في الهواء من الاحساس بجهة القرع والقرب والبعد وادراك النفس بتبع الهواء المتموج
من جهة القارع حتى يحس بذلك وقياس السمع على اللمس لا يجدي لقيام الفارق وفيه نظر فانه لو لا تأدي الشكل لم تتميز
الحروف مضبوطة ولا الكلام محفوظا وادراك الجهة ليس من السمع وكلام ابي البركات خطابي المقصد الخامس
في استحالة البقاء على الصوت اعلم انا قد بينا الخلاف بين المتكلمين في بقاء الاعراض فالاشاعرة منعوا منه
وقالوا هنا ان الصوت عرض فلا يمكن بقاؤه واما القائلون ببقاء الاعراض فقد اختلفوا فذهبت الكرامية
الى بقائه وجعلوا ادراكه موقوفا على حال الحدوث فكان عندهم ان الاسماع محال اصلا وان كان يدرك
في حال وجوده … الا ان الحدوث لا حظ له في ادراكه بل يدرك وان كان له حظ السمع والحق عندنا خلاف
ذلك فان الضرورة قاضية بعدم بقائه والنظام استدل بانا نتمكن منه فانه لو بقي حتى اجتمعت حروف الكلمة
الواحدة لم يكن زيد بان يسمع على هذه الهيئة اولى من ان يسمع على سائر تقاليب الحروف الخمسة ولان العلم الضروري
حاصل بان الحروف القلبة الآنية غير باقية واعترض على الاول بانها تتضاد فان كان الاول مختلفا بالنا…
… لوجود ضده وان لم يكن مختلفا به بقي والاصل فيه ان البقاء وصحة البقاء امران متغايران فيجوز
ان يكون كل واحد من الحروف يصح بقاؤه ولم يحصل الحرف الآخر بعده ويستحيل بقاؤه عند حصول الحرف الآخر
ولا يلزم من امتناع بقاء الحروف الآنية امتناع بقائها كلها لان الحروف … ولا يلزم ان يكون الشيء على حكم ما في
دائما كانت هذه الحروف الآنية لا يمكن تجددها وباقي الحروف يمكن تجددها فلا يلزم من امتناع بقاء
الحروف امتناع بقاء الصوت … المقصد السادس في اثبات الصوت في الخارج
قال الشيخ لما تقرر ان يعتقد ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس بملاقاة الهواء المتموج
ثم احتج على بطلانه بانا اذا سمعنا صوتا وادركناه ادركنا معه جهته ومعلوم ان الجهة التي منها اثر التموج عند
وصوله الى الصماخ فكان يجب ان لا يدرك من الصوت جهته لانها من حيث جاءت دخلت بحكمها كونه
الصماخ وقد ذكر الصماخ هناك ولا يميز الجهات كما في اللمس فان اليد تلمس ما يلقاه ولا يشعر به الا حيث يلمسه

ولا نعرف من وروده من جهة دون جهة لان الهوا لا يتحرك الملموس حتى ما كان في اول المسافة بل حتى اشبه البرد لما
كان التموج من الجهات حاصلا ولو كان التموج القريب والبعيد من الاصوات حاصلا اتفق علينا انا ندرك الاصوات
الخارجية حيث هي ولا ندركها حيث [illegible] موجودة خارج الصماخ لا انا لما ندرك الجهة لان الهوا
القارع اتانا من تلك الجهة وانما نميز القريب والبعيد لتوفي الاثر الى صدر من القريب وضعفه عن البعيد
لانا نعرف ان المؤذن قد يكون على حد اليمين من السامع مثلا ونسد اذنا اليمنى ونسمع الصوت بالاذن اليسرى و
نشوبه ونكون المصوت على اليمين ومعلوم انه لا يصل التموج الى الاذن اليسرى الا بعد ان ينعطف على اليمين وفيه نظر
لانا نمنع ادراك الجهة وفرقهم بين البعيد والقريب باطل والا لكنا لا ندرك الفرق بين البعيد القوي والقريب
الضعيف ولكنا اذا سمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف لم يبطل ان احدهما قريب
والآخر بعيد وبالجملة كان يشتبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد ولما لم يكن كذلك بطل ما قال وان
اعترض بانا نسلم انا ندرك الصوت كما حصل في تلك الجهة لكن لا ندرك منه كونه في تلك الجهة لان كونه في تلك
الجهة معناه انه موجود في جسم حاصل في تلك الجهة والسمع لا يتعلق به بذلك واذا كان كذلك لم يمكن لاثبات
الصوت قبل وصوله الى الصماخ منفعة في ادراك جهته والمعتمد في ابطال هذا الوهم ما تقدم من انا ندرك
الصوت قبل وصول الهوا الى الصماخ وفيه نظر فانا انما سعينا لاثبات الصوت في الخارج في تلك الجهة سواء كان
ذلك مستفادا من الحس او العقل قال ابو البركات في سبب ادراك الجهة قد علمنا ان هذا الادراك انما يحصل اولا
بقرع الهوا المتموج لجرم الصماخ ولهذا يصل من الابعد في زمان اطول لكن تجرد ادراك الصوت القائم بالهوا
القارع لا يحصل الشعور بالجهة والقرب والبعد بل ذلك انما يحصل بتتبع الاثر الوارد من حيث ورد وما بقي منه
في الهوا الذي هو في المسافة التي منها ورد والى اصل انما عند [illegible] ما يرد علينا هوا قارع فندركه عند الصماخ
وذلك القدر لا يفيد ادراك الجهة بل انا بعد ذلك نتتبعه بتأملنا فيما ادى ادراكنا من الذي وصل الينا الى
ما قبله من جهته ومبدأ وروده فان كان بقي منه شيء متماد ادركناه الى حيث ينقطع [illegible] يدرك
الوارد ومبدأه وما بقي منه موجودا وجهته وبعده وقربه وما بقي من قوة امواجه وضعفها ولذلك
يدرك البعيد ضعيفا لانه يضعف تموجه فانه لم يبق في المسافة من [illegible] الى المبتدأ لم نعلم من قدر البعد
الا القدر الباقي فلا نعرف من البعد الواصل الينا من اعالي الجودي دون الرحا الذي اقرب منه الينا
اذا كان يقربنا رجلان بعد احدهما ذراع والآخر ذراعان وسمعنا كلاهما من غير ان ننظر اليهما
عرفنا بالسمع قدر المسافة من قرب احدهما وبعد الآخر الفصل السابعة في سبب اختلاف الصوت
اعلم ان الصوت كما يختلف بالجهارة والخفاء تارة بالثقل والحدة اما سبب الاول فمن الاسباب [illegible]

المذكورة في اللمس من اختلاط القوي والضعيف بحيث لا يميز في الحس من اجتماع صوتين في الجهارة وحصول
واحد في الخفاء ومن الاختلاف النوعي واما سبب الحدة فصلابة المقروع وملاسته في بعض الاجسام
وقصر المنفذ وضيق منفذ الهوا وشدة التئامه في بعضها فيحدث ثم من هذه الاسباب تلك [illegible] و
ملاسة سطح الهوا المتموج وتراص اجزاء الهوا المتموج فتتأدى على تلك الصورة الى السمع وسبب
الثقل نقائض هذه الاسباب [illegible] الشدة والضعف والزيادة والنقصان فان زادت
الاسباب زادت المسببات على تناسب واحد وبالعكس فيكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النغمة الى النغمة في
الحدة والثقل فيكون نغمة نصف الطول نصف نغمة الكل في الثقل فلاجل ذلك اختلفت الاصوات
في الحدة والثقل الفصل الثامنة في الصدى الصدى عبارة عن صوت يسمع عقيب صوت
بزمان يسير جدا يحكيه بعينه والسبب في حدوثه ان القارع او القالع اذا فعل قرعا او قلعا حصل
من اثرهما تموج الهوائين القارع والمقروع فاذا قاوم ذلك التموج شيء من الاجسام كجبل او جدار
املس بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون بشكل الاول وعلى هيئته كما يلزم من الكرة
المرمي بها الى الحائط حين تنبو ان تضغط الهوا الى التموج فيما بينهما ولا يرجع القهقرى فحدث
من ذلك صوت هو الصدى واعلم ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهوا المتموج المتوجه الى ما يقاوم
لا الراجع بل هذا الهوا المتموج اولا يموج هواء آخر بعينه [illegible] المقاوم فهذا الصدى الحادث من
تموج الهوا الثاني المتموج على هيئة الاول لان الهوا المتموج اولا اذا صدمه ذلك الجسم الكثيف لم يبق
على ذلك الشكل المخصوص فبعد رجوعه لا يكون حاملا لذلك الصوت فوجب ان يكون حادثا عن تموج
الهوا الثاني الراجع الى المكان الاول حين ذهاب الاول [illegible] ينبغي ان يكون على [illegible] وذكر
صوت فان له صدى لانه متى يموج عنه هواء لابد وان يموج [illegible] هواء آخر فيكون فاعلا للصدى
لكن بعض الاصوات لا يسمع له صدى لا لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين المصوت وبين عاكس الصوت
لم يكن في زمان [illegible] الحس على تباينهما واذا بعدت المسافة بينهما قوي الحس على ادراك السابق
واذا كان العاكس صلبا املس [illegible] لتواتر الانعكاس [illegible]
وهذا هو السبب في ان يكون صوت المغني في الصحاري ضعيفا [illegible] بالصدى المحسوس
معه في زمان كالواحد لان الزمانين المتقاربين في الحس كالواحد فالصوت الواحد فيها كصوت مضاعف في زمان
واحد انتهى [illegible] الفصل الاولى في ماهية [illegible]
للصوت [illegible] عن صوت [illegible] الحدة والثقل [illegible] وهذا التعريف [illegible]

آه الطرد والان بهابيات عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع
مع ان السرعة نهاي ف[ي] تلك الهيئات طول الصوت وقصره وكونه جهيرا وخفيا وطيبا وغير طيب وكذا
كيفيات اخر بها يميز الانسان صوت شخص عن صوت شخص آخر واجيب بان كون الصوت طيبا او غير طيب ليس
بمسموع لان الطيب انما يحصل بتناسب ابعاض الصوت والتناسب غير مسموع لانه حين ما يسمع احد اجزاء الصوت
فالجزء الاخر غير حاصل فلا يكون مسموعا وكذا الجزء الاخر واذا لم يكن التناسب مسموعا لم يكن كونه طيبا او غير
طيب مسموعا بل ذلك امر يحصل للنفس عند اعتبار تناسب الحاصل في تخيلها تلك الاصوات واذا لم يكن مسموعا لم يدخل
في الحد واما طول الصوت وقصره فالامر فيه كذلك ايضا لان المسموع ابدا هو الصوت الحاصل في ذلك الوقت واما
ان حصل قبل ذلك فهو العكس واما الجهارة والخفاء فلا نسلم مغايرتهما للحدة والثقل واما العكس فهو ان
الحروف الصامتة البسيطة كالباء والتاء والدال والطاء آنية لا توجد الا في الآن الذي هو نهاية زمان الصوت
فلا تكون هيئات عارضة للصوت لانها لو كانت عارضة له لما وجدت الا مع وجوده لكن هذه الحروف لا
توجد مع وجود الصوت لانها انما توجد في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس واول زمان الاطلاق والصوت
لا يوجد الا في زمان ارسال النفس فاذن هذه الحروف موجودة قبل وجود الصوت فلا يمكن القول بانها هيئات عارضة
للصوت فيبطل التعريف لا يمنع عدم عروض هذه الحروف للصوت لامكان عروضها له كما يعرض الآن للزمان وذكر فيه نظر
لان الآن ليس موجودا بالفعل عندهم وهذه الحروف مسموعة فتكون موجودة قطعا لا انها امر محل موجود قطعا
بالفعل والآن الذي هو طرف زمان الصوت ليس موجودا بالفعل فكيف تكون هذه الاشياء الآنية لان تلك
موجودة في نفسها او في محل غير الآن فلا يلزم من كونها بالفعل كون الآن بالفعل وهذه تحتاج الى محل موجود
بالفعل وليس محلها الا الهواء العارض وهو الصوت **المسألة الثانية في اقسام الحرف** اعلم ان الحروف
تسمى المصوتة والصامتة فالمصوتة هي التي تسمى في لغة العرب حروف المد واللين وهي ثلاثة الالف
والياء والواو ولا يمكن الابتداء بها ولا شك في انها هيئات تعرض للاصوات يتميز بها الصوت عن اصوات اخرى مثله
في الحدة والثقل واما الصامتة فهي ما عداها ويمكن الابتداء بها وهي قسمان آنية لا يمكن تمديدها … كالباء و
التاء والدال والطاء وهي انما توجد في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس واول زمان ارساله وزمانية منه الحروف …
… الحد والآن الى الزمان وهي ليست من جنس الاصوات ولا من جنس الهيئات العارضة للاصوات الا على انها
اطراف لها كما ان الآن عارض للزمان … لان هذه الحروف مسموعة فتكون اصواتا … ان اطلاق اسم الحرف
على كل واحد من الحروف … على غيرها لان الحرف هو الطرف وهذه الحروف بالحقيقة هي الاطراف و
اما ما يمكن تمديده فيسمى آنيا بالفعل الغالب … في الحس … الطرف …

انها زمانية في الحس والجسم اما الكاف والقاف وشبههما لان الحروف الآنية الموجود منها ما لا يمكن الا بعد حبس تدريجي
للنفس ثم ارسال قوي دفعة مثل هذا الحبس والاطلاق لا يقع الا في ازمنة يتميز بعضها عن البعض في الحس كالباء والتاء ومنها ما لا يحتاج
الى ذلك بل يكفي فيه تكرير في حبس او ارسال خفيف اتفق وقبل هذا الحبس والارسال ما يمكن وقوعه في ازمنة صغيرة بحيث لا يتميز الشعور
بامتياز بعضها عن البعض لغاية صغرها كالكاف والقاف فانه يغلب على الظن ان الكاف انما يمتد في الحس لا لانه في نفسه ممتد بل لانه
توالى افراد كثيرة في ازمنة متقاربة جدا كل واحد منها آني فلاجل ذلك يظن انه من الحروف الزمانية وان المسموع
منها حرف واحد ممتد في الزمان ولو كان في التحقيق من الحروف الآنية واما تمثيل الشيخ … بانها زمانية في الحس والجسم
وهي هيئات عارضة للصوت عروضا ذاتيا تستمر باستمراره وهذا … بالعرض …
هذا هو البحث التام في ماهية الحرف ولا حاجة له الى التعريف لما سبق من ان الامور المحسوسة لا تحتاج الى تعريفها لانه يستعمل على ايضاحها
واعتبارات اخفى منها وقد تكلم في احكام الحروف وهي اما في المفردات او المركبات والمفردات اما صوامت
او مصوتات **المسألة الثالثة في احكام الصوامت** وهي … اعلم ان الحروف المستعملة في لغة العرب
مشهورة معلومة وهي حروف التهجي وبها حروف اخر في لغات غيرها ليست مشهورة لوجودها في بعض اللغات حتى
ان من لم يتعلم تلك اللغة يعسر عليه النطق بها وحيث ان الامر كذلك جاز ان يكون فيها حروف اخر لا نعرفها ولعل
في الوجود … غير المستعمل في لغات اهل زماننا فلا دليل قاطع على حصر الحروف في عدد معين بل ولا على
تناهيها … غير متناهية كما في الالوان لان عروضها … بالشدة والضعف وهي تختلف باختلافه فيها
ومراتب الشدة والضعف غير متناهية لكنها لم … من غير قطع … الحروف الصامتة
اما متماثلة او متخالفة والمتخالفة اما ان يكون اختلافها بالذات او بالعرض اما الاختلاف الذاتي فكالكاف والجيم والتاء
والدال … فكل المختلفين … فان … اختلاف ذاتيا واما الاختلاف العرضي فقد يكون بان يختلف الحرفان المتماثلان
في الماهية بامور عارضة وهي بالاستقراء ثلاثة الأول ان يكون احدهما متحركا والآخر ساكنا الثاني ان يكونا متحركين لكن
حركة احدهما مخالفة لحركة الآخر كالضم مع الفتح او الكسر الثالث ان يختلفا بالجهارة والخفوت ومن ذهب الى ان
الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف نوعي جعل هذا الاختلاف من قبيل ما يختلف فيه الحرفان بالذات و
جعل اختلاف الحرف بالذات كالكاف والجيم اختلافا جنسيا اعلم انا … النطق بحرفين من هذه الحروف دفعة
واحدة … واحد والحكم بذلك ضروري لكن … ان هذا امتناع الاجتماع لذات الحرف او لفوات
شرط او لحضور مانع والوجه الوقف وقد ذهب جماعة من المتكلمين ان الاختلاف بالجهارة والخفاء راجع
الى … في الالوان وهو مبني على امكان اجتماع المثلين وفي كلام … ثم ان
الحرف المضموم … للمفتوح وقياس قوله يضاد المختلف من الحروف … الحكم بتضاد … المتماثلين

إذا أخلق بالضم والفتح وما أشبههما وهذا غير صحيح لأن المضموم إنما خالف المفتوح بأمر أن حرفي محلهما به فإن الضم
حرف زائد وكذا الفتح ولهذا الضربان واوا وألفا عند الإشباع وفي تضاد الحروف وانتفى الحجا بأن على
تضاد الحروف المختلفة بالذات كالحاء والجيم مثلا وهو ظاهر قول الكعبي وتوقف أبو عبد الله البصري في تضادهما
وهو الذي قال به قاضي القضاة في أكثر كتبه وقال في شرح كشف الأغراض إنها غير متضادة واحتج الشيخان بأنه
يستحيل حينئذ إيجاد حرفين في محل واحد لا لشيء سوى التضاد وهو ممنوع لجواز استناد الاستحالة إلى الاحتياج
إلى آلة أو غير ذلك واعلم أنه لا يتأتى على رأي الأوائل الحكم بتضاد الحروف المختلفة لعدم اتحاد موضوعها إذ أن
كل حرف له مخرج خاص لا يتأتى في غير الآخر وشرط التضاد عندهم التعاقب على موضوع واحد بالإمكان واحتج
من نفى التضاد بأن ذلك لو ثبت لكان حكما من الأحكام فلا بد من دلالة تدل عليه فلما انتفت الدلالة وجب القطع
على نفي التضاد كما أنا فعلنا هذه الطريقة في المعاني نفينا لها وليس بجيد لأنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
على أن الحكم إنما يعدم عندهم عند عدم الدليل إذا كان الحكم موجبا عن الذات لا يقف على اختيار مختار ولو
لكونه متى لم تثبت الدلالة قدح في حكمة الحكيم وأما عند غيرهم فلا يلحق عند عدم الدلالة القطع على نفي الحكم
عندهم ما لو أوا إلى تضاد الحروف وبعضها مع بعض الكل لا تضاد عند هذا القبيل وإنما ينبغي [illegible]
مع الخرس والسكوت أما الخرس فإنه فساد في آلة الكلام إما من رطوبة مفرطة أو جفاف مفرط والأشياء المماثلة
لا تنفي شيئا واحدا إلا أن ضد الواحد واحد فإن جعل الخرس مجرى الكل المتضاد له التعذر فكيف يضاد الكلام
مع اختلافها وأيضا لو كان الخرس ضدا للكلام لم يصح وصف العدم لها بالتعذر على خلق الكلام في لسان
الأخرس وعلى هذه الطريقة لو صح أن يتكلم الواحد منا في الصدا مع وجود الخرس في تلك الحال وأما السكوت فلا ينافي
الكلام أيضا لأنه يصح أن يكون ساكتا في حال أنه متكلم في الصدا والوجه أن الخرس والسكوت عدم الكلام
عما من شأنه أن يكون متكلما لكن يفترقان بأن العدم في أحدهما لآفة والآخر لا لآفة ثم إذا قلنا في حرف
إنه متحرك أو ساكن لم نشر بذلك إلى وجود حركة في الحرف أو سكون فيه لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام
فيستحيل عروضها للهيئات العارضة للصوت أو للحروف بل المراد منه أنه يوجد عقيب الحرف الصامت
حرف مصوت مخصوص وفي الصامت إنما يصفو عن الشوائب ويظهر ظهورا جليا عند الإسكان أما عند
الحركة فإنه يمتزج بجزء من شيء ما يعده للتجزئة لا يقال إنه عند الإسكان يمتزج بشيء ما قبله لأنا نقول ليس
الحرف بعده لا قبله فلا يمتزج بذلك الجرس إلا الحرف الذي قبله بل الذي بعده وفي الإسكان الصامت الساكن
مما لا يستقر أو منهم من جوزه والأنه يوقف الشيء على تقدم ما يوجد بعده وهو محال بيان الشرطية أن حركة
الحرف عبارة عن تحرك الصوت بعده فلو توقف النطق بالصامت على الحركة التي هي حرف مصوت متأخر عنه لزم

تقدم المصوت على الصامت المتقدم عليه معه

المسألة الثالثة: في أحكام المصوتات وهي ثلاثة أ ترتيب المصوتات
الألف ثم الياء ثم الواو لأن ذلك بحسب مقدار انفتاح الفم لأن الحركات الثقيلة لأن حصولها إنما يكون بفعل العضلة
الصلبة الواصلة إلى طرف الشفة ثم الكسرة لا يكفي فيها العضلة الواحدة ثم الفتحة التي يكفي فيها عمل ضعيف
لهذه العضلة وقد يختلف ذلك بحسب الأمزجة وكما هو ترتيب الحركات العارض للمصوتات فإن الضمة جزء من الواو والفتحة
جزء من الألف والكسرة جزء من الياء ب الثاني أن المصوتات قابلة للزيادة والنقصان والشدة والضعف وكل ما كان
كذلك فله طرفان وليس هنا طرف في النقصان إلا هذه الحركات بالاستقراء لو لم تكن الحركات أبعاض المصوتات لما
حصلت المصوتات بمد هذه الحركات والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية أن الحركة إذا كانت مغايرة لهذه المصوتات
فإذا ذكرت الحركة لم يمكنك أن تذكر المصوت إلا باستئناف حرف صامت آخر يجعله تبعا له وليس الأمر كذلك لشهادة
الحس فالمقدم مثله ج المصوتات هي حروف المد واللين [illegible] إلى الهمزة بالاستقراء ولمية أن الصوت
لا يتولد من حركة الانبساط الحاصلة باستدخال النسيم بل من حركة الانقباض الحاصل من إخراج الهواء الدخاني
ولذلك الانقباض حد معين إذ لا يمكن إخراج كل ما في الرئة من الهواء الذي معه الروح فإذا انتهى إخراج الهواء
إلى حيث لا يمكن الازدياد عليه وقف الطبع وانقبض النفس وانقطع فهناك مخرج الهمزة فلا جرم أن الهمزة تتولد
د الحرف الصامت المتحرك سابق على الحركة لوجهين أحدهما أن الصامت [illegible] أنه يوجب أن تحدث
في الآن الفاصل بين زماني الحبس والإطلاق والحركة مصوت إنما تحدث في زمان الحبس والإرسال وما حدث
في الآن الذي هو طرف زمان وجود الشيء يكون لا محالة سابقا على ما يحدث في ذلك الزمان ثم لو كانت الحركة سابقة
على الحرف لكان المتكلم بالحركة غنيا عن الكلام ثم المتكلم بالحرف لأنه يؤخر عن المسبوق لكن المتكلم بالمصوت
ابتداء محال بعد عن ساكن واحتج الخصم الثاني أن الحركة حالة في الحرف والحال متأخر عن المحل قبله لو كانت الحركة
سابقة على الحرف لصح الإدغام والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية أن الإدغام إنما يصح بحرفين أولهما ساكن
والثاني متحرك فلو كانت حركة الحرف الثاني سابقة لكانت تلك الحركة متخللة بين الحرفين فلا يقع الطرفان في آن واحد
فلا يكون الإدغام حاصلا لكن الإدغام حاصل بالحس [illegible] أن الصامت المستقر آنا
والحركة زمانية حاصلة بعد مضي هذا الصامت [illegible]
زمان والمطلوب هنا التقدم الزماني وعلى هذا نسلم أنه لو لم تقع الحركات في آن واحد لم يحصل الإدغام لأن
حصول الحرفين المتماثلين في المخرج الواحد دفعة واحدة جمع بين المثلين وهو محال [illegible] الإدغام الذي [illegible]

المسألة الرابعة في أحكام المركبات والنظر فيها يتعلق بأمرين الأول [illegible] اعلم أنا عددنا المركبات المركبة
من ثلاثة أحرف فصاعدا لو جعلت الكلام إنما يتم بالحركة وهي إنما تتم بأمور ثلاثة المبدأ والوسط والنهاية وهذه الأشياء حاصلة

بالفعل في الثلاثيات اما الثنائيات فانهما ناقصة وما فوق الثلاثة كثيرة زائدة ثم الحرف المصدّر به لا يكون
الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا وبين المتحرك والساكن تنافر فلا بد من متوسط بينهما يكون معدا لاتصالهما
فاذن الاعتدال التام بهذه الثلاثة لامكان هذا المتوسط للتخلي عن الحركة والسكون فان كان متحركا كان منافرا للثالث
وان كان ساكنا كان منافرا للاول فالذي قررتم منه وقعتم في الاشكال عائد عليكم لان نوال الحركة الابتدائية احتمل
من الحركة المتوسطة فالملائمة الحركة المتوسطة بين السكون الكبير نهاية الحركة الابتدائية والسكون وقيس نظرنا فان الحركة [illegible]
وجب كلال الالة فيكون اقل من الابتدائية بل المعتدل في النطق بحرفين متحركين لوجب الملال عن الحركة فيستلذ السكون اكثر مما يستلذ
عقيب النطق بالحركة الواحدة النظر الثاني في الكيفية اعلم ان البحث هنا ان يعلم تركيب الحروف والحركات او الكلمات او تركيب
الحروف مع الحركات الجمع مع السكنات او تركيب الحركات مع السكنات فالجمع بينه معلوم وبه نجعلوا اما تركيب الحروف فعند يكون متنافرا او قد يكون متلائما
اما التنافر فسببه في الحروف المتماثلة تكثر الافعال لانها تقتضي ضعف العضو الحاملة تحصل التنافر واما الحلقية فاق [illegible] لانها اما ان يكون قويا او
ضعيفا وعلى التقديرين فاما ان يكون متقاربة المخرج او متباعد المخرج الاصل المتقاربة المخرج وهي اشد الاقسام تنافرا لان الحروف
المتقاربة المخرج تكون الفاعل لحبس الهواء الفاعل لها عضلة واحدة فاذا كانت الكلمة مركبة من امثال هذه الحروف لم يمكن التكلم بها الا بان يورد على
العضلة الواحدة افعال كثيرة شاقة وذلك يوجب ضعفها وكلالها فلهذا يعسر التكلم بامثال هذه الكلمات الا ان [illegible] فكان يعسر ان يكون التكلم بالحرف
الواحد مرارا كثيرة في المشقة اكثر من التكلم بهذه الحروف المتنافرة لانا نقول [illegible] منهما ظاهر فان التكلم بالحرف الواحد مرارا اكثر بسبب
لكلال كان لكنه يسبب لحصول ملكة التكلم به لان تكرار الفعل مرة اخرى سبب لحصول الملكات فتعارضت علة اليسر والسهولة وعلة العسر والعسر
واما التكلم بالحروف الحلقية المتقاربة المخرج فقد اجتمع فيه سبب الكلال الموجب لضعف الاداة الحاصل بتداركه بحصول الملكة فكان حصول
التنافر والصعوبة فيه اكثر [illegible] الحروف الرخوة المتباعدة المخرج فهي [illegible] سهولة النطق بها من الوجهين الرخاوة و
التباعد فاما السهولة عند حصول الملكة فلا [illegible] السهلة المتقاربة في الصلبة المتباعدة ولهذا لم يكن هذا اصعب من
الاول وهذا التقسيم بحسب الملائم والتنافر انما هو بحسب النظر الى حال الحروف من حيث هي هي وقد يعرض [illegible] بسبب اختلاف
الامزجة [illegible] اما تركيب الحركات فان ثقلها وخفتها بحسب ثقل الحركة وخفتها فكلما كانت الحركات اثقل كان تركيبها
اثقل وكلما كانت اخف كان تركيبها اخف الحكم في الممتزج من التعادل والتخالف تابع للاغلب واما تركيب السكنات فقد
احيل فيه فالجمهور منعوا منه لانه لو صح لزم الابتداء بالساكن وهو متعذر والمؤدي الى المتعذر متعذر واحتج المجوزون بوقوعه
بان الحروف الممتدة مع المدغم تجتمع فيه ساكنان واجيب بان الامر وان كان كذلك الا ان الاول مصوت والثاني
صامت ولا نزاع فيه لان الخط [illegible] انما الممتنع توالي الصامتين لا يقال [illegible]
على الثلاثي ساكن العين في الوقف يلزم اجتماع الساكنين الصامتين لانا نقول ذكروا ان الصامت الاخر مشوبة بحركة مختلسة
ثم اذا جوزنا اجتماع الساكنين فلا يمكن اجتماعهما مع الحروف الممتدة اقرب منهما مع غيرها واما تركيب

الحروف مع الحركات فهاهنا التنبيه الى الكل على السواء وكذا تركيب الحروف مع السكون واما تركيب الحركة بالنسبة الى السكون
فما سبق في ان الحركة كلما كانت اخف كانت اقرب الى السكون الباب الثاني في الكيفيات
المذوقة والمشمومة وفيه مسائل المسئلة الاولى في الطعوم الجسم اما ان يكون عديم الطعم وهو التفه المسيخ
او يكون ذا طعم والاول اما ان يكون عادما للطعم حقيقة او عادما له في الحس فقط وهو الذي يكون له في نفسه طعم الا انه لشدة
تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان فيدركه فان احتيل في تحليل اجزائه وتلطيفها احس بطعمه كالنحاس
والحديد فان اللسان لا يدرك منهما طعما لانه لا يتحلل من جرمهما شيء ينتشر الى الرطوبة المبثوثة في اللسان [illegible] في
حس الذوق ولو احتيل في تصيير اجزائه صغار الظهر لها طعم قوي والثاني الذي يكون ذا طعم فاما ان يكون طعمه بسيطا او
مركبا وبسائط الطعوم ثمانية تحصل من الفاعل الذي هو احد الثلاثة عن اللطيف والكثيف والمعتدل لان
الجسم الحامل للطعم لا ينفك عن احد هذه الثلاثة والذي هو احد الثلاثة على [illegible] في البارد والمعتدل فيلزم [illegible] فاعل
الحار مع الكثيف واللطيف والمعتدل فان الحار ان عمل في الكثيف حدثت المرارة وان عمل في اللطيف حدثت
الحرافة وان عمل في المعتدل حدثت الملوحة وكذا يحصل من فاعل البارد مع الكثيف واللطيف والمعتدل فالبارد
ان عمل في الكثيف حدثت العفوصة وان عمل في اللطيف حدثت الحموضة وان عمل في المعتدل حدث القبض و
لم يحصل من فاعل المعتدل مع الكثيف واللطيف والمعتدل فان المعتدل ان عمل في اللطيف حدثت الدسومة
وان عمل في الكثيف حدثت الحلاوة وان عمل في المعتدل حدثت التفاهة [illegible] الحرافة اسخن الطعوم ثم المرارة
ثم الملوحة لان الحرافة اقوى على التحليل من المر فكان اسخن منه وانما اخر الملوحة عن المرارة اما بالابانة فلان الملح المر
انما يكون بتسخين الملح الماكول واما بالتجربة فلان الملوحة انما يتولد من [illegible] اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مع
الفهم باجزاء مائية قليلة الطعم او عديمة الطعم تطبخ باعتدال فانها ان كثرت احرقت ومن الاجزاء المائية [illegible]
في المرارة ومن هذا تولد الاملاح وعلى المياه وقد يصنع من الرماد والقلي والنورة وغير ذلك بان يطبخ في الماء
وتصفى ويغلى ذلك الماء حتى ينعقد ملحا [illegible] والعفوصة ابرد ثم القبض ثم الحموضة ولهذا
كان الثمرة التي يكون فيها اولا عفوصة يشتد التبريد فاذا اعتدل [illegible] المنضج مالت اولا الى
القبض ثم الى الحموضة ثم الحلاوة وقد [illegible] ذلك يكون الى القبض [illegible] الى الحلاوة اذا عمل فيها
الحار المنضج وقد [illegible] العفوصة الى الحلاوة [illegible] لكن الحامض [illegible] ثم العفص يشبه
الاكثر [illegible] بالظاهر والباطن وكثيف غوص والعفص [illegible] بالقابض في الطعم
لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص يقبض الظاهر والباطن معا المسئلة الثانية في اجتماع الطعوم
اعلم ان بسائط الطعوم ثمانية [illegible] الى التسعة المذكورة [illegible] ان الطعوم [illegible] الحلاوة

والحموضة والمرارة والملوحة والحرافة وما عداها يجوز أن يكون بسيطاً ويجوز أن يكون مركباً وقد يجتمع طعمان في جرم واحد مثل
اجتماع المرارة والعفوصة في الحضض ويسمى البشاعة ومثل اجتماع المرارة والملوحة في السبخة ويسمى الزعوقة و
مثل اجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ ومثل اجتماع المرارة والحرافة والعفوصة في الباذنجان ومثل
اجتماع المرارة والتفاهة في الهندباء ولكن لم يكن لهذه الطعوم [illegible] أسماء بحسب أنها معاً تحدث في ذائقة بعضها
مشتركة من الكيفية الطعمية من السائر المحسوس واحداً بالعدد في الحس فيصير ذلك الواحد كطعم واحد مميز فإنه لم يكن طعم من الطعوم
المتوسطة بين الأطراف يصلح بنوع امتحان يسمى ذلك كله واحداً فإذا نضج طعم وتغير بنوع غير اسمه [illegible] فهو الحموضة وإن
نضج من الطعم بكثيف وخفيف وهي العفوصة ولا يمكن أن الحرارة تفعل تزيد والعفوصة قبضاً فالمدرك بحس
الذوق كله طعم لو [illegible] من كيفية الطعم [illegible] احتمال أن يحصل الحصر في حصر الطعوم في التسعة
أن العفوصة والقبض يختلفان بالشدة والضعف وهما لا يوجبان الاختلاف النوعي إذ لو أوجب الشدة والضعف
الاختلاف نوعاً لكان لكل واحد من هذه الأنواع أنواع بل الطعوم فيها اختلافات كثيرة كما بين حلاوة العسل
وحلاوة السكر وحلاوة الدبس وغيرها وأيضاً المركبات [illegible] **المسئلة الثالثة** في الروائح وهي كيفيات
محسوسة بحاسة الشم لم يوضع لأنواعها أسماء مخصوصة بل قد يوضع لها من طرق الموافقة والمخالفة بأن يقال رائحة
طيبة ومنتنة كما يقال في الطعم إنه طيب أو غير طيب [illegible] أو غير ذلك أو من طريق الاقتران
بالمشتمل على الطعوم المقارنة لها أسماءها فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كأن تلك الروائح التي عند مقارنتها
للطعوم بسبب الاتحاد يعرف بها **خاتمة** هذه الكيفيات المحسوسة أعراض لا جواهر وقد نازع في ذلك قوم غير
محققين فقالوا الكيفيات المحسوسة جواهر تخالط الأجسام فالسواد جوهر وكذا البياض وغيرهما من الألوان والحرارة
جوهر وكذا البرودة وغيرها من الكيفيات المذكورة وهذا خطأ فإنها لو كانت جواهر فإما أن تكون أجساماً أو لا فإن كانت
أجساماً كان لها طول وعرض وعمق وحينئذ معنى أنه طول وعرض وعمق ليس معنى أنه لون فإنه يمكن زوال
اللون مع بقاء هذه الأبعاد بعينها فإما أن يكون للون طول وعرض وعمق غير هذا أو لا يكون له إلا هذا فإن كان له
مقدار غير هذا [illegible] وهو محال وإن لم يكن له بعد سوى هذا فليس للون إلا ذلك المقدار بل إنما هو
ما يحله ولا امتناع فيه وأما الثاني وهو أن لا يكون هذه الأشياء جواهر غير أجسام فإما أن يكون بحيث يحصل من تركيبها
أجسام أو لا فإن كان الأول فإما أن يكون ما لا قدر له يحصل منه ما له قدر وهذا إنما يصح لو قلنا بالجوهر الفرد وسيأتي
البحث فيه وإن لم يكن فإما أن يكون بحيث يصح أن يفارق الجسم الذي هو فيه أو لا فإن جاز فإما أن يمكن أن لا يكون في
جسم أصلاً أو لا يمكن فإن أمكن فإما أن يكون مشاراً إليه أو لا فإن كان حساً لكان جسماً لكن المشاهد يمنع
وجود اللون خارجاً عن الأجسام فيها ولأن الوضع المعتبر إنما [illegible] المعينة فيمتنع أن لا يكون في مادة

وإن لم يكن مشاراً إليه لم يكن محسوساً فلا يكون هو البياض الذي نحن فيه لأنا إنما نطلق البياض على اللون الذي
من شأنه أن يكون محسوساً في البصر فلا يكون كذلك لا يكون بياضاً وأما إن امتنع أن يوجد إلا في جسم فيكون محتاجاً
إلى المحل لذاته وقد عرفت أن المحتاج إلى المحل يمتنع استغناؤه عنه فإذن هذه الكيفيات أمور وجودية لا تعقل
ماهياتها إلا في الأجسام ولا معنى للعرض سوى ذلك اعترض بأنه يمكن أن تكون جواهر وإن سلم أن مفهوم الطول
والعرض والعمق مغاير لمفهوم اللون ولكن هذه الأبعاد غير الجسم فلا يلزم من مغايرة هذه الأبعاد للون مغايرة
الجسم له بل هذه الأبعاد أعراض من باب الكم والجسم هو الأمر الذي يعرض فيه هذه الأبعاد فلم لا يجوز أن يكون ذلك
الأمر هو نفس اللون لا يقال الجسمية عبارة عن قبول هذه الأبعاد والمفهوم من قبول هذه الأبعاد غير المفهوم من اللون
لأنا نقول ليست الجسمية عبارة عن نفس هذه القابلية لأن القابلية أمر نسبي إضافي والصورة الجسمية ليست من مقولة
الإضافة بل الصورة الجسمية هي ما يلزمها قابلية هذه الأبعاد فلم لا يجوز أن يكون تلك الماهية نفس اللون فإني أقول
إن كلامهم هنا إنما يتمشى إذا جعلوا ماهية الجسم الأمر الذي يلزمه هذه القابلية فيمكنهم أن يقولوا لكن الماهية مغايرة
في المفهوم لكونه لوناً سلمنا أن اللون ليس جسماً فلم لا يجوز أن يكون جزءاً منه قوله يستحيل أن يتألف الجسم من اجتماع ما
لا قدر له قلنا الهيولى والصورة لا مقدار لأحدهما في حاق ذاته مع تركب الجسم منهما فلم لا يجوز أن يكون اللون عديم
المقدار في ذاته ويكون هو والجسمية [illegible] لهوية الذات هذا جسماً أسود فإما أن يكون السواد نفس الجسمية أو داخلاً فيها
أو خارجاً عنها والأول باطل لأن مفهوم الجسمية مشترك بين الجسم الأسود والأبيض وهما متباينان في مفهوم الأسودية والأبيضية
ولأن الجسم يصح وصفه بالأسودية ولا يصح وصف [illegible] الأسودية لا يصح وصفها بالأسودية ولا بالأبيضية ولأن السواد يضاد
البياض والجسم لا يضاده والثاني أيضاً باطل لأنه لو كان السواد جزءاً من الجسمية المشتركة لكان مشتركاً لأن جزء المشترك
إما مساوٍ له أو أعم منه لا يجوز أن يكون أخص فيلزم أن يكون السواد مشتركاً كاشتراك الجسمية فكلما صدق عليه الجسمية صدق
عليه أنه سواد فلا يكون الأبيض جسماً هذا خلف وأيضاً فإما أن يكون كل واحد من السواد والبياض جزء الجسم
فيكون جسم أسود وأبيض معاً وهو باطل بالضرورة وإما [illegible] منهما معاً عن الجسمية فيكون [illegible] عارضاً له وهو المطلوب
أو يحصل أحدهما جزءاً دون الآخر وهو غير أولى مع أنه محال أيضاً حيث لا يكون السواد خارجاً عن مفهوم الجسم ما كان يلزم وجوده
مفارقاً عن الجسم أو لا والأول محال لأنه لا اختلاف في العالم حتى يوجد ذلك اللون فيه ولأنه لو حدث الجهة التي زعم
وفرضنا حصول السواد فيها كان لذلك السواد امتداد في تلك الجهة ومفهوم الامتداد مغاير لمفهوم السوادية
فيكون ذلك للسواد مقداراً والمقدار إنما يوجد في المادة فالسواد موجود في المادة وأيضاً إن لم يفرض [illegible] اللون
بعد تلك الكيفية التي كان يمكننا أن نشير إليها بالحس يتعذر الإشارة إلى شيء آخر دون ذلك الجسم فإن [illegible] السواد عليه
وعلى هذا المسائل [illegible] ما اشترك الأجسام لمعارضتها في الجسمية بسبب أن السواد والبياض وسائر الكيفيات أمور مقارنة

للجسم خارج عن ماهيته مستمر المفارقة عنه معلوم انها غير مفهوم الجسم كزوال السواد عنه وحصول البياض لم
تفارقه في الحال غير محيلة فيتمكن ان جميع انواع الكيف من وجه يجمع صفات الاعراض وخواصها فكيف عرضا ونحن
نقول لا يمكن ان يكون السواد والبياض وغيرهما من الكيفيات صورا نوعية للاجسام كالنارية والمائية وشبههما ولكن
انما نقول ان الكيف خارج عن مفهوم الجسمية وغير الصور النوعية عنها وغير مفارقة للجسم عند مقارنة الصور النوعية لها فلا
يلزم من هذا ان يكون اعراضا للجسمية كما لا يلزم من الصور النوعية

الفصل الثالث في القسم الثاني من الكيف

وهو الكيفيات الاستعدادية وفيه مسائل المسئلة الاولى في انواعه اعلم ان اقسام الاستعداد ثلثة ا الاستعداد
الشديد على ان ينفعل كالممراضية واللين وهذا يسمى اللاقوة ب الاستعداد الشديد على ان لا ينفعل كالصلابة
والمصحاحية ج الاستعداد الشديد على ان يفعل كالمصارعية وهذان القسمان مندرجان تحت اسم القوة وهذا
اولى من رسم بعضهم هذا النوع من الكيفيات بالتهيؤ للدفع وهو القوة او للتأثر وهو اللاقوة فانه ليس كل القوة للدفع
فقط فان الصلابة قوة وهي تهيؤ لان لا ينفعل بسرعة والبطؤ لا قوة وليس بمانع عن شديد هو ما يقطع
الحكم بسبب ذلك فالقوة اسم لاستعداد نحو ان يفعل الشيء بسهولة او ينفعل بعسر واللاقوة اسم لاستعداد نحو ان يفعل
بعسر او ينفعل بسهولة واعلم انا اذا اردنا قسمة الكيف الى انواعه الاربعة واردنا ادخال هذه الاقسام الثلثة تحت
نوع واحد احتجنا الى ذكر معنى مخصص مشترك بين الثلثة يجعل نوعا للكيف وجنسا للاقسام الثلثة فنقول انه المبدأ
الجسماني الذي يترجح حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح بالاستعداد الجسماني الحامل لحدوث امر خارج
فالاول احترز لان الاستعداد اضافي فلا يكون نوعا للكيف وهذا الرسم يتناول الاقسام الثلثة فان الفاعل
والمنفعل مشتركان في ان حدوث الحادث انما يتم بهما ثم ان القوة على الانفعال يترجح بها حدوث ذلك الانفعال
والقوة على اللادفع يترجح بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يترجح بها حدوث الفعل والاقسام الثلثة مشتركة
في انها مبادي جسمانية لحوادث مترجحة بها ولا خلاف في دخول القوة على الانفعال والقوة على اللاانفعال تحت
هذا النوع واما القوة على الفعل فقد اخرجها الشيخ منه فذكر في تحديد القدر المشترك بين النوعين الاولين انه الذي يترجح
به [illegible] في احد جانبي قبول الانفعال المسئلة الثانية في ان القوة على الفعل غير داخلة في هذا النوع زعم الشيخ
ان القوة على المصارعة داخلة في هذا النوع وفي التحقيق ليس كذلك لان المصارعة يتعلق بامور ثلثة العلم بتلك الصناعة
القوة التي هي تلك الافعال وهذان من باب الحال والملكة ولا يدخلان تحت هذا النوع لامتناع دخول جنس
واحد تحت متقابلين [illegible] كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في التحقيق عبارة عن القوة على
المقاومة واللاانفعال وهو احد القسمين المذكورين فالعلة الداعية الى جعل الانفعال لها اعتبارات من حيث انها [illegible]
هي من باب الحال والملكة واعتبارها من حيث انها قوة شديدة اخرى من حيث انها قابلة بسهولة وهي بهذا الاعتبار

من هذا الباب لانا نقول الذي فيه قوة الانصراع الشديد انه قوة الصرع لكنها ضعيفة والذي فيه قوة الصرع
وقوة الانصراع حاصلة لكنها ضعيفة فكل منهما قوة الامرين لكنها في احدهما اقوى وفي الاخر اضعف
فهذا الاختلاف ان كان في الماهية وجب ان لا يكون نوع القوة خارجا عن ذات القوة فان ليس للحقيقة اختلاف ما
نعم انه من خارج واذا لم يكن الشيء موجودا الا مثل القوة موجودا واحدا كالماهية الواحدة ان القوة
الضعيفة دخلت بتلك الخصوصية في احد الجنسين امتنع دخولها في الجنس الاخر ولو كان الاختلاف في العوارض فهو محال
لانه يلزم ان يكون هناك قوة واحدة باقية ويعرض لها الشيء لا القوة الاخرى اضافت اليها بل كيفية غير القوة
فارقت القوة مضادة لها [illegible] المقصود ان القوة التي
اذا كانت نوع القوة الضعيفة والقوة الصعبة غير داخل في هذا القسم من الكيفية فالقوة ايضا غير داخل لان احد المتقابلين
اذا لم يدخل تحت جنس لم يكن الاخر داخلا تحته واما الحرارة لها قوة شديدة على الاحراق فلو دخلت تحت جنس [illegible]
الانفعاليات والانفعالات لزم ان تدخل تحته كثير وهو محال فاذن القوة الشديدة لا تدخل تحت هذا الجنس المسئلة
الثالثة في ان الصلابة واللين وجوديان لا يدخل فيهما عدم في الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستعداد الطبيعي
نحو اللاانفعال وان اللين هو الاستعداد الطبيعي نحو الانفعال فليس جعل احدهما عدما للاخر اولى من العكس فاذن ليس
التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فهما اذن كيفيتان وجوديتان الا انه لقائل ان يقول الاستعداد الطبيعي يلزمه امور ثلثة
اللاانفعال وهو عدم قوة المضادة المحسوسة في قبول الشكل على ما كان عليه وجود ما في ذلك الاستعداد لا يكون له
كيفية ما لانه على الامرين وجودي وعلى الوجود موجود وذلك الاستعداد امر وجودي واما الانفعال كما عناه
امر حاصل في سطح الجسم مقارنة لحدوث شكل مخصوص فيه واستعداده لقبوله ان الجسم طبيعي واستعداده لقبول
ذلك الشكل لانه متكثر واذا كان كونه جسما طبيعيا ذاتيا هو العلة لهذه القابلية التي لا يكون هناك كيفية اخرى
لهذه القابلية لان ما ثبت لذات الشيء لا يحتاج الاجسام في اثباته الى شرائط واذا ثبت ان استعداد الانفعال
ليس بغير زائد وجب ان يكون الاستعداد نحو اللاانفعال العدمي وجوده لكنه لا يمكن نسبته الى المادة التي هي علة
الاستعداد للانفعال والصارف عن المادة اذ ليس الاستعداد للانفعال علة حتى يكون زواله علة الاستعداد
للانفعال فاذن علة الاستعداد اللاانفعالي امر وجودي وهذا يوجب النظر بان التقابل بين الصلابة واللين تقابل العدم
والملكة وفيه نظر فانه لا يلزم من كون الوجود ذلك الامر لذلك الامر وجودا فاذا الاستعداد نحو اللاانفعال ولو كان
حاصلا للمادة لكن الاستعداد نحو العدم فهو انه حاصل للمادة ولا شك ان الاستعداد والتقرر في الحصول
فالصحيح ان الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين امور [illegible] فانها لا يكون ماهيتها انها استعداد الاستعداد
في ان يتميز ويتشكل بسهولة في ان لا يتميز ولا يتشكل بسهولة او يكون امرا اخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه

الكيفية وكيف انما يحس من جهة كما مر او من جهة يكون منه الكيفية دليلا على ذلك الوجه كما في هذا المثال بان يكون حارا في جرم
في الحس ليس له من حيث يسمع او لا يسمع او من حيث يشم الا انه لا يسمع بعد من انما يحتاج الى الحس على سبيل يعقل كما
يعقل عند الظلمة والنهار فان للظلمة من انه لا يسمع سماع الصلب يشبه لم يكن ادراكنا له باللمس الا ادراك
للموجودي واللمس يحس الموجودي الذي لا يحس به اصلا واما الانجذاب الذي في اللين فهو حصول حركة على هيئة والادراك
مع البنية غير محسوس الا بواسطة فقد يحس الانجذاب ايضا بالبصر دون اللمس وكذا سرعة الحركة الى الشكل وبطوها فلا يكون
ذلك دليلا على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة قد احسسنا بالبصر وان لم نلمس من الانجذاب وعدمه
ولا البعض الاستعداد فان الاستعداد من حيث هو استعداد امر يعقل ولذلك فانه من المصارع
لا لكونها مصارعة بل لكونها مناكرة صلابة المقاومة وكذا الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم
يصلب بوجه اصلا بل هو في طبيعته كما كان لكن الحس كما يحس الصلب وكذا الرياح فان الامر الذي يحس من المقاومة
من غير الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء ليس يعقد في طبعه صلبا وان كان يحصر في الزق ولا
بان صار ... بل الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به فاذن اللمس الذي يحس بها انه لم كان لا بد من ان يحس
بها انه هو غير ذلك الاستعداد وان كان يعارضه وليصح على ... حركة الانجذاب وعدم الانجذاب فاحد منه عدم
والاخر من باب الحركة لا من باب الكيف والثالث من ... الكيفيات التي في الكميات ... الكيفيات الانفعالية
والانفعالات والذي يقع من هذا الجنس في المعنى المعبر عنه في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منها والذي يقع في الباب الاخر
اعني باب اللين واللاين هو ما لا يحس منها ... مثلا وان ... واعلم ان الشيخ جعل الصلابة واللين الاثنان من
الكيفيات الانفعالية وقسم الانفعال الى السريع والبطيء ليكون الصلابة واشباهها في كونها انفعالية
لانها ليست حال انفعال موضوعها بل هي ما ينفعل موضوعها بها ايضا الفصل الرابع في القسم الثالث من
اقسام الكيف وهو الكيفيات المختصة بالكميات وفيه مسائل المسألة الاولى في حصول هذا القسم يعني في ثبوت الكيفية
التي تعرض اولا للكمية ثم بواسطتها للجسم فان الشكل يعرض اولا للمقدار وكذا الاستقامة والانحناء تعرض اولا للخط
مجموع اللون والشكل هي اولا تعرض للجسم فانه لم يحصل جسم طبيعي لم يعقل حلول هذه الامور العارضة
للكمية منها ما يعرض لها ... ومنها ما يعرض ... كمية مخصوصة في كل القسمة العارض انما عرض للكمية
التي هي حاملة الاول السطح والجسم غير ملون ... لم يكن ... بلونه السطح ملون ولذلك اللين واللاين حاملها الاول
... الجسم حاملها ... فالحلقة ... من الشكل ... الجزء ... في التقعير ... السطح
كونه نهاية للجسم فالحامل ... والحلقة هو الكم ... بلزوم ... لان حاملها الاول
السطح مع انهما ... في الانفعالات والانفعالات ... واعلم ان التربيع ...

ذكرناه او لانه خلف فيه ما يكون عارضا للشيء بواسطة الكمية ثم ما به كالاستقامة ... او بعض ... كالمثلث والمربع من الشكل
والتي ذكرناه في هذا الباب ... من الشكل المسألة الثانية في ... اعلم ان المشهور عند جماعة الحكماء ان اقسام هذا النوع
من الكيف انواع ثلاثة الشكل وما ليس بشكل ... شكل ... غير شكل ... الشكل على ما هو المشهور من امره انه
ما احاط به حد كالكرة والدائرة او حدود كالمربع والمكعب وما ليس بشكل كالاستقامة والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب
والسطح للسطح والذي يحصل من شكل وغير شكل هو ... صورة وخلقة ... الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي
او صناعي وخصوصا ... فلذلك ان يكون ... الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ...
... ان يكون للكيفية نوع رابع ... الشراح ... في ... التي هي الكيفيات التي
... كالمثلث المطلوب والعلمي ... لا ... ولم ... اطلاق اسم الكيفية على ذلك
... المعدود ... انما هو ... وليس ... الكيفية ... واحدا ... نوعا من انواع
الكيفية ... على انواع الكيفية المذكورة ... ذلك ... انها عند الكلام ... ذكره ومع
ذلك فانهم ... ولم يجعلوا للكيفية نوعا خارجا عن الاجناس الاربعة والحق ان هذا القسم الرابع
لا ... ذكره ... الكيفيات العارضة للكميات المنفصلة كالزوجية والفردية فان خواص هذه الاعداد ليست
اعدادا ... عوارض ... لانواعها لازمة ... من مقولة المضاف ... المقولات ... من الكيفيات
... الحالات والملكات ... ولا الكيفيات المحسوسة فهذا هو النوع الذي ... ولما كانت هذه ...
في المقولات ... لانه وضع للمبتدئين في طريق ... هذه الاقسام بعضها عن بعض ... الكيفية المختصة بالكمية
... المختصة بالمنفصل كالزوجية والفردية ... المتصل ... الزمان ... السطح والخط ... الجسم
... على اختصاصها بالكمية ... في الجسم ... السطح والخط فالعارض للخط هو الاستدارة
والاستقامة ... العارض للسطح ... لا ... ذكره ... الشكل ... ومجموعها
الخلقة المسألة الثالثة في الاستقامة والاستدارة ... الخط المستقيم انه الموضوع على ... النقط
كانت على بعضها ... فان الخط المستقيم اذا فرض عليه نقط متعددة ثم ... على ... واحد
... بعضها ... الخط ... خط يصل
... لان كل ... فرضا ... خطوط كثيرة ... في هذا ...
... المستدير ... على ... اذا هو ... ذلك
... فان ذلك ... المحيط ... الذي ... بعضها ... على جميع
الاوضاع فان المستقيم اذا ... اخر ... على جميع الاوضاع بخلاف المنحني ... منه ...

ذكرا لجوعلي بان الخط المنحني فربما يستبق عنه بوضع واحد ان يحمل محدب احدهما مقعر الاخر فان حمل مقعر على مقعر لم
ينطبقا وفي رسم الخط بانه الذي اذا اثبتت نهاياته وادير كان مدار المحور لم يتغير عن وضعه وانما المنحني فانه عند النقل
يتغير الحد المحدب الى غير وضعها وفي رسم الخط بانه الذي يستر وسطه طرفيه واما السطح المستوي فالرسوم الثلاثة الاول
جارية فيه فانه يصدق عليه انه اذا خط فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها اخفض وانه اصغر السطوح التي
نهاياتها واحدة وانه الذي ينطبق اجزاء بعضها بعضا على كل الاوضاع المسئلة الرابعة في اثبات الدائرة
نعني بالدائرة سطحا مستويا يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية
وقد اتفق الجمهور من المتكلمين والحكماء على اثبات الخط المستقيم واما الدائرة فقد انكرها مثبتو الجزء الذي لا يتجزى من الحكماء
المتكلمين واثبتها النافون له بوجه واضح منهم ان الدائرة لو لم توجد لم يوجد الجسم اما البسيط او مركب والبسيط لانه مع والا
لزم المركب منه مع نفي الاجسام باسرها وهو محال والشكل الطبيعي للبسيط انما هو الكرة لان طبيعته واحدة والواحد
لا يمكن ان يكون الطبيعة وغير الكرة من الاشكال اكثر فلا تصدر عن البسيط الا الكرة ويحصل من قطعها بسطح مستو دائرة
عليها وفيه نظر لمنع استناد الشكل الى الطبيعة كيف والا لزم للجسم الشكل الذي ليس لازما للطبيعة اذا تخيلنا
سطحا مستويا وكيفما خطا مستقيما مرسوما في ذلك السطح واثبتنا احد طرفيه على ذلك السطح ثم حركنا ذلك الخط
على ذلك السطح حول ذلك الطرف الثابت الى ان يعود الى موضعه الذي ابتدأ منه الحركة حدث من هذه الحركة دائرة
لان الطرف المتحرك من الخط يكون قد رسم في ذلك السطح لا مساحة لها فالذي يكون عليها السطح ليس له عرض
فهو خط مستقيم اي وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية لان كلها مساو
للخط المتحرك والخطوط المساوية للخط الواحد متساوية فثبت الدائرة ولا بد من اقامة الدلالة على ثبات احد طرفي
هذا الخط حال حركة الاخر ولان هذه الدائرة وهمية لا حقيقية لم لا يفرض جسما تاما على سطح مستو قياما معتدلا
فالطرف المماس للسطح يلاقيه نقطة منه نقطة من السطح فاذا امل ذلك الجسم سقط فان ثبتت تلك النقطة في
موضعها فقد فعل كل واحد من النقط المفروضة في راس المتحرك ربع دائرة وان لم تثبت فاما ان يكون عند انحدار
احد الرأسين الى السفل يصعد الاخر الى العلو او لا يتحرك على السطح ويلزم ان يتحرك كل من الطرفين وقد حصل
نصف دائرة ومركزها النقطة المتوسطة بين الصاعد والهابط والتالي محال لان ذلك الانحدار ليس طبيعيا ولا
قسريا لان القاسر ليس الا ان الطرف العالي لما ولعدم انعطاف ذلك الجسم والتصاقه اضطر العالي الى
كونه كذلك ولكنه هذه الفروض ان الاسفل فلم يكن المتحرك منع عدمهما
بالقسر والاول السفل الطبيعي ان لزم من انحدار الطرف الفوقاني الى السفل حركة
الطرف الاسفل الى فوق وحينئذ الدائرة ولزم منه وجود الدائرة اظهر وهذا اخفى لكن الشيخ سلك

لبيان اخر الزم فيه القائلين بثبوت الجزء اثبات الدائرة وهو انه لا شك ان ههنا دائرة محسوسة فان كانت حقيقية فالمطلوب
وان لم تكن في الحقيقة كذلك فانما تكون بسبب بعض فرج على سطحها وتقعر او لا يكون لها مركز في الحقيقة بل في الحس فلنضع
طرف خط مركب من اجزاء الاشياء على ما هو مركز في الحس ونضع الطرف الاخر من ذلك الخط على جزء من المحيط ثم نزيله عنه
ونضعه على الجزء الذي يلاصق الجزء الاول من المحيط فان لم ينطبق عليه فذلك يكون اما لزيادة او نقصان فان كان في الزيادة
والنقصان بمقدار جزء امكن الحاقه به او حذفه حتى يتم الدائرة ولو كان اقل من جزء لزم انقسام الجزء والنقص
عليه فان كان بين هذا الجزء والجزء الاول فرجة فان لم تتسع للجزء فقد وجد ما هو اصغر من الجزء وذلك يوجب التجزئة وان اتسعت
ملئت به وان لم يكن بينهما فرجة فعند المحيط جزءان متصلان لا انفراج بينهما ويكون طرف الخارج من
مركز امكن الانطباق عليهما واذا امكن في جزئين نقلنا البحث الى ثالث ورابع وهكذا حتى ياتي على جميع اجزاء
الدائرة واعلم ان هذا مبني على امكان ثبات الطرف من الخط الذي عند المركز وهو ممنوع المسئلة الخامسة في
في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع انه من المعلوم ان الخط المستقيم والخط المستدير مختلفان وذلك الشك في ان المتصف
بهما هو الخط وذلك الخط ثم يوصف بالاستقامة لا يكون تقادم عند ورود الاستدارة لانه عارض للسطح العارض للجسم فما لم يتغير
حال الجسم لم يتغير حال الخط ومتى تغير حال الجسم في امتداداته فقد عدم الزائل وحدث الطاري فاذن يستحيل ان يبقى
الخط المستقيم بعينه عند ورود وصف الاستدارة فاذن الاستقامة يكون فصلا او لازما للفصل وكيف ما كان وجب
ان يكون مخالفا للمستدير بالنوع وانت قد عرفت انه لا عرض للجسم يتغير لم يتغير حال الخط ثم ان الجسم اذا انحنا بعد
ما لم يكن كذلك فذلك الا لانه تفرق اتصال حدث خطه ولو كان كذلك لكان ذلك الخط قد انقسم الى خطوط وكل واحد منها
مستقيم واما لم يكن لان ذلك الخط بعينه قد امتد وهو باطل لان الخط الواحد لا يكون بعينه موضوعا للوارد والزائل
والنص عليه لان الخط هو نفس الطول فكيف يكون شيئا للطول واذا انتهى الى ذلك امتنع انتقال احدهما الى الاخر ولانه
لا يمكن للخط المستقيم الا مكان النهاية المخصوصة فاذا وجد المستدير لم يبق النهاية الاولى فلم يبق الخط الذي كان مستقيما واعلم
ان الفروق يرد ذلك فانا نعلم ان المتصل الرطب المستقيم بعد الانحناء والعدم حال الانحناء هذا بيان
الدوائر المختلفة بالصغر والكبر مختلفة بالنوع لانه لما امتنع انتقال الخط الواحد من تحديب الى تحديب اصغر او اكبر
كان ذلك كالاعتبار ان ذلك تعدد لزم المتصل المتصل لزم عدم المستقيم المستدير
لا تضاد ان لوجوب صدق الموضوع في المتضادين وامتناع كونهما والنص لو تضاد مطلق المستقيم مطلق
المستدير لتضاد الواحد بالشخص منهما الواحد بالشخص من الاخر فلان ضد الواحد بالشخص واحد بالشخص كان ضد الواحد
بالنوع والعموم احد بالنوع والعموم والتالي لان كل خط شخصي يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية لا نهاية
لها وليس بعضها بالضدية له اولى من الاخر بل كلما كان اشد تقعرا كان اقرب الى الضدية من الابعد لكن لا يكون الضد

عن ساهيه بلا تحقق لطرفه الذي هو العدد الاخر المسئلة ... في عدم مناسبة المستدير والمستقيم اعلم ان المستدير
لما اسع لم يعتبر مستقيما اسع ان يطلق عليه يمتنع وصفه بانه مساو او ازيد او انقص لان وصفه بكل انما يمكن
مع مطابقته اياه لا ما يرى انا نعلم بالضرورة ان القوس اعظم من الوتر ولكن الوتر اصغر من القوس لا انا نقول ذلك لم يعقهم
امكان وصف المستدير بانه ازيد من المستقيم او انقص منه لكن يستحيل وصفه بالمساواة لزعم ان الشكلين لو كان بينهما
مناسبة بالزيادة او النقصان مع استحالة وقوع المناسبة بينهما بالمساواة لتعلم ان زاوية مستقيمة الخطين حادة
اعظم من زاوية حاصلة من قوس ومستقيم واصغر من اخرى مع امتناع ان يكون من زاوية مستقيمة الخطين وزاوية من قوس ومستقيم مساواة
وانا قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين اعظم من الزاوية الحادثة من القوس والمستقيم لان القوسية يوجد بالفعل في تلك وزيادة
وانما كانت الاخرى اصغر من القوسية لان المستقيمة الخطين يوجد فيها تلك وزيادة وصح اخرى من كون القوس اعظم من الوتر وظاهر انه
ليس كذلك لان الاعظم يوجد فيه ما وجد في الاصغر وزيادة وليس يمكن ان يوجد في القوس مثل الوتر بعم هذا الحكم انما هو بحسب
التوهم بمعنى ان المستدير لو صار مستقيما لكان اعظم من الوتر حيث لا يصح عد الوتر بعد مسامحة وزيادة فيكون اعتبار ذلك ...
بحسب وهم عن ممكن الوجود المسئلة السابعة في حقيقة الشكل اعلم ان الشكل وان حمل حده في المشهور على ما حده
... انه ما احاط به حد واحد او حدود فالحد الواحد كشكل الدائرة والكرة والحدود كشكل المضلعات كالمثلث
والمربع لكنه اذا حقق كان ماهية من الكيفيات المختصة بالكميات وهو هيئة احاطة الحد الواحد او الحدود بالجسم فان المربع مثلا حقيقته
مركبة من سطح وحدود اربعة محيطة به وهيئة تحصل من هيئة احاطة تلك الحدود به وهذه الهيئة مغايرة للسطح وللاضلاع
التي هي الحدود ولهذا لا يصح ان يقال المربع ما تحيط به الحدود الاربعة بل هو هيئة احاطة الحدود الاربعة بذلك السطح
فاذن المربع عبارة عن سطح احاطت به حدود اربعة ولا شك ان السطح لا يخرج بكونه سطحا لو اضيف اليه وصف
... ولا شك في ان الشكل انما هو ماخوذ بالمعنى الذي حده اقليدس ليس من الكيف بل الذي يمكن جعله من الكيف انما هو
هيئة احاطة الحد الواحد او الحدود بذلك السطح والشكل الذي عند المهندسين انما هو المسمى بالشكل في اصطلاحهم و
كانهم لم يفرقوا بين ذلك المعنى والمعنى الذي في الشكل ولهذا لا يمتنعون عن وصف الشكل بالمساواة للشكل الاخر وعدمها عدم
الملكة ... مقدار ... والشكل الذي هو كيف مغاير لذلك لان الشيء الذي
تحيط به الحدود بالذات ... المقدار بالذات ... الكيف والكيف
ليس بكم فاذن الشكل الذي هو من باب الكيف عبارة عن هيئة الاحاطة واعلم ان الشيخ نقل عن قوم من الحكماء
... الكيفيات العارضة لظاهر الجسم دون باطنه ونسبت قائله الى البلاهة والغفلة لان الاشكال الجسمية انما
توجد من حيث مجسمة بان يكون سارية في الجسم كله فاذا ... كان انما احاطة حد او حدود وانما
كيف الحدود بالسطوح والسطوح بالتعميم شرح في ... ذلك بان ههنا حدودا واشياء اخرى

لا يمتنعون ...
والشكل ...

وهو نسبة الحدود فالحدود ولست الاشكال الا هي الاطراف والحدود الا انها ... في ظاهر المحدود حتى قالت السطح في
ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح لان الظاهر عن الذي في الظاهر ولكن السطح ... ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح
ليس ظاهره فانا لم نعن الشيء المحدد فهو مقدار لا كيفية وان عنى الهيئة الحاصلة من المحدود فانا نقول انها ... ربما توجد
في السطح وحده من الهيئات اما الاشكال كالمربع او هيئة غير شكل كالتسطيح والتقبيب والتقعير واما المجسمات من
الاشكال فليست هيئات توجد في المحدود بل هي هيئات يوصف جملة المحدود بالحدود وفي المحدود وجودها بالتركب
ليست نسبتها الى المحدود او لم نسبتها الى المحدود فلو كانت الكرة في السطح لكانت تقبيبا او تقعيرا الكرية
كالدائرة التي في السطح كانت استدارة وتقويسا للدائرة وكان شكل الدائرة موضوعها السطح لا الخط
كذلك شكل الكرة موضوعه الجسم لا ظاهره الذي هو السطح ولو كان شكل الدائرة لاجل الا الانعطاف للخط لكان شكل
الكرة لاجل تقبيب السطح وهذه الاشكال ولو كانت تحدث للمحدودات بالحدود فليست هي الحدود ولو كانت الحدود
عللا لها فليست علة لانها في انفسها بل في ... محدودها واعلم ان الحدود انفسها ... انها موجودة الا في
المحدود بجملته فان الخط نهاية للسطح الذي هو خط على انه نهاية لجملته فهو موجود بانه نهاية في جملة وجود السطح
في الموصوف وليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر اجزائه فكذلك الشكل الجسم موضوعه الجسم
كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط ومع ذلك جعلوه شكلا وفي هذا نظر فانهم اذا جعلوا الشكل
هيئة احاطة الحد الواحد او الحدود بالجسم كان متعلقا بالحد او الحدود كما اذا قالوا ... عارضة للسطح فانما تعلق
بالسطح وشكله في موضوع الجسم المسئلة الثامنة في ان الشكل من الكيف او الوضع المشهور ان الشكل من باب الكيف
ونقل عن ثابت انه من باب الوضع لان الوضع من جملة المقولات هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والتربيع و
التثليث كذلك لانها هيئات تحصل للمربع والمثلث بسبب اطرافهما وحدودهما فهو من الوضع وهو خطأ فان الوضع بمعنى
المقولة شرط فيه نسبة اخرى ... الى امور خارجة عنها والاشكال ليست كذلك لانها هيئات تحصل بسبب
الاطراف والحدود والاطراف التي ليست اجزاء للشيء ولان الوضع هيئة حاصلة بسبب ... والشيء الى الامور الخارجة عنه
من نسبة اجزائه بعضها الى بعض فان المتمكن لا يعتبر نسبة اجزائه بعضها الى بعض بل ان ... نسبة اجزائه الى الامور
الخارجة والاشكال هيئات ... نسبة الاجزاء بعضها الى بعض ...
لا تكون مربعة عند اعتبار نسبة حدوده الى الخارج عنه فلهذا لا يعد الوضع على ... الشكل علم انه
ليس ... بان جعل الكيفية ... تصورها تصور غيره وهيئة المربع يوجد تصورها ... تصور غيرها فان
... لا يمكن ... الا عند تصور النسبة التي بين اطراف المربع ... اطراف السطح التي
لا تكون الا بعد تعقل السطح ... هيئة المربع موقوفة على تعقل ... الامور ... الكيف

ما كان فيها فان الشركة يوصف يوصف محله بالعرض كذا لو وصف يوصف له بالعرض وهم لم يطالبوا وقال
او هي انها من مقولة المضاف فلان اهل الهندسة حدوها بانها تماس خطين وقيل اهل الهندسة ليس بحجة وبطلانه ظاهر
لان كل زاوية يوصف بانها كبرى او صغرى ولا شيء من التماس كذلك ولان التماس محمول على الخطين بالشركة والزاوية
ليست كذلك وقال الاخرون الزاوية السطحية مقدار متوسط بين الخط والسطح قال الشيخ لا يستوون يلتفت الى ما قاله بعض
الكلفين ما لا يعنيه ان الزاوية جنس اخر من الكم بين الخط والسطح فانا ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول
وعرض هو لم يكن له طول وعرض بل هما حدان فان كان احدهما على الاخر حاصلا ان الخط يكون عن حركة نقطة ثم السطح
عن حركة الخط بتنقله الا في جهة امتداده نزمع تمود عرضا ثم يكون ذا سطح فيكون طرف يحسب يكون احدهما متشبهة
ساكنة والاخرى متحركة لم يكن السطح بل ما يحصل شيان السطح والخط وكذا الزاوية المجسمة مقدار متوسط بين السطح و
الجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح الا في جهة امتداده فاذا فرض احد طرفيه ساكنا لم يكن الحادث جسما تاما فان هذا
لما احاط بمقدار الطول والعرض تمادى به الخبط الى ان تهوس وجهل ما بين السطح والجسم وظن ان السطح لا يكون ذا عرض
الا اذا كان محيطا بحدود اربعة والجسم لا يكون ذا عمق الا اذا كان محيطا بحدود ستة ولم يعرف معنى قولنا في السطح ذو
طول وعرض وفي الجسم ذو طول وعرض وعمق بل الزاوية المسطحة سطح ولذلك يمكن ان يفرض فيها بعدان يفرض احدهما على
والزاوية المجسمة جسم لمثل ذلك اعتبار اذا عنينا بالزاوية المقدار الذي له هذا النوع من التحدد فاما اذا ذهبنا الى الهيئة
فان الزاوية كيفية ومن جعل الزاوية من الكم رسمها بانها سطح او جسم منتهي الى نقطة وكذا رد عليه بان السطح لا ينتهي بالذات
الى النقطة فان نهايته الخط فان اراد به انه ينتهي الى الخط المنتهي الى النقطة فلا بد من اضمار هذه الزيادة وقد صح
بعضهم بها فقال انها سطح يحيط به خطان التقيا بالفعل ينتهيان الى نهاية ولعل ذلك ما فيه سطح يحيط به نهايتان
متماستان وربما قيل سطح يحيط به نهايتان الى نهاية ثم قيل ان هذه الرسوم لا تميز الزاوية عن الشكل فان الشكل سطح
ذو زاوية الى النقطة ولذلك لا يصدق قولنا انه ما يشكل الى النقطة بسبب زوايا به ولذلك للشكل بالعرض في الزاوية بالذات
لان الشكل موصوف بذاته وحقيقته يهتدي الى صفة فيجب ان ذلك بسبب الزاوية حين يكون محمولا او لا على الزاوية وعلى الشكل
ثانيا ولكن لما اشترك الشكل والزاوية فيها فلا بد من مميز هو فصل يفصل احدهما عن الاخر ثم الحق انه ليس في الملفة
السطح نسبة ذا زاوية من كونه ذا زاوية نسبته الى النقطة فان هذا الخط الذي فيه ثم لا ينتهي الى النقطة
الا خط وقيل الزاوية سطح يحيط به خط واحد مستدير على نقطة ويفرق بين وكل او زوايا هذه السطح الذي يحيط به
خطان يحدان على نقطة فان الذي اعتقدوا ان الخط المحيط بالزاوية خط واحد هو باطل لان كونه منعطفا
على نقطة انما يتحقق لو كانت النقطة موجودة بالفعل واذا وجدت بالفعل كل من قسمي الخط في ذاته لا حد فيه الى الوهم
فرعن انفصالها او تماسها على تلك النقطة لم يتحقق الحد بانه جسمه وكان الخطان اثنين بالفعل لكن قد عرض لهما تلك

ثم قولكم الوضع انما يحصل لنسبة الاجزاء والشكل انما يحصل لنسبة الاطراف والاطراف ليست اجزاء اضعف لانا قلنا
الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم لنسبة الامور المتباينة الجهة التي يدخل فيه الشكل لان الامور المتباينة الجهة
التي في الجسم قد تكون اجزاء الجسم وقد تكون اطرافه فاذن الهيئة الحاصلة بنسبة الحدود داخلة في الوضع وقولهم الوضع هو الذي يتوقف
على حصول النسب التي بين اجزاء الشيء وبين امور خارجة عنها مستقلا كلاما يتوقف على حصول النسب بين اجزاء الشيء
اطرافه وقد تكون من الوضع وهو على قسمين منه ما يكون كحصول النسب التي لاجزائه كالمربع والمثلث ومنه ما لا يدع ذلك من اعتبار
النسب التي بين تلك الاجزاء الى امور خارجة عنها كالجلوس والسجود فاذن الكلام في باب الوضع قد سبق فانه كما ان من
الكيفيات المحسوسة ما هو بسيط كالسواد والبياض والحرارة والبرودة وما هو مركب كالغبرة والعتمة كذا من الاشكال
ما هو بسيط كالكرة ومركب كالمربع فان هيئة المربع لما توقف تعقلها على مقولة الحدود الاربعة التي ركبت هيئة المربع
منها اذ هي ما حيث انقد مي لها في تعقلها مانه بهادلم يحتاج ذلك عن مقولتها المندرجة بحيث هيئة المربع انما يتوقف
تصورها على تصور محلها لا غير وسيدك الاجزاء في الوضع بالامور المتباينة الجهة يخرج الوضع المصطلح عليه
الذي هو النوع حقيقة وبقي البحث في شرائط لم يتعرض له ولا يكون في الوضع النسبة التي بين اجزاء الشيء وبين اطرافه حتى
يلزم ان يكون التشكل من مقولة الوضع فان التسمية من فالوضع من الشكل لان الشكل متعلق بحدود بينها كما ذرها حاصر
لوضع بعضها عند بعض فلقد غلط من وهم ان احد الحدود مكان الاجزاء انما الاعتبار في الوضع بالاجزاء
في الشكل بالحدود حيث ان هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يوفق لمثل هذا من المضاف وانما الوضع الذي
هو المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند خارج مباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه كل ان يحمل الشيء بمقولة يوجد ان
يكون منها فان الشكل او لم يكن لا يحصل الا بالاضافة بين الحدود او وضع لها فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان المربع
ايضا لا يحصل الا بعدد من الحدود وليس يجب ان يكون المربع عدد الا يرى انه لا يقال ان المربع هو عدد الحدود ولان
المربع وضع الحدود عند حد فليس يقال عليه هذا وكذا الاعداد انه داخل في مقولتها بل يقال ان المربع حاصل
عن وضع كذا او عن حد كذا

المسئلة التاسعة في الزاوية اختلف الحكماء في الزاوية من اي مقولة هي فقال
بعضهم انها من مقولة الكم لانها تقبل المساواة واللامساواة وتقبل التجزئة فكذا يكون كما وقد ابطله ابن الهيثم
بان جعل الزاوية يقبل التضعيف مرة او مرارا فان الحادة تبطل اذا ضوعفت مرة ولا يبقى حقيقتها اي
الحادة وقد تضاعف مرارا فتبطل ولا يبقى زاوية ابتداء ولا شيء من المقدار يبطل حقيقته بالتضعيف
وقال الاخرون انها من الكيف لانها تقبل المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو المقدار
لانها متكثرة كيفية واما قبولها المساواة والمفاوتة فمن موضوعها الذي هو الكم كما ان الاشكال تقبل ذلك
بسبب موضوعاتها التي لم تعرض وللشكل كذا تكون اثنانية مقولة عليها بالعرض لا بسبب محلها لا بسبب

النقطة المشتركة فيحصل منهما اتحاد ما ذو الزاوية متقومة بالخطين لما اى وذلك الاتحاد عرضي والذاتي متقدم لان
العارض يعرض لما هو ذاتي ملمس لواحد ان يوضع اولا في اى جهة وا عدم يحمل له التنبيه الانعطاف بل يوضع الخطان ثم
يحمل لهما وضع ما لاى دخول في ماهية الزاوية والمسطح هي السطح الذي يحيط به خطان يتلاقيان على نقطة او لم يمر او انها السطح
الذي يحيط به خط واحد مستقيم على نقطة واعلم ان المراد الحقيقي في الزاوية ان يقول الا يمكن تصور الزاوية الا بعد الاعتبار
للمقدار معروضا بهيئة ما كما ان الشكل لا يمكن اعتباره الا مع اعتبار مقدار معروض بهيئة ما وذلك لان الزاوية انما
تتصور عند اعتبار كون المقدار محيطا به حد من جهة … بان يحد والمسطح هي السطح الذي يحيط به خطان يلتقيان بنقطة و
المحيط بالجسم المحدود … يلتقيان … اما المسطح فالحق ان يقال هو السطح الذي يحيط به خطان غيرها اولا
فان لم يحط معهما حد ثالث فما لم يتلاق الخطان عند احد طرفيهما اولا والذان لا يلتقيان فالم يكونا بحيث
لو مدا التقيا اولا بل ينتهيان الى غير النهاية فان التقيا كانا كخطى احاطة تقطع دائرة او شكل هلالي او عدسي
ثم هذا القسم سواء لم يوجد الحد الثالث او وجد لكن لم يلتق الى طرفي الحد به يكون فيه فاعتباره من حيث هو كذلك هو
اعتبار الزاوية واما اعتباره من حيث المحدد كذلك فهو اعتبار الشكل والحاصل ان اعتبار تحديد السطح كونه محيطا
من الزاوية واعتبار تحديده بالكلية من حيث هو الشكل كما ان الشكل حقيقة ملتئم من سطح وحدود وهيئة احاطة الحدود
كذا الزاوية المسطحة ملتئم حقيقتها من السطح والخطين الملاقيين على حد واحد وهيئة احاطة الخطين بذلك السطح وكما ان الشكل اعتبار
انه كمية لانه مقدار له حدود محيطة به وهيئة كذا الزاوية اعتبار انها كمية لانها سطح محاط بحدين وهيئة وكما ان المهندسين
يعنون بالشكل المقدار المتشكل كذا يعنون بالزاوية المقدار ذا الزاوية ولهذا يصفون الزاوية بالتنصيف والمساواة
والصغر والكبر وكما ان هيئة احاطة الحدود بسطح في الشكل هي الكيفية او الوضع كذا هيئة احاطة الخطين بالسطح كيفية او وضع
واعلم ان الزاوية تنقسم بالقسمة الاولى الى مسطح ومجسم والمسطح اما ان يحدث من خطين مستقيمين او مستديرين او احدهما مستقيم والاخر
مستدير والاول الحاد اما ان يكون مثل الخط المنصف بالثاني اى اما على التساوي فكثيرا الزاويتان فالمسطحة او لا على التساوي
فالمائلة النهاوية الاصغر الحادة … والمنفرجة الاكبر … منفرجة والقائمة نوعها في شخصها
كلا قسميها والثاني اما ان يكون المحيط بها محدبا القوسين او مقعريهما او محدب احدهما ومقعر الاخر
والثالث اما ان يكون المحيط بها مع المستقيم محدبة الدائرة او مقعرها واما المجسمة فاما ان يكون المحيط بها بسيطا
واحدا كما في راس المخروط او سطحين بسيطين وهي الزاوية التي على راس نصف المخروط او سطوحا متعددة كما في
المضلعات **تذنيبات** الاول اذا اخذنا نصف دائرة ثم تخيلنا محورا ثابتا وانتقل احد طرفيها
وذلك المحور الذي هو القطر وحركنا الى ان يعاود الشكل الاول حدث ذلك المحور محيطا الى الموضع الذي
ابتدأ منه فانه يحدث من تلك الحركة … المذكور حدث الشكل الكري

ولو اخذنا الاكثر من النصف حدث احد السطح وهو الشكل العدسي واما الاسطوانة فانها تحدث بان يتحرك الدائرة حركة يلزم فيها
مركزها خطا مستقيما طرفه مركز تلك الدائرة لزوما على الاستقامة او … متوازي الاضلاع ونثبت على احد
اضلاعه ويحرك الى ان يعود الى وضعه الاول فانه يحدث منه الاسطوانة واما المخروط فيحدث بان يثبت المثلث القائم
الزاوية على احد من الخطين المحيطين بالزاوية ثم يحرك على ذلك الخط … مركز الدائرة او ثبات الضلع
الاخر على محيط الدائرة … في الاشكال في علم الهندسة كلا تضاد في الاشكال لانه يصدق على السطح المحدب
مستقيما وبالعكس … الاعراض هي السطوح على ما عرفت … فلا تضاد فيها … الاعمق …
والضعف وهو ظاهر فسقط بذلك ظن من اعتقد في الامور الساذجة تضادا في الاشكال … كالتقعير والتقعر
لتغاير موضوعيهما وامتناع اتصاف احدهما بالصفة بالاخر … امتناع تضاد … المستطيل
الرابع في الخلقة الحلوة يقال للهيئة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل وتنسب الى الكيفيات المبصرة … وهي …
من اجتماع اللون والشكل ما عساه بها وصف الشخص بالحسن والقبح … ان الكيف يكون الخلقة كيفية واحدة و
… هي مجموع … مركب انواع الجواهر … على امتناع
تركب انواع الاعراض وان كان … مركب من حسن … الخلقة … واحدة … في باب العرض
… الكل … يحصل منهما وجود الخلقة واجاب بانا لا نمنع تركب الاعراض من الاعراض فان العشر
عرض لانها عدد … وهي مركبة من … الربع عرض … بل بعض الجواهر
لا يوجد منها ما يناسب طبيعة جنسها … طبيعة فصلها … ولم يكن احدهما طبيعة الجنس
والاخر طبيعة الفصل والاعراض لا يوجد فيها ذلك ولو وجدت لها اجزاء لا يكون منها مدلولا عليها بوجه
من الوجوه فطبيعة الجنس كالكيف … لهذا المركب وجزء مدلول عليه بطبيعة الفصل … الى
بسائط لا يوجد فيها احد … ولا يجب ان يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود … الشكل اذا اخذ
الاشياء … لذلك … واحد … حسن الصورة … ولو … الشكل … صاحبه
لم يكن ذلك الحسن ولا ذلك القبح بل حسن … فاذن الصورة … مجموع … واللون خاصة حال
الاشياء ليست تلك خاصة احد جزئيها ولا في مجموع … اذا كان حسن …
حيث هو حسن اللون وحسن الشكل حيث هو حسن الشكل ولم يكن … [illegible]
… الصورة … الحسن الذي … الى الغير لا يكون … الحاصل … بل كان الحسن
… على المجموع الذي على … منهما وعلى المجموع الذي على … [illegible]
الفرق ان الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما داخل … [illegible]

نفس الكيف كالملمس …

نوعه على حد تضاعيف الالوان الى غير النهاية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية واحتجوا بان الشكل
اذا قارن اللون حصل كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيحها والحسن والقبح انما يحصلان للشكل
وحده او للون وحده عن الحسن والقبح الاول فلما حصل للمجموع من اللون والشكل ما لم يحصل لواحد منهما
عرفنا حصول امر مخصوص عند اجتماعهما فلهذا جعلنا الخلقة كيفية مؤدية ...
... الخلق الظاهر دليل على الخلق الباطن لان الافعال الانسانية منها ما هو بحسب الطباع ومنها ما هو بحسب التكلف
فان الانسان قد يفعل كل شيء بخلاف طبيعة الروح فيتعذر الاستدلال بفعل الانسان على خلقه لجواز ان يكون
ذلك الفعل الصادر عنه تكلفيا اما الحيوانات ما عداه فان افعالها في الاكثر صادرة عنها بحسب طباعها
حيث ليس لها عقل دافع ولا حياء مانع الا في النادر فامكن الاستدلال بافعالها على اخلاقها فاذا
عرفت اخلاقها تتبعوا تلك الاشكال المقارنة لتلك الاخلاق لان المقتضي للخلق والاخلاق هو
النوع المزاجي فعلم على ظنهم ان الخلقة الفلانية تقارنها الخلق الفلاني فاذا رأوا في الانسان تلك
الخلقة استدلوا بها على خلقه وهذا هو مبدأ علم الفراسة **المسألة الحادية عشرة** في خواص العدد

مبدأ علم الفراسة

والعلم المشتمل على شرح ذلك بالاستقصاء وذكر رسومها هو علم الارثماطيقي لكن ههنا بحثان آ
الزوجية والفردية ليستا فصلين ذاتيين للاعداد لوجهين آ انا نتصور العدد الكثير الذي هو زوج
ونغفل عن كونه زوجا ونتصور العدد الذي هو فرد ونغفل عن كونه فردا ولا شيء من المقومات كذلك
فلا شيء من الزوجية والفردية بذاتي ب الزوجية والفردية تحملان على الاعداد المختلفة بالنوع فلو
كانتا ذاتيتين لبعض ما تحملان عليه لكانتا ذاتيتين لجميع ما تحملان عليه اذ لا مزية للبعض على البعض لكن
ماهية كل عدد متحققة متعقلة في الاذهان وموجودة في الاعيان من دون تلك الصفة فلا تكونان ذاتيتين
ب الزوجية والفردية متقابلان وليس بينهما الا تقابل العدم والملكة لان ذلك معلوم من مفهوميهما
فان مفهوم الزوجية الانقسام بمتساويين في العدد ومفهوم الفردية عدم الانقسام بمتساويين في
هذا المحل ... وقد توهم بعضهم ان التقابل بينهما تقابل التضاد فان عنى ذلك في مفهوم الفردية
قلنا انه سهو ولم يعن ذلك ومفهوم الفردية انها كيفية ثبوتية باعتبارها يمتنع الشيء عن قبول الانقسام
بمتساويين كان يكون لا دليل عليه ذاتا فانا انما نعلم صدق هذا الشيء فردا الا باعتبار كيفية المانعة
من الانقسام بل باعتبار عدم قبول الانقسام بمتساويين لان الذي يسمي الثلثة فردا لم
يخطر بباله تلك الكيفية بل باعتبار انها لا تنقسم بمتساويين ثم ههنا اشكال وهو ان الزوجية اذا جعلت
الانقسام بمتساويين كانت من باب الانفعال الكيفي حينئذ كيف اوردتموها مقابلة لما ذكر الفردية اذا كانت

عدم الانقسام بمتساويين كيف تجعل كيفية للعدد والاعدام ليست كيفيات في حد ذاتها تم آخر الاول من
كتاب نهاية المرام في علم الكلام بحمد الله تعالى ومنه ويتلوه في الجزء الثاني بعون الله تعالى وتوفيقه الفصل
الخامس في القسم الرابع من الكيفيات وهي الكيفيات النفسانية على يد مصنفه العبد
العبد الفقير الى الله تعالى حسن بن يوسف بن المطهر الحلي في رابع عشر شهر ربيع
الاول من سنة اثنتي عشرة وسبعمائة بالسلطانية
كتابة وتصنيفا والحمد لله وحده وصلى الله
على سيد المرسلين محمد النبي وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الخامس في القسم الرابع من الكيفيات وهو الكيفيات النفسانية وهي المختصة بذوات الانفس اعلم ان هذه
الكيفيات قد يكون بافنة راسخة تسمى ملكات وقد لا يبلغ بل يكون سريع الزوال عن محلها وتسمى حالات وهذان
صنفان لا نوعان لان الافتراق بينهما انما هو بالعوارض لا الفصول لان الشخص الواحد في ابتدا تكونه يكون صبيا لكن
لا يعاد حقيقته عند تمامه واستحكامه في الرجولية بل هو هو بالشخص فضلا عن الوحدة النوعية كذا الكيفية
النفسانية في حالة ابتدا تكونها ونعتها بكل ملكة كانت حالا الا انها تكون حالا حال تكونها وهو سابق على
سابقها الذي باعتباره صارت ملكة وليس كل حال يصير ملكة وههنا ابواب الباب الاول في العلم
وما يتعلق به وفيه مباحث البحث الاول في العلم وفيه مسائل المسألة الاولى في تعريفه اعلم ان شعور كل احد بنفسه
سواء كان ذلك حسيا او عقليا امر معلوم لكل عاقل كحال الانسان من نفسه على سبيل الضرورة وتمييزه بين
سائر احوال النفس من جوعه وعطشه والمه ولذته وقد اضطرب العقلاء ههنا في حقيقته اضطرابا
عظيما وطولوا الكلام فيها لا لخفائها بل لشدة وضوحها فمنهم من جعل العلم اضافة بين العالم والمعلوم
ومنهم من جعله صورة مساوية للمعلوم في العالم ومنهم من قال انه غني عن التعريف فلا يمكن ان يعرف بحد حتى
لكن قصد المخلص من مضائق الباب مع عدم ... وضبط المذاهب المشهورة فيه ان يقول العلم اما
ان يكون امرا عدميا او ثبوتيا والاول لا يعتد به والثاني اما ان يكون صفة حقيقية او اضافة والثاني اما
ان يكون اضافة محضة او صفة حقيقية يلزمها الاضافة وقبل الخوض في تحقيق ماهية العلم نقول زعم جلة
الاوائل ان تصور العلم بديهي لوجهين الاول ان ما عدا العلم لا يعلم الا بالعلم فلو كان هو معلوما بذلك الغير
لزم الدور وكيف لا يكون حقيقة ما به ينكشف جميع الاشياء منكشفة بذاتها غنية عن الكشف بغيرها الثاني اعلم
بالضرورة علوما خاصة كعلمي بان لي علما ... ان النار حارة والشمس مضيئة وتصور العلم المطلق

جزء العلم الخاص فيكون سابقا عليه والسابق على البديهي اولى ان يكون بديهيا اعترض افضل المحققين على الاول بان المطلوب
حد العلم او رسمه بالعلم وما عدا العلم يعلم بالعلم لا بحد العلم ولبس ... الى ان يكون هو كاشفا عن نفسه وغيره كاشفا
عن العلم به وفيه نظر فان المحدود انما يعلم بحده وحد العلم ليس هو العلم بل هو مما عداه فاذن هو يعلم بالعلم
والعلم انما يعلم به لانه حده والنفس العلم اذا اعلم بحده كان ذلك الحد معرفا لكل علم الذي من جملته العلم بالعلم وبحد العلم
فيكون كل من العلم والعلم بحده معلوما بصاحبه فيلزم الدور والتحقيق ان يقال ان العلم الذي يوخذ باعتبارين
ان يكون كاشفا ... معرفا اياه كالحد والرسم والحجة وان يكون ... في العلم به بان يكون صورة مساوية له
اضافة بين العالم والمعلوم على اختلاف المذاهب في ... العلم اذا عرف به العلم انما يوخذ بالاعتبار الاول واذا علم بالعلم
انما يوخذ بالاعتبار الثاني وفي الثاني نظر وهو المنع من وجود علم مطلق يكون جزءا من كل علم وحصوله يعلم
بالعلم الخاص بل كل علم ... مثله في الوجود وفضل العلم هو الحاكم بامتياز كل شيء عما عداه فيكشف الاشياء
نفسه عن غيره ولان كل ما يعرف به العلم فالعلم اعرف منه لانه حالة نفسانية يجدها الحي من ابتداء عمره من غير لبس
ولا اشتباه وما هذا شانه يتعذر تعريفه ولان كل من عرف شيئا امكنه ان يعلم كونه عالما بذلك الشيء من غير طلب ونظر
والعلم بكونه عالما بالشيء عبارة عن العلم باتصاف ذاته بالعلم والعلم باتصاف امر بامر مسبوق بالعلم بكل واحد
من الامرين اعني الموصوف والصفة فلو كان العلم بحقيقة العلم مكتسبا لاستحال ان يعلم كونه عالما بشيء الا بنظر واستدلال
ولما لم يكن كذلك ثبت ان العلم بحقيقة العلم غني عن الكسب وفيه نظر فانه لا يلزم من كونه هو الحاكم بامتياز كل شيء عما عداه
ان يكون معلوما بحقيقته بجواز ان يعلم بعض اعتباراته وكذا الجواب عن الثاني فان العلم بالاتصاف مسبوق بالعلم بالموصوف
والصفة لا من كل وجه بل من بعض الوجوه فجاز ان يكون مجهول الماهية ويطلب بالحد تعريفها المسألة الثانية في ان العلم ليس
عدميا اضطرب كلام الشيخ في حقيقة العلم فتارة جعله امرا عدميا حيث بين ان البارئ تعالى عاقل وعقل
ومعقول وان ذلك لا يقتضي كثرة في ذاته لان العلم هو التجرد عن المادة وتارة يجعله صورة مساوية للمعلوم مرتسمة
في جوهر العاقل وذلك حيث بين ان يعقل الشيء لذاته ولآلة ذاته ليس الا حضور ذاته عند ذاته والنفس في
الانسانيات ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك وتارة يجعله مجرد
اضافة وذلك عندما بين ان العقل البسيط الذي لواجب الوجود ليس عقليته لاجل حصول صور
كثيرة فيه بل لاجل فيضانها عنه ... يجعل البسيط كالمبدأ الخلاق ... النفس وتارة يجعله
عبارة عن كيفية ذات اضافة الى الشيء الخارجي وذلك عندما بين ان العلم داخل في مقولة الكيف بالذات
وفي مقولة المضاف بالعرض فاذا عرفت هذا فلنشرع في ابطال مذهبه فنقول لا يجوز ان يكون العلم
عدميا لوجوه الاول لو كان العلم سلبيا لم يكن ... علما ولا سلب الانسان عنا ولا سلب الفرس عن غيرها

بل لو كان سلبيا لم يكن الا سلب ثبوتي بل العلم انما هو الجهل الذي هو مقابله العدم والملكة وهو الجهل البسيط
او معانده التضاد وهو الجهل المركب فان كان العلم عبارة عن سلب الاول الذي هو عدم العلم كان العلم عدم
العدم فيكون ثبوتيا ولو كان عبارة عن سلب الثاني فهو محال لانه لا يلزم من سلب الجهل المركب بالشيء حصول العلم بذلك الشيء لاحتمال
خلو المحل عنهما وبعبارة اخرى لو كان سلبيا لكان سلبا لما [...] ان كان عدما كان نفي عدم العدم فيكون
ثبوتيا ولو كان وجوديا لعدمه يصدق على العدم فيكون العدم موصوفا بالعالمية [...] معارضة افضل المحققين بان الحكم
بكون العلم سلبيا باطل صحيح لكن في الدليل نظر لان المنافي ان كان مطلق العدم كان العلم مطلق الوجود ولو كان عدما
لا يكون العلم عدم العدم حتى يكون ثبوتيا انما هو عدم العدمي ولا يلزم ان يكون عدم العدمي ثبوتيا فان عدم العمى في الحجر
ليس [...] ذاته [...] ولو كان وجوديا لعدمه يصدق على العدم فيكون العدم موصوفا بالعلم ثبوتا
ادعى بطلانه لان وصف العدم لا يكون وجوديا فان ذلك الحكم سلبي وفيه نظر فانه لم يقصد المستدل كون العلم عدما لمطلق
العدم حتى يكون العلم مطلق الوجود بل عدم مقابله وذلك المقابل ان كان عدم العلم كان العلم عدما للعدم فيكون ثبوتيا
التحقيق ان نفي العدم قد يؤخذ مطلقا فيقابله الوجود مطلقا وقد يؤخذ مضافا الى شيء كعدم البصر مثلا فيقابله
وجود البصر لاتحاد المضاف اليه في المتقابلين فلما كان العدم مضافا ومنسوبا الى البصر وجب ان يكون الوجود مضافا
اليه ايضا وهنا يكون عدم هذا الوجود اما العدم في نفسه او العدم اضافة فان كان العدم في نفسه لزم وجود مقابله اعني
البصر ولو كان العدم اضافة لم يلزم ثبوت المقابل [...] ان كان وجوديا لعدمه يصدق على العدم فيكون
العدم موصوفا بالعلم ثبوتا ادعى بطلانه لان وصف العدم لا يكون وجوديا ليس يرد عليه لانه انما ذكر ذلك على
سبيل الالزام [...] نقض اللازم وهو ان العلم لا يصح ان يتصف به المعدوم [...] العلم يصح وصف
بالالتفات الى شيء دون شيء [...] انه عالم بكذا وليس عالما بكذا [...] تعلقه بشيء دون غيره بخلاف التجرد
فانه لا يعقل اختصاصه بشيء دون اخر لامتناع ان يقال هذا الشيء مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذلك [...]
مغاير للتعقل [...] لو كان [...] الاجماع علينا بكون الشيء مجردا عن المادة وعلى تمام الوجود
معلول الانسان وغير ذلك وجهلنا بكون الشيء عالما لامتناع صدق [...] الشيء على [...] وسلبه عنه لكن [...]
فانا قد نعلم كون الشيء مجردا عن المادة وعلى تمامه ونجهل كونه عالما لشيء البتة ونفتقر بعد ذلك الى الاستدلال فلا
يجوز ان يكون كون الشيء مجردا عبارة عن كونه عالما ولا [...] بعد العلم [...] شك في كون ذلك
المجرد عالما [...] الواحد معلوما مجهولا دفعة واحدة فثبت ان التعقل [...] مغاير لها
[...] العلم لنا [...] فانا [...] لنا
لا يكون لنا صفة العالمية ولا [...] لنا باعتبار عدم هذا الوصف امر وجودي [...] زيادة على العدم

كونه فقط

في الكذار لا يكون [illegible]

يلزم من قوله

اليه وجب ان يكون [...] انما هو حصول امر لنا بعد العلم لم يكن لنا قبله ولا فرق في ذلك [...] النفس عالمين
بالشيء وفي انا [...] ان كل واحد منها حاصل بعد ان لم يكن وانا نميز بينها وبين سائر الاحوال التي [...]
المدرك لنا وان لهذا العلم خصوصية والمراد عن غيرها وذلك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرا ثبوتيا فقد
ظهر ان التعقل لا يجوز ان يكون امرا عدميا ولا سلب المادة ولا غيره [...] وقد يلزم من ذلك لكن [...] لازم الشيء مكانه
اعترضه المصنف في الثالثة في ان العلم ليس هو الانطباع اعلم انه لا يجوز ان يكون العلم عبارة عن صورة مساوية
للمعلوم منطبعة في العالم خلافا للرئيس لوجوه الاول لو كان التعقل عبارة عن حصول صورة في العاقل مساوية
للمعقول لكان تعقلنا لذاتنا اما ان يكون عبارة عن حصول صورة مساوية لذاتنا في ذاتنا او يكون عن حصول
ذاتنا لذاتنا [...] عن صورة اخرى [...] ويلزم من الاول اجتماع المثلين فلا يكون احدهما بالحالية اولى من الاخر
بالمحلية اولى من العكس ولا يكون احدهما آلة التعقل والاخر اصلا له بحصول التعقل ويكون هو المعقول اولى من العكس
ولانا ما لم نعقل ان تلك الصورة صورة ذاتنا لم نعقل ذاتنا فيكون علمنا لذاتنا قبل علمنا لتلك الصورة
والثاني باطل لانه ليس علم الشيء المجرد عقل منه انه عاقل ولهذا اذا عقلنا واجب الوجود لم يلزم ان نعتقد
انه عالم بل نفتقر بعد علمنا بثبوته الى دليل على علمه مع انه عالم بذاته في نفس الامر وايضا فقد يبطل قوله التعقل
حصول صورة مساوية للمعقول في العاقل [...] لو كان التعقل عبارة عن حصول صورة المعقول للعاقل لكان
علمنا بذاتنا اما ان يكون نفس ذاتنا او مغايرا له والقسمان باطلان اما الاول فلان علمنا بذاتنا اذا كان نفس
ذاتنا فما لم يكن علمنا بعلمنا بذاتنا هو نفس علمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا [...] فان كان لزم حصول
ذاتنا حصول العلوم غير متناهية بالفعل لان ذاتنا موجودة بالفعل وعلمنا بذاتنا هو نفس ذاتنا وكذا علمنا بعلمنا
بذاتنا الى ما لا يتناهى ولما كانت ذاتنا موجودة بالفعل وجب ان يكون هذه الاشياء موجودة بالفعل لكنه محال [...]
يكون الشيء الواحد موجودا بالقوة والفعل معا ولئن لم يكن علمنا بذاتنا نفس ذاتنا وهو القسم الذي يكون فيه
لا انا اما العلم بالعلم هو نفس العلم بالمعلوم لانا نقول هذا باطل لانا قد نعلم الشيء ونغفل عن علمنا بعلمنا به فانا نستحضر في
ذهننا العلم بالعلم والعلم بالمعلوم اضافة الى المعلوم وتغاير المتضايفين يستدعي تغاير الاضافتين وايضا
فلا يستلزم اجتماع المثلين اعترضه افضل المحققين بان علمنا بذاتنا هو نفس ذاتنا بالذات وغيرها بنوع من
الاعتبار والشيء الواحد قد يكون له [...] ذهنية لا يمنع [...] المعتبر [...] وفيه نظر لان هذا الاعتبار
الذي حصلت به المغايرة لو كان جزءا من علمنا بذاتنا دون ذاتنا [...] علمنا بذاتنا لم يتحد بالذات
لان المغايرة في المقوم تستلزم المغايرة في الحقيقة [...] خارجا عن ذاتنا الذي هو علمنا بذاتنا
[...] الذي هو نفس ذاتنا [...] علمنا بذاتنا [...] في الذات [...]

ويكون [...] اذا لم يحصل ذلك
مع ان العلم بالمعلوم حاصل
في الوجود ولان العلم بالعلم
اضافة الى العلم

التغاير البتة فيتعقل ذاتنا لذاتنا لا يكون نفس ذاتنا والا لزم تعقلنا لذاتنا مادام ذاتنا وكذا يدوم
علمنا بعلمنا بذاتنا فيكون جميع المراتب التي لا تتناهى دائمة موجودة بالفعل الى غير النهاية وهو ضروري البطلان
ولا مغاير لذاتنا زائد عليها لان ذلك الزائد ان كان مساويا للماهية كما يقوله انه صورة للمعلوم في العالم لزم
اجتماع المثلين وان لم يكن مساويا بطل قولهم علم الشيء بذاته نفس ذاته وان العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم
لان هذا الزائد الذي حل فيه على ليس احدهما اذ لو كان العلم هو حصول صورة الشيء لغيره لكان الجسم الاسود
مدركا للسواد لانه حصل له السواد والتالي باطل بالضرورة فانا نعلم ضرورة ان الجمادات لا شعور لها
البتة لا يقال الادراك حصول الشيء لا لاي شيء اتفق بل للذات المدركة والجماد ليس بمدرك وايضا فان
ماهية النفس مخالفة لماهية الجسم والادراك هو حصول الشيء للذات المجردة لا للجسم ولا يلزم من كون حصول السواد في النفس
ادراكا للسواد ان يكون حصوله للجسم ادراكا له ولان حصول السواد للشيء انما يكون ادراكا له لو وقع ذلك الحصول
على وجه مخصوص وهو التجرد عن المادة ولما لم يكن حصول السواد للجسم على وجه التجرد لم يكن الجسم عالما به ولان الحصول
انما يستلزم التعقل لو اتحدت الصورة بالعاقل وهذا الشرط غير متحقق في الجسم والسواد لانا نقول اذا كان الادراك
هو الحصول فالمدرك شيء له الحصول اي الادراك فانما تحقق الحصول وجب تحقق الادراك لانه يلزم ان يكون الجماد
مدركا للسواد لان السواد حصل له لكن لما كذب عليه الاتحاد الادراك وصدق عليه الحصول وجب التغاير والا
صار قولنا في الجماد انه حصلت له الصورة وهو غير مدرك انه حصلت له الصورة ولم تحصل له وايضا
قولهم الادراك حصول الشيء للذات المدرك ان عنوا به للذات التي يدركها الحصول فالى كذلك وان عنوا به
غير الحلول فهو المطلوب ولما كانت النفس محلا للادراك كانت مغايرة له لان المحل مباين للحال ومغاير له
ولان علمنا بالشيء لو كان عين ذاتنا لما كان يتعذر في علمنا بالشيء حصول حقيقة ذلك الشيء لنا ولانه كان يجب
ان يكون عالما بذلك المعلوم ابدا فثبت ان علمنا بالشيء زائد على ذاتنا فذلك الزائد لو كان نفس الحقيقة المعقولة
فانما تحققت تلك الحقيقة المعقولة حصل العلم ان الجماد عالم وان كان غيره فهو المطلوب فاذا كانت حقيقة
الادراك عندكم هي الحصول فانما تحقق الحصول كان ادراكا الا ان يحمل قول الوجود على الامرين بالاشتراك
اللفظي فيكون وجوده عند كونه حاصلا في العقل مخالفا لوجوده عند كونه حاصلا للجسم وهو باطل لانا
ان حملنا وجود الشيء نفس ماهيته استحال ان يختلف وجود الماهية الواحدة بحسب اختلاف العوارض وان وقع
الاشكال لان حقيقة اذا كانت مغايرة لمعقوليته وجهلنا يكون وجوده مغاير المعقوليته ولو حملناه
زائدا استحال ان يكون بالاشتراك اللفظي اتفاقا وكما سبق لا دليل لا يقال ليس في التعقل زائد على تلك
الماهية لانا نقول ذلك الزائد اما وجود تلك الماهية او حصولها للمدرك والاول باطل بما تقدم والثاني

هو الاول حصول ذلك الوجود للمدرك لا يمكن ان يكون هو نفس الشيء والذي حل فيه شرط ان كان هي الحقيقة الموجودة
عاد المحال وان كان زائدا سلبيا كان او ايجابيا حصل المطلوب والا لدار ومحال في العلم اذا كان صورة مساوية
للماهية فيعقول منه الصورة يمتنع ان يكون نفس المعلوم اما اولا فلمغايرة الشيء صورته واما ثانيا فللعلم الضروري بانا
اذا علمنا الجبل والنار لم تحصل ماهية هذه الاشياء فينا بل يكون مغايرة لماهية المعلوم ولان الحلول اما ان يكون
مساوية له من كل وجه او من بعض الوجوه والاول محال بالضرورة لانه لا فرق بين الشيئين اللذين يتساويان من كل
وجه وكما حكمت الضرورة بعدم حلول نفس الماهية في العاقل كذا الحكم بامتناع حلول ما يساويها من كل وجه فانا
نعلم بالضرورة ان مقدار الجبل وشكله وجواهره لا تحصل في النائم بالجبل وان كان مساويا من بعض الوجوه
فمعلوم انه لم يحصل الجبل لو بالوجود في بعض الصور وعن بالاول بالجزئية لعين صفات احدها دون صفات
الاخر فالاول يكون بان تحصل الماهية وان الصورة العقلية والماهية في بعض الوجوه وتحصل للصورة صفة او صفات
لا تحصل للماهية ويكون جميع صفات الماهية واعتبارها حاصلة في الصورة او بان يحصل الحال فتحصل للماهية مساواة الصورة
في بعض الوجوه وتحصل للماهية صفة او صفات لا تحصل للصورة ويكون جميع صفات الصورة حاصلة للماهية والثالث
اما ان يكون تحصل في كل من الماهية والصورة جميع صفات كل اخر وتحصل لكل منهما صفة او صفات لم تحصل للاخر
او تحصل لكل منهما صفات تشترك فيها بعض صفات الاخر وتحصل لكل منهما صفة لا تحصل للاخر
والقسم الاول ظاهر البطلان بالضرورة لانا نعلم انه لم تحصل في الصورة العقلية جميع صفات الماهية ولوازمها و
خصوصا الجوهرية الحاصلة في الجسم مثلا وعوارضها كما تقدم والثاني محال ايضا لانه يلزم ان لا يكون
الصفة التي زادت الماهية بها على الصورة معلومة او لا يكون معلومة بصورة مساوية لها والاول باطل
لانا نعرض علمنا بشيء واحد من كل جهة او علمنا بالشيء بجميع جهاته وعوارضه ولواحقه والثاني باطل
ايضا والا لكان العلم على اضافة بالاشتراك اللفظي حيث كان في بعضها بصورة مساوية وفي الاخرى بصورة
مساوية ويلزم ايضا الترجيح من غير مرجح ولان في الصورة العقلية صفات ليست في الماهية كالعرضية في جوهر
الماهية واما القسم الاول من قسمي القسم الثاني فانه باطل بالضرورة ايضا لما تقدم من امتناع حلول الماهية
ومساواتها في العاقل والثاني ايضا باطل والا لكان المحصول هو تلك الصفة المشتركة من الماهية والصورة
العقلية ولا يكون باقي صفات الماهية منه معلوما او يكون معلوما لا بالصورة المساوية فيجيء التقسيم في كونه صورة مساوية
للمعلوم في العالم قال افضل المحققين لا يحكم العالم بالجزم جازما به بانه انطباع صورة مساوية
للجرم وهو في صورة الشيء وبينه فان الانسان بالحقيقة وصورته ليست بالطبع وليس الصورة مساوية
للمعقول في تمام الماهية لان المساواة في تمام الماهية هو نفس الماهية ويختص من الشيء صورا لا صور بها رداد

كان من الماهية وصورتها النفسية في النوع لكانت الصورة عين الماهية وفي ذلك يكون المعنى لكونه حاصلاً
هو مجموع ماله الاشتراك وماله الامتياز ولا يلزم أن يكون الجدار عاقلاً لأن الإدراك ليس الحصول القابل مشروط
بشرط مخصوص فإنا لو قلنا التعقل حصول المثال عند ما من شأنه أن يحصل له المثال لا يلزم منه أن يكون الجماد
الذي يحصل عنده بارز عقلاً واعلم أن ما ذكرناه من التقسيم لا يتأتى معه شيء من هذا الكلام البتة إذا
كان بين الماهية المعقولة والصورة العقلية النسبية بالنوع لم يكن حصول ماله قائم به الجدار عن قابل ضعيف
لأنه قابل للحصول فيه ولأنه يصف به وليس قابلاً للتعقل فإنا وجدنا الشيء لم يحصل في الجماد لأنه لم يحصل
له ولم يحصل عنده فلهذا لم يحل التعقل فيه أما الجدار فإن حد التعقل وهو الحصول ثابت فيه ولم يوجد
الحصول بأنه حصول عند ما من شأنه أن يعقل بأنا نحكم عن معنى هو كم أن يعقل فإن كان هو الحصول لزم
التكرار ولم يكن الجماد عاقلاً ولو كان معنى غيره ثبت التغاير بين التعقل والحصول وهو المطلوب وأيضاً
حصول الشيء للشيء يقع بالاشتراك أو التشكيك على معان مختلفة كحصول الجوهر للجوهر والعرض وحصول العرض للعرض
والجوهر والصورة للمادة أو الجسم وعكسهما والحاصل لما حضر لغيره وعكسه إلى غير ذلك ولما كان الحصول الإدراكي
معلوماً ولم يكن أي حصول اتفق بل حصول صورة ما للمدرك لا للشيء على الإطلاق ولم يكن مدار الحصول بمعنى
حصول العرض لموضوعه لم يجب أن يكون الأسود مدركاً للسواد ولا مخلص فيه فإن البحث في تفسير المدرك في قوله الإدراك
حصول الشيء للمدرك لا أي حصول اتفق فلو كان التعقل هو الحصول وحده إذ الصورة موجود ليس بجسم
ولا في مادة جسم واعتقدنا حلول السواد فيه لم يقطع بكونه عالماً به اعترضه أفضل المحققين بأن اعتقاد
حلول السواد فيه إن كان على سبيل حلوله في الأجسام فهو جهل وسخف ولو كان على سبيل حلوله في المجردات
فهو منافٍ لكونه عالماً به ولا تغاير بينهما إلا تغاير الألفاظ المترادفة وفيه نظر فإن مفهوم الحلول واحد والبرهان
أثبت في المجرد فإنا لو كان التعقل هو الحلول للصورة في المجرد لكنا إذا اعتقدنا حلول أمر في المجرد نعتقد
أن ذلك المجرد عالم به وليس كذلك بل إنما يحصل ذلك بمقدمة أخرى بعدها الحلول في المجرد وإذا ثبت أن الحلول في
المجرد هو التعقل لكن النزاع إنما وقع في هذا ثم إنا نجد العلم بأن الله تعالى ليس بجسم ولا حال فيه نشك في أنه
هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه فاعلاً لغيره أم لا وهذا يدل على أن كون الشيء عالماً بنفسه مغاير لحصوله لذلك الشيء له
اعترضه أفضل المحققين بأن ذلك إنما يتم إذا لم يحمل أنه ذاته بأي وجه حصل لذاته وإن عنده بأي وجه حصل
له فإن معاني الحصول المجملة إذا حققنا الحد وحققنا أن كون الشيء مجرداً قائماً بالذات يقتضي علمه بذاته وبصفاته
كما بيناه لم نشك في ذلك وفيه نظر فإن تحقق كون الشيء مجرداً قائماً بالذات يقتضي علمه بالذات بذاته وبصفاته بل
على مغايرة التعقل للحصول وهو المطلوب … في الخارج أو في الجملة والإدراك يكون

في الحس المشترك أو في ملتقى العصبتين فلو كان الحصول إدراكاً لكنا نعلم اعترضه أفضل المحققين بأن الإدراك ليس
حصول الصورة في الآلة فقط بل حصولها في المدرك لحصولها في الآلة وههنا الإدراك لا يحصل في الحس
المشترك ولا في ملتقى العصبتين في النفس … إلا عند حصول الصورة في الموضع المذكور بل أو غيره
وفيه نظر فإن المدرك غير المدرك وقد يكون حلم الإدراك هو الحصول عند المدرك فكيف … المدرك يحصل
صورة المدرك عنده عند أن تحصل صورة المدرك للمدرك كما حصلت في الآلة كان هناك حصولان ولا حاجة
إلى حصول الصورة عند الآلة وحده أن لا يكون المدرك إلا من حصلت له تلك الصورة ط أنا نعلم أن المبصر هو زيد
الموجود في الخارج والقول بأنه مثاله أو شبحه يبطل الكرة الأوليات اعترضه أفضل المحققين بأن المبصر هو زيد لكن
إذا لا أبصار فهو حصول مثاله في الآلة الذي … عدم التمييز بين المدرك والإدراك هو منشأ هذا الاعتراض ي
كيف يكون الإدراك صورة ذهنية مطابقة لما في الخارج والشعور بالمطابقة إنما يكون بعد الشعور بما في الخارج اعترضه
أفضل المحققين بأن المطابقة عين الشعور بها … الأول وقد … يا المعقول من السماء الكلي وللسماء الموجودة
في الخارج في تمام الماهية إلا أن ذلك يكون السواد مثل البياض في تمام الماهية لأن التماثل بين السواد والبياض لاشتراكهما
في العرضية والحلول في المحل وكونهما محسوسين أتم من التماثل بين المعقول من السماء الذي هو عرض غير محسوس حال في محل
كذلك وبين السماء الموجود الذي هو جوهر محسوس موجود في الخارج محيط بالأرض اعترضه أفضل المحققين بأن الماهية
التي تحصل في العقل هي ذلك الكلي … من عوارضه الخارجة عنه ولذلك اشتقت الماهية من لفظ ما هو فإن …
عنها يكمل بها ولما كان كذلك كان مقصود القائل المعقول من السماء الكلي وللسماء الموجودة في الخارج هو
أن السماء المعقولة المجردة عن اللواحق ليست مساوية للسماء المحسوسة المقارنة لها وح إن أراد بعدم المساواة التجرد
واللاتجرد كان صادقاً وإن أراد به أن مفهوم السماء ليس مشتركاً بين المجردة والمقارنة كان كاذباً فإن زاد
أن المعقول من السماء الكلي وللسماء الموجودة في تمام الماهية كان معناه أن المعقول من السماء الكلي وللسماء
الموجودة في تمام الماهية المعقولة ليس لها ولها حال كونها معقولة وهذا يهذي بأن لما يسمعه بأن المعقول
من السماء هو عين ماهية السماء فضلاً عن المساواة وأما كون السواد عرضاً وللبياض في تمام المعقولية فظاهر
وظاهر أن المناسبة بين الموضعين غير صحيح فإن الفرق بين السماء المعقولة والمحسوسة … محل
… غير محسوس … جوهر … النوع … الماهية … عوارض
… مع مقابلها والفرق بين السواد والبياض فرق بين الطبيعة الجنسية … المحصلة المأخوذة بأن مع فصل
… وبأن مع فصل آخر نوعها نوعاً مضاداً للأول … أن السماء المعقولة إذا أخذت من حيث
هي عرض قائم بنفس ما لم تكن ماهية السماء إنما تكون ماهيتها من حيث تكون صورة حصلت في العقل مطابقة لما

وان لم يكن الا حصول الصورة عند الآلة

وفيه نظر لانا لم نقصد بالماهية المعقولة باعتبار كونها ثابتة في الذهن بل نريد به نفس الحقيقة والذات
التي للشيء في نفس الامر وليس المقصود من قولنا المعقول من السالبة والسالبة الموجودة في الخارج عدم
المساواة في الوجود وعدمه ولا انها مساوية لها في المفهوم الذهني بل انه ليس بمساو لها في حقيقتها
وكيف يجوز حمل السالبة الثابتة في العقل التي حكم عليها بالعرضية والحلول في محل مجرد عن موضوع لها
الثابتة في الخارج التي حكم عليها بالجوهرية والاحساس والاستغناء عن المحل مندرجة تحت طبيعة نوعية
محصلة ماخوذة بانها مع عوارض ذاتها مع منافاتها فان احدى الصورتين جوهر والاخرى عرض و
احديهما حالة في محل مجرد عن موضوع والاخرى غير حالة في محل وهي محسوسة المسئلة الثانية في ان العقل
هل يتوقف على الانتزاع ام لا اختلف الناس في ذلك فاكثر الاوائل على انا نتصور امورا لا وجود لها
بالفعل سواء كانت ممكنة مثل كثير من الاشكال الهندسية او ممتنعة كشريك الباري تعالى ونحكم على ما لا تحقق له
في الاعيان كالممتنعات باحكام ايجابية كالامتناع فذلك المحكوم عليه يجب ان يكون متمايزا عن غيره والا
لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره وكل متمايز فهو ثابت فان العدم المحض والنفي الصرف لا يتحقق فيه امتياز
ولا تعدد ولا تخصص ولو جاز في العدم الصرف ان يكون بعضه متميزا عن البعض بالمقدار والعدد والشكل لجاز
في هذه الامور التي نميز بعضها عن البعض بالبصر ان تكون معدومة وهو سفسطة بل هذه الامتيازات و
المخصصات كلها من لواحق الموجود الثابت اذ ليس ذلك الثبوت والوجود في الخارج لانا فرضناه
ممتنعا فيه معدوما ولان ذلك الامتناع واجب الثبوت للممتنع لاستحالة ان يعقل الممتنع غير ممتنع فلو كان ذلك
الامتناع ثابتا في الخارج لكان وجود الممتنع واجبا في الخارج لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط
فيكون ممتنع الثبوت في الخارج واجب الثبوت في الخارج معا فهو موجود في الذهن حتى يتاتى للذهن ان يحكم
عليه بامتناع ان يعرض له الوجود الخارجي لا يقال لو كان كون الشيء ممتنع الوجود في الخارج كافيا في حكم الذهن
على الصورة الذهنية بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات باسرها ممتنعة لان الصورة الحاصلة
منها في الاذهان ممتنعة الحصول في الخارج لانا نقول الصورة الذهنية انما هي ماهية ولها وجود ولا شك
ان للماهية اعتبارا ولوجودها اعتبارا آخر مغايرا للاعتبار لها فاعتبار الماهية من حيث هي هي
ولهذا كان جزءا من اعتبارها من حيث انها موجودة لكنهما متغايران تغاير الجزء والكل وتلك الماهية
اذا اخذت من حيث هي ذهنية فهي ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة
عن الممتنع او عن الممكن لكن اذا نظر الى تلك الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فان
حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجي لها كانت من الممتنعات وان لا كانت ممكنة فالحاصل ان تلك الماهية

تارة في حقيقتها من الوجود الذهني لكن المحكوم عليه بالامكان والامتناع هو تلك الماهية فقط لا من حيث اعتبار وجود
وعدمه ولهذا كان كون الانسان انسانا غيره وكونه بحيث لا يمنع نفس تصوره من الشركة غيره فان احد المفهومين ليس هو
الاخر ولا داخلا فيه على ما عرفت فكونه بحيث لا يمنع الشركة عارض عرض لتلك الماهية لكن يمتنع ان يعرض له ذلك
العارض عند وجوده في الخارج لان كل موجود في الخارج متشخص ويمتنع ان يكون نفس تصوره محمولا على غيره على ما
عرفت فاذن هذا العارض انما عرض له عند كونه في العقل فاذن للماهيات المعقولة وجود في العقل واما ان
الارادات الجزئية لا بد فيها من هذا الارتسام ففيه شك وفيه نظر لانا لا نسلم توقف الامتياز على الثبوت وورود ذلك
المعدوم والعدم فان المعدوم من حيث انه معدوم لا اولية له ثابتة في الخارج بل انه مفهوم الصفة في الذهن
بالعدم لا على انه ثابت في الذهن ايضا وايضا المحكوم عليه بالامتناع ليس هو الصورة الذهنية بل هذه الصورة صورة
وتلك الماهية لا ثبوت لها ذهنا ولا عينا لانا نعلم ان تلك الصورة الذهنية ممتنع وجودها في الخارج والا لم
يبق فرق بين الممكن والممتنع كما تقدم بل الماهية التي هذه الصورة صورة لها هي التي يحكم عليها بالامتناع لانا لم نتصور
لا يمكن تمييز بعضها عن البعض قبل وجودها بل قبل وجودها نعلم انها بعد وجودها يكون بعضها متميزا عن البعض
فالحاصل ان الممتنعات مترتبة الحصول لانا نقول هذا باطل لانه اذا لم يكن متميزا كما في الشريك العقلي الذي حكم
عليه بالامتناع يستحيل الحكم بان بعضها متميز عن البعض بعد الوجود والمعتمد في هذه الصورة توجيه الادلة
الدالة على امتناع كون العلم صورة بل على نفي الصورة ايضا ولان حصول الاستعداد والحرارة في الشيء المدرك
يقتضي ان يرد بها سكون حار اعني اتصال المحقق بان الاستعداد ان كان جسمانية كانت ذات وضع فلا محالة
يكون محله ذا وضع فيصير الجائز عن محلها مستعدا لها من حيث يتوجهها ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي يكون ذلك
المحل الة مستعدا وان كانت كذلك لم يكن ذات وضع ولا يقتضي ان يصير محلها مستعدا واما الحرارة فانها لا
يقتضي كون محلها حارا الا اذا كانت الحرارة بعينها والمحل جسمانيا اما اذا صدرت من شانه ان يتفعل عنها ولا يلزم
من ذلك ان صورها المغايرة لها اذا احتجت جسمانيا ادق جسمانيته ان يحمله حار فصلا عن ان يحمل المدرك الذي
يكون ذلك المحل الة حارا وقبل الاستدلال ليست معها حاصلة وفيه نظر فان يدرك الاشكال الاكثر لا تحصى كثرة
متضادة دفعة او قريبا من دفعة ويمتنع حصولها في الة واحدة لتضادها في الانتهاء مع الكثرة بكثرة الصور
للعلم القطعي بتعذر ذلك بل لاحاطة بهذه الاشكال المتضادة ثم لو فرضنا العجز عن ذلك فيتعين الحاجة الى
الشكلات المتكثرة بسهولة جدا مع تضاد المتكلمات واحتياجها الى زمان ينهيا المحل للانفعال عن
هيئتها والاستعداد الكيفية اذا اعقلت فانها تعقل بحصولها بعينها في ذات العاقل عندهم او بحصول
صورة مساوية لها وعلى كلي التقديرين يلزم ان يكون المحل مستعدا لانا لا نعني به الا احد شيئي الاستعداد

اوصورتها ولا فرق بين الكلي والجزئي في ذلك والا لم يكن العلم حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم ولا بد من حمل
الجزئية والكلية على اتصاف المحل بالاستعداد وعدمه بل اذا حصل الاستعداد او صورتها في محل وجب ان يكون
مستعدا سواء كانت الاستعداد كلية او جزئية وان لم تحصل لم يمكن ان يكون مستعدا فقوله اذ كانت كلية لم يكن ذات استعداد صحيح
مسلم لكن مورد المنع انه يصير محلها مستعدا للاجماع فيه لم يقل العقل حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم وقوله
الجواز لا يقتضي كون محلها عارفا الا اذا كان الحكم بعينها والحكم حالا بالاتحاد عن صدقها من شانه ان يتعقل غيرنا
ضعيف لانا لا نحتاج الى ... الا ان حصل الجواز فان كانت الجواز لنفسها حاصلة ثبت انه جار ولم تكن صورتها
فانها ساويتها من كل وجه فكذلك وان ساويتها من بعض الوجوه لم يكن جميع الجواز معلومة الا من ذلك الوجه
لا من كل وجه وان كان حصول المساواة من بعض الوجوه مقتضيا للعلم المبهم من كل وجه لم يكن لذلك
الوجه الذي حذفناه عن درجة الاعتبار تخصيص عن باقي الوجوه حتى يعتبر خاصة وقيل انما يلزم كون الذهن
مستعدا لو حصل الاستعداد بعينها فيها اما اذا حصلت صورتها وهي مساوية لها فلا وهو باطل لان ... مثل الاستعداد
الاستعداد وصورتها ان كان عين الاستعداد لزم كون الذهن مستعدا لان معناه ما حصلت فيه ...
وان لم يكن لم يمكن تعقل الاستعداد بحصول الاستعداد في الغاية وهو المطلوب ... الصورة
الذهنية ان لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلا ولو كانت مطابقة فلا بد من امر في الخارج ولم ... لا يكون
ان يكون الادراك حالة نسبية بين المدرك ومدركه اعترضه افضل المحققين بان من الصور ما هي مطابقة
للخارج هي العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج هي الجهل اما الاضافة فلا يوجد فيها المطابقة وعدمها
لامتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة علما ولا جهلا وفيه نظر اما اولا فلمنع
من انحصار سبب الجهل في عدم المطابقة لما في الخارج فانا اذا جعلنا العلم اضافة امكن وجود الجهل
مع عدم تلك الاضافة ومع وقوعها على غير الشرائط المناسبة لها واما ثانيا فلانا نقول كل ما لا يكون مطابقا
للخارج جهلا مكون علمنا بماهية المستحيلات وبالممتنعات في الخارج جهلا اذ لا مطابق لها في الخارج
وهو باطل لان قولنا شريك الباري ممتنع حق وصدق في الصور المتخيلة جاز ان يكون موجودة قائمة
بانفسها كما قاله افلاطون او بغيرها من الاجرام الغائبة عنا وهذا وان كان مستبعد لكنه بالتزام ان
صور المسائل الذهنية مساوية للمسائل غير مستبعد اعترضه افضل المحققين بان افلاطون لم يذهب ولا غيره
الى ان المحالات المناقضة لانفسها موجودة في الخارج ولا يمكن ان يذهب الى ذلك ذاهب واما
الجواز بكون الصورة المدركة في جسم غائب عن المدرك ليس مستبعدا فقط انما هو وذلك من المحالات الظاهرة و
ليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة في ... مساوية للسماء الاحتمال ان يكون الانطباع في مادة

الجسم الذي هو آلة الادراك او في القوة المدركة الحالة فيه اللذين يختلفان في الصغر والكبر من حيث ذاتيهما ولا حاجة
ان يكون المنطبع لصغر مقدارها من السماء وذلك غير قادح في المساواة بحسب الصورة فان الكبير والصغير من الانسان
متساويان في الصورة الانسانية ولما لم يكن ذلك قادحا في الاستعداد الذي ادعاه الا انه بطلانه على ان هذا
الاستعداد ليس بوارد على القول بان الادراك انما يكون بصورة مطلق بل غايته ما في الباب انه يرد على القائل
بان الابصار انما يكون بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية والتخيل يكون بانطباع صورة في الآلة الجسمانية
الموضوعة للتخيل ولا يرد على سائر الادراكات الجسمانية والعقلية ولا في الموضعين المذكورين ايضا على القائل
بالشعاع او على من يذهب مذهب الشيخ ابي البركات في القول بان الصورة المبصرة تنطبع في النفس وفيه نظر
فان السؤال اذا كان في اضافة القائل للعلم لو صح جوابه يلزم ... او صورة مساوية للمعلوم
في العالم لا بد من فرض ما يتعلق به العلم وتحققه في نفسه في العلم المفسر بالحق ... الفرض ولولا ذلك لم يتميز
من الاحكام الصحيحة والباطلة فيما لا وجود له في الخارج كقولنا شريك الباري ممتنع والجسم ممتنع فاذن المعلوم
اي شئ كان يجب ان يكون له تحقق في نفس الامر يتعلق به العلم على ما يقف عليه ... معرفة الفرق بين الثابت في
نفس الامر والثابت في الخارج وسنذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى والاستعداد كون الصورة المدركة ثابتة في جسم
غائب ليس في موضعه فان محققي الاوائل ذهبوا الى ثبوتها في العقل الفعال وان ... الا
يكون الجسم ذا وضع بخلاف العقل واما انطباع الصورة المساوية للسماء في مادة آلة الادراك فانه اشد
امتناعا اما اولا فلان تلك المادة في غاية الصغر فكيف ينطبع فيها هذا المقدار الاعظم فان لم تشترط المساواة
في المقدار او ان الحاصل في المادة الصغيرة لا يكون له مقدار لزم ان لا يدرك المقدار العظيم على عظمه والصغير
على صغره حيث لا صورة مساوية لها في المادة واما ثانيا فلان تلك المادة لا يمكن ان يقوم بغير مقدار
فكيف يحصل فيها مقدار آخر والمساواة بحسب الصورة غير كافية في العلم بالمقدار وان لزم من دور
الشيء اثبات الصورة الذهنية فانها لزم فيما لا يكون موجودا اما المحسوسات التي لا تدرك الا اذا كانت موجودة
فيحتمل ان يكون ادراكها اضافة ما للمدرك اليها اعترضه افضل المحققين بان الادراك معنى واحد انما يختلف
باضافته الى الحس او العقل فاذا دلت ههنا في موضع حتى كونه امرا غير مضاف عرضت له الاضافة
علم بطلان انه ليس بالاضافة وانما يحتمل ذلك لو لم يكن الادراك شيئا واحدا فان التعقل لا يفتقر
حصوله الى ... وحضورها بخلاف الادراكات الجسمانية ... الانطباع
المعقول الموجود في العاقل لكنا اذا عقلنا ان السواد يضاد البياض يلزم ان ينطبع صورة السواد
والبياض هنا ولزم ان يكون محل السواد والبياض واحدا الا ان ... ما ... ان فيه شئ

لا بد ولم يحضره المعترض عليها لكنها منافية لذاتها اعترض بان من قولهم مضادة السواد والبياض
مقدار تسمت عليه ماهيتاهما وماهية الضدين يعنيان التضاد المطلق بل بشرط الوجود
الخارجي فلا يلزم تحقق التنافي عند حصول هذا الشرط وفيه نظر لان الصورة ان ساوت الماهية الخارجية
لزم التضاد فيها كما في الماهية ولو لم تكن مساوية لها لم تكن صورتها في الماهية اذا انطبعت في
العقل ليس من حيث انها صورة جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة في الخارج بل وجوده الذهني اما ان
يكون بعد ذلك او وجودا اخر والاول يستلزم ان لا يتحقق الفرق بين الوجود الذهني والخارجي اصلا وكان يجب
ان يترتب على تلك الماهية حين تكون في الذهن جميع ما يترتب عليها عند ما تكون خارجية فالحرارة المعقولة محرقة
والسواد المعقول محسوس قابض للبصر وهو محال والثاني ايضا محال لانه يقتضي ان يكون للشيء الواحد وجودان
فيكون موجودا مرتين وهو محال وجهه ان له وجودا اخر لكن الوجود الخارجي حاصل له وكان يجب ان
يترتب عليه جميع ما يترتب له في الخارج اعترض بان للخارج ماهية ولوازم ولا يجب ان يكون ما يلزمها بحسب
ما يلزمها بحسب كل ما يلزم فانه من الخارج لم يحصل لوازم الشيء بحسب اختلاف العوارض حتى يكون الحرارة متى
حلت المادة الجسمانية يعرض لها عوارض مخصوصة ومتى حلت النفس المجردة عن الوضع والمقدار لا يعرض لها
شيء من تلك العوارض فيكون الماهية في الحالين واحدة لانها ليست هي بما هي هي مستحقة للاحكام الخارجية
فلا يكون مستحقة لها لا بما هي ماهية بل لانها يلزمها الحكم عند حلول المادة الجسمانية وهذا الحكم صادق
عليها عند كونها ذهنية فالحاصل ان النار عبارة عن الشيء الذي اذا وجد في الخارج كان محرقا واذا
كان كذلك فحقيقة النار ولو حصلت في الذهن الا انها لا تكون محرقة لان شرط كونها محرقة كونها موجودة
في الخارج واذا كانت في الذهن صدق عليها انها لو كانت في الخارج لكانت محرقة ولو وجدت لا بل
الاشكال في نفس السخونة لم يندفع بهذا الجواب وفيه نظر لما سبق تقريره وهو ان الماهية الذهنية ان كانت
الخارجية في جميع ما به صارت ماهية لزم المحال من الشركة في جميع لوازم الماهية والا لم تكن لوازم للماهية
بل بشرط الوجود ولو لم تكن مساوية بطل قولهم بالصورة وبالوجود الذهني لان الموجود ح لا يكون
هو نفس الماهية بل لا يساويها فلا يكون تعقل الاستدارة هو حصول الاستدارة ولا صورتها المساوية
في العاقل وهو المطلوب واذا علمنا ان النار هو الشيء اذا وجد في الخارج لزمه الاحراق فقد
علمنا الاحراق لان علمنا بان شيئا يلزمه شيء آخر بشرط مخصوص موقوف على العلم بحقيقة اللازم والملزوم
واذا كنا قد عقلنا الاحراق والتعقل حصول المعقول فقد حصلت هنا الاحراق فيكون الذهن
محرقا اذ معنى المحرق ما فيه الاحراق الا انه لا يكفي في التعقل حصول الاحراق بل يعقل منه انه الامر الذي

يلزمه اللازم الفلاني عند وجوده في الخارج لكن كلامنا في اللازم الفلاني كالكلام في الاول ولان الوجود الذهني
ان خالف الخارجي في مفهوم كونه موجودا كان لفظ الوجود واقعا بالاشتراك اللفظي وهو باطل عندهم وان ساواه
بطل عذرهم لان الذهني يمكن الاتصاف بالوجود فلا منافاة بين ذات العقل وماهية المعقول وبين وجوده فاذن
يمكن ان يوجد فيه من المعقولات وهو محال اذ لا يوجد فيه اللون والشكل والمقدار يتصف بالالوان المختلفة والمقادير
والاشكال المختلفة دفعة وهو محال ولانه لا يبقى فرق بين الانسان الموجود في الذهن وبين الانسان في الخارج لتساويهما في
الماهية والوجود وهو مكابرة وان يكن الذهني ممكن الاتصاف بماهيات هذه العلوم لم يكن التعقل حصول
ماهية المعقول في العاقل وهو المطلوب ثم العلم بمضادة السواد والبياض يجب ان يكون متعلقا بهما والا لكان
متعلقا بما هو مضادة المطلق لا بمضادة السواد للبياض واذا كان العلم المتعلق بمضادة السواد للبياض متعلقا
بهما فيكون العلم الواحد متعلقا بمعلومين وهو محال لان شرط العلم المطابقة والشيء الواحد لا يطابق المختلفين اعترض بان
ذلك يلزم لو جعل العلم نفس الانطباع اما اذا جعلناه اضافة مخصوصة مشروطة بالانطباع فلا محال في لازم وهو مسلم
لكنه يسلم اضافة **المسألة السادسة** في ان العلم هل هو اضافة محضة او صفة يلزمها الاضافة اعلم ان الصفات
منها ما هي حقيقية كالسواد والبياض والى اضافة محضة كالتيامن والتياسر والى ما يكون حقيقية يلزمها الاضافة
وينقسم الى ما لا يتغير بتغير المضاف اليه كالقدرة والى ما يتغير كالعلم اذا عرفت هذا فمعقول العلم لا يعقل الا
مضافا تارة الى العالم بان يقال العلم علم للعالم والعالم عالم بالعلم ويحقق هنا حرف الصلة بين المضاف والمضاف
اليه وتارة الى المعلوم فيقال العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم فيتحد هنا حرف الصلة فهل العلم نفس هذه
الاضافة المحضة او هي صفة حقيقية يلزمها الاضافة اختلف الناس في ذلك فذهب بعضهم الى الاول واحتج
الكاتبي بان العلم لا ينفك عن الاضافة اما بان يكون نفسها او مشروطا بها والقولان متقاربان واحتج
بعضهم على كونه اضافة بانه لا يمكننا ان نعقل كون الشيء عالما الا اذا وضعناه في مقابلة معلوم وهذا لا يدل على
معلومية لجواز ان يكون امرا يلزمه الاضافة ومنهم من قال بل هو يكون العلم اضافة ومنهم من يمنع الاضافة بالتعلق وهو ابو الحسين
البصري ومن تبعه واثبتوا امرا اخر يقتضي هذا التعلق ومنهم من قال العلم عرض يوجب العالمية والعالمية حالة لها
تعلق بالمعلوم فاثبتوا امورا ثلاثة العلم والعالمية والتعلق وهم القائلون بالاحوال وبيان البحث معهم كما
قال الفاضل المحقق من جعل العلم اضافة وغفل عن السعي في الاضافة بين الحصول يلزمه ان لا يكون
ما ليس بموجود في الخارج معلوما وان لا يكون ادراك ما جهلا البتة لان الجاهل يتصور صورة ذهنية لحقيقة الخارج
غير مطابقة لها والمعلوم اذا كان معدوما فلست ادري ان يكون انه لم يكن في الذهن وفيه نظر فانه كما ان الاضافة
تستدعي ثبوت المضافين فكذا الصورة لان فيها اضافة ايضا وهي انها صورة لذي الصورة وحكاية له ومساوية

اما ما دام وانما يستدعي الاشياء المتغايرة فان كانت ثابتة في الذهن لزم اضافة الشيء الى نفسه لان ما في الذهن
ليس ما في الخارج او بعكس الامر فلا يجوز ان يحمل التعقل مضافا الى المانع ونرجع ما لزم في المضاف ويتبع تيسير
الجهل بما ذكر بل مع الجهل عدم المطابقة بين العلم والمعلوم فاذا حدثت الاضافة الى شيء على وجه لا يكون فيه سلطان
كانت جهلا ولا يكون في المعلوم المعدوم ان يثبت له نسبة حسب ارتفع حصصها واذا تقرر هذا فالعلم والادراك
والشعور صور حقيقية يلزمها حالة اضافية لا توجد الا عند وجود المضافين وقيل انها حالة اضافية
لا توجد الا عند وجود المضافين فان كان المعقول هو ذات العاقل الحاصل ذلك العاقل ان يعقل ذلك
المعقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه فيه بل يحصل لذاته من حيث هو
عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو معقول وتلك الاضافة هي التعقل وان كان المعقول غير العاقل
امكن لذلك العاقل من حيث هو هو ان يعقل ذلك المعقول من حيث هو كذلك ولكن ذلك المعقول معدوما في الخارج فلا
جرم لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل لتحقق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما وعلى هذه الاصول تبتنى
اسقطت الاصول المبنية بالدلالة فان الحكم لما ثبت على انه لا بد من الصور المنطبعة لا جرم اثبتناها وما قامت الدلالة
الا على ان العلم ليس من لوازمه ذلك الانطباع لا جرم اثبتنا اضافة زائدة على تلك الصور الى غيرها ولما حصرنا
الاقسام ولم نجد سوى هذا القسم تعين الحق فيه واعلم ان لنا في تعقل الواحد منا كلاما سيأتي بعد
ان شاء الله لكن ذلك لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل بعينه لما تقدم من بطلان القول
بالصور نعم الحق ما ذكرنا من كون العلم صورة حقيقية يلزمها الاضافة. مسئلة السابعة في ان التعقل لا يشترط
فيه الاتحاد وههنا مذهبان غريبان عجيبان لقدماء الحكماء في التعقل حدثا بعد المعلم الاول احدهما قد
كان مشهورا عند المشائين وهو ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هو فاتحد العاقل بالصورة
المعقولة عند تعقلها اياها وشنع الشيخ عليهم في كتاب الاشارات وغيره لكن الشيخ [illegible] في كتاب المبدأ والمعاد
الى ان النفس انما تعقل اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال وتتحد به [illegible] العقل
الفعال والذي يدل على بطلان المذهب سيما بالشرك ان الاتحاد في نفسه مطلق لان المتحدين قبل الاتحاد ان
كانا اثنين متعددين متمايزين بعد الاتحاد وان بقيا كما كانا فلا اتحاد لانهما لم يكونا متحدين بل متعددين
متمايزين والتعدد ينافي الاتحاد وكذلك انهما كما كانا قبل الاتحاد وبقي عدمها وحدث ثالث فلا اتحاد
ايضا بل كان اعدامهما لشيء ثالث وهذا غير منكر ولان الفرض انهما [illegible] بطلان الاتحاد والتعدد معا
وان عدم احدهما دون الاخر فلا اتحاد لبعض الفروض بامتناع اتحاد الموجود مع المعدوم وهذا دليل على ابطال
الاول بخصوصيته ان النفس اذا عقلت شيئا ما ولكن اذا اتحدت به وصارت حقيقة النفس حقيقته فاذا

عقلت شيئا اخر ولكن [illegible] فاما ان يتحد به او لا والثاني هو المطلوب ومن ان التعقل لا يستلزم الاتحاد وانه لا
اولوية في الاتحاد بهذا المعقول الاول دون الاتحاد بهذا مع الثاني والاول يستلزم اتحاد النفس مع جميع المعقولات لكنها
غير متناهية فيكون ما لا يتناهى من الماهيات شيئا واحدا وهو محال لانه يلزم كون الشيء الواحد حقيقتين مختلفتين فيكون
لكونه حقائق مختلفة غير متناهية ولانه يلزم القول باتحاد العاقل بالمعقول يستلزم القول باتحاد جميع المعقولات وهو
معلوم البطلان بالضرورة ولانه اذا عقل العاقل اما ان يبطل النفس عند تعقلها او لا [illegible] فان بطلت النفس
فلا بد من حدوث نفس اخرى والا لم يكن هناك شيء يعقل واذا بطلت حال التعقل لم يكن في تلك الحال متحدا بالمعقول
بل لا عاقل ولا يكون المتجدد عاقلا لانه لم يعد [illegible] مع ان الضرورة تقضي ببطلان هذا فان
الانسان شيء [illegible] العلم [illegible] ان لم يبطل النفس [illegible] اذ هو المتقرر كان المتجدد حالة من
احوال النفس لا في ذاتها فانه [illegible] فذلك غير منكر اذ هو شأن من الاستحالات [illegible] ولانه
لو اتحدت بالمعقول [illegible] فلا يعقل غيره [illegible] المعقولات كما تقدم فكلما تعقل واحد
عقل كل واحد او بعضها فيلزم [illegible] المذكورة ولانه لو كان [illegible] الذي وقع
الاتحاد [illegible] لا يزيد ولا ينقص لزم وجوده قبل التعقل لكن النفس يمكنها تعقلات غير متناهية
[illegible] غير متناهية وتكون ذات مقدار وهو محال [illegible] لم يكن [illegible] المنقسمة
فيكون كذا ولانه اذا عقلت صورة لم يكن [illegible] البعض اولى [illegible] فكل ذلك محال
ويدل على ابطال الثاني خصوصا ان العقل الفعال ان لم يكن شيئا واحدا بعيدا عن التكثر او يكون ذا اجزاء
وابعاض والاول يوجب ان يكون المتحد به لاجل [illegible] ان يعقل جميع المعقولات لان العقل الفعال
علة لجميع المعقولات والمتحد بالعاقل لجميع المعقولات عاقل لها والا لم يصيرا واحدا وان كان ذا
ابعاض يتحد النفس عند تعقلها معقولا واحدا ببعض من تلك الابعاض وجب ان يكون للعقل الفعال
بحسب كل تعقل ممكن الحصول للانسان واحد لكن التعقلات التي يقوى عليها البشر غير متناهية ثم ان كل
واحد من تلك التعقلات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء
غير متناهية فاذن العقل الفعال مركب من اجزاء [illegible] غير متناهية لان المعقولات المجملة
الالهية غير متناهية ثم كل واحد [illegible] المعقولات [illegible] غير المتناهية فيكون يعقل زيد
السواد مثل تعقل عمرو فاذن يكون للعقل الفعال [illegible] غير متناهية [illegible] الشيخ فللعقل
الفعال اجزاء غير متناهية لا من واحد بل من اجزاء غير متناهية [illegible] بالنوع بل [illegible] المتحدات
بالنوع [illegible] بالمهية [illegible] العوارض [illegible] المادة والعقل الفعال مجرد [illegible]

اما اذا علم ذاته ... على الاشياء الغائبة فان كانت ثابتة في الذهن لزم اضافته الى الشيء لان ما في الذهن
غير ما في الخارج اذ ليس الامر فلا يجوز ان يحصل التعقل مضافا الى ما في ... ولزمه ما لزم في المضاف ويمتنع تغير
الجهل بما ذكر بل مع الجهل عدم المطابقة بين العلم والمعلوم فاذا حدثت الاضافة الى شيء على وجه لا يكون مطابقا
كان جهلا ولا يثبت في المعلوم المعدوم ان يثبت له اسم حتى ... حصولها واذا لم يوجد هذا العلم ولا ادراك
والشعور صور حقيقته ... حالة اضافية لا توجد الا عند وجود المضافين وتحقيقه انها حالة اضافية
لا توجد الا عند وجود المضافين فان كان المعقول هو ذات العاقل استحال ... ذلك العاقل وان تعقل ذلك
المعقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى ارتسام صورة اخرى منه فيه بل يحصل الذات من حيث هو
عاقل مضافا الى ذاته من حيث هو معقول وتلك الاضافة هي التعقل ولما كان المعقول غير العاقل
امكن لذلك العاقل من حيث هو ... ذلك المعقول من حيث هو حال كون ذلك المعقول معدوما في الخارج فلا
جرم لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل ليحصل النسبة المسماة بالعاقلية بينهما وعلى هذه الاصول
استمرت الاصول المسلمة بالدلالة فان الحكم لما قامت الدلالة على انه لا بد من الصور المنطبعة لا جرم اثبتناها ودلت الدلالة
ايضا على ان العلم ليس من نوع الانطباع لا جرم اثبتنا اضافة زائدة على تلك الصور الى جزئه ولما انحصرت
الاقسام وبطلت سوى هذا القسم تعين الحق فيه واعلم ان لنا في تعقل الواحد منا كلاما سيأتيك بعد
ان شاء الله تعالى وقوله لا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل ممنوع لما تقدم من بطلان القول
بالصورة نعم الحق ما قدمناه من كون العلم صورة حقيقية يلزمها الاضافة المسألة السابعة في ان التعقل لا يشترط
فيه الاتحاد ههنا مذهبان غريبان عجيبان لقدماء الحكماء في التعقل حدثا بعد المعلم الاول احدهما قد
كان مشهورا عند المشائين وهو ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هو فاتحد العاقل بالصورة
المعقولة عند تعقلها اياها وشنع الشيخ عليهم في كتاب الاشارات وغيره لكن الشيخ ذهب في كتاب المبدأ والمعاد
الى ان النفس انما هي اذا عقلت شيئا فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال وتتحد به ولنصرح من العقل
الفعال والذي يدل على بطلان المذهب مما ذكره ان الاتحاد في نفسه باطل لان المتحدين قبل الاتحاد ان
كانا اثنين موجودين متمايزين بعد الاتحاد وان بقيا كما كانا فلا اتحاد لانهما لم يكونا متحدين بل متعددين
متمايزين والتقدير انهما ... وانهما كما كانا قبل الاتحاد ... عدما وحدث ثالث فلا اتحاد
ايضا بل كان اعداما لشيئين ... الثالث وهذا غير منكر ولان الضرورة قاضية ببطلان الاتحاد والتعدد
وان عدم احدهما وبقي الاخر فلا اتحاد لاستحالة ... الموجود مع المعدوم ومن شنع على ابطال
الاول بخصوصية ان النفس اذا عقلت شيئا ولتكن ... اذا اتحدت به وصارت حقيقة النفس حقيقة ... فاذا

عقلت شيئا اخر ولتكن ب فاما ان يتحد به او لا والثاني هو المطلوب وهو ان التعقل لا يستلزم الاتحاد والاول لا
اولوية في الاتحاد بين المعقول الاول والثاني ... الثاني والاول يلزم اتحاد النفس مع جميع المعقولات لكنها
غير متناهية فيكون ما لا يتناهى من الماهيات شيئا واحدا وهو محال ... الشيء الواحد ... محلها فيكون
يكون حاصلا فيه غير متناهية ولانه مع القول باتحاد العاقل بالمعقول يستلزم القول باتحاد جميع المعقولات وهو
معلوم البطلان بالضرورة واذا عقل العاقل اما ان يبطل النفس ... او لا يبطل فان بطلت النفس
فلا بد من حدوث غيرها ... فلا يكون هناك شيء متعقل واذا بطلت حال التعقل لم يكن في تلك الحالة متحدة بالمعقول
ولا عاقلة له ولا تكون المتجددة عاقلة له لعود البحث فيها مع ان الضرورة قاضية ببطلان هذا فان
... العلم ... اذ هو ... كان ... حال
احوال النفس ... ذاتها ... وذلك غير منكر ... الاستحالات ... ولانه
النفس لو اتحدت بالمعقول فاما ان يتحد بكلها فلا تعقل غيره والا لاتحدت المعقولات كما تقدم ويكون تعقلها لاحد
عقله كل واحد او بعضها فيلزم انقسامها وعود المحال المذكور ولانه لو كان للتعدد ... الاول الذي ...
الاتحاد وتعقلت بحيث لا تزيد ولا تنقص لزم وجوده قبل التعقل لكن النفس يمكنها تعقلات غير متناهية
يستحيل ... الفعل غير متناه ... ذات مقدار وهو محال ... لم يكن لزم قبولها للقسمة والتعدد
فيكون كما ولانه اذا عقلت صورة لم يكن بعد البعض اولى ... او البعض ... وكل ذلك محال
ويدل على ابطال الثاني بخصوصية ان العقل الفعال اما ان يكون شيئا واحدا بعيدا عن التكثر او يكون ذا اجزاء
وابعاض والاول يوجب ان يكون المتحد به لاجل تعقل شيء واحد ان يعقل جميع المعقولات لان العقل الفعال
على قولهم جميع المعقولات والمتحد بالعاقل لجميع المعقولات عاقل لها والا لم يصيرا واحدا وان كان ذا
ابعاض يتحد النفس عند تعقلها معقولا واحدا ببعض من تلك الابعاض وجب ان يكون للعقل الفعال
بحسب كل تعقل ممكن الحصول للانسان واحد جزء لكن التعقلات التي يقوى عليها البشر غير متناهية ثم ان كل
واحد من تلك التعقلات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء
غير متناهية فاذن العقل الفعال مركب من اجزاء غير متناهية الى ... غير متناهية لان المعقولات الجملة
... غير متناهية ثم كل واحد ... المعقولات ... الا ... غير المتناهية فيكون تعقل زيد
للسواد مثل تعقل عمرو وكذا يكون للعقل الفعال ... غير متناهية ... النوع فالعقل
الفعال اجزاء غير متناهية لا من واحد ... غير متناهية ... النوع ... بذلك المتحد
بالنوع لا ... بالمهية ... بالعوارض ... المادة والعقل الفعال مجرد ...

غير ممنوع بالعوارض فلا يكون متكثراً فهو بسيط وقد كان مركباً هذا خلف وايضاً النفس اذا عقلت معقولاً
واحداً صح الحكم بالعقل الفعال فلم يكن الذي الحدث به احدى النفسين هو الذي الحدث الاخرى
به منهم اتحاد النفسين فكلما عقل زيد شيئاً عقل عمرو فيلزم ان يكون كل ما دل عقل شيئاً فعقل اخراً فادرك الشيء
او غيره ان يساويه في تعقل جميع الاشياء وهو معلوم البطلان او يكون مغايراً فيكون للعقل الفعال
بحسب المعقولات جهات متباينة او اجزاء متباينة تحصل ويكون له بحسب كل واحد من الافراد جزء متباينة التي
للنوع اجزاء متباينة لا من واحد بل من اجزاء متباينة وهو محال لذاته ولان الامتياز بين الامور
المتساوية في الماهية انما هو باللوازم او العوارض والكل منتف هناك وجواباً قالوا ان النفس اذا عقلت شيئاً
فانما تعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال واتصالها بالعقل الفعال هو ان تصير هي نفس العقل الفعال
لانها تصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو بعينه النفس فيكون العقل المستفاد وصدقهم
الرئيس في الاتصال بالعقل الفعال ولكن يقول انه يمتنع بمعنى الاتصال بالمعنى الذي ذهبوا اليه من الاتحاد
به وبالمعنى الذي يكون بين الاجسام بل المراد به الاستعداد التام للنفس لفيض بعض المعارف منه قال الرئيس
كان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عمل في العقل والمعقولات كتاباً يثني عليه المشاؤون وهو حشف
كله وهم يعلمون من انفسهم انهم لا يفهمونه ولا فرفوريوس نفسه وقد ناقضه من اهل زمانه رجل
وناقض هو ذلك المناقض بما هو اسقط من الاول ومع هذا الشيخ العظيم الرئيس على فرفوريوس
ذهب الى قول باتحاد النفس بالصورة المعقولة عند تعقلها اياها فانه قال يبدع العقل كل صورة مجردة
عن المادة والعوارض اذا احدث العقل بالقوة صيرته عقلاً بالفعل الا ان العقل بالقوة يكون منفصلاً
عنها انفصال مادة الاجسام عن صورها فانها ان كانت منفصلة بالذات عنها وتعقلها كانت تنال
منها صورة اخرى معقولة والسؤال في تلك الصورة كالسؤال فيها وذهب الامر الى غير النهاية فهذا ما
ذكره على سبيل الاجمال اولاً على سبيل التفصيل فقال العقل بالفعل اما ان يكون في هذه الصورة
او العقل بالقوة الذي حصل لنا هذه الصورة او مجموعهما ولا يجوز ان يكون العقل بالقوة هو العقل بالفعل
لحصولها له لانه لا يخلو ذلك العقل بالقوة اما ان يعقل تلك الصورة او لا يعقلها فان كان لا يعقل تلك
الصورة فلم يخرج بعد الى الفعل وان كان يعقلها فاما ان يعقلها بان يحدث لذات العقل بالقوة منها صورة
اخرى وذهب الامر الى غير النهاية فان كان يعقلها بانها موجودة له فاما على الاطلاق فيكون كلما شيء
حصلت له تلك الصورة عقلاً لتلك الصورة حاصلة للمادة وحاصلة لتلك العوارض التي عرضت لها في
المادة فيجب ان يكون المادة والعوارض عقلاً لتلك الصورة فان الصورة المعقولة موجودة في الاعيان

او يعقلها بان يحصل منها [illegible] الصورة لذاتها فقط فان كان انما يعقلها [illegible] يحدث له منها صورة اخرى

بالطبيعة وذلك محال فظهر ان الموجود والمحال لا للعدم المخالط جميع ذاته ولا على الاطلاق فكل ما هو موجود
لشيء من شأنه ان يعقل فيكون هو حيث من شأن ان يعقله ليس وجودها فيكون كما نقول ان ما هو موجود لشيء من شأنه ان يوجد له
واما ان يكون معنى ان يعقل الشيء وجود هذه الصورة له وقد وضح هنا ان يعقل نفس وجود هذه الصورة له فهو
فاذن ليس ان يعقل هذه الصورة نفس وجودها للعقل بالقوة ولا وجود صورة موجودة عنها فاذن ليس العقل
بالقوة هو العقل بالفعل [illegible] يوضح الحال بينهما حال المادة والصورة المذكورتين ولا يجوز ان يكون العقل بالفعل
هاهنا هذه الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة لم يخرج الى الفعل الا ان ليس هذه الصورة نفسها [illegible]
العاقل بالفعل هو الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة ليس عقلاً بالفعل بل موضوعاً للعقل بالفعل [illegible] فليس
عقلاً بالقوة لان العقل بالقوة هو الذي من شأنه ان يكون عقلاً بالفعل [illegible] عقلاً بالقوة اما الذي
[illegible] المادة [illegible] والذي [illegible] الصورة فان كان عقلاً بالفعل فهو عقل بالفعل وانما لا يكون
وهو عقل بالقوة ولا يجوز ان يكون هذا العقل بالفعل مجموعهما لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك المجموع يعقل ذاته
او غير ذاته ولا يجوز ان يعقل غير ذاته لان ما هو غير ذاته هو الصورة والمادة المذكوران او شيء خارج
عن ذاته فان كل شيء [illegible] فهو يعقله بان يحصل صورة المعقولة فيحصل منه محل للمادة ولا يكون تلك الصورة هي
الصورة التي [illegible] بل صورة اخرى بها يصير عقلاً بالفعل وايضاً يكون انما يصح ههنا الصورة التي بها يصير
العقل بالفعل عقلاً بالفعل [illegible] الصورة ثم مع ذلك فان الكلام في المجموع مع تلك الصورة الثانية [illegible] ولا
يجوز ان يكون [illegible] لذاته ايضاً لانه اما ان يعقل الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة او كلاهما
كل واحد من هذه الاقسام اما ان يعقل الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة او كلاهما وانت
اذا تبينت هذه الاقسام بان لك الخطأ في جميعها فانه لو كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء الذي
كالمادة فالجزء الذي كالمادة عاقل لذاته معقول لذاته ولا مدخل للجزء الذي كالصورة في هذا الباب
[illegible] ان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء الذي كالصورة فالجزء الذي كالصورة هو [illegible] الذي بالقوة في
الجزء الذي كالمادة هو [illegible] الذي كالصورة والعقل [illegible] وهذا عكس الواجب [illegible] يعود الكلام المذكور
[illegible] تعقلها [illegible] على الاطلاق [illegible] لشيء من شأنه ان [illegible] الصورة
يعقل نفسها كانت [illegible] ولو كان يعقل [illegible] الذي كالمادة بالجزء [illegible] الجزء الذي
كالمادة حاصلة في الجزء الذي كالمادة وهي الجزء الذي كالصورة [illegible]
الذي كالصورة [illegible] الصورة
المعقولة [illegible] العقل بالقوة [illegible] الطبيعة [illegible] اذا حلت العقل بالقوة

[illegible]

المجردات ذاتا بها وصار بها شيئا واحدا فلم يكن الا مجرد معقول متميز الذات فيكون في العقل بالجسم
هي الصورة المجردة المعقولة وهذه الصورة اذا كانت تعقل غيرها فعقلها بالفعل بان يكون له فاذا كانت
قائمة بذاتها فهي اولى ان يكون عقلا بالفعل فانه لو كان لجوهر النار قياما بذاته لكان اولى ان يحرق و
السائل لو كان قائما بذاته فهو اولى بان يعرف التصور وليس يجب للشيء المعقول ان يعقله غيره لا محالة فان
العقل بالقوة يعقل لا محالة ذاته انه هو الذي من شأنه ان يعقل غيره فقد ظهر من هذا ان كل ما هو مجرد
عن المادة وعوارض المادة فهي معقولة بذاتها بالفعل وهي عقل بالفعل ولا يحتاج في ان يكون معقولا
الى شيء آخر يعقلها والجواب اما بحسب الاول فهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة عند
حلول الصورة المجردة فيه فلم قلتم العقل بالقوة يعقل تلك الصورة لاجل حصولها فيه فكيف لا كان لو
لاجل حصولها في شيء من شأنه ان يعقل فلنا بحسب الثاني وهو ان يعقل تلك الصورة لانها حلت في
شيء من شأنه ان يعقل فقوله يلزم ان يكون انما عقلها لانها حلت في شيء من شأنه ان يحل فيه [illegible] انما يلزم ذلك
لو جعلنا التعقل نفس حصول صورة المعقول في محل لا نقول به بل مثل اخراجها اضافة الى ذاتها
فان المعقول ان كان هو ذات العاقل امتنع ان يكون التعقل بحصول صورة للمعقول في العاقل والا
لتضاعفت الصور بل يكون باضافة تحصل للذات من حيث هو عاقل بالنسبة الى ذاته من حيث هو معقول
وتلك الاضافة التعقل وان كان غيره امكن لذلك العاقل ان يعقل ذلك المعقول من حيث هو
حال كون المعقول معدوما في الخارج فلا بد من ارتسام صورة اخرى من ذلك المعقول في العاقل
ليتحقق النسبة المسماة بالعاقلية بينهما او يقول يتحقق الاضافة بالنسبة الى ذات المعقول من حيث هي
لا من حيث انها ثابتة في الذهن او في الخارج او لا ثابتة فيهما على ما اخترناه كما [illegible] المسئلة الثالثة
في الفرق بين حلول الصور العقلية في النفس وبين حلول الصورة في المادة وسائر الصور في
الجسم اعلم ان العاقل [illegible] الصورة المعقولة في النفس فرقوا بين حلول هذه الصورة
العقلية في النفس وبين حلول سائر الصور في الجسم من وجوه الاول ان المادة متناهية لا يمكن اجتماع الكثير
منها في مادة واحدة فان الشكل المثلث مع الشكل المربع مثلا في مادة لا يمكنه التشكل بشكل المثلث
مع حصول الاول بل يعدم الاول حتى يمكن حصول الثاني في تلك المادة ولا كذلك الصور العقلية
فانها تجتمع في النفس بل يستعد بحصول بعضها حصول بعض في النفس وتعاضد فان النفس الخالية عن جميع
العلوم يكون تصورها لشيء من الحقائق شاقا شديدا وكلما ازدادت ارتسام الاشياء فيها وكثرت
علومها ازدادت استعدادها للباقي [illegible] الصور الى جهة اذا حلت في مادة وكانت عليه لم يكن

ابدا [illegible] فان المعظم من الصور المادية لا يحل في مادة صغيرة والصور الذهنية بالعكس فان فيمن [illegible]
ليتعظم منها [illegible] الصور لهذا امكنت النفس تخيل السماوات والارض والجبال والبحار حيث لم يكن
للنفس [illegible] الصورة [illegible] هذه الطريقة [illegible] العقلية الى جميع [illegible] الكلية
لذا طرأ عليها الكثرة [illegible] في المادة عن [illegible] الضعيف [illegible] كلام الصور العقلية البعض
وان القوي لا يحل الضعيف [illegible] المحسوسات [illegible] في الخارج في [illegible]
بلا فيها [illegible] في [illegible] وكذا في الصور العقلية [illegible] الصور [illegible]
ذهنية ولا من تصور [illegible] مجرد ذهنية فالعقل الحكم على الصور الذهنية انها حصلت في الذهن [illegible]
مجردة بل انها امور [illegible] في الاعيان كانت [illegible] او مجردة ثم ان الصور العقلية [illegible] الا [illegible]
بل [illegible] النفس من [illegible] في استرجاعها الى الجسم كسبب جديد كذلك الصور [illegible]
[illegible] الحسية [illegible] استعدادا [illegible] استرجاعها الى [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الصور العقلية كلية [illegible] وحقائق كلية لان [illegible] فيها وان الطبيعة المادية [illegible]
[illegible] الطبيعة الانسانية [illegible] في الاشخاص الانسانية كزيد وعمرو مثلا ولا [illegible]
[illegible] كان [illegible] اسم الانسان عليها [illegible] زيد وعمرو [illegible]
صدق لفظ الانسان عليها [illegible] لو فرضنا [illegible]
لوجدنا [illegible] في [illegible] الاشخاص [illegible]
انما هو [illegible] الكثير [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] بعض [illegible] الاشخاص [illegible]
[illegible] الصور العقلية [illegible] جميع اللواحق [illegible] والعوارض
[illegible] الصورة [illegible] الى [illegible]
[illegible] العقل [illegible] العوارض
[illegible] المخصوصة [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible]
[illegible] الصور العقلية [illegible]
[illegible] النفس [illegible]

حلم العقل بعد على انتزاع صورة مجردة عن العوارض اللازمة لها فتلك الصورة التي يعقل زيد مثلاً لا يمكن
ان يكون عين ما به الاشخاص الموجودة في الخارج فيلزم زيد في [illegible] فاذن تلك الصورة ليست موجودة
في المشترك فيها واجيب بأن كلامنا في المشترك الموجود في الاشخاص في نفسها مجردة عن اللواحق
كالعلم المستفاد من حيث هي علم كلي مجرد لاني معلوم كذلك لا ان العلم في ذاته كذلك ولهذا السيد
[illegible] المعبود من كلمي لعقولنا على نهج المتعلمين والمتابعين [illegible] لم يتفقوا على غرضهم ظنوا ان
في العقل صورة مجردة كلية وليس الامر على ما ظنوه بل على ما حققناه قال الفاضل المحقق الاتاوي
الخونجي ليست بصفة في كثير [illegible] ان هذه المثل ولها [illegible] من حيث هي مساوية لها العشر [illegible]
في كل واحد منها ولا هي فيها معا لان الموجود منها في احدهما لا يكون بعينها في [illegible]
يكون في العقل فقط وهي الانسانية الكلية من حيث كونها صورة واحدة في عقل زيد مثلاً جزئية
ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد من الناس كلية ومعنى تعقلنا ان الانسانية المدركة تلك
الصورة التي هي طبيعة صالحة لان يكون كثيرة ولان الكثير لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص
يحصل ذلك الشخص بعينه واي واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله
تلك الصورة بعينها فهذا معنى اشتراكها واما موجودة فكثير تلك الطبيعة التي تضاف اليها
معنى الاشتراك منتزعة عن اللواحق المادية التي [illegible] كانت باعتبار آخر مكتنفة باللواحق
الذهنية المشخصة فانها بهذا الاعتبار [illegible] [illegible] شيء آخر يدرك بها في شيء آخر لا الا باعتبار
الاخر [illegible] ويدرك بين فان الصورة التي ذكرناها هنا هي الطبيعة التي [illegible]
في الجسم كلية ولا جزئية ومن نظر الى انه ليست صورة كلية مساوية [illegible] زيد وان يجرد
متعلقة بكل واحد من الناس في الذهن حاصلة بحيز تعلقنا بها [illegible] المدركة تلك الصورة التي
هي طبيعة صالحة للكثرة والتشخص لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص يحصل ذلك الشخص بعينه
فهذه الطبيعة انما كانت في الخارج كانت متشخصة في الجسم الكلية ولم كانت في ذهنه [illegible] عن الصورة
ثم لم يكن احد يبين لنا اعتبارها في كلية الصورة الذهنية فليكتف في كلية الصورة الخارجية
بان يقول هذه الصورة الخارجية وان كانت متشخصة الا ان الطبيعة التي يشتمل ذلك الشخص
عليها لو كانت في اي مادة من مواد الاشخاص كانت يحصل ذلك الشخص بعينه او اي واحد من
تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد حصل في عقله تلك الصورة بعينها فالفرق بين الاعتبارين
في التشخص الخارجي كما صدق في التشخص [illegible] الكلية بالمعنى كما اول حصلت باعتبارين

من نفس الطبيعة موجودة في اي مادة فرضت من المادة التي وجدت تلك الطبيعة فيها وبالمعنى الثاني حصلت
باعتبار ان اي صورة عقلية او لا تساوي الصورة المعقولة او لا فرقها واعلم ان الصورة العقلية منه
وجه في نفسه [illegible] احد اشخاص الصورة او كان الشيء الواحد باعتبارات مختلفة يكون عاما وخاصا كذلك
باعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث ان هذه الصورة صورة معينة هي صورة الانسانية مثلا في نفس
هي نفس زيد العاقل لها فهي جزئية ومن حيث انها مشترك فيها متعلقة بالاشخاص الخارجية على ما سبق التعليق بها فهي
كلية غير مناقض لاختلاف الاعتبار لانه ليس يمتنع ان يعرض للذات الواحدة مشترك بالاضافة الى كثير فان المشترك
في الكثرة انما يمكن بالاضافة لا غير ولو كانت الاضافة بكثرة الى كثير لم يمكن مشتركا فاذن يجب ان يكون مشتركا اضافات
كثيرة لذات واحدة بالعدد ومن الصورة وارتباط بالقياس الى الاشخاص مطلقا والها كلية لكنها بالقياس
الى النفس التي انطبعت فيها شخصية ولما تعددت النفوس البشرية العاقلة ويكثر في امكان تعقل كل واحد منها عقلا
خاصا يكثر الصورة الكلية بالعدد وصار للانسانية اي حاصل في الذهن المعقول صور متعددة بالقياس الى العدد
المحال فصح الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي بها شخصية ثم يكون لها معقول آخر كلي هو بالقياس اليها
كهي بالقياس الى ما في الخارج ويتميز احدهما عن الآخر بان كلية احدهما بالنسبة الى امور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة
الى الامور في الخارج وكلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد نوع الصورة الاولى التي كليتها بالنسبة الى افراد نوع المعلوم
والكلام في الصورة كالكلام في الصورة الاولى الى غير نهاية ثم تشخصه بالنسبة الى محلها ولا في حق النفس ان يعقل
ويعقل انها عقلت وان تركبت اضافات الى اضافات لا الى غير النهاية لكنها يكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا
عقلت شيئا ان يعقل بالفعل معها الامور التي تلزمها من غير وسط فضلا عما يلزمها بوسط كثير او عدد ما عدا وغير متناه
بالشعور فانه ليس يلزم النوع جاز له ان يعقل تلك الامور كلها وهذا في النفوس لانها لم يسهل اثاق
العقول المجردة التي شرح بها كما مدلل فيها شيء بالقوة بل يجب لها كل ما يمكن فالامر فيها مشكل لان هذه الدرجات
غير متناهية في كل واحد واحد من المعلومات التي لا تتناهى وهي مترتبة لان الصورة الثانية مسبوقة بالصورة
الاولى لانها منتزعة منها وحكاية عنها وكذا الثالثة منتزعة من الثانية لا من الاولى فيها ترتيب طبيعي فيكون مالك
عللا ومعلولات غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا لانهاية لها وكيف لا يدل وهي الصورة الخارجية
الاصلية التي اخذ منها الصورة الذهنية عن وسط والبرهان قائم على وجوب النهاية للامور المترتبة ولم يتم
وجوب النهاية لها دفعة فان برهان التطبيق اثبت فيها واشملت هذا اي [illegible] يقول ما ثبت
الصور الذهنية ابا على ما اخترناه من انه اضافة او صورة يلزمها الاضافة فلا [illegible] العاشرة في مراتب
التعقل قسم الرئيس التعقل الى مراتب ثلث الاولى يكون بالقوة وذلك عندما لا يكون حاصلا للذات العاقلة

ولكن النفس تقوى على تحصيلها فالكسب ههنا هو انه يحصل علم مراتب تحصيله بحسب القرب الى المحصل العقلي والبعد
عنه ثم ان يكون حاصلا بالعقل التام على سبيل التفصيل كما يحضر عند المدرك جميع اجزاء ذلك المعلوم
ان كان ذا اجزاء وبالجملة يكون حاصلا من كل وجه بالفعل ثم ان يكون حاصلا بالفعل على سبيل الاجمال
لا التفصيل بل على الوجه البسيط كمن علم مسئلة على سبيل التفصيل ثم غفل عنها فاذا سئل
عنها حصل الجواب في ذهنه دفعة واحدة لا على سبيل التفصيل لان التفصيل انما يحصل عند شروعه
في بيان ذلك وهذا اخر الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة ولا يمكن لمن يسأل ان علمه بذلك الجواب
في تلك الحال انما هو علم بالقوة لا بالفعل لان الانسان يجد من نفسه في ذهنه ان الجواب قبل سماعه لتلك
المسئلة كان عالما بها بالقوة وبعد سماعه لم يبق كما كان بل حصل في ذهنه شعور وعلم لم يكن حاصلا قبل
ذلك لا بالفعل من مراتب القوة مختلفة بالقرب والبعد فمن لم يكن التفاوت ههنا بسبب ان علمه قبل السؤال كان بالقوة
البعيدة وبعد سماعه لذلك السؤال صار بالقوة القريبة لانا نعلم من المعلوم انه بعد سماعه لذلك السؤال
عالم على سبيل التفصيل انه قادر على الجواب عن ذلك السؤال والعلم بالقدرة على الجواب علم بالفعل لا بالقوة
امر والعلم بالقدرة على الشيء موقوف على العلم بذلك الشيء المضاف فلولا انه عالم بحصول ذلك الجواب والا لما
ان يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت انه عالم بحصول ذلك الجواب وان ذلك العلم حاصل بالفعل لا على
سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط واعترض بعض المتأخرين بان العلم اما ان يكون بالقوة واما
ان يكون بالفعل على التفصيل فاما القسم الثالث وهو البسيط فلا يحصل لان العلم عنده عبارة عن
حضور صورة المعقول في العاقل فهذا العقل البسيط ان كان صورة واحدة مطابقة في الحقيقة لامور كثيرة فهو
باطل لان الصورة العقلية الواحدة لو طابقت امورا كثيرة لكانت مساوية في الماهية لتلك الامور الكثيرة المختلفة
في الحقيقة فيكون لتلك الصورة حقائق مختلفة فلا يكون الصورة الواحدة واحدة فان قيل بان لهذا العقل
البسيط صور مختلفة بحسب اختلاف المعقولات فالعلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى للعلم التفصيلي
الا ذلك ومع انه يكون صور المعلومات تحصل على الترتيب الزماني واحدا بعد اخر فان اراد به ذلك فهو
صحيح لا مناقشة فيه ولكن ذلك لا يكون مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والعقل المحض الذي يكون على التفصيل بل هو حاصل
راجع الى ان المعلوم قد يحصل في زمان واحد وقد لا يجتمع بل يتوالى ويتعاقب وعلى القول بان العلم اضافة
فبطلانه ظاهر ايضا لان الاضافة الى احد الشيئين غير الاضافة الى غيره فاذا تعددت الاضافات
فقد حصلت تلك العلوم على سبيل التفصيل لا انه حصولها مفصلا هو ذلك وقوله علمه بالقدرة على الجواب
يقتضي العلم بالجواب قلنا جوابه انه في تلك الحال عالم بانه قادر على شيء يدفع ذلك السؤال وذلك هو العلم بالجواب

على سبيل الاجمال واما حقيقة ذلك الشيء فهو غير عالم به ولا يقدح في ان الجواب ماهيته ولازم من ماهيته مجهول
ولازمه وهو كونه دافعا للسؤال معلوم على سبيل التفصيل كما انا نعرف النفس من حيث انها شيء محرك للبدن
مدبر له ونجهل ماهيتها فالمعلوم لنا لازم من لوازمها على سبيل التفصيل والمجهول هو الماهية الى ان
نعرف بطريق اخر ونحن من هذا البطلان كون العلم الواحد علما بمعلومات كثيرة والتحقيق ان يقال انا لم
نسمع علمنا بشيء ولا علمناه الآن فانا نكون قادرين على العلم به لكنا لا نعلم بالفعل وهذه القدرة هي
العلم بالقوة فاذا اعلمناه فحينئذ يكون ملحوظا بالفعل معتبرا وهذا هو العلم بالفعل وقد لا يكون ملحوظا بالفعل
ولا معتبرا بل يكون مغفولا عنه وهو الذي اشار اليه الرئيس بالمرتبة الوسطى فان انكر احد فضل المتأخرين
فهو مكابر وان اعترف بانه هاهنا حين نسميها علما بالفعل او بالقوة يرجع النزاع الى اللفظ وان ادعى
الرئيس انها حاصلة بالفعل فهو مكابر واعلم ان النفس الناطقة عند الاوائل وبعض المتكلمين جوهر مجرد له
قوى وكمالات خلقه الله تعالى خاليا عن جميع العلوم وقابلا لها وله قوة العقل وهذا العقل اما ان يكون باعتبار ما
هذا الجوهر في البدن الموضوع لتصرفاته مكملا له مؤثرا على جهة الاختيار والارادة واما ان يكون باعتبار
ما له مما هو فيها منتظمة في جوهر بحسب استعداداته والاولى يسمى عقلا عمليا والثاني يسمى عقلا علميا
والعقل يطلق على هذه القوى باشتراك الاسم او بالتشابه والعقل الاختياري الذي يختص بالانسان لا
ينال الا بادراك ما ينبغي ان يعمل في كل باب وهو ادراك رأي كلي مستنبط من مقدمات كلية اولية او تجربية
او ذائعة او ظنية يحكم بها العقل النظري ويستعملها العقل العملي في تحصيل ذلك الرأي الكلي من غير ان
يخص بجزئي دون غيره والعقل العملي يستعين بالنظري في ذلك ثم انه ينتقل من ذلك باستعمال مقدمات
جزئية او محسوسة الى الرأي الجزئي الحاصل فيعمل بحسبه ليحصل بعمله مقاصده في معاشه ومعاده
اما القوة النظرية فلها مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب الاستكمال وتلك المراتب تنقسم الى ما يكون
باعتبار كونها كاملة بالقوة والى ما يكون باعتبار كونها كاملة بالفعل والقوة تختلف بحسب الشدة والضعف
فاولى تلك المراتب كما يكون للطفل من قوة الكتابة واوسطها كما يكون للرجل الامي المستعد لتعلم الكتابة
واعلاها كما يكون للعالم بالكتابة القادر عليها الذي لا يكتب لكن له ان يكتب متى شاء فقوة النفس المناسبة
للمرتبة الاولى يسمى عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور مع استعدادها
لقبولها وهي حاصلة لجميع افراد النوع الانساني في مبدأ فطرتهم وهذه القوة المتوسطة المناسبة للمرتبة
المتوسطة فانها تسمى عقلا بالملكة وذلك انما يكون اذا حصلت للنفس البديهيات اعني المعقولات الاولى
واستعدت بها لان تكتسب المعقولات الثانية اعني العلوم النظرية المكتسبة بالفكر او الحدس وتحصيلها

مراتب الاشخاص البشرية في تحصيلها كما وكيفا اذ كسب الكم بكثرة المعقولات النظرية وقلتها واما كسب الكيف
فبسرعة الحصول وبطوه فان من الناس من يحصل العلوم الكسبية لشوق بالنسبة اليها سمعها عن غيره اكثرية شاذة في طلب
تلك المعقولات وهو من اصحاب الفكر ومنهم من يطلع بها من غير حركة ان من شوق اليها او بلا من شوق وهو
من اصحاب الحدس وبين مراتب الصعفى وصاحب المرتبة الاخرة درجات غير متناهية والفرق بين الفكر والحدس
ظاهر فان الفكر هو حركة ما للنفس في المعاني مستعينة بالتخيل في اكثر الامر يطلب بها الحد الاوسط او ما يجري مجراه
مما يصار به الى العلم بالمجهول حالة الفقد استعراضا للمخزون في الباطن من الصور الحسية والمعاني الحسية المخزونة في الحفظ
والذاكرة وما يجري مجراه من الصور العقلية فربما تادت الى المطلوب وربما انبتت واما استعانة الفكر
بالتخيل في اكثر الامر لانه يقع في الاكثر في الحسيات واذا وقع في الكليات استعان بالعكس وهما متعاوران
بالاعتبار فالفكر حركة في المعاني للنفس بالقوة التي آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى بالدودة اي
حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات لا انها في المحسوسات تسمى تخيلا سواء كانت الحركة من المطالب
الى المبادي التي هي الحدود الوسطى وغيرها او من المبادي الى المطالب فربما تادت تلك الحركة من المطالب
الى المبادي ثم الى حركة اخرى من الحدود الوسطى التي هي المبادي الى المطالب وربما انبتت وقد يطلق الفكر
على ما هو اخص من ذلك وهي حركة من جملة الحركات المذكورة توجه النفس بها من المطالب مترددة في
المعاني الحاضرة عندها طالبة مبادي تلك المطالب المؤدية اليها الى ان يجدها ثم ترجع منها الى المطالب
وقد يطلق على معنى اخر وهو الحركة الاولى لا غير اي الحركة من المطالب الى المبادي من غير ان يحصل
الرجوع الى المطالب بجزائه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب فالاول اشهر
الفكر المعدود في خواص نوع الانسان والثالث هو الفكر الذي يستعمل بازائه الحدس والثاني
مركب منهما واما الحدس فهو الظفر عند الالتفات الى المطالب بالحدود الوسطى دفعة وتمثل
تلك المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كذلك من غير الحركتين المذكورتين سواء كان من شوق او لا معه
فالفرق بين الفكر والحدس من جهتين احدهما امكان الانبتات ولا امكانه الثاني ان الفكر المستعمل للتكسب موديا
الى العلم وربما لا يسمى فكرا الا بوجود الحركة وعدمها وهذا هو الصحيح في الفرق بينهما ولما كان لمراتب
الحدس والفكر اختلاف في التادية الى المطلوب بحسب الكيف باعتبار سرعة التادية وبطؤها وبحسب الكم
فلكثرة عددها وقلتها والاول يكثر في الفكر اكثر لاشتمالها على الحركة والثاني في الحدس اكثر لبعده عن الحركة ولان
الحدس انما يكون لقوة في النفس يكون لتلك المراتب حد في النقصان وكذا في حد النقصان هو ان يستنتج
الشخص عن مطالبه وحد الكمال هو ان يحصل لشخص ما يمكن ان يحصل لنوع من العلوم بحسب الكم دفعة

الفكر

الحدس

او غير تام وذلك بحسب الكشف على وجه يقيني يشتمل على الحدود الوسطى لا بتقليد وما كان في طرف النقصان
مشاهدا امكنه وطرف الكمال ممكن الوجود بل موجود في طرف الانبياء والاوصياء وحذاق الحكماء الذين يستغنون
في اكثر احوالهم عن التعليم والفكر وهم اصحاب القوة القدسية واما القوة المناسبة للمرتبة الاخيرة فيسمى عقلا بالفعل وهي ما يمكن
عند الاقتدار على استحضار المعقولات الثانية بالفعل متى شاء بلا اكتساب بالفكر او الحدس فهذه القوى الثلث
اعني القوة الهيولانية والقوة بالملكة والقوة بالفعل هي قوى النفس في الادراك واما حصول تلك المعقولات
بالفعل فانه كمال للنفس وهو المسمى بالعقل المستفاد لانها مستفادة من الله تعالى عندنا وعند الاوائل من عقل
فعال في نفوس الناس بحسب مراتب درجة العقل الهيولاني الى درجة العقل المستفاد فان كل ما يخرج من قوة
الى فعل فانما يخرج بغيره وقياس حصول التابع المستفادة المعقولات الى العقل الفعال قياس ابدان
الحيوانات في مشاهدة الالوان الى الشمس واعلم ان هذه المراتب الخمس وردت في القرآن العزيز في
المثل المورد لنوره تعالى وهو قوله عز وجل الله نور السماوات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ولهذا اتفق في الخبر من عرف نفسه فقد عرف ربه
فالمشكاة تشبه بالعقل الهيولاني لكونها مظلمة في ذاتها قابلة للنور لا على السواء لاختلاف السطوح
والثقب فيها والزجاجة بالعقل بالملكة لانها شفافة في نفسها قابلة للنور اتم قبول والشجرة الزيتونة بالفكر
لكونها مستعدة لان تصير قابلة للنور بذاتها لكن بعد حركة كثيرة وتعب والزيت بالحدس لكونه اقرب
الى ذلك من الزيتونة والذي يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار بالقوة القدسية لانها يكاد يعقل بالفعل ولو لم
يكن شيء يخرجها من القوة الى الفعل ونور على نور بالعقل المستفاد فان الصورة المعقولة نور والنفس
القابلة لها نور اخر والمصباح بالعقل بالفعل لانه نير بذاته من غير احتياج الى نور مكتسب والنار بالعقل
الفعال لان المصابيح تشتعل منها **المسألة الحادية عشر** في لوازم العلم العلم اما التصور ويسميه بعضهم معرفة
وهو حصول صورة الشيء في العقل مطلقا فيرادف العلم عندهم او مقيدا بعدم الحكم واما التصديق ويسمى
ايضا علما وهو الحكم باحد المتصورين على الاخر بالايجاب او السلب على رأي القدماء او مجموع تصور المحكوم عليه
والمحكوم به والحكم على رأي المتأخرين وليست العلوم كلها مدركة بالبديهة ولا كلها بالدليل بل كل منهما اما
ضروري او مكتسب فالتصور الضروري ما لا يتوقف على طلب وكسب والكسبي خلافه والتصديق الضروري ما يكفي تصور
طرفيه في الحكم بنسبة احدهما الى الاخر ايجابا او سلبا والكسبي بخلافه وههنا بحث كثير لا نتعرض له ممكنا ان يكون كاسبا
او يكون وجود معارف وعلوم لا تكون كاسبة ولا مكتسبة الاظهر ... والتصور التام مواد ادراكاته

بجميع اجزائها ولوازمها وملزوماتها وعوارضها ومعروضاتها واما التصور فهو ما يقابله والتصديق
وهو مطلق الحكم اثباتا كان او نفيا وغيره اما ان يكون جازما او لا والجازم اما ان يكون مطابقا او لا والمطابق
اما ان يكون ثابتا او لا فالجازم المطابق الثابت هو العلم والمطابق غير الثابت هو اعتقاد المقلد للحق والجازم
غير المطابق هو الجهل المركب وغير الجازم هو الراجح الذي يجوز معه النقيض وهو الظن ومقابله الوهم وهو
مرجوح الظن وما تساوى الطرفان فيه هو الشك هذا اذا اعتبر في الجازم المطابقة في الخارج وان لم يعتبر
وان كان لا يحكى عن الخارج او غيرها لكنهما لم ينحصرا فاما ان تعاوره تسليما او انكارا والاول يتقسم الى
عام اما مطلق يسلمه الجمهور لكونه محمودا او يسلمه طائفة او الى خاص يسلمه شخص اما معلم او متعلم او متنازع والثاني
وضعا فمنه ما تصادر به العلوم ويسمى علم المصادرات ومنه ما يصنعه القائس الخلفي وان يكن مناقضا
لما يعتقده ليثبت به مطلوبه ومنه ما يلتزمه المجيب الجدلي ويذب عنه ومنه ما يقول به القائل باللسان
دون ان يعتقد كقول القائل لا وجود للحركة مثلا فان جميع هذه تسمى اوضاعا وان اختلفت الاعتبارات
وقد يكون حكم واحد تسليما باعتبار ووضعا باعتبار اخر مثل ما يلتزمه المجيب بالقياس الى السائل
دالة وقد يعرف فان توجه السلم وهو الوضع مثل ما لا مانع في المسلمات او الوضع عن السلم في مثل
ما يوضع في بعض الاقيسة الخلفية وقد يطلق الوضع على كل راى يقول به قائل او يفرضه فارض فهو
اعم من السلم وغيره ومنها ان الحكم يسمى العلم الى ما يكون حصوله دون الكسب ومعه ما يمكن العالم به
نفيه عن نفسه اذا الوجود واجز ردا اما الاول من العلم الكسبي نشر ثم شاهد فان النفي هنا محال حيث
لم يوجد بل العلم الذي المثبت بهم والثاني يكون حصوله فيها وهو الضروري وهو ما لا يمكن العالم به نفيه عن
نفسه بشبهة وان الوجود فالواو قد يصح العلم بالذات ويضعها بها ضروريه وكسبا وان يوصف الذات بالضروريه
والصفة بالكسب واختلفوا في العكس فنفاه الجمهور منهم خلافا لقاضي القضاة عبد الجبار احمد فانه جوز
في شرح الجامع الصغير ان يكون العلم بالذات مكتسبا وبالحال ضروريا والجمهور بنوا ذلك على
قضيتين احدهما انه لا يجوز حصول العلم بالصفة مع الجهل بالذات والثانية انه لا يجوز ارتفاع العلم
الضروري وكون ذرع الكسبي واذا اعترض المعترضات بقول لو كان العلم بالذات مكتسبا والعلم بالحال
ضروريا لصح نفي الكسبي بدخل على النفس شبهة فيزول عنه العلم بالذات فان بقي العلم بالصفة مع الجهل
بالذات فهو محال وان زال العلم بالحال وهو ضروري فهذا الضروري وهو محال اذا اعترضوا القسم
بانهم منعوا من بقاء الكسبي اذا لم يوجد وجود ذم من الاتراد فقول لم لا يجوز ان يكون العلم بالضروري
بالصفة دائم مقام اقتران المشاهد في التعرى من زوال الكسبي كما منعت المشاهدة به ذكرنا

بان العلم بالصفة يحتاج الى العلم بالذات حتى لا يمكن ثبوته مع زواله وما يحتاج الى غيره لا يمكن بقاؤه مع انتفائه فان الارادة
لما احتاجت الى بنية القلب لم يصح كونها باقية مع زوال البنية بالتفرق والوجه في التقرير ان المحتاج معلول فعدمه
مستند الى عدم علته فيكون لبرهان لا لم فهو ان يكون العلم هنا تاما في ان لم يستند عدمه الى عدم غيره قال المعتزلة
العلم اما واجب كالعلم بالله تعالى وصفاته وصدق رسوله وشرائعه ومنه ما هو حسن لا لحسن المباحات بل لكونه نوع
زائد على حسن لكونه سدا لا الواجب بوجه وجوبه كونه لطفا واختلف الشيخان في انه هل يقع في العلم ما هو قبيح ام
لا فمنع ابو هاشم منه وقال ان كله حسن وكذا النظر وانما يعرض لهما القبح لا لنفسهما بل باعتبار القصد ولا بوجه
فيهما فاذا قصد بهما التشويش على وجه قبيح كان القبيح هو القصد لا العلم ولا النظر وتبعه ابو الهذيل العلاف
وقال ابو علي ان التعلم والنظر يقبحان اذا قصد بهما وجه قبيح ولو نوعي تشكيك يخرجه في ان يقع المسبب
تابعا للسبب ومعتبرا به فلما قال بقبح هذا النظر حكم بقبح العلم المتولد عنه وجوز ايضا ان يقع في العلوم ما يقبح
لكونه جهلا بمكانه قد رأى قبح العلم لحدوث الوجهين هذا مذهبه اخيرا وقد كان قديما ذكر في مقدمة التعديل
والتجوير ان العلم يحسن لعينه كما ان الجهل يقبح لعينه وقال بعضهم لا يصح ان يحكم بقبح شيء علما كان او غيره الا
رجع به الى القصد كما في الارادة انما لا تاثير لها في القبح فبطل اسناد قبح العلم الى هذا الوجه ولا ينكر ابو علي
اسناده الى القصد فقال لو ان احدنا لو شرع في عد الحصى حتى عرف مقداره كان هذا العلم عبثا لان هذا العلم عرض لكن
ولا يبنى ان العبث ربما يستند الى انه تعالى ومما يفعله الله تعالى لا يكون عبثا ولا ينكر ابو علي ان فيما نعده علما من العلوم
والحال هذا ما يقبح للمفسدة لانه لو كان كذلك لوجب ان يقع حالة التجربة بل تشمل في قبح العلوم الا وجه واحد وهو اذا كان
مقدورا او متمكنا يحصل به ضرب من المفسدة لانه لا يجري فيها العلم الذي يتمكن معه من اللسان بمثل القرآن لو
يخبر عن الغيب لصار ذلك معجزا للعلم النبوي لجواز ان يدعوا الداعي اليه فيفعله فصار كالقوة في قدرتنا
على حمل الجبال وطوالتها انها لو تشبث لكانت مفسدة ولا بد من ان يخبرنا عن ذلك بان هذا العلم عن قبيح لم
القبيح لكن الله تعالى مرارا الكلام الذي يبلغ في الفصاحة رتبة القرآن لو نقض خبرا عن الغيب فيجب ان يعرو عنه
ليفرق من العرف له كما في الاخرس استكمت لا يمكن من الكلام والكتابة اذا كان فيه غرض ديني ويمكن ان
يعرض على الدليل مستدل في الحال عن مسير ان يقال اذا علم الله تعالى من حال العبد انه اذا اعلمه العلم ببعض
الاشياء فيستبعد ان يكون في ذلك قبح الحكم مثالا ان يتفق يعود ايانا اعيان الصغائر لا عن
اعظم المفاسد فيكون فيه ابو هاشم لو كان العلم حادثا لوجب لا يستدرج العقلاء الى كل
حسن الجميع المتبع ذكره لو وجب علينا الحكم بالعلوم كان المعروف لو كان كذلك
في حق الواحد منا لكان اعترض الاستدراج الى الشي بعضه حصر

دون الكسب والنبع وقلنا بان الحد ودليله ولا يوجب صفة تنقص ما بالقدرة على حال الكمال ولا طول النجار لم يكن ثم
فانه يقتضي صفة تنقص ثم دفع تلك التدرج المسئلة الثانية عشر في احكام التصورات ط آ التعريف
اما شرط في التصديق او جزء منه وعلى التقديرين يكون سابقا على الاكتساب المشروط والمركب الى شرط وجزء
والمحتاج متأخر عن المحتاج اليه تأخر المعلول عن علته ولان العرض حاصل بان المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما والا لما صدق ذلك لصدق المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه فالمحكوم عليه هنا ان كان معلوما بطل
النقيضه وان كان مجهولا مطلقا فقد حكم على المجهول مطلقا بامتناع الحكم عليه وهو حكم خاص علم التناقض
لانا نقول المجهول مطلقا اعتبارات احدها وصف المجهول المطلق والثاني ما يصدق عليه هذا الوصف وبالاعتبار
الثاني لا يكون مجهولا مطلقا لان الاتصاف بالمجهول امر معلوم والموصوف بامر معلوم يكون معلوما من حيث ذلك الوصف
فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه من حيث امتناع الحكم عليه هو الماخوذ بالوجه الاول ومن حيث الحكم
عليه بامتناع الحكم عليه هو الماخوذ بالوجه الثاني فقد اختلف في الموضوع فلا تناقض وفيه نظر لان الاعتبار
الذي صار به محكوما عليه يمتنع الحكم عليه بهذا الحكم بل كيف يحكم عليه باشكال الحكم لا يا مناقضة
قال افضل المتأخرين لا شيء من التصورات بمكتسب لا على سبيل انها كلها ضرورية بل على معنى ان المعلوم منها لنا ضروري
وما لا يكون ضروريا لا يمكن استعلامه البتة واحتج عليه بان الشيء المطلوب ان كان معلوما استحال طلبه لاستحالة
تحصيل الحاصل وان كان مجهولا استحال طلبه لان ما لا شعور به البتة لا يمكن طلبه ولا توجه النفس اليه هذا ولو جوز
لا يقال انه معلوم من وجه دون وجه لانا نقول الوجه المعلوم يمتنع طلبه وكذا الوجه المجهول فالمطلوب يمتنع طلبه
تعريف الماهية اما ان يكون بنفسها او بجميع اجزائها او ببعضها او بالخارج عنها او بما يتركب من الداخل والخارج والكل
محال فالتعريف محال اما الاول فلان معرف الشيء يجب ان يكون معلوما قبله فيلزم تقدم الشيء على نفسه
واما الثاني فلان جملة اجزاء الماهية هي نفس الماهية والاول باطل فكذا الثاني وهو محال لانه لا يمكن
ان يكون مجموع اجزاء الشيء بعض اجزائه ولو كان مجموع اجزائه امرا منفصلا عن الجميع يتعذر تسليم يكون ذلك
التعريف بعارضها لانها ليست عارضة لتلك الاجزاء او بالعكس فيكون ذلك العارض لمجموع
او بالعكس يكون تعريفا بالامر الخارج وهو غير القسم الذي يحن فيه فلا يكون تعريف الماهية ان عارضه
بالجملة وحيث فرض جميع الاجزاء منها ودخول غير الاجزاء في الماهية وهو محال لان ذلك الجزء لا بد
ان يعرف جميع الاجزاء التي تعرف الماهية على ان الاجزاء المحكي التعريف بالخارج وهو محال لان ذلك
الخارج لا يصلح للتعريف

لانا اذا علمنا في جميع تصورها انها الشيء يلزمها اللازم المعلوم فالامر الذي يطلب هو من اما الذي يكون هو خصوصيته
تلك الجملة في نفسها او كونها ملزومة لذلك اللازم والاول باطل لان العلم بكونها موضوع في اللازم المعلوم لا يقتضي العلم
بخصوصيتها فان الاشياء المختلفة في الحقيقة قد تشترك في لازم واحد ومع ذلك التصور لا يمكن ان نطلع بحصول تلك الماهية المخصوصة عند
حصول العلم بكونها ملزومة لذلك اللازم بل قد يكون ذلك اللازم بحيث لا يوجد الا ملزوم واحد لكن العلم بالاختصاص انما
يمكن لو عرف الماهية اولا وتعرف غيرها الا ان العلم بالاختصاص علم بنسبة الى الماهية والعلم بالنسبة متوقف على العلم
بالمنتسبين والعلم بجميع الماهيات والثاني محال لان كونها ملزومة لذلك اللازم هو الذي فرضناه معلوما فلو جعلناه
هو المطلوب كان ذلك طلبا للشيء بعينه والمركب من الداخل والخارج فهو المخلص الا ان تحصيل التعريفات الحدية
والرسمية عبارة عن تحصيل الماهية الا انك لا تتحرك الا الماهية ربما وصفنا تارة بما نعقل فاذا
تصحح العلم بما ذكر في العلماء من ذكر في تعريف العلم هو العقد والجواب عن ان المطلوب هو
الشيء المعلوم من وجه دون وجه وهو الماهية ذات الوجهين لا الوجهان وهذا الكلام قال المعترضون على الفرق
لاستلزام كل واحد منهما مع عكس نقيض الاخرى ما ينافي الاخرى واستلزام عكس نقيض كل منهما كذب الاخرى
والاستقصاء فيه مذكور في كتبنا المنطقية وعن ط ان المعرف مجموع الاجزاء لكونه المهية والاصل المحققين
ان الجزء متقدم على الكل بالطبع والاشياء التي كل واحد منها متقدم على شيء متاخر عنها يمتنع ان يكون نفس المتاخر وكون
ان يعبر عنه بالاجتماع للماهية انما يحصل معرفتها بها كان العلم بالجنس والفصل او بالركب التعقيدي متقدم على
العلم بالجنس المتعدد بالفصل وهي اجزاؤه وبها يحصل العلم به وفيه نظر فانه لا يلزم من تقدم كل واحد تقدم المجموع والا
لزم تقدم الشيء على نفسه فان كل واحد من الاشياء اذا كان متقدما على المجموع لو لزم تقدم المجموع لزم ما قلناه
القسمة لمجموع الاجزاء ليست حاصرة لان افضل المتأخرين يبطل الحصر لان اراد بالداخل بعض
الاجزاء وذلك لوجود قسم ثالث وهو ان يكون جميع اجزاء الماهية غير الماهية وغير الداخل فيها وغير الخارج عنها بل يكون
جميع الداخل وان اراد بالداخل ما هو اعم من البعض والجميع اختار انه يكون داخلا فيها ويلزم ان يكون جميع اجزاء الماهية
داخلا فيها ويكون جزءا لها وهو خلاف ما فرضناه مجموع الاجزاء مجموع الاجزاء فلا يلزم ان يكون الجميع داخلا في
تعريف ذلك الجزء وقلنا انه في الاشكال بان تعريف الماهية بجميع الاجزاء ان اريد الماهية فالمطلوب
والذي يكون مجموع الاجزاء بعضها او جزء الماهية لا يجوز لكن لم لا يجوز التعريف ببعض الاجزاء
قوله تعريف المركب انما يكون بتعريف اجزائها قلنا ممنوع لم لا يكفي معرفة اجزائها لكن معرفة
الاجزاء لا تستند الى معرفة الماهية الذي هو ذلك الجزء اذ يكون جميع الاجزاء بعضها معلوما بالضرورة وهذا
الغلط انما نشأ من حمل الماهية على اجزائها لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج قوله انما يصح لو

بكونه معرفاً لو عرف اختصاصه بالموصوف قلنا ممنوع بل الشرط تحقق الاختصاص لا العلم به فجعلناه نوعاً من العلم
بالاختصاص لكن لا نسلم انه يجب معرفة الاختصاص معرفة الماهية على سبيل التفصيل ولا معرفة ما عداها
كذلك فجاز ان يعرف الماهية ببعض عوارضها والاشياء المغايرة لها بعرف كلا ثم شامل لها ثم يعرف
كون ذلك الوصف مختصاً بتلك الماهية المعروفة ببعض العوارض وانه غير حاصل لما عداها من الماهيات
المعروفة ببعض العوارض وانه غير حاصل لما عداها من الماهيات المعلومة بالامر الشامل ثم انه لكل الوصف
يعرف جملة من تلك الماهية ثم اعرض [illegible] على انا نجد النفس طالبة لتصور ماهية الملك
والروح والجان بالقلب لا بتعريف اللفظ او للبرهان على وجود المتصور وكلاهما تصديق وعرضه تحصيل
المحقق بالتعريف بلفظ الروح ونعلم بعضا وجوده في [illegible] ونجد العقل ساعيا في تحصيله وليس
المطلوب احد التصديقين اللذين ذكرهما وكذا نعلم بعض الحقائق كثيرا من الاشياء ونعلم وجوده قطعا ومعود
تصور حقيقته على كثير من الناس كالحركة والزمان والمكان [illegible] قد تلخص من كلام افضل المتأخرين ان الانسان
لا يمكنه ان يتصور الا ما يجده من فطرة النفس كالالم واللذة او من بديهة العقل كمفهوم الوجود والوحدة
والكثرة او ما ركبه العقل كالحيوان الناطق او الخيال كتصور جبل من ياقوت وانسان ما يطير وما
تركبه العقل والخيال لا يمكن كسب الوصف [illegible] لما ظهر كون بعض التصورات كسبيا وكذا
التصديق [illegible] العلم كلها ضرورية والا لما جهلنا شيئا [illegible] والاقرار [illegible] البعض [illegible]
والبعض كسبي اذ لو كانت العلوم كلها كسبية لافتقر كل الى الاخر كسبه [illegible] الى برهان [illegible] الالتجاء
في ذلك الى الضرورة فانا نعلم بالضرورة ان لنا علوما ضرورية [illegible] ان كل تصور موقوف على
تصديق غير مكتسب [illegible] الذي يتوقف عليه تصديق مكتسب [illegible] مكتسبا وقد لا يكون وليس
بحيث لان التصديق البديهي قد يتوقف على تصورات كسبية [illegible] لا يكون [illegible] المكتسب
لانه علمه موقوف والعلم [illegible] بكل الاجزاء [illegible] الحد التام ولا اختلاف في اطلاق اسم
الحد عليه وليس [illegible] على الوجه الذي لا يمكن ان يزاد العلم به ولو كان ببعض الاجزاء
فيحتاج [illegible] الحد الناقص وقد اختلفوا في اطلاق اسم الحد عليه [illegible]
دون افادة كلا [illegible] ان كان [illegible] الناقص [illegible]
والحاد [illegible] الاسم التام [illegible] الاسم الناقص [illegible] عن بعض ما عداه
وللتام [illegible] عن جميع ما عداه [illegible]
[illegible]

معرفة لكن تلك المشاهدة [illegible] تلك الحقيقة كان داخلا في الرسم ثم الماهية اما ان يكون بسيطا او مركبة
وعلى التقديرين فاما ان يكون جزءا غيرها اولا فالاقسام اربعة البسيط الذي يكون جزءا من غيره كالجوهر
لا يمكن ان يحد لكن يحد به ما تركب عنه [illegible] البسيط الذي لا يكون جزءا من غيره كواجب الوجود تعالى لا يحد
ولا يحد به [illegible] المركب الذي تركب عنه غيره كالحيوان يحد لتركبه ويحد به ما تركب عنه كالانسان [illegible] المركب الذي
لا يتركب عنه غيره كالانسان يحد ولا يحد به [illegible] حد التعريفات [illegible] في افادة التميز [illegible]
الى الحقيقة [illegible] لان التميز [illegible] الحد التام والناقص والرسم [illegible] انما [illegible] وهو الحد
الحقيقي [illegible] الطرق [illegible] لان العلم بالامتياز موقوف على العلم بجميع الامور
المحكوم عليه وبه وجميع الماهيات المغايرة [illegible] على ان العالم بالحد [illegible]
بالمحدود [illegible] جاهل بالمحدود [illegible] كان الحد [illegible] والافلاك تجب الاحتراز [illegible] المرتبة
[illegible] فلا يصح التعريف [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] حيوان [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible] الانسان [illegible] النوع [illegible]
[illegible] على الاخر [illegible] الاثنان [illegible]
الحدود [illegible] التعريف ان كان بالحد التام وجب [illegible] الى التصور [illegible] الاعم لانه
[illegible] المادة على [illegible] الصورة [illegible] الصورة ولا [illegible] بل المعقول
ثم لو ذكر بدل البعض الاخر واحدة جاز لكن لا يجب [illegible] الحد الناقص [illegible] وكذا الرسم
من الحدود [illegible] الماهية [illegible] الاخص [illegible] الاسم والمفهوم
[illegible] الاسم [illegible] المعقول وكل [illegible]
كان الحد [illegible] الحد لا يتبع [illegible] في الحد [illegible]
في الحد لانه [illegible] الاجمالي [illegible]
والمنازع في تلك الحقيقة المتصورة [illegible] تلك الحقيقة [illegible]
الحقيقة المتصورة [illegible] وان النزاع لم [illegible] بل في الحكم [illegible] على تلك [illegible]
على تلك الحقيقة المتصورة [illegible] في الحقيقة [illegible] التصديق [illegible] الانسان
حيوان ناطق [illegible] اذا ذكر على [illegible] الماهية المتصورة [illegible]

عن نور الشرح

يريد ان ذات الانسان محكوم عليها بالحيوانية والنطق فيصح ولا يتوجه النقض على الحد اذا لم يفهم الدعوى
كما في حد العلم بانه الذي يصح من المتصف به احكام الفعل فينتقض بالعلم بالواجب والمحال وانما
يتوجه النقض لو سلم وجود انه المتعلق بالمحال الا ان ولو لم يسلم هذه الدعوى لم يتوجه النقض والمعارضة
لا يتوجه في الحد الا عند تسليم دعوى ان الا فالحقائق غير متعانقة في ماهياتها فان من عارض الحد
بانه الاعتقاد المعتبر سكون النفس مثلا ليس في بيان الحقيقة تعاند فان حقيقة يقتضي للمتصف به
صحة الاحكام من حيث انها هذه الحقيقة لا ينافي حقيقة اعتقاد تقتضي سكون النفس من حيث انها هي
الحقيقة ولذا لم يكن بين الحقيقتين منافاة لم يتحقق المعارضة في الحدود المسئلة الثالثة عشر
في احكام التصديق وهي ثلاث ا التصديق والقضية الخبر والقول الجازم كلها بمعنى
واحد وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب والصدق والكذب وان كانا عرضيين
ذاتيين لا يمكن تعريفها الا بذكر موضوعها لكن لم يقصد التعريف الحقيقي بها بل اللفظي وهذه
القضية اما حملية او شرطية والشرطية اما متصلة او منفصلة اما حقيقية تمنع الجمع والخلو او غير
تمنع احدهما خاصة والمتصلة اما لزومية او اتفاقية والمنفصلة اما عنادية او اتفاقية
فكل حملية لا بد فيها من موضوع هو المحكوم عليه ومحمول هو المحكوم به ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع وتلك النسبة لا بد لها من لفظ يدل عليها وقد يحذف في بعض اللغات للعلم بها و
لا بد لها من كيفية يدل على وثاقتها وضعفها هي اما الضرورة او الامكان او الدوام
او الاطلاق او مقابلات هذه فان اخذت في نفس الامر فهي مادة ولو اخذت معقولة او
ملفوظة فهي جهة ولا بحث لنا عنها في النسبة قد تكون بالايجاب بان يحكم بان المحمول صادق على
الموضوع وقد تكون بالسلب بان يسلب المحمول عن الموضوع ولا عبرة بايجاب الطرفين ولا سلبهما
لكن اذا كان احدهما عدميا سميت معدولة وهي في غالب الاصطلاح تتعلق بالمحمول وقد تتعلق
في الموضوع وفيهما معا ويحصل الاشتباه كثيرا بين السالبة البسيطة والمعدولة المحمول المتفق
بينهما لفظا بالنية والاصطلاح تخصيص المعدولة بغير ولا والسالبة بليس وتقديم على
الرابطة ان ذكرت او تاخيرها ومعنى تعيين الوجه المعدولة تشرط فيها ثبوت الموضوع
دون السالبة والتحقيق ان الحكم اذا حكم في الخارج وجب ثبوت الموضوع فيه وان كان
في الذهن وجب اعتقاد الثبوت فيه اما السلب فان سلب في الخارج لم يجب ثبوت الموضوع
فيه فان السلب قد يصدق على الموضوع المعدوم ثم يصدق على الموجود وان سلب في الذهن

والمنفصلة

وجب ان يكون الموضوع فيه لكن لا يشترط اعتباره ولم يكن الا يسكت عنه في موضوع القضية ان كان شخصا
معينا فالقضية شخصية ومخصوصة ايجابا وسلبا وان كان كليا فان حكم في القضية على نفس الطبيعة فالقضية
تسمى طبيعية كقولنا الانسان حيوان ناطق وان حكم عليها باعتبار عروض العموم لها سميناها القضية العامة
كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس وان حكم على افراده فان تعرضنا الافراد ايجابا او سلبا فالقضية
كلية وان خصصنا الحكم بالبعض ايجابا او سلبا فالقضية جزئية وهاتان يسميان محصورتين وان لم نتعرض
للاستغراق والجزئية فالقضية مهملة ايجابا وسلبا واللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا في الموجبة الكلية كل وفي
الجزئية بعض وواحد وفي السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وفي الجزئية ليس بعض وليس كل وبعض ليس وحقيقة
انه يدل على الموضوع لوقوع الشركة انما الحكم فيه صادق على جميع افراد الموضوع او بعضه فان قرن بالمحمول
فهو منحرف والمهملة في قوة الجزئية لانها اما ان يصدق كلية او جزئية وعلى التقديرين يصدق جزئية ثم اذا قلنا
كل ج ب لم نعن به ان كلية ج هي ب اي الكلي المنطقي ولا الجميع الكلي اعني الحقيقي ولا الكل المجموعي بل
كل واحد واحد مما صدق عليه ج لا عنوانه ولا صفته بل الاعم وهو الصادق عليه ج صدقا بالفعل
لا بالقوة المحضة ولا يشترط الصدق الدائم ولا المستقبل من حيث تعيينها ولا نعني به الصدق الفعلي حالة الحكم بل
الاعم من الصدق حالة الحكم وقبله وبعده ولا نعني به الجسم الموجود في الخارج بل كل ما فرضه العقل ج سواء كان
موجودا في الخارج او لا وقس على هذا باقي المحصورات واما القضية ان لم يكن لها جهة تسمى مطلقة عامة وهي التي حكم
فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل او سلبه عنه وهي اعم الفعليات فان قيدت بالدوام الذاتي فهي الدائمة وان قيد
الدوام بالوصف العنواني فهي العرفية العامة اي المطلقة وان قيدت بعدم الدوام الذاتي فهي الوقتية [illegible] وان لم
تقيد بالدوام بل باللادوام فهي الوجودية اللادائمة وان قيدت بنفي الضرورة الذاتية فهي الوجودية اللاضرورية
وان قيدت بالضرورة الذاتية وهي الحاكمة بوجوب ثبوت المحمول للموضوع او بوجوب سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع
موجودة فهي الضرورية المطلقة وان قيدت الضرورة بوصف الموضوع فهي المشروطة العامة اي المطلقة وان قيدت بنفي
الدوام فهي المشروطة الخاصة فان قيدت بوقت معين مع قيد اللادوام فهي الوقتية وان لم يكن الوقت معينا فهي
المنتشرة وان لم يحكم فيها بالثبوت الفعلي بل بالامكان الذي يرفع الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فهي الممكنة
العامة وان رفعت الضرورة عن الطرفين فهي الممكنة الخاصة والجهات كثيرة لا تتناهى لكن المشهور منها الثلث
عشرة فتخص منها بسائط وهي ما لم تقيد بنفي الدوام ولا بنفي الضرورة وتسمى مركبات وهي المقيدة
باحدهما والحكم العام اعم الجهات في التناقض اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما
وكذب الاخرى ولا يتحقق الا بشروط ثمانية اتحاد الموضوع و وحدة المحمول ووحدة الاضافة ووحدة

النوع او الفعل في وحدة الزمان و في وحدة المكان و وحدة الشرط و وحدة الكل والجزء وقيل
الاخيران راجعان الى وحدة الموضوع و الثانية الى وحدة المحمول و بشرط في المحصورات تاسع هو
الاختلاف فيه اذا عرفت هذا فنقول ان شيئا من الموجهات المذكورة لا يناقضه شي من جنسه
فنقيض المطلقة العامة هي الدائمة لانه لم ينف الا دوام الايجاب ودوام السلب ولا دوامهما فالمطلقة
الايجابية يشمل الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية يشمل الثاني والثالث وتخلو عن الاول فنقيض كل
منها ما يخلو عنه ونقيض الوقتية العامة الحينية ونقيض الضرورية الممكنة العامة اذ لو لان الاقسام ثم
ضرورية الايجاب وضرورية السلب ولا ضرورتهما فالممكنة العامة الايجابية تشمل الاول والثالث وتخلو عن
الثاني والسلبية تشمل الثاني والثالث تخلو عن الاول فنقيض كل منها ما يخلو عنه ونقيض المشروطة العامة الحينية
الممكنة واما نقيض المركبات فهو المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها المركبة منها خاصة وان كانت جزئية وجب
رجوع الترديد الى كل واحد واحد من الافراد اي ترديد الترديد بين الدائمين والاصل فيه انه يجوز لم يكن
الاقسام صادقا لكن كذب الجزئية لكذب عود اللادوام الى الجزئي الكلي لو يترجح كل قضية ذات عكس يستلزم عكسها
حمل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف و الصدق فالسوالب الجزئية لا
تنعكس مطلقا الا الخاصتين العرفيتين لصدق سلب الاخص عن بعض الاعم مع كذب العكس واما الكلية ان
كانت احدى السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لعدم انعكاس
الوقتية التي هي اخصها لصدق لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض
المنخسف ليس بقمر بالامكان واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان لازم الاعم لازم الاخص وكل من
الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية العامتين تنعكس كنفسها بالخلف والخاصتان تنعكسان عامتهما
لكن اللادوام عائد الى البعض الافراد لانه عكس كلية موجبة ولذا كانتا جزئيتين ايكستا كنفسيهما الا بافتراض الموضوع
شيئا معينا فيصدق عليه الوصف بسلبها ودوام سلب الموضوع في دوام وصف المحمول والموجبات الكلية
لا تنعكس كلية لجواز كون المحمول اعم بل جزئية وكذا الجزئية فالضرورية والدائمة والوصفيتان العامتان تنعكس
حينية مطلقة لكذب بعضها والاخص مع الاصل لما تبع المحال والخاصتان كذلك مع قيد اللادوام والا
لانعكس الى ما يناقض الاصل وما في الفعليات تنعكس مطلقة عامة والا لانعكس نقيضها الى ما ينافيها والممكنتان
ممكنة عامة لذلك الخلف وكذا يستلزم عكس نقيضها انها عكس النقيض وهو جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه و
نقيض المحكوم عليه محكوما به مع الموافقة في الكيف والصدق وتبادل الاحكام واحكام العكس المستوي
فالموجبات الجزئية لا تنعكس فيما عدا الخاصتين فيعكسان كنفسيهما لصدق بعض الحيوان غير انسان و

كذب عكسه ويصدق بالضرورة الوقتية بعض القمر غير منخسف لا دائما ويكذب عكسه وهما اخص القضايا ولم كانت
لكذب احدى السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لصدق مثال الوقتية كليا مع كذب
عكسه وان كانت احدى الستة المنعكسة كنفسها لكن هذا اللادوام راجع الى البعض في الاولى لانه لولاه لانعكس بعضا الى
ما ينافي الاصل وكان السالبة لولم يصدق السالبة الجزئية المعدولة الطرفين لصدق نقيضها وانعكس عكس النقيض الى
ما في قيد اللادوام في الاصل وكالسوالب ولو كانت كلية فانما ينعكس جزئية لصدق سلب احدى النوعين عن الآخر
كليا وكذب سلب بعض احدهما عن بعض الآخر كليا فالوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة
والا لصدق نقيضها وانعكس الى ما يضاد الاصل او ما يناقضه وتنعكس الضرورية والدائمة والمشروطتان والوصفيتان
حينية مطلقة مع قيد اللادوام في اي صحيح والا لانعكست نقيضه في نقيضه الى ما يضاد الاصل او ما يناقضه فتنعكس
الممكنتان ممكنة عامة بالخلف وقد تركب كل من المتصلة والمنفصلة من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة
ومتصلة او منفصلة ومنفصلة وكلها عدم المتصلة من تاليها طبعا صارت اقسامها تسعة والمنفصلة ستة
ويتركب اللزومية الموجبة الصادقة من صادقين وكاذبين ومقدم كاذب وتالٍ صادق دون العكس والاتفاقية
من صادقين خاصة والكاذبة اللزومية قد تركب من الاربع والاتفاقية من الثلث وتصدق السالبة كل منها في مادة
الموجبة الكاذبة وتصدق الحقيقية الموجبة عن صادق وكاذب لا غير ومانعة الجمع عن صادقين وصادق وكاذب ومانعة الخلو
عن صادقين وكاذبين فالسالبة في ما عدا هذه ومنها عدم التعاند وان لم يصدق فيما كذب فيه الموجبة ويكذب
فيما صدقت فيه ويحكم التناقض في الجميع على قياس الحمليات والعكس وعكس النقيض في المتصلات ويتلازم المتصلتان
اذا اتفقتا في الكم والكيف مع احد الطرفين ويلازم سالبتها التالي في الاخرى والحقيقيتان اذا اتفقتا في الكم دون الكيف في
ما يتصادق الطرفين ومانعتا الجمع والخلو اذا اتفقتا كما وكيفا ويتلازم متلازمتا الطرفين متساويتان والحقيقية
مانعة الجمع اذا اتفقتا كما وكيفا واحد الطرفين واستلزم طرف مانعة الجمع طرف مانعة الخلو ويستلزم الحقيقية مانعة الجمع ولو
وافقت الحقيقية مانعة الخلو كما وكيفا وتعدد الطرفين واستلزم طرف الحقيقية طرف مانعة الخلو استلزمت الحقيقية مانعة الخلو ولو
وافقت مانعة الجمع مانعة الخلو في الكم والكيف في ما يتصادق في الطرفين نقيضا وتعاكستا والمتصلة تستلزم مانعة الجمع
عن العين ونقيض التالي ومانعة الخلو نقيض المقدم وعين التالي والحقيقية تستلزم اربع متصلات من عين اي طرف كان و
نقيض الآخر ومن نقيض اي طرف كان وعين الآخر وما نعة الجمع تستلزم متصلة من عين اي طرف كان ونقيض الآخر وما نعة
الخلو تستلزم متصلة من نقيض اي طرف كان وعين الآخر

التالي في القياس كلمات التركيب ان قيد
عرفت ان حكم الذهن بشيء على شيء المبني على جائز الوقوع ايجابا ان يكون ملاحظا في الوجود للطالب على الحكم
لمطلوب لا وكان لموجب فيه اما حسيا او عقليا او مركبا منهما فان كان حسيا فالمحسوسات هو الذي يحصل

ولان كل عقلى لو كان الموجب بعض طرفي النقيض لا غير وهي البديهيات او لا بد من شرط اخر وهي النظريات وان
كان الموجب مركبا من الحس والعقل فان كان من السمع والعقل فهو العلم الحاصل بالتواتر او من الحس والعقل
وهو المجربات والحدسيات وقد يقع بعض هذه الاقسام غير الجازم اذا عرفت هذا فنقول ان جماعة
انكروا الحسيات واخرون انكروا البديهيات وطائفة اخرى انكروهما معا وهم الائمة السوفسطائية وفرقهم
ثلث احدها اللاادرية وهم الذين يقولون انا لا نعرف ثبوت شيء ولا انتفاءه بل نحن متوقفون في كل
الاقسام ومنهم فرقة تسمى العنادية وهم الذين يعاندون ويقولون نحن نجزم بانه لا موجود اصلا ومنهم فرقة
تسمى العندية وهم الذين يقولون ان حقائق الاشياء تابعة للاعتقادات لا ان الاعتقادات تابعة للحقائق
فمن اعتقد في العالم انه قديم كان العالم قديما في حقه ومن اعتقد ان العالم حادث كان حادثا في حقه واما
السوفسطائية فمنهم من انكر الحسيات واعترف بالبديهيات ومنهم من عكس ومنهم من انكرهما معا اما اللاادرية فقد
احتجوا بوجوه الاول انا لو اوجدنا امورا ادعى العالمون بها انها ضرورية وخصومهم يكذبونهم في تلك
القضايا باصطلاح الجماعة على ان العلم بها ضروري وذلك يقدح في الضروريات بيان ذلك
في امور منها مسئلة المعتزلة ادعوا ضرورة العلم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار والظلم والالام البرئ
عن الجرم غير عوض مع ان الاشعرية والفلاسفة نازعوهم في ذلك واتفقوا على ان مثل هذه القضايا
ليست اولية بل مشهورة وصحيحة في بعض الصور دون بعض ب ادعى جماعة من المعتزلة العلم الضروري
بان العبد موجد لافعاله وجمهور العقلاء والاشاعرة منعوا ذلك وادعوا ضرورة [illegible]
هذه الضرورة وهي ان فاعلية العبد لما كانت دون الحكم ليس امرا جائزا فلا بد من استنادها الى امر
هو ارادة الله تعالى وزعموا ان استناد الجائز الى الواجب امر ضروري ومتى وجب استناد هذه الافعال
الى ارادة واحدة لم يبق التمكن للاختيار ج ادعت المعتزلة والفلاسفة العلم الضروري باستحالة رؤية الاعمى في
ظلمة الليل بقة الاندلس وهو بالصين ومع ان البصير لا يرى في ضياء النهار الجبال العظيمة الحاضرة عنده وادعوا
ايضا العلم الضروري باستحالة [illegible] ولا في حكم المعاند وان الاشعرية جوزوا ذلك وكذا انهم في
الضرورة حصلوا على ان نعم ذلك الامتناع بالضرورة د جمهور العوام يقطع [illegible] الاجسام سواد الالوان و
سائر الاعراض المستمرة الوجود على نهج واحد مع ان الاشاعرة وطائفة من المعتزلة ذهبوا الى امتناع بقائها
ﻫ ادعى الجمهور الضرورة في بقاء الاجسام وانكر النظام ذلك و ادعت الجماعة العلم الضروري بان ما لا يحصل بجهة ولا
يكون ملاقيا للعالم ولا مباينا له فليس بموجود وكل الموحدين كذبوا هذه القضية مع [illegible] ادعاء العلم الضروري
بصحتها ز ادعى مثبتو الخلاء العلم الضروري بان كل جسم منتهيا الى ملاء او الى خلاء ونفاة الخلاء يكذبونه

بديهة انفصال الفاعل بعدم الزمان مع دعوى العلم الضروري بان كل حادث فلا بد وان سبق وجوده في الوهم الى
وجود زمان سابق والقائلين بالحدوث يكذبونهم في ذلك ط ادعى جماعة من الفلاسفة العلم الضروري باستحالة حدوث شيء
لا من شيء والمتكلمون يكذبونهم في ذلك ي ادعت الفلاسفة العلم الضروري بان الممكن لا يترجح احد طرفيه على الاخر
الا لمرجح والمسلمون يكذبونهم في هذه القضية في حق القادر حيث جوزوا للقادر ان يرجح احد مقدوريه على الاخر لا
لمرجح يا اتفق جمهور المتكلمين على ان اول العلوم الضرورية علم الانسان بوجود المه ولذته وجوعه وعطشه ثم اتفق
الحكماء على ان المدرك للالم واللذة والجوع والعطش ليس هو هذا الانسان بل المدرك لها قوى جسمانية من توابع النفس
الناطقة الانسانية التي هي الانسان بالحقيقة يب اتفق المتكلمون على ادعاء العلم الضروري بان الانسان هو هذه البنية
المحسوسة والعقلاء يكذبونهم في هذه القضية وجعلوا حقيقة الانسان شيئا غير متحيز ولا قائم به يج ادعت الفلاسفة
العلم الضروري باستحالة اعادة المعدوم وجمهور المتكلمين جوزوا ذلك يد ادعت الاشعرية العلم الضروري باستحالة كون
المعدوم شيئا والمعتزلة جوزوا ذلك في المتولدات فثبت بهذه المسائل ان ارباب المذاهب قد يدعون
العلم الضروري بصحة بعض القضايا مع ان خصومهم يكذبونهم فيها وانما قلنا ان ذلك يقدح في الضروريات والبديهيات
لان هذه القضايا التي ادعي فيها ان صحتها معلومة بالضرورة ان كانت في انفسها ضرورية الصحة او لا فان كانت ضرورية
فالمنكر لها منكر للضروري مع ان ذلك المنكر يعتقد انه في ذلك الانكار على الحق فعند ذلك يشتبه الضروري على غيره واذا امكن
ذلك وان لم تكن ضرورية فالمعتقد لكونها ضرورية قد اشتبه عليه غير الضروري بالضروري وعلى كلا التقديرين الضروري
مشتبه بغيره واذا كان كذلك لم يكن جزم الذهن بعقد الكمية المحدومة ضروريا وبالعكس فاذن لا بد من التمييز بينهما
الجواب ابطال الدليل المركب من المقدمات الضرورية يتوقف كل منهما على الاخر وهو دور [illegible] ليس الطريق الى تمييز
الضروريات عن غيرها الاستدلال ولا مطلق جزم العقل بذلك بل بان يعرض الانسان نفسه خالية عن جميع الهيئات
النظرية والعلمية من العقائد والاديان والرقة والالف والعادة فكلما يجزم به العقل حينئذ يكون ضروريا مستندا
الى فطرة العقل لا غير وما لا يجزم به فيكون غير ضروري بل يكون مستندا الى احد هذه الامور لانا نقول هذا باطل من
وجوه الاول ان الهيئات المستندة الى العادة تصير ملكات مستقرة في النفس وهي لا تزول عنها ولو زالت [illegible] فلذا نعود
ذواتها [illegible] من الجزم بمقتضى العقل فاذن لا يصح الوثوق بحكم العقل [illegible] ان عرض
الخلو لا يوجب الخلو [illegible] يستند الى الفطرة العقلية [illegible]
ان هذه الهيئات والملكات [illegible] الزوال [illegible] لكن من الجائز [illegible] في النفس لا نشعر بها على التفصيل
في تلك الحالة [illegible] لا نشعر بزوالها ولم نعلم [illegible] سائر الهيئات [illegible] هذا الاحتمال لا يمكن الوثوق به [illegible]
[illegible] زوال جميع الهيئات ولكن هذه الحالة عند العقل [illegible] بتسليم [illegible] فانه لا يمكننا ان

نصور الاجسام ونهايتها لان الخلاء ولا ملاء ثانيا نتصور انتهاء الزمان وحينئذ الحوادث الى لا اول في
فيه قبله وبعده زمانه ولا الف وجود شيء غير مختص بالجهة ولا مختص بالجهة لا تعالى الى كم بهذه
القضايا بديهة الوهم لا بديهة العقل وبديهة الوهم كاذبة بدليل تصديقها بما يلزم منها بالضرورة نقائض
هذه القضايا ولو كانت صادقة لما صدقت بما يستلزم نقائض ما حكمت بصحتها لانا نقول هذا العلم يتوقف
معرفة صحة البديهيات على هذا الدليل الذي ذكرتم وح يعود الدور الذي ذكرتم اذ لو توقف الوثوق بحكم البديهة
على ان لا يكون البديهة جازمة بما يستلزم نقائضها وجب علينا في كل قضية بديهية ان نبحث ونجتهد هل في وجود ما
البديهة ما يستلزم نقائضها وذلك مما لا سبيل اليه لان غاية ما نعتمد بالبحث والاجتهاد والتفحص التام انا لا نجد
شيئا يناقض حكم البديهة لكن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ثم لو فرضنا عدم الوجود لكن لا يلزم العدم
فانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ثم لو سلمنا اللزوم لكن جاز ان يختلف الاشخاص في هذا فلا يلزم من عدم
الدليل عند شخص عدمه عند كل شخص واذا جوز العقل ثبوت معارض في نفس الامر او عند آخر امتنع من الجزم
بالبديهيات وهو المطلوب والجواب لا يلزم من ادعاء قوم الضرورة في شيء وانكار آخرين الطعن في الضروريات
لجواز الاشتباه على احدى الطائفتين او عدم امتياز احكام العقل واحكام الوهم اما العلم بالحسن والقبح فلا
نسلم كونهما ضروريين ان الله تعالى وكذا العلم بايجاد العبد لفعله واسناده اليه وكذا الرؤية وعدم
التحيز والجسم وبطلان كونه تعالى مستندا الى صريح العقل الدال بواسطة المقدمات البديهية على صحته الى غير ذلك من
القضايا التي عارض الوهم فيها العقل وقصور فهم بعض الناس عن التمييز بين الحق والباطل واعتمادهم على ما يتخيل
ويعارض لا يوجب القدح في الضروريات الوجه الثاني لزوم السابع النظري عن المقدمات الضرورية اما ان
يكون ضروريا او لا والقسمان باطلان فالملزوم باطل اما الاول فلانه لو كان حصول السابع واجبا ضروريا
لزم حصوله لكل العقلاء لانهم مشتركون في العلوم الضرورية فيجب اشتراكهم في اللازم عنها وهو جميع العلوم النظرية
لكن التالي باطل لوقوع الاختلاف بين العالم في اكثر النظريات واما الثاني فلان لزوم اللازم عن المقدمات
الضرورية لو كان نظريا لافتقر اثبات ذلك اللزوم الى نظر آخر وتسلسل وهو محال وبتقدير تسليم فالمطلوب حاصل
لان تلك الوسائط المتسلسلة لا يمكن ان ليس منها متلازم واتصال بحيث لا يفتقر الى وسط والا لم يكن بل كان
هناك اثنان لا وسط بينهما فلا بد ولم يكن لزوم غير ملاحظ ضروريا والا افتقر اللزوم الى متوسط بينهما فلا
يكون الملاصق في اللزوم ملاصقا هف ولزم ان لم يكن هناك اثنان بينهما اتصال والتصاق في التلازم بل
كل اثنين فرضنا متلازمين فبينهما وسط ولم يكن شيء من العلوم مستفادا من العلوم اذ لزم من ذلك العلم بما
لا يتناهى لا مرة واحدة ... على الوجه الذي العقلاء ... نظريات

ممكنة مستفادا فلا يكون النظري حاصلا لشيء من العقلاء فاذا كانت العلوم التي يدعى كونها ضرورية قد يكون حاصلة
وقد لا يكون ومتى لم يكن حاصلا فانها لا تحصل الا بالكسب ... ولا معنى للعلم النظري الا ذلك في نقص العلوم
الضرورية فيلزم افتقارها الى علوم اخر سابقة عليها الى نهاية وذلك محال والجواب ان حصول
السابع من الضروريات واجب لا ضروري من نفى ولا يجب الاشتراك للعقلاء بالترتيب الذي لاثبات ولم يصحه
لعدم التعقل فان من حصل لها ... النظر فلا يجب الاتباع ولذا كانت العلوم ضرورية لم يجب اشتراك كل
العقلاء الا انها قد تستند الى الاحساس الظاهر او الباطن والاحساس غير حاصل لكل الناس ويا الحملة الطعن في
النظريات لا يستلزم الطعن في الضروريات الوجه الثالث قالوا العلوم الضرورية اما ان يكون في حصولها تجرد
النفس الانسانية اولا فان كان لزم حصول هذه العلوم للانسان من ابتداء وجوده فيلزم ان يكون الجنين عالما
بالضروريات كلها وهو باطل بالضرورة وان لم يكن فلابد من طريق اخر يكون كاسبا لهذه العلوم فلا يكون هذه
العلوم بديهية بل كسبية لا يقال انما يلزم لو كان هذه العلوم كسبية لو استفيدت من الدليل اما اذا لم تستفد من الدليل
فلا لانا نقول لا يلزم من انتفاء هذا الدليل في العلوم الاطلاق كونها غير بديهية فان العلوم البديهية موقوفة على شروط و
استعدادات للنفس كاستعمال الحواس فان الانسان اذا احس بامور جزئية تنبه لمشاركات بينها وتباين فان
العقل اول ما يدرك صورة شخص ثم صورة شخص اخر فلابد يدرك صورته يحكم بانها امر مشترك بينهما وبين غيرها ثم يأخذ في زيادة
الزرع فيدرك صورة يحكم عليها بانها الثالثة من نوعها فيها مع غيرها وهكذا ان ازداد كمالا على التدريج بواسطة زيادة احساسه
للامور الحسية حتى يحصل للانسان عدة من انواع الحيوانات ويدرك المشتركات بين الامور المتماثلة والمتباينات
من المحسوسات وبعض العلوم البديهية كلها بواسطة كماله في الاحساس لانا نقول لا نسلم ان الاحساس يعد النفس الى
لكن لا نسلم ان الاحساس يمكن ان يكون مبدأ لهذه العلوم البديهية بيانه انا نفرض الكلام في قولنا الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية فان هذه من اجلى البديهيات عندهم ولا يمكن استفادتها من الحس لوجوه الاول انه ليس من الحس
المحسوس يسلم انها متساوية على التحقيق لشيء واحد فان الحس لا ينضبط ذلك ولان الحس لا يمكنه الحكم على شيء بالمساواة
مرة والمساواة الى النفس والحاكم هو النفس لا غير لو افاد الاحساس هذا العلم الكلي من حيث انا لما احسسنا
ثبوت وصف المساواة في الخشب مثلا لبعض ... واكد علمنا ان هذا الوصف ثابت للخشب لخصوص
الخشبية انا لم نعتقد ... وشبهه ولا يمكننا ان نعلم ان ... ويكن ... وبين ... ولكن فرع
الطرد لا يفيد اليقين ... مقدمات كلية تنبهان كل صفة يمتنع وجود الحكم ملابسة علة ولكن هذه العدم كاذبة لجواز
حصول الحكم الواحد بعلل مختلفة فانه لا يمكن ... في المعلولات ... والعلل واسناد عدم المعلول الى عدم العلة الا غير لا
... اسناد المعلولات ... الى العلل ... لان المعلول ... يعدم ولو وجد ... الاخرى ... انه لا بد من حصر

العلل وبيان انتهائها الى علة العلل ومنها ان العلة اذا حصلت حصل معها معلولها [illegible]
يلزم من كون تلك الامور مساوية للشيء الواحد حصول المعلول دوما وابدا ومنها ان العدد المشترك
من الصور ليس الا كونها مشاركة لشيء واحد وظاهر ان العلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
اظهر من كل واحدة من هذه المقدمات فهذا العلم لو استند الى الاحساس فاما ان يستفاد من الاحساس
بكل الجزئيات او ببعضها والاول باطل لتعذره والثاني باطل لان العلم بان الاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية يحصل قبل استقراء كل الجزئيات ولاجل ان الاحساس انما يفيد الحكم في الجزئيات المحسوسة لا في
الجزئيات المتوهمة الى لا نهاية لها الذي هو مصداق الموجبة الكلية على ثبوت الحكم فيها باسرها وبهذا يبطل ان يكون
المفيد هو استقراء البعض للجزئيات فثبت بما ذكرناه انه لا يمكن استفادة هذه العلوم البديهية من استقراء المحسوسات
وهي انما كانت حاصلة في ابتداء الخلقة فلم يبق الا ان يكون طريق تحصيلها الكسب وذلك من جهة الالهام او الورود
مما محال لان ذلك يقدح في حصر العلم [illegible] ان العقل مجرد [illegible] في تحصيل العلوم الضرورية
لمقتضاها وعدم التمسك بها [illegible] على التدريج ليحصل لنا العلوم البديهية والحكم
بالمساواة لا يستند الى الحس [illegible] لكن [illegible] يكون مبدأ هذا الحكم الا الاحساس بالامور
او احد [illegible] العقل ما الضرورية المستندة الى الحس [illegible] التجويز العقلي المجرد عن التجربة فانا نحكم بالضرورة
ان كل نار حارة لا باعتقاد التجربة فيها وان كان يجوز عقلا وجود نار لا يلزمها الحرارة ولا نعرف في هذا
الحكم الى حصر العلة ولا الى تعميم الاحساس بالكل الوجه الرابع انا نجزم بالبديهيات [illegible] من الجزم بالمحسوسات
لان البديهيات [illegible] المحسوسات والنزاع لا يمكن [illegible] انه لا يمكن الجزم بالمحسوس لان الحس انما يعتبر في الجزئيات
او في الكليات والثاني باطل لان الحس لا يعطي [illegible] فان الحس [illegible] هذا [illegible] وهذا الجزء اذا وجد
الاعظمية [illegible] ان الكل اعظم من الجزء غير مدرك بالحس [illegible] وصف الاعظمية مدركا بالحس لكن المدرك هو
ان هذا الكل اعظم من هذا الجزء واما ان كل كل اعظم من جزئه فغير مدرك بالحس لان الحس انما يدرك [illegible] الوضع
والامور الكلية مجردة عن الاوضاع ولو فرضنا انه ادرك كل ما في الوجود من الكليات [illegible] الان
قولنا كل كذا كذا لا نريد منه ان كل ما دخل في الوجود الخارجي من افراد الموضوع فهو كذا [illegible] ما وجد
او موجود بل كل لو وجد وفرضه العقل من افراد هذا الموضوع فان المحمول صادق عليه سواء وجد
في الماضي او يوجد في المستقبل او لا يحصل له وجود ابدا ومعلوم قطعا ان هذا لا ينال الحس البتة
ولا يمكن [illegible] الاحساس فاذن الحس لا معونة له على اعطاء الكلي اصلا ولان الحس في معرض الغلط
[illegible] الكليات [illegible] ان الحس معتبر في الجزئيات لانه في موضع

الكل

الغلط واذا كان في معرض الغلط لم يكن مجرد حكمه معتبرا لان الغلط من وجوه ان البصر قد يدرك الصغير كبيرا كما في
النار البعيدة في الظلمة عظيمة وكما يرى العنبة في الماء كالاجاصة وكما اذا قرب حلقة الخاتم الى العين فانا نراها كالسوار
وقد يدرك الكبير صغيرا كالاشياء البعيدة كالكواكب فان جرم الشمس اضعاف جرم الارض [illegible] المحجوب بالحس
ادراكا فقط والحكم [illegible] مدركات الحس [illegible] اما الصدق او الكذب والتصديق حكم
على الحكم الاول بالصدق على وجه لا يمكن ان يزول [illegible] الحس [illegible] لانه ادراك فقط فلا شيء من الاحكام
بمحسوس اصلا فاذن كل ما هو محسوس لا يمكن ان يوصف من حيث كونه محسوسا بكونه يقينيا او غير يقيني او حقا او باطلا
او صوابا او غلطا فان جميع هذه الاوصاف من لواحق الاحكام [illegible] الا اذا قارن المحسوس حكم عقلي [illegible]
الحس مع وصف هذه الاوصاف من حيث كونه حكما [illegible] يقينيا او غير يقيني واذا [illegible] ان نعلم المحسوسات
ليست يقينية [illegible] فانها لا يمكن [illegible] او غير يقينية [illegible] عدم الملكة [illegible] ليست غير يقينية [illegible]
وهو ليس حكما واذا كانت المحسوسات [illegible] مطابقا او غير مطابق او صوابا او غلطا فادعاء ان المحسوسات
لا تكون يقينية عند جماعة من الحكماء كافلاطون وارسطو وبطليموس وجالينوس حيث زعموا ان اليقينيات هي المعقولات
لا المحسوسات [illegible] غير صحيح لان الحكماء ذكروا ان مبادئ اليقينيات الاوليات والمحسوسات والتجربيات و
المتواترات والحدسيات وسموها بالقضايا الواجب قبولها وذكروا ان مبادئ التجربيات [illegible] والمتواترات والحدسيات
هي الاحساس بالجزئيات وان الاوليات [illegible] نحصل [illegible] الاحساس بالجزئيات ولذلك حكم
كثير من الحكماء بان من فقد حسا فقد علما وان [illegible] العلم الطبيعي كالعلم بالسماء والعالم والعلم بالكون والفساد
والاثار العلوية [illegible] مأخوذ من الحس [illegible] علم الارصاد والهيئة [illegible] عند بطليموس وعلم
التشريح [illegible] عند جالينوس مأخوذ من المحسوسات وعلم المناظر والمرايا وعلم جر الاثقال والحيل الرياضية كلها مبنية
على الاحساس واحكام المحسوسات فان [illegible] بالمحسوسات [illegible] مبادئ جميع العلوم فكيف
ساغ له ان ينقل عنهم انهم قالوا المحسوسات لا تكون يقينية بل انهم قسموا احكام العقل في المحسوسات الى ما تكون يقينية والى ما
تكون غير يقينية [illegible] الصواب والخطأ انما [illegible] للاحكام العقلية على المحسوسات من حيث هي محسوسات ولو كان
الاحكام [illegible] في موضع [illegible] غير موثوق بها لكانت المعقولات [illegible] انه غير موثوق بها لكثرة وقوع الغلط للعقلاء
فيها ولا يحصل لنا [illegible] مواضع الغلط في المعقولات [illegible] المحسوسات [illegible] والمناظرات
[illegible] النظر والبحث لا يمكن [illegible] الا بعد حصول العلم [illegible] المبادئ [illegible] لو لم
يكن المبادئ الاولى معلومة [illegible] لم يمكن [illegible] عن شيء فان النظر والبحث [illegible]
من اصل حاصل الى فرع مستحصل واذا لم يكن الاصل حاصلا امتنع [illegible] الى الشيء [illegible]

العلوم

المحسوسات والاوليات اصلا ومن يتكلم معهم بقصد ارشادهم وتنبيههم او تحصيل اعتراف منهم بنوع من الجدل الى
ان يحصل لهم استعداد ان ينظروا في شيء او يسمعوا ان باحثوا في شيء فاذن التشكيك الوارد في مثل
لسان قوم معروفين يعبر عنهم بالسوفسطائية فانه لا يستحق الجواب اصلا انما الجواب لمن يتحقق او يعرف ما يرد
على الاوليات والمحسوسات ببيان التفصي عن مضايق مواقع الغلط بذكر اسباب الغلط واحالة
معرفة الصواب بحفظه الخلل بعد ذلك الى صريح العقل المرتاض برفض العقائد الباطلة والتقليدات الواهية
والعادات المضلة على ان الحس لا حكم له في الحسيات ولا في الكليات كما مر اما ان البصر قد يدرك الصغير كبيرا فعليه
كلام وهو ان البصر اذا ادرك الشيء صغيرا لم يدركه معه كبيرا ولا بالعكس والحاكم بان المدرك في الى الشيء واحد
لا يمكن ان يكون هو البصر لان الحاكم لا يحكم الا بعد ادراكه في الى الشيء معا فاذن هو العقل بتوسط الخيال ومنه الغلط
انما هو في العقل لا البصر وذلك ان العقل حكم على الشيء المرتسم في الخيال بالعين اذ البصر احس به كذلك
ثم وجد البصر احس به كبيرا فتوهم ان البصر غلط في ابصاره ولم يغلط هو لان الابصار يكون اما بانطباع شبح
المبصر في البصر واما بوقوع شعاع من البصر على المبصر والاول لا يحتمل الاحر وينبغي ان لا يلتفت اليه من يقول
انه نور بالشعاع بان الشعاع ان كان جسما لزم مداخل الاجسام وان كان عرضا لزم القول بانتقال العرض من محل
الى محل اخر لان شعاع النيرات كالشمس والقمر والنار موجود لعقلنا فانه يندفع الى ان هناك يندفع به بعينه
ثم ان الشعاع يمتد من ذي الشعاع الى القابل الشعاع من غير تخلل خلاء خال من الشعاع او تراكم اجسام
شعاعية من اخذ واحد من ذلك الجسم في بعض اجزاء المسافة بل على هيئة الخطوط مستقيم مملوء حرف
دائم عند ذي الشعاع وقاعدة على سطح قابل الشعاع الكثيف وينعكس منه اذا كان متصلا الى ما يحاذيه
على زاوية مساوية للزاوية التي ذهبت بين الشعاع الممتد والسطح الصقيل وتسمى زاوية الشعاع وينفذ في
القابل الشفاف ذي السطح الصقيل وينعكس من سطحه وينعطف في ثخنه الى جانب ذي الشعاع
كلها والانعكاس والانعطاف يكونان بزاويتين متساويتين لزاوية الشعاع وقد بين جميع هذا في
مواضعه والشعاع البصري في اكثر الحيوانات يخرج الى مقدم جبهته على الشعاع من الاجسام
ذوات الانوار ولسعادته في تخييل كيفية اتصاله بالمبصرات يتوهم خطوطا تخرج من سطح المخروط
الشعاعي وتكون الابصار بزاوية تحدث من تلك الخطوط عند رأس المخروط وكلما كان البصر اقرب
الى البصر تكون تلك الزاوية اوسع فيراه البصر اعظم وكلما كان ابعد منه تكون تلك الزاوية اضيق فيراه
البصر اصغر الى ان تتقارب الخطوط وتصير عند الحد تتوهم انطباق بعضها على بعض كخط واحد فيراه البصر
كنقطة وبعد ذلك يمحى اثره فلا يراه اصلا هذا على رأي القائلين بالشعاع واما القائلون بالانطباع فيعوّلون

ان الزاوية التي تحدث على سطح الرطوبة الجليدية تصغر وتكبر بحسب بعد المرئي وقربه والبصر يدرك بتلك الزاوية
وان اوردت قاعدة الشعاع فالسائل في الظلمة اذا كان بقرب من النار ينفذ الشعاع في الظلمة الرقيقة
الى الهواء المضيء المحاذي النار فيرى البصر ما حول النار لما يعاونه من نورها وقربها منها فيراها على ما يقتضيه
زاوية الابصار واذا كان بعيدا جدا لم ينفذ الشعاع في الظلمة الكثيفة فلم ير ما حولها من الهواء المضيء بنورها
ويراها وحدها بزاوية اصغر فيراها اصغر كما في سائر المرئيات واذا لم يكن قريبا ولا بعيدا جدا فان
الشعاع البصري الذي يلاقي ما حولها لم ينفذ في الظلمة نفوذا تاما فلم يميز النار عن الهواء المضيء بها بل ادركهما معا
جملة واحدة فيراها البصر بزاوية اوسع من الزاوية التي يحدث من النار ذاته وحدها وذلك هو العلة لكونها في
الرؤية اعظم ما لو رأيت من غير الظلمة المذكورة بالتي ذاته وحدها واما الشيء في رؤية العنبة في الماء كالاجاصة
فهو ان العنبة يرى في الماء بامتداد شعاعين النافذ في الماء والمنعطف معا ولا يمتاز الشعاعان لقربهما من سطح
الماء واما في الهواء فانما نراها وحدها وهذا اذا كانت العنبة قريبة من سطح الماء اما اذا صارت بعيدة وصار الشعاعان
متباينين فيراها بالنافذ والمنعطف في موضعين متباينين في حالة واحدة ولذا رؤية الخاتم كالسوار عند قربه من العين
فلتوسع الزاوية الشعاعية التي تحيط اضلاعها بالذي هو عند القرب ادراك الاشياء البعيدة صغيرة لتضيق تلك الزاوية
والجواب المنع من كون الحكم بالبديهيات ليس اقوى من الحكم بالمحسوسات وكون البديهيات فرعا ممنوع ثم بعض البديهيات قد يتوقف
الحس البديهيات لا تحتاج في الابتداء لكن ليس المؤدي اقوى من المؤدي اليه فان الحركة البنوية قد تؤدي الى السكون العدمي
الوجود اقوى من المعدوم والاستعداد شرط في حصول الكمال وليس اقوى من الكمال والآن الظن قد يكون اصلا للقوي
كالمتواتر فانه علم ضروري يحصل من اخبارات متعاقبة كل واحد منها يفيد الظن فاذا انتظمت تلك الاخبار وتعاضد
بعضها ببعض حصل العلم الضروري ولان التصديق فرع على التصور وقد يتشاركان في التصور كثيرا والتصديق بديهيا
والحكم لا شك في استناده الى العقل لكن الحس قد يكون مبدأ له فينسب مثل هذا الى الحس ويخص القضايا الحسية
التي يحكم بها العقل بواسطة الاستعانة بالحس ومثل هذه الاحكام قد يحصل الغلط فيها كما يحصل في الحسيات فان قولنا
هذه النار حارة حكم عقلي مستند الى الحس وكذا قولنا كل نار حارة لكن الفرق بينهما كون موضوع الثانية مجردا عن العوارض
المادية بخلاف القضية الاولى لكنها مشتركتان في ان مبدأ الحكم الحس وبعد ذلك يتطرق الغلط في الحسيات ومن كلام افضل المحققين
نظرا بان البعض وصف الحكم بعدم احتماله للنقيض وانما يقول الحكم بعض ما يختص بالحس ومنشأ تمام العقل في الحسيات وانما
حكم الحاكم يكون الحس غير يقيني لانه في موضع الغلط على ما مر والمادون به اذا ما رجع العقل بالحكم كما قال انهم سماها
احكام العقل في المحسوسات انها يكون بعد ذلك وانها يكون غير يقينية والعقل انما يتخلص عن الغلط الا باعتبار مقارنة الوهم اياه فاما
الموجود فلا وتنبيه عن الالتفات الى من يقول الشعاع غير معقول لم يرد فيه على المنقول والحج المطلقة لا تمنع

ما يشبه النيرات لانا نقول ذلك الشعاع عرض كونه آلة بل للنفس المستعد لقبول الشعاع لانه بريء من
النزاع كما توهمه بعضهم وسيأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى وأما البحث الذي ذكره في كبر المرئي وصغره وشكله
لانا نقول ان كان صغر الزاوية موثرا في صغر المرئي فمن المعلوم بالضرورة ان الزاوية التي تحدث عند العين
لا تبلغ في الكبر الى حد يسع للمحيط وأما القائلين بالانطباع فالمراد انه الذي ذكره متوهم لا حاصل له بالنظر
والاشكال فيها عائد بعينه واما رؤية الكبير صغيرا والصغير كبيرا فعليه اشكال لان العين مثلا مقدارها
خارج الماء وفيه والحس يؤدي مقدارها خارج الماء وفيه والعقل يحكم بانه بالتأدي واخرى
بالتفاوت اذا عرفت هذا فنقول ان مقدارها الحقيقي هو مقدارها الذي هو خارج الماء ومقدارها
الحسي هو مقدارها الذي هو في الماء والعقل يحكم بان مقدارها في نفس الامر في الحالين واحد وانه لا زيادة
لاحدهما في نفس الامر على الآخر وهذا الحكم لا شك في انه صواب ولا شك ان الحس يؤدي العين على شكل
حال كونها في الماء ويحكم العقل بان ذلك الشكل الذي اداه الحس اكبر من الشكل الذي اداه حال
كونها خارج الماء في الحس هذا الحكم لا شك في انه صواب ايضا ثم ان حكمها بان هذا الشكل هو
شكلها في نفس الامر كان خطأ لكنه لا يحكم بذلك فالغلط لم يقع الا في الحس [illegible] الواحد اثنين
كما اذا غمزنا احدى العينين ونظرنا الى القمر فانا نرى قمرين وكما في حق الاحول وكما اذا نظرنا الى
الماء عند طلوع القمر فانا نرى في الماء او على سطح الماء [illegible] الاشياء الكثيرة واحدا كالرحى اذا
اخرجنا من مركزها الى محيطها خطوطا كثيرة متقاربة بالوان مختلفة فاذا استدارت سريعا رأينا لها
لونا واحدا كانه ممتزج من تلك الالوان [illegible] المحسوس [illegible] الواحد اثنين ان النور البصري ممتد
من الدماغ في عصبتين مجوفتين [illegible] الى العينين [illegible] وتتصل كل واحدة منهما
بواحدة من العينين فاذا كانتا مستقيمتين [illegible] الشيء شيئا واحدا وان انحرفتا او انحرف احدهما
عن الاستقامة صار [illegible] احدهما [illegible] وصار المبصر من احدهما غير المبصر من الآخر
فاذا ابصر شيئا واحدا [illegible] شيئين [illegible] ويحكم العقل بالغلط و
هكذا الحكم اذا [illegible] الوسطى والسبابة [illegible] الاصابع في وضعها [illegible] شيئا واحدا
[illegible] والاحول [illegible] على الصواب
بل [illegible] ذلك [illegible] واما رؤية القمر قمرين فلان [illegible] الشعاع
البصري الى القمر [illegible] وانعكاسه [illegible] بالشعاع [illegible] بالشعاع
المنعكس واما رؤية الالوان على الرحى لونا واحدا فلان كل [illegible] الحس الظاهر [illegible] الى الحس المشترك

حكمنا

ثم [illegible] الى الخيال فاذا ادرك البصر لونا واستقر [illegible] الى لون آخر كان اثر اللون الاول في الحس المشترك
عند ادراك اللون الثاني فكان الرائي رآهما معا ولا يكون بينهما زمان يمكن النفس ان تميز احدهما من
الآخر فيدركهما ممتزجين وان كان الادراك بالشمس [illegible] ان زالت الالوان عن محاذاة البصر وارتسمت
في الحس المشترك على توالي الادراك الحسي [illegible] بعضها عن بعض ادركت النفس من الحس المشترك لونا ممتزجا
[illegible] فان البحث الذي ذكره اولا في [illegible] الصغير [illegible] في الحس المشترك حال زواله
عن البصر [illegible] لانه اذا جاز [illegible] الثاني
ان حل في المحل الذي حل فيه الاول [illegible] لزم اجتماع الضدين وان فارق كان [illegible]
[illegible] موجودا [illegible] الاشباح التي
يريها صاحب خفة اليد والشعبذة وكما يرى القطرة النازلة كالخط المستقيم والشعلة الدائرة بسرعة
كالدائرة [illegible] المتصل [illegible] للبصر [illegible] شعاع
[illegible] ارض [illegible] على المياه [illegible] للبصر [illegible] غلط والاشياء التي يريها صاحب خفة اليد
والمشعبذ انما [illegible] في الوجود [illegible] الشيء [illegible] سبب
سرعة الحركة [illegible] الاعمال
ورؤية القطرة النازلة كخط مستقيم والشعلة الجوالة كدائرة [illegible] البصر في موضع [illegible] المتحرك
[illegible] الحس المشترك [illegible] في موضع [illegible] واحدا
متصلا [illegible] فان البصر ادى الى الحس المشترك صورة الماء [illegible] الخارج فانه لا اثر في الخارج وليس
[illegible] في الخارج [illegible] الغلط [illegible] فقد غلط
من حيث [illegible] بالظاهر ادى ما
لا وجود له في الخارج وهو صواب [illegible] القطرة النازلة في الحس المشترك [illegible] المتحرك
ساكنا كالنظر [illegible] راكب السفينة [illegible] الشط [illegible] السفينة المتحركة ساكنة و
يرى المتحرك الى جهة [illegible] الى جهة [illegible] اذا [illegible] تحته و
ان كان [illegible] الى خلاف تلك الجهة [illegible] القمر [illegible] كان سائرا الى
خلاف تلك الجهة اذا كان الغيم سائرا اليها [illegible] والبصر اذا ادرك الشيء في موضع
فاذا [illegible] بعد ان ادركه في موضع آخر [illegible] النفس [illegible] الادراك [illegible]
[illegible] البصر [illegible] الادراك [illegible] السفينة [illegible]

الادراك

اسعلاً من موضع العوض حساً كما وإذا انتقلت محاذاته للأجزاء الشاخصة مع تحرك البصر في نحو حسب الشخص متى كان لكون
ذلك البدل بسببها بالسند الأول وأما سبب رؤية المتحرك إلى جهة متحركاً خلافها فلنكن البصر إلى جهة مستقيمة من
آ إلى ب والقمر بالقياس إليه متلاصق وإذا الغيم المتوسط بينهما الذي لا يحجب
القمر لرقته مثل د ه فإذا كان البصر عند آ كان شعاعه الممتد الذي يرى القمر بخط آ ز ح
فإذا انتقل إلى ب صار شعاعه كخط ب ح د فيتخيل أن القمر يتحرك من ز إلى ح في جهة حركة البصر إذ رآه أولاً محاذياً
لنقطة ز ثم مستقلاً عنها إلى ح وأما القمر المتحرك إلى خلاف تلك الجهة فلا يحس بحركته لما مر وأيضاً فليكن الناظر
ساكناً عند نقطة آ وقد رأى القمر ومرّ ح محاذياً لنقطة ز من الغيم ثم تحرك الغيم في جهة ه وصار نقطة ح
إلى حيث كان في الأول نقطة ز فيرى القمر مستقلاً عن محاذاة نقطة ز إلى محاذاة نقطة ح فيتخيل أن القمر متحرك
من ز إلى ح وهو خلاف جهة حركة الغيم ولا يحس بحركة الغيم لأنه إنما سالة في المحاذاة بالقياس إلى السماء الأمر
في حق لنسبة أجزاء السماء وأجزاء الغيم في الحس وإذا كان الغيم متلاصقة فينظر الناظر عند آ إلى القمر علا
من طرف الغيم نقطة ز ثم يتحرك الغيم إلى أن وصل مسداه أو كه وهو نقطة ح إلى الموضع الذي كان فيه رأى
القمر فيه ح محاذياً لنقطة ح فيتخيل أن القمر يتحرك من ز إلى ح ف إلى جهة الغيم وهو خلاف جهة حركة الغيم
وفي كمية الحركة غير مرئية نظراً فإن الغيم بالحركة الاستدارة للأوضاع والأشعاع محاذاة الأخرى ولا يمكن
في أن الحس مع ذكر لذلك يتم الحركة بالموضع الذي إليه الحركة فإنها غير مرئية مع ذلك يرى المستقيم منكساً
كالأشياء التي على أطراف الأنهار والأشياء المقلوبة إذا انعكس شعاع البصر من سطح الماء إلى الأشياء ولا
يمكن زوايا الشعاع والانعكاس متساوية ينعكس الشعاع إلى رأس الشيء من موضع أقرب إلى الرائي
وإلى أسفله من موضع أبعد منه إلى أن يصل قاعدة الشيء بقاعدته فليكن الرائي آ وسطح الماء ح
والشيء القائم على ذلك السطح د ح ولينعكس الشعاع إليه من نقطة ه إلى نقطة منها إلى رأس الشيء
وهو نقطة د فيكون زاوية آ ه ب ز د ه ح متساوية ولا يمكن أن ينعكس من نقطة بين ح ه ت مرة
شعاع إلى جزء أسفل من رأس الشيء لنقطة ح والإلا ينعكس من نقطة ز ويكون الشعاع الذي من آ إلى ز منعكساً
عنه إلى ح وح لخط لنكون زاوية آ ن ب الخارجة عن مثلث آ ز ه أعظم من زاوية آ ه ب لكن زاوية
آ ز ب مساوية لزاوية ح ز ح وزاوية آ ه ز مساوية لزاوية د ه ح فزاوية ح ز ح أعظم
من زاوية د ه ح ويكون أعظم كثيراً من زاوية ح د ح فالداخلة في مثلث ح ز ه أعظم من
خارجها هف ولا يمكن أن ينعكس منه شعاع إلى جزء أسفل من رأس
الشيء ح والإلا كان زاوية آ ه ت مساوية لزاوية [illegible] أصغر من زاوية د ه ح [illegible] العظم والصغر

الغيم

تحسد

هف فإذن لا يمكن أن ينعكس إلى الكل نقطة من زاوية الرأس إلى الأسفل منه بل من نقطة أقرب إلى آ من ح أسفل حيث ينعكس على
بالقياس ولما كانت النفس لا تدرك الانعكاس بل إنما متعودة لرؤية [illegible] سعود الشعاع في الأشياء
بحسب الشعاع المنعكس باتجاه في الماء ولا يمكن في نفس الأمر بل فيرى أن الماء عميق قدر طول الشيء أو يمكن
كون الأسفل فيه الشعاع أصلاً مع بحسب أن رأس الشيء أكثر ولأن الماء لكونه أبعد من أصله وبالجملة على
الترتيب الذي كان منعكساً تحت سطح الماء وإذا نظرنا إلى المرآة رأينا الوجه طويلاً أو عريضاً أو معوجاً بحسب اختلاف
شكل المرآة وكل ذلك يدل على غلط الحس في عرض أفضل المحسوس فإن المرآة الطويلة المستقيمة في العرض
كقالب مستدير إذا نظر إليها بحيث يكون طولها في ذا الطول الوجه يرى الوجه فيها طويلاً طوله بقدر طول الوجه
مثل العرض لانعكاس الشعاع العرضي فيها من نواحي ضيقة فكان سعتها [illegible] الشيء [illegible] أكثر
مستقيم والعرض [illegible] عاكس منحنٍ وإذا نظر إليها بحيث يكون طولها محاذياً لعرض الوجه كان الأمر بالعكس
فيرى الوجه عريضاً عرضه بقدر عرض الوجه وطوله أقل من طوله وإذا نظر إليها بحيث يكون طولها مؤرباً
محاذاة الوجه يرى الوجه معوجاً وإذا كانت المرآة بحيث ينعكس منها الشعاع من مواضع أكثر إلى موضع واحد
رأى الناظر فيها الوجه متعدداً أكثر [illegible] بعضها [illegible] وكذلك في الأجسام [illegible] المتنوعة التي
تشتمل على أكثر [illegible] المرآة [illegible] على وجه [illegible] مما مر أن ذلك غلط بديهة
الإدراك [illegible] من المحسوسات [illegible] أنها غلط الحس [illegible] بالأمر مع أنه لا يمكن كذلك لا في الحس [illegible]
[illegible] ومثل ذلك [illegible] ومثله [illegible] إلى الأمان [illegible] الحس وجوداً وأمراً مستمراً و
لكن ذلك [illegible] الألوان [illegible] عند أهل [illegible] أن البصر يحكم بوجود [illegible] فإذا
احتمل ذلك [illegible] الأجسام [illegible] لما كانت [illegible]
[illegible] أن حكم الحس [illegible] المحسوس الحكم [illegible] هو الحكم بأن الموجود في الزمان الثاني هو
بعينه الموجود في الزمان الأول وهذا الحكم لا يصح من الحس لأنه لا يقدر على [illegible] الزمان [illegible] الموجود فيهما فإذن الحكم
[illegible] العقل [illegible] المشترك [illegible] كل واحد منها
[illegible] هذا الغلط في الحس [illegible] الأشياء [illegible] الألوان [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] الأمور [illegible]
[illegible] الأعراض [illegible] وجود [illegible]
[illegible] على [illegible] إلى [illegible]
لم يحتاجوا إلى [illegible] ذلك [illegible] المعرفة [illegible] هذه الأحكام [illegible]

كذا [illegible]

وفيه نظر فانه قد تقدم غير مرة ان المراد من قولنا هذا حكم الحس ان المراد الحس مع هذا الحكم العقلي ولا ريب
ان الحس للمبادي اولا صور ثم ادراكها وحكم العقل بالاتحاد حكم بالبقا الخ وقوله هذه الاحكام غير مسلم
بالحس ممنوع بل انما عقلية مستندة الى الحس في النائم يرى في النوم شيئا ويجزم بوجوده ثم يتبين له في اليقظة ان
ذلك الجزم كان باطلا واذا جاز ذلك فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك بان لم يظهر فيها كذب ما رايناه في اليقظة و
صاحب البرسام قد يتصور صورا لا وجود لها في الخارج ويشاهدها ويحكم بوجودها ويصيح خوفا منها و
هذا ايضا يلزم ان يكون للمريض لان حالة الاحلام يرى ما ليس بموجود في الخارج موجودا واذا جاز ذلك
فلم لا يجوز ان يكون الحال كذلك فبيان هذا الاصل من الحال لا يعلم الحق لذلك الا انه المرض في عند الصحة لا نجد
لا انا نقول ان ليس السبب الواحد لا يوجب ايضا الحكم بل هذا الاحتمال لا يدفع الا بحصر اسباب ذلك الحكم الكاذب
ثم بيان انتفائها ثم بيان ان المسبب لا يجوز حصوله ولا تقاوم عند انتفاء الاسباب لكن كل واحد من هذه المقدمات
مما لا يمكن اثباته الا بالنظر الدقيق لو امكن فلزم ان لا يجوز الجزم بوجود شيء من المحسوسات الا بعد العلم بتلك الا وذلك
مما يدل على ان مجرد حكم الحس غير مقبول فان قيل الحق ان الفصل بين المعقول والنائم يرى في منامه مثلا ان المستيقظ الان
المستيقظ لما كان واقفا على احكام اليقظة حكم بان ما يرى في النوم غير واقع حقا وان الاخر غير واقع وغير
حق والنائم لما كان غافلا عن الاحساس حسب ان الواقع هو الذي يراه في حالة هذا الغلط حتى بل غلط
للنفس عدم التمييز الشيء دون مثاله الذي هو اعراضه وحكم صاحب البرسام حكم النائم فانه لا يستعد في
الخيال ويغفل عن الاحساس فحكم بوجود ما لم يحكم به النائم وفي جميع الاحوال المرض لان حالة الاحلام يرى
ما ليس بموجود موجودا فانه لم يرد ذلك بل ادرك بخياله شاغلا عنه الاحساس فظهر ان الحس لم يدرك ما ليس
بموجود في حال من الاحوال اصلا ولم يثبت الا حس كذلك شيء غير واقع في نوع البرسام [illegible] الغلط فنبات هذا
الاصل للمجرى فيما ذكره النائم والمريض جميعا ياباه العقل الصريح ويحكم بعدم الوثوق بالمحسوسات بل لبل
بل يقول العقل الصريح بعصمته في هذه الاجوبة انما يعود الى بيان اسباب الغلط الذهني حيث ان حكم
العقل يكون ذلك غلطا للذهني لا اثبات صحة ما يدركه الحواس كما قدمنا ما انه اذا انتفى السبب الواحد لا
يجب انتفاء الحكم مسلم لو اثبتنا صحة الحكم بالمحسوسات في الخارج بدليل لكن الامر على ما ذكره لكنا لم
نثبت ذلك الا بشهادة العقل عن رجوعه الى الدليل فليس علينا لم يخف عن هذه الاشكال الا فان
احتمال عدم النص فبيان هذا الاصل منزه عند بداهة العقل عن بيان حصر الاسباب وحصرها وانتفائها
وبيان امتناع حصول المسبب عند انتفاء الاسباب وغير ذلك مما يثبت بالنظر الدقيق والجدل طي البلوغ غاية
السابع ثم لذا انما لغاية في النظر الى ما راه مركبا من اجزاء صغار كل واحد من تلك الاجزاء [illegible]

كذا

خارج اللون فالثلج في نفسه غير ملون مع انا نراه ملونا بلون البياض في الحس لا يحد ان يقول ان ذلك انما كان لانعكاس الضياء
عن بعض سطوح تلك الاجزاء المجتمعة الى البعض لانا نقول هذا لا يقدح في غرضنا لان الذي ذكرته ليس الا بيان العلة التي لاجلها
نرى الثلج ابيض مع انه في نفسه ليس بابيض ونحن ما ادعينا الا هذا القدر وايضا الزجاج اذا سحق نرى ابيض مع ان
كل واحد من اجزائه شفاف خال عن اللون ولم يحدث فيها كيفية من خارج لان تلك الاجزاء صلبة بل لم يحصل
فيما بينها فعل وانفعال وايضا نرى موضع الشق من الزجاج الثخين الشفاف ابيض مع انه ليس هناك الا الهواء المحتقن
في ذلك الشق والهواء غير ملون والزجاج غير ملون فعلمنا انا نرى الشيء ملونا مع انه غير ملون وفيه بحث اذ الوضوح ان
حكم الحس قد يكون باطلا وقد يكون حقا واذا كان كذلك لم يجز الاعتماد على حكمه اذ لا شهادة لمتهم بل لا بد من حاكم اخر فوقه يميز
خطاه عن صوابه وعلى هذا التقدير لا يكون الحس هو الحاكم الاول وهو المطلوب فالقول بان الاجتماع البياض انما يكون
بعاكس الضوء من سطوح اجسام شفافة والجمد والزجاج مشفان والاشفاف اذا كان لهما ضوء ومتى كانا ذوي سطح واحد
لم يكن تعاكس ضوء منهما فاذا كثرت السطوح يكثر شبه تعاكس الضوء بعضها الى البعض فيحدث البياض الوجه الخامس ان
اجلى البديهيات العلم بان الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون ثم ان هذه القضية غير يقينية واذا لم يكن اجلى البديهيات
يقينيا فالاضعف اولى اما الصغرى فلانا رايناه المعول عليه في البديهيات يذكرون لها امثلة اربعة النفي والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان ثم الكل اعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية ثم الجسم الواحد لا يكون
في الان الواحد حاصلا في مكانين فعلا لا شك ان هذه الثلاثة الاخيرة متفرعة على الاولى اما قولنا الكل اعظم من
الجزء فلانه لو لم يكن كذلك لكان وجود الجزء الاخر وعدمه متشابها واصدق في نحو ذلك الجزء الاخر كونه موجودا ومعدوما
معا واما قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فلانه لولاه لكان الالف المحكوم عليه بانه بياض وسواد
سواد الاحالة لان الشيئين المتساويين مطلقا يكون ما بينهما واحدا ومن حيث انه محكوم عليه بانه يساوي المتباين
لسواد كذلك لا يكون سوادا فلو كان الالف [illegible] دل الامرين لكان الالف في نفسه سوادا ولا يكون سوادا فيجتمع
فيه النفي والاثبات واما قولنا الجسم الواحد في الان الواحد لا يكون في مكانين فانه لو جاز ذلك لكان ذلك الجسم الحاصل
في مكانين غير متميز عن الجسم الحاصل في مكانين في الاخر وجود الجسم الاخر عن عدمه فيصدق عليه انه موجود ومعدوم معا
فثبت انه لا يمكن التسليم ان هذه القضايا الثلاث متفرعة على الاولى وانه لا يحصل الجزم بها الا عند اعتقاد القضية
الاولى وليس كذلك فانه كما عاد العجز بالشبهة حقيقته هذه القضايا [illegible] ثم يخص بيانه بتلك الجهة الزائدة الذي ذكرناها
في بيان رد هذه القضايا الى هذا لانا نقول لا نسلم ان حكم العقل بهذه القضايا غير موقوف على الجهة الذي ذكرناها
وليذا الشك واعتبر سبب جزمهم بها انا لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لزم [illegible] الاخرين [illegible] ولو
كان الشيء الواحد مساويا للامور المختلفة لكان مجانبا لنفسه ولو كان الجسم الواحد في مكانين لم يكن [illegible] حينئذ يكون [illegible]

وهذا الذي يعتذرون به في سبب جهلهم هو بعينه ما ذكرناه من الحجة فلا يمكنهم التعبير عن تلك الحجة على الوجه الذي لخصنا
وذلك معناه امر في عقولهم والعبارة لا تفي بها فقد ظهر ان احدى البديهيات قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان وهذا الكلي وهي اول هذه القضية عن تقسيمه فلوجوه آ هذا التصديق موقوف على تصور اصل العدم
لان الحكم عليه بانه لا يجامع الوجود في الصدق والكذب مسبوق بتصوره لما عرفت من سبق التصور على التصديق
لكن الناس قد تحيروا فيه وزعم اكثرهم انه غير متصور لان المتصور لا بد وان يكون متميزا عن غيره بالضرورة وكل
متميز عن غيره فله حقيقة وتعين وتخصص وكل متعين في نوعه ثابت فكل متصور ثابت في نوعه وينعكس عكس النقيض الى قولنا
كل ما ليس بثابت ليس بمتصور فالمعدوم غير متصور واذا كان ذلك التصديق متفرعا على هذا التصور وكان هذا التصور
ممتنعا كان ذلك التصديق ممتنعا لا يقال المعدوم المتصور له ثبوت في الذهن فيتميز ويتعين وهو كاف في الحكم عليه
فان المحكوم عليه لا يجب ان يكون ثابتا في الخارج بل يكفي فيه الثبوت الذهني وآيته قولنا المعدوم غير متصور حكم على المعدوم
بانه غير متصور والحكم على الشيء يستدعي كون المحكوم عليه متصورا فلولا كون المعدوم متصورا لامتنع الحكم عليه بانه غير متصور
لانا نجيب عن الاول بان الثابت في الذهن احد اقسام مطلق الثابت لا العدم مطلق الثابت لكن الثابت في الذهن والثابت
في الخارج والكلام وقع في [illegible] تصور مقابل مطلق الثابت وذلك المقابل يستحيل ان يكون ثابتا بوجه ما والا لكان داخلا
تحت مطلق الثابت فلا يكون قسيما له بل قسما منه وعن الثاني بان ما ذكرتموه ليس جوابا عن دليلنا على ان المعدوم غير متصور بل
هو اقامة دليل ابتداء على ان المعدوم متصور وذلك يقتضي معارضة دليلنا فلا يقدح في مسئلة واحدة وهو احد الدلائل
التي [illegible] في البديهيات فالحاصل [illegible] لو كانت الثلث الاخر من القضايا الاربع متفرعة على الاولى لكانت
نظرية غير بديهية لكنهم عدوها في البديهيات فعلمنا ان اعتمادهم في الحكم بصحتها على بداهة العقل لا على مقدمة اخرى وبيان
الرد في قولنا الكل اعظم من الجزء [illegible] على تصور الكل [illegible] الجزء زيادة [illegible] يكون الكل اعظم من [illegible] الا اذا [illegible] لو كان
حكم على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب وقد [illegible] الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية [illegible] البرهان
ان الشيء المساوي [illegible] وهو غير ما ادعيناه فان اراد به البيان [illegible] قولنا المساوي [illegible]
[illegible] من قولنا [illegible] وبان [illegible] متساويان [illegible] وعدم الامتناع [illegible]
الاتحاد فان المثلث من كل وجه لا يتمايزان ومع ذلك لا يكون [illegible] احد فكان من الصواب ان يقول لو كان [illegible]
متساويين لكان الواحد اثنين [illegible] وجود احد المثلين [illegible] واحد من ان الحكم المذكور غير محتاج الى هذا البيان
والكل [illegible] والجزء احدهما ولا يحتاج في بيان ان الشيء [illegible] اكبر منه [illegible] الى [illegible] ان لا احد الجزء
والحكم بان [illegible] والمحكوم [illegible] كذا [illegible] وبان [illegible] ما [illegible]
[illegible] الاول فان الحجة [illegible] ان يكون [illegible] لا احد الحكمين [illegible] في كونه [illegible] لا [illegible] دعوى ان

كل من تصور هذه القضايا تصور هذه الحجة وان لم يقدر على تلخيصها في العبارة غير مسلم ولا نسلم ان احدى البديهيات قولنا
النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ولذلك سماه الحكماء اول الاوائل [illegible] ذكره [illegible] من على وضع [illegible]
لا يدل على احتياج غيره في الوضع [illegible] والنفي هو رفع الاثبات ورفع الاثبات لا يكون عين الاثبات ورفع الاثبات الخارجي
اثبات ذهني [illegible] اثبات خارجي كونه في الذهن متصورا او محكوما عليه [illegible] في نفسه ثابت في الذهن
لا [illegible] بل [illegible] هو [illegible] الثابت في الخارج والحكم بان ما ليس بثابت في الخارج غير متصور مطلقا باطل لانه متصور
من حيث انه ليس بثابت في الخارج غير متصور لا من حيث هذا الوصف وذلك التصديق موقوف على هذا التصور من هذه الحيثية
لا على [illegible] هذا الوصف ولذلك لم يكن [illegible] ورفع الثبوت [illegible] الخارجي والذهني [illegible] ليس بثابت ولا متصور اصلا
[illegible] الحكم عليه من حيث هي ذلك التصور [illegible] من حيث هو ليس بثابت ولا يكون [illegible] باختلاف الحيثيات ولا [illegible]
يكون [illegible] الشيء باعتبار وقسيما له باعتبار مثلا اذا قلنا الموجود اما ثابت في الذهن واما غير ثابت في الذهن كان الموجود
قسما للموجود ومن حيث مفهومه قسم من الثابت في الذهن فقد انحل الشك من غير معارض لدليلنا [illegible] كلامه نظرا فانه لا
يلزم من كون الشيء فرعا على غيره ان يكون كسبيا فان العلم بالمعلول فرع على العلم بالعلة مع جواز كونهما ضروريين والتصديق كله
فرع على التصور بل هذه القضية اعني اول الاوائل منفصلة متفرع على جزئيتها الحملية [illegible] الكل [illegible] زيادة ضرورية
وكونه اعظم وان كان هو هذا بالذات لكن قد يغاير بنوع من الاعتبار ولا يدل على ان احدهما حجة والا لكان المطلوب
كسبيا والتسمية على [illegible] الاشياء المساوية لشيء واحد بان [illegible] غيره يكون [illegible] في المعنى [illegible]
الشيء الواحد [illegible] لكان [illegible] لا [illegible] لا ما [illegible] على [illegible] الايضاح [illegible]
[illegible] معلوم عندنا [illegible] في الاثنينية من تغاير [illegible] والا ارتفعت الاثنينية بالضرورة [illegible] النفي رفع الاثبات
ورفع الاثبات لا يكون عين الاثبات مسلم وهو مساعد لما ادعاه الخصم فانه احد مقدماته حيث قال ان قولنا الشيء اما ان
يكون ثابتا او لا [illegible] الا بعد العلم بالنفي الذي هو رفع الاثبات المطلق ورفع الاثبات المطلق لا يكون له ثبوت [illegible] وكل متصور
له ثبوت [illegible] رفع الاثبات الخارجي اثبات ذهني [illegible] اثبات خارجي غير [illegible] لان البحث ليس في [illegible]
في الخارج والمنفي في الخارج بل [illegible] الاعم من الذهني والخارجي [illegible] لا يكون احد [illegible] الى الاثبات [illegible]
[illegible] المنتسب اليه خارج الذهن اذ لو كان [illegible] الى امر ذهني [illegible] الكلام [illegible] ولا شك ان المتصور
[illegible] في الذهن [illegible] غير ثابت في الخارج [illegible] الكلام [illegible] لان [illegible] مطلق
الثبوت لا الثبوت الخارجي [illegible] الحكم بان ما ليس بثابت في الخارج غير متصور [illegible] السؤال [illegible] الحكم بان ما لا ثبوت
له مطلقا اي لا في الذهن ولا في الخارج فانه غير متصور [illegible] لو سلمنا امكان تصور العدم لكن قولنا النفي والاثبات
لا يجتمعان [illegible] امتياز العدم عن الوجود ليصح الحكم منهما بالتنافي والامتياز احدهما عن صاحبه لو كان [illegible]

هويته مغايرة ممتنع عن هوية الأخرى فيلزم أن يكون لمسمى العدم هوية ممتازة عن الوجود لكنه محال فإن كل هوية يشير العقل إليها بأنها
يمكن رفعها وإلا لم يكن له مقابل ولا يكون للعدم مقابل فلا يلزم من الوجود لا أنه المقابل للعدم وهو محال فيبطل إمكان رفع
هوية العدم لكن ارتفاع تلك الهوية ارتفاع خاص داخل تحت مطلق الارتفاع الذي هو مقابل الارتفاع لتلك الهوية
ولارتفاع كل ما عداها وإذا كان ارتفاع هوية العدم داخلا تحت مطلق الارتفاع كان قسم العدم قسما منه هف
اعترض أفضل المحققين بأن الحكم بالامتياز لا يمكن للممتاز من هو شأن ممنوع فإن الهوية واللاهوية
ممتازتان وليس للاهوية هوية ولو فرضنا للاهوية هوية كانت بذلك الاعتبار داخلة في قسم الهوية وما صار
ما فرض له هذا الاعتبار قسيما للهوية وكذلك القول في رفع العدم ولا يلزم الخلف ج لو سلمنا الامتياز لكن
الثبوت والإثبات قد يكون المراد منهما ثبوت الشيء في نفسه وعدمه في نفسه كقولنا السواد إما أن يكون موجودا وإما أن لا يكون
وقد يكون المراد منهما ثبوت شيء لشيء أو عدمه عنه كقولنا الجسم إما أن يكون أسود وإما أن لا يكون أما الأول فمن المعلوم
بالضرورة أن قولنا السواد إما أن يكون موجودا أو معدوما لا يمكن التصديق به إلا بعد تصور قولنا السواد
موجود السواد معدوم لكن كل واحد منهما باطل أما الأول فلأنا إذا قلنا السواد موجود فإما أن يكون كونه
سوادا هو نفس كونه موجودا أو مغايرا له فإن كان الأول كان قولنا السواد موجود جاريا مجرى قولنا
السواد سواد والوجود وجود ومعلوم أنه ليس كذلك لأن هذا الأخير هذر والأول معتبر وإن كان الثاني
فهو باطل لوجهين آ إذا كان الوجود قائما بالسواد فالسواد في نفسه ليس بموجود والاتحاد البحث فيه ولكان
الشيء الواحد بالاعتبار الواحد موجودا مرتين وإذا كان كذلك كان الوجود قائما بما ليس بموجود لكن الوجود صفة
موجودة والأشياء التي يستدعي الموجود والمعدوم واسم الكون … فيكون الصفة الموجودة حالة في محل معدوم وذلك
غير معقول إذ لو جاز ذلك لجاز أن يكون محل … الأول ولو كان غير موجود وذلك يوجب الشك في وجود الأجسام
وهو عين السفسطة ب إذا كان الوجود مغايرا للماهية كان مسمى قولنا السواد غير مسمى موجود فإذا قلنا السواد
موجود يعني أن السواد هو الوجود كان ذلك حكما بوحدة الاثنين وهو محال فإن قلت ليس المراد من قولنا السواد
موجود هو أن مسمى السواد هو مسمى الوجود بل المراد منه أن السواد موصوف بالوجود قلت فيه سوق الكلام إلى مسمى
الموصوفية بالوجود فإنه إما أن يكون مسمى السواد هو مسمى الموصوفية بالوجود فيكون قولنا السواد موصوف بالوجود جاريا مجرى
قولنا السواد سواد وإما أن يكون مغايرا له فالحكم على السواد بأنه موصوف بالوجود حكم بوحدة الاثنين …
المراد من كون السواد موصوفا بالوجود أنه موصوف بتلك الموصوفية فيعود التقسيم في تلك الموصوفية الثانية فإما
أن يتسلسل وهو محال أو ينتهي إلى الموصوفية فيبطل قولنا السواد موجود على غير … الماهية غير الموجودية وأما
قولنا السواد معدوم فإن عقلنا وجود السواد لم يكن … إذا كان قولنا السواد ليس بموجود جاريا مجرى قولنا

السواد ليس بسواد والموجود ليس بموجود ومعلوم أنه فاسد فإن قلنا وجوده زائد عليه توجه الإشكال من ثلثة
أوجه أحدها أنه يلزم قيام الوجود الذي هو صفة موجودة بالماهية المعدومة وهو محال وثانيها أن سلب
الوجود عن ماهية السواد مثلا لا يمكن إلا عند العلم بتميز السواد عن غيره وكلما يتميز عن غيره فله تعين وكل ما له تعين فله
ثبوت في نفسه فالسواد لا يمكن سلب الثبوت عنه إلا إذا كان ثابتا فيكون حصول الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه
هف فإن قلت الذي يسلب عنه الوجود موجود في الذهن قلت فإذا كان موجودا في الذهن استحال سلب مطلق الوجود
عنه لأن الموجود في الذهن أخص من مطلق الموجود فالموجود في الذهن يصدق عليه أنه موجود ولا يصدق
عليه أنه ليس بموجود وكلامنا الآن فيما يقابل مطلق الموجود لا فيما يقابل موجودا خاصا وثالثها
ستعلم في الدلائل … أن المعدوم الممتنع … على هذا السحل … بالعدم فيظهر
أنه ليس قولنا السواد موجود أو معدوم مفهوم محصل وإذا كان كذلك لم يكن قولنا السواد إما أن يكون موجودا وإما
أن لا يكون معدوما مفهوم محصل وإذا كان كذلك امتنع التصديق به فضلا عن كون ذلك التصديق بديهيا وأما الثاني فهو قولنا
الجسم إما أن يكون أسود وإما أن لا يكون فمعلوم الظاهر أنه لا يمكن التصديق به إلا بعد تصور معنى قولنا الجسم أسود الجسم ليس
بأسود فنقول إذا قلنا الجسم أسود فهو محال من وجهين أحدهما أنه حكم بوحدة الاثنين على ما تقرر وهو باطل الثاني
أن موصوفية الجسم بالسواد إما أن يكون وصفا عدميا أو ثبوتيا والأول محال لأنه نقيض اللاموصوفية وهي وصف سلبي ونقيض
السلبي ثبوتي فالموصوفية لا يمكن أن يكون أمرا عدميا وإن لم يكن أمرا ثبوتيا لأنه على هذا التقدير إما أن يكون نفس وجود … وإما أن
يكون مغايرا لهما والأول محال لأنه ليس كلامنا على وجود الجسم ووجود السواد على كون الجسم موصوفا بالسواد والثاني محال
أيضا لأن موصوفية الجسم بالسواد لو كانت صفة زائدة لكانت موصوفية الجسم بتلك الصفة زائدة عليها وهو محال … أن موصوفية
الشيء بغيره معقول فإن تلك الموصوفية ثابتة في الذهن … الخارج … عاد الإشكال وإلا فلا …
به ولأن موصوفية الشيء بالشيء نسبة بينهما والنسبة المتسببة يستحيل أن يكون حاصلة في غيرهما وإذا كان كذلك كان الجزء جزء المنفصل
هو الجزء السلبي أبدا إلا أن ثبوت وهو باطل عندكم قال أفضل المحققين الكاتبين سوادا على … موجودا على الذي يقال له
إنه سواد هو الذي يقال له إنه موجود والسواد مغاير للموجود وذلك بأن ههنا شيئا واحدا يقال له بأنه
سواد وبأنه موجود فالمعقول عنه شيء واحد والمعقولان متغايران فإذن القسمة لا يمكن أحدهما عين
كون الآخر أو مغاير إليه … وهو لم يكن … من جهة … ولا يلزم من
المغايرة قيام أحدهما بالآخر فإنا إذا قلنا إنه جسم لا يلزم منه قيام الجسم … لا يلزم من كون
الموجود قائما بالسواد كون السواد في نفسه معدوما وإذا كان السواد في نفسه لا موجودا ولا معدوما … ولم يكن الشيء …
موجودا مرتين وليس الوجود صفة موجودة فإن ذلك يقتضي ثبوت وجود للوجود … ولا يلزم من سلب صفة الوجود عن

الموجود صفة العدم له او ثبوت الواسطة فان ذلك انما يلزم لملاحظة معنى الوجود او العدم او سلبهما من مفهوم الحجر
وحيث يلاحظ نفس الوجود لا مع ملاحظة الغير يلزم ذلك فلا يلزم كون الالوان والحركات قائمة بمحل غير موجود فان
كون الوجود حالا في محل غير موجود بعينه كون السواد والحركة حالين في محل غير ملون ولا متحرك ولا يلزم من كون السواد
والوجود متغايرين مطلق الحكم بوحدة الاثنين وليس المراد ان مسمى السواد مسمى الموجود ولا ان السواد
موصوف بالموجود به او موصوف بتلك الموصوفية حتى يعود التكرار او وحدة الاثنين بل المراد ان الشيء
الذي يقال له انه اسود هو بعينه الذي يقال له انه موجود وذلك هو القسم الخارج من قسمة الذهن اذ رددنا من قول
ماهية السواد بعينه وجوده لا يريد من قولنا السواد معدوم ان السواد ليس بسواد والموجود ليس بموجود بل المراد
عنده من هذا القول نفي السواد لا اثبات نفيه ولا يلزمه تناقض في دفع توهم ان الماهية من غير اعتبار شيء معها
لا يكون موجوده ولا معدومه فلا يلزم ارتفاع النقيضين او يا الموجود قيام الوجود بالماهية المعدومة فهذا على الوجه
الاول او سلب الوجود عن ماهية السواد لا يقتضي كون الماهية متميزة عن غيرها ومتعينة في نفسها وثابتة في نفسها فان
التميز صفة غير الماهية وكذلك التعين والثبوت والمسلوب عنه هو نفس الماهية لا الماهية مع غيرها فاذن لا يكون حصول
الوجود له شرطا في سلب الوجود عنه والذي يقال له المسلوب عنه الوجود موجود في الذهن فلا يراد به انه مسلوب
عنه الوجود بعد كونه موجودا في الذهن فان كونه موجودا في الذهن صفة مغايرة له والمسلوب عنه هو الموجود
فقط باعتبار كونه موصوفا بعدم الصفة او غيرها وان كانت لا تنفك عنها هذه الصفة او غيرها وعلى هذا
قس الوجه الثاني وآه امتناع خلو الماهية عن الوجود فلا ينافي اعتبار الماهية الموصوفة بهذا الامتناع وحدها
وتلك الماهية اذا اخذت لا مع هذا الامتناع يمكن ان يلحقها العدم عقلا انما يستحيل الحكم عليها بالعدم اذا
اخذت مع لاحقها المقتضي لوجودها فظهر ان قولنا السواد موجود والسواد معدوم مفهوم محصل
والقسمة اليهما صادقة صحيحة وآه قولنا الجسم اسود بعد تقدم الكلام فيه وانه ليس حكما بوحدة الاثنين واما حمل
موصوفية الجسم بالسواد يجب ان يكون وجوده لان نقيضه وهو اللاموصوفية سلبي وبعض السلب ايجابي وليس يستقيم
لانا اذا قلنا اللاموصوفية سلبية يلزم منه ان يكون الايجاب موصوفية بطريق عكس النقيض وذلك ان سلب الاعم يكون
اخص من سلب الاخص فالحكم بان الموصوفية ايجابية عكس ما لزم من تلك القضية وهذا الغلط من باب ايهام العكس
ثم ان الحكم بان الموصوفية ايجابية لا يقتضي كونها وجودية فان العدمي قد يكون ايجابيا كما في المعدولة وهذا غلط
في غلط واذا كانت موصوفية الجسم بالسواد زائدة على الجسم والسواد فمن اين وجب ان يكون تلك الزيادة صفة للجسم
ولئن كانت صفة ويكون الموصوفية بتلك الصفة زائدة عليها لم يلزم التسلسل لان هذه الاوصاف امور اعتبارية
فينقطع بانقطاع الاعتبار ويقع عند عروض الاعتبار ومطابقة الذهن للخارج انما يكون شرطا في الحكم على الامور

انها وجودية بانشائها خارجية انما في المعقولات في الاحكام الذهنية على الامور التي هي معتبرة كما يشترط ذلك في النسب والاضافات
امور لا يكون لها وجود الا في العقل واعتبارها في الامور التي وجودية يكون تلك الامور حاصلة لان يحصل منها تلك النسب
والاضافات اي يكون بحيث اذا عقلها عاقل حصل في عقله تلك النسب او الاضافة وفيه نظر فانه اذا فسر قولنا السواد موجود
اي يقال على الموجود بانه الذي يقال له انه سواد هو الذي يقال له انه موجود عاد الطلب في معنى قولنا الذي يقال له انه
سواد هو هو واحد او اثنان ويعود الاشكال والقسمة حاصرة لان المتحدين من وجه اذا تغايرا من وجه كان متغايرا
فالحكم بان احدهما هو الآخر حكم بوحدة المتغايرين واذا قلنا السواد موجود على معنى انه موصوف بالوجود
والصفة قائمة بالموصوف لزم القيام وقولنا الجسم الجسم المحمول ليس وصفا لان الجسم لا بشرط شيء والجسم بشرط لا شيء
هو المادة التي لا تحمل السواد اذ قام بالوجود كان وجوده باعتبار بهذا الوجود العام ثم لا يكون في نفسه موجودا
اذا لم يكن في نفسه موجودا لم يكن الوجود او العدم الذي كان لاحقا له متعددا فالامتناع خلو السواد في نفسه عنهما وعدم التحقق وتعدد
الوجود حتى لا يلزم نقيض قولنا السواد في نفسه ليس موجودا لا شك في هذه الملازمة فان السواد لو كان في نفسه موجودا
نقلنا الكلام الى ذلك الوجود حتى ليس السواد او غيره ولزم ان يكون للسواد وجودان باعتبار واحد وهو محال واذا اثبتنا
الوجود الى وصفي الوجود والعدم فان لم ينحصر لصدق حدهما عليه ثبتت الواسطة والا لزم المحذور وقوله ثبوت الواسطة
يلزم لملاحظة معنى الوجود او العدم او سلبهما من مفهوم الوجود حيث يلاحظ نفس الوجود لا مع ملاحظة الغير لم يلزم ذلك صحيح
لكنا لاحظنا نفس الوجود منسوبا الى الوجود او العدم واللون والحركة انما قوله ان محل غير موجود لانا فرضنا ان الوجود صفة
ثبوتية لا يمكن كونها عدمية فلو قامت بمحل ليس بموجود لصح قيام الحركة واللون الثبوتيين بمحل غير موجود ولكن لم يدع ان الموصوف
وصف بكونه غير موجود باعتبار ذلك الاتصاف حتى يلزم ان يقال ان الموصوف بوصف يكون غير ذلك الوصف
بل قلنا الوجود صفة ثبوتية فمحلها لو لم يكن ثبوتيا لكان كل صفة ثبوتية كالحركة واللون وغيرهما يجوز ان يكون محلها غير ثابت
بل معدوما وهو باطل بالضرورة وسلب الوجود عن ماهية السواد يقتضي تميز الماهية عن غيرها وتعينها في نفسها وثبوتها
في الذهن كما يستدعي ثبوت الوجود لها لان موضوع القضية يجب ان يكون متصورا سواء كانت ايجابية او سلبية لامتناع الحكم
على المجهول مطلقا وكون التميز والتعين والثبوت غير الماهية لا يقتضي كون المسلوب عنه ليس الماهية فان الماهية المتميزة المتعينة
الثابتة قد تعتبر بالعقل من حيث هي لا من حيث قيامها بهذه الامور ولئن كانت معتبرة في نفس الامر ولا بد
في السلب من اعتبار الماهية من حيث يصح الحكم عليها بالسلب لكن لا ثبوتا خارجيا بل ذهنيا ولا يعني بكون الثبوت
ماخوذا في الاعتبار مع انه قد صرح بذلك في قوله امتناع خلو الماهية عن الوجود لا ينافي اعتبار الماهية الموصوفة بهذا الامتناع
وحدها وتلك الماهية اذا اخذت لا مع هذا الامتناع يمكن ان يلحقها العدم عقلا وكيف يدعي ان
الموصوفية ثبوتية بعكس النقيض حتى يرد الغلط من باب ايهام العكس بل يقول الموصوفية امر ثبوتي لان نقيضها عدمي

الى ما يعلم لما في الخارج فلا يحتاج فيها كالوجوب والامكان والامتناع فان الوجوب وقسيميه لا يحصل في الاعيان والنقائض فان اللاوجوب واللاامكان واللاامتناع مفهومات ذهنية عدمية في الخارج كسلوب النقائض مسمى الحدوث وهو الخروج من العدم الى الوجود غير مسمى العدم ومسمى الوجود والامكان حيث يصدق مسمى العدم او مسمى الوجود صدق مسمى الخروج من العدم الى الوجود وهو محال واذا اريد بذلك بقولنا الآن الذي يصدق فيه على الماهية مسمى الخروج من العدم الى الوجود فاما ان يكون الماهية في ذلك الآن موجودة او معدومة او لا موجودة ولا معدومة فان كانت موجودة فقد صدق على الموجود انه خرج من العدم الى الوجود فيكون لما خرج الى الوجود فيكون الشيء موجودا مرتين وهو محال وان كانت معدومة فهو في الآن او لا فلان الحدوث صفة موجودة والا لكانت الواسطة والصفة الموجودة يستحيل قيامها بالمعدوم واما ثانيا فلانها لو كانت متصفة بكان العدم الاصلي باقيا ومتى كان العدم الاصلي باقيا لم يكن الخروج من العدم حاصلا فثبت ان الماهية حال الحدوث لا موجودة ولا معدومة وهو محال فثبت انه لا يعقل الخروج من العدم الى الوجود في آن الاستقلال لا بد وان لا يكون معدومة ولا موجودة لانها لو كانت معدومة فهو يعلم بالضرورة في الاستقلال الذي هو باق كما كانت قبل ذلك ولو كانت موجودة فقد حصل المستقل اليه بتمامه وحين حصول المستقل اليه بتمامه لا يبقى الاستقلال الذي يستقل فظاهر ان حال حصول الاستقلال لا بد ولم يكن متوسطا بين المستقل عنه والمستقل اليه وجب ان يكون خارجا عن حد العدم الصرف غير واصل الى حد الوجود الصرف وهذه الاستدلالات تعظم من كثرة الاشكالات الواردة على قولنا الشيء اما لم يكن واما لم لا يكن واذا كان اقوى السند بهما كذلك فاظنك بالاضعف فان الفصل المحقق ان الماهية لا يكون موجودة في الآن من زمان الوجود في آخر زمان العدم فلا ماهية الا في التصور العقلي وكذلك في ان الحدوث فان مفهوم الحدوث على ما تحقق معنى يدخل فيه ثلثة اشياء الوجود والعدم ونسبتها ولا شيء مما يدخل في مفهومه العدم والنسبة الى الموجود في الخارج فالحدوث معقول محض صفة يحصل في العقل عند تعقل العدم والوجود المترتب عليه في العقل والماهية الموصوفة فتلك الصفة لا يكون موصوفة بالوجود وحده فلا يكون موجودة في الخارج بل انما يكون موجودة في العقل فلا يلزم من ذلك واسطة بين الوجود والعدم لان معنى الواسطة لم يكن الماهية في الخارج غير موصوفة بالوجود ولا بالعدم وذلك محال لان كون الماهية في الخارج هو وجودها في الخارج حتى تكون فيها في الخارج غير موصوفة بالوجود محض لا محالة الجسم في آن ابتداء الحركة موجود ولم يحصل بعد شيء لا حالة ولا يكون ليس حال الجسم في ذلك الآن موجودا في العقل فقط فاذن من حيث ذلك الزمان لا يستحق ان لا يعتبر ولا يلزم منه واسطة بل يكون ذلك التعامل لان وجود الحركة لا يمكن الا في زمان وكذلك وجود السكون فاستحالة اعتبار الزمان في حد احدهما فيه بعضه واسطة منهما كالجسم في الآن الذي هو الفصل المشترك بين زمان السكون وزمان الحركة لا يكون

اللاموجود امر عدمي واذا صدق العدم على احد النقيضين صدق الوجود على النقيض الآخر لامتناع اجتماع النقيضين والخلو عنهما ولا يريد بالايجاب ههنا سوى الموجود والموصوف فاذا كانت زائدة على الجسم لم يكن جوهرا فاما ما ينتهي الى من الامور الاضافية فيكون قائما بالجسم وهو المطلوب وكذا في هذه الاوصاف اذا عرضت فقد المطلوب لان المقصد انها لا يكون خارجة وما ادعوه من النسب اذا عقلناها فلا يحصل عقليتها الا بتلك النسبة او الاضافة وليس ثابتة بل هو وصف اعتباري عقلي الف ذكرنا وتصورنا واما هذه المنفصلة وهي الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون فلا نسلم عدم الواسطة وبيانه من وجهين اولا مسمى الامتناع اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا ولا معدوما لا جائز ان يكون موجودا والا لكان الموصوف به موجودا لكن له تمام الموجود بالمعدوم ولو كان الموصوف به موجودا لم يكن الممتنع ممتنعا بل يكون اما واجبا او ممكنا ولا جائز ان يكون معدوما لان نقيض اللاامتناع الذي يمكن حمله على المعدوم فيكون اللاامتناع عدميا فلا يكون الامتناع عدميا ولان الامتناع ماهية في نفسها متميزة عن سائر الماهيات ولولا ذلك لما امكن ان العقل اليها واذا كان كذلك امتنع ان يكون نفيا محضا فان قلت له ثبوت في الذهن قلت هذا باطل لان الممتنع ممتنع سواء كان هناك عقل او لم يكن ولان الفرض العقلي ان كان مطابقا فهو المطلوب والا كان كاذبا وليس كلامنا فيه بل فيما يطابق الوجود ولان الذي في الذهن ان كان موجودا امتنع اتصافه بالامتناع لان الموجود لا يكون ممتنع الوجود وان لم يكن موجودا لم يكن الامتناع الذي هو موجودا لانه لا تمام الموجود بالمعدوم فالمسمى ليس بموجود فثبت ان مسمى الامتناع ليس بموجود ولا معدوم وذلك هو الواسطة فالفصل المحقق ان الامتناع اعتباري عقلي والكلام فيه كما في غيره من الاعتبارات واللاامتناع اذا حمل على المعدوم لا يكون ذلك الحمل كليا فان بعض المعدوم غير ممتنع وبعضها ممتنع ولا يلزم من كون اللاامتناع عدميا كون الامتناع وجوديا فان اللاانسان وجودي وبعض اللاانسان انه وجودي واللاممكن بالامكان العام عدمي وبعض الممكنات عدمي والامتناع نسبة معقولة متصورة وجوده الخارجي في التصور فيكون نفيا محضا ولا شيئا ثابتا في الخارج ولا في الخارج موصوفا بالامتناع لو لا عقل فليس الامتناع من ثبت في الخارج حتى يكون جهلا لو لم يطابق الخارج والمطابق للموجود هو عدم ذلك المتصور في الخارج عدما ضروريا بالذات وذلك المتصور فليس الامتناع من حيث هو موجود في العقل ممتنع انما هو صفة ثابتة في العقل لمتصور ذهني يمتنع ان وجوده الخارجي ولا يلزم من ذلك القول بالواسطة وفيه نظر فانا اذا حملنا العدم على مفهوم اللاامتناع او بالعكس لا نشير بذلك الى ما صدق عليه الموضوع في نفس الامر من الافراد بل نعني بذلك نفس مفهوم الموضوع والانسان لما كان وجوديا لم يكن اللاانسان وجوديا ولم يكن ما صدق عليه اللاانسان منقسما الى وجودي وعدمي وكذا اللاممكن عدمي اي نفس هذا المفهوم لا ما صدق عليه فيكون الامكان اي المفهوم منه بكونه وجوديا وبعض ما صدق عليه عدميا بقي ههنا بحث وهو ان هذا الذي ذكرناه من وجوب صدق احد النقيضين على مفهوم والآخر في نقيضه انما يكون في الامور التي لها تحقق في الاعيان لا الامور الذهنية

فثبت انه لم يوجد فيه حركة او سكون فلا يلزم من وجوده في ذلك الآن ثبوت واسطة بين الحركة والسكون لكون الجسم موصوفا بهما في ذلك
الآن وهذا الخلاف يحتمل لان الماهية في الآن الذي لا يكون موصوفة بالوجود المحض لا يكون بما فان ثبوتها في حال اتصافها
بالوجود فقط وعلى التقدير الاخير في الانسان والانقطاع الانسان لانتفاء الانسان اذ الاتصال الانسان والانقطاع شيء موجود
بالتدريج كالحركة اما اذا كان الانسان مخترعا لا شيء فلا يكون هناك اخذ ولا انقطاع والمتوسط بين المسئول عنه والمسئول اليه
لا يعقل الا اذا كان موجودا … فلا ثبوت للانسان اصلا والموصوف الثبوت صفة له
الا اذا كان اصل الثبوت له فاذن لا متوسط بين العدم والوجود وفيه نظر فانه لا يلزم من كون الحدوث عدم سابق كون الماهية
الموصوفة بعدمه والا لزم ان يكون الجسم حال السكون عدم سابق وهذا كان من مفهوم الحدوث انما يتحقق عند تعقل العدم والوجود
المترتب عليه وحينئذ يكون الماهية حينئذ موجودة ولان الحدوث هي حالة الخروج من العدم الى الوجود فلو لم يكن الماهية موجودة
في تلك الاوقات حالة يصدق عليها ما قال ولا يلزم من كون الماهية الموصوفة بتلك الصفة غير موصوفة بالوجود وضعه لانه لا يكون موجودة
في الخارج بل يكون موجودة لا باتصافها بالوجود ولا بغير اتصافها بنفسه فانها اذا اتصفت بالوجود وعدم عند
الصفة بالوجود الوجه السادس انا نجد العقل جازما بامور كثيرة مع عدم الاحساس مع ان الحكم غير جاز
فيها وذلك يوجب تطرق التهمة الى حكم العقل بيانه الاول من وجوه آ انا اذا رأينا زيدا ثم غمضنا العين لحظة
ثم فتحناها في الحال رأيناه ثانيا يجزم جزما بان زيدا الذي شاهدناه ثانيا هو الذي شاهدناه اولا وهذا
الحكم غير جازم لاحتمال ان الله تعالى اعدم زيدا الاول في تلك اللحظة التي غمضنا العين فيها وخلق في الحال مثله هذا على مذهب
المسلمين واما على مذهب الفلاسفة فلعله حدث شكل غريب فلكي اقتضى هذا النوع من التصرف في هيولى عالم الكون والفساد
وهو وان كان بعيدا لكنه جائز عندهم وعلى هذا التقدير يكون زيد الذي شاهدناه ثانيا غير زيد الاول وان كان الحاصل
المحقق العقل جازم بلا تردد ان هذا زيد هو الاول فلو كان حكمه موقوفا على نفي الاحتمال المذكور لكان ذلك الحكم
نظريا لا بديهيا والمسلمون لم يتفقوا على ان اعدام الموجود الباقي ممكن قالوا المؤثر هو كل موجود لم يحصل
منه موجود هو اثره ولهذا ذهب المعتزلة الى ان الاعدام يكون بايجاد ضد الموجود حتى ان منهم قالوا ان الله تعالى قبل
القيامة يخلق عرضا هو الفناء لا في محل وهو ضد جميع ما سوى الله تعالى فيقتضي لوجوده ما سوى الله تعالى وهو لا يبقى
زمانين فيفنى ولا يبقى الا وجه الله ذي الجلال والاكرام وذهب النظام الى ان جميع الاجسام والاعراض غير باقية
زمانين بل يجددها الله تعالى حالا فحالا وذهبت الاشاعرة الى مثل هذا القول في الاعراض وقال جمع من لا يجوز اعادة
المعدوم بان الاجسام لا تفنى ولكن تخرج الى الصفات التي كانت عليها فيمكن لاجل ذلك في ذلك اعدام زيد الاول الشيء
عند اكثر المتكلمين ولا يمكن لا يكون مقدورا لله على الحساد واما على مذهب الفلاسفة فلتشكل الغريب الذي لا يمكن الا اسبابا
ما علينا ولا بد منه من سبب قابل حتى يحصل الاثر ولا ادري … فلا يمكن ان يحصل لها

صورة الانسان حصول العدد الانساني ونموه ونشوه حتى يصير بعد مرور مدة من الزمان انسانا كاملا بهذه
الدعوى على المسلمين وعلى الفلاسفة غير مطابقة لمذهبهم وهب انهم يقولون بذلك الا ان العقل لما كان جازما بنفي ذلك
الحكم الاتفاقي للعقلاء شك في المتقدمات بسبب امثال هذه الجزئيات فان قيل فكيف حال معجزات الانبياء عليهم السلام
قلنا ليس في معجزاتهم اعدام شيء وان جعل العصا حية ثم اعادتها الى شبهها الاولى ليس الا تبديل صورة بصورة
واخراج الناقة من الجبل واخراج الماء من الحجر واحياء الموتى وغير ذلك امور ممكنة في العقل ليس فيها اعدام باقي
وايجاد مثل المنعدم نعم ان بعضها … على لا يمكن ايرادها ههنا وفيه نظر فان المشكك يسلم الجزم و
يقول في حكمه انه جازم فانه غير معقول لانه يجزم ويجوز النقيض في شيء واحد فوجه الطعن اليه واعدام الموجود متفق
عليه لكن كيفية الاعدام مختلف فيه فبعضهم نسبه الى الفاعل وبعضهم الى الضد الى غير ذلك نعم بل ما يستلزم اعادة
المعدوم من المسلمين تجويز اعدام الشخص بتفريق اجزائه وتركيبها وهو كاف في غرض المشكك لان الله تعالى قادر على
اعدام زيد الموجود دفعة بان يفرق اجزاءه ثم يركب اجزاء اخرى على صورته دفعة الف وعلى رأي الفلاسفة لا يجب حصر
الاستعداد في مادة المني واستقراره في الرحم بل رأى الاستعداد للصورة الانسانية يحصل لاي مادة قابلة دار تعقب
الموانع فانه يجب الفيض من مفيض الصور ب آ انا شاهدنا انا نكثر الحكم بان … انه لم يكن دفعة من تراب …
بل كان فيه ذلك طفلا ومترعرعا وشابا حتى صار الآن شيخا وهذا الجزم غير ثابت اما على مذهب المسلمين فللفاعل
المختار واما على قول الفلاسفة فلتشكل الغريب فالحاصل الحكم الحقيقي العقل الا كذا جزما جازما لسبب هذا القول الذي
قاله وان لم يكن هذا الجزم مثل الجزم بان الكل اعظم من جزئه لكن الحق ونسبتها لا يبلغ حد الحمل احد الجزمين
ظنيا واعتبر القضايا التجربية فانها لا تبلغ في الجزم حد الاوليات مع انها يقينية بعيدة عن الارتياب وآما
عند الفلاسفة فمن الجائز ان يكون حصل من غير اسباب ما شهدناه استعداده ومن تمكنه من … فنظر لما بينا من اعتراف
المشكك بالجزم فانه لم يورد الا عليه ولولاه لم يكن شك كما حصل الشك من العقل فيما جزم به ومع التجويز
لا يحصل الجزم فضلا عن مساواته للقضايا التجربية ج اذا فرضنا الشخص دائم الجزم بان جميع ما فيها من الاواني لم
تنقلب اناسا فضلاء مدققين في علم المنطق والهندسة وان الاحجار التي فيها لم تنقلب ذهبا ولا ياقوتا ولم تكن
رجلي بالقوة … الذي يعرف وان مياه البحر والاودية لم تنقلب دما ودهنا والاحتمال في الكل واحد ولا
… ذلك بان يكون انقلبت ثم رجعت كما كانت لا احتمال ان يكون انقلبت الى هذه الصور في
زمان غيبتهم عنه عودي اليها صارت كما كانت اما للفاعل المختار او لتشكل الغريب فالحاصل الجزم بنفي
الكل ما ذكر في هذه الاحتمالات مع ان قلت الجعاد عند المتكلمين اي غير مقدور عليه وتبدل هذه الصور بالصور
المذكورة عند الفلاسفة ممتنع وفيه نظر فان جميع ما ادعى انقلابه ليس فيه ولا الجعاد … الى خلع الصورة النوعية

الجسم وليس غيرها وهو ممكن عند الكل [illegible] اني اذا خاطبت انسانا متكلما بكلام منظوم مرتب على نحو خطابي علمت
بالضرورة انه حي عاقل فاهم وهذا الحكم غير ثابت لان المعنى ليس الجسم اما قولنا او ضافته الا الاقوال
فلا لوجوب لانها اصوات مقطعة وحصولها في الذات لا يقتضي كون الذات حيا عاقلا واما الافعال فلا لا
انه لا احتمال ان الفاعل غير المختار او السكل بسبب حصول [illegible] المخصوص الدال على ما هو في عرض
المخاطبة [illegible] ان القول والفعل لا يدل على كونه حيا [illegible] مع انا نضطر الى العلم بذلك قال بعض المحققين
صدور الكلام المنظوم من شخص معين انما يدل بالضرورة على كونه حيا عاقلا ولا يدل ذلك على انه انسان
في غير الانسان فلا يدل على كون ذلك الشخص حيا عالما انما يدل على ان الذات التي يصدر عنها ذلك الكلام
حي عالم قادر واما [illegible] في انها اذا كانت محكمة متقنة كان فاعلها عالما قادرا [illegible]
لكن [illegible] لا على مذهب المتكلمين ولا على مذهب الحكماء وفيه نظر فان البحث في الحكم الضروري
كيف حصل مع امكان صدوره من غيره بان يخلق الله تعالى في جسم جمادي على صورة الانسان ويتوهم السامع
كون المتكلم حيا او انسانا وليس هو كذلك فان وجود الكلام لا يدل على حياة المتكلم كالشجرة التي خلق الله تعالى
فيها الكلام لموسى عليه السلام وقد ورد في الاخبار ان جبرئيل عليه السلام كان يظهر للنبي عليه السلام في صورة دحية
الكلبي واذا جاز ذلك في العقل جاز ان يظهر في صورة سائر الاشخاص فاذا رأيت ولدك فلعله بعض الملائكة
بل [illegible] التي [illegible] لعلها ليست [illegible] بل هي ملك من الملائكة فثبت ان هذا النحو عام مع ان العلم [illegible]
بعدمه حاصل بسبب عدم الوثوق [illegible] جازم بعدم الاحتمال مع ان [illegible] باطل ولما تطرقت التهمة
الى [illegible] لم يكن حكمها مقبولا اذ لا شهادة لمتهم لا يقال عموم العقل بعدم العصمة استدلالي لا بديهي لانا نقول
لو كان كذلك لما حصل هذا الجزم الا لمن عرف هذا الدليل [illegible] لكن ليس كذلك بل هو حاصل للصبيان والمجانين
ولمن لم يمارس شيئا من الدلائل [illegible] انه بديهي لا نظري على انا اذا رجعنا الى انفسنا وتأملنا احوالنا علمنا
انا نعلم ان زيدا الذي شاهدناه الآن هو الذي شاهدناه قبل ذلك [illegible] لا نجوز ان يعدم [illegible] كالاول
وحدث مثله [illegible] مع علمنا بان الواحد [illegible] ان الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما قال افضل
المحققين من المتكلمين وغيرهم من اهل الملل [illegible] كل ما اخبر به مخبر صادق فان كان ممكن الوقوع حكمنا بصحته [illegible]
الى العادل المختار وان كان ممتنع الوقوع [illegible] يرجع فيه الى تأويل [illegible] مطابق للاصول [illegible] او توقف فيه واذا
تقرر هذا الاصل [illegible] ما ذكره [illegible] ان العلم العقلي لا يقدح فيه بالظنون الوهمية
والاوهام [illegible] ما ذكر في جواب الاعتراض [illegible] ان القدح في الضروريات بما اورده
من الاحتمالات [illegible] في الجزم العقلي اصلا [illegible] الصانع [illegible] على ان

الانسان قد يعارض بعقده دليلان في مسئلة عقلية بحيث يعجز عن القدح في كل واحد منهما اما عجزا ذاتيا او في بعض
الاحوال والحال لا يتحقق الا عند كونه مضطرا الى اعتقاد صحة جميع المقدمات التي في الدليلين ولا يمكن ان واحدا منهما
خطأ [illegible] وهذا يدل على ان البديهة قد تحكم بما لا يجوز الجزم به الوجه الرابع قد يكون الانسان
جازما بصحة جميع مقدمات دليل معين ثم يبين له الخطأ في بعض تلك المقدمات في الحال ولذلك ينتقل الرجل
من مذهب الى مذهب بحجة يعتقد صحة تلك المقدمة الباطلة فظهر ان البديهة متهمة قال افضل المحققين فقصور افهام
بعض الناس عن التمييز بين الحق والباطل واعتمادهم على ما يعتقدونه من آراء آبائهم واساتذتهم لحسن ظنهم فيهم ليس
بقادح في الاوليات [illegible] التشكيك في النظريات بسبب تعارض دليلين او انتقال من مذهب الى مذهب
بسبب ترجيح احد دليلين [illegible] لا يقدح في النظريات في صناعة المنطق [illegible] منه
انما هي لارشاد العقلاء الى طريق الحق [illegible] في العقائد والمباحث النظرية الوجه الخامس
انا نرى لاختلاف الامزجة والعادات تأثيرا في الاعتقادات وذلك يقدح في البديهيات اما الامزجة فلان ضعيف
المزاج يستقبح الايلام ويستحسنه غليظ المزاج قاسي القلب [illegible] يستحسن شيئا وغيره يستقبحه واما العادات
فلان الانسان اذا مارس كلمات الفلاسفة والفقهاء [illegible] بحيث ينقطع بصحته [illegible]
دون ذلك [illegible] ومن مارس كلام المتكلمين كان الامر بالعكس وكذا القول في ارباب الملل فان المسلم
[illegible] يستقبح كلام اليهود [illegible] واليهود بالعكس من ذلك وما ذاك الا بسبب العادات واذا ثبت ان لاختلاف
الامزجة والعادات اثرا في الجزم [illegible] بمجرد البديهة اما المزاج [illegible] وعلى هذا
التقدير لا يحصل الوثوق [illegible] الانسان بفرض نفسه خاليا عن مقتضيات الامزجة والعادات فما يحكم العقل به في تلك
الحالة كان حقا [illegible] العقل لا المزاج والعادة لانا نقول [illegible] انا فرضنا خلو النفس
عن المزاج والعادة لكن فرض الخلو لا يوجب حصول الخلو [illegible] ولو فرضنا خلو النفس عنهما لكنها ما خلت
عنهما [illegible] ان فرض الخلو يوجب الخلو [illegible] المراتب
والعادة [illegible] لامكان فرض خلو النفس عنها وذلك [illegible] قال افضل المحققين
[illegible] الاستاذ [illegible] معرضات الطبائع والعادات والديانات ولا شك في كونها مؤثرة
في اعتقادات العوام [illegible]
وقد حذر العلماء [illegible] طالب الحق عن متابعة الاهواء والطبائع والعادات [illegible] رؤساء الشياطين
[illegible] شوائب الطبيعة [illegible] العادة ونواميس الامثلة [illegible]
[illegible] على ما ذكرناه [illegible]

بان الاقرار بالبديهيات لا يصفو عن الشوائب الا بالجواب عن هذه الاشكالات ولا يمكن الجواب عنها الا بحصيل الامر
النظرى الموقوف على النظرى اولى بكونه نظريا وكانت البديهيات مفتقرة الى النظريات المفتقرة الى البديهيات فيلزم
وان لم يشتغلوا بالجواب بقيت الشبهة المذكورة خالية عن الجواب ثم المعلوم بالبديهة ان مع بقائها لا يحصل الجزم بالبديهيات
فبهذا الوجه القدح فى البديهيات على كلى التقديرين قال الافضل المحقق عدم الاشتغال بالجواب لا يقتضى بقاء الشبهة
القادحة فى البديهيات فانها مع حصول العقل غير موثرة فى العقول السليمة بل انما لا يشتغل بالجواب لعدم انهما
يتفقون على مبادى الابحاث وكون البديهيات مستغنية عن الذب عنها بالحجج والبيانات ولا يفتقر جوابهم الى
شبهتكم الى ادرد لم يخ لنسب نصابا حتى انا بديهيات وانا نظريات مستندة الى بديهيات فلو كانت قادحة فى البديهيات
لكانت قادحة فى غيرها لانهم يقولون نحن لم نقصد بايراد هذه الشبهة ابطال البديهيات بالتعيين بل قصدنا ايقاع
الشك فيها وكيف كان فمقصودنا حاصل ثم قال منكروا المحسوسات والبديهيات معا وقد ظهر جواب عدم تطرق التهمة
الى المحسوسات والبديهيات فلابد فوقهما من حاكم اخر ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الاستدلال لانه فرعهما فلو صححناهما
به دار ولا نجد حاكما اخر فاذن لا طريق الا التوقف لانا نقول هذا الكلام الذى ذكرته لم يورد على نفى د
الحسيات والبديهيات معا فقط والا فقد اعترفت بقولك لانا نقول هذا الكلام الذى ذكرته انت يفيد القطع
بالثبوت والذى ذكرته انا انما يفيد التهمة والشك انما يتولد من هذا الماخذ فانا شاك وشاك فى انى شاك
وهلم جرا فى الاشتغال بالجواب عن شبههم يحصل غرضهم على ما قالوا فالصواب ان لا يشتغل بالجواب عنها
لانا نعلم ان علمنا بان الواحد نصف الاثنين وان النار حارة والشمس مضيئة لا يزول بما ذكروه بل
الطريق ان يعذبوا حتى يعترفوا بالحسيات واذا اعترفوا بها اعترفوا بالبديهيات اعنى الفرق بين وجود الالم
وعدمه قال الافضل المحقق ان قوما من الناس يظنون ان السوفسطائية قوم لهم نحلة ومذهب وهم يتشعبون
الى ثلث طوائف اللاادرية الذين شكوا وشكوا فى انهم شكوا الى ما لا نهاية له والعنادية الذين يقولون
ما من قضية بديهية او نظرية الا ولها معارضة ومقاومة مثلها فى القوة والقبول عند الاذهان و
العندية وهم الذين يقولون مذهب كل قوم حق بالقياس اليهم وباطل بالقياس الى خصومهم وقد يكون طرفا
النقيض حقا بالقياس الى شخصين وليس فى نفس الامر شى بحق واما اهل التحقيق فقد قالوا هذه لفظة من لغة اليونانيين
فان سوفا بلغتهم اسم للعلم والحكمة واسطا اسم للغلط فسوفسطا معناه علم الغلط كما كان فيلا اسم
للمحب وفيلسوف معناه محب العلم ثم عربت هاتان اللفظتان واشتق منهما السفسطة والفلسفة قالوا
وليس يمكن ان يكون فى العالم قوم ينتحلون هذا المذهب بل كل غالط سوفسطائى فى موضع غلطه وكثير من
الناس يحكون عن قوم لا مذهب لهم اصلا ... مثل هذه الاسولة والايرادات اولئك المتحيرون

من طلب العلم والسند ونسبها الى السوفسطائية والله اعلم بحقيقة الحال وطريق التعذيب لاحد الاعتراف منهم بعض
القضايا الواجب قبولها حتى يتمكنون من ارشادهم والبحث معهم بناء على ما اعترفوا به لا يعالج السوفسطائى
المورد للشبهة هل يعرف بوجوده وبقصده بهذه الاسولة وتوجيهها علينا اولا فان لم يعترف
بوجوده فقد سقطت مكالمته وان اعترف بطلت سفسطته لانا نقول هذا الاشكال انما يتوجه على العنادية
الذين يقولون انا نجزم بنفى حقائق الاشيا واما اللاادرية فانهم يقولون الكلام الذى ذكرته انت يوجب
عن المعارض الذى اورده انا لكان يفيد الجزم ولكن لاجل تلك المعارضات زال الوثوق فلا جزم لاحد القطع باصلاح
واما العنادية الذين يعاندون فيقولون نحن نجزم بانه لا موجود اصلا وشبههم انما نشأ من الاشكالات
المتعارضة ولنذكر امثلة لتقاس عليها غيرها الوجه الاول كان الوجود موجودا لكان ذلك الوجود زائدا مشاركا
فى الوجود لغيره اولا والقسمان باطلان فالقول بالوجود باطل انما قلنا ان القول بكون الوجود مشاركا باطل
لانه لو كان السواد مثلا مشاركا للبياض فى وجوده وهو مخالف له فى سواديته وما به الاشتراك مغاير لما
به الامتياز فكونه سوادا مغاير لكونه موجودا لكن ذلك محال لان وجود الشى لو كان وصفا زائدا لكان
اما معدوما فالشى موجود بوجود معدوم او موجودا فوجوده زائد وتسلسل ولان اتصاف الشى بالصفة الثبوتية
مسبوق بثبوت الموصوف فلو كان الوجود صفة زائدة على الماهية كانت الماهية موجودة قبل كونها موجودة وهو محال
وانما قلنا ان كون الوجود غير مشترك محال اما اولا فلانه يلزم ان لا يكون المعقول من السلب واحدا فيبطل الحصر
واما ثانيا فلانا نعقل كون الشى موجودا مع الاختلاف باختلاف اعتبار كونه سوادا او جوهرا فلولا ان ههنا امرا
مشتركا لما كان كذلك واما ثانيا لو كان فى الوجود موجود لكان ذلك الوجود اما واجبا او
ممكنا والقسمان باطلان لما يأتى من الاشكالات القادحة فى الامكان والوجوب الثالث لو كان الجسم
موجودا لكان انقسامه اما متناهيا وهو باطل بالادلة نفاة الجزء اولا وهو باطل بالادلة مثبتيه فظهر ان
ماخذ شبههم هذه الوجوه القادحة فى الاصول بالاشكالات المتوجهة على كل واحد من الاقسام واللاادرية
قد يتمسكون بمثل ذلك فى بيان انه لا وثوق بحكم العقل فان مقدمات هذه الاقيسة كلها جلية ولا ينافى الطعن
فى شى منها الا بالتعسف ثم يعلم ان ذلك انها ليست باسرها حقة ومنكروا النظر قد يتمسكون بهذه الشبهة فى ان النظر
لا يفيد العلم واما العندية فانهم انما يقولون ان حقائق الاشيا تابعة للاعتقادات لان الاعتقادات تابعة
للحقائق فمن اعتقد فى العالم انه قديم كان العالم قديما فى حقه وبالعكس وهذا ان الصفراوى يجد السكر فى فمه
مرا فدل على ان الحقائق تابعة للادراكات والجواب قد اختلف العلماء فى انه هل يجوز المناظرة معهم والمحققون
... على انها غير جائزة لان الغرض من المناظرة استفادة العلم بالمجهول بواسطة امر معلوم ثم لا يجوز ان نوقف

حصول العلم لكل شئ على العلم بشئ آخر فالاول ممنوع لجواز ان يستفاد كل علم من شئ آخر او من الانسان متناهية وان سلم ولكن لا نسلم ان ذلك قادح في علم آخر
بان مناظرة الانسان في ذهنه ليس كذلك لكنه لو سلم الدور والتسلسل ولكن لا بد ان يعرض هناك علوم غير متناهية يلزم
البعض من البعض ويلزم الشئ عن لازمه ليس من سلسلة ثالث والا لم يكن الملزوم ملزوما واذا لم يكن لزوم كل واحد
منها عن ملزومه لو استلزم شئ آخر كان العلم بلزوم الشئ عن لازمه غير موقوف على الدليل بل يكون حاصلا بالضرورة
لسان المناظرة لا يمكنها من علوم ضرورية لا يوقف حصولها على الاستدلال واذا كان كذلك امتنع اثباتها
بالنظر والاستدلال فثبت انه لا يجوز المناظرة مع السوفسطائية بل نعود عليهم امور لا بد من الاعتراف بثبوتها حتى
يظهر كذبهم مثلا ان يقال لهم حتى ينفروا من الدخول في النار ومن الدخول في الماء ومن الضرب والقتل ويعرف عدم
ميلهم وتميزهم منه وشرها ينافيه فان قالوا الامر فقد ظهر بطلان دعواهم لا يعاملون الا بالضرب
والتعذيب فان اعترفوا انطلت شبهتهم وان الشبه التي ذكروها لا يصح انها لا تصلح الجواب لان الجواب عبارة عن
بيان الخطأ الذي لا يخلو من الخلط في المطلوب ولما امتنع وقوع الخلط في المطلوب لم يكن الشبهة مستحقة
للجواب ومع ذلك فلنتكلم فيها اما قوله كل واحد من العزم لا يعلم بالضرورة فنقول انما ذكرناه فيحصل ذلك
تعقيب في البديهيات قلنا انما يعني بالبديهي ما يكون تجرد التصور طرفيه كافيا في جزم الذهن بنسبة احدهما الى الآخر نفيا
او اثباتا والاعتراف فيها الاختلاف يعني الخلاف فيمنع لعدم تحصيل المفهوم من الطرفين قوله النظريات مستلزمة للضروريات
يستلزم العدم النظري على عدم الضروري قلنا لا نزاع في ان عدم حصول العلم النظري لعدم حصول شرح المفردات
المنتج له ولكن لم قلتم ان الضروري اذا امكن عدم حصوله فانه يصير نظريا فان العلم بنسبة امر الى امر اي اثباتا او سلبا
مشروط بحضور حقيقة المنسوب والمنسوب اليه في الذهن لسبق التصور على التصديق لانه شرطه وحضور التصورات
في الذهن غير واجب فلهذا لا ان يخلو الانسان من العلوم الضرورية كما يخلو عن النظرية الا ان الفرق ان من تصور
المفردات في الضروري يكفي الجزم دون النظري فان من تصور حقيقة الواحد والاثنين والنصف امتنع منه ان
لا يحكم بان الواحد نصف الاثنين ومن تصور الحدوث والعالم لم يكف في الجزم بكون العالم حادثا فعلم ان الضروري
والنظري في امكان ذهول الذهن عنهما واخرنا في استلزام التصور للتصديق في الضروري وعدمه في غيره بل ونقول
لا يلزم من الذهول عن الضروريات كونها نظرية ولا احتياجها الى النظريات لانا نحتاج الى النظر الذي لا يكفي تصديقه
لازما للتصور فانه لما جوز الذهول عن العلوم الضرورية ثم يجوز دخول حصول اعتقادات متناقضة
انما قلنا لا ان المتناقضين اما وان الطرفين لكن حصولهما في الذهن على التصديق واذا كان
كمال التصديق عن تصور الطرفين متساويا حصولهما متناقضا او لا لما كان احدهما بالحق كذا انهما
يحصل اولهم الى مقدمات علم صدقها يسعد فلذا احد الشبهات لانه ردوا فيهم كمثل ان لهم اثر

اخطأوا فيها ابتدا لا بسبب خطأ سابق والا دار او تسلسل فذلك الخطأ المبتدأ لابد وان يقع في العلوم الضرورية
اذ لو لم يقع فيها لما امتنع وقوع الخطأ في النظريات لما ثبت ان النظريات لازمة للضروريات انا نعلم الجسم
ان خطأهم لا بد وان يكون وقع في القضايا الضرورية بل في النظرية التي اعتقدوا انها اعتقادا خطأ
استلزم ترتب على ذكر الخطأ سائر انواع الخط قوله الضروريات اما ان يكون حصول هذه الضروريات اولا قلنا
كما لا يكون لها لازم استحضار تصور مفردات هذه القضايا الاولية متى حصلت تلك التصورات وجب
حصول التصديق وتلك التصورات تستفاد من الحواس فلا بد من ان حصول هذه القضايا انما يكون بواسطة
الحس ثم الاحكام في امثالها حصلتها بذاتها فلم يلزم الحس بعد حصول صور هذه المائيات في الذهن فاذا
حصلت ترتب عليها حصول ذلك التصديق قوله لا اعتماد على المحسوسات فلا يعتمد على البديهيات قلت
لم انه لا اعتماد على المحسوسات ومن المشاهد الآن نقطع بالمشاهد بالاصالة بالحس لان المحسوس
وجود هذا المشاهد ولا شك فيه اما انه هو الذي شوهد بالامس فليس بمحسوس بل معقول لان الحس لا يكفي
خطأ في المحسوس وهو بعينه جواب عن الغلط الاول والثاني لان التجويز لا يشكك في امر محسوس بل في غيره
يكون طريقا للمحسوسات تجويز الخطأ في احكام العقل بسبب في احكام الوهم لا يشككنا في علمنا بوجود
الغنا واحوالها من الالم واللذة ولا فرق اقوى مما يجده الانسان من نفسه تشبه انها مع حاصلها
التي في الاصول ما ابطال جميع اقسامها فالجواب عنها بيان ضعف ما ذكره في ابطال كل تلك الاقسام على
ما سيأتي وشبهة العندية ساقطة لان الذي يختلف باختلاف الاشخاص من الامور الاضافية واما قدم الصانع و
حدوث العالم فانها امور حقيقية يستحيل ان يختلف باختلاف الاشخاص والتضاد يحكم العقل من الآن في فهم
من ان الطعم فاذا احاله احاله السكر بشرط فيه تسبب ذلك البحث الثالث في بيان احكام العلم وفيه مسائل
المسألة الاولى في ان العلم عرض هذا الحكم كالضروري لانه على جميع التقادير موجود في شئ لا كجزء منه ولا يصح قوامه
دونه فاذا هو عرض ولا يعقل قيامه بنفسه بذات يكون عالما بغير حال في شئ يكون جوهرا مجردا ولا جوهرا ماديا
تفارق الاحوال بلا اشتباه اما عند القائلين بانه عدمي هو البعد عن المادة فظاهر ان للامور العدمية لا تحصل
لها في الوجود ولا تتحقق معقولية بصفات الشئ خارج الذهن الا انه يعرض وانما هو من محله اضافية فكذلك
لان الامور الاضافية ... تشبه ... في تمام الحرص يحوز عندنا في بل العرض فيها الم تحقيق
انسبة الى الجزء وكذا من يجعله صفة حقيقية يلزمها الاضافة ونحن نجعله عرضا قائما بالعاقل فما ونحن
فكذلك لكن في هذا الشك عند القوم وهو ان العلم اذا كان صورة مثال المعلوم مرتسمة في العالم فاذا كان معلوم
ذاتا قائما بنفسها فالعلم يكون مثاله ودخلا في نوعه اذ ماثل كل الشئ غيره في طبيعة نوعه لو كان في تحقيقه

كل منهما

التصورات

في خصائص العلم

جنسه فاذا كانت الصورة الخارجية جوهرا فالصورة الذهنية مساوية لها ومندرجة تحت جنسها الذي هو الجوهر كانت جوهرا
فاذن الصورة العقلية جوهر ولا شك ان الجوهر يعرض لتلك الصورة ليست عرضا لكن هذا خطأ لان جوهرية الجوهر قد
عرفت انها ليست الا مفهوم كون الشيء موجودا لا في موضوع والامكان الكري في وجوده شيء في جوهريته وهو معنى الجوهر
انما كان لاجل انها ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا شك ان الصورة العقلية كذلك فانها ماهية اذا
وجدت كانت لا في موضوع وكونها الان في موضوع لا ينافي كونها الى اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
كما ان المغناطيس هو الذي يجذب الحديد عند قربه منه فهذا يصدق عليه وان لم يكن جاذبا له في حال عدم
وجدانه له فكذا هاهنا على ان نقول فتكون تلك الصورة ح جوهرا وعرضا معا في الاعيان فيلزم ذلك المحذور الذي
الشيء الواحد جوهرا وعرضا فانا لم نقل باعتبار وجوده الذهني عرضا وباعتبار ماهيته جوهرا فلذلك
ليس يمكن نفي [illegible] وهو ان تلك الصورة صورة موجودة في [illegible] بل لها وجود في الاعيان فاذن الشيء
من حيث هو في الذهن له وجود في الذهن هو عرض وجوهر باعتبار الوجود العيني لا يشك في ان تلك الماهية
من حيث انها موجودة في [illegible] من الموجودات العينية لكنها ليست بالوجود العيني ان تكون الماهية [illegible] لانها تحت
ترتب عليها لوازمها فان السواد اذا كان موجودا في الاعيان كان من شأنه قبض البصر والحرارة العينية من
شأنها التسخين واذا حصلت في النفس لم يترتب عليها شيء من اللوازم فالاول هو المسمى بالوجود العيني والثاني
هو المسمى بالوجود الذهني واعلم ان الحق عندنا في هذا الباب ان الصورة الذهنية ان قلنا بها حكاية ومثال
للصورة الجوهرية لا على انها مساوية لها في الحقيقة والجوهرية فهذه الصورة العقلية يمتنع حصولها في الخارج
فلا يصدق عليها الجوهرية لان الجوهر هو الذي اذا وجد في الخارج [illegible] وجوده فيكون غنيا عن الموضوع.

المسألة الثانية في كيفية تعقل الشيء لذاته رسالة سنية تصنيف المحقق نصير الملة والدين قدس الله روحه
عن هذه المسألة نقلت محققو الحكماء جعلوا العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم ومحققو المتكلمين جعلوه
اضافة بين العالم والمعلوم او صفة حقيقية يلزمها الاضافة وعلى جميع الاقوال يلزم ان لا يكون الشيء عالما
بذاته لاستحالة حصول صورة للشيء مساوية لذاته في ذاته لامتناع اجتماع المثلين ولامتناع الصور الى ما
لا نهاية ولاستحالة اضافة الشيء الواحد الى نفسه لتوقف الاضافة على تعدد ما يضاف اليه فانها لا تعقل الا
بين شيئين فاجاب بان العلم انما يكون صورة لو غاير العالم المعلوم اما اذا اتحدا فلا بد يكون في التعقل
حصول ذلك الشيء في نفسه [illegible] العاقل [illegible] صورة اخرى لذاته في ذاته والمغايرة الذاتية
ليست شرطا في تحقق الاضافة بل يكفي فيها نوع ما من التغاير ولا شك في ان الذات المجردة عن اللواحق المادية
والغواشي الغريبة بسببها يصلح العاقلية والمعقولية [illegible] مما يمكن ان يعقل كل مجرد وتدخل ذاته في هذه

الكلية المحصورة وان يكون معقولا لان كل مجرد يصح ان يكون معقولا وما صح في هذا فان التعقل يحصل لا لانضمام امر
الذات خالية عن الغواشي الغريبة واللواحق المادية وهذا الكلام على طوله لا يجدي وقد اجاب بعضهم بان العلم
اضافي اما حقيقي او مشهوري والذات الواحدة اذا اخذت باعتبارين امكن عروض الاضافة لها
كما يعرض للذات [illegible] ولا شك ان العالمية والمعلومية وصفان متغايران في الذات اذ الذات اذا اخذت موصوفة باحدهما
كانت مغايرة لها اذا اخذت بالثاني واذا تغايرت الذات من حيث انها عالمة والذات من حيث انها معلومة امكن
تحقق الاضافة بينهما فصح ان يعلم الشيء نفسه [illegible] الجهتين وهذا الكلام في غاية السقوط لان الجهتين اللتين باعتبارهما
يصح تعلق الاضافة لا بد ان تتقدما على الذات على تحقق تلك الاضافة لوجوب تقدم العلة على المعلول لكن هاتين
الجهتين لا يمكن تحققهما الا بعد تحقق الاضافة اعني العلم لان كون الشيء عالما ومعلوما صفتان متفرعتان على تحقق
العلم فانه ما لم يحصل العلم اولا لم يحصل للذات وصف العالمية ولا وصف المعلومية فيكون هذان الوصفان و
هاتان الجهتان العالمية والمعلومية متأخرتان بالذات عن ثبوت العلم لكن العلم قد ثبت انه وصف اضافي متأخر عن
الجهتين اللتين باعتبارهما صح عروض تلك الاضافة وحاصله ان الذات من حيث انها عالمة ولغاير نفسها من
حيث انها معلومة لكن هذا التغاير [illegible] هذه الاضافة وعن صاحب التعليقة لان كونها عالما ومعلوما موقوف
على قيام العلم به وهو موقوف على التغاير الموقوف على كون الذات عالما ومعلوما فيلزم الدور وقد اجاب الفاضل
المحقق بان المقتضي للمغايرة هو العلم وليست المغايرة مقتضية للعلم بل سبق المغايرة لا يتعلق عن العلم كالا
المعلول عن علته ولا يلزم الدور وفيه نظر فان العلم قد عرفت انه اضافة او صفة يلزمها الاضافة فلا يتحقق الا بعد المغايرة
من المضافين ولو كان المقتضي للمغايرة هو العلم لكان متقدما عليها لتقدم العلة على المعلول لكنه متأخر عنها فيلزم الدور
ولكن لا ندعي ان المغايرة مقتضية للعلم لكنها شرط في العلم كما ان الابوة لا تقتضي التغاير [illegible] الابن
لكنها مشروطة به اذ لا يعقل الابوة الا [illegible] جعل العلم صورة مساوية للمعلوم في العالم يلزم الاشكال
ايضا فان الذي حصل للعاقل هنا ان كان عين ذاته فهو باطل [illegible] ان ذلك الغير لا بد ان يكون مساويا
للمعلوم في العالم في تمام ماهيته فيلزم اجتماع المثلين ولانه لا يكون احدهما بان يكون معقولا والاخر بان يكون عاقلا
اولى من العكس [illegible] اما ان يعلم العالم كون الصورة مساوية لذاته فيكون علمه بذاته [illegible] حصول هذه
الصورة او لا يعلم ذلك فلا يكون عالما بذاته [illegible] لزم اضافة [illegible]
لوجهين احدهما ان التعقل هو حصول ماهية مجردة للشيء وحضورها عنده وهذا اعم من كونها حاضرة عنده [illegible]
مغايرة لها او بنفسها فان الكلية عند [illegible] اعم [illegible] وعلى هذا التقدير لا يفتقر العلم الى المغايرة [illegible] سلمنا
المغايرة لكن تشخص كل شخص زائد على ماهيته فان لكل شخص حقيقة وتشخصه وذلك التشخص زائد ابدا على تلك الماهية

والا لاتحدا بالفعل في التعقل ثم ان كانت تلك الحصة مختصة بذلك الشخص كان ذلك النوع منحصرا في ذلك الشخص والاول قد ثبت
الكثير فرد لا شك ان تلك الحصة مغايرة للمجموع الحاصل من تلك الحصة وتلك الشخصية واذا تحقق هذا القدر من التغاير كفى
في حصول الاضافة والصورة المساوية فيكون لتلك الحصة من حيث هي اضافة العالمية الى ذلك المجموع ولذلك
المجموع اضافة المعلومية الى تلك الحصة وبهذا الاعتبار صح منا ان نعقل ذاتنا وذلك لا يقال وجود الشيء
لا من حيث وجوده الشخصي متقدم بالذات على اضافته الى غيره فاذن اضافة حصة الشخص وماهيته الى ذلك الشخص بعد وجود
حصة الشخص لكن وجوده بعد تشخصه فاذن تلك الحصة لا تضاف الى ذلك الشخص الا بعد تشخصها فاذن المتشخص من المضاف
الى الشخص قبل الاضافة وحاصلة للذات الواحدة من جهة واحدة لانا نقول نسلم ان الحصة لا تضاف الى الغير الا بعد
الوجود لكن لا نسلم ان الوجود بعد التشخص بل التشخص بعد الوجود فاذن التشخص نعت لذلك الشيء ووجود النعت متأخر عن وجود
المنعوت ولئن سلمنا ان تقول الشيء انما يكون موجودا اذا كان متميزا عن غيره متعددا لذاته ويكون بحيث يمكن ان يشار
اليه الاشارة العقلية او الحسية فما لم يكن كذلك لم يكن موجودا فالتشخص متقدم على الوجود وقولكم التشخص وصف متأخر
وجوده عن وجود الموصوف باطل بالوجود فانه وصف ثبوتي وهو زائد على الماهية فان كان ثبوته متأخرا
عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الاول وذلك يستلزم
التسلسل وان لم يلزم في عروضه للماهية ثبوتها بطل قولكم ثبوت الموصوف متقدم على ثبوت الصفة واجيب بان الشيء
لا بد ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون موجودا لكن لا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا لان التميز لا يكون الا بعد الوجود والا
لتكثر قبل الوجود لتكثر الاشياء المعدومة ثم بعضها متميز عن البعض فيكون موجودة [illegible] لكن على انه يصير موجودا او لا
اوليه بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا او لا يعقل الوجود والتميز كلاهما معا بالذات لا مزية لاحدهما على الاخر في التقدم
الذاتي وح يتم الكلام لانه ولو كان التشخص مقارنا للوجود لكن عروض الحصة الموجودة اضافة الى ذلك الشخص فلا يكون
للتشخص تقدم واعتبار في صحة انضياف الحصة الموجودة الى ذلك الشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد
لذات واحدة واعترض ان الكون عند الشيء والحضور حالة اضافية وهي لا تعقل الا بين شيئين متغايرين
ولا يلزم من كون احد الشيئين اعم من الاخر في التعقل صحة وجود ذلك العام بدون ذلك الخاص في نفس الامر
فان ما يقال ان المحركية المطلقة اعم من المحركية للغير ولنفسه فيلزم صحة كون الشيء محركا لذاته وكذا قولنا في شيء انه علة لشيء
او موجد لشيء اعم من قولنا انه موجد او علة لشيء اخر غيره ومع ذلك لا يصح كون الشيء علة لنفسه ولا موجدا لذاته وايضا
فان هذا القدر حصل في كون ذلك المجموع عالما بكل واحد من جزئية ذلك المجموع لا لكونه عالما بنفسه بل بكل واحد من جزئية
فاما كونه عالما بنفسه فالاشكال باق والوجه في الجواب ان يقال لا شك في ان كون الشيء عالما ومعلوما بالفعل موقوف
على حصول العلم بالفعل لكن تعقل الذات من حيث هي ماهية لا تقتضي ان يكون عالمه مغايرا للذات من حيث انها ما [illegible]

يكون معلوما وهذا الايراد وقع على ثبوت العلم بل على الصورة المستقلة الى ان في نفس كون الشيء عاقلا وعقلا ومعقولا
لماهية الظاهر ان من الحكماء هذا الكلام تحقيق وظنوا ان العاقل لا بد وان يتحد بالمعقول سواء عقل ذاته
او عقل غيره ولما بحث المدققون عن هذا وعرفوا فساد الاتحاد حملوه على صورة خاصة هي ان
العاقل لذاته يجتمع فيه الاوصاف الثلاثة ويكون كونه عاقلا وعقلا ومعقولا شيئا واحدا وهو انا ان
عنوا به ذلك ان الذات الموصوفة بالعاقلية هي بعينها الذات الموصوفة بالمعقولية فهو حق ولئن عنوا ان وصف
العاقلية ووصف المعقولية واحد فهو باطل لان الوصفين متغايران لانهما لو اتحدا لاتحدا في التصور ولو كان احدهما
عين الاخر لاستحال التصور بما فرض كل واحد منهما فرض الاخر والتالي باطل لانه يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه
معقولا ونغفل عن كونه عاقلا فلا نحكم به وكذا امكننا ان نحكم على الشيء بكونه عاقلا ولئن لم نحكم بكونه معقولا
فلئن احدهما هو الاخر ولا جزء منه ولا انهما هل هما شيئان ام لا فعينه كيف تقدم لا يقال لا يمكننا ان نتصور
كون الشيء عاقلا لذاته ونحكم به الا اذا علمنا كونه معقولا لذاته ونحكم به وكذا بالعكس فعلمنا اتحاد العاقلية
والمعقولية ههنا لانا نقول العاقلية غير المعقولية فلو كان المرجح بها احدهما الى الاخر لكان متى
ثبت احدهما ثبت الاخر وكان لا يثبت في الشيء كونه عاقلا الا اذا ثبت كونه معقولا وبالعكس كما انه لما كان المرجع
بالانسان والبشر الى ماهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد فلا جرم متى ثبت المفهوم من احدهما ثبت المفهوم من الاخر
ولما كان الانسان متقوما بالحيوان امكن ان يعقل ماهية الانسان الا اذا علمنا ماهية الحيوان اولا ولما
ثبت تغاير الصفتين امكننا ان نفهم ماهية العاقلية عند الذهول عن ماهية المعقولية وكذلك بالعكس واذا ثبت تغايرهما
عند ما يكون العاقل والمعقول واحدا ثبت تغايرهما عند ما يكون العاقل والمعقول متعددا لان الصفتين اذا
ثبت تغايرهما في موضع ثبت تغايرهما في كل المواضع كالسواد لما خالف الحركة في الماهية كان كذلك الى الحاصل
في كل المواضع وقوله انه يستحيل ان يتعقل من الشيء كونه عاقلا لذاته الا اذا عقل منه كونه معقولا لذاته فيعود [illegible]
الملازمة لا تمنع من اختلاف المفهومين فان العلم بالاب ملازم للعلم بالابن وان كان المعلومان مختلفين في ذاتهما
فانا لو فرضنا كون الشيء محركا لذاته فالعلم بالمحركية والمتحركية هناك متلازمان مع انه لا يلزم ان يكون مفهوم المحركية
هو بعينه مفهوم المتحركية فظهر ان كون الشيء عاقلا مغاير لكونه معقولا لانه الذات التي عرض لها العاقلية هي بعينها الذات
التي عرض لها المعقولية [illegible] كونه عاقلا مغاير لكونه معقولا لا كونه عاقلا [illegible] انه عاقل
لذاته ومعقول لذاته وان كنا نشك في ان ذاته هل هو ذلك المعقول او مغاير له وهو يدل على التغاير و
لان التعقل حالة اضافية وهي توجب مغايرتها للذات [illegible] لما اعتقد القوم ان التعقل هو الحضور ثم عرفوا
انه لا يمكن ان يحصل عند الذات صورة اخرى زعموا ان وجود تلك الذات هو التعقل وليس كذلك لما بينا

ان التعقل حالة اضافية فوجب الحكم بان تعاقلها صفة عارضة للذات العاقلة من حيث هذا مبدا برهان
اقوى فنقول ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته والا لكان نفس حقيقة الادراك هي حقيقة ذاته وبالعكس فكان
لا يثبت احدهما الا اذا ثبت الآخر لكن التالي باطل فالمقدم مثله فادراك الشيء لذاته زائد على ذاته وذلك الزائد
يستحيل ان يكون صورة مطابقة لذاته لما تبين في البرهان المشهور فهو امر غير مطابق لذاته زائد على ذاته وذلك الغير
المطابق ان كان له نسبة واضافة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة فالعلم هو تلك النسبة
وان لم يكن له نسبة بتلك الصورة غير مطابقة ولا في الماهية لم يصر ادراك الشيء متعلقا به اصلا لان جميعه
غير حاضر ولا نسبة للذهن اليه والذهن معنى الاختصاص بالنسبة اليه فاسمى ان تصير معلوما ذاته
فان وصف العاقلية ووصف المعقولية للذات العاقلة الواحدة لذاتها ان غاير بالاعتبار فانه يكفي
الذات عاقلة لنفسها هو بعينه في الحقيقة كونها معقولة لنفسها وهنا لا يمكن ان نحكم على الشيء بكونه عاقلا لذاته
ونغفل عن كونه معقولا لذاته ولا بالعكس وكلما ثبت احدهما ثبت الآخر ولا يثبت للشيء كونه عاقلا لذاته
الا اذا ثبت كونه معقولا لذاته وبالعكس فبطل الاستدلال على التغاير بعدم التعقل بامكان الانفكاك
والاستدلال على التغاير بما عند تعدد الذات التغاير بما عند وحدتها لو عكسه لكان اجود ههنا وان
كان ما ذكره اولى لكنه لا نسلم انه اذا لم يظهر التغاير مع وحدة الذات حتى يستدل به على التغاير مع الكثرة
نعم لما ثبت التغاير مع الكثرة ثبت مع الوحدة لان مفهوم الصفتين اذا تغاير في موضع تغاير في كل موضع كما ان
شيخنا افضل المحققين قدس الله روحه الزكية عن مفهوم كون الشيء عاقلا عقلا وعاقلا ومعقولا فاجاب بان
معنى كونه عقلا ليس هو المراد من التعقل بل المراد به التجرد ومعنى كون البارى تعالى عقلا انه مجرد الذات عن المادة
وعلائقها والعوارض اللاحقة بسببها وكونه عاقلا كون الاشياء المعقولة حاضرة عنده لا بمعنى حلولها
فيه وكلا صورتها بل حصولها منه هو حضورها عنده وكونه عاقلا لذاته حصول ذاته لذاته لا لغيره
فانه غير قائم بغيره وكونه معقولا لذاته حصوله عند ذاته المسئلة الرابعة في سبب حصول الاوليات
لا شك في ان النفس الانسانية في مبدا فطرتها كانت خالية عن جميع العلوم الضرورية والكسبية ونسبتها اليها في
مبدا الفطرة كنسبة الهيولى الى الصور المتعلقة لها قبولا بعيدا كما لو كانت في صورة وقبلت صورة غيرها ولا
شك في انها قابلة للعلوم لانها جوهر مجرد فلا مانع له عن التعقل اذ المانع هو المادة وعلائقها واذا
كانت مستعدة للاستعانة بتصور الموجودات وجب فيضانها عن المبدا العام الفيض الذي لا يمنع مستعدا
عن افاضة ما استعد له بل فيضه عام غير مخصوص لا فاضة وقت دون وقت لامر يعود اليه نعم قد يتصور لا
لفقد شرط او حضور مانع فلا يحتاج الى شرح لكن لنا وعندنا التحقيق الالهي اعرض منه قسمة العلوم

ان هناك شرطا مفقودا او مانعا موجودا او ان ذلك الاستعداد المستلزم لوجود ما يحصل له لم يكن تاما في
اول الامر ولا كافيا في حصول المستعد له فلم يكن الاستعداد المصاحب لها في مبدا الفطرة كافيا في فيضان
المعقولات عليها من مبادئها فاذن لا بد من زيادة استعداد لها حتى يحصل لها تلك الصور وان تلك الزيادة
حادثة فلا بد لها من سبب حادث وليس ذلك الا الاحساس بالجزئيات فينتبه النفس حينئذ لمشاركات
والمباينات او يعرض بتلك الجزئيات فيستفيض النفس بالصور الكلية المجردة عن عوارض المادة ولواحقها والشعور
بما لها من الذاتيات والعرضيات اللازمة والمفارقة فالنفس ينتفع بالحس في اكتساب التصورات من هذا الوجه ثم اذا
حصلت التصورات التامة في النفس ونسبت البعض الى البعض الآخر بالايجاب او السلب فما كان من المحمولات محمولا
على موضوع موضوعا لذاته لا بوسط فالذي حكم العقل حكما بثبوته له من غير توقف على شعوره بتوسطهما اذ لو توقف
حكم العقل بذلك الثبوت على ان المتوسط بينهما لم يكن حكم العقل مطابقا لما في نفس الامر لانه في نفس الامر لا متوسط بينهما
ولا يكون حكم العقل في ذلك صادقا ولا ينتقل الكلام الى ذلك المتوسط فان كان المتوسط او نسبه ومعه تحصل المعرفة لان
تلك الاشياء المتلاصقة لا بد ان يكون فيها ما يكون نسبته لما لاصقه لذاته والا لم يكن بلاصق والى ما لا اعتبار له
في كل لتقدم رفع اللزوم والوسط فاذن يكون ثبوت المحمول لذلك الموضوع في الوجود الخارجي والذهني اوليا يسمى
مثل هذه القضية اولية كالحكم على كل ماهية تحليلية بالمغايرة لبعضها وان احدهما ليس الآخر وكما اذا عقلنا الكل والجزء
والاعظم فان مجرد تصورهما يقتضي جزم الذهن بالنسبة المشتركة بينهما من العقل ايضا الحكم اولية لان ثبوت محمولاتها لموضوعاتها
اوليّة واما ما يكون ثبوته لاجل متوسط فان ثبوته لذلك الموضوع لا يكون اوليا فاما ان يكون ذلك المتوسط وما يناله ذكرنا
ما حكم العقل بثبوته للموضوع لاجل متوسط لم يكن حكم العقل لذلك الثبوت اوليا ولا بالحكم بثبوت المتوسط لذلك
الموضوع وذلك المتوسط قد يكون هو البصر كالحكم بان الشمس مضيئة او اللمس كالحكم بان النار حارة او السمع كالمتواترات
او الوجدان كالوجدانيات او النظر كالنظريات واما ما عدا ذلك من الاولى فيستحيل المنازعة فيه دون لا
يحب ان نعرض فيه ... من جميع العادات والديانات ثم نعرض على ... تلك القضية فان وجدها مبادرة الى التصديق
بها الى القضية الاولية والا فلا ... ذلك ... كتحرير الرسوم في تعريف الاولى واما التعريف بالحد فما عدم هذا على راى
الحكماء واما على راى المتكلمين فالعلوم الضرورية مستندة الى ان ... يفعل فينا ما بعضه الحكمة ويقتضيه المصلحة الراجحة
الى ولا استعداد عندي في الاستناد بسبب التحصيل الى ... المسئلة الخامسة على العلوم العقلية انواعها
والكثرة لعلمك ان للماهيات العينية والذهنية قد يكون لها مركبات يكون ... بسيط ... عن ... ملحوظة ...
يعرض لها في الوجود ... سواء في ... والعقل ... للانسان في تمييز بين الاشيا ... بالحس الذاتيات
عن البعض والذاتيات عن العرضيات والعرضيات بعضها عن البعض ومكنها توحيد الكثير وتكثير الواحد اما الاول فبان يعرف ...

آ التحليل بان يحذف عن الاشيا من الداخل تحت النوع مشخصاتها وعوارضها الموجبة لتكثرها بالعدد فيبقى المفهوم
ماهية واحدة وحقيقة متحدة كما يحذف عن زيد وعمرو وبكر جميع المشخصات والاسباب الموجبة لتكثرها فيبقى المعنى
الانسانية المجردة واحدة بالعدد لا بالتركيب وكذا انها اذا اعتبرت المعنى الحقيقي الجنسي والنوعي امكنها
ان يحذف الفصل بالتحليل كما يحصل منها حقيقة النوع المجرد اي ذاتيها وطبيعتها لا صنافها وكذا بحذف العوارض
والمشخصات المتغايرة الى الطبيعة النوعية حتى يحصل الاشخاص واما الثاني فهو قوتها على تكثير الواحد فهو ان
يميز ذاتي الماهية المركبة عن عرضيتها وجنسها عن فصلها ويميز ذاتيات الذاتيات بعضها عن البعض كاجناس الاجناس
وفصول الفصول واجناس الفصول وفصول الاجناس بالغة ما بلغت ويميز اللازم عن المفارق والقريب عن البعيد
والبسيط عن المركب ويميز المفارق [illegible] والقريب عن الملايم والشخص الواحد يكثر في الحس واحدا
وفي العقل امورا كثيرة بسبب تفصيلها العقول وميزها وقسمها بالذاتيات والعرضيات الى [illegible] الممكنة بحسب
المركبات الخارجية والذهنية فلهذا الحكم ادراك العقل اتم الادراكات [illegible] في الحقيقة [illegible]
منها قسمة [illegible] جميع [illegible] الادراكات الحسية [illegible] لان الحس لا يدرك الا الظاهر
وبعض عوارضه المحسوسة [illegible] فانه لا [illegible] ولا خبر له بها المسئلة السادسة
في حصر الادلة قد عرفت ان اول الاوائل قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذه القضية لا يمكن اقامة
البرهان عليها لان الدليل على الشي هو الذي يستدل به على ثبوته [illegible] على انتفائه فلو جوزنا الخلو عن الثبوت
والانتفاء لم يتميز ذلك الدليل الذي يدل على الثبوت [illegible] عنهما [illegible] دلالة على ذلك المدلول فلابد ولن
يعتقد في ذلك الدليل انه لا يجوز خلوه عن الدلالة وعدمها ولا اتصافه بهما لكن ذلك لا يتم الا بعد ثبوت هذه القضية
وما كان كذلك لا يمكن اثباته والا لزم الدور وايضا الدليل الذي يدل على انهما لا يجتمعان فلابد وان يعرف منه اولا
انه لا يجتمع كونه دليلا على ذلك المطلوب وكونه لا دليلا عليه والا لجاز ذلك [illegible] الا [illegible]
الاجتماع [illegible] لا الاجتماع لاحتمال ان يكون الدليل دالا على [illegible] ومع هذا الاحتمال لا يحصل
المقصود واذا كانت دلالة الدليل على اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها لو اثبتناها بها القضية لزم الدور
فثبت ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها والاجود عندي ان يقال انما يطلب بالبرهان ما يجهل نسبة
محموله الى موضوعه لكن هذه القضية من اجلى البديهيات فلا يمكن اقامة البرهان عليها لان البرهان وسط يفيد
النسبة المجهولة عند الذهن او عند الذهن في نفس الامر وهذه النسبة حاصلة [illegible] فلا يمكن اسناده
الى غير نفسه والا لزم تحصيل الحاصل على ان سائر القضايا لا بد لها [illegible] فتم فرعها على هذه
القضية فان العلم بان الموجود لا يخلو عن الوجود ولا يمكن ان يعلم بان الموجود لا يخلو عن ثبوت الوجود ولا [illegible]

له ادعى ثبوت التكافى ولا سوية لزم وهذا هو العلم لاول لكن [illegible] خاص وكذا العلم بان الكل اعظم من الجزء
متفرع على العلم بان زيادة الكل على الجزء اذ لم تكن معدومة فهي موجودة لامتناع ارتفاع الطرفين والا هي موجودة
مع المزيد عليه فمجموعها اعظم اذ لا نعني من الاعظم الا ذلك وكذا قولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية مبنية
على تلك المقدمة لان المساوية لشي واحد طبيعتها كلها تلك الطبيعة واذا كانت طبيعتها واحدة [illegible]
طبايعها مختلفة للامتناع اجتماع النقيضين وكذا قولنا الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد [illegible]
الى صلى في مكانين فيكون وجود الثاني كعدمه فيجتمع النقيضان فالقضايا الاوليات رجعنا الى قولنا النفي
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان رجعنا الى انهما لا يتعاندان وهذه القضية اولى الاوائل فالمنازع
فيها لا يمكن ان يبرهن له عليها بل ان نازع لحق نصرا او ابا كشف له عنها ولو نازع عنادا اعرفت
بالضرب والاحراق ليعرف بين وجود الالم وعدمه وان نازع فيها دل الادلة المنتجة للنتائج المتناقضة اوضح
له حل شكوكه فان قالوا لا نجزم بشي من هذه الحقائق [illegible] الان حرمنا بثبوت هذه الحقائق قولنا نا نجزم
[illegible] بالالم واللذة والاحساس بالمحسوسات انا قد نجد من [illegible] الجزم بامثال هذه الاشياء انا نخلع
[illegible] ذلك الجزم كان باطلا فلا جرم ارتفع الامان عن شهادة الحس والبديهة قلنا ان الطريق الى معرفة
الاشياء اما التخيل او الحس او العقل ولا شي من الثلثة يوثق به اما التخيل [illegible] حتى النائم كم يرى في النوم
ولا يظهر له بطلانه في اليقظة [illegible] بطلانها [illegible] في اليقظة واما الحس فكذلك لظاهر
كما يتوهم المبرسم والمجنون [illegible] صورا وكذا الاحوال [illegible] صورا والقطر خطا [illegible]
ذلك مما يتوهم ذكره في [illegible] واما العقل فالبديهيات لا يوثق بها لاشتباهها كثيرا بالوهميات
[illegible] للبعض [illegible] بعد النظر الدقيق وبعضهم [illegible] الفرق بينهما واذا كانت البديهيات غير موثوق بها فالنظريات
اولى بها فان [illegible] الشكوك [illegible] او مغالطة لان تلك الاجوبة علوم كسبية على الفرض
فيلزم الدور والجواب [illegible] هذه الاشياء لكن قد علم هنا ما يعارضها [illegible] الجواب عنها ولا دور
لانا لا نطلب حجة على اثبات هذه الضروريات فان الجزم بها حاصل [illegible] وانما نطلب حل الشكوك الرافعة
لذلك الجزم فلا يلزم منها اثبات الاولى بالنظر حتى يدور [illegible] في النفس الواحد على الفعلا
اعلم ان النفس الواحد بسيط ويتوى على افعال غير متناهية [illegible] امكان صدور المعلولات
الكثيرة عن العلة الواحدة بالشخص [illegible] ولا نزاع معهم [illegible] عليهم دفع هذا الاشكال
وله وجهان احدهما [illegible] المحقق [illegible] هذا الموضع [illegible] الانفعال
[illegible] وانما هي جوهر [illegible] العلوم [illegible] التخصص [illegible]

الاستعدادات المختلفة الثاني ان كثرة الافعال قد يكون لاختلاف القوابل او لاختلاف الالات او للترتيب بين الآثار

فيصدر البعض بتوسط البعض والقابل هنا النفس الناطقة وهي جوهر بسيط ولو كانت مركبة عن مقومات كثيرة لم يبلغ في الكثرة

الى ما يؤدي كثرة افاعيلها الى اللاتناهي فلا يمكن ان يكون ذلك التكثر بسبب القابل الذي هو ذات النفس ولا يمكن ان يكون ذلك بسبب

الترتيب فان تصور السواد ليس بتوسط تصور البياض وبالعكس وكذلك باقي التصورات وكثير من التصديقات فلم

يبق الا بسبب اختلاف الالات فان المحسوسات المختلفة الالات تعد النفس للاستعداد بتلك الصورة الكلية المجردة عن

الاحساسات الجزئية تتكثر بحسب اختلاف حركات البدن ثم بعد حصول تلك التصورات والتصديقات البديهية

يمتزج بعضها مع بعض ويتولد منها التصورات والتصديقات المكتسبة لا نهاية لها فحصول التصورات والتصديقات البديهية

المتكثرة بحسب اختلاف الالات وحصول التصورات والتصديقات المكتسبة بحسب امتزاج بعض البديهيات بالبعض ولا بد ان

يكون مترتبة ترتيبا طبيعيا يكون كل متقدم منها سببا للمتأخر ثم الاستعدادات قد تختلف بالشدة والضعف والكثرة والقلة

وحصول الالات وعدمها وسهولة الاستعمال وعسره وارشاد المعلم وعدمه فقد يفقد بعض الحواس فيفقد

لو سقطه العلم المتعلق بتلك الالة ولهذا قال المعلم الاول من فقد حسا فقد علما يؤدي اليه ذلك الحس ولا بد في تحصيل

النظريات وجود المعلم في الاكثر ولان من مارس علما مدة مديدة فانه لا بد وان ينال منه شيئا وقد خلق الله تعالى

الاذهان متفاوتة في الذكاء والبلادة والتوسط بينهما ولما كان الاحساس بالجزئيات سببا لاستعداد تصور الكليات

وحصول التصورات سببا لحكم الذهن بينها بالثبوت او السلب فاذا وقع للذهن التفات الى تصور مجهول بعد احساس

[illegible] عند استحضار تصور موضوع [illegible] ذلك المحمول لذلك الموضوع اذا كان تصور الطرفين كافيا في

الحكم سواء حصل من مرشد ومعلم [illegible] او من ذاته الحدس [illegible] ويختلف باختلاف الاذهان ذكاء وبلادة وتفاوت

بحسب تفاوتهم [illegible] الانسان ربما اكب طول عمره على تعلم مسئلة ويمنع منها وبعضهم ربما التفت بذهنه الصائب

ادنى التفات فاصاب مطلوبه ولما تفاوتت الدرجات لم يبعد وجود نفس بالغة اقصى مراتب الكمال في القوة [illegible]

الاستعداد لادراك الحقائق حتى كأنه يحيط علما بحقائق الاشياء من غير طلب وشوق بل [illegible] الى النتائج حتى يحيط

بغاياتها من الكمالات الانسية [illegible] النفس القدسية [illegible] واما الكم فلكثرة استحضار الحدود الوسطى

واما الكيف فلسرعة الانتقال من المبادي الى المطالب [illegible] النفوس [illegible] على الحد الاوسط من غير تجشم

تعب المطلوب بخلاف الفكرية [illegible] تعين المطلوب اولا ثم تطلب المبادي الملائمة ثم ترتيب تلك المبادي ترتيبا صحيحا

سالما عن [illegible] الغلط [illegible] الاشتياق الى [illegible] طبيعي [illegible] ذكرنا [illegible] يمكن ان يعرض فيه الغلط

ذلك كالتكلفي واعلم انه لا يشترط في العلم بالشيء وجود الفكر خلافا لمن زعم حاجة النفوس في [illegible] الى الفكر [illegible] بعد معارف

البدن [illegible] الفكر [illegible] وهو غلط [illegible]

على الشرط لكانت المعارف مغايرة للاحتمال [illegible] فان الانسان [illegible] حالة [illegible] للمطلوب فلا بد وان يكون

فاقدا له والا لزم تحصيل الحاصل فلا يكون المطلوب حاصلا حالة الفكر ولا مغايرا له فالمقدم مثله واما بيان الشرطية

فلان المطلوب اذا كانت محتاجة الى الفكر فان لم يكن محتاجا الى وجوده او عدمه فان كان الاول وجب اقترانها

في الوجود وان كان الثاني لم يكن عدمه منافيا لوجوده لان الشرط الاقتراني المفروض والجواب ان النفس الناطقة محل

المعقولات والادراكات الكلية بسبب الفياض العام الفيض فاذا كانت النفس مستعدة [illegible] وجب حصول تلك

المعرفة لان الفاعل والقابل موجودان فيجب الاثر [illegible] لا يجوز ان يقال ان الاستعداد التام في النفس

لا يحصل الا عند استعمال الفكر لانا نقول اذا تفكرنا في شيء وعرفناه امكننا استدامة تلك المعرفة بعد مدة مديدة

فاذن استعداد النفس لقبول التصور عن مباديها لا يتوقف على استعمال الفكر [illegible] العلم تحصل حال [illegible]

من غير حصول النظر فعلمنا انه لا حاجة اليه لا يقال القوة الفكرية والخيالية مما يتعاونان فان الخيال اذا انصب

الى المحل وتعطلت الفكر تعطلت القوة العقلية ولذلك بطل القوة الفكرية العقلية في النوم ببطلان القوة

المفكرة وكل ذلك دال على ان العقل لا بد له في الوصول الى تحصيل النتيجة [illegible] العقل الفعال

من القوة المفكرة لانا نقول لا نسلم تعطل العقل في النوم فانه قد يستنبط حال النوم ما لم يستنبط في اليقظة

لكن الاغلب ان [illegible] على النفس فيشغل النوع عن الفكر ولهذا احتاج اكثر الاحلام الى التعبير واعلم

ان المحقق هنا ما ذكره شيخنا افضل المحققين حيث سأله عن ذلك [illegible] المستبعد كون العلوم كلها ضرورية

لشخص ما من الاشخاص [illegible] في كل معارفه الكسبية لغيره بل بعضها ضروري وبعضها كسبي

وذلك الكسبي لا بد له من مقدمات يكون كاسبة له لامتناع حصول العلم لا من شيء والفعل الذاتي للنفس غير كاف

في تحصيل المعارف للاطفال بل للمجانين [illegible] المقدمات [illegible] فلا يحتاج في تلك

المقدمات الى معلم ومرشد ولا الى الفكر [illegible] تلك المقدمات المرتبة المنتظمة نظما يحصل منه الانتاج المحصل

للنتائج في امكان اجتماع المقدمات زعم بعض [illegible] ان النفس لا تقوى على استحضار [illegible]

بل متى توجه الذهن نحو علم من العلوم للطلب لتحصيله او استحضاره والالتفات اليه تعذر في تلك الحالة التفاته الى غير

[illegible] عدم التوجه الى القوة العقلية [illegible] المعارف اليها كلها على السواء

لا نسلم ان عند [illegible] الصور المعقولة [illegible] الجسمانية

فانها لا تقوى على استحضار علوم كثيرة وتخيلات مختلفة دفعة واحدة لانها لا تتم فعلها الا بآلة جسمانية [illegible]

قلنا الانسان ناطق [illegible] مفهوم من الالفاظ [illegible] في ذهننا [illegible] الترتيب [illegible]

الى [illegible] الالفاظ فاذا قلبنا وقلنا الناطق انسان لم [illegible] حصلناه من المعنى العقلي [illegible] الصورة

الحاله تعلقت فالحق انما لم يستند الى القوه الحاليه لا الى القوه العقليه ثم بعد على العاقل قولهم وجوه آ
لا شك في ان الحكم بالايجاب والسلب بين مفردات كما في الحمليات ومركبات كما في الشرطيات والحكم نسبه واضافه بين امرين
وانما يحصل بينهما معا اذ مع احدهما دون الاخر لا يتحقق الاضافه سواء سمي العدم او بالاخر فان الواقف على الشيء
لا بد وان يحضره المقضي عليهما معا وقت الحكم بحيث حضور الطرفين دفعه والا لكان الحاصل ابدا التصور الواحد
التصور الواحد مانع الحكم والتصديق فكان يجب ان يتعذر الحكم ابدا ب التصور وذلك كما التصديق وانما
يكتسب بالحد التام او الناقص او الرسم التام او الناقص فاذا عرفنا بالحد التام لم يمكن العلم بجزء الحد كالجنس وحده او
الفصل وحده يفيد المعرفه الماهيه بتمامها فلو لم يحصل العلم بجميع اجزاء المحدود دفعه واحده لما حصل
العلم في وقت من الاوقات بالماهيه المركبه وكذا في العلوم التصديقيه انما يحصل من اجتماع مقدمتين ولا يكفي احدهما
في الانتاج فلو لم يحصل العلم بالكثير معلوم وامتنع العلم بالحصول العلوم الكسبيه الامر
الاضافه معلوم لنا وانما يصح العلم بها لو علمنا المضافين معا لا يمكن الاضافه في الذهن وفي الخارج بدون حصولهما
معا فلو لم يصح اجتماع العلوم الكثيره لم يحكم بثبوت الاضافه في شيء من الاشياء لكنا نعلم بالضروره التلازم بين الشيئين
والتعاند والعليه والمعلوليه وغيرها من الاضافات وواجب الوجود يعقل كل الاشياء دفعه واحده
وكذا العقول المفارقه عند الاوائل ولا يمكن ان يقال انها تعقل بالنوع الزماني كلها حاضره بالفعل عندها وكذا النفس
الناطقه بعد مفارقه البدن فعلم امكان اجتماع العلوم الكثيره دفعه واحده للعاقل المسئله الثانيه في ان
العلم بالعله هل يوجب العلم بالمعلول ام لا اقول لما فرغ افضل المحققين قدس الله روحه عن هذه المسئله قال
العلم بالعله يوجب باعتبار العلم بالمعلول احدهما ان الحكم موجود متحقق في هذا لا شك في انه يستلزم العلم بوجود
المعلول ولا حاجه فيه الى برهان والثاني العلم بماهيه العله من حيث هي هي لا باعتبار كونها موجوده ولا
باعتبار كونها معدومه ودخ نقول العله لم تكن عله لذاتها لا باعتبار امر من الامور ولا وصف من
الاوصاف او تكون عله باعتبار انضمام امر ما اليها وعلى التقدير الثاني يكون العله هي المجموع من الماهيه و
ذلك الاعتبار ويصير البحث فيه اذا اخذناه من حيث المجموع فانه يكون عله لذاته ويساوي القسم الاول فنقول
اذا كانت تلك العله عله لذاتها لم يتعلق معلولها عن ذاتها فاذا كانت ذاتها حاصله للعاقل وجب حصول
معلولها له والا لم يكن عله لانها كانت فلا تكون عله لذاتها فعلته وجبت العاقل لم يحصل له بماهيه العله
وجميع ما له انما حصل له مثالها وحكايتها لا نفسها كان الماهيه حصلت في العقل مثالها وكذا المعلول
يحصل في العقل مثاله وهذا غير متعين كما تراه لانه نقل الدعوى وقد استدل القدماء بوجوه منها آ العلم لذاتها
موجب في المعلول المعين في تلك العله فلا بد من حصوله فيها لذاتها عله لذلك المعلول فان ذاتها لذاتها

معينه لذلك المعلول لذاتها لا لغيرها فمتى علمت وجب ان نعلم على هذا الوجه ومتى علم منها انها عله لذلك المعلول
وجب ان يحصل العلم بذلك المعلول لان العلم بكون العله عله للمعلول علم باضافه العله الى المعلول والعلم باضافه
امر الى امر يستلزم العلم بالمضافين فوجب ان يحصل العلم بالعله العلم بالمعلول اعترض عليه بوجوه آ العله اذا اخذت بعينها حقيقه
متاصله في الوجود او في الذهن ان كانت عله في الذهن لا غير وهي بهذا الاعتبار غير مضافه الى الغير ولا معلوله
بالقياس اليه قبلها او وصف العليه وهو مغاير لحقيقتها لان هذا الوصف اعتبار لها بالقياس الى معلولها المعلول
بحكم حصل لها بعد تحققها في نفسها ولو كان هذا الوصف من لوازم العله المتحققه في الاضافه لكانت من باب المضاف
فلا يكون باقيه بنفسها هف ولانا قد نعقل ذات العله ونشك في وصف العليه لها فتغايرا ولانه لولا التغاير
لكانت ذات العله مع المعلول كالاضافه بل متاخره عنه والعله لا تكون الا متقدمه على المعلول هف وان ذا
ثبت التغاير بين ذات العله ووصف العليه وثبت ان ذات العله حقيقه قائمه بنفسها غير معقوله بالقياس الى
غيرها من معلول وغيره لم يجب العلم بحقيقه الذات التي عرضت العليه لها العلم بذات المعلول ثبت العله ذات ولها
وصف العليه وهما متغايران كما تقدم فان اردتم بالعله نفس الذات لا باعتبار الوصف بل من حيث هي
لم يلزم من العلم بها العلم بالمعلول فان ماهيه العله مغايره لماهيه المعلول فليس احدهما داخلا في الاخر بل
هما متباينان بالذات فكيف يعلم صحه تعقل كل واحد من الماهيتين مع الذهول عن الاخرى وان اردتم الثاني فهو باطل
لان العليه اضافه والاضافات لا تعقل الا بعد تعقل المضافات والعليه لا تعقل الا بعد تعقل المعلول
فلو استفيد تعقل المعلول من تعقلها دار ب لو لزم من تعقل الشيء تعقل معلوله لكنا اذا عرفنا حقيقه وجب
ان نعرف لازمها القريب ثم ذلك اللازم لازم اخر وللاخر ثالث وهكذا الى ما لا يتناهى فيلزم من
تلك اللوازم عن المتناهيه على انفصيل دفعه واحده وهو محال والا لم يخف علينا شيء البته والفروع
فاسده بطلانه ج علمنا بنفسنا الذي يكون بعرضنا او لازمنا ودائما على التقديرين كان
دوام علمنا بنفسنا يدوام نفسنا وعلمنا بعلمنا بنفسنا كذلك الى ما لا يتناهى ح لا نفسنا
لوازم لا واسطه بينها وبينها كالتجرد والاستغناء عن الموضوع وامتناع عدمها وغير ذلك من اللوازم فلو
لزم من العلم بالعله العلم بالمعلول وجب دوام علمنا بلوازم انفسنا لكنا دائما نغفل عن اكثرها الا
اذا التفتنا اليها واكثر ما نفتقر الى برهان احتجنا الاول بان تعقل الماهيه التي تكون وصف ثبوتها زائدا
على ذات العله اذا كانت عليه العله لتلك العله زائده على ذات العله وتم فاذن عليه العله ليست نفس الحصول
فلزم من العلم بها العلم بالمعلول وفيه نظر لان حكم العله ليس العله ان اردتم بها في الذهن او في الخارج معا فهو محال
لان العله وصف اضافي لا يعقل الا بالاضافه الى الغير والعله ذات حقيقه متاصله في الاعيان فيغايرا

بالغير ولقائل ان اردتم به انها ليس العلة في الخارج فان اردتم بذلك انه ليس في الخارج الا الماهية لا وصف
العلية فهو مسلم لكن لا يثبت في الخارج وصف العلية حتى يلزم ليس العلة مغايرا قطعا وان اردتم به ان الماهية و
العلية في الخارج متحدتان دائما لمغايرتهما في الذهن لزم ما تقدم من المحال وعن ب ان الذات وان تباينا
في الحقيقة الا ان المعلول لما كان لازما للعلة وجب ان يكون العلم بالمعلول ملازما للعلم بالعلة لان التعقل التام ان يكون
ما في الذهن مطابقا للموجود الخارجي فاذا لم يكن بين العلة والمعلول واسطة وجب ايضا الواسطة في العلم وفيه نظر لان
الماهية الذهنية ليست بعين الحقيقة الخارجية بل مثالها فلا يجب مساواته لها في كل الاحكام ولان الذهن قد يتصور الملزوم
ويغفل عن اللازم بخلاف الخارج وعن ج لا نسلم الزام ذلك وهو انا متى عرفنا ماهية شيء وحقيقته لا بد ان
نعرف جميع لوازمه لكنا لا نعرف حقيقة شيء من الاشياء بل انما نعرف منه كل شيء لوازمه واوصافه لا ذاته
لا يقال هذا باطل اما اولا فلان تلك الصفات اما ان تكون لازمة لتلك الماهية فتلك الماهية ان لم تكن لازمة لتلك
الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لزمكم ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهية ثم يكون العلم بتلك
الماهية علة للعلم بسائر الصفات واما ثانيا فلانكم تسلمون ان علمنا بنفسنا هو نفسنا ولوازمها فاذن
علمنا بحقيقة نفسنا حاصل ابدا فيجب ان يعرف صفتها وادلتها من غير كسب لانا نقول عن آ انه من الجائز ان يكون الصفات
لازمة للموصوفات ولا يكون الموصوفات لازمة للصفات فان تعاكس اللزوم من واحد ولا يوجب ايضا ان كل
ملزوم ولازمه لكنا نعلم جواز كون اللازم اعم فان زوايا المثلث الثلاث يلزمها المساواة لقائمتين دون
العكس فليس لمساوي القائمتين مستلزما للزوايا الثلاث لان الخط الواقع على متوازيين اذا احدث زاويتين
متساويتين لقائمتين ولا مثلث ههنا فيبطل دعواهم فان فرضوا الكلام في لازم مساو اجبنا بجواب شامل وهو
ان اللوازم معلولات الماهية والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة على ما مر والوجه في الجواب انه ينبغي من اللوازم
ما هو مستند الى الماهية لا بالاضافة الى شيء اخر ومنها ما يلزمها باعتبار نسبتها الى الغير والقسم الاول
يلزم من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم ثم يطرأ على الذهن الشغل عن الالتفات اليها واما الثاني فلا يلزم
من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم ما لم ينضم الى العلم بالماهية العلم بتلك الاشياء الماخوذة في الاعتبار والعلم بتلك
غير واحد وعن ب انه يمكن ان [illegible] المعلوم بالبديهة ان النفس وجودها فاما حقيقتها فغير
معلومة لنا بالبديهة بل [illegible] من النظر والفكر [illegible] وعن ج [illegible] يستوجب اللوازم فتلك اعتبارية
وهي ما لا تثبت لها الا عند اعتبار العقل اياها مثل كون الشيء [illegible] عن الموضوع وكونها حادثة
وباقية فان الغنى عن الموضوع [illegible] ولو كان ثبوتيا كان للشيء الواحد صفات غير متناهية لاجل تسلسل امور غير
متناهية لا محالة [illegible]

هذه الصفات لا وجود لها في الخارج فاذن تلك الماهية لا يكون علة لشيء من هذه الصفات مطلقا حتى يكون
العلم بها علة للعلم بهذه الصفات مطلقا بل انها يكون علة لشيء من هذه الصفات عند اعتبار العقل اياها مطلقا
انضمها انما يكون علة لشيء من هذه الصفات عند اعتبار حملها عليها لعلة العلة فان علة العلم بالكيفيات
ولا نسلم ان العلم بماهية الشيء يكون بالوسائط الملتفت اليها علة للعلم بوجود امثال هذه اللوازم فان اللوازم
الحقيقية غير الاعتبارية فهي للنفس مثل قدرتها على ادراك التحريك فان القدرة صفة حاصلة للنفس لا تتوقف
على النفوس ولا اعتبار ولا جرم من عرف ذاته عرف هذه الصفات وعن د ما مر من ان علمنا بنفس
نفسنا بالذات [illegible] بالاعتبار في التحلي المشغل او حصل [illegible] النوع من الالتفات اليه فاذا
خلت النفس عن هذه الموانع حصل العلم بها وذلك ما مر وعن ه ما مر انفا وعن ب انا انما نستدل بالاسباب
على مسبباتها فاذا رأينا ملاقاة النار للقطن علمنا ثبوت الاحتراق واذا رأينا الثقل مع عدم المانع تيقنا
الهوي ونيل [illegible] لان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب اعترض بانا انما نعرف ذلك بالحس لا بالعلم
بماهية العلة او بالاستدلال الدلالة بالعكس اولى فانا ما لم نر هذا الري من شرب الماء والشبع من تناول
الطعام لم نعرف ثبوت هذين الامرين عقيبهما ولو كان معرفة ذات العلة كافية في معرفة وجود المعلول لما احتيج
في هذه المواضع الى التجربة وقوله ايضا ان اردتم ان علمنا بثبوت العلة من حيث انها علة يوجب علمنا بثبوت المعلول
فهو حق وان اردتم انا اذا علمنا ذات العلة لا باعتبار هذا الوصف لزم العلم بثبوت المعلول فهو عين المتنازع
ج اذا عقلنا العلة حصل في ذهننا ماهية موجبة لماهية المعلول ومتى كان كذلك كان العلم بالمعلول
حاصلا والمقدمتان ظاهرتان وقد مر بيانه على ان التعقل يستدعي حصول ماهية مساوية للمعقول في العاقل
وهو ممنوع ولو سلمنا المساواة لكنها لا تحصل من كل وجه بالضرورة في زوال التحلي باعتبار وجوده في نفسه
مسئلة هذا العكس غير لازم فانه لا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة لان المعلول انما يستند
الى العلة لا لذاته وحقيقته بل لاجل انه في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو استقل باحدهما كان واجبا
او ممتنعا لذاته فلا يكون ممكنا وهو محال استناده الى العلة ثم ان عدم الاستقلال في الوجود والعدم هو الامكان
فاذن احتياج المعلول الى العلة واستناده اليها لاجل الامكان ثم الامكان لا يقتضي احتياج المعلول الى علة معينة
والا لكان كل ممكن مستندا الى تلك العلة لان الامكان امر واحد في كل الممكنات [illegible] ممكن يحتاج الى
علة مطلقة فلهذا لم يكن العلم بالمعلول مفيدا للعلم بخصوص العلة المخصوصة ولما كان الامكان علة للحاجة
الى العلة المطلقة كان العلم بالامكان سببا للعلم بالحاجة الى علة مطلقة واما العلة فان اقتضاها
للمعلول لذاتها وحقيقتها المخصوصة فان علتها لا بد ولم يكن من لوازمها ثم ان العلم المعين لا يقتضي معلولا

بالضرورة وان اردتم به ان ماهية العلة في الخارج فان اردتم بذلك انه ليس في الخارج الا الماهية لا وصف
العلية فهو مسلم لكن لا نسلم ان في الخارج وصف العلية ثبت فليس العلة مغايرا قطعا وان اردتم به ان الماهية و
العلية في الخارج متحدتان وانما التغاير بينهما في الذهن لزم ما تقدم من المحال وعن ب ان الذات وان سابقا
في الحقيقة الا ان المعلول لما كان لازما للعلة وجب ان يكون العلم بالمعلول ملازما للعلم بالعلة لان التعقل التام ان يكون
ما في الذهن مطابقا للموجود في الخارج فاذا لم يكن بين العلة والمعلول انفكاك وجب ايضا ان لا ينفك في العلم وعن ج نظر فان
الماهية الذهنية ليست الحقيقة الخارجية بل مثالها فلا يجب مساواتها لها في كل الاحكام ولان الذهن قد يتصور العلة
ويغفل عن اللزوم بخلاف الخارج وعن ج لو صح ما الزام ذلك وهو انا متى عرفنا ماهية شيء وحقيقته لا بد ان
نعرف جميع لوازمه لكنا لا نعرف حقيقة شيء من الاشياء بل انما نعرف من كل شيء لازما له او وصفا لا ذاتيا
لا خلاف فيه ابطاله اما اولا فلان تلك الصفات كما انها لازمة لتلك الماهية كذلك الماهية ايضا لازمة لتلك
الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لزمكم ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهية ثم يكون العلم بتلك
الماهية علة للعلم بسائر الصفات واما ثانيا فلانكم لا تسلمون ان علمنا بنفسنا هو نفسها ولوازمها فاذن
علمنا بحقيقة نفسنا حاضر ابدا فيجب ان نعرف جميع صفاتها ولوازمها من غير كسب لانا نجد من انفسنا ان لم يكن الصفات
لازمة للموصوفات ولا يكون الموصوف لازما للصفات فان التلازم من الطرفين غير واجب والا لوجب ايضا ذلك في كل
ملزوم ولازم لكنا نعلم جواز كون اللازم اعم فان المثلث الذي يلزمها المساواة لقائمتين دون
العكس فليس المساوي لقائمتين مستلزما للمثلث لان الخط الواقع على متوازيين يحدث عن جنبيه زاويتان
مساويتان لقائمتين ولا مثلث هناك فيبطل دعواهم فان فرضوا الكلام في لازم مساو اجبنا بجواب شامل وهو
ان اللوازم متفاوتات فان الماهية والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة على ما مر والوجه في الجواب ان يقال من اللوازم
ما هو مستند الى الماهية لا لغيرها ولا بالاضافة الى شيء اخر ومنها ما يلزمها باعتبار قياسها الى الغير والقسم الاول مثل
ويلزم من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم ثم ايها على الذهن المشغول عن الالتفات اليها [illegible] لكن لا يلزم
من العلم بالماهية العلم بتلك اللوازم ما لم ينضم الى العلم بالماهية العلم بتلك الاشياء المأخوذة في القياس والعلم بتلك
غير واحد وعن ب [illegible] على ان العلم بالعلوم بالبديهة لنا من الاشياء وجودها فاما حقيقتها فغير
معلومة لنا بالبديهة بل [illegible] من النظر والفكر [illegible] مرضي عندنا ستورد ب اللوازم قسمان اعتبارية
وهي ما لا ثبوت لها الا عند اعتبار العقل اياها مثل كون الشيء [illegible] غير الموضوع وكونها حالة
ومقارنة للغير عن الموضوع فقد [illegible] ولو كان ثبوتيا كان للشيء الواحد صفات غير متناهية لاجل تسلسل امور غير
متناهية لا الى اخر [illegible] الحدوث [illegible] عدم فاما

هذه الصفات لا وجود لها في الخارج فاذن تلك الماهية لا يكون علة لتحقق هذه الصفات مطلقا حتى يكون
العلم بها علة للعلم بهذه الصفات مطلقا بل انه يكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل اياها لا مطلقا
انتهى بل انما يكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار حمله صفات لعلة العلة فان علة العلة الصحيح علة
ولا يشكر ان العلم بماهية الشيء وبكونه الوسط الملتفت اليها علة للعلم بوجود امثال هذه اللوازم فاما اللوازم
الحقيقية عن الاعتبار فهي للنفس مثل قدرتها على الادراك والتحريك فان القدرة صفة حاصلة للنفس لا بمعنى
على الفرض والاعتبار فلا جرم من عرف ذاته عرف هذه الصفات وعن د ما مر ان علمنا بنفسنا ليس
نفسنا ما لذاتها مغاير لها بالاعتبار في التحليل العقلي او حصول الشعور للنوع من الالتفات الى ما اذا
خلت النوع من هذه الموانع حصل العلم بها وعن ه ما مر وعن ح ما مر انفا ب انا انما نستدل بالاسباب
على مسبباتها فاذا رأينا ملاقاة النار للقطن علمنا ثبوت الاحتراق واذا رأينا الثقل مع عدم المانع تيقنا
الهوي ونفس الموجب لذلك الا ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب اعترض بانا انما نعرف ذلك بالحس لا بالعلم
بماهية العلة او بالاستقراء او الدلالة بالعكس اولى فانا ما لم نر هذا الري من شرب الماء والشبع من تناول
الطعام لم نعرف ثبوت هذين الاثرين عقيبهما ولو كان معرفة ذات العلة كافية في معرفة وجود المعلول لما احتجنا
في هذه المواضع الى التجربة وقول المصنف ان اردتم ان علمنا بثبوت العلة من حيث انها علة يوجب علمنا بثبوت المعلول
فهو حق وان اردتم انا اذا علمنا ذات العلة لا باعتبار هذا الوصف لزم العلم بثبوت المعلول فهو في غاية المنع
ج اذا عقلنا العلة حصل في ذهننا ماهية موجبة لماهية المعلول ومتى كان كذلك كان العلم بالمعلول
حاصلا والمقدمتان ظاهرتان وهو بناء على ان التعقل يستدعي حصول الماهية مساوية للمعقول في الخارج
وهو ممنوع ولو سلمنا المساواة لكنها لا تحصل من كل وجه بالفرق في ان وقوع التحليل باعتبار ذهني [illegible]
سه هذا العكس غير لازم فانه لا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة لان المعلول انما يستند
الى العلة لا لذاته وحقيقته بل لاجل انه في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم اذ لو استقل باحدهما كان واجبا
او ممتنعا لذاته فلا يكون ممكنا وكان استناده الى العلة ثم ان عدم الاستقلال في الوجود والعدم هو الامكان
فاذن حاجة المعلول الى العلة واستناده اليها لاجل الامكان ثم الامكان لا يقتضي احتياج المعلول الى علة معينة
والامكان كل ممكن مستند الى تلك العلة لان الامكان امر واحد في كل الممكنات [illegible] ممكنا يحتاج الى
علة مطلقة فلهذا لم يكن العلم بالمعلول مفيدا للعلم بخصوص العلة المخصوصة ولما كان الامكان غنيا عن الحاجة
الى العلة المطلقة كان العلم بالامكان كافيا للعلم بالحاجة الى علة مطلقة اما العلة فانها تقتضيها
للمعلول لذاتها وحقيقتها المخصوصة فان علتها لا بد وان يكون من لوازمها ثم ان العلة المعينة لا يقتضي معلولا

مقتضٍ و ان لا یکون له مخصص الا بعد اخرى فلا یوجد المعلول المعین بمجرد العلة لا غیر بل مع شرائط فلا
یکون ما فرضناه علة علة بل فاذن العلة بحسبها المخصوصة بعینه ذلک المعلول المعین ولهذا استند
الیها دون غیرها فکان العلم بحسب العلة المعینة علة للعلم بالمعلول المعین اما المعلول المعین فانه لا یتشخص الا بعلته المعینة
من حیث هی معینة بل بنفس علة مطلقة فلا جرم لم یلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المعینة لا یقال ان کان المعلول
المعین لا یتشخص علی معینة فلم استند الی علة معینة دون غیرها فانه لا اولویة لانا نقول المعلول المعین یتشخص علة مطلقة
لکن العلة المعینة بعینها لا معینا بعینه تلک العلة لذلک المعلول الذی حصل ایضا المعلول لما لم یکن لاحد ایضا ما
لذلک المعلول فلا کانت تلک العلة بعینها لذاتها لم یکن موثرة فی ذلک المعلول الذی ان یوثر فیه علة اخرى
لامتناع استناد المعلول الواحد بالتشخص الی علتین مستقلتین العلة جاء من قبل العلة لا من قبل المعلول فالافضل
المتاخرین ذکرت فی بعض کتبه ان العلم بالعلة لا یوجب العلم بالمعلول مطلقا کیف کان بل العلم بالعلة یوجب العلم
بالمعلول بشرط تصور ماهیة المعلول و استدل علیه بان العلیة وصف اضافی والامور الاضافیة لا یستقل بالتعقل
احد المتضائفین الا وجدت تلک الاضافة و لذلک اشترط تصور المعلول عدم غیره و هو حق اذ لا یلزم من العلم باحد المتضائفین
العلم بتلک الاضافة فلا یلزم من العلم بذات العلة العلم بالعلیة بل العلم بذات العلة علة للعلم بالمعلول بشرط حصول الصور
المعلول لان الوصف الاضافی اذا کان معلولا للمجموع المضاف کان العلم بهما معا علة للعلم بالوصف الاضافی و اما الان
فلما ثبت ان العلیة لا یمکن ان یکون وصفا ثبوتیا لیس هنا الا ذات العلة و ذات المعلول و لا یمکن ان ذات العلة
من حیث کونها تلک الذات المخصوصة علة لذلک المعلول الا ان لزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقا المسئلة
الثامنة فی ان العلم بالمسبب انما یحصل من العلم بسببه لما کان الشیء الممکن لا یوجد فی الخارج بذاته و لا اتفاقا من غیر
وجوب بسببه بل انما یوجد بسببه و کان العلم من شرطه المطابقة فان السبب التام انما یحصل اذا کانت الصورة الذهنیة
مطابقة لذلک الخارجی و کان الممکن فی الخارج لا بد له من سبب لامتناع ایضا ذاته ترجیح احد الطرفین الا لا عن
کونه ممکنا کان العلم به انما یحصل من العلم بالسبب لان ذات المسبب ممکنة و الا امتنع استناده الی السبب ولیس کل ممکن یترجح
وجوده علی عدمه بالعلم کما فینا لنظرنا الیه یمتنع الجزم بتحقق الطرفین بل انما یحصل الجزم باحدهما اذا انضم الیه السبب لا عن غیره
لعدم وجوبه بغیر سببه فان الشیء کما انه لا یوجد الا عند وجود سببه کذا العلم لا یحصل الا من العلم به و کما انه بالنظر الی
سببه یصیر واجب الوجود فی الخارج یمتنع التغیر کذا العلم به فبالنظر الی العلم بسببه یصیر واجب الوجود ممتنع التغیر و هذا هو
السؤال التام بتقدیر ان العلم بوجود ذوات المبادی انما یحصل من مبادیها لا الاعیان اذا علمنا وجود الکتابة
علمنا ان لها کاتبا مع ان الکتابة لیست علة للکاتب بل الکاتب هو العلة لان الممکن یصدق علیه انه لا یقتضی
الرجحان لانه یقتضی اللارجحان و [illegible] ذلک [illegible] من حیث هو حصول الرجحان الا ان یلزم

من النظر الیه من حیث هو حصول اللارجحان و اذا کان کونه یقتضی بحسب النظر الی الممکن من حیث هو هو لا یقتضی الرجحان
وجوده علی عدمه و لکنه لا یمنع من حصول العلم بالرجحان فان قلت اذا کان العلم بالعلة بما هیة لا یقتضی العلم بالرجحان فمن
این حصل العلم بالرجحان قلنا انه مستند الی علته کذلک دلیل الثبوت لانا نعلم العلم بالکتابة لا یوجب العلم بالکاتب بل یوجب العلم
باحتیاج الکتابة الی الکاتب و احتیاج الکتابة الی الکاتب حکم لاحق للکتابة لازم لها معلول لماهیتها فیکون ذلک فی الحقیقة استدلالا
بالعلة علی المعلول ثم ان العلم بحاجة امر الی امر لما کان مشروطا بالعلم بکل واحد من الامرین صار الثانی معلوما لضرورة حصول
العلم بالاضافة الیه فاما الاعتقاد الحاصل لا من جهة السبب و لذلک کان فی غایة النمو الا انه لیس یمتنع التغیر بل هو فی معرض التغیر الرکاک
لانه لیس ملفوظا الا من جهة سببه یکون ممکن التغیر و اما الشیء الذی یکون غنیا عن السبب فاما ان یکون العلم به اولیا او لم یحصل العلم به البتة
اذ لا یمکن الوصول الیه بالاستدلال لان علته باطن و لا یمکن معرفة حقیقته کواجب الوجود الذی هو البرهان علی الکل و لیس شیء غیره
یکون برهانا علیه کما ورد فی قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو و قل ای شیء اکبر شهادة قل الله و قال سنریهم
ایاتنا فی الافاق و فی انفسهم حتى یتبین لهم انه الحق او لم یکف بربک انه علی کل شیء شهید فالمرتبة الاولی و هی الاستدلال بالایات
الافاقیة و الانفسیة علیه مرتبة الظاهرین و الثانیة و هی الاستدلال به علی الکل مرتبة الصدیقین و اعلم ان المراد بذلک
ان کان العلم بالوجود فلا فرق بین البابین فانه یلزم من العلم بوجود کل من العلة والمعلول العلم بوجود الاخر و ان کان المراد العلم الحقیقی
بنفسه العلم التام **تذنیب** ما یعلم بسببه انما یعلم کلیا فانا اذا علمنا ان الالف اوجب الباء فالباء من حیث هو امر کلی لانه لا یمنع
نفس تصوره من وقوع الشرکة فیه و کونه معلولا للالف لا یقتضی لامکان ان یکون الباء الصادر عن الالف نوعه مستندا الی
امر و وقوع الشرکة فالمعلوم بسببه انما یعلم کلیا اعترض بان المراد انه اذا تشخص فلابد ان یکون تشخصه بسبب فاذا علم بسبب تشخصه وجب
ان یعرف ذلک التشخص لان العلم بالعلة علة للعلم بالمعلول فهاهنا قد علم الشیء بسببه لا علی الوجه الکلی بل علی الجزئی و ایضا ما ذکرتم انما یتم
لو استدللنا بالالف علی الباء اما اذا استدللنا بخصوص الالف علی خصوص الباء فلا یتم ما ذکرتم فان ذلک هو المطلوب و کلامکم
غیر متوجه بل الصحیح جوابه ان الاشیاء من حیث انها اشیاء معلولة فلابد ان تنتهی فی سلسلة الحاجة الی واجب الوجود والعلم
بالعلة یوجب العلم بالمعلول عندکم فیلزم من علم واجب الوجود بذاته علمه بالاشخاص الزمانیة من حیث هی اشیاء جزئیة لا
من حیث هی کلیة و هذا الظاهر بطلان قول الحکماء فی نفی علمه تعالى بالجزئیات الا علی وجه کلی ان شاء الله تعالى المسئلة
الحادیة عشر فی کیفیة العلم بالجزئیات العلم عند قوم انه صورة مساویة للمعلوم کما یجیء و عند اخرین انه صفة حقیقیة یلزمها الاضافة
و عند اخرین انه نفس الاضافة من العالم و المعلوم و کما ان للشیء صورة فی نفس الامر [illegible] باعتبار [illegible] فی الذهن
کذلک للشیء صورة جزئیة فی نفس الامر [illegible] الذهن [illegible] هذا الجزء [illegible] صورة [illegible] صفة یلزمها
الاضافة الی المعلوم او اضافة الی المعلوم و کذلک لکل معلوم من الکلی و الجزئی صفة ذات اضافة [illegible] یلزمها الاضافة الجزئیة
او اضافة مخصوصة به فاذا تغیر المعلوم [illegible] المتغیرة [illegible] الاضافة [illegible] الصورة المنبعثة [illegible]
کان واجب الوجود تعالى [illegible] لا یعلم الا [illegible] موجودة فی ذاته [illegible] علمها [illegible]

کیفیة العلم بالجزئیات

عنه شيء اصلا ثم كالقوة والارادة او يتصف بها الاضافات وحدها اذ الغير المعلوم ان سواد الانسان خاصة وذلك لانه لم يتغير
علمه كما في العرض الذي اثر السواد يتغير اضافة والعاد دائرة دبس العرض كذا هنا اذا علم الله تعالى ان زيدا في الدار حال كونه فيها
ثم اذا خرج زيد عنها لم يزل علمه لان علمه بذلك يتعلق به في الازل لكن زالت اضافته وصارت الاضافة متعلقة بوجه لا يتعلق علمه بذلك
في الازل ايضا وحاصله من مباحث المعترض حملوا العلم ان الشيء سيوجد بنفس العلم بوجوده اذ وجد اذ لو غاير فان بقي الاول لزم الجهل
وان زال لزم عدم القديم ولم يدر ان الزائل ليس صفة حقيقية بل الاضافات المحضة ولا يمكن العوز بما قاله لانه لو كان كذلك لكان من علم ان
زيدا سيوجد غدا ثم لم يشعر بوجود الغد يلزم ان يعلم ان زيدا هو الان موجود والثاني باطل بالضرورة فكذا المقدم وايضا العلم
شرطه المطابقة وكون الشيء سيوجد مغاير لكونه موجودا بل مناف له لان معنى انه سيوجد انه الذي هو معدوم الان له وجود
يحقق في الزمان المستقبل فكون الشيء سيوجد شرطه العدم الحالي وكونه موجودا ينافيه واذا تغايرت الصورتان وجب
تغاير الصورة الحاصلة عنهما والاضافة منهما المسئلة الثالثة عشر في ان الجزئيات قد تعلم على وجه كلي اعلم ان
الجزئيات قد تعلم على وجه كلي من حيث يكتسب باسبابها منسوبة الى مبدا نوعه في شخصه يختص به كالكسوف الجزئي فانه قد يعقل
وقوعه بسبب توافي اسبابه الجزئية واحاطة العقل بها وتعقلها كما تعقل الكليات فانك اذا علمت الحركات السماوية كلها فلابد
وان تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي معين لكن على نحو كلي فانك تقول في كسوف معين انه كسوف بعد زمان حركة
يكون للقمر شرط كذا او بعد كذا انه يكون بينه وبين كسوف سابق عليه او متاخر عنه مدة كذا حتى لا يبقى عارض من عوارض ذلك الكسوف
الا وقد علمته لكنك علمته كليا لما عرفت من ان الكلي وان اعتبر فيه الف شرط لا يخرج عن معنى الكلية فان المفهوم من ذلك الذي يتقيد بالف
قيد لا يمنع تصوره عن ان يحمل على كثيرين الا اذا وقع محاذيه انه لا يكون ذلك الا واحدا واعلم ان كلية الادراك وجزئيته
تابعان لكلية التصورات الواقعة وجزئيتها دون التصديقات فاذا قلت هذا الانسان يقول هذا القول في هذا الوقت
كان هذا جزئيا واذا قلت الانسان يقول قولا في وقت ما كان كليا ولم يتغير في الحكمين سوى حال الاشخاص من القول والوقت
المفردات بالجزئية والكلية كل جزئي يتعلق به حكم فله طبيعة نوعية في شخصيته انما تصير بتلك الطبيعة جزئية لا تدركها العقل
ولا يثبتها البرهان والحد بسبب انضياف معنى الاشارة الحسية اليها او ما يجري مجراها من المخصصات التي لا سبيل
الى ادراكها الا الحس وما يجري مجراه فان اخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل و
يثبتها البرهان والحد وكان الحكم المتعلق بها من حيث كونها جزئية باقيا بحاله اللهم الا ان يكون الحكم متعلقا بالامور المخصصة
من حيث هي مخصصة فكل من ادرك علل الكائنات من حيث انها طبائع ولا يدرك احوالها الجزئية واحكامها
كتلاقيها وتباينها وتماسها وتباعدها وتركيبها وتحليلها من حيث هي معلولة لتلك الطبائع وادرك الامور التي
كونت منها وبعدها وقبلها من حيث يكون الجميع واقعة في اوقات متحد بعضها ببعض على وجه لا يتوقف
شيء اصلا فقد حصل عنده صورة العالم منطبقة على جميع جزئياته الثابتة والمتجددة المتغيرة الخاصة توقيت
دون وقت كا علة الوجود وتكون تلك الصورة بعينها منطبقة على عوالم اخر لو حصلت في الوجود مثل هذا

العالم بعينه فيكون صورة كلية منطبقة على الجزئيات اي لا يشذ عنها شيء منها غير متغيرة بتغيرها وقد ظهر ان الجزئية لا تستتبع
الاشارة الحسية حاصلة فان واجب الوجود والعقول المجردة والنفوس الناطقة كلها جزئيات شخصية يمتنع فيها الشركة
مع امتناع الاشارة الحسية اليها وتعقل الاشياء من اسبابها لا يقتضي الا الارتسام والتلازم بينها وبين اسبابها
ولا شعور هناك بوقوع الجزئيات وعدمه وهذا غاية التجهيل اي علم بعد ذلك يحصل والتشنيع في هذا الفلاح كله يزول
بالصور المبادي ومع انها ممتنعة في حقه تعالى ولهذا التاسف كلام ليس طريقة في بعض انا الله كو المسئلة
الثالثة عشر في العلم الفعلي والانفعالي من مشهورات الحكماء ان العلم منه فعلي ومنه انفعالي لان الصورة
الثابتة في الخارج ان استفيدت من العقل سمي ذلك العلم فعليا لانه يحصل للهيئة الخارجية كالنجار اذا تصور
هيئة عرش حامل السقف اعني الهيئة الخارجية ثم اوجد مثاله في الخارج وكذا البناء اذا تصور في خياله
شكل بيت معين على هيئة خاصة لم يسبق وجودها فان ذلك التصور يصير مبدا لحصول ذلك في الخارج و
الله جميع الافعال الحيوانية والانسانية انما توجد بسبب العلم بما يشتمل عليه من المنافع او الظن او الاعتقاد
فان العطشان اذا وجد الماء البارد وعلم او ظن او اعتقد ان لا ضرر عليه في شربه لا في الحال ولا فيما بعد
فانه يصدر عنه الشرب باعتبار ذلك العلم والظن والاعتقاد والعالم بان في السم من المضار وعدم
اشتماله على منفعة اليه فانه بالضرورة يمتنع عن تناوله وكذا الانسان اذا ذكر الله تعالى وعظم شانه و
خشي من اليم عقابه تقف جلده وقام شعره استشعارا من خشية الله تعالى وكذلك اذا رأى صورة جميلة
او تذكرها ربما انتشر عضوه وقد ظهر ان هذا العلم في الحقيقة انفعالي لانه مستفاد من الصور الخارجية
وان كان يصدر عنه شيء فباعتبار ان بعض الادراكات الكلية الجزئية او هي من الاسباب لحصول الافعال
في الخارج الا ان التصورات الكلية الانسانية لا تؤثر في وجود تلك المتصورات الا بتوسط الالات فاما اذا
كان الفاعل غنيا عن الالات كان نفس ادراكه سببا لحصول المدرك في الخارج فهذا هو العلم الفعلي واما العلم
الانفعالي فهو الذي يكون وجود المعلوم متقدما على العلم ويكون العلم تابعا له وحكاية عنه كمن نظر الى صورة
السماء والارض وغيرهما من الموجودات فحصل منها في ذهنه صور وارتسم منها في خياله هيئة مستفادة
من الامور الخارجية فان هذه الصورة الذهنية معلولة للصورة الخارجية وحاصلة منها وتابعة لها ولما كانت الصورة
الاولى في العلم الفعلي علة محضة للخارجية والعلم الفعلي اشرف وافضل من الانفعالي ولهذا المفروض
فاضل بان المنشئ لمسئلة والمخترع لها ثم الذي يتعلمها ويتصور انه انما عرفه اشرف والمعلم علم من
تعلمها منه وقد قال الشيخ ابو نصر الحكيم ... منه وانما اشار الى العلم الا فعليا ولا انفعاليا
وهو علم واجب الوجود تعالى بذاته فانه خارج عن القسمين وقد ظهر ان علم واجب الوجود بذاته ليس زائدا على ذاته

فقد شنعوه فارجع اليه

ومغايرها بالاعتبار ومن حيث المغايرة يكون صادرا عنه ومنافيا لها بذات وكانه حكاية عنه ومثال له ومستفاد منه
كان الذوات الجمعية هي الاصل وهذا العلم تابع فكان انفعاليا بهذا الاعتبار فاذا لاح غير المسئلة
الرابعة عشر في ان الذي يجرد عن المادة والعقل هذا الحكم موقوف على امرين احدهما ان العاقل يجب ان يكون مجردا
عن المادة ولواحق المادة وهذا سنبينه ان شاء الله في علم النفس وعكسه وهو ان كل مجرد يجب ان يكون عاقلا
ولنبحث الان فيه وقد صدر عن الاوائل فيه حجة تلك الحجة الاولى ان كل مجرد يصح ان يعقل غيره وكل ما يصح
ان يعقل غيره فانه يصح ان يعقل ذاته اما الصغرى فلان كل مجرد فانه يصح ان يكون معقولا وحده بالضرورة
اذ لا مانع من التعقل لانا فرضناه مجردا وهو المصحح للمعقولية فاذا وجد العاقل الذي نفرضه فقطعا وكل ما
يصح ان يكون معقولا وحده صح ان يكون معقولا مع غيره في غيره من المعقولات وكل ما كان كذلك صح عند
الماهية ان تقارن جميع ما عداه من الماهيات لان التعقل حصول صورة المعقول في العاقل فان كل
مجرد يصح ان يقارن ماهية سائر الماهيات فمقول تلك الصحة اما ان يعتبر فيها كون تلك الماهية في العقل مع ان كونها
في العقل عبارة عن كونها مقارنة للعاقل [illegible] ان يكون صحة وجود الشيء متاخرة عن وجوده وقد كان الوجود متاخرا
عن الصحة [illegible] او لا يعتبر فيها ذلك [illegible] تلك الماهية المعقولة اذا وجدت قائمة بنفسها في الخارج امكن ان تقارن
ماهيتها ماهيات الاشياء المعقولة ولا معنى للتعقل الا هذه المقارنة فاذن كل ماهية مجردة فانه يصح عليها
ان تعقل سائر الماهيات المجردة وكل ما صح في حق المفارقات وجب فاذن كل ماهية فانها تعقل جميع الماهيات
واما الكبرى فلان كل من عقل شيئا امكن ان يعقل كونه عاقلا لذلك المعقول وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته
فاذن كل مجرد يجب ان يكون عاقلا لذاته ولجميع ما عداه من المجردات اعترض افضل المتاخرين بوجوه آ
لا نسلم ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا فانه ليس ببديهي فلا بد من البرهان خصوصا وعندكم واجب
الوجود تعالى مجرد وكذا العقول وكلها غير معقولة بل القوى البسيطة غير معقولة للبشر [illegible] الحكم
الوحدة الكلية واجاب افضل المحققين بان ذات الله تعالى وذوات العقول غير معقولة لنا لكنها في انفسها
ممكن ان تكون معقولة وهذا الجواب غير كاف لان السوال كالمحال فان الجواب غير متفق عليه الا تسليم [illegible]
واجاب بعضهم بان واجب الوجود معلوم لان حقيقته ليس وجوده المجرد عن المادة والوجود واحد على ما تقدم
هو معلوم والعقد السلبي معلوم ايضا وكذا حقيقته مجهولة والعرض يمنع كون وجوده نفس حقيقته سلمنا ذلك
في حقه لكن الماهيات العقول المفارقة ماهيات غير وجوداتها بالاتفاق مع انها غير معقولة
لو سلمنا ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا لكم فلم قلتم انه يصح ان يكون معقولا مع غيره والا لكنا نعقل العلم
والعقل من المجردات ما لا يصح ان يعقل شيء [illegible] لها وكيف يحكم بامتناع ذلك من يكون ظاهر مذهبه

ان العلم بالشيء والعلم بغيره لا يجتمعان اجاب افضل المحققين بان تعقل كل موجود يمتنع ان يعقل غير صحة الحكم
عليه بالوجود والوحدة وغيرهما من احكام الامور العامة ولذلك حكم بعضهم بان التصور لا يعرى عن التصديق بما
والحكم على شيء يقتضي مقارنتهما في الذهن فاذن لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره
ج سلمنا ان المجرد يصح ان يعقل مع غيره لكن لا نسلم ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل مع كل ما عداه حتى
يلزم عليه ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل الاشياء اجاب بعض المحققين بان المطلوب ههنا هو اثبات العاقلية للكل
بان كل مجرد او يكفي في صحة مقارنته لمعقول واحد واما اثبات صحة تعقل كل الاشياء لكل مجرد فشيء لم نذكره
الان ولو قال بدل ذلك اذ كل مجرد فانه يصح ان يكون معقولا [illegible] فلم ادعى صحة المقارنة
يكون في الخارج ولم لا يجوز ان يكون مشروطا بان يكون في النفس قوله لو توقف صحة المقارنة على حصول المجرد في النفس لزم
ان تكون صحة الشيء عن وجوده متاخرة قلنا فان المقارنة جنس تحته انواع تلك [illegible] مقارنة الحال للمحل كمقارنة السواد
لمحله وعكسه وهو مقارنة المحل للحال كمقارنة محل السواد له ومقارنة احد الحالين للاخر كمقارنة السواد والحركة
في الجسم الاسود المتحرك وهذه الانواع مختلفة بالماهية لان كل واحد منها يصح عليه ما لا يصح على الاخر واذا ثبت هذا
فنقول مقارنة الصورة المعقولة في العقل مقارنة احد الحالين في المحل الواحد ومقارنة الصورة العقلية مع النفس
مقارنة الحال للمحل ولا يلزم من الحكم بصحة نوع واحد على شيء صحة الحكم بسائر الانواع عليه فلا يلزم من [illegible] توقف
صحة النوع الاول من المقارنة على الحصول في النفس عدم توقف النوع الثاني عليه ثم بتقدير ذلك لا يلزم
ايضا منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان تقارنها سائر الماهيات المعقولة لان ذلك مقارنة المحل
للحال وهو نوع مخالف للنوعين الاخرين [illegible] انه ليس حكم كل واحد من هذه الانواع حكم الاخرين
الانسان الخارجي قائم بذاته وحساس ومحسوس ومدرك ومعاد وكل ذلك على الانسان الذهني محال
وبالعكس والوصف بصحة ان تقارن غيره مقارنة الحال للمحل [illegible] عكسه وكذا الصورة [illegible] في الجواهر بالعكس
واذا ثبت ذلك كان توقف صحة مقارنة المجرد لغيره الذي هو مقارنة الحال على حصول المجرد في العاقل الذي هو
مقارنة الحال للمحل توقف صحة وجود نوع على وجود نوع اخر ولا يلزم منه محال وبتقدير ان لا يكون احدهما
متوقفا على الاخر لكن لا يلزم من صحة وجود نوع من المقارنة صحة النوع الثالث الذي لا يتصور تعقل المجرد
الا به اجاب افضل المحققين بان حصول نوع من المقارنة [illegible] صحة مطلق المقارنة [illegible]
من حيث الماهية المشتركة [illegible] الكلام في [illegible] مطلق المقارنة [illegible] المطلوب لان
المطلوب هو وجود مقارنة المحل للحال او المستلزم [illegible] مقارنة الحال للمحل او احد الحالين للاخر ولا ريب في
امكان الاولى [illegible] وجوده فان الصورة العقلية الحالة في الذهن تقارن الذهن مقارنة الحال للمحل

ولیس له تکمه بانه فی الخارج فضلا عن ان یکم بانه فی الخارج محل الماد ثم ان هذا الایراد الذی اورده
افضل المتأخرین لازم لهم لا جواب عنه البتة ثم سلمنا ان هذه الانواع ثبت ونحو فی الذهن او ان صح
ان تعاریفها شئ لا یتوقف علی کونها عقلیة فلم قلتم ان مثلها اذا وجد فی الخارج وجب ان یصح علیه ذلک
فانه لا یلزم من صحة حکم علی ماهیة عند کونها فی الذهن صحته علیها فی الخارج فان الانسان الذهنی یحتاج الی موضوع بخلاف
الخارجی والخارجی حساس متحرک بخلاف الذهنی وبالجملة لا یلزم من صحة حکم علی الماهیة عند کونها ذهنیة صحته علی مثلها
اذا وجد فی الخارج فان الماهیة حال کونها ذهنیة لا بد ولم یکن یمتنع عن نفسها اذا کانت خارجیة تحاز احکامهما فی الحکم
باعتبار الاختلاف بوسط التمایز بینهما اجاب افضل المحققین بان اعتبار حصول الانسان فی الذهن من حیث
هو ماهیة الانسان غیر اعتبار حصوله فی الذهن من حیث انه صورة ذهنیة کما مر سابقا فان الاول انما یعقل الانسان
والثانی هو الصورة المتعلقة للانسان وهی محتاجة الی ان یعقل آخر مثل الاول والعقل اذا حکم علی الانسان بالاعتبار
الاول وجب ان یطابق الخارج اذ الانسان هو الذی من احکام العقل واذا حکم بالاعتبار الثانی لم یجب ان یطابق الخارج
لانه لم یحکم علی الانسان الخارجی بل حکم علی الذهنی من حیث هو ذهنی وهاهنا الحکم بصحة مقارنة المجرد لغیره من حیث صورة
ذهنیة بل من حیث ماهیة وفیه نظر فان المقارنة انما اخذها المستدل فی الذهن لا من حیث الماهیة اذ لا دلیل علیه
لو اخذها من حیث الماهیة فسلمنا الصحة فی الخارج فلم لا یجوز ان یکون فی الخارج مانع من وجود الحکم کما ان الحیوان الذی فی
الانسان یصح علیه من حیث الحیوانیة قبول فصل الفرس الا ان فصل الانسان یمنعه عن ذلک وهاهنا الصورتان
اعنی الذهنیة والخارجیة متغایرتان متباینتان کما قلنا فجاز ان یکون الاولی صارت فی الذهن شرطا لتلک الصحة
والاخری صارت خارجیة مانعة منه ثم لا نسلم ان حکم المثلین واحد فان حصة کل نوع من جنس مساویة فی الماهیة
لحصة النوع الاخر منه فی تمام الماهیة مع ذلک الفصل المقارن لکل واحد منهما یمتنع علی الاخری فلم یکن حکم الشئ حکم
مثله لا یقال هذا الامتناع من جانب الجنس بل جاء من الفصل لانا نقول یجب ان الامر کما قلتم لکن مما یدل ذلک انه قد
یصح علی احد المثلین ما یمتنع علی الاخر وذلک ما نحن بصدده ثم سلمنا ان المجرد فی الخارج یصح ان یقارنه جمیع الماهیات
لکن لا نسلم انه یلزم من صحة تلک المقارنة کونه عاقلا فانه لا دلیل علی ان التعقل هو الحصول اذ انه لیس ایضا وزاید علیه
نعارض بان الصورة الذهنیة حین ما کانت فی العقل امتنع ان یکون عاقلة فاذا وجدت فی الخارج وجب ان تکون
الا انه یجوز ان حکم الشئ حکم مثله ثم سلمنا ان کل مجرد فانه یصح ان یعقل کل ما عداه فلم یجب ان یعقل ذاته
قوله کل من عقل شیئا امکنه ان یعقل انه یعقل ذلک الشئ قلنا ممنوع ودعوی البدیهة غیر مسموعة فان البرهان سلمنا
فلم قلتم انه یلزم منه کونه عالما بذاته لا یعلم من علم کونه عالما بشئ بذاته حکم علی ذاته بالعالمیة والحاکم بامر علی امر لا بد
ولم یحصل شئ من الامرین وتعقلها معا لا یقوم من القاعدة لانه عندکم فان الحکم بالکلیة علی الجزء وعدد کرالکل

موجود مدرک الحکی مقارن قال الرئیس فی بیان الکبری کل من عقل شیئا امکنه ان یعقل بالقوة القریبة من الفعل انه یعقله
لان للنفس ثلث مراتب بعضها هی العقل الهیولانی ومتوسطة هی العقل بالملکة ودرجة هی العقل بالفعل
وهی الرتبة لم یکن للعاقل ان یلاحظ معقوله ای شئ یکون فکل شئ یعقل شیئا فان العقل بالفعل من شانه ان ذاته
عاقلة لذلک الشئ لان یعقله لذلک الشئ هو حصول ذلک الشئ له وتعقله لکون ذاته عاقلة لذلک الشئ هو حصول
ذلک الحصول له ولاشک ان حصول شئ لشئ لا ینفک عن حصول ذلک الحصول له اذا اعتبره معتبر وکونه واجب
الوجود والمفارقات کیف لها ما امکن لا یستقیم ان یعقل الشئ لشمل علی صدور ذلک التعقل من التعقل بالقوة
القریبة لان المشتمل علی القوة هو المتعقل لا المتعقل وکونه المتعقل کیف یکون له بالفعل ما یکون لغیره
بالقوة لیست حتی الی ذاته لا سابقة ذلک ثم اعترض الرئیس علی نفسه بان الصور المادیة فی القوام اذا جردها العقل
وصارت معقولة وزال عنها علائق المادة المانع لها عن التعقل اذا فارقت صورا او معقولة فلم لا تصیر
عاقلة لها مع زوال المانع وحصول المقارنة واجاب بان هذه الصورة لیست علی نحو انها ذلا یعقل
شیئا لکنها من المعانی المعقولة بل امثال هذه الصورة لا تحل فیها شئ من المعانی المعقولة لعدم استقلالها بل کان
حاصلا منها فی شئ اخر ولیس واحد من الصور التی تحل فی شئ واحد یجوز الاخر اولی من ان یکون عاقلا لو کان کل
واحد منها عاقلا للاخر لکان کل واحد عاقلا للنفس وهو محال لم یکن واحد منها عاقلا للاخر فلا واحد منها
~~عاقلا للاخر فلا واحد منها~~ ای حصل فی الاخر والتعقل هو حصول المعقول فی العاقل فاذن لا واحد منها عاقل
للاخر بل العاقل لهما هو الشئ المتصور لهما لانهما حاصلان فیه واما وجود تلک الصور خارج العقل مجردة عن
لوجود المادة فالمانع من کونها معقولة فضلا عن کونها عاقلة فاذن لا یمکن ان یکون تلک الصورة عاقلة فی حال من
الاحوال ولکن کلامنا فی جوهر مستقل بنفسه اذا فارقه صار معقولا صار قابلا له وکان له بالامکان ان یعقله
اعترض علیه صاحب المباحث بوجوه الاول ان الصور المعقولة ان تحل فی شئ واحد لا یمکن ان یکون بینها تماثل کاستحالة
اجتماع الامثال ولانها تصور المختلفات مختلفة باختلافها فجاز ان یکون بعضها اولی بالمحلیة وبعضها بالحالیة الثانی
ان کل ما خالف البسیط بالماهیة صارت بالمحلیة اولی فاجاب افضل المحققین بان کون احد الشیئین بالمحلیة اولی من
الاخر یقتضی احتیاجه بالماهیة اما عکس هذا الحکم فهو واحد والحکم لیست محلا للبسیط لاختلاف ماهیتهما والا
لکانت محلا لنفوذ […] کل البسیط محلا لها […]
لا یمکن ان یکون احد المعقولین […] المحلیة وصفه للاخر […]
[…] بکونه معقولا فاذن لیس احدهما بالمحلیة اولی من الاخر وفیه نظر فانه
لم یستدل علی المحلیة بالاختلاف بل استدل عن امکان الاولویة بالاختلاف وظاهر انه کذلک فان عن المحلیة

يصح ثبوت الذ دلو فيهما اما المحصلات فيمكن فيهما الا دلو لم يسطل الحجة الشيخ ... ذكر الشيخ بعض الاعتراف بان مقارنة الصور لمحلها
وللى امورها عن مقارنتها للتي ارتبطها لان الاولى حاصلان والثالث لم يمنع ذلك الاعتراف بان الاولى لا يعتمدان كون المقارن علة
فلا يلزم من صحتها صحة العلم الثالث اذ النوع الذي هو المعنى لكونه عاقلا احالة حصول المجعول بانه لا يستلزم من صحة التسمية دليل
على صحة الثالث بل استدلال من صحتها على صحة المقارنة المطلوبة الذي هو شرك الجوهر فقطع بين ان اصاب الشيخ الذي يصح تنازعها
في محل يوجبان لم يكن دائما بعد كان عاقلا للاخر وذلك لحصول الاثر فيه فاستدل على الجزء المشترك من العلم الثالث بالقسم
كالدليل على الجزء الخاص بالنوض فيه نظر لليقين من حصول الاخر فيه بل انما حصل منه النوع العاقل لهما وانما يكون
حاصلا فيه لو ثبت النوع الثالث على تقدير ثبوت الادلة المشترك لكن يلزم من ثبوت شيء من الادلة ولا المشترك ثبوت الثالث
لان الادلة مباينات للثالث المشترك للعلم ولا يلزم من ثبوت لعض المتباينات ثبوت الاخر ولا من المشترك ثبوت الخاص ج
قوله كان لما لامكان حمله مقصورا اعتراف بان تصور العاقل للمعقول امر وراء المقارنة وعند ذلك يسقط
اصل الدليل احالة لحصول المجعول لكن المعنى المعقول مع مقارن الجوهر المستقل بقوامه كالعقل الهيولاني
غير مجرد بل مع الغواشي الغريبة ثم انه يصير مجردا لكسب استعدادات لذلك الجوهر فيجرده عقلا بالملكة وانما يكون هذا
الخروج من القوة الى الفعل بالامكان الخاص فحكم الرئيس بالامكان العام لكون هذه الصورة انفصالا داخلة فيه ولا يلزم من
ذلك مقارنة الفعل للمقارنة بل يلزم مقارنة المقارنة مع الغواشي للمقارنة المجردة فيه لو كان تلك الغواشي ان معت
من الفعل لكن دوامها اما بالتشخص او بالنوع فامكن عدم الفعل لعدم المقارنة بين المقارنة مع الغواشي والفعل
واعترض الرئيس على الشيخ بالسند لا لانه يصح مقارنة ماهية الجوهر العاقل للمعقولات عند كونها فالمراد منها نوع عاقل
يعقلها على صحة مقارنتها اياها عند كونها فالمراد بها نوع من ... لا يكون للمقارنة شرط لا يوجد الا عند العام بالغير
ب ان يقال لعل المانع يوجد عند العام بالذات فان مع هذين الاحتمالين لا يمكن اختصاص وجود المقارنة بالجز
الى الشريعة الاولى واجاب بان الماهية لما كانت عند ذات ماهية العقل مجردة عن اللواحق السبعة عند فيها بالذات
يمكنه الاقتران بهما لم يحمل الجوهر بينها الا عند العام بالذات مستعد للمقارنة لم يكن لازما للماهية التي عندها غير
منفك عنها حال العام بالذات وبالنوع العاقل وانما لم يكن لازما بل انما يحصل عند العام بالنوع العاقل فقط و
التابع الى اقسام ثلاثة لانها اما لم يحصل مع المقارنة لعدمها او قبلها اما الاول فهو لم يكن استعداد المقارنة
لازما للماهية فيقتضي كونها مستعدة للمقارنة سواء كانت بالنوع العاقل اولا بل انها تستعد اذ ذاك ... اما الثالث فهو لم
يكن حصول الاستعداد عند العام بالنوع العاقل وجود المقارنة فيها لان الشيء يحدث لا يستعد اولا لصفة
ثم يحصل له تلك الصورة لا يمكن لم يحصل الصورة ويستعد معها لحصولها اللهم الا اذا كان الاستعداد لصور اخرى غير الصفة
الحاصلة كالاستعداد للمعقولات الثوانية الذي يحصل بعد حصول المعقولات الاول ... وهو لم يحدث حصول
الاستعداد بعد وجود المقارنة فباطل لامتناع حصول صفة لموصوف غير مستعد لحصولها قبل ... وهو لم يكن حصول

الاستعداد قبل المقارنة فيقتضي خلاف المفروض لم يكن ذلك الاستعداد بحسب الماهية انما كان في القسم الاول وذلك لان
الماهية قبل المقارنة انما يكون مجردة عن اللواحق الغريبة لكونها معقولة فلا يكون هناك شيء يقيد الاستعداد عن ماهية ح
سقط الكلام اعترض الرئيس ايضا بان المعنى الجنسي كالحيوان مثلا اذا كان مقارن فصلا ما فهو مستعد للمقارنة لآخر
واذا جاز ذلك هنا فلم لا يجوز ان يكون للماهية المعقولة عند كونها فانه بذاتها غير مستعد للمقارنة ولم يكن عند كونها
فانه بذاتها مستعد لها واجاب بان المعنى الجنسي من حيث طبيعة الجنسية مستعد لكل واحد واحد من الفصول
الى المقارنة معلوم لوجوده محصلا لا نفسه فان لم يكن حصصا خرج الى الفعل بل لوجوده نوع هو الفصل كالآخر
سبقه يقوم المعنى الجنسي وحصل نوعا واخرجه بذلك عن كونه طبيعة غير محصلة مستعدة لمقارنة الفصول فمن ذلك
الاستعداد لوجود هذا المانع لا من كونه على طبيعة الجنسية بل بعد زوال ... تلك الطبيعة هو مستعد لمقارنة ...
ما دامت طبيعة الجنس باقية واذا كان حال الجنس الذي لا يحصل حال وجوده الا بالمقارنة لذلك فكيف يكون حال
النوع المحصل الغني عن المقارنة في كونها مستعدة لمقارنة اعراض يلحقها لحوق شيء غير محتاج اليه انما يكون
الاولى لو ما قبضنا الاستعداد ما دامت على طبايعها التي عنه لو اي الاجزاء ولما كانت الماهية المعقولة التي
يحق قبضها عند تحصيلها عن مقارنة سائر المعقولات فهي بالسلام استعداد مقارنتها بحسب الذات حتى
الاحوال غير ... الجهة الثانية انهم قالوا كل ما كان مجردا عن المادة ولواحقها فذاته مجردة حاضرة لذاته وحاصله
لها وكل مجرد يحضر عنده مجرد فهو يعقل ذلك المجرد ... كل مجرد فانه يعقل ذاته اما الصغرى فلان الشيء اما لم يكن
قائما بذاته وجود الذات واما لم يكن موجودا للغير فان كان قائما بذاته كانت ذاته حاصلة لذاته لا لغيره وقوله
حيثما يكون الشيء موجودا لا يصدق عليه انه لذاته او لغيره كلام باطل لا حاصل له فان هذا الحصر الباطل
نعم ان حضور الشيء عند الشيء انما يصح بين المتغايرين لانه اضافة تستدعي ... فانه يكفي في ذلك تغاير الاعتبار
ولا انا نعقل ذاتنا فانما يكون عاقلين لذواتنا اذا كان العاقل منا هو المعقول ... دفع القول بالحاجة الى
التغاير ولانا نعقل ذاتنا وذلك يقتضي ان هذه الاضافة غير مستدعية للتغاير واما الكبرى فلان معنى التعقل
هو الحضور عند المجرد ومرحلة حالة اضافية مشروطة بالحضور ولان حصول الحالة الاضافية غير متوقف الا على حصول
هذا الشرط لحصول الشرط المعتبر للاستعداد التام وعند حصول الشرط يجب الاستكمال وان حصول
الشرط انما يكفي في حصول المشروط ان لو كان المقتضي حاصلا فلعل ... فلا يلزم ...
الاضافة فلا يلزم يحصل تلك الاضافة عند حصول الشرط بعضها لا يقتضي تلك الاضافة ولا يحكم فيها ...
تلك الصورة ... الشرائط ... المعنى ... الاضافة هو حصول الصورة لشرط
كون الصورة مجردة وكون الموصوف بها ذاتا ... حصل المعنى موقوفا بالشرط ...

ادلى ...

وقد ظهر بان منع الحجة لا يسلك عن مكابرة للضرورة لان التعقل والحضور للعقلان الا بالقياس الى
الغير فيهما اضافتان والاضافة لا تعقل الا بين الاثنين شيئين ولا اثنينية بين الذات ونفسها وانما يصح النظر
الى الغير في قولنا ذاته لضيق العبارة او لاعتبار تغاير ما باعتبار وصف ما في لوازم ذلك المجرد ولئن كان
على تغيره باعتبار ذاته لزم ان يعقل ذلك الغير ايضا لانه عقل نفسه عقل من حيث انه مبدأ الغير وعلة لوجود بعض
على الغير وقد ما تقدم الحجة الكاشفة ما قرره الشيخ في كتاب المبدأ والمعاد حيث برهن في علم ان الصورة
المجردة اذا اتحدت بالجوهر العاقل صيرته عقلا بالفعل على ما سبق فانه قال بعد ذلك الصورة المجردة لما كانت
تصير غيرها عقلا بالفعل فاذا كانت الصورة المجردة قائمة بذاتها كانت اولى بان تعقل ذاتها فان كل ما يفيد غيره
شيئا فهو بذلك اولى فان هو ولا كونه ثبت لهذا الماصدقات اجزاء الجسم الذي قامت به سخنا كانت بحيث لو قامت
بذاتها اولى بالسخونة وكذا الجسم اذا كان مانعا للبصر باعتبار حضور السواد له فلو كان السواد قائما بذاته لكان
اولى بذلك ايضا الى آخره وقد منع الطوسي عن مرضه عند العقلاء حجة عند الشيخ فانه سبق الى ذلك بالاتحاد ونسبه
الى الشيخ ذو الاضلال وقد تقدم بطلانه على ان الاولوية كلام اقناعي لا برهاني فان الحكماء لا يحكمون بها في
الاحكام فضلا عن ادعاء ثبوتها [illegible] وقالوا لما ثبت ان كل مجرد يصح ان يعقل غيره وجب
ان يعقل غيره لان المجرد عن المادة وعلائقها لا يمكن ان يرد التغير عليه بل يجب له كل ما يمكن والا امتنع ان
يحصل له الا عند تغير يعرض لمحلية ذاته معبرا او قد فرض خلافه وقال بعضهم الرسالة [illegible] الذي يدرك منا
المعقولات مجرد ولا يخفى لما ما يمكن من المعقولات ولا يمكن استناد العدم الى الاشتغال بالبدن فانه توقف
النفوس الناطقة عن فعلها لانه لو كان كذلك لما كان يشتغل بالبدن في المعقولات ولئن الامر كذلك فاجاب
الشيخ بانه ليس كل مجرد عن المادة كيف ما كان عقلا بالفعل بل كل مجرد عن المادة تجردا تاما فهو كذلك
والنفوس مجردة تجردا تاما لان المادة سبب لقوامها ولو حدث كانت [illegible] تشخصها
بينهما لاجلها الى الخروج الى الفعل وليس من البحث ان يفهم الذي يمنع من [illegible] والذي تشمل عن
شغل [illegible] الى فيضه وسئل في ان يعقل الشيء لذاته [illegible] ذاته فان ذلك حاضر ابدا [illegible] حتى
التعقل حضور صورة المعقول عند العاقل فالعاقل لذاته انما يعقل ذاته بحضور ذاته عند ذاته فلا يخلو
اما ان يعقل ذاته لاجل حضور نفس ذاته او لاجل حضور صورة اخرى عند ذاته والثاني باطل لان تلك
الصورة ان كانت مساوية لذاته في الماهية فالحقيقة [illegible] في ذاته ثم يمتاز احدهما عن
الاخرى لا بالماهية ولا بلوازمها ولا بالعوارض فلا يمكن التمايز حاصلا ولا الاثنينية وقد فرضناه حاصلة
هف وان كانت مخالفة لم يكن حصولها موجبا لتعقل [illegible] بل تلك الصورة ماخوذة عنه

فيعم كلامه ان ذلك الحضور دائم قطعا فالعقل كيف لا يكون دائما ثم قد يعرض له الغفلة عن اعتبار حضوره ذاته لذاته
والف الانسان اذا نسي احواله واستغرق في الامور [illegible] فان النائم يحس مع البرد
الذي اصابه لان البرد المطلق يلزم الذي اصابه وانه قد حصل البرد الا انه [illegible] غيره لكن السلم عن البرد انه
يعرض العلم به وكذا القاصد الى حركة الاعمال لا يكون يصدر الى حصول ذلك [illegible] مطلقا بل الى حصول ذلك مع حسه
وذلك بعض العلم بوجه فالانسان [illegible] ادراكا ذلك [illegible] مطلقا والا لم [illegible] سائر
الادراكات [illegible] يتصور منه ويحصل له فظاهر ان علم الانسان بنفسه دائم حاضر ابدا وقد ظهر بانه ان كان
المقصود الحصول بالفعل [illegible]
والعقل الذي يمكن حصوله [illegible] علم كان
[illegible] الاستدلال على الشيء [illegible]
[illegible] ان النائم في نومه و
السكران [illegible] لا تعرف ذاته [illegible] ذاته [illegible] ولو فرضنا ذاته قد خلقت [illegible]
والعقل [illegible] على حد [illegible] الوضع [illegible] لا اجزائه [illegible]
[illegible] الا غير ذاته [illegible] ذاته [illegible]
فان وجوده [illegible] وجود [illegible] المعقولات [illegible] الاستدلال [illegible] العقل المطلق
او العقل صادر منه [illegible] لان العقل المطلق [illegible] الى فاعل مطلق [illegible] لا يمكن
[illegible] اعلم [illegible] الاعداد [illegible] اعلم ان المطلوب ان كان [illegible] امتناع
الاستدلال على [illegible] ذات الانسان عند ذاته [illegible] لكن لا حاجة [illegible] الى برهان فان ذلك ضروري ولو كان امتناع
العلم [illegible] ممنوع [illegible] الى [illegible] الفاعل [illegible] ماهي
بعض دلائل الحكماء التي [illegible] تقدم [illegible] المعقولات [illegible] لا يمكن [illegible] عنها لانها لو خلت عن
المعقولات لكان ذلك [illegible] ان يكون [illegible] او عرضا مفارقة [illegible] الالم [illegible] ابدا
لامتناع [illegible] الصور [illegible] العرضيات [illegible] على [illegible] فلو لم يكن عليها بالاشياء
ذاتها لما لم يكن [illegible] العلم [illegible] البدن [illegible] لوازمها ذاتها
ومنع الحجة فاسد لانا لا نقول [illegible] عدم العلم [illegible] الحضور [illegible] الخارجي
وجب ان لم يوجد لم يوجد لكن [illegible] كلام [illegible] ان يوجد الا لم يكن [illegible] مطلق [illegible] الصورة
العقلية [illegible] حاضرة في النفس موجودة فيها بالفعل [illegible] كانت حاضرة بالفعل وجب ان [illegible]

بتلك الصور إذ ليس معنى الشعور إلا الحضور وإن لم تكن حاضرة بالفعل لم تكن أيضاً إلا أن الذات لا تنفك عن حصوله حال الإضافة
ابتداءً إلى الاستعداد لا على ما ذكر في هذا الاحتمال أن تكون هذه الصور حاضرة لديها لكن لعدم تلك الحالة المسماة بالعلم لا يحصل
الشعور بها كما في الصور الخيالية فإنها حاضرة عنده غير مشعور بها لكنه لم يدل دليل على أنها بها علم لا أنها بها … وذهب
بعض الحكماء إلى أن تلك النفس حيث عرف بطلان قول من زعم أن علم النفس بالمعلومات أمر ذاتي وذكروا ذلك إلى
أنها كانت قبل التعلق بالأبدان عالمة بالمعلومات وتلك العلوم ليست ذاتية ثم زالت بسبب استغراقها في تدبير البدن ثم
إن الأفكار تذكرات لتلك العلوم الزائلة لأن الفكر طلب فإن كان معلوماً لزم طلب تحصيل الحاصل وهو
محال وإن كان مجهولاً كان طلباً لغير المعلوم وهو محال لأنه إذا وجده كيف يعرف أنه هو الذي كان مطلوباً فإن
من لا يعرف عبده الآبق لا يعرف أن الذي وجده هو أو غيره أما إذا حصلت العلوم كانت حاصلة قبل
فالفكر يذكر عرف أنه مطلوبه إذا وجده والجواب أن حدوث النفس والمطلوب معلوم من وجه دون
وجه فإن التصورات يكون المهية المطلوب تصورها معلومة ببعض عوارضها ولو بكونها مسماة بلفظ ما ومجهولة
باعتبار حقيقتها فيطلب تعريف ذلك المجهول بوسط باعتبار ذلك المعلوم فيعرف أنه هو إذا وجده حيث حصل له علامة
سابقة كما كان له في عبده الآبق علامة فإذا وجده عرف أنه هو باعتبار وجود تلك العلامة فيه وأما في
التصديق فإن تصور طرفي القضية يكون معلوماً والمجهول انتساب أحدهما إلى الآخر بالإيجاب أو السلب فيطلب النفس
إيقاع تلك النسبة بالدليل فإذا حصلت الدلالة أوقعت الحكم بتلك النسبة وعرفت النفس أن الحاصل هو المطلوب
باعتبار علمها بمفردات القضية. المسألة السادسة عشر في إمكان تعقل البسيط اعلم أن الحقائق إما بسيطة
أو مركبة فالمركبات يمكن أن يعرف بواسطة معرفة أجزائها وأما البسائط فتعذر علم نوع من العلماء أن حقائقها غير
معلومة للبشر وإنما يعرف لوازمها وعوارضها دون حقائقها كما يعرف النفس بأنها شيء محرك للبدن وهذا
عارض للنفس وأما حقيقة النفس فغير معلومة للبشر واستدلوا عليه بأن اختلاف الناس في حقائق الأشياء واقع
خصوصاً النفس ولا شبهة في ذلك إلا أنهم لم يدركوا تلك الحقائق بماهياتها بل لوازمها فكل واحد أثبت ما
أدرك لازماً لتلك الماهية مغايراً لما أدركه الآخر فحكم بمقتضى ذلك اللازم فأما لو عرفنا حقائق الأشياء لعرفنا كل
لوازمها القريبة والبعيدة لما تقرر من أن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول ولو كان كذلك لما كان شيء من صفات الماهيات
مطلوباً بالبرهان ولا خفي عند العقلاء فيلزم عليه أن الحقائق البسيطة إن لم تكن معلومة لم تكن المركبات معلومة لأن
مركب المركبات إنما هو البسائط فإن كل كثرة فالواحد منها موجود وتلك بسائط إذ هي غير معقولة كان
المركبات أيضاً غير معلومة بالحد ولا يمكن أن يكون معلومة بالرسم أيضاً لأن الرسم عبارة عن تعريف الشيء باللوازم وتلك
اللوازم إن كانت بسائط فهي غير معقولة وإن كانت مركبة وبسائطها غير معقولة فهي أيضاً غير معقولة وبالجملة

فالكلام فيها كالكلام في الملزومات فإذن القول بأن البسائط لا يمكن تعقلها يوجب أن لا يمكن تعقل شيء
أصلاً لا بالحد ولا بالرسم لكن التالي ظاهر البطلان فالمقدم مثله ولو كنا لا نعرف ماهية شيء لم نعرف جميع
لوازمها بل نعرف بعضها فإنا نعرف خصوصية شيء من الملزومات لكن الكلام في البسائط مما ينبغي من المعقولية فلعلنا
لا نعرف جميع الملزومات لكنا نعرف لوازمها البسيطة وقد يمنع أن العلم بالشيء لا يوجب العلم بالعلة وفيه
نظر لأن البسائط إذا كانت معلومة باعتبار لوازمها كانت معلومة على الإطلاق والمركبات إذا أخذت أجزاؤها …
بسائطها المعلومة بهذا الاعتبار أنها … غير الكسب أو بلوازمها ويكون المركبات محدودة لأنها عرفت بذكر بسائطها
وإن لم يكن البسائط محدودة ولا معلومة الحقائق بل ببعض الاعتبارات ولا نسلم عدم الإحاطة بكنه تلك البسائط
في صحة التحديد بها وليس يكون المركب منها حداً للمركب منها في نفس الأمر فإنه لا يشترط في الحد إلا العلم بالأجزاء مطلقاً لأنهم
بها على سبيل الحقيقة والإحاطة بماهيتها فإذا حددنا بالجسم بأنه شيء مركب من الحد والشكل عرفنا حقيقته وإن لم
نعرف تركب كل من الحد والشكل من المادة والصورة وغيرهما من الجواهر الأفراد. تذنيب في المعلومات
ما يكون وجوده في غاية القوة وهو الشرف والغاية لما يفرض لم يرد إدراكه في ساحة الإمكان وهو واجب الوجود تعالى
وتقدس وسلسلة الجواهر العقلية المفارقة عند الإدراك والجواهر الروحانية ومنها ما يكون وجوده في غاية الضعف
وهو كالطرف الآخر المقابل للأول حتى يكون كأنه مما أخذ العدم كالهيولى والزمان والحركة ومنها ما يكون متوسطاً
بين الطرفين كالأجسام والألوان وسائر الكيفيات والكميات والعقول البشرية تعجز عن إدراك الأول لقوته كما
يعجز أبصار الخفافيش عن الرؤية في ضياء نور الشمس ويعجز عن الثاني لضعفها ونقصانها كما يعجز البصر عن
إدراك المدركات الضعيفة وأما المتوسط بينهما فهو الذي يقوى العقول البشرية على إدراكه والإحاطة به ولهذا كانت معرفة
الأجرام وكليات أبعادها أسهل من معرفة سائر الأشياء. المسألة السابعة عشر في تفسير العقل للإنسان قوة بها عالم

العقل

وعاقل فالعاقلة هي العقل العملي وهو مقول بالاشتراك على معان ثلاثة فإن الأفعال الإنسانية قد يكون حسنة
وقد يكون قبيحة والعلم بالحسن والقبيح قد يكون ضرورياً وقد يكون كسبياً والكسب إنما يكون بمقدمات يلائمها فإذن هنا
أمور ثلاثة القوة التي بها يميز الإنسان بين الحسن والقبيح والمقدمات التي يستنبط منها الأمور الحسنة والقبيحة
من الأفعال التي يوصف بها إذ قيل لكل قسم العقل العملي فتم على هذه المعاني الثلاثة بالاشتراك وأما القوة النظرية
فإن الحكماء يطلقون اسم العقل تارة على هذه القوة وتارة على الإدراك … الأول … النفس
الإنسانية ما بالملاءة إدراك حقائق الأشياء لكنها في مبدأ الفطرة خالية عن الجميع فيكون كالهيولى بالنسبة إلى الصور
لما لا قسم لا الاستعداد في التعقل لا غير فلهذا سميت بالعقل الهيولاني للمشابهة بينها وبين الهيولى ولم تكن حالة
التصفية بالعلوم الضرورية من العقل بالملكة لقدرتها على اكتساب النظريات وحصول ملكة الاستنتاج وإن حصل

لنا مع الضرورات المتغيرات لا يا نعمل بل يكفي كالمتحركات تستحضر بها محور العقل المذكور في الثان السن انها تسمى علما بالفعل ولو كانت حاضرة بالفعل حاصلة بالحسنة تسمت علما مستفادا او كسم العقل واقع على هذه القوى التي يتميز بها عن الحمس بالاشتراك فهو مدعاة العقل ثم لا جوهر مجرد عن المادة ويلحقها الخ هذا على راي الاوائل واما المتكلمون فالمشهور عندهم ان العقل الذي هو مناط التكليف هو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات لان العقل لو لم يكن من قبيل العلوم لامكن انفكاكه عنها فيصح وجود العاقل دون علم ووجود علوم كثيرة لغير عاقل وهو محال اذ لا يصح وجود عاقل لا يعلم شيئا اصلا ووجود عالم بجميع الاشياء ولا يكون عاقلا وليس هو العلم بالمحسوسات لحصوله في البهائم والمجانين فهو اذن علم بالامور الكلية وليس من العلوم النظرية لانها مشروطة بالعقل فلو كان العقل عبارة عنها كان الشيء شرطا في نفسه وهو محال فاذن هو علم بامور كلية ضرورية واعترض بان التغاير لا يقتضي الانفكاك ولا جوازه فان الانسان مثلا لازم ومتغاير كالجوهر والعرض فانه لا يمكن خلو احدهما عن صاحبه وهما متغايران وكذا العلة والمعلول والمضاف والمضاف اليه امور متلازمة متغايرة فجاز ان يكون العقل امرا مغايرا للعلوم ولم كان ملازما لها على انا نمنع التلازم فان النائم عاقل مع انه لا يعلم شيئا في الغفلات العاقل عن جميع الاشياء عاقل مع انه لا يحضر شيئا من وجوب الواجبات ونفي المستحيلات وانما الحس الاشعري ان العقل علوم خاصة وزادت المعتزلة في العلوم التي يسمى علمها العقل العلم بحسن الحسن وقبح القبيح لانهم يعدونه في البديهيات وقال القاضي ابو بكر العقل هو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات ومجاري العادات وقال المحاسبي من اهل السنة غريزة يتوصل بها الى المعرفة وقال شيخ المعتزلة العقل عبارة عن جملة من العلوم من حصلت سمي عاقلا واذا انفرد البعض عن البعض لم يسم عقلا ومنع الجملة لا يخرج عن ان يكون علما بالاعيان واحوالها وعلما بالاحكام واحوالها الاولى احكامها فاول هذه العلوم في الرتبة وادونها علم الانسان نفسه واحوال نفسه او كثيرها وينتهي في الجلاء والقوة العلم بالمدركات عند السلامة ويليه العلم بما لا يدركه الحس وبعده لو كان لادركه ثم يجب ان يحصل العلوم القسمة كالعلم بان المعلوم اما موجود او معدوم وان الموجود اما قديم او محدث وان نعلم امتناع حصول الجسم الواحد في وقت واحد في مكانين وان نعلم انه يتعذر عليه حصول جسمين دفعة في مكان واحد ويجب ان نعلم ان تعلق الفعل بفاعله على طريق الجملة ولم يعلم مقاصد الى طرق ما يظهر منه دون الخفي وان نعلم العادات ان الزجاج ينكسر بالحديد والقطن يحترق بالنار وان نعلم قبح كثير من المقبحات وحسن كثير من المحسنات ووجوب كثير من الواجبات ويجب ان نعلم ويحفظ عند الدرس والممارسة الطويلة فلا يجوز وهو كامل العقل ان يقرأ آية القرآن ولا يعرفها وان يتذكر الامور العظام التي وقعت منه ثم اعلم ان هذا مذهب ابو علي وابنه ابو هاشم في مسائل عبد الله بن العباس انه يجب ان يحصل العلم بمخبر الاخبار ومنعه ابو هاشم اخيرا وقال انما يجب لورود السمع ونورد كما نقف [illegible] بالاخبار ما لولا كمال العقل لم يكن

ثم لا نزاع انه يرجع الى كمال العقلاء ان تعرف هذه الجملة التي بعد كمال العقل واعلم ان ابا علي قال ان العلم بالامر يقع على اصول المعنى ووجوب اصول الواجبات وحسن اصول الحسنات ليس من اصول علوم العقل حتى لا يصح حصوله الا فيمن هو كامل العقل فانها قد يثبت للصبيان والمراهقين وغيرهم ممن ليس بكامل العقل وعلى هذا اورد ابو عبد الله البصري كلامه في كتاب الوعيد ومنع ابو هاشم من ذلك والذي ذهب ابو علي خلاف ما ذهب اليه ابو اسحق بن عياش لان من الواجبات المعرفة كامل العقل وغيره ومعلوم ان الصبي قد يحصل له العلوم السابقة فلو حصل هذا الواجب الفة لبطلت المعرفة ويجب ان لا يعلم قبح القبيح الا عند كمال عقله وعند ملاحظة ذلك يسمى الادم اذا اقدم عليه لان المعصية لا تحق الكامل العقل الذي عند فعله القبيح هو عالم بقبحه فلو ساواه الطفل في هذا العلم وجب ما دام له في استحقاق الذم لا فعاله نفسه وان تابع غير العاقل نعلم قبح البعض دون البعض والعاقل يعلم قبح اصولها اجمع لانا نعلم الاقرب بعض منها دون ما عداه فلمه لم يصح في العاقل ان يعلم قبح الظلم وتخفى عنه قبح الكذب الذي لا غرض فيه ودفع المضرة لانها كلها ضرورية فاذا لم يكن الا من بينها في العاقل لحق غيره والملازمة ممنوعة وعدم الفرق ممنوع واعلم ان الحق في هذا الباب عندي ما اختاره الافضلان من ان العقل غريزة يلزمها العلوم الضرورية عند سلامة الآلات المحسوسة النافذة في هذا الباب الادراك لغة اللقاء والوصول وفي اصطلاح الحكماء كذلك لان المدرك يصل الى ماهية المدرك لاجل انطباع صورته فيه التصور وهو ادراك بعد استثبات ولا تصور تام وهو ادراك بعد وصول المعنى الى النفس فاذا حصل ووقف النفس على تمام ذلك المعنى قيل له تصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع فيقال له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر في المعرفة قيل انها ادراك الجزئيات والعلم قيل ادراك الكليات وقيل اذا ادرك شيئا فانمحى اثره في النفس ثم ادركه ثانيا وادرك مع ادراكه له انه هو ذلك المدرك الاول قيل للادراك الثاني بهذا الشرط معرفة كما يقال عرفت الرجل وهو الذي رايته في وقت كذا اما المعرفة تكرار التصور والتصور استمرار الادراك وقيل المعرفة والعلم كلاهما يرجع الى الجزء والكل قد يسبق الى الادراك المسبوق بالعدم او الى الاخير من ادراكين لشيء واحد يتخلل بينهما عدم والى التجرد عن هذا الاعتبار ولهذا لا يوصف الله تعالى بالعارف ويوصف بالعالم وقد يشار الى البسيط والمركب ولهذا يقال عرفت الله ولا يقال علمته لان المعرفة مخصوصة بالتصور والعلم بالمصدق ولكن العلم تصور يعني تصديق ولكن ركناه الفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب والافهام ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع والتصديق هو الحكم بالنسبة بين متصورين ايجابا او سلبا فكل ادراك لا يخلو اما ان يكون المدرك حاصلا بحيث لا يكون منتسبا الى شيء آخر انه هو او ليس هو او يكون [illegible] وهو اما لم يتحقق فيه منه النسبة الاول التصور والثاني التصديق ومن عادتهما تقسيم الادراك الى تصور او تصديق احتجاجا لعدم التعاند بين الشرط وما هو مشروط فالصحيح ان مطلق التصور اعم اذ لا يمكن معه تصديق او يكون والصدق هو ان يكون حكما سلكه النفس مطابق لما في الوجود والتصديق هو الاعتراف بعدم المطابقة وهو ادراك ان لا يكون كذب

تقسيم العلم الى التصور والتصديق

مما نوا الحكم للوجود والنكر بسبب الاعتراف به الى الوا

المسئلة التاسعة عشر في ان المعدوم كيف يعلم

ان الناس اختلفوا في ان المعدوم هل هو ثابت في الخارج اولا وقد سبق فالقائلون بثبوته لكنهم اتفقوا على كون المعدوم معلوما
لان له متعلق ثابت الذات خارجا عن الذهن فاشكل الامر على القائلين بان المعدوم ليس بثابت في الخارج وورد عليهم
الاشكال لان المعلوم متميز وكل متميز ثابت والعدم المطلق ليس بثابت فلا يكون معلوما مع انا نعلم كثيرا من المعدومات
كالشريك واجتماع النقيضين فالحكيم افلاطون خلص بمثل ما خلص به الاوائل من المتكلمين لانه اثبت المثل وجعل
لكل معقول امرا كليا في نفس الامر ثابتا في الخارج موجودا عينيا وهو مع فساده غير مفيد للغرض لانا قد نعلم ما
هو ممتنع كشريك البارى واجتماع النقيضين ولا يمكن ان يكون ثابتا في الخارج واجيب بان البسيط كعدم ضد الله تعالى
يعقل لاجل تشبيهه بامر موجود فيقال ليس له تعالى شيء نسبته اليه كنسبة السواد الى البياض فلولا مفهوم المضادة
الحاصل من امور وجودية والاكانت امور عدم ضد الله تعالى ولنركن ان مركبا كالعدم اجتماع الضدين فالعلم به بسبب
العلم باجزائه الوجودية مثلا ان يعقل السواد والبياض والاجتماع حتى يعقل مفهوم عدم الاجتماع امرا وجوديا
معقول الشيء حاصلا للسواد والبياض فالحاصل ان عدم البسائط انما يعرف بالمقايسة الى الامور الوجودية
وعدم المركبات انما يعرف بمعرفة بسائطها واجيب ايضا بان المعدوم لو لم يكن معلوما لكان تخصيصه باللامعلومية
يستدعي تصوره لان ما لا يتصور لا يصح الحكم عليه واجيب ايضا بان المعدوم المتصور ثابت في الذهن ولا استبعاد
في ان يكون المعدوم في الخارج ثابتا في الذهن اعترض بان الثابت في الذهن اخص من مطلق الثابت فيكون المعلوم ههنا ثابتا
وكلامنا في مقابل مطلق الثابت وهو العلم بغير الثابت مطلقا وليس كلامنا في ثابت خاص ولان الثبوت الذهني
مشكل لانا اذا علمنا ان شريك الله تعالى معدوم يحصل الشريك في الذهن بصورة الشريك لا بنفس الشريك لا يحول
معدوم كاشكال الا انه البحث انما وقع عن تعلق هذا التصور فانه ان كان نفيا محضا فكيف حصل العلم وان كان
ثابتا فثبوته اما في الذهن او في الخارج وفيه ما مر فان قلت الحق ان المعدوم في الخارج ثابت في الذهن من حيث
هو موصوف بالمعلومية وهو محكوم عليه من الحيثية المعلومية بالثبوت الذهني وليس الحكم ساقطا لان موضوعها
ليس شيئا واحدا وهكذا عن الثابت المطلق اثبات مثل الخارج والذهني محكوم عليه بالثبوت من هذه الحيثية وبسلوب
الثبوت مع عدم اعتبار هذه الحيثية وقولنا شريك البارى ممتنع هو الذي يجب وجوده لذاته والى صرح في الذهن
ليس كذلك فالجواب ان مفهوم الشريك ههنا اشتمل على حاشيتين متغايرين وذلك يوجب الاشتراك من حيث المماثلة
امتناع الوجود من حيث منافيه لذات الله تعالى والموصوف بالامتناع محكوم عليه بسلب الوجود الخارجي من حيث
الوصف العنواني له في الذهن وغير محكوم عليه من حيث اعتبار هذا الوصف بل هو محكوم عليه بالوجود من حيث المماثلة
فيعلم كل وصف منها معلوم من جهة كونه متعلقا وغير معلوم من تلك الجهة

المسئلة العشرون في تحقيق قولهم نفس الامر

... الحجة الفضل المحقق نصير الملة والدين الطوسي قدس سره ... هذا الحكم صادق لانه

حاصل الاول ان الشريك هو الذي يجب وجوده لذاته وكالظاهر في الوهم ليس كذلك لامتناع الحاصل في الذهن

كذا نسخ

مطابق لما في نفس الامر ويذكرون ذلك في الاحكام التي لها في الخارج ما يطابقها كقولنا الكل اعظم من الجزء وما لا يكون
كقولهم اجتماع النقيضين محال وشريك البارى ممتنع والخلاء محال مع انه لا وجود لهذه الاشياء في الخارج مع جزمهم
بان الاحكام الصادقة ما يطابق في الخارج وبانها مطابقة لنفس الامر ولما انتفى وجود هذه الاشياء في
الخارج لم يبق للاول اعتبار فتعين الثاني فالمراد بنفس الامر حيث انتفى عنها الوجود الخارجي يكون الصدق
باعتبار التطابق بينه وبين الذهني وذكر بعضهم بان ما يعقل الجاهل بخلاف ذلك انه ليس بصادق لانه ليس مطابقا
لما في الخارج ولما في نفس الامر كالقول بعقد معتقد امكان الشريك واجتماع النقيضين ووجود الخلاء فاجاب بعضهم
وجه بان المراد بنفس الامر هو العقل الاول لان المطابق لا يتصور الا بين متغايرين ولو بالتشخص ولابد من اتحاد بينهما
في التطابق ولا شك ان الاحكام الصادقة والاحكام الكاذبة متمايزة وكان في الثبوت الذهني كل حكم
ان يكون للصنف الاول وجود خارج عن اذهاننا يحصل التطابق في اذهاننا وعنه وهو المراد بنفس الامر و
ذلك انما ليس مما ينبغي والالزم القول بالمثل الافلاطونية فيكون كما يفرض مجردا عن المادة وعلائقها والالكانت
الصور المنطبعة محسوسات لا كليات وبعض تلك الاشياء بالفعل لامتناع المطابقة بالفعل ما هو بالفعل ما هو
بالقوة والحق لا يمكن ان يزول الاستعداد ويخرج الى الفعل بعد ما كان بالقوة ولا في وقت من الاوقات لان الاحكام
المذكورة بانه دائما غير متغيرة في وقت من الاوقات وانه لا وقت من الاوقات يرتفع فيه الحكم بامتناع اجتماع النقيضين
وجدان يكون محلها كذلك لامتناع ثبوت الحال بدون المحل فلابد ان يكون من هذه الصور مرتسمة في واجب الوجود كما لا يمتنع
كثرة ما هو جوهر مجرد يتمثل فيه جميع المعقولات والاعراض لا يلزم من اشتراك العلم والجهل المركب في الوجود الذهني
واحدتهما في المطابقة واللامطابقة لم يكن للصورة العلمية متعلق ثابت في الخارج عن اذهاننا بل يكفي مطابقتها
لمتعلقها سواء كان متعلقها ثابتا في الذهن ايضا كحكمنا بان العلم والجهل المركب لهما وجود في الذهن او ثابتا في
الخارج كحكمنا بان النار حارة او ليس ثابتا في واحد منهما كحكمنا بان شريك البارى ممتنع الوجود في نفس الامر
لاستحالة امتناع شريك الاله معلوم فهو موجود في الذهن فكيف حكمنا بانه ليس في الذهن ولا في الخارج لانا نقول
حكمنا بان شريك الاله ممتنع الوجود في نفس الامر متعلقه ليس شيئا في الذهن فان الحكم في الحكم على شيء ذهني انه في
الذهن فانكذا اشتمل حكمنا في حكمنا بان العلم والجهل المركب له وجود في الذهن على شيء ذهني هو العلم و
الجهل بان الوجود الذهني ثابت له وانما حكمنا بقولنا شريك الاله ممتنع الوجود على شيء في نفس الامر ولما لم يكن
متعلقه شيئا ذهنيا صح ان متعلقه ليس موجودا في الذهن بل الموجود في الذهن نفس هذا الحكم لا متعلقه ولا يكفي
في وجود جميع الاحكام في الذهن انما الكلام في متعلقاتها فالعلم يجب ان يكون مطابقا لمتعلقه اي حال الشيء
فان كان الحكم الذهني متعلقا بشيء خارج الذهن عن شيء كان شرط كونه علما ان يكون للشيء ثبوت في ... الذهني

ملخص

٣٣٧

في نفسه ونحو ذلك ثبوت خارج الذهن للموصوف به فان الحكم الذهني لا يستدعي عن ثبوت خارج الذهن ...
علما ان يكون ليس لمستدل عنه وجود خارج الذهن لا الحكم بثبوت خارج الذهن كما لو طلوع الشمس عند الزمن الموجب
فهذا الحكم علم دليل لمعلوم ثبوت خارج الذهن وهو مطابق لمعلوم ان طلوع الشمس المعدوم ليس هو الموجود
في نفس الامر فلا يسلم قوله انه كيف ان يكون للصورة الذهنية التي علم ثبوت خارج ... الاحكام الصادقة
كما في الكليات ... الحسابيات ... يتحقق المطابقة ولا يجوز ان يكون ...
... ارقام الحساب ... ولان تلك الصور المرتسمة في ذلك ... صادقة لانها ... الاحكام
الذهنية الصادقة ولا معنى للصادق الا ... في نفس الامر فتلك الصور ... مطابقة لما في نفس الامر فلا
يكون ... نفس الامر ... المراد بنفس الامر اذا كان ... الصورة ... في الذات ...
ذات ذلك ... على تلك الصورة ... ذات ذلك ... وانما يتحقق العلم ... مطابقا
بالفعل لما في نفس الامر ... الحكم ... عن الجهل ... العلم مطابق بالفعل لما في نفس
[illegible]

٣٣٨

... ولا يضعف لان الذي يزاد التحريكات ... وذلك ان الانفعال ...
تمامه الفعل فلا جرم صار اللاانفعال دليلا على الشيء فيتعلق اسم القوة ... على القدرة ... اللاانفعال
ثم للقدرة وصف هو كالجنس لها ولازم اما الذي هو كالجنس فكونها صفة موثرة في الغير واما اللازم فهو الامكان
لان القادر انما يصح فعله فيما هو ممكن لانه لما صح منه ان يفعل وصح ان لا يفعل كان صدور الفعل منه ممكنا
فكان الامكان لازما له فنقل اسم القوة اليهما فصارت ... في كل صفة موثرة في الغير ... ذلك
اللازم وهو الامكان فيقولون للشيء الابيض انه اسود بالقوة ... انه يمكن ان يصير اسود ثم الحصول والوجود فعلا
وان لم يكن في الحقيقة فعلا ولا انفعالا ... الذي وضع اسم القوة ... بالفعل ...
... الاسم الذي يتعلق به الامكان ... الحصول والوجود بالفعل ...
بعض الخطوط ... المربع ...
[illegible]

من الشعور بذلك الانفعال وهي القوة الحيوانية المسماة بالقدرة وبهذا التقرير تبين ان المغايرة للاولى نوعية وليست [القوة]
مقولة على هذه الاربعة قول الجنس لان بعض افرادها صورة جوهرية وبعضها اعراض فلا اشتراك في الجنس بين الجوهر
والعرض وفي القسم الاول يذكر في باب المادة والصورة والثاني والثالث في علم النفس فلنتكلم الا في الرابع لانه احد
انواع الحال والملكة واعلم انه لا استبعاد عندي في ان يودع الله تعالى بحسب ما يقتضيه عنايته في بعض الاجسام قوى
تصدر عنها آثار مختلفة او متفقة كالقوة الحيوانية المرادة هاهنا اعني التي في الحيوان واستندت افعاله الى التحقيق
الثالث في احكام القدرة وفيه مسائل المسألة الاولى في ان القدرة غير المزاج لان المزاج كيفية متوسطة بين كيفيات
متضادة منكسرة بعضها ببعض كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فتسمى اذا نسبت الى البارد تستبرد
وبالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة فيكون الحكم حينئذ هذه الكيفيات الاربع الا انها منكسرة صورتها
بالنسبة اليها واذا كان كذلك كان حكم المزاج حكم هذه الكيفيات الا انه يكون اضعف من احكامها اذا كانت
صرفة قوية ولما لم يكن تاثير القوة من حيث تاثير هذه الكيفيات [القدرة] علمنا انها مغايرة للمزاج بل هي كيفية تابعة للمزاج
وهذا ان كان المرجح بالقدرة في حقنا الى سلامة الاعضاء فهو معقول وهذا قول المعتزلة يزاد ذلك ان كان
الى امر وراء السلامة المذكورة ففيه النزاع لكن الاشاعرة والمعتزلة المثبتون انه صفة زائدة على سلامة
الاعضاء واحتجوا عليه بان حركة المختار متميزة عن حركة المرتعش ولا امتياز الا بهذه الصفة ولان القدرة محتاجة
الى الحياة والحياة محتاجة الى الصحة فلا يكون حلها نفس الصحة اعترض عليهم بانه متى يثبت هذا الاختيار قبل
الاتصاف بالفعل او حال الاتصاف به والاول باطل عند الاشاعرة لان القدرة لا تتقدم الفعل عندهم والثاني
باطل لان المرتعش كما لا يتمكن من الحركة حال حصولها لانها تكون واجبة كذلك المختار لا يتمكن منها حال وجودها
لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا معدوما معا في وقت واحد وثانيا انه متى يثبت هذا الامتياز حال ما خلق
الله الحركة او قبلها والاول باطل لان حصول الفعل حال ما خلقه الله تعالى واجب لا يتمكن القادر من عدمه
والثاني باطل لان حصولها قبل ان خلقها الله تعالى محال فلا يكون مقدورا فعلى كلا التقديرين ينتفي الاختيار
وثالثا انه متى يثبت هذا الاختيار عند استواء الداعي او عند رجحان احدهما على الاخر والاول محال
لان الاستواء يمنع الفعل فيصير لا يكون الفعل ممكنا وعند الامتناع لا اختيار والثاني محال لان مع حصول
الرجحان يجب الراجح ويمتنع المرجوح فلا يثبت الاختيار اجاب افضل المحققين بان المختار لا يتمكن من الحركة مع فرض وجود
الحركة اذا لم يقطع النظر عنه فلم لا يجوز ان الاختيار حال ما خلق الله تعالى الحركة في الغرض وجود الحركة اذا
قطع النظر عن ذلك فانه ممكن لوجود القدرة المتضمنة والاختيار عند المعتزلة هو صحة صدور الفعل او تركه من
القادر بحسب الداعية او عدم داعيه وهو متحقق بالنسبة الى الطرفين عند عدم اعتبار الداعي وغير متحقق عند

اعتبار احدهما ومتقدم في حيز الاخر واحد الطرفين من الجاهل غير مرجح احدهما على الاخر وانه اوردوا
امثلة الجائع والعطشان والهارب اذا حضرهم رغيفان متساويان او قدحان متساويان او طريقان متساويان
فانهم يختارون احدهما من غير مرجح والذين لا يجوزون ذلك يقولون الرجحان شيء والعلم بالرجحان شيء ولعل احدهما
يوجد الرجحان وان لم يشعر بالرجحان وتساويهما [illegible] قالوا وجوب الرجحان [illegible] وقال بعضهم بان القول الراجح
يكون اذا لم يشعر الا بالوجوب [illegible] احسان محمود والملاحظ واكثر بعضهم [illegible] في خواص الممكن
الجنس واحتج بانه عند الداعي كان الفعل وعند عدمه يمتنع وذلك لا ينافي الاختيار فان معنى الاختيار هو ان يكون الفعل
والترك بالنسبة الى القدرة متساويين وبالقياس الى الداعي وعدمه اما واجب او ممتنع وعلم التمييز الامر بين هذه
المسألة يحدث الاختلاف [illegible] الثاني والاختيار [illegible] ان الحركة [illegible] حال فرض وجودها يكون
واجبا مع فرض وجوده ومع فرض عدمه يكون ممتنعا لكن مع قطع النظر لا يجوز صدوره عن العبد لانه لا تاثير
عندهم الا لله تعالى والوجوب والامتناع اللاحقين بالفعل حال وجوده وعدمه انما يستندان بالنسبة الى الله تعالى
لا الى العبد عندهم واختيار العبد عندهم غير مؤثر ولا مرجح فلا يتوجه السؤال امتياز الشيء قبل القدرة الى الحركة
حركة رجوع الحركات في الرعشة في الغالب يكون احدهما باعلا وفيه خطا اخذنا فيه لازم [illegible] مكانهم او ان
الجمادات تتحرك وايضا فانه يكلف الحركة اي القدرة المسألة الثانية في ان القدرة متقدمة على الفعل
اختلف المعتزلة والاشاعرة في ذلك والذي عليه المعتزلة وهو الحق ان القدرة يجب ان تكون متقدمة على الفعل
وهو الحق واوجبت الاشاعرة اقتران القدرة بالفعل ومنعوا من تقدمها عليه واستدل الشيخ في الشفا كذا
الاستطاعة ودعا العمل القوي بل بهذا القول كان يقول القوي لا يقوى على القيام اي لا يكون في حاله ان يقوم ما لم يقم
ولكن يقوم بل هذا القول لا [illegible] على ان يرى و على ان ينصرف القوم الواحد مرارا كثيرة فيكون بالجمع
اعلم ان الفصل المتنازع فيه ليس هذا الاستعداد عندي في موضوعه لا فرق بين القوة بانها مبدأ التغير وهذا المبدأ له كان
جهات يتقدمه كامنة وجهات يوجد معه الاثر ويسمى القدرة على الاثر وفيه يصح قولنا ان القوة مقارنة للفعل
وان لم يوجد كاملا بل فقد امر من الامور المعتبرة في المبدئية والا لم يكن ذلك الموجود تمام المؤثر بل بعضه
فلم يكن الموجود هو القوة على الفعل بل بعض تلك القوة نعم لا شك ان الكيفية المسماة بالقدرة حاصلة قبل
الفعل ومعه وكذا الجميع ليس تمام القوة على الفعل بل احد اجزائه نعم ربما يحمل القدرة ان اريد بها القوة
التي هي جميع جهات المؤثر فهي غير متقدمة وان اريد بها القوة المتعلقة التي توجد عند انضمام الارادة الجازمة اليها
فهي متقدمة واذا امكن حمل كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فاي حاجة بنا الى التشنيع دفعه صونا لكلامهم
وفيه نظر لان الاصحاب صرحوا بامتناع تقدم القدرة على الفعل واحتجوا عليه بان القدرة عرض فلا يبقى زمانين

هذا التصريح لا يقبل التاويل الذي ذكره وبدل على ما ذهبنا اليه وجوب ايمان الكافر مكلف بالايمان اجماعا والايمان غير
موجود في حال كفره فاما ان يكون القدرة ثابتة او لا فان كان الاول بطل قولهم بامتناع التقدم وان كان الثاني لزم
تكليف ما لا يطاق لان التكليف ثابت حال الكفر والقدرة غير ثابتة وعورض بان الفعل المنافي وارد عليكم ايضا لانه
حال حصول القدرة لا يمكنه الفعل وحال حصول الفعل لا قدرة ليعقل لا يقال انه في الحال مامور بان ياتي بالفعل في
الحال الثاني لانا نقول هذا مغالطة لان كونه على التقدير الحال يمكنه ان يصدر الفعل عنه واما ان يمكنه ان
يقال فان كان الاول استحال ان يصير فاعلا اذ حصول الفعل في الوجود وان كان كذلك استحال ان يقال انه مامور بالفعل
في الحال فلا اوصل الا في الحال الثاني وان كان الثاني كان بعيد عن العلم بامر احاد ثم تنقضوا الى الغاصب والكلام
عليهما كالكلام في الاول قلنا لا نسلم ذلك وانما يجب عليه الحصول اذا اخذ حال حصول القدرة حال وجود الفعل فهو
والفعل لا يمكنه الا من حيث القدرة من حيث يعرض متقارنها بالفعل كونه الفعل واجب الوقوع ثم اعترض كلام المعتزلة
بان الكافر مكلف بالايمان من حيث كان حينئذ في حال قدرته وهذا ليس تكليف بما لا يطاق ومن حيث قد عرض
وقوع الكفر منه في حال قدرته على الايمان لو كان مكلفا بالايمان كان تكليف بما لا يطاق وبقية لما قلنا بان حال
حصول القدرة لا يمكنه الفعل ليسلم على السابق قوله يستحيل ان يقال انه مامور بالفعل في الحال فعلا لا وصل الا في
الحال مغالطة فانه مامور في الحال بان يفعل في الحال الثاني ولا يقال انه قد اعلم في الحال بان يوقع في الحال
الثاني واعتراض افضل المحققين وارد لان الكافر عند الاشاعرة انما يكلف حالة الفعل لا حالة الكفر
لكن حالة الفعل حالة وجود القدرة لا حال عدم القدرة عليه وانما يرد التكليف والقدرة والفعل كما هو
مذهب الاشاعرة لم يكن احد عاصيا ابدا حين الكافر والثاني باطل اتفاقا والمعدوم مسلوب القدرة انما في
الحال لا حال ان يدخل الفعل من العدم الى الوجود وهو معلوم لو هل الا حال حدوث الفعل الذي هو حالة وجوده
لم يكن هناك حاجة اليها اعترضه افضل المتاخرين بانه منقوض بالعلة والمعلول والشرط والمشروط فان العلة ايضا
تحتاج المعلول اليها ليوجد من العدم الى الوجود مع انها موجودة معه غير متقدمة عليه وكذا الشرط مع المشروط
واجاب افضل المحققين بان ايراد النقض بالعلة والمعلول والشرط والمشروط ليس بنافع لان العلة ايضا قبل
وقوع المعلول مستعد للعلية وكذلك حال دخول الانضياف العلة والى الايهام عارض المعتزلة بان الحاجة الى
القدرة وهو الاحداث بنقل الفعل من العدم الى الوجود لا لانها ما خوذة مع حدوث الفعل او عدمه وقد بطل
فان الفرق واقع القدرة وانما الى القدرة انما يحتاج اليها لا خراج الفعل من العدم الى الوجود مع الحياد الذي كبر
لعدم قدرته واحسان بالزمان على الفعل بخلاف العلة والمعلول الذي بالزمان وذكر افضل المحققين انه وارد
لان الكل هالك الوامتناع الاخراج من العدم الى الوجود الى القدرة المحتاج اليه بالزمان ليتبين ذلك في العلة

المعتزلة

المعلول ومعلوم انه لا يندفع بما ذكره بل بما قلناه او لا فالفرق بين العلة الموجبة والقدرة المصححة على ان المعلول اذا بحثت
احواله في حال حدوثه واستمراره لعلة ثم في الثالث استمر بامر قد يطلق لعلة يوثر في المعلول حيث هو والا حوادث
لو اعلام معها او قبلها ولان استمرارها بارتبا الا في احد الاحوال لكونه شرطا احدها واذا كان يدل الى طول
القدرة وحده لا لادخال الفعل من العدم الى الوجود وحيث لا يوصف اعتبار حدوث الفعل وعدمه في الحاصل
لو جعل اقتران القدرة والمقدور لزم احد الامرين اما قدم اثر العالم او حدوث قدرة الله تعالى والثاني
بسببه باطل والمقدم مثله والشرط ظاهر واعترضه افضل المتاخرين بان المؤثر في وجود افعال الله تعالى هو تعلق
قدرته بها زمان حدوثها واما التعلق الثابت لعله فلا اثر له الا به وهذا لا يمكن جمعه في قدرة العبد لانها غير
باقية واجاب افضل المحققين بان المؤثر ان يقول ان قدرة الله تعالى زمان حدوث العالم مؤثر تمونه ونقل الفعل ليس الا بذلك
الفعل في زمان حدوثه ولزم لم يكن حدوثه واعترض كلام المعتزلة بانه لا نسبة لقدرة الله تعالى الى قدرة العبد
من ان قدرته تعالى اذا اقترنت مع وجود الارادة لو عدمها لا يسوى الاختيار وهو كما قال في العبد وقد يطول كان
السوي لو كانت باقية لزم المنسوب والنسوب الذي عنه ومحال ذلك لم يكن من الموجودات الحسية كالاجسام
ولا عراض امر اذ هما وانما سبق النسبة لانه ليس الا حصلا فكلف من مفهوم القدرة واعتراض بان ان يشاء انه
لو وجدت تعلق القدرة بالضدين فلو وجدت فيها معا لزم الاثر لوجب اجتماع الضدين وهو محال ثم هو مبني
القدرة بالا يتناهى من الافعال على ما يستقيم تفصيله فلو وجدت معا بها الاثر لزم وجود ما لا يتناهى معه وهو محال
فالفرق بين القدرة والعلة موجودة الاثر وعدمه فلو وجدت الاقتران اي حكم القدرة للمؤثر عن سبيل الصحة ولا مكان
والعلة المؤثرة على سبيل الوجوب بل ردوه ومحال بالفرد ان قدرتهما حالتان للقدرة قطعا حالة حاجة اليها وحالة
الاستغناء هي حالة الوجود لانه لا يحصل اي على ما ينبغي حاجة الا حالة العدم ويعلم التي في تقدير الفعل
من العدم الى الوجود وهذا المعنى يلزمها لا محالة بخلاف وجود مقارنها لكنه ينتسب لان الملا يوثر في الاحداث
وانما النائب في ذلك للقدرة مع كونه وجدت مقارنها للفعل لتقدح في طرق اثباتها وكل حكم يرجع على اصله
بالابطال فانه يكون باطلا لا سيما الشرط ان القدرة انما تعلم بها نوع العلم بكونه اصرنا قادرا اذا لما توقف
الواحد منا كان قادرا او موقع تصرفه بحسب دواعيه ومقاصده لانه لما توقف محدثا لتصرفه لا عرف انه قادر
وهذا الطرق اثباته واذا ثبت هذا دونها القدرة متى وجدت ذلك دخول الفعل معها بالاختيار
الدواعي والارادة لم يمكن لها باعتبار ذلك لم يكن ذلك متعين فلا طريق لنا الى ان احدنا فاعل وقف ذهدا الطريق
يقود الى الجهل بكونه قادرا اذا لم يوقف قادر لم يوقف القدرة حصلنا ان كانت قدرته القديم تبين سابقه على معدوم
من الاجسام وغيرها كانت قدرتنا على احداث ايضا كذلك يكون المعدوم حتى قطعا والثاني اطلاقا بان الشرط ان هذا حكم

راجح الى القدرة لان الفعل في الازل محال فلا يمكن له استناده لامتناع الى الامكان بل يرجع تعلق القدرة به على سبيل
الاحداث وقدرته تعالى ازلية حسب عدم الفعل بها محال واذا كان هذا الحكم راجحا الى وجود القدرة ثبت في قدرتنا
ذلك ايضا قيل الزم عدم المقدرة كالهذيل حصول حرب وغيرها الاشاعرة في سوالهم لهم متى تعذر احدنا
على فعل يوم او على الاستقلال من الظل الى الشمس او على بطش بيده وجسده او على تلقي المصاعب بيده فان كان قادرا عليها
قبل حدوثها فهو المطلوب وان كان عند حصولها بعده حال عدم تعلقها عدم القدرة وعن القدر وكيف يكون
في الغيل وهو يحرج حال وجوده مع كونه حيا فكيف يمكن كونه قادرا احتجت الاشاعرة على وجوب ان القدرة مع
الفعل بانه فلو تقدمت على الفعل لاستحال ان يكون قادرا على الفعل حال وجود القدرة ليس الا عدم الفعل
والعدم المستمر يستحيل ان يكون مقدورا واما حصول الفعل لا القدرة فهو جائز بعدمها وقتا واحدا ولا فعل جاز بعدها اوقاتا
كثيرة فيكون احدنا من الاضداد الى قالوا اذا كان عدم القدرة يحيل الفعل بوجودها يجب ان يوجب كون الاستعمال
الفعل بالقدرة في الحال لكان المحل الالي يرجح اليها او الى الموجود اذ لا يتعلق بالذي غيرها لتشدد الاحالة لكن كون الاستعمال
لا هذا لاحد لكن اما كان الفعل بها في الثاني وهذه شبهة اوردها ابن الراوندي حيث اورد في العالم محال لا يخلو
المحال لوجود العالم في الازل لقدم اما ان يرجح الى المقدرة او الى القادر وعلى كل التقديرين يلزم امتناع وجوده من بعد
و القادر اما ان يكون ممنوعا من الفعل او مستعدا او ما علا والامتناع انما يحصل والمنع عجز فكيف يصح خروج القادر
عن الفعل بقدرته واذا كان عنده ما يصح الفعل بكون القادر يحتاج الى من يعين وجوده يحتاج الى من يحتاج
اذا وجب الا ان يكون الفعل وكذا القدرة ط القدرة يتوصل بها الى الفعل فاشبهت الة السر يتوصل بها الى
الادراك فاذا كانت الحال يصح الادراك بها حال وجودها فكذلك القدرة يصح الفعل … ي
المنع من الفعل في الحال فكذا القدرة يا لو لم تكن القدرة مع الفعل ولو صح يصح وجود العجز معها كما يصح
وجوده مع الالات يجب الفاعل حال الفعل لا يكون عاجزا عنه فيكون قادرا عليه يب عدم الفعل بالقدرة
يجب ان يكون قادرا على الفعل لو تقدمت القدرة الفعل ولم يحتج اليها حال الفعل الا وجب الاستغناء عن القدرة
في كل وقت خصوصا اذا تعلق بها يج الدليل والمدلول يوجدان معا عليه بالوجوب وكونه … علا الكر
مقادرا فيحتاج ان يدل على قدرته في الحال يد لابد من الزوال لكية الضرورة في الاحسار والرق منها يحث
يكون ما حاصله في الحال يه وجود مقارنة القدرة لا محدثها دونها الاثر والجواب على انه لا يجوز ان يكون القدرة
عبارة عن سلامة الاعضاء كما ثبت لنا ان العرض لا يبقى زمانين … ولكن لانه لا يستحيل القدرة في
الفعل المقارنة التقدم وعن ب انه يستند الا من فرض العدم يح عدم … وجوده …
افاده المطلوب لان ذلك الامتناع انما يلزم من فرض اجتماع القدرة والفعل والمدعي امتناع وجود القدرة قبل

الفعل وفيه نظر فان النزاع ليس الا في وجود القدرة مع عدم الفعل لان الذي يحيلها متقدمة يعرض وجودها مع
عدم الفعل وكذلك لذا لم يكن للفعل الا حالتا وجود وعدم وثبت امتناع وجود القدرة فيهما لزم امتناع القدرة
على الوجه في الجواب نسلم ان القدرة المتقدمة تقارن عدم الفعل لكن ليس ذلك العدم المستمر بعد دوام الفعل في ما
العالم يبقى الى ان يقارن الفعل فلا يلزم تعلق القدرة وكون هذه الشبهة تحول حسب الايجاد فانه اما ان يكون حال
الوجود فيلزم تحصيل الحاصل او عدمه فيجمع النقيضان وعن ج يجوز ان يخلو عن الفعل والترك اذا جعلناه قبل
الضد ويسالي وعن د انه قياس خال عن الجامع والعكس في لوضعه فكيف اذا اختلف العلة والقدرة لم
مصحح للفعل جارية مجرى الشرط فاذا عدمت امتنع الفعل ولا يجب لوجودها كسائر الشروط كالحياة مع ما شرط
لها كالقدرة والعلم وكالجوارح والالات ثم ينتقض بكلامكم بقدرته تعالى فانه الموجد … الكونه قادرا الاستعمال
الفعل منه وعند حصول هذه الصفة لا يجب وجود الفعل وعن هـ ان الفعل يمتنع بالقدرة حال وجودها
فلا تعلق هذه الالة لاستد والحاصل ان امتناع الاقتران ذاتي فلا تعلق وانه ينتقض بقدرته تعالى لكن
فانه لم يزل قادرا والفعل يستحيل منه ازلا والقسم انه قسم مع انه لا يلزم امتناع وجود العالم فيما بعد وانتم
لا يلزم من سبق القدرة على دوامها فان العلم يستحيل اجتماعه مع الظن او لا … يصح من بعد وجود العالم والحكم يستحيل
على الجسم حال حدوثه ممكنة لها فيما بعد وعن و ليس المنع عجزا ولو كان عجزا لبطل القسم لامتناع تعلم الشيء
الى المضادة وكانهم قالوا القادر اما ان يكون ما علا او عاجزا وانه ينتقض بقسم الشيء الى الموجود وغيره لان الامتناع
فعلام يرد منه القسم في حقه تعالى وعن ز ان الذي يحتاج اليه عند القسم هو القدرة خاصة ولا خلاف في
انه لا يحتاج الى قدرة فانه فان قالوا الذي يحتاج اليه عند الصحة عن القدرة فهو مسلم لان من دونها لا يصح
الحق الفعل منه تهذا والقسم عل منه مهم لا ليست لان الحال يرد … بين الا عن وجود الفعل وهو عند
وجود القدرة وامتناعه وهو حال عدمها وانه ينتقض بالقدرة … لانه يصح من فعل قبل ان يوجد
وعند الوجود لا يحتاج الى امر زائد فان اشتراط امر ما صالح هو كونه مريدا وهو امر دائم مستمر عن محدد
والا لزم وجود العالم ابدا للثبوت … وجوده وانتم تكلمنا وجوده وهو دائم سوى القدرة فلما
ثم وهو الارادة وعن ح ان من الالات ما يحتاج لعقبه ومنها ما لا يحتاج والقدرة من قبيل الاول وعن ط انه قياس
خال عن الجامع على انهم يعودونه بان الحس يدرك به الاضداد وليس قدرة عندهم متعلقة بالضدين
لتغاير الاحكام وعن ي انه غير وارد على ادعى حدث قالوا بالتوسيع بقدرة والمنع في وجوب
التقدم واما غير اذا او جب فلان المنع ضد الفعل ولا يتوسل الشيء وعين ضدا والا لا حال الوجود … فيه
يا ان اردتم بذلك ان العجز عن ما هو قادر عليه فتسليم وان كان الغرض ان العجز عن غير ما هو قادر عليه فصحيح بالمبادي

ولهذا الصحيح

هو التضاد ولا الحكم اذ اصحت مضادته العجز للا ان يصح تعلقه في القدرة لان التضاد جار بينه وبين القدرة والحاصل
ان العجز لتضاد القدرة فالملازمة ممنوعة وعن ب بالمنع من الملازمة فانا نجوز حلول في ملك الحال من القدرة
والعجز سلمنا وجوب القدرة حال الفعل لكن النزاع ليس الا في جواز تقدمها وعدمه والزام العجز انما يستقيم عندهم
على مذهب من يرى بقاء القدرة وهم لا يقولون به وعن ج بمنع وجوب ما علم وجوده للعجز من الامرين
على ما صورتم بل لا بد من دليل على ان العجز لا يجوز ان يكون عوضا عاما بمعلوله لان من جملته ما لا يصح ان يجعل عنه
سلمنا لكن وجوب القدرة على الفعل لتقدمها عليه بل بالمنع من عدم الحاجة الى القدرة مع تقدمها لو
كان هذا الوجه فاسدا في وجوب تقدمها الفعل في وجوب تقدم الآلة ونحوها وعن ه بالمنع من وجوب
التوارد بين الدليل والمدلول فان المعجز دال على صدق مدعي النبوة وان تأخر المعجز عن صدقه وكذا الفعل
في كونه قادرا متأخر عنه وان دل عليه وعلى ان دلالة الفعل عند نابعي على ان الفاعل كان قادرا ونحوها
في الحال بخلاف العلة والمعلول لان هناك ضربا من الايجاب وليس كذا الحال في القادر وصدور الفعل من جهته
الخ لو وجب الاقتران لم يلزم من وجوب تقدم القدرة وعن و بالمنع من استناد الفرق الى امر موجود في الحال
مما ذكروه بل هو مقدم المسألة الثالثة في ان القدرة متعلقة بالضدين اختلف الناس في ذلك فذهبت
المعتزلة والامامية والكلابية الى ذلك ومنعت الاشاعرة منه وقالوا ان القدرة الواحدة اذا تعلقت بالفعل
امتنع تعلقها بالترك وبالعكس وقيل ان عنوا بالقدرة مجموع الامور التي يتوقف الاثر عليها فليست القدرة قدرة على
الضدين لان اثار الصدور عنه ما لم يحصل ذلك الصدور ولو كانت النسبة الى الضدين كذلك لزم حصولهما ولزم
اثر الموجود [illegible] وحدها فانها يجب لو انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد ولو انضم
اليها القصد الى الضد الثاني حصل الضد الثاني فلا شك ان القدرة قدرة على الضدين وان عنوا به
ان القدرة ليست بتامة على الشيء وضده فحق انها ليست متعلقة بالضدين لان هذه القوة متى كانت مترددة بين الضدين
استحال ان يصدر عنها احدهما لانه ليس احد الجانبين اولى من الاخر ومتى وجدت ضد التردد لم تكن قوة على الضدين
وان ارادوا ان القوة التي انضم اليها مرجح حتى صارت مؤثرة في احد الضدين لا يمكن ان ينضم اليها مرجح اخر
يصير مؤثرا في الضد الاخر فذلك باطل لنا وجوه أ الضرورة فانها قاضية بان قدرتنا على الحركة يمنة قدرة
عليها يسرة وان لم يوجد فيه الا قدرة واحدة ب ان القادر على الشيء قادر على تركه بالضرورة في ذلك فهو ممكن
ب القدرة هي الصفة المصححة لوجود الفعل ثم انما هي فلا الحكم لها الفعل بل يمكن الفعل والترك فهي اذن متعلقة
بالضد ج الدليل الدال على ان الواحد منا قادر يدل بعينه على انه قادر على الضدين لان دليل القدرة
هو وقوع افعاله بحسب دواعيه وانتفائها بحسب صوارفه وكيف اختصاصه بصفة القادرين ولهما هم

الكلابية

هذا التصرف بحركته يمنة ويسرة وسائر الجهات حتى لو كان الواقع منه فعلا واحدا لم يدل على انه محدث لتلك الفعل ولا انه
قادر عليه د لو تعلقت القدرة باحد الضدين لا غير لجوزنا ان يقدر واحد منا على التحرك يمنة ولا يقدر على التحرك
يسرة لان هاتين الحركتين متضادتان والضرورة قاضية بخلافه وكذا يلزم ان يقدر واحد منا على رفع الجبل العظيم ولا يقدر على
رفع ذرة لتضاد هاتين الحركتين لا يقال ان العادة جارية بان يخلق الله تعالى في من يقدر على الشيء القادر فلهذا الامر ما ذكرتم
لانا نقول العادة يمكن خرقها ومن المعلوم ان في الزمان الذي يصح انتقاض العادة فيه يستحيل ما قلناه فانه لا
يجوز ان يقدر القادر على رفع جبل ولا يقدر على رفع خردلة ولا ان يقدر على الحركة يمنة ويعجز عن الحركة يسرة ه لو
لم تتعلق القدرة بالضدين لزم تكليف ما لا يطاق والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الكافر مأمور
بالايمان وهو غير واقع منه فلا يكون القدرة الكفر قدرة الايمان فان كان الكافر قادرا على الايمان فحال التمكن قد كان الاول
فلا يخلو اما ان يكون بالقدرة التي تعلقت بالكفر او بغيرها والثاني باطل والا لزم تقدم القدرة على الفعل وهو عندكم محال
والاول هو المطلوب و لو لم تتعلق القدرة بالضدين لم يبق فرق بين القادر المختار وبين الممنوع المضطر والتالي
باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان القادر ح لا يقدر الا على شيء واحد فاشبه المجبوس في تعذر حركته
فانه لا يقدر الا على السكون بعينه واعترض بامكان الفرق بينهما بوجه اخر وهو صحة ان يفعل القادر المختار الفعل
وان لا يفعله بخلاف المضطر الذي لا يتأتى منه الا ما تحركه فاخرج مدع الحجة ولزم ان لم يقدر القادر على الضدين
لم يقدر الا على امكان تقدم القدرة لانها لو امتنع عليها التقدم لاشبه القادر المضطر ز استدل ابو هاشم في
البغداديات بان القدرة التي يوجد في احدنا وهو ببغداد يصح وجودها منه لو كان بالبصرة فاذا وجد فيه
وهو بالبصرة فلا بد لها من متعلق والا لزم انقلاب جنسها وهو محال فاما ان يتعلق بالكون في المكانين وهو المطلوب
واما ان يتعلق باحدهما خاصة ولا يمكن تعلقها بالاخر وهو باطل اذ لا شيء يقتضي الاحالة لان القدرة من فعل الله تعالى ولا تختص
في صفة ذاتية تقتضي وليس في القدرة مخيل ومانع اذ لا ضد لها فيقال يمتنع وجودها لوجود ضدها على ما يأتي ولا تتوقف
لها اضداد ومنافيات تحت اتصاف المحل به اذ ليس من ضرورة الحي ان يوجد ذلك الضد او المنافي ولا تكون
ان يقال ان موجبها يستحيل عليه الان في هذا المكان ان هذه الصفة يصح عليها لكونه حيا وهو ثابت في المكانين معا وعلى
ان المعنى لا يستحيل وجوده لكن الصفة الصادرة عنه بل تصح قبيل لكن موجبها الذي يستحيل على العلة وليس العلم من حيث علمها
ولا يمكن ان يقال بان هذا التعلق الى بنية زائدة لان صحة البنية في المكانين على السواء ولا ان يقال القدرة
تحتاج الى التمكن في هذا المكان لان التمكن يحتاج الى القدرة دون العكس ولانه يلزم صحة وجود التمكن ولا قدرة وليس لهم
ان يقولوا ان القدرة موجبة للتمكن في ذلك المكان لان الاعتراض [illegible] لم يثبت ان الكون تصدر الافراد عن صحيح
ولا ان يقاس القدرة بان بالكون لان وجود الكون الذي يختص بمكان اخرجه ومع في هذا المكان يقتضي استقلاله

فان هذا الحكم بعد ذلك الكثير عن غيره ووجود الكوش في جهة محال والقدرة لا يصح ان يتعلق بها في محلها ثم مكان الآخر
ولان الكوش في جهة بعينها دون خلاف القدرة فان القدرة يتعلق بالكوش لانها او يتعلق بالكوش الذي يخص المكان
الذي وجد فيه القادر بعينها فيه الكوش في المكان الثالث لكان بعد احتلف حالها لا احل اسعال محلها فانها لو وجدت
في مكان الثالث لكانت قدرة على الكوش ونحوه وذكر فان ذلك في ان تعلقها بالامر يرجع الى ذاتها وهذا على طوله غير تام
اصحاب الاثر عن وجوه القدرة عبارة عن التمكن ومفهوم التمكن وهذا غير مفهوم التمكن من ذاكر بتغاير
القدر باعتبار تغاير المقدورات لسبب القدرة الى الطرفين كانت على السوية كما ان يصير مصدر الاحدهما
الا عند مرجح فلا يكون مصدر الاثر الا المجموع فعلى هذه الضميمة لم يكن ذلك قدرة على الفعل فان لم يكن على
السوية لم يكن القدرة قدرة الا على الراجح في المعاني المختلفة على اختلافها لا يتعلق بالضدين فكذا القدرة
العون على الشيء هو القدرة عليه لا يتعلق بالضدين فكذلك القدرة فالجواب عن الاول المعني لا يحتمل عند اطلاق
لفظ القدرة بلفظ التمكن ومفهوم التمكن من احد الشيئين ذاك مفهوم التمكن من الاخر في مفهوم التمكن مطلق و
انما يختلف من حيث تعلقها مانع لهذا وبان هذا ذاك فان كان المراد من القدرة ذلك الامر المشترك كانت صالحة
للضدين ولو كان المراد منها المجموع المشترك مع ما به الاختلاف لم يقع اسم القدرة على انواعها الا بالاشتراك
اللفظي وقع على انواع متعددة بتعدد المقدورات وهذا قول لم يعتبره احد من العلماء وعن ب ان قولهم لو كان
نسبة القدرة الى الطرفين على السوية احتاج الى مرجح ومع المرجح لا يكون قدرة على الفعل بعينه ان يصير القدرة مبدأ
الفعل مع الزائد وهو عين مذهب القائلين بان القدرة صالحة للضدين والاصل فيه ان للفعل امكان
الوجود في نفسه وذلك امر ذاتي له لا بعلة وله وجود وهو مستند الى الغير ان الفعل لا يأتي في كل فاعل
بل من فاعل دون فاعل فكان من يصدر عنه الفعل له امكان الايجاد والتأثير فيه وكان امكان الفعل
لا يكفي في وجوده من ذاته كذلك في نسبة الطرفين كذا امكان الايجاد من الفاعل غير كاف في الايجاد والا
لكان الايجاد منه دائما فاحتاج الى ضميمة حتى يحصل الايجاد منه وتلك الضميمة هي الارادة فبدونها يكون الفعل
ممكنا من الفاعل فالصدور موقوف على المرجح وهو امكان الفعل من الفاعل المشترك بين طرفي الوجود
والعدم وعلى الزائد عليه وهو الارادة وكمن القصد ويخيلا فانها كالمؤثر وجود مستحيلا باعتبار كلا مكان
المجوز عن العلة وكل الاول الممكن عن امكانه باعتبار منه الاكتفاء له كذا الاول امكان ايجاد الفعل من الفاعل
عن امكانه باعتبار منع الاكتفاء الثاني الاكتفاء ليس مستندا الى عدم العلة فيها فامكان الايجاد هو القدرة
او معلولها فعل مثل الضميمة التي هي شرط الزيادة يكمن القدرة موجودة لا انا فيه بالقدرة الصالحة الموجبة
فعلى ما ذكر التي بها الايجاد فهذا هو تحقيق هذا الموضع وعن ج بانه قياس خال عن الجامع ثم الفرق ان ذكر واضح

من المحققات ثبت وتبين القدرة بحيث لو ثم بعض علمهم بالعجز فانه عندهم متعلق بالضدين ويطلق على الكلام منه
بالقدرة القديمة الراسخة متعلقا بالاضداد وعن د ليس العون على القدرة فقط والا لكان الله لو
للكافر على كونه مع اقتران الارادة مع القدرة فلهذا كان العون على الشيء مخصوصا به دون ضده ثم

مسئلة الرابعة في مبادي الحركات الاختيارية الحركة الاختيارية هي التي يصدر عن فاعل قادر على
الفعل والترك وتستوي نسبتها اليه بحيث اراده يرجح احدهما على الاخر ولها اربعة مبادي المبدأ البعيد
لها هي القوى المدركة وتلك القوى المدركة اما الخيال او الوهم في الحيوان واما العقل العملي بتوسطهما في الانسان
ب الشوق فانها تبعث عن القوى المدركة ويليه ويحصل انما يبعث عن ادراك
الملائم في الشيء اللذيذ او النافع ادراكا مطابقا او غير مطابق ويسمى شهوة والى شوق نحو دفع ويغلبه
انما يبعث عن ادراك في الشيء المكروه او الضار ويسمى غضبا ومغايرة هذه القوى للقوى
المدركة ظاهر لانه ليس في تلك القوى ترجيح لاحد الطرفين بخلاف هذه وكان الرئيس في القوى المدركة الحيوانية
هو الوهم كذا الرئيس في القوى المحركة هو هذه القوى ج الاجماع وهو تالي القوة الشوقية ويسمى الاجماع هو
العزم الذي يجزم بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى بالارادة والكراهة وهو مغاير للقوة الشوقية
لان كل واحد منهما يوجد دون صاحبه فان الانسان حال مرضه يريد تناول الدواء وهو لا يشتهيه
ويكون تناول الغذاء وهو يشتهيه وعند وجود هذا الاجماع يترجح احد طرفي الفعل او الترك على صاحبه
اللذين يتساوى نسبتهما الى القادر عليهما د القوة العضلية المنبثة في مبادي
العضل المحركة للاعضاء وهي مغايرة لسائر المبادي الثلاثة لان الانسان العاجز قد يشتاق الى الشيء
ويعزم عليه وهو غير قادر على تحريك اعضائه والقادر على التحريك قد لا يشتاق ولا يعزم وهذه القوة هي
المبدأ القريب للحركات وفعلها تشنج الاعصاب وارسالها ويتبعها الفعل والترك بالنسبة اليها المسئلة
الخامسة في ابطال قول الاوائل في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقسر ولا بالعرض فعن قوة موجودة فيه
قالت العقلاء الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية ومتغايرة في الاحياز وغيرها من الاثار فان بعضها يلزمه البرودة و
بعضها الحرارة وغيرهما وتلك الاثار حادثة فلا بد لها من مؤثر وهي اما الجسم او محله او الى او المباين
الذي لا اثر له الجسم بالانفراد ولا فالاول باطل لوجهين الاول مفهوم الجسمية على
ذكر يستحيل عن مشترك على من اختلاف الاحوال فيها عن مشترك و
الجسمية بخلاف لو استند هذه الاثار الى الجسمية لدامت بدوامها وانه باطل فالمقدم مثله والثاني
ظاهر الثاني لان العناصر مشتركة الاثار الثالث

٣٤٦

الرابع فما ظنك بالاشد لان ذلك المائل ان كان جسمانيا عاد البحث فيه وان لم يكن جسمانيا فهو مفارق والى ... المادة وعلاقته بها كانت
نسبته الى جميع الاجسام بالسوية فحصول اثره في بعضها دون البعض ان كان لسبب حصل لذلك الجسم واختص لاجله بحصول
ذلك الاثر من المفارق فهو المطلوب وان لم يكن لا لسبب لزم ترجيح احد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وهو محال والاعراض
لم لا يستند الى الفاعل المختار بل هو اولى في ذلك فان اختلاف الاجسام في الاعراض لو كان لاختلاف الصور لكان اختلاف
الصور مستندا الى شيء آخر لان الاجسام كما اختلفت في الاعراض فهي ايضا مختلفة في هذه الصور التي هي مبادئ تلك الاعراض
واختصاصها بتلك الصورة لو كان لاجل صورة اخرى ثانية وهكذا لزم حصول علل ومعلولات غير متناهية
دفعة وهو محال وان استندت ابتداء فيه الحجة التي ذكرتموها فانه لو جاز استناد كل صورة حاصلة في المادة الى صورة سابقة
عليها جاز استناد العرض الحاصل في الحال الى عرض سابق عليه فلا حاجة الى اثبات الصور لانا نقول كل صورة حادثة
فانها مسبوقة باستعداد سابق عليها وذلك الاستعداد يخصص كل صورة استعدت بالحصول دون غيرها لانا نقول
كان الاستعداد سابقا للصور عندنا كذا هو سابق للاعراض بل لكل حادث عندكم على الاطلاق فاذا كان كافيا في الصور
فلم لا يكفي في الاعراض قلنا السبب في اختصاص المادة بصورة معينة هي الصورة السابقة ولا يمكن ان يكون السبب الوجود
العرض الحاصل العرض المعدوم لو تحقق الماء اذا تسخن لم يرجع بملاقاة النار له مثلا فانه اذا زال المانع عنه
عادت البرودة اليه فعلمنا ان في جسم الماء شيئا محفوظ الذات عند حصول السخونة القسرية وهو الذي اعاد البرودة
الى الماء عند زوال المزيل فان الماء اذا عرض له عارض صيره هواء فعند زوال ذلك القاسر لا يعود بطبعه ماء
فعلمنا استناد الاعراض الى الصور واما الصور فلا يجب استنادها الى صورة اخرى لان العناصر الممتزجة المتفاعلة
بعضها في بعض لا بد فيها من كسر وانكسار في الكيفيات والحق ... على الكل يجب ان يكون حاصلا عند الكسر فلا يخلو
اما ان يكون الكاسر لكيفية كل واحد منهما بكيفية الاخرى ... وهو محال لانه لا يخلو اما ان يعدم الكاسر ... بها
بالاخرى او بعدها ... والاول محال والثاني ... لان المنكسر بعد الكسر ... صار مغلوبا
فلا يعود غالبا مع انه قبل الانكسار لم يقو على الغلبة والقهر لغالبه فكيف يصير بعد الانقهار قاهرا والثاني
محال ايضا لان الانكسار لو وجدا معا لوجب وجود علتيهما معا وهما الكاسران فحال الكسر يكون كل منهما
بصاحبه ومغلوبيته به يصير كاسرا وقاهرا وهذا محال للتساوي بين العلة والمعلول فوجب ان يكون الكسر بكيفية
كل من العنصرين ليس بكيفية الآخر بل بالصورة الموجودة في العنصر الذي هو مبدأ تلك الكيفية فثبت وجود هذه
القوى والجواب عن الاول ... ليست الاختصاص وهو ... ذكر ... على الكسر وعن الثاني
فان الاحساس ... حكما ... ان ... العموم فهو المسائع في ... ان الكسر والانكسار يكون ان
معا ويكون المزاج بعد ذلك حاصلا ... الله تعالى ... اكثر الاجسام ... على ان ... ذكرتم من امر الماء

روالها بالعسر فعلمنا ان استناد هذه الآثار الى مبادي في الاجسام واما الصور فانها اذا زالت لا تعود وعندهم

٣٤٥

الى ... والنار ... فانه لا يمكن هنا المغايرة بالصورة لان صورتهما واحدة وانما المغايرة بالسخونة ... فالصورة لا نفعل
بذاتها بل بواسطة الكيفية ولهذا اسموها بالكيفيات الفعلية وجعلوا مقابلاتها الكيفيات الانفعالية ثم يلزم
ان يكون الكيفيات الفعلية منفعلة بمعنى التقابل بينهما ... الرابع في الخلق وهو ملكة نفسانية
تقدر النفس معها على صدور الافعال عنها بسهولة من غير تقدم روية وهي مغايرة للقدرة لتساوي نسبة القدرة
الى الضدين والخلق ليس كذلك ولانه كيفية ... بخلاف القدرة فانها ... ان يكون ... والانفس لكنها ليست
من الكيفيات ... وليس عبارة عن نفس الفعل لانه قد يكون بتكلف ويكون صادرا لا بسهولة بخلاف الخلق كما
من له الكتابة الماهر في الكتابة فانه لا يركب ... من غير ان يروي في ... حرف وكذا العالم اذا حصل
له ملكة العلم لا يعني انه يحضر المعلومات ... بالفعل بل يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية واعلم
ان الاخلاق منها فاضلة ... ومنها رذيلة واصول الفضائل الخلقية ثلثة التي هي العفة والحكمة
ويجمعها العدالة ويجمع مقابلها الجور ولكل واحد من هذه الثلثة طرفان هما رذيلتان فالشجاعة هي الخلق الذي
يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال التهور والجبن والشجاعة محبوسة بهما وهذان الطرفان رذيلتان
واما العفة فهي الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال الفجور والخمود وهذان الطرفان رذيلتان و
الفضيلة محبوسة بهما واما الحكمة فهي الخلق الذي يصدر عنه الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة والغباوة وهذان
الطرفان رذيلتان وليست هذه الحكمة العملية هي التي تحمل قسيمة للحكمة النظرية حتى يقال الحكمة اما نظرية او عملية
كما يتوهم بعض الناس لان المراد من الحكمة العملية هنا ملكة تصدر عنها الافعال المتوسطة بين افعال الجربزة والغباوة
واذا جعلنا من الحكمة ما هو نظري ومنها ما هو عملي لم نرد به الخلق فان ذلك ليس من اجزاء الفلسفة بل نريد معرفة
الملكات الخلقية بطريق العلم انها كم هي وما هي وما الفاضل منها وما الرديء وانه كيف تحصل ... من غير
قصد الكتاب وانها كيف يكتسب بعضها ... السياسات المنزلية والمدنية ... بالامور التي ... ان نفعلها
... ليست ... حصلناها كانت حاصلة لنا ... وان لم نفعل فعلا وان لم نتخلق
فلا يكون ... الحكمة العملية الاولى موجودة ولا الخلق ... الى ان الحكمة العملية
قد يراد بها العلم بالخلق وقد يراد بها نفس الخلق وقد يراد بها الافعال الصادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت
احد الفضائل الخلقية الثلثة ... الحكمة العملية ... العدل ... على هذا
الخلق ... الاخلاق من الشجاعة والعفة ... فظهر الفرق بين ...
الثالث في اللذة والالم ... حقيقتهما ... محمد زكريا الرازي ان اللذة عبارة عن الخروج عن
الحالة الطبيعية ... الحالة الطبيعية ... الخروج ... عن الالم ... هذا ...

الخلق

لذا ... اللذة

مكان ما بالذات لان اللذة انما تحصل بالادراك والادراك الحسي خصوصا اللمسي انما يحصل بانفعال المدرك عن
الضد والكيفية اذا استقرت لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور فلم تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية الا عند
تبدل الحال عن الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي تلك الانفعالات وهذا غلط لان الانسان قد يلتذ بالنظر
الى صورة جميلة لم يكن رآها ولا علم بها قبل ذلك حتى لا يقال ان النظر يدفع ضرر الشوق وكذلك اذا ادرك
مسألة علمية عن غير طلب منه لها ولا شوق الى تحصيلها او اتفق له حصول مال عظيم او حصول منصب
جليل فانه يلتذ بذلك وان لم يكن متوقعا له ولا طالبا لحصوله بحيث لا يقال ان حصول منع الالم الناشئ
من الم الطلب والشوق واعلم انه قد عرف اللذة بامور متعددة تشترك في معنى الادراك فانه قال في الاشارات
اللذة هي ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم هو ادراك ونيل لوصول
ما هو عند المدرك آفة وشر والادراك قد مضى تفسيره والنيل الاصابة والوجدان وانما لم يقتصر على الادراك
لان الادراك يحصل بحصول صورة مساوية للمدرك في المدرك والنيل لا يكون الا بحصول ذاته واللذة لا تتم
بحصول ما يساوي اللذيذ بل بحصول اللذيذ نفسه فلهذا اعقب بالنيل ولم يكن هناك لفظ يقوم مقامهما [illegible]
بانه عوضهما وعدم الاعم الدال بالحقيقة وارادفه بالخاص الدال بالمجاز وقال لوصول ما هو عند المدرك ولم
يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست ادراك اللذيذ فقط بل هي ادراك حصول اللذيذ للملتذ ووصوله
اليه وقال لما هو عند المدرك كمال وخير لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شيء وهو لا يعتقد كماليته
وخيريته فلا يلتذ به وقد لا يكون كذلك وهو يلتذ به لانه يعتقد كمالا وخيرا فاذن المعتبر كماليته وخيريته عند
المدرك لا في نفس الامر [illegible] ها هنا المعتبر ان الى الغير هو حصول شيء لما من شانه ان يكون ذلك الشيء
له اي حصول شيء مناسب يصلح له او يليق به بالقياس الى ذلك الشيء والفرق بينهما ان ذلك الحصول
بعينه لانه له براءة من القوة لذلك الشيء وهو بذلك الاعتبار يعد كمالا وباعتبار كونه مؤثرا خير
وقال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون كمالا وخيرا من جهة دون جهة والالتذاذ به يختص بالجهة التي هو
[illegible] منها كمال وخير فيه ما به اللذة وتقابلها ما به الالم وهذا اشارة الى تحصيل مفهوم اللذة ادراك
الملائم والالم ادراك المنافي وقد اعترضه بعض المتاخرين بان تعريف اللذة بالخير الذي هو امر وجودي
عند الشيخ يرجع الى قولنا اللذة ادراك الموجود وكذلك يكون الالم ادراك المعدوم وذلك باطل اما في اللذة
فلان ادراك احتراق الاعضاء والاصوات المنكرة وما يشبهها ليست بلذات مع انها موجودات واما في
الالم فلان العدم لا يحس به فان فسر الخير بالملائم او ما يكون وسيلة اليها على ما هو مشهور رجع التعريف الى قولنا
اللذة هي ادراك اللذيذ او ما يكون وسيلة اليه [illegible] ان [illegible] حصول شيء لشيء من شانه ان يكون له وكانه هو قولهم

شانه ان يكون له امكان اتصافه به لزم ان يكون الجهل وسائر الرذائل كمالات قال الشيخ الخير والشر يختلفان
بحسب القياس فالشيء الذي هو عند الشهوة خير هو مثل المطعم الملائم والملبس الملائم والذي هو عند الغضب خير فهو
الغلبة والذي عند العقل خير فتارة هو الحق وذلك باعتبار كونه العاقل فاعلا اعمالا ومن بالقياس الى قوته النظرية
وتارة الجميل وذلك باعتبار انفراده فاعلا [illegible] بالقياس الى قوته العملية ومن العقليات مثل الشكر ووفور المدح
والحمد والكرامة وبالجملة الخيرات التي تكون للعقل مشاركة سائر القوى هي التي يختلف الهمم فيها باختلاف تلك القوى اما
العقل الصرف فلا يختلف اليه وكل خير بالقياس الى شيء فهو الكمال الذي يختص به ويتحوه باستعداده الاول قال الشيخ
انما قصد بمثل الشيء يكون مؤثرا [illegible] باستعداده الاول فائدته ان الشيء قد يكون له استعداد ان سابق ولاحق
ولا يكون الخير الذي يتحوه ذلك الشيء باستعداده الثاني خيرا بالقياس اليه وذلك لان استعداده الثاني [illegible] كالانسان فانه مستعد
في فطرته لاقتناء الفضائل ثم اذا طرأ عليه ما اعده لاقتناء الرذائل قصدها بحسب الاستعداد الثاني ولا يكون هي خيرا
بالقياس الى ذاته من الاستعداد الاول وكل لذة فانها تتعلق بكمال خيري وبادراك له من حيث هو كذلك ثم
ان الشيخ اعترض على نفسه بان من الكمالات ما لا يلتذ به كالصحة فلا يلتذ بها ما يلتذ بالحلو وغيره واجاب بان الشرط
كان حصولا وشعورا جميعا ولعل المحسوسات اذا استقرت لم يشعر بها على ان المريض في الوصب يتبع عند الثوب
الى الحالة الطبيعية [illegible] لذة عظيمة واللذيذ [illegible] كان بعض المرضى يكره الحلو
عرفان لا يشتهي [illegible] ليس ذلك قادحا فيما سلف لانه ليس خيرا في تلك الحالة فان الحس [illegible] من حيث هو خير
فان اراد بالاستعمال في التحديد فلنا اللذة هي ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك ولا شك
ولا مضاد للمدرك فانه اذا لم يكن سالما جاز ان لا يشتهيه عن [illegible] فكما في عليل المعدة اذا عاف الحلو
واما عن القاسر فكما في الممتلئ جدا فانه يعاف الطعام اللذيذ وكل واحد منهما اذا زال القاسر عادت لذته وشهوته
وتأذى بتأخرها [illegible] يكرهه وكذا في الالم قد يحضر السبب المؤلم ولا يكون الدرك سالما كما في قرب الموت من
المرض او شوفه كما في الخدر فلا يتألم به فاذا انتعش القوة او زال العائق عظم الالم وقال في القانون المرجع [illegible]
هو الاحساس بالمنافي وقال في المعاد ان من المبادئ الشفاء اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة ما هو ملائم وذكر فيه
في اللذة السادسة ان القوى تشترك في ان شعورها بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة بها وذكر في [illegible]
ان اللذة ادراك حصول الكمال الخاص [illegible] وذكر [illegible] هذا الكلام تسبب اللذة عند ابتداء
الخروج الى الحالة الطبيعية من حصول الادراك ولما [illegible] ان كان [illegible] الخروج عن الحالة الطبيعية
عرض ان كانت اللذة من الخروج [illegible] ذلك سببها [illegible] بل السبب [illegible] حصول الكمال الا غير فهذا هو
[illegible] اللذة [illegible] هذا [illegible] الادراك [illegible] الكمال [illegible]

الكبيحة انتهاؤها الى التصديقات غنية عن البرهان كذا التصورات الكسبية انتهاؤها الى التصورات غنية عن التعريف
وكان العضا بالحسية بالحس الظاهر او الباطن كعلم الانسان بالمه ولذته لا لحاج الى برهان فكذا التصورات
منه الامور فان كل عاقل حساس يدرك الالم واللذة ويفرق بينهما ويميز كلا منهما عن صاحبه ويميزهما عما
غايرهما ادراكا ضروريا لا يحتاج فيه الى الكشف ويمهما عرفانه كانا اعرف منه نقل بها لكن ههنا وهو ان
الحالة التي فيها الملتذ عند لذته التي سميناها باللذة هل هي نفس ادراك الملائم او معارضة وتقدير مغايرته
للادراك هل هي معلول ذلك الادراك او معلول شي اخر والذي كان لا يوجد الا مع ذلك الادراك بعد كالامور
تحصيلها واما قوله انا نجد اللذة بهذا الادراك فيكفي بهم فانه راجع الى الاحتجاج باللفظ فان للسائل
ان يقول ان كنت جعلت اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا منازعة لكن لم قلت ان الحالة المخصوصة التي هي
النفس هي نفس هذا الادراك ومعلوم ان هذا المقصود لا يحصل بهذا الطريق فنقول اما الاستقراء فقد دل على ان
منه الحالة لا يحصل لنا الا اذا ادركنا الملائم مراجا ولهذا كان للتراع فيه حتى الانا يلتذ بالرياسة والذي لم يكن
من حيث ملايمه لمزاجنا واما انه هل يمكن حصول تلك الحالة من هذا الادراك وان كان قليلا فهو مشكوك
فيه ثم تقدير المساعدة على ان الحالة المسماة باللذة لا يحصل الا عند ادراك الملائم فهل يمكن حصول ادراك
الملائم عند حصول منه الحالة فهذا الفرق ما لم يظهر احد طرفيه بالبرهان بل فيه شك وهو ان الرطوبة محسوسة
المزاج الرطب محسوس وهو غير موثم ولو سلم فالملازمة الشك لا يعتصم الا بما دليل ساقه واذا كان سر المزاج
الرطب غير مولم وهو محسوس امكن ادراك الامر الغير الطبيعي من غير الالم ومما احتج على ابطال كون اللذة
ادراك الملائم والالم ادراك المنافي بان المريض يلتذ بالحلاوة مع انها لا ملائمة بل مرضه ويتنفر عن الادوية
وهي ملائمة غير وارد لان المريض انما استطعم ما يلتذ لا من حيث انه ادرك ما يلائمه بل انما لاح بدنه احلاطا
ردية يستحيل اليها ما يناوله فيستضر بكونه ذلك في بدنه حتى انه لو حصل زيادة منه الحلط في بدنه من غير ادراك ما
يستلزم الشهوة واما لان الاعضا تضعف عن هضم الغذا وليستحيل الى خلط ردي حتى لو حصل ذلك
من غير ادراك شهيه لا يستقر به ولان المريض لو ادرك ما ينفر طبعه عن الادوية دون العوض امراض لم يستطع
الامور العارضة هي اما الى لا يخرج الدوا خلطا موذيا او كمال الى خلط جيد تسعد او تقوى بعض
الاعضا للهضم الامور بحصل الانتفاع لا لانه ادرك ما تنفر عنه واما المعتزلة فقولهم قريب من قول الاوايل
لانهم قالوا اذا ادرك من كان يشتهي الشهوة كالحكة في حق الاجرب كان ادراكه لذة وان كان يشتهي النفور
كالحكة في حق السليم كان ادراكه الما فجعلوا الالم واللذة من نوع واحد وانما فرقوا بينهما بما يقترن بهما وجعلوا
الالم معنى يحدث في الحي عند التقطيع ويتعلق به النفار وهو من المدرك كما سيذكر الشيخ ابو اسحق عن ابي هاشم

ان يكون الالم معنى دون الرطب الا خروج الجسم عن حد الاعتدال وجعل اللذة حصول الاعتدال في الجسم وزوال
اوجاعه كانه يجعلها جعل العقل ما داه بهذا الى القول بسواسية رد بلزم بينك الشهوة اذا جعلناه لذة
على بعض الوجوه وهو قريب من مذهب ابن زكريا حيث جعل اللذة راحة من مولم او خروج من موذ لان
من اشتد عطشه ازداد شهوته للماء البارد فيحيث ان يكون لذته خروجا عما كان يجده وهو ممنوع لان المراد
بادراك الماء البارد وان استلزم الخروج عن الم العطش ثم يستطل قوله زيادة على ما تقدم بوجوه آخر بل منه
الاشياء مما هي بمحسوس ولا يحتمه يفعل الم حتى يكون اللذة خروج من مولم ايضا يلزم ان لا يوثر الواحد منا طعاما
على طعام ولا منكوحة على اخرى لان الغرض ازالة الجوع او الشبق وهو حاصل بهما وبتقى حالة كى من احب
البرد فانه لا يوثر صلا على صل حيث يتعلق غرضه بازالة البرد حتى كان لا بحس من العقلا عند ضعف شهواتهم الالتي الى
تلك البرودة بالادوية المركبة حتى يلتذوا بالاطعمة لانه يحري بحرى من يجرح نفسه ليطلب المداواة فلولا انه يرى نيل
اذا حصلت الشهوة والا كان ذلك سفيها وانه يدرك اللذة على حد ادراكه الالم فلو كانت اللذة خروجا من مولم لكان
الالم خروجا من ملذ فانه يدرك اللذة والادراك انما يتعلق بامر وجودي لا عدمي وكان يجب ان لا يظهر التزايد
في الالتذاذ لان العدم لا تزايد فيه والثاني باطل بالوجدان فالمقدم مثله فكان يجب ان يكون الشهوة الما اذا
حصلت نيل المشتهى زوال الالم والخروج منه ولكن لا يسلم ان الشهوة الم انما نعرف قطعا بان ادراك طعام شهي في زمان
الفراغ حال تبدل عن طهورنا فلو كان الامر على ما قالوا لم يتلذذ احتج ابو اسحق بان الالم لو كان معنى متولدا عن
الكسر لكان باقيا مع الاند بالوجود لكونه واجبا بان الكسر وان ولده فانما يولده بشرط زوال الصحة ومع ذلك
الصحة باقية واذا زال الشرط زال المشروط البحث الثاني في ان تفرق الاتصال هل يوجب الالم ام لا
ذهب جميع الاطبا الى ان تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع فالحار البارد والسبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال
فالحار انما يوجع لانه يفرق الاتصال وكذا البارد يولم لذلك ايضا لانه لشدة يكثف ويجمع فيلزم ان يجذب
الاجزا الى حيث يكاثف عنده فيتفرق من حيث ما يجذب عنه والاسود لما كان قابضا للبصر لم
لكن جمود الاسفل لما كان مفرقا للبصر حصل منه الالم والمر والحامض لما كان مفرقا فيحصل الالم و
العفص بعض منها فيتبعه التفريق فيحصل الالم وكذا الشم يحصل منه العزمة والاصوات التي يعرف
بعنف من الحركة الهوائية عند ملاقاة الصماخ فيولم ومشايخ المعتزلة قالوا انما تثبت الالم واللذة فيما يحصل
حادثا عند التقطيع فاذا فرضه شهوة فتقول ان فارقه تفارقه وانما فرضنا التفرق يوجب آ
التفرق مرادف للانفصال والانفصال عدمي لانه عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا والوجع والالم ليس
في انه شرعي فلا يجوز ان يعلل بالعدمي فعزوا الانفصال الى علم الالم بل لا يحس بالوجع من جهة الالم حدا درعه

البطء في اول الامر بل بعد ذلك بلحظة ولو كان الالم مستندا الى تفرق الاتصال خاصة لما تخلف الالم عنه لانه
تخلف المعلول عن علته فلما تخلف علم انه في اول البطء لم يحصل سوء المزاج فلم يحصل الالم ثم لما حصل سوء المزاج بعد
ذلك حصل الالم ج التغذي والنمو انما يحصلان بتفرق اجزاء العضو وبنفوذ في الفرج المستحدثة الاجزاء
الغذائية مع انه ليس هناك الم ومعلوم انه انما لم يولم لان ذلك التفرق امر طبيعي ولم يحدث عنه سوء
مزاج وذلك يدل على ان التفرق ليس سببا للالم لانه تفرق بلا الم بل الالم هو سوء المزاج وانما قلنا يحصل التفرق
لانا نجيب عليه بان الشيخ حكى في احدى اصحاب الجدل انه [illegible] وانما هو نفوذ شيء فيه ولا يمكن النفوذ في
الملاء واجابهم بان الغذاء يتغذى من المسام التي بين اجزاء الاعضاء فيحصل بها السعة عنه وذلك [illegible] وقال في الشفاء
ليفضي في كيفية النمو بحيث ان يكون ذلك الازدياد مستمرا على تناسب مؤد الى كمال النشو ويكون الوارد قد سد
واستحال الى مشاكلة المورود عليه ممتدا في الاقطار متجها الى كمال النشو ويجب ان يداخل هذا الوارد
المورود عليه نافذا في خلل كثيرة في جسمه [illegible] المورود عليه الى اقطاره على نسبة واجبة في نوع
ما له في [illegible] يزيد في الطول اكثر كثيرا مما يزيد في العرض الزيادة في الطول اصعب منها في الاقطار
لاحتياجها الى الطول الى نفوذ الغذاء في الاعضاء الصلبة العظام والعصب معيدا في اجزائها طولا
بحيث يتفرق اطرافها ولان الاعضاء دائما في التحلل ولا معنى له الا الانفصال عن العضو بحركات
متصلة والحاجة الى الغذاء الا لصاق بدل ذلك التحلل بالعضو فالتفرق لا بد للاعضاء منه ثم لا يختص
ظاهر العضو لان المحلل هو الحرارة وهي سارية في ظاهر العضو وباطنه فوجب ان يتحلل الاجزاء من باطن
العضو كما يتحلل من ظاهره وانما يتم التحلل بتفرق الاتصال لاجل ذلك التفرق في اجزاء صغيرة جدا
فلصغر ذلك التفرق لا يحصل الالم وان تلك الالام لما دامت [illegible] الشعور بها [illegible] الحس [illegible] ان
التفرق مؤلم فيكون ما ذكرتم من الوجه في ابطاله مستندا الى ابطال علمه ضرورة فيكون باطلا لانا
نجيب عن الاول ان كل واحد من تلك التفرقات وان كان صغيرا جدا لكن تلك التفرقات كثيرة جدا لان التغذي
والنمو لا يختص بجزء من البدن دون جزء بل هما حاصلان في جملة الاجزاء وهما لا يتمان الا بهذا النوع من التفرق
فاذا كان هذا التفرق حاصلا في جملة الاعضاء فلو كان التفرق مؤلما من حيث هو تفرق لكانت الالام حاصلة
في جملة الاجزاء في جميع البدن ولما بطل التالي بطل المقدم وعن [illegible] بالالم الا [illegible]
ولم [illegible] حاصلا بسبب التغذي والنمو وليس كلامنا الا فيه [illegible] فان انتم [illegible] كان وقوع اسم
الالم عليه وعلى ما يحس به بالاشتراك وعن [illegible] ان تفرد الاتصال يستعقب سوء المزاج مع ان التفرق [illegible]
والكيفيات الحادثة في العناصر انما يحدث عن [illegible] العفن [illegible] الاعراض والصور [illegible]

في هذا العالم لا حصلانه في الاستعداد وعلى ذلك التقدير [illegible] وان كنا لا نقول بها نقول المركب [illegible]
احصل بكيفية مخصوصة لان ذلك المزاج افاده استعدادا [illegible] لتلك الكيفية [illegible] في سائر الكيفيات
فما دام ذلك المزاج باقيا [illegible] تلك الكيفية فيكون السبب القريب للالم واللذة [illegible] هو المزاج لا التفرق
واعترض احصل المحقق بان العدم لا يكون علة للموجود والعدمي ربما يكون علة كعدم الحركة [illegible] على الاحد
الالوان التي هو السكون وعدم السمع علة للخرس وعدم الغذاء في الحيوان الصحيح للجوع وتفرق الاتصال في العضو الذي
لا يكون فيه حس او يعرض له خدر او يكون معه استمرار لا يكون التفرق طبيعيا كما يحصل في التغذي عند نفوذ الغذاء
في اجزائه لا يكون مؤلما بل الالم عند احساس عضو بتفرق اتصال يكون فيه غير طبيعي وكلامهم يدل على ذلك ولا شك
في ان الجمهور سوء المزاج مؤلم وانه لم يكن هناك تفرق اتصال والمولم الحاصل هو الاحساس بالمنافي [illegible]
اذا كان الحد صحيحا ولا يكون [illegible] نقيضا وانما حاول [illegible] ان تفرق الاتصال ليس موجبا [illegible]
التفرق يوجب سوء المزاج الذي يقتضيه طبائع المفردات عند تفرقها فالسبب الذاتي هو طبائع المفردات والتفرق
يقتضي زوال الاعتدال الذي حصل من الكسر والانكسار فالتفرق ليس سببا بالذات الالام عدمي هو زوال الاعتدال
والالم انما يحصل من سوء المزاج هكذا قاله قطب الدين المصري بلفظه لكن قوله زاد ابن سينا سببا ثانيا وهو
سوء المزاج يدل على خلاف ذلك وقد ذكر في المباحث ما علته بطر انه قال بدن الانسان مركب من العناصر
الاربعة وطبيعة كل منها الخروج عن الاعتدال فما دامت متصلة يكسر البعض البعض ويحصل الاعتدال فاذا تفرقت
طبيعة كل واحد منها خالية عما يعوقها عن افاضة الكيفية التي هي خارجة عن الاعتدال فتفيض عليها تلك الكيفيات فالحق
ان السبب الفاعل لسوء المزاج هو طبيعة كل واحد من البسائط الا ان اختلاطها صار مانعا من ذلك فلما تفرد الاتصال
فقد عدم المانع فيعود الطبع مقتضيا لفعله وفيه نظر فان العدمي جزء عدم واذا كان جزء العلة عدما كانت علة
فلا يمكن ان يكون علة للموجود ولو جوز ان يكون العدمي علة للوجودي انسد باب اثبات الصانع تعالى وجميع الاسباب التي يدعى انها
باعتبار ثبوت اثارها هو الصور فيبطل اسناد الوجودي الى العدمي وليس ليكون معلولا لعدم الحركة بل الى سبب موجود فيه
ان جعلناه وجوديا كما هو رأي المتكلمين وان جعلناه عدميا كما هو رأي الحكماء لم يتم الدليل في الخرس عدم
واستناده الى عدم السمع على انه لا يلزم من التقارن العلية والجوع يمنع انه ثبوتي وانه مولم [illegible] الغذاء علة لعدم الغذاء
شرط له وتفرق الاتصال في العضو الذي لا يكون فيه حس او يعرض له خدر او يكون معه استمرار عن الم لعدم
الاحساس فيه [illegible] التفرق [illegible] التفرق طبيعيا [illegible] ان الجوع ثبوتي
والاعضاء [illegible] يجوز ان يكون سببا للالم التحيلي الذاتي في سبب الالم منها انه ان
يحصل الالم عقيبها ودفع تفرق الاتصال وسوء المزاج فنقول [illegible] ان السبب القريب للالم هو تفرق الاتصال

وأما سوء المزاج فإنما يكون مؤلمًا لأنه يستتبع تفرق الاتصال وذهب الشيخ إلى أن السبب الذاتي للألم هو الأمران أما تفرق
الاتصال أو سوء المزاج المختلف بالذات وهو الحار والبارد أو بالعرض وهو اليابس لأنه يشتد تقبيضه ربما كان سببًا
لتفرق الاتصال وأما الرطب فغير مؤلم البتة وقيل السبب الذاتي هو سوء المزاج المختلف خاصة إذ لا تأثير لها
ولقوله كما تقدم أن تفرق الاتصال سبب عام سوى الأسوء المزاج واحتج الشيخ على أن سوء المزاج المختلف
مؤلم بالذات بوجود الوجع قد يكون منشأه الأجزاء ... العضو الوجع ولا تفرق لاتصال لا يكون لكن
منشأه الأجزاء لأنه لا يدخل أغمضها الغليظ إلى آحاد لا يكون فيها تفرق فإذن وجود الوجع في الأجزاء الخالية عن تفرق
الاتصال لا يكون في تفرق الاتصال أعرض يمنع كون الوجع منشأه الأجزاء في الحقيقة ولا يلزم من الشك في الحس
الشك في الحقيقة لأن التفرق إذا كثر في السطح كان التعرض من ساير العضو وتفرق السطوح جدًا فإذا
حصل الألم في مواضع التفرقات ظن الحس كون الوجع منشأها ولئن لم يكن في نفس الأمر كذلك لكثرة مواضع التفرق
وقرب بعضها من بعض وصغر مساحة السطوح كالأجرام المختلفة الألوان إذا سحقت ناعمًا ومن حيث أدرك الحس لونًا
مفردًا وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك ومع قيام الاحتمال بطل البرهان ... البرد مؤلم حيث يمص بعض ويجمع
وحيث يرد ويفرق الاتصال عن البرد لا يكون حيث يرد بل في أطراف الموضع المتبرد أعرض بأن
الموضع إذا برد العضو وعرض من ذلك الانقباض تمدد ... أطرافه عن أطراف الموضع إلى ... وإن يضغط
أجزاء المتبردة بعضها في بعض وكل الأمرين سبب لتفرق الاتصال أما أولًا فإذا امتد طرفه عن طرف الموضع
الحار انفصل عنه فحصل التفرق وأما ثانيًا فلأن الضغط سبب لتفرق الاتصال ولهذا جعلوا الألم الضاغط
قسمًا من أقسام الألم ولأن الموضع المتبرد ... ذلك لا يمكن بعضها برد من العضو في سطح الأرض على البارد ... الألم
إحساس بمؤثر مناف بعينه من حيث هو مناف والذي يمكن ذلك محسوس مناف من حيث هو مناف ... مؤلم
أعرض بأن الألم إن كان اسمًا لإدراك المنافي فذلك مما لا منازع فيه لكنا بينا أن المعنى المخصوص الذي يكون
وتسميه ألمًا لم يثبت أنه نفس إدراك المنافي أو ما تقارنه ومتى كان كذلك لم يكن في هذا الكلام فائدة ...
سوء المزاج الرطب فإنه مدرك مناف فهناك حصل إدراك المنافي مع أنه لم يوجد الألم ...
من الراحة العظيمة ولو كان المؤلم هو تفرق الاتصال خاصة لكان ألم الجراح أعظم فإذن زيادة الألم في
المقروب إنما حصل من سوء المزاج لا من تفرق الاتصال. البحث الرابع في أن المؤلم هو سوء المزاج
المختلف اعلم أن المزاج إذا كان على ما ينبغي في الكم والكيف بالنسبة إلى نوع ذلك الشخص فهو المعتدل بالنسبة إليه وإن
كان خارجًا عن الاعتدال الحقيقي بالنسبة إلى غيره فإذا انحرف وخرج عن حد الاعتدال بالنسبة إلى ذلك الشخص في نوع
الكيفيات وصار كيف لا ينبغي لذلك الشخص أن يكون على تلك الكيفية بعد بطلانه ما ينبغي له وكان ذلك هو سوء المزاج ثم إن سوء

المزاج إن استوفى العضو وأبطل الطبيعة الخاصة بذلك العضو يسمى سوء المزاج المتفق وإن لم يكن كذلك يسمى سوء المزاج
المختلف والمؤلم إنما هو الثاني دون الأول واحتج عليه الرئيس بحجة وشارك بهذا الحكم ولأن المنافاة إنما يتحقق بين شيئين
فإذا كان للعضو كيفية يورد عليه ما يضادها فأما إن أبطل الوارد كيفية العضو فلا يبقى هناك كيفيتان متنافيتان
فلم يكن المنافاة حاصلة فلم يكن الإحساس بالمنافاة حاصلًا لأن الحاس كيف أن ينفعل من المحسوس والشيء لا ينفعل
عن الحالة المتمكنة التي لا تغيره بل عن الضد الوارد المغير إياه إلى غير ما هو عليه وإن لم يبطل المضاد التي رد كيفية
العضو تحققت المنافاة بين الوارد وبين كيفية العضو فيتحقق الألم فلأجل ذلك يكون سوء المزاج المختلف مؤلمًا لا سوء المزاج المتفق
وأما المثالان فإن حرارة صاحب الدق أشد كثيرًا من حرارة صاحب الغب مع أن صاحب الدق لا يجد من
الالتهاب ما يجده صاحب الغب وصاحب حمى يوم لأن حرارة الدق بانه مستوية في جوهر الأعضاء الأصلية وحرارة
الغب وأورده من مجاوره خلط على أعضاء محفوظ فيها مزاجها الطبيعي بعد بحيث إذا حكى الخلط بقي العضو منها على
مزاجه الطبيعي وسبب أن المنافي بالإسخان شيئًا إذا استحم بالماء الحار بل بالفاتر عرض منه أذى لأن كيفية
بدنه بعيدة عن مضادة إياه فإذا مكث لحظة استلذه لما يتدرج إلى الإسخان عن حالة البرد العاجل ثم بعد زمان
المكث يستحر به أكثر مما كان فإذا صب عليه الماء الأول بعينه استبرده واقشعر منه ولم يكن بينهما المنافاة إنما
يتحقق بين أمرين لأنها إضافة تستدعي تعدد المضافين لكون أحدهما منافيًا للآخر فإذا كان للعضو كيفية يورد عليه
مضادها فإن أبطلها فهناك كيفية واحدة ولا يتحقق المنافاة فلا يتحقق إدراك المنافي فلا ألم ولئن لم يبطلها
تحققت المنافاة فحصل الشعور بها فتحقق الألم فلهذا كان المؤلم سوء المزاج المختلف لا المتفق. البحث
الخامس في تفضيل اللذات الحسية فإن سبب الألم واللذة إنما يكون في الحواس كلها وكلما كان الحس ألطف كانت
منافرة من الوارد عليه أكثر وكان الألم واللذة أقوى ولما كان البصر الذي يشبه النار التي هي ألطف العناصر
في غاية اللطف وهو آلة الإبصار وكان الألم واللذة في الإبصار أضعف من غيره ثم يليه السمع لأنه أول ألطف
من البصر لأن آلته الهواء المتموج فصارت اللذة والألم من حاسة السمع أكثر من البصر ثم يليه الشم فإنه أول ألطف
من السمع لأن محسوسه البخار وهو أغلظ من الهواء ثم يليه الذوق فإنه أغلظ من الشم لأن آلته الرطوبة العذبة وهي
في درجة الماء فكانت اللذة في الذوق أكثر من الشم ثم اللمس لأنه أغلظ من جميع الحواس لأنه في جنس الأرض و
كان تأذيه من الوارد أقوى وأيضًا فكانت اللذة فيه أقوى وقد جاء الشيخ في ذلك فإنه قال في الشفاء من
الحواس ما لا لذة له ولا ألم في محسوساتها ومنها ما يلتذ ويتألم بتوسط المحسوسات ... البصر والسمع فإن البصر لا يلتذ
بالألوان ولا يتألم بها وكذا السمع من الملذ والمتألم فيهما النفس من داخل وأما الشم والذوق فيتألمان ويلتذان إن
إذا كيفا بكيفية ملائمة أو منافرة نعم قد يعرض لآلة السمع والبصر تألم من صوت شديد أو لون مفرق للبصر كالضوء

وليس بألم حيث يسمع او يبصر بل من حيث يلمس لانه يحدث تفرق اتصال بسببه وكذلك يحدث بتفرقه دال ادراك لذة بسبب
ذا اللمس فانه قد يلتذ بالكيفية الملموسة بلذة بها فقد يلتذ ويلتذ بغير توسط كيفية من المحسوس الاول بل
بتفرق الاتصال والتيامه لا يقال ان الكلام ان الملايم للبصر هو الابصار ووجدان اللذة بانها ادراك
الملايم فكيف زعم ان البصر لا يلتذ بذلك لانا نقول لا نسلم ان في البصر مدركه بل المبصر والسامع
هو النفس وهذه آلات لها في هذه الادراكات فاندفع الاشكال لكنه لازم على الشيخ لكن له ان
يعتذر بان الالوان ليست ملايمة للقوة الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان نعم ادراك
الالوان ملايم للقوة الباصرة والشيخ لم يجعل حصول الملايم لذة بل اللذة ادراك الملايم والقوة الباصرة
اذا ابصرت حصل لها الملايم وهو ادراك الالوان ولم يحصل لها ادراك هذا الملايم فان البصر لم يدرك
كونه مدركا للالوان لان ذلك شي لا يعلم بالبصر بل بالنفس الدراكة للاشيا فلا جرم حصلت اللذة
للنفس دون البصر قيل ومن اللمس لا يتصف بالكيفيات الملموسة فلا يكون تلك الكيفيات ملايمة لها لان الملايم هو
الذي يكون كمالا للشي واعلى درجات الكمال امكان حصول الشي بل الملايم للقوة اللامسة ادراك الملموسات
وليس لها ان يدرك انها ادركت الملموسات بل المدرك لذلك النفس فهي اذا لم يدرك الملايم فلا يكون لها لذة
لكن الشيخ اعترف بحصول اللذة للقوة اللامسة والحاصل انه لا فرق بين الحواس في ان هذه المحسوسات لا
يكون ملايمة للحواس فيكون ادراكها ادراكا للملايم فيكون ادراك البصر للالوان ادراكا للملايم فيكون قول الشيخ
بعد ذلك ان البصر لا يلتذ بالالوان مناقض قوله اللذة ادراك الملايم او لا يكون ملايمة فلا الملايم لهذه
الحواس هو الاحساس لا المحسوس فيم اما ان يقول حصول الملايم هو اللذة فيلزم ان يسلم اللذة للبصر او ادراك الملايم
الذي يحصل هو اللذة فلا يثبت اللذة في حس اللمس لانه ليس الملايم لها الملموسات بل الاحساس بها ثم ليس لها
ادراك لذلك الاحساس فليس لها ادراك الملايم فوجب ان لا يكون لها لذة البتة [illegible] في توابع
الكيفيات النفسانية وفيه مباحث الاول في الصحة والمرض وفيه مسائل المسئلة الاولى في حد الصحة والمرض
قد عرفت فيما تقدم ان من التصورات ما يستغني عن التعريف وهي اما البديهيات او المحسوسات او الوجدانيات
والصحة والمرض من هذا القبيل فان كلا منا يعلم انه صحيح او مريض لا يحتاج في ادراكهما الى ذكر حد ورسم
ومثلهما كالجوع والشبع عنده لكن الشيخ قد حدهما بحدود مشهورة في الشفا يعني انها ملكة او حالة يصدر
عنها الافعال من الموضوع لها سليمة وفي موضع آخر منه انها هيئة يكون بها بدن الانسان في مزاجه وتركيبه
بحيث يصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة وحد المرض بانه هيئة في بدن الانسان مضادة لهذه الهيئة كذلك
في قاطيغورياس الشفا انها ملكة في الجسم يكون انه يصدر عنها لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها على مجراها غير مؤوفة والمرض

كانت ملكة مقابلة لها فلا يكون انفعالا من كل الوجوه كذلك لا يكون هنا كما ذكر في المعقولات والصحة والمرض مكان الجنس منه الرسوم قوله
هيئة لانه لما رسم الكيفية بها ذكر بعدها ما مر في سائر اجناس الاعراض ولو لا صدقها على الجميع لما احتاج الى اسم الكيفية من
غير بعد ذكر الهيئة في الملازمة نظرا الى صدقها على طائفة منها لم يكن في العموم ما حمل فيه الحال او الملكة مكان
الجنس الذي جعل فيه الملكة على التعيين واما ما ذكر في موضع النصل قوله في الاول يصدر عنها الافعال هو الموضوع لها سليمة
صريح فيه الشفا حيث يكون فيه الم من الجذب والهضم سليمة قوله في الشفا ملكة في الجسم الحيواني اخص لخروج صحة النبات
عنه وقوله في القانون هيئة بها يكون بدن الانسان بحيث يصدر عنه كذا اخص الجميع المسئلة الثانية جنس الصحة الشيخ جعلها
مندرجة تحت الحال والملكة وفيه اشكال من وجهين الاول الصحة والمرض عندهما من القدرة وجنس المصادمة ولا [illegible] فاذا كان
الصحة مندرجة في جنس وحد ابدان المرض وهي كانت الصحة في الحال والملكة حيث ان يكون المرض مندرجا تحته لكن [illegible] الثاني
قد اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلثة سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال فسوء المزاج غير داخل تحت
الحال والملكة لانه انما يحصل عند زيادة احدى الكيفيات على ما ينبغي او نقص ما ينبغي حيث لا [illegible] الانفعال عن الزيادة في
النقصان سلمنا لكن تم [illegible] الكيفية الغريبة وكونها غير ملايمة للبدن واتصاف البدن بها فان جعلنا المرض الاول لما
قال الشيخ الحمى ليس الحرارة الغريبة لم يكن ذلك المرض المزاجي من باب الكيفيات النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة لان الحرارة
من باب الانفعاليات والانفعالات وان جعلناه الثاني لم يكن ايضا من الكيفيات النفسانية لان كونها غريبة او منافرة من باب
المضاف وان جعلناه الثالث كان ذلك مقولة ان يفعل فثبت ان المرض المزاجي ليس داخلا تحت الحال والملكة
واما المرض التركيبي وهو سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار او عدد او وضع او شكل او انسداد وجرى مجرى الافعال
ولا شي من هذه داخل تحت الحال والملكة اما المقدار والعدد فلانهما تحت الكم لا الكيف واما الوضع فلانه مقولة مستقلة
بنفسها واما الشكل وان كان تحت الكيف لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل من الكيفيات المختصة بالكميات واما تفرق
الاتصال فهو عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا والامور العدمية لا يكون مندرجة تحت مقولة اصلا فضلا عن
ان يكون تحت الحال والملكة فلا واحد من اجناس المرض مندرجا تحت الحال والملكة فلا يكون المرض مندرجا تحتهما ب
الجواب [illegible] حيث [illegible] على بعضها في بعض [illegible] كل كيفية من كيفياتها المضادة واستعدت [illegible]
الكيفية المتوسطة من الكيفيات الاربع التي [illegible] على حد الاعتدال على التناسب [illegible] وان [illegible] منكسرة [illegible] كذلك
[illegible] المسمى بالصحة
ان كان من اجتماع تلك الاجزاء وبانتزاع بعضها الى بعض [illegible] ذلك من المقولات النسبية ولا يكون
تحت الحال والملكة وان كان من الكيفيات الملكية فهو تحت النوع المسمى بالانفعاليات والانفعالات وان كان المسمى بالصحة
من القوى الممكنة [illegible] الصحة تحت الحال والملكة لكن يلزم ان لا يكون المرض مقابلا للصحة [illegible] كان المرض حسا

او النقص عما

لما تقدم من الامور كانت الصحة عبارة عن امور وجودية مقابلة لتلك كالمزاج الملائم والهيئة الملائمة والاتصال الملائم او
عدمية وهي عدم تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين لا يمكن ان يكون التعريف به الا اذا اثبتنا
كيفيات تحدثها المزاج والهيئة والاتصال الملائم دون عدم هذه الاشياء المنافية وتجعل الصحة عبارة
عنها لكن ذلك مما لا دليل عليه المسألة الثالثة في ذكر شكوك على حد الشيخ وحلها ا ذكر في
حد الصحة في القانون لفظة او وهي تقتضي الترديد والابهام وهو ينافي الغرض من الحد لان الغرض منه
الايضاح لا الابهام ب قوله تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة كلام غير منتظم فان قوله تصدر
عنها الافعال مشعر بان المبدا هو الحال والملكة ثم قوله من الموضوع لها مشعر بان مبدا الافعال هو الموضوع
وبينهما تناف ج انه حد الملكة على اي ان الوصف يكون حالا ولا يصير ملكة والسليم هو الصحيح فحد
الصحة به يكون تحديد الشيء بنفسه والجواب عن ا انه لا معنى لفظة او ههنا بين الحال والملكة بل الحالة امر عرضي زائد على
الجسم وهو رسوخ الكيفية وعدم رسوخها وذلك راجع الى طول اللبث وقصره والخلاف في زمان البقاء لا يوجب
[illegible] الاوثق المعنى لعدم الذاتية فلا يلزم من الشك في انه راج الصحة تحت الحال او الملكة شك في شيء من مقومات الصحة
بل في بعض عوارضها ولصح تحديد الكلام الصحة كيفية نفسانية سواء كانت راسخة او زائلة ويكون موضوعها كذا او يقول
ليس المراد بما ذكر انها تصدق على احدهما وعن ب لكن الفاعل للافعال الصحيحة الموصوف بها هو الصحيح فانه
انما يمكنه فعل تلك الافعال القائم بالصحة فالصحة وصف لا علة لصدور الافعال عن موضوعها سليمة وهذه الدفعة اعتبرها
الشيخ في الحد وهذا الذي ذكره للصحة وعن ج ان ليس حد الملكة في اللفظ لانها غاية الحال والغاية متقدمة
لا جائز على ان الملكة صحة [illegible] في الحال بعدم النقص عنه وان الصحة في الافعال امر محسوس وفي البدن
غير محسوس وتعريف غير المحسوس بالمحسوس جائز واما قوله في التعريف الثاني الصحة هيئة بها يكون بدن الانسان في مزاجه
وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة ففيه شكوك احدها ان الصحة علة لكون البدن بحيث يصدر عنه الافعال
وهذا انما يساوي المعنى [illegible] الصحة [illegible] الاعتدال الذي يقابلها المرض وهو متوجه على الرسم الاول في الصحة [illegible]
في سائر الحيوانات بل وفي النبات فيفسد العكس بالانسان ب انه ذكر فيه المزاج والتركيب ولم يذكر
الاتصال فان اعتذر بانه داخل تحت التركيب قلنا الامتزاج ايضا مندرج تحت التركيب لان الغرض ان اجزاء
العناصر حصل فيها التركيب الكيفي الاستحالي حتى يكون عنها الاعضاء البسيطة والاعضاء البسيطة حصل فيها التركيب
ولم يحصل فيها الاستحالة [illegible] ان الامتزاج قسم من اقسام التركيب [illegible] قسيما فالى ان ذكر المزاج زايد
او حذف الاتصال ناقص فالاولى في تحديد الصحة قول القرشي انه الذي يكون معه [illegible] الحيوان في تركيبه بحيث يصدر عنها
الافعال كلها سليمة وقلنا هو لا به لتساوي الصحة لاعتدال المزاج والاتصال والمزاج [illegible] في التركيب المسألة

الرابعة في تقابل الصحة والمرض ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر مثله في [illegible] من الشفاء
وفيه ان المرض من حيث هو مرض بالحقيقة عرض ليس [illegible] اعم من حيث هو مزاج او الم وهذا مشعر بانه جعل ذلك
التقابل تقابل العدم والملكة قلنا لا منافاة بين الكلامين لان الصحة عبارة عن الامر الذي لاجله يصدر الفعل السليم عن موضوعه
وذلك الامر ثبوتي قطعا واما وقت المرض فههنا امران احدهما عدم ذلك الامر الذي كان مبدا الافعال السليمة
حصول المبدا للافعال الغير الملائمة فان جعل الاول مرضا كان التقابل بينه وبين الصحة تقابل العدم والملكة وان جعل
الثاني مرضا كان التقابل بينهما تقابل التضاد المسألة الخامسة في ان بين الصحة والمرض واسطة ام لا فان الشيخ
[illegible] من اثبت بين الصحة والمرض وسطا هو لا صحة ولا مرض لنسيانه الشرائط التي [illegible] ان يراعى في حال
ما له وسط وما لا وسط له [illegible] الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه [illegible] الجهة والاعتبار
واحدا بعينها فاذا كان كذلك وجاز خلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض انسان واحد
واعتبر منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر
عنه جميع الافعال السليمة بذلك العضو او الاعضاء سليمة ولم يكن ايضا كذلك كان هناك واسطة وان كان لابد من ان يكون
اما معتدل المزاج سوي التركيب او لا [illegible] ليس بينهما واسطة والنزاع
في ذلك لفظي لان من عنى بالصحة كون العضو الواحد او الاعضاء الكثيرة في الوقت الواحد او في الاوقات الكثيرة بحيث يصدر
عنه الافعال سليمة وبالمرض كون كل الاعضاء بحيث افعالها مؤوفة اثبت الواسطة وهي كون بعض الاعضاء بحيث يصدر عنها
افعالها سليمة وبعضها بحيث يصدر عنها افعالها مؤوفة وبالجملة اذا اخذ المرض كون الحي بحيث يختل جميع افعاله والصحة
كونه بحيث يسلم جميع افعاله ثبت الوسط وهو الذي يسلم بعض افعاله دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عنى
كون الموضوع الواحد بالنسبة الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سليما او لا يكون فلا واسطة بينهما وصار البحث لفظيا

البحث الثالث في اسباب الفرح وفيه مسئلتان المسألة الاولى في سبب اصل الفرح اعلم ان الفرح من الكيفيات النفسانية
الوجدانية لا يحتاج الى التعريف بحد او رسم والمطلوب ههنا ذكر اسبابه وهي اما معدة او فاعلة لان المبدا الفياض عام
الفيض ولا تخصيص من جانبه الا بسبب الاستعداد فالسبب المعد هو السبب الحقيقي [illegible] الحكماء والاطباء اتفق كلمتهم على ان
الفرح والغم والخوف والغضب كيفيات تابعة لانفعالات [illegible] بالروح الذي في القلب [illegible] كل انفعال يشتد ويضعف
لا بسبب الفاعل فان اشتداده وضعفه تابعان للاستعداد [illegible] وضعفه والوثوق هو القوة والاستعداد
ان الروح يكون على القدر بين على السواء الاستعداد لا يكون على القدر بالسوية فان كل انسان يقوى على ان يفرح ويحزن الا
ان من اشخاص الناس من يستعد للفرح [illegible] ومنهم من يستعد للغم [illegible] الاستعداد [illegible] الروح بالعكس الى الاحوال التي
[illegible] المعد للفرح امور ثلاثة اكثر حامله الذي هو الروح على اعتدال احواله [illegible] كان [illegible]

وعنى بالمرض ان لا يكون كذلك فلا واسطة
عنه ومن عنى بالصحة كون الاعضاء
باجمعها بحيث يصدر عنها
الافعال سليمة م

كثير النور لان زيادة الجوهر في الكمية توجب زيادة في الكيفية وشدتها في ما يأتي والف كثرة المقدار يحصل منها امكان
تفرق الروح بحيث يكون بعضها عند المبدأ لا يستقل عن موضعه وبعضها ينبسط عند الفرح فيحصل منه قسط وافر
في المبدأ وقسط وافر للانبساط الذي يكثر عند الفرح اما قلته فلا يكون فيه الانبساط لان القليل يتحلل الجسم
وينضغط عند المبدأ ولا يمكنه الانبساط واما كيفه فبان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ ولم يكن شديد النورانية
والصفاء واذا ظهر السبب المعد للفرح ظهر السبب المعد للضد وهو الغم وهو اما قلة الروح كما للناقهين والمنهوكين بالامراض
والمشايخ واما غلظه كما للسوداويين والمشايخ فلا ينبسط لكثافته واما رقته كما للنساء والمنهوكين فلا تفي
بالانبساط واما ظلمته كما للسوداويين [illegible] امور خارجية وهي كثيرة وهي الاسباب التي علمنا الاصل فيها لكن
الكلام [illegible] ان [illegible] كثيرة فانه راجع الى العلم والتوهم ويندرج فيه الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن
من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير ولو في شيء ما واظهار ذلك والخروج من المؤلم وتذكر اللذات ومطالعها
اسباب الغم [illegible] هذه الامور الخارجية الموصلة للفرح منها قوية ومنها ضعيفة ومنها معروفة ومنها
غير معروفة ومما لا نعرف ما قد اعتيد كثيرا [illegible] الشعور به ولا حاجة الى تعديد ما كان من اسبابها قويا
وظاهرا [illegible] واما الاخرى فمثل البصر والحس في العالم ويدل على الزيادة [illegible] وهو الاقامة في
الظلمة ومشاهدة الشكل وهو يوحش الروح اللطيف [illegible] عرض له لا يلزم من كون الشيء على صفة
ان يكون لضده ضد تلك الصفة وقد ذكر الشيخ في كتاب الجدل من الشفاء ان هذه قضية مشهورة باطلة في
نفسها فلا يلزم من كون الظلمة موحشة كون الحس في العالم [illegible] فالشيخ لم يقصد في هذا المطلوب
البرهان بل الخطابة والظن فافهم ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مقتضى القصد من غير مانع
وكذا العزم [illegible] وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل وتحدث النفس بالاماني والمحادثة والاسراب
والاغراب والتعجب والاعجاب ومصادفة حسن الاصطناع من المحاورين والمساعدة والخديعة والتلبيس والغلبة
في ادنى شيء واسباب الغم ما يقابل هذه الامور وهي تذكر الاخطار والغضب والالام [illegible]
والاحقاد وما عاداها من المعاملات والمعاشرات ومثل توهم المخاوف في المستقبل وخصوصا
الواجد من مفارقة هذه [illegible] والقصور عن المراد والفرح يعد النفس للفرح والغم يعد النفس للغم لان
الصفة ذات الضد اذا حدثت فان الروح على تلك الصفة تشتد فيصير اشد استعدادا له المسألة الثالثة في
تشبيه الروح المعلول [illegible] للعلة فاذا قبل الشيء والضعف قبلتهما العلة فتشبه العلة [illegible] المعلول
ولهذا قال ان الروح كلما كان اشد حرارة كان [illegible] اشد استعدادا للفرح والغم [illegible] اذا اشتدت
الشدة [illegible] انها تشتد [illegible] فانه يدل عليه ولهذا اذا [illegible] الحكم مرارا

بتؤ الاستعداد بسرعة للسمن وكذلك اذا ازداد وتحلل او كثف القوى الباطنة يصير لها عند تكرار افعالها وانفعالاتها
ملكة قوية وانما تكتسب الاخلاق بمثل ذلك فان تكرار التحلي يصيره خلقا وبالجملة فان كثرة الافعال سبب لحدوث الملكات
بكل افعال هو دالة على ما يناسب له والمناسب للشيء معاند لضده والمعاند للضد اذا امكن مرارا تقدم استعداد
القابل له فيزداد في استعداد الضد الذي هو مناسب للفرح لا زمان ما يعان له تقوى الطبيعة وتخلل الروح لما
يكلفها الفرح من الانبساط واللازم الاول يتبعه امور ثلثة الاعتدال [illegible] الروح وكثرة تولده بدل ما يتحلل وحفظه
من استيلاء التحلل عليه واما اللازم الثاني فيتبعه [illegible] الاستعداد للحركة والانبساط [illegible]
الثابتة الغاذية الى الحركة بالانبساط الى غرضه وحركة الغذاء ومن شان كل حركة بهذه الصفة ان يتبعها [illegible]
للازم [illegible] وامتناع الخلاء [illegible] حادثة على اختلاف المذاهب وكل ذلك مما يعد القلب لشدة
الفرح واما الغم فيتبعه وصفان متقابلان للوصفين التابعين للفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية ولاجل
تكاثف الروح للبرد الحادث عند انطفاء الحرارة الغريزية بشدة الانقباض والاحتقان من الروح وتبع
ذلك اضداد لما ذكرناه واما شدة فرح شارب الخمر فلانه اذا شربها [illegible] الروح وكثرة معتدلة في الرقة
والغلظ شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ثم ان تلك الارواح الدماغية تكون شديدة الرطوبة وشديدة
التموج لما يتصعد اليها من البخارات الرطبة المضطربة وح تقل استعمال العقل لها في الحركات الفكرية لعدم
اذعانها للشكل الروحاني لرطوبتها فيصعب على العقل استعمالها فيعرض للقوة العقلية اعراض [illegible]
[illegible] باعتبار ترك استعمال العقل لتلك الارواح مشغولة بما يرد عليها من الحواس
الخارجة خصوصا والحس الظاهر اقدر على تحريك الروح الباطن من العقل ولهذا اذا تعسر على العقل شيء واستعصى عليه
استعان بالحس كما في العلوم الهندسية [illegible] استعداد الفرح
[illegible] انتفاع الافكار العقلية [illegible] اسبابا في الغم [illegible] استعمال
[illegible] بالمحسوسات الخارجية التي هي اسباب اللذة [illegible] واما السوداوي فيشتد غمه لان الامر في حقه
بعد ما ذكرناه هو انه قوي التخيل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ [illegible]
السوداء من اليبس [illegible] موحشة [illegible] الموحش الغام
[illegible] المسألة الثالثة في الفرق بين ضعف القلب [illegible]
[illegible] ضعف القلب [illegible] لان احدهما [illegible] الشوق [illegible]
[illegible] خاصة ولا يلزم من ذلك الشوق الى الهرب بل ربما اختار
مقتضاه [illegible] ذلك [illegible] احيانا [illegible] للبطش والدفع [illegible]

البدنية حتى انه فيها اسفار فان ضعف القلب يلزمه عند حصول المؤذي الذي يخصه خمود
الحرارة الغريزية واستيلاء البرودة وضيق الصدر يلزمه غالبا عند حصول المؤذي الذي يخصه
اشتعال الحرارة الغريزية من الاسباب الاستعدادية حتى انه فان ضعف القلب مع منع لا محالة ان الروح
باعراضه برد مزاجه وضيق الصدر يتبع كثافة الروح وتحرك مزاجه وليس كل ضعيف القلب جبانا وبالعكس
وليس كل قوي القلب مغراحا وبالعكس ليتمايل المؤدى فان ضعف القلب حال بالقياس الى الامر المخوف من جهة قلة
احتماله وضيق الصدر حال بالقياس الى الامر الموحش من جهة قلة احتماله والمخوف هو المؤذي البدني والموحش هو
المؤذي النفساني في اللوازم فيهما فضعف القلب يحرك الى الهرب والموحش وضيق الصدر يحرك الى
الدفع والمقاومة ولذلك فان الموت كثيرا ما يعرض عند ضعف القلب مع انه يهيج كثيرا عند التوحش. البحث
الرابع في اسباب سائر العوارض جميع العوارض النفسانية تصحبها حركات الروح اما الى خارج او الى داخل
اما دفعة واما قليلا قليلا فالحركة الى الخارج ان كانت دفعة فهي كما في الغضب وان كان يسيرا فهي كما في اللذة
والفرح المعتدل والحركة الى الداخل اما دفعة كما عند الفزع واما قليلا قليلا كما عند الحزن وقد يقع لروحه
الى جهتين في وقت واحد اذا كان العارض يلزمه عارضان مثل الهم فانه يعرض منه غضب وحزن فيختلف الحركتان
ومثل الخجل فان الروح فيه ينقبض اولا الى الباطن ثم يعود العقل فينبسط ويحصل بيانه انه ليس فيه كثير مفرط
فينبسط النفس ثانيا فيظهر الى الخارج ويحمر اللون ومن الناس من يحصل منه العوارض النفسانية بعض من
الانفعالات بنقول التنفس هو غليان دم القلب والم انحصار القلب وانقباض الروح الذي فيه والسرور
انبساط القلب والدم وهذا اما ظاهر فان الغضب كيفيته انه يحصل عند غليان دم القلب وكذا الاقدام
قال ابو هاشم الخجل هو ما يلحق الانسان من عي وحصر عند ما يأتي فعلا لا يتفق عليه ويتبعه ظهور الحمرة
وجهه بالعادة فلهذا الخجل لمن لم يخش عيب الناس اياه وذمهم له فهو الوجه والوجل حزن
وخوف لكن يقترن به صفرة في الوجه لزوال احمرار الدم عنه والحيا فكرم اذا شاهد غيره في ان لا يقع منه
ما يعاب عليه او اساءة من فعل ما يعلم انه يستحي الناس لاجل هذا يعد الحياء من الايمان وعلى هذا ذكره اولا الاشبه
الحياء عند الخلق. البحث الخامس في كيفية الارواح الحاملة لهذه الكيفيات اعلم ان الدم يختلف في الكم و
الكيف وباعتباره يحصل الاستعداد لهذه الاعراض فالدم الكثير الصافي اذا كان معتدل القوام والمزاج اعد
للفرح ولكن كان مع هذا الصفاء زائد السخونة اعد للغضب لكثرة اشتعاله وسرعة حركته وان كان كثيرا صافيا الا
انه رقيق القوام ناقص السخونة اعد للجبن لضعف القلب لان الروح الذي يتولد منه يثقل الحركة الى خارج لبرده
ورطوبته فقلة الاشتعال فيقل الاستعداد منه للفرح والغضب ويكون لرقته سهل التحلل ولبرودته قليل

الميل والدم الكثير الغليظ الزائد في الحرارة يعد للهم والغضب الثابت الذي لا يتحلل اما اعداده للهم فلما يتولد فيه
من الروح الكدر واما اعداده للغضب فلسرعة اشتعاله لحرارته واما ثبات الغضب فلكثافته والكثيف
اذا سخن لم يبرد بسرعة فلهذا السبب الغضب لا يزول سريعا واما غضب الدم الصفراوي الرقيق فيكون اسرع هيجانا
واسرع انحلالا لان الروح المتولد عن ذلك الدم اشد حرارة ومع ذلك غير كثيف واذا كان دمه صافيا
مشرقا مع ذلك كان فرحا واما الدم الغليظ غير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة وهو في النوادر كان
صاحبه غير جبان ويكون شيء قوي القلب غير فرح لان المزاجية يكون من الغضب والجرأة انه يعد للغضب
لان الغضب حركة الى الروح والمزاجية مناسبة للذة واللذة يكون الحركة فيها نحو الخارج وهذا الانسان
يكون غضبه في الامور عظيما ويكون شديدا لسخن روحه فلذلك يكون قليل الخوف والدم الغليظ غير الكدر الزائد
في البرودة يكون صاحبه لا جبانا ولا مغراحا ولا شديد غضب ويكون جبينا الى حد ويكون بليدا في كلامه
لان روحه يكون شبيهه بدمه والدم الغليظ الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه متوحشا جبانا
ساكن الغضب الا في امر عظيم وسبب غضبه دون ثبات حار المزاج لمشاكلته في سائر الاوصاف
دون ثبات الرقيق العوام ويكون حقودا. البحث السادس في الحقد يعتبر في تحقيق الحقود امور ثلاثة ا
غضب ثابت لانه لو كان يسرع الزوال لم يتقرر صورة المؤذي في الخيال فلا يشتاق النفس الى الانتقام ولا
يتوجه الى الطلب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة لانه اذا كان سهلا اشتغلت النفس بحركة الانتقام
واشتغال النفس بالقوة المحركة بمعونة الاشتغال بتحفظ صورة المؤذي في الخيال والذكر لان اشتغال النفس
بجهة يمنعها عن الاشتغال بجهة اخرى وانه الشوق الى الانتقام اذا اشتد ولم يكن منه حرف يلح في الفكر وسهولة
حصول ان صار عند الخيال كالحاصل والحاصل لا يطلب ولا يبقى الشوق ولهذا اسقط الشوق الى الانتقام
من الضعفاء لما كان سهلا ودل على ان حال الخيال في الرغبة والرهبة مبني على التخيل لا على الحقائق
نفور النفس عن العسل اذا شبه بالمرة المقيئة وعن الماء والمشروب اذا كانت صورتها تشبه
تصورا حاما مستقذرة وكذلك الشيء الذي يسهل حصوله يصير عند الخيال امرا كالحاصل فلا يبقى الشوق الى
تحصيله ج لا يكون الانتقام في غاية التعسر فيكون في محل الطمع لانه مع عظم المؤذي يحصل الياس من الانتقام
والخوف يمنع صورته ان يقع الى الانتقام في النفس فالانتقام يكون متعذرا او متعسرا لا يشتاق
النفس اليه ولهذا لا يبقى الحقد الى الملوك لتعذر الانتقام منهم ثبت ان الحقد انما يكون يوجد عند وجود غضب
ثابت متوسط بين الشدة والضعف ومعلوم ان الغضب انما يكون اذا كان الدم غليظا كدرا وان يتوسط
الغضب بين الشدة والضعف انما يكون اذا كان الدم باردا ثبت ان الدم الغليظ الكدر انما يكون

الحقد

هو المستعد لتحقق المقالة الثالثة في باقي المقولات وفيه فصول الفصل الاول في المضاف وفيه مباحث

الاول في معناه اعلم ان المعنى الذي يقال له مضاف غير مستقل بذاته ولا قائم بالاستقلال بل لا بد وان يكون عارضا لغيره

فيحصل لنا امور ثلثة امر معروض هذا المعنى كالرجل الذي يعرض معروضا للابوة مفردا عن هذا العارض

وهذا العارض نفسه من حيث هو مفرد عن اعتبار غيره معه كالابوة العارضة للرجل والمجموع المأخوذ

مركبا منهما وهو الرجل الذي عرضت له الابوة من حيث هذا العارض ويقال له الاب ولفظ المضاف يقال على

المعاني الثلثة بالتشكيك ويقال للاوسط مضاف حقيقي وللاخير مضاف مشهوري والاعتبار الاول خارج عن

عرضا واما الاعتبار الثاني فهو المقولة والثالث هو مجموع الاعتبارين خارج عن الاعتبار ايضا لكن لما كان

الوجود على المركبات في اول الامر اسهل كثيرا لما يطلبها ويعبر بعضها عن البعض بحث الحكماء في اول الكلام

عن المضاف وهي المعاني المركبة وفي ثاني الامر عن الاضافات فقالوا المضاف هو الذي ماهيته مقولة بالقياس الى

غيره وهذا الرسم يندرج فيه الاضافات والمضافات معا وهي كون الماهية مقولة بالقياس الى غيرها هو كون الماهية

بحيث تعقلها الى تعقل شيء خارج عنها لا كيف اتفق بل التعقل الحقيقي الملزوم اذا تصورت فانه يتصور

معها لوازمها مع ان ماهيات الملزومات غير مقولة بالقياس الى ماهيات اللوازم لوجود تعقل الماهية التي هي اول الموضوعات

والملزومات [illegible] بعضها ومقومة [illegible] على اللوازم وامتناع تعقل المضاف كذلك بل ان تعقل المعقول المحتاج

الى تعقل غيره لا يتقرر ذهنا ولا خارجا الا لاجل وجود ذلك الغير بانه كالاخ فان تعقل الاخوة لاحد الاخوين

انما يتقرر ذهنا لتعقل الاخ الاخر كذلك فاذن الاخوة لاحد الاخوين هو اعتبار الشخص من حيث له اخ بعد الصنف

وكيفي الفرق بين الاضافة والنسبة [illegible] وجوب الانعكاس في الاضافة دون النسبة اذا ثبت هذا فنقول كل واحد من المضافين

المشهوريين اما ان يدل اسم كل واحد منهما دالا على ما له من الاضافة بالتضمن كالاب والابن فان لفظ الاب

يدل على شخص له الابوة فيكون دالا على الابوة بالتضمن وكذا لفظ الابن او يكون اسم احدهما يدل على ما له من الاضافة

دون الاخر وهو قسمان لان الدال بالتضمن على ما له من الاضافة اما الذي يكون هو اسم المضاف كالجناح فانه مضاف الى صاحب

ذي الجناح ولفظ الجناح دال بالتضمن على الاضافة الى ذي الجناح واما ذو الجناح فانه يدل على ما له من

لفظه ذو او بالعكس كالعالم فانه هو المضاف الى العلم ولفظ العالم دال بالتضمن على ذلك واما العلم وهو

المضاف فلا يدل على ما له من الاضافة ومن ثم يقترن به حرف اللام في قولك العلم علم للعالم البحث الثاني في

خواص المضاف للمضاف خاصيتان مطلقتان لا توجدان لغيره الاولى التكافؤ في لزوم الوجود

بالقوة او بالفعل في الذهن او الخارج وكذا في العدم فيكون كالابوة والبنوة متلازمان ذهنا وخارجا وجودا وعدما

وكذا الاخوة مع الاخوة فاي اضافة وجدت وجدت الاخرى واي اضافة منهما عدمت عدمت الاخرى

اعترض بان المتقدم بالزمان معقول بالقياس الى المتأخر وبينهما اضافة التقدم والتأخر بالفعل مع انهما لا يجتمعان

كالاب والابن اجيب بانهما لا يجتمعان [illegible] وان وجود المتقدم متقدم على وجود المتأخر ولا يمكن وجود المضاف من

معا والا لاستحالته [illegible] فاذن بينهما اضافة المعية والمصاحبة [illegible] اضافة التقدم والتأخر [illegible] انا نعلم

ان القيامة ستكون فبين العلم والقيامة الكائنة في المستقبل اضافة موجودة بالفعل والعلم بها موجود كان

والقيامة معدومة اذ لو كانت موجودة لكان العلم مضافا الى انها كائنة لا الى انها ستكون والعلم بها موجود قبل العلة

متقدمة على المعلول وهي [illegible] فان العلة لا تعقل من حيث هي الا مع المعلول ومن حيث لا معلول فلا علية اجاب الشيخ عن

الاول بان التقدم والتأخر معتبران من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا وهو ان يحضر الذهن زمانين معا ويحكم ان احدهما سابق

على الاخر ومتقدم عليه والاخر متأخر عنه لامتناع التقارن بينهما والا لا تتحقق اضافة التقدم والتأخر وثبتت

اضافة مقارنة لهما واذا حضرا في الذهن معا فقد حصل المجموع في الذهن وحصل العرض بحسب الوجود مستند

الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فهو موجود مع الاخر وانه ليس بموجود ويمكن ان يوجد امكانا [illegible] الى

وجوب وهذا كونه متأخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم فاذا وجد المتأخر

فانه موجود في الذهن ان الزمان ليس موجودا بالنسبة الى الذهن ثم كان موجودا [illegible] وهذا ايضا امر موجود مع

الزمان المتأخر فالنسبة المتأخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الامور بل في الذهن اعترض [illegible] بان الاول

هو الصحيح لكنه يستلزم التفريع بان اضافة المتقدم والمتأخر لا وجود لها في الاعيان بل في الاذهان خاصة واما الثاني

فضعيف لان وجود الزمان المتقدم اذا كان موجودا فهو موجود مع الاخر وانه ليس بموجود ويمكن ان يوجد يوهم ان للا وجود

وجودا وهو ظاهر البطلان فان سلب الوجود لو كان وجودا لكان الشيء عين نقيضه وهو محال فاذن الاضافة بين الموجود

والمعدوم لانه لا وجود للمعدوم فكيف يتحقق الاضافة والوجود بالنسبة اليه [illegible] ان وجود الاضافة [illegible] وجود

المضافين لو سلمنا انه لا وجود للمستقبل [illegible] الى الحاضر ليس متقدما على [illegible] وجود المستقبل ولا هو

مضاف اليه اضافة التقدم لانهما معا متحققان بل اضافة التقدم انما هي بالنسبة الى وجود المستقبل ووجود المستقبل غير

حاضر والان لا يكون مستقبلا فالاضافة الى معدوم فلا وجود لها في الاعيان اصلا بل في الاذهان [illegible] واجاب عن ب

ان العلم بان القيامة ستكون علم بحكم من احكام القيامة وهو وصفها بانها ستكون وهذه الصفة حاضرة الان في الذهن عند احضار

العلم بها وحضورها في الذهن [illegible] في الاعيان [illegible] حاضر [illegible]

الجواب الاول ان اضافة التقدم والتأخر لا وجود لهما الا في الاذهان وهما حاصلتان حين تعقل العقل لكل واحد منهما

[illegible] ان كون القيامة ستكون امر حاصل في الذهن فيتحقق الاضافة وفيه نظر لان اضافة التقدم [illegible] بالنسبة الى

الذهن [illegible] محال الوجود [illegible] الوجود في الاضافتين

المضاف

فخذ

او ليس رجوع النسبة الى الخارج يجب وجودهما في الخارج معا وعموم فان هو به احل عليه العلة متقدم على
ما يحمل عليه المعلول لا من حيث العلية والمعلولية وهذان معا في الحقيقة لان التقدم انما هو باعتبار وصف العلة
لا باعتبار الذات من حيث هي والا لوجد من يعقلها لعلة فهذا بيان بلا نزاع الاضافة واما موضوعاها
فقد يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر كالمالك والمملوك فان ذات كل منهما يصح وجوده مع عدم الآخر وقد يصح وجود
ذات احدهما مع عدم ذات الآخر دون العكس كالمعلوم والمحسوس ومنه ما يمتنع وجود ذات احدهما عند عدم ذات
الآخر كالمعلول المساوي فالحكم المشهور ان المضافات كلها يلزمها انها معا في الوجود اي ايهما وجد
كان الآخر موجودا وايهما عدم كان الآخر معدوما مثل الضعف والنصف ولكن قد لا يصح في بعض الاشياء لكونها
في الوجود معا من جهة اخرى كالعلم والحس في الادراك لا القول بان المتشاركان لهما في الاسم فان كان هذا العلم في جوهره
مدركه دائما ليس يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد غير مضاف
الى العلم وان كانا من حيث هما متضايفان لا يستقيم احدهما على الآخر وليس الغرض ذلك بل الغرض ان احدى
الذاتين لا يسبقها اضافة يلزمه من حيث ان يكون معه متضايفا ابدا وذات الآخر قد يوجد وليس بمضاف وكذلك حال
الحس فان ذاته لا يسبقها عن لزوم الاضافة اياه وذات المحسوس يمكن ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ قد
لا يكون حيوان حاس موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي الاوائل يتكون الحيوانات من الاجسام الارضية موجودة واما امور
اخرى فيكون المتكافئة في اللزوم ان اخذت متضايفات واما غير متكافئة في اللزوم ان اخذت ذواتا فهكذا يجب
ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي يفهم عليه المطابقة فهو وجه مختل واما المثال الذي اورده في جملة العلم فالمشهور
ما اورده من امر المربع المساوي للدائرة فان العلم به لم يوجد الى هذه الغاية لكنه هو موجود فنقول له ليس يلزم
ان هذا القول مجاز فيه وذلك لانه ليس يجب ان يكون كل علم بانا معلوم موجود من العلم التصور وقد يتصور
امور لا يكون لها وجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يوجب
ذلك ان يحصل لها وجود في الاعيان وبالجملة لا يوجب ذلك الا ان يحصل لها وجود ما غير الذي في الذهن وهذا
الذي في الذهن هو العلم نفسه وانما يحتاج عن علم المضاف الى مضاف اليه والمضافان متشابهان والنظر في
المعلومات بحسب التصديق اشياء كثيرة ومن جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والامكانات
غير الوجود وذلك مثل قولنا اذا اخرج عن شكل كذا خط منحن كذا في جنب خط كذا لم ينته الى سواء الباب
المطابق والملتقيان فان هذا ايضا لا وجود له الا في الذهن وهذا المثال الذي اورده وهو حال المربع المساوي
للدائرة الذي يجعلونه موجودا ولم يعلم فهو مثال اشد اشكالا من الدعوى وليس يعرف ان وجوده فانه لو
كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما [illegible] ان له في الاعيان وجود اصلا فيبطل دليل [illegible]

حد ثم بذلك فان عنوانه ممكن ان يوجد فذلك امر بالقوة وكان العلم به انه ممكن ان يوجد فنقول ليس في الا هذا وشبهه
ليس يمكنك وانت منطقي ان تحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما كان غرضنا فيما اوردناه ان نعلم انه يمكن ان
يكون ذات احد المتضايفين وجود لا يسبقه كلا اضافة الى الآخر وليس الآخر معه فيه وذلك فان كان علم تصوري او
تصديقي ليس مضافا الى شيء آخر فليس هو من جملة المضافات التي ذكرها واذا لم يكن من جملة ما ذكرناه لم يعتقد به ما قلناه بل
جعلنا مثالنا الذي يعتمد من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود وان عدد
الكواكب [illegible] وهذا العلم هو في الحال الذي ذكرناه والشرط الذي اشرنا اليه ولو كان لما اوردناه مثل قول القائل في الذهن او
خارج الذهن فكان مكافئه في الوجود معا فليس ذلك الغرض ما يعتقد به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المضافات
مكافئة في الوجود بل قلنا ان ذلك كذلك وانما امر المربع والدائرة فليس تنفع به غرضا لانه لو كان لهذا
المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان يكون
هذا المربع موجودا ويكون علينا من المجهول به فيثبت ان جميع ما اورده من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي
نقصده قال لكن قدماء المتكلمين اجابوا عن شبهة كهذه في العلم والمعلوم فقالوا ان الذي يعلم من ان المعلوم قد
يوجد ذاته والعلم به لا يكون قول غرض فان ههنا علما موجودا بكل شيء وجود الاشياء فرع الاشياء وهو علم الباري تعالى
والملائكة ولم تعلم ان هذا لو كان حقا فليس جوابا عن الشك لان الشك ليس يقول انه ولا شيء من المتضايفات لا يكونان
معا ولا انه يقول انه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معا ولا يحتاج الى ذلك فان دعواه انه ليس كل متضايفين يكونان معا
فهذه الدعوى يصح لها ولو واحد يورد المتشكك في علم واحد فيقول علمنا بوجود العالم لا يصح ان يكون علما وذاته
العالم غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس علمنا به بموجود وكذا الزمان بغير شرط الذات فاذا كان
علمنا بالعالم بعد الصفة لم يكن علم الله تعالى بهذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذي شار
الى حظه من جميع العلوم وكان العالم قد يكون موجودا وعلم ما يقرن بوجوده ليس بموجود والشبهة يكون قائمة فان الشبهة لم ترد
ان المعلوم قد يكون موجودا ولا علم البتة بل الشبهة اخرى وهي ان يريد ان لها حالا اخرى وافقه لم يقل ان العالم
لا يكون مضافا الى هذا العلم الا ان لا يكون معلوما له الخصيصة الثانية وجوب الانعكاس في رجوع بعضها على
بعض بالتكافؤ ووجه ذلك الرجوع ان لو لم يوجد رجوع الحمل عند الوضع ولا تحقق امر رجوعه والتلازم المنطقي وذلك
لان الوضع هنا يكون احد الطرفين اي الحمل يكون من الثاني اذا عكست صار الحمل وضعا وصار الحق به مثل ذلك الحكم
حاله فصار الوضع حملا وقد صدق عنه ان الحكم يحمل الا بهما [illegible] ان يحكم [illegible] كل منهما الى صاحبه من حيث
كان مضافا اليه فكما يقول ان الاب والد للابن كذلك الابن ولد للاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد ويكون العبد في الاول والمولى
في الثاني وفي بعض الاشياء يحتاج الى التركيب بالطرفين نحو الجناح للاشياء ذات الاجنحة هو موضوع كالطرف والمكان [illegible]

مثال

قو تر[illegible]

العلوم

والغرض هاهنا ان ذكر ما نحوه حسن تعريف الحس بالمحسوس والمحسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما يقال الاب
اب الابن والابن ابن الاب وسواء قلت ذلك لوضعا اولم يقل فانك تعقله معنى فانك تأخذ المحمول على انه مقول
بالقياس اللفظ الدال على ذلك اولم يلحق ولم تأخذ على هذا الوجه تعسر حسن تصحيحه واما سائر المعكوسات فيسلك
في مواضعها فهي ان الذي للمضاف في ذلك كله لكن في هذا التعاكس شرط يجب ان يراعى وهو ان الاضافة اذا وقع
على التعادل الحقيقي كان التكافؤ والتعاكس ووقوعها على التعادل هو ان يقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا
وبالذات فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر عرض له او الى جنسه او الى نوعه لم يقع الاضافة منعكسة لا انها
الى الذي هو من حيث هو مضاف اليه مثلا اذا وقعت اضافة الاب الى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو انسان فقيل
الاب اب الانسان لم ينعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الاب فلا يقال الانسان انسان للاب وكذا اذا
قيل الرأس رأس للانسان او للحيوان او الرأس رأس لذي شيء او الرأس رأس للمتنفس وكذا الجناح جناح للطائر
والسكان سكان للسفينة ولا يمكن ان يعكس فيقال والانسان او الحيوان او ذو شيء او متنفس بالقياس الى الرأس ولا
الطائر طائر بالقياس الى الجناح ولا السفينة بالقياس الى السكان لان ذكر لا يعادل او ذكر لا يعادل وهو ذو الرأس
فالرأس رأس لذي الرأس وكذلك الجناح جناح لذي الجناح والسكان سكان لذي السكان فاما ذكر فانما هو موضوع
المضاف المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف واما موضع منه الاكثر في الموضع
الذي لا يكون فيه الاضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس الى ما هو حيث يحتمل لذلك بنوع من التسمية فيكون لا اسم للمضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه وان كان من حيث هو موضوع للذات اليه او من جهة اخرى فلذلك يجب ان يخترع لمثل هذا الشيء
اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما تقع اليه الاضافة بالتعادل والتعاكس فمن امتحن تقع اليه لا بالتعادل فسبيلك
في تحصيل ذلك ان تجمع اوصاف التي لها جميعها اي تلك الاوصاف اذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز ان يرتفع
اولم يرتفع امكنك ان تحفظ الاضافة ويكون متحققه بانه واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الاضافة بكل ان يعود
برفع ذلك الوصف فذلك الوصف هو الذي اليه التعادل والاضافة الحقيقية اعني اعنيه الانعكاس واذا لم يكن كذلك فليس اليه التعاكس
والاضافة فانك اذا رفعت عن الرأس انه حيوان او ناطق او انسان او ما شئت من الاوصاف واستثنيت كونه ذا رأس او ذو
رأس امكنك ان تثبت اليه الاب او الرأس واذا رفعت انه ابن او ذو رأس وحفظت انه حيوان او انه انسان او ناطق
وانه ذو شيء لم يمكنك ان تضيف اليه الابن او الرأس فيعلم من هذا ان التعادل الحقيقي في الاضافة والتعاكس انما هو
كالاب والابن والرأس وذي الرأس وهما اللذان ينعكس احدهما على الاخر وقد عرفت ان الانعكاس منه ما لا
يحتاج الى حرف النسبة بان يكون للمضاف من حيث هو مضاف لفظ موضوع كالعظيم والصغير والطويل والقصير ومنه ما يحتاج
ان يساوي حرف النسبة فيهما كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم والله اعلم

كذا
ان للتعلم اضافتان احدهما الى العالم والثانية الى المعلوم وهي في نفسها كيفية حقيقية كالقدرة في نفسها كيفية حقيقية
ويلزمها الاضافتان الى القادر والى المقدور ولكن تحقق حرف النسبة في احدى الاضافتين دون الاخرى فيقال العلم علم
للعالم والعالم عالم بالعلم والعلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم واما في القدرة فتحقق الحرفان فيهما فيقال
القدرة قدرة للقادر والقادر قادر بالقدرة والقدرة قدرة على المقدور والمقدور مقدور بالقدرة ويقال
العالم عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم للعالم فيتصف احد المضافين المشهورين الى الاخر ويحقق مما حرف النسبة
كما يقال القادر قادر على المقدور والمقدور مقدور للقادر بعينهما يجب فيهما ان العلم والقدرة اذا جعلناهما
صفتين حقيقيتين يلزمهما الاضافة لم يكن تلك الاضافة الحقيقية معلومة الا من جهة لازمها الذي هو المحل البحث الثالث
في المضاف الحقيقي المضاف قد عرفت انه اما حقيقي وذلك تشبيه الى يرد الحس ان الامر ما لا يعقل الا بالقياس الى غيره
والاعرف عند الناس هو المركب والحقيقي منهما هو الاضافة والعارضة كالابوة وهي المضاف بمعنى المقولة وقد رسمها الاوائل
بانها التي ماهيتها ليس ان تكونها مضافة وبيان ذلك انا اذا رسمنا المضاف بانه يكون ماهيته مقولة بالقياس الى
غيره لم ان ذلك على تقدير ان يكون هناك ماهية ورائها هي المقولة كالاب فانه وان كان مقولا بالقياس الى الابن
الا ان له في ذاته ماهية غير مقولة بالقياس الى الابن وهي كونه انسانا او شيئا اخر فيجب ان لا يكون هنالك ماهية وراء هذه
المقولة كالابن والبنوة والاخوة واشباهها واذا عرفت ذلك فنقول ان الاسم الذي ذكرناه هو بين المضاف
الحقيقي المضاف فان مثل الحقيقي والمشهوري ولا يكون ذلك تعريفا للشيء بنفسه وفيه نظر فان المعرف يجب ان يكون مساويا
للمعرف لان العموم انما عرض باعتبار احد المفهومين تخصيصا للنوع عن ذلك لا يجوز ادخاله في التعريف
بنسبة المحدود لان ما اذا عرفت هذا فنقول لا يمكن حمل المقولة على المضاف العام لان مفهومه انه شيء ما ذو اضافة
كما ان الابيض شيء ما له بياض ولو حملنا المشترك اسم من الاعراض مقولة لصارت المقولات غير متباينة فلهذا لم يحمل المضاف
المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لا ماهية له سوى كونه مضافا مقولة لان لكل الاضافة فانه شيء مقول ماهيته بالقياس الى
الغير فوجب ان لا يحمل في الاضافة مقولة لا ما يعني الذي منهما ان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي ليس لها تخصص الا بكونه
مضافا فاما الشيئية المحمولة على المعنى الاخر فانه ليس تخصصها بكونه مضافا بل بامر اخر هو كونه جوهرا او غيره ثم يلحقه
بعد ذلك التخصص بالاضافة وفيه نظر فان العام انما يكون عاما لو كان له اختصاص لكن ما حمل العام هو المضاف
المشهوري لا اسباع له يكون الحقيقي شيئا ما ذا اضافة فيكون بالحقيقة فيدخل الحقيقي بالمشهوري الذي لا يعقل الا بالحقيقي
لانه جزء منه والكلام في الترتيب على المركب وانما يلزم عدم تباين المقولات حين تنقسم من الاعراض مقولة لو كانت
الاعراض غير متباينة وموضوعاتها غير متباينة وتصورها على التفصيل والاشتقاق من كل واحد منها وكل ذلك
غير لازم ونتيجة ذلك قوله فلهذا لم يحمل المطلق مقولة غير لازمة لان الذي ذكر ليس المطلق وقد صرح به في جواب

على مذهب ان للسماء استعداد الموصوفية بالفوقية فاذا سلم ان الفوقية ليست ثابتة في الاعيان ومعلوم ان كل ما
بها الاستعداد الاتصاف بها لو كان ثابتا لزم التسلسل واعلم ان الناس قد اختلفوا في ان الاضافة هل
لها وجود في الاعيان فالمتكلمون وجماعة من الاوائل منعوا من ذلك وزعموا انها من الاعتبارات الذهنية
كالكلية والجنسية وذهب طائفة من الحكماء الى ان لها وجودا في الاعيان احتج الاولون بوجوه الاول لو كانت الاضافة
امرا موجودا في الاعيان لزم التسلسل المحال والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الاضافة لو كانت ثابتة في الاعيان
فاما ان يكون جوهرا او عرضا والاول باطل بالضرورة فانه لا يعقل للاضافة وجود مستقل بنفسها والا لما صح لها في
المحمول عليه في الاعيان وصف الاضافة [illegible]
كل عرض فلا بد له من محل يحل فيه فحلول ذلك العرض في محله اضافة ولو كان العرض الى ذلك المحل فيكون عرضا موجودا
مفتقرا الى محل فحلوله في ذلك المحل اضافة اخرى ويتسلسل لان الحلول عرض الاضافة فان الابوة اذا كانت حالة في ذات
الاب كان كونها في محل مغاير للمفهوم من الابوة فيكون ذلك اضافة عارضة للابوة والكلام فيه كالكلام في الاول
ويلزم التسلسل اجاب الشيخ بانا لا نسلم ولا يلزم من حصول [illegible] هذه الشبهة الى حد المضاف المطلق
فمعقول المضاف هو ان ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما تعقل بالقياس الى
غيره فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان
في المضاف ماهية اخرى فيجب ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا
بالقياس الى غيره بسبب غيره بل هو مضاف لنفسه فليس هناك ذات وشيء هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته
لا باضافة اخرى فيسقط من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى بذاته في هذا الموضوع فله وجود
اخر مثلا وجود الابوة في الاب امر زائد على ذات الاب وذلك الموجود ايضا مضاف فليكن هذا عارضا
من المضاف لزم المضاف فكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه فلا اضافة اخرى فالكون
محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته [illegible] هذا الكلام على طوله لا يغني شيئا لان هذا انما يرد على من
يجعل المضاف الذي هو المقولة مضافا باضافة اخرى [illegible] التسلسل [illegible] من هذه الجملة [illegible]
اخرى [illegible] الابوة مثلا من حيث هي ابوة ماهيته تعقل بالقياس الى الابن على انها عارضة لموضوع هو ذات
الاب فعروضها للاب وحلولها فيه ليس هو نفس كونها ابوة لان الابوة انما تعقل بالقياس الى الابن لا الى ذات
الاب وعروض الابوة للاب وحلولها فيه اضافة بالقياس الى المحل الذي هو الاب فاذن عروض الابوة
للاب حال زائد عليها عارضة لها [illegible] الى غير النهاية وافضل [illegible] هذا الاعتراض غير موجه
لان غاية ما فيه ان الابوة موجودة باضافة اخرى هي العروض للموضوع ولكن لم قلتم ان العروض لا يوجد [illegible]

البنوة

الاعراض حيث قال الشبهة المحمولة على المعنى الاخر ليس يختص بها كونه مضافا بل ربما امر اخر

البحث الرابع

في الفرق بين النسبة والاضافة قال الشيخ ليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامور التي يلزمه في
الذهن لكن لا يكون بذلك اضافة ولا تحمل الاضافة على شيء من المقولات النسبية حمل الجنس لكن المضاف يوجد في كل
واحد منها بان يعرض له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شيء هو بها اين وهذه النسبة الى شيء بانه يصير بها مضافا
الى غير ان يصير المضاف جنسا له فان كون زيد في الدار هي نسبة الى شيء هو بها اين وهذه النسبة ليست اضافة
بل اينا ثم اذا اعتبرت الكون وجدت الموصوف به لا يعرض له من حيث هو في اين الا ان يصير معقول
الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوي وذلك حاو لا من حيث انه اين فقط بل من حيث هو محوي
حاويه فاذا اعتبر من هذه الجهة وجدته قد عرضت له الاضافة كالساكن من حيث انه ساكن هو الذي
الساكن فان ماهيته معقولة بالقياس الى ذي الساكن لا ماهيته انه الساكن بل ماهيته انه الساكن كذلك كون الشيء
في مكان ليس هو بعينه كون ماهيته معقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث يصير النسبة شاملا للاخر
للحاوي والمحوي فان اخذت النسبة متكررة في كل شيء صارت له اضافة ومعنى المتكرر ان يكون النظر لا الى النسبة فقط
بل بزيادة اعتبار النظر الى ان الشيء له من حيث له نسبة الى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحائط
فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له مكان مستقرا على الحائط ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار
مضافا لا الى الحائط من حيث هو حائط بل من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحائط من حيث الحائط
حائط نسبة ومن حيث باخذ الحائط منسوبا اليه بالاستقرار عليه السقف منسوب منسوب اضافة وهذا
معنى ما نقوله ان النسبة تكون لطرف واحد والاضافة تكون للطرفين فانك اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط وجدت
النسبة من جهة السقف المستقر واما من جهة الحائط فلا نسبة الى شيء من حيث هو حائط فاما ان اخذت
النسبة من حيث ان السقف مستقر على مستقر عليه والى ذلك مستقر على المستقر انعكست النسبة وصلحت لان تكون اضافة وكل
نسبة لا توجد في الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافة وكل نسبة يوجد الطرفان فيها من حيث النسبة فهي اضافة
والامور التي يوجد منسوبة بلا زيادة هي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة

البحث الخامس

في ان الاضافة وجودية في الاعيان ام لا قال [illegible] افضل المحققين عمر الملة والدين قدس سره
[illegible] هذه المسألة فان من الاضافات ما هو وجودي كالفوقية والتحتية ومنها ما هو اعتباري [illegible] ذلك
الوجود ليس موجودا على معنى انه ثابت في الاعيان كثبوت السواد للجسم بل على معنى ان الماهية الموصوفة بالفوقية
مثلا لها كونها انها فوق وذلك امر ثابت في الاعيان وهذا الجواب فيه نظر فان [illegible] السماء فوق الارض
بمعنى ان السماء والفوقية [illegible] كونها موصوفة بالفوقية ثم الوصف قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة

لا بد لهم من اضافة اخرى وذلك لان كل من الموصول بالعداد الى الغيران كان له مفهوم اخر وراء الملك المقول فح لزم الحكم بالتغاير
وان لم يكن له مفهوم اخر وراء تلك المقولة امتنع الحكم بالتغاير فههنا لما رأينا الابوة عارضة للموضوع وكان
مفهوم الابوة غير مفهوم العروض للموضوع لا جرم حكمنا بتغايرهما وان عرفنا ان الابوة عرض لها اضافة هي كونها
عارضة لموضوعها فاما العروض للموضوع فليس له مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للعروض للموضوع عروض
اخر للموضوع حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك العروض للموضوع عارضا للموضوع لذاته ولو لا الغيرة مانع التسلسل
وفيه نظر فان عدم التغاير في المفهوم النوعي لا يمنع التسلسل بل المطلق التغاير الشخصي ولا شك في تغاير الاضافات
بالشخص باعتبار تغاير المضاف اليه بالتشخص ولا ريب ان الابوة عارضة بعد عرض لها اضافة العروض ومنه اضافة
العروض ليست اضافة عروض السواد لمحله بل هي مغايرة لها ههنا اضافتان ح ابوة وعروض الابوة ثم ان عروض
الابوة عرض في الفرد ان كان وجوديا فله موضوع وهو عارض لذلك الموضوع فعروضه مغاير لعروض الابوة
وهكذا حتى يلزم التسلسل والغلط نشأ من عدم الفرق بين الاتحاد النوعي والشخصي ويتوهم ان التسلسل انما يلزم باعتبار
التغاير النوعي وليس كذلك الثالث لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان تقدم الزمان المتقدم على
الزمان الحاضر وصفا ثابتا ولو كان ثابتا لكان الموصوف به ثابتا لاستحالة قيام الصفة بذاتها اولا بغير الموصوف
لكن الموصوف بالتقدم هو الزمان السابق فيكون الزمان المتقدم ثابتا مع الزمان الحاضر والتالي باطل
والا لا يستوي التقدم ودخوله في الزمان دفعة ويلزم تعاقب الزمان مع انه سيال او اعادة المعدوم
فالمقدم مثله واعترض بان هذه الاضافة عدمية انها غير موجودة في الاعيان لكن لا يلزم من انتفاء
كون هذه الاضافة الخاصة ثابتة في الاعيان ان لا يكون شيء من الاضافات ثابتا في الاعيان فجاز ان يكون
بعض الاضافات ثابتة دون البعض وفيه نظر فان جنس الاضافة اذا كان وجوديا فالتخصيص بامر ثبوتي
لم يثبت الاضافة فالخاصة عدمية ولا شك ان التقدم داخل تحت مطلق الاضافة وتخصيصه بخصوصية التقدم الذي
هو الثبوت في الزمان السابق وذلك امر عدمي فكيف يكون نوع الاضافة وعدميا مع صفة قد عرض
لها العدم باعتبار عدم موضوعها كالمعروض للسواد المعدم عند عدم محله الرابع لو كانت الاضافة موجودة
لكانت مشاركة لسائر الموجودات في مطلق الوجود ومتمايزة عنها بخصوصيتها وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز ولا شك انه لم يحصل الوجود تلك الخصوصية لم يوجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك التقيد
سابقا على وجود الاضافة ثم لا يوجد الاضافة الا بعد وجود الاضافة ويجوز ان الاضافة مرتبط
باضافات سابقة عليها لا نهاية لها اذ الوجود من حيث هو وجود ان كان مضافا فكل موجود مضاف
[illegible] وان لم يكن مضافا فالاضافة لو كانت موجودة في الاعيان فقد لا يكون مضافا من حيث انها

موجودة فالمضاف من حيث انه مضاف غير موجود وهو خلاف المطلوب وفيه نظر فان اللازم ان المضاف
من حيث انه مضاف غير الوجود لا انه غير موصوف بالوجود حتى يمتنع اتصافه بالوجود وهذا الذي ذكره
ثاني في حجج المانعين [illegible] لو كانت الاضافة موجودة لزم ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث والتالي باطل اتفاقا بيان
الملازمة سلم بيان الشرطية ان كل حادث يوجد فان [illegible] اضافة المعية وقبل وجوده كان له
معه اضافة التقدم وبعده يحصل له اضافة البعدية ثم تلك المعية لم يكن موجودة قبل وجوده ولا بعد [illegible]
حادثة فلزم وجود حوادث لا نهاية لها حالة فيه تعالى لان تلك المعية اذا اتصف [illegible] بها حدث له اضافة
الاتصاف ولم يكن قبل ذلك بالصفة لزم ذلك الاتصاف ثابت في الاعيان موجود حادث حال فيه وهكذا الى ما لا نهاية
في العدم والثاني فلا اضافة فان [illegible] الامكان المعية سابق التقدم فلا وجدان [illegible] لان امتناع اللازم
يقتضي امتناع الملزوم الثاني لو كانت الابوة موجودة لقامت بالاب لانه هو الموصوف بها فاما ان تقوم بجميع اجزاء
الاب ابوة واحدة فيلزم انقسامها بانقسام كل اب لان كل واحد من الاجزاء ان حل فيه شيء من الابوة او جميع
الابوة او لا يحل فيه شيء منها البتة يلزم من الاول الانقسام [illegible] الابوة نصف وثلث كما للاب وهو ضروري
البطلان والثاني يلزم منه حلول العرض الواحد في اكثر من محل واحد وهو باطل بالضرورة والثالث يقتضي
ان لا يكون الكل محلا لان الكل [illegible] في كل جزء ابوة فيلزم حلول العرض الواحد في محال متعددة ان كانت الابوة واحدة بالعدد
وان يكون هناك ابوات كثيرة فلا يكون الاب ابا بل ابا آباء متعددة وهو محال او لا يكون كل جزء من الاب ابا وهو محال
[illegible] ان يكون كل جزء من الاب ابا وهو محال لانه ان كان الابوة كثيرة بالعدد ثم اضافة كل واحد من هذه الابوات
ان كان لها بنوة واحدة لزم تعدد احدى الاضافتين دون الاخرى وهو محال او الى بنوات متعددة فلا ولد له
في اختصاص بعض الابوات بالاضافة الى بعض البنوات لتساوت وان اختلفت لم يكن مفهوم الابوة ولا مفهوم
البنوة واحدا وكثرتها بالنوع غير معقول وقد اجيب المنقول بانا نعلم بالضرورة ان السماء فوق الارض فيمتنع
الفوقية اما ان يكون مجرد عمل العقل غير ان يكون لها في الخارج مطابق [illegible] ثابتة في الخارج والاول باطل
لان كلا ما لم يكن في الخارج اعتبار لم يدخل فيه الصدق والكذب [illegible] الحكم زوج وجالم
كذب بتكذيبه لانه اخبر على عقلا [illegible] السماء فوق الارض ان كان ثابتا بحسب عمل العقل
لم يكن مفهوم العرض [illegible] الصدق ولا [illegible] التكذب [illegible] المقدم
وهو كون السماء فوق الارض ليس مجرد عمل العقل بل له في الخارج ثبوت وكذا الابوة زيد لعمرو وجميع الاضافات
والفوقية السماء ليست مجرد فرض عقل غير مطابق للخارج ككون الحمار زوجا لانا امرا سلبيا لانه بعض الاول وفيه
انه [illegible] امر عدمي ولا الفوقية [illegible] السماء [illegible] فان كونه ثابتا غير [illegible] كونه [illegible] منقول

بالقياس الى الذي بعدها وان الابوة حادثة بعد ان لم تكن فان لم يكن وجودها لم يتجدد شيء لكن التجدد حاصل
فهي ثبوتية والجواب المعارضة بالاشياء العدمية فان جميع ما ذكرتم آت فيها مع ان العدم لا يتصف بها الا بعد عدمه
والمعدوم المحض لا يتصف بالصفة الثبوتية ولا يعقل ان يكون الامر متقدما على العدم وصفه موجود في الخارج وذلك
باطل لانه يدل على التقدم والتأخر اضافيان من المعقولات المأخوذة من الموجود الى فرد المعقول الذي ليس
مأخوذا في الموجود الى غيره انما هو فيما ذكر ولا يلزم من ذلك في الشيء [illegible] متعددة ويكفيه عدم الموجود على الشيء فما كان
من المضافات على هذا السبيل فانما اتصافه بها في العقل وحده ولا يلزم موجودة في الاعيان كما ان
كون السماء فوق الارض فان السماء والارض لما كانا موجودتين كانت فوقية احدهما الى الاخرى وصفا ثابتا لا يتوقف
على اعتبار المعتبر والوجه في الجواب ان يقال وجود السماء وتحتية الارض كوجوب الواجب وامتناع الممتنع
وامكان الممكن وكان هذه النسب ليست موجودة في الخارج ولا الحكم بها كاذبا وكذا وجود السماء وتحتية الارض
والاصل فيه ما قررنا نحن اولا من ان المطابقة لا تستدعي الثبوت الخارجي بل صدق الشيء في نفسه وكونه في نفسه لا بفرض
فرض الذهن قال الفاضل المحقق كيف الاضافة عرضا حالا في المحل ليس حلولها في ذلك المحل اضافة بل الاضافة تعرض
للمحل حيث وللمحل الى الحال بعد الحلول كالعرض للرأس ولذي الرأس والتحقيق هنا ان وجود الاضافة لا يمكن الا في
العقل ولا يمكن في الخارج الا كون الموجود بحيث يحدث في العقل من تصوره الاضافة فان الولادة شخص من شخص
امر موجود في الخارج واذا تصوره العاقل تعقل ابوة في احدهما وبنوة في الاخر ولا يلزم التسلسل لان الابوة
اذا عرضت لشخص ولم يكن ذلك الوجود اضافة اخرى لكنها لا يمكن ابوة اخرى فاذن لا تتسلسل الابوة و
تلك الاضافة في نفسها امر عقلي ولا تسلسل لانها تنقطع عند وقوف العقل وهم يقولون ان لله تعالى صفات
اضافية كالاول والاخر والرازق والمبدع والصانع وغير ذلك ويلزم من القول بعدم الصفات
غير المعينة الزمانية وكونه حصول الوجود للماهية اضافة بينها لا يتم لان الاضافة هنا ليس الا مجرد الانضمام ولا يرد
ما يكون فيه يترتب ذكر الشيء على ذلك كفوقية السماء بان كونه فوقيا [illegible] من العقلي هو الذي يحدث اذا كان
في العقل اذا عقل العقل ذلك الشيء كفوقية السماء واما الوضع فهو الذي تفرضه انه عرض ولم يكن حين لا الذهن
تشملها وفيه نظر لانه يتعين كون الحلول امرا غير الاضافة وهو غير معقول فان الحلول نوع اضافة فلو كان
هناك اضافة اخرى لتضاعف الاضافات والتمثيل بعرض الرأس وذي الرأس باطل لان [illegible] المنقول ان
لا من حيث الرأسية وذي الرأس بل اذا عرضت الرأسية حصلت الاضافة الى الرأس خاصة لا غير وكذا يجب
في الحلول وما ذكره في التحقيق فانه يشكل اذ ليس في الخارج شيء الا الولادة ان عنى بها ثبوت اضافة في
الاعيان فهو ممنوع فان المرجع بها الى ما ذكره [illegible] ان اضافة الابوة الى الاب بالحلول ليس

مثبت

بين لكن التسلسل لا يندفع بما ذكر بل هو منقطع به فان تغاير النسبة الذاتي في اثبات الحصر مع [illegible] وكونه حصول
الوجود للماهية ليس باضافة لانه مجرد الانضمام ليس بنافع في هذا المقام فان الانضمام اضافة لوجود حصوله كالاضافة
فيه فكيف يمنع كونه اضافة وكون الوضعي غير العقلي اشارة الى ما اخترناه هنا في هذا المقام من ان العقلي لا
يكون كاذبا ولا حاجة ان يكون مطابقا للخارج اذ لا خارج هنا بل ما اعترف به في ثبوت الامور المطابقة للامر نفسه
واعلم ان معظم امر المتكلمين لما وقفوا على حجة الحكماء في ثبوت الاضافة وعجزوا عن حلها اعترفوا بان الاعراض
النسبية كلها وجودية ولما لم يجدوا دافعا للتسلسل الذي الزمهم المتكلمون به اعترفوا بثبوت ما لا يتناهى من
الاعراض والنسب والاضافات يتقدم كل منها بالاخر وابطل المتكلمون بامتناع وجود ما لا نهاية له فان كل عدد
موجود فله نصف وذلك النصف اجزاء الكل وكل ما كان اقل من كل [illegible] متناهيا فيكون الكل
متناهيا لان ضعف المتناهي متناه ويمتنع [illegible] كل عدد له النصف وانما ذلك في العدد المتناهي لانه من خواصه لا في غير
المتناهي [illegible] يسلم النصف لكن لا يلزم من اقلية النصف تناهيه فان مقدورات الله تعالى اقل من معلوماته وتضعيف
الالف مرارا لا نهاية لها اقل من تضعيف الالفين مرارا لا نهاية لها مع عدم تناهيهما قال الفاضل المحقق غير المتناهي
لا يتصف [illegible] والشيء ربما يكون متناهيا من وجه وغير متناه من وجه فيلحقه خواص المتناهي من الوجه الاول
وغير المتناهي من الوجه الاخر فهذا كتضعيف الالف والالفين مرارا لا نهاية لها يمكن ان يعد غير المتناهي نصف الالف ولا
يلزم منه تناهي احدهما وفيه نظر فان الحكم المستند لو اعلى التناهي برهان التطبيق وليس هو الا امكان نقصان شيء
عن شيء [illegible] امتداد غير متناه من احد الطرفين غير متناه من الاول اذ لا اعداد لا
ترتيب لها وضعا ولا عقلا البحث السادس في كيفية تحصيل الاضافة ونوعها اعلم ان الاضافة ليس لها وجود منفرد
مستقل بل وجودها ان يكون امرا لاحقا بالاشياء وتخصيصها بخصص هذا اللحوق وذلك لان التخصيص يعم
وجهين اذن يوصف اللحوق والاضافة معا وليس ذلك بالمقولة بل هو مركب من المقولة ومعروضها [illegible] ان يوجد الاضافة
مقرونا بها النوع من ذلك اللحوق الخاص بالفعل ويوصف معا الملحوق بعارض واحد وهذا هو نوع الاضافة وتحصلها
والاصل فيه ان اضافة الاضافة الى معروضها لماهيتها فاختلف جنسا او نوعا او شخصا باعتبار اختلاف
المعروضات في المراتب ولما تعذرت الاشارة الى اجناس الاضافة وانواعها الا بذكر اجناس معروضاتها
وانواعها واشخاصها [illegible] ذكر الاضافة وتنويعها وتخصيصها الاشارة الى المعروضات لا على
انها داخلة في ماهيات تلك الاضافات بل لانه لما لم يوضع لتلك الاضافات اسماء تعذرت الاشارة الى الاضافة
الخاصة الا بذكر معروضها فالمعروضات تذكر لتكون معرفة لخصوصيات تلك الاضافات فاذا قلنا زيد في الدار لم تكن
الدار محمولة ولا اجزاء المحمول بل المحمول ليس الا الهيئة التي عرضت لما كانت الهيئة جنس ولم يكن لهذا النوع اسم خاص

نعم يتهم

ذكر الجنس وهو مطلق الهيئة ثم قيد بالعروض وهو الدال المكن ذكر الاضافة والمشابهة اتفاق لا مطلق بل اي
الموافقة في الكيف والموافقة الكيفية غير الكيف الموافق فان الكيف الموافق ليس هو اضافة بل شيء ذو اضافة
نعم الموافقة المنسوبة الى الكيفية نوع من المضاف وكذا المساواة والمماثلة واذا كانت الاضافة محصلة
في احد الطرفين كانت في الاخر كذلك وان اطلقت في احدهما كانت في الاخر كذلك فانا اذا اخذنا ضعفا عدديا على
الاطلاق كان بازائه نصف عددي على الاطلاق وان حصل العدد الذي هو الضعف حتى صار الضعف
محصلا باعتبار اضافته منسوبة الى عدد معين كالعشرة مثلا ضعف خمسة تحصلت الاضافة في
الطرف الاخر وهو النصف باعتبار تخصص موضوعها بالخمسة اذ لا يجوز ان يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث
هو ضعف محصل فقد ظهر ان اي احد المضافين اذا عرف بالتحصيل عرف الاخر به وان الضعف المطلق
بازاء النصف المطلق والضعف المعين بازاء النصف المعين وهذا انما يكون اذا كان المحصل تحصيلا للاضافة
اما اذا كان تحصيلا لموضوعها لم يلزم ان يحصل الاضافة بالحقيقة لعدم تحصل المضاف الحقيقي بل فان الراس
عارض لعضو ما بالقياس الى ذي الراس فاذا حصلت ذلك العضو من حيث انه جوهر حتى صار هذا الراس
لم يلزم من العلم به العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الراس لان المحصل هنا انما دخل في موضوع الاضافة لا في
الاضافة ثم التحصيل قد يكون تحصيلا نوعيا كالمساواة فانها اتفاق في الكم فهو اخص من مطلق الاتفاق
فاذا ابدلنا الكمية بالكيفية لم يتحقق المساواة بل يبدل بالمشابهة وقد يكون تحصيلا صنفيا وذلك بان يحصل
الاضافة لموضوع لم يقترن بذلك الموضوع عرض غريب لكن لم يبعدان هي بتلك الطبيعة من الاضافة
عن كونها نوع الاضافة بل يجعلها صنفا كالابن الرجل العادل والابن الرجل الجائر فانهما يختلفان في احوال ولكنها
خارجة عن الماهية فان الرجل العادل لو تممه جائرا لم يتغير بذلك المعنى الذي به كان ابنا واما التحصيل
الشخصي فكابوة هذا لابن ذاك حينئذ ان يعلم ان ما تقولونه من حال الاضافة في امثال من انها علاقة واحدة
بالعدد موجودة لهما جميعا قول لا معنى له بل كل منهما موصوف باضافة الى الاخر ليست بالعدد اضافة الاخر لكنه بل
ربما كان نوعهما واحدا كالجوار فهذا جار لذاك وذاك جار لهذا وربما كان مختلفا بالنوع كالابوة والبنوة
وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس لذلك الاخر فهو مماس لذلك الاخر لكن المماسة التي
هي اضافة في الاول الى الاخر انها بالعدد ليست المماسة التي للاخر وكذلك الاخر انما هو مماس للاول بمماسة هي للاول نفسه بل تلك
المماسة التي للاخر بها هو مماس للاخر نسبة اضافية والى الاول نسبة اضافية فانه لا يماس احدهما الاخر بمماسة
يكون في ذلك الاخر بل يماسه بمماسة في نفسه لذلك الاخر لكنهما من حيث المماسة من جهة العلاقة [illegible] اتفاق التصاحب
في الامور فما اكثر اضافة اخذتها واحدة بالشخص قائمة بالمضافين معا كما توهمه بعضهم فانه باطل لامتناع قيام العرض

ريثما

الواحد بمحلين وكذلك بيان ذلك البحث السابع في تقسيم الاضافة يمكن تقسيم الاضافات من وجوه آخر منها الى المتفق
والمختلف فان من الاضافات ما هو مختلف في الطرفين كالاب والابن والنصف والضعف والعلة والكثرة والزائد والناقص ومنها ما هو
متفق كالاخ والمساوي والمشابه والمماس والمجاور وغيرها ثم المختلف قد يكون احد طرفيه محدودا كالنصف والضعف
وقد لا يكون محدودا الا انه مبني على محدود كالكثير الاضعاف والكثير الاجزاء وقد لا يكون محدودا ولا مبنيا على محدود كالزائد
والناقص ثم المضافان اما ان لا يكون لهما شيء من الكيفيات في عروض الاضافة لهما الى تصاحبهما الصفة او من حقيقة
لاجلها صار مضافا الى الاخر مثل المتيامن والمتياسر والمتماس فانه ليس في المتيامن صفة حقيقية لاجلها صار متيامنا
ولا في المتياسر ايضا او يكون في كل واحد منهما صفة حقيقية لاجلها صار مضافا الى الاخر كالعاشق والمعشوق فان
في العاشق هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة وفي المعشوق هيئة مدركة لاجلها صار معشوقا للعاشق او يكون منهم
الصفة الحقيقية موجودة لاحد المتضايفين دون الاخر كالعالم والمعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار لها مضافا
الى الاخر والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء اخر صار به مضافا الى الاخر بل الشيء كذلك ثم المضافات منحصرة في
اقسام المعادلة الرابع بالزيادة والرابع بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والرابع بالمحاكاة فاما الرابع بالزيادة فاما
من الكم وهو ظاهر واما من القوة كالغالب والقاهر والمانع واما الرابع بالفعل والانفعال كالاب والابن والقاطع
والمقطوع والرابع بالمحاكاة كالعالم والمعلوم والحس والمحسوس على ان ذلك لا يصلح لتقسيم الاضافة ويمكن ان
يعرض لجميع المقولات حتى لنفسها اما للجوهر فكالاب والابن واما للكم المتصل فكالعظيم والصغير والمنفصل
كالقليل والكثير وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل
وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا وانحناء وفي الملك كالاكسى والاعرى وفي الفعل
كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا [illegible] بيان انما ذكر هذا في تقسيم الاضافة
لان الاضافة قد عرفت انها دائما عارضة لغيرها لا تتقوم منفردة الذات عن الغير لا في الخارج ولا في الذهن بخلاف
غيرها من الاعراض فكان التعلق بالغير جزءا من هيئتها فصح ان لها اقساما من موضوعات في الاقرب نسبتان
احدهما القرب وهو منسوب الى البعيد والثانية شدة القرب وزيادته وهو منسوب الى القريب المنسوب الى البعيد فاذا
عكست قلت القريب قريب للبعيد والبعيد بعيد للقريب وتقول الاقرب اقرب بالقياس الى القريب والبعيد القريب
بعيد بالقياس الى الاقرب البحث [illegible] في ان التضاد هل يعرض للاضافة ام لا اضطرب كلام الشيخ في هذا المقام
فانه مشعر بجواز عروض التضاد لها وما يقال من ان العظيم لا تضاد الصغير اذ يعاند التضاد ليس [illegible]
التضايف لا ما يجوز طرفا الاضداد لا التضايف ويجوز في التضاد من الاضداد [illegible] نعلم ان التضاد من
حيث هو تضاد من باب التضايف بحيث ان يكون في التضاد من التضايف فمثلا كان التضاد من حيث هو تضاد

مضاف فلا يمكن ان يكون الشي الذي في المتضادين وليس مضاف من موضوعات التضاد فثبت ان المتضاده لا توجد الا في
موضوعات غير متضايفه من الاضافات طبائع غير مستقله بانفسها فيمتنع ان يعرض لها التضاد لان تقررها المعروض
ان يكون مستقلا بتلك المعروضيه ثم انه قال في باب الاضافه ان المضاف يعرض له ما يعرض لمقولته فالضعف لما عرض للكم
وكان لا مضاده فيه لم يعرض لها التضاد ولما كانت الضاف والنصف عارضه في الكيف وفي الكيف تضاد جاز
ان يعرض لبعض الاضافات تضاد والحار لما كان ضد البارد كان الاحر ضد الابرد ولا تناقض من الكلام في الحكم لان
الاضافات فلما لم يكن طبيعه مستقله بنفسها بل طبيعتها تبيعه لم يكن بالذات للمضاف وجه لم يكن في هذا الحكم تناقض فان كان معروضها
متضاده وجب ان يكون هي ايضا متضاده لانه لو لم يلزم من تضاد معروضاتها تضادها كانت الاضافات مستقله بانفسها
وغير تابعه لمعروضاتها فلهذا حكمنا بان الاحر يكون ضد الابرد واما اذا كانت معروضاتها غير متضاده امتنع
عروض التضاد لها اذ لو عرض التضاد لها دون معروضاتها كانت مستقله بانفسها فلهذا حكمنا بان العظم والصغر غير
متضادين فالكلام انما يسلم عن التناقض لو قرئ على هذا الوجه واطلاق في ان الاضافات لا تضاد في باب الكم عنى
به ذلك انها لا تضاد استقلالا لا انها لا تضاد مطلقا ولا انها تضاد وفيه نظر فانه لا يلزم من استقلال العارض بافتقار التضاد
استقلاله عن معروضه واستغناؤه عنه مطلقا فان الكيف عارض للجوهر وهو معروضه وهو الجوهر غير قابل للتضاد وقيل انه
لا يلزم من تضاد المعروضات تضادها لعدم الرجحان على غيره للعقل بالمساواه والمفاوته فانهما من لواحق الكم الواقع
للزياده والنقصان وهما لا يعقلان كذلك بطلت التبعية من الجهة المسند حكم الشده والضعف
في هذا الباب حكم الضديه فان كانت المعروضات للاضافه قابله لهما قبلتهما والا فلا فالحار والبرودة
لما قبلتا الشده والضعف قبلهما الاحر والابرد وبعض الناس توهم ان الكميه لما قبلت الاقل والاكثر وجب ان يكون
غير المساوي قابلا للاقل والاكثر كان الكيفيه لما قبلت الاشد والاضعف كانت المشابهه قابله لهما فيقول غير المساوي
لا يكون اشد واضعف نعم قد يكون اقرب وابعد فالعشره ابعد في المساواه للثلاثه من التسعه وللسبب في الامرين ما
عرفت من عدم قبول الكم للاشد والاضعف وان قبل الاقل والاكثر فعلى هذا يكون غير مساوي واقرب من غير مساو فاما
فاما في كونه غير مساو فلا يقبل الزياده والنقصان البحث السابع في انواع من الاضافه آ المتتالي
والمتتاليان هما اللذان ليس بينهما ما هو من جنسهما وقد يتعاقبان نوعا كبيت وبيت وقد يختلفان
فيه كصف انسان وصف حجر فلا يكون متتاليين من حيث انهما حجران بل من حيث كونهما اجراما اما ذاتيا كالجسم
او عرضيا كالابصار وصنفي الشخوص جميعا والتالي قريب منه ب التماس فالمتماسان هما اللذان
وضعا ما ليزا منهما متحد طرفاهما بالوضع وذلك يختلف الاشياء لاختلاف المكان بحدوثه وايد لان الاجزاء لا يمكنه
لها في التداخل والمتداخلان هما اللذان يلاقي كل ذات احدهما كل ذات الاخر فان الاجزاء اذا تعدى

لان كل واحد منها طرف الاخر في طرف ذاته بالاسر لم يكن ذلك مماسه بل مداخله اذ ليست المداخله الا ان يلاقي
كل واحد الملاقي بكليته الاخر ان يتحد احدهما بالاخر لم يكن مداخلا كله بل مماسه وهي فهذا هو حقيقه التداخل واما كونهما
في مكان واحد فذلك لازم المتداخلين لانه ليس فيهما فضل الحجم ذاتيهما بل الما اتحد سطحاهما سطح واحد
فالسطح ان اما ان يلاقيا بالكليه او لا بالكليه وانا السلم العام كلا من السطحين في عمقه فيكون السطح حينئذ السطح
منه ثم انه يحتاج الى طرف اخر وتبين ان الاول بعض تداخلهما ذاتي دون بعضها فلا يميز احدهما عن الاخر الا مساحه الا
بالماهيه او لازم من لوازمها ولهما في الماهيه واللوازم فان الاطراف المضاف لو تميز في تمام الماهيه والحقيقه ولا بالعوارض
لان ذلك اما المحل او المكان او الوقت وليس شي منها لاحد السطحين مختصا بشي منه دون السطح الاخر ولا ما هو ذاتي السطحين
لما اتحدا في الماهيه والوضع امتنع ان يختص احدهما بشي من العوارض دون صاحبه اذ ليس بعد التعارض لاحد السطحين اولى من شريكه فقد ثبت
تعددت ولها في العوارض وجهات الاختصاص ولانه لو ثبت الاول منه الامتياز ساقطا فيه فانه لا امتياز منهما فاذن ليس من
السطحين المتحدين في الوضع امتياز اصلا فلا يكون هناك تعدد البته فالسطح واحد مشترك بين الجسمين المتماسين ليكل اهما طرفان بل طرف
واحد فلما لم يكن بينهما متصل ومحل الالف ان المتماسين هما اللذان طرفاهما معا وكذا الاشكال في تماس السطحين والخطين
في تماس الخطين والنقطتين والف التماس كالمصدوق في المقادير يصدق في النقط الف فانه يصدق ان النقطتين متماستان
من انه لا نهايه لها فلا يصدق وعلمها ان نهايتهما مجتمعه لانها نهايات لا ذوات نهايات فالتماس ليس هو اجتماع النهايات
احتج آ بان احد الحدين في الطرف الاخر بالكليه عند التماس وان لم ترتفع التمايز من باب العوارض لان الماهيه واللوازم فانه
تعدد وحال التماس في احد السطحين انه نهايه جسم الجسم دون الجسم الاخر وتصدق في السطح الاخر انه نهايه للجسم الاخر دون الاول
وهذا الوصف قد كان حاصلا لها قبل التماس فيبقى بعده ويحصل الامتياز به وفيه نظر فانها قبل التماس متمايزان
بهذا الاعتبار لا لغيره لان الماهيه ولوازمها لا يكفي له التكثر بها ولا لغير هذا الوصف لعرضها حال بقاء عين جسم كان
سواء تعدد التماس وحصر الوجه ان يترك الوصف فلا وجه وان عدم لزم المحذور وعن هذه الصدق
التماس على النقطه فالى هذا ان التماس هو اتحاد النهايات الى للتمايز فسطح الجسمين يصيران واحدا فلا يصدق التماس
التماس من على الجسمين والتالي و هو ما هو فيما يلي ثان من حيث هو كذلك ولا يتعلق مفهوم التلو مشاركا للامور
انما يتعلق النوع ج الاتصال وهو يكون الشي مما بعده يكون متصلا بما يتصل به ذلك الملازم اما الانطباق
السطحين لا يكون احد طرفي الجسم الى ما الانفتاح من الطرف الاخر لا في رتبه والالتزام فلا او يكون انما يمتنع بزوال صورته
السطح في استوائه اما الى تحديب او تقعير والجسم لا يحتاج الى ذلك او لا تغير ان انطبقا احدهما في الاخر وقد يكون الاتصال
من حيث يتوسطهم غريب من شانه لم يلتقي حيدا على كل واحد من السطحين السيلانيه ثم انه من شانه لم يكن وليست كالتزام
مسرحين به واسطه ذكر الزمام للسطح الجسمين في الاتصال ويطلق على معنيين احدهما ما هو صفه للشي لا بقياسه الى غيره وهو كونه

لا نغراز

الاتصال

ايداخل

يحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود وان المتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمية
المسماة بالجسم التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة الجسمية اتصال ايضا وقد يقال لهذه
الصورة ايضا اتصال وامتداد والمعنى ان يقال للجسم بحيث ذلك متصل وثانيهما صفة للشيء بقياسه الى غيره وهو ايضا
يقال احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر فيقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني بهذا المعنى والثاني كون
الجسم يتحرك بحركة جسم آخر فيقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى والكلام كان بحسب اللغة للذي العادي الى
الغير ينتقل بحسب الاصطلاح الى الاول في الكلية والجزئية وصفان اضافيان عارضان للماهيات
فالكلي قد يراد به معروض هذه الماهيات اعني الكلي الطبيعي وقد يراد به مجرد هذا الوصف اعني الكلي المنطقي
وقد يراد به مجموعهما وهو العقلي والمراد هاهنا الاوسط وهو جنس للكليات الخمس وكل منها يصدق على الامور
الثلاثة اعني الجنس الطبيعي والمنطقي والعقلي وكذا النوع الى آخر الكلي الذي هو الاضافي جنس للجنس الاضافي ثم ان النوع
بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى فهما متباينان بالاحصر تحت عام واحد وان مجرد
وصف الجنسية لا يصدق على مجرد وصف النوعية واذا قيل النوع مندرج تحت الجنس يعني به ان النوع
تحت الجنس يراد ان معروض النوعية مندرج تحت معروض الجنسية فاما مجرد معنى النوعية فليست داخلة تحت معنى
الجنسية بل قسيما مباينا له مشاركا في جنس واحد هو الكلية ثم حمل الجنسية على الكلية حمل عارض على معروضه وحمل
الكلي على الجنسية حمل مقوم على متقوم فان قيل الكلي من حيث هو كلي هل له وجود في الاعيان ام لا قلنا الكلي
قد يراد به الطبيعي المعروض لها الكلية وقد يراد به كونه الطبيعي بحيث لا يعقل عنه صورة مشتركة بين كثيرين
وقد يراد به كون الطبيعي بحيث يصدق على كثيرين لو قارنت ببعضها لا منه المادة والاعراض لكان ذلك
الشخص الاخر فالكلي الاول والثاني والرابع موجودات في الاعيان دون الثالث ح التام هو الذي يحصل له
جميع ما يمكن ان يكون له وهو اكمل ما يليق به ثم انه يقال على امور كثيرة فيقال تام للعدد اذا كان جميع ما يمكن له
يكون حاصلا للشيء من العدد والمنقول عن الجمهور ان الثلاثة اول عدد تام لاجتماع المبدأ والوسط
والمنتهى فيه والاصل فيه انه ليس فيما دونه من الاعداد ما يمكن ان يكون تاما في عدديته فان كل عدد يوجد من احاده
ليس فيه الا ما يكون تاما في العشرة مثلا الا من حيث هو مبدأ او منتهى فانه يكون ناقصا
حيث انه ليس فيها تام لم يكن وهو الوسط وكذا اذا وجد الوسط مع احد الطرفين خاصة ولا
يمكن ان يكون مبدأ في العدد ليس فيه لا يوجد الا عدد وكذا المنتهى واما الوساية فقد يكون
لانها يكون حملها في انها وسط كثيرة لا يكون لكثير حد يقف عنده في تحصيل المبدأ والنهاية والكل
نهاية التمام اقل عدد يوجد فيه ذلك ايضا تاما كما يقال فلان تام القامة

الكلية والجزئية

وجود الكلي

التام

المبدأ أو الوسط كذا

اذا كانت تلك الغير محدودة لان المقادير انما توصف بالتحديد الذي يلزمه التدريج الكيفيات والقوى
وقد يقال لها تامة كما يقال فلان تام القوة تام الحسن وتام الخبرة الحكماء قد عبروا بالتام عما لم يكن جميع كمالات
الشيء حاصلة له بالفعل وربما شرطوا في ذلك ان لم يكن وجوده وكمالات وجوده حاصلة له من تلقاء غيره فان كان الشيء
كذلك ثم انه يكون مبدأ الكمال غيره فهو فوق التمام لان منه الوجود الذي له ويفضل عنه وجود غيره وليس الوجود شيء
هو كذلك الا واجب الوجود فالتام الذي هو فوق التمام هو واجب الوجود تعالى واما العقول التي يشوبها فهي تامة
بالمعنى الاول وغير تامة بالمعنى الثاني فان الممكنات معدومة في حدود ذواتها واما الذي دون التمام فهو قسمان المكتفي
وهو الذي اعطي ما به يتمكن من تحصيل الكمالات كالنفس الفلكية فانها ابدا في اكتساب الكمالات ولا تعدم كمالاتها
بالكلية حاضرة والناقص وهو الذي يحتاج الى غيره في حصول الكمال كالاشياء التي في الكون والفساد ولا يشترط في التمام
احاطته بكثرة بالقوة او بالفعل كالباري تعالى فانه تام ولا كثرة فيه واما التام في المقدارات والمعدودات فهما بمعنى ان
في الموضوع والفرق انه بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى انه لم يبق خارجا عنه تام

البحث العاشر في حل شكوك تتعلق بمداخلة انواع من الكيفية غيرها لانواع المضاف نقل
الشيخ عن تقدمه ان هاهنا اعراضا كثيرة عدت في الكيفيات وهي من المضاف كالملكة والقوة والعلم واجاب بان
من الاشياء ليست بعد ذاتها من المضاف بل انما قد عرضت لها الاضافة لانها وجود اغيرها هي به مضافة
فانها وان كانت ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها فانها تحت نوع لم يكن من مقولة المضاف فان العلم لو كان
لذاته يقال بحسبه بالقياس الى الغير ولوجوده الذي يتقوم به من كل غير لم يكن كيفية يلزمها اضافة فله وجود
انه كيفية ويلحقها وجود هو به مضاف لكان اذا حصل العلم وحصل اثر ذلك في تحصيله كونه مقولا
الماهية بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات العلم كالنحو لا يقال ماهياتها بالقياس الى الغير في حد تحصيص
بل من جهة جنسها الاعم وهو كونه علما فلا يقال النحو نحو شيء بل يقال ان النحو علم بشيء فكان في الجوهر الذي
هو الراس مثلا هذا الراس ليس راسا هذا الراس راس لشيء ويستحيل ان يكون الجنس داخلا في مقولة ويكون انواعه
غير داخلة في تلك المقولة فاذا لم يكن النحو من المضاف فحيثية التي هو العلم لا يكون منه الا انه يعرض له المضاف
عروضا لازما لا على انه نوع من المضاف فيمكن ان يدخل الشيء في مقولتين على جهتين بان يكون في احدهما
بالذات على انه نوع منه وفي الاخرى بالعرض على انه موضوع لمعروضه او على ان يكون فيهما معا بالعرض
ويكون نوعا لمقولة ثالثة ولا يلتفت الى ظن من جوز ان يكون الشيء في جنس وانواعه في جنس مباين له فالنحو
داخل تحت جنس الكيف ويعرض له الاضافة من خارج كما عرضت لجنسه لا لاجل حكم النحو حكم العلم فان النحو هو
بالقياس الى شيء وهو اعراب اللغة لانا نقول اعراب اللغة ليس بالبينة من حيث هو اعراب اللغة مقولا بالقياس

المكتفي

الى النحو يكون بكر النحو مضافا الى المضاف لان كل منهما مقول بالقياس الى الآخر واعراب اللغة انما هي بالقياس الى النحو اذا
كان معلوما فان اعراب اللغة لو وجد الغريب ولم يعلم لم يكن ماهيته مقولة بالقياس الى النحو واذا كان كذلك
فمقابل المعلوم من حيث هو معلوم العلم او العالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب اللغة المعلوم فصار
اعراب اللغة معلومة صار بازائه هيئة نفسانية هي علم بالهيئة التي فيه الى العلم حملها مقولة بالقياس الى هذه الكلمة
واذا انفصل المعنى والنفس الى كونها ماهية ولم يلتفت الى عرض لها من الاضافة الى الخارج صار بها علما كان
وجودا غير مضاف وكذلك اذا التفت الى اعراب اللغة وحصل عنه كونه مطابقا لهيئة نفسانية حتى صار العلم به
معلوما كان وجودا غير مضاف وكذلك هذا الرأس فانه من حيث هو رأس مضاف الى البدن من حيث هو ذو
رأس فاذا اعتبر الجوهر المشار اليه لم يجب ان يكون النظر اليه من حيث هو نظر الى انه رأس كان له وجود
خاص وكذلك في جانب حيث الرأس يعم الاضافة واللاحق هاهنا كاللازمة للهيئة التي في النفس
وليست لازمة للرأس

الفصل الثاني في الاين وفيه مباحث

آ ان هاهنا جسما بالضرورة و
لكل جسم مكان هو بعد ما شاغل له بالضرورة فالاين ليس الجسم الحاصل في المكان ولا المكان المشغول
بالجسم بل هو حصول الجسم في مكانه وهذا الحصول ليس في نفسه نسبيا بل امر حقيقي يعرض له النسبة فانه حصول الشيء في
مكانه لو جرد عن النسبة الى المكان حصولا مطلقا وليس ذلك اضافيا وانما عرضت له الاضافة من النسبة باعتبار
جرم السماء وهي خارجة ولهذا لم يكن مطلق الحصول فعلا انه ليس عبارة عن نفس النسبة الى مكانه بل عن امر وهيئة
[illegible] بالنسبة الى المكان واعترض عليه بان ذلك الامر والهيئة ان لم تكن نسبيا كانت الاعراض التي ليست نسبية امورا
زائدة على الكم والكيف وهو باطل وان كان نسبيا فتلك النسبة ليست الى شيء آخر بل هي النسبة الى المكان بالحصول
فيه وهو المطلوب ولان النسبة الى المكان بالحصول فيه امر معلوم مجرد عن غيره وجب عليه افادة تصوره
ثم اقامة الحجة على ثبوته وفيه نظر فانا نمنع الحصر سلمنا لكن الاعراض التي ليست نسبية لا تنحصر في الاعراض بل من جملتها
فان ما عدا الاضافة من السبعة اعراض يلزمها النسبة والنسبة الى المكان بالحصول فيه لو كان هو الاين لكان
الجنس العالي متوسطا [illegible] الكون في المكان الذي هو عبارة عن الاين ليس هو الكون في الاعيان الذي هو
الوجود لوجوب الوجود [illegible] للموجودات ولو كان هو الكون في المكان لكان الموجودات [illegible]
باجمعها كائنة في المكان [illegible] نظر فان [illegible] بان الاين هو الوجود [illegible] الى انهما واحد
بل ان الكون في المكان نوع مندرج تحت مطلق الكون في الاعيان ولا شك ان الحصول في المكان [illegible]
مطلق الحصول [illegible] ان الكون في المكان هو نفس الوجود مطلقا [illegible] الكون المطلق هو الوجود اذا
الى النسبة المكانية كان اينا باعتبار هذه الاضافة ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان الكون في الزمان

كذلك فلما ان يكون باشياء واحد الى وجود واحد او واحد منسوب تارة الى الزمان وتارة الى المكان او وجود في
منسوب اليهما والاول باطل لان كل واحد منهما مقولة فلو حصلنا لهما وجودا واحدا بالعدد لكانا مقولة واحدة
لا مقولتين الا ان يحمل الوجود واحدا في مفهوميهما ويكون لكل منهما امر زائد على نفس الوجود وهو المعنى الذي فيكون الوجود
جنسا لهما فيكون هو المقولة دونهما وقد ابطلناه ولئن كانا وجودين لزم ان يكون للشيء الواحد وجودات كثيرة ثم
اعترض عليه بعد ما لو اخذنا عليه ان كل واحد من الكون في المكان وفي الزمان معنى حقيقي فلو كان
الوجود واحدا في حقيقتيهما لزم كون الوجود جنسا وهذا عجيب فانهما ليسا بجنسين فان كل واحد منهما
نفس الوجود عارضا له الاضافة الى ما يضاف اليه فيكون وجودا واحدا بعينه تارة الى المكان وتارة
الى الزمان ومنه النسبة لا تقتضي [illegible] العرض المقوم لطبائع النسب [illegible] الحوادث فاذن
الوجود الذي عرضت له النسبة الى المكان هو الذي عرضت له النسبة الى الزمان فلا يلزم ان يكون للشيء الواحد
وجودات كثيرة والتحقيق ان للمتمكن في ذاته وجودا [illegible] له نسبة الى المكان والمفهوم من وجوده غير المفهوم من كونه
في المكان او في الزمان واما الذي اطلقناه انه هل هو نفس الوجود في الاعيان ام لا فان عنوا به تلك
النسبة فلا شك انهما متغايران وان عنوا به امرا آخر وجب عليهم ايضاحه حتى نعلم زيادته ام لا ج الاين
منه اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسعه معه غيره كالماء في الكوز ومنه ما هو اين غير حقيقي مثل كون زيد
في الدار ومعلوم ان زيدا لم يشغل جميع الدار [illegible] جميع [illegible] والعدم منه البلد ثم الاقليم ثم المعمورة
ثم الارض ثم العالم ولا يمكن ان يتصف شيئان باين واحد بالعدد والاين اول حقيقي ويكونان موصوفين باين واحد
بالعدد والاين ثان غير حقيقي كحصولهما في الدار ونقل الشيخ عن بعضهم ان الواحد من الاين قد يوصف جواهر كثيرة
ككون في السوق ثم [illegible] بعض الاصحاب جوابا هو انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد
فيه هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه ولئن كان لا بد من ان يكون السوق
مكانا ما باشتراك [illegible] فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق
وليس بها بعينها عمرو كائنا في السوق وان كان السوق واحدا فنسبته الى الجسم من حيث هو زيد غير نسبته الى عمرو
غيرية بالعدد وهذا كالبياض فانه واحد ان كان [illegible] بالنوع لكنه متكثر بالعدد ثم ان بعض المتحذلقين [illegible]
هذا الجواب [illegible] المتقدم [illegible] البياض فان البياض الذي في زيد اذا عدم لم يجب ان
يعدم الذي في عمرو واما السوق فيكون واحدا للجماعة [illegible] اذا [illegible] السوق واحد [illegible]
السوق بالعدد فلو كان السوق هو الاين كان السوق [illegible] الكون في المكان [illegible] اذا [illegible]
يصلح ان يكون سوقا لا [illegible] في السوق فان كان الاين هو كونه في السوق [illegible] كونه في السوق

وان لم يفعل كعمرو في السوق فهو كالساكن لنفسه من كان ما هو حيث هو الكون في المكان ومنه نوع من الكون في
الهواء ومنه شخصي لكون هذا الشخص في هذا الوقت في مكانه الحقيقي او كون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء بر
مكان ثان ثم قيل كذلك انه شخصي في مكان حقيقي على هيئة صورة قائمة بالمتمكن وذلك باطل لان تلك الصورة ان
امكن حصولها في المتمكن عند ما لا يكون المتمكن في المكان الحقيقي المعين لم تكن تلك الصورة علة لذلك الحصول
الشخصي في ذلك المكان المعين لما سنعرف ان العلة لا ممكن عن معلولها وان لم يمكن فيتوقف حصول تلك الصورة
في ذلك المتمكن على حصوله في ذلك المعين فلو توقف حصوله في ذلك المكان المعين على حصول تلك الصورة
لزم الدور ق الاين جنس لانواع فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء اين والكون في الماء
اين ومنه نوع وقد يقع تضاد كما في غيره من المقولات فان الكون الذي عند المحيط يقابل الكون في المكان
الذي عند المركز لانهما امران وجوديان لا يجتمعان ولا يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف
فوجد حد التضاد فيهما فكانا متضادين ق في كيفية قبوله للاشد والاضعف اعلم ان الاين لا يقبل
الاشد والاضعف في جنسه لانه لا يكون حصول الجسم في مكانه اشد من حصول جسم اخر في مكانه لان
مفهوم الحصول في المكان لا يقبل التفاوت بل قد يقبل الاشد في طبيعة نوعه لان الاينين كليهما قد
يكونان فوقيين واحدهما اقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو اشد فوقية من الاخر وعند هذا يظهر ان
الاشد والاضعف لم يتطرق الى نفس الاين اصلا بل الى اضافة عارضة له وهي كونه فوقا او سفلا
قال الشيخ واذ قد يتصاعد من احد الضدين في الاين الى الاخر قليلا قليلا فيكون المتغير ان متضادين
فيكون هناك اين متوسط بينهما ويكون اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية والقرب من الجهة
الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة جنسه بل من حيث خواص نوعه واضافاته
ايضا ان يقبل الاشد والاضعف فان اينين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية منه فالحاصل
ان بعضها الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون في اي حد شئت مطلقا
والكون في المكان مطلق فلا يقبل ذلك اشد واضعف وفي الكيفية ايضا فان السواد الذي لا يقبل
اشد واضعف بل الذي هو سواد بالقياس عند شيء هو سواد بالقياس الى اخر وكل جزء من السواد
يعرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حد نفسه وتحقيقه في غير هذا الموضع **الفصل**
الثالث في متى نسبته الى الزمان كنسبة الاين الى المكان فكما كان الاين عبارة عن حصول الشيء في مكانه كذا
متى عبارة عن حصول الشيء في زمانه او طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع في طرف الزمان ولا تقع في الازمنة وهي
الحوادث الآنية الوجود ثم انه يسأل عنها بمتى ثم ان منه ما هو حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء والانفصال

كذا

متى

عنه ومنه ما هو بان عن حقيقي فهو الذي يقال على الشيء كما قلنا في الاين لكن فرق بينهما فان الاين الحقيقي
لا يمكن ان يحصل فيه اثنان والمتى الحقيقي يحصل فيه اشياء لا تحصى قال الشيخ وقد يتوهم فاضل انه في الوجود
عن المتى الخاص به بلا مغالطة فقال ان متى نسبة الشيء الى الزمان الذي يساوق وجوده وينطبق نهايتاه على
نهايتي وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك انه ذكر نهايتي وجوده فاما ان يعني به نهايتي
مقدار او نهايتي حركة او نهاية زمان وجوده او نهايتي بقائه والتسبة الى زمانه فان عنى نهايتي مقدار
فليس ينطبق عليها نهايتا زمانه وان عنى نهايتي حركة تخص المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس الوصف متجها
الى هذا الوصف وان عنى نهايتي زمان وجوده كان وجوده فيه حاصلا فلا ينطبق عليها نهايتا زمانه
طرفاها واما نهايتا النسبة فيمكن ان يحمل له وجه تاويل فيقال ان معناه ان متاه نسبته الى زمان ينطبق
نهايتاه على نسبته الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اوله ولا بعد اخره الى الزمان واعلم انه
كما لم يكن الاضافة معنى مركبا توجب ... ان يكون ... شيئين ان لم يكونا جزئين منها كان امرين اخرين خارجين
عنها ... يحمل عليها كذلك الاين ومتى لا يجب ان نظن فيهما تركيبا بسبب ان لكل واحد منهما نسبة الى شيء فان النسبة
ليست المنسوب ولا المنسوب اليه جزءا منهما حتى يكون الحد هو النسبة فيكون للشيء في الزمان اذا الحد يحصل حكم
اشياء من الحد فيكون الجسم كالصورة وهما كالمادة والمجموع كالمركب والجسم جزء المركب كالصورة واذ
هذا محال فليس الاين ولا متى مركبا **الفصل الرابع** في الوضع وفيه مباحث آ في ماهيته
لفظ الوضع يطلق على معان بالاشتراك احدها المقولة وهي هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها
الى بعض نسبة لاجلها يتخالف الاجزاء بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف فلا يتحقق الا بنسبتين
احدهما بالقياس الى اجزاء ذي الوضع بعضها والثانية بالقياس الى الامور الخارجة عنه كالقيام فان
القيام لا بد من نسبة حاصلة لاجزائه بعضها الى بعض كالمحاذاة مثلا بينها ونسبة خارجة هي كون رأسه
الى فوق ورجله الى اسفل اذ لولا هذه النسبة لكان الانتكاس قياما ولست تحكم لذلك فعرفنا
ان النسبة الاولى غير كافية ولا النسبة الثانية بل مجموعهما وكذا القعود والاستلقاء والانبطاح قال
الشيخ وفي الوضع تضاد كالقيام والانتكاس فانهما معنيان وجوديان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف فان نسبة الاجزاء في وضع القيام تصير الاجزاء كالرأس لما الى جهة
كالفوق مضادة لجهات اخرى كالتحت وذلك اذا كانت الاجزاء التي تنتقل بالعدد فقط بل بالطبع
ومثال هذا ان المكعب الذي له ست جهات لا اختلاف فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه
فوق ومنه اسفل وهذا شأن الامر حتى صار هذا الذي هو فوق هو تحت والذي هو تحت هو فوق فان حال

كذا

الشيخ

الوضع

حمل الموضوع في مناسبة سائر اجزائه واحدة بالعدد ووضعه لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو كما كان لكن هذا
الوضع هو لذلك الوضع بالعدد واما هيئة الجملة فمحفوظة ولا يخالف الوضعان بالحد بل بالتشخص الجزئي وذلك
لان الجهات التي كانت باعيانها والاجزاء والاطراف التي يليها هي مثل التي كانت لا تخالفها بانواعها بل باعدادها واما
لو كان بدل المكوك المتشابه الاضلاع شجر او انسان منتصبا على ساقيه ثم قلب ونكس فان هذا الامر
مختلف فان هذا الاول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا وهذا الثاني مخالف له لا
بسبب ان الساق والرأس انما هي تكون بالعدد فقط بل بما هي تكون الهيئة في المعنى والطبيعة واذا كان هذا الاثنين مع تغير
وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان واما هيئة الكرة فانها كانت يخالف الخصوصية الجزئية دون
الحدود اذ كان سطح ما منه فوق فصار تحت وصار كذا فوق وذلك السطح انما يغاير السطح الآخر بالعدد معا ليست
في حدود والاضداد هي التي لها طبائع متباينة وحدود متى نودي له بالنوع لا بالتشخص وكان الجسم الاجسم
الساكن الحادث امرا من حيث هو ذلك الساكن الاسبق والساكن الحادث اليوم من حيث هو هذا الساكن وجهان
متباينان على موضوع وليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا الاختلاف بامر داخل في النوع وكذلك
ولئن كان لا الجسم فيه ذلك الوضع السمي كذا ومتباين فيه وليس بمتضاد اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي جنس
الوضع وقد تقرر فان الوضع متضاد لا باعتبار تضاد النسب لا باعتبار اختلاف احد المضافين كان الحركات
تتضاد بتضاد المقصود وان اتحد الموضوعان بالنوع كذا الوضع فانه لا مدخل لموضوع الوضع اختلاف
واتفاق في اختلاف هيئة الوضع وانما قد يحتاج الوضع قابل للاشد والاضعف فان الشيء قد يكون اشد انتصابا
او انتكاسا من غيره وبالجملة فانه يقبل الشدة والضعف على كونه قول الاين ولا يقبله على كونه قول الاين
ولان قولنا قيام وجلوس يدل على الحركة الى حصول هذا الوضع ويدل على الهيئة الحاصلة ثم علم ان القيام
الذي هو الوضع هو القائم منها لا ما هو ان يقوم

الفصل السابع في الملك سالكا نحوا اقصد
المحقق بصير الملة والدين ... رحمه في هذه المقولة وهو الشيء في الشيء انه لم يتوصل الى هذه الغاية فيهما
ولا احد الامور التي تحمل كالانواع لها انواعا بل يدل عليها باسم اكثر من الاسم او ... وكما يقال الشيء من الشيء
والشيء في الشيء والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم شيئا يكون مقولة بالجدة حتى للملك اجزاءها لا اوجد مثلا في
هذه المذكورة ولنذكر غيرها لعلم ذلك ولسنا بل بهنا كرم كتبهم ثم ان رتبة بعضها من ليس يكون انواعا حمل
... نسبته بالقياس الى بعضها دون بعض وحمل الاشتراك في اسمها بالقياس الى الجملة او الاجزاء وعلى
انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه بالملك كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص والكن
منه جزئي ومنه كلي ومنه ذاتي كحال الهرة عند اهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه وبعضها

الملكات

هذا الجنس من المقولات العشر الى ما ذكر ان يفصل الهيئة مما يعالجه ... قال يحيى هذه المقولة التي يكن
الشيء للشيء امر معقول ثابت مغاير للتسمية محقق في نفس الامر اذ قد يكون الشيء ولا يثبت له هذه الاضافة ثم انها تتجدد
عليه فقبل التجدد لم يكن سوى العدم ونفس ذلك الشيء وبعد التجدد حصل زائد فكان المرجع به الى الثبوت دون
الانعدام وذلك المتجدد امر كلي فانه قد يصدق بثبوت الجوهر للجوهر كما يقول زيد مال وقد يصدق بثبوت العرض
للجوهر وبالعكس والعلة ليست لها معلولها وبالعكس وبالجملة فانواع هذا الجنس غير معدودة منكرة فمن ان نوحد
هذه الانواع تحت الكلي الذي يصدق عليها فلكن هذه المقولة ولما طلب الاوائل الضابط لها وضعوا لها
الفاظا مثل الملك والجدة وله والذي حمل الشيخ ما ذكر ما اخص من معنى جها فانه خصصها بنسبة الجسم
الى حاصل او لبعضه وليس كذلك واجيب في هذه المقولة ثم شرط ان ينتقل بانتقاله كالتسلح والتقمص
والتنعل والتختم واحترز بذلك عن البيت الحاوي للساكن فيه وليس ذلك الخط شرطا في هذه المقولة

الفصل السادس في مقولتي ان يفعل وان ينفعل وفيه مباحث الاول في ماهيتهما قال الشيخ بان ان
المقولتان ... في تصوريهما هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها بل في الحال الذي يكون فيه الكيف او الكم او
الاين او الوضع ... الازالة عن حال الى حال شيئا فشيئا ما دامت موجودة كالتسود ما دام الشيء يتسود و
التبيض ما دام الشيء يتسخن والحركة من مكان الى مكان والشيء الذي فيه هذه الهيئة من حيث هو منفعل وحالة هي ان
ينفعل والشيء الذي منه هذه الهيئة من حيث هو منسوب اليها فهي هي ان يفعل والحاصل كلاهما ان
مقولة ان ينفعل تأثر الشيء عن غيره اثرا غير قار الذات بحالة ما دام يتوجه الى ان ينفعل كالتسخن ما دام المسخن يسخن والتقطع ما دام
القاطع يقطع ومقولة ان يفعل تأثير الشيء في غيره ما دام التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختير لهما ان يفعل وان
ينفعل دون الفعل والانفعال تنبيها على اعتبار التجدد في المقولتين فان الفعل والانفعال يصدقان بحلول الفعل والانفعال
اللذين قد يقالان للحاصل المستقر الذي انقطعت الحركة عنه كما اذا تم التسخن والقطع وقد تفعل الحركة فانه يقال
هذا القطع ثابت وهذه السخونة حاصلة ولا يقال فيهما حالة الاستقرار هو ذا يتسخن او ينقطع وكذلك القيام الذي هو النهوض
والجلوس الذي هو المصير الى الامر الذي لشدة فيسمى جلوسا ... من هذه المقولة واما هيئة القيام المستقر ونفس الجلوس
المستقر فمن باب الوضع كما ان السخونة من باب الكيف وهيئة الاستقرار في المكان من الاين اما هذه المقولة فهي كانت
... هي الحاصلة ... ثبت ... لكن قد يصدق الفعل والانفعال حال الاستقرار ايضا
فكان الاول اخص وهذا اوضع ... في المصدر ... في عروض التضاد فيهما ان التضاد قد يعرض في هاتين
المقولتين كما يعرض فيما عداهما فكما ان التسخين ضد التسويد كذا التبييض ضد التسويد فانه يستحيل ان يكون الشيء حالة
التسخين يطلب السواد ولامتناع اجتماعهما فاصبح ... فهما متضادان ومتعاقبان على

ان يفعل وان ينفعل

موضوع واحد وبينهما غاية التباعد فكانا ضدين ثم انه قد يعرض فيهما اشتداد وتنقص لا من جهة القرب
الى الطرف الذي هو السواد فان القرب من ذلك غير مبلوغ التمام فكذلك السواد يقبل بالقياس الى الاسود اذا لم يكن
هو متحركا في السواد فرق بين الاسود اذا عنى به الحاصل القار في السواد فان الاسود يقبل على انه غاية حركة
واما السواد فلا يحتاج في تعقله سوادا الى تعقل حركة اليه فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو ادنى
الى السواد الذي هو غاية السلوك من اسوداد اخر وكذلك قد يكون بعضه اسرع وصولا الى الغاية من بعض
هذا الاشتداد والتنقص ليس بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة عن الحركة الى السواد
والسكون في ان السلوك الى السواد غير السواد ثم بعض الناس خصص هاتين المقولتين باسم الكيف خاصة وقال هو
القول الحق ان يكون بعض الكيف فقط واما العام لما دخل في الامور التي هي في مقولات كثيرة وبعضهم يجوز ان يكون
جامع للانواع كلها بمعنى واحد ويخص ذلك بغير لائق بهما **خاتمة** تشتمل على بحث الاول في حصر
المقولات قد ذكرنا فيما سلف انه لا دليل على ذلك سوى الاستقراء الذي ليس بتام مع ان الشيخ تكلف كلاما طويلا
رام به الدلالة عليه فقال لا يمكننا انحصار الممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بينا انحصار الاعراض في التسع
حصل المطلوب والذي يدل على ان العرض اما ان يحتاج في تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه او لا
يحتاج فان كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول اجزائه او لا يكون فالاول
والثاني لا يخلو اما ان يوجب ذلك العرض اعتبار قبول الانقسام او لا يوجب فالاول هو الكم والثاني هو
الكيف فانا لا نعني بالكيف الا العرض الذي لا يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضي في نوعه
ولا قسمة في حامله واما العرض الذي يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن موضوعه فلابد وان يكون له نسبة الى ذلك
الخارج فتلك النسبة اما ان يكون بحيث يكون ذلك الخارج ايضا نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان لا يكون النسبة لا يقتضي
ذلك فنقول تلك النسبة اما ان يكون الى الجواهر او الى الاعراض لا جائز ان يكون الى الجواهر فانها لا نفسها لا يصح ان
تحمل لها او النهاية بل انما تصح لامور واحوال تختص بها فاذن تلك النسبة انما تكون الى الاعراض فتلك
الاعراض اما ان تكون من الاعراض النسبية او لا تكون فان كانت النسبة الى الاعراض فان النسبة الى النسبة يتمادى
في اخرها الى شيء غير نسبة حتى لا يتسلسل فتكون النسبة بالحقيقة انما هي الى اعراض غير نسبية فتكون اما الى الكم او الى
الكيف او وضع ثم ان الاشياء لا تنسب الى الكيفيات كيف اتفق بل اذا نسبت اليها فذلك ليس يحصل جوهر
حكم متقدر لجواهر اخر وانما تقدر ذلك اما بمقدار ذاته او بمقدار من صفة من صفاته وقد دل
الدليل على انه ليس من صفات الجسم مقدار غير مقدار الجسم الا الحركة فان كان الجسم المتقدر يتقدر
غيره بمقدار ذاته فذلك اما ان يكون حاويا له او محويا فيه فان كان تقدر غيره بمقدار حركته فذاك هو

التقدم بالزمان فاذن النسبة الى الكم اما ان يكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان فان كانت نسبة الى الحاوي فاما ان يكون نسبة
الى الحاوي الذي لا ينتقل بانتقاله وهو الاين او الى الحاوي الذي ينتقل بانتقاله وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهو
متى فثبت ان المقولات النسبية منحصرة في النسبة الى الكيفية واعلم انه ليس كل كيفية يحصل الجوهر منسوبا الى جوهر اخر بل كل
كيفية يكون من هذا ذلك ومن ذلك في هذا نسبتها اقرب واذا كان كذلك فهذا الذي يكون فيه الكيفية هو يفعل او
ان ينفعل وحال الذي يكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل وهذا الكلام على طوله الاسم ولا يغني من جوع وقد اعترف
بضعفه في زمانه **البحث الثاني** في ان الاعراض النسبية هل هي وجودية ام لا قد مضى البحث في الاضافة
واما ما عداها فهو مما لا يليق الكلام فيما عدا الاين فان المتكلمين نوعه الاين فانه باتفاق المتكلمين والحكماء امر
ثبوتي والحكماء اثبتوا الجميع احتج المتكلمون على نفي متى بانه لو كان ثابتا لكان له متى لانه يكون الظرف واقعا في
ذلك الزمان اذ لا وجود لتلك النسبة قبل ذلك الزمان ولا بعده بل فيه فيكون لها نسبة بالحصول فيه اخرى ويتسلسل وايضا
الحصول المحقق نسبة الشيء الى الزمان كنسبة الى المكان ونسبة الى المكان عند المتكلم ثبوتية واما النسبة فيلحقها بعد نفي لهما
وفيه نظر فان النسب يختلف باختلاف المنسوب اليه فلا يلحق السماء ذلك الزمان عند المتكلمين ليس امرا حقيقيا بل هو
راجع الى النسب المعقولة واما الوضع فان عنى به الكل واحد من اجزاء الجسم الاين فهو ما سلف الغير فلا نزاع في ثبوته
لكنهم لم يقصدوا به ذلك وان عنى به امرا وراء ذلك قائما بمجموع الاجزاء فهو محال لان تلك الهيئة اما ان يكون واحدة في
نفسها فيلزم من قيامها بالجسم ذي الاجزاء الكثيرة قيام العرض الواحد بالمحال الكثيرة والا يلزم اتصاف كل واحد من اجزاء
الجسم بهيئة كلها سقف او لا يكون كذلك بل ينقسم الى اقسام يقوم بكل واحد من اجزاء الجسم لكل واحد من اجزائها فعند
اجتماع تلك الاجزاء فذات تلك الامور اما ان يحصل للمجموع هيئة وراء ما لكل واحد من الاجزاء فيعود المحال
او لا يحصل وذلك يقتضي نفي كون الوضع امرا وجوديا الاقسام الاخر ولقائل ان يقول انه عرض لتلك الاجزاء واحدة باعتبار
[illegible] واحد ولا يلزم من قيام هيئة الوضع بها قيام الواحد بالكثير والواحد لا تستحيل الاشكال في كيفية قيام
تلك الهيئة بها كالاشكال في قيام هيئة الوضع بها فان كان في ذلك وصف اخر سابق لزم التسلسل والا فالاصل
المحقق للهيئة المسماة بالوضع انما يحصل في الاجزاء بعد صيرورتها جملة واحدة وكذلك الاتحاد والاتصال وليس في ذلك حلول
للوضع الواحد في محال كثيرة انما هو حلول عرض واحد في محل واحد ينقسم باعتبار غير اعتبار وحدته ولم يدل على ابطاله
[illegible] للدليل واما الوحدة فهي التي تجعل المجموع واحدا اذا اعتبر فيه عدم الانقسام بوجه ما مثلا كالعشرة فانها لا
تنقسم من حيث عشرة واما انها من حيث هي احاد فهي اجزاء العشرة وقد يتكرر الوحدة حيث يعتبر وحدة واحدة
ولا يلزم منه التسلسل فان موضوع الوحدة الى الاجزاء الذي يعتبر انه واحد وموضوع الوحدة الثانية هو الوحدة
[illegible] ولذا لم يتكرر الوضع الا في مرتبة واحدة لم تحصل الوحدات عددا وليس يلزم من الوحدة بالموضوع التنوع محتاج
[illegible] قسمتها الى اعتبار عدم الانقسام فيها من حيث اعتبار كونها ذلك المجموع ولا يلزم التسلسل وقد يكرر

فان الوحدة لو لم تجتمع في قيامها بالكثرة الى وحدة نسبتها لزم قيام العرض الواحد بالمحال المتكثرة وهو محال والانتهاء الى ما لا يتجزى ويلزم فيه لو حلول العرض الواحد في محال متعددة او خلو بعض الاجزاء عن الحال وحلوله في بعض غير اولويه ولو جاز ذلك جاز حلول هيئة الوضع في المركب غير اعتبار الى الصادة بوحدة نسبته ويستمر الوحدة باعتبار عدم الانقسام يعني كون الوحدة عدمية وهي ثبوتية عندهم ثم كيف يعقل تعقل عدم اعتبار الانقسام في محل منقسم لولا اتصافه بامر باعتباره عرض هذا الاعتبار العقلي واسناد هذا الاعتبار الى اعتبار كونه نفاد ذلك المجموع هذا على اعتباره الى اعتبار به صادرة الاجزاء واحد هي ذلك المجموع لكن الكلام في ذلك المجموع من انه اما واحد او كثير كالكلام في الوضع والوحدة فظهر ان السؤال لازم واما الملكة فانه لو كان ثبوتيا لزم التسلسل لاعتبار النسبة الى محل فلها نسبة اخرى وهكذا الى ان نقول لان يتعقل ولم يتعقل ولهما وجود بينا لان كون الشيء موصوفا بغيره ان كان زائدا على ذات الموصوف وذات الصفة ان كان حاصلا في ذات الموصوف فلزم ان يكون اتصافه بتلك الصفة زائدا عليه فيلزم التسلسل وايضا فان الاثر المؤثر في الاثر لو كان ثبوتيا لكان عرضا لاستحالة كون المؤثر جوهرا قائما بذاته لانه من الاعراض النسبية التي لا تعقل الا بين شيئين فكيف يعقل قيامها بذاتها فيكون مفتقرا الى المؤثر فتأثير المؤثر في ذلك التأثير يكون زائدا عليه وسيعود فيه ولم يسلم فالمقصود حاصل لانا نقول اذا كان بين كل مؤثر واثر واسطة هي التأثير حتى انه حصلت هناك امور غير متناهية يحصر كل سابق منها على اللاحق فتلك الامور اما ان يكون متلاقية او لا يكون بين منها متلاقيا ويعتبر بالملاقاة ان نفرض مؤثر ومتأثر لا واسطة بينهما فان كانت متلاقية بان يوجد امران منها لا توسط بينهما شيء ويكون احدهما مؤثرا والاخر اثرا فلا يكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك الاثر زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر فلا تأثير الاول في الثاني زائدا عليهما وكذا تأثير الثاني في الثالث والثالث في الرابع وهكذا فلا يكون شيء من تأثيرات المؤثرات زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر فلا يكون المؤثرية ثبوتية وهو المطلوب ولا يكون هناك جملة تزيد على المؤثر والاثر لا متناهية ولا غير متناهية وهو خلاف الفرض وان لم يوجد متلاقيان البتة بل كل امرين فرضا بينهما ثالث كان معناه انه لا يوجد هناك ما يكون ذاته مؤثرة في ذات شيء فيكون هذا نفيا للمؤثرية فظهر من ذلك ان المؤثرية لا يجوز ان يكون صفة ثبوتية واما المباشرة وهي حصول الاثر من مؤثره فمعلوم انه يمتنع كونها ثبوتية والا لزم التسلسل لان حصول الذات لتلك القابلية مسبوق بقابلية اخرى سابقة والكلام في تلك القابلية كالكلام في هذه وهكذا وايضا نقول انها لو لم يكن بين كل امرين فرضا بلاقي او لا يكون ونسوق ما قلناه في المؤثرية الى المباشرة بعينه الصحيح من انتهائهما فان نفسهما كونه مؤثرا وقابلا غير المفهوم من الذات التي حكم عليها بكونها مؤثرة وكونها اثرا لان تعقل الذات

النار ونعقل ذات الاحراق غير ونعقل تأثير النار في الاحراق ووقوع الاحراق بالنار غير فهذه المؤثرية والمباشرة امران زائدان على الذات المؤثرة والمباشرة وليسا منهما مسلسلين لانا نعلم بالضرورة ان المؤثرية والقابلية عدمان فمعنى قيامهما ثبوتي وليس ذلك الا من الامور العرضية عن المطابقة للخارج والا لم يكن الشيء في نفسه مؤثرا ولا اثرا اذن هذه المؤثرية والمباشرة امران وجوديان زائدان وهو المطلوب والجواب ان الزيادة في التعقل لا تقتضي الزيادة في الخارج وكون التعقل غير مقتض لكونهما متعقلين اذا وجودين في الخارج فلا كلام في انهما يعقلان بعينه فالاصل المعتبر التأثير الذي هو المؤثر الذي كلما ثبت الحق بثبوت الاثر الصادر عن المؤثر في زمان غير زمان الذات كقطع السكين اللحم فان الجزء منه لا يقطع في زمان واحد الى ان يحصل كل جزء بالجزء ذا القطع لا ابدا ولا ينقطع التراد بان يقول وهي على الانتفاء انما هي عرض للتغير الواقع للمعلوم وفيه نظر فان هذا الكلام غير مفيد في المطلوب ولا دافع للتسلسل الذي ذكرناه القاعدة الثالثة في تقسيم الموجود على رأي المتكلمين قال المتكلمون المحدث اما ان يكون متحيزا او قائما بالمتحيز او لا متحيزا ولا قائما به وهذا الثالث انكره الجمهور من المتكلمين واثبته بعضهم انا لو فرضنا موجودا غير متحيز ولا حال فيه لكان مماثلا للذات المقدسة لانه يلزم من الاستواء في تمام الماهية وهذا ضعيف لان الاشتراك في السلوب لا يقتضي التماثل والا لزم تماثل المختلفين لان كل مختلفين لا بد وان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما فالاصل المعتمد الاول من مذاهب المتكلمين قالوا المتحيز هو الجوهر والحال فيه هو العرض والموجود الذي لا يكون جوهرا ولا عرضا هو الله تعالى وعلى هذا الوجه قالوا انه لا وجود لمحدث غير متحيز ولا حال فيه لانا قائلون ان ذلك لا يعوله عاقل وفيه نظر فان دعوى انحصار الموجود الذي لا يكون جوهرا ولا عرضا في الله تعالى انما هو لو نفوا الموجود المجرد غير الله تعالى اذا عرفت هذا فنقول المتحيز اما ان يقبل الانقسام او لا والثاني هو الجوهر الفرد ولا يسمى جسما الا عند بعضهم فانه جعل المتحيز جسما سواء انقسم او لا وعلى هذا يقول الجرم انه تعالى جسم ولا يقول انه متحيز والاول هو الجسم عند الاشعري فانه جعل الجسم هو المتحيز المنقسم مطلقا واقل ما يحصل منه جوهرين عنده وليس بمعارض عند الجمهور لان المشهور من الجسم انه الطويل العريض العميق او المنقسم في الجهات الثلث فاقل ما يتألف منه جوهرين عند اخرين خط ومن اربعة سطح لانه يحصل بضم خط الى خط لا في سمت الطول ومن ثمانية جسم لانه يحصل بوقوع سطح على سطح وعند الكعبي اقل ما يحصل منه الجسم اربعة جواهر بان يحصل مثلث ورابعها فوقها ويعرض بها هرم ذو اربعة اضلاع مثلثات ومنهم من يقول سنة جواهر بان يحصل سطح مثلث من ثلثة جواهر على مثله فيحصل ثلاثة ابعاد الثلثة فيه وهو مذهب ابي الهذيل العلاف من القدماء من المعتزلة قالوا اقله من ثمانية جواهر سالم كمكعب ذي اضلاع ستة مربعات والكلام في تركيبات الجسم الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قائمة واما الحال في المتحيز فهو العرض وهو اما ان يكون الاتصاف والتحيز به اولا والاول هو المحسوس بالحواس الخمس والاكوان

القاعدة الثالثة

وقال مقصد من خمسة

اما المحسوس فمنها المحسوس بالبصر احساسا اوليا وهي الالوان والاضواء ومنها المحسوس بالسمع وهي الاصوات
والحروف ومنها المحسوس بالذوق وهي الطعوم التسعة ومنها المحسوس باللمس وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والثقل والخفة والصلابة واللين والاعراض التي لا يوصف بها الا الحي بما عشر الحياة ب
القدرة ج الاعتقاد د الظن ه النظر و الارادة ز الكراهة ح الشهوة ط النفرة ي
الالم فالمشهور عندهم من الاعراض عشرون ا الاكوان ب الطعوم ج الروائح د الحرارة ه البرودة
و الرطوبة ز اليبوسة ح الالوان ط الاعتماد ي الصوت والعشرون الالم واثبت البصريون من
المعتزلة البناء والتاليف والكلام في هذه القاعدة تفرع على نوعين النوع الاول في الجواهر وفيه مقدمة
وفصول اما المقدمة ففي حقيقة الجوهر الجوهر يطلق بالاشتراك على الموجود لا في موضوع وهو راي الحكماء
والثاني المتحيز الذي لا يقبل القسمة الفعلية ولا الوهمية ولا الفرضية والجوهر عند مشايخ المعتزلة ابي هاشم
على انه يسمونها صوف المتحيز بما انه لو وجد لكان متحيزا وهي ما سمه وجودا وعدما عندنا كرهم
ومنع ابو القسم الكعبي تسمية المعدوم جوهرا او عرضا او جسما وشيئا ومعلوما ومذكورا وثابتا او احيل
الشيئان وقال ابو علي الجبائي ان الجوهر الفرد لا حظ له في المساحة ويحل مساحة بغيره كان طوله بغيره
وبه قال ابو القسم الكعبي وقال ابو هاشم ان له حظا في المساحة واتفقا على انه ليس له حظ في الطول والعرض والعمق
خلافا لبعض المعتزلة لان الطول ابالبس محصورة لهذا ان الطول الكبير اذا فعلت فيه مخصوصة واذا قلنا في احد
الشيئين انه اطول من غيره فليس المراد منه كثرة التاليف وبيان مضافا اليه الاجزاء ايضا فاذا صح ذلك وكان
التاليف ما يستحيل وجوده في المنفرد من الاجزاء لم يكن له حظ في الطول ولا في العرض الفصل
الاول في الجوهر الفرد وفيه مباحث الاول في ثبوته اعلم ان الاجسام منها بسيطة غير مؤلفة من اجسام غيرها
البتة كالماء والارض ومنها مركبة من اجسام اما مختلفة كالحيوان او غير مختلفة كالسرير والمؤلفة لها اجزاء بالفعل
هي مفردات او منتهى اليها والمفرد لاشك في انه قابل للقسمة فلا يخلو اما ان يكون الانقسام الممكن حاصلا فيه
بالفعل او لا وعلى التقديرين فتلك الاجزاء اما متناهية او غير متناهية فهنا احتمالات اربعة الاول ان يكون
الجسم مؤلفا من اجزاء لا تتجزى متناهية وهو مذهب جماعة من قدماء الحكماء واكثر المتكلمين ب ان يكون مؤلفا من اجزاء
لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب بعض القدماء من الحكماء والنظام من المعتزلة ج كونه غير متناهي الاجزاء
بالفعل لكنه يقبل انقسامات متناهية لا غير وهو مذهب الشهرستاني د كونه غير متالف من اجزاء بالفعل لكنه
يقبل انقسامات غير متناهية وهو مذهب جماهير الحكماء احتج مثبتوا الجوهر الفرد بوجوه آ الزمان مركب من
اجزاء لا تتجزى والحركة كذلك والجسم كذلك اما الاول فلانه منوط بالفرد من الزمان اما ماض وهو مستقبل او ان لكن

الماضي وجود اصلا كان الزمان الموجود اما الماضي والمستقبل لكنهما معدومان فان الماضي هو الذي كان موجودا
ثم عدم والمستقبل هو الذي لم يوجد بعد فلو لم يكن الحاضر موجودا لزم ان لا يكون للزمان وجود البتة والتالي باطل
فالمقدم مثله فثبت ان هنا زمانا حاضرا فنقول ذلك الحاضر ان كان منقسما كان بعضه ماضيا او مستقبلا وكان الحاضر
حاضرا هذا خلف فلم يكن كل الحاضر حاضرا بل بعضه هف ولم يكن منقسما وهو المطلوب فاذا عدم ذلك الان فلا
يخلو اما ان لا يوجد عقيبه زمان او يوجد فان لم يوجد لزم انقطاع الزمان وهو باطل وان وجد فاما ان
يكون منقسما او غير منقسم والاول باطل لما تقدم فتعين الثاني فيلزم وجود ان عقيب الان كذلك وهكذا في كل زمان
نفرض فيجب ان يتركب من الانات فقد ثبت وجود ذلك فيتركب الان منه من الانات التي لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه
البتة فنقول الحركة ايضا كذلك لان الحركة الواقعة في الان الذي لا ينقسم ان كانت منقسمة او غير منقسمة والاول باطل والا لكان حينئذ
انقسام الزمان المطابق لها لان زمان نصف الحركة نصف زمان كلها لكنا فرضنا ذلك الزمان لا ينقسم
ثم نوجب ان لا يكون للحركة نصف ايضا فيتعين الثاني وهو ان في الحركة ما لا ينقسم فاذا عدم ذلك الجزء وحدث
اخر فان اخر وجب ان لا ينقسم لما مر وهكذا الى ان ينتهي الحركة فثبت تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى فنقول
ان المسافة التي تقع عليها الحركة ايضا كذلك لان الحركة التي لا تنقسم اذا وقعت على مسافة فتلك المسافة اما ان يكون
منقسمة او لا والاول باطل لان الحركة تنقسم بانقسام المسافة كانقسامها بانقسام الزمان لان القدرة حينئذ
ان الحركة في نصف المسافة نصف الحركة في كلها فاذا فرضنا الحركة في كلها غير منقسمة وجب ان
لا يكون المسافة التي وقعت الحركة فيها منقسمة والا لانقسمت الحركة ما لعلها وقد فرضناها غير منقسمة هف
فقد ثبت ان هنا مسافة غير منقسمة وهي المسافة التي يقع فيها الحركة الانية التي غير منقسمة والحاصل ان هذه الامور
الثلاثة الزمان والحركة والمسافة متطابقة اي ان انقسم احدها انقسم الباقيان وان امتنع على احدها القسمة امتنع على الباقي
قال الافضل المحقق الخفي ان الحركة لا وجود لها في الماضي او في المستقبل واما الحال فهو نهاية الماضي وبداية
المستقبل وليس بزمان وما ليس بزمان لا يكون فيه حركة لان كل حركة في زمان وكذلك سائر الافعال المشتركة
للمقادير ليست بمادية الا اذا كانت الافعال المشتركة او المقادير التي حصولها لا كالانقسام الى قسمين الى
ثلاثة اقسام والقسمة الى ثلاثة اقسام قسمة الى جزء اقسام هف فاذن الحاضر ليس الحركة وهو الذي ان الحركة وهي
فيه بانه والذي لو لم نسلم ان الماضي شيء تركه كان موجودا في آن حاضر انما يقول هو الذي كان يصير بالكل
الى الحال مستقبلا وبعضه ماضيا وصار في الحال كله ماضيا وهكذا في المستقبل وفي كلات
الى حد ان الماضي والمستقبل لا يكون الحركة فان الحركة انما تقع في زمان ولهذا لا شي من الزمان يكون حاضرا لانه غير
قار الذات وفيه نظر لان الحركة لو لم يكن لها وجود في الحال اما في الماضي او في المستقبل لم يكن لها وجود

الجوهر

الجوهر الفرد

لان الماضي معدوم بالضرورة وكذا المستقبل والحاضر لم يحصل لانه نهاية الزمان عن قار الذات ومنشأ
عدم الاستمرار فاذا لم يكن قار الذات فحينئذ لا يوجد جزءان منه معا بل اذا انما يوجد منه جزء واحد فذلك
الجزء ان كان قارا وغير منقسم لزم ان لا يكون الموجود احد اجزائه لا كله هف وان لم ينقسم ثبت المطلوب
وكذا المستقبل فانه بالضرورة لم يوجد بعد ولو لم يكن الحاضر زمانا لم يكن للزمان وجود البتة والقول بان الحاضر المشترك
مبني على نفي الجزء الذي لا يتجزى [illegible] الا في الحس [illegible] الكلام ولو كان الموجود من الحركة بعضه
ماضيا وبعضه مستقبلا لم يكن موجودا لان الماضي والمستقبل معدومان الآن لزم ان يكون زمان الطوفان بل ما
قبله وزمان القيمة الى ما لا نهاية موجودا وهو باطل بالضرورة ثم كيف يتصور المستقبل ماضيا اذا لم يوجد بعد
اذا وضعنا كرة حقيقية على سطح مستو مستقيم لا تضريس فيه ولا انخفاض بل كان املس [illegible] فلابد وان يلاقيه
ومنعنا من الهبوط [illegible] التماس في موضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون لا والمحال لا سيما انه يضلع
الكرة الحقيقية لان ذلك الموضع المنقسم منطبق على السطح المستوي والمنطبق على المستوي مستو فيكون ذلك الموضع مستويا
ثم اذا حركنا الكرة على ذلك السطح وزالت الملاقاة لا ولا عن ذلك الموضع وحصلت الملاقاة على موضع اخر يليه
الاول وبلا فصل فذلك الموضع اما ان يكون منقسما او لا يكون فان كان لزم ان يكون مستويا لما تقدم من انطباقه على
المستوي وهكذا الى ان يتم الكرة الدور فيكون مضلعا هف فيلزم ان يلاقيه في كل حال بعرض ملاقاتها له
بنقطة ثم اذا [illegible] الملاقاة لا ولا فانها [illegible] عن الملاقاة البتة بل يكون ملاقية له فيجب ان يكون بنقطة
فيكون هناك نقط متتالية لان الملاقات متتالية والا لكان في بعض ازمنة حركات الكرة لا يكون مماسة لذلك
السطح هف والضرورة [illegible] اقليدس على ان كل خط مستقيم يتصل بمحيط الدائرة ما يقع داخلها فلو كان
موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط على ظاهر الكرة منطبق على السطح فيقع ذلك الخط داخل الكرة وخارجها
وهو محال ولان موضع الملاقاة ان كان منطبقا على السطح المستوي وكان منقسما امكن ان يخرج من المركز خطان
ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة ويحاذي الخط الذي هو موضع الملاقاة فيحصل من الخط المرسوم من موضع الملاقاة
خطوط يلتئم بسطح مسطح مثلث قاعدته موضع الملاقاة فاذا اخرج من مركز الدائرة الى [illegible] عمود
المثلث الواقع في الدائرة عمودا [illegible] كانت الزاويتان الحاصلتان على جنبي العمود القائم على
القاعدة قائمتين فينصف ذلك المثلث بمثلث قائم الزاوية ويكون الخطان الطرفيان وترين للزاويتين
القائمتين ويكون العمود وتر الزاوية الحادة ووتر القائمة اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين
الطرفيين مع ان الخطوط الثلثة خرجت من المركز الى المحيط هف فوجب ان يكون موضع الملاقاة غير منقسم
فاذا ادرنا الكرة على السطح حتى تمت الحركة فكلما زالت الملاقاة [illegible] بنقطة حصلت الملاقاة باخرى

وليس النقط [illegible] في الملاقاة الى [illegible] اذا حصل عدم الملاقاة بالنقطة الاولى فقد
حصل الخط عن تركيب النقط وحصل السطح عن تركيب الخطوط والجسم من تركيب السطوح وذلك هو المراد
اعترض [illegible] لم يعنوا بملاقاة الكرة الحقيقية للسطح الحقيقي المستوي يكون عندهم بنقطة هي
طرف قطر [illegible] الكرة وموضع التماس والا فاذا [illegible] الكرة سطحا اخر مستويا ما الطرف الاخر من ذلك
القطر [illegible] دائرة عظيمة [illegible] التماس [illegible] لسبب التماس [illegible] فيسمى انسانا تماسا
للسطح وانسانا [illegible] ويلزم من ذلك انطباق [illegible] على السطح المستوي [illegible] احتمال [illegible]
النقط لا توجد بالفعل في الكرة لانه لو حدثت نقطة بالفعل فيها ونقطة اخرى في سطح او كرة اخرى يلاقيها
فالنقطتان [illegible] ولم يلاقيا [illegible] التماس
اتصالا [illegible] قال الرئيس انا لا ندري هل يمكن ان يوجد كرة على سطح [illegible] الصفة في الوجود او هي من الامور التي هي على ما
يكون في التعليميات ولا ندري انه لو كان في الوجود هل يصح [illegible]
انما تماس السطح بالنقطة في حال السكون واذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة ولم يكن في زمان الحركة [illegible] على النقطة
الا [illegible] الاسم [illegible] والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان منع المسئلة [illegible] لان
المسلم ان الكرة لا تلقى السطح في ان واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون في حال الحركة [illegible] نقطة الى نقطة
[illegible] ان الان [illegible] هذا [illegible] الكرة والسطح بل [illegible] ان هناك [illegible]
[illegible] بالخط [illegible] الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة يلاقي السطح في ان
وكان الخلاف في ان الحركات والازمنة هل مركبة من امور غير منقسمة ومن انات كالخلاف في المسافة وكان ما لم
[illegible] النقط [illegible] كالمصادرة على المطلوب الاول [illegible]
[illegible] امكان وجود الكرة والدائرة فكيف يستدل بوجود الكرة وحركتها على وجود الجزء
[illegible] انه [illegible] ان الحركة لا يعقل وجودها [illegible] فلا يمكن ان يستدل بها على وجود الجزء
الذي لا يتجزى [illegible] النقط انما توجد في الكرة بالمماسة [illegible] فلا يوجد ابدا الا
نقطة واحدة [illegible] سلمنا ان المماسة انما تحصل بالنقطة لكن لم لا يجوز ان يحاذي كل نقطة خط والجواب
انه ليس [illegible] ان الكرة تماس السطح بنقطة فالاستدلال عليه [illegible]
ب ان هذا [illegible] الحكم الضروري بتماس الاجسام وتلاقي السطوح والخطوط بعضها لبعض لان الجسم اذا [illegible]
جسما فالسطحان [illegible] ان يلاقيا [illegible] كما في النقطة وان لم يلاقيا
[illegible] البعض [illegible] حتى يكون [illegible] ملاقيا [illegible] الجسمين [illegible]

عمق وقد كان لها طول وعرض فالسطح جسمان معا ولا يبطل التقسيم لعدم الانتهاء جسم جسما ولا كل سطح سطحا ولا خط خطا
والنقط بينهما الخطوط والخط قد يتناهى بالفعل فكيف يكون متناهيا بالفعل والا يكون النهاية حاصلة بالفعل الا انه يقول
الكرة لو لم يحط سطحه بالفعل لم يكن ينكر الماد العقل عليه واعترف كل العقلاء على ان الكرة اذا تحركت يمر الخط الذي
هو محور دائرة على سائر الخطوط بالفعل ولا يسكن في ساعة بالفعل في طرفاه قطبا الكرة فهما موجودان بالفعل وعلى ج
اما انكار الكرة الحقيقية فغير مسموع منه خصوصا ومذهبه ان الشكل الطبيعي للاجسام البسيطة انما هو الكرة والنزاع
لا الفائدة فكيف يسمع منه هذا المنع وهل هو في ذلك الا مكابر واما انكار السطح المستوي فغير مسموع ايضا لان كتب المخروط
الزاوية والاسد ولم يكن فيه سطوح صغار تلتبس الا ذهنية الزوايا الى غير النهاية واذا جاز سطح صغير مستو جاز كبير ولان المطلوب
يحصل بالصغير ايضا لانا نفرض كرة اصغر من جسمية ملاقية له ولو منع الوجود لم يضر لان الكلام غير مبني على الوجود بل على
امكان الوجود فان ما يمكن لم يوجد اذا فرض موجودا لا يلزم منه محال ولو لزم الكذب يكون الكذب مغايرا للمحال ولو كذب غير
المحال لا يلزم منه محال وما يلزم من الممكن ممكن لا محالة والمنع من امكان الدحرجة منع مكابرة فان الضرورة قاضية بامكان
تحريكها فيرا وامكان انه لا قرار عليه ويلزم منه وجود النقط المسائرة في السطح والكرة قوله المماسة حال الحركة بالخط
باطل لان المماسة عبارة عن التقاء طرف كل واحد من السطحين على طرف الآخر ولو ماست الكرة السطح بالخط لوجب ان يماس
من الكرة خط على خط في ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيما لان المنطبق على السطح المستقيم مستقيم فيكون الكرة مضلعة فاذن الكرة لا
يمكن ان تماس السطح بالخط قوله المماسة بالنقطة انما يكون في الآن ولا وجود له بالفعل قلنا البحث في كون الزمان غير مركب من الآنات
كالبحث في ان الجسم مركب من الجواهر الافراد فكيف يبنى صحة الخصم لذلك مع نقل المسارع سلمنا ان الآن لا وجود له بالفعل
فهذا يقتضي المماسة بالنقطة اما لان قلتم بالاول ليعلم المكابرة من الصرحة في المماسة وعن في ما وجوده آني وهو جميع
الماهيات العارية من الاجسام والاعراض والمجردات وان لم يقتضي بل كان ثابتة بالفعل ثبت وجود النقطة فاذا
زالت المماسة حين حصلت اخرى عقيبها لزم تتالي النقط قوله هذه المسئلة لا يتحقق تتمة الى آخر جوابه ضعيف
لانا اذا فرضنا انا يكون الكرة فيه ملاقية للسطح على نقطة واحدة ثم زالت الملاقاة عن تلك النقطة فقد حدث
امران آن زوال الملاقاة وآن حصول اللاملاقاة فآن زوال الملاقاة هو حركة لا بداية له يكون هو فيه حاصلا واما
حصول اللاملاقاة فهو آني الوجود ويستمر في جميع الزمان الذي بعده فاللاملاقاة لها بداية هي حاصلة فيها فنقول
الآن الذي حصلت فيه اللاملاقاة اما ان يكون هو الآن الذي حصلت فيه الملاقاة او غير ذلك الآن والاول باطل
والا لكانت الكرة في الآن الواحد بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية له وهو محال وان كان غير ذلك الآن
فاما ان يكون بين ذينك الآنين الملاقاة وبين اللاملاقاة زمان او لا فان كان كانت الكرة في ذلك الزمان ملاقية للنقطة
الاولى فيكون الكرة ساكنة وقد فرضناها متحركة هذا خلف وان لم يكن بين الآنين زمان لزم تتالي الآنات وهو المطلوب والذي

الآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة اما ان يكون الكرة فيه ملاقية لنقطة اخرى او لا يكون فان لم يكن ملاقية لنقطة اخرى فاما ان
يكون ملاقية للنقطة الاولى او لا يكون ملاقية لشيء من النقط فان كانت ملاقية بالنقطة الاولى لزم ان يكون الكرة ملاقية للسطح
وغير ملاقية له في حال واحد بالنسبة الى الصدق عليها انها غير ملاقية لذلك السطح بتلك النقطة هذا خلف وان لم يكن ملاقية لشيء من النقط وجب ان لا يكون
ملاقية للسطح عند مماستها له هذا خلف فاذن الكرة في الآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة ملاقية لنقطة اخرى فان كان بين
النقطتين واسطة كانت ملاقاة الكرة للسطح بذلك المتوسط قبل ملاقاتها السطح بالنقطة الثانية فلا يكون ملاقاتها للسطح
بالنقطة الثانية في اول زمان اللاملاقاة بالنقطة الاولى وذلك محال فليس بين النقطتين واسطة فيتالى النقط وهو المطلوب
بعينه الحجة تستلزم تتالي النقط في المسافة والآنات في الزمان من غير مصادرة على المطلوب وغير وارد انا ذكرنا في موضع
الالزام للخصم لمذهبه وعلى مذهب اسا وعلى ان النقط قد يمكن فرضها بها باعتبار حصول عرض لها من عنده
المماسة وعند زوال ذلك يحدث اللاملاقاة بنقطة اخرى ويلزم تتاليهما على التحرير الذي يشترط في امتناع تتالي النقط
والآنات التقارن في الوجود وعن ان ذلك الخط ان حصلت به الملاقاة لزم تضلع الكرة او تحدب السطح
والا فلا خط او لا ملاقاة نتج اذا فرضنا خطا قائما على خط آخر متحركا عليه حتى انها ملاقية ولم يكن قد ماس
بطرفه كله الخط المتحرك عليه لان الحركة على الشيء من غير مماسة غير معقول ثم ان طرفي الخط نقطة لا يمكن ان يماس
الا بها فاذا انتقل من المماسة الاولى الى المماسة الثانية فاما ان لا يكون بين النقطتين وسط او يكون والاول يستلزم
تتالي النقط والآنات وهو المطلوب والثاني يقتضي ان لا يكون المماسة الثانية تالية لها او غير تالية هذا خلف
او يلزم الطفرة وهو محال واذا كانت المماسات دائما انما يكون بالنقطة وهي متحققة في جميع زمان الحركة وجب ان يكون الخط
المتحرك عليه مركبا من النقط المتتالية وهو المطلوب لا يقال لا نزاع في ان الخط المتحرك عليه نقطة انما يلقى المتحرك
عليه نقطة وانه يلقى بعد ذلك نقطة اخرى لكن لم لا يجوز ان يكون بين تينك النقطتين خط وبين ذينك الآنين زمان
فان الكرة في ذلك فهو مصادرة على المطلوب لانا نقول حصول الملاقاة بالنقطتين آني ولا حصول الا في آن
ولو كان زوال الملاقاة زمانيا لانه حركة لكن لا حصول الملاقاة ليس حركة فاذا كان انيا فالآن الذي هو
اول زمان حصول اللاملاقاة بتلك النقطة اما ان يكون ملاقيا للشيء او لا وبعد ما تقدم يلزم المطلوب ج اذا فرضنا خطا
منطبقا على خط حتى يكون النقط التي في احدهما محاذية للنقط التي في الآخر او ملاقية لها ثم تحرك الخط بعد ما صار
النقط المماسة غير مماسة فاللامماسة انما تحصل دفعة والآن الذي هو اول زمان حصول اللامماسة لا
يكون الخط فيه ملاقيا لنقطة اخرى بالنسبة للنقطة الاولى فيكون النقط متتالية في كليهما اذ الكلام في لا
مماسة نقطة الثانية كالكلام في لا مماسة النقطة الاولى وكذا الى ان النقطة دائرة معدل النهار يطلع على
سكان خط الاستواء منتصبة وهي في دورانها مسامتة لهم ويكون مطلع تلك الدائرة مع دائرة الافق

الى كلا فيحتاج ان نعتقد في الزمان ذلك وهو ان نوال الامر الوجودي في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة
بمعنى الكون في الوسط كما ان الحركة بمعنى الكون في الوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذا في الآن الغير المنقسم تفعل
سيلانه الزمان وكما ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الاعيان فالزمان الذي هو امر ممتد منقسم لا وجود
له في الاعيان والذي يتبع وجود عندنا من الزمان هو الذي نسميه بالآن السيال وعليه فبان الزمان
لكل حركة ولكن وجوده لا يتعلق بكل حركة فان من المحال ان يكون المقدار الواحد مقدارا للامور كثيرة
بعضها او كلها البعض واذا جاز ذلك فالدليل الذي ذكر يوم يمتنع ان يكون لكل حركة زمان على حدة
توحد الجسم باستحالة ذلك القطع فان وجود الزمان متعلق بالحركة التي هي اقدم الحركات وهو مقدار سائر
الحركات والحوادث لما اذا اعدد زمان تلك الحركة لا توجد لزم ان يبقى سائر الحركات خالية عن
الزمان حينئذ لا يكون شيء منها مقدرا على كل حال فلا يكون الحركة حركة اعترض بان عدم الحركة كلا ولي انما يكون
بعدم محلها الفاعل للجهات ومتى عدم ذلك الجسم استحال ان يكون الاجسام المستقيمة الحركة موجودة لما
ذكر فينتهي على تقدير ممنوعة الآن يعتمد على تحدد الجهة الكاذب ولكن في ذلك لا يوجب شبهة صادقة
والحوادث المحيط لا يفعل الجهة لان الجهة هي طرف الامتداد وكما ان الجسم لا يفعل الجسم كذا لا
يفعل ما في المعاد بل انما يفعل ما بين الجهات وبوجوده يمايز الجهات ولا اثر لعدمه في الجسم الذي
حصل لها فلا يلزم ارتفاع ما عداه من الاجسام بارتفاعه وعدمه واعترض على حد الزمان
بعض الوقت بان حاصله راجع الى معية حادث وتلك المعية ليس الزمان لان الزمان الواحد
يوجد فيه معيات كثيرة ولا يوجد في الزمان ازمنة كثيرة ولان المعية النسبة ليس ما هي المعيّن لان المعية
امر لا يختلف باختلاف المواضع وكل الاشياء التي يعرض لها المعية امور مختلفة ولان المعية امر اضافي
لا يستقل بنفسه بل هي عارضة لغيرها ومعروضها معاكس لها ولا يجوز ان يكون المعية لازمة للامر الذي عرضت
له المعية لان الشيء الذي عرضت له المعية يمكن ان يعرض له البعدية والقبلية لا معية مع البعدية فاذن
تلك المعية غير لازمة لماهية المعيّن فهي اذن من العوارض وذلك لاجل حصول الشيء في زمان واحد
فاذا كانت تلك المعية معلولة للزمان امتنع ان يكون هي نفس الزمان والفرض لو كان زمان حصول الشيء
الحادث الذي كان معه عبارة عن الوقت الذي يوقت فيلكن في الغد عبارة عن شيء معين معه حادث آخر
فلو فرض حصول ذلك الشيء لكان الغد حاصلا في اليوم فيظهر فاني مران التوجه ليس الزمان
وفيه نظر فانا اذا جعلنا الزمان نفس الوقت الذي هو معه للوقت مع الموقت به امكن اجتماع اوقات
كثيرة في وقت واحد وانما يعدد في المغرب لوقوع الوقت بطلوع الشمس في المشهور فاي حادث قارن

كذا

ظلوعا معها كان موقتا به ولم يحصل الحوادث ولا الطلوع من هذه الجهة وان اختلفت الاصابة ولا يلزم
ان المعية العارضة للمعيّن يجب ان يكون بالزمان وفرض حصول ما يقارن الغد الآن محال المحصلة
السابقة في الآن هنا آنان الذي يكون حصول فرعا على حصول الزمان وهو الذي اذا حد الزمان
ثم فرض فيه حدود فصل فانه يكون ذلك الحد طرفا للزمان وهو المسمى بالآن الذي يكون حصول الزمان فرعا على حصوله اما كان
في كيفية وجوده وقد عرفت ان الزمان عندهم مقدار الحركة متصل وانه يفعل [illegible] كلا ما غير موجودة بالفعل بل انما يحصل
عند امور المنتزع القطع واصلا الحركة والوهم والقطع عن تحكم في الزمان عندهم [illegible] الزمان بدايته ونهايته بالفعل فهذا لان يحصل حصول بالفعل
حصوله انما هو على قدر [illegible] الحركة حد امتركا غيرهم فمعدات طلوع او غروب [illegible] فرض العارض لا شيء من هذه
فصل في ذات الزمان واما حصول الفعل في الزمان انما هو بسبب هذه الامور كحصول الآن ثم في الجسم اختلاف الاعراض التي كاختلاف موازاته
او حاكم واما [illegible] العرض والوهم اذ كلا عرض [illegible] المبدأ [illegible] بالعموم [illegible] بالموازاة
والنهاية في الزمان لا يستلزمه [illegible] ولا يحصل عندكم [illegible] الزمان بالآن [illegible] فعلا بالفعل
والمستقبل في كونه عدم هذا الآن والكلام فيه يبنى على عدم هذا الشيء اذا كان موصوفا بصفة في زمان [illegible] في زمان
يتلو الزمان كان [illegible] في كان [illegible] الزماني موصوفا بضد تلك الصفة الا اذا كان موصوفا باحد [illegible]
الاول واذا [illegible] ان الوارد انما حصول دفعة كان ذلك في الآن المشترك موصوفا كالزمن الوارد [illegible]
بل الزمان [illegible] موصوفا [illegible] وكذا الصور [illegible] المادة [illegible] في الآن الفاصل [illegible] الصورة الواردة [illegible]
مادة [illegible] الزمان زمان الصور [illegible] فلا يمكن [illegible] زمان [illegible] ولو عدمت تلك الصورة في ذلك الآن [illegible]
عن الصورة فاذن المادة في ذلك الآن لا يكون موصوفة بالصورة الواردة واما ان كان الوارد حالا يمكن حصوله دفعة كان ذلك الآن [illegible]
يكون خاليا ويكون فيه بعض الحالة [illegible] اذا الحركة [illegible] لتلك [illegible] زمان الحركة آن [illegible] في ذلك كان
موصوفا [illegible] بالحركة [illegible] على رأيهم [illegible] اذا حد
فعدمه ان كان على التدريج كان منعا لانه يكون وجوده [illegible] عدم [illegible] زمانا لا آنا [illegible] ان كان دفعة [illegible] عدمه مغايرا
لآن وجوده [illegible] وكان عدمه مغاير الآن وجوده [illegible] لا يكون [illegible] الكلام في
عدم الآن انما كالكلام في عدم الآن [illegible] في ذلك [illegible]
وعدا [illegible] الحكم [illegible] على التدريج [illegible] عدمه في جميع الزمان [illegible] لا حاجة
[illegible] في جميع الزمان [illegible] في ابتداء عدمه ومعلوم انه ليس ابتداء عدمه جميع الزمان [illegible] فاذن
ابتداء عدمه [illegible] ابتداء عدم ذلك الآن [illegible] ذلك الآن [illegible] ان يكون اول
زمان عدم كان يكون فيه وجود [illegible] في زمان حركة [illegible] في ذلك [illegible] الزمان
كذا [illegible] ان الحركة [illegible] زمان [illegible] في الآن [illegible] في اول زمان وجوده [illegible]
في الآن الذي هو اول [illegible] الزمان [illegible] في الآن [illegible] في اول هذا الباب

بالحركة المسبوقة علمنا ان حصول العدم والثبات ولا موقوف على وجود الزمان المتوقف على وجود الحركة ولا

يبعد من هذا ان الشيخ بان معية المتغير مع المتغير بالزمان ومعية الثابت مع المتغير بالدهر فالدهر محيط بالزمان ومعية

الثابت مع الثابت بالسرمد فيكون السرمد محيطا بالزمان لان هذه تحويلات حالية في المحصل لا بالمال واما تقدم [illegible]

ومعية لبعض الحوادث مع بعض في اصطلاحنا في ان هذه العوارض ليست لاجل الزمان الذي هو مقدار الحركة

لولا قبالها اياها ما وجدت لا لسبق الحركة اصلا علمنا ان نسبة هذه الامور عن متعلق بالزمان الذي

هو مقدار الحركة ولان هذا الدهر الذي نسبه اما ان يكون موجودا في الخارج او لا فان لم يكن بطل القول بالزمان

لانه لما جاز ان يكون المعية الثابت بين المتغير والثابت لاجل امر ليس موجود في الخارج جاز ان يكون معية المتغير مع المتغير

لاجل امر ليس موجود في الخارج وان كان الدهر موجودا في الخارج فاما ان يكون ثابتا او متقضيا فان كان

ثابتا استحال انطباقه على الزمان المتقضي اذ لو جاز ان يتقدر الزمان المتقضي بالدهر الثابت جاز ان

يتقدر الحركة بالدهر ويخرج لا يحتاج الى الزمان وان كان متقضيا استحال انطباقه على الثابت اذ لو جاز ان يتقدر

الثابت بالمتغير ويتحدد به جاز ان يتحدد الامور الثابتة ويتقدر بالزمان ويخرج لا يحتاج الى الدهر فثبت ان التقدم والتأخر

والمعية على الوجه المخصوص لاجل ما يتعالى عن وجود مقدار الحركة فيبطل القول بالزمان والقول بالدهر والسرمد [illegible]

واجيب لذا انهما ليسا موجودين ولسا بجوهرين مستقلين بالذات في الوجود فهما عرضان وليس بعض الاشياء

بالمحلية لهما اولى من بعض ثم لو كان الزمان موجودا لكان مقدار الحركة لادلة المثبتين والتالي باطل لان الحركة

الامر التوسطي [illegible] انه ولا تعلق لها بالزمان لان الشيخ صرح بذلك ولان كل ان يفرض فانه لو حد الجسم

عند كونه متحركا حاصلا في الوسط ولا معنى للقطع [illegible] لا اختصاص له بآن على ما صرح به الشيخ فيكون الزمان

متعلق الوجود بما لا تحقق له في الخارج فلا يكون له وجود في الخارج فاذن الحق ان وجود الزمان كوجود

الحركة بمعنى القطع مثل ان الدهر لما ارتسمت فيه صورة المتحرك عند كونه في المكان الاول ثم قبل زوال تلك الصورة

ارتسمت صورته عند كونه في المكان الثاني ثم يشعر الذهن بالصورتين معا على انهما شيء واحد ممتد ولا يلزم منه

ذلك وجود في الخارج فكذا الزمان وجوده في الذهن فقط فان للمتحرك قربا وبعدا من المبادئ دونها [illegible]

لكن القرب لا يوجدان دفعة في الخارج بل يوجد في النفس صورتاهما معا مع صورة الواسطة فيشعر الذهن

بحصول تلك الامور على انها امر واحد وليس لذلك وجود في الخارج كما [illegible] للحركة وليس في الخارج الا اقتران متجدد

موهوم بمتجدد معلوم يتجدد ازالة للابهام كما يقال آتيك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم والمجيء

معلوم فاذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الابهام ولو ان الموهوم عن المجيء كان حادثا آخر تقدم

[illegible] صح لكن طلوع الشمس لما كان اعم واعرف واشهر كان هذا التوقيت اولى وقد اعترض الشيخ على ا

بالدهر والدهر

بانا نسلم ان الزمان ليس موجودا في الان ولا في الماضي ولا في المستقبل لكن لم قلتم بانه لو كان موجودا لكان وجوده

اما في الان او في الماضي او في المستقبل فان الوجود المطلق اعم من الوجود في الان او في الماضي او في المستقبل

ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم كما لو قيل لو كان المكان موجودا لكان موجودا اما في المكان او في طرف منه

فانه يكون قولا باطلا فكذا الوصل لو كان الزمان موجودا لكان وجوده اما في الماضي او في المستقبل او في الان

الذي هو طرفه كان قولا باطلا بل الزمان موجود مع انه ليس موجودا في الماضي ولا في المستقبل ولا في الان لانا لا نعني

بالزمان الا الامكان المفروض من مبدأ المسافة ومنتهاها الذي يمكن ان يقع فيه حركة مخصوصة على قدر مخصوص

من السرعة فان لم يكن الزمان موجودا لم يكن هذا الامكان موجودا ايضا لكنا عرفنا بالضرورة ان لهذا الامكان

وجودا علمنا ان الزمان موجود وان لم يكن وجوده حاصلا في الماضي والمستقبل والان [illegible]

الضرورة قاضية بان كل موجود فانه لا يمكن وجوده من احد الازمنة الثلاثة والشيخ استعمل هذه المقدمة حال

ما تكلم عن مفهوم قولنا الحركات الماضية غير متناهية انه يستلزم ان الحركات الماضية امر موجود موصوف

بوصف اللانهاية مع ان ذلك كاذب لانها لو كانت موجودة لكان وجودها اما في الماضي او المستقبل او الحال وليس يمكن

لذلك المجموع من حيث هو مجموع وجود في احد من هذه الاوقات الثلاثة فهو غير موجود اصلا فاذا كان الشيخ يستبعد نفي

حصول الشيء في الماضي او في المستقبل او الحال نفي حصوله مطلقا فكيف زعم هنا ان الشيء قد يكون موجودا

ان لم يكن وجوده في احد الاوقات الثلاثة وكل من راجع [illegible] علم ان الشيء الذي لا ثبوت له لا في الحال ولا في الماضي ولا

في المستقبل ولا يمكن ان [illegible] وقت من الاوقات انه الان قد حصل فالحكم بثبوت ذلك [illegible] فانه لا

معنى للعدم الا ذلك وكل واحد من الوجود في الماضي او في الحال او في المستقبل وان كان اخص من مطلق الوجود

الا انه لما انحصر مطلق الوجود في مجموع هذه الاقسام الثلاثة لزم من ارتفاعها ارتفاع مطلق المحصور

كما ان الواجب والممكن لما كان كل واحد منهما وان كان اخص من مطلق الوجود الا انه لما انحصر مطلق

الوجود فيهما لزم من ارتفاعهما ارتفاع الوجود وكذا انما انحصر العقل [illegible] في مواضع مخصوصة لزم من ارتفاع

تلك المواضع بأسرها ارتفاع تلك [illegible] لان الكلي لا وجود له الا في جزئياته فاذا انتفت [illegible] وقد عارض

بعضهم بالحركة فان الحس [illegible] ما ذكروه فانه بعينه [illegible] وهو غلط [illegible] لان

الحركة عند فناء الزمان جزء من اجزاء [illegible] واحد منها وجدانا فاذا عدم كان عدمه الحركة الموجودة

فيه واذا تجدد آخر تجدد فيه حركة اخرى غير منقسمة [illegible] فان الحركة بمعنى القطع [illegible] وجود لها [illegible] كالزمان

الذي هو الامر الممتد الذي يكون مطابقا للحركة بمعنى القطع يستحيل ان يكون له وجود في الاعيان فمعنى التوسط انه [illegible]

ما بين مبدأ المسافة الى آخرها فالحركة بمعنى التوسط امر [illegible] انما يحصل [illegible] اول المسافة

كذب

حركة وامكان وجودها لا يعطي الا امكان وجود الزمان فكيف حكم بانه لابد وان يكون الزمان موجودا قبل الحركة
ولو كانت غير موجوده الان امكانها محقق وامكانها على الوجه المفروض امكان قابل للتقدير فان الحركة المعظمة
المفروضة يمتنع وجودها لعدم الامتناع الذي فيها الحركة الصغرى والسنادت بين المبدا حاصل سوا وجدت الحركتان او لم توجدا لحين
يستدل بامكان وجود الحركة على وجود المدة ثم بعد ذلك يستدل بوجود المدة على وجود الحركة وهو غلط لان الامكان
امر عقلي فرض اعتباري لا يتعقل فيه زيادة ولا نقصان ثم يعترض بامكان تصور كرة محيطة بالعالم تحت يمين سطحها
الظاهر والباطن ذراع وبمكان ان يتصور بالحب بين سطحيها ذراعان فهذا المفروض لو كان ممكنا لزم اشتمال
الخلاء المحال الى التقدير واذا كان ممكنا فالو يوجد الجسم العظيم في حد الجسم الصغير وهو محال والا سمي التعادي
في المعادير وهو فرض كونك منع تحقق خارج العالم امتدادات قابلة للتقدير فيمكن كما او ذاهم في خارج العالم جسم
والاجسام عن مسامته اعترض بان وجود الكرة المحيطة بالعالم على الوجه المفروض محال فلا جرم ادى الى المحال
فكلا يعال من كل امتناع الى الامكان مغالطة لان حصار اجزاء عظم العالم لما كان ممتنعا فهو ممتنع ابدا ولما تقدر
وجود الحوادث قبل ان حدثت لو لم يكن ممكنا وكان ممتنعا لزم دوام امتناعها والا ينقلب الشيء من كان ممتنعا
الى الامكان في الحوادث لو امتنع وجود الكرة المماثلة للعالم في الطبيعة لامتنع وجود العالم لاشتراك المساويات في
اللوازم فاذا كان احد المثلين ممتنعا لذاته كان الاخر كذلك ولو جوزنا ذلك جوزناه في الزمان والصافات
الامكانية لا يستلزم وجود الزمان لما تقدم وقد سلف بيان ان الزمان ممكن وجودي بل
في الخارج لم لا يراد لو طعنا المذهب القائل بوجوده في الاعيان فلنستقص الان الكلام على الطرفين
في ذلك فنقول الحق ان الزمان ليس له ثبات في الاعيان لوجوه الاول لو كان الزمان موجودا فاما ان يكون
منقسما او لا والقسمان باطلان اما الثاني فلانه يلزم ان لا يكون منقسما فيلزم ان يكون الى حاصل في هذا
اليوم حاصلا في زمان الطوفان بل يكون حاصلا حين ما كان معدوما فيلزم اجتماع المتضادات وارتفاع التقدم
والتاخر من الموجودات وهو باطل بالبديهة وثانيا الاول كان غير حاصل لجميع اجزائه والا عاد المحال
ثم منقسما يتالف من ماض ومستقبل وهما معدومان واما الحاضر فان كان منقسما وهو منقسم كان
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الحاضر حاضرا هف وان لم يكن منقسما كان ذلك هو الان وهو محال اما
اولا فلان الان طرف الزمان والشيء اذا كان غير موجود في نفسه امتنع ان يكون له طرف موجود واما ثانيا فلانه
عند المثبتين مشترك بين الماضي والمستقبل فيكون الاتصال الموجود بالمتقدم متقدما اما ثالثا فلان
ذلك الان محال ان يبقى لانه لو كان باقيا لكان منقسما فلا يكون الشيء الواحد باقيا وان لم يكن باقيا كان
اما سلك في ان وان حاصلا وهو واحد وهو محال وان انعدم فان كان عدمه متدرجا عاد المحال

وان لم يكن بينهما زمان بقي الان ملزم وجود الجزء الذي لا يتجزأ لو كان الزمان باقيا لكان لا يخلو احتياج
الحركة من حيث هي الحركة عن محل ما الى وجود حركة اخرى والا لزم واذا كان كذلك فلو كان من حيث هي
مستقيمة زمانا لكان كل حركة من حيث هي مستقيمة مكانا واذا وجدت الحركة معها كان الزمان معها
معينا ليس ان يستلزم مثلا او بعدا ولكن هي المعية الزمانية فاذن لتلك الازمنة زمان محيط بها والكلام في المحيط
كالكلام في تلك الازمنة فيكون هناك زمان او محيط بها والكلام فيه كالاول فيلزم وجود ازمنة لا نهاية لها بعضها بالبعض
لا الى نهاية والازمنة مانعة للحركات فهناك حركات متسلسلة محيط بعضها بالبعض وهي الحالة المعية كانت محيطا بعضها
بالبعض لا الى نهاية فهناك احاد غير متناهية وهو محال الرابع لو كان الزمان موجودا لكان بعضها سابقا لا يمكن
لا محالة بعضا او ان قبل البعض تلك القبلية ليست قبلية بوجوب حصول المعلول مع علته والقبل ههنا يمتنع حصوله
مع البعد ولان الجزء المفروض علة لو كان وصف العلية ذاتية له او لوازمها وجب كالتها في الحصول والاكان
السبق علة المتقدم فاذن كل جزء نفرض في الزمان فهو مخالف في الماهية للجزء الاخر لكن الاجزاء التي يمكن فرضها غير
متناهية فهي جزء من جنس الفعل لان امتياز الامور التي لو كانت متناهية لاجزاء على الوجود في الاعتبار وذلك محال
لان كل واحد من تلك الاجزاء غير قابل للقسمة والاكانت الاجزاء الممكنة فيه ممتنع لا بالفعل فلا يكون واحدا او حد
جزء كذلك فيلزم تركب الزمان من الابعاد المتناهية فيلزم تركب الجسم من الجواهر الافراد ولو كانت علية
المتقدم للمتأخر من العوارض امكن زوال هذا الوصف عنه فكان يمكن ان يكون الامس غدا والغد امس
وهو محال الثاني ان المتقدم اذا امكن ان يكون موجودا معه متاخرا كان حصول القبلية ليست وجوديا في الزمان المتقدم
كذا المتاخر فللزمان زمان وهو متقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالذات ولا بالعلية ولا بالشرف
ولا بالمكان لان الزمان ليس ذا وضع فهو اذن بالزمان لانحصار انواع التقدم عندهم في الخمسة فللزمان
زمان وهو محال للعقول ان الزمان الامر الذي به يتكثر تقدم الاشياء بعضها على بعض التقدم والتاخر
اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر معا فهذا المعنى لو ثبت لكان متعلقا بالحركة لا ذاته المتاخرين
لكن هذا المعنى قد يوجد في الموضع الذي يستحيل فيه وجود الحركة فان الباري تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث
يحدث ويكون قبلا لكل واحد من تلك الحوادث عند حدوثها ومعا لها عند حدوثها فاذا قطعنا النظر
عن سائر انواع التقدم من التقدم بالعلية وبالشرف وبالطبع وجردنا النظر الى انه كان موجودا مع عدم
هذه الحوادث وهو الان موجود مع وجودها كانت قبليتها تارة ومعيتها اخرى من هذا الاعتبار
المخصوص كقبلية سائر الاشياء بعضها مع بعض ومعيتها فاذا كانت هذه القبلية والمعية حاصلتين في حقه تعالى مع استحالة
حصول الحركة والتغير علمنا ان حصول التقدم والتاخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق

الزمان ليس موجودا

عن انه تمسك بالالفاظ والاصطلاحات ونحن بالحقيقة لا بتسمية العدم الساذج قبلا بل نتوهم القبلية هناك ونجزم
كما انا نتوهم ان خارج العالم خيرا ولو كان وهما كاذبا فيتبين عليه العقل ويحكم بالبديهة بتساوي العدم والوجود
وليس ذلك الترتيب بالعلية لان العدم لا يكون علة للوجود ولان العلة والمعلول يجب تقارنهما وذلك في العدم والوجود
مستحيل تقارنهما وهو ولا بالطبع ايضا لهذا وظاهر انه ليس بالشرف والمكان فيكون بالزمان ونحن لا نعني بالزمان
الا هذا النوع من الترتيب فان لم يحصل هذا الترتيب فقد سلم انه ليس للزمان عدم سابق على وجوده وهو المطلوب
وان حصل كان الترتيب الزماني حاصلا والفرض ذلك وعن الاحتجاج المتقدم ظاهر لان الخلاء موقوف على كونه
مسابها على حصول خبر خارج عنه وكونه محدودا بموقوف على سبق عليه بالعدم وهو خلط لان هذا الترتيب يستدعي
زمانا كما بين اجزاء الزمان فان بعضها متقدم على بعض وليس بالعلية ولا بالطبع والا لتبقى في الحقيقة لا سيما لا اختلاف
في العلل والمعلول لا اختلاف في العلل ولا بالشرف والمكان ولا بالزمان والا فهو متسلسل فثبت نوع اخر غير تلك في اجزاء
الزمان فليعقل مثله في العدم والوجود وعن ب انه معارض بالزمان على انا نتوهم ان بعض اجزائه سابق
على البعض ويلزم منه ان يكون الله تعالى زمانيا لان الله تعالى كان قبل هذا اليوم وكان مع هذا اليوم وسيكون بعده وذلك
يوجب ان يكون وجوده مع اليوم بسبب زماني فيكون للزمان زمان وللباري تعالى زمان اعترض بان تقدم الله تعالى على
الزمان المعين ذكر انه ليس بالزمان لان الزمان المعين لما لم يكن موجودا في الازمنة المتقدمة مع الباري كان
الباري تعالى متقدما عليه والتسلسل غير لازم لان كل زمان متاخر نحو انما كان متاخرا لانه لم يوجد مع الباري
في الزمان المتقدم وذلك يقتضي ان يكون الحكم على كل زمان متاخر بكونه متاخرا موقوفا على وجود زمان اخر
فلزم التسلسل على هذا الوجه [illegible] بل هو ليس منهم لا معاني التسلسل اللازم من وجه اخر وهو انه اذا كان
عدم الباري تعالى على الزمان المعين لاجل الزمان لزم ان يكون معه من الزمان لا لاجل زمان اخر ويلزم منه
ازمنة غير متناهية يحيط بعضها ببعض دفعة وهو محال لانا نعرف ان الزمان مع الباري لو حصل له ابتداء بعد
لا الى مبتدا ولهذا المعنى لا يعقل الوقت للحدوث واقعا الا على ذلك الوجه فالساعة لا يتصور الا الساعة
مستحيل وقوعها قبل هذه الساعة لو تقدم كانها لو حدثت لا حين ما حدثت ثم يكن هذه الساعة بل غيرها
ثم وقوعها كما وقعت من الاجسام ووقوعها بعض المعية مع الباري فاذن الوقت المعين المقارن لوجود الباري
مقارن له لذاته لا لامر منفصل فاذن لا يلزم التسلسل في الازمنة واما سائر الحوادث التي الحكم عليها
بالمعية والتقدم والتاخر فليست معيتها لذاتها وعينها فان كل ما عدا الزمان يعرض له [illegible]
فلكون انه يتصور ذلك يثبت بعدها قبلها وبعدها فظهر ان كون الزمان مع الباري لا يقتضي زمانا اخر دون كون
سائر الحوادث مع الباري يقتضي زمانا محيطا وكذا كل جزء من الزمان [illegible] جزء اخر فانها [illegible]

متاخرا لانه لم يوجد مع الجزء الاول من الزمان فههنا انه لم يظهر معنى التقدم والتاخر الا عند وجود الزمان ولا يلزم
ان يكون ذلك التقدم بسبب زمان اخر لانه متى كان التقدم والتاخر في الزمان من لوازم ماهيته احتج الى زمان اخر
وكذا سائر الحوادث فانا لم نعرف معيتها وبعدها وتاخرها لما بها الا بزمان ليس يرجع بمعنى لها الا بانه اذا كان
الزمان لذاته متقدما ومتاخرا فكل ما كان يكون كذلك يحتاج الى المضاف فلزم ان يكون الزمان مجرد اضافة لانا نقول نسبته
لمفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر من حيث مقدار قابل للزيادة والنقصان يقتضي التقدم والتاخر لذاته
ومع لوازم مقولة الكم وهو مقدار متصل لكنه يقتضي لان يكون موجودا بالتقدم والتاخر فرق بين الا وجود الاحد
كونه متقدما ومتاخرا وذهن شانه وجود الاخر مقارن له لذلك فلا انه ذلك الوجود كما هو بمعنى منزله [illegible] قوله
لزم ان يكون الباري تعالى زمانيا قلنا لا نسلم لان الزمان لذاته لا نفرع من الباري لا يكون معه الباري من الزمان
محتاجا الى الزمان ولان المعية انما تستدعي الجانبين فاذا كان احد الجانبين زمانا او محيطا به لكن الجانب
الاخر مستغنيا عنه والجواب [illegible] انه ليس معنى التاخر كون المتاخر لم يوجد مع الشيء لان اليوم لم يوجد مع الغد ولم يصر
متاخرا عنه فلو كان التقدم والتاخر انما يصح بالزمان لزم ان يكون امس في زمان واليوم في زمان حتى يحكم عليهما
بالتقدم والتاخر وكذا الباري تعالى والزمان واذا جاز المعية بالذات فليجز في نفس [illegible]
بالذات ثم يلزمهم الاشكال الذي لا محيص لهم عنه وهو ان يكون الزمان متقدما بالتقدم الذي لاجزاء [illegible]
الاختلاف في التقدم والتاخر يقتضي الاختلاف الذاتي وكون الساعة هي الساعة لكون زيد هو زيد ونحن
لم نثبت التقدم الا باعتبار ما ادعيتم في التقدم من المعارضة الزمانية وعن ج بالمعارضة بالزمان المعين كان قولنا
لم يكن هذا الزمان في الازل غير منوط بكون الزمان في زمان اخر فكذا ايضا ذكرتم وعن د بالمعارضة بالاجسام فان
الاجسام اذا كان متناهيا كان له حيز معين وليس بمعنى ذلك الحيز يسبب وجود العالم لان وجود العالم
موقوف على وجود ذلك الحيز فاذن ذلك الحيز منحصر في نوع من سائر الاحياز فاذن لا احياز الخارج عن الوجود
وجود معدومه ممكنه فيكون حيا وجسمانيا فيلزم عدم تناهي الاجسام ولما حكم ببطلانه وجعل هذا
المعدوم وهميا فلنكن في الزمان كذلك وقد قال شيخنا افضل المحققين نصير الملة والحق والدين قدس سره
ووجه عن الفرق بين الزمان والاحياز [illegible] بينهما ودفع معارض ما ذكروا في حدوث كل الزمان بحدوث كل واحد من اجزائه بانه يلزم
اما التسلسل في الازمنة وهو محال وسقوط صحته فالمقصود حاصل لانه اذا وقع كل زمان في زمان او لا الى نهاية كان
تلك الازمنة معا لان [illegible] من الزمان الذي هو مقول لكل الازمنة الغير المتناهية المترتبة بعضها في بعض وجود حتى
الان [illegible] كالطرف المحيط بها يستحيل ان يكون زمانا او حادثا فكان حيز ذلك المجموع لا طرف له ولهذا اعقل
ذلك منها فليعقل مثله في كل حادث او عدم لا مستقل الى الزمان [illegible] اصل الولد وعن هـ بان نقدر

وان عني بالحدوث انه لا يوجد من الحوادث الا وهو وجد قبله ما لا نهاية له فلم ادعى ان الوقوف عند المبدأ محال فهو
المتنازع وعليهما بان حكم الكل وكل واحد قد يختلفان فان كل واحد من العشرة ليس بعشرة والمجموع عشرة وكل
جزء ليس بالكل والكل كل وكل واحد من الحوادث اليومية غير مستوعب لكل اليوم والكل مستوعب فالكل من حيث هو كل
يستحيل ان يساويه جزؤه من حيث هو جزء والا لم يكن احدهما كلا والآخر جزءا والمنازع غير مفيد لانا لا ندعي ان حكم
الجملة يجب ان لا يساوي حكم الاجزاء بل يكفي المثال الواحد بمنع ان التساوي قد يكون وقد لا يكون واما تعيين
احد الامرين فبالبرهان وعلى [illegible] بان ابتداء الحوادث التي تنقطع بسبب النهاية لها من الجانب الذي يلينا ويوجد
النهاية من احد الجانبين لا يستلزم ان لا نهاية من جانب آخر كالصحيح الذي لا ابتداء لها ولا نهاية لها وحركات اهل الجنة
لا نهاية لها مع ان لها في جانب البداية نهاية وعلى [illegible] بما تقدم من ان الازل ليس حالة معينة بل هو نفي الاولية
[illegible] ولا وجد فيه حادث اولا والحادث الذي هو عبارة عن الشيء المسبوق بالعدم يمتنع وقوعه في
الازل فاما قولكم لما لم يوجد شيء من الحوادث في الازل فقد انتهينا الى حال لم يكن شيء من الحوادث هناك موجودا
فعندنا ان الازل ليس [illegible] وهذا مجرد [illegible] بان ذلك الوقت خال عن الحوادث قبل الازل هو نفي
الاولية قولنا الازل لم يوجد فيه شيء من الحوادث معناه ان نفي الاولية لم يوجد فيه شيء من الحوادث اي كل واحد
من الحوادث مسبوق بالعدم فلم قلتم انه لما كان كل واحد منها مسبوقا بالعدم وجب ان يكون الكل كذلك فان
البرهان لم يقم الا [illegible] وتعارض بالصحيح فان صح حدوث الحوادث ليس كذلك حاصلة في الازل امكن حدوث حادث
ازلي وهو محال وان لم يكن للصحيح مبدأ وهو محال ولما [illegible] هذا في الصحيح فكذا هنا وعلى ح بان كل ما
دخل في الوجود فقد حصره الوجود فيجب ان يكون له طرف [illegible] ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يلينا
لكن لم قلتم انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يلينا ثم يعارض بصحة الحوادث وعلى ط ان قولكم
يلزم ان لا يصدق الحكم بحدوث الحوادث وعدمها ان عنيتم انه يكون موصوفا بكل الحوادث وبعدمها معا
فهو باطل لان الحوادث ليس لكلها وجود حتى يكون الحكم موصوفا بها وان عنيتم انه في كل وقت من الاوقات
يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث ففي ذلك الوقت لا يكون موصوفا بعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض
بل يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث والتناقض انما يلزم اذا كان الشيء موصوفا بالحادث المعين وبعدم ذلك
الحادث معا واما ان يكون في ذلك الوقت موصوفا بوجوده وبعدم غيره فاي تناقض فيه والجواب
بما مر في دلائل [illegible] وما تقدم من البراهين الدالة على الحدوث فنفي الازل عن مبدأ الاشياء يعني الوجود
قبل الزمان والحكم بسبب عدم المحكوم عليه ذهنا ولا شك في تصور الكل والا امتنع الحكم عليه بانه غير محصور
[illegible] والصحيح امر اعتباري لا يتعقل فيها زيادة ولا نقصان ولا اقل ولا اكثر والموجود بكلي التعيين

غير معقول فان وجود حادث بعد ابتداء حوادث لا نهاية لها قاله غير ممكن ونحن لا ندعي عمومه المساواة بين الكل
وكل واحد في جميع الاحكام بل في حكم لاحق للطبيعة من حيث هي [illegible] ثابت لجميع افراده كمساواة الكل والجزء [illegible] والمخصوص
هنا ان الضرورة قضت بان كل واحد اذا كان قد سبقه عدم فالمجموع الموجود وجوده على وجود كل واحد يكون
اولى بالمسبوقية بالعدم وهذا الحكم ضروري [illegible] الوجوه [illegible] كان للزمان اول او آخر لكان [illegible] علة وجوده
او وجوده سابقا على عدمه فالزمان موجود حال ما فرض معدوما هف والزمان من عوارض الحركة التي من
عوارض الجسم فالجسم قديم [illegible] فالمعلم [illegible] لحدوث الزمان فعدم [illegible] العدم من حيث
لا يتقرر [illegible] كل محدث فان وجوده سابق عليه عدمه فاما ان يكون معنى هذا السبق هو وجوده فقط وهو باطل
لان الحوادث [illegible] لانه لما وجد [illegible] على الخلق [illegible] مع الخلق واما ان يكون معناه وجوده
وعدم الحوادث فقط وهو باطل لان الحوادث [illegible] مقدمة [illegible] ولم يصح بهذا الاعتبار ان [illegible] الخلق
فاذن المفهوم من هذا السبق امر ثالث وهو انه كان موجودا في زمان لم يوجد فيه هذه الحوادث [illegible] وحدث مع
الحوادث بعد مضي ذلك الزمان وهذا التقدم [illegible] من الازل الى الابد فهذا الزمان موجود من الازل الى الابد
المحدث هو الذي لم يكن ثم كان فقولنا لم يكن اما ان يكون اشارة الى عدمه بالقياس الى زمن منقض واما ان يكون بالقياس الى
مجرد العدم المحض الصرف والثاني محال لانه لو كان العدم بالقياس الى العدم الصرف حدوثا لكان الباري تعالى حادثا لانه معدوم
في العدم الصرف للمعدوم فانه تعالى لم يكن في العدم الصرف فعلمنا ان قولنا لم يكن اشارة الى عدمه بالقياس الى زمن منقض
وقولنا لم يكن [illegible] للمحدث في الازل [illegible] لو كان الزمان محدثا لكان اما ان يسبق حدوثه عدمه [illegible]
حين حدوثه واما ان لا يسبق وهو محال لانه يلزم ان يكون حدوثه مقارنا للاحدوثه وهو محال وان كان يسبق فلا يخلو اما
ان يكون ذلك السبق مرتبا على الحدوث وهو محال لان صحة حدوثه مترتبة على امتناع [illegible] فلا يجوز
ان يكون امتناع احد الحينين عن الحين الآخر موقوفا على الحدوث والادراك فاذن الحينان متميزان بانفسهما وما كان كذلك
فهو امر موجود ولانه قابل للاقل والاكثر [illegible] متصل غير قار الذات وهو الزمان فاذن الزمان
غير محدث حدوثا زمانيا [illegible] لو كان الزمان محدثا لامكن فرض حركة [illegible] الى العالم [illegible]
والاخرى [illegible] لانه [illegible] واما ان يكون الامتناع عائدا الى المقدور [illegible] لزم انقلاب الشيء من الامتناع الى
الامكان وان كان عائدا الى القادر لزم انقلابه من العجز الى القدرة وهو محال لان هذا الغرض ممكن فالملزوم
ممكن لان [illegible] الصغرى [illegible] محال [illegible] الاعظم فاذن قبل
حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات وامتدادا ازيد وذلك الامتداد امر وجودي
قابل للزيادة والنقصان فيكون مقدار الحركة لما تقدم فيلزم من قدم هذه المعية قدم الحركة والجسم والحوادث

زيادة فيكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اكثر فاذن هذا المقدار مغاير لمقدار المسافة ولمقدار
المتحرك وهذا المقدار ليس امرا قائما بنفسه لانه متقض فهو في موضوع فاما ان يكون مقدار الموضوع او
هيئة فيه والاول باطل والا لازداد الموضوع بزيادته وانتقص بنقصانه فهو مقدار لهيئة فيه وليست قارة لان
مقدار القار يكون قارا فهو مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة والاعتراض على الفرق على اثبات الزمان
باطل خصوصا وقد دلت البراهين القاطعة على نفيه في الاعيان وان وجوده يستلزم احد المحاذير الملزمة عندهم
اما تناهي الابعاد او اتصال المعدوم بالموجود اذ كل [illegible] من اجزاء الزمان فانما الحكم بالزيادة و
النقصان انما هو على امر فرضي ذهني كما قلنا في الكلام المعارض بعض الزمان فانه ابتدا الكل زمان وانتهاء
امكانا يسع ذلك المقدار لو لا يسع ما هو اعظم منه ولا ما هو اصغر منه وامكانا اخر اقل منه لا يسع ذلك
الزمان ولا ما هو اعظم منه ويسع بعضه واذا كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان فان جعلوا ذلك من الامور الاعتبارية
فليقولوا مثله في الحركة ثم نقول الامكان امر ذهني واعتبار عقلي كيف يعقل فيه قبول التفاوت في الزيادة
والنقصان والقسمة وكيف يمكن ان ادعى وجوده لم يعقل فيه كثرة وزيادة ونقصان وقسمة الكثرة والنقصان في
الحركة انما ترجع الى امر ذهني هو الحركة بمعنى القطع ولا يمكن ان يرجع الى الحركة بمعنى التوسط لانها امر عندهم
لا يعقل فيها قلة ولا كثرة والطلب [illegible] يكثر العلل والمعلولات [illegible] الناقص وارد في الاسباب
ولو كانا موجودين لوجد تناهيا لانها اضافات في [illegible] فالتبرع هذا خلف ولان
العلية لو كانت موجودة لكان لها علية اخرى وتسلسل لانه يستلزم ان يكون للزمان زمان لتقدم بعض اجزائه على
بعض [illegible] والا لزم [illegible] وجود [illegible] التقدم [illegible]
ولا يلزم [illegible] التقدم الذاتي الذي بين العلة والمعلول لان هناك المتقدم حاصل
مع المتاخر وليس الامر هاهنا كذلك بل المتقدم الذي هاهنا كتقدم الحركات بعضها على بعض فان كان هذا النوع لا يتصور
الا مع الزمان وجب ان يكون للزمان زمان ولا [illegible] في الاشياء في ان للزمان بداية [illegible]
بالحدوث من الملّيين وغيرهم من قدماء الحكماء [illegible] ارسطو وغيره من القائلين بالقدم لنا وجوه الاول
ان العالم مختار وكل فاعل مختار فانه متقدم على جميع افعاله وكل ما يتقدم على [illegible] فلكل الحوادث
اول [illegible] كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له ومجموع العدمات [illegible] من الحوادث
[illegible] المسبوق [illegible] الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان لانها من زمان
الطوفان الى الازل اقل منها من زماننا الى الازل [illegible] وكل واحد منها [illegible]
العدد [illegible] ولان عودات القمر اكثر من عودات زحل والمشتري ولان الادوار الماضية لو كانت غير متناهية

للزمان بداية

لكانت الادوار الشمسية الماضية غير متناهية فالدورات الشمسية غير متناهية لكان [illegible] فالدورات الشمسية الى زماننا غير متناهية
لوجوب [illegible] لكن عددها قابل للزيادة والنقصان فان الدورات التي كانت في زمان الطوفان اقل من الدورات التي الى زماننا
وكل قابل للزيادة والنقصان متناه بالضرورة فالدورات الشمسية متناهية فالادوار متناهية فالحركات متناهية
فكان [illegible] فكانت الحوادث غير متناهية [illegible] حدوثنا الحادث اليومي على انقضاء ما لا نهاية له وما يتوقف
على انقضاء ما لا نهاية له استحال وجوده فكان يلزم استحالة وجود اليوم فلما وجد علمنا تناهي الحوادث [illegible] كل
واحد من الحوادث [illegible] فلكل اول [illegible] ان كل واحد من الزنج لما كان اسود كان الكل اسود [illegible] الحوادث الماضية
الينا فلو كانت غير متناهية لكان ما لا نهاية له [illegible] ان يوجد [illegible] من الحوادث [illegible]
محال لان الحادث مسبوق بالعدم والازل غير مسبوق به [illegible] هو المطلوب [illegible] بالنسبة الى [illegible] من الحوادث
هناك موجود [illegible] الامور الماضية [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الوجود
كان مسابقا للحوادث الماضية [illegible] كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول [illegible]
حوادث لا اول لها لزم [illegible] ذلك الجسم [illegible] لا على وجود تلك الحوادث ولا على عدمها [illegible] ان يكون [illegible] لا يتقدم
[illegible] لا يتقدم [illegible] على كل واحد [illegible] لانه يصح حكم [illegible] في [illegible] والعدم حكما واحدا
اعترض [illegible] على [illegible] ان الازل [illegible] ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان انما
كل الحوادث [illegible] محال لان الكل [illegible] موجودا في الخارج ولا في الذهن [illegible] بالزيادة والنقصان
[illegible] كل واحد [illegible] اذا كان [illegible] مساوية [illegible] الى الجانب المساوي
[illegible] ازداد هذا الجانب بالزيادة انما حصلت في الجانب المساوي [illegible] الجانب الاخر مساويا
الاول [illegible] فرض في الذهن انطباق الجانب المساوي من الزائد على الناقص المساوي [illegible]
من الجانب الاخر لكن لا يصح [illegible] طرف الزائد على طرف الناقص [illegible] في الزائد [illegible]
[illegible] الزائد [illegible] الناقص [illegible] الناقص [illegible] الزائد [illegible] العدد
[illegible] حدوث الحوادث [illegible] الى الطوفان [illegible] الى الان [illegible]
[illegible] حدوث الحوادث [illegible] الطوفان [illegible] الى [illegible] عدم النهاية في
طرف الابد [illegible] الالف [illegible] مرارا غير متناهية [illegible] اكثر [illegible]
[illegible] الوقت [illegible] الموجود [illegible] المستقبل ان
[illegible] المعدوم [illegible] فان كان [illegible] على [illegible] شرط [illegible] ان يوجد [illegible] نهاية
في [illegible] معدومة [illegible] الوجود [illegible] هذا الاشتراط [illegible] كذلك [illegible] الحوادث [illegible] الوجود

كذا

بالزمان الذي يلزم المحال من فرض عدمه ويلزم السابق اولى بالوجوب واذا كان واجبا لذاته فهو جوهر
قائم بنفسه غني عن الموضوع ثم ان حصلت فيه الحركة ووجد لاجزائها اليه نسبة سمي زمانا وان لم توجد الحركة
فيه فهو الدهر والجواب انه يستحيل عدم الزمان بعد وجوده لا يستلزم وجوبه الذاتي بل انما يستلزم الوجوب
الذاتي استحالة عدمه مطلقا لكن الزمان ليس كذلك بل يستحيل عدمه مشروطا بسبق وجوده بحيث يعرض
البعدية المبنية على الزمان فالمغالطة نشأت لهم من الوهم فاشتبه اللزوم بالذات باللزوم بالشرط على ما يمنع توقف البعدية
والقبلية على الزمان والا لزم ان يكون للزمان زمان آخر على ما سبق تقريره ولان الزمان لا يعقل
وجوبه لانه متقض لذاته والانكار انما يتأتى فيه لان وجوده في زمان الطوفان ولا يكون حدوث
والحق مع ذلك وانفسهم وجود الزمان لانهم انما انتبهوا باعتبار تحقق قبليته ببعض الاشياء وبعديته للبعض
واذا كان منقضيا استحال ان يكون واجبا لذاته لان الواجب لذاته لا يقبل العدم فضلا عن ان يكون ذاته
مقتضية للسيلان وعدم الاستقرار واحتج بعضهم بانه نفس الفلك لان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك وهو
عقيم مع كذب الكبرى فان الفلك شيء وليس في الفلك ومنهم من جعله نفس الحركة لوجهين الاول ان الزمان يشتمل على الماضي
والمستقبل والحركة كذلك والثاني ان من لا يحس بالحركة لا يحس بالزمان كما في حق اصحاب الكهف والمتمادي في النوم
والبطء يستقصر الزمان لا يحس بالحركة عن ذهنه وبالعكس المغتم والمنتظر يستطيلان الزمان لشعاره الحركة في ذهنه
والجواب عن الاول انه قياس عقيم فان الموجبتين في الشكل الثاني لا ينتجان فان اشتراك المختلفين في لازم واحد جائز
وعن الثاني انه لا يلزم من ملازمة الحركة والزمان في بعض المواضع اتحادهما في الماهية بل تحقق الفرق بينهما
من وجوه الحركتان المختلفتان قد يتحدان في الزمان ويمتنع الاختلاف عن ما في الاتحاد ويوصف
الحركة بما لا يوصف به الزمان فيصح انقسام الزمان الى الساعات والايام وغيرها بخلاف الحركة الا على جهة
المطرد وقد يوجد الزمان بتمامه مع جميع انواع الحركة بخلاف الحركة السريعة التي يقطع بها المسافة في زمان اقصر
والبطيئة في زمان اطول والحركة لا تصلح لذلك اما فيما سبق قد ذكرنا احتجاج مثبتي الزمان بانا اذا فرضنا
فرض حركتين اتفقتا سرعة وبطؤا واتحدتا ابتداء كان من فرض بانه ينقطع مع احدهما الفعل اخذ وركاد
فرض رابعة مساوية للاولى سرعة وبطؤا ... لا احدا فانه يحصل امكان قابل للقلة والكثرة و
الانقسام فيكون كما وان القبلية والبعدية عارضان للوجود والعدم وليست القبلية عدما ولا البعدية
لها بعض اللاقبلية واللابعدية التي هي عدم محض فيعرض العدم ثبوتي ولا اعتبار عقلي كفرض الجسم
... بل انما موجودان خارجا ولسنا فالمعنى بذلك انهما ليسا من الامور النسب والاضافات وليس كل شيء
تعقل منه الشيء ان كان في حيث هو جوهر ليس قبل الان ... بل ... نفسه لذاته القبلية والبعدية وليس قارا

فهو منقض اما الحركة فهي محال لان الحركة قبل كالحركة بعد فهنا كامر عرضي وهو الزمان وابطلنا
بان المراد بالمعية الاتفاق زمانا فيتوقف ثبوتها على ثبوت الزمان ويدور واثبات السرعة والبطء
موقوف على ثبوت الزمان فيدور وبانهم لما حاولوا الجواب عن قول من قال الزمان الماضي قابل للزيادة و
النقصان والقابل لها له بداية فللزمان الماضي بداية اجابوا بان الزمان الماضي غير موجود بمجموعه في
وقت من الاوقات وما لا يكون موجودا لا يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان فاذا كنتم تمنعون من صحة الحكم
بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عندكم والخصوم بان ماهيته كيف يحكمون عليه الآن بقبول الزيادة
والنقصان عندكم ولا اثباته وهذا عين السابق واعترض على الاول بانا نقول العلم بأصل وجود الزمان
ضروري والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجودا بل المطلوب حقيقته المخصوصة وهو كونه مقدار الحركة وكذا اقوال الشيخ في
النجاة اذا كان يوجد في هذا الامكان زيادة ونقصان متعينان وجب ان يكون هذا الامكان ذا مقدار
مطابق الحركة فالشيخ لم يستنتج من قبول هذا الامكان للزيادة والنقصان كونه امرا موجودا بل استنتج منه
كونه مقدارا مطابقا للحركة فعلم انه ليس الغرض من هذا البرهان اثبات اصل وجود الزمان بل تحقيق ماهيته ولذا
عرف في اصطلاح العلم بانه مقدار الحركة وانها بها ... سرعة وبطء ويكون العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان
اولى بديهي والذي يبنى تحقيقه على منع كون ... محقق ماهية الزمان لا تحقق وجوده واما الثاني فيقول
لا يلزم من ان يكون المجموع الذي ليس لاجزائه وجود ان لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فانا نعلم ان الحركة من اول
المسافة الى اخرها اكثر منها الى النصف منها مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة فكذا هنا بقي ان يقال اذا كان الامر
كذلك فليحكم بان صحة الحكم على الشيء بالزيادة والنقصان لا يتوقف على كونه موجودا وذلك مما يقدح في اصولهم
ثم قالوا هذا الامكان منقسم وكل منقسم فاما مقدار او ذو مقدار فهذا الزمان لا يخلو عن المقدار وليس هذا المقدار
نفس السرعة والبطء لمساواة الحركة من اول المسافة الى اخرها نصف تلك الحركة في السرعة والبطء ومخالفتهما لها في
المقدار فاذن مقدار الحركة زائد على سرعتها وبطئها وهذا المقدار ليس مقدار المسافة لان المتحركات قد تتحد
في مقدار المسافة وتختلف في مقدار هذا الامكان فان الذي يقطعه السريع مثلا في نصف ساعة يقطعه البطيء في
ساعة وقد يتحدان في هذا الامكان وتختلف في مقدار المسافة مثلا ان المسافة الواحدة اذا قطع السريع منها
فرسخا قطع البطيء فيها نصف فرسخ وليس ايضا هو مقدار المتحرك قال الشيخ في النجاة هذا المقدار لو كان مقدار المادة
لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان ذو الكبر من الاسرع اكبر واعظم وليس كذلك لان هذا المقدار
في الاسرع ليس اعظم مما في الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع
هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل بل الواجب ان يقال لو كان مقدار المادة لوجب ان يزداد المادة

بوجه كذا سرع

واختلاف من المباحث لمعرفة الابحاث لكن يجب ان نعلم ان ههنا امورا ثلثة حركة وجسم يحل فيه الحركة وقوة يصدر
عنها تلك الحركة ولكل واحد من الجسم والمحرك نسبة الى الحركة ولما استبان البحث في احوال العلل المحركة
اقسام المحرك قد عرفت انها اما طبيعة او ارادة والقسر منها فالمحرك بالذات واما المحرك بالعرض فانه مغاير
لها لكن تابع لاحدها وكل واحد من الاربعة قد يكون اسبابها بالذات وقد يكون بالعرض وايضا اما قريبة او
بعيدة وايضا اما كلية او جزئية وايضا اما عامة او خاصة وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما بسيطة
واما مركبة والمحرك بالذات اما ان يكون بواسطة او لا بواسطة والواسطة اما ان يكون متحركا من تلقاء نفسها اولا لكن
فان لم يكن فاما ان يتصل بالمحرك كيد الانسان ويسمى اداة او لا يتصل به ويسمى الدور هذا ما لم يعرف في الاستعمال
عن منهج اللفظ وان كانت الواسطة متحركة من تلقاء نفسها يكون لها محرك فالاولى ان يكون ذلك المحرك غاية
لها كالمحبوب او ضد الغاية كالمخوف والمهروب وايضا فالمحركات اما ان يكون محركا لولا سبب
ولابد من الانتهاء الى الذي يكون متحركا كالاجرام [illegible] والسلسلة والشيء الذي هو اول المحركات المتحركة بحيث الكلام
فيه فنقول لكل متحرك فلابد من ان يكون مبدأ قريبا لتلك الحركة لامتناع اسناد الحركة الى الصورة الجسمية
المشتركة والى امر خارج لان ذلك الخارج ان كان جسما كان لا [illegible] المتحركة جسم آخر فلا يكون
[illegible] الاول الذي يحركه وان كان ذلك المحرك الخارجي مجردا لم يختص هو بفعل تلك الحركة عن ذلك
الجسم الا اذا امتاز عن سائر الاجسام بخصوصية لان نسبة المجرد الى جميع الاجسام بالسوية وتلك الخصوصية هي
المبدأ القريب لتلك الحركة ويكون المفارق هو المبدأ البعيد للحركة بهذا المعنى ولذا علم وجود المفارق
في التناسب بين المحركات والمتحركات ليفرض محرك ومتحرك في مسافة وزمان وليفرض المحرك على انه مبدأ
حركة طبيعية وعلى انه مبدأ حركة قسرية [illegible] فاذا حرك متحركا في مسافة زمانا ما ثم قسم ذلك المحرك بنصفين
فلننظر هل نصف المحرك يحرك المتحرك بعينه في ذلك الزمان نصف تلك الحركة او اقل او اكثر فنقول قد ذهب بعض
الناس الى ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك لا بسطا هذه المناسبات
لكن قد ظهر بطلان ذلك بعض [illegible] في هذا التناسب فنقول اولا ان من المحركات ما اذا انتقص من
قوته ما به كالحيوان واما ثانيا فلان ذلك لو كان ممكنا فانه لا يجب ان لا يكون نصف المحرك قويا على تحريك
كالمجموع الذي يحتاج في حركة [illegible] الى ما [illegible] فانه لا يلزم ان يقدر الجمع على نقل شيء ما
[illegible] ان يكون لكل واحد [illegible] كالاعداد للحركة [illegible] فانه قطع [illegible]
لا يكون لكل قطرة اثر في النقر [illegible] في اعداد [illegible] لان ناخذ [illegible] في الضعف
فاذا [illegible] الضعف [illegible] حصل النقر من [illegible] واذا فرضنا التنصيف في المتحرك فالمشهور

ان المتحرك نصف المتحرك في ذلك الزمان ضعف المسافة او يحرك في تلك المسافة في نصف ذلك الزمان و
التحقيق يأباه اما في المحرك الطبيعي فانه متى نصف المحرك وجب تنصيف القوة المحركة لان قوة نصف
الجسم نصف قوة كل الجسم واما في القاسر فيجوز ان لا يبقى قوته بان يقطع نصف تلك المسافة عند كونه فارغا
فضلا عما اذا كان معه نصف المحمول واما الرابع الى ما عرض اربعة في الاثقل او في ما يفعل
في الاخف فيفعل في الضعيف اشد مما يفعل في النصف كالريش والحصى فلا يتعين تلك النسبة المحفوظة
لان المرجح لا يساويه السرعة والبطء وحدوده من المتاخر منه ابطأ دون الوسط منه او عن فلا يكون منهم
النسبة محفوظة وكذا الجاذب فانه اما ان يحدث بالجذب المجرد او يحدث بالقوة الرخوة وتلك القوة
حد ينتهي اليه باثره في المحدث فما يخرج منه لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون الاصغر اشد الجذب بل بالعكس
الابعد وان فرضنا التنصيف في الزمان فالمشهور ان ذلك المحرك يحرك ذلك المتحرك في نصف ذلك الزمان
نصف تلك المسافة وليس بلازم فانه لا يلزم ان يساوي المقطوع في نصف زمان الكل لان القسري والطبيعي
لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء واما الحركة في نصف المسافة فالمشهور والحق على عكس ما تقدم واما اعتبار نصف
المحرك مع نصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكنا بينا ان المحرك يحتمل ان لا يقبل التنصيف وبتقدير امكانه لا يلزم
ان يكون يحرك النصف للنصف ايضا مع تحريك الكل الكل ربما الوسط لسبب اسباب اشد اذ حيث اما نصف المحرك في
نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة وقد عرفت ما فيه وكذا القول في نصف المحرك في نصف المسافة وتعلم من التصنيف
حال التضعيف وقد يمنع اعتبار هذه المناسبات في المحرك والمتحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث مساواة
وعدم مساواة اذا فصح اذ انما هي بين الاخرين منه اذ بين ساكنين دون كان واحد منها
مساويا ذا الاخر مساواة انفي المساواة خاتمة يتم علي انها مباحث الزمان قد
قد عرفت الملازمة في اثبات الزمان وان بعضهم جعله واجبا لذاته لان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته محال
لانا لو فرضنا عدمه لكان عدمه بعد وجوده وذلك بعدية زمانية فيكون موجودا عند ما فرض معدوما
فرض عدمه وجب لذاته وجوده وهو محال فقد لزم من فرض عدمه لذاته المحال الموجود الذي يجب وجوده
الزمان لوازمها ان امتناع عدمه احتياجه الى برهان منفصل والزمان لو طلبنا بيان امتناع عدمه
كفى في بيانه مجرد تصور حقيقة وحقيقة العدم لان الزمان لا يعقل عدمه الا اذا عقل حصول عدمه بعد وجوده
وتلك البعدية لا تتقرر الا بالزمان فعدم الزمان لذاته يوجب وجود الزمان لتحقق سببه بعدية العدم فثبت
ان تقرر العدم على الزمان مستلزم محال واما تقرر العدم على سائر الامور التي يفرض واجبة فانه ولو كان
محالا الا انه غير مستلزم فاذا كان الذي يلزم من فرض عدمه محالا اما اذا لم يلزم التناقض من فرض عدمه

به علة المدافعة فالامر كما قال ويحتمل ان يقال انه قد سبق في الاشكال وما تقدم عليه امتناع اشتداد الشيء
وضعفه ثم المشتد والمتنقص هو الموضوع في ذلك الغرض فالمثل الذي ان لم يضعف يوجب تضاعف
الجسم سطح الفلك وان ضعف لم يبق الا مع الضعف بعدم المثل كما ذكر ويحدث اذ يمكن هناك ميل استمرار
فان لم يكن لكل واحد منهما وجود الا في الآن لزم تتالي الآنات فاذن لا بد في كل واحد منهما ان يبقى زمانا ما لم يعدم في
الآن الذي يوجد فيه المثل المعاقب له ولا حاجة الى الغرض الذي يعدم في الاول منها امثال الاول ويوجد في الثاني المثل
الشخصي يلزم السكون بينهما كما ان الصورة الكائنة يحدث في آن فساد الصورة الفاسدة فكذلك هنا لكن يبقى
الاشكال الصعب من حدوث المثل الثاني ان كان كما او كان المعدوم مؤثرا في الموجود كما قال اصحاب العلل فالاجود
ان يقال ان نوع محفوظ الذات في جميع زمان الحركة من غير ان يقع فيه اشتداد ولا تنقص ويكون المتغير هو شدته ويكون النوع في
اعطاء الحد القسري كالعلة في اعطاء الحد العرضي ثم تلك النوع الباقي المقارنة انما يكون نوعا اذا كان من شأنها ان
ماذا انضم اليه عند الاندفاع الى الوراء في التبلد والتصلب الى حد لا يعقل [illegible] تلك التي عدمت النوع [illegible] واشتهر
عند الحكماء ان للفلك طبيعة خاصة ثم نفوا ان الدليل الطبيعي عنه فنادوا الاطلاق بوجه ان الفلك لو كانت ليست
له طبيعة [illegible] لتلك الاجسام فان مبدأ الحركة وان لم تكن طبيعة لكنه شيء غير ذلك الجسم فكانت طبيعة
[illegible] انما يكون [illegible] على عدد [illegible] الحركة [illegible] الحادث في ذلك الجسم مثلا بعد مدة
وذلك المثل لا يسمى ان يسمى طبيعة لانه ليس بشعور ولا ارادة ولا من حصول من الخارج ولا يمكنه ان لا يتحرك او يتحرك
الى غير تلك الجهة ولا هو ايضا مقتضى طبيعة ذلك الجسم فان سميت مبدأ طبيعة كان لك ان تجوز ان الفلك
لا يتحرك بالطبيعة [illegible] في الحركة [illegible] المتحرك [illegible] ان الحركة الصادرة عن مبدأ في جسم المتحرك
من شأنه ان يتعدى الى لا المحلية فالشارح على هذا التفسير متحرك [illegible] الفلك ليس كذلك اذ ليس من شأنه
ان يتحرك الى جهات [illegible] شرط ان يتعين [illegible] ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هنا مطلقا لم يكن الفلك
كذلك وان اخذ انه ان شاء لا يتحرك [illegible] بشرط من شأنه ان لا يتحرك دخل فيه الفلك فان الفلك
[illegible] ان لا انا الحركة [illegible] لا يوجد [illegible] الحركة صادرة
عن الارادة [illegible] هذا التفسير [illegible] متحرك [illegible] جسم لا يكون
مثلا فان حركة كيف ان تقع لا في زمان لان كل جسم مثل الى مكان اشتد [illegible] عن مكانه اصعب
[illegible] السريع العالي [illegible] جسم [illegible] حركة في زمان لانا لو حركنا
مسافة [illegible] مثل الى المكان وبعينه حركة في زمان اطول [illegible] المثل الذي هو معاوق [illegible]
جسمانية عشر المثل الاول وجعل لم يكن زمان تلك الحركة عشر زمان الاول لكن زمان حركة عدم المثل ايضا

عشر زمان [illegible] عدم المثل [illegible] فرضنا مثلا يكون نصف عشر المثل الاول كان
زمان حركته نصف زمان حركة ذي المثل الاول فالحركة مع العائق اسرع منها لا معه هف وانما يمكنان يقسم
الزمان الى نسبة [illegible] على اي مرتبة اردنا لما قد ثبت ان الزمان يقبل القسمة ابدا وان المثل
القابل للزيادة والنقصان غير متناهية ولما بطل ذلك لزم ان يكون حركة عدم المثل لا في زمان وذلك
[illegible] ولكل جسم [illegible] طبيعي [illegible] لذلك [illegible] على جسميته فاذا خرج
عن ذلك الحيز يطلب الرجوع [illegible] الحكم [illegible] جسم [illegible] المستقيمة
والمستديرة [illegible] الاقوى والاضعف حيث ان الاقوى [illegible] والضعف معاوق [illegible] وليست
المعاوقة للحركة [illegible] جسم [illegible] التقاعد [illegible] النفوذ [illegible] عن مكان
او وضعه [illegible] في الحركة التي بالعرض اعلم ان الشيء الذي لا يتبدل احواله بل احوال ما يقارنه اذا
تبين مقارنة [illegible] انه حركة بالعرض والمتحرك بالعرض في الآن قد يكون بحال يصح عليه الحركة الاينية وقد
لا يصح اما الاول فكالحالّ في السفينة او في الصندوق المتحرك واما في الوضع فكالكرة [illegible]
كرة [illegible] فكذلك [illegible] المحركة [illegible]
[illegible] الى المحيط [illegible] الوضع [illegible] الى غير تلك الكرة المحيط [illegible]
[illegible] الى الاشياء واما المتحرك بالعرض الذي ليس من شأنه ان يتحرك فهو مثل [illegible]
في الجسم [illegible] بالاختصاص [illegible] الجسم [illegible] الى الجسم فاذا تحرك
الجسم [illegible] بالاشارة [illegible] الى تلك الاعراض [illegible] انها [illegible]
في [illegible] هو الجسم واما الشيء الذي لا يكون [illegible] الجسم كالنفس مع البدن فيستحيل ان يقال انه متحرك بالعرض
تحرك البدن واذا عرفت ذلك [illegible] والوضعية [illegible] في الحركات فانه قد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا
كان الموضوع للسواد [illegible] جسم [illegible] وان كان هو هو بالذات لكن [illegible] بالاعتبار كقولنا البناء اسود
فانه موضوع السواد ليس البناء ولا الجسم وصف البناء [illegible] الجوهر وقد يقال الموضوع الموضوع
مثلا ان الجسم موضوع للسطح والسطح للون فاتصاف الجسم بالسواد يكون بالعرض [illegible] في الكم [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] السواد [illegible] ولا [illegible] الا بالعرض [illegible]
تحرك [illegible] ولان له [illegible] الحكماء ان التحرك [illegible] الى الفاعل [illegible]
[illegible] الى المنفعل [illegible] الذي وصف لها [illegible] والتحرك وصف [illegible]
فاذن التحرك [illegible] الى الحركة والتحرك [illegible] المنفعل [illegible] كانت [illegible] لا [illegible]

في النمو عن سيل القسر كالعظم الكائن بالاورام والسمن المجلوب في التحليل كانت لها الهواء الذي في التجاويف

اذا انقبضت مضا شديدا او انقصار كالذبول المرضي واما الذبول الشيخوخي فانه بالقياس الى الطبيعة

العالم طبيعي وبالقياس الى ذلك الشخص خارج عن الطبيعة واما في الكيف فالاستحالة الطبيعية في الحار والملكة من

الصحي الحاصل بالبحران في المحسوسات مثل الماء اذا سخن الطبيعة باردا والقسري في الانفعالات وكانفعال الا

مكتسب الماء اذا ... في الوضع القسري كما يحيى الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا خلي وطبعه عرض او رجع

الى الوضع الاول واما الكمي فقد يكون طبيعيا مثل يكون الخشب والنبات من النمو والبذر وقد يكون قسريا كالموت بالقتل

والسم الحاصل في سلسلة الحركة القسرية اختلف الناس في سبب هذه الحركة وضبط كلام المحكمين ان الحجر

المرمي مثلا اما ان يكون المحرك موجودا فيه او خارجا عنه والاول اما ان يكون باقيا الى اخر الحركة او لا يكون فان كان

غير باق فهو الذي يقال ان المحرك يفعل حركة ثم تلك الحركة تولد حركة اخرى وهكذا الى اخر المسافة ولئن كان باقيا فهو

الذي يقال ان القاسر افاد الجسم قوة بها يتحرك الى جهة مخصوصة وتلك القوة باقية الى اخر الحركة لكنها لاجل الضعف

بمصادمات الهواء المخروق الى ان يصير في الضعف بحيث يغلبها الطبيعة فتحرك الجسم الى اسفل والثاني وهو

ان يكون المحرك خارجا عن المتحرك غير موجود فيه فلا محالة انه يكون جسما فاما ان يكون على سبيل ان جسما قدامه يجذبه

او على سبيل ان جسما خلفه يدفعه فهذه اربعة هي المذاهب المشهورة الاول ... عن يقول الهواء المتقدم

ينعطف الى الخلف فيدفع الحجر ... والرابع يقول القاسر يدفع الهواء الذي معه لكن الهواء الطف

فيندفع اسرع فيجذب معه الجسم الموضوع فيه ... من ... المحرك يفعل حركة وتلك الحركة تولد حركة اخرى وهلم

جرا ... المحرك يعدم المتحرك فيتحرك الى جهة مخصوصة ثم ان تلك القوة لاجل الضعف بمصادمات الهواء المخروق

الى ان يصير مغلوبا للطبيعة فيميل الى الطبيعة ويعود الجسم الحجر الى الطبيعي في المذهبان الاولان باطلان لان الحركة الحادثة

والرابع لو ... بعد مفارقة المحرك الى ... فلم يكن القسرية عنها وان عملنا فالكلام في احتياجها الى العلة

كالكلام في نفس الحركة القسرية ومن حال الهواء اللطافة فيندفع اسرع فيجذب الجسم المدفوع فيه فبعيد اخطاء لوجب

ان حركة الهواء لو كانت اسرع من حركة السهم كان نفوذه في الحائط اشد من نفوذ السهم فرد الى ... الهواء

بالوجدان ولان الهواء ... الاجسام العالية في وجهها فاما السهم فبعيد لا ... في ذلك النفوذ

ان الذي يلي نصل السهم قد ضعف والذي يلي فوقه يغلب على فوقه لا ... لزم ان يكون السهم اسرع من الهواء لكن

الهواء اسرع منه عندهم ... فلو كان السهم اسرع من الهواء لم يكن ينفذ في ... الهواء الذي قدامه ... لا يولد

بان الهواء الذي خلفه يدفعه فلعل ... ان السهم يجذب الهواء الذي خلفه ... ذلك الهواء المجذوب يدفعه دفعا اخر

من ذلك الجذب ... يكون المجذوب اشد اتحادا من الجاذب الملازم وهو محال لان ... الهواء انما يمانع الانفعال

فيه ما كما ان النار ... الفساد ... يكون طبيعيا كالموت ... وقد يكون ...

المحمولة عن الرسوب بحركة شديدة تقصر بها مقاومة ما يلحق النقل والرياح اذا هبت على اغصان الشجر فلا تشتملها

انه لا يحمل السهم ... فيها فالهواء الذي يسيل الحجر الكبير اذا كان احسانه ... الاجسام الصغار انه يكون ... كالم يكن كذلك

بطلت ... واما المذهب الثاني القائل بالتولد فهو باطل لانه يقتضي كون الحركة الاولى والعلة ... موجودا ما عدو وجود

المعلول ولا يمكن احتياج الحركة ... لم يكن المعدوم علة للموجود وهو محال واذا بطل ... الرابع

علة ... الحركة الى ... صورة النارية ... في الحجر ... كانت عرضا في الحجر ... وقد كانت

جوهرا في النار ... الواحد عرضا وجوهرا ... لو افادها ... لكان ... فعلها في كل ... الى الحد

بالوجدان ... الحركة القسرية ... في الوسط والرطب ظاهر ... الميل الصاعد في النار ...

قوة طبيعية ... نوع من ... الصورة النارية وهي جوهر واما مبدأ الميل الحجري الصاعد فانها قوة عرضية مخالفة للصورة

النارية ولا يجوز ان يكون صورة جوهرية مضادة للصورة النارية لان ... المضادة ... اسنادها الى علل ...

اسناد الحركة القسرية ... اسناد القوة ... القاسر ... اسناد الشيء في الوسط الى ... البحر ...

من ... الهواء على ... وهنا اشكال صعب وهو ان تلك القوة المستندة الى القاسر اما ان تضعف بمصادمات

الهواء المخروق او لا تضعف ... واما ... ان الشيء الواحد لا تشتد ولا تضعف وانه لا يمنع للاشتداد والضعف

التساوي ... في ... الكلام في علة تلك القوة ... الكلام في علة الحركة ... فان استندت واحدة منها

الى القوة التي قبلها ... الحركة ... يكون ... علة للاخرى ... اثبات هذه القوة وان استندت

الى قوة اخرى ... بحيث ... الشدة والضعف عاد الاشكال ... وان لم ... الى ...

عن ... المذكورين في ... وهو باطل لانها اذا كانت ... بطريق ضعف ... لا ... استحال ...

ولو كان كذلك لوجب ان يصعد الحجر الى سطح الفلك وهو محال ... ما دامت غالبة ... الصعود ...

لا بد للحجر ... المغلوبة لا بد من حالة متوسطة وهي المعادلة ... يعرض ... الحجر ... الوقوف لا يكون ...

الهواء المخروق حاصلا فلا يكون ... الضعف حاصلا ... تلك القوة ... لوجب ... تلك المعادلة

ووجب ان لا يرجع الحجر ... عن ذات القوة ... بحيث لا ... بالسهم

... فانه ... الحجر ... التعادل ...

لن يكون الحركة ... المبدأ ... الهواء ... لا ...

... الحجر ... التعادل ...

في ... هذا ... كلام ... ان ... العلة القسرية هو الميل ... اصح المذاهب ...

... المحرك ... بالاسر ...

ار ... ه

فكذلك الحجر ان حصلت لذلك الجسم امر خارج عن ذاته لولاه لما حدثت وهي الحركة القسرية والحركة بها يكون قسرية
كحركة الحجر الى فوق او يكون مستند موجود في ذات الجسم فاما ان يكون له شعور بما يصدر عنه اولا فان كان الاول فالحركة ارادية
كحركة الانسان باختياره في جهة ارادته وان كان الثاني فالحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل فالحركات اذن ثلاث
الطبيعية والارادية والقسرية والتي بالعرض فلنبحث عن احكامها المسألة الثانية في ان الحركة ليست الطبيعية
مطلوبة للطبيعة لامر ثابت باق فان الذات مستمر الوجود على نهج واحد والحركة ليست بثابتة فان الذات مستمر
على نهج واحد فلا يكون صادرا عن الطبيعة وحدها لوجوب بقاء المعلول بقاء علته ولو كانت الحركة فان الوجود لم
يكن حركة بعد ولانه لو كانت الطبيعة بانفرادها مقتضية للحركة امتنع سكونه في مكان اصلا وح لا يكون
نوع من الامكنة طبيعيا له فلا يكون شيء من الامكنة مطلوبا له فلا يكون الجسم متوجها الى شيء من الامكنة فلا يكون متحركا ولا
ساكنا هف بل الطبيعة انما تقتضي الحركة عند مقارنة حال غير طبيعية حصول الملائم الذي هي دوام الطبيعة فان
في الاين فكالحجر الى فوق فانه قد حصل له حالة غير ملائمة وهي حصوله في غير مكانه الطبيعي واما في الكيف
فكالماء اذا سخن بالقسر فانه قد حصل له حالة غير ملائمة فتطلب الطبيعة رده الى الحالة الملائمة واما في الكم فكالذابل
بالمرض فانه قد حصل له كم قسري لاجل المرض وهو حال غير ملائم فتطلب الطبيعة رجوعه الى الكم الطبيعي
وكذا الهواء اذا مص من القارورة ما دامت الحالة الغير الملائمة فكانت الحركة الطبيعية حاصلة والطلب
الطبيعي بالحركة الدائمة بل ما هو ... الحركة بحسب احوال القرب والبعد من تلك الحالة المطلوبة فاذا
حصل الوصول الى الحالة الملائمة المطلوبة بالحركة وقعت الحركة والطلب الذي يكون بطلب الطلب لحصول المطلوب
المسألة الثالثة في غاية الحركة الطبيعية اعلم ان كل حال طبيعية الملائم يمكن زوالها بالقسر ولا يمكر فان لم
يمكن ايكن الحركة لحصول بلا بعد طلب لحصوله ودلك شبيه بما ذكر لاجل الحركة واصابة نقصها في
الرسب عندهم فان امكن فعند زوال القسر يطلب الجسم العود الى حالة الطبيعة ويرجع اليها لكن في الحركة
للكمالية بحيث وجودنا اذا رمينا الحجر الى فوق ثم شرع في الهبوط لم يكن طلبه في الهبوط المركز والا
لكانت النار الصاعدة طالبة لسطح الفلك وكالارض الى اخذ طالبة للمركز الحقيقي وهو محال لان المماس
لسطح الفلك سطح واحد فلا يكون النار باسرها خارجة عن حيزها الطبيعي وهو محال وفي الارض
انفهرا حال لاستحالة حصول الارض بكلها في حد النقطة ولان النار لو طلبت عين المركز لما طفى على
الارض وان ... طالبا المحيط الفلك لما سفل تحته عن حد النار لان العالي النار والهواء لتطلبان جهة ولكن
لكن النار اعلى من الهواء ما هو المكان لذلك لكان اذا وضعنا اليد على الهواء لاحسسنا باندفاعه الى
فوق كما اذا احسسنا في زق نحمله ولا يكون طلبه حالة التروك الحصول في المكان المطلق والا وقع في الهواء

ولو وقع الهواء ايضا لما لا يكون بل يكون طلبه القرب من العنصر المرافق في الطبع والا لوجب ان ينصب الحجر المرسل
من راس البئر لتنفرن ولا يذهب في النزول فان الاتصال بالكلية حاصل هناك ولانا لو قدرنا صعود كلية الارض
فاما ان يصعد لكل الحجر اولا فان لم يصعد لم يكن مطلوبه القرب من الكلية وان صعد فاما ان يكون لانه علم ان
كله قد صعد وهو محال او لان كل جزء الى الاخر وهو محال الا ان الترك لا يعقل عما شاركه في نوعه فاذن الحركة الطبيعية
يطلب الحيز الطبيعي وهو ربع عن الطبيعي لا يطلب بل هو تربيت منه اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الحيز الطاعل
للجهات فان غير الجهة غير متصور والا لمحصور لذلك للتزقيهما فالطلب متوجه الى الجهة الغاية واما القرب فمقتضى في ما هلا
اشتغالها في ولو كان المكان غير طبيعي والقرب طبيعي هربت عنه كالهواء المنكشف المحصور في جسم مرفوع في
الهواء فان الجزء يتشعب الما من امتناعه هرب الهواء محيط عن نفسه ويسمى الاحساس ودفع الخلاء وحرب بلازم الصالح
فيتخلفه الماء فيرسام الحجر متصعدا فيها الهرب الهواء عنها منه قد عرفت بالوجدان ان الجسم اذا كان خارجا
عن مكانه الطبيعي فانه يتحرك اليه ويطلبه ويهرب عن غير الطبيعي واذا اتقرر هذا فنقول هنا امران يصلحان لعلة الحركة احدهما
الهرب عن غير الطبيعي والثاني الطلب للامر الطبيعي وكل واحد منهما اذا اعتبر على ذاته للحركة كان كافيا لعلة فهل
الحركة لست للذات او للثاني فهي الثاني لانه لو لم يكن الحركة الا للهرب عن غير الطبيعي لم يكن بان يتحرك الى جانب ذاتي يتحرك
الى جانب اخر فاما ان لا يتحرك اصلا او يتحرك الى كل الجوانب وهما محالان فلا يكن الحركة للهرب عن غير الطبيعي بالذات
وبالعرض للطلب للطبيعي فلا يلزم الحركة الى كل الجوانب هنا لكن قد عرفت ان الحركة الطبيعية يطلب الغاية عن اقرب
الطرق ولا شك ان اقرب الطرق جهة واحدة فيكون اعداها امرا غير طبيعي فلا يكون لطلب الطبيعة حالة الهرب عن غير الطبيعي
لانه ذلك اثماره للاقرب انما عن طبيعي فيكون مهربا عنه الا الاقرب وان كان غير طبيعي لكنه اولى الان غير الطبيعي فيه انه
المسألة الرابعة في اقسام الحركة القسرية قد عرفت انها هي الحركة الصادرة عن سبب خارج عن المتحرك
كالحجر المرمي الى فوق والمدحرج وقد يكون خارجا عن الطبع فقط كالحجر على الارض وقد يكون مضادة للطبيعة كتحريك الحجر الى
فوق وقد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فالحركة فيه عرضية والدوران القسري مركب من جذب ودفع وقد يكون
بسبب تعارض الحركتين كما في السكر المذاب فان الحجر المرمي ينقلب ثم يصعد بالاستحالة فاذا علا برد
فمال الى حيزه الطبيعي فطلب الهبوط انما اشتد عند مقاربة المسقط ولاجل اشتداد القوة عند المقاربة
ما كان من الحجر النازل اضعف من اشتداد الهابط واذا احدث هذا المثل فاذا هو سقط المنحدر ومال الى الاسفل
ويحكى تسمى وقد عرض لما كان اسفل مثلما عرض من الصعود وبتلك الاجزاء امتلاء حتى حدثت حركة مستدير
لكنه لهذا انما لا عن المسقط تنافر العلو والمسقط واما الوحوحة فربما كانت عن سبب خارجي وربما كانت
عن سبب طبيعي مع جذب او دفع كالكرة التي ترمى من العلو والمسقط منزلة الحركة الانية واما الكمية فالزيادة

الثاني عشر ليس كذلك لانه اذا كان على وجه لا انحصار فلا والذي الزم في الآن يلزم في الزمان لان الزمان لا يكون لكن
عليه للانه فيهما لكن اذا كان علته في الاعداد والتقريب بعد البعد لكن الاعداد والتقريب انما كان انما لزم استناد الآن
الى الآن وهو محال وان كان زمانا وجب ان يكون متواليا كذلك فلا يكون [illegible] الا انه على زمانه فيبطل ولئن سلم وكانت
بعدم العلة المعدة الموجبة ليس بعدم العلة المعدة لانها موجبة في الاعداد فيجب وجوده معها وكيف وجود المعلول
وانها الحركة المستقيمة الى السكون ممنوع سلمناه لكن حدوث الحادث موقوف على حدوث اعداد تام وذلك
الاعداد لا يحدث الا بحركة معينة خاصة مجازان يقدر حركة من القطاع عن [illegible] سلمنا لكن لا نسلم ان تلك الحركة يجب
ان يكون مستديرة لجواز ان يصدر عن بعض حركات احجاره او غيرها [illegible] المتحرك الى الحد معين يحدث
يستعد بذلك للوصول الى الغير لا بد وان يكون الاستعداد صادرا من [illegible] ذلك الاستعداد للوصول الى ذلك
الحد المعين كان موجودا قبل الوصول واما ان يكون موجودا بالفعل او [illegible] والثاني محال والا لكان الوصول
بعد ذلك حاصلا بالفعل [illegible] لانه اما ان يكون في الجسم استعداد بالفعل للوصول الى كل حد من
الحدود المتوسطة من المبدا والمنتهى وللوصول الى بعض الحدود دون بعض والاول يستلزم وجود ما لا يتناهى
دفعة واحدة والثاني يقتضي اولوية الرجحان لاحد المتساويين [illegible] من غير مرجح وهو محال ولا يمكن ان
يقال الاستعداد ابدا حاصل على التدريج لان الوصول الى الحد [illegible] الوجود [illegible] كذلك المسئلة
الخامس انه لا يجتمع في الجسم مبدأ الاستقامة والاستدارة انه لا يمكن ان يجتمع في الجسم الواحد مبدآن احدهما يقتضي الحركة
المستقيمة والآخر يقتضي الحركة المستديرة لانه اما ان يحصل الاثران معا او يعدمان معا او يوجد احدهما دون الآخر
او يوجد حالة متوسطة بينهما والكل محال اما الاول فلانه يقتضي حصول المتضادين دفعة واحدة وهو محال
لان الحركة المستقيمة يكون متوجها الى تلك الجهة والحركة المستديرة يكون منصرفا عنها والجسم الواحد يستحيل ان
يكون متوجها الى جهة ومنصرفا عنها دفعة واحدة والثاني محال لان ذلك يقتضي ان لا يكون في الجسم مبدأ حركة مستقيمة
ومستديرة [illegible] فرضنا حصولها فيه او يلزم حصول المتدافعين بعدم حصول الاثر مطلقا
وهو محال والثالث محال لانه ترجيح من غير مرجح ولان حصول احدهما خاصة [illegible] المطلوب من امتناع
اجتماعهما والرابع محال لان الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والاضعف فيستحيل ان يحصل
عند اجتماعهما حالة متوسطة اعترض بامكان ان يجتمع فيه المبدآن المستقيم والمستدير لكن عند حصول
حالة [illegible] ذلك [illegible] الحركة المستديرة اذا كان في مكانه الطبيعي واذا كان خارجا عنه يقتضي
الحركة المستقيمة كما انه عند كونه في المكان الطبيعي يقتضي السكون واذا كان خارجا عنه يقتضي الحركة
فانه عند كونه في غير حيزه الطبيعي يحصل فيه [illegible] المستقيم [illegible] المستدير اولا ثم [illegible]

حصوله في ذلك الحيز الطبيعي بحيث لا يحصل الا اذا [illegible] يحدث فيه ذلك الميل لكن لا نسلم انه يكون
غريبا [illegible] يكون [illegible] الحصول في مكانه الطبيعي وذلك لا يوجب [illegible] حال الى حالة [illegible] ولا ظهر [illegible] الى [illegible]
ولا يمكن [illegible] النفس [illegible] باحد في التحرك على الاستدارة لان التحرك الى الخارج لا يقتضي الجسم الا وله حسب
طبعه مبدا ميل لازم له بخلاف ايضا الجسم الساكن عند حصوله في مكانه الطبيعي والحركة عنده [illegible]
ان يقتضي الطبيعة السكون [illegible] في الحصول في الحيز الطبيعي ايضا الميل المستدير فلا يكون ان [illegible]
على الحصول في الحيز الطبيعي لان اجزاء المكان [illegible] ومن الممتنع ان يكون الحصول في المكان ما يقتضي [illegible] حالة الى
حالة [illegible] كل الوجوه [illegible] الجسم الذي فيه مبدا ميل مستدير لو كان فيه مبدا ميل مستقيم لوجب ان يكون
عند حركة المستقيم متحركا على الاستدارة [illegible] الاستقامة والاستدارة لا يقبلان [illegible] والنقصان فيستحيل ان يحصل
من اجتماعهما شيء متوسط بينهما فاذن يكون الجسم متوجها بحركة المستقيمة الى ذلك الحيز ومنصرفا عنه بحركته المستديرة دفعة
واحدة وهو محال فاذن كل ما فيه مبدا ميل مستقيم ليس يكون فيه مبدا ميل مستدير [illegible] لانه لا امتناع [illegible]
الوضع [illegible] ولذا امكن اجتماعهما جاز اجتماع مبدأيهما ولا نسلم انه ما لحركة المستديرة يكون متوجها الى ضد [illegible]
الحركة المستقيمة سلمنا لكن لا يجوز ان لا يحصل الاثران معا ولا امتناع في وجود العلة [illegible] الوجود لمانع منع من الاثر
سلمنا [illegible] حصول احدهما المرجح لا نعلمه والمطلوب [illegible] لان المطلق [illegible] عدم اجتماع المبدأ لا عدم اجتماع الاثر
سلمنا لكن يحصل [illegible] من المستقيم والمستدير في جواب الاعتراض نظر لانا نمنع عدم كونه غريبا اذا حدث عند حصول
الجسم في مكانه الطبيعي لجواز ان يكون الطبع يقتضيه عند حصول الحالة الطبيعية وجاز ان لا يكون المطلوب بالحركة الى
النوع [illegible] حالة ولا العلة الاخرى بل [illegible] الكمالات الممكنة من القوة الى الفعل كما هو معتقدهم سلمنا لكن لم
لا يكون [illegible] في النقطة الوضعي ان يقتضي الجسم بطبعه مثلا [illegible] بعض الكون [illegible]
الحركة الاولية [illegible] لامتناع قبول الاستقامة والاستدارة الاشد والاضعف حتى يحصل منها حركة واحدة
[illegible] متوسطة بينهما بل لا بد وان يكون مركبة من حركات مستقيمة ومستديرة لا يمتنع في الحس انفصال بعضها من بعض النوع
السادس من [illegible] الى انقسامها بالذات وبالعرض [illegible] في تحقيق هذه القسمة اعلم ان [illegible] اذا وصف
بالحركة فاما ان يكون باعتبار حصولها فيه بالحقيقة وهي الحركة الذاتية والموصوف بها يسمى متحركا بالذات [illegible]
[illegible] او هي [illegible] الانسان [illegible] واما ان يكون باعتبار حصولها فيما يقارن ذلك الشيء لا باعتبار حصولها
فيه [illegible] وتسمى الحركة العرضية والموصوف بها يسمى متحركا بالعرض وذلك كحركة [illegible] في [illegible] ككان
[illegible] في السفينة بحركة السفينة [illegible] الراكب متحرك بحركتها [illegible] بحركة الرجل في السفينة [illegible]
[illegible] والقسم الاول لا بد وان يكون الحركة فيه [illegible] في الجسم المتحرك لامتناع [illegible] عن الجسم

الوجه شعور بما يصدر عنها او لا فكان اوجه القوى الاختيارية وانها اما ان يكون لتلك القوة ملائمة للجسم او لا والثاني هو القوى الطبيعية
دائما القسرية والقوى الطبيعية اما ان تحصل للبسائط كالنارية والمائية او للمركبات كقوة المغناطيس الجاذبة للحديد فالقوى
العنصرية من الاربع خاصة فلا شيء منها صالح لمبدأية حدوث الحوادث اما الاختيارية فلانها قوة على الطرفين
فلا بد لها من مرجح فان كان اختيارا لزم التسلسل او الانتهاء الى غيره فلا يكون هو مبدأ اولا واما الطبيعية البسيطة
فليست ايضا مبادي اول لان كل عنصر يصح على الكل وان ذا اختصاص جانب بتلك القوة انما كان للجسم
فلو ازمها عادة الا ما في انها لا يكون مبنى الطبيعة واذا لم يكن مبنى الطبيعة لم يكن مبنيا عليه فلا يكون القوى مبدأ
فضلا عن ان يكون مبدأ اولا وان كان لامر مفارق لم تكن القوة الطبيعية مبدأ اول واما ما فلان الاختيار دل
على ان كثيرا من القوى الطبيعية لا تفعل الا بان … الاعتدال في حواملها والاجسام المتفاعلة مبنى له بالطبع
لان الشيء لا ينفعل عن مثله … الاجسام … بالطبع … بالطبع الى التباعد وما يكون كذلك فلا يكون
ملائما بالطبع ما دون ملاقيها الا … وذلك الامر ان كان جسما عنصريا عاد البحث فيه والا توقف حدوث
الحوادث عن القوى الطبيعية عند توقفها على الموقوف على الجامع القاسر لها على الالتئام وان
ذلك الجامع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست مبادي اولى وما القوى المركبة اولى بان لا يكون كذلك واما القسرية
فظاهر انه لا يستند كل قسر الى قسر الى غير نهاية بل لا بد من الانتهاء الى الطبيعة او ارادة فاذا لم يصلح
لذلك كانت القسرية بان لا يصلح لها اولى فاذن الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى امور غير عنصرية وهي
اما ان يكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج كل واحد منها الى آخر الى غير نهاية فتلك الامور ان كانت
متلازمة فلا تسلسل لا الى نهاية لما ذكرنا وهو محال وان كان بعضها قبل البعض لم يكن السابق علة موجبة
للاحق ان كان قديما فالامر يكون صدور الحوادث عنه موقوفا على شرط والا يكون فان كان الشرط لازما من عدم
عدم الحوادث فيتحقق ان كان … تلك الامور المتغيرة يستحيل ان يكون انه لا محالة … الا بان
ويستقر صحة … كل واحد لا يكون متعلقا بما بعد … فلا يكون واجب الانتهاء الى … فلا يكون علة لما بعد
وقد فرض كذلك او زمانية سيالة وهي الحركة لانه اذا حدث في جسم امر لم يكن قبل حصلت بعينه ذلك الامر
الى الجسم نسبة لم تكن ولا بد من حركة توجب قربا بعد بعد ونحو البعد قرب او موازاة او مماسة وكخط
… اتصال الحوادث ولا اصل فيه ان العلة اما معدة فيجوز تقدمها على المعلول لا بزمان … بل
لقرب المعلول الى حيث يصدر عن العلة واما موجبة فانه يجب مقارنتها للاثر فلا بد من الحركة وهي كلما انتهت
ومن محال انتهائها الى السكون او مستقر وهو المطلوب مثلا ان الشعلة في هوية لا تنتهي الى عدم حدود
المسافة الا وتصير ذلك الانتهاء سببا لاستعداده لان تتحرك منه الى الحد الذي يليه والتي في تلك الحركة بالجسم

هي الشوق وكل جزء … انتهاء الجسم لحركة … الى ذلك الحد لكن الحال الثاني حسب توجه تلك الحركة لان قبل
الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان توجد الشعلة في مكان … الى ذلك الحد صار الشعلة بحيث يمكنه ان يكون
منه فالحركة من ذلك الحد كانت ممتنعة الصدور عن الشعلة وكانت بعيدة عن العلة لما صارت ممكنة صارت
قريبة وهذا القرب بعد البعد انما حصل بسبب الحركة الى ما قبل الحركة فهو قرب الشعلة من تلك
الحركة بعد بعدها عنها ومن الحركات الارادية ان ارادة الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي سبب
لحصول ارادات جزئية مترتبة يكون كل واحدة منها مقربة للارادة الكلية الى ما بعدها لانه لا ينتهي الى
حدود حدود المسافة الا وذلك القصد الكلي عند ذلك يقتضي حصول قصد جزئي الى الانتقال من ذلك
الحد الى حد آخر والحركة في … ذلك القاصد الحركة … الحركات المتوالية من القصد
الكلي وما على مقارنة لجميع تلك الحوادث واذا تقرر هذا فنقول لهذه الحوادث سبب قديم ازلي هو
واهب الصور وفيضه موقوف على استعداد المادة لقبول ذلك الفيض وهذا الاستعداد حادث
بعد ما لم يكن بواسطة الحركات … حتى يكون كل سابق علة لاستعداد المادة لقبول اللاحق فلا يكون حدوث
شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى المعلول وتلك الحركة ايضا حادثة فلا بد قبلها من حركة اخرى فالحركات
لا بداية لها والمستقيمة لها بداية فلا بد من حركة دورية ولان الزمان لا بداية له ولا نهاية وهو مقدار الحركة
فلا بداية لها ولا نهاية والمستقيمة متناهية … الحركة التي لا بداية لها هي الدورية والاعتراض ان كل ما تقدم مبني على
اصل فاسد هو استناد الموجودات الى علة موجبة بالذات وسيأتي بطلانه وان الله تعالى قادر مختار … كلها
تقديم سلمنا لكن في جميع ما تقدم نظر فانا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون وجود المعلول الاول ولا يستند الا … الى الوجوب
ويخرج عن حد الامكان ولا يفتقر الى علة اخرى لان تلك العلة كافية في الرجحان سلمنا لكن لم لا يجوز الاستناد الى
الجسم من حيث هو جسم لكن بشرط كما يقولون في القوى الطبيعية سلمنا لكن لم لا يستند الى الاختيارية قوله صادر منها
ان الحركات الدورية مستندة الى الارادة ولا اختيارية … الطبيعية والقسرية واستناد الاختيار الى الغير لا يخرجه عن كونه مبدأ
اولا فان الحركة الارادية … مبدأ الابد لها من علة فلا يكون هي المبدأ الاول … عن مبنى الطبيعة لا يمتنع عدمها لان
اختلاف الاعراض كاف في … كما في الماء الحار والبارد ولذا كان الجامع لتلك العناصر التي هي جسما عنصريا كيف
يعود البحث فيه … جاز استناد حركة الى حركة … الى ارادة اخرى جاز استناد كل قسر الى قسر آخر
… لا قسر دائما متقدم … علة موجبة للاحق … لم يكن علة معدة لانه …
على عدم وجد حصول … الاعداد والالزم … المعلول عن علته … جاز لم يكن علة موجبة …
… اذا حصل الاعداد وجب الفيض لحصول القابل التام … عدم …

الطبيعة متشابهة لكن كل نقطة تفرض في الحركة الدورية مبدأ ومنتهى بالقياس إليها يمكن أن تكون مقصداً ومهرباً ومطلوباً لتلك
الحركة فإن المتحرك بالاستدارة يتحرك منها إلى حيث ابتدأ منها فالحركة عن كل نقطة عين الحركة إليها وهو محال
لأن الجسم المستعمل للحركة يطلب البعد والحدود التي في وسط المسافة بطبعه إذا وصل إليها فارقها وهرب
منها بطبعه ومكنه في كل حد يفرض بين مبدأ الحركة الطبيعية ومنتهاها فلا امتناع في أن يكون المطلوب بالطبع
مهروباً عنه بالطبع لا باعتبار واحد بل [illegible] عنها ليس بعينه توجهها إليها بخلاف الدورية وكيف لا يمتنع كون المهروب
عنه مطلوباً إذا اختلفت الشرائط وههنا الطبيعة وحدها السبب لمبدأ الحركة فما هي مبدأ إنما تترك
أحوالاً غير طبيعية فإن الصادر عنها لذاتها لا غير هو السكون في المكان الطبيعي فإذا خرجت عنه
اقتضت الحركة بهذا الاعتبار العود الطبيعي لا لأحوال الغير الطبيعية معاودة الرجوع في القرب والبعد
فالطبيعة إذا حركت جسماً إلى نقطة معلومة وحد معين لم تكن لذاتها مقتضية لتلك الحركة بل مع حالة مخصوصة
غير ملائمة وهي خروج الجسم عن حيزه الطبيعي وحصوله في حد قبل ذلك الحد فإذا وصل الجسم إلى تلك النقطة
لم يكن له الحالة التي حصلت حالة أخرى وهي الحصول في حد آخر فلم لا يجوز أن يقتضي تلك الحالة هي العلة فلم يكن
الشيء الواحد مطلوباً ومهروباً بالشيء الواحد دفعة واحدة وأما أنها لا تكون طلبياً لحالة ملائمة غاية لأن
الطبيعة لذاتها وصلت الجسم إلى الحالة الطبيعية انقطع تحريكها فلو كانت المستديرة طبيعية كانت
منقطعة وانتفى المطلب الطبيعي كان فيها بالأبد ولم يكن على أقرب الطرق وإلا كانت الطبيعة
صادرة عن ذلك الكمال ويكون متوجهاً إلى شيء ومنصرفاً عنه وهو محال وأقرب الطرق هو المستقيم فإذن
كل حركة طبيعية فهي مستقيمة وينعكس بعكس النقيض إلى كل ما لا يكون مستقيماً فهو غير طبيعي فثبت أن المستديرة
غير طبيعية فلا يكون قسرية لأن كل قسر فإنه على خلاف الطبيعة كما إذا زال القاسر اقتضت الطبيعة مقتضاها
فلكن الحركة الدورية يمتنع أن يكون طبيعية يمتنع أن يكون قسرية لأن القسري معاند للطبيعي فإذا امتنع أن يكون الدورية طبيعية
امتنع أن يوجد ما يعاند الطبيعي فانتفى القسرية ولأنه لا قسر دائم فكل قسر فلابد وأن ينتهي إلى طبيعة أو
إرادة ومستند الحركات كلها المستديرة وغيرها [illegible] لا نسلم انحصار الحركات في الثلث فيجوز أن
يكون لبعض الأجسام لا [illegible] حركة ولا سكون بالتساوي نسبة الأوضاع [illegible] إليه فإن انتفت
لو كثر [illegible] جرم ما نفوذ وإن لم تحرك إلى على وضع مثل [illegible] الواجب في الحركات الفلكية كان طلبها لها
لا [illegible] وضعاً معيناً ولا منافية فيها والإرادية لا [illegible] دوامها حيث هي إرادية سلمنا فلم لا يكون
طبيعية ويكون ما يوجد بكمال ما لا يمكن حصوله دفعة بل على التعاقب ويتم شيئاً فشيئاً من حيث هو مهروب
عنه يكون مقصوداً باعتبار آخر ولا امتناع في ذلك سلمنا فلم لا يجوز أن يكون صادراً عن الملائم ولا يكون

الإلهية الحركة وذلك لأن يكون السكون غير ملائم لها أو غير ذلك وقد اعترض بأن الحركة الفلكية لو كانت اختيارية لاختلفت
كالأفعال الحيوانية وأجيب بأن الفعل الذي يصدر عن الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون مختلفاً لم يكن على [illegible]
واحد يستمر ولا يتغير فإنه ما لم يعرض داعية للحيوان لا يتغير أفعاله فاختلاف الآثار لا يلزم كل اختيار بل إنما يلزم لبعض الاختيار إذ
أدخلت الاختيار في بعض الأفعال الكائنة كاستمرار الفعل الواحد الآن مع أن كل فاعل بالداعي لابد وأن يعرض داعية يستمر
فعله لكن ذلك باطل لأن الفعل لما استمر زماناً وهو أن لاستمرار الداعية الواحدة علمنا أن الداعية ممكنة البقاء وإذا كانت
ممكنة البقاء إذا كانت ~~ممكنة البقاء~~ تمكن ممكنة البقاء دائماً لأن الجسم لا يختص بوقت دون وقت وإذا أمكن استمرار الفعل
الاختياري أزلاً وأبداً ولهذا قال أفلاطون أن المختار إذا طلب الأفضل وألزم لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق
وفيه نظر لأن الاختيار سابق على الأزلية على ما تقدم فلا يمكن إسناد الحركة الأزلية إليه وأيضاً الحركة الدورية عندهم
حافظة للزمان بل هي محل لأن الزمان عندهم مقدار الحركة الدورية والمقدار عرض حال في ذي المقدار فإذا
كانت الحركة اختيارية لم يكن واجبة الحصول من حيث هي فلا يجوز أن يكون شرطاً لما يجب وجوده ويمتنع عدمه المسألة
الثالثة في أن الحركة المستديرة أقدم قد عرفت أن الحركة إنما تقع في مقولات أربع أما الحركة الكمية فتحصل تارة
بالنمو والذبول وأخرى بالتخلخل والتكاثف أما النمو والذبول فإن الحركة فيه لا تخلو عن الحركة المكانية في الكم
لأن الحركة في الأقطار زيادة ونقصاناً إنما هي في المكان وأيضاً النمو إنما يكون بورود الغذاء على النامي
وتنوزه فيه على التناسب في الأقطار وذلك حركة مكانية فإن الجسم لذاته لا يتحرك في الكيف بل لابد له من ملاقاة
غيره حار أو بارد أو محاذاته له بعد أن لم يكن وذلك يستدعي الحركة المكانية والحركة المكانية إنما يكون في الجهات
المتأخرة عن محددها فقد تقدم الحركات بالطبع والشرف أيضاً لأنها لا توجد إلا بعد تمام الجوهر بالفعل ولا
يكون سبباً في فساد الجوهر وتنزيل شيء من عوارضه الذاتية بل الزائل النسبة إلى الأمور الخارجية وهي أيضاً
تامة ولا يقبل الشدة والضعف بخلاف الطبيعية المشتملة على أجزاء العرضية المستمرة وسطاً وفيه نظر فإن
تقدم المحدد لو سلم على ذوات الجهة لم يلزم تقدم حركته على حركتها لأن المحتاج إليه في تحدد الجهات وجود
محددها ولا شرط فيه الحركة المسألة الرابعة في نسبة الحركة الدورية إلى الحوادث كل حادث محتاج إلى سبب
موجب موجود فإنه يجب أن يكون حادثاً إما في ذاته أو في شرطه إذ لو كان السبب التام قديماً لوجب قدم معلوله فإن
السبب التام الموجب موجود وجد ويمتنع عدم شيء عند وجود المعلول عند وجود ذلك السبب ممكناً فيكون وجوده حينئذ
لا يوجد بسبب علة زائدة فلا يكون السبب التام سبباً تاماً هف فعلة الحادث الموجبة حادثة والكلام فيها كالكلام
في الأول وتنتهي الحوادث العنصرية إن كانت مبادئها عنصرية فإما أن يكون اجتماعها أو يكون غير كونها فيها
فالأول محال لما سبق من امتناع كون الجسم من حيث هو جسم علة للحركة والسكون والثاني إما أن يكون لذلك

الداعية أزلاً وأبداً أمكن [illegible]

وإنما التخلخل والتكاثف [illegible] في جوهر المتحرك [illegible] بعد الحركة المكانية [illegible]

عن ظاهر الصاحبة فيحصل الوقوف لعدم المرجح من غير مرجح وهذا من الذي حمله الشيخ عليه لهذا السكون في احد
جوانبه اذا تقرر هذا فنقول ذلك التقدير القسري القوة ان لم تعدم لم تحت الحركة الى اسفل من المرطبة
وان عدم فاما لذاته وهو محال والا امتنع حصوله فلا يحصل الوقوف واما ان تعدم لسبب وليس سبب الاعدام
من القوى الطبيعية ولا الجسم الحامل لها ولا شيء حادث والا لما وجد هذا العائق فلا يحصل الوقوف فلم يبق
الا امر خارج وهو السبب الضعيف للميل الغريب من مصادمة الهواء المخروق وذلك انما يكون في حال
الحركة واما عند السكون فلا مصادمة هناك فيجب ان لا تعدم تلك القوة في الميل الغريب واذا لم تعدم بقي الحجر
هناك ولا يعود الا انه فهو داخل في الفرض ولما لم يكن كذلك بطل هذا القسم واما ان كان المعوق للطبيعة
امر العقبة في الجسم فلذلك لا يكون طبيعيا [illegible] العائق للطبيعة عن فعلها امر طبيعيا فيكون قسريا
وهو لا محالة يضعف السكون في حد معين والا فاعاقة الطبيعة عن فعلها [illegible] حاصل ذلك الى ان القاسر
اعطى الجسم قوة غريبة مسكنة في بعض الاحياز وهو الذي اختاره الشيخ سببا للسكون في الوجه الثاني فنقول انه
باطل اما اولا فلان القوة المحركة الغريبة ان امكن للقاسر احداثها [illegible] احداث هذه القوة المسكنة لم يحدث ذلك
السكون وان لم يكن فيها [illegible] مثلا زمان معين [illegible] فلان تلك القوة في اول اما اعداد القاسر
لم يكن مسكنة ثم صارت مسكنة بعد عدم كونها مسكنة ان كان لتجدد مانع وجب ان لا يخلو عن ذلك المانع الا عند
[illegible] الطبيعة والميل الغريب فان اي واحد منها [illegible] الموجود حاله ذلك [illegible] القوة المسكنة مغلوبة فلا
تعقد [illegible] القوة المسكنة الا عند [illegible] لكن لو ثبت ذلك كان [illegible] حاجة الى هذه القوة
المسكنة [illegible] كان الالزام المذكور يعود بعينه في ان الميل الغريب اذا صار [illegible] بالطبيعة وحينئذ
ذلك المساوي ولا يقتصر [illegible] ان لا يرجح الحجر وان كان بعدم المعين [illegible] سكن تلك القوى لعدم
معنى المسكن [illegible] انها اذا وصلت الى ذلك الحد صارت معينة [illegible] تلك العلة [illegible]
لو كان سبب اعدام العائق امرا خارجا ما لم يكن حصول السبب الخارجي المعدوم لذلك العائق الى الحد واجبا
اولا يكون فان كان واجبا لزم امتناع حصول هذا العائق ويلزم من امتناع حصوله امتناع حصول السكون
وان لم يكن حصوله [illegible] لم يكن السكون المتخلل واجبا [illegible] السبب
لان الحجر [illegible] الحركة [illegible] ضروري الحصول فلا [illegible] كان [illegible]
من اللوازم لا [illegible] وعلى هذا [illegible] في الفوق لان القوة القسرية ما دامت تقوى على
التحريك [illegible] الحركة القسرية حاصلة فاذا [illegible] الحجر هناك زمانا [illegible]
الحركة [illegible] الطبيعة [illegible]

تعاوق القوة القسرية كانت في اول الامر غالبة على القوة الطبيعية فلا جرم كان حصول مقتضى القوة القسرية ارجح
حصول مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القسرية لا تزال تضعف بسبب مصاكات الهواء المخروق الى ان تعادل القوة
الطبيعية فتضعف ثم تضعف القسرية فتستولي الطبيعية ويرد الحجر او يجوز ان يكون العائق [illegible] تحرك الجسم الى فوق
[illegible] ذلك قوة مسكنة في ذلك الموضع فلاجلها يسكن هناك كما اختاره الشيخ [illegible] لو كان ذلك السكون واجبا
لذاته لم يعدم ولا امتنع كونه وصف الممكن واجبا لذاته [illegible] فلا [illegible] كل سكون في زمان وكل
زمان منقسم [illegible] في نصف ذلك الزمان من السكون كان في النصف [illegible] لكن لعرض حاصلا في اقل
فلا يكون [illegible] ذلك العدد ولان المقتضي لوجود السكون لو كان هو الفصل لم يكن بعض افراده [illegible]
[illegible]
في حواليه المحرك جسم يختلف حاله باللطافة والكثافة وغير ذلك من الاسباب [illegible] السكنات
وليس يجد [illegible] القوة القسرية [illegible] الاعدام لذاته والالما [illegible] وليس هناك سبب
ضروري الوجود [illegible] ان يكون هناك دافع او جاذب [illegible] القوة القسرية انما تضعف بمصاكات الهواء وانما
تحصل المصاكات حال الحركة لا حال السكون [illegible] القوة القسرية المعادلة للقوة الطبيعية وحينئذ يكون
[illegible] في الجو [illegible] القوة القسرية [illegible]
[illegible] لا يتصور سكونه [illegible] القوة [illegible]
[illegible] الى حركة الى فوق ولان القوة المسكنة حال [illegible] مسكنة [illegible]
فذلك المعدوم ليس الطبيعة ولا الجسم ولا شيئا مما كان [illegible] وحدث منه القوة فلا بد ان يكون امرا خارجا
[illegible] والجواب [illegible] ان الشيخ ذكر في [illegible] انه لولا مصادمة الهواء المخروق للقوة القسرية
[illegible] الحجر [illegible] الى سطح الفلك [illegible] مسكنة في بعض الاحياز [illegible]
[illegible] لو فرضنا صعود [illegible] سكونا [illegible] لزم [illegible]
الهواء [illegible] السكون [illegible]
والبعيد عن [illegible] الشايع [illegible] الحصاة [illegible]
الثالثة في ان الحركة المستديرة هل يجب ان يكون ارادية [illegible] على ان الحركة الدورية [illegible] ان يكون ارادية
لان الحركات اما طبيعية او قسرية او ارادية والحركة الدورية لا يجوز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن
حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وهذا لا يتحقق في الدورية [illegible] ان يكون هربا عن حالة منافرة فلان
كل نقطة يعرض الطبيعة [illegible] عنها [illegible] لم يكن [illegible] طالبة لها [illegible] الحركة لا [illegible] لم يكن معنى

فلم يثبت لتضاد الرابع من الاضداد، فانه السكون مثلا ان يكون احدهما فوق والآخر اسفل حتى يكون السكون في المكان الاعلى
ضد السكون في المكان الاسفل ولو كان تضاد المكانين بسبب العوارض فتضاد السكونين مثل ان يكون احد المكانين
حارا والآخر باردا بل لو كان الجسم متى انفرد حار ثم نزعت حالة الى البرودة ومن السواد الى البياض لم تتضاد
السكونات واعترض بان السكون عندهم عدمي فلا يقع وصفه بالضدية بالنوع اي [illegible] المستديرين و
المستقيم واعلم ان الحركة اما مستقيمة او مستديرة او مركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة وهي الكونية ههنا مسائل
المسألة الاولى في انه هل يجب بين الحركات المستقيمة ام لا اختلف الحكماء في انه هل يجب ان يكون بين الحركتين المتضادتين
وذات الزاوية اي ذات انعطاف سكون ام لا فاوجبه ارسطو ومنعه افلاطون وقد احتج المشاؤون على وجوب
الجسم الذي كان واصلا الى غاية في الحركة وانتهى اليها الذي [illegible] فانه يصل اليها في آن ثم اذا فارق تلك الغاية و
ان تفارقها في آن آخر لامتناع اتحاد آني الوصول والمفارقة والآنان [illegible] بينهما زمان فالجسم
في ذلك الزمان ساكن لانه غير متحرك عن تلك الغاية والا لم يكن تلك نهاية الحركة معه ولا انها الانه واصل فيكون بالضرورة
ساكنا ومنع الحجة في غاية الرداءة على اصلهم لان الوصول وان كان آنيا لكن المفارقة حركة لا توجد في آن بل انما توجد
في زمان ولا يجب ان يكون طرف ذلك الزمان متصلا على ما اشتمل عليه ذلك الزمان بل بعد ذلك فان فرض زمان الحركة
لا يمكن ان يوصف فيه بالحركة لان الحركة انما توجد في الزمان لا في الآن وطرف زمان المفارقة هو آن الملاقاة فلا انفصال
ولا حاجة الى [illegible] لو جاز اتصال الحركة الصاعدة بالهابطة لحدث منهما حركة واحدة بالاتصال فيكون الحركتان
المتضادتان واحدة وهو محال والجواب [illegible] فان المراد به الاتحاد [illegible] وهو ما بينا ولا
استبعاد في عروض الوحدة للمتضادين فان السواد والبياض متضادان وهما واحد بالجنس ولان الحركة
[illegible] لا يجب ان يكون [illegible] واحدا الا [illegible] وجود الحد المشترك فيهما بالفعل [illegible] فكذا الحركتان لا
وحدتهما لوجود الحد المشترك بالفعل [illegible] لو اتصلت الحركتان لكان غاية الصاعد العود الى حد صعود فيكون
المهروب منه مقصودا من جهة واحدة والجواب ان هذا انما يلزم لو حصل من اتصال الحركتين وحدتهما فاذا لم
يكن كذلك لم يلزم ما قالوه [illegible] لكنه لا امتناع في ذلك اذا اختلف الاعتبار كحد [illegible] الواحد
الواحدة في الحركة الدورية ولو امكن [illegible] التسود الى [illegible] بينهما زمان كانت [illegible] التسود
[illegible] على [illegible] فالابيض اذا اخذ في التسود كانت [illegible] على التسود [illegible] على [illegible] في الاسفل
[illegible] على [illegible] الجواب [illegible] طالب للبياض [illegible] في السواد لان التسود [illegible]
السواد [illegible] البياض [illegible]
[illegible] على التسود [illegible] على البياض [illegible]

ما اخذ في التسود حتى يكون [illegible] على البياض [illegible] على البياض [illegible] موجود
بالتي على انا [illegible] الملاقاة الاولى ولا يلزم من اتصال الحركتين [illegible] المنعطف [illegible] الاول
ولما [illegible] هذه الحجة [illegible] في اثبات السكون هو ان العلة في تحريك الجسم [illegible] الى [illegible]
الميل الطبيعي او القسري او الارادي فانه اذا كان محركا للجسم الى حد فلا بد وان يكون موصلا له الى [illegible]
[illegible] عند الاتصال [illegible] وجود العلة عند وجود [illegible] اذا رجع الجسم [illegible] ذلك فلا بد له الرجوع عنه لما
[illegible] الى [illegible] العلة [illegible] الوجود ولا يمكن ان يكون هو الميل الاول لان الميل الواحد
لا يمكن ان يكون علة للوصول الى الحد معه وللمفارقة عنه فالان الذي حدث فيه الميل الثاني لا يمكن ان يكون هو الآن الذي
كان الميل الاول [illegible] الا [illegible] لجسم الواحد في آن واحد ميلان مختلفان [illegible]
الواصل الى حد [illegible] آن آخر غير الآن الاول ولا يمكن [illegible] الآنين زمان يكون الجسم فيه ساكنا اذ لا
ميل له في ذلك المكان [illegible] لوجوده فيه ومنع الحجة مبنية على اثبات الميل وكونه [illegible] اجتماع الميلين
وذلك مقدمات [illegible] فيها واشكل على ذلك [illegible] بان منع الحجة لا [illegible] في الكل والكيف لان تلك الحركات
[illegible] الحجة [illegible] الميل [illegible] لو فرضنا كرة متحركة على [illegible] سطح [illegible]
عند الصعود فانها تماس ذلك السطح [illegible] ولا توجد تلك المماسة الا آنا واحدا ولا يحتاج الى آن آخر
[illegible] اللاحاق [illegible] الا [illegible] حاصلة في كل الزمان [illegible] آن [illegible] فاما الميل الثاني فانه
[illegible] الآن الاول [illegible] اعتبار الآنين ولا [illegible] بينهما زمان ثم [illegible] طرف زمان
الاتصال [illegible] لوجوب [illegible] عند تلك المماسة [illegible]
[illegible] غاية البعد [illegible] الحركة [illegible]
بالقدرة [illegible] الحركة الصاعدة والهابطة [illegible]
[illegible] والالم [illegible] على [illegible] معتبر [illegible] فان لم يكن
[illegible] لوجود [illegible] معارضة [illegible] وجود [illegible]
[illegible] كان [illegible] كان [illegible]
[illegible] كان [illegible] الا كان [illegible] على [illegible]
[illegible] كان [illegible] لوجود [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] الحركة [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] السكون لان [illegible] الطبيعة [illegible]

ليس تضاد بين الحركتين المستقيمتين في جهتي الحركة الى التوجه اليها لانه لو كان في الحركات تعلق بين الطرفين والمحصور
فيها لما حصل التضاد بين الحركات الموجودة والتالي باطل لما تقدم من ثبوت التضاد بينها فالمقدم مثله
بيان الشرطية ان عند حصول المتحرك في النهاية ينتهي حركته وينقطع ولا يبقى لها وجود فلو كان التضاد انما يحصل
عند الوصول الى الغاية التي ينقطع عندها الحركة وتعدم لم يكن التضاد عارضا للموجود من الحركات بل للحركات
المعدومة لكن لا يعقل التضاد في العدم اذ ليس التضاد في الحركات متعلقا بالحصول في الاطراف بل بالتوجه
الى النهاية فيه نظر فان الحركات حدثت بحسب التوجه لم يكن موجودة بالفعل فلا يكون التضاد عارضا لها وان اريد
بحسب التوسط كانت انه لا زمانية فلا يكون فيها توجه الى الطرف فلا يكون فيها تضاد ولا مناسبة والحق انا حكمنا
بثبوت تقابل التضاد بين المعدوم والماخوذ بسبب المعلوم منه وصحة التوجه الى علم المعدومات ثم لا
يعقل ثبوت التضاد فيها لا على المعنى المصطلح عليه بل على التقدير وثبوت اللازم وهو امتناع الاجتماع المسئلة
الرابعة في ان الحركتين المستقيمتين تختلف بالماخذ مع تخالفهما لا بان الشيء في كتابة السماء والعالم من ان
الماء اذا حصل في حيز النار او الهواء لقسر فانه يتحرك منها الى الوسط لا سلفه واذا حصل في حيز الارض
بالقسر فيتحرك الى الوسط كرها عنه ما يطلع ولا يكون فانك الحركات متضادتين كما ظنه بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد
ونهاية واحدة وانما لم يجعلهما ضدين لان التضاد من شرطه ان فيهما غاية التباعد ولم يحصل هنا لان البعد بين حركة النار
وحركة الارض اكثر من البعد بين صعود الماء عن المركز وهبوطه عن المحيط واذا اختل شرط التضاد انتفى حصوله والمطلوب
بالحركتين هنا غاية واحدة وهي الكون في حيز الارض وكذلك العناصر لا يشترك في اختلافها وامتناع اجتماعها لذاتها في المحل
ولا استبعاد في صدور مثل هذين عن قوى واحدة لاختلاف الشرائط لان مطلوب الطبيعة كونه الماء في حيز الطبيعي فان
كان قسر ان جعل فوقه طلب الهبوط وان كان بان جعل تحته طلب الصعود فالغاية واحدة والماخذ مختلف
كما ان الطبيعة تطلب الحصول في الحيز المناسب لها بان الحركة لتحصيل السكون وان كان خارجا عنه اقتضت الحركة
المسئلة الخامسة في عدم التضاد بين الحركات المستقيمة والمستديرة قد عرفت فيما تقدم ان الاستقامة والاستدارة
لا تتضادان لعدم تعاقبهما على موضوع واحد فلو تضادت الحركة المستقيمة والمستديرة لم يكن ذلك بسبب الاستدارة
والاستقامة فان الانضاد وكيف توجب التضاد لشرط واحد ان كان تضاد بسبب اطراف المستقيم والمستدير
وذلك ايضا باطل والالزم ان يكون للحركة الواحدة اضداد من الحركات غير متناهية والتالي باطل فالمقدم مثله لان ضد الواحد واحد
واحد فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الخط المستدير المعين المشار اليه الذي يقع عليه الحركة المستقيمة يمكن ان يكون وترا
لقسي غير متناهية لا نهاية لها بالقوة وتلك القسي مختلفة بالنوع فيكون للواحد بالشخص اضداد غير متناهية مختلفة
بالنوع وفيه نظر فانه لا يلزم من اختلاف القسي بالنوع اختلاف الحركات الواقعة عليها به والقسي فكل قوس

يفرض ضد الذلك الخط فهناك قوس اخرى اعظم تقعيرا منه فيكون مواديا بالضدية واذا كان لا قوس هناك
غير تلك القسي الا وهناك ما هي اعظم منه لم يكن قوس من تلك القسي ضدا محققا للمستقيم فلا يكون المستقيم ضدا
لشيء منها لان المضادة انما يتحقق بين الطرفين لا بين المستديرات وان كثرت الا انها مشتركة في طبيعة هي الاستدارة
وهي من هذه الجهة كالمستقيم في تضادها لانا نقول هذا محال فان الاستدارة المجردة لا توجد في الخارج بل في الاذهان
وانما الموجود في الخارج منها مستدير معين وكل ما يوجد في الخارج منها فموجود هناك ما هو اولى بمضادته لكونه ابعد من
كل واحد فاذن لا شيء مما يوجد في الخارج مضادا للمستقيم واما مجرد الاستدارة فلما امتنع حصولها في الخارج امتنع
ان يكون معاقبا للمستقيم على الموضوع الواحد فلا يكون ضدا وفيه نظر فان التعاقب ضد العابد ولنهم الشرط
النهاية فيها الى المحيط والمركز في المستقيم والمستدير ولكن ليس شرط التضاد تضاد كل الاطراف فالمستدير و
المستقيم اذا تضاد طرفاها ثبت بينهما التضاد لا بحسب الطرفين بل باعتبار الاطراف لا باعتبار الاستقامة و
الاستدارة لا انا نقول سلم ذلك لكن المستدير بما هو بالنوع للمستدير فليس الحكم على احدهما حكما على الاخر المسئلة
السادسة في ان الحركات المستديرة غير متضادة ربما توهم بعض الناس ان من الحركات المستديرة تضادا فان
الحركة الى التوالي والى خلافه متضادتان وجودتان بينهما غاية الخلاف وموضوعهما لا يمكن اجتماعهما فيه وهو باطل
لامكان ان الحق حصر عدم مساهمة الاطراف حركة واحدة الحركة من طرف معين الى الطرف الاخر فالتضاد ان اتى من الطرفين
لا يجوز ان يكون فيها طرف بالفعل وان وجد كان بعينه مبدا ومنتهى وقد عرفت ان التضاد في الحركات انما هو بتضاد
مبادئها ومنتهاها واما الحركة الى التوالي وخلافه فليستا ضدين لان كل واحدة منهما تفعل مثل ما تفعله الاخرى في
النصف الاخر من المدار فان المتحرك من السرطان الى الجدي على التوالي يقطع مسافة الاسد والسنبلة والميزان
والعقرب والقوس والمتحرك من السرطان الى الجدي على خلاف التوالي يقطع مسافة الجوزاء والثور والحمل
والحوت والدلو والصعود بالعكس بعد فعل كل منها ما تفعله الاخرى في النصف الاخر وكيف كان الفلك
مسافة لا اطراف لها والنصفان في الماهية ولا طرف والنهايات انما هي مسافة فلا يكون بين منها تناسب التضاد
الحركات غير متضادة والمعترض ليس له ان يحتج بالضدين كل منهما يمتنع اجتماعهما في المحل الواحد دفعة واحدة
فالحركة المستقيمة تضاد المستديرة والمستديرات ايضا متضادة لامتناع اجتماعها وان اريد بالتضاد
مع ذلك ان يكون ثبوتيه زمانا انها امور موجودة بالفعل متضادة في الحقيقة فالمستقيم لا تضاد المستدير وكذا
المستديرات وفيه نظر فانه لا بد في التضاد عندهم من التعاقب على الموضوع الواحد فيما اذا دفعة ومن
غاية التباعد بينهما المسئلة السابعة في تضاد السكنات ان السكون يتعلق بامور اربعة ما يتعلق به الحركة ولا
يتعلق له بامنه وما اليه فلا تضاد له باعتبارهما ولا تضاد بين السكنات في المكان ولا الزمان ثانيا وقت الحركة

وارتفاع لا ارتفاع وقد يكون غير متناه لكن يمكن وقوع التطابق فيها كالمثلث والمربع فانهما السطحان ولكن يمكن
وقوع التطابق فيهما بان يقطع المثلث قطعا وينظم بحيث يرد الى نظام يكون منه المربع وقد لا يمكن فيها التطابق البتة
كالمستقيم والمستدير فانه يستحيل احالة احدهما الى الاخر فيستحيل الانطباق لكن معلوم ان القوس لو امكن احالته
الى الخط المستقيم لكان اعظم من الوتر فيكون هذه المعاني مفهومة واذا عرفت انه لا يمكن تقايس المسافات في بعض
انواع الحركات المكانية علمتها واما الحركة في الكيف فهذه المعاني قد يكون فيه وقد يكون بعضه اما القريب فالتشابه
مبدايهما ومنتهاهما بان ياخذ احدهما من السواد الحالك الى الناصع اليقق وياخذ الاخر كذلك فان تساويا زمانا امكن
تحركات فيها في السرعة والبطء وان تفاوتا كانت احديهما اسرع واما البعيدة فان يكون الاعتبار بالطرف مثل ان
ياخذ احدهما من السواد الى الناصع وياخذ الاخر بالعكس او ان ياخذ احدهما الى السواد والاخر الى شيء قريب منه
وحيث ان يكون كل من في احدى الاخر كذلك وبالجملة يكون من المبدا او المنتهى في احد الجانبين شبيها بالتي للاخر فان تساوى
زمانا فهما متساويان وما اسرع وابطأ والا فلا واما الحركة في الكم فقد عرفت ان لكل واحد من انواع الكائنات
حدا محدودا بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما فالماء والهواء غير ما لهما حدان في التخلخل والتكاثف لا يتعداهما وحد
كل واحد من الماء والهواء في طرفي الزيادة والنقصان مخالف بالطبع لحد الاخر فلا يمكن تحدي احدهما وحدي الاخر مماثله
لم يكن بينهما مماثلة ومساواة فلا جرم لا يمكن اعتبار الزيادة والنقصان فيه اذا اعتبرنا حال حديهما في مطلق الزيادة و
النقصان وجدناهما مشتركين فلكل زيادة ونقصان وكذا الهواء الزيادات والنقصانات تشترك في اصل مفهوم
الزيادة والنقصان ولما ثبت هذا الوصف صح اعتبار الزيادة والنقصان في هذا الوصف وبالجملة فالحركات لا يقاس بعضها
الى بعض الا عند اتحاد طرفيها اما من حيث انها جملة فانه لا يقع ملك الموازنة بطيران العصفور لا يقاس بطيران
النسر باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار اصل الطيران وهو الامر المشترك وكذلك صحة العين الرمدة لا يقاس
بصحة العين الملتوية باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار اصل الصحة ونكتفي بذلك من مقايسات الحركات فلنختم

النوع الرابع في التقابل التضاد وغيره وفيه مسائل المسئلة الاولى في تحقيق تضادها اعلم ان الحركتين اما ان تقعا في
جنس واحد او جنسين متباينين مختلفين فان كانتا كذلك لا تضاد بينهما لان التضاد انما يتحقق بالتنافي الشديد ولا منافاة بين الحركات
المختلفة الاجناس فان الجسم الواحد قد يتحرك في الكيف من الحرارة الى البرودة مثلا حال تحركه في كان ويتحرك في الكم من التخلخل
الى التكاثف وحال حركته في الوضع واذا امكن اجتماع هذه الحركات امتنع وقوع التضاد بينها ثم قد يمتنع اجتماعها
في بعض الاوقات لامر خارج عن حقائقها لا لتنافي بينهما واما الداخلة تحت جنس واحد فبينها مضادة كالتسود
والتبيض والصعود والنزول والتخلخل والتكاثف والحركة على التوالي والى خلافه اذ لا يمكن اجتماعهما في موضوع واحد
مع اتحاد الوقت وبينهما غاية الخلاف فان الصعود الى فوق وكذلك العكس والنزول الى اسفل منهما

غاية الخلاف في الحركة المكانية فان الخلاف بينهما اكثر من الخلاف بين الحركة من ركن الهواء الى ركن الماء وكذا الخلاف بين
التسود والتبيض اكثر من الخلاف بين التسود والتصفر ولا معنى للتضاد الا ما يكون على الغاية من الامور الوجودية في غاية
لا مزيد عليها والنمو والذبول قد عرفت ان لكل واحد منهما حدا محدودا في الطبع من جهتي الزيادة والنقصان وبينهما غاية
الخلاف فهما متضادان وكذا التخلخل والتكاثف واما المستقيم فانه لا تضاد بين المستدير لما ياتي في المسئلة
الثانية في علة تضاد الحركات قد عرفت ان الحركة متعلقة بامور ستة فتضادها ينبغي ان يتعلق بها لا غير فنقول اما
المحرك وهو المتحرك لا مدخل له في تضاد الحركات فان الحجر والنار متضادان ويتحركان حركة واحدة الى فوق او
الى اسفل لكن احدهما بالطبع والاخر بالقسر فالحركتان متفقتان والمتحرك مختلف وفي كونهما ضدين نظر ولو كان
الامر كذلك لكان الارتفاع والهبوط بالقسر لما اختلفت وكانت فيهما ولا طبيعتان فان الحامل والمعين
مثلا واحد قد يكون المتحرك واحدا والحركتان متضادتان كحجر رمي به الى فوق ثم انه هبط طبعا فالحركتان متضادتان
والمتحرك واحد فلما وجد التضاد منفكا عن تضاد المتحرك وبالعكس علم عدم استناده اليه وليس ايضا تضاد
المحرك لتضاد القوى القسرية في الحجر والطبيعة في النار مع اتحاد حركتيهما ولا الزمان لانه لا تضاد فيه فلا يقتضي تضاد
غيره ولان الزمان عارض للحركة فلو كان فيه تضاد لم يوجب تضاد الحركة لان تضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض
ولا لتضاد المسافة لان المسافة من السواد والبياض وفي الصعود والهبوط وفي التخلخل والتكاثف وفي التوالي
وخلافه واحدة مع تضاد الحركة من السواد الى البياض والحركة من البياض الى السواد وكذا البواقي فلم يبق المقتضي للتضاد
الا ما منه وما اليه لا يقال مبدا الحركة المكانية ومنتهاها نقطتان وحقيقتهما متماثلة فان تضادا فلعارض وتضاد
العوارض لا يوجب تضاد المعروضات فكيف ما يتعلق بها لانا نقول الحركة لا تتعلق بالنقطتين من حيث ماهيتهما ولا تتعلق
بماهية المبدا وماهية المنتهى بل انما تتعلق بوصف المبدا والمنتهى المتضادين فاذن المتعلق الذاتي من الحركات
هي تلك العوارض المتضادة فاذا حصلت في النقطتين تلك العوارض حصل التعلق بالمعروضات فانه لو لم يعرض
لاحدى النقطتين انها مبدا الحركة وللاخرى انها غاية لها لم يتعلق بها الحركة اصلا ولو كان المتعلق
الذاتي للحركة تلك العوارض المتضادة وجب من ذلك وقوع التضاد في الحركات فيتضاد الجسم الحار
والبارد لعرضيهما لكن تعلق الاسخان والتبريد لما كانا لاجل تلك العوارض المتضادة لا جرم حصلت المضادة
في تلك الانفعالات فهذا هو الذي هناك فان اجزاء الزمان وان كانت متباينة لكن لم يعرض لها التعدد فلا توجد
تعلق الحركة بهما وهما متقابلان مع عدم تقابل الحركة بسببها او ان تقابلت فلم يتضاد بسببها فلا يقبل
الحركة بما منه وما اليه اعطى من ذلك التقدير لا يتصور من الا لا تضاد المسئلة الثالثة في ان تضاد الحركات
ليس للحركات في الاطراف بل للتوجه انها قد عرفت ان كل حركتين تضاد متبداهما ومنتهاهما تضادا اصول

السكنات وكذا العود في حركة الحار قريب من العلى من الرصاد البعيد والفرجار ذي الشعب الثلث
والدولاب استعل السرال اعلاه حال حركة الكلاب من السقف البرد اذا ان صار صحا الى فوق فتلك
الحركة لها علة هي قوة قسرية حصلت من الرامي في المتحرك فاذا كانت القوة محركة والهوا مانع للاختراق وجب
ان يتم تلك الحركة والرص في شيء من الاحجار يوقف حركة ليساوي الاحجار وليس في بعضها ما يقتضي
السرعة والسكون فاذن تلك الحركة خالية عن تخلل السكنات لكنها ابطا من الحركة الفلكية فقد وجد البطء
في السرعة والبطوء عن تخلل سكنات وفيه نظر لان المادة ممنوع بالعائق فما يتخلل سكون فيها واحتيص بعض
الاحجار في اللوق المائي بسبب تلبيد الهواء لكانت بعض الحجارة فيه واعلم للبطو اسبابا ما في الحركة
الطبيعية فلا يمكن ان يكون العائق امرا طبيعيا لامتناع اقتضاء الطبيعة الامرين المتنافيين وفيه نظر فان
ذلك لا يتاتى في مركبات الاجسام لتركبها ولا في بسائطها لجواز ان يشتمل على صفتين احديهما من حيث المادة
والاخرى من حيث الصورة وعلى قولهم كيف لا يكون المانع خارجيا وهو ما في المخروق لامتناع الخلا عندهم فاذا
تحرك الجسم بطبيعته اعتمد على ان تقوم ان ازداد سرعة واما في القسرية فمانعه الطبيعة فان الطبيعة كلما كانت
اقوى كان ابرا في [illegible] محصل البطو واما في الارادية فالسببان معا المسئلة الثانية في ان اختلاف السرعة
والبطو ليس اختلافا في الماهية استدلوا على ذلك بتحمل السرعة والبطو يقبلان الشدة والضعف ولاشيء من الفصول
يقبل ذلك فلاشيء من السرعة والبطو بفصل وفيه نظر لا مشاحة بالكيف التي تلك لها مع اختلاف انواعه بالفصول
الحقيقي الواحد من الحركة المستقيمة الى الصاعدة والهابطة ومن المنقسمة الى السريعة والبطيئة فان العمومين ليسا
من [illegible] حتى يكون قد عرض احدهما لذلك [illegible] ولولا [illegible] الحد والحد الواحد لا يعرض [illegible] فصلا
من غير [illegible] اذ كان للاجسام بالصعود والنزول وانما بالعرض كان لا يتقوم بالسرعة
والبطو لما تعرض الفصول وفيه نظر لان السرعة والبطوء [illegible] كالصعود والهبوط بعينهما نوعان منها
ولا امتناع في ذلك اذا كان الحركة [illegible] لا بالفصول المسئلة الثالثة في ان مقولية السرعة على المستديرة
والمستقيمة بالاشتراك المعنوي السريع هو الذي يقطع المثل في زمان اقل من زمان قطع الحركة الاخرى او الذي يقطع
مسافة اكثر في زمان مساو لزمان حركة الاخرى او ابعد في هذا القدر مشترك بين الحركة المستقيمة والمستديرة مع انه لا يمكن ان يقال
منهما حينئذ ان احدهما اسرع من الاخرى عندنا المسئلة الرابعة في التقابل بين السرعة والبطوء اعلم ان السرعة
والبطو [illegible] العقل بامتناع الجمع بينهما في الحركة الواحدة بالنسبة الى حركة واحدة فانه لا يمكن ان يكون حركة اسرع من
حركة وابطا منها مع اتحاد المسافة وليس هذا التقابل بالتضاد لان المتضادين يتلازمان في الوجود
[illegible] والسرعة لا تلازم [illegible] وفيه نظر لان تصور السريع يستلزم تصور [illegible] لانه

عرضه بانه الذي يقطع المثل او الاكثر في زمن لا بالزمان في الخارج كالمتقدم والمتاخر وليس بينهما تقابل العدم
والملكة لانه ليس حمل احدهما عدما للاخر اولى من العكس لان السريع والبطيء ان تساويا في الزمان كان السريع قد قطع
مسافة اكثر فيقطعها البطيء فكان البطيء مشتملا على عدم وان تساويا في الزمان وتساويا في المسافة كان السريع
زمانها اقل واشتمل البطيئة على ما يشتمل عليه السريع من الزمان فاشتملت على عدم ما فلا حد فيهما نقصان المسافة
ولا في نقصان الزمان فليس جعل احدهما عدما او الاخر وجوديا اولى من العكس وظاهر انه ليس بينهما تقابل
السلب والايجاب لانه ذكر عائدا الى الوجود والعقد فلم يبق بينهما الا تقابل التضاد وفيه نظر لجواز اشتمال احدهما على
امر عدمي يكون جزءا والاخر يكون لازما ولانهما يقبلان التفاوت بالشدة والضعف والعدم لا يقبلهما فهما
وجوديان ومنع الى السرعة والبطو من الكيفيات المحسوسة ومنهم من اعد ان الحركة ليست لا فعال الا بانفعال
المحسوس والامور النسبية لو كانت موجودة لم تكن محسوسة فلا يحصل فيها الكيفية المحسوسة والحركة محل السرعة والبطو فليست
من الانفعال كما يوهمه بعضهم المسئلة الخامسة في انحصار السرعة والبطو طرفين كل حركة فمعنة
محصورة بين مبدا معين ومنتهى معين فانه يمكن قطع تلك المسافة بحركة اقل سرعة والبطو بطيئة ولا ينتهي ابطاؤها
الى حد يستحيل قطع تلك المسافة بما اسرع منها وكذلك البطو لان السرعة والبطو يقبلان الاشتداد والضعف كما
كان كذلك لم ضد الى ضد والضدان بينهما غاية الخلاف فلم يوجد حركة سريعة فيما بين المبدا والمنتهى المعينين
بحيث لم يوجد منها ما هو اسرع منها وكذا في جانب البطو لم يكن السرعة مضادة للبطو وايضا فلو كان كل
سريع يمكن ان يوجد ما هو اسرع منها [illegible] ان يوجد مراتب السرعة والبطو بعدد مراتب المسافات
الخارجة والداخلة لكان كل زمان تحصل الحركة فيها تحصل بسبب [illegible] امور غير متناهية وهي تلك المسافات
الواحدة والخارجة فلا يكون الحركة مستحيلة في نفسها الزمان وهو محال فاذن للسرعة والبطو في طرفي الاشتداد و
النقص طرفان محدودان وفيه نظر فانه لا يجب ان يكون الطرفان من نوع المسافة ولو كان امرا نوعيا لم يجب
وجودهما عينا وكيف يمكن على [illegible] عدم التفاوت في السرعة الى غير نهاية مع ان كل حركة فلها زمان
وكل زمان يقبل القسمة الى لا نهاية فلنفرض ان المفروض اسرع الحركات نصف يمكن وقوع تلك
الحركة فيه فيكون اسرع مما فرض انه في السرعة النوع الثالث القسمة الى المطلق وعدمه وتعريف الحركات
المستقيمة [illegible] ان السريع هو الذي يقطع من المسافة ما هو الاطول في الزمان
المساوي او الذي يقطع المساوي في الزمان الاقل فاذا [illegible] المتماثلين [illegible] الحركات في السرعة والبطو
فلا بد من اعتبار ما منه الحركة فان اختلفت [illegible] والنقصان امكن ثبوت [illegible]
[illegible] في السرعة والبطو والا فلا [illegible] الحركات [illegible]

الالوان وكالاشكال الطبيعية والقسرية لا لمطلق ما يعتبر كونها طبيعية او قسرية فكذا الحركات فان الاختلاف بالطبع
والقسر لا يوجب الاختلاف في الماهية المسألة الثالثة في ان المستديرة اولى بالوحدة من غيرها اي اولى الحركات
بالوحدة المستوية الى الاختلاف فيها وذلك لان المستديرة لو حصل في المكانية اما طبيعية او قسرية او ارادية فان
كانت طبيعية لم تتشابه اجزاؤها فانها في مبدأها ما لم يكن ممنوعة بالعائق اكثر فاذا زال المعوق اشتدت
ما يقتضيه المعاوق وان كانت قسرية اشتدت في الوسط زيادة على الطرفين على ما مر وكذا الارادية غير الدورية
تختلف اجزاؤها باختلاف الارادات فانها كالطبيعية في انها تشتد آخرا الا ان النفس قد تتخيل علة الاشتداد وقد تكون طلبه
لسابق عرضه من غير الواحد يكون تاما وانما هي بعض الواحد والاولى بالتمام هو المستدير لان الزيادة عليها
غير ممكنة لذاتها فان الدورة اذا تمت لم يمكن الزيادة عليها لان الزيادة عليها غير معقولة من ان تكون دورة
وانقطعت كنقطع التوالي الاعدادي المستقيم اولى بالتمام لاشتمال المستقيم على المتساوي الوسط والسهل بخلاف الدائرة و
لان المستقيمة متناهية والدورية لا تتم ولا تنقطع عند حد لانا نقول لا يلزم من الاشتمال على الطرفين والوسط
اولويته بتمام الوحدة فان وحدة الواحد انما هي وحدة العدد مع اشتمال الطرفين والوسط عليه فكذا الدائرة
لتوحيد وصولها لا يوجد فيها ذلك وقد يعلم ان المستقيم ينقطع لا باعتبار تمام طبيعتها بل لانقطاع ما فيها
واما الدورية فكل دورة حصلت فقد تمت في ذاتها وان لم توجد بعدها تكرر دورة اخرى وفيه نظر لان اشتداد
الحركة انما يقتضي التكثر لزم اشتمال الحركة على ما لا يتناهى بالفعل والانفعال بالفعل والدورة اذا تمت كان اقتضى كمال
تلك الحركة لزم تكرار الحركات الفلكية لو كانت تكميل كل دورة دونها ولا اعلاء عبرة النوع الثاني تقسيم الحركة باعتبار
السرعة والبطء من الاجسام ما يقطع مسافة معينة في زمان معين ومنها ما يقطع تلك المسافة في زمان اقل فيلزم ان
يقطع بالضرورة في الزمان المساوي مسافة اكثر ويكون الى بعينه ومنها ما يقطع تلك المسافة في زمان اطول فيحصل بسبب
ذلك للحركات اوصاف من السرعة والبطء وبحسب تفاضلها بعض على بعض فالسرعة ما يقطع مسافة الطويل في زمان مساو او يقطع
المساوي في زمان اقصر والبطء بالعكس وفي هذا النوع مسائل المسألة الاولى في سبب بطء الحركات وسرعتها اختلف
الناس هاهنا فالمتكلمون على ان سبب ذلك هو تخلل السكنات بين اجزاء الحركة لان الحركة عندهم مركبة من اجزاء لا تتجزأ
فان لحق التالي السابق من غير تخلل سكون فالحركة سريعة في الغاية وان تخلل الاجزاء سكنات فالحركة بطيئة ثم
يختلف البطء بكثرة السكنات وقلتها وطول ازمنتها وقصرها واما الحكماء فانهم لما اعتقدوا
ان الحركات متصلة اتصال المسافة غير مركبة من اجزاء لا تتجزأ بل هي واحدة من اول المسافة الى آخرها لم يمكن
لهم ان يقولوا بتخلل السكنات بين اجزائها وانما سرعتها وبطؤها راجعان الى شدتها وضعفها
فيها كيفيتان زائدتان على الحركة والمستند لهم في ذلك وجوه الاول لو كان بطء الحركات لتخلل السكنات لوجب ان لا

الزيادة عليها بل بما كررت والمستقيم فانها اذا عمت لم يكرم

يظهر للحس اشد الحركات فضلا عن اضعفها والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انا نفرض فرسا شديد العدو
بحيث يقطع البصر فانه اكثر ما يتحرك من اول النهار الى آخره مائة فرسخ لكن في هذا الوقت يكون الشمس قد قطعت نصف الفلك
ونصف الفلك اضعاف اضعاف مائة فرسخ فلو كان البطء لتخلل السكنات لزم ان يكون حركات الفرس سكنات متخللة بينها
بقدر فضل حركات الشمس على حركاته لكن فضل الحركات على الحركات اضعاف مضاعفة فالسكنات اضعاف اضعاف
حركات الفرس وكان يجب ان لا يحس بحركات الفرس الذي لا شيء اسرع من حركته في الحس ولما كان ذلك باطلا فانا لا نحس في حركات
ذلك الفرس شيئا من السكنات عرفنا ان التفاوت بين الحركتين ليس لتخلل السكنات وهو المطلوب وفيه نظر فان بطء الحركات
وسكونها امر محسوس والاشكال مشترك الالزام فانا نقول لا شك في ان حركة الفرس ابطأ من حركة الفلك اضعافا مضاعفة
وكان يجب ان لا يحس بسرعته وبطئه لتواطئ بين الحس في التمييز بين الاسرع والتفاوت المفرط محال فحصل
وكونه في غاية السرعة عند الحس والامر في نفس الامر كذلك لحركة الفرس بوجود ما هو اسرع منها اضعافا مضاعفة
وقصور الحس عن ادراك التفاوت بينهما لان السرعة قابلة للشدة الى ما لا نهاية له الثاني ان الجسم كلما كان
اثقل كانت حركته الى اسفل اشد واسرع فلو فرضنا جسما بلغ ثقلا الى حيث خلا عن السكنات فان حركته
تكون في غاية السرعة بحيث لا يمكن الزيادة عليها فاذا فرضنا انه زاد فان كانت حركته اسرع كانت الاولى ابطأ
بالضرورة مع عدم تخلل السكنات فيها فلا يكون بطء الحركات لتخلل السكنات وان كانت مساوية لم يكن للثقل الزائد
اثر فيكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره هف وفيه نظر لان الثقل انما يزيد في السرعة لو كان هناك سكنات تنعدم
او تقل بواسطة الثقل اما اذا انتفت السكنات فلا يكون للثقل الزائد اثر البتة او نقول تلك السرعة حصلت بمجموع
الاصل والزائد معا لكن نمنع امكان وجود تلك الزيادة على تلك السرعة لان الشيء لا يكفي في وجوده حصول
العلة القابلة بل لا بد من امكانه في نفسه وهو ممنوع الثالث اذا غرزنا خشبة في الارض والشمس في افقها المشرقي
وقع لها ظل في الجانب الغربي وكلما ارتفعت الشمس جزءا انتقص الظل شيئا حتى لا يرتفع جزءا الا وينتقص الظل
وهكذا الى ان يبلغ الشمس الى خط نصف النهار والظل على حاله [illegible] لان رأس الشاخص ونوع الحجاب
الشمس على الارض بالخشبة فذلك مستقيم لان الخط الذي يمر برأس الشخص وطرف الظل اذا تحرك الطرف المتصل بالشمس
تحرك الطرف المتصل بالظل حدث لذلك الخط راسان يساوي الزائد والناقص وهو محال لوجدان بعض
الظل [illegible] الاسقاط [illegible] بالسكنات في حركة فلك الشمس الى الارتفاع خالصة عنها اذ لو
جاز ان يرتفع الشمس جزءا ولا ينتقص الظل شيئا جاز ذلك في الثاني والثالث فيلزم [illegible] فيبطل [illegible]
حركة الظل لحركة الفلك في السرعة والتساوي [illegible] فلم يبق الا ان يقال ان الظل دائما يتحرك في كل [illegible]
والشمس دائما في الارتفاع لكن حركات الشمس اسرع من حركة الظل فيكون ذلك بعد [illegible] في البطء فان سرعه لا بسبب تخلل

المحرك

ان يقال انه يحدث في تلك الحركة نسبتها الى المتحرك كثيرة وانقسام وذلك لنقل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة كما تقال
للحركة كما ان الحركة الفلكية متصلة ويعرض لها من اتصالها لما لها كما يسبب الشروق والغروب والمسامتات واعترض
ان المحرك انما اذا لم يكن له ازدياد لا فان لم يكن له ان لم يكن محركا وان كان فاما لم يكن كان الحركة الى وحدة ومن محال ان حركة
اخرى يلزم من تغاير المحرك تغاير الحركة وقد يقال فان التغاير لا ينافي الوحدة اذا اختلف الاعتبار والوحدة ههنا هي كما تقال
وهو انما في التغاير لا يجامع الوحدة كما في كالاجسام المتصلة بالفعل اذا فرض لها قسمة بالوهم واعلم ان وحدة المبدا
غير كافية في وحدة الحركة لتعدد تغاير الحركة مع وحدة المبدا كما في كرة من مبدا معين الى منتهى معين مع امتناع وحدة
الحركة بالشخص فان العرض العام باحد الجسمين غير العرض القائم بالاخر وقد تختلف الحركة بالنوع فان احد
الجسمين قد يتحرك من البياض الى السواد والاخر من البياض الى الاشتقاق وكذا وحدة المنتهى لا تكفي وحدة الحركة
لا بالشخص كما قلنا من تغاير المحال عند تغاير المحل ولا بالنوع فان الوصول الى المنتهى قد يكون دفعة من غير حركة وقد يكون
على التدريج والمتدرج قد يكون واقعا على طرق مختلفة ودخولها تحت نوع كافية لان السلوك من المبدا الى المنتهى
يمكن بطرق كثيرة فان المتحرك الاينى قد يقصد الانتقال من نقطة معينة الى منتهى معين تارة بالاستقامة وتارة بالاستدارة
والمتحرك في الكيف ينتقل من البياض الى السواد تارة من الصفرة الى الحمرة الى القتمة وتارة من الفستقية ثم الخضرة ثم النيلية
وقد يكون من الغبرة الى السواد فعلم ان اتحاد المبدا والمنتهى غير كاف في وحدة الحركة واذا اعتبر اتحاد وحدة الموضوع
والزمان والمسافة وجب اتحاد المبدا والمنتهى وقد ورد شكوك في الوحدة في الحركة ان كل حركة فانها تنقسم الى الماضي
والمستقبل لا غير والذي في الان فهو مناف للذي في المستقبل وهما معدومان فكيف يعقل الاتصال بين المعدومين واما
الماضي فلا حركة ولا الحركة مركبة منه [illegible] وتركيب المعاد من كلا جزئين [illegible]
فانه اولا لو فرض موجودا فكيف يتصل المعدوم به ويتحد معه وثانيا [illegible] حركة واجيب بان الحركة بمعنى الكون في
الوسط امر موجود وهو ابدا بين الماضي والمستقبل باق في جميع الزمان واعترض عليه بانه يقتضي كون الحركة امرا
ثابتا مستقرا وذلك [illegible] الحركة غير ثابتة فلا يكون [illegible] واجيب بان الوحدة الثابتة اخص من الوحدة
المطلقة ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام ولان الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة وهي محفوظة الذات ما دام [illegible] الجسم واما الحركة بمعنى القطع
فانها تامة عند الوصول الى المنتهى ولان التام هو الذي ليس شيء منه خارجا فاذا كان كل ما له وكل شيء منه قد حصل
فيها بالوحدة [illegible] في الوحدة النوعية والجنسية للحركة [illegible] تكثر افرادها [illegible]
او عرضيا صدق مفهوم الحركة على تلك الافراد وحينئذ فرض لها وحدة نوعية وجنسية قريبة وبعيدة [illegible]
فتنوع انما يكون باحد امور ثلثة اما المبدا او المنتهى او الذي فيه الحركة فاما الثلثة الباقية فلان لها في ذلك اما المتحرك
فلان اضافة الحركة اليه اضافة العرض الى موضوعه واضافة العرض الى الموضوع امر خارج عن ماهيته واختلاف الامور

الخارجة لا يوجب اختلاف المعروضات في الماهية كما ان بياض الثلج والعاج متفقان بالنوع وان اختلف موضوعاهما
فيه فلم تختلف بالنوع لاختلاف موضوعها لاختلاف الكثرة الشخصية فانها متعلقة بتكثر العوارض فلهذا تكون فيها تعدد الموضوع
واما الزمان فلا اختلاف فيه بل هو في الحقيقة واحد بالشخص ولئن فرض فيه تكثر فهو تكثر شخصي لا نوعي فالازمنة المتعددة
متفقة بالنوع غير مختلفة بالماهية ولو كانت مختلفة فانها لا تكون علة للاختلاف النوعي في الحركات لان الزمان من عوارض
الحركات واختلاف العارض لا يوجب اختلاف المعروض فلا يكون سببا للاختلاف [illegible] واختلاف المحرك
غير معتبر في اختلاف الحركات لان المحرك الواحد يفعل حركات مختلفة الماهية وبالعكس ولان انسانا متماثلة الى المختلفة جائز
واذا خرجت هذه الامور الثلثة عن اقتضاء الاختلاف لم يبق لاختلاف الحركات بالماهية الا اختلاف ما منه وما اليه وما فيه
فان اتحدت الثلثة كانت الحركة واحدة بالنوع واذا لم يتحد واحد منها اختلفت الحركات في الماهية فانه اذا اتحد ما منه وما اليه
واختلف ما فيه اختلفت ماهية الحركة في الكيف مثل الانتقال من البياض الى السواد بطريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة
وتارة بطريق الفستقية الى الخضرة الى النيلية الى السواد فان المبدا والمنتهى في الحركتين واحد [illegible]
الحركة في الاين مثل ان ينتقل جسم من مبدا مفروض الى منتهى تارة على الاستقامة وتارة على الاستدارة [illegible]
بالاستقامة والاستدارة مختلفان بالنوع لا عرضية وكذا الحركة عليهما وكذا اذا اتحد ما فيه الحركة واختلف ما منه وما اليه فان
الحركة تختلف ايضا فان الانتقال من السواد الى البياض مخالف للانتقال من البياض الى السواد ولو اتحد الطريق وسلك كل
واحد منهما فيه بالعكس من صاحبه وذلك لاختلاف ما منه وما اليه [illegible] في الاين فكالصاعد والهابط [illegible] واعلم ان الصعود
حركة مستقيمة من مبدا الى منتهى [illegible] بذلك جميعه وكذا النزول لكن عرض لاحد المبدأين ان كان فوق وللاخر ان كان
تحت فعرض بسبب ذلك للحركة ان صار صعودا وهبوطا وهذا لا يوجب الاختلاف في الماهية لكنهما اختلفا بالمبدا
والمنتهى وهما متقابلان لان تقابل الضدية على ما عرفت وهذا القدر يكفي في وقوع الاختلاف بين الحركتين فتقابلهما
تقابل التضاد العارض لا يوجب تضاد المعروض فالبداية والنهاية عارضتان للنقطتين المتحدتين في الحقيقة
وللحركة [illegible] فكيف يقتضي تضاد العارض هنا تضاد الحركات وقد منع ذلك في المحل والزمان على ما عرفت
ثم لا يلزم من اتحاد العلة [illegible] الاحتياج [illegible] والحركات المتفقة في الجنس الاسفل متحدة
بالجنس الاسفل كالانتقال من فوق الى اسفل وبالعكس والانتقال من السواد الى البياض وبالعكس وان اتحد الجنس الاعلى
كانت متحدة به كالحركة في الكم والكيف وان اختلفت في الاعلى لم تكن متحدة باعتبار الذاتيات بل باعتبار العوارض
كالحركة في الكم والكيف واعلم ان اختلاف الحركات بالطبع والقسر لا يوجب اختلاف الحركات في الماهية فانها يجوز
ان وحدة المحرك غير معتبرة في وحدة الحركة ولان حركة الحجر الى فوق قسرا كحركة النار الى فوق طبعا وانما
واحدة لان الماهية [illegible] يكون تعلقها بالمطلق كالحرارة الطبيعية والقسرية فانهما متفقان في الماهية وكذا

وأما في الحركات فكذلك إلا أنه غير ظاهر ظهوره في الكمية فإن بين كل مقدار يتحرك عليه الجسم وبين كل مقدار يتحرك إليه
من كل كيف وكيف ووضع ووضع يفرض حدود غير متناهية كحدود المسافة المفروضة إذ لو تناهت لم تكن حركة متصلة
بل مركبة من أجزاء غير منقسمة وقد علمت أنه قد تبين أن الجسم منقسم إما بالقوة إلى ما لا يتناهى أو بالفعل على اختلاف الرأيين والحركة عرض قائم
به منقسم بانقسامه على رأي مثبتي الجزء فالحركة الأينية ... على رأي من نفاه فالحركة المكانية لا تكون
منقسمة بالفعل فإن المتحرك المكاني إن لم تكن أجزاؤه حاصلة بالفعل فهي غير متحركة وإن كانت حاصلة بالفعل لم يكن كل واحد منها
متحركا على الاستقلال بل ... متصلة أو متماسة وكيف ما كانت فهي (أما) في مكانها لا الكل بل يفارق جزء مكان الكل
وقد عرفت أن جزء مكان الكل جزء مكان الجزء لا الكل مكانه فهي إذن غير مفارقة لمكانها بالكلية فهي غير متحركة فأما سائر المقولات
فهي منقسمة بانقسام محالها إلا أنه يصح أن يتحرك بعض السواد في بعض الجسم المتسود سواء كانت أجزاؤه حاصلة بالفعل أولا ومن نظر
فإن مفارقة الجسم مفارقة الكل والجزء إذا كان حاصلا بالفعل كان متحركا بالفعل في المكان ليتحرك عن حيزه وإذا كان بالنوع
لم يكن متحركا بالفعل لا في المكان ولا في الكيف ويكون متحركا فيهما معا بالعرض. المسألة الثامنة في معنى كون الحركة لها أول ولا أول
... على وجهين ... الطرف وهو الذي يقابل طرف المسافة بطرف الزمان في أول الحركة بهذا المعنى ليس لحركة كان
طرف المسافة ... وليس ... طرف الزمان إن ليس آن لأن كل حركة قطعت مسافة ... في زمان ... منقسم
... في طرف الجسم ... في الآن ب إذا ... الحركة بالفعل وما يفرض كان الجزء المتقدم في هذه القسمة أول
أجزاء الحركة وهذه الأدلة ضعيفة لا ... اعتقد قوم أن ... في الصواب إذا انتهت القسمة لا يبطل الانقسام
مع ... الحركة ... في الوجود بحيث ... لم يوجد حركة ... أصغر منها زمانا ولو كان يجوز في ...
وجود ما هو أصغر منها ... التجربة بتحرك الجسم لكنها لا تخرج إلى الفعل فإذن كل حركة فإن الجزء الذي ... فيها
أصغر الحركات بهذا المعنى ... لكن هذا إنما يكون إذا كان هناك حركات غير متصلة ... يكون ...
على الصفة ... وأما إذا كانت متصلة واحدة فلا يوجد ... القسمة فإنه لا يوجد فيها حركة مفردة
... على الوصف المذكور ولا ... هناك حركة على الوجه المذكور لأن كل حركة تفرض فهو منقسم إلى أجزاء ...
... أولى بالأولية ولما كان كل جزء ... أولى بالأولية فليس في الحركات المتصلة شيء
أول البتة ... من الحركة الذي لا يمكن أن يدخل في الوجود أصغر منه ... أول الحركة فإن ذلك الجزء ...
عما عداه بالفرض أو بالفعل ... بالفعل ... الآن اختصاص ذلك القدر بهذه الخاصية ... الأمثال
لعدم المسألة التاسعة ... أن ما لا ينقسم ... الحركة ... على ... لا ينقسم
... الأطراف ... فلا يكون ... المقصد ... وإذا كان كذلك لم يكن له أجزاء
... الحركة ... إلى ... المسافة ... بالأبعاض ...

لزم تركب المسافة من نقط متتالية ومن محال واضح بالحظ العام على مثله إذا تحرك عليه جزء انتهاء ... ذلك الخط ...
النقطة ويلزم منه ... هذا البحث ... بالتفصيل. المسألة الرابعة في المناسبة بين
المتحرك والمسافة والزمان اعلم أنه ... هذه الأمور الثلاثة تناسب بالوحدة والتعدد فنقول إذا كان المتحرك
واحدا فإن تعدد المسافة وحدة أن تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد دفعة واحدة في مكانين وإن تعدد
الزمان مع وحدة المتحرك ... فإن كانت الحركة في الأين لم يجب تعدد المسافة ولأن المتحرك ... المسافة الواحدة
بالشخص مرارا متعددة إذا تعدد الزمان ولو كانت في الكم والكيف والوضع وجب التعدد لأن الكيفيات ...
فيها في الزمان ... في الزمان ... في أعيانها وكذا الكم والوضع وأما أن تعدد المتحرك فإن كانت
الحركة في الكم أو الكيف والوضع ... فالمسافة لا محالة متعددة لأن الكيف ... لواحد منها غير الذي للآخر وكذا الكم والوضع
إن كانت في الأين فإن ... المسافة بعدد الزمان وإن ... الزمان تعدد المسافة ... امتناع حصول جسمين
في زمان واحد في مكان واحد. البحث السابع في تقاسيم الحركة وهي على أنواع ... النوع ...
باعتبار الوحدة وعدمها وفيه مسائل. المسألة الأولى في الوحدة الشخصية للحركة قد عرفت أن الحركة ...
توحدها الشخصية ... ولما اعتبر ... تلك الأمور لم ... لو وجدت الاوحدة الموضوع والزمان
وما فيه ... وحدة الموضوع والزمان فأمر لا بد منه في وحدة كل عرض لأن السواد القائم ... جسم
مغاير للسواد القائم بالآخر وإذا وجد سواد في محل ثم عدم ثم وجد السواد لم يكن هذا السواد الثاني هو السواد الأول
بالشخص بل بالنوع لاستحالة إعادة المعدوم وكذا الحركة إنما يكون واحدة ... معا ... بعدد السواد
هنا ليس ... الزمان لأن ... الزمان إنما هو بالعرض ... الزمان مع ... الشيء الواحد بالشخص
... بالشخص ... الاتصال في الزمان ... وحدة ما فيه الحركة ... فرضنا ...
بالشخص ... في الأين ... في الكيف ... في الكم فإن كلا واحد من الموضوع
والزمان واحد أو الحركة متكثرة ... المسافة ... من وحدة الموضوع والزمان وحدة الحركة لأن ما فيه
... لا يكون وحدة ما فيه الحركة لازمة لوحدة الموضوع والزمان وليس ... وحدة الحركة ...
لوحدة ما فيه الحركة ... الحركة إنما تكون إذا اجتمعت هذه الوحدات الثلاثة ... وحدة هذه الأمور
... في وحدة الحركة ... الحركة ...
... واحدة ... البائن ... الحركة ...
واحدة ... طبيعة ... في ذلك ...
فإن الحركة ... والحركة ... وكذا ... فإن ذلك ... واحدا ...

للسكون بسبب العارض ولا بالعكس وكذا القول في الجذب فانها مقولة بالنسبة واما قول لسان ان يفعل وان ينفعل
فيتعلق الشيء عن عدمه فهو اشبه بالحركة وابطله بان الشيء اذا انتقل من البرد الى السخونة فاما ان يكون البرد باقيا لم يعدم
بل انتقل الى السخونة والبرد بعد تبرد اولا والاول باطل لان البرد يتوجه الى البرد واحدا من طبيعته والسخونة يتوجه
الى السخونة واحدا من طبيعة السخونة فيكون الشيء الواحد في الزمان الواحد متوجها الى البرد وواحدا من طبيعته والى
السخونة وواحدا من طبيعتها والشيء الواحد لا يتوجه في الوقت الواحد الى الضدين معا وان لم يبق البرد فالتسخن
انما وجد بعد وقوف البرد وبينهما سكون لا محالة فليس هناك حركة من البرد الى السخونة على الاستمرار واجيب بان التسخن
قد ينسلخ عن البقاء وبالفعل [illegible] الا من جهة تبدل الموضوع لتمام ذلك الفعل [illegible] فذلك اما لان
النوع يجوز ان يستمر ان كان الفعل بالطبع واما لان العزيمة تتفسخ يستمر ان كان الفعل اراديا واما لان كاله
يكل يستمر الى ان يبطل الفعل بها وكل ذلك انما هو بسبب المحال الا في النوع او العزيمة او كالة يتبعه
التبدل في الفاعلية يتكثر التبدل في الفاعلية بالسوية ولا اصل فيه ان الفعل والانفعال امران نسبيان تابعان
لمعروضيهما في الثبات والتبدل ومن نفى التاثر والتاثير بطل هذا التفريع عنه البحث السابع في ان
المقابل للحركة اي سكون هو ان بين الحركة والسكون تقابلا ضرورة بحيث لا يمكن اجتماعهما في الجسم الواحد في
الوقت الواحد ولا شك ان السكون في المكان قد يسبقه حركة وقد يلحقه حركة اخرى وقد اختلف الناس هنا فذهب
بعضهم الى ان المقابل للحركة هو السكون في مبدا الحركة لانه يباينها اما السكون فيناعنه الحركة لان الحركة مهربة الى
السكون ومنتهى الهرب والشيء لا يتادى الى مقابله ولان السكون في النهاية كمال الحركة وكمال الشيء لا يكون مقابلا له ولان
السكون ليس عدم اية حركة اتفقت والا لكان عدم حركة يتوهم للجسم في مكان خارج سكونا فالجسم المتحرك في المشرق
ساكن في المغرب لانه قد فقد عنه الحركة في المغرب [illegible] فاذن العدم المقابل هو السكون في المكان
الذي [illegible] فيه الحركة والحركة في المكان يعقبه مفارقة المكان يعقبه وكل مفارقة للمكان يعقبه [illegible] عما لا الحركة
لا ما الحركة اليه فاذن السكون المقابل للحركة انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والثالث ذكره في النجاة وزيف
في الشفاء الاول بان الحركة الى المنتهى متادية الى عدم تلك الحركة بالاتفاق فاذا اخذنا ذلك الى غيرها فلا
ضرورة ان يكون ذلك العدم هو المقابل والثاني بان السكون في المنتهى ليس كمالا للحركة وكيف [illegible] معها بل
هو كمال المتحرك والحاصل ان السكون في المكان مقابل للحركة منه والحق ان السكون ليس عدم حركة خاصة والا لكان
المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم كل حركة ممكنة في ذلك الجسم نعم ان جعل السكون المقابل هو الذي
يطرا على الحركة فان ذلك هو السكون في النهاية وان جعل المقابل هو الذي يطرا عليه الحركة كان ذلك هو السكون
في المبدا وان جعل السكون المقابل السكون الذي يمكن ان يطرا على الحركة وان يطرا عليه الحركة على البدل فغير

موجود اصلا لان السكون في المبدا ممتنع بالفرض والسكون في المنتهى ممتنع لعدمه والفرض انه لو وجد لكان يكون القابل
للحركة الطبيعية ساكنا طبعا على ان المقابل للحركة الطبيعية المكون من السكون الى [illegible] لان ذلك هو القسري فيكون السكون
المقابل هو السكون في المنتهى [illegible] الجسم قد يخلو عن الحركة والسكون في امور بليته الجسم الذي يمتنع خروجه عن حيزه مثل
كليات الافلاك والعناصر فانها غير متحركة عن امكنتها وهو ظاهر ولا ساكنة ايضا لان السكون عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك والكليات ليس من شانها ان تتحرك فلم تكن ساكنة بل انها في احيازها لا ساكنة ولا متحركة وفيه بحث لان الجسم من حيث
هو جسم يمكن ان يتحرك وكليات العناصر من حيث انها يمكن ان تتحرك فانه يمتنع بلا مزاحم خارجي لا نظر في الامكان الذاتي
وهو كاف في عدم الملكة [illegible] الجسم الذي لم يماسه محيط واحد كالمركز او واحد كالجزء الواقف في الماء الجاري والطير في الهوا
بحيث لا يحيط به سطح الماء والهوا الكرمان واحد فذلك الجسم غير متحرك لعدم تبدل الاوضاع بالنسبة الى الاجسام الحاوية
عنه ولا ساكن ايضا لانه غير ثابت في مكان واحد زمانا والتحقيق انه ان جعل المكان عبارة عن السطح كما اختاره
ارسطو والسكون عبارة عن الاستقرار في مكان واحد زمانا والحركة استبدال مكان بمكان على ان يكون مبدا الاستبدال
من المتحرك لم يكن هذا الجسم متحركا ولا ساكنا وان جعلنا المكان عبارة عن البعد كما اخترناه ولا يعد الجسم ساكنا لانه
باق في ذلك البعد زمانا وان جعلنا المكان هو السطح الحاوي وجعلنا الحركة اعم مما يكون الاستبدال صادرا عن المتحرك
او عن المكان فهو متحرك وان جعلنا السكون حفظ النسبة بين [illegible] الامور الثابتة فهو ساكن ج الان الذي هو
ابتدا الحركة وانتهاؤها فان الجسم لا يكون فيه ساكنا ولا متحركا وبالجملة فلا يمكن ان يعرض شيء عن الجسم الوصفان كلاهما
كل من الحركة والسكون زماني لا يتعلقان في الان اما الحركة فيمتنع وقوعها في الان واما السكون فلان السكون
عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والجسم في الان الواحد ممتنع عليه ان يتحرك فيمتنع عليه السكون البحث الثاني في احكام
الحركة اعلم ان الحركة لها احكام تشتمل عليها مسائل المسئلة الاولى في انقسام الحركة اعلم ان الانقسام وعدمها
عدم الملكة انما يعرضان بالذات واولا للكم وبالعرض وثانيا لغير الكم والحركة ليست بكم [illegible] يعرضها
الكمية لعروضها للكم فينقسم الانقسام باعتبار قسمة عارضها او موضوعها اما موضوع الحركة فالجسم المتحرك
فان للجسم مقدارا متصلا والحركة عرض قائم به فينقسم بانقسامه واما عارضها فان الحركة يعرض لها مقداران
احدهما من حيث الزمان فانها تقدر بالزمان وتنقسم بانقسامه وثانيهما من حيث المسافة فانها ايضا يعرض
لها الزيادة والنقصان بحسب [illegible] المسافة [illegible] كل حركة فانما تقع في زمان والزمان
منقسم ابدا [illegible] كل حركة واما كان الحركة الواقعة في نصف كل زمان نصف الحركة في كل
[illegible] واما لما كان كل حركة واقعة على مسافة وكانت المسافة قابلة للقسمة [illegible] الحركة
لذلك فانه من المعلوم ان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى الآخر وهذا في الحركة الاينية ظاهر على راي نفاة الجزء

اكثر من آن وعدم الصورة المتقومة يوجب عدم الذات فاذن ليس شيء من الذوات زمانيا وكل متحرك زماني في زمان الحركة فاذن ليس شيء من هذه الذوات متحركا ولا يستقيم ذكرها الحركة في الكيف كما اعتقد الوهم الاول لان عدم الكيفية لا يوجب عدم الذات بل بقي الذات محفوظة في جميع زمان تغير الكيفيات اعترض عليه الشارح بان عدم الصورة
قوله الصورة المقومة يوجب عدم الذات ان عني به ان عدم الصورة يوجب عدم الجملة التي هي احد جزئيها دون محلها فكذلك حال ان عدم المركب يقع بعدم جزء لكن الجسم لا يحصل المتحرك بتلك الجملة حتى يلزمه عدم الجملة كما في الحركة الكيفية لا يحصل المتحرك في الكيف المجموع اي صاحب الكم والكيف حتى لا يلزم الى ان المتحرك محل تلك الصورة وحده كما ان المتحرك في الكيف محل الكيف وحده وان عني به ان عدم الصورة يوجب عدم المادة فليس كذلك فان مراد العاقل عندهم بانه يعد عدم الصورة الجسمية لا انفصال وعدم الصورة النوعية بالكسر والفساد ولو عدمت المادة بعدم الصورة كانت حادثة وكل حادث فله مادة عندهم وليس وهم انه لم يوجد بها كسر محفوظ الذات في تمام تلك الامور المتعاقبة كان الى ذات غير المادة وهو عندهم ان وحد منهما واحد محفوظ الذات لكن زوال الصور عن ذلك الشي مشاهد ثم يحكم الشيخ لما اورد على نفسه السؤال الاول بان كيفية بطلان الهيولى بالصورة وبان الصورة النوعية زائلة بعدم المادة بزوالها واجاب بان الوحدة الشخصية للمادة محفوظة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة الشخصية واذا كان هذا قوله فيتعذر ان يقع الحركة في الصورة لانه لا يلزم من تبدل تلك الصورة عدم المادة بل يعد عدم الصورة وهي ببطلان الحجج اورد الشيخ اخرى وبين ضعفها وهي ان الحركة انما تكون بين الضدين لانها سلوك من ضد الى ضد والجوهر لا ضد له ثم اعترضها بان التضاد انما هو تعاقب المتضادين على موضوع واحد فلا ضد للصورة وان لم يعتبر ذلك بل اكتفينا بتعاقبهما على المحل كان للصور النوعية والجسمية اضداد فان الصورة المائية والنارية امران وجوديان متعاقبان على محل واحد وبينهما غاية الخلاف فيكون ان ضدين والغرض مانعه في الحركة لا يحتاج ضدا وهاهنا قد يكون واحدا كما يقع المفروضة في الحركة الدورية وقد يكون متشابها ثم كان كل حركة من وسط الى اخرى ثم بين ان الكم لا تضاد وتقيم ان فيه حركة ثم اعترض الشيخ على هذه المقالة بان المني يكون حيوانا بالتدريج وكذا البذر يكون نباتا على التدريج ثم اجاب بان المني الى ان يكون يعرض له تكونات اخر يحصل بينها اشياء لا تحصى في الكم والكيف فيكون المني دائما في الاستحالة التدريجية وهو بعد مني ثم يخلع صورة المنوية الى ان ينتهي حدا ما ثم يفسد صورة المنوية ويحصل له دفعة صورة اخرى نوعية هي العلقة ويخلع تلك الصورة ويلبس منها دفعة لا على التدريج وكذا في تنقلاته من العلقة الى المضغة ومن المضغة الى العظم لكن ظاهر الامر ان هذه التنقلات سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة اخرى وليس كذلك بل هنا استحالات دفعة في الصورة وتخللها حركات في الكيف ثم عول على الدليل الاول واجاب

عن ورود دليلها في الكيف ان كل واحد من تلك الكيفيات المتعاقبة يبقى زمانا ويكون السلوك من البياض الى السواد وان كان في الحس مستمرا الا انه في الحقيقة ليس كذلك بل هناك توقفات وانفصالات حيث لم يقم برهان قاطع على ان ذلك السلوك مستمر في نفس الامر وانما الاعتماد على الحس والسلوك المستمر حسا لا يمنع وجود توقفات في ازمنة صغيرة جدا لخصوصا والزمان يحتمل الانقسام الى غير النهاية عن مسافته كما ان الشيخ الشعاع يحكم حكما جازما بعدمه وهي انه كان يمكن ان يكون زمان حركة الشعاع الى شيء عند بعد ذراع الى زمان حركة الكواكب الثابتة الى آخره ... الزمان غير محسوس واعترضها بامكان فرض زمان غير محسوس يقصر فيحصل فيه الحركة الشعاعية ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى اجزاء بحيث يكون نسبة المسافة القصيرة الى البعيدة ومع ذلك يكون الزمان للعظيم والصغير محسوسين جدا ... الا بالاستدلال بالسلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحكم الكيفي من المحال الا ان كان من الواجب عليهم عدم الجزم بوجود ما يعول منهم على كثير الحسيات اعتقادا وهو ان الزمان غير المحسوس يمكن انقسامه الى الحد الذي قالوا فانه لو حصل السواد في وقت من الوقت الذي من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن ذلك الزمان مستمرا في الحقيقة ولم يكن حركة ولما ثبت ان الحركة في الكيف لم تقم عليها حجة يعتد بها بل يلزم من وجودها ما لا يلتزمه ما لا مدفع له وجب العدول عنها حيث عرفت ان الحجة الدالة على نفي الحركة في الجوهر بعينها تدل على نفيها في الكيف وان تمسك من اثبت الحركة في الجوهر بمثل ما يتمسك به في الكيف ومن لم يكن حاله السؤال والجواب عنهما واحد وهو الاستمرار الحسي لا يستلزم ثبوته في نفس الامر ولا بالعكس ولما نفي الحركة الكيفية ان يقولوا اذا حصل الوجود في الحركة الكيفية فان نفي ان لا يستعد الا في الحركة فهو يسلم للتوقف المتصل المستمر وان لم يوجب الجسم بتلك الكيفية وان لا يحدث بعد زمان كيفية اخرى لان الاستعداد عند حدوث الكيفية الثانية يكون قبل حدوثها واذا كان كذلك لكونه امرا اضافيا حدوث تلك الكيفية وهو غير خال عن نظر المقام الخاص في نفي الحركة عن مقولة المقولات فالمضاف لا يقع فيه حركة بالذات بل بالعرض وذلك ان الاضافة لا تعقل قائمة بنفسها ولا تستقل بالوجود بل ولا بالتعقل بل هي تابعة لغيرها فان متبوعها اشتد او ضعف قبلها الاضافة وإلا فلا فان السخونة لما قبلت الشدة والضعف كان الاسخن قابلا لهما فانها لو ثبتت على حد واحد غير متبوعها الى الاشتداد والنقص انتفى ذلك بالتعقل فالنسبة وهذا هو المعروف ان ما يقال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون دفعة لا يخلو عن نظر واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فيستحيل ان يكون الحركة فيه ... في متى حركة فكما ... مستمر اعني في الشيء ... اتحاد ... لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ... فان الانتقال دفعة والحركة فيها ... في الاضافة في ان الانتقال الابتدائي بل يكون الانتقال الاول كيف ... ويكون الزمان لازما لتلك الحركة ... الابتداء وهو محال لان متى نسبة الى زمان فالحركة طبيعية غير مستقلة فهو ما يوجد في السرد والاستمرار ... فانه لا يلزم من حصول المعروض وعدم ...

لم يشاهد ولا عثر علم بالحدان للكون والفساد سببا مع حيا هو البروده مثلا لم يكن فان حصلت البروده ولم يحصل
الكون والفساد حكم بفقدان شرط او وجود مانع بالجملة وان لم نعرفهما بالتفصيل فان الجهل بتفصيل ذلك لا يقدح
في علمنا بامكان وجودهما وفيه نظر فانا اذا وجدنا برودة غالبة ولم يحصل شيء من مآثر البرودة لا يحصل لنا
جزم بانتفاء العلة عن ذلك السبب وتوقف التفصيل لما فرغ بعضهم انه يحتمل ان يكون الاجزاء المتصغرة المتصعدة
الى الجو البارد لما عرض لها البرد هبطت من فضاء المحيط الى الضيق المركز فاجتمعت وصارت سحابا واذا
قوي برده امتد الى اجزاء فردت واجتمعت فصارت سحابا مثليا ولو كان ذلك كذلك لما كان الهواء الا متصل
ببرد الثلج الاتصال ببرد البرد والثلج الواقع على الارض فكان لا يصح الجو الا بحادث وليس كذلك فان يوم
الصحو عن المطر ابرد من يوم المطر ولان الهواء الملاصق للثلج النازل على الارض اولى بالبرودة من الذي في اعالي
الجو فلم يكثف فيصير مائيا او ثلجيا وذكر انه وارد واما عكسه من العلاقات الظاهرة فذلك عند تسخين الماء فانه يظهر
بخار متصاعد وهو هواء فيه اجزاء مائية يسير جدا الى ان يفنى ذلك الماء واما انقلاب الماء ارضا فما نشاهد
من فعل اهل الاكسير فانهم يعقدون المياه الجارية احجارا صلبة صلدة وذلك مشاهد من بعض المياه التي تنعقد
حجرا بعد خروجها من منابعها لا تعالى لكن النسبه كما انقلب الماء اجزاء ارضية صغيرة جدا عند العقد يحلل كالهواء
الماسد بالتسخين ويبقى الباقي على مزاجها المستحكمة بالارضية لانا نعود لو كان كذلك لكان في تلك المياه من الحزوره
ما يفعله يستحقنا بهذا الحجر ويصلبنا وهو حسنا اياه يعود من الماء المصعد المتقطر المردد مرات وهو
اضعاف ذلك ولم يرد في ذلك الماء المتحجر اصلا فيبطل هذا السؤال ويرد بعد ذلك انا اذا اخذنا ماء القلع
المصفى عن الصفيه ثم خلط بخل الذي مزج فيه ماء المرتك ثم صب عليه ثم خلطا جميعا فانه يحصل منه
شيء يسمى لبن العذراء ثم ينعقد في نفسه حجرا ما سيما قد لك ما العلل ارضا واما عكس وهو انقلاب الارض
ماء فان اهل الحيل يحلون الاحجار الصلبة الحجرية مياها سيالة ويعرف ذلك اصحاب الحيل الذين هم طلاب
الاكسير ويكون ذلك بمصر في املاحا اما بالاحراق او بالسحق في الاجسام المناسبة لانه للاملاح كالنوشادر ثم اذابتها
بالماء كما شاهد في الاجزاء الارضية النورية المحرقة فكيف يصير ملحا ويذوب بالماء الاعلى بكل الاجسام كانت فيها
مياه كثيرة لكنها كانت شديدة الاختلاط بما فيها من الارضية فاذا ذوب بالمياه الحارة ضعف الامتزاج وتخلصت
الاجزاء المائية عن الارضية واختلط بتلك الاجزاء المائية وجود تلك المياه الحارة وصار لما انه مع ذلك انما يحدث بالرد المعنفي
لبرد الاجزاء الصغيرة المنفردة في الهواء بما اذا بردت ثقلت فنزلت واتصلت عند النزول وتحصل منها ما يصلح له
ورد منزج بالمحلول الاول فيصير في الحس كانه ماء حارا وبالجملة الملح وما يشبهه من النوشادر المحلول كالمياه الى ربع مع انا لا
نشك في وجود ارضية كثيرة هناك ولذلك يعقد بادنى حرارة لا نانقول الاجزاء الرطبة ان كانت مغلوبة في المقدار يكفيه

الحق هو كره المكر والمعكر دردی کل شی ودن
والمعمور من اول حكمه الى انبساطه ذکر
المرتکم کمعقد المرد المنبع

صارت غالبة عند الانحلال وان كانت مساوية معادلة لكنها كانت مغلوبة في الطف برودته ان يكون غالبا في الباطن
وليس الامر كذلك ومما يقرب ذلك ان كثيرا من الاجسام يقع في الماء فيصير ملحا ثم ان الملح يحلل بالرطوبة ويصير ماء ونالا
واما انقلاب الارض نارا فلان الحطب الرطب يعصي على النار ولا يكون بسرعة ويخرج منه دخان كثير وذلك من الاجزاء
المائية منه واذا كان يابسا لم يدخن ويحترق سريعا وليس يمكن ان يكون السبب كثرة الارضية في الرطب اكثر فلا
جرم الشعل الذي يصعد الحطب الرطب اكثر والمائية في اليابس اكثر فلا جرم استعداد الذي يصعده اقل من الرطب اكثر
لانا نقول لو كان اليابس اقل رطوبة لما ان يسر ذلك لكم انقلاب الارض الى النار اسهل من انقلاب الماء اليها فكان اليابس
على البعد عن النار فانفصل الماء ليتحلل دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا لكونه لكل واحد من العناصر واما
انقلاب الماء نارا فقد ذكر الرئيس انه شاهد قمقمة صغيرة مسدودة الرأس وضعت في اتون لتجف فانشقت
وحرج كل ما كان فيها نارا ومعلوم ان الماء الذي كان فيه لم يخرج اجزاء مائية لانه كانت كامنة فطهرت فحدث ولا
يمكن ان تكون نفذت اليه ودخلت فيه لعدم المنفذ في القمقمة فاذن الماء الذي كان فيها انقلب الى الهواء واذا ثبت
واعلم ان هذه الامور ظنية فالواجب ان يكون كل واحد من صاحبه بينهما
هيولى مشتركة يخلع صورة كل واحد منها ليتجدد استعداد مناسب للصورة الجديدة فتلبس تلك الصورة فيكون
ذلك الذي صورته متجددة دون الصورة الجزئية ويعلم من ذلك ان الجسم الهيولى المشتركة في العناصر دون الا لما
المقام الرابع في ان الصور الجوهرية لا تحدث بالحركة بل انما الكون والفساد في الصور العنصرية مع انها جواهر
لم يكن ذلك فعالم في مطلوبهم وهو امتناع وقوع الحركة في الجوهر الا بالعرض فشرع في النافع لهم وهو بيان هذا
السؤال والتبدل في الصور الطبيعية لا يمكن ان يحدث على التدريج بل انما يحدث دفعة واحدة واحتج عليه بان الصورة
الجوهرية غير قابلة للاشتداد والتنقص وكلما يكون غير قابل للاشتداد والتنقص فانه لا يحدث على التدريج بل يحدث
دفعة واحدة اما الصغرى فلانه لو قبلت الشدة والضعف لكانت في وسط الاشتداد اما ان يبقى نوعها ذاتها
طبيعتها اولا يبقى فان بقي فالتغير لم يكن في الصورة بل في لوازمها وعوارضها وان لم يبق لزم عدم تلك الصورة الا
اشتدادها ثم اما ان يحدث عقيبها صورة اخرى اولا فان لم يحدث لزم عدم المادة لعدم ما يقومها من الصورة وان
حدثت فتلك الصورة المتعاقبة ان وصفناها بانها اكثر من واحد فيلزم ان يكون تلك الحركة وان لم يوجد لزم وجود
صور متعاقبة متناهية بالفعل الآنية الوجود ويلزم تتالي الآنات وهو محال عندهم وفيه بحث لبطلان في الحركة مطلقا سواء كانت في الكيف
او في غيره والقول بالتنقص في الحجم العقلي باطل كما ثبت اذ لا يتوقف وجود الحركة على وجود المتحرك بالخصوص
فانه لا يعقل تمام الحال في غيره دايم ذلك الغير والمادة وتغيرها عن خصوصه فلا يلزم الحركة في الصور لان المادة
لما لم يكن لها وجود بدون الصور لم يكن لها حركة في الصور فان الحركة في الصور انما تكون بتعاقب صور لا يوجد واحد منها

للسائر قليلا ثم يعدم بتلك الاسباب لم يحصل يوجد المتجدد وظاهر ان كل صورة عنصرية نوعها في شخصها وتدركها انها
مرصودة قبلها لصورة اخرى كالنها وذلك يدل على الكون والفساد ويدل ايضا على ان الوجود اجسامها ثانوي
عن القابل الغير المتناهي فيكون حادثة لا محالة النوع الثاني من الدلائل الاعتبارات الحسية ويقرب لي بيان انه
يستظهر لكن ان العناصر اربعة فوجوه الكون والفساد فلا يزيد على اثني عشر ستة منها بلا واسطة وهي
تكون النار هواء وعكسه وتكون الهواء ماء وعكسه وتكون الماء ارضا وعكسه واربعة بواسطة هي تكون النار ماء وعكسه
وتكون الهواء ارضا وعكسه واما بواسطتين وهما تكون النار ارضا وعكسه واذا ثبتت هذه الثلاثة منها وهي صيرورة
الارض ماء والماء هواء والهواء نارا حصل المقصود من جواز الانقلاب لان ذلك يدل على ان المادة مشتركة
الكل اما صيرورة النار هواء فامر ظاهر عند انطفاء السراج من غير اختلاف لانه مشاهد محسوس في الشعل الذي يعنو
يضمحل في الهواء ولا يبقى لها اثر محسوس واما يمكن بدلك اذا الح على الكبر الذي شد فيه طرف دخول الهواء
المحدد الذي ذكر عالم النفخ والمحق ومع الهوام الدخول والخروج فانه عن قريب يستحيل ما فيه نارا واذا قربنا
شمعة من جمل كبير يشتعل بحرارة عظيمة ويلين ذلك الا لانقلاب الهواء الذي فيه نارا واما انقلاب
الهواء ماء فيدل عليه امران كالدليل الاول اذا اخذنا قدحا ووضعناه على جمد وجعلنا راسه خارجا فسد دوا
فانه يبرد ويحدث على اجزاء الاناء قطرات وفيما في الاناء يعرف كثيرة وهذه القطرات هو الكوب ما الاناء
اشد الذي يوجد هناك اما ان يتكون من الهواء وهو المطلوب او لا يتكون منه بل اما لم يحكم من الهواء الملطف
على ما ذهب اليه ... والمتكلمون ... الهواء فاما لا شيء الا الركات وغيره او من شيء ما في داخله وكلاهما
باطل لان الهواء الملطف بالاناء لا يمكن ان يشتمل على اجزاء اكثر من الماء الحاصل في الصيف فان الاجزاء
المائية ان كانت باقية لعدم صعدت عند حر الغرط حرارة الهواء فان ... ولا ... على ... بقائها فيها
يلزم احد بليته بسببها الا اتفاقا تلك الاجزاء اذا تواتر حدوث الندا بعد تنحيته من الاناء مرة بعد اخرى يستسقط
حصوله على الاناء كحاله اول واما تناقصها فيكون حصوله كل مرة انقص مما كان قبلها واما
تراخي ازمنة حصولها فيكون كل حصول زمان اطول مما في حصوله قبلها وذلك على تقدير تحكم الاجزاء
الركنية في الهواء ابعد مما تأتي بان ذلك بعيد جدا لان تلك الاجزاء الصغرة مع جذب حرارة الهواء اياها
لا يمكن ... وتجتمع كبر من الهواء لكن الوجود يكذب ذلك كله لانا نرى حدوث الندا مرة بعد اخرى على
وتيرة واحدة ... ثم ... ما حدث عليه ويكون الاناء على حالة التبرد واما الحجر الذي يبرد فان
المنعقد داخل الهواء المحيط بالاناء ... ان لعسر كل ذلك الهواء ما داخله ... لسيل الماء ويصلح
هواء الذي يقصر ... الماجريات ماء وكان يجب ان تمتلئ الاناء ماء واذ ليس كذلك بل يحصل ...

من الثاني في زمان يسير لا يرد مثله في مثل ذلك الزمان علم انه حدث من اجزاء الماء خارج الاناء ان اعتبرنا القطرات التي عند ... الانجاد
او في الحد الانا كانت منتشرة في الهواء المحصور في الكوز فلما بردت نزلت فالتصقت بالكوز وانفصلت عنها الى الهواء الى
من الكوز فلما استضعف البرد المتصل من الهواء الانا وفاذا نقصت مدده ولم يرد ما فيه فلمله المدد واجيب عنه بان
... الاناء يتصل فلا يتكشف بالكثافة الفوقية سريعا وعند التكثف يحيط الكثيف بها فاذا الحت القوة المكثفة اشتد
تكثفه بها وقيل ما يشتد تكثف غيره ولهذا الحد الاول الرصاصية المشتملة على العالمات التي ... ثم ... فان الانا المذكور
لئلا برده نفذ الهواء الملطف به والمنكسر فيه بكثيفه بالكثافة الفرقية محيل الهواء الملطف به طاهر عن برودته
الشديدة سريعا فلا ينفذ الهواء ما دام على سطح الاناء فاذا لجن منه واتصل الهواء بالسطح عاد الى ... وقولنا لو
كان ذلك يستبعد احاطة الهواء وحب ان لا يزداد حجمه بمثل العدو والا ان يرد الجمد مغلوب يسمى حرارة الهواء فلا
يستعد برد الجمد عن الهواء القريب منه جدا فاذا احاطه فلا يكن لذلك الماء من الرد ما بالجمد يسكن ضعف البرد فلا
يقوى على احالة من الهواء فما بقي بعضه كالحار وصول اثر الجمد الى هواء خارج اذا انعطف القطرات بعد زمان تتابع
فلا جرم تعود تلك الاحالة والثاني وهو ان نحال الندا اثر شيء ما في داخل الاناء فهو باطل لوجوه احدها لو وجد
الندا ما عند ان يكون فيه ما يلا سيئة وجود الجمد الذي لم يحلل بعدها كلما كان الجمد ابعد من التحلل كان هو الهواء اكثر
ثم يلزم ان لا يوجد الندا الا في موضع الرشح لكن الوجود يكذبه فانه يوجد فوق ذلك الموضع من ان الجمد يستقر منه
ج لو كان ذلك للرشح لكان ظهور الندا من جوار الماء اولى فان الجمد لطف واقبل للرشح ... وتوام في
ليس كذلك الثاني ما يكون السحاب المتولد في قلال الجبال دفعة وذلك لانه قد يشاهد الهواء الصافي اصفر ما يكون ثم
يستعد دفعة من غير بخار يصعد اليه او ضباب ينساق اليه او سحاب باتية الذي من موضع اخر ثم يزيد ذلك السحاب
تلجا ومقدار ذلك رمية من رميه ثم يعود الهواء صافيا ثم يستعد مرة اخرى ويدوم ذلك الى ان يحصل
من هذا الوجه على تلك البقعة ثلج عظيم وليس ذلك الا لانقلاب الهواء ماء وحكى الرئيس انه شاهد ذلك بجبال
طبرستان وطوس وغيرهما وقد شاهد اهل المساكن الجبلية ذلك كثيرا فان المفضل المتاخرين قرب الاناء
للهواء الشمس عظم من ... الجرم ... في موضع الشارح الموضع التي تغيب الشمس عنها اشبه ذلك ...
انقلاب الكرة الهواء ... ولو كان الثلث ... الهواء المروءة ... النسج ... الهواء الرد ... كان ... يوم الصحو
... المطر ... الثلج والمطر الى ان يعد انفصل الهواء واحاط ... المحقق فان منذا
عن ... الثلاثة لم ندع ان السبب في ذلك ... هي ... وانها على ... يشترط ... لم يكن ولان الماء
اياها عن ذلك ... واذ لم ندع حصر الاسباب الموجبة للتكون والفساد فلا يلزمنا النقض بعدم الكون والفساد
عند حصول البرودة فانا ... عنا امكان حصول الكون الفاسد ... مع ما يمنع حصوله فيهما ثبت ذلك

٢

ان حصل معه احتمال النقيض ولو على البعد الوجه لم يكن علما وان لم يحصل ذلك الاحتمال البتة اصلا الى حد
لم يعلم او منه وفيه نظر فان العلم كذلك فلا حركة فيه وانما الحركة فيما يقبل الشدة والضعف والزيادة
والنقصان ويكون محيوسا بين طرفين وكما ان ذلك لا يقبل الحركة كذا العلم واما الظنون والارادات والكراهات
والآلام واللذات والشهوات والنفرات والصحة والمرض والاحساس فمما يقع فيه الحركة لقبول كل واحد
منها الشدة والضعف والزيادة والنقصان وانها يحدث على التدريج واما القوى والملكات فقد
توهم الى انها مما يقع فيها الحركة خاصة ويمتنع لم يوجد احد من المزاج الذي يوجد معه الآخر فهو ضد عنها غير مشترك
فلا تضاد بينهما فلا حركة فيها الا ان الحركة انما هي من ضد الى ضد وبعض الحركة في الكم مع عدم الضدية
فيه والكيف فانها وان كانا ما تعرض تحصيلها لكنها كيف كانا متعاقبين على ذات الموضوع ويمتنع اجتماعهما
فيه وبينهما تضاد واما الكيفيات المختصة بالكميات فلا تضاد فيها فلا حركة فيها وبعض بالكم بل لا اولى
ان يقال الكيفيات المختصة بالكم المنفصل من الزوجية والفردية فانها لا حركة فيها اذ لا يعقل فيها شدة وضعف
واما المختصة بالمتصل كالاستقامة والانحناء فانه لا حركة فيها اذ لا يمكن الانتقال من احدهما الى الآخر فان المستقيم لا يصير مستديرا
عندهم ولا بالعكس المقام الثالث في الحركة في الكم والوضع اما المقولات الاين فان وقوع الحركة فيها ضروري واما
الوضع فقد ذكر الشيخ انه هو الذي وقف عليها ولم يسبقه الى ذلك فان ابا نصر الفارابي ذكر في مختصر
لم يعرف بعيون المسائل في موضع فعالي الى حركات الافلاك وضعية دورية وعند المتكلمين ان الجوهر الفرد
والجسم حاصل بالفعل وكل جسم انما يتحرك بالوضع حركة او انه في المكان وقد علمت الحركة ان الجسم الذي لا مكان
له كالفلك الاعلى او له مكان لكن لا يفارقه كغيره من الافلاك اذا تحرك على مركزه لا عن مكانه بل فيه وكالكرة وغيرها
اذا تحركت على نفسها في مكانها فحركة دورية لم تكن تلك الحركة مكانية لان ذلك الجسم لم يفارق مكانه ولا يمكن في
نعم على التدريج وليس في كمه ولا في كيفه ولا غيرهما من الاعراض بل انما يتغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية
لها او محوية واذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع لا يقال كل واحد من اجزاء الفلك متحرك
حركة مكانية كل ما كان كل واحد من اجزائه متحركا في المكان فهو ايضا متحرك في المكان فحركة الفلك مكانية لانا
نقول لا نسلم ان الفلك اجزاء بالفعل انها متحركة في المكان بل هو جسم واحد متصل لا يتحقق له اجزاء الا بالفرض
فلا يكون لها حركة حقيقة وايضا حقيقة الكل مغايرة لحقيقة كل جزء فلا يجب ان يكون الحكم الثابت لكل جزء ثابتا للكل فان كل
واحد من الاجزاء جزء وليس يكون الكل كل وليس يجب ان يكون كل واحد منها قليلا وليس من البعيد ان يكون شيء ذو اجزاء كثيرة بالفعل
كالارض وغيره منتقلا كل جزء منه الى مكان الآخر مع ان الكل لا يفارق مكانه ولا يمكن شيء منها المقصود
حاصل لان الاجزاء وان تحركت في المكان لكن المجموع ليس كذلك لانه حافظ لمكانه ولا شك ان النسبة الحاصلة بسبب

فرض لاجزائه من النسب متغيرة عند تغيرها لا يقال الوضع لا يقبل الاشتداد والتنقص فلا يقبل الحركة لانا نقول يصح ان يكون شيء له
اشد انتصابا وانتكاسا من آخر وهذا ايضا على انه قابل لها لا يقال لا تضاد في الوضع فلا يكون فيه حركة لانا نقول لا يمكن ان يكون
ما منه ضد المالك بل يكفي فيه ثبوت ضرب من التقابل وان لم يكن ذلك بالتضاد المقام الرابع في امتناع وقوع
الحركة في الجوهر اعلم ان الذي يقع الاشتباه فيه من الجواهر وانه متحرك في الجوهر انما هو الصور الجوهرية وقد عرفت ان الكون
يقع على التدريج الدفعي والتدريجي والمدعى هاهنا ان الصور الجوهرية اما ان تكون حدوثها على الوجه الآني دفعة الكائنة دائما
عكسنا بيان ان الصور الجوهرية تحدث دفعة اذ ادعينا امكان تبدلها وتغيرها فانه قد نازع بعض المتقدمين في ذلك ومنع
من الكون والفساد وسلم الاستحالة وهؤلاء هم الذين يجعلون العنصر واحدا اما النار ويكون الاشياء عنها بتراكم التكاثف
او كالارض ويكون عنها الهواء بالتلطيف او شيئا متوسطا بينهما كالدخان او البخار ويكون منه البعض بتراكم
اللطافة والبعض بتراكم الكثافة وزعموا ان ذلك العنصر مع اختلاف درجات التحلل والتكاثف يحفظ طبعه
فالنظر في هذا المقام يتعلق بامرين الاول في اثبات الكون والفساد وقد دل على ذلك بوجهان الاول الادلة العقلية
وقد ذكر الشيخ منها حججا كالاول انا نستدل انا نصح عليه الكون والفساد يصح عليه الحكم المستقيم وبعكس الى قولنا كل
ما يصح عليه الحكم المستقيم يصح عليه الكون والفساد لما اختصاص ومعنى متعين من جزء ليس بطبيعة لانا نشاهد اجزاء
الاجزاء المتساوية وحصولها بسبب ما يقال على ذلك الموضع دون ما هو الا العناصر بعد الفصل ولو قدرنا عدم التقابل فلا
يمكن بسبب لحصولها في الاحياز متعين ان العدم ثم ان الحالة كانت في استداد الكون في حد يخصص حدوثه عن التعاقب دائما
بعد ذلك فيه وهذا انما يعقل اذا كانت صورة حادثة وهو ضعيف لجواز كونه استنادا الى اتفاق على الحارة
المتقدم الصورة المتأخرة بان النار مثلا جسم ولا شك ان جسميتها مماثلة لنارية متشخص تلك النارية لست لماهيتها
ولوازم ماهيتها والا كان نوعها في شخص واحد وهو محال فاذن ذلك التشخص بسبب العوارض وذلك لا محالة
يكون بسبب المادة لما عرفت فنقول ان علة تشخص تلك النار طبيعة ذلك المحل لان ذلك المحل كان قبلها متعلقا
بمثلها ضرورة وجوب اشتراك المثلين في الصفات الواجبة فاذن العلة في تشخص تلك النارية اعراض مخصوصة موجودة
في المادة ولا شك في ان الاعراض توابع للصور فالاعراض المشخصة لهذه النارية ان كانت معلولة لتلك
الصورة لزم الدور وان كانت معلولة لصورة اخرى موجودة في تلك النارية فقد كانت قبل هذه الصورة صورة
اخرى فيعود الصورة حادثة ثم الصورة ان لم تكن مساوية لهذه الصورة في النوع امتنع زوالها و
فيكون هذه لان الصورة انما يوجد اذا وجدت ملائمة المادة لها ولو كانت مساوية لها في مماثلة للمتجددة لكان
ما يجعل المادة ملائمة للمتجددة يجعلها لا محالة ملائمة لتلك السابقة فلا يكون مبطلا لها ودفع لما يمنع تجدد الصورة
المتجددة بعد فلما اذا كانت مساوية في النوع للمتجددة كان ما يجعل المادة ملائمة للمتجددة يجعلها منافرة

الكون والفساد

الكمية

الذي في المحلل واشد منه ولو كان السحق بالنفوذ لا لعكس الحال لسهولة النفوذ فيه فتبركه وليس كذلك ق
اذ ملانا انا بالت حجمها ثم حفاه وسحقناه لم يسع عن السحق التام لو كان شدته المانع من دخوله من حيث
مدخل عوضه الاجزاء النارية مع امتناع دخول شيء بعد بعد الاجزاء عن شيء عنه لامتناع التداخل ولير
كذلك القمقمة اذا ملئت ماء وشدّ راسه شدا محكما ووضعت في نار قوية فانها تشق بعد صدور اكثر مما فيها نارا
وتصيح صيحة هائلة سوّى عنها الروا آدمي مع حيل السائرين نحدوث السخونة والنار داخلها مع امتناع دخول
النار فيها وخروج الماء منها تدل على الاستحالة والكبريت الجمد يبرد ما يوضع فوقه والاجزاء الباردة لا
تصعد بالطبع وتنزع الى الحار فلا يحترك ان بالطبع ولا اشتر ما هناك مادّن من الاستحالة اعترض افضل
المتأخرين بأن الجسم البارد بالطبع اذا وضع فوق الجمد فلعله يبرد بالطبع واجاب المحققون بان يتعصران
يبرد مثله من غير وضع على الجمد مثل تبرده وفيه منع لاحتمال الجن مجاور لها فيحصل الاستعداد لذلك الشيء
لانا نقول هذا اعتراف بالاستحالة ظاهر الانسان يغضب فيسخن ثم يبرد من غير حصول نار اليه وهما تدل على ابطال الكمون
والنفوذ جميعا مما يدل على وجود الكون والفساد واعلم ان هؤلاء انما صاروا الى هذين المذهبين لانهم يدين باعتبار
حكمهم بامتناع كون الشيء لا عن شيء وامتناع صيرورة شيء شيئا آخر وقد مر الماشية على ابطالهما ان الماء اذا سخن
فان اجزاءه ان كانت مثل الدم وبعضها عن البعض في السخونة لا الاحلال التركيب اعني الاثر
من البعد فكان يجب اذا ظهر السخونة ان تظهر كل السخونة في بعض الماء حتى تصير بعضه كالنار وتبقى الباقي على كماله ودام
لكن الامر بخلافه فانه تظهر بعض السخونة في كل اجزاء الجسم على سبيل التشابه ويظهر في الكل ضعيفه تشتد
لا مثل ذلك ليحصل اجزاء عديمة السخونة بين الاجزاء النارية لانا نقول نعلم لو لم تعالج الحرارة تعدت من الكل اولا
الى الثالث في الاعيان وتركب الوسط وذلك محال مع فرض تساوي الاجزاء كلها وان كانت اجزاؤه مختلفة في الحر بل كالمختلفة
الماء تكون بحرارة تبرد وقد مسح ان تشتد السخونة من اقوى واما لكون ضعيف السخونة تبرد فيحصل لاجل السحق فحصلت
الشيء وانضعف في الحرارة وان كان اصلا فيما ما الكثافة واللطافة وتليين سطح النوعين الكثيف واللطيف
من النوع الواحد منه التركيب والتبعد فان كل واحد من اللطيف والكثيف بعد الحرارة وكذا الاجزاء فيما تركب منه
ثم فيما بعد حيث يطلت هذه المذاهب الثلاثة ثبت وجود الحركة في الكيف المحسوس فيكون الجمهور فيقولوا اذا ثبتت
الاستحالة في هذا النوع من الكيف مطلقا بما ذكرناه وانه غير كاف لان ذلك انما يدل على وقوع الاستحالة في حرارة
بعض الاجسام وبرودتها في الكل حين يقال النار في نار سهلة برد وكالارض مع اجزاء ارضيتها يصير بطرة ما
على سبيل الطرد والدوام بقاء الشيء بصيرابيا كبيوسة الارض لا على سبيل الشغف وكالاسود يصير ابيض والحلو
يصير مرا الى غير ذلك من الكيفيات المحسوسة فيه التشغلوا به اصلا بتم تجاوا وان الارض تحلل في الاشياء وتالفكر

ولكن ذلك بحث اخر لانه فرق بين اثبات ان الارض مثلا يمكن زوال الصورة الارضية عنه وسعف بالصورة المائية
وبين ان اجزاء الارض مع بقاء صورتها الارضية يمكن اتصافها بالرطوبة فالشرط الثاني للحركة في الكيف ان يكون تبدل
هذه الكيفيات لا دفعة بل على التدريج بشرط السرا ولم يكن الحكماء عنده مثلا قال فيما ادعوه بالاحساس ان انتقال الماء
من برودته الى السخونة وانتقال الحصرم من حموضته الى الحلاوة على التدريج لكن ليس كل ما حدث في الحس دفعة كان في الحقيقة
كذلك ولا بالعكس اما الاول فلان الشيخ حكى عجبا في ان الشعاع البصري الخارج وهي الزاوية كتب ان كان يجب ان يكون
زمان حركة الشعاع الى شيء قريب اقصر من زمان حركته الى الكواكب فيه اقل من ان يظهر الزمانين تفاوت
عظيم فكان يجب اذا اصبحنا العين لا ترى الكواكب الا بعد زمان ثم تزيد فيها ومن الممكن ان تفرض زمانا غير محسوس فيصرا
يحصل في حركة الشعاع الى الكواكب ثم انه لم يكن بين ذلك الزمان الى غير النهاية وح تحصل قسم جزئي اليه كذا التي والتصرع الى
المادة البعيدة بحيث النسبة يكون حاصلا مع ان الزمان العظيم لا يكون محسوسا وهذا الصريح بان ما يكون في الحس دفعة قد لا
يكون في الحقيقة كذلك واما العكس فلان مذهبه ان الصورة الجوهرية تحدث دفعة مع ان الذي يتكون حيوانا يستمر الى
ليس كذلك الا انه وان كان متدرجا في الحس لكنه حاصل دفعة في الحقيقة فظهر انه لا يمكن التعويل في وقوع الحركة في هذه
الكيفيات على التدريج المحسوس ثم الذي يدل على فساد ان الكيفية اذا انقرضت ما ان لا يبقى مع التغير او يبقى فان لم يبق
فاما ان يكون عدمها على التدريج وهو محال لما مر في ابطال الحصول التدريجي او دفعة واحدة فيكون آتيا واحدا ان آخر
بعد ذلك لم تكن الحركة في الكيف مستمرة لان استمرار الكيف حينئذ استمرار الحركة في الكيف او لا تستمر فيحدث لا محالة كيفية اخرى
حدوثا آتيا فان لم يكن بين الآنين زمان تتاليا وهو محال وان كان لم يكن التغير مستمرا في الحقيقة وان بقيت تلك الكيفية
فاما ان يكون قد حدث حال التغير فيها شيء او زال شيء او ما حدث ولا زال شيء ولا داول الثاني جمع التغير فيها بعينه والثالث
لشيء من شيء مستزاد
لسخ من دوام التغير اصلا والمحققون لاجل هذه الدلالة اتفقوا على استحالة الكيفية الواحدة بالشخص مع كل
والنقصان منعوا ان التغير فيها يقع الى انواع متباينة بالماهية كل واحد منها آني الوجود واذا كان كذلك
فلا بد من تحلل تلك الآنات يبطل ما لزم سابقا وذلك يورد ما قلناه من ان هذا الحدوث وان كان متدرجا في
الحس لكنه في الحقيقة ليس كذلك واجاب الفاراني بان هذه الانواع موجودة بالقوة فالآنات المتتالية بالقوة لانا لا نعقل
ولا نسخ لان التغير اذا كان عبارة عن تلك الانواع المتتالية لزم من كون ذلك التغير بالفعل كون تلك الانواع بالفعل
ومن انكر الحصول على التدريج حينئذ بانه الحركة وما انه الحركة انواع مختلفة كل واحد منها يوجد آنا ولا نظهر
التفاوت بين كل نوع وما يليها طبعا بل اذا اجتمعت ظهر التفاوت بحس وقطع التوالي الحركة وقد حصلت والحصر
على التدريج قد وقع وهي الحقيقة ليس كذلك العمل اكثر في ما في انواع الكيف ان الحارة الملكة بعد انكر بعضهم
وجود الحركة ولا الكيفيات النفسانية والحركة على النفس محال فلان العلم لا يكون فيه الحركة لان الذي يعرض علما

نحن لا نقول بالكمون بل ان الجسم كان مختلطا بضده وانما استحال الى الحرارة لان البارد فارق ظاهره وباطنه لا انا نقول
اذا فارق البارد فاما ان يتضاعف الحر كالاجسام الى ان يشتد او لا يتضاعف فان لم يكن وجدان
يكون كل مستحيل يتضاعف حجمه او يكون كل مستحيل يتخلخل ويتفشى وان كان يتضاعف يتفرع على سبيل الورود من
خارج فلم صار ما يبرد بعد الحرارة ينقص حجمه الى الان بل الذي لا يبرد لا يرد عليه من الخارج شيء والذي
يصير حارا يرد عليه من الخارج وذلك يحكم به التعقل فالحار اذا صار باردا وجب ان لا يصير حارا مرة اخرى لانه في
اول الامر صار حارا فكيف يصير بعد صيرورته حارا مرة اخرى كالفحم فمعناه النار الكثيرة التي يتعدى عن
خشبة الغضا منها ما ينفصل ويبقى في ظاهر جمرها وباطنها ما يبقى لا محالة لم يكن موجودة بالفعل في باطنها
على سبيل الكمون غير محرقة اياها وكذلك النارية الناشية في الزجاج الذائب لو كان حصل ذلك في الزجاج من خارج لم
تكن منحصرة كما كان بعد البرد منحصرا اذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه ولا احساس بما في باطنه لو كان في الفضا
الا النارية الباقية بعد الجمر لا تمنع التصديق بوجوده بالفعل فيه وجود الا برد في الرصاص والنحاس ولا يدرك
باللمس والنظر فكيف يمكن لم يصدق بوجود جميع تلك النار التي انفصلت عنها حالة كالاشتعال مع [illegible] عرض
اعترض الشيخ بان حرارة الادوية الحارة كالزنجبيل انما يكون لكثرة الاجزاء النارية التي فيها مع انها غير
ظاهرة للحس عند اللمس والرض فلم لا يجوز ان يكون مثله فان قيل ليس فيها اجزاء نارية لكنها تسخن بدن الحي
عند انفعالها عنه بالخاصية كان قولا بانها تسخن بالخاصية لا بالكيفية وهو خلاف اجماع الاطباء واجاب
بعض المحققين بان الاجزاء النارية في [illegible] انما لا تظهر للحس لكونها منكسرة الكيفية للمزاج فان قالوا المثبتة
ناقضوا مذهبهم والا لزم [illegible] ذهب شيخ المعتزلة الكعبي الى ان بعض الاجسام يكمن فيها النار كالحجر
والحديد والخشب ولهذا يحصل النار فيها بالقدح وكالاجسام التي يحصل الدفء منها كالقطن وغيره لان
فيها اجزاء نارية ولهذا يزداد النار بها اشتعالا كما يزداد بزيادة الحطب وكذا الادهان التي يشتعل بها
المصابيح قالوا لو لم يكن النار الخارجة بالقدح كامنة في هذه الاجسام لكان الله عز وجل يفعلها بالعادة
ولكان يصح في الحديد ان [illegible] بحيث ان لا تخرج النار منه وان تخرج في الجليد اذا حك
بعضه ببعض فلما عرفنا ان ذلك [illegible] من الاجسام ولا يقدر احد ما على الحرارة ومحلها
متولدة عن القدح الذي نفعله لا يقال كان يجب ان يحرق الخشب بما فيه من النار وان يظهر لنا عند اللمس
لانا نقول لا نسلم الملازمة فان اجزاء النار اذا كانت قليلة متفرقة في مواضع وفيها صلابة غالبة [illegible]
النار لم يحدث [illegible] ولا تحرقها عند اللمس لقلة الاجزاء التي فيها على ذلك الجسم ولا يجب الظهور بالوان
سخفا ذلك الجسم لما ينتشر لقلتها قال [illegible] القضاة [illegible] لم يكون [illegible] ذلك ان الله تعالى قد اجرى العادة

تنبيه

ان لا يشتعل الشيء الا عند وقوع الشمس عليه فيحدث بذلك اوارة حتى لو وضع [illegible] مواضع لا يطلع
عليها الشمس جاز ان لا يشتعل الحطب وبعضهم اوجب وجود النار في الهواء دون غيره من الاجسام وبعض المشايخ
يصحح وجودها فيه لكن لا يكون مقصورة عليه بل في غيره من الاجسام ثم اعلم انه لو ادعى في ابطال الكمون الضرورة لكن
والملازمة في دليلهم ممنوعة لجواز ان يحدث بسبب القدح [illegible] سخونة ويكون الجسم مستعدا للاشتعال بسبب دهنية
فيه وكون بعض الاجسام يحصل منها الدفء لسخونة مزاجه او لشدة التصاقه لا باعتبار وجود نار فيه والا
لاحترق واعتذارهم بالصلابة فاسد فان اول جزء من اجزاء النار اذا قرب الى حطب الكبريت فانه يحرقه ولا يتأتى
هذا العذر في القطن المذهب الثاني الورود ويدل على بطلانه وجوه الاول اذا القينا نارا يسيرة جدا في
جبل من الكبريت عظيم جدا ثم تباعدنا عنه بسرعة فان الجبل يشتعل كله نارا ولو كان ذلك بالورود من خارج لاستحال
لم يكن اكثر من تلك الشعلة الملقاة في النار لان النار ولو كانت قليلة [illegible] لكنها شديدة القوة محال ان يستند
اليها الاثر العظيم [illegible] اليسير يصح [illegible] الكثير [illegible] عوده الى البرودة لاجل [illegible] تلك النارية
القليلة [illegible] ان لا يكون النقصان الحاصل عند البرد [illegible] الاجزاء النارية لما انفصلت [illegible] كثيرا من الجسم
[illegible] اذا صارت [illegible] الرقيق يعود الى [illegible] الحمد اذا وضع على شيء برده فان كان
[illegible] ذلك الجسم [illegible] اجزاء الجسم الاول وجب ان يبرد حجمه عند
البرودة وان [illegible] لا ينقص الحجم عما كان [illegible] ينقص حجمه عما كان وان طرد
[illegible] الى الجسم [illegible] النار [illegible] يعود الى الجسم [illegible] البارد [illegible]
[illegible] الاجزاء النارية اذا [illegible] فلا بد كذلك [illegible]
[illegible] في حجمه واحد وان كان [illegible] حارة [illegible] الخارج كيف [illegible]
والسخونة تحدث عند الحركة العنيفة مما يدل عليه [illegible] العناصر [illegible] النار [illegible]
المسخن كالحجر اليابس [illegible] اذا [illegible] التسخين [illegible] يحرق
من غير وصول نار غريبة اليه [illegible] الكبير [illegible] مع الهواء
الخارج [illegible] اليه فانه يسخن لا محالة لان [illegible] المخصصة [illegible] القوام [illegible]
[illegible] من غير وصول نار غريبة اليه لانه قبل [illegible] الاجزاء
مسخن [illegible] الاسباب
[illegible]
[illegible]

الاستحكام والنمو لان الامر الغذائية لما كان ورودها بعد تمام الخلقة كانت في معرض الزوال ولم يكن مستحكمة
الخلقة كالاصلية لما فيها من الصور النوعية مبدا الاستزادة بتلك الزيادات وتحليلها فنقص تلك الزيادات
والنقصانات كالنقصان المتعاقبة على تلك الاصل الباقي وبواحده وعين في ما تقدم من ان المبداء
المنتهي لا يجب ان يكونا متضادين بل يكفي في ذلك نوع من التقابل ثم ان سلمنا انه لا بد من التضاد
فالصغر والكبر الذي يتحرك بينهما النامي فالذابل ليس اصغر والاكبر الاضافي من الطبيعة حيث لانواع حدودا
في الصغر وحدودا في الكبر لا يتجاوزها ويتحرك فيما بينها فيكون الاعظم فيها كل عظم في ذاته ولا يصير
صغيرا بالقياس الى اعظم اخر في ذلك النوع وكذلك الحال في الاصغر واذا كان كذلك كانا متضادين
المقام الثالث في وقوع الحركة في الكيف قد عرفت ان اقسام الكيف اربعة فلنتكلم في كل واحد
منها الاول الانفعالات والانفعاليات واما تبين فيها الحركة بشرط الاولان جوامها قد يتغير فيها مع بقاء
طبائعها النوعية فان السعر لو لم يبق لم يكن الحركة التي هي عبارة عن تغير تدريجي الطبيعة لو لم يبق حاله
السعر لم يكن ذلك حركة بل كونا وفسادا وقد اختلف الناس فيها والمحققون على جواز السعر وثبوت الاستحالة
في الكيفيات وظن بعض من لا مزيد تحصيل له انه لا يجوز ان يتغير كيفيات المحسوسة وانكر الاستحالة وزعم ان البارد
لا يصير حارا ولا الحار يصير باردا وانما يتوهم الحس في ذلك حيث ان المستحيل انما افتقروا الى فرض الزيادة لا ذلك
الذين انكروا الاستحالة والكمية معا فزعموا انه لا يوجد شيء من الاجسام بسيطا على صرافته بل كل جسم يوجد
فانه يكون مخلوطا من كل الطبائع بحيث اذا اخذنا جسما ارضيا في الحس او مائيا او هوائيا او ناريا فانه يشتمل
على اجزاء على طعم اللحم وعلى اجزاء على طبيعة الخبز واجزاء على طعم العنب الى غير ذلك من جميع المركبات لكنه يسمى
باسم الغالب عليه فاذا النقيم جسم او نكص الغالب فيه عن الغالب الاول برز ذلك المغلوب من الكمون وظهر
بعد ما كان غائبا ولا شك ان هذا الحال يوجب اختلاط الاجزاء التي كانت غالبة عليه فيحس بحلول
احساسا لا يمكن التميز بين اجزائها فيستحيل الحس هناك امرا ممتزجا منهما كالحار والبارد اذا امتزجا فهو لا
هم اصحاب الخليط ومن هؤلاء من يقول ان الجسم مثلا ذو اجزاء حارة ومارده ولكن واحد منها كامنا
لكنه اذا اصار باردا فارق الحار ظاهره وباطنه فيبقى البارد وبالعكس وفرقه الثانية زعموا ان
الجسم البارد اذا اصار حارا فذلك لانه يدخل فيه من الخارج اجزاء نارية واذا اختلطت بالبارد حسنت
متوسطة من الحار والبارد وتدل على الاستحالة انا نحس بحرارة الماء بعد برودته فتلك الحرارة ان حصلت
بالسخن لا بمداخلة النار وممازجتها فهو المطلوب فان الماء قد كان باردا ثم لما سخناه بالنار حصل تلك
الكيفية ولنس كيفية الحرارة وهذا هو معنى الاستحالة فان حصلت بمداخلة النار وممازجتها فتلك النار اما ان يرد

عليه من الخارج او لا من الخارج وان لم يكن من الخارج فاما ان يكون قد حدثت الان بان انقلب بعض اجزائها نارا او كانت
موجودة فيه لكنها كامنة فيه لا تظهر للحس الا عند مجاورة النار فالمذاهب الثلاثة باطلة بل نقول الاول الكمون وقد دل على
ابطاله وجهان الكون اما ان يعتبر في المداخلة او في غيره والاول باطل لما سمر من استحالة تداخل
الجسمين وتجويز ذلك فيهنا الا ان يكون مع كل جزء من الماء جزء من النار مداخل فيه واما ان لا يكون كذلك بل يكون البعض دون
البعض والثاني لا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي زعم مداخلة النار فيها ذاتية للتسخين او غير قابلة لها فلا اولى يقتضي وجود كلا كان
والثاني يقتضي ان يحس ببعض اجزاء الماء غاية البرد وبعضها في غاية السخونة واتم فليس البعض بذلك اولى من البعض فيقتضي الى تشبعه
الاجزاء اما ان وجد مع كل جزء من الماء جزء من النار فلا يخلو اما ان يكون حرارة كل واحد منهما اشد او لا يكون فان اكبر يسبب
من حالة وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون المائية لا تعد الحس فاما ان لا تعد او لا يكون لم يكن احس الحرارة من اقل
وان كان فاذا لمسنا الماء بايدينا وجب ان يحس من سطح ذلك الجسم الملموس بسخونة مثل سخونة النار سارية في كل ذلك السطح
وبرودة مثل برودة البحر سارية في كله لانه ليس كله في ذلك السطح مع الاعتدد حسبت فيهما من الكيفيتين ولما بطل ذلك
بطل ما قالوه وايضا فلان النار لما كان كامنا بالمداخلة وجب اذا لمس البارد من الماء والحار من البارد ان ما صحوح
مكانا اعلم ولس كذلك فان ظهور الحر قد يبلغ العظم واما عند غلبة البارد على الحار فذلك ما يعرض للجمد يساوي بسا
ولس ظهور البرد توجب فرط مداخلة والمداخلة توجب زيادة الحجم وتنقص انقص الجسم لان حكم كل واحد من المتداخلين
كحكم الاخر في المقدار فاذا فسروا الكمون بالحصار الاجزاء في باطن الجسم فيجب ان يكون باطن الماء البارد اسخن من المسخن
لانه اذا سخن فقد تفرقت النيران وقبل ذلك قد كانت مجتمعة فيكون سخونتها اقوى لكنا لا نحس بالحرارة لا في باطن الجسم ولا في
ظاهره بل انما نجد باطنه ابرد من ظاهره الا اذا انفذ النار الباطنة للحرق ولا يسخن واذا جاورتها النار اخرى حرها ابرد
وحيلها بمسخنه وذلك اعتراف بالاستحالة اوجب ظهور الكامن اما لكثرته او لا استتار خارجي فان لم يكن ليست حارة
بل لطبيعته وذاته وجب ان يكون ظاهرا ابدا وان كان بسبب خارجي فذلك السبب اما ان يفيد تلك الاجزاء كامنة فيه تعين
تقوى على البروز او ليس كذلك والاول قول بالاستحالة والثاني لا يخلو اما ان يكون بحيث ذلك الشيء يحصل حارا له او لا فان
لم يوجد وجب ان يكون يستحيل بعظم حجمه عند تحلله لنفوذ الحادث اوالداخل فيه وان لم يعتمد على الماس بل يكون فيه ماده
المثانة وجب ان تتحرك الاجزاء التي نسبتها الى البعض بل هذا اولى لان انجذاب الجسم الى مجاوره اقرب واولى من انجذابه
الى مجاوره الابعد بل كان ينبغي ان يكون قد انتقلت كان من الظاهر اولى من العكس ولا ما كانت الاعتدات لا سيما
الذي يلي حسا من جهة وافضل من ماسا وهي تلك الجهة فان فضل شيء منها مالي ليكون الا اذا علمنا بان اشد الحرارة عند
اندماد المحد ويعرف بالاستحالة وايضا اذا قربنا شعلة من جبل كبريت وقربنا اجمعه يحصل ظهور شرارة اعظم كا
كا منه فيه تحديد فلو كان الاعلى احدث لكان احداث الشعل الى تلك الامر انكار من اولى العكس لاولى

النمو ما لحركة وكل حركة منقسمة فكلما آن نفرض النمو فيه حاصلا يكون قد حصل قبله فيكون الزيادة حاصلة
قبل ذلك وان حصلت الزيادة بعد الانصداع فهو محال لوجهين الاول اذا استلزم لم تتسع لما [illegible]
الحجم بعد التشعب اذا كان الانشقاق بسبب الزيادة وقد حصلت قبله وجب ان يحصل الانشقاق
قبل ان يحصل الانشقاق وهو محال الاثنان دخل [illegible] وجوه [illegible] بطلت هذه الاقسام ثم ان
الانشقاق انما عرض لانبساط الحجم الذي فيه ازدياد لا لمداخلة جسم او [illegible] يسمى بسببه الموجبة
لانه [illegible] زيادة مقداره وهو المطلوب [illegible] اعترض عليه [illegible] بانه يلزم منه ان يقصر النمو
ما حصل على قدر الوزنة وان يقصر الوزنة على مقدار العناصر بجملتها والفردة فاضت [illegible] وان يجوز التحلل
التكاثف عند [illegible] فرق بينهما بان الجزء ما دام يكون جزء الكل اصح قوله لمقدار الكل واذا انفصل
امكن ان يتصف بذلك المقدار والكل يستحيل عليه الانفصال اذ لا يمكن ان ينفصل جزء عنه اصبح [illegible]
مقدار كله ولكن جسم او غير الفلك يساوي طبيعته طبيعة الفلك حتى يتبدل الصغر منه مقدار الفلك والعناصر يجوز
عليها الانفصال لو وجد الجسم غيره على طبيعتها فيصح الكلام [illegible] لكن هذا الفرق قد عرفت ضعفه [illegible]
[illegible] ان لا يكون [illegible] المواد [illegible] على مقدار [illegible] لعدم [illegible] ذلك القدر لكن [illegible] من الاجسام [illegible] مقادير
[illegible] على ان ذلك كله مبني على كون المقدار عرضا [illegible] وعلى [illegible] اذ [illegible] لا يستحيل ان يتصف
مقدار [illegible] كان عليه [illegible] التحلل والتكاثف [illegible]
[illegible] العناصر في قدر الذرة [illegible] بان يكون جسم [illegible] المقدار يكون طبيعيا [illegible]
على [illegible] الناقص يكون [illegible] النفس [illegible] حد محدود لا يمكن [illegible] في الكيفيات [illegible]
وكان ثابت [illegible] منع الحركة واحتج عليه بانه لو قبلت المادة اي مقدار كان امكن ان يجعل عنصر
مقدار ذراع من الماء حجمه ادرع عند العلامة هواء او عنصر مقدار ذراع من الماء مقدار ثلثة اذرع حجم يكون
عنصر المقدار كالاعظم من الماء قد قبل في الهواء مقدار الاصغر وعنصر انما الاصغر قبل عنصر [illegible] مقدار
اعظم والحس يكذبه فاما لو اخذنا مقدارين متساويين من الماء [illegible] في الهواء [illegible] المقدار ولو كان التحلل
في المقدار كان الهواء [illegible] مختلفين [illegible] تقدم من ان لكل مادة حدا من المقدار [illegible] بالطبيعة وحفظا
[illegible] عند وجود القاسر وان لكل واحد حدودا معلومة لا يتعداها **النوع الثالث النمو والذبول**
اذا ازداد الجسم بسبب [illegible] جسم اخر [illegible] يكون هكذا الزيادة مداخلة في اجزاء المزيد عليه [illegible] بطبيعته [illegible]
لا يكون كذلك [illegible] النمو وضده الذبول وفرق بين النمو والسمن والذبول والهزال ان الواقف في النمو [illegible]
كان المراد في المزيد [illegible] الاصل [illegible] ان الزيادة ان احدثت المنافذ في الاصل وقد خلت [illegible]

[illegible] الانشقاق [illegible] لا [illegible]

النمو والذبول

[illegible] الاصل وامر [illegible] الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك هو النمو والشيخ اذا
[illegible] فان اجزاءه الاصلية قد جفت وتصلبت فلا تقوى الغاذية على تحريكها والنفوذ فيها فلا يتحرك الاجزاء
الاصلية الى الزيادة فلا يكون ناميا [illegible] الى الزيادة فيكون ذلك نموا [illegible] بالحقيقة [illegible]
النمو [illegible] الاعضاء الاصلية الى الزيادة فهذا هو النمو واعترض [illegible] الاجزاء الاصلية في الزائد [illegible]
واحد على مقدار الذي كان [illegible] كل واحد منها في [illegible] او وضعه او [illegible]
في الكم [illegible] فان كان [illegible] يكون [illegible] الصورة [illegible] او المادة [illegible]
المجموع [illegible] الصورة [illegible] المادة [illegible] على الصورة [illegible] ان يكون المادة [illegible]
لان [illegible] ان كان كل [illegible] محال [illegible] البعض [illegible] التحلل والاختلاف
[illegible] كان [illegible] الاصل [illegible] الزائد عليه فيكون في التحلل فهو محال [illegible] اذا اتصل به [illegible] بطبيعة
[illegible] متصلا [illegible] اذا طبيعة واحدة [illegible] الاجزاء المفروضة [illegible] الزوال والبعض [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] لان [illegible] الى الاعضاء البسيطة وكل واحد من الاجزاء المفروضة في كل واحد
منها على طبيعة واحدة فلم يكن البعض بالبقاء [illegible] والبعض بالتحلل اولى من العكس وان لم يتصل الغذاء بالاصل ولم
يتحد به [illegible] منافذ وان لم يكن [illegible] ولا الصورة فلا يكون المجموع [illegible]
[illegible] ثم [illegible] محال لان زمان حركة النمو [illegible] في الزيادة كل واحد منها الى
[illegible] لان المرتبة الواحدة [illegible] واحد [illegible] الشخص [illegible] الزيادات [illegible]
[illegible] اشخاص [illegible] زمان محصور [illegible] سلمنا ان في [illegible] الذات [illegible]
[illegible] زمان الحركة [illegible] الاصل [illegible] النمو [illegible]
على حالة واحدة واما ان يكون [illegible] المجموع [illegible] الحركة [illegible] موجودا
[illegible] سلمنا وجود [illegible] محفوظ الذات [illegible] لكن [illegible] لان الحركة
انما يكون [illegible] والكبر [illegible] الاصل والزيادة [illegible] فان [illegible]
للزيادة الى الاصل [illegible] مقدار [illegible] اذا [illegible] الحركة في النمو [illegible] في [illegible]
[illegible] الاصلية [illegible] النوعية المشخصة [illegible] اسباب [illegible] الصورة
واحتج الشيخ على بقاء بعض الاجزاء [illegible] والذبول [illegible] الاجزاء الغريزية
لما وصلت الى ذلك الموضع [illegible] الزيادة [illegible]
[illegible] بالتحليل [illegible] ممنوع لان التخصيص [illegible] الى [illegible] الزيادة انما [illegible] الاصلية [illegible]

على انحاء الاشتراك البحت وهو خطأ فان مفهوم التغير على التدريج امر شامل لما تحته ولكل ما يقال له حركة ومنهم
من قال انها مقولة على ما تحتها بالتشكيك كالبياض على بياض الثلج والعاج فان من الخروج التدريجي ما هو
سريع ومنه ما هو بطيء وللسريع طرفا قلة من البطوء وكثرة هي الحصول الدفعي وللبطوء طرف ان اتم هو السريع
والسكون وايضا الحركة كمال اول لما هو بالقوة ومعنى الكمال ههنا وجود ما امكن والوجود مقول بالتشكيك
على اقسامه فقد اعترض عليه الشيخ بان الشيء انما يكون مقولا على افراده بالتشكيك اذا كان بعضه لاحقا
قبل بعضه للآخر وههنا ليس كذلك فانه ليس كون الفعل كالاسود الاشد له كمالا ولا بالعكس بل يجوز ان يكون وجود
الشيء اشد وجودا كالسواد [illegible] بكون التقدم والتأخر عائد الى الوجود وهذا كما ان انواع العدد لما لم
يكن شيء منها علة لكون الآخر عددا بل لكونه موجودا الا وهو كان العدد مقولا عليها بالتواطؤ والتشكيك
عائدا الى الوجود فكذا ههنا وقد يعترض بانه ليس اسناد المقولية بالتشكيك محصورة في التقدم السببي والتأخر فان
بياض الثلج ليس اولى بان يكون متقدما على بياض العاج من العكس بل لا تقدم لاحدهما على الآخر في الماهية
ومع ذلك فالتشكيك باق فيه كذا ههنا اذا ثبت هذا فاعلم انه اختلف الناس ههنا فقال بعضهم ان الحركة ليس
مقولة ان يفعل وبعضهم منع من ذلك واحتج المانعون بان الحركة مقولة بالتشكيك على ما تقدم ولا شيء من
المقولات بمقول على ما تحته بالتشكيك فالحركة ليست بمقولة وذلك ضعيف [illegible] في مقوليتها على ما تحتها بالتشكيك
ولان مقوليتها على ما تحتها بالتشكيك لا يمنع من كونها مقولة فان الجدة وهي كون الشيء محاطا بغيره
بحيث ينتقل بانتقاله مقولة على ما تحتها بالتشكيك فان جلد الحيوان اولى بذلك من قميصه وكذلك ههنا وهو
ضعيف لانهم اشترطوا في مقولة الجدة الخروج عن الشيء احترازا عن الجلد نعم يمكنهم التمسك بان مقولة ان يفعل ليست
وجودية والانفعال والحركة لا شك في انها وجودية فليست مقولة ان يفعل وقد احتج القائلون بانها مقولة ان ينفعل بان
الحركة التغير على التدريج والتغير انفعال التي يحصل بعد زوال الصورة [illegible] فذلك الانفعال [illegible] الانفعال
فاذن الحركة مقولة ان ينفعل وهو ممنوع فان الحركة ليست نفس الانفعال بل امر يلزمه ذلك [illegible] ان ينفعل اما ان يكون
نفس الحركة او نسبة الحركة فان كان نفس الحركة فاما نفس الحركة المطلقة او نفس حركة مخصوصة [illegible] ان يكون الحركة مقولة
لا جائز ان ينفعل مقولة والا لوجب ان [illegible] المقولات على عشرة لا يقال بعض اقسام الحركة بان يجعل مقولة او
[illegible] وان كان ان ينفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فاما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل او عن نسبة حركة
خاصة الى المحل [illegible] نسبة الشيء الى المحل [illegible] فلا يكون ذلك الشيء [illegible] اولى [illegible]
المقولات على العشرة ولو كان ان ينفعل عبارة عن نسبة حركة خاصة الى المحل فليس بعض الحركات بان يكون مقولة اولى من
البعض ولانه اذا كانت النسبة مقولة فالشيء الذي له النسبة اولى بان يكون مقولة فالحركة ليست مقولة ان ينفعل [illegible]

فان ان ينفعل هو تأثر الشيء عن غيره على التدريج فهو يستلزم الحركة وهو تأثر غيره والقسمة الى تام حاصر والزيادة
على المقولات على [illegible] لم ينفعل حركة خاصة حيث لا اولوية ممنوعة لجواز ان يكون بعض الحركات اولى ولا يلزم من كون
الشيء [illegible] بالنسبة اولى بالحقيقة وجاز ان يكون حركة خاصة اولى [illegible] الى المقولات التي تقع فيها الحركة
ذهب الاوائل الى ان الحركة انما تقع في مقولات اربع الكم والكيف والاين والوضع فالكلام ههنا في مقامات [illegible]
الاول في وقوع الحركة في الكم وهو على انواع الاول التخلخل والتكاثف [illegible] ودفعهما [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] من غير [illegible] ولكن ما كان من غير انفصال [illegible] بامور [illegible] الجسم مركب
من المادة والصورة وليس للمادة حجم في ذاتها ولا مقدار مخصوص لها واذا لم يكن [illegible] مقدار من كانت [illegible] واحدة
والا كان لها في حد ذاتها مقدار [illegible] يكون [illegible] الانفصال عنه [illegible]
فائلة لجميع المقادير فامكن ان يكون المادة مقدار اصغر [illegible] او الكبير [illegible] الجسم [illegible]
انه مركب من المادة والصورة او لا فان له مقدار [illegible] على حقيقة [illegible] من حيث هو هو عدم المقدار [illegible]
جميع المقادير واحد ولان نصف الجسم [illegible] في الحقيقة [illegible] في الطبع [illegible] بالمقدار [illegible] مقدار النصف
نصف مقدار الكل [illegible] في الطبيعة [illegible] في قبول العوارض المقدارية [illegible] العوارض [illegible] النصف
كل من النصف والكل بمقدار صاحبه من غير زيادة [illegible] على مقدار الكل ولا نقصان [illegible] الكل [illegible]
مقدار [illegible] فامكن التخلخل والتكاثف [illegible] على الماء [illegible]
هو محال [illegible] الجسم [illegible] التخلخل [illegible] على [illegible] المكان [illegible] الماء [illegible]
[illegible] عند زوال [illegible] من المطلوب [illegible] الاداء الى عدد [illegible]
اما [illegible] او [illegible] ما هو خارج عنها ولا داخل [illegible] لو [illegible] مكانه او مقدار [illegible]
محال لان تلك الحركة لو كانت الى جهة واحدة وجب ان ينفعل [illegible] لا [illegible]
[illegible] على الطبيعة الواحدة [illegible] وهو محال ولا يجوز ان يكون تلك الحركة من الخارج كما [illegible]
ان [illegible] المغلي [illegible] الا لان ذلك الخارج اما ان يدخل [illegible] خالية او [illegible]
[illegible] ولا باطل لبطلان الخلاء [illegible] صحته اذا [illegible] لزم زيادة حجم الكل [illegible] وجدان
يكون [illegible] ان [illegible] في النفوذ في المسجد [illegible] والا لزم [illegible] لا
وجب زيادة الحجم [illegible] الى جهة واحدة [illegible] ولا [illegible]
[illegible] ولان [illegible] الى [illegible] ان يحصل [illegible]
بعد النفوذ لان تلك الزيادة ان لم تكن حاصلة قبل [illegible] فهو محال لان الزيادة انما حصلت بالنفوذ في الاناء

المشهد بالعكس واما هناك كل واحد منهما الى الآخر وليس بعايش التضايف فانه ليس عين مبدا وعين منتهى والا بالعكس اذ من الجائز فرض حركة ليس لها بداية ولا نهاية او ليس لها احدهما كما تصوره في حركات اهل الجنة والمضادات لا وحدان باحد الوجود من الامعا فاذن ليس التقابل بينهما تقابل التضايف بالاعتبار المذكور ولا تقابل السلب والايجاب لانهما معا وجوديان ولا تقابل العدم والملكة لذلك ولانه ليس احدهما بان يكون عدما للآخر او سلبا له اولى من العكس فلم يبق بينهما الا تقابل التضاد فالمبدا والمنتهى ضدان لا حال انهما مبدا ومنتهى لحركة بصفة لا يكون مبدا الا هو بعينه منتهيا بل ذلك انما يكون حيث يكون بان يحركه مستقيمة لا مطلقا كيف يكون المبدا ضد المنتهى وهما يجتمعان في جسم واحد ولا اضداد لا تجتمع في الجسم الواحد لان تعاقب الاضداد قد يجتمع في الجسم الواحد اذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها وموضوع المبداية والمنتهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدا ومنتهى لحركة مستقيمة ومن هنا ايضا الحق تقابل ما منه وما اليه في الحركة الدورية فانه لا يعقل فيه التضاد للوحدة الحاصلة

الرابعة في نسبة الحركة الى المقولات والنظر في امرين الاول في مفهوم قولنا في مقولة كذا حركة اعلم انا اذا قلنا في مقولة كذا حركة احتمل ارتعه اوجه الاول ان المقولة موضوع حقيقي لها بمعنى ان الموضوع لها وان كان هو الجوهر لكن بتوسط تلك المقولة الثاني ان المقولة جنس لها وهي نوع لها وذلك بمعنى الجوهر من صنف من تلك المقولة الى صنف آخر بعدا على التدريج والثالث باطل اما الاول فنقول التسود مثلا ليس ان ذات السواد تشتد فان ذلك السواد عند اشتداده ان لم يكن موجودا لم يشتد بل عدم وان كان موجودا فان لم يحدث فيه شي فلا اشتداد بل هو كما كان وان حدث ذات السواد باقية وحدث فيه شي آخر فلا يكون في ذات السواد بل في صفاته لكنا لا نعني بالسواد الا هذه الهيئة المحسوسة لنا فان وقع التبدل فيها فذات السواد غير باقية وان لم يقع التبدل فيها فالتبدل ان كان فهو في امر آخر لا يسمى سوادا الا باشتراك الاسم فظهر من هذا ان اشتداد السواد يوجب عن نوعه ويكون للموضوع في كل آن كيفية واحدة يسلك لكن الناس يسمون كل الحدود المتقاربة من السواد سوادا فجميع الحدود المتقاربة السابقة بها صار السواد المطلق واحد في الحقيقة وهو الطرف والغاية التي لازيادة عليها وكذا الساخن والتسوط كالتمر لكن يعرض لما تقرب من احد الطرفين نسبة اليه والحس لا يميز فيظن انهما نوع واحد فتلك الحركة المقدارية انما لم يكن هناك مقدار واحد باق في جميع زمان حركة التخلخل اولا فان كان فالزيادة ان داخلته كان قولا بالتداخل وهو تجويز لانه المقدار وكلامنا فيه ولزم التداخل بل انضمت الزيادة

الى الخارج فيكون في الجسم كالانفصال حقيقة ولم يكن في حركات التخلخل وان كان المقدار الاول الذي عند الزيادة هناك معادما فمسألة على الجسم بحث ان لا يبقى الواحد منها زمانا والاصار ساكنا عند حركة التحلل وكلامنا فيه عند الاستمرار فهناك معادم فمسألة غير آنية انتهى الوجود بغير نهاية واما انها من مقالة بالنوع كالكيفيات التي لم تختلف بالنوع عند ثبالها فالاقرب انه كذلك لان النوع المحرك فيه الصعود عنده متصادمات الحدود لا يمكن ان يكون فيها شي من نسا فص بل الحاصل هناك انواع من النوع الوجود متسالة واذا لم الوجود بين منه كالامور المسالة الا من آن واحد وهي معافيه لا يتحللها زمان لزم تالي الاماتة والجاء في التعليقات ان وجود تلك الانواع بالقوة لا بالفعل ولضعف بان الانواع اذا لم تكن لها وجود في الخارج لم يكن لحركة الجسم في كيفية وعدم وجود في الخارج لان الحركة لم تكن الا عن وجود منه الانواع ومن ثم وجود الا بالفعل بين نوع لم يكن حركة ما سوى النوع فيكون الجسم متحركا بالفعل بل يكون لم يتحرك والحركة من الانواع موجودة بالفعل ووجود الدليل بحاله والمهية ولم يكن كل واحد منها الا وجدا لا من آن واحد هي مسالة لا يتحللها زمان ولا امور التي متوالية كيف تجرات وجودها بالقوة فثبت ان الكيفية لا يجوز ان يكون موضوعا للحركة وهذا الظهر انه لا يجوز ان يكون واسطة فيها في الموضوع واذا الحصار انما انه وجد لم يكن الثوب جنسا لها بعد ذهب اليه بعضهم وزعم ان من آن متشابهة وامر منه ما هي مسال يوالي في تكيف من الكيف تزمن بسيال من الحركة في الكيف كالكمية من الكم فاروا به سيال من النمو والذبول والتخلخل والتكاثف وبالجملة فالسيال من كل صنف جنس من الحركة ثم اختلف ادعت بعضهم الى ان المحالة بالسيلان والاشارات محالة نوع لان المسألة حرة هيئة سيال فكيف انا نفسه مخالفا لما ليس بسيال قد منهم من جعل التي لو عرضه كزيادة خط على خط ولو الصعقان والحجاب ساقطنا اما اولى فلان السائق داخل في حقيقة الابيض من اذا سارع عن الاسود فقد يكون يعرض لا بعقل معلوم ولكن كل زيادة منهم يكون متنوعه واما الثاني فلان كل واحد من مراتب الاعداد مخالف بالنوع للآخر مع ان ذلك ليس الا زيادة الآحاد وبعضها مما فكذا هنا لا يلزم من انضمام صفة السيلان الى طبيعة الكيف الاكملية التي تخالف لغير السيال واما الحيلة فالحجة لا ولي معوضة بالفصول وانما يتم بالخواص ومذهبهم بالحاصل كما حصل لانا لا نعني بالحركة الامر الموضوع في صفة بعد اعلى التدريج ومعلوم ان هذا المعنى ليس جنسا ودم فيه السواد فان السواد حاصل نسبته الى المسود الثاني اليه ولان السواد لو كان من جنس المسود وهو الحصول الاعتد المسود فهاهنا ان كانا مثلين لزم اجتماع المثلين وان كانا مختلفين كانا متضادين مع انهما يجتمعان فيلزم اجتماع الضدين في الاصل الرابع وهو انه يكون من الحركة في المقولة تغير الموضوع من نوع منها الى نوع آخر انتظر الكتاب في جنس الحركة ما لم ينتهي الفصل الحقيقي بعض الملة والتدريج من الحد وغير الحركة بحيث اي مقولة وقع من الموانع فاجابت ان الرئيس استشكل هذا الموضع وخصوصا ان تقدم له مقدمة بقول من التابعين جعل لوجط الحركة واقعه

حقیقتها وههنا هل یکون علة لمتحرکیتها ولا یلزم من ذلک قولنا الذات توجب حرکة نفسها او علة حرکة نفسها
بطلان قولنا الذات لا توجب الحرکة لنفسها کما انه لا یلزم من بطلان الاول ان الاربعة لزوجیتها علة لزوجیتها حسبها
فساد القول بان الاربعة لذاتها علة لزوجیتها فالحاصل ان المراد بان المحرک هو المتحرک لا یعنی انه
من حیث هو متحرک علة للحرکة بل یعنی به ان الشیء الذی عرضت له الحرکة هو الذی عرضت له الحرکة بعینه وعلی ذ
فالمنع من توقف حرکة الجسم علی حرکة لان الجسم انما یکون له حرکة بعد القسمة وقبلها لا جزء له واذا لم یکن موجودا
کیف یوصف بالحرکة او السکون ولو کان حرکة الجزء الوضعی شرطا وعلة لحرکة الکل لزم وجود علل
معلولات غیر متناهیة لان الاجزاء الوضعیة فی کل جسم غیر متناهیة ان لم یکن متصلا لم یکن الجزء بالحقیقة
لم یکن الجسم واحدا بالحقیقة بل مجموع اجسام کثیرة کل واحد منها متحرک بالذات فالحاصل ان الاتصال
الحقیقی ان وجد لم یوجد الجزء لم یمکن وصفه بالحرکة وان وجد لم یکن ههنا کل جزئیة ولا کلیة والغرض حرکة
الکل لا یتوقف علی حرکة الجزء بل علی سکونه بالذات وحرکته بالعرض سلمنا ان حرکة الکل متوقف علی
حرکة الجزء لکن لم لا یکفی فی حرکة الکل حرکة الاجزاء الی غیر النهایة حرکة الاجزاء واحدة لذاتها وهی کافیة فی حرکة
الکل وعند هذا احتاج المستدل الی بیان ان حرکة الاجزاء غیر واحدة لذاتها لکن الطریق الذی سلک له ذلک
ممکنه لسماع فی المطلوب ان قدر علیه تشطیر السوفسطائی الکل والجزء تعاقبا سلمنا انه لا بد من حرکة الجزء لکن ذلک لا
یستلزم وجودا زائدا علی الجزء توجب الحرکة المستقلة الکائنة فی ماهیته وما الیه انه سیظهر لک ان الحرکة عند
العقلاء انما تقع فی مقولات اربع وقد عرفت ان الحرکة تغیر واشتغال من شیء الی شیء فالمتنقل عنه هو مبدأ الحرکة
وما منه الحرکة والمتنقل الیه هو ما الیه الحرکة فکل حرکة علی الاطلاق لا بد فیها من مبدأ ومنتهی اما بالفعل کالحرکات
المستقیمة او بالقوة کالحرکات الوضعیة فان الحرکة الدوریة واحدة متصلة لا تفصیل فیها فلا مبدأ ولا منتهی
لها نعم قد یعرض ذلک بنقطة للشروق والغروب من کل نقطة تعرض فی الجرم المستدیر فالحرکة منها الیها بعینها حرکة
الیها فههنا یتحد ما منه وما الیه بالذات فان نقطة الشروق ان جعلناها مبدأ الحرکة الدوریة فانها انما تکون
الدورة اذا وصلت الیها فموضوع المبدأ والمنتهی واحد بالذات وقد عرض له هذان الوصفان لکن
لا فی آن واحد فان النقطة الواحدة فی الآن لا یکون مبدأ الحرکة بعینه ومنتهی لها بل فی آنین فتلک النقطة ذات
واحدة بالعدد لکنها اثنان بالاعتبار وذلک کاف فی کونها مبدأ للحرکة ونهایة لها ولیس من شرط وجود الحرکة
الدوریة ان یکون هناک نقطة موجودة بالفعل بحیث تکون مفروضة لهذین الاعتبارین وانما یحصل فیه
النقطة اما بسبب قطع وهو محال او بسبب محاذاة او مماسة او فرض فارض وکل ذلک غیر واجب والا لامتنع حرکة
الفلک الا عند قیام علی الارض حتی تستوی الحرکة علیه عند عدم تلک الامور وهو محال فلم یکن فی تحقق الحرکة الدوریة

فان الفلک لم یکن [illegible] مبدأ [illegible] بالفعل

تحدید تلک النقطة بالقوة القریبة من الفعل علی الوجه المذکور واعلم ان ههنا نظرا وهو ان یقال ما منه وما الیه
اما ان یقال باحتیاج الحرکة الیه اولا والثانی باطل لما علم ان الحرکة یتوقف علی امور ستة ویعدون منها والاول لان الحرکة
تغیر واشتغال فلا یعقل الا مع تعقلها ولان الحرکة انما توجد بوجود حد التوسط ولا یعقل الا بین مبدأ ومنتهی بالفعل
والا لم یکن متوسطا بالفعل او الامر المتصل الممتد من اول المسافة الی آخرها ولا یعقل تحققه الا بعد
تعقلها بالفعل والاول مستلزم وجودهما بالفعل لان الحرکة موجودة بالفعل [illegible] علیه کیف ان یکون
موجودا بالفعل واعلم ان مبدأ الحرکة ومنتهاها قد یتضادان بالذات اما فی الحرکة فی الکیف کالحرکة من
السواد الی البیاض او البیاض الی السواد فان اللذان هما مبدأ الحرکة ومنتهاها متضادان بالذات واما فی الحرکة
فی الکم فکالانتقال من اکبر حجم فی طبیعته الی اصغر حجم فی طبیعته النوعیة کالحرکة من غایة النمو الی غایة الذبول وقد لا یتضادان بالذات
فلا بد وان یکونا بین الضدین ولکن یجب ان یکون احدهما اقرب الی احد الضدین والآخر اقرب الی الضد الآخر
کالانتقال من الصفرة الی النیلیة وفی الکم من الذبول الذی لیس فی الغایة الی النمو الذی لیس فی الغایة هذا اما یتعلق بالحرکة
فی الکم والکیف واما الحرکة فی الاین فما منه وما الیه الحرکة لیسا ضدین فی ذاتیهما لانهما مبدأ ومنتهاها
وذلک اما نقطة او خط او سطح وهما غیر ضدین بل یعرض لاحدهما ان کان مبدأ وللآخر ان کان منتهی
بهذا الاعتبار صارا ضدین ثم ان کونهما طرفی الحرکة قد یکون طبیعیا لازما کما فی المرکز والمحیط فانهما
ضدان لا لذاتیهما لان کل واحد منهما نقطة بل العارض عرض له وهو کون احدهما غایة القرب من
الفلک والآخر غایة البعد عنه فیلزم ان یکون احدهما علوا کلیا والآخر سفلا وبسبب ذلک یتضادان اذ
لیس الجهات حقیقة بطبیعتها الا اثنان وقد لا یکون طبیعیا بل یحصل بتوسط الحرکة فان الحرکة لما ابتدأت من
احد الطرفین وانتهت عند الآخر عرض للاول ان کان مبدأ وللآخر ان کان منتهی وهذان الوصفان متضادان
فیصیر الطرفان متضادین بسبب تضاد العارضین ویمکن انقلابهما فیصیر المبدأ للحرکة منتهی لغیرها وبالعکس
واعلم ان کون الشیء مبدأ حرکة وکون الآخر منتهی حرکة امران یعرضان لغیرهما بالعکس الی الغیر ولا یتعلق لهما
فی الذاته فللمبدأ اذا یعرض لها ان یکون مبدأ وکذا المنتهی فللمبدأ والمنتهی ذات وله انه مبدأ او منتهی
وهما معنیان زائدان بالضرورة کالشیء له یکون الشیء عارضا له فللسواد ماهیة فی نفسها ثم عرض له ان صار مبدأ
للحرکة من السواد الی البیاض وقد عرفت ان موضوع وصف البدایة والنهایة قد یکون موجودا وقد یکون موهوما
والنفس قد یکون منضافا [illegible] وقد لا یکون ولا شک فی ان لکل واحد من العارضین نسبة الی معروضه والی الآخر
الذی یقابله فللمبدأ الحرکة ومنتهاها من حیث هو مبدأ او منتهی قیاس الی الحرکة ولکل منهما قیاس الی الآخر
فمعنی کل واحد منهما الی الحرکة قیاس التضایف فان المبدأ مبدأ الذی المبدأ والمنتهی منتهی لذی

ثانيه ولانحن نثبت اجزاء الحركة لاجل الطبيعة بل بشرط حال غير ملائم فتجدد اجزاء الحركة لاجل تجدد القرب والبعد
من الحالة الملائمة لا انا نقول لا امتناع في الجسم ان يكون سببا للحركة لذاته بشرط حصول حال منافرة حتى يحدد اجزاء
الحركة القرب والبعد من تلك الحالة المنافرة وانه ليس للحركة جزء بالفعل لكنه يصدر عن الجسم جزء الحركة امر واحد
متصل لا جزء فيها بالفعل بل بالفرض كاجزاء الجسم واذا لم يكن موجودا بالفعل لم يحتج الى ان يكون معلولا وعلى ح
فالنقض بالطبيعة انه فانها تطلب حركة بما يمكنها معنا واذا وصلت اليه انقطعت الحركة فلم لا يجوز في الجسم
ذلك لا يجاب الطبيعة توجب الحركة بشرط زوال الحال الملائم فاذا كان الجسم خارجا عن المكان الملائم للطبيعة اقتضت
الطبيعة الحركة اليه بشرط الحال الغير الملائم فاذا وصل اليه وقف لفقد الشرط وحصول الحال الملائم لا انا نقول
اذا جاز ذلك في الطبيعة فليجز في الجسم ثم لم يتم في العذر عن النقض بالطبيعة في هذه الوجوه الثلاثة الاول
بعدما لو كان الجسم مقتضيا للحركة لوجبت في كل جسم ذلك وهذا هو الوجه الرابع فسبق ذكر الوجوه الثلاثة ضابط الاول
فيها وعلى ذلك منع تماثل الاجسام فان كل جسم عندكم له مقدار يكون به طويلا عريضا عميقا وله صورة جسمية
هو امتداده الذي له لاجله الابعاد الثلاثة وله هيولى قابلة للصورة اي الابعاد الثلاثة فلا شك في اشتراك
الاجسام كلها في ذلك لكن هو المقدار وهو عارض ولا يلزم من الاشتراك في العارض الاشتراك في الحقيقة واما
الصورة الجسمية فلا بد من اقامة البرهان على انها امر واحد في الاجسام كلها لان الصورة الجسمية لا يمكن عبارة عن نفس القابلية
للابعاد الثلاثة لان القابلية امر نسبي والصورة من مقولة الجوهر فكيف يكون الجوهر عبارة عن امر نسبي لا
يعقل الا بالنسبة فالصورة اذن ماهية جوهرية يلزمها هذه القابلية وتلك الماهية غير محسوسة ولا متصورة تصورا
اوليا حتى يعرف انها في جميع المواضع معنى واحد لان المحسوس والمتصور انما هو هذه الابعاد الثلاثة وليست
نفس الصورة الجسمية بل اعراض ومقادير لا حيز لها واذا كانت الجسمية عبارة عن امر يلزمه هذه الاعراض
لم نعرف كونه واحدا في جميع ما يكون حاصلا فيه ولان الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك في الملزومات
فلعل الجسمية التي في الفلك مخالفة في الحقيقة للجسمية التي في الانسان وان اشتركا في قبول الابعاد وبالجملة فالعلم بان
الجسم الذي هذه الابعاد والمقادير كانت هذه الابعاد والمقادير مشتركة بين جميع الاجسام لا جرم حكموا بانها
الاجسام اما العلماء الذين اثبتوا امرا زائدا على هذا الذي علمه الجمهور وجعلوه صورة جسمية هي امر مغاير للمقادير
والابعاد والجسمية امر ثابت قابلة لهذه المقادير والابعاد لم يمكن تلك الماهية محسوسة ولا متصورة بالبداهة
بل لا بد في تصحيحها بالبرهان فكيف يمكن ادعاء العلم الضروري باشتراك الاجسام سلمنا ان الصورة الجسمية مشتركة
بين الاجسام سلمنا ان الصورة الجسمية مشتركة بين الاجسام فلم قلتم انها مشتركة في المادة وسلمنا انها لو اقتضت
الصورة الجسمية الحركة لبعض الاجسام فيها لكن لم لا يجوز استناد الحركة الى المادة المخصوصة لذاته بانا

بعود الفلك غير قابل للكون والفساد عندكم فيكون ما لزم الشكل والوضع والمقدار واجب الحصول
لا يمكن زواله فلذلك الوجوب ان كان لنفس الجسمية وجب ان يكون كذلك كل جسم كذلك لتساوي جسمية
الفلك وغيره فيما يلزم للجسمية كل جسم كذلك فلم لا يجوز مثله فيها نسبي الى الاجسام بجسميتها ولا يحتاج الى
الاجسام في الجسمية ان كان لامر موجود في الجسمية زائد عليها فذلك الامر ان لم يكن لازما للجسمية لم يكن اللازم بسببه
لازما لجسمية الفلك وان كان لازما فلزومه اما لنفس الجسمية او لغيرها ويعود البحث ولا ينقطع الا بالانتهاء الى اعتبار
امر لازم بذاته فان قيل تلك الاشكال والصور والاعراض غير لازمة لجسمية الفلك في لزوم جواز الحركة والانتقال و
الكون والفساد على الفلك او يقال انها لازمة للجسمية اما بعموم واسطة او بلا واسطة ما يلزمها لا بواسطة مع تلك
الامور غير مشترك فيها فكذلك الحركة يجوز ان يكون كذلك وانا اذا جعلنا تلك الملازمة لنفس الجسمية لا لما يلزم الجسمية
بل لما يحل الجسمية وهو المادة فان تلك المادة لما كانت مخالفة لسائر المواد وكانت مخصوصة للجسمية ولتلك
الاشكال والاوضاع لزم من ذلك حصول الملازمة بين تلك الجسمية وبين تلك الامور وعلى هذا القول لم لا يجوز ان يكون
لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد تقتضي لذاتها حركة مخصوصة ولا يلزم اشتراك الاجسام
في تلك الحركة اما العناصر فلما كانت موادها مشتركة وكذا اجسامها واختلفت حركاتها وجب استنادها الى قوى
مختلفة واما الافلاك فموادها مختلفة وهي لها مادة العناصر والاصح عليها الكون والفساد والخرق والالتئام
ومن هو منفوا عنه فجاز استناد حركاتها الى موادها ومن جملة قواعد الحكماء الراسخة اعلم ان القوى المادية غير
موجودة بل مجردة فالجسم لما كان باصل جسميته قابلا لكل الاضداد فاذا اتصف ببعضها فلا بد من امر مخصص به حادث فيه
ومحله اولى بقبول ذلك الضد من غيره من الاضداد الممكنة الثبوت له والا لم يكن حصول ذلك الضد اولى من غيره من
الاضداد فاذا المخصص الاستعداد والاستعداد لا يجد تلك القوى انما يحصل ثبت الصور وعليه الاستعداد فاذن الحاجة الى القوى
الجسمانية التي هي مبادي الحركات انما تثبت بعد نسبة المادة الى جميع المتضادات ويكون قابلة للجميع فالتخصيص المادة بالقبول
ضد يرجح تلك القوة ذلك الضد على غيره واذا لم يكن المادة كذلك بل كانت لذاتها تقتضي قبول شيء بعينه فمخصصه القبول
به دون غيره استغنت عن القوى الجسمانية اصلا لان تلك القوى ليست هي موجدة للحركة فان معطي وجود الاشياء هو المبدأ
الفياض ولا مخصصة للمادة بقبول هذا العرض دون ضده لان المادة لذاتها مخصصة الاستعداد فلا يكون
لتلك القوى اعتبار البتة فلا يكون موجودة والا لكانت معطلة ولا معطل في الطبيعة لا يقال المادة لا تصلح لمبدئية
الحركة لانها قابلة فلا يكون فاعلة لانا نقول سيأتي بطلان هذا القول ونقض بلوازم الماهية فانها تصدر عنها وهي
القابلة ومع ذلك فانه يعود الى الوجه الى مختص وهو ضعيف لما تقدم وعلى تقدير التسليم المقدم بل المصاحبة
ولا تنافي الذات تحرك لنفسها او بواسطة الحركة تشترط حدها لا استدلال مع تقدم الشيخ على نفسه النزاع في ان الذات باعتبار

ممكن الانفكاك عن الزمان او لو احقه مثل ان نقول انه الحصول في المكان الواحد زمانا واكثر من آن او الحصول في المكان
بحيث يكون مثله قبله وبعده وكل ذلك مما لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف الا بالحركة الروضة ايضا لا يعرف الا بعد معرفة
السكون ضرورة لما بطل ذلك تعين جعل رسم الحركة اولا ثم بطلت منه رسم السكون بحيث يكون متقابلا له وذلك لا يمكن
الا اذا كان السكون عدميا لكل حركة من الحركات سكون يقابلها فللمستقيم سكون يقابله وللاستدارة سكون يقابلها
وكما ان السكون المقابل للاستدارة ليس هو الكيف المستمر بل عدم ذلك المعنى لكن السكون المقابل للاستقامة ليس هو الاين المستمر
بل عدم المعنى في الاين وفيه نظر لان السكون الذي ذكر في الحركة ليس عدما بل رسما ولا يحتمل البطلان بل الرسم والمرسوم
في السكون والاستقامة سلمنا لكن لم لا يعرف السكون بانه كان زمان ولا السكون ... حركة بل هو حصول في المكان دفعة بعد
مرحبة فالسكون هو الحصول الثاني ولا شك في سبقه بالحصول الاول سلمنا لكن لم لا يعرف في تعريفه انه كان اولا بالفعل
وذلك المستلزم ... نسلم ... كل الى عدم اما حركة او سكون ولا شك فيه سلمنا لكن التقابل الماخوذ لا يحتمل
بين العدم والوجود بل يكون بين الضدين والزمان ضروري التصور سلمنا لكن لم لا يعرف الحركة من الجهة التي بها عرف السكون
واذا حصلت الجهتان فلا دور ولا نجعل عدم المعنى في الآن ... الكون بل استمرار الاين ... الاين المستمر والمحقق في
هذا ما ذهبنا اليه اولا البحث السادس في الامور التي تتعلق بها الحركة اعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة
المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان ولنا ههنا مسائل المسئلة الاولى في ان
الحركة عرض من الاعراض لا توجد الا في محل يقوم بها كغيرها من الاعراض فذلك المحل هو المتحرك ولا بد منه في كل
حركة وقد سبق البحث في ان الحال في المتحرك هل هو متحرك ام لا والحق انه متحرك بالعرض لا بالذات ثم اذا حصلت الحركة فالمتحرك
... المقارن ... للمتحرك وان حصلت ... المباينة للامور الثابتة فهو متحرك في الحاوي ... الفلك كالمحيط
... كالفلك ... اما للنشأ او ... احدهما ... اجزاء ... مكان ... الحاوي
اذا تحرك بسبعة ... فانها الحكم مع انها لا تستحيل على مذهبهم واجزاء المتحرك المتصل عند المتكلم
متحركة لانها موجودة ... بالفعل اما عندك واما فانها غير موجودة بالفعل وانما توجد بالفرض ... بالفرض
لا حركة لها اصلا اذ لا وجود لها اصلا والحركة وصف للمحل ... يثبت ... الموصوف واذا فرضها
العقل فرض لها حركة لا على سبيل ... بالاتصال بالكل ... وهو الحائط المحاط بالهواء ...
فانها فرض لها حركة ... حركة المحور في الحاوي واذا تحرك على نفسه حركة دورية وحيث وجود نقطة في
وسطه لا تتحرك بل المركز يتحرك المتحرك عليها ولا يلزم وجودها بالفعل بل بالفرض المسئلة الثانية
في المحرك لا يمكن ان يكون المحرك هو نفس المتحرك فلا يتحرك الجسم لذاته من حيث هو جسم وانما يكون متحركا لقوة موجودة فيه
او في غيره [illegible] لوجوه الاول لو كان الجسم متحركا لذاته لامتنع عليه السكون والتالي باطل بالضرورة فالمقدم

مثله بيان الشرطية ان معلول الذات حيث هي ذات من غير اعتبار حصول شرط او زوال مانع يبقى ببقاء الذات
فلو تحرك الجسم لذاته لكان كل جزء من اجزاء الحركة باقيا لان كل جزء معلول الجسم والجسم باق فمعلول الذات باق
فكل جزء مفروض في الحركة يكون باقيا واذا كان باقيا لم يكن متحركا لان حصول الاجزاء ... الحركة موجودة فلو كان
متحركا لذاته لم يكن متحركا الثاني لو كان الجسم متحركا لذاته فاما ان يكون له مكان ملائم اولا يكون فان كان الاول
حيث يكون اذا حصل فيه ... الانتقال المطلوب بالذات مهروبا عنه بالذات ... يكون طالبا للحركة
وذاته موجودة فلا تكون الحركة لذاته لان الذاتي يدوم بدوام الذات وان لم يكن له مكان ملائم لم يكن طالبا
لشيء منها والا لزم الترجيح من غير مرجح فلا يتحرك نحو شيء منها لذلك فلا يكون متحركا ولانه اذا لم يطلب مكانا بعينه لم يكن
تحرك الى جهة دون جهة اولى من حركة الى جميع الجهات فاما ان يتحرك الى الكل وهو محال او لا يتحرك الى شيء منها فلا يكون
ذاته مقتضية للحركة ولو تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم كذلك ... في الجسمية والتالي باطل والمقدم مثله
وان تحرك لانه جسم ما فالمحرك هو تلك الخصوصية الجسم من حيث هو متحرك قابل للحركة ونسبته اليها بالامكان ومن حيث
هو محرك فاعل للحركة ونسبته اليها بالوجوب فيكون نسبة الجسم الى الحركة بالوجوب والامكان معا وهو محال لان الوجوب والامكان
متنافيان فلا يكون القابل هو الفاعل فالمحرك غير المتحرك والمحرك اذا حرك كل ما يحرك لا بان يتحرك او بان
يتحرك فان حرك لا بان يتحرك فانه محرك غير متحرك وان حرك بان يتحرك فتكون الحركة سابقة على نفسها لعدم التسلسل عند
الممتنع فاذا كان علة للحركة بان يتحرك كانت الحركة حال كونها علة موجودة بالفعل وحال كونها معلولة موجودة بالقوة
فتكون الحركة بالقوة والفعل معا وهو محال فحركة الجسم ... حركة ... غيره فحركة الجسم هو ... على
حركة غيره والمتوقف على الغير ليس بالذات فحركة الجسم ليست بالذات واعترض على الاول لم لا يكون بعض الاجسام
يتحرك لذاته ويمتنع عليه السكون فان ادعيتم بطلان التالي في كل جسم منعناه ولا دليل عليه سوى مشاهدة
الاجسام وهو ممنوع فانا لم نشاهد سكون كل جسم بل البعض وان ادعيتم بطلانه في البعض سلم
سلمنا لكن لم لا يجوز ان يقتضي الحركة لذاته لكنه يسكن باعتبار القاسر ولا نسلم ان العلة هنا غير موقوفة على
حصول شرط او زوال مانع ومع هذا فانه ينتقض بالطبيعة فانها لذاتها تقتضي الحركة ولا يجب دوام الحركة
بدوامها لان الطبيعة انما تقتضي الحركة بشرط زوال حالة ملائمة فاذا وصل الى المكان الطبيعي حصلت
الحالة الملائمة فزال شرط الحركة فعدمت الحركة وان كانت الطبيعة باقية لان الاثر كما يفتقر في وجوده الى علة
يفتقر فيه الى حصول الشرائط وزوال الموانع فان العلة ذاتا في الحركة انما هي ... على شرط ...
ذلك الا في عدم حصول ذلك الشرط ... فجوزتم ذلك في الطبيعة فلم لا يجوز في الجسم ويكون الجسم لذاته علة
للحركة لكن بشرط حصول حالة غير ملائمة فتنقطع الحركة عند زوالها ويبطل بالنقض بالطبيعة ايضا فانها

فاعدمنا حصول الحس فلا يكون شيء منها حركة وان لم يوجد الى عدمنا الكون [illegible] ان واحد فههنا كون امور انه ليس
فيلزم سالي الاثبات وهو باطل ولان كل واحد من تلك الحصولات ليس كالاول من الكمال الثاني لان الحركة هي السلوك
الى الحصول فهو مقدمة لانه ليس كذلك الحصولات الحركة اما ان يكون عبارة عن المماسة الاولى او عن المماسة الثانية او
مجموع المماستين او انفعال الجسم من احديهما الى الاخرى والاول باطل لانه [illegible] والثاني باطل ايضا لان الحركة قد
انتهت [illegible] ايضا لو كانت الحركة هي المماسة لكان متى حصلت المماسة حصلت الحركة وليس كذلك والثالث باطل ايضا
لانهما لا يوجدان معا فاذا كانت الحركة عبارة عنهما وجب ان لا يكون للحركة وجود اصلا لان المماسة الاولى
[illegible] الحركة والمماسة الثانية هي [illegible] الحركة والفرض واضح بان الحركة ليست [illegible] الحركة او [illegible]
ولانه لو كان كذلك لزم سالي الاثبات [illegible] والرابع باطل لان انفعال الجسم من مماسة الى اخرى معناه
انتقاله من احديهما بعد اتصافه بالاخرى وقد بينا ان اتصاف الجسم [illegible] ليس امرا ثبوتيا بل هو ذهني
اعتباري ويتعذر كونه ثبوتيا الا انه لا يكون ذلك الثبوتي الذي حصل حركة لانه نهاية الحركة ونهاية الحركة ليست
حركة والجواب ان هذا الاستدلال في مقابلة الضرورة فلا يكون مسموعا وايضا جاز ان [illegible] الى [illegible] الاجزاء
الموهوم [illegible] في [illegible] الحركة ليست موجودة الا في الماضي او المستقبل اما الماضي فعدمه بعد
الماضي وقد انه المستقبل [illegible] حركة لان كل حركة في زمان والمماس لا يمكن
ان يقال انها عدمه [illegible] المماسة [illegible] وكلما نفرض [illegible] فانه مسبوق
بمماسة قبلها وهكذا الى [illegible] هي عندهم [illegible] في وجود السكون وباقي الانواع ذهب المتكلمين
الى ان السكون امر ثبوتي [illegible] عبارة عن حصول الجسم في المكان اكثر من زمان واحد والحركة حصوله
في المكان زمانا واحدا عقيب حصوله في مكان اخر فالمهية واحدة والتمايز بالنسبة الى عدمه وليس
البقاء امرا زائدا ولو كان لم يوجد في [illegible] الجسم كالصحيح والرجل [illegible] السكون
عند المتكلمين حصوله في الحيز الواحد اكثر من زمان واحد فالفصل المحقق هذا البعض لم يكن الحركة التي تكون
مثل السكون سكونا بعينه والصواب ان يقال انها حصول في حيز بعد حصوله في ذلك الحيز بعينه حتى يخرج منه الحركة ومعناه
اما اذا اخذنا الحصول في المكان اكثر من زمان بعد البداية من الان الثاني كان الحصول الاول يصدق عليه
انه حصول الجسم في المكان الواحد اكثر من زمان واحد فكان سكونا واما الاجتماع فهو حصول الجوهرين
في حيزين ولا يمكن ان يتخللهما ثالث [illegible] يتخللهما ثالث فالفصل المحقق [illegible] الاجتماع
بحيث يكون [illegible] واحد والذي [illegible] يكون للجوهرين حصول واحد لانه [illegible] حصول الجوهرين [illegible] والصواب
ان يقال هو حصول الجوهرين في الحيز بحيث لا يمكن ان يتخلل [illegible]

بالبقا

انها موجودة اما المكان فمر ان الحصول في المكان امر واحد في الجميع ثبوتي ولا يختلف الانواع التي تحته الا بالعوارض
الثمرات فيها امور عارضة كالسابق وعدمه في الحركة والسكون [illegible] الجسم [illegible] وعدمها [illegible] ان الجسم لم يكن عن
حال من هذه الاحوال التي تصدق عليها فيكون غير متحرك ثم يصير متحركا ويكون غير ساكن ثم يصير ساكنا ويكون غير مجتمع ثم يصير مجتمعا
ويكون غير مفترق ثم يصير مفترقا والتغير من امر الى امر يستدعي وجود الصفة [illegible] هذا [illegible] بان الباري تعالى كان
عالما بان العالم سيوجد ثم صار عالما بانه موجود وكذا انه لم يكن رائيا للعالم لاستحالة رؤيته معدوما ثم صار رائيا له
ولم يكن عالما فاعلا [illegible] ثم صار [illegible] علمه يمتنع ان يكون صفة حادثة والا لافتقر الى احداث اخر ولزم
التسلسل وايضا التغير يكون في حقيقته [illegible] وانه ادعى ان الحركة والسكون كلاهما ثبوتي لانا نقول
نعم الاضافة لا توجب تغير الذات والصفات والحركة والسكون نوع واحد لان المرجع بها الى الحصول في الحيز
الا ان الحصول ان كان مسبوقا بحصول اخر كان حركة وان كان مسبوقا بالحصول في ذلك الحيز كان سكونا واذا اتحدا
في المهية وكان احدهما ثبوتيا كان الاخر كذلك بالضرورة وبهذا الطريق ثبت ان الكون المستدام ثبوتي واما احتجاج
المتكلمين الى ان السكون ثبوتي [illegible] الحدوث علمه وكذا [illegible] السكون امر عدمي هو عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك فالسكون [illegible] الحركة تقابل العدم والملكة عندهم وعند المتكلمين تقابل التضاد واعلم ان
المحقق [illegible] انه لكل حالتان احدهما حفظ النسبة الى الامور الثابتة وتفاوتها على وتيرة واحدة و
الثانية عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فان جعلنا السكون عبارة عن الاول فهو امر ثبوتي [illegible]
اشارة المتكلمين وجعلنا الثاني [illegible] وان جعلناه عبارة عن الثاني كان امرا عدميا فمحل النزاع
ههنا لفظي [illegible] لكل اصطلاح [illegible] السكون على [illegible] لكن الحكماء جعلوه عبارة
عن الثاني [illegible] في التقابل بين الحركة والسكون وهذا التقابل انما يكون لو جعلنا من لفظ السكون
الامر العدمي لا الوجودي وذلك لان المتقابلات يجب ان يكون حدودها متقابلة فلا يخلو اما ان يحد الحركة
اولا ثم يطلب للسكون حدا يقابل حدها او بالعكس فان كان الاول فعند حدنا الحركة بانها كمال
اول لما بالقوة من حيث [illegible] الكمال [illegible] والقوة فلا بد ان يوجد في حد السكون ما يقابل احدها فاذا جعلنا
السكون امرا ثبوتيا وجب حفظ الكمال على حاله ثم اما ان يقصد مقابلة الاول فيقول السكون كمال ثان لما
بالقوة فيلزم ان يكون [illegible] الا ان يكون السكون [illegible] او ياخذ مقابل الثاني فيقول السكون كمال
اول لما بالفعل فيلزم ان يكون بعد كل سكون حركة [illegible] السكون اولا لما لم يفهم مفهوم السكون [illegible]
بطل الحدان المذكوران [illegible] ان يورد في رسم السكون مقابل الكمال وهو [illegible] العدمي وان [illegible] السكون
اولا وعينا [illegible] وهو حصوله في الحيز [illegible] ذلك الحصول [illegible] عن

الرسم الحركة اسم لمعنيين الامر المتصل المعقول للمتحرك الممتد في اول المسافة الى اخرها كون الجسم متوسطا
بين المبدا والمنتهى للمسافة بحيث اي آن فرض يكون المتحرك فيه في حد من الحدود المتوسطة للمسافة لا يكون قبله
ولا بعده في ذلك الحد اما الاول فلا وجود له في الاعيان لان المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد
بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة وانتهت فاذن لا وجود له عندنا في الذهن فان للمتحرك نسبة الى
المكان الذي تركه ونسبة الى المكان الذي ادركه فاذا ارتسمت صورة كونه في المكان الاول في الخيال ثم ارتسمت صورة كونه في
المكان الثاني قبل زوال الصورة الاولى عن الخيال احس الذهن بصورتين في الخيال فحينئذ يشعر الذهن بهما معا على انهما شيء واحد وادرك
امرا ممتدا من اول المسافة الى اخرها ولهذا في الخارج لهذه الحركة وجود البتة واما الثاني فهو امر موجود في الخارج فان الجسم ما دام
الشيء يكون متحركا وله حصول في حد من حدود المسافة الا انه واحد اذا لو حصل في حد واحد اكثر من ذلك لكان ذلك
الحد منتهى حركته ليكون حاصلا في المنتهى لا في التوسط بين المبدا والمنتهى وليس هذا الى الحد اصلا بل هو بعد حد حدود المسافة
بالفرض لكن لكون المتحرك كائنا في حد معين الوسط والآن كما عند خروجه منه ولا بعد دخوله فيه بل هو
متحرك لانه متوسط على الصفة المذكورة وذلك انه ثابت في جميع حدود ذلك الوسط ومن الصورة وحدها المتحرك
وهو في آن لا يصح ان يقال في كل آن نفرض انه في حد متوسط لا قبله ولا بعده وهو متحرك في زمان ان عنونها
الامر المعقول المتصل فهو في الزمان موجود بانه على سبيل وجود الامور الماضية لكن يقال فيها ان الامور الموجودة في
الماضي قد كانت لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا فيه وهذا ليس كذلك لاستحالة حصوله في آن من آنات الماضي فان
هذا المعنى الثاني من الحركة بمعنى التوسط فكونه في الزمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يخلو من حصول
قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يمكن حصوله في زمان ولانه ثابت في كل آن من ذلك الزمان يكون ثابتا في هذا
الزمان هو كليه واعلم ان الماهية انما تتشخص بامور خارجية وتلك الامور هنا وحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة
فاذا اتحدت هذه الثلاثة تشخص الحصول الذي هو الحركة فتكون الحركة الواحدة بالعدد هي التوسط من مبدا بالتشخص ومنتهى
بالتشخص لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد في نوع واحد وهذا المعنى امر واحد موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان
كل من الاعراض فاذا افرضت للمسافة حدود معينة فعند وصول المتحرك اليها عرض لذلك الحصول في التوسط ان
صار حصولا في ذلك الوسط لكن صيرورته حصولا في ذلك الوسط امر زائد على ذاته المتحصلة فاذا خرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال
كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلا في التوسط بين ذلك المبدا وذلك المنتهى فلا يلزم بطلان الحركة بانعدامه بالتشخص لكن زال
عنها عارض من عوارضها ثم لا يمكن تعاقب احاد هذه العوارض لان تعاقبها انما يكون بتالي النقط في المسافة وكالآنات
في الزمان فلما امتنع ذلك امتنع تتالي هذه العوارض فظهر ان الحركة من الاعراض في آن لها وجود في الآن ووجودا
في الزمان بالوجه الذي ذكرناه معنى كونه الحصول في الوسط كلي وذلك لا يوجد في الاعيان معقولا ذلك التوسط انما يكون

فيه كثرة عددية اذا كانت في المسافة كثرة عددية حتى يقال الذي وجد في هذا الحد من المسافة غير الذي وجد في الحد الآخر لكن المسافة
متصل واحد فلا يكون التوسط والحدود فيه واحد الحصول فاذا لم يحصل لم يكن هناك الا مسافة واحدة فلا يكون
ذلك التوسط بين ذلك المبدا وذلك المنتهى لذلك المتحرك في ذلك الزمان في النوع الواحد الا امرا واحدا لا متعددا لان الحركة تمنع
من مفهوم الحركة فهو اذن جزء وامكان فرض الاوائل لا لعلة كلما كان امكان فرض الاجزاء في الشيء لا لعلة كلما
كان يمكن فرض اجزاء اكثر فيه مع تحصيله بل الغير في كله الشيء امكان فرض الاجزاء واعلم ان هذا الكلام يتفرع من البحث ان الحركة
بالمعنى المطابق للزمان ليست موجودة في الخارج بل في الذهن وان الحركة الموجودة في الخارج آنية وان كانت لا توجد الا
في زمان لا على معنى مطابقتها للزمان بل انها لا توجد الا وفيها زمان واعترض بان ما لا وجود له في الخارج بل
في الذهن كيف يتقدر بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند الشيخ محل للزمان وعلته وكيف يمكن ان يكون المعدوم
محلا للموجود وعلة له اللهم الا ان يقال الزمان لا وجود له في الخارج على الدهر والشيخ غير قائل بهذا المذهب والقول بوجود
وجود الحركة بالمعنى الاول في الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف بان حصول الشيء في الماضي هو لم يكن قد كان
له حصول في آن من آنات الماضي مع انه ليس لهذه الحركة وجود اصلا **البحث** الرابع في ان الحركة وجود له القدرة
حاصلة ان الحركة وجود وعدم بازاء زينون الحكيم وبرمانيدس وغيرهما في وجودها وقد يستدل لو انه لو كانت الحركة
الحركة موجودة لكانت اما من العقل القسمة اما او لا يكون كذا والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله والشرطية ظاهرة واما بطلان
الاول فلان الحركة اما ان لا يكون لها وجود في الحال او يكون فان لم يكن لم تكن الحركة موجودة مطلقا لان ما لا وجود له في
الحال لا وجود له في الماضي ولا في المستقبل لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو
الذي يتحقق في وقت في الحال الذي يكون له وجود في الحال الحاضر ان يكون ماضيا ومستقبلا وهو نفي الحركة بالكلية وان كان لها وجود
في الحال فذلك الموجود الحاضر في الآن الحال ان يكون منقسما او لا وحال الآن احد لتصنيفه لا يكون ساريا على النصف كان
لان الاجزاء المفروضة في الحركة منقضية غير مستقرة فلا يكون الحاضر حاضرا بل يكون بعضه ماضيا او مستقبلا وبعضه حاضرا
والقسم الثاني ان لا يحصل منه شيء اصلا وهو القسم الاول او يحصل بعضه فيعود الكلام في ذلك البعض انه هل يمكن ان الحاصل من الحركة
غير منقسم والذي يحصل بعده غير منقسم فتكون الحركة مركبة من امور متتالية غير قابلة للقسمة وذلك ايضا محال لوجهين اولهما ان الحركة
تنطبق على المسافة وتنقسم بانقسامها وقد عرفت بطلان الجوهر الفرد فتكون الحركة الى النصف نصف الحركة الى الكل وثانيها ان الحركة المتصلة
لو تركبت من اجزاء لا تتجزى فاذا كان الجزء من الحركة جزءا من المسافة كان حصل حالة كونه
ملاقيا لتمام الجزء المتحرك عليه فهو محال لانه لم يتحرك اذ عند كونه ملاقيا لتمام الجزء المتحرك عليه هو محال الا انه في المطلوب
الحركة او فيما بينهما فيكون الجزء منقسما ابدا والحركة عليها منقسمة وهو باطل فهذا بعض ما ذكر ان الحركة عبارة عن
حصولات متعاقبة في حدود من المسافات متتالية لان كل واحد من تلك الحصولات آني وحد اكثر من واحد كان لكل

عرفناه فاما الحكماء المحققون كارسطو واتباعه فانهم منعوا هذا التعريف لاستلزامه الدور زعما منهم ان الدفعة لا
يمكن معرفتها الا بالآن والدفعة هي الحصول في الآن والآن عبارة عن طرف الزمان والزمان عبارة عن مقدار الحركة
فيصير تعريف الدفعة الى الحركة فلو اخذناها في حد الحركة لزم الدور وكذا تعريفنا بالسير او على التدريج فان كل ذلك
لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف الا بالحركة واجيب بان تصور حقيقة الدفعة واللادفعة والتدريج والسير لا حاجة
الحس عليها فان هذه الامور انما تعرف بسبب الآن والزمان ثم بعد ذلك يحتاج الى البرهان في ان الآن يعرف بالحركة
فهذه الامور تجعل الحركة معرفة للزمان والآن اللذين هما سبب هذه الامور الاولية التصور ولا دور ح وهذا جيد
لان كل عاقل يعرف هذه المعاني وان لم يخطر بباله شيء من كلمات الحكماء في الآن والزمان ولما ابطل ارسطو تعريف
القدماء سلك نهجا آخر في التعريف فقال الحركة ممكن الحصول للجسم وكل ما يمكن حصوله للجسم او لغيره فان حصوله كمال
له فالحركة اذن كمال لما هو بالقوة لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التأدي الى الغير
والسلوك اليه وما كان كذلك فله خاصيتان انه لا بد هناك من مطلوب ممكن الحصول ليكون التوجه توجها اليه
ثم ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه بقي منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل
الى المقصود فانه اذا وصل الى المقصود فقد بطل وما دام هو متحرك فقد بقي منه شيء بالقوة فاذن هوية الحركة
متعلقة بان يبقى منها شيء بالقوة وبان لا يكون المقصود من الحركة حاصلا بالفعل وسائر الكمالات
لا يوجد فيها شيء من هاتين الخاصيتين فان الشيء اذا لم يكن مربعا ثم صار مربعا فحصل له المربعية
حيث هي هي لا يوجب ان يبقى بعضه متعلقا بشيء فهو والشيء اذا حصل لا يبقى منه شيء بالقوة اذا عرفت هذا
فالجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول في مكان آخر ففيه امكانان امكان الحصول في ذلك المكان وامكان التوجه اليه
وقد عرفت ان كل ما يمكن الحصول كان حصوله كمالا فالتوجه الى ذلك المطلوب كمال وحصوله في المكان
الثاني كمال ايضا لكن التوجه الى المكان الثاني الذي هو الكمال الاول لا يمكن الوصول اليه الا على التدريج فاذن التوجه كمال
اول للشيء الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فليست الحركة كمالا للجسم في جسميته وانما هي كمال من الجهة التي باعتبارها
كان بالقوة ثم لما كانت كمالية الحركة بان يبقى معها شيء مفقود عن المتحرك اذ لو كانت كمالاته حاصلة بالفعل
انتفت الحركة وجب ان يقال في حدها انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة هذا تعريف ارسطو وارتضاه
على نحو جمهور [illegible] الشيء بما هو اخفى منه فان كل احد يتصور الحركة ويفهمها ويتوقف فهمها على السكون
لا يعرف الجسم متحركا ولا ساكنا [illegible] ذكر في التعريف لا يفهم الا اذا عرف الكمال وكذا [illegible]
الا لما يمكن حدوثه على التدريج [illegible] ان الحدوث [illegible] لكن الكمال [illegible]
لا يمكن تصور هويته الا في الشيء الذي يفرض حدوثه على سبيل التدريج فان كان يتصور الحدوث [illegible]

متوقفا على تصور الحركة على ما يعتقد اصحاب ارسطو بعد فهذا التعريف وان لم يكن مبرهنا عليه كان تعريف
الحركة ابتداء بانها الحدوث على التدريج اولى من هذه التطويلات [illegible] نظرا الى [illegible] حقيقة الحركة وتصور ذاتها بل
التصور لها انما هو بعوارضها كما في النفس وكثير من الاشياء لا يتصور هويته الا بالشيء لا بسبب [illegible] تصور على تصور
ذلك الشيء فهو كما ان الحركة موقوفة على وجود الزمان لان اقسام السبق [illegible] عددها وليس المراد هنا الا الزمان
[illegible] ان تصور الحركة ضروري وان [illegible] ونقل عن افلاطون انها خروج عن المساواة وعن
[illegible] كون الشيء بحيث لا يفرض آن من آنات الا ويكون حاله فيه بخلاف حاله في الآن الذي يكون قبله او بعده ولا يكون [illegible] وما
لحالته في الآنات السابقة واللاحقة [illegible] بالعرضية لان الكائنات [illegible] في صنف من الصفات في كل آن متغايرة
لحالة [illegible] ذلك الآن [illegible] البحث الثاني في امكان الحصول التدريجي [illegible] في ذلك وذهب
الى [illegible] واستدل على ان الشيء اذا تغير [illegible] انما يكون بحصول شيء فيه او بزوال شيء عنه اذ لو لم يحدث فيه شيء
ما كان موجودا او لم يزل عنه شيء ما كان موجودا [illegible] حالته في ذلك الآن كحالته قبله فلا يكون فيه تغير
وقد فرض فيه تغير هف فاذن كل تغير [illegible] فلا بد له من حدوث شيء فيه او زوال شيء عنه فلنفرض انه
حدث فيه شيء فذلك الحادث قد كان معدوما ثم صار موجودا لحقيقة التجدد وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء
[illegible] وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء لا هو [illegible] الذي حدث اما ان يكون في
ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجود
فلا يخلو اما ان يكون بقي منه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل
دفعة [illegible] فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد
موجودا ومعدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فالذي حصل اولا قد حصل بتمامه والذي لم يحصل بعد
بتمامه معدوم فليس هناك شيء واحد له حصول على التدريج بل هناك امور متتالية فالحاصل ان الشيء
الواحد بالذات يستحيل ان يكون له حصول الا دفعة بل الشيء الذي له اجزاء كثيرة امكن ان يقال حصوله على التدريج
على معنى ان كل واحد من تلك الافراد الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين حصول الآخر فانه على التحقيق فكل ما حدث فقد
حدث بتمامه دفعة [illegible] لم يحدث فهو بتمامه دفعة لم يحدث بل هو معدوم [illegible] من كون الحادث
[illegible] فليس لابتداء الحركة آن هو حركة ولا لابتداء الزمان زمان وبالجملة فالاشياء عندهم منقسمة الى
ما يوجد في آن وهو ما يوجد دفعة كالجوهر والاعراض القارة ومنها ما لا يتوهم وجوده الا في زمان فاي
شيء [illegible] فرضت منه لا بد وان يطابق زمانا ولا يمكن ان يوجد فيه شيء يكون آنيا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى
عندهم [illegible] في هذا [illegible] البحث الثالث في تحقيق مفهوم الحركة [illegible]

والاجتماع والافتراق والكون المبتدأ خلاف الحركة والسكون في جنسه بل هو في معناهما ولكن
لا يسمى حركة لانها الحصول الاول في الحيز الثاني ولا سكونا لانه الحصول الثاني في الحيز الاول وحكي عن الوراق
انه حركة والمحل متحرك به وعن الاشعرية انه سكون والمحل ساكن به وقد ذهب ابو الهذيل العلاف وابو علي وابو القاسم
الكعبي الى ذلك المعنى غير الحركة والسكون والتحقيق انه في معناهما ثم رجع ابو علي عن مقالته هذه وجعله من
جنس السكون واسم الحركة محا[illegible] والمشهور ما تقدم من اتحاد الجانبين وانما تفترق العبارات لوقوعه على
وجوه لانه لا حالة للساكن ولا للمتحرك اذ مدرك كونهما كائنين في المكان الذي بان فيه كما يقول [illegible] لا حال
له يكون بها [illegible] اذ بعد الوجود [illegible] فيما يحصل منه الحالة لم يكن حصل واحدا سواء سمي حركة
او سكونا او كونا لان [illegible] المعلولات [illegible] العلل وايضا ان ضادّ هذا الكون السكون
وجعله لا يصح في المكان لم يكن ساكنا في ذلك المكان وان خالفه وجدان لا يسمى بالحركة بل يسمى
السكون خاصة لان الحركة تضاد السكون [illegible] الكون [illegible] ان يكون كائنا في مكانه الذي
كان فيه مع طرو الحركة وهذا باطل لا [illegible] لا يوجد [illegible] الحركة تضاد السكون الاول [illegible]
كان يصح ان لا يوجد على بعض الوجوه وكان يندرج في باب المتضادات [illegible] ان السواد
لا ينفي البياض وانما يوجد معه سواء [illegible] لو كان محالا للسكون [illegible] لزم وجوده في
الجوهر ومعنى [illegible] ساكنا بان لا يوجد السكون [illegible] لا يعلق بينهما لانه لو كان
يحتاج اليه في الوجود لم يصح ان يوجد اولا ولا يسكن واذا لم يحتج اليه في وجوده لم يحتج في بقائه لان الصفة
واحدة واذا حصلت حاجة الى الحركة والسكون فيهما ضدان ولا يمكن حاجته اليهما ولا الى واحد لا بعينه لاستحالة
اجتماعهما واذا لم يحتج اليه في وجوده لم يحتج في بقائه لان الصفة واحدة **البحث الثاني** في الاجتماع و
الافتراق لا خلاف ان الحركة والسكون من جنس الاكوان واما الاجتماع والافتراق فقد
اختلف في انهما امران مغايران للكون المخصص للجوهر بالحيز فذهب [illegible] الاشاعرة الى ذلك وابو الهذيل
العلاف ذهب الى ان للافتراق معنى مغايرا له وبه قال ابو علي اولا ثم رجع عنه وعند [illegible] منا
المعول ان الافتراق عبارة عن الكونين اللذين يحصل بهما الجسمان في مكانين يتعدى والمجاورة هي الكونان
على وجه القرب ولا يحصل عند الافتراق معنى زائدا عليهما كما لا يحصل عند المجاورة معنى هو التأليف
والتحقيق ان نوع الكون جنس لهذه الخمسة على ما تقدم وكل واحد من هذه الخمسة لا بد وان يمتاز عن الباقي بفصل
زائد على المعنى المشترك كما في الاجتماع ان لم يعتبر حصول الجوهرين في حيزيهما بقيد أن لا يتخللهما
ثالث لم يكن اجتماعا وان كان المعنى المطلق الكلي مغايرا للمقيد وجب مغايرة النوع لذلك الجنس وهو

مراد من زعم المغايرة اما ان قالوا ان الكون المطلق مغاير للاجتماع والافتراق لمغايرة الجنس
للنوع كان باطلا واحتج ابو هاشم على نفي هذا المعنى بان ما ليس بمدرك لا يصح اثباته الا لحكم او حكم
صادر عنه فاذا كان الادراك لا طريق له في اثبات هذا المعنى ولا يعقل للجوهر [illegible] بكونهما [illegible]
اكثر من كونهما احدهما كائنا في هذا المكان وكون الاخر في مكان بعيد عنه [illegible] هذا المعنى عن دليل
عليه فيجب نفيه وهذا غاية السقوط **البحث الثالث** في [illegible] الالفاظ مستعملة [illegible] اختار ابو هاشم
لفظ الكون لانها اعم حالات الجسم وهو يجري على الحالة في العدم والوجود ويجري مجرى الكون وغيره في انه لا
[illegible] الا انه نوع من نوع [illegible] لم يعتد وجودا على وجه [illegible] عدا ذلك لا [illegible] الا عند الوجود ككونها
حركة وسكونا واجتماعا وافتراقا لانه يعقل انه كون واقع على وجه وقد ذكر ابو علي هذه اللفظة ايضا و
واصل بن عطاء واحد الجعفرين وقال ابو علي انه يوصف بانه حركة وهو معدوم وكذا يعتقد فائدة
الحركة كالتعلق والزوال وقال لا يوصف بانه سكون لان معنى لفظه بقاؤه فكيف يجري على حال عدمه
وقال الحركة لا تكون الا كذلك [illegible] كونه [illegible] المشترك والعدو [illegible] السكون في انه لا يجري على حال
العدم لانه يقتضي انتقال حركات وابو هاشم منع ذلك لان الحركة كون واقع على وجه وليس كما قال
ابو علي انها لا توصف الا حركة بل يصح وجودها ولا تسمى حركة وانما تسمى بذلك اذا وجدت عقيب ضدها او
تحصل بها الجوهر في مكان بعد ان كان في غيره بلا فصل وانه السكون [illegible] ان يكون باقيا وقد يكون حادثا عقيب
مثله عندنا ابي هاشم وقال ابو علي السكون لا يسمى الا الباقي **النظر الثاني في مباحث الحركة البحث الاول**
في ماهيتها اما المتكلمون فقالوا الحركة هي حصول الجوهر في حيز بعد ان كان في حيز اخر فالحصول المطلق
عرض عام لانه يعرض للوجود [illegible] بكونه في الحيز [illegible] عن المحدود [illegible] وقولنا بعد ان كان
في حيز اخر [illegible] عن باقي انواع الكون وهو مبني على القول بالجوهر الفرد وتتالي الانات وما الحكماء
[illegible] واما الحكماء فقالوا الموجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان وجوده ايضا بالقوة
فلا يكون موجودا وقد فرضناه كذلك هف بل لا بد وان يكون بالفعل [illegible] بالقوة فيكون القوة حاصلا وغير
حاصل هف ولان نفس القوة ليس الا الامكان فلانا فرضناه موجودا [illegible] الوجود والقوة تقتضي العدم
فيكون موجودا معدوما هف واذا كانت القوة حاصلة بالفعل [illegible] لا امتناع بقائها [illegible]
الشيء يكون بالفعل بالقوة [illegible] فاذن كل موجود اما ان يكون بالفعل من كل وجه او يكون بالفعل من وجه وبالقوة
من وجه وكل ما هو بالقوة فاما ان يكون خروجه الى الفعل دفعة او على التدريج والثاني هو الحركة فحقيقتها
هي الحدوث او الحصول او الخروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وبهذا

الحركة

الآلات والاسباب لا يحصل منه في الشيء الكعبي من جهة تحريكه له لكان الفعل يحصل بغير حاجة فيها ذاته ومن جهة انها ذاته
مختص من غير سبب هو خطأ لما بيناه من كون الآلات والاسباب ولان الحركة وجودها مقصور على وجود المحل
فيستحيل وجودها من دون شرطه ولو لم يصح منه ان يأتي بالحركة في غير محلها لما صح منه فعل الكثير في حال حدوث الجزء لانه يصح
الا من عماد احتياج الشيء على الى ابو هاشم نفي ان يكون حسا بالاعتماد ما علم ودفع بكون محل الاعتماد ولكن منها
في اوله الحركات الا اذا تولد فلابد من الحركة لان الاعتماد شرط ومن حمل في الثاني اذا تحرك عنه فلابد من ان يحرك اليه
لنفس شرطه وبناه على ان الذي يولد في الغير هو الاعتماد ومنع ابو علي ان يحرك حركة واحدة الابعد حركة محل
الاعتماد بناء منه على ان الذي في الغير من الحركات انها شرط في توليد الاعتماد واحتج ابو هاشم رحمه الله بوجوب
تحرك محل الاعتماد شرطا في توليده للحركة لو حصلت حال حصول الاعتماد من حركة فان هذا واجب فيما هو
شرط في التوليد ومعلوم ان محل الاعتماد لا يتحرك الابعد تحركه ما اذا لم يتصل الى مكانه وحركه ما شاء الا محل
الاعتماد في الثاني وحال حصول الحركة لم يعدم الاعتماد وان يكون محله فكيف يحتاج الذهاب لو جعل [illegible]
صفحة من اجزاء لا يتحرك الجزء ولا اعلى فيها وحلق حبلا لو جهالة كان يهوي الحبل لا محالة ولو كان الامر كما
قلناه لكان الحبل لا يتحرك الابعد تحرك هذه الصفحة حين تحرك الى مكانها وهي لا تحرك الابعد حركة الحبل لان
حركته شرط في توليد اعتماده التحريك في غيره فيقتضي ان لا يتحرك كل واحد منهما وان يتفقا وهو باطل [illegible] احتج
الشيوخ على الواسطي وقاضي القضاة بحاجة الواحد منا في حمل الثقيل وتحريكه الى ان يفعل في كل جزء
منه بقدر ما فيه وفي جميع الاجزاء من الثقل وجزء اخر زائد فاذا كان في المحمول عشرة اجزاء من الثقل
فيحتاج ان يفعل في كل جزء احدى عشر حركة وكذا في تحريك الثقيل المتعدد ومنع ابو هاشم هذه الزيادة وقال
يكفي ان يفعل في كل جزء بعدد ما فيه من ثقله واما ابو علي فانه لما لم يحمل الثقل [illegible] الى ذات الجوهر
اوجب ان يفعل في كل جزء بعدد اجزاء المحمول كلها فصار قوله في نقل المحمول مثل قول ابي هاشم في المغالبة
نافيه واحتج الاولون بان الثقل الحاصل في جميع الاجزاء كانه موجود في هذا الجزء الواحد فكان لا يمكن
فاذا فعلنا في كل جزء عشرة اجزاء من الحركة قابلنا ما فيه من الثقل فلا يكون وجود التحريك والحمل اولى من ان لا
يوجد فلا بد صار كالقادرين اذا تساويا في قدرهما اذا تجاذبا حبلا فانه انما ينصرف الى جهة احدهما بزيادة
تفعل واعلم ان التحريك انما يسهل من الحمل ولهذا يصح من احدنا ان يحرك الحجر الكبير مع حمله لما عليه [illegible] الارض
التحريك دون الحمل فيحتاج الحمل الى زيادة ولان الحمل لو حصل ضعفا في محل الاعتماد دون تعاقبه فلا يمكنه [illegible]
عليه الا ان يعتمد الى جسم عريض فانه يحتاج فيه الى زيادة يحتاج في حمله ولهذا امكن من حمل لا يعجز عنه وكذلك [illegible]
الذي يحتاج اليه في الثقيل غير مقصور بعدد ما فيها [illegible] فيكفي زيادة يسيرة من جهة احدها في حصول الجسم

في جانبه قال اذا اوقفنا جسما كالحجر وغيره ويكون اجزاءه يتحرك خلافا للكعبي فانه قال اذا تحرك لا يتحرك الا الصفحة الحقيقية منه
دون باطنه وذلك لانه الحكمي من اجزائه تحصل فيه حركة الكافي [illegible] الاجزاء التي تلقيه ساكنة في الاول وانه
لولا حركة ما فيه ثم [illegible] حركة الزئبق المتموج [illegible] في [illegible] الا الصفحة العليا فالذي ابو هاشم هذا
القول بعضهم ان اجزاءنا اذا طلينا [illegible] واستعمل [illegible] الى الحران لا [illegible] كما لا يوصف الدهن [illegible] وكان
لا يجد [illegible] اجزاء [illegible] البطلان فان حركة الدهن تابعة لحركة [illegible] والكعبي بني ذلك على مذهبه ان الشيء انما يتحرك
في مكان وعنده المكان ما احاط بغيره ولا [illegible] المفارق من الصفحة العليا [illegible] المحيط بها دون الاجزاء
الباطنة من حيث انها لم تفارق ما احاط بها بل هي [illegible] والتحقيق فيه انا لو اردنا بالمكان السطح الحاوي كما
ذهب اليه الكعبي وارسطاطاليس والحركة عبارة عن مفارقة مكان الى مكان فلا شك ان الداخل لم يتحرك بهذا المعنى
ولو جعلنا الحركة عبارة عن مفارقة جملة الجهة فلا شك في انه يتحرك وبالجملة فالحجر يتحرك بحركة الحاوي بالعرض لا بالذات
بالنسبة الى المحاذيات والجهات قال الكعبي القادران اذا تعاونا على حركة جسم فيفعلان حركة واحدة فانما [illegible] حركة
واحدة فاداه هذا الى امتناع اجتماع المثلين بان منع [illegible] كل واحد [illegible] غير الجوهر [illegible]
على ذلك باجتماع [illegible] حيث [illegible] واعلم ان من جوز اجتماع المثلين قال كل
واحد من القادرين يفعل حركة مساوية لحركة صاحبه واما القدماء فانهم جعلوا السرعة كيفية [illegible] فكانت الصادرة
اسرع من غيرها قال الشيوخ ان الارض ليست ساكنة بل هي هابطة دائما وهو باطل والا لما وصل الحجر اليها
[illegible] اذا رمينا [illegible] لا يتصل الى الارض لانها اثقل منه [illegible] اسرع واحتج الشيوخ في
على كونها واتفقوا على وجه منها وهو ان الله تعالى يسكنها حالا بعد حال [illegible] على ما فيها من الثقل ودفع
ابو هاشم الى اخر وهو ان النصف الاسفل يطلب الصعود والاعلى الهبوط وقال بعضهم ان الله تعالى [illegible] للصالح
[illegible] تحت القرار على وجه لا [illegible] بعد ما فوقها لان وجه الارض لو كان ساكنا لامتنع [illegible] من
حيث كان مراد القديم احق بالوجود وليس [illegible] لجواز ان يكون السكون الذي في وجه الارض [illegible] وان
حدث حالا [illegible] وانه يجوز ان يكون [illegible] باقيا [illegible] في المنع وقال النظام
على كونها انها لم تجد مكانا تتحرك فيه وكان عنده ان المتحرك لا يتحرك الا في مكان واما كلمات الاوائل
في هذا الباب فسياتي ان شاء الله تعالى قال الكعبي الارض خفيفة [illegible] وجعلنا في الارض رواسي
ان تميد بهم [illegible] في [illegible] الارض [illegible] على النزول اولى لولا انها حقيقة
المطلب الثاني في انواع السكون والنظر في امرين الاول في معنى [illegible] مباحث
الاول في اعداد [illegible] الكون المستقر [illegible] حدوث الجسم باب الحركة والسكون

مثله اولى من ترسم لتساوى حالهما في المحسن ولهذا افارق الاعتماد الا انه يختص بجهة يتولد منها الحركة لا جهة لها والا كان
مثلا للاعتماد وكان يلزم في السكون ان يختص بجهة لانه قد يكون من جنس الحركة والغرض ان الحركة الساكنة تضاد الاولى ولانه
من الاضداد يولد ضده لان مضاده يبقى احالة وجوده ولو كنس له بعض تصحيح يؤدى الى الحركة تحيلا ومعنى وانه
كان يلزم ان لا يرجع الحجر اذا رمى الى العلو بل يذهب ابدا فان هذا يولد الحركة الحركة الا ان هذا الوجه انما يقع على قول ابى
هاشم حيث يقول بكلا في الاعتمادات ورجوع الحجر لتناقضها انما اذا احيل العلة امر الحدث في الجو فلعله ان يقول ان
الحركة تولد شيئا ولكن قد احتمه الامر الذى يقولونه وهذا هو الذى ادعو اليه ابا هاشم الى ان حمل على رجوع الحجر ساكن
الاعتماد لم يسلم له هذا الدليل اذ لا انفك عليه في الاعتماد حتى لا يحصل مولد الحركة لعله ابن احمد الجبائي وانا ان الكون
لا يولد السكون فظاهر والا لزم ما لا يتناهى ولزم ايضا لا نعرف الحال من تثبت القوى بالجسم ومن رجع منه عنه
في تعذر رفعه على الضعيف لانه كان يجرى مجرى ما كان الفاعل لجمع به فيه عند تثبيته به وكان يلزم ان لا
يسقط المعلق في الهواء مع قطع الحبل بان يولد الكون الذى كان فيه قبل القطع سكونا اخر بعده وعلى هذا
يلزم فيه سكون لو توهم دوام ان لا يسقط لو يولد سكونه الذى فيه اعلى من الكتاب وفى هذه الجملة لا يصح ان يستدل على
ان الحركة لا يولد السكون والا لزم ما بعدم [illegible] السكون فلا يولد الحركة لانه ليس يولد في غيرها اولى من غيره ومنه يعلم
انه لا يولد الكون الاعتماد والا لم يختص بجهة دون غيرها والحركة لا يولد الصوت لان الحركة لا جهة لها فلا يولد في غير
محلها والصوت يحصل في غير محلها فالمولد له الاعتماد في المكان عند المشايخ هو ما منع من اعتماد الثقيل
من النزول على وجه يقع عند اعتماده عليه وقال الكعبي هو المحيط بالشيء من جميع جوانبه والظلوم بانه ليس في التعارف
تسمية القميص مكانا اذا عرفت هذا فانه يمكن حركة جسم لا في مكان لان الله تعالى لو خلق جسما منفصلا لهوى عند تعذر
العالم وان لم يكن هناك ما يعتمد يتحرك لا في مكان وقال النظام الجسم لا يتحرك الا في مكان وهو مذهب الكعبي
فانه منع من صحة حركة الجسم او سكونه او وجود كونه فيه اذا لم يكن هناك مكان وقال لو خلق الله تعالى الجوهر الواحد فقط
لخلا عن الكون واحتج بان الحركة لا يعقل الا متغيرة المكان على الفرض وهو ممنوع بل الواجب ان يكون في جهة وقال
الكعبي اذا زال المكان من تحت المتمكن حله فيهوى فيه لاجل زوال المكان من تحته وعند المشايخ لما فيه من الثقل لا حمله
اما الحسن وعلى كالحجر والريشة وكان لا يختص اختصاص الجهة بالهوى في غيرها فانما تحوزه علو [illegible] داخل بدل
على انه للثقل البحث العاشر في القدرة على التحريك والتسكين لا خلاف بين الشيخين في ان الله تعالى يصح ان يسكن الساكن
وان ذلك السكون الذى كان فيه يبقى ثم يحدث مثله من جهته حالا فحالا على ما يقال في سكون الارض وكذا الاختلاف في صحة تحريك
احدنا الساكن ولكنهما اختلفا في ان احدنا هل يصح منه تسكين الساكن ام لا فمنع ابو على منه وقال لا يفعله في كلا
سقط لا يمكن ان يسكن الجسم سكونا مستأنفا وبنا ذلك على قوله ان المرء [illegible] من الحركة فلا بد من ان يفعل سكونا حركة دونه

المكان

ابو هاشم لان الشيء لا يبقى مثله فيصح اجتماعهما وانه اذا تشبث احدنا بالجسم يلزم السكون حال ما يكون الجسم ساكنا في جزء دونه
في الجو لا يقدر على تحريكه واختلف قول ابى هاشم في الجسم الذى لا يقدر احدنا على تحريكه هل يقدر على تسكينه فقال في الجامع
لا يصح وهو ظاهر قول ابى على في العسكريات وحكى عنه انه رجع عما قاله في الجامع وجوزه والتأويل على قال الذى يذهب اليه ابو
[illegible] التسكين لما لا يقدر على تحريكه حتى قال لا يصح ان يفعل فيه الاعتماد لانه ذهب الى تضاد الاعتمادات احكام من [illegible]
السكون [illegible] واحتج من جوزه بان الاعتماد الذى هو سبب السكون حاصل والمحل محتمل ولا مانع فيجب وجوده [illegible]
انا لا نسلم ان [illegible] الذى هو الكون ولا منافاة بين السكون وبينهما ولهذا لا يحد الحجارة اذا اعتمدنا على جملة [illegible]
زادنا [illegible] وان يولد اعتماده السكون فيه وان لم يقدر على تحريكه لانا اذا عجزنا عن تحريكه فقد عجزنا عن السكون لانا نقول الا انه
الملازمة لان في التحريك معالجة التسكين وهو اجتماع لزيادة موجب الاعتمادات ولا يمتنع وجود الكون ولانه يجب
ان يفعل بعد ذلك في جميع اجزاء الجبل [illegible] الا اذا اراد تحريكه وليس كذلك عند السكون اذا عرفت هذا فاذا
صح التسكين لما لا يقدر على تحريكه فالقدر الذى يسكنه هو اذا لا يجوز ان يحرك الجبل ساكن [illegible] ثم بعد عنه اذا اراد
قلع شيء من الحجارة ان يحتاج الى ان يفعل ازيد مما يفعله من الاكوان لو لم يكن هناك تسكين وهذا معلوم فيجب ان يقال
هو القدر الذى لو قدمنا اذا اعتمد به حتى يسلم الى اخر تخوم الارض على ما قاله ابو اسحق خلافا لما قاله ابو هاشم انه التسكين
القدر الذى لو اتصل لقدر على تحريكه لان السبب الواحد قد يصح يولد في المحال الكثيرة كالقدرة ولا يلزم الشاعر ان
يسلم اعتماده الى الارض [illegible] لانه يجب ذلك لو ثبت الاتصال في الجميع ولذا تكون من الباب الذى [illegible]
لا يقال اذا لا يقدر تحريك بعض الجبل [illegible] فهلا يقدر مثله في التسكين لانا نقول الغرض [illegible] لانه بالالتصاق
قد صار في حكم الشيء الواحد ولو حرك بعضه من سكون الباقي لحصل افتراق واذا كان ساكنا فلا يسكن بعضه زيادة تسكين
دون غيره ولا يحصل المانع ما فرق [illegible] اما قال بعض المشايخ يجوز ان يحرك الجسم حركات متوالية
لا يسكن فيها في جميع الاجسام وجوزه الكعبي في الخفيف دون الثقيل ولو قيل بانه كان اقرب فانا اذا رمينا الخفيف
لم يجد سرعة حركة كسرعة حركة الثقيل والثاني في الجو يمنع الخفيف ما لا يمنع الثقيل ولا وجه يمكن الانسان ان يمنع
توالي الحركات في الثقيل اذا كانت الاحوال سليمة ولا عارض في الجو والدليل يمنع الريش ان يدل الخفيف والثقيل من الهواء
الذى في الجو والاولى انه كان الحجر والريشة الهابطان [illegible] الا ان الهواء مانع للخفيف [illegible] والثقيل تخرقه [illegible]
الصحيح عند مشايخ المعتزلة [illegible] ابو هاشم [illegible] العدم [illegible] التسكين [illegible] ولا علاقة بان يخرج
فيسكن [illegible] وقال الكعبي انه غير مقدور [illegible] قولنا ان السكون يحتاج الى اكثر من المحل [illegible] فلا [illegible]
[illegible] الى [illegible] اذا جعل الله [illegible] السكون [illegible] اذا جعله على قرار [illegible] دام الكون زائدا
على موجب الثقل ولانه كما لا يسكن السماوات ولا الارض ولا [illegible] اذا وصل منزلا لضعف [illegible] وهو ممنوع [illegible] على

القدرة من شأنه ان يكون هناك تباين بين محل الاعتقاد وبين محل الكون وهذا المعدوم من [illegible] **البحث الثامن** في ان
الكون يولد غيره اعلم ان الكون احد الاسباب وانما يولد التأليف بشرطين وجود المحلين ويولد الاعتماد بشرط انتفاء الصحة عن المحل
وانما عنى الاول باعتبار حصول التأليف مناسبا للكون فان المجاورة اذا حصلت طرا لا يحصل التأليف فيولد
واذا حصلت عرضا حصل التأليف في هذه الجملة فيمكن حاله كحاله [illegible] فيجب ان يكون يولده ولاجل هذا الكون التأليف
في المحل عند كونه المجاورة وبهذا نعلم انه ليس يولد التأليف عن الرطوبة لانه يحصل بحسبها [illegible] وبهذا على انه كان يكون
يوشارك الرطوبة الكون في توليد التأليف لشاركه في توليد الالم وانما علمنا انه مانع من حصول التفريق وهذا الالم
بحسبه ويولده لا يكون الانتقال كونه محال ولا يدم بشرط انتفاء الصحة والا لوجب ان يتبع سائر احوالنا باعتماده عن مكانه بحدوث
كونه فيه والمجاورة كونه حاصلا في حيزين لا يعقل [illegible] عن التأليف اللازم ووقوع الفعل [illegible]
ان يكون احد الكونين حاصلا في [illegible] فعل العزة [illegible] يوجد [illegible] التأليف في محله على [illegible]

البحث التاسع في التفريع على التوليد وهو وجوه احدها اختلف الشيوخ في توليد الكون في حالة الحدوث والبقاء وكلام [illegible]
دال على انه يولد في الحالين [illegible] شرط في توليده التأليف كون المجاورة والا لا [illegible] العكس [illegible]
لم ايد التأليف واذا لم يكن كذلك فلا جل ان [illegible] عن محدود من كان الجسم ملتصقا متى [illegible]
فالمنع منها لان التأليف [illegible] في اعتبار كون انتفاء الصحة لان الكون لو حدد [illegible] انتفاء الصحة [illegible]
[illegible] على ما كان فان [illegible] سكنت في [illegible] انتفاء الصحة [illegible] كان علم [illegible] فان [illegible] انما [illegible] لان
يولده [illegible] يولد [illegible] الى ذاته فلا يجوز ان يختلف في حالة الحدوث والبقاء [illegible] انه لم [illegible]
الاعتماد [illegible] ان التولد [illegible] الحادث [illegible] لا يجوز [illegible] شروط التوليد في الكون ان لا يمنع [illegible] وجود
عارض [illegible] لا يصح [illegible] انه يولد الكون لا ضد له بالتأليف والالم فاذا لم يوجد [illegible] الكون فلفقد بعض الشروط كحالة الاعتماد
لانه اذا ولد الكون فلا ضد يصح حصوله مع الاعتماد في التوليد ولا يحصل [illegible] شرط [illegible] وجوده
مانع [illegible] الشرط [illegible] واذا حدث اكوان كثيرة في المحل وانتفت الصحة [illegible] يولد كلها اذ ليس بعضها
بالتوليد [illegible] فلا [illegible] حيث [illegible] واحد ولا بعضها دون بعض واما الجمع على التوليد اذا انتفت الصحة [illegible]
وهو غلط لفقد الاختصاص والشرط حاصل في الكل فلا وجه للتخصيص [illegible] لا يولد الكون [illegible] والتأليف
اما [illegible] الكون [illegible] على كل وجه ولا شبهة في انه لا يولد [illegible] واما الشبهة [illegible] عارها [illegible] الجوهر
ويولد [illegible] على الكون [illegible] على [illegible] الى [illegible] على [illegible] الحركة
[illegible] الحركة ويولد [illegible] للصوت [illegible] الحركة [illegible] للسكون [illegible] في السكون [illegible] ان يولد الكون [illegible]
كما [illegible] الحركة يولدها [illegible] والمشهور ان الذي يولد [illegible] الاعتماد لان الحركة لو ولدت الحركة لم يمكن [illegible]

ابو هاشم على ان الاكوان اجمع تدرك [illegible] وهو قول الكعبي ومنع ابو هاشم من ذلك وقال [illegible] الا ساولها
السمع لكنه [illegible] يجوز انها تعلم بالضرورة وان لم تدرك وذلك حيث حصل العلم بالمتحرك عالما بحركته [illegible] رجوعا عن
ذلك [illegible] على [illegible] قولا [illegible] ابو هاشم ثم رجح الشيخ ابو هاشم بان راكب السفينة لا يفصل بين كونها سائرة وكونها
واقفة ولو كانت الاكوان مدركة لوجب ان يفصل [illegible] لان الادراك [illegible] انما يتعلق بخصوصية المطلق [illegible]
لانعات [illegible] ووقوع الفصل انه يحدث فيه مثل ما يحدث في السفينة من الاكوان فيصير كالمبرد واندفع لا يدرك
[illegible] الا انا نقول [illegible] في السفينة ضد ما يحدث فيه [illegible] سنظر الى الشط فلا يعرف حركته وسكونه [illegible]
كان [illegible] كان يلزم ان لا يقع له الفصل لذا ركب [illegible] لانعات [illegible] راكب السفينة
بفصل بين كونها متحركة وواقفة [illegible] انه مدرك لانا نقول [illegible] كانت [illegible] الراكب
السفينة الفصل وهو ممنوع وايضا لو كانت مدركة لوقع الفصل بين كثيرها وقليلها كالنعم والطعم وغيرهما ولكن
لا نعرف [illegible] في الجسم حركة واحدة او كثيرة وايضا لو كانت الاكوان مدركة لوقع العلم الضروري بها ولكنا نستغني عن [illegible] على سكون الارض احتج ابو علي بانا ندرك تفرق المتحرك [illegible] وجواب السائل ان التفرقة باعتبار [illegible]
هاشم في الاعتذار عنه وجهان احدهما ان العلم بالتفرقة هي باعتبار ان الجسم اذا تحرك عن مكانه [illegible]
ويشغل [illegible] فانا [illegible] بعدان كان [illegible] وعلى ما كان [illegible] المكان
[illegible] بالجسم [illegible] انه لا [illegible] ما كان [illegible] الجسم اذا تحرك
الجرم [illegible] الرائي [illegible] كان متصلا [illegible] اذا تحرك [illegible]
اذا تحرك الى خلف فالفصل بين حالات الجسم انما هو باعتبار اضطراب حال الشعاع ولا يحد [illegible] لا يعرف
الشعاع ان لا [illegible] هذا الفرق فانطوى الحكم عن الحكم لا يعلم [illegible] هذا ان لا يعرف ابو علي الاكوان
حيث اعتقد انها مدركة وهذا القدح في طريقه حدوث الجسم لان طريق الحدوث معرفة حدوث الاكوان المتوقفة على
معرفتها الا انا نقول اذا عرف عندنا ان الكون [illegible] الجسم [illegible] لا [illegible] ذلك الاعتقاد [illegible] هذا النظر

البحث السابع في ان الاكوان مقدورة البرهان على انا قادرون على الاكوان هو البرهان
الدال على قدرتنا على جميع الافعال الصادرة عنا من وجوب وقوعها بحسب قصودنا ودواعينا وانتفائها بحسب صوارفنا وكراهتنا موقوفة على [illegible] السبب الذي هو الاعتماد وقاعدتنا [illegible] على المسبب
[illegible] الاتقان والاحكام فيها الى ما شاكل ذلك ثم ان الكون يقع منا على وجه الابتداء والتوليد اما
محل القدرة او متعديا عنها وان كان [illegible] الى [illegible] الاعتماد هو الذي يولد [illegible] الاكوان [illegible] صدوره
عنا [illegible] هو الموجود في الجوهر حالة الحدوث فان العدم [illegible] هو المحض بالقدرة عليه لان الذي يفعله في محل

والوقت احدهما متعاقبين وانما توجد في المحال على الترتيب الحادث الذي لا يتأتى له اجتماع الجواهر المتعددة في مكان
واحد اما غيره من المماثل فيمكن حصولها في وقت واحد في محال متعددة كسواد في محلين جوهرين دفعة ويختص الحكم الاول
وهو صحة دفع التماثل فيه وذلك مفقود في غيره لانه يقع في الامور المتضادة او المتماثلة ايضا فان الخط المركب من ثلثة
اجزاء اذا اراد احد ان ينقل احد طرفيه الى الاوسط واراد الآخر ان ينقل الاوسط الى الطرف الاخر من انواع دفع الممانعة لا بسبب
الجوهر مثل ما لا كون متضادة كالكون اما ان يتماثل اولا فالاول مثل الكون في المكان الثاني فانه مع الكون في
المكان الاول واما كالكون في المكان الثالث بالنسبة الى الكون في المكان الاول فانه لا يصح الا بعد حصول الكون في المكان الثاني
وذلك مثل الكون فانه لا يصح غيره من الاكوان مع المتضاد من الاكوان اما ان يتضاد في الجنس كالكون في المكان الاول مع
الكون في الثالث واما ان يتضاد في الحقيقة ان يرد احدهما على الآخر نفسه كالكون في المكان الثاني مع الكون في الثالث
ولا يكون لذلك الا في الاكوان فانه عند تعاقبهما فهو مثل ما يقع في المتضادة من الاكوان عند من يرى الحركة وجملة ذلك على
انه ضرب الصحيح في طريق التداخل والمعاقبة بان يكون المحاذاة فيثبت في الكون من يقول الله لا يستبد فانه يصح ان
يوجد احدهما بدلا من الآخر وتعاقب احدهما صاحبه يصح فيه التعاقب وفي التداخل يكون الكون من جنس او من
جعله كون متولدا في محاذاة متجاورين فان احدهما يصح معاقبة الآخر ولا يجوز وجوده بدلا منه يصح فيه البدل
دون المعاقبة لا يتأتى ذلك الا فيما هو من جعله كون حاصله جاز حدوث الجوهر في مكان متباعدين يصح من الله تعالى اي
الجوهر المتحيز بدلا منه ... وهما كونان ضدان والتعاقب فيهما لا يصح لامتناع الطفرة وانما يصح ان يتماثلا متماثلا ان
ان يصدر منا الكون في الاول منهما في العاشر قالوا اذا صح لنا تضاد الحركات في جهة بطل قول البلخي ان الجسم يتحرك
دفعة واحدة وكونه متضادين احدهما بالذات والآخر بالعرض لانه يقتضي حصوله على حالين متضادين كما انه البرد
منافيه على التوالي وحركة المتحرك على خلاف التوالي وكذا الكواكب السابحة وكالمتحرك في السفينة انما يتحرك على خلاف حركتها
والنملة المتحركة على الرحى على خلاف جهتها واجابوا بان المتحرك في السفينة انما يتحرك حال وقوفها فاذا تحركت وقف وكذا
النملة تتحرك حال سكون الرحى ولكن حال حركتها ولا حاصل فيه ان السكنات تتخلل الحركات وهو معلوم ووصف الحركة
بالسرعة والبطء الا باعتبار تخلل السكنات وانما يكثر مجموع ذلك في مجموع حركات الحركة الواحدة يستحيل عندهم وصفها
بالسرعة والبطء لان كل حركة فانه لا يقطع ان تقطع بها الا مكان واحد اذ لو قطع بها مكانا لكان اداتها على صفة ضدين
واما سرعة الحركة عندهم تخلوها من السكنات او قلتها والبطء في دوام حركة الكواكب واما الفلك وانها مع سرعة احدهما
وبطء الآخر ولكن في الحركات الحتم بشرح القطع ولهذا الحركة هم اوقاتا بقدر حركات متوالية وتحركه في جسم
اوقات بالوقوف وحركات سكن في ...ة وقات يكون حصول الاسرع وان كانت حركات الاخر اكثر وليس
الحركات ما يظهر للحس كالحركة السواد وانما يكثر الحركات في قوة المنبع ... العلة فسرعة حركة احد الجسمين وبطء الاخر

ان احد الجسمين يكثر تخلل من الآخر فيكثر الحركة الموجودة عن الفعل الكثير ومن الاتم على قول من يقول ان كثرة الحركات كميتها في
انه لا يقطع بها ولو قدر احد الامكان لما واحدا وهو مذهب المانع وكالجسم على الاستدارة لان الاجزاء التي تصح حركتها
في سمت الاعلى والجزء الذي يصح ملاقاتها للغير ... ومتى تحرك دورا كان هذا كمن الوجه ما يتصور حدوثه في الاجزاء المتحركة
ولا شيء اصغر الى البحث الخامس في بقاء الاكوان اختلف الشيخان ههنا فقال ابو هاشم انه يصح البقاء
عليها الى شيء منها كان وقال ابو علي لا يجوز بقاؤها وهو مذهب الاشعري والحكوم يجوزا وعلى بقاءه اذا كان من قبل
الى درجة متى صادف منه او محل ان فيه جاء من الكامل سائر الاعراض من بقائها والكلام عن محروسهم في ذلك ظاهر
فانه معلوم من بقاء الاعراض والدليل على البقاء ان الكائن في جهة لا يخرج عن كونه كائنا فيها الا عند طرو ضد على طريقه
واحدة والاتم اذا ثبت احدنا الجسم في الجو لا يمكن دفعه فاذا زال عنها امكنه ذلك وكان العلة انه
في الاتي الكائن يحدث السكون حالا فحالا لا الى ... ثم في الثاني يكون من حدوث مضاده ... توجد للثاني من الاكوان
في المسح ولولا ذلك لم يقدر على رفعه في الثاني على حد تقديره في الاول وايضا لو لم يكن للاكوان بقاء لزم احد الامرين وهو
اما ان يمتنع علينا نقل الاجسام الثقيلة اصلا او ما يتأتى لنا نقله ... بسهولة لان العدم غير حاصل ان اراد اي ذا السكون فيه حالا بعد حال
فمراده بالحصول الحق فكان يمتنع وان كان لا يرد ذلك فيجب ان يتأتى علينا نقله فلما صعب علينا هذا علمنا ان بها كالمحتاج
الى الابطال فهو ما في آخره او على وجوه الحركة لو بقيت لتضاد بسكون والحوادث معلوم ذلك فان الجسم ... حدوث الحركة
على خلاف ما يدرك السكون فلو بقيت لامتنع ان يتغير في ادراك لانا نقول لا نسلم ان الاكوان مدركة بل نعلم بالسكينة
لا بالحس قيما وانما لنا طلب الامتناع قلت الحي او الميت مثله ما لي ... ان حرارته يقرب من حال الكون في ذرة بجسم
حكي حسنا فلو امره بالخروج فلم يخرج صار ذلك الكون نعته ... انما على ولنا بعدم البقاء فان المكثير لو دام السكون حالا فحالا
فلذلك يسمى الذم والحركات تسمى الذم لانه لم يفعل ما وجب عليه من الخروج مع ... والحس يعلم ... وقد يحتاج الى ...
في دار ... الى تجدد الاكوان في ... لو لم تبقها لسقط ... التواب ... وانكار ... ولهذا ... ولو
قيل الحركة لكانت مقطعا للمكان في حال بقائها اذ كان يسمى حركة وهي باقية كما يسمى بذلك اذا كانت حادثة والجواب
بالمعارضة بالمعنى فانها وان تعلق به من ان يكون في هذا المكان لان قيل ... لا يعلق جسم او قطع بها مكانا لم ينتقل ولا
تعلق جسم انهن كالسواد في انه لا يصح ان يصير لو بقي صار سائرا او حم ... او الى شيء يعقل كوننا في اجسام
اذا ... لا يصح ان يقطع بها غير ذلك المكان كما ان السواد لا يحدث ان يسود به غير ذلك المحل ... السواد يختص
محلا معينا والحركة لو وجدت تعين ... من تخصيص جهته بخصوصه ... وقال ابو هاشم لم يمتنع عن وجود الحركة في الجسم
او وجد في الاول او في الثاني مكانه اجبنا بانه قد وجد فيه فينتقل منه الى الثاني وكان جاز وجودها حال البقاء في
الثاني كما انه يوجد في الثاني من مكانه البحث السادس في ادراك الاكوان اختلف الشيخان ههنا فقال

ثم على وجه القبح فأثره بأثره أثر العلة فوجب أن يختص به بيانه أنه لما كان لم يكن الاختصاص حاصلاً للفعل بالفاعل في حال حدوثه
من الاختصاص ما ليس له حال البقاء ألا ترى أنه بهذا التعلق والاختصاص اختص الحسن بحال الحدوث دون غيره
وإذا كان للفعل حالة الحدوث بهذه الزيادة من الاختصاص جاز أن يكون ذلك شرطاً لتعلق الإرادة و
الكراهة بوجه القبح وليس كذلك حال البقاء ألا ترى أنه قد انقطع عن الفاعل بخلاف صفة الكائنية فإنها
ليست من جنسه [illegible] صفة من صفات القادر بل هي حاصلة بالفاعل لكونه واحداً [illegible] صفة القبح بالفاعل من
حيث كونه قادراً ولكن لم قلتم بأنها إنما اختص حدا بها لأجل الحدوث من حيث إنها كانت بالفاعل لا لأنه الحكم
دار معه وجوداً وعدماً فإن قيل ما كان بالفاعل اختص بحال الحدوث ولما لم يكن بالفاعل بل بالمعنى
لم يختص به لأنا نقول الدوران ضعيف والنقض لم قلتم بأنه قد [illegible] بالمعنى دوامها بما كانت بالمعنى
صح بقاؤها حال البقاء وإن كان الكلام فيه والنقض لم قلتم إنه لا معنى غير ما ذكرتم يمكن من العلة [illegible] وجه
أخرى بها أن يكون القبح كمعنى في الحدوث فإنه وجه يقع عليه الحدوث فإن يستحق للذم يستحق الذم لأنه أحدث القبح
على ذلك الوجه ومعلوم أن الحدوث وابتداء الوجود يتعذر حال البقاء فلهذا تعذر تجدد وجه القبح ولو
قدرنا إثبات الوجه بالعلة فإنه يتعذر ذلك كما يتعذر [illegible] بخلاف الكائنية فإنها ليست كمعنى في الحدوث
فصح إثباتها للجسم بالفاعل في حالة البقاء كما صح إثباتها له عندكم بالمعنى. البحث الثالث في التماثل و
الاختلاف في الأكوان اعلم أنا قد بينا الخلاف في هذا المعنى الذي [illegible] أبو هاشم لكنا نبحث في فرع مبني عليه
إثباته على مذهبهم فنقول ذهب أبو علي وأبو هاشم إلى أن الأكوان تتماثل فمنها المختلف والمختلف منها متضاد
ثم اختلف الشيخان فقال أبو هاشم الكونان المتماثلان هما اللذان يختصان بمحاذاة واحدة سواء كانا حركة أو سكوناً
وسواء اتحد المحل أو تغاير [illegible] حركة يمنة وكل حركة يسرة فإن أبا علي قال إذا مشى في جهة ثم
رجع إلى ما ابتدأ منه كانت الأكوان الصادرة منه أولاً مماثلة للصادرة عنه ثانياً لأن تحركه في الحالتين
في محاذاة واحدة وأما الأكوان المتضادة فهي التي لا تختص بمحاذاة واحدة وبنوا ذلك على مقدمة
هي أن التماثل في المعلولات يستدعي تماثل العلل [illegible] أبو علي [illegible] للوجود في جهة واحدة
أن يستدل على التماثل والتضاد بما اعتبر في ذلك بكونها حركة أو سكوناً فاشتراك التضاد بينهما على كل حال [illegible]
مذهب أبي القاسم الكعبي لكن اختص بإثبات الخلاف [illegible] وجميع القبح من الأكوان [illegible] الحسن [illegible] خطأه
لأن الحسن والقبح قد يشترك فيهما النوع الواحد والمتماثل وكالاختلاف [illegible] على الشيء في ذاته [illegible] أبو يعقوب
[illegible] تضاد في الأكوان [illegible] عن تضاد [illegible] من الأشاعرة كالقاضي أبي بكر وغيره
[illegible] أن الأكوان كلها متضادة لأنها إن اختصت الحصول في حيز واحد كانا

مثلين وكانا متضادين وإن اختصت الحصول في حيزين لا بحيز واحد فلا شك في تضادهما [illegible] المعتزلة
لكن الذي بينهما إمكان اجتماع الأمثال فالمعتزلة جوزته والأشاعرة منعوه فلهذا حكموا بأن المثلين ضدان لأن [illegible]
هما اللذان يمتنع اجتماعهما وأن [illegible] المثلين اللذان لا يمكن اجتماعهما [illegible] معاقبتهما في محل واحد
لم يمكن جمع المثلين من الأكوان متضادة والمشهور عند المتكلمين الأخر والحكماء [illegible] وأن يكون بينهما غاية
التباعد فلا يكون ضد الواحد إلا واحداً ومن جوز دوام المماسة بالجوهر الواحد [illegible]
القول بالتضاد عليها لأن المماسة عنده أكوان وليست أضداد الاجتماع بها [illegible] غير متضادة احتج المانع على
التماثل [illegible] فيما إذا اتحدت الجهة بأنها لو كانت [illegible] وجب الخلف والتالي باطل فالمقدم مثله والشرطية ظاهرة
وبيان بطلان التالي [illegible] الإشارة إلى جهة [illegible] في البعض يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] حركة فإنه [illegible] على الجوهر في مكان [illegible] إلى هذا المكان [illegible] حركة وإن كان الآن سكوناً [illegible]
أبو علي لو كانت الحركة في جهة والكون فيها مثلين وجب صحة اجتماعهما وأبو هاشم التزم به لكن عند الاجتماع يخرج الحركة عن
[illegible] من حيث إن [illegible] إلى مكان سواه وقد بينا أن نفس ما هو حركة قد يصير سكوناً [illegible]
[illegible] سكون وقد كان يصح أن يوجد حركة على ضرب من التقدير فأما في الوجود فالسكون محال أن يصير حركة من بعد لأنه
[illegible] من حيث إن اختص [illegible] الجوهر كان في هذه المحاذاة [illegible] الجوهر
لا [illegible] على التضاد فيما إذا وجبت الأكوان على الاختصاص بالجهة الواحدة بالعلم الضروري
بامتناع حصول الجوهر الواحد في الوقت الواحد في مكانين ولا وجه لهذه الاستحالة إلا تضاد الكونين اللذين بهما
يحصل في الجهتين [illegible] استحال حصوله في الجهتين [illegible] التضاد في الجهتين [illegible] الجهة
واحدة والأكوان [illegible] من حيث صحة وجود الجوهر في جهتين [illegible] إذا اتحد المحل تضاداً وإن
تعددت الجهة على الحقيقة وإنما تضادا في الجنس [illegible] تعدد المحل [illegible] كان المحيل لذلك [illegible]
يصح كونه في كل واحد من الجهتين على البدل وإنما يصح أمر من الأمور [illegible] عندكم يصح في كل
واحد من الجوهرين [illegible] أن يحصل في جهته [illegible] اجتماع جوهرين في الجهة الواحدة فقد صار [illegible]
ما صح حكماً محيلاً له [illegible] محيلاً لما [illegible] وجوده في جهة لا على وجه الشغل لها و
[illegible] وجوده في الجهة [illegible] الشغل لها فصار [illegible] مصححاً لأمر ومحيلاً لما سواه ولكن ذلك
[illegible] المصحح لأمر هو المحيل لذلك الأمر بعينه. البحث الرابع في تفاريع التضاد والتماثل
وهي [illegible] مشايخ المعتزلة [illegible] الأكوان [illegible] من سائر المتماثلات [illegible] وجوده

كون الجسم كائناً في الجهة فإنه في الآن من كونه كائناً في الجهة كونه شاغلاً لها، والشغل لا يعقل فيه الزائد، والجواب أنا نصحح
الكائنية يصح فيها الزائد والنقص في الزائد لا يكون بالفاعل إلا الصغرى على جهة الغوص إذا وضع يده على جسم واستفرغ
جهده في تسكينه لم يقدر الضعيف على تحريكه ومتى استفرغ جهده في تسكينه أمكنه تحريكه فعلمنا أنه زائد في الأول إذ لا يد ما زاد به
في الثاني إذ الواحد إذا اتصل يكون قادرين فدفعه أحدهما حال جذب الآخر فإنه يحركهما وليس فعلهما واحداً ولا
مقدوريهن قادرين وإلا الكبرى على جهة الفاعل كالعلة وكالأوتاد العلة في أن بعد صفة واحدة كذا الفاعل
في الوجود لما كان بالفاعل امتنع فيه الزائد وكذا انها والأعراض وقوله صفة الكائنية يصح فيها الزائد قلنا القدرة
سطل ذلك فإن الكائنية هي الحصول في الحيز وقد تعرض بكونه محاذياً لجسم آخر ومن المعلوم بالضرورة أن كون الجسم
محاذياً لأجزاء في الجهة مما لا يصح فيه الزائد وليس امتناع تحريك الضعيف ما تسكنه القوي لزيادة صفة الكائنية
بل لعارض وهو زائد الاعتماد والمدافعة كما يمتنع عليه نقل الجسم لما فيه من الاعتماد لا من الكون لأن الكون الثاني لا حظ
له في المنع عندهم ولا نسلم امتناع مقدور بين قادرين على ما مر ولا نسلم أن الفاعل كالعلة ولا نسلم أن الوجود صفة
وأنها زائدة على الذات بل هو نفس الذات وزائد النفس الواحد مع أنه واحد حال سواء كان بالفاعل أو بالعلة لا لذاته
بل زائد الذات أن يصير مع اثنان في الوجود ذات أخرى وذلك جائز وهو بالفاعل سلمنا زيادة الوجود فلم قلتم أنه لا زائد
أصلاً وإن جهة الوجود لو صح زائد الوجود لصح أن يحصل صفتان وجود بتعاقب قادرين وفي ذلك كون مقدور بين قادرين
لو صح زائد الوجود لصح من القادر أن يوجد الفعل حال البقاء صفة وجود ويتم صفتان أما الأول فلا استلزام
الدور لأنهم إنما يعلمون استحالة كون مقدور بين قادرين بعد أن يعلموا أنه لا زائد في صفة الوجود فإن حسنتم الطريق
إلى نفي الزائد استحالة كون مقدور من قادرين دار لا يقال يعلم استحالة مقدور من قادرين بما لا يتوقف على نفي زائد
الوجود بعقول الدليل قادران معتدان واحد بأن يوجد له صفة وجود صح من أحدهما الوجود دون
الثاني فيكون ذلك الشيء موجوداً ومعدوماً وهو محال لأنا نقول إن أردتم بكونه معدوماً موجوداً أن يحصل له صفة
وجود ولا يحصل له ما زاد عليها فمسلم وإن أردتم أن لا يكون له صفة وجود أصلاً فكيف يلزم ذلك وقد حصل له
صفة الوجود سلمنا لكن لم لا يكون أن زائد الوجود يتعلق بقادر واحد ويمتنع زائده بقادرين والإلزام ما ذكرتم من وقوع
مقدور بين قادرين وأما الثاني فلم لا يجوز أن يوجد حالة البقاء لا يقال لو جاز ذلك لصح ذلك مثناً بكونه
باقياً مبتدأ وهو محال لأنا نجيب عن الأول بما مر وعن الثاني بأنه لا نزاع إلا في ذلك لأن أعمالنا في
أن هذه الأكوان وهي صفات وأنتم لا تثبتون للصفات صفة وجود وأما غيرها نحو إعمال العلوم
الاعتماد والتأليف والصوت وهي أنفس صفات وغير زائدة فكيف يثبت لها صفة في البقاء سلمنا فلم لا يكون
الواحد منها صفة الوجود فإن القوي إذا استفرغ جهده لا يمكن حصول في محاذاة يجوز أن يوجد للتسكين منه صفات

الوجود بدلاً وقولكم إنه يحدد فيه ذات الأكوان دعوى لأن عندكم يكون باقياً مستداً أنه لم يكن له وجود من قبل
النقض بأنه كان موجوداً من قبل فهو مناقض وإن أردتم أنه يتجدد له صفة بعد ما لم تكن أخرى من قبل فهو المتنازع ولم
قلتم إنه فيما كان من الحصول في جهة أن يتجدد له حصول آخر يكون مستمراً ويتجدد المجاورة مثلها سلمنا استحالة الزائد في الوجود
فلم قلتم أن العلة في كونه بالفاعل ولم لا يكون الوجود هو العلة في امتناع الزائد فيه أو جزء العلة أو شرطها لأن ذلك
منتقض بصفات الأجناس فإنها ليست بصفة وجود ولا يصح فيها الزائد لأنا نقول هذا عكس العلة وهي غير مبطل
للعلة وهو مبطل للتعليل الذي لكم لأن صفات الأجناس لا يصح فيها الزائد وليست عندكم بالفاعل على الوجه الرابع كما
يكون بالفاعل ما هو زائد على الوجود لا يحدد في حال البقاء والكائنية يحدد في حال البقاء فلا يكون بالفاعل أما
الصغرى فلوجوه: أما أولاً فالحس والعقل بالفاعل لم يحدد بالفاعل حال البقاء ولا علة لذلك إلا أنها بالفاعل وذلك
أنه بالفاعل لا يحدد في حال السماع الصوت وغيره إذا عدم لم يصح أن يجعل خبراً وجه زائد على ذلك إلا امتناع
الحدوث عليه في حال عدمه وهذا قائم حال البقاء الواحد منا لا يصح منه أن يجعل كلام غيره خبراً ويصح أن يجعل
كلام نفسه ولا فرق إلا أن كلام غيره لم يحدث منه وكلامه حدث منه فيجب أن يكون الصفات الزائدة على الحدوث
إذا كانت بالفاعل تختص حالة الحدوث وأما الكبرى فظاهر والاعتراض أن عندهم بالحسن والعقل والقبح الكلي غير ثابت للمدح والذم
متفقاً أنه بالفاعل لأن ما بالفاعل يمكنه أن لا يفعله وكان يلزم حينئذ أن يقدر الله تعالى على فعل القبيح أن لا يفعله
كونه مستحقاً للذم وهو باطل وإن عنيتم الوجه الذي لأجله يستحق الذم وهو على ضربين أحدهما أن يكون كذلك لما يرجع إليه
وهو على ضربين أيضاً أحدهما أن لا نفعل فيه إلا ما يرجع إليه نحو كونه جهلاً فإن ذلك عندهم ليس بالفاعل فإن ذلك من
صفات جنسه وعندنا أن ذات الجهل يكون ذاتاً بالفاعل ثم يحدد كونه ذاتاً وجهلاً معاً يحدد وجودها دليل يحدد
كونها جهلاً أسوى وجودها والثاني لم يرجع إلى أمور عدمية نحو كونه ظلماً من حيث إنه ساهياً أو مفسدة لا جهة وأما كونه
الإثم المشار لذلك صفة حقيقية وأما عدم الجناية والعوض فذلك أمور عدمية وذلك لا يمكن أن يكون بالفاعل وأما الثاني وهو أن
يقبح لا لما يعود إلى الفعل بل لما يرجع إلى غرض الفاعل كالسجود للصنم فإن جهة القبح كون هذا السجود أوجده الفاعل
لأجل الصنم ومعناه نحو أن غرض الفاعل في ذلك كان تعظيم الصنم ولا يعقل سوى ذلك فإن ادعيتم غير
ذلك فبينوه وأثبتوه بالدليل وكان غير معقول بالفاعل ليست إلى وجه أنه غير معقول بالفاعل فلا يمكن قياس الكائنية
عليه سلمنا أن وجه القبح صفة للفعل ولكن لم قلتم أنها بالفاعل وإن ذلك ليس لكونه مريداً وإذا كان كذلك لم يكن
نسبة الكائنية إلى الفاعل وقياسها عليه لأنه تعالى إذا حصل بالفاعل وإن كان لكونه مريداً صح القياس عليه
لأنا نقول لا نسلم إذ أن كان يحصل يكون الفاعل مريداً صح قياس الكائنية عليه للفرق فإن الإرادة إنما تعلق بالفعل
حال الحدوث دون حال البقاء وإنما امتنع إثبات صفة الوجه للفعل حال البقاء لامتناع تأثير وهو يعني إرادة الإحداث

علمنا هذا الحكم وان لم نعلم شيئا آخر ولو لم نعلم هذا الشيء لم نعلم الحكم وان علمنا اشياء اخر لا يقال انه لو جاز ذلك جاز اسناد
التحيز الى غير الحركة فان كانت يدور معها وجودا وعدما وذلك يقدح في باب التعليل ويفتح باب الشك في العلل والمعلولات
وان ذلك المقارن ان لم يمكن انفكاكه عن هذا الشيء او امكن انفكاك هذا الشيء عن ذلك المقارن لم يكن الحكم دائرا
معه وجودا وعدما وان لم يمكن انفكاك المقارن عن الشيء ولا انفكاك هذا الشيء عن المقارن فحيث حصل ذلك الشيء
حصل ذلك المقارن فعلة لذلك الحكم وذلك يغني عما هو المطلوب والاعتراض من حيث الاجمال ومن حيث التفصيل
اما الاجمال فلوجوه احدها ان تعليل الحكم بعلتين مستقلتين ان لم يكن جائزا كان الانعكاس في العلل واجبا واذا كان كذلك
دار المعلول مع العلة والعلة مع المعلول وجودا وعدما فلم يكن جعل احدهما علة اولى من العكس وان جاز لم يكن
الانعكاس في العلل واجبا فلا يكون [illegible] علية العلة بالطرد والعكس الحكم كما يدور مع العلة كذا
يدور مع الشرط وليس [illegible] يجوز ان يكون كل واحد من المتلازمين وجودا وعدما فلا يكون احدهما علة واما
التفصيل فقوله المقارن لا دليل عليه فيجب نفيه قلنا قد بينا بطلانه قوله متى علمنا هذه الوجوه علمنا هذا الحكم
وان لم نعلم شيئا آخر ومتى لم نعلم هذه الوجوه لم نعلم الحكم وان علمنا سائر الاشياء قلنا يبطل بالامور العادية فان
كثيرا من العاديات نعلمها عندما نعلم شيئا آخر واذا لم نعلمه لم نعلم ذلك كما اذا علمنا تغير الفصول من الصيف الى الشتاء
علمنا تغير الهواء ونعلم الشبع الذي عندها والطعام والشراب [illegible] فان من علم احدهما علم الآخر وليس
البعض علة للبعض قوله اذا علمنا اشياء اخر لم نعلم الحكم قلنا لانا لا نعلم كونها عللا ونجوز اسناد الحركة الى غير
الحركة لازم على القائلين بالمقارن من الفرق واما نحن فالحركة الشيء الذي يلزمه المتحركية فان قلتم بانه يحصل المتحركية بدون
الحركة فكذا يلزم قلتم انه يكون الدوران في المتحركية غير الدوران في الحركة وهو محال قوله المقارن مع الشيء اما ان يتلازما
او لا قلنا يتلازمان كالعاديات وان كان يلازمهما متعلقا لكنه يتعين على محل كالاصل وفي سائر الصور
بان يكون ذلك المقارن الذي هو العلة هو ما به امتاز الاصل عن الفرع او يكون جزءا منها فلا يتعدى الحكم محل
كالاصل او يكون ذلك المقارن مع ذلك الشيء معلولي علة واحدة فانهما يتلازمان اذا صدرا عن تلك العلة فاذا كان
هذا فجاز لم يصدر عنها احدهما دون الآخر فيوجد ذلك الوصف الذي هو العلة بدون ذلك الشيء فيثبت ذلك الحكم
ويوجد هذا الشيء بدون ذلك الوصف فلا يوجد ذلك الحكم سلمنا دلالة الدوران على العلية لكن هو ممنوع قوله اذا
لم يقدر على حمل كلام غيره صار لم يقدر على ايجاده قلنا لم قلتم انه لا يحدث شيء آخر في الحكم عليه سلمنا ان الكلام
غيرنا متعذر وغيرنا فلا يكون متعذرا لنا لا نسلم انه يتعلق [illegible] واحد عندكم والنفس لا تقدر على
الكلام استدلالا لو كنت [illegible] كاللسان واللهوات وانما يقدر على فعل الكلام بعد الآلات اذا كانت
متصلة بنا اما لو قلنا بفعل الكلام في غيرنا كان ذلك اختراعا للفعل وهو غير مقدور للبشر سلمنا انه لا يقدر

سوى ما ذكرتم وان العلة وجوب التعدد [illegible] الكلام [illegible] حصول صفة الحركة لكن لم قلتم انه يلزم فعل في الجسم
اذ لا يقدر على كونه كائنا قوله ان العلة يعمها قلنا لا نسلم بان ذات الكلام وصفات الكلام غير ذات الجسم وغير
صفاته المرئي كونه حساما ودرا اسود ابيض ومن المحال ان يكون بعض الاعيان مقدورا للعبد وبعض الاكوان فلا يكون
منهم ان القدرة اذا تعلقت على الذات يلزم ان يتعلق بسائر الذوات وذلك لم يشترط ان يكون تلك الذوات مقدورات
لتعدد حركتها فانه لا يقدر على الاكوان وان قدر على الاكوان لم قلتم ان المقدور [illegible] وان بعضها يتعلق
بها فان الذات وبعضها يتعلق به القدرة فاذا اشترط في تعلق القدرة على المقدور ان يتصل لم يتعلق بها لم يتعلق
فلم لم يشترط ذلك في الصفات لهذا لم يلزم من ذلك ان يقدر على صفات الاجسام لما لم يتعلق بها القدرة كذا انما سلمنا
لا يلزم من قدرته على الصفة قدرته على سائر الصفات لكن على ما [illegible] في تلك الصفة من الصفات او غير ما [illegible]
كذلك لم لا يلزم اذا قدر على كونه كائنا ان يقدر على كونه حساما ودرا [illegible] فان كونه كائنا يرجع الى الاجزاء وكونه
حساما ودرا عالما يرجع الى الجملة قلتم فلم لم يلزم من قدرته على ان يحصل الجسم على صفة يرجع الى الاجزاء ان يقدر على ان يحصله على
صفات يرجع الى الجملة لا الى الاجزاء سلمنا انه يلزم ان يقدر على جميع الصفات على نفس الذات ولكن متى اذا قدر على الجوهر
الذات على صفة لكن تلك الصفة وجميع الذات عليها او مطلقا سلمنا انه يقدر الكلام ضرورة وصنع الكلام
عليه حال حدوثه فلا جرم قدر على ايقاعه عند ذلك الوجه يقدر على اجزائه [illegible]
عليه الاحالة حدوثه لم قلتم بانه يلزم من [illegible] الاحداث على اصل الجوهر سلمنا انه لا بد من [illegible] المعنى لم
لا يكون [illegible] فانه معنى [illegible] الثقيل والخفيف سواء في صحة كونها لان
المصحح لذلك [illegible] وحال القادر منهما على السواء فلو كان مقدورا هو التحيز لما قدر على تحريك
الثقيل دون الخفيف ولما شق عليه احدهما دون الآخر وحيث ان يكون دالا على معان يكثر ويقل والفعل يحتاج
في تحريكه الى معان كثيرة لا يقدر الضعيف بها والخفيف لا يحتاج وكلا عرض سلمنا استواء الثقيل والخفيف
في صحة كونهما والقادر منهما على السواء فلا بد من [illegible] زائد في احدهما [illegible] فلم لا يجوز المعنى الذي
لا يوجد [illegible] الزائد اما ذات [illegible] صفة فلا يصح التزايد الا في كثرة المعاني كالاسود اذا ازداد سواده
فلا بد من كثرة السواد لانا نقول يكفي الزائد في الصفات [illegible] المعنى الزائد في الصفات
ان كان [illegible] ان يكون [illegible] التحيز في الزائد في الصفات والمعاني
فلا بد عند ذلك [illegible] على ان ذلك [illegible] لا يمكن الاعتماد [illegible]
يحتاج الى [illegible] اكثر ما يحتاج الى الخفيف [illegible] على ما في الثقيل الا [illegible]
[illegible] الى الحمل بالاكوان [illegible] بالاكوان الكثيرة [illegible] كثيرة [illegible]

باقي الصفات فانهم يقولون بتعدد القدرة الذات معدودة ان عنيتم انها صارت معدودة من جهة ان ذلك الراي الذي
سمعه بعضهم اولئكم من قدر على الشيء على ان يحمله على بعض الصفات قدر على ذلك الشيء ان يحمله على بعض الصفات وان عنيتم انه
يصير معدودا من جميع الجهات الزمنية من ذلك ان يقدر على جميع الصفات كيف وقد علمتم الشيء بقولكم يطالبكم بالدلالة عليه سلمنا لكن
لم قلتم ان كون الحكم كاشفا صفة وليس بذات لا عالما ان سلمتم كونه ذاتا سلمتم المسئلة لانا لا نعني بالكلام الا ذاتا معدودا
لما قدر يوصف بالفاعل لانا نقول لا نسلم انه يلزم التسلسل فانكم تعنون الكلام معنى موجبا لكون الحكم كاشفا فكيف علم هذا
السؤال لا نسلم لكم الا كونه كاشفا عن الحكم موجبا لشيء او موجبا عن شيء ولم يسلم الخلاف لكم الذات علته لكن هذا الذي
لا يثبت لكم اثبات المعنى الموجب لكون الحكم كاشفا لانا نقول لو كانت ذاتا لتعلق الاتصاف بالصفات لانا نقول لا نسلم انه الا بمعنى
الصفات فانها توصف بالحسن والقبح وتكون بانا به لجسم لانا نسلم انه ليس في الذوات ما ساوى الصفات في عدم قبول الصفات
والقياس على الكلام باطل فانا لا نسلم ان الكلام الذي هو الاصل ذات يصح ان يحدث على ما زعمتم ان الذات اذا حدث
ثبتت له صفة الوجود بخلاف الصفة اذا حدثت فانه لا يثبت لها صفة الوجود لانا نقول الدليل لا يفتقر الى ثبت المصوت
معنى وذا لانا نقول ان كان الصوت صفة فانه لا يقدر على جعله على حكم الخبر الامر قدر على كونه وانه في
ذلك انه قدر على تجديد الاصل فلذلك قدر على تجديد الفرع ولانه لو كان صفة فاما للذات وهو محال والا لم يتجدد
بحسب احوال الفاعل ولو وجبت الاشتراك في الاحكام كلها فيها قسم جميعها لما للفاعل فكان لم يكن ان ساوى
الادراك للذات علتها لان الادراك يساوي البقية على اخص صفاته لانه طريق الى تمييز الاحساس بعضها من بعض
ملموسا وان الا تمييز الاحساس لم يكن طريقا الى تمييز [illegible] لانا نقول [illegible] لان شرط القياس ورد الفرع الى
الاصل في الحكم المساواة في اثبات الحكم واذا كان الحكم المطلوب في النزاع غير الحكم الثابت في الاصل لم يمكن
رد ذلك اليه ومن قدر لم يثبت حكما فيخبر فلو قدر على نفس الخبر الذي هو صفة لا يلزم فيمن قدر ان يجعل الذات على
صفة ان يقدر على احداث الذات فما سا عليه فان اثبات الصفة غير امكان احداث الذات حصول [illegible] على
قولكم القدرة لا تتعلق بتجدد الصفة فان القادر لا يتعدى طريقه الاحداث وانما تتعلق بالاحداث فاذا
اختلف المتعلق جاز ان يختلف ما يتعلق به ذاتا فانا لا نسلم انه لو كانت صفة وكانت بالفاعل لم يصح ان
يتعلق الادراك به قولكم الادراك يتعلق باخص الصفات فيكون طريقا الى التمييز فلنا ان كان [illegible] بالادراك ان
يتعلق باخص صفاته على هذا التفسير فسوا اولا انه ليس بالفاعل حتى يكون طريقا الى تمييزه فلم قلتم انه يلزم
ان الادراك يتعلق باخص صفاته حتى يكون طريقا الى التمييز سلمنا ان الصوت ذات لكن قياس الفرع على الاصل لا يجمع
ثبات ما ثبت في الاصل في الفرع للعلة الجامعة يقتضي كون الحكم في الاصل معلولا بالعلة التي لها ثبت الحكم ولم يعلم
العلة في الفرع حتى يمكن تعديه الحكم اليه وكل ذلك غير معلوم عندكم فان كل هذه صفات فان كون الكلام خبرا وحدوثه

صفة وكون الحكم كاشفا صفة وما يلزم من ذلك وهو القدرة على احداث الذات او اثبات سائر الصفات كلها صفات واذا لم يكن الصفة
معلومة عندكم لم يعلم الدليل فكيف يعلم المدلول لانا نقول الصفة وان لم تكن معلومة لكن الذات مع الصفة تكون معلومة
لانا نقول لو كانت الذات مع الصفة معلومة [illegible] حصول الدليل الدال على الحكم اما ان يكون هو الذات وحدها وليس
بدليل لانه ليس الذي يتجدد بالفاعل عندكم واما الصفة وحدها وليست معلومة عندكم حصل ما يجعل الصفة
ليست زائدة على الذات واما المجموع ويلزم منه ان يكون الصفة معلومة لان العلم بالمركب يستلزم كون كل جزء منه معلوما
سلمنا لكن لم يثبت الحكم في الاصل فانا نمنع ان يكون الكلام خبرا او امرا صفة راجعة الى الكلام حتى يصح ان يقال ان قدرنا
على صفة الكلام من حيث قدرنا على اصل الكلام فان الخبرية في كلامه وخبره لو كانت صفات لم يخل اما ان
احاد الحروف ولا واحد منها والا لكان الحرف الواحد خبرا او امرا او مجموعها وهو محال لان مجموع الحروف لا وجود والا لزم
[illegible] الخبرية وكلامه [illegible] تجدد لمجموع الحروف لانا نقول صفة [illegible] الصدق والكذب في [illegible]
[illegible] المدح واذا كان كذبا [illegible] الذم [illegible] على [illegible] لانا نقول جاز ان يرجع ذلك الى [illegible]
الصفة [illegible] مخصوص وكونه لاجل اختلاف العرض والدواعي كحسن الاحكام سلمنا ان الخبرية وجوه على الحكم لكن لم
قلتم انه ثبت بالفاعل فان القادر لا يتعدى طريقه الاحداث وصفة الخبر غير صفة الحدوث سلمنا انه ثبت بالفاعل لكن
[illegible] لو [illegible] ان كونه خبرا لو كان ثبت بالفاعل لكن [illegible] كونه مريدا وهو قدر على بعض الارادات
قدر على الجميع فلذلك وجب [illegible] ان يجعل الكلام على صفة كونه خبرا عن زيد ان يقدر على ان يجعله خبرا عن غيره لان ذلك
يحصل بالفاعل ان الارادة واي ارادة قدر بها صار على صفة اخرى بخلاف المتنازع من كون الحكم كاشفا وكونه على سائر
الصفات فان ذلك ثبت بالارادة حتى اذا رام كونه على تلك الصفة لا يحصل ذلك بارادته ولو لزم ذلك فيمن ثبت للذات صفة
لو [illegible] ان يقدر على تلك الذات لانه اذا احدث له صفة كونه مدركا او كونه مريدا اما صفة كان [illegible] ذاته [illegible]
سلمنا انه يقدر على ذلك من غير [illegible] لكن لا نسلم انه يمكن ان يجعل القدرة على احداث [illegible] على القدرة على الاحداث فانه
لا يخلو اما ان يكون القدرة على جعله خبرا هي القدرة على الذات او على سائر الصفات او غيرها فان كان الاول وهو الاقرب
لمذهبهم ان القدرة تتعلق بالقدرة فقول كيف يمكن ان يجعل تعلق القدرة على احدهما علة لتعلق القدرة على الاخر فانه ليس اولى
من العكس وكذا ان كان الثاني فانه كيف يمكن جعل احدى القدرتين علة لوجود الثانية سلمنا انه يمكن جعل احدهما علة لكن
لم قلتم ان صحة اقتدارنا على صفة الكلام علة اقتدارنا على ذات الكلام بل يمكن العكس فان الذات اصل للصفات
فجعل الاقتدار على الاصل علة الاقتدار على الفرع سلمنا لكن لا دليل على صحة هذه العلة قوله متى قدرنا على جعله خبرا قدرنا
على ذاته ولذا لم يقدر على جعله خبرا لم يقدر على ذاته قلنا الدوران لا يدل على العلية فانه يجوز ان يدور مع الشيء الذي دار
معه الحكم امر اخر هو العلة اجابوا بامور اربعة الاول انه لا طريق الى ذكر المعارض فوجب نفيه الثاني متى علمنا بدا [illegible]

والنائم يفعلان حالة السهو والنوم مع انه لا داعي لهما ولم يكن في ذلك الا لانه يجوز مرجح آخر غير الداعي فلنا لكن
الظن والتجويز لا يشترط العلم فلنا لكن يمنع استناده قوله لا يحصل للعوام ذلك قلنا حاصل او يستطاع من حالهم
وان لم يعلموا التفصيل فانهم يعلمون ذلكم يعلمون على الجملة انهم يفعلون امر الامر الامر وهذا علم اجمالي فالكلام
مع القادر متى استوى عنده الطرفان ولا رجح احدهما الا الداعي حتى لو كان يترجح منه صدور الاثر الا الذاته او
لزائد غير الداعي لسميناه موجبا وكذا القادر فانه الذي يصح منه ان يؤثر بحسب الداعي اذا لم يكن مانع ويدين القادر بالقدرة
في انه هو على الوجه الذي ذكرناه قوله لم قلتم انه اذا استوى منه الامران لم يحتج الى المرجح قلنا لانه لا يرجح احد المتساويين
لا المرجح وما ذكره من الصور يمنع استواء المرجح بل لو صدر منه ادنى مرجح وللطف وقصر زمانه لا بد ان يكون له فعل
المرجح ليجوز وقوع الفعل ولو دام بسبب التجرد ام الوقوع مع المرجح وقد يكون حسيا وقد يكون حسنا لما قوله المرجح غير
الداعي قلنا كل ما يستند ترجيحه الى غير الداعي فانه موجب وهذا الفرق بين الموجب والقادر قوله
لم لا يكون الظن قلنا ظن المصلحة في الفعل يستند عن تصور جميع الفعل والمصلحة والظن لا بد فيه من التصور اذا تصور
الطرفان امكن دخول الظن في النية ولا يعد تصور الاشياء ولا يكون لنا علم ولا ظن بل ولا يكون لنا غير الاعتقاد ومن
التحرك ولكن تكون معتقدين لانه يكشف تصور لنا الظن او يجوز لنا التعلق بعد قوله ولنا علم اجمالي او تفصيلي
قلنا كلاما قوله نحن نعلم انا نفعل امرا قلنا لم الاعتقاد والتحرك انما هو جهالات وهو يدل على نفي المعنى على الوجه الذي
ذهب اليه ابو هاشم من انه يستحيل ان يوجد في الجسم الا وهو في الجهة التي وجد كونه كائنا فيها وهو ان يوجب حصول الكائنية في
الجوهر على المعنى الذي لا يوجد في الجهة الا وهو في الجهة التي وجد كونه كائنا فيها لو دل الاحتياج كل واحد منهما الى الاخر وهو محال
بيان ذلك ان المعنى الذي يوجب كون الجسم كائنا في الجهة اذا لم يتصور حصوله الا في الجسم الموصوف بصفة كونه كائنا في الجهة الثانية يصير
هذا الكون محتاجا الى هذا الكون حيث احتياج المعلول الى العلة فكان كل من الكون والكائنية محتاجا الى الآخر ويلزم احتياج الشيء الى
نفسه وهو باطل ونمنع ثم في انتقال المعنى انتقال احد قسميه ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام لجواز ان يوجد الجسم في الجهة الاولى كا
يوجد له عندكم تعول ابو هاشم فان توقف حصول الكائنية بالكون يؤدي الى احتياج الشيء الى نفسه ان عندهم ان ذلك انما يوجد ان
معا في زمان واحد ولا نسلم امتناعه بل هو شرط تحقق العلة فان العلة التامة اذا وجدت قارنها معلولها والسواد اذا طرأ
على محل البياض فانه ينفي البياض مع انه طرأ السواد على محل البياض فزوال البياض متعارضان فلنا الزيادة على
التعارض لكن لا نسلم انه يلزم هذا الاحتياج فان الجسم محتاج الى الكون حاجة المشروط الى الشرط والكون محتاج الى الجسم حاجة المعلول
الى العلة فلنا لكن كل منهما يحتاج الى الآخر لا على سبيل التعدد فان كونه كائنا في الجهة الثانية يحتاج الى الكون لا يعقله حيث لو
يكن هذا الكون قائما كما او معه فلم يحتج اليه على المعنى ما ذكرتم في ابطال الموجب انه ثبت في القادر ما يلزم ان القادر لا
يقدر على تحصيل الجهة الثانية الا بشرط ان يخرجه عن الجهة الاولى او الخروج عن الجهة الاولى الا بشرط ان يحصل في الجهة الثانية فاما لو

في حصول كل منهما الا شرط الحركات مؤثرة اعتقدتم في انتقال الكون من مقتضى على احد قسميه قلنا لان هذا التقسيم يحصر الممنوع فيه
وما عداه يمتنع على بطلانه حول التعويل اقتران في زمان واحد قلنا نعني معه انما زال على التعاقب في الزمان
فانا لو قدرنا حصول الحياة والعلم وصفة العالمية التي هي موجب العلم عندهم متعاقبة في الزمان فانا نعلم انه لا بد
في حاجة العلم الى الحياة لتلك الحاجة للعلم الى معلوله الذي هو صفة العالمية وليس يشترط الكل في حصولها في زمان واحد
حتى لو قدرنا هذه الكائنية معلولة لعلة اخرى غير هذا الكون لما دل من الدليل الدال على حاجة هذا الكون الى التي بشرط ان لا حصول
الكون بدونها وان لم يكن معلولا لها على هذا التقدير وهو الذي اردناه ثم قلنا ان الكون محتاج في وجوده الى كون محله
كائنا في الجهة الثانية لانه كما يمكن ان يوجد هذا الكون لا في محل لانه لا يكون له اختصاص بجسم دون جسم كما اتفق
ان يوجد وهو في الجهة الاولى لانهم زعموا انه لا يكون له اختصاص بجهة دون اخرى فاما ان يوجب حصوله في الجهة
الاولى او لا يوجب حصوله في شيء من الجهات وان امكن ان يوجد حين وجود الجهة الثانية تبين ما ادعيناه ان الكون غير محتاج
يحتاج الى كون الجسم كائنا في الجهة الثانية بخلاف السواد وزوال البياض فان ذلك يحصل دائما في الزمان بخلاف احتياج الكون
الى الكائنية في الجهة الثانية فانه ليس بمجرد التعارض قوله يبطل بالجسم مع الكون قلنا الجسم يستغني وجوده عن كونه كائنا في جهة بل المستغني
اذا احتمل وجود التعارض بمقتضاه ولا يلزم تصور وجود الجسم الا مع الكون ولا نسلم ان الجسم يحتاج في وجوده الى الكون
الى الكائنية وكونه الجسم يستحيل وجوده بدون كونه كائنا لا يقتضي احتياج الجسم الى الكون فالعلة يستحيل وجودها بدون وجود المعلول
قوله يستحيل اذا احتاج الى العلة المعينة او لا على البعض قلنا سواء احتاج الى العلة المعينة او لا لانه اذا احتاج في كونه كائنا الى
كون ما لكن ذلك الكون اذا امكن حصوله الا في الجسم الموصوف بكونه كائنا في الجهة الثانية وكونه كائنا في الجهة الثانية معلول لذلك الكون
يلزم حاجة الشيء الى نفسه ولا نسلم ان القادر محتاج في تكوينه في الجهة الثانية الى زوال كونه في الجهة الاولى بل في ذلك المعنى الذي يوجب
حصوله في ذلك الجزء لان يصح وجوده قبل حصوله في ذلك الجزء او لا فان صح فالمرجح ان وقع ذلك الجوهر الى ذلك الجزء
او لا فان كان كل واحد كان ذلك حكما اعتمادا ولا نزاع فيه لو كان لنا ان لم يكن له ان يحصل بسبب ذلك المعنى في ذلك الحيز او لم يحصل
في غير الله الا مستقلا بعود الكلام كما اول فيه واما ان لم يصح وجوده الا بعد حصول الجوهر في ذلك الحيز
كان وجوده موقوفا على حصول الجوهر فيه فلو كان حصول الجوهر فيه محتاجا الى ذلك المعنى لزم الدور احتج ابو هاشم
بوجوه الاول قدرنا على جعل الجسم كائنا في غير ما سبط مع انه لا تقدر على ذات الجسم وصفاته وسائر صفاته كالجسمية
والتحيز والسواد والبياض مع عدم ذلك والمالي لما طال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان القادر اذا قدر على ان
يحصل الذات على بعض الصفات بعد حصول الذات مقدور لهم وفيهم كيف شاء العباس عن الكلام فان
من قدر على ان يحصل الكلام على صيغة الخبر والامر قدر على ذاته ولما لم يقدر على كلام غيره لم يقدر على جعله على صيغة الخبر
ولا على انه الا كونه قادرا على بعض صفاته والاعراض لا نسلم انه من قدر على بعض الصفات قدر على الذات واما

يعلل

نظ التعارض

بعد احتياجه في وجوده الى الكون الحكم كائنا في الجهة الثانية احتياج المشروط الى الشرط فاذا كان كونه كائنا في الجهة الثانية

فاعل مختار فالامر مفوض اليه. التشكيك الاول ان احداث العالم في وقت دون وقت يقتضي ترجيح احد المتساويين
على الآخر من غير مرجح والجواب منعه كاختصاص الكوكب بموضع من الفلك دون موضع واختصاص نقطتي القطبين بها
دون جانب معين بعينه لان الامور الموجودة يمكن ان يطلب المرجح هناك موجود ولكنه مجهول اما في الامور العدمية
فلا يمكن ذلك وهو في الجواب الحق فان ارادة الله تعالى تعلقت بالايجاد في وقت معين واحتياجه الى مرجح
دعوى مجردة عن الحجة والاعتراض عليه بان القول بالترجيح يستدعي وجود الاوقات صحيح والجواب ان الامتياز هناك
كالامتياز الذي يكون في الموجود وكذلك الاشتراك في امتياز العدم عن الوجود لكنهم لما ذهبوا ليس بحيث عنه وقدر ان
الوقت لا يحتاج الى وقت آخر فالعدم والوجود يحتاجان الى وقت غيرهما والجواب الصحيح ان الاوقات
التي يطلب فيها الترجيح معدومة ولا امتياز فيها الا في الوهم واحكام الوهم في امثال ذلك غير معقول انما
يقتضي وجود الزمان مع اول وجود العالم ولم يكن وقوع ابتداء الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان فلا
وأما التشكيك الثاني فان كل محدث يحتاج الى مادة تسبقه ويكون محل الامكان والمادة لو حدثت احتاجت الى مادة
تسبقها فالجواب عنه فان الامكان غير وجودي وايضا المادة ممكنة فلا يلزم من عموم امكانها مادة اخرى ليس بوارد
لان الامكان الذي محله المهية غير الامكان الذي محله المادة فان الاول منهما امر عقلي يعقل عند انتساب
المهية الى وجودها والثاني عبارة عن الاستعداد وهو استعداد الشيء لحصول شيء يكون قبل وجود ذلك الشيء ويحتاج الى
محل لانه عندهم عرض موجود من جنس الكيف والجواب الصحيح ان الامور الابداعية لا يتصور فيها استعداد
يتقدم وجودها وامكانها انما يعقل عند وجودها وهو صفة لماهيتها التي لا توجد قبل وجودها والتشكيك
الثالث فان سبق العدم على الوجود يقتضي وجود حادث قبل ذلك الحادث والجواب ان السابق ليس شيئا
ايضا ليس بعدم لانهم يعرفون فان ذلك الذي ذهب يلزم من تقدم العدم الى الآن انه يجب وجود زمان عندهم
نعم هو العدم السابق والوجود المسبوق وهو لم يبطل ذلك والتشكيك الرابع فان فعل المختار يكون لغاية
يستكمل بها الفاعل وذلك في حق الله تعالى محال [illegible] عنه الامور انا سنبين ان الفاعل مختار والجواب
الصحيح على رأي المتكلمين ان الغاية هناك استكمال الفعل لا الفاعل وعلى رأي بعضهم انه لا غاية هناك و
عند الحكماء ان الغاية هناك نفس الفاعل لانه تعالى انما يفعل لذاته ولانه جواد الكامل وفيه نظر فانه لا فرق
بين تخصيص احد الوقتين بالاحداث الثابت دون الوقت الآخر المعدوم وبين تخصيص شخص معين دون غيرها
من الشخص الآخر المعدوم وبين الحوادث المتساوية ولو كانت موجودة لكن [illegible] والترجيح
في المعدوم كالموجودات فان المعدوم الذي عدم بعدم جميع اسبابه وشرائطه واجزاء علله ارجح في
العدم من الذي عدم بعدم بعض شرائطه المعيد وبذا جاز ترجيح الترجيح جاز استناده الى سبب

غير معلوم فالوجود وكمال الارادة موجب لترجيح احد الامرين من غير مرجح ولا احتياج الى حجة وذلك لانها
لذاتها المقتضية للترجيح اذا كان يصح وجوده في العدم فيمكن ترجيح بعض الاوقات يستدعي وجودها فلا فرق بين
الامكان الذاتي والاستعدادي في ايجاد شيئان لان الاستعدادي لو كان موجودا لزم ولان الامكان عبارة عن
ترجيح الوجود او العدم وهو قابل للشدة والضعف والامر طرف الوجود فاذا كان الاستعداد الذي لا يبلغ حد الوجوب
مقتضيا للمادة فالمانع حد الوجوب كذلك المدعى ان هذا الامكان والاتحاد وجوديين والامكان الذاتي
لا يمكن ان يثبت للمدعى ولا شك في ان قوله انما يعقل عند وجودها مشكل لانه لو كان امكن لو وجد ولا لو وجد فامكن
على التقدير الامكان سابق على الوجود وقد تقرر اولا ان التقدم على الزمان الاكان [illegible] زمان آخر

النوع الثاني في الاعراض وفيه فصول الفصل الاول في الكون وفيه مطالب الاول في ماهيته واحكامه وفيه مباحث الاول في ماهيته اعلم
انا اذا اردنا ان نحرك جسما او تسكينه فعلنا فيه اعتمادات نحو الجذب او الدفع فيحصل التحرك والتسكين وهذا التحرك والتسكين معلوم التكثر
عاقل لا يشك فيه احد لكن هل يفعل شيئا آخر حتى يحصل التحرك ام لا ذهب ابو هاشم واصحابه الى انه يفعل معنى زائدا يسميه
حركة وذلك المعنى يوجب كون الجسم متحركا وانه امر زائد على الاعتماد وعلى التحرك والتحرك والتسكين ليسا صادرين عنا بل
الصادر هنا ذلك الشيء المسمى بالكون وذلك المعنى يوجب التحرك والسكون المعلوم عندنا وذهب شيخ الشيوخ الى نفي هذا الزائد
وهو مذهب الحسين البصري وهو الحق عندنا ويتبين ذلك فانه لو وجب كون الجوهر كامنا في جهة وقيل انه اوجب كون
الجوهر متمكنا او بعيد متمكن والكائنية ليس اختصاص الجوهر بمكان او بعيد متمكن والاسامي مختلفة عليه وان كان الكل
من هذا النوع فان كان حاصلا عقيب ضده يسمى حركة وان بقي الجوهر كامنا في جهة اي زمان واحد او وجد عقيب
مثله فهو سكون ومتى كان مبتدأ لم يتقدمه غيره فهو كون محض [illegible] الجوهر حال حدوثه وبلفظ الكون اذن [illegible]
الاكوان على المعاني المذكورة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق والتمكن وعلى الكون الذي هو الذي يخلقه الله تعالى ابتداء
في الجسم حال حدوثه ولم يحصل بعد هذا الجوهر جوهرا آخر [illegible] ومتى كان على بعد منه سمي [illegible] مفارقة
البحث الثاني في ان هذا المعنى ليس ثابتا لنا على ذلك وجوه الاول انه لو كان القادر منا يفعل ذلك المعنى لوجب ان يعلمه اما
اجمالا او تفصيلا والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان القادر هو الذي يتمكن من جهة كونه قادرا ان يفعل وان لا يفعل
هذا الفعل او ضده فلا بد من مرجح عنده احد طرفيه على الآخر فاذا دعاه الداعي وصار قاصدا اليه فلا بد وان يكون
عالما به واما بطلان التالي فلان العلم الضروري انه لا يخطر ببالنا حال التحرك والتسكين هذا المعنى الذي يثبته ابو هاشم خصوصا
في حق العوام الذين لا يمكنهم فهمه لو تكلفوا افهامهم فان قيل لا نسلم ان القادر هو الذي يستوي عنده ان يفعل وان لا يفعل
فانهما لو استويا عنده لم يؤثر فيهما سلمنا انه لا بد وان يستوي الامران عنده لكونه قادرا لكن يمتنع المرجح كالعطش
[illegible]

ق ١

اذا النوع حينئذ منحصر في احد ... واما احدهما ... لكن لا نسلم تساوي النارين في الطبيعة

... الى التوازن والتساوي في البعد من المركز والقرب من المحيط والحصول في الحيز المقوم فان الاشتراك

في اللوازم لا يستلزم الاشتراك في الملزومات وعلى تقدير ان الارضين وان تكثرت بالعدد الا انها مشتركة في الآثار

والمكان ... كونها وسطا ... العوالم فالارضية المطلوب ... الوسط من العالم والارض المعينة تقتضي الوسط

من العالم المعين ... ولئن كان لا شك في ان ... الكثرة بالعدد لما امكن كثرة بالعدد وذلك يجب ان يكون

كثرة على نحو ... لو اجتمع كل ... واحدا ... بالعدد وعلى ما بيناه ... الاجتماع ... الامتناع

في طبيعة ... لا يتصور الافراد والتباين والاعراض ... ان الاجسام الفلكية

والكواكب وان كانت مشتركة في الجسمية والكوكبية والضوء ... والمقدار فان كل واحد منها مخالف للآخر بنوعه

... ولم لا يكون الارضون الموجودة في العوالم ... في الارضية الا انه مع ذلك يكون

واحد منها ... نوعه مخالفا لنوع الارض الاخرى وعلى هذا فتلك الارضون لا يجب اشتراكها في مطلق الارضية

... مطلق ... ان كل ارض ... الحصة التي ... الارض الاخرى ... للوسط ... واذا كان

الذي ... لم يكن ... بعض ... الارض ... الجسم النار والتراب ... فان كان هناك حصص

... لم يكن تلك الحصص لازمة ... العدد المشترك واذا لم يكن لازمة امكن فرض الارض عارية عن تلك الحصص

وعند ذلك ... الارضون ... في النوعية ... كل واحدة منها ما يقتضيه الارض الاخرى ...

ان كان ... الفلكية كلها متحدة في النوع ... مشتركة في مطلق الجسمية فان كان هناك حصص

... لتلك الجسمية ... امكن فرض تلك الجسمية عارية عن الحصص وعند ذلك الفرض تكون الاجرام

الفلكية ... في النوعية ... كل واحد منها ما يقتضيه الفلك الآخر ...

الفلكية ... فلذلك ... امكنتها واوضاعها الا انه لو لم يجوزوا ... الارض في

مواد ... لكل ارض ... عالم ... فان ادعوا ... الارض في المادة ... لا نزاع في ... الارض

في ... في المادة لكن لم قلتم بان مادة الارض الموجودة في عالم ... ان يكون ... لمادة ...

الموجودة في هذا العالم ... بالاجرام الفلكية ... وان تلك الحجة ... على

انها لو كانت موجودة لكانت متحدة في النوع ... واعلم ان بعض الناس احتج على ان العوالم الكثيرة

... عالم ... لم يكن علمنا بوحدة العالم ... [illegible]

... واحد ... بالفرض ... العالم ... [illegible]

... ان يكون واحدا ... العالم ... وجود العالم

ق ٢

... وجود ... لو لم يكن موجودا ... اذا كانت معدومة ...

ان يوجد بعد عدمها ... فاذن لو كان العالم ممكن الوجود لكان ازليا لكنه ممكن الوجود فهو ازلي

... موجود في الازل ... الذي ... بعدم ... من عدم ...

امتناع ... عدم امتناع ... الامتناع ان يكون امتناعه ...

امر ... عدم ... سلب ... ذلك الامتناع ... سلب الامتناع فكذا ...

المفهوم ... الامتناع ... الامتناع حاصلا مع ان الوجود ... العالم محال ...

في ... العدم ... كل محدث فله علل اربع المادة والصورة والفاعل والغاية

... الى الفاعل ... العالم ...

... التسلسل ... في الوقت الذي ...

... المحض لا يعقل ... بالنظر الى المادة فلان كل محدث ...

... فان كانت حادثة ... وان كانت ... ومجموعهما الجسم ...

واما بالنظر الى الصورة فلان ... العدم ... على وجوده الى زمان ...

اما بالنظر الى الغاية فلان الفاعل لو كان مختارا فلا بد له من غاية في الايجاد ...

... وان لم يكن مختارا كان موجبا ... ذكرناه ...

... العلكي ... احد جانبي ... بالتخصص ...

مستندا الى ... في ذلك الوقت ... لا ...

الحوادث ... امتناع ... موجودة ...

... وجود ... العدم ... عن وجود ... وجود الوقت ...

ان الامكان ليس وصفا وجوديا ... المادة ... يستلزم ... امكانها المادة ...

... امكان ... الموجود بالمعدوم ...

... امكان المادة ... وجود المادة ... امكانه لان وجود المحل شرط في وجود

... امكان المادة ... وجودها ... عرضي ...

... الامكان ... كل محدث مسبوق

على وجوده بعدم ... العدم موصوفا ... العدم ... موجودا ...

... بالمعدوم ... [illegible]

عنا كما تقدم الشعر لكن العدم لا يمنع الامتناع المستند الى حكمه في ان الله تعالى قادر على ان يخلق عالما آخر بدنه مستدل

خلاف بين المتكلمين والفلاسفة تجوز المتكلمين ومنعه الفلاسفة وربما ذهب البلخي الى مذهب الفلاسفة لاعتقاده في وجوب [illegible]

الاصلح في الدنيا لكن وجود الاجسام متساوية في الماهية والحقيقة واللوازم حكمها واحد وهذا العالم ممكن الوجود

فيكون مساويه كذلك والا لكان ممتنعا فيكون مساويه في الوجود ممكن الوجود وهذا وجود الجسم ووجوده في الخارج يستدعي

امكانها وان جسمية الجسم يصح عليها الحكم [illegible] بعرض على كل جسم بعرض كما لله تعالى والله تعالى قادر على كل مقدور

فيصح ان يقدر على خلق عوالم اخرى والسمع قال الله تعالى او ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق العليم

احتج الحكماء بوجوه الاول لو وجد عالم آخر لحصل الخلاء لان في ذلك العالم جهات مختلفة والجهات المختلفة لا تتحدد الا بالمحيط والمركز

المحيط فيكون شكل الكل شكل العالم الآخر ما دام الكرتان اذا اجتمعتا حصل الخلاء بينهما فلو كان عالم آخر لما كان العالم الثاني

ان صدر عن الله تعالى لزم ان يكون الواحد مصدرا للاكثر من واحد وهو محال وان صدر عن الثاني لزم الدور بالنسبة الى الواجب وهو محال

ج لو وجد عالم آخر لكان اما محيطا بهذا العالم فيكون العالم والهيولى جزؤه هذا العالم وهذا غير ممكن او يكون غير محيط به فاما ان

يكون محيطا بهذا العالم وهذا غير ممكن لان العالم على التقدير يكون واحدا او لا يكون خارجا عن هذا العالم غير محيط به

فيبقى الابعاد التي على جانب منه دون جانب وهو يستدعي امتيازا ذلك الجانب عن سائر الجوانب فيكون خارج العالم اجسام مختلفة

واما ان يحيط الاجسام لو كانت وجوده محيطا بالخارج لو يوجد فيه اجسام مختلفة ولا يوجد خارج الجسم المحيط عالم آخر واما ان امتياز

لان حصوله في جانب دون جانب يستدعي ترجيحا بلا مرجح ولو كان حصوله في ذلك الجانب لنسبة مختار او لا لو وجد عالم آخر

وحصل فيه نار وهواء او ماء وارض لكانت هذه العناصر مساوية لهذه التي في عالمنا في الماهية والاجسام المساوية في الطبيعة

امكنتها واحدة ولكل جسم مكانه بالطبع متحرك الى مكانه فاذن يجب ان تتحرك ارض كل واحد من العالمين الى وسط العالم الآخر

ثم ان وسط كل واحد من العالمين ملائم للارض اي مطلوب لها ويلزم سكون كل واحد من الارضين في موضعه لحصول حيزه الطبيعي

وحركته عنه لو وجد عن وسط العالم الثاني الذي هو حيزه الطبيعي فيكون كل واحد من الارضين ساكنة متحركة وهو محال ولو حصل عالم

آخر فيه ولهذا العالم في الطبيعة حتى يكون فيه ارض وماء وهواء ونار في ما كان في عالمنا لزم ان يكون الاجسام المتفقة في الطبع

يكون الكل طبيعته متباينة في الطبع وهو محال ولو حدث ارضين كثيرة لكانت متساوية في الماهية فالانفصال بعضها عن

بعض ليس لطباعها والا لكان ان يوجد منها متصل ولا الاتصال بالا انها علة كذا امكنة العنصريات لا علة حصول الكل

العنصريات تلك الامكنة فاذن الانفصال بعضها عن البعض ليس لذواتها ولا الاتصال [illegible] اذن لقاسر خارج وهو

محال الجواب من امتناع الحكم على الكلي وامتناع الانفصال في وضعه في موضعه الى وضع آخر والاعتراض على ما مر وجوه ا

لا نسلم حصول الجهات مختلفة بالطبع ولا متفقة بل يحصل هناك في داخل العالمين مخصوصة ووجه بهذا المعنى حصول

حصول الجهات يوجد ما عبارات التي يكون في الخارج جهات متحيزات دون الاوضاع مشار اليها حاصلة في [illegible]

وهو ممنوع ههنا ان تعرض الذهن محاذاة لبعض الكل الى جانب خارج العالم دون بعض وهذا المعنى لا يتوقف على

وجود عالم آخر بل هو حاصل سواء وجد عالم على التحقيق او على التقدير وهذا الاسلم محدود وان اريد ممنوعات الجهات

لو وجد عالم آخر المعنى الثاني فيسلم غير مفيد لكم وان اريد الاول فهو ممنوع ب لا نسلم ان الامتياز انما يكون بجسم محيط

لا نسلم ان ذلك المحيط بسيط لا نسلم ان شكل البسيط الكرة لا انا نقول لا نسلم ههنا ان الشكل الطبيعي الجسم مع الامتداد

ولا نسلم ان ما عدا الكرة من الاشكال الذي انه اعداد حصول الزوايا والخطوط انما هو لحصول جزء في الابتداء ماهيتها

الاولى علم ح من بعد ما لسود ولا ادفع لا توجد كثرة حقيقية في الجسم ولا يخرج الجسم بذلك عن وحدته وكذا انها ان اسلم

ان الطبيعة لا تفعل الا امرا مشتبها فان طبيعة الفلك واحدة وقد اختلفت آثارها من التمثيلات وحوامل المركز

والافلاك التداوير بالرتبة والعاطر مع انه لا قسر هناك ولا اختلاف في الطبيعة فيتعين ذكره بالموضوع

المصورة في الحيوان فانها ان كانت بسيطة لزم ان يكون الحيوان على شكل الكرة وان كانت مركبة لزم ان يكون

على شكل كرات ولما اقتضت القوة المصورة صورا مختلفة وحكما متساوية جاز ههنا مثله ح يمنع امتناع الخلاء فعن

سلف وقوعه بل لا يجوز ان يكون الفلك الاقصى ما فيه من الافلاك والعناصر مركوزا في ثخن فلك آخر وان يكون

في ثخن ذلك الفلك الآخر كرة مثل الفلك الاقصى ما فيه من الافلاك والكواكب وجاز ان يكون ذلك الفلك الكبير

مركوزا في ثخن كرة اخرى وهكذا الى ما شاء الله تعالى ولو كانت الاجسام باسرها متساوية وعلى تقدير وجوه ا

لا نسلم امتناع صدور الكثير عن الواحد وكيف متى يمتنع صدور الكثير عن الواحد اذا لم يكن هناك شرط او جهة او

لحاظ امر آخر اما اذا كان مع ذلك فلا ولعل العالم الثاني يصدر عن الواجب تعالى بتوسط العالم الاول ولا يلزم

الدور لان الواحد لا يصدر عنه بالاستقلال اكثر من واحد وانه يجوز عند اختلاف الاعتبارات تعدد المعلولات

ج متى يمتنع صدور الواحد عن اكثر من واحد اذا كان علة موجبة او فاعلا مختارا ام ع فان الاتفاق وقع على امكان

تعدد آثار المختار الواحد ولا امتناع في صدور الكثير عن الواحد بتوسط او وسائط وعلى ج فان اختصاص

العالم الثاني باحد الجوانب للفاعل المختار وامتياز الجوانب خارج العالم بالاضافة الى ما فيه جوانب العالم ولا

نسلم ان الاحياز متشابهة وانما يكون بالمحيط والتي على المختار ترجيح احد الامرين بلا مرجح بالوجدان وعلى د لا نسلم ان الكل

جسم خبر الطبيعة تماما لكن يجوز ان يكون حصول ارض العالم الثاني ممكنة تحاليه نحو ارض هذا العالم فلا جرم لا تطلب ارض

ذلك العالم وسط عالمنا كما في الافلاك لا تستوي بها في الحقيقة واختلافها في الجواهر وصحة اختصاص كل واحد

منها بموضع معين معتدا وجوب طبيعتها لكن وسط كل عالم متساو في الحقيقة لوسط العالم الآخر وكذا باقي الاحياز فيمنع

الارضين واحد واختصاص احدهما كاختصاص جزء من العنصر بمكان جزء من مكان كلية ذلك العنصر فلا تنجذب

بقية ترك الارض الى مكان قطعة اخرى كذا لا يتحرك ارض كل عالم الى وسط العالم الآخر ولا يلزم كونها طبيعية

بحث شرائد دقيقها ما لنفي فالحق سابقها والاعتراض على الاول من وجوه اما عندكم فالجهة طرف الامتداد ونقطة وانقطع عدمه والا لزم الجزء لو كانت النقطة وجودية لكانت عرضا فيلزم قيامها الا بمحل الغير في الحال الذات جهة سابقة لتفرع النقطة عنها والجهتان متساويتان بالذات بالمحدد دليل متصلا بها لان الابعاد متساوية ولا ثم ان الدور والنقطة في جميع الاتجاهات البعد يتحدد بتناهي الابعاد فلا حاجة فيه الى المحدد ثم اختصاص الاثنين بالعرض يساوي كاختصاص المحدد في جميع احوال من حركته ووضعه ووجهه حركته وسرعته البعض دون البعض مساويه ويمنع فيلزم الجهة على ولا يلزم من قبليتها على حركة قبليتها على نفس الجسم من حيث هو جسم قابل للحركة المستقيمة وانما يتبع على اعتبار صورة خاصة وهو لذاته يقبل التكثر والانقسام والانضمام والاتساع في ذلك لمانع ونحن نجوز الحركة المستقيمة جائزة على الفلك لانها جائزة على العناصر وعندكم الاجسام متساوية في الماهية ولان الصورة الجسمية عندكم طبيعة واحدة نوعية يختلف بالخارجات عنها والصور على ما نص عليه الشيخ في الاشارات والمادة في العناصر واحدة فيكون في الافلاك كذلك لان حد المادة عندكم هو الجوهر القابل وهو واحد ولانه لو لا ذلك لزم تركب المادة من مادة اخرى وهو محال ولانه لا يجوز اشتمالها على جهتين متغايرتين كما استدل الشيخ في الشفاء على اثبات المادة واذا كانت المادة والصورة واحدة في الفلكيات والعنصريات تساوت احكامها وقد ثبت للعناصر بعض الاعراض كالانقسام والكون والفساد فيثبت للافلاك ولان مادة الافلاك لا يقتضي امتناع شيء عليها اذ ليس للمادة اثر البتة وانما لها القبول خاصة والصورة واحدة بين الافلاك والعناصر ثم ان المكان الواحد لا يخص جسما دون جسم جاز لكونه المحدد حاصلا بجسم واحد يمتنع عليه الحركة المستقيمة لكن العدم جائز عليه فلا يلزم ارتفاع الجهات عند عدمه ثم لو سلمنا ارتفاع الجهات من عدم المحدد لكن يكفي الواحد بالنوع فاذا عدم جسم يحدد في ذلك الآن غيره ثم يجوز ان يكون جهات العالم الفاعل المختار او يخصص الجسم بالتحديد عن صاحبه يكون مستندا الى الفاعل المختار وهو الحق وعلى ثم من وجوه اذ دلالة الرصد ظنية ليس وهمية فلا يجوز بناء الامور القطعية عليها سلمنا ثم لا اسلم ثم في الميل فان الميلين المتضادين لا يتعاندان الا في المحل وبعكس اجتماعهما في الجسم الواحد كالحجر والقسر اذا رميناهما علوا فان الكرة اعني القصر الطبع ولو لا اجتماع الميلين لما كان كذلك ثم الاختلاف في الاقتضاء لا يمنع من الاجتماع لجواز ان يعتبر احدهما الآخر كما في الممتزجات ثم لا يجوز ان يقتضي الجسم الواحد ميلا بعينها عند كونه في المكان الغريب وميلا مستديرا عند كونه في مكانه الطبيعي كما ان الجسم الثقيل في طباعه ميل يقتضي الحركة عند لا حصوله في مكانه ويقتضي السكون عند حصوله فيه وهذا سؤال مشهور اجاب عنه افضل المحققين ان اقتضاء الحركة والسكون شيء واحد يقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشيء هو طلب المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فذلك الطلب يستلزم حركة تحصله وان كان حاصلا

فهو بعينه يستلزم سكونا ومعناه ان لا يستلزم حركة فهو اذن ليس شيئين اثنين غير ما اقتضيه اولا واما اقتضاء الحركة المستديرة فهو امر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما مستقلا عن صاحبه وقد يوجد معه والطف في الامكنة مكان طبيعي بطلب المتحرك على الاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي بطلب المتحرك على الاستدارة ولذلك اسند تلك الحركة الى الطبيعة بخلاف الاولى فاذن ليس مبدأهما شيئا واحدا وفيه نظر فانا لا نسلم ان اقتضاء الحركة ولكونها شيئا واحدا كذا لانه كلام على السند فلا يبطل اصل الاعتراض سلمنا ان اقتضاء الحركة الدورية مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي لكن جاز ان يكون هناك امر يحصل له الحركة المستديرة ويكون حصوله موقوفا على حصول الجسم في مكانه فاذا خرج عنه اقتضى الحركة المستقيمة واذا حصل فيه اقتضى الحركة الدورية ثم يمنع ثبوت المحدد وقد سبق وعلى ثم من وجوه الاول لا اسلم ان الزمان حادث وقد سبق لا اسلم ان الزمان من لواحق الحركة فان جماعة من الحكماء ذهبوا الى انه واجب لذاته وذهب آخرون الى انه جوهر قائم بذاته لانه لو فرض معدوما لزم منه المحال عندكم وهو اجتماع وجوده وعدمه وكما يلزم من فرض عدمه لذاته المحال لذاته لا يتوقف وجوده على الحركة ثم لم لا يجوز ان يكون عائدا الى النسب الواقعة بين الامور الدائمة كما ذهب اليه قوم آخر من الحكماء ثم لم لا يجوز ان يكون مقدارا لمطلق الوجود فان زمان بعض الامور الدائمة قد يكون ازيد من زمان بعض اولا فيكون عارضا لمطلق الوجود كما ذهب اليه ابو البركات البغدادي ثم لا اسلم ان الزمان من لواحق الحركة الدورية فانه لو سلم انه يلحق التغير على الاتصال لم يجب ان يكون جسمانية ثم لا اسلم ان الحركة مادة للجسم فانه قد يحصل كيفيات على الاتصال في بعض الجسمانيات ثم لا اسلم ان الحركات المستقيمة المتضادة سكونا بل يحدث اتصالها على ما يأتي وعلى ثم من وجوه آخر يجوز عدم بعض الجوانب بالخارق ويحدد غيرها عند مفارقة الخارق سلمنا الا انه ينعدم بعض الجوانب ان يتحرك في كمه دون ان ينعدم ثم ينتقص مقدار الجانب المتحرك كما اذا عاد الى الرتق عاد الكم الى حاله ثم لو صح هذا الدليل مع مقدماته للشكل لكان مخصوصا بالمحدد دون باقي الافلاك وعلى ثم لا اسلم حركة الفلك على الاستدارة سلمنا لكن لا اسلم امتناع السكون عليه وعلى ثم لا اسلم حصر القسمة سلمنا لكن لا اسلم ان الكواكب لا يحرك الفلك بحركته على ما يأتي سلمنا لكن يجوز ان يكون تكافؤها بالارادة لا يتم بل ان كانت حافظة الحركة الاولى لو حركها ما يحركها فيكون في الشمس والقمر الغير من الاحلاف لم يوسط الحركات الفلكية يجوز ان يكون الفلكيات بواسطة حركة بعضها سلمنا لكن الكواكب والافلاك عندهم احياء ناطقة فلم لا يجوز ان يختار بعض الافلاك او بعض الكواكب حركة في فلك او سلمنا لكنه انما يدل على انها لا تتحرك لعدم الخارق لا على انها غير قابلة للحركة وعلى ثم ان عدم الاحساس بعدم التغير لا يدل على عدمه فان الذي يحصل من ابتداء في مدة عمر الواحد منا شيء يسير جدا مع صغر الساحة وقربه منا فكيف نقدر بالخلاف والمنع في الاجرام العظيمة جدا

الشيء يمكن ذلك حملا للنص على المجاز وحمله على الحقيقة أولى وفيه نظر فإن الجوهر كالفرد المنفرد يستفيع بها وأيضا
الصانع من أعظم الاستفاعات وهو الغاية في الوجود كما قال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون والميت
هالك باعتبار عدم معظم صفاته والعمل الذي لا يراد به وجه الله تعالى هالك باعتبار عدم الغاية الذاتية منه والهالك
من المعدوم وهو الذي سلب عنه الوجود وإذا سلم عن النسخ ذلك صدق أنه هالك ولا يلزم من الإطلاق الاتصاف
في الحال لأن اسم الفاعل يصلح للحال والاستقبال كالأفعال المضارعة وسوق الهلاك أولى من العدول إليها لأنه أدخل في
المدح بالبقاء له تعالى ولا محيد إذا أحملنا الهلاك على سلب الوجود لأن المعدوم المذكور لك على أنا لا نحتج بهذا المذهب
فإن الحق عندنا أن المعدوم لا يشمل المسألة الكبرى في جواز الحرق على الأفلاك التي المليون على ذلك حملا كالأكثر
العقلاء عندنا وجوه آ الأجسام ممكنة بذواتها وأجزائها وكل ممكن فإنه يجوز عليه العدم فيجوز على جميع الأجسام الفلكية
عدم ذواتها وصورها وصفاتها العارضة اللازمة ب الأجسام متساوية في الجسمية فلو وجب اتصاف جسم الفلك
بصفة لكان ذلك الوجوب لكونه جسما فيلزم عموم تلك الأحكام أو لكونه حالا فيه أو محلا له كان لازما عاد طلب
لمية ذلك الوجوب ويلزم منه إما الاشتراك المذكور وإما التسلسل ويلزم من ذلك الاشتراك أو عدم لا نهاية فلا يمكن
الحاصل اللازم منها أو لما يكون محلا له وهو محال لما بينا أو لأمر يحله حلول الجسمية في محل أو لما لا يكون حالا ولا محلا
مثله كان جسما أو جسمانيا عاد السؤال وإن لم يكن كذلك فإنه لم يكن الأجسام بأسرها متساوية في قبول ذلك
في نصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر ولا يكون مساويا فيعود السؤال عن لمية ذلك التفاوت ج الحرق
لازم للطافة والصلابة لكننا في فلك أجرام الفلكية لطيفة من أدنى رتبة أعرض [illegible] اللطيف أن عنه
الشفاف ينفعنا المدلاة من الطافة والرقة كالبلور والزجاج وإن أريد سرعة الانفعال فمنعناه فإنما
لكن اشتراك اللوازم لا يقتضي اشتراك الملزومات د الدلائل السمعية من القرآن والأحاديث النبوية دلت على الحواتم
وهو أمر ممكن فيه أخبر الصادق بوقوعه فيحكم بوقوعه أصحاب الملك وجوه آ الجهة أمر يمكن الإشارة إليه يكون موجودة
في جانب الإشارة الذي وقعت إليه وليست منقسمة لما مر وليست في خلاء أو ملأ متشابه عن محدد وهو باطل لعدم (كذا)
أولوية بعض الحدود المعروضة فيها بأن يكون جهة من كل [illegible] فلا بد من محدد وليس عن جسم لإفادته ما يتعلق بالوضع
ولا أجساما واحدا حيث هو واحد لأن [illegible] أحوال الجهات لو كان كلا لأنه واحد لم يحدد سوى القرب منه
دون البعد عنه ولا اثنين لأن أحدهما إن احتوى الآخر [illegible] الثاني في البعد لا يكون إلا ممتازا ذلك الجسم
عن سائر الأجسام بخاصية يعود الكلام فيها والاحتياج إلى علة تلك الخاصة فهو إذن جسم محيط بحيث يحصل
محيطه غاية القرب ومركزه غاية البعد ولا يصح عليه المستقيم والإمكان ذا جهتين يتنقل من أحدهما إلى الأخرى
ويكون (ثانيا) قبله لا به فلا يكون هو المحدد فلا يصح عليه الحرق والالتئام والتكون والفساد لأن الحرق والالتئام إنما يحصلان

عند الحركة المستقيمة والكون والفساد إنما يصحان على ما يصح عليه الحركة المستقيمة لأن يكون إذا إنما يكون في مكان غريب
أو ملائم والمكان إلى أحدها لا يتحقق إلا بحسب طبقات التحدد الراصد على أن الحركة السماوية دورية فلا يكون فيها
مبدأ ميل مستقيم لأن الميل المستقيم يقتضي التوجه إلى جهة والمستديرة يقتضي الصرف عنها فلا يجتمعان وإذا لم يكن فيه مبدأ
ميل مستقيم لم يكن قابلا للحركة المستقيمة لأن كل متحرك لا بد وأن يكون فيه مبدأ ميل إلى تلك الجهة ولهذا تضعف الميل
القسري بشدة الميل الطبيعي وبالعكس فلو خلا جسم عن الميل وتحرك لا في زمان في الجسم الذي هو عدم الميل
لا يقبل الحركة وإذا امتنع وجود الميول المستقيمة في الأفلاك امتنع قبولها الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق وقبل السام
ج الزمان أزلي أبدي وهو من لواحق الحركة فيلزم وجود حركة أزلية وتلك الحركة ليس يكون مستقيمة لوجوب انتهاء كل
مستقيم إلى [illegible] لتناهي الأبعاد وعدم اتصال الحركات في ذوات الزوايا والانعطاف في لحاظ للزمان في الدورية
والحركة لا منها من حامل يمتنع عليه الحرق وإلا لا نسام والانعطاف الحركة عند ذلك الحرق وانقطع الزمان عند ذلك
الجواب الفلك يتحرك بالأجزاء المنفردة عند نفوذ الخارق عن مواضعها وعند خروجها إليها لا كمتعلمه [illegible] الحركة
المستقيمة فإن الحق محال هـ منع لا بالبناء على امتناع الخرق على الفلك لأن حركات الكواكب ليست بدور تحركه
الفلك في الفلك بل يجوز أن الاستدارة فيه ميل مستدير فلو الحق لخرج ذلك الجزء عن موضعه الطبيعي فإذا زال الحارق
فإن لم يعد كان المكان الغريب ملائما بالطبع والطبيعي مهروبا بالطبع وإن عاد فيكون ذلك بحركة مستقيمة فيه ميل
مستقيم فيجب أن يكون فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير وهو محال و أن الخارق الفلك إن كان لذاته لزم خروج جميع الأفلاك [illegible]
بها إلى الفعل ولم يكن طبيعة في وقت الأدوار [illegible] كان لسبب منفصل فإن كان جسما فإما أن يكون بسيطا أو مركبا و
البسيط ليس إلا الأفلاك والكواكب والعناصر أما الأفلاك فلو اقتضى جانب من الكواكب خرق جانب من ذلك
أو لاقتضى كل جوانبه ذلك لبساطة الفلك القاعد [illegible] وأما الكواكب فإما أن تخرق الفلك بحركتها
فيه وهو باطل بالأدلة المثبتة لا على الحرق أن حركة الكوكب ليست لذاته بل لحركة الفلك أو لتوجه إلى جهة أو عن معمول
وأما العناصر فالأجسام لا تؤثر إلا بالمماسة والمماس للفلك هي النار من جميع الجوانب فلو اقتضت الخرق في بعض جوانب
الفلك لاقتضت الخرق في كل جوانبها وأما المركبات فلا يمكن الاتصال إلى الفلك لأن النار تحرقها قبل وصولها إلى الفلك
وإن كان جسمانيا فالفلك [illegible] القوى لو كانت في الجسم الموجود كانت طبيعية لزم الخرق في كل الجوانب لبساطة الفلك ولو كانت
عاد الطلب في سبب حصولها ولو كانت في جسم آخر عاد الكلام في أن ذلك الجسم إما أن يكون فلكيا أو عنصريا ولو كان جرما
غير جسم ولا جسماني فإن اقتضاء تخصيص بعض دون بعض بالخرق دون البعض الآخر يحتاج إلى مخصص فيعود الكلام
إلى الوجه الثاني (كذا) في الأدلة السمعية [illegible] شاهد [illegible] الأجرام على مقاديرها وأشكالها وحركاتها وأنه لم [illegible] إليها
التغير شيء من ذلك أصلا ولو كان ذلك التغير ممكنا لوقع في القرآن دل على امتناع الحرق وعليها حيث قال تعالى
(كذا)

ساعة ولكن الأول والآخر قد يستفاد من هاتين اللفظتين إذا استعمل كل منهما مفردة أو إذا استعملا معاً (كذا) ذات
واحد على الجمع مع بيانه أنه إذا قيل في الشيء إنه أول وآخر فإنه يستفاد منه تفرده بذلك إذ لو كان ثم
إنسان تقدمه لم يصدق عليه أنه الأول ولم يكن لو فعل هو الأول والآخر فإنه يراد به توحده وأنه لم يكن سواه
فلذلك من الآية وردت محاجة على من أنكر على تقرير الوحدة أنه في الإلهية تعالى هو الأول والآخر وقد ورد
عن النبي عليه السلام أنه قال لو دليتم أحداً إلى الأرض السفلى لهبط على الله تعالى ثم قرأ قوله هو الأول والآخر أنه تعالى
من الإله المساوي في الأرض وفيما تحت الثرى ويمكن المراد ما ذهب إليه بعض المفسرين أنه الأول خالق و
الآخر رازق قال خلقكم ثم رزقكم وفيه نظر فإن المراد ههنا وقد بينا أنه الأول في الوجود والآخر فيه لتقوى الحجة
على المنكر الذين أثبتوا الإلهية محدثة تعدم وتفنى والله تعالى قديم أزلي باق أبدي وليس المراد في الحديث ليسلم
الأول والآخر في المكان فلم يبق إلا في الوجود فعلم أنه يوجب أن الخلق هو المخلوق وذلك تارة يكون بالإيجاد
وتارة بالإحياء فعلم أن المراد ههنا الإيجاد وفي الإحياء اللام للعهد لا الألف واللام للاستغراق لأنا نقول متى إذا
كان هناك معهود أو لا ثم لكن هنا معهود وهو قوله تعالى خلقكم من تراب وقوله تعالى وبدأ خلق الإنسان من
طين وقوله أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق والخلق الذي يمكننا أن نراه هو الأجزاء وإذا ثبت أن المراد من
الخلق الجمع صارت الآية حجة عليهم لقوله تعالى كما بدأكم تعودون ليصح أن يكون العود هو الجمع بعد التفرق وهو الجواب
عن ج ولأن بينه التي تقدم لا نسلم متشابهتها في كل الأمور بل تمنع وفيه نظر لأن المراد ما الخلق الإيجاد
لأنه أبلغ في القدرة التي يريد الله تعالى وصف نفسه بها مع أنها في غاية الكمال وهو قوله تعالى وهو أهون عليه ب
الخلق يستعمل في التركيب لقوله تعالى لعيسى وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير وأراد به التركيب وقال تعالى خلقكم من تراب أي ركبكم
[illegible] ولأن تخلقون إفكاً أي تقولون الكذب وتم نقضه إلى البعض ولا يستعمل في غيره دفعاً للاشتراك وفيه نظر
لأن الخلق هو الإيجاد في المشهور ولهذا قال تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئاً وهيئة الطير لم تكن موجودة
في الطين وكذا التركيب الإفك ج سلمنا أن الخلق يستعمل في الإيجاد فيكون مشتركاً فلا بد من دليل زائد على أن المراد
به هذا وهو ذلك الدليل معنا وهو أنه تعالى ما ذكر في القرآن بدأ الخلق إلا وقد أراد به الجمع والتركيب كما في قوله
وبدأ خلق الإنسان من طين أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق وبدء الخلق الذي نراه هو الجمع والتركيب فيه أي الجواهر
لا الأعيان أنا نحمل على معنى الإيجاد مطلقاً حتى يكون دفعه على الكل بالتساوي وهو كالاشتراك المجازي للأصل لا يقول
الإشكال من وجهين أحدهما أنه وضع للتركيب حيث هو تركيب فإذا استعمل في الإيجاد الذي التركيب فيه كان ذلك استعمالاً في غير
ما وضع له من التركيب سلمنا أنه لمطلق الإيجاد ولكن لا يحمل على جميع أنواع الإيجاد لا الأعيان فإنه إذا دخل [illegible] الألف و
اللام وأنه للاستغراق لأنا نقول متى يحمل على الاستغراق إذا كان هناك معهود أو لا إذا لم يكن ثم وههنا معهود

وهو ما ذكرنا من أنه تعالى ما ذكر في القرآن بدأ الخلق إلا وأراد منه التركيب كالجواهر الموجودة وفيه نظر فإن تعميم العدم
إنما يمكن بإرادة الجمع على أن إرادة الإيجاد دفعاً لتوهم الاشتراك أولى لأنه المتبادر إلى الذهن ولأن التقدير [illegible] وقد بينا
أن الآيات التي ذكروها تدل على الإيجاد إما للأجزاء الأصلية أو للهيئة التركيبية ولا نسلم أنه وضع للتركيب حيث هو تركيب
لمنافاته الإيجاد الأعم وحمله على جميع أنواع الإيجاد أولى لعمومه وقد بينا أن الآيات المراد منها الإيجاد وإن سلمنا
أنه لا معهود لكن متى يحمل على الإيجاد إذا أمكن أو إذا لم يمكن مع بيان التعذر أنه تعالى ذكر بدأ الخلق بلفظ المضارع
فتعذر حمله على الإيجاد فإن الجواهر موجودة فلو حملناه على الإيجاد لزم إيجاد الموجود وهو محال فتعين حمله على الجمع بعد
التفرق وفيه نظر فإن صيغة المضارع وردت في القرآن للفعل المطلق أو الماضي كثيراً كقوله تعالى والله يفعل ما يريد وأنه يحيي
[illegible] إلى غير ذلك ولأن الجواهر لا نسلم أنها موجودة حال الإخبار بذلك وحال الشروع بعدم الإخبار على كل من الأول والنشأة
بعض العموم إلا في الخصوص وقوله [illegible] الفناء حقيقة في العدم بل الفناء خروج الشيء عن الصفة التي ينتفع به عندها ولهذا
يستعمل الفناء في الموت قال تعالى أفإن مات [illegible] ويقال فني زاد القوم والأصل في الإطلاق الحقيقة وقال الكعبي الفناء عند أهل اللغة
الموت وإذا ثبت كون الفناء حقيقة فيما ذكرناه وجب أن لا يكون حقيقة في العدم دفعاً للاشتراك وقوله تعالى من عليها فان كل
من على وجه الأرض من الأحياء فهو ميت وحمله على هذا أولى لأنه خص الفناء بمن في الأرض وتخصيص الحكم بالشيء
دليل قصر الحكم عليه عند البعض وإن لم يقصر عند الكل ولأن الفناء الذي ادعيتم يكون دفعة ويستحيل أن يكون
على التدريج وقد ذكرنا أن الفناء لفظ مفهومه حصول شيء فشيء وذلك يمكن فيما ذكرناه وفيه نظر فإن مفهوم الفناء
العدم وهو المتبادر إلى الذهن عند سماعه ولا [illegible] الذي ذكروه دال عليه فإن [illegible] لعدم الحياة [illegible] المراد عدم كونه
ما كان [illegible] الموت [illegible] على عدم الحياة وحمل الفناء على الموت مع [illegible] ولهذا [illegible]
إلا إذا صار [illegible] التخصيص بالذكر ضعيف ومفهوم الفناء الأشمل على التدريج وعلى [illegible] فإن الهلاك خروج الشيء
عن كونه منتفعاً به الانتفاع المخصوص [illegible] الإنسان من حيث هو الإنسان والأحكام بعد تفرقها الصرف كذلك ليس مراداً ليستدل به على
إثبات الصانع [illegible] وكذلك فإن الميت إذا بلي [illegible] إنه خرج عن أن ينتفع به وإذا كان كذلك كان معنى كلامه
هلاك الموت كما قال تعالى إن امرؤ هلك وفي الشعر كل عالم [illegible] فهو هالك أي غير منتفع به وإذا
كان كذلك سقط ما قالوه سلمنا أن الهالك المعدوم لكن لا أنه على هذا التقدير لا يمكن إجراؤه على ظاهره لأن وجهها
يكون هالكاً [illegible] في الحال [illegible] هالكاً فوجب تأويلها وأنتم حملتموه على أن [illegible] إلى الهلاك و
نحن حملناه على أنها قابلة للهلاك [illegible] ولسنا أولى إلا أنا لو حملناه على العدم وهذا صنف
الهلاك [illegible] الذي يعدم حتى يخرج عن كونه شيئاً فيلزم أن يخرج الشيء عن كونه شيئاً فلا يكون المعدوم شيئاً وهو
خلاف مذهبهم وأما أن لا يعدم الشيء [illegible] أن يعدم عنه أمر زائد [illegible] مذكور في [illegible] الذي هو صفة زائدة على

ق١١

الاعدام ذهب مشايخ المعتزلة الى امكان افناء العالم واعدامه لكنه لا يستقيم ثم ادعوا على ذلك الاجماع ثم
نذكر عنه خلاف الا ابن شبيب بان الراوندي على الجاحظ فانه زعم انه لا يقول بفناء العالم وانكر جماعة
وقالوا لو كان مذهبا له لحكاه غيره وذكره والله اعلم بحقيقة الحال واستدلوا على ذلك ايضا بان العالم
قد ثبت انه ممكن وكل ممكن فانه يقتضي العقل بامكان عدمه كما يقضي بامكان وجوده والنبي عليه السلام قد
اخبر بوقوع عدمه فوجب ان يثبت عدمه وهو اخبار الصادق بوقوعه لوجوه ما ذكره فاضل العصر
في قوله تعالى هو الاول والاخر فان الله تعالى كما حكم بكونه اولا حكم بكونه اخرا ثم انه لما كان اولا في الوجود يجب
ان يكون اخرا في الوجود ولا يكون كذلك الا بعد عدم الموجودات ثم انها لا تعدم بعد يوم القيمة فيجب ان يكون ذلك
قبل يوم القيمة ب قوله تعالى وهو الذي يبدئ الخلق ثم يعيده والاعادة الخلق لا يتصور الا بعد عدمهم ح قوله تعالى
كما بدانا اول خلق نعيده ولما كان مبدا الخلق هو الاحداث عن عدم محض لحدوث العالم كذا يكون الاعادة لانه
شبه الاعادة بالابتداء وساوى بينهما فكما كان الابتداء عن العدم وجب ان يكون الاعادة ايضا عن العدم وكذا
قوله تعالى كما بداكم تعودون د قوله تعالى كل من عليها فان والفناء هو العدم فدل على فناء من على الارض والمعتزلة
لما قالوا ان الفناء الموجود لا في موضع [illegible] انه انما يكون افناء من على الارض بخلق فناء لا في محل وهي [illegible] لا في
محل وجب افناء جميع الجواهر فدل بهذه الاية على فناء كل الجواهر ويلزم افناء جميع الاعراض وليس العالم الا الجواهر
والاعراض ه قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والهلاك يطلق تارة على الخروج عن كونه منتفعا به وتارة
على العدم والاول غير ممكن الارادة بها لانه لا يمكن خروج العالم عن كونه منتفعا به لانه سواء كان موجودا او
صار معدوما فانه يمكن الاستدلال به على وجوب الصانع تعالى وذلك من اعظم المنافع واذا لم يمكن حمله على
المعنى الاول وجب حمله على الثاني والا لصار مهملا والكلام بالمهمل قبيح على الله تعالى وايضا المراد منه لا
تمدحه تعالى بالدوام والبقاء وعدم تطرق الهلاك والعدم اليه فلو كان العالم باقيا باجزائه او بكله لم يكن
هذا التمدح مختصا به تعالى وهو مناف للغرض من الاية وايضا الهلاك في الحقيقة انما هو العدم والفناء واطلاقه
على غير المنتفع به انما هو نوع من المجاز والاصل عدمه ولهذا الصدق [illegible] الهلاك عن الذات الباقية
وان كان غير منتفع بها و الاجماع دال على ان العالم يفنى ويعدم والاعتراض على امر وجوه الاية دلت
على كونه اخرا على الاطلاق ولم يدل على كونه اخرا للكل الذوات او لبعضها والاخبار تحتمل لموجبها
ويحملها على انه تعالى يبقى حيا بعد موت جميع الاحياء واذا احتمل في هذه الصورة بعض اطلاق اللفظ
اضمحل الاستدلال وفيه نظر لانه قد ثبت ان المراد التمدح بوجوب البقاء والدوام والتخصيص من دون غيره ولان
اطلاق الاخرية انما يحسن لو كان عامة [illegible] جاز ان يكون المراد هو كذا [illegible] الاستحقاق لا بحسب الزمان وفيه

ق١٢

نظر لان الاولية والاخرية اضافيان احدهما عين واحد والمراد في الاول هنا بحسب الزمان بما ثبت من حدوث
العالم فيكون الاخر كذلك كيلا يخرج المراد ولحسب الزمان في الاخرين على تقدير الافناء اذ الاعادة [illegible] وكذلك الجسم
لا بعينه بعد ذلك فلا يكون اخرا مطلقا كما كان اولا مطلقا فاذن لا بد من تاويل ما حمل كل واحد على كونه مبدا
لكل شيء والاخر على كونه غاية لكل شيء وفيه نظر فان العالم اذا عدم بعد صدق عليه تعالى انه اخر اذا المعاد
فيكون لا يخرج عن كونه اخرا على الاطلاق وحصل العلم بالاعدام د قولكم الاية اقتضت كونه تعالى اولا في الوجود
فيجب ان يقتضي كونه اخرا فيه قلنا الاية يقتضي كونه اولا في الوجود على معنى تحقق كونه ذاتا حقيقية او على معنى اختصاص
ذاته بصفة زائدة على ذاته [illegible] على قولكم ان ذلك يقتضي استواء الكل عند ذاته حتى يلزم منه ان المعدوم
ليس بذات وكونه اخرا يقتضي تخرج الجواهر والاعراض عن كونها ذواتا او لزم من ذلك انتفاء الحقائق بعد تحققها وهذا
لا نسلم على قولكم وان عند [illegible] ان الاية تقتضي ذلك وانما يقتضي ان بعضه يوصف بوجود على هذا التقدير وهو ان
ليس لنا صفة زائدة على كونها ذاتا وفيه نظر فان المفهوم المتعارف ليس الا الاولية في الوجود والاخرية فيه سلمنا لكن
هذا المذهب باطل عندنا ولا يتم هذا الجواب سلمنا ان الحقائق توجد لكن لم قلتم بان الاية تقتضي كونه اولا [illegible]
قوله انا علمنا بانه اول في الوجود بدلالة حدوث غيره قلنا منع زيادة وصف عقلي واعتراف بالنص
وحده لا يكفي ثم نقول على هذا انه كما لم يكن اولا في الوجود لكون وجوده غير متجدد لكان يمكن كونه اولا في سائر
صفاته من القدرة والعلم والحياة فلم كان حمله على ما ذكرتم اولى من حمله على غيره لا يقال يحمل على الجميع لكونه اولا في
الوجود ولا ما هو [illegible] بان في النص ما يقتضي العموم حتى يحمل على الكل بان ادنى درجات العام ان يكون مذكورا والمذكور
كان النص لا ينافي كونه اولا وصف [illegible] وفيه نظر فان الاول لما امكن اضافته الى الوجود وغيره وحصلت قرينة
تدل على ارادة الوجود وهي تمام الاية في قوله هو الذي خلقكم وجب الحمل عليه ولا امتناع في دلالة الاية على معنى
ودلالة غيرها على اخر يستلزم المطلوب فلا يخرج الاية عن كونها جزء الدليل وان الدليل انما يتم بها والصفة كونه اولا
فيها انما هو باعتبار الوجود في الزمان والعموم مفهوم من الاطلاق لانا لا نسلم ان الاية انما تدل على التمدح لو دلت على
العموم ولان الادلة انما تطلق اذا كان عاما والا لوجب التقييد وسلمنا اقتضاء النص كونه اولا في الوجود
فلم قلتم انه يقتضي كونه اخرا في الوجود فان الاخر في وصف من الاوصاف انما يتحقق كونه اخرا فيه اذا لم يتوقع حصول
مثل ذلك الوصف بعده فان الخائف يتوقع عند شربه احدا انما يتحقق شربه او عدمه ثم لو مات قبل شربه غيره
فبعد الموت يتحقق اليقين من شرب احد فيكون [illegible] اخرا وهنا غير متحقق ههنا لان الجنة والنار موجودان ابدا
فكيف يتحقق كونه تعالى اخرا في الوجود وفيه نظر لما بينا من رجوع ذلك الى جواز [illegible] الى المعاد سلمنا لكن لا نسلم
دوام الجنة والنار بالشخص لجواز انقطاعهما وفنائهما بالشخص [illegible] فيه سلمنا الاخرية في الوجود بان بعدهما ولو

ان الوجود شرط المقتضى فلو كان شرط الوجود لزم منه الدور او هو محال لم لا يجوز ان كان لا ينفي حقيقة الجسم ثم سلمنا
لم يسمى الغنا امر زائد على الجسم لو كان يسمى الجسم مفرد ما بعدم امر زائد عليه يسميه بذلك على سبيل المجاز بالمعدود
حقيقة لما كان لم يعدم بعدم لا يكون علة العدم فان في الحقيقة اشد الناس قولا بانه عدم الجواهر والاجسام ثم نقرر
ان نا فيه من حيث الوجود ولمنع عموم الوجود سلمنا لكن لم تاسام من حيث الوجود الممكن او المحدث او المستند الى الفاعل
او وجود الجوهر سلمنا لكن لم لا سام من حيث الماهية على معنى ان ماهية الجوهر منافية لها لماهية الغنا في الا
لا مطلق فلا بقاء فان في العدم كما ان التضاد بين السواد والبياض في المحل الخارجي وان جاز اجتماعهما معا في الذهن سلمنا
لم لا ساد باعتبار او غيره ذكرتم ثم هذا الغنا الذي يدعون انه لم لا يجوز ان تعارضه منفعة لاصل الاحيا
ولا اتصال حواس الى المحسوس كان كذلك كان عبثا فيجب والله تعالى منزه عن فعل العبث فيجب في الحكم ان لا نفعل هذا
الغنا اما الضرر فلان المنفعة اما عاجلة او آجلة فلا بد فيهما من العقل والحياة واما تصور ذلك في الجزء اذ ان كان
موجودا وهذا الغنا الذي يدعونه لا تقارنه عدم الجسم وعدم الجسم لا يقارنه الحياة فلا تقارنه المنفعة وهو الشأن لنفي الامكان
اتصال الحس الى المحسوس نشأ من الغنا الذي تدعونه لا تقارنه منفعة ولا اتصال حواس الى المحسوس واما الكرم فلان ما
لا تقارنه المنفعة ولا اتصال حواس الى المحسوس يكون عبثا يجب ان يتنزه عنه الحكيم هذا الغنا فان قيل هذا ابطل بهذا
الغير وما بالصلاة بكرة وبكرا زوال يوم العصر وعذاب اهل النار فانه لا منفعة فيها كلا عاجلة ولا آجلة ومع ذلك
فهو حسن مجاز فيها سلمنا لم تمنع المنفعة فيها قوله الغنا الذي تعارضه العدم لا تقارنه الحياة فلا تقارنه المنفعة
قلنا اذا جاز ان تعارض وجود الغنا عدم الاجسام فلم لا يجوز ان تعارض وجود المنفعة عدم الحياة سلمنا
انه لا يجوز ان تعارضه لكن لم لا يجوز ان تتقدمه او يتأخر عنه فان الانسان قد يعد عنده او يتوعد ثم يفني ذلك ثم يعد لما قد
سبق له من المنفعة بالوعد والوعيد وكذا يلقي البذر في الارض مع ما فيه من النقصان لما يتوقع من بعد من الحصاد وكذا
هنا لم لا يجوز ان يخبر الله تعالى عن الغنا لما له من منفعة المصلحة انه تعالى يفعل ذلك من بعد وفاته ما اخبر او يقول انه لما اخبر
وكان لا يجوز ان يتبع بالخبر عنه من نوع الكذب فيحسن فعله فتكون الخبر عن الخبر كالشيء الواحد حسن لكونه الموجود من المصلحة الى كالوجود
في المحرم لم تعارض الغنا الذي ذهبتم اليه من الموت ويعرف الا ان حصول ضار موت اجزا الاحيا فانه لا منفعة فيها كلا
ولا نعرف ولا اعتبار لا في ضربه ومع ذلك فانه يكون فلم لا يجوز فيما ذهبنا اليه فالجواب ان النقض غير وارد لانا قلنا
ولا اتصال حواس الى المحسوس عذاب الغير فقال الاول يكون فيها قوله لم لا يجوز ان تعارض المنفعة وجود الغنا قلنا لما ذكرنا
انه تعارضه عدم الجسم وعدم الجسم تعارضه عدم الحياة ويستحيل وجود اللذة مع عدم الحياة بخلاف وجود الغنا فانه اذا كان في
الوجود يرد الى الجسم قوله لم لا يجوز ان يتقدمه او يتعارضه قلنا الوجه الثاني والذي اشتمل الفعل وعدم منه تقديره
لا يجوز ان يفعل الا اذا رجح منه ان يفعل بالداعي وهو ان يعلم او يظن انه يشتمل على منفعة او على حصول او الاغاثة وان لم

فلم لا داعي على هذا التقدير فاما ان يقول انه لا يصح منه وجود الفعل كما هو قول الى الحسين جواز عشه البنا في قدرته
تعالى على الفعل او يقول انه وان صح منه لكن لا يفعله بعض على ما ذهب اليه سائر الشيوخ وما قد اخبر الله تعالى عن اعادته فهو
دان يعلق المنفعة بالخبر لكن اذا لم يتعلق بنفس الخبر لم يكن ذلك الخبر مما قد دعاه اليه الداعي على ما قررناه الداعي الا ان
يقولوا ان الله تعالى يفعل الخبر لما فيه من مصلحة الرسول عن الكذب والله تعالى عن الابتداع فلم لا يجوز ان عن خبر
هذا حاله وانما يفعل ما وعده وانه يفعل ذلك لما يحصل له من السرور ويصفه الكمال بالوفاء وكلا هذا عن صفه النقصان
قول الكذب تعالى الله لا يجوز ان يكون الوجه الكذب لو لم نف بما اخبر صار فاعلا للكذب داعيا الى فعل المحرم كالابتداع
فلذا يفعل الله تعالى الافعال الحسنة ويترك القبائح لمجرد الحسن والقبح وان لم يكن في ذلك منفعة له تعالى على هذا التقدير
الذي حصرنا على مذهبكم في مسألة التحسين والتقبيح فانكم قلتم ان في الفعل واجبا وقبيحا لا على سبيل المنفعة والمضرة
بل على سبيل ان الفعل يمنع من فعله ... ان يفعله لانا نقول ... من التحسين والتقبيح ان الكذب الذي يدعي
في السمع ليس هو الخبر الذي يخبره بخلاف خبر اذا اخبر عن انه يفعل في الغد كذا ان يوقع كونه كذبا على ان لا يفعل وكونه صدقا
على ان يفعل به اذا اخبر عن مجرد عنده ان الخبر بخلافه فهو الكذب ولذا عد المنافقين كاذبين مع وجود الخبر لما لم
يكن عندهم ان الخبر على ما اخبر وانه تعالى قال والله يعلم ان المنافقين لكاذبون اذا صح ذلك علم ان المخبر به لا يتوقف على
كونه صدقا عن كذب حتى يصلح داعيا الى فعل كل المخبر به لانه الى يفعل ليحصل لا سيما بالخبر ... اذا كان يعرف
المنفعة بالخبر على الفعل وكذا الفعل يتوقف على الخبر في نفس الامر مع علاوة ... في البدن في الذي
فانه يرجع بفعل الى البدن منفعة تحصل له بذلك لولاه لما حصل وعلى هذا التوجيه لم جواز حلي الله تعالى لما هو
حسن حلي العالم فاذا صح هذا الجواب صار الطريق مبنيا على اصولنا والجواب ... وان سلمنا جواز ان يفعل
ما لا منفعة ... لكن في ذلك لا سيما على اصولهم فان هؤلاء المشايخ الذين قالوا بالغنا ... جواز ان
يفعل الله تعالى فعلا لا منفعة ... وقالوا ان الخبر عن ... لا يجوز الا ويكون في ذلك الخبر تعارض وجود منفعة
ولولا ذلك لكان الخبر عبثا واذا تعلق ... بحسن الخبر وكونه نافعا فلو تعلق حسن المخبر بحسن الخبر وكونه نافعا دار ولذلك منعوا
صحة ما روي ان الله تعالى يقول عند افنا الخلق لمن الملك اليوم الا انه لا تقارنه منفعة ولو كان يجوز ان يتقدمه خبره
عنه ولذلك منعوا الروايات التي فيها ان الله تعالى يخلق سما قبل ان يخلق عالما ملكا او بحرة ولو كان يمكن ان
يحصل به المنفعة من بعد كما انه لم تعارضه واذا صح ذلك من اصولهم لم يصح قولهم بخلق الغنا مع انه لا تقارنه المنفعة به
واما المعارضة بالغنا فالجواب ... انه ... حصول منفعة الاعتبار او منفعة اللذة فان نفي ...
الى اذا كانت التهمة كان الذين اخبر بموت ... كذلك ويجوز ان ... فيكون عوا ...
ثبت ان الله تعالى وجوب مقارنة المنفعة عما ... فهم ... يتكرر هذا الكلام ولا زمالكم المسألة الرابعة في صحة ...

ص١٥

الاجسام وسنا وان لزم منه صحة الاعدام للاجسام بهذا الطريق ولكن لم يحصل به صحة اعدامها بما ذهبوا
اليه من الفناء وهذا هو المقصود في هذا المقام سلمنا ان الباقي يزول بالضد لكن لم قلتم انه انما كان زوال الزائل بالضد
اولى لانه حلول ضدين في محل فيه ضد واحد وهذا القدر لا يستقيم على اصولكم لوجهين احدهما ان التضاد عندكم
يرجع الى الاعراض اما تكلمنا في هذه المسئلة فهو من يقول الفناء ينفي جميع الاجسام ولا يستقيم هذا الكلام
وعلى التقدير الثاني ان الباقي كالحادث في استلزام امتناع الوجود والعدم فان سلم الثاني يمنع في الاول انما
هو وجوده فكذا امتناع الحادث [illegible] ان الباقي في ممكن لذاته والوصف الذاتي لا يتبدل فلا فرق بين
حالة الحدوث والبقاء ولو سلمنا انه مفتقر الى السبب ولكن لم قلتم بان اثر السبب في الاكثر هو وجوده ثم الوجود الذي هو سبب
السبب لا يكون الحادث وبين ان الشيء في حال وجود السبب كهو عدمه فيفتقر الى زيادة قوة في وجود الحادث وعلى هذا
الجواب لا يتمشى على قول من يقول ان الله تعالى يخلق فناء واحدا يعدم به جميع الجواهر التي في العالم خصوصا وقد قلنا ان
ما كان ضدا لشيء لا يختلف حاله في ذلك [illegible] واحدا [illegible] واحد شرط التنافي بين الشيء وضده
ان يتعاقبا في محل واحد وهذا الشرط غير حاصل في الفناء مع الجسم فيستحيل ثبوت المنافاة بينهما اما الاول فلان السواد
والبياض وكل نوع من انواع الاضداد اذا وجد احدهما في محل ووجد الآخر في محل آخر فانه يستحيل بينهما المنافاة
بعد ما ذكرنا من الشرط [illegible] هذا الشرط حاصلا فانه يحصل المنافاة واما الثاني فان الجسم وان جاز وجوده
في الحيز لكن يستحيل حصوله في المحل وكذا الفناء الذي يرومون انه يستحيل حصوله في المحل واذا استحال حلول كل واحد منهما
في المحل استحال فيهما ما هو الشرط في المنافاة فيستحيل المنافاة لا يقال كل واحد منهما موجود على حسب وجود الآخر فان
الجسم في محل وكذا الفناء فلم لا يكفي هذا في المنافاة لانا نقول اذا قدرنا سوادا في محل وبياضا في آخر
وقدرنا محلا ثالثا فكل واحد من السواد والبياض موجود على حسب وجود الآخر في انه ليس في ذلك المحل
الثالث ومع ذلك لا يكفي هذا في المنافاة بينهما لان شرط المنافاة بينهما مفقود وهو تعاقبهما على محل واحد
وقد نظر فان التضاد [illegible] على المحل بشرط [illegible] الى [illegible] وهذا الوجود عندهم كما في الجواهر والفناء
فكان شبه الوجود [illegible] في المحل في الضدين وهذا لا [illegible] الشرط [illegible] الفناء عرض ووجود عرض
لا في محل محال [illegible] العرض الحادث الذي لا يكون في جهة وذلك لان كل ما يوصف [illegible] بكونه حادثا
على وجه يكون مشارا اليه والى جهته وهذا ضروري وبهذا يبطل جميع ما ادعوه من الاعراض التي توجد لا
في محل كالارادة والكراهة والفناء وهذا العلم في الظهور يقوى علمنا بان الاكوان في الظهور
عن ان يحتاج الى المحل فان امكن مع هذا الظهور امكن المنع في الجميع والظهور في هذه القضية [illegible]
هذه القضية عامة في جميع الموجودات [illegible] كان او حادثا وهذا القوي ما يلزم الحجة في هذه المسئلة

وقد يكون الوجود على [illegible]

ص١٦

الذين يقولون على من خالفهم ويعدون منكر ذلك مكابرا ولكن قد قلنا بان ذلك متصور في الحوادث
وقت العدم كما ذهبوا لان ذلك [illegible] راجع الى اصطلاح التعبير فانهم ان عنوا بالعرض ما يوجد
في المحل فالفناء ليس بعرض بهذا المعنى وان عنوا به ما يعرض في الوجود ولا يبقى كبقاء الاجسام فهو
عرض وان عنوا بالجوهر المستقل بذاته فالفناء جوهر بهذا المعنى ولا مشاحة في الاسامي ثم هذا الفناء
ان نافى الجسم فاما ان ينافيه من حيث وجوده او لا من حيث وجوده بل من حيث حقيقته او صفة
او شرط او حال لا يجوز ان ينافيه من حيث الوجود لانه لو نافاه من حيث الوجود والوجود عام مشترك بين
جميع الموجودات وجب ان ينفي العدم وهو محال وينفي فانه ايضا موجود لا يقال انهما لا يتنافيان
بالوجود ولا بالحقيقة ولكن يتنافيان بما هو مقتضى حقيقتهما لانا نقول لا يجب ان يقتصر الاشياء على وجه
فيه المنافاة فيصح كل واحد من الحقيقتين مقتضى حقيقتهما الذاتية في الوجود لانا نعلم الحكم لا يقال
انه وان كان كذلك لكنه يستحيل ان يخرج المقتضى عن مقتضاه وهو موجود لان المقتضي وهو الصفة الذاتية
يقتضي مقتضاه كالتحيز في الحكم بشرط الوجود فاذا وجد المقتضي مع الشرط استحال ان يتخلف عنه المقتضى
وكذا [illegible] في العلة انها اذا وجدت لا يجوز ان يتخلف عنها حكمها فاذا [illegible] لم لا يجوز ان يتخلف
المقتضى عن المقتضي وكذا الحكم عن العلة [illegible] الشرط الذي هو الوجود لما انه يحتاج الى شرط آخر وهو انتفاء
مانع يمنع من الحكم فيحتاج الى زواله كما قلتم في سائر المؤثرات كالاسباب وانتم جوزتم ان يتوقف [illegible] حدوثه
زوال المانع لانا نقول انا اذا جوزنا ذلك بطل الفرق بين المنتفي المعدوم والموجود وكذلك هذا في العلة
لان الذاتي المقتضي والعلة الا بالمقتضى والحكم ثم انه لا يمكن [illegible] المقتضي والحكم في حالة العدم فلو لزم
في حالة الوجود بعد [illegible] حالة عدمه ووجوده [illegible] الفرق الذي ذكرناه لا يقال [illegible] لانا نقول انه
يبطل الفرق ويستوي حالة وجوده وعدمه وذلك لانه حين كان معدوما كان يتوقف مقتضاه وحكمه
على امرين الوجود والشرط الثاني زوال المانع وبعد الوجود لا يتوقف الا على شيء واحد وهو الشرط
الثاني او زوال المانع ثم نقول بحيث انه يستحيل تخلف المقتضى مع الوجود ولكنه ايضا يستحيل انتفاء الوجود من
غير منافي [illegible] هذا الفناء لا يخلو اما ان يصير منافيا للوجود فيلزم منه ما الزمناه من لزوم العدم او لا يصير
منافيا له فيلزم منه انتفاء الوجود من غير وجود ما ينافيه وذلك هو ايضا محال فاذا [illegible] نافيا لوجود
الاجسام [illegible] التخلف المقتضى عن المقتضي [illegible] شرط الاقتضاء وهو الوجود وانه محال عندكم واما انتفاء
الوجود لا لامر وانه محال قطعا ان القول بالفناء يؤدي الى اقسام باطلة فيكون القول به باطلا لا يقال [illegible] انه لا
ينافي الوجود ولكن لم لا يجوز ان يتعلق بالفناء ما هو شرط الوجود وينتفي الوجود وهو المقتضي لانا نقول

٥١٧

لتقدم

وقد نظر فان النوع الذي ذكره من جواز ما فعلت من قولنا قبل العلم لان كان ظاهرا لكن ليس المقصود ما ذكره بل

انه في كل الحال لم يصدر عنه شيء ولم يحصل بواسطة الفعل سبب ولا الجمعة ولما لم يكن العدم فعلا كان فعل ليس معلوما

في الحقيقة وللجواب انه نعتقد ان لا بعدم شيء صحيح لان الحكم الضروري لا يرتفع بالشبهة فاذا اورد المتكلم شبهة في رد علم

ضروري علمنا انه يسلك الاحتجاج الذي يلزم انها باطلة علما ضروريا وان تحرينا وجه الغلط فيها ولما كان العلم

الضروري ثابتا لنا بان الاعدام متحقق كانت الشبهة الواردة باطلة عند العقل وهذا جواب صحيح لا مدفع له

جواب الموحدين من المعتزلة متى اخلى عن المبقي العارض له او اذا لم يخلق فيه وقوله الباقي ان بقي لو

لو كان لبقي وليس كذلك ممنوع لان الباقي موجود والحادث قبل حدوثه في حال العدم والباقي حال عدم الحادث

موجود والموجود اولى من المعدوم والجهد يوجب تقوم الحادث لا الجواب عن كونه جوابا وكون الشرط ليس بعرض

غير معقول الكسي ان يكون الجوهر شرطا في وجوده بواسطة الجوهر والعرض وكون الشرط عدما غير معقول فهذا لا العدم

لا يكون الا مضافا الى ملكة ولست الملكة هنا الجوهر آخر اولا فلان الجوهر بما هو هو يستحيل ان يكون وجود جوهر شرطا

لعدم جوهر آخر واما ثانيا فلانا ننقل الكلام الى عدم ذلك الجوهر فانه اما ان يعدم اولا والثاني يتسلسل وكذا الانتهاء

الى معدوم وبعود البحث وكذا العرض لان وجود ذلك العرض لا بد له من محل جوهري وبعود البحث في عدمه والقائلين

الغنا الذي قال به المشايخ تورد الجسم محتاج الى عرض فيها عرض ما لم يكن موجود الا ولا على كل التقديرات

يلزم المحال والبحث في المنصات فهو ويدوم والاحتياج الى العلة لا يكفي الاحتياج الى المعلول والالزام الدور

او التسلسل او الترجيح من غير مرجح فقد يحصل الاستدلال مع الاعتقاد والجواب عن السؤال ان الاحتياج لا انه ليس اعداما واما

فلا يرد ما ذكره مع ان المكلف يتوقف انه لا يرى اجزاءهم فاذا اعادهم جمعها بعد تفرق الاجزاء ولا يدرك ذلك الا

ان الاجسام علمه بالاجماع جمع مقدمات الاحسان عن كيفيته واسند اجلى الامر وان كان جمعا لكن اصلا استدل الى

لان العالم حادث وكذا ابدو حد انسان ثمن وكذا اعاده المكلف الغير الحي ان فلنا ان المكلف يعذب او يثاب

اجزاؤه لا انه بعدم بالكلية وكذا التسور لا اعراض وبالجملة ليس البحث هنا في الاذي حاجة حتى تحمل على

الاعدام بالكلية او التفريق ثم شرع الامام في **المسئلة** الثالثة في اتفاق كلام المشايخ وقد عرفت كلام

المشايخ وانهم اثبتوا الفناء من تضاد الجواهر للفناء محال وهو باطل من وجوه التضاد حاصل من

الطرفين لانه نسبة واضافة لا تعقل الا بين شيئين كما ضاد الفناء الجواهر كذا الجواهر تضاد الفناء وكذا واحد

من مزين الضدين يمكن ان يكون دافعا للعدم وبعدم اعدادا وليس الفناء احدهما بالاعراض اولى من العكس بل اشبه الجوهر

بذلك الضد اولى من اشباه ذلك الضد بوجود الجوهر فلا يشبه ذكره لا لا سلم انه الاولى لان

الضد الطاري يعدم الباقي لان الله تعالى اراد اعدام الجوهر والى ضده فاوجد الضد فاعدم الجوهر

الثاني عشر

٥١٨

بل واحتج من قد تكلم فان بعض الاعراض يعدم بطرو البعض الآخر ولان الاعتقادات التي بوجه حصوله ما يوجبه

الآخر فان بعضها ينفي حكم الآخر فيه الطريق الذي جوز علم ثم جوز هنا ولان الحادث اولى لانه متعلق بالسبب

ولانه لو عدم لا جمع مع التضعيف دلجواز ان يحل الله تعالى عند الضد الحادث اكثر اعراض من جنس الاجسام والعصل

انما الاجسام نعم ان وجود الضد انما لم يكن في منافاته لضعف اولا ثم ثم ارى زائد وان كان مجرد وجوده كافيا

في ذلك عن محتاج فيها لزم بعدم كل واحد منها بالآخر وفي العكس لعدم الآخر به ولم كان لانه مع زائد فيما عسار اسقاط

ذلك الزائد يلزم ان يمكن ان يجامع ضده ولو جاز ذلك فيه بطل دعوى المنافاة بالتضاد كيف وانه يحكم علم

اصولكم كان عندكم انه لا يصح ان يوجد الا مثافاة بين زائد على الضدين ولما فاني بالتضاد ولما فانى بانفسهما

وجهها ولهذا قلنا ان التضاد يرجع الى الاحاد دون الجمل ولهذا لم نفرق الحال في بعد الحس وحده واحد من

الساكن في محل قبل وجوده واعدمه السواد وان يكون فيه الفرح فيه لبرينا بالجوار وجود كل من الضدين كاف

في المنافاة ولهذا الا يمكن احدهما موجودا مع صاحبه ولا يخصص احدهما بالنوع من حيث انه ضد لكان في

رجحه الى الفاعل او فعل الفاعل احد الضدين كان فاعل الصاحبه ونافيا له فاذا اراد الفاعل ايجاد الآخر

اشتغل المحل في اعدام الاول الى مرجح وهو اراده الفاعل لا ايجاده فالحاصل ان المنافاة من الطرفين على السواء لكن

تخصيص احدهما بالوجود او بالعدم انما يكون بواسطة الزائد وهو ترجيح الفاعل واراده التعصيل تعالى على الا تكلم

ان في الاعراض ما هو باق فجاز ان يكون الله تعالى كذلك في الجسم امثال تلك الاعراض بخلاف الجسم فان كل واحد مانع

كونه جسما بعدم وانه هو الذي كان بالامس فكان كون الجسم معلوما بخلاف الاعراض كما بقاها ثم فلم لا ان انتفاءها انما

كان لضد ولم يكن بفوات شرط فان من الاعراض ما يحتاج في بقائه الى شرط كالعلم المحتاج الى الحياة والحياة المحتاجة

الى البنية المعتدلة وهو الوجه الذي ذكرتم في انفعال الحس وجود الجسم مشروط فلم لا يجوز وجودها فيه فلم في ذلك الوجه ان

ذلك الشرط الذي يكون شرطا في وجود الجسم انما يكون حالا في الجسم ولا ان كل حالا في الجوهر كان محتاجا الى الجوهر فيستحيل احتياج الجوهر

اليه والا دار وان لم يكن حالا كان مستغنيا عن الجوهر انقلب كذلك فلم يكن حاجة احدهما الى الآخر اولى من العكس فالم يحتاج في

كل منهما الى الآخر وهو محال ولو سلم كل منهما الى الآخر فلا يلزم من عدم واحد منهما عدم الآخر وهذا انما يمكن وروده في

الاجسام في هذه الاعراض كما ان عدمها ليس بعدم الشرط فلم لا يعدم باعدام معدوم فان بعدمها الله تعالى ابتدا كما اوجد

ابتدا ولهذا كان حد القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل وكان لا يفعل داخلا في حد القادر كالفعل

وهذا يعنم ان الصحيح مذهب ابي هاشم تعرف ان تلزم ان يفوح ترك الواجب وترك القبيح ترجع الى ان الفعل وقد ذهب

الى ابو علي ان ترك الفعل يرجع الى فعل ضده وترك الفعل ولهذا جعلهم مثل هذا الاعدام باثر الضد فاذا عار

عندكم ان يكون باثر الضد فلم لا يجوز ان يكون باثر القادر وهذا هو الوجه الذي ذهب اليه ابي الحسين في جواز عدم

والقدرة تعالى بعد ان بين ان مبدأ الخلق حيث يقول تعالى خلقكم من تراب [illegible] وبدأ خلق الانسان من طين
وقوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده وقوله تعالى اولم يسيروا في الارض فينظروا كيف بدأ الخلق [illegible]
الخلق الذي يمكننا ان نراه او ننظر اليه هو الجمع والايجاد عن عدم كما نشاهد ذلك في فصل الربيع من نشوء الاغصان
ثم لما قرر ان [illegible] الجمع قال كما بدأكم تعودون فيفهم منه على ان الاعادة كما كان جمعا للمتفرق كذا عودكم يكون بالجمع
بعد التفرق وقد قرر انه ليس ذلك في اماتة [illegible] كيفية جمعه فيما يخرج من النبات والزروع
والاشجار ثم نشره يوم البعث وفي قوله تعالى كذلك النشور وكذلك تخرجون [illegible] المعقول ان [illegible]
بعدم ما عدم القائل قوله الاعدام اما ان يكون ايراد وجود او لا قلنا هذا العرض لان العدم [illegible]
لكنا اذا عدم الشيء فهل يتجدد امر [illegible] فان لم يتجدد امر فهو العدم وان تجدد فالمتجدد عدم او وجود
لا جائز ان يكون عدما لانه لا فرق بين ان يتجدد العدم او لم يتجدد [illegible] العدم [illegible]
محال وان كان وجودا كان ذلك حدوثا لموجود لا عدما للموجود الاول [illegible] وهذا العدم [illegible]
لحدوث الضد [illegible] المضادة مشتركة من الجانبين فليس انعدام الاول [illegible] الحادث [illegible] ان كان [illegible]
[illegible] قوله في [illegible] حدوث الحادث يتوقف على عدم الباقي قلنا لا نسلم فان عند عدم
الباقي معلول الحادث والعلة وان [illegible] الحاجة بها الى المعلول [illegible] جاز ان يكون
الوجود [illegible] فلا دور [illegible] في هذا القسم لكن لم لا يجوز ان يعدم الجسم لانتفاء الشرط
وبيانه ان الاعراض لا تبقى والجوهر يمتنع خلوه عنه فاذا لم يخلق الله تعالى العرض [illegible] الجواهر قوله [illegible]
الدور قلنا جاز ان يكون الجوهر والعرض متلازمين وان لم يكن لاحدهما حاجة الى الآخر كالمضافين [illegible]
العلة الواحدة فاذا لم يوجد احد المتلازمين وجب ان يعدم الآخر قال المصنف [illegible]
ان العالم محدث ويمتنع الفناء [illegible] الجاحظ وقالت الاشعرية وابو علي الجبائي يجوز [illegible] العالم
عقلا وقال ابو هاشم انما نعرف ذلك بالسمع ثم ان الاشعرية قالوا انه يفنى لان الله تعالى لا يخلق الاعراض التي
يحتاج الجوهر الى وجودها اما القاضي ابو بكر فقال في بعض المواضع ان تلك الاعراض هي الاكوان وقال
في بعض المواضع ان الفاعل المختار نفسه بلا واسطة وهو مذهب [illegible] وقال القاضي في موضع
آخر ان الجوهر يحتاج الى نوع من كل جنس من اجناس الاعراض فاذا لم يخلق الله تعالى اي نوع كان عدم
الجوهر وقال الجويني مثل ذلك وقال بعضهم اذا لم يخلق فيه تعالى البقاء وهو عرض عدم الجوهر وقال
الكعبي وقال ابو الهذيل كما انه قال له كن فكان كذا يقول له افن فيفنى وقال ابو علي وابو هاشم انه تعالى
يخلق الفناء وهو عرض يفني جميع الاجسام وهو لا يبقى وقال ابو علي بعد ذلك انه يخلق لكل جوهر فناء [illegible]

فانه لا يبقى واحد يمكن ان [illegible] مذاهبهم قوله في الدليل ان الاعدام باطل لانه فرق بين ان يقال
لم يفعل البتة وبين ان يقال فعل العدم ليس بشيء [illegible] النظر فان القول بانه لم يفعل حكم بالاستمرار على ما كان
وبعدم صدور شيء من الفاعل والقول بانه فعل العدم حكم بتجدد العدم بعد ان لم يكن وبصدوره عن فاعله فيكون العدم
[illegible] الى وجود [illegible] قوله في الجواب ان هذا [illegible] ان العدم ليس بشيء
يجوز انما هو زيادة الاشكال وتاكيد لقوله بجواز الانعدام [illegible] الابطال بالضد او بانتفاء الشرط وهو مذهب
اكثر المتكلمين واما ابطال الاعدام بطريان الضد [illegible] الزام الدور كما ذكره [illegible] عدم الباقي معلول
الحادث وقولهم ان الحادث لا يمكن [illegible] من الباقي لكونه [illegible] الباقي حال [illegible] متعلق السبب [illegible] لان
الباقي عند [illegible] المتكلمين مستغن عن السبب [illegible] الى سبب مبق [illegible] الموجد [illegible] المبقي لان
الايجاد اعطاء الوجود الذي لم يكن [illegible] حفظ الوجود الحاصل [illegible] في ترجيح الحادث وعدم
المرجوح [illegible] الاعراض بان الحادث لو عدم بسبب الباقي حال الحدوث لكان موجودا معدوما معا وهو محال
الثاني لو عدم بسبب الحادث لزم منه محال [illegible] الثاني يمنع الحادث عن [illegible] موجودا [illegible] محال [illegible]
فان [illegible] لو كان [illegible] ولا [illegible] الحادث [illegible] عدم الباقي والجواب [illegible]
احتياج المثلين [illegible] والجواب الوجه [illegible] ابطال الاعدام بطريان الضد من ان التضاد
حاصل [illegible] على السوية [illegible] الحادث [illegible] ولا يجوز ان [illegible] الحادث
اقوى [illegible] الموجد على المبقي واما ابطال الاعدام بانتفاء الشرط [illegible] الاعراض دعوى مجردة فانه
من الجائز ان يكون هناك شرط [illegible] العرض كما يكون الجوهر الذي هو المحل شرطا في [illegible] الاعراض [illegible] يجوز
ان يكون الشرط للجوهر او للاعراض [illegible] عدم [illegible] جواز الاشتراط به [illegible] ذلك الامر [illegible] الانعدام
الشرط [illegible] وبيان كون العرض شرطا في الاعدام بان العرض لا يبقى والجوهر يمتنع الخلو عنه فيعدم بانعدامه [illegible]
هؤلاء الخصوم لان الكرامية لا يقولون بذلك كالمعتزلة واما الزامهم الدور بسبب احتياج الجوهر الى العرض فباطل لان الدور
يكون اذا كان المحتاج اليه محتاجا الى المحتاج [illegible] ليس كذلك فان احتياج الجوهر الى العرض [illegible]
[illegible] العرض [illegible] الجسم [illegible] فلا يلزم منه الدور [illegible] اللازم [illegible] احتياج احدهما الى الآخر [illegible]
العرض محتاج في وجوده الى الجسم والتلازم وان كان [illegible] احتياج كل من احد المتلازمين الى الآخر [illegible] احتياج
احدهما الى الآخر [illegible] فان ذلك يكون مصاحبة [illegible] امتناع الانفكاك [illegible]
[illegible] المتضايفين على الوجه المشهور [illegible] فان اضافة كل واحد منهما محتاجة في الوجود الى ذات الآخر [illegible]
ومعلولا علة واحدة يحتاج كل واحد منها الى العلة [illegible] عدم الاحتياج مطلقا [illegible]

فيقتضي الاحتياج الى المادة وهو الاول ثم لم يمنع احد تخصيص ذلك بالممكن لامتناع العدم بهذا المعنى ليس للذات الممكن
لذاته انما يكون عند من يقول انه لا احتياج بالعدم بعد وجوده الى المادة ان لم والحق المسلمون على امتناع
العدم بالعقل او النقل اما العقل فهو ان يقول لو انتفى العالم فاما ان يكون انتفاؤه لموثر او لا لموثر
والثاني باطل لان اختصاص انتفائه بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده لو وقع لا عن مرجح مع تساوي كل الاوقات
بالنسبة اليه لجاز ترجيح الممكن لا عن المرجح لتساوي طرفي الوجود والعدم في استغناء الممكن عن الموثر وحاجته اليه
وان كان لموثر فذلك الموثر اما ان يكون عدميا او وجوديا فان كان عدميا فذلك لا بد وان يكون عدما لشي لان
الجوهر لا عدد وجوده حتى يكون عدمه مقتضيا لعدم الجوهر وهو انتفاء الشرط وهو باطل اما اولا فلان ذلك
الشرط اما ان يكون باقيا او لا فان كان باقيا كان الكلام في كيفية انتفائه بعد استمرار وجوده كالكلام في الجوهر
وان لم يكن باقيا امتنع احتياج الجوهر اليه لانه اما ان يحتاج الى واحد معين او الى واحد غير معين والاول باطل لانه لا
واحد الا ويبقى الجوهر بعد عدمه فلا يكون به حاجة اليه والثاني ايضا باطل لان الواحد الذي لا يكون متعينا استحال
دخوله في الوجود وما لا يكون موجودا استحال احتياج وجود غيره الى وجوده واما ثانيا فلان ذلك الشرط اما ان يكون حالا
في الجوهر او لا فان كان حالا في الجوهر كان محتاجا الى الجوهر واذا كان كذلك استحال احتياج الجوهر اليه والا لدار و
اذا لم يكن الجوهر محتاجا اليه بل كان [illegible] محتاجا الى الجوهر [illegible] محتاجا الى الشي في وجوده وانه في عدمه
نادر عدم ذلك الشي يكون محتاجا [illegible] محتاجا الى عدم الجوهر فيستحيل ان يكون عدم الجوهر محتاجا الى عدمه والا لدار واما
ان لم يكن ذلك الشي حالا في الجوهر فاما ان يكون محلا للجوهر او لا والثاني باطل اما اولا فلانا قد دللنا على استحالة حلول
الجوهر في المحل واما ثانيا فلان ذلك المحل ان صح بقاؤه كان الكلام في عدمه كالكلام في الجوهر وان لم يصح بقاؤه
لزم من وجوب تجدده تجدد وجوب تجدد الجسم وهو باطل وان لم يكن حالا في الجوهر ولا محلا له كان شيئا مباينا والجوهر
ايضا كذلك فان لم يكن حاجة احدهما الى الاخر اولى من العكس فاما ان يحتاج كل واحد الى الاخر او يستغني كل واحد عن الاخر
فلا يلزم من عدم واحد منهما عدم الاخر وايضا اذا كان عدمه لانتفاء الشرط لم يكن ذلك الشرط الا العرض لان ما عدا الجوهر
عرض لكن يستحيل ان يكون العرض شرطا للجوهر لان العرض يحتاج الى الجوهر والمشروط يحتاج الى الشرط فيلزم الدور
واما ان كان عدم الجوهر لامر وجودي فذلك الشي اما موجب او مختار اما الموجب فهو اما ان يقال انه ينفي عند وجود
ضده وهو باطل لوجهين الاول ان التضاد حاصل من الجانبين فكل منهما قابل للعدم فليس انتفاء الجوهر بذلك الضد
اولى من انتفاء ذلك الضد بوجود الجوهر فاما ان ينتفي كل واحد منهما بالاخر وهو محال لان المؤثر في عدم كل واحد منهما
منهما وجود الاخر والمؤثر حاصل مع الاثر فلو حصل العدمان معا لحصل الوجودان معا فيكونان موجودين
معدومين دفعة واحدة وهو محال او لا ينتفي احدهما بالاخر فيلزم اجتماع الضدين لا يقال انتفاء الجوهر يكون بالضد اوله

لوجهين الاول الجوهر باق والضد حادث والحادث اقوى من الباقي اما اولا فلان الحادث يستحيل عدمه لانه لو عدم لكان عدمه مقارنا
لوجوده وهو محال واما الباقي فانه لا يستحيل عدمه لانه يتعذر عدمه لا يكون عدمه مقارنا لوجوده واما ثانيا فلان الحادث
متعلق السبب والباقي منقطع عن السبب فيكون الحادث [illegible] زيادة قوة ان يخلق الله تعالى من ذلك الضد اعدادا
اكثر من اعداد الجوهر فلا جرم كان انعدام الجوهر اولى لانا نقول لم ان الحادث اقوى قوله لو عدم الحادث لكان عدمه
مقارنا لوجوده قلنا لا نسلم لان الحادث يوجد ويعدم في وقت واحد بل الباقي يعدم [illegible] في الوجود ولان الباقي
ايضا لو عدم حال البقاء لصار عدمه مقارنا لوجوده وكما انه يصح ان يعدم في الزمان الثاني من وجوده كذلك الحادث
يصح ان يعدم في الزمان الثاني من وجوده قوله الحادث متعلق بالسبب فيكون اولى قلنا لا نسلم وقد برهنا على ان الباقي ايضا
متعلق بالسبب في الترجيح قوله الله تعالى يخلق اعدادا من ذلك الضد قلنا هذا غير مسلم اما اولا فلان الذي استقر عليه
المعتزلة ان الله تعالى يعدم الجواهر كلها دفعة واحدة بخلق الفناء واما ثانيا فلان الجواهر متماثلة فليس بان يوجد فناء عدده زايدا
منها اولى من الفناء الاخر بان يوجد عدده اللهم الا ان يقال انه يوجد الفناء في الجوهر او يختص بالحيز الذي كان فيه لكن
الاول باطل لاشتماله على اجتماع الضدين والثاني يكون قولا بحصول العرض في الحيز على سبيل الاستقلال عن محل وهو محال
اذ لا معنى للجوهر الا ما يكون حاصلا في الحيز الثالث ان حدوث الضد موقوف على انتفاء الضد الاول فلو كان انتفاء الضد الاول
معللا بحدوث هذا الضد لزم الدور المحال واما ان يقال انتفاء الاجسام بانعدام البقاء عليها فهو محال لان البقاء عند
لا بد له من محل فالانعدام اما ان يكون شيئا مغايرا عنه او لا يكون فان كان الاول كان الانعدام عبارة عن حدوث
شي وذلك الشي ان اقتضى عدم الجوهر كان ذلك قولا بانتفاء الجوهر لاجل ضده وان لم يقتض عدمه كان ذلك
الجوهر باقيا بعد حصول ذلك الانعدام واما ان لم يكن الانعدام امرا ثابتا زايدا مغايرا عنه استحال جعله بالتاثير
موثرا وجعل القادر لما ذكرنا ان القادر لا بد له من اثر ولان الانعدام ان لم يكن وجوديا كان عدما محضا فامتنع
اسناده الى الموثر لانه لا فرق بين ان يقال لم يفعل الله شيئا وبين ان يقال فعل العدم والا كان الصانع العدمي تعالى
للشي فيكون لكل واحد من العدمين نعوت وصفات فيكون للعدم ثبوت منفي فان كان وجوديا لم يكن ذلك الوجود
عين عدم العالم والا كان الوجود هو العدم بل غايته انه يقتضي عدم الجوهر فيكون ذلك اعداما بالضد وليس هذا هو
الشي [illegible] الجواهر [illegible] الاول ثم [illegible] فيكون [illegible] باطلا واما النقل [illegible]
عليهم رب ارني كيف تحيي الموتى وابراهيم عليه السلام سال عن كيفية احياء الموتى ثم انه تعالى اراه ذلك بجمع الاجزاء بعد التفريق و
الاحياء بعد واذا اراه ذلك جوابا لسواله صح ان يكون بالتفريق [illegible] لوجهين الاول ان ذلك لما صح [illegible] الجمع
الاعلى بعد ان يخلق اجزاء متفرقة ثم يجمعها وذلك باطل [illegible] في كيفية الاحياء انه لا يتوقف على معنى
الانعدام [illegible] انه عليه السلام سال عن جمع بعد ما [illegible] الاحياء فلو كان الله تعالى يعدمها ثم يخلقها احيا لا اراه ذلك

لما كانت ممتنعة الحصول للذات حال حدوثها كان حصولها في الذات موقوفا على بقائها فاذن لو كان بقاؤها
لاجل تلك الاولوية دار فاذن لا بد من مقتض يقتضي استمرارها حتى تحصل تلك الاولوية مرتبا على ذلك الاستمرار
وانما قلنا ان هذه الاولوية حكم غير مستقل في نفسها وذلك بين بها فهي محتاجة الى الذات ولعلها حاجة الذات
اليها دار فنقول ما ذكرتم من ان تلك الاولوية المذكورة [illegible] ممنوع لان الحوادث اما جواهر او اعراض والاعراض
عندنا وعند الاشاعرة واما المعتزلة فانها عندهم لتوالي امثالها على شيء واحد والجواهر محل النزاع
فكيف يستدل بها عليها قوله هب ان الجواهر حال بقائها محتاجة الى الفاعل قلنا لم قلتم انه يجوز انقطاع المؤثر عنها
قلنا لان الاحتياج لا بد وان [illegible] يكون ممكنا من الفعل والترك وقد تقرر ان تعلق النفي بالفاعل
اذا كان في المستمر ذلك النفي نفيا لا نسلم انه يكون مانعا من دوامه في الوجود لان ذلك انما يلزم لو كان ذلك التعلق
بذات الفاعل الموجب اما اذا كان متعلقا بذات الفاعل المختار فلا فان عدمه مستند الى اختيار العدم كما استند وجوده
الى اختيار الايجاد سلمنا لكن يجوز الحصر لجواز تعلقه بالفاعل بان يترك ذلك النفي لا بان [illegible] بان يعلل المنفي بانتفاء
شرط عنه النفي بان يوجد المنفي سلمنا لكن يجوز [illegible] المنفي فيه والاتصاف بالوجود بالعدم وصف لاحق بالوجود فيحتاج
الى الفاعل والمحتاج الى المحتاج محتاج وما الحيلة فاعل الشيء [illegible] الواجب لذاته انه يستغني عن الفاعل لا مطلق الواجب فان الراجح
ما لغيره انما يحتاج بعد ذلك الغير فهو محتاج الى ذلك الغير وكان الحدوث [illegible] للوجود كذا حاجة الوجود [illegible] ولا بعد في
احتياج احدى الكيفيتين الى الاخرى سلمنا لكن حاجة الوجود متقوم بها غير مستند الى مطلق الوجود المشترك الذي حيث
والممكن لجاز ان يستند الى الوجود الذي ليس بازلي او صفة سلبية لا يتوقف على وجودها في الخارج بل يكفي وجوده
ذهنا والخروج ليس محل الايجاد ولا الوجود ولا العدم ولا المستوى فيه وكون الاولوية موجبة للاستغناء حال البقاء
لا يقتضي كونها موجبة له حال الحدوث لان الفاعل من اجزاء السبب الاصلح القوي في الايجاد بخلاف الاولوية فانها لا تكاد
ان تكون مقتضية للوجود لضعفها من ان اسناد ذلك الضعيف وهو الحفظ البقاء والاولوية كالوجوب فانه حكم
غير مستقل سوى قائم بالذات فاحتاج الذات الى ان الذات لم تحل [illegible] الوجود والتحقيق ان قولنا ان كان النزاع في الصحة
الذاتية والامكان الراجع الى الماهية فهو غلط الاعتقاد بوجوب العالم لذاته وذلك مذهب [illegible] قد قدمنا بطلانه
والتعلق الى اهل [illegible] والبرهان [illegible] وان كان هو المسألة للوجوب بالغير فهو في محل البحث عند الحكيم
اما المطالب فثبت بطلان كلامه واما العقلاء فقد احتجوا على امتناع عدم العالم بوجوه الاول ان العالم قديم على ما تقدم
[illegible] لا امتناع عدم القديم الثاني العالم موجب لذاته على ما [illegible] دوام الوجود لانه واجب الوجود لذاته
ويلزم من دوام العلة دوام المعلول [illegible] واجب الوجود علة في العالم فلا يجوز فناء العالم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم
وامكان عدم اللازم امكان عدم الملزوم لكن عدم واجب الوجود ممتنع لذاته فعدم العالم محال الثالث ان الزمان لا يمكن

عدمه والا لكان عدمه بعد وجوده بالزمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما هذا خلف وبيان ان الوجه
الدال على ازلية الزمان السابق يدل على ابديته الرابع لو امكن عدم العالم لكان امكان عدمه سابقا على عدمه ولا بد
لذلك الامكان من محل لان [illegible] شيء يحكم عليه بانه يمكن الاتصاف بذلك العدم وليس وجود ذلك الشيء لان الذي يمكن اتصافه بالشيء
لا بد وان يكون باقيا مع ذلك الشيء ووجود الشيء لا يبقى مع عدمه فاذن لا بد من شيء اخر يقوم به امكان عدمه وذلك هو
الهيولى فاذن كل ما يصح عليه العدم فله هيولى فلو صح العدم على الهيولى لافتقرت الى هيولى اخرى الى لا نهاية وهو محال فالهيولى
لا يعقل العدم ثم ثبت ان الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية فاذن عدم الجسم [illegible] لذاته لو امكن عدمه لكان بعد عدمه ممكن الوجود والا
لزم انقلاب الممكن ممتنعا هذا خلف وذلك الامكان محتاج الى محل [illegible] انه ثبت بان امتناع الخرق على الافلاك ولا يجوز
عليها العدم ثم ثبت ان الفلك متحرك على الاستدارة ولا كل متحرك على الاستدارة اذ تعتبر الحركة على الاستقامة ولا
تقبل الخرق والجواب عن حجة جالينوس بان العالم لو كان ممن ينقض في المستقبل لظهر النقصان فيه بعد تطاول
مدة بقائه ولو كان كذلك لتصادف الافلاك والنجوم [illegible] القدماء من المنجمين ولما لم يكن كذلك علمنا ان العالم
لا يفنى والجواب عن عدم العالم [illegible] وجوده [illegible] المؤثر موجبا [illegible] ولا نمكن ادعاء وجوب وجود العالم
لذاته من الحكيم بانه معلول للواجب لذاته كان مناقض [illegible] العالم اذا قدم [illegible] معلول الواجب [illegible] عدمه ممكنا
المحدود [illegible] من حيث [illegible] يلزم من عدمه [illegible] لذاته [illegible] من حيث انه [illegible]
الجواب عن الزمان والمادة [illegible] جواز الخرق على الافلاك [illegible] وكلام جالينوس
في غاية السقوط فانه [illegible] العالم قبل ذلك [illegible] كيف نعلم ذلك الا على جهة التخمين والظن فلو نقص جزء لا يحس
في كل وقت لم يعلم المنجم ولا غيره ذلك فانه من المعلوم ان القطعة الصغيرة من الياقوت [illegible] من الاجسام الصلدة
[illegible] فانه لا يظهر فيها نقصان محسوس مع ان الحس [illegible] في اوقات تلك المدة نقصانا
ظاهرا ولذا كان كذلك جاز ان يكون تغير الفلك في الصلابة الى الياقوت [illegible] فاذا لم يظهر لحسنا ما
حصل من النقصان في القطعة الصغيرة فلئن لا يظهر لنا ما يحصل في الفلك من النقصان في القطعة الصغيرة
مع عادة صلابته وعظمه وبعده عن اعيننا كان اولى [illegible] المنجم معلوم الصدق [illegible] قوله [illegible]
الحكمة سلمنا لكن انما يلزم ذلك لو قلنا انه يعدم على وجه الذبول اما اذا لم يكن كذلك بل قلنا انه يعدم [illegible]
ما ذكر [illegible] المحقق [illegible] المسلمين [illegible] ان ادلة الحكماء [illegible]
الى ان العالم واجب لغيره ودعوى المسلمين انه ممكن لذاته وليس بين الامرين منافاة [illegible] لان
اسناد امتناع عدمه الى المؤثر الموجب يدل على الامتناع نظرا الى الغير وكذا امتناع عدم الزمان بعد وجوده لا
يدل على امتناعه لذاته وذلك [illegible] الامكان [illegible] الامكان [illegible] الاستعداد [illegible]

وأما الثاني فعند مشايخنا أن الجوهر إنما يبقى ببقاء قائم به وذلك البقاء عرض لا يبقى بل يخلقه الله تعالى حالا بعد
حال فاذا لم يخلق الله تعالى البقاء حينئذ انتفى الجواهر وهذا مذهب أكثر الأشعرية وعند أبي القاسم البلخي أن من
شرط استمرار الجوهر حصول الأكوان فيه والأكوان غير باقية ثم لم يخلق الله تعالى الأكوان في الجواهر عدم الجوهر وهو
القول الثاني للقاضي أبي بكر وفي هذا الفصل مذاهب أخر ولم نعتمد صحة العالم وأما الذين يقولون في إثبات هذه الصحة و
حكم عدمها فهم أصحاب أبي الحسين البصري فهذا ضبط المذاهب في هذه المسألة والكلام فيها يقع في موضع
آخر إثبات صحة عدم العالم ب في بيان كيفية إعدامه ونحن نتكلم على كل واحد بشرح فنقول بعون الله

المسألة الثانية في صحة فناء العالم لنا فيه وجهان الأول العالم ممكن لأنه مركب وكل مركب ممكن وكل
ممكن فإن وجوده وعدمه بالنسبة إليه على السواء فالعالم حينئذ يصح عليه العدم وهو المطلوب ب العالم محدث
على ما سبق وكل محدث فإنه يصح عليه العدم أما الصغرى فلما سلف وأما الكبرى فلأن المحدث هو الذي اتصف ماهيته
بالوجود بعد اتصافها بالعدم وكل موصوف بصفتين فإن ماهيته قابلة لهما بالضرورة ولما اتصف ماهية المحدث
مرة بالوجود ومرة بالعدم وجب أن يكون ماهيته قابلة لهما وقبول القابل من لوازم الماهية لا يمتنع فيكون الماهية قابلة
للعدم أبدا واعترض كل محدث فإنه حال بقائه يحتاج إلى المؤثر وكلما كان كذلك كان العدم عليه ممكنا أما الصغرى
فلأن المعقول من المحدث هو الموجود المسبوق بالعدم وهذا المفهوم مركب من أمرين أحدهما الموجود والمعدوم وثانيهما مسبوقية ذلك الموجود
بالعدم فقول المحتاج إلى المؤثر لا يخلو إما أن يكون هو الوجود الحاضر أو العدم السابق أو مسبوقية ذلك الموجود بذلك العدم
ومحال أن يكون المحتاج هو العدم لأن العدم السابق نفي محض فلو كان أثرا بالفاعل لكان معلوما إما أن يكون في أن يستمر ذلك
النفي نفيا أو في أن يصير ثبوتا فإن كان الأول لكان ذلك بالفاعل حصوله في الوجود لأن الفاعل إذا كان مقتضيا
استمرار عدم الشيء استحال أن يكون هو بعينه مؤثرا في الأعيان المقتضيا وجوده وإن كان الثاني كان ذلك قولا بأن المؤثر
يقتضي أن يصير العدم وجودا وذلك محال لاستحالة أن يصير أحد النقيضين عين نقيض الآخر ومحال أن يكون المحتاج هو
مسبوقية ذلك الوجود بذلك العدم لأن تلك المسبوقية حكم واجب الثبوت وما كان كذلك لا يكون محتاجا إلى المؤثر
لأن من المعلوم بالضرورة أن المحدث يستحيل أن يحصل له وجود إلا ويكون ذلك الوجود مسبوقا بالعدم بل
المحدث في نفسه ممكن الوجود ولكن كون وجوده مسبوقا بالعدم ليس من الممكنات بل من الواجبات ومن المحال أن
يكون الشيء في نفسه ممكنا ثم إنه يكون واجب الاتصاف ببعض الصفات بعد اتصافه بذلك الأمر الممكن كان الجوهر ممكن الوجود
في ذاته ثم إنه بعد وجوده يكون واجب الحصول في حيز أو واجب الاتصاف بكونه باقيا وإنه إذا كان كذلك وجب
أن يكون مرتبا وإنه يجب أن يكون ذا طول وعرض وذلك من اللوازم وأما الواجب لا يكون به حاجة إلى الفاعل لتحصيل ذلك
لأن المحتاج إلى الفاعل هو الذي لولا الفاعل لم يوجد والواجب هو الذي يكون حاصلا سواء وجد الفاعل أو لم يوجد

فالعالم يصح عليه العدم

فاذن العدم السابق ومسبوقية ذلك الوجود بذلك العدم غير محتاجين إلى المؤثر فلم يبق إلا أن يكون المحتاج إلى المؤثر هو وجود المحدث
وإذا ثبت هذا فنقول حاجة ذلك الوجود إلى المؤثر إما أن يكون مشروطا بحدوثه أو لا يكون والأول باطل لأن الحدوث كيفية
في وجوده وكيفية وجود الشيء متأخرة عن وجود ذلك الشيء ووجود المحدث متأخر عن تأثير القادر فيه وتأثير القادر فيه
متأخر عن كونه بحيث يصح أن يؤثر فيه القادر وهذه الصحة متأخرة عن حاجة المحدث إلى المؤثر فلو توقفت هذه الحاجة
على الحدوث لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب وهو محال فثبت أن حاجة المحدث إلى المؤثر غير موقوفة على حدوثه وإذا ثبت
ذلك وجب أن يكون ذلك الموجود محتاجا إلى المؤثر حال وجوده وحال عدمه وأما الكبرى فهو أن العالم لما كان
محتاجا إلى المؤثر حال البقاء كان العدم عليه صحيحا لأنا قد بينا أن المؤثر في العالم قادر لا موجب وإذا صح ذلك كان
له أن لا يفعل فإذا كان بقاء العالم متعلقا بإبقاء الله تعالى إياه وثبت أنه يصح من الله تعالى أن لا يبقيه فبتقدير
أن لا يبقيه وجب أن لا يبقى فثبت أن الفناء على العدم ممكن لا يقال لا نسلم أن المحتاج إلى المؤثر إما الوجود أو العدم أو مسبوقية
الوجود بالعدم بل المحتاج هو خروج الشيء من العدم إلى الوجود فهذا قسم رابع ما ذكرتم سلمنا أن الوجود هو المحتاج إلى المؤثر ولم
لا يجوز أن يكون الحاجة حال الحدوث فقط بما هو أن الشيء حال العدم كان العدم أولى به فلا جرم وجب أن يحتاج في خروجه من العدم إلى الوجود إلى المؤثر فإذا
دخل في الوجود صار الوجود به أولى فلتلك الأولوية تغني الباقي عن الحاجة إلى المؤثر سلمنا أن الممكن حال البقاء محتاج إلى المقتضي
ولكن لم قلتم أن انقطاع تأثير القادر عنه بعد حصوله ممكن فما الدليل عليه لأنا نقول لا يعقل قسم آخر يغاير القسمة
لأن كل معقول فإما أن يكون ثابتا أو منتفيا وإذا كان الثابت محتاجا إلى الثبوت كان ذلك الثبوت مسبوقا بذلك
العدم وذلك يقتضي أن لا يعقل قسم زائد والخروج الذي سميتموه إن لم يكن شيئا دائما لم يكن محتاجا وإن كان فهو
الذي اخترناه وأما الأولوية فليس حال بقائه إما أن يقال انه بقي كما كان حال حدوثه أو ما بقي كذلك فإن كان الأول
لزم من احتياجه إلى المؤثر حال حدوثه احتياجه إليه حال بقائه وإن كان الثاني فهو باطل لأن تلك الذات التي كانت
حاصلة وقت الحدوث إن لم يبق بعينها حال البقاء حاصلة لم يكن هناك شيء باق بل فنيت تلك الذات وحدثت ذات
أخرى وإن كانت بعينها الذات التي كانت حاصلة فتلك الذات بعينها باقية كما كانت بل ربما حدثت فيها صفة أو زالت
عنها صفة وذلك لا يقتضي تغير تلك الذات في نفسها بل تلك الذات حيث تكون باقية كما كانت فيلزم احتياجها إلى المؤثر في
هذه الحالة كما كانت محتاجة إليه حال الحدوث ثم بتقدير الصحة فإنه لا يفيد المطلوب لأن كون الشيء أولى بالوجود إن كان حاصلا
حال الحدوث اقتضى أن لا يستغني إليه حال الحدوث كما استغنى حال البقاء وأن لا يستغني عن الحاجة إلى المؤثر حال البقاء
كما لم يستغن حال الحدوث والثاني يقتضي أن يكون تلك الأولوية حكما متجددا فلا بد له من مؤثر فتلك الأولوية مؤثر بها أي في
الباقي عن المؤثر إنما كان لتلك الأولوية فرجع حاصل الكلام إلى أن الباقي إنما يحدث أمرا يسمى بالأولوية وتلك
الأولوية محتاجة إلى مؤثر فيكون هذا قولا باحتياج الباقي إلى المؤثر وهو المطلوب وأما ثانيا فلأن هذه الأولوية

أو لوازم ذاته كحيث عدمه عند عدمه ووجوده عند وجوده فلا بد لعدمه من مرجح وليس مختارا لان
الفاعل لا بد له من فعل والاعدام ليس بفعل لانه لو كان فعلا لكان ذلك الفعل اما ان يكون مقتضيا عدم القديم
فيكون عدم القديم بذلك الفعل لا بالفاعل او لا يكون مقتضيا فلا يحصل عنده ذلك عدم القديم ولا موجبا
عدمه لان العدم عدم شرط يتوقف عليه وجود ذلك القديم وذلك الشرط يمتنع ان يكون حادثا لان القديم لا
يكون مشروطا بالحادث فهو قديم والكلام فيه كالكلام في الاول [illegible] ولا وجوديا لانه لو كان قديما لزم من
قدمه عدم ذلك القديم فلا يكون القديم قديما وان كان حادثا فهو محال لان العدم اولى من الحادث فانه مانع
الحادث بالعدم اولى من ارتفاع العدم بالحادث واعترض الصاد حاصر من الاولين فليس الاعدام احدهما بالاخر اولى من
العكس فيلزم ان ينعدم كل منهما بالاخر ولا يشكل ان علة عدم كل واحد منهما بالاخر فلو عدم كل واحد منهما بالاخر لزم
ان يكون كل واحد منهما موجودا حال صيرورته معدوما وهو محال ايضا ثبت ان القول بعدم القديم يفضي الى اقسام
فاسدة فيكون باطلا واستدل المتكلمون على انه لما كان لكل واحد من الحوادث اول وجب ان يكون للمجموع اول
كما انه لما كان كل واحد من الزنج اسود وجب ان يكون الكل اسود ولا شك ان اطلاق القول بان المجموع لابد
وان يكون مساويا للجمع اجزائه كلها في الاحكام باطل والا لكان كل واحد من العشرة عشرة وهو محال والعكس على الزنج
غير مسلم لان من علم كون كل واحد من الزنج اسود اضطر الى العلم بان الكل كذلك كحال السائر واذا ثبت
البديهة لمثل الامثال ومع صحته فانه غير مفيد لانا لم نقل ان حكم المجموع مثل الحكم للاحاد بل قد يكون مخالفا
وقد لا يكون فهو موقوف على الدليل والاصول الواحدة لا تقتضي ثبوت الحكم في كل الصور لكن هنا شيئا اخر وهو انا نقول لا شك
في جواز خلو كل واحد من الاجسام المعينة عن كل واحد من الاكوان المعينة الا في تحت انصاف كل جسم من كون معين لا لاكن
اثبات حدوث الاكوان [illegible] لا يلزم من صحة جواز خلو الجسم المعين عن كل واحد من الاكوان المعينة جواز
خلوه عن كل الاكوان كما ان حكم المجموع مخالف لحكم الاحاد هنا واذا كان كذلك بطل قولكم في هذه المقدمة ان حكم المجموع لابد
وان يساوي حكم الاحاد [illegible] ربما امكن [illegible] ذلك كله
الى لو قلنا هنا اذا كان كل واحد حادثا وجب ان يكون الكل حادثا لتقوم باجادة البحث الثاني في امكان فناء
الاجسام وفيه مسائل المسألة الاولى في نقل المذاهب في ذلك اختلف الناس في ان الاجسام هل يصح فناؤها ام لا
[illegible] ان قول الاجسام اما ان يكون باقية اولا والثاني هو مذهب النظام من المعتزلة فانه زعم انه تحدث الجسم حالا فحالا
وانه لا يمكن ان يحصل الوجود الا وقتا واحدا كالصوت وان الله تعالى يخلقه حالا فحالا ولولا ذلك لصح معدوما
بعد الوجود وربما يكون مراده ما اختاره الحكماء من احتياج الاجسام حال بقائها الى المؤثر ونقل الناقل عنه ما نقل
والاول وهو الاقوال فيه ثلاثة [illegible] صحة عدمها [illegible] ان يعرف [illegible] فيها اما المركب [illegible]

ومن قال بازليتها وهم جماهير الفلاسفة فانهم اعتقدوا وجوب ازلية العالم وابديته لكن لا لذاته بل لغيره ولم كانت
بعضهم ذهب الى انها واجبة الوجود لذاتها حتى صار الاجسام السماوية وهم الصابئة [illegible] القدم وذهب
بعضهم الى انها تحدث حالا فحالا لا الى نهاية بها تعدم وتحدث [illegible] على طريق التعاقب و
عودها كان من الهواء [illegible] وكذلك يكون الاجسام عندهم [illegible] بالانواع
في انما الحادث فانه تجدد في كل حال غير ما كان في الاول وقال بعضهم ان الجواهر لا تحدث في كل حال حين يحدث
في الكائنات ما حدث في الاول ولكنه قال ان الذات يكون واحدا والحدوث متجدد عليها في كل حال كتجدد الارادات
على اصلها وحمل كلام النظام [illegible] على ان لا نقول بازليتها بل نقول بحدوثها لكنها بعد ان دخلت
في الوجود يستحيل عدمها وهو مذهب الجاحظ وجمع من الكرامية واما المعتزلة فصححوا فناءها بعد اختلافهم في [illegible]
انه في العقل طريق الى معرفة هذه الصحة فجمهور المسلمين [illegible] وذهب [illegible] الى انه لا طريق الى معرفة
هذه الصحة الا بالسمع فان السمع لما دل على عدم العالم عرفنا بعد ذلك صحة عدمه [illegible] في كيفية فناء العالم فانه اما ان يكون
لفناء [illegible] اما ان يكون لا بامر [illegible] او ان يكون لاعدام معدم او لحصول ضد او لانقطاع شرط اما
[illegible] ان يعدم الله تعالى العالم [illegible] كما انه لما [illegible] او لا صار موجودا [illegible]
[illegible] والجاحظ [illegible] المعتزلة [illegible] ان الله تعالى [illegible]
[illegible] من مذهب [illegible] ان الثاني وهو [illegible] العالم [illegible] وهو مذهب جمهور
المعتزلة [illegible] ذلك الضد [illegible] ذلك الفناء [illegible] على طريق الاستدلال [illegible]
[illegible] احتمالات [illegible] الى كل واحد منها قوم من المعتزلة [illegible] ان الفناء

٩

وان لم يمكن [illegible] الا انه يكون حاصلا [illegible] ان الله تعالى [illegible] عدمت الجواهر باسرها [illegible] ابن
شبيب فانه زعم ان الله تعالى يحدث في كل جوهر [illegible] ذلك الفناء بعض عدم الجوهر في الثاني [illegible] الجبائي
فانهما زعما ان الله تعالى يحدث الفناء في محل [illegible] الجواهر باسرها حال حدوث ذلك الفناء [illegible]
وجمهور ان يكون الفناء الواحد كافيا في عدم الجواهر وهو مذهب ابي هاشم وعبد الجبار [illegible] ان يكون الفناء
الواحد كافيا في عدم الجواهر بل [illegible] وهو مذهب [illegible] لم يكن [illegible] الجواهر
لانقطاع شرط وجودها [illegible] والثاني مذهب [illegible] فانه زعم ان الجواهر
يبقى [illegible] موجود لا في محل فاذا عدم ذلك [illegible] عدم الجوهر [illegible] من قول الجوهر [illegible]
لا [illegible] الاعراض وذلك على قسمين فانه [illegible] الجوهر [illegible] الاعراض او [illegible] بعضها على التعيين
والاول مذهب [illegible] الجوهر [illegible] من كل جنس [illegible] الاعراض اذا كان [illegible]

على العالم بأوقات متناهية عن مسافة لا محصورة وكذلك يوم سيتصل بالحادث اليومي فإنه متأخر عن العالم عندكم

بأوقات محصورة عن مسافة وانقضاء ما لا نهاية له محال فما هو جوابكم عن هذا السؤال فهو جوابنا عن العالم لا

يقال اليوم عبارة عمّا إذا كان الشمس [illegible] جواب الحدوث على أن يعيّن الآخر

في الوجود وبعضه لم يحصل بعد [illegible] إلا إذا كان للحوادث الماضية بداية أما إذا

لم يكن لها بداية لم يتوجه هذا السؤال لأنا نقول إن صح لكم هذا الجواب في الأوقات المحصورة فليصح مثله في الأوقات

المقدرة وعلى [illegible] أنه خيال ضعيف عامي لا يحوم عند الخواص فلا يجوز إثباته في الكتب العلمية لا

[illegible] السابقة على أن [illegible] الأمرين فإنا إذا أثبتنا قطعنا بأنه [illegible]

وإذا عرضنا على ذهننا أنه هل يمكن في [illegible] قاطعا

بامتناع ذلك وإذا حكمت البديهة بالفرق [illegible] ذلك الفرق وعن الثاني بمنع الملازمة

لجواز أن يكون صحة [illegible] مشروطة بالحدوث [illegible] لكن لا نسلم امتناع الثاني فإن الأثر محتاج ولا يلزم تحصيل

الحاصل وإنما يلزم لو كان المؤثر معطيا الوجود [illegible] إنما إذا كان حافظا للوجود الباقي ولا

على أن هذا الوجه [illegible] استناد [illegible] الأمور على الإطلاق وهو ضروري البطلان وعن السادس بمنع

أن الحدوث وصف اعتباري ويعارض بالقدم قوله إنه [illegible] لأنه في الحال [illegible] علم

بأنه في الأزل محكوم عليه بأنه كان في الأزل كما أنه في الحال [illegible] عليه بأنه حادث بل أنه كان حادثا

فظهر أن [illegible] في العدم كالغلط في الحدوث واعلم أن النظام زعم أن الحدوث [illegible] الحادث فلا [illegible] ذلك

حكم [illegible] الجوهر وزعم معمر [illegible] أن الحدوث زائد على الحادث والزم القول بما لا نهاية

له من المعاني وعن [illegible] أن الاتصاف بالعوارض [illegible] لا نسلم [illegible] التركيب وما ذكره [illegible]

[illegible] السواد إن ساوى البياض من كل وجه كان السواد بياضا وهو محال وإن خالفه من كل وجه لم

يكن موجودا ولا عرضا وإن خالفه من وجه وساواه من آخر كان السواد بياضا من الوجه الذي

ساواه [illegible] وكان هذا معلوم البطلان بالضرورة فكذا ما قالوه وعن الحادي [illegible]

ليس [illegible] وضده إنما كان لأن ضده [illegible] عدمه [illegible] بعد [illegible]

لما حصلت [illegible] بعد [illegible] وضده وعن الثاني [illegible] أن المحدث [illegible]

لأنه مختار فاعل بالقصد والإرادة [illegible] دوام [illegible] ممنوع عن [illegible]

عن [illegible] تذنيبات الطريق الأول الذي ذكرناه في الحدوث [illegible] على امتناع خلو

[illegible] الأحوال بنوا هذه الطريق على امتناع خلو

الجسم عن معان هي علل لكونه [illegible] وسائر المحققين [illegible] على أن [illegible] استكمالات

لإحاطة [illegible] في إثبات المطلوب [illegible] تلك المعاني [illegible] أسبابها الأكوان [illegible]

[illegible] المعدومات [illegible] إبطال حصول هذه الكائنات [illegible]

[illegible] حدوث تلك المعاني وذلك [illegible] إبطال الكمون والظهور وإبطال الانتقال على الأعراض

وإبطال قيام المعنى بالمعنى وإبطال حصول [illegible] ومنه مقدمات [illegible] هذه

الطريق مبني على جواز خروج كل جسم عن حيزه [illegible]

في حيز لكان الحكم الذي حصل في الجسم [illegible]

والنفي المحض لا يتصور [illegible]

[illegible] وذلك في العدم [illegible]

[illegible] الأجسام [illegible] حصول الحكم [illegible]

النهاية وذلك [illegible] الحكم [illegible] وإن لم يكن [illegible] حصول الحكم [illegible]

الحيز محض وإنه إذا كان [illegible] وإذا كان [illegible] حصل في حيز فإنه لا بد [illegible]

حيز [illegible] تساوي المماثلة في جميع اللوازم [illegible] حصل في حيز [illegible]

ذلك الحيز [illegible] إذا أراد أن يحصل في حيز [illegible]

وإن [illegible] بكل [illegible]

[illegible] لكل واحد من جهتيه [illegible] بجهة الأخرى [illegible]

[illegible] ذلك الحكم [illegible] الكلام إلى كل واحد من جزئيه وإن كان كل واحد من جزئيه

مركبا [illegible] لا بد من الاعتراف [illegible] لأن كل مركب [illegible] الواحد [illegible]

جهتي ذلك الواحد وإذا [illegible] على كل واحد من جهتيه [illegible] الأخرى ضرورة وجوب

تساوي المماثلة في جميع اللوازم [illegible] مكان [illegible] ذلك الحكم [illegible]

[illegible] الحكم عند العلاء [illegible] الفلك [illegible] والأفلاك [illegible]

على [illegible] الجسم [illegible] على [illegible] فكل جسم [illegible]

[illegible] الأجسام [illegible] الأجسام [illegible] حكم [illegible]

بعض الأجسام لم [illegible] حدوث الكل من الطريق وإن كان [illegible] العدم لا [illegible]

على العدم [illegible] القدم موجود [illegible] العدم [illegible] العدم إن كان لذاته

عنه فهو جوابنا عن التاسع فان اجبتم بان الحادث اليومي كان ممتنعا في الازل ثم انقلب ممكنا فيما لا يزال فنقول
في كل العالم كذلك وان قلتم انه كان ممكنا في الازل الا انه لم يمكن حصوله في الازل فكذا نقول انه يصح
الوجود في الازل بالنظر الى ذاته لا الى كونه مجددا ومسبوقا في الازل باعتبار وصف الحدوث فلا يلزم الا الممتنع لذاته
ممكن ولا وجود له ازلا ولا استحالة في العالم في الازل لذاته وان اشتغل الحادث المورد به نشوف بطلان الكبرى
وعن الثاني عشر انا لا نسلم ان الامكان امر خارجي لانه امر ذهني لا وصفا ثبوتيا على ما تقدم فلا يستدعي محلا والاثر وبلازم
الهيولى والصورة بعدم بطلانه وتعارض بالهيولى نفسها فانها ممكنة وامكانها ليس حالا فيها لامتناع التسلسل [illegible] عدم
عندكم فلها هيولى وكذا النفوس الممكنة عندكم وعن الرابع عشر بالعدم ثم عدم تسليمنا ان الزمان واستفاضه باجزاء الزمان
[illegible] الوجود ذلك وبينه كبرى الزمان مقدار الحركة بناء على ان بعضهم ذهب الى انه مقدار لمطلق الوجود وعن
الخامس ان الامكان المفروض قبل العالم الذي يتسع لحوادث عشرة ايام اقل من الذي يتسع لعشرين يوما امر
امر ذهني واعتباري لا تحقق له في الخارج ثم ان المراد من هذا الكلام ان عنيتم به انه وجد قبل حدوث العالم بما هو
اعراضه امر يتسع لعشرة من الدورات او امر اخر يتسع لعشرين فهو مصادرة على المطلوب الاول فلم قلتم انه وجد قبل
حدوث العالم معه زمان [illegible] الاذنه وان عنيتم به ان الدورات العشر اذا وجدت كانت اقل من الدورات
العشرين فمسلم ولكن ذلك لا يقتضي وجود زمان قبل حدوث العالم ولهذا قال [illegible] افضل المحققين نصير الملة والدين
قدس الله روحه [illegible] ذلك مثال الافراد من فرض امتداد في الزمان احدهما اطول من الاخر وامتداد في المكان احدهما
اطول من الاخر فان اقتضى الفرض الاول وجود زمان محقق يقتضي الفرض الثاني وجود بعد محقق [illegible] ان الاول يكون عبارة
كذا الثاني [illegible] الاول [illegible] ذاتا والحكم [illegible] فالوا فان الجسم الذي يزيد قطره على نصف قطر هذا العالم بعشر
اذرع لا يسع فيما يسع لنصف قطر هذا العالم فيلزم منه اثبات الخلاء خارج العالم وهم لا يقولون به وعن السادس
ان الله تعالى متقدم على العالم بتقدم [illegible] غير متناهية ولا يلزم من ذلك عدم الزمان ولا الحركة ولا الجسم
بهذا القول يكفي به في الواقع مثالا لا يمكن تكثيف وان له مثالا في الواقع وهو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
وعن السابع انه لا الف ولا يلزم من نفي العدم بالزمان الخارجي نفي العدم فان الواجب والممتنع كلاهما لا تحقق لهما الوجود
والامتناع فيهما في الخارج مع صدقهما عليهما ذهنا فكذا ههنا وكما تقدم في نفس الامر وعن الثامن ان المفهوم
من قولنا العالم لم يكن في الازل هو المفهوم من قولنا هذا الزمان كائن الان وانه لم يكن فيما مضى ولا يدل
ذلك على وجود زمان حصل فيه الزمان فكذا ههنا وعن التاسع ان [illegible] وقت عدم العالم عن وقت وجوده كتميز
الوقت الذي حدث فيه اليوم عن الوقت الذي حدث فيه الامس لانه لو لم يتميز وقت اليوم عن وقت امس كان اليوم حاصلا في الامس
وهو محال لا يمكن للزمان زمان فما هو جوابكم عن ذلك فهو جوابنا عن العالم ولا اصل لان الزمان هناك [illegible]

الحادي عشر ان قولكم لو كان العالم محدثا مستندا الى القادر لكان القادر اما ان يكون يصح منه الفعل ازلا او لا فان عنيتم به انه
يصح منه في الازل الايجاد والفعل في الازل فهو محال وان عنيتم به صحة وجود العالم في الازل لا ما عينا من استناده الى القادر
فهو صحيح او انه يصح منه في الازل الايجاد والفعل فيما لا يزال فهو [illegible] الصحة بانه ازلا وابدا فالذي كان صحيح الوجود في وقت
فهو صحيح الوجود ازلا وابدا والذي هو ممتنع الوجود فهو ممتنع ازلا وابدا وانه متعارض بالحادث اليومي بشرط كونه مسبوقا
بالعدم فانه ان كان صحيحا لذاته لم يلزم ثبوت الصحة في الازل فكذا في كل العالم وان لم يكن صحيحا فعدم تلك الصحة اما العدم
المقتضي او لوجود المانع او لعدم الشرط الذي ذكرتم قوله اذا وجد الفعل فاما ان يبقى قادرا على ذلك الفعل او لا
قلنا القادر به امر [illegible] بعد وجود الفعل واما تعلقها بالفعل فهو قلنا انه ليس امرا ثبوتيا في الخارج بل
هو من الامور الاضافية التي لا وجود لها الا في الذهن وعن الحادي عشر ان التغير ليس في العلم بل في تعلقه كالقدرة ثم يعارض
بالحادث اليومي وكل الاعراض والصفات والاحوال الحادثة فانها معلومة له تعالى فما هو جوابكم عنها فهو جوابنا عن العالم
وعن الثاني عشر ان فعله لغرض عائد الى الغير قوله حصول نفع الغير ان ساوى عدم حصوله بالنسبة اليه كان ترجيحا من غير مرجح
والا كان مستكملا قلنا ان عنيتم به انه اذا كان حصول الغرض للغير اولى من حصول الكمال وعدم حصول ذلك الغرض
لذلك الغير لا يقتضي فوات كمال عنه [illegible] ذلك حاملا له على الفعل فهو ممنوع لان مجرد ايقاع الغير يصلح
داعيا للقادر الى الفعل يعني انه علة الذي من شانه ان يسمى المرجح وانما يكون استكمالا لو لم يصدر عنه ذلك الفعل لم يحصل
ذلك الكمال وان عنيتم بالاستكمال هذا فلم قلتم انه محال وما الدليل عليه على ان حدوث الكمال او النقصان حيث لا
و[illegible] كامل لذاته فاستغنى لذاته الكمال ومن جملة نفع الغير فكان صادرا عنه مقتضى كماله ولا نسلم انه فعل لاجل
الغير يكمله النقص واخص منه ويتعض بالنبي عليه السلام المبعوث لنفع الامة وارشادهم وهو اشرف من كلامه واكمل
منهم والراعي اشرف من الغنم ولا نسلم ان جلب الخير ورفع الكلفة [illegible] بالنسبة اليه ممنوع [illegible]
الذات [illegible] واجب عليه [illegible] سيأتي بيان ذلك كله ان شاء الله تعالى في باب العدل وعن الثالث عشر ان الجود
ليس مطلق الايجاد بل الايجاد الممكن على وجه النفع والعالم في الازل محال الوجود [illegible] وانما يحصل النفع لو
وجد العالم في وقت ايجاده وعن الرابع عشر بذلك الخ ويتعض بالحادث اليومي فانه جود واحسان ولا
يلزم من ذلك دوامه ولا ازليته وقد منع بعض الناس كون الايجاد احسانا لان الاحسان يتعدى وجود المنعم
عليه حال وصول تلك النعمة اليه والشيء لم يكن موجودا حال وصول الوجود اليه والاثم فلا يكون الايجاد احسانا
[illegible] فان المقدمة الصغرى فيها ممنوعة وعن الخامس عشر ان المؤثر ليس صفة [illegible] الا كانت ممكنة
مسبوقة [illegible] حكمها في الثبوت والانتفاء [illegible] بعض
[illegible] موجودا الا كما في الوجوب وبعضه وكذا في قسمه وعن السادس عشر ما تقدم من ان عدمه [illegible]

لا يرد في وجوب شيء حال فرض عدم وجوده وجاز فرض مطابقتها [illegible] للمتعلق اذ فرض احتمال عدمها وقت
امتنع حصولها في غيره واذ دعا العلم بعدم اخلال شيء من المصالح على تقدير ايجاد العالم قبل ما آن ادعى [illegible] بجواز
ان يوجد في المقدار دعوى باطلة وخلق الكفار مصلحة وكذا الكلفة وسائر الحيوانات انما [illegible] ذلك [illegible] حاصل
لان غرض الاصباغ وقت لا بد له فانه دائما ممتنع في ذلك الوقت فعل الوقت لا بد حتى يتعرض [illegible]
وجود العالم قوله بعض المعطيات المخصوصة للعطية والانواع المعينة لكونها منطبقة والخطوط الكونية تجوز [illegible]
بعين تلك الحركة قلنا لا نزاع في ذلك ولكن لم اذا اختص الفلك المعين بالحركة المخصوصة فلو كان نظام العالم لا
يحصل الا بالحركة على هذا الوجه فانا هذا باطل لانا نعلم بالضرورة انا لو قدرنا حركة الكواكب بهذه الحركة المخصوصة
على الطول والعرض لم يكن الى ضد تلك الجهة فانه لا يحصل [illegible] شيء من منافع العالم سلمنا لكن يبطل اصل الدليل لانه اذا
جاز لكم ان تزعموا ان الفلك اختار الحركة المخصوصة رعاية منه لنظام العالم فلم لا يجوز ان يقال الباري تعالى انما
اختار ايجاد العالم في الوقت المعين رعاية منه لانتظام العالم ورعاية لمصلحة العالم وما [illegible]
في هذا المكان لن يدفع [illegible] قوله الحركة من جهة الى اخرى [illegible] الحركة من الجهة الاخرى [illegible]
من كونه [illegible] فانه لا [illegible] قلنا لا نزاع في مضادة [illegible] الحركة [illegible] على ان كل عرض [illegible]
ان يصح في جسم يصح ان يصير لكل جسم واذا كان كذلك [illegible] من المشرق الى المغرب حاصلة للفلك الاول
[illegible] لم يكن الفلك [illegible] بالعكس [illegible] واحد من الفلكين باحدى الحركتين لا لمرجح وذلك
[illegible] كلام قوله حركات الافلاك [illegible] التشبه بالعقول [illegible] حاصلا باحدى الحركتين [illegible] الاخرى
فلهذا اختار الفلك تلك الحركة على [illegible] قلنا هذا باطل لان الفلك اذا اراد التشبه بالعقول
فليس ذلك [illegible] ان يحصل له مثل [illegible] العقل [illegible] الجسم [illegible] الاحساس [illegible]
هذا التشبه الفلك [illegible] ان يحصل بالفعل كل الكمالات التي يمكن حصولها له كما ان العقل [illegible] حصل
له بالفعل من الكمالات كلما يمكن الحصول له وان كان المطلوب التشبه ذلك لم يكن اختلاف [illegible]
موجبا لاختلاف هذه الحركات لان العقل [illegible] كان جميعه [illegible] فان [illegible] الفلك [illegible] المذكور
لا [illegible] العقول [illegible] حركة [illegible] حركة مخصوصة [illegible]
حركة اخرى [illegible] كل [illegible] لا [illegible] في ذلك ولكن العقل [illegible]
[illegible] جميع الاجسام المماثلة واحد فلم يمكن ان يختص بعض الاجسام [illegible]
[illegible] على [illegible] ذلك [illegible] كان حالا في الجسم [illegible]
[illegible] كان [illegible] الحكمة [illegible] قوله [illegible] من الفلك [illegible] وجود الفلك

قلنا هذا باطل لان كبر ذلك [illegible] عبارة عن السطح مع اضافة خاصة وهي كونها محيطا بجسم [illegible]
الاضافة [illegible] عن ذلك السطح [illegible] وجود الجسم [illegible] حصول تلك [illegible] عن [illegible] جسم الفلك وذلك [illegible]
[illegible] حدوث [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] قلنا هذه عبارات [illegible]
الحوادث [illegible] الحوادث على [illegible] حادث كان ذلك [illegible]
العدم لا يحتاج ان يكون [illegible] حصول الشرط [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] حكم حادث [illegible] كان [illegible]
[illegible] وجود [illegible] واذا جاز ذلك جاز اسناد [illegible] حادث [illegible]
لا [illegible] مذهب [illegible] وذلك [illegible] ولم كان [illegible]
[illegible] الكلام في حدوث تلك [illegible] الكلام
في الاول [illegible] الاقسام المذكورة [illegible] علة الحادث [illegible] حادث [illegible] ان [illegible]
ان يكون كان الكلام [illegible] في الاول [illegible] علة ومعلول [illegible]
وان كان [illegible] كان [illegible] الحادث [illegible] وذلك [illegible]
الصانع [illegible] الصانع والاعتراف [illegible] هذا الكلام على ان
علة العالم [illegible] حكم زائد على ذاتها [illegible] العقل [illegible] احد [illegible] الاعراض
[illegible] الاجسام [illegible] على عدم الاجسام [illegible]
الوجود [illegible] ارادات حادثة لا اول لها [illegible] على الوجه الذي ذكرتم في الحكم [illegible]
الارادات [illegible] ارادة حادثة متعلقة [illegible] الاجسام [illegible] هذا [illegible] الان الاجسام
مع ذلك يكون حادثة لا [illegible] تعالى [illegible] عالم [illegible] سلمنا فلم لا
يجوز ان يكون واجب الوجود لذاته علة لوجود موجود غير جسماني [illegible] ارادات [illegible] تلك الارادات
[illegible] متعلقة [illegible] الاجسام وعلى هذا [illegible] الاجسام [illegible] القصود [illegible] لا يحصل الا [illegible]
[illegible] يحصل [illegible] ان الارادات [illegible]
انما يحصل بالالات الجسمانية وهذا [illegible] الحكماء [illegible] العالم [illegible]
[illegible] واحد من اصحاب [illegible] بابطاله [illegible] معارض بالحادث اليومي
[illegible] الوجود في الازل [illegible] واحد [illegible] الوجود في الازل [illegible] حادث بالقدرة [illegible]

مادة كل ولكن عن قابلها لما وازنه من المقدار الحاصل لفلكها او انقص ولما كان الزائد والناقص محالا لزم ان يستمر ذلك
ذلك الامتناع ابدا واما حدوث العالم فلان حدث فلو كان ممتنعا لاستمر ذلك الامتناع ولما حدث اصلا
فلما حدث علمنا انه ممكن في كل وقت واما في اختصاص الكواكب والتداوير والاوجات والخصوصيات بمواضع معينة من
الفلك فلانا لا نقول حصل الفلك اولا ثم حصل الكواكب او حدث فيه نقل حتى يرد السؤال بانه لم احدث الكواكب
من ذلك الجانب دون سائر الجوانب بل نقول حدث الفلك والكواكب معا ولزم من حدوث الكواكب حصول ذلك النتوء
ثم استحال بعد ذلك انتقال الكوكب عنه لكن لا يمكن الحكم على الفلك في ان تعلم ان موضع الكوكب لو تعين قبل حصول الكوكب
كان هذا السؤال لازما اما اذا كان تعين تلك الاجسام والمواضع بسبب اختصاصها بها فلا كان تلك الجهة انما صار ذلك الجزء
محلا لذلك الكوكب فلا كان متعينا من غير تلك الجهة والمعلوم ان الكوكب بعد اختصاصه بذلك الموضع امتنع عليه التبدل
لامتناع الحركة على الفلك وهو جواب قوي واما ما في حدوث الحوادث في عالمنا هذا انما يكون لاجل المواد
العنصرية اصلا ولاجل الحركات السماوية الدورية كي تلحق استعداداتها بحسب الاستعدادات المختلفة تفيض عليها من
العقل الفعال كيفيات مختلفة فلولا الحركات السماوية لاستحال حدوث الحوادث في عالمنا هذا ثم تلك الحركات السماوية
لا بد ولكن كل واحد منها مسبوقا بغيره لا الى اول ليكون كل متقدم مقربا للعلة الموجبة الى المعلول بعد بعدها عنه
وذلك هو الذي يعنيه قدم العالم والاصل في ذلك ان العلة قد يكون معدة وقد يكون موجبة اما المعدة فيجوز
تقدمها على المعلول لانها غير موجبة في الوجود بل هي تقرب العلة الى المعلول واما الموجبة فانها يجب ان يكون
مقارنة للاثر ومثاله في الافعال الطبيعية ان الثقل علة الهوي ثم ان الثقيل لا يتحرك الى الحد من حدود
المسافة الا ونصير ذلك الاسهاب سببا لاستعداده لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه فالحركة انما هو علة لحصول
الاستعداد والموجب في الحركة وجود الحركة هو الثقل وهو موجود مع الاثر ومثاله من الافعال الارادية ان من
يكون بتلك الارادة الكلية سببا لحدوث ارادات مترتبة يكون كل واحد منها علة بالعرض للاخرى فانه لا بد للحركة
الى حد من حدود المسافة الا ويكون انتهاؤه الى ذلك الحد سببا لان يحدث له قصد اخر جزئي الى ان يتحرك منه
الى الحد الذي يليه والموجب في وجود تلك الحركة هو القصد الكلي وهو مقارن لجميع اجزاء الحركة موجود معها فلهذه
الحوادث سبب قديم هو الواهب للصور المفيض للوجود ولكن فيضانها عنه موقوف على حصول الاستعداد في المادة
لقبول ذلك الفيض وحصول استعداد المادة يتوقف على ان تكون ابتداء الحركات والتغيرات حتى يكون كل سابق علة
لاستعداد المادة لقبول اللاحق فاذن لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى المعلول
وتجعل المادة مستعدة لقبول الاثر واي شيء فرض ان يكون اولا للحوادث فلا بد وان يكون قبله حركة وتغير لكون سببا
لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت فعلى هذا النهج يكون حدوث الحوادث لا الى اول بحدوث ما قبله المستعد

على الامور الموثرة حكم انها لا وجود لها الا انا نقول فلا يتوقف على دليل في هذا الموضع بيان برهان اخر
على دوام الفاعلية فنقول ان جميع الحوادث لا بد لها من اسباب ولا بد ولكن اسبابها حادثة او ما تركب في امور حادثة
فان لم يكن حدوثها الحدوث عللها دفعة او لحدوث قرب عللها منها والاول يوجب وجود علل ومعلولات غير متناهية
معا وهو محال فاذن حدوثها لاجل قرب عللها منها وذلك القرب لاجل ان الشيء على الصور في ذلك الى الشيء
مستعد لقبول الفيض عن واهب الصور بتلك الامور المتعاقبة ان كانت انية لزم تتالي الانات وهو باطل
وانه لا يمكن فيها اتصال بل هي متعاقبة فلا يكون وجود شيء منها متصلا بوجود الاخر فلا يمكن الا ان يكون بها دا
الاتها الى اللاحق فلا يكون علة معدة وقد فرض كذلك هف فاذن تلك الحوادث اتصال فاذن الاثار غير موجودة
بالفعل بل يمكن فرضها في ذلك الشيء فرضا بحيث متى فرض فيه آن كان حدا مشتركا بين الجزئين ويكون نهاية للماضي وبداية
للمستقبل والذي هو هذا حاله هو الزمان والحركة ... حفظ الوجود ... التي هي سبب لحدوث الحوادث امر متغير
متصل غير مركب من امور غير قابلة للقسمة وذلك انه مبدأ من مبادي نظرا الى الذي لا يمكن ان يظهر منه ان يكون حدوثا حادثة
الا وهو حادث فلا الى نهاية واما ثانيا فلان اختصاص مادة كل عنصر بصورة لان تلك المادة كانت مستعدة
لتلك الصورة بسبب امور حادثة سابقة عليها والسبب في حصول تلك الامور السابقة هو حال حصول امور اخر سابقة عليها لا الى
اول او الى الحوادث فقوله انه قد تقرر في بداية العقول ان الممكن كيف كان لا بد له من مرجح سواء كان نادرا او دائما الممكن
توجب استناد الممكن الى الموثر لكن ليس يحتاج في ذلك بل في تجويز وقوع احد طرفي الممكن عن الموثر المرجح فانا ندعي الضرورة فيه
كالهارب من السبع والجائع والعطشان اذا انتهت الاشياء المودية الى مطلوبه فانه يختار احدهما لا لمرجح فلا نقول انه
يعني مرجحا بل انه مدرك السبع او شدة جوعه او عطشه ولو خطر بباله احدهما ما يمكن ان يكون مرجحا مثل ان يكون احد الجانبين اقرب اليه
او احسن لونا او اكثر نفعا فيفرض الكثير الكلي في هذه الامور وانه يقتضي دوام المعلول الا دوام الوجوب ودوام الواجب الوجود
ودوام الثالث الدائم كالارادة لهم وان تعلق الحدوث اصلا واقا في ذلك الا في عن ذلك الموثر قوله اما ان يعتبر في تعلق الارادة
بايقاع العالم في وقت معين ذلك الوقت انه تعيين ضعيف لانكم ان عنيتم به ان ارادة الله تعالى اقتضت لذاتها حدوثه في
ايقاع العالم في ذلك الوقت على ان يكون الوقت طرفا للوقوع لا معيضا له فلا يلزم دوام ما ذكرتم في ابطال هذا
الاحتمال شيئا ولا يلزم منه دوام العالم وكما استند اصل الترجيح الى الارادة كذا الترجيح الخاص والايقاع موجبا
بالنسبة الى الخصوصية مودي الى ما هو كذلك فعل الارادة سواء كان ايقاعا او تخصيصا فان الارادة مخصصة له بالايقاع والايقاع
وانما اسلوب يوجد تخصيص ذلك الوقت على سبيل الوجوب ولا يلزم كونه موجبا لان الموجب هو الذي يفعل لا بالقصد
والارادة وليس الذي يفعل بالارادة موجبة للتخصيص لذاتها فالارادة مستلزمة في ذلك وقد يعتد بالتحكيات لانه امر مقدر لا
محقق فلا يكون حادثا والعلم التابع هو الانفعالي لا الفعلي في غير المعلوم بحالاتهم حيث العلم الذي هو فرض لمطابق العلم و

ان يكون اختياره مستندا الى مرادات وان امكنه لم يرجح احد الاختيارين الا لمرجح فان كان اختيار الاخر منهم
وانتهى الى ذاته وذلك عود الى ما قلناه وأما ثانيا فلان التمسك في اثبات الصانع احتياج الممكن الى المؤثر
فلو جوزنا ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر من غير مرجح لم يمكننا ان نحكم في شيء من الممكنات باحتياجه الى المؤثر وهو
سد باب اثبات الصانع وليس ذلك كالطريقين في صورة الهارب من كل الوجوه سلمنا لكنه يرجح لانه يعتقد ترجح احدهما
على الاخر ببعض الوجوه او يغفل عن احدهما فاما لو اعتقد تساويهما من كل الوجوه فانه يستحيل منه والحال هذه ان
يسلك احدهما لان الانسان اذا تعارضت دواعيه الى الحركات المتضادة فانه يقف في ذلك الموضع ولا يمكنه
ان يتحرك الا عند ترجح او نقول لا نسلم انه لا بد من مرجح فجاز ان يرجح احدهما لا لامر انا نعلم وكذا في الصور والنقض
لما ساوى الفعل والترك بالنسبة الى القادر كان وقوع احدهما من غير مرجح اتفاقيا وح يكون في سائر الحوادث كذلك
ويلزم نفي الصانع والجواب لما لم يكن بالنسبة الى مرجح احدهما ان لم يتوقف على نوع مرجح منه كان [illegible] اتفاقيا على
من غير سبب فيلزم نفي الصانع وان توقف عاد التقسيم فيه لانه ان كان حاصلا في الازل لزم الدوام والا تسلسل فبطل الاول لا لمعلل
اصلا كون الارادة مرجحة بل لعلل كونها مرجحة لهذا الشيء على ضده ولا يلزم من تعليل خصوص المرجحية تعليل اصل المرجحية
فان الممكن لما دار بين الوجود والعدم حكمنا بانه لا يترجح احد طرفيه على الاخر الا لمرجح ولا يمكن ذلك بعلة لا اصل
كونه ممكنا فكذا ههنا والحاصل ان كون الارادة مقتضية للترجيح ذاتي لها فاما هذا الترجيح فلا لا بد له [illegible] ولو كان
مرجحية المعينة مقتضية علة لكان مطلق مرجحيته مقتضيا علة لانا نقول الملازمة ممنوعة لان المرجحية المطلقة لا
توجد الا في الموجود مرجحية خاصة وهي واقعة على نعت الجواز فتستدعي سببا كان الممكنات لما كان ذاتها
مستدعية مؤثرا الا من حيث انها ممكنة بل من حيث انها لا تخلو عن طرفي الوجود والعدم اللذين هما متعلق الامكان
والنقض ارادته ان لم يكن صالحة لتعلق الارادة في سائر الاوقات كان موجبا بالذات فيلزم قدم العالم
وان كانت صالحة فترجيح بعض الاوقات بالتعلق ان لم يتوقف على مرجح وقع الممكن لا عن المرجح وان توقف عاد
الكلام فيه ولئن سلم فانه تعلق ارادته بالارادة ان لم يكن مشروطا بوقت ما لزم قدم المراد وان كان مشروطا
به كان ذلك الوقت حاصلا في الازل والا عاد الكلام في كيفية احداثه ومع هذا فما ظهر لان العلم
بالوقوع مع الوقوع ووقوع ذلك الشيء في الامر الذي خصصه بالوقوع دونه مسلم وسموا الارادة علو
علمنا بتعلق الارادة بوقوعه بتعلق علم الله بوقوعه دار والنقض بتعلق العلوم محال فيمتنع علما احداثه في وقت
علم عدم حدوثه وعدم احداثه في وقت علم حدوثه فيه وهو يقتضي كونه موجبا بالذات واما
فباطل النقض لان المصلحة التي حصلت من خلق الله تعالى العالم في ذلك الوقت دون سائر الاوقات ان امكن حصولها
بعد من خلق الله تعالى العالم في وقت اخر لم يكن ذلك مرجحا الوقت على سائر الاوقات [illegible] وان لم

يمكن حصولها في سائر الاوقات يكون حصول تلك المصلحة بعد حدوث العالم في وقت اخر ممتنعا لا فلك الاشياء الا ان يكون
لتلك الشيء وذاته ولازم لازمه او لازم عارض فيكون كافيا في المطلوب والنقض فلانا نعلم بالضرورة انا لو قدرنا ان الله تعالى خلق
العالم قبل خلقه بآن واحد او بازيد من المقدار الذي خلقه لا بحسب او انقص منه بذلك المقدار لم يختلف بسبب ذلك شيء من
مصالح المكلفين لاسيما اذا لم يخلق الله تعالى فيهم علما بذلك وبعد حدوث [illegible] تلك المصلحة ان كان لا لمحدث لزم نفي
الصانع وان كان لمحدث عاد الكلام فيه والنقض تلك المصلحة ان كانت حاصلة قبل ذلك الوقت لزم حدوثه قبله وان وجب
حدوثه في ذلك الوقت جاز في غير ذلك لزم نفي الصانع وان لم يحدث عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة
ولئن سلم ولكن فاعلها ان اعتبر فيها رعاية المصالح وحدوث فالمصلحة [illegible] خلق الكافر [illegible]
العلم [illegible] الا العقاب ليس مصلحة فوجب ان لا يوجد وان لم يعتبر فيها ذلك بطل احد الجوابين والنقض فباطل لما ان العدم
من [illegible] اولا انه ممتنع انه ممكنا لذاته ولان الماهية لا تمنع قبولها للوجود او لا [illegible] فلا للاوقات واما ثانيا
فباطل لما ان العدم [illegible] لا يستند عن تعدم العدم والنقض معارض بانه لو وقع العالم قبل الوقت الذي وقع فيه بمقدار سنة
[illegible] يتحقق الاشكال [illegible] امكان حدوث العالم ليس ابتداء اذ لا وقت [illegible] يكون مبدا
للامكان الا وهو ممكن الحدوث [illegible] لا يصير ازليا [illegible] واحد واذا امتنع [illegible] لامكانه مبدا
[illegible] المعارضة مضعفة [illegible] التعطيل للقطبية والخط [illegible] كان [illegible]
ان الفلك اذا تحرك على الوجه الذي يحرك عليه فانه يستحيل عقلا ان يصير سائر النقط قطبا [illegible] سائر الدوائر منطقة
[illegible] الاقطاب والمناطق [illegible] الحركات [illegible] ان نظام العالم السفلي لا يحصل الا
[illegible] على هذا الوجه الحركة من المشرق الى المغرب مضادة للحركة من المغرب الى المشرق ولا يلزم من [illegible] لكونه
[illegible] فاذن لا يكون اختصاص الفلك باحدى الحركتين دون الاخرى ترجيحا لاحد المتساويين على الاخر بل ترجيحا للشيء
على [illegible] انما [illegible] الشيء على [illegible] حركات الافلاك لاجل التشبه بالعقول المفارقة واذا كان
[illegible] المحتمل [illegible] التشبه لا يحصل الا بالحركة المخصوصة فلذلك اختار الفلك تلك الحركة على سائر الحركات [illegible]
[illegible] الكلام في النقط والقطب [illegible] المخصوص اختصاص احد الاوضاع [illegible] ان يصدر عليه الفلك
وسائرها [illegible] ان يكون بمخصص عائد الى الحركة اذ [illegible] حكم بوجه العقل وان لم يوجد المخصص
[illegible] لما وجد [illegible] ما حكم بوجود ذلك المخصص بالاجمال وحكم بان ذلك المخصص [illegible]
[illegible] الاستدلال على سائر الاوضاع لامتناع وجود [illegible] في جسم واحد [illegible] مادة
[illegible] عن ذلك النوع من الحركة [illegible] الانواع لكن [illegible]
الامر [illegible] الحركة [illegible] بالجوهر المفارق الذي هو معشوقه لا يحصل الا بهذه الحركة [illegible]

ويعتبر [illegible] للمنطقة

٥٣٩

العالم فقد ان احدثه الله تعالى محال فلهذا لم يحدثه الله تعالى فيه ان العالم محال الوجود في الازل وانما كان الامر كذلك لانه لو كان متحركا او ساكنا

وهما محال في الازل فاستحال وجود العالم في الازل ولان الفعل في الازل محال لان الفعل ماله اول والازل ما لا اول له

والجمع بينهما محال واذا كان مستعملا في الحادث ازلا فلهذا كان العالم حادثا عن الله تعالى وامتنع كونه قديما فحصل

العالم لا وقت فلا يقع نزاع لم لا حدث العالم قبل ان يحدث فقط تعارض صحيحة لكم بل ما سبق له الترجيح من غير مرجح بامر

سبع ان الفلك عند العلماء جسم متشابه الاجزاء فالنقط المفروضة فيه متساوية الا ان بعضها تعين للقطبية دون البعض

وحصلت في موضع مخصوص بعينه لكونها منطقة دون غيرها مع تساوي الجميع فذلك ترجيح من غير مرجح وكذا تعيين خط لان يكون محورا دون سائر

الخطوط المتساوية من غير مرجح ب وكذا الفلك الاعلى على خلاف التوالي كالله ممكن وكذا حركة على التوالي ممكن انه واحد صفحة

ما لحركة من جهة دون غيرها مع تساويها ترجيح من غير مرجح ج جميع الحركات متساوية في الماهية ولا يمكن ان الحركات مختلفة بالنوع

والبطء مخصوص بسرعة معينة وكذا الفلك دون غيرها تكون ترجيحا من غير مرجح د كل فلك من الافلاك لم يختص بعدد مخصوص من

حصوله على اكثر من ذلك العدد او اقل منه مع تساوي الاعداد فالاختصاص بذلك العدد الخاص يكون ترجيحا من غير مرجح ه الفلك

بسيط متشابه الاجزاء كل الجهات فاختصاص جانب منه بالنقرة التي تكون الكواكب فيها دون سائر الجوانب يكون ترجيحا للترجيح

على انه يحصل من غير سبب و الفلك بسيط فاختصاص كل واحد من السيارات والاوجات والخضيضات بجانب معين منه دون جانب

مع تساوي سائر الجوانب والاتكون لسيطها ترجيح من غير مرجح ز الفلك الممثل كالكرة التي ملأ ممثل يشتمل على تلك حال اثر كرة

وعلى منتهى فاختصاص جانب منه بالافلاك اليها دون المركز بالتغلظ دون الجانب الآخر ترجيح من غير مرجح ح العالم عندكم قديم لكن

لا شك في حدوث الاعراض والتركيبات فاختصاص حدوث كل واحد منها بالوقت المعين دون الوقت الذي حدث فيه يكون

ترجيحا من غير مرجح فلزمكم في الصفات الجديدة ما الزمتمونا في حدوث العالم ط انصاف المادة بكل عضو بصورته اما ان يكون لاكتفاء

تلك المادة بتلك الصورة او لا يكون كذلك فان كان الاول لم يكن لتلك الاكتفاء على المجموعة المشتركة فيها بل لا بد وان يكون

كل جزء من تلك الاكتفاء من صورته وانه المادة كما تلك الاكتفاء كذلك فالمادة يكون بالنوع في ذلك الجسم شيئا

متشابها بالجملة يكون متشابه الشكل بل الكل متشكلة بعضا الكرة على شكل كرات مضموم بعضها الى البعض ما وان يكون

بالنسبة بينهما متساوية ان نسبتها الى الجميع اجزاء الى مادة السوية معد جوزتم في الموجب ان يرجح بعض الآثار على البعض من غير

سبب الى الكل فان جوزتموه في الموجب فجوزوه في الفاعل اولى وان كان الثاني كان واهب الصور قد خصص كل واحد

من مواد الاعضاء بصورة مخصوصة من ان يرجح تلك المواد الى جميع تلك الصور على السواء فذلك يرجح في احد فذلكم ذلك

الا انها حاصل الجواب كلها يرجع الى شيء واحد هو انكم اعترفتم ان كل ما لا بد منه في المؤثرية لم يكن حاصلا في الازل الا

الفعل لم يكن ممكنا في الازل فشرط امكان وجوده عن المؤثر في الازل مستفاد في الازل لم يكن ما في الازل اذ لا يكون شرط

المؤثر موجودا فلا يكون كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل وايضا فلان شرط الوجود ترجيح الموجود دون ذلك الحال لم

٥٤٠

يكن حاصلا في الازل والا لوجد العالم في الازل فلم يكن كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل واما ج فلان شرط التأثير

الارادة المتعلقة بذلك الوقت الذي حدث فيه وذلك الوقت لم يكن حاصلا في الازل فلا يكون كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في

الازل ونظام الارادة د فلان شرط التأثير حضور الوقت الذي تعلق العلم بحدوثه وذلك الوقت لم يكن حاصلا في الازل فما يكون

كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل واما ه فلان شرط الابداع حضور المصلحة وتلك المصلحة لم تكن حاصلة في الازل

في وقت الحادث فلا يكون كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل واما و فلان الوقت الذي يمكن فيه وجود العالم شرط

لوجود العالم فهو جزء من المؤثر التام ولم يكن حاصلا في الازل واما ز فلان الازل اذا كان مانعا من وجود العالم كان

نفيها شرطا للحادث ونفيها لم يكن حاصلا في الازل فلم يكن كل ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل فظهر ان

حاصل هذه الاجوبة كلها راجع الى حرف واحد وهو نفس الذي اعتمدتم في المعارضة اذ كل ما لا بد منه في المؤثرية لم يكن حاصلا في

الازل واما ح فلان شرط حدوث العالم حضور وقت حدوث العالم في الوقت فلم يكن الشرط حاصلا في الازل

ثم تحقيق عين كل واحد واحد على التفصيل اما أ فلان هذا الجواب انما يكون اذا لم يكن في الازل في وقت العالم في وقت اخر ذلك

ذلك فانه لم يمكن ذلك فيها لم يكن لاجل حاجة في هذا الوقت الى الخاصية والا ذاك لا تساوي كل الاوقات كلها

في المهية بالضرورة فيستحيل ان يختص واحد منها بحكم واحد وايضا صح حدوث العالم في وقت معين فتنبه البارئ كما لو ان

اختصاصها بذلك الوقت كان لمستحيل ان يمتنع انقلابها الى الامكان في الحالات الحادثة لما ادى الى

السفسطة ويلزم التساوي على ما تقدم وان لم يختص بذلك الوقت كان المؤثر ممكنا من التأثير في غير ذلك الوقت وانه قد يكون

الوقت انما هو عن سائر الاوقات في اختصاصه بعين الشيء كان ذلك الوقت موجودا قبل حدوث الشيء العالم وهو بعينه

قدم الزمان ولان الوقت من العالم فيكون العالم موجودا قبل ان يكون موجودا وانه فكذلك الشيء لما لم يكن حاصلا

قبل ذلك الوقت ثم حصل فيه فان لم يكن لما من انه لا بد حدوث امر لا عن مؤثر وهو محال او تسليم ان الباب

الصانع وان كان لما مر يعلم الكلام الى ان الذي يكون في ذلك المؤثر في ذلك الشيء انما يختص بذلك الوقت او غيره

يختص ويعود الكلام الاول بعينه وان لم يكن لخاصية في ذلك الوقت كان ذلك المؤثر الواجب غير موجود

على اختصاص بعض الاوقات بوجود الحوادث في تلك المؤثرية واما ان كان الفاعل مختارا فكذلك لم يوجد العالم

في الوقت الذي اوجده فيه فيكون الحادثة العالم في الوقت الذي اوجده فيه ممكنا فيحتاج الى المؤثر ويعود الاشكال

ان لم يكن القادر مرجح الا انه لابد من مرجح وكذلك ان تكون الارادة الازلية خصصت ترجيح المقدور على غيره

لذاتها في وقت معين لا يجوز لعدم الحال الترجيح من غير مرجح وبسابقها والقادر ان لم يكن احداث العالم

في غير ذلك الوقت فهو موجب ولان احداث الفاعل ذلك الفعل بطل عنده ونوعه في ذلك لان الاحداث لا يكون

واحدا لذاته ولا من لوازم ذاته فيكون حدوثه عن ذاته وهو محال لان ما بالذات يستند الى الاختيار فلا يكون

نفي محض فلا تأثير للقادر فيه والوجود الحاصل لكن وجود الأثر حال حدوثه موجوده حال بقائه وحكم الشيء
الواحد لا يختلف فلما استند الى القادر حال حدوثه وجب أن يستند اليه حال بقائه وأما بطلان التالي فلاستحالة
تحصيل الحاصل لأن القادر بتأثيره في تحصيل الوجود والوجود حاصل قلنا فالت المانوية لو كان الجسم قديما
لاستحال أن يكون حدوثه عدمنا لأنا نقول لم يكن حادثا فصار حادثا فأحدهما نقيض للآخر فاصدقهما ثبتت في
ماذا علمنا ضرورة أن قولنا ما حدث عدمي علمنا أن قولنا حادث ثبوتي وتحصل أنه يكون ليس الجسم الا كان
متى بقي الجسم فيه حدوثه فالثاني حال بقائه حادث وهو باطل بالضرورة فهو زائد فان كان قديما كان حدوث
الحادث موجودا فيه وجود ذلك الحادث بالحدوث حاصل قبل الحدوث مما احلف ولو كان حادثا فله حدوث وتسلسل
واذا ادى الحدوث الى هذه الاقسام الباطلة كان باطلا لا ثبات شيء وليس ذاته ويلزم أن يكون الجسم حادثا ابدا فان
الجسم الواحد في وقت من الاوقات الا ويكون محكوما عليه بأنه حادث في تعاقب لأمرين آنا وان اختلفوا في حدوث
الاجسام لكنا توافقنا على حدوث الاعراض وسلمكم عاقبته فبت هذا التقسيم بعينه عائد في القدم لأنا
نقول لا نكل الحكم على الجسم تعالى بالحدوث كيف والمراد منه أنه ما كان قبل الآن موجودا وانما حدث
الآن والشيء حال بقائه غير محكوم عليه بذلك بل هو حال الحدوث محكوم عليه بأنه كان قبل ذلك وليس كلامنا فيه
بل في نفس الحدوث والاعراض لا يثبته كلامنا لكن لا يستوي لأن حدوث العرض لما كان نفس ذاته لا جرم متى تحقق كان
حادثا فلهذا احكمنا أن العرض لا يبقى زمانين والزمان تعالى الجسم في الزمان عدم بقائه كان مكانين والجمهور
منكم موضع بعينه والمعارضة بالقدم باطلة لأنا لا نحكم على الجسم بأنه قديم أزلي في كل حكم عليه بأن قدمه عين
ذاته أما لو قلنا بأن حدوثه عين ذاته يلزم منه أن يكون ابدا حادثا ولزم المحذور فيجب لو كان الجسم محدثا لمحدثه أن
ساواه من كل وجه كان محدثا مفتقرا الى محدث وتسلسل وهو محال وان خالفه من كل وجه لم يكن موجودا
لأن ما يخالف الموجود من كل وجه يكون فيه خالفه في كونه موجودا فلا يكون موجودا وان ساواه من وجه دون وجه
فالمحدث من الوجه الذي ساوى المحدث لابد ولم يكن محدثا فيكون المحدث مركبا من القدم والحدوث وهو محال
لأن الكلام بعينه يعود في ذلك الوجه كما في الجسم ان كان موجبا لزم من قدمه قدم الجسم وان كان مختارا
المختار هو الذي يمكن من الفعل والترك والترك يستحيل أن يكون مقدورا لأن القادر انما يتجدد منه بأمر لما يحدث والعدم
المحض لا أثر له الا كان العدم وجودا وذلك غير معقول وانما يتحقق بين الضدين فلو كان المؤثر في الجسم قادرا وجب
أن يكون ضد ان لا يخلو القادر من فعل الجسم وفعل ضده فهو في الأزل ان كان فاعلا للجسم كان الجسم أزليا وان
لم يكن فاعلا له كان فاعلا لضده فهو محال لأنه لا يعقل للجسم ضد ولأنه لو كان كذلك لكان ضد الجسم قديما والقدم
يستحيل عدمه والا لجاز عدم الشيء المستحيل وجوده وكان يلزم أن لا يوجد العالم أصلا تعالى الله عما ذكروه

فيجب لو كان الجسم محدثا وجب أن يكون لمحدثه بالفرض وما لم يكن يوجد وهو محال لأن المحدث بالوجود على المحدث
والشيء لا يتقدم على نفسه أو غيره وهو محال اذ أولا فلأن ذلك الغير ان كان موجبا أما ان أثره لأنه هو لزم من دوام
دوام الجسم أولا لأنه هو يعود التقسيم المذكور وأما ثانيا فلأن ذلك الغير ان كان موجبا عاد الالزام ولو كان
قادرا والقادر لا يرجح بعض بمقدوريه من غير مرجح ويتعلق بالحال بأثره فيه لكن حصول الداعية وتخصيص ترجيحه على
حصول ذلك الغير فلو كان حصول ذلك الغير لأجل تلك الداعية دار ولو افتقر عن الجهات دار وهو ممتنع وعدم الأثر لو كان
المؤثر الجامع لجميع جهات المؤثرية ازليا فان عدم الأثر انما يستمر عدم مؤثره لو كان المؤثر موجبا أما اذا كان مختارا فلا
فانه يكون بالاختيار ان شاء أخر أثره عنه وتسبب المؤثر لجميع جهات المؤثرية في الأزل لكنه مختار والمختار يرجح أحد مقدوريه
على الآخر لا لمرجح كالهارب من السبع اذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه يرجح الى مقصوده فانه يسلك أحدهما
دون الآخر لا لمرجح والجائع اذا حضره رغيفان متساويان من كل وجه فانه يتناول أحدهما من غير مرجح وان
حضره واحد ساواه من بعض جوانبه دون بعض في المساواة والعطشان اذا حضره قدحان متساويان من
أحدهما من غير مرجح فيختص العالم انما حدث في ذلك الوقت لأن المؤثر مختار والقادر انما يفعل أحد مقدوريه دون الثاني
لأن ارادته اقتضت ترجيح ذلك المقدور على غيره لا لمرجح اذا رجحت الارادة ذلك الشيء على غيره لأنا نقول هذا
السؤال ساقط لأن الارادة مرجحة ومخصصة لذاتها ولأنها لو رجحت غيره لكان السؤال عائدا وعلى هذا التقدير يلزم أن
يكون للارادة مرجحة وللمرجح مرجح آخر وهو محال لأن كون الارادة مرجحة صفة نفسية لها كما أن كون العلم كاشفا لمعلومه
أمر ذاتي له ولما استحال تعليل الصفات الذاتية استحال تعليل كون الارادة مرجحة والمعتمد في دفع السؤال استناد الترجيح الى
ذات الارادة لئلا يرد عليه قول الخصم لأنا نقول هذا السؤال باطل لأنه عائد في كل وقت لأنا نقول بل هو حق لأنه
عائد في كل وقت قالت الأشعرية انه تعالى عالم وعلمه متعلق بجميع الأشياء واذا كان كذلك كان يعلم ما يكون كالاشياء
توجد وانها لا توجد ووقوع ما علم الله كونه انه لا يوجد محال وعدم وقوع ما علم انه يوجد محال أيضا والارادة
لا تتعلق بالمحال فلا جرم تعلقت الارادة بوقوع ما تعلق العلم بوقوعه وبعدم وقوع ما تعلق العلم بعدم وقوعه ولما
علم الله تعالى أن العالم يوجد في الوقت المعين أراد ايجاده فيه دون ما قبله وما بعده قالت المعتزلة ان الله تعالى
اختار ايجاد العالم في ذلك الوقت لأن الايجاد احسان والاحسان فضل
من كرم وانما احتص الايجاد بذلك الوقت لجواز أن يكون الايجاد في ذلك الوقت متضمنا لنوع مصلحة عائدة الى المكلف
لا توجد في وقت آخر لحصول تلك المصلحة فيكون الايجاد في ذلك الوقت أولى من الايجاد في غيره ولما دل الدليل على
حدوث العالم دل الدليل على اختصاصه بالحدوث في ذلك الوقت دون ما عداه انما يكون لحكمة في ذلك الوقت تقتضيه
مخصص لا توجد في غيره وجب علينا القطع بذلك وان كنا لا نقف على تفصيل تلك المصلحة قال بعض الأشعرية حدوث

٥٤٣

المفهوم من ذلك ان العالم ما كان حادثاً في زمان وجود يقتضي ان المفهوم منه انه كان موجوداً في العدم الصرف فالكلام
في انه ما كان موجوداً في العدم الصرف فلا يلزم لم يصدق عليه انه ما كان موجوداً في الازل لكن ذلك
كاذب واذا بطل ذلك ثبت ان المفهوم من قولنا لم يكن العالم موجوداً في الازل اي ما كان موجوداً في الازمنة
الماضية فما كان مفهوم قولنا لم يكن العالم موجوداً في الازل مستمراً من الازل الى الان لزم ان يكون استمرار
الزمان من الازل الى الان حاصلاً فلو لم يكن الزمان قديماً لم يتصور قدم عدم العالم وقدم وجوده ولو لم
ذلك لكان القصد الى ايجاده لانه لما كان الحكم بوجوده وعدمه في الازل كان صحيحاً وجوده موقوف على استناد
تقدم وجوده على قدم عدمه فاذا لم يكن الزمان قديماً لم يصح القصد الى الايجاد [illegible] لو كان العالم
محدثاً لكان المؤثر فيه قادراً والثاني باطل فالمقدم مثله والشرطية سبق بيانها في [illegible] بطلان
الثاني وجهان الاول لو كان قادراً فاما ان يقدر على الايجاد في الازل اولاً والاول محال لان [illegible]
الاخراج من العدم الى الوجود وذلك ينافي الازلية والثاني ايضاً محال لان عدم تمكنه من ذلك ليس للعدم المستلزم
لانه اخراج له عن القدرة ولا لوجود المانع لان المانع ان كان واجباً لذاته امتنع زواله وان كان
ممكناً فلابد له من مؤثر فذلك المؤثر ان كان قادراً كان ذلك المانع حادثاً فلا يكون الامتناع ازلياً وان فرض
كذلك سواء كان موجباً لزم من دوام الموجب دوام ذلك المانع فكان يستمر ان لا يصح وجود العالم فالقول
بكون المؤثر قادراً مفض الى هذه المحالات [illegible] القادر اذا اوجد الفعل فاما ان يبقى قادراً عليه او لا فذلك
الفعل اولا يبقى والقسمان باطلان فالقول بكونه قادراً باطل اما بطلان الثاني فلانه يلزم ان كان قبل
وجود الفعل قادراً على ايجاد ذلك الفعل فلو لم يبق كذلك القادر بعد لكان قادراً على ايجاد ذلك الفعل
بعد وجوده فيكون ذلك ايجاداً للموجود وانه محال وبيان انه يلزم زوال كونه قادراً بان قادريته على ايجاد
ذلك الفعل كانت ثابتة في الازل الى الان والا كانت قادريته على ايجاد ذلك الفعل محدثة وذلك
[illegible] وجد الفعل فلو لم ينتف قادريته على ذلك الفعل كان ذلك مستمراً والا لكان التعلق الثابت من الازل
الى الان فيكون ذلك عدماً للقديم وهو محال [illegible] لو كان العالم محدثاً لكان الله تعالى عالماً بالجزئيات والتالي باطل
فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المؤثر يستحيل ان يقصد الى ايجاد الا اذا كان عالماً بان ذلك الشيء معدوم
فانه لو لم يعلم عدمه لاستحال منه القصد الى ايجاده اذا اوجد الفعل فلابد وان يصير عالماً بوجوده
وذلك يقتضي وقوع التغير في علم الله تعالى وهو محال [illegible] لو كان العالم محدثاً لكان فاعله مختاراً والتالي باطل
فالمقدم مثله بيان الشرطية ظاهرة [illegible] بيانه من وجهين الاول ان الاختيار ان كان لغرض وجب ان يكون
وجود ذلك الغرض اولى به من عدمه والا لم يكن غرضاً واذا كان الوجود اولى به كان الله تعالى مستكملاً بغيره

٥٤٤

العالم وهو محال الثاني انه يلزم الاستكمال لو كان ذلك الغرض عائداً اليه واما اذا كان عائداً الى غيره وكان
الداعي هو الاحسان الى الغير ودفع المحذور لانا نقول الاحسان الى الغير ان كان بالنسبة الى ذاته اولى من تركه
الاحسان عاد الغرض اليه والا لم يكن غرضاً ولان كل من فعل لغرض غيره كان الفاعل احسن لا يفعل ليكون الى دم
دائماً وكما استحال ان يكون عبر الله تعالى انه غرضه استحال ان يفعل لغرض غيره وان كان ذلك الاحسان للغرض كان
عبثاً والعبث على الله تعالى محال ولانه يكون مرجحاً لاحد طرفي الممكن على الاخر لا لمرجح وهو محال [illegible] كان الله تعالى فاعلاً بالاختيار
لما جاز ان يكون من فعل القبيح او الاخلال بالواجب باطلان اما الاول فلانه لو جاز منه فعل القبيح لجاز اظهار المعجز على يد الكذابين وان يؤيدهم
وينصرهم ولم يمكنهم كاذب في كل ما اخبر عنه من وعد ووعيد فلا يعلم انه سيثيب المطيع ويعاقب العاصي والعقد ماض
يمنع عبادته من هذه الصفات وذلك لا يقوله احد من ارباب الملل واما الثاني فهو ان يجوز ان لا يفعل الكبير [illegible] اصحاب الملل اتفقوا
على انه كلف الكافر بالايمان مع علمه بانه لن يؤمن ووقوع ما علم انه لا يقع محال فيكون صدور الايمان محالاً فيكون التكليف تكليفاً بالمحال وهو
قبيح [illegible] في الدنيا الشرور والآفات وانواع الالام والعقوبات في الوالد والعوض لها باطل على ما في بطلان القول
بالمحابطة وهذه الشبهة عول عليها ابن الراوندي وابو بكر الطبيعي على وجود العالم لو وجد الباري وجوده قديم ازلي
فيكون وجود العالم ازلياً مثل الاثبات واحترز بقوله ان كل من تركه فلو كان العالم محدثاً لكان الله تعالى تاركاً للاحسان الذي
هو افضل الامور مدة غير متناهية وترك الافضل نقص وهو على الله محال [illegible] المفهوم من كون الله تعالى مؤثراً في العالم غير المفهوم
من ذات الباري ومن ذات العالم لامكان تعقل ذات الله تعالى وذات العالم مع الجهل بكونه تعالى مؤثراً في العالم فمفهوم المؤثرية ليس وصفاً عدمياً
والا لكان عدم المؤثرية وجودياً ضرورة ان احد النقيضين لابد وان يكون ثبوتياً لكن المعدوم لا يصح وصفه بانه غير مؤثر في
ملزم ان يكون المعدوم موصوفاً بالصفات الثبوتية وهو محال فثبت ان عدم كون الشيء مؤثراً في غيره امر عدمي فالمؤثرية صفة ثبوتية فلو
لم يكن الباري تعالى مؤثراً في الازل في وجود العالم ثم صار مؤثراً فيه لزم حدوث صفة في ذاته وهو محال وجب ان يكون مؤثراً
في العالم بانه دائماً وهو المطلوب [illegible] لو كان العالم محدثاً لكان الله تعالى سابقاً عليه بمدة غير متناهية على ما يتقدم فيكون حدوث
العالم موقوفاً على انقضاء تقدم المدة الغير المتناهية وانقضاء ما لا يتناهى محال والموقوف على المحال محال فالعدم محال
اذا السبق المتقدم بين القديم ثم ما انتهينا حادثاً الا من شيء فالسبب لا يوجد الا من حاجة ولا حاجة الا من نقص فلو
جوزنا حدوث العالم لا من سبب لزم تجويز خلاف الوضع [illegible] جميع ذلك لم يوجد الا عين الذي لا يحصل في الليلة الظلماء الى الابد
ولا يبصر الانسان الصحيح الحس في النهار الواضح الجبل الذي يحضره الى غير ذلك من المحالات الا كثيرة وان التزمت منا التزموا بعدم
تلزمه وهو انهم اجمعوا على امتناع حصول العلم بعدم الحياة ولا طريق الى ذلك الا ما ذكرنا فاذا جوزنا حصول الامر على خلاف
ما شاهدناه فعلم لا يحصل العلم بعدم حياة ميت انا لو لم نقدر انفاسه عليه الا بعد مطلق الزمان [illegible] لو كان
العالم محدثاً لكان الباقي معدوماً لله تعالى والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ان المعدوم الى العادم ليس العدم [illegible]

من واحد دائماً وهو معنى السكون وهذا ممنوع بل يكفي دوام حصوله في موضع معين إما عيناً أو على البدل أي
يكون في كل وقت في حيز غير الذي كان حاصلاً فيه قبله وسيجيء بطلان حوادث غير متناهية على ما سبق

المسألة الثالثة في إبطال شبه الفلاسفة اعلم أن الفلاسفة ذهبوا إلى أن العالم قديم واحتجوا عليه بوجوه الأول أن العالم
إن كان واجباً لذاته كان قديماً وإن كان ممكناً فلا بد له من مؤثر قديم لأن مؤثره إن كان حادثاً لزم أن يكون له
محدث فيكون من جملة العالم [illegible] إلى ما لا يتناهى أو ينتهي إلى مؤثر قديم فنقول إذا كان المؤثر قديماً وجب
أن يكون أثره قديماً لأن كل ما لا بد منه في مؤثرية المؤثر القديم في العالم إما أن يكون بتمامه حاصلاً في الأزل أو لا
يكون فإن لم يحصل في الأزل كان حادثاً فله مؤثر فينقل الكلام إلى ذلك المؤثر فإما أن يتسلسل أو ينتهي
إلى مؤثر قديم وإن كان حاصلاً في الأزل وجب حصول الأثر لأنه إذا تحقق المؤثر بجميع جهات المؤثرية فإما أن
يجب حصول الأثر أو لا والثاني محال لأن الإمكان حصوله في وقت وعدم حصوله في وقت [illegible] فيحتاج إلى مخصص
لوقت حدوثه دون ما تقدم أو تأخر وإن كان لا لأمر لزم ترجيح أحد الأمرين الجائزين بالوجود من غير مرجح وهو
باطل بالضرورة ولأنه يسد باب إثبات الصانع تعالى وإن كان لأمر لم يكن المؤثر التام حاصلاً في الأزل وقد
فرضناه حاصلاً هف وإذا ثبت عدم المؤثر التام في العالم وثبت أن عدم المؤثر التام يستدعي عدم
أثره وجب القول بعدم العالم وهذه الشبهة هي أقوى شبههم الثاني أن العالم صحيح الوجود في الأزل وإذا
كان صحيح الوجود في الأزل كان واجب الوجود في الأزل أما الصغرى فلأنه لو لم يكن صحيحاً في الأزل لكان ممتنعاً
أو واجباً فإن كان الثاني فالمطلوب وإن كان الأول لزم انقلاب الممتنع لذاته ممكناً لذاته وانقلاب الحقائق محال
ولأنه لو جاز ذلك لبطل دلالة الحدوث على المؤثر لجواز أن يكون العالم في الأزل محالاً ثم صار واجباً لذاته فلا
يحتاج إلى المؤثر ولأن ذلك الحكم المتجدد إن كان بسبب [illegible] مسبوق بالإمكان الذاتي فكان الإمكان
الذاتي مسبوقاً بالإمكان الذاتي وهو محال وأما الكبرى فلأن صحيح الوجود في الأزل لو كان معدوماً في الأزل لأمكن
أن يوجد في الأزل لأن الحادث [illegible] لا يكون حدوثه في ذلك الوقت المعين موجباً حصوله في الأزمان
الماضية لأن الشيء يستحيل أن يتجدد [illegible] حصول الزمان الماضي فإذن لو لم يكن موجوداً في الأزل لم يصح أن يكون أزلياً
لكن العالم يصح أن يكون أزلياً كما تقدم فيجب أن يكون أزلياً الثالث كل محدث فإنه مسبوق بإمكان [illegible] عليه
[illegible] ذلك الإمكان يستدعي محلاً هو الهيولى فإن كانت الهيولى محدثة افتقرت إلى هيولى أخرى وتسلسل وإن كانت
قديمة وجب قدم الصورة لما تقدم من استحالة انفكاك الهيولى عن الصورة ومجموع الهيولى والصورة هو
الجسم فالجسم قديم الرابع كل محدث فإنه مسبوق بزمان لأن عدمه سابق على وجوده والانفكاك [illegible] وذلك السبق
[illegible] ليس عبارة عن مجرد العدم والوجود لأن العدم قبل كالعدم بعد [illegible] بالعلية والذاتية

منافيان وجود ثان [illegible] من وجود بقبل حدوث كل حادث لا بد من شيء وجودي يكون موجوداً لذاته
بالفعل حتى يكون العدم [illegible] موجوداً [illegible] والشيء الذي يكون [illegible] بعدية الزمان فقبل حدوث
كل حادث زمان لكن الزمان غير مستقر [illegible] التقضي فقبل كل زمان زمان لا إلى أول ويلزم من قدم الزمان قدم
الحركة لأنه من لوازمها ويلزم من قدم الحركة قدم الجسم الخامس لو كان العالم محدثاً فمحدثه إما أن يكون [illegible] قادراً على
أن يحدث العالم قبل الوقت الذي أحدثه فيه بمدة متناهية أو ما كان قادراً عليه والثاني محال لأنه يلزم إما انتقال
الذات من [illegible] إلى [illegible] أو انتقال [illegible] من الامتناع إلى الإمكان وهما محالان فثبت الأول وحينئذ نقول إنه كان قادراً
على أن يخلق حوادث ينتهي إلى الوقت الذي أحدث العالم فيه بمقدار ضعف تلك المدة وإذا ثبت هذا [illegible]
إحداث ما ينتهي إلى العالم [illegible] من إحداث ما ينتهي إليه [illegible] حتى يكون ابتداؤها [illegible]
ذلك ممكناً [illegible] والثاني يقتضي وجود زمان قبل حدوث العالم لأن هناك أمراً [illegible]
ولا [illegible] والنقصان والتقدير [illegible] وجودي [illegible]
وذلك هو الزمان فقد ثبت حصول الزمان قبل حدوث العالم وإذا ثبت قدم الزمان ثبت قدم الحركة فثبت قدم الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الزمان [illegible] لو كان العالم محدثاً [illegible]
[illegible] عن وجود الباري [illegible] وعدم العالم [illegible]
متقدماً على العالم [illegible] على وجوده [illegible] وعدم العالم [illegible]
[illegible] التقدم [illegible] الزمان [illegible] العالم
[illegible] متقدم على العالم [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الباري [illegible] على العالم أصلاً [illegible]
[illegible] لو كان العالم محدثاً [illegible] في الأزل [illegible]

سواء كان بسيطاً او مركباً ليس هو الوجود لذلك انتفى واذا انتفى ذلك كان الذي فرض ملزوماً غير موقوف الماهية على الوجود
اصلاً فيبقى العراء عن اللازم واذا كان كذلك انقطع التلازم ح بمقتضى التلازم اما عدم الملزوم عند عدم
اللازم او وجود اللازم عند وجود الملزوم اما الثانية غير صحيح لان المعقول من الملازمة لم يكن وجود اللازم
واجب الحصول عند صحة الملزوم وذلك كيفية عارضة لوجودهما فاذن توقف منع التلازم على ثبوت
اللازم وثبوت الملزوم ثم اذا حكمنا في المقدمة الثانية بعدم اللازم كان ذلك مناقضاً لدعوى التلازم الذي
لا يحصل الا عند ثبوت اللازم فجعلنا التناقض بين المقدمتين واكتسبنا منها حكماً فالجواب لان دعوى كلية الملزوم والزم
دعوى ليست اضافية في ذلك الشيء والحكم بثبوت الاضافة امرين لا يمكن الا بعد ثبوتهما فتوقف حكمنا بذلك التلازم
على ثبوت التلازم مع ان المطلوب منها موقوف على ثبوت اللازم فلا يتوقف ثبوت التلازم الا بعد ثبوت اللازم فهو دور
الشرطية لم ذكرت كلمة ايجاب الارادة بعموم الاشخاص لانها قد تكون كلية في الاشخاص لما مثل كلما كان زيد عالماً فهو حي
ثم ايجاب الارادة بعموم الاحوال لان الشرطية لم يصدق كلية في عموم الاحوال لان من جملة الاحوال التي يمكن اجتماعها فيها انتفاء
الملازمة بجميع صدق الملزوم واني ذكرت فيها مثل قوله في الجواب والجسم لا يصح اذ لا يلزم من كلية ان لا يلزم
في بعض الاحوال تحقق اللازم لا محالة عند تحقق الملزوم وانتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم سلمنا سلامته لكن لم قلتم
انه لو كان الجسم قديماً لكان قديماً اما لو كان ادعى انتفاء الثاني لانتفى الثبوت والانتفاء الثاني لان مورد التقسيم بالثبوت و
الانتفاء ليس مورد الثبوت والانتفاء لان مورد التقسيم لابد ولم يكن باعتبار جملة الامور التي وقعت فيها القسمة لكن الثبوت
لا يجامع الانتفاء فلا يمكن لم يكن مورد التقسيم بالثبوت او كونه هو الشيء او كالانتفاء ولما بطلانه ان المورد مغاير
لهما فيستحق الواسطة بين الثبوت والانتفاء فيبطل الحصر الوجه الثاني ما يتعلق بالمقدمة فنقول جاز لم يكن التقدم
زائداً او يكون قديماً لذاته فلا يمتنع كتقدم الزمان لذاته وغيره به وجاز لم يكن حادثاً ولا يناقض بان الاشعرية
زعموا ان الجوهر باق بقاء ممتنع البقاء فاذا عقد ذلك فيعقل ان لم يكن الشيء قديماً بقدم فهو قديم لم يعارض بوجهين
الاول لو كان الجسم حادثاً لحدوثه ان كان بعينه كان العالم بالجسم عالماً بكونه بالضرورة وان كان زائداً فان
كان حادثاً لم ولم كان قديماً كان حدوث الحادث قديماً فيستحيل قدمه لكان كان بعينه ذاته لم لزم من العلم بذاته العلم
بعدمه وليس كذلك فانا نعلم وجوده ونحتاج في علم قدمه الى دليل منفصل ولم كان زائداً لم يلزم التسلسل او التناقض
ح الحادث المستمر ان كان استمراره نفس ذاته فالعالم بذاته عالم بعدم استمراره وليس او زائداً عليه فان كان قسيماً لم
او لا او لم يكن استمرار المستمر محالاً انه لا يمكن قدم القدم قديماً فالجواب ما قاله سوله على نظم التلازم فلا
يستحق الجواب لانه ان لم يلزم منها القدح في نظم التلازم لم يلزم الجواب وان لزم تحقق الملازمة في الجملة فلا
يستحق القدح في الملازمة بعدم لانه يكون مناقضاً وتبيين الواسطة بين النفي والاثبات ضروري لا يكون بيانه

بالدلالة ومورد التقسيم بالنفي وكل ما بين شيء بالثلث ولا واسطة لانا نعلم بعد الحكم بالنفي او الاثبات يكون بينهما حقيقة
ثالثة قد حققناها بل قلنا انها لا تخلو عن النفي والاثبات وكانا سلمنا ان ههنا حقائق كثيرة الا انا ادعينا ان
كل واحد منها لا يخلو عن هذين فلا يبطل الحصر بما ذكرتم لا الثاني فقد حصلنا بعض الصور فقد خلا الحكم بالنفي و
الاثبات فيها وانا اذا قلنا الموجود اما موجود او لا فالعقل في الحكم بالاثبات فاني منع سلب الشيء عن نفسه ويكون
الثاني والاول كاذب لبعض الادلة بان المحكوم به مغاير للمحكوم عليه فيكون للموجود وجوداً زائداً عليه
من حيث انه موجود وهو باطل ولان من جعل الوجود نفس الماهية ينكر ذلك ومن جعله زائداً اثبت للوجود وجوداً
آخر ولو حصل للماهية مع الوجود وجوداً آخر لزم كذب النقيضين وهو المطلوب لانا نقول منا التشكيك في الفرق
فلا يسمع قوله جاز لم يكن قدم القدم نفس ذاته قلنا هذا محال لان قدم الجسم اذا كان زائداً على الجسم كان ذلك الزائد
مساوياً لذات الجسم في الاستمرار ومغايراً له في حقيقته المخصوصة والاستمرار عبارة عن الانتساب فحقيقة القدم مغايرة
للاستمرار ووجود تلك الحقيقة وهو بعينه كنسبة قدم القدم زائداً ثم قوله جاز لم يكن حادثاً قلنا محال لان المعنى بالقدم
الاستمرار من الازل الى الابد وليس ذلك امراً اكثر من معقول اولاً واحداً تاماً في الازل والثابت في الازل يستحيل ان يكون
حادثاً وكون الجوهر باقياً ببقاء لا يبقى محال والحدوث وصف عدمي فلا يلزم من العلم بنفس الجسم العلم به بخلاف العدم فانه
ثبوتي وتحقيقه ان الحدوث لا يعقل الا بعد وجود حاصل وعدم سابق فجاز لم يكن العالم بالوجود الحاصل
جاهلاً بالعدم السابق فلا يعلم الحدوث اما القدم فهو عبارة عن نفي العدم السابق وهو نفي النفي اثبات وليس كحدوث الباري
تعالى قدمه نفس ذاته والمسلم انا اذا دللنا على وجوده وبعض صفاته بعد عرفنا حقيقته المخصوصة بل تلك الحقيقة
عندنا مجهولة ولقائل ان يقول انا علمنا كونه قديماً مع جهل حقيقته لزم التغاير وتوجه الاشكال والثاني اذا
كان محدوداً فانا لا نعرف مقدار مدة بقائه الا اذا عرف حدوثه في الزمان الذي حدث او مقدار او جمعا
ولما امكن العلم بوجوده مع الجهل بذلك الزمان الذي حدث فيه لا جرم كانت مدة بقائه مجهولة بخلاف القدم فان
وجوده غير مختص بزمان دون زمان حتى يكون الجهل بشيء من ازمنة وجوده الجهل بالعدم كافياً فالوجه الخامس
كل جسم متناه على القدم وكل متناه محدث لانه يجوز عقلاً كونه ازيد او انقص فاختصاصه بذلك القدر دون الزائد
والناقص يحتاج الى مرجح مختار والا لعدد ترجح الممكن بلا مرجح وفعل المختار محدث الوجه السادس لو كان
الجسم ازلياً لامتنعت عليه الحركة والتالي باطل بالحس فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل جسم فلا بد له من حيز معين يوجد فيه
لاستحالة حصوله لا في حيز او في كل حيز فلو كان الجسم ازلياً لوجب في الازل ان يكون حاصلاً في حيز معين لكنه لو كان
كذلك لامتنع زواله عنه لاستحالة عدم القدم فامتنعت الحركة عليه لكنها جائزة فبطل كونه في الازل الدائم لا الى
اول المقدم حصوله لو كان الجسم ازلياً لكان في الازل مختصاً بحيز انه لو كان في الازل الا الثاني او لكان حصوله في حيز

بل جميعه كذلك قلنا بعضه تام في الشيء ولا يتعين بالمهية لان الكلي من ماهية اعتبار عام مشترك ذهني بخلاف اصل الوجود
الذي لا يمكن تعريفه لانه وجود اعتبار ذهني قوله في الرابع لو كان الحكم بعدم اشتراك الوجود لا يتم الا بعد اشتراكه لكان الحكم
على المختلف بعدم الاشتراك لا يتم الا بعد اشتراك المختلف وهو ما نقض بالمانع الناقض لان المختلف مشترك في كونها
مختلفة لان الاختلاف حكم شامل لها بل الاختلاف اعتبار ذهني لا حصول له في الخارج اما الوجود فلا يمكن ان يكون كذلك
فظهر الفرق قوله في الخامس من جعل الماهية ماهية اسنادية واضح حكم العقلاء عليه بالعكس قلنا لان المفهوم من
كون الجوهر ماهية مفهوم مشترك بين كل الامور ولكنه اعتبار ذهني او سلبي بخلاف الوجود وكون الجوهر ماهية اعتبار ذهني
زائد على كونه جوهرا وكذا الاسد مسمى بالليث اعتبار اضافي وهو زائد لكن لا وجود له في الخارج بخلاف نفس الوجود
وكون الباري تعالى موجودا مشكل ويمكن دفعه بان المعلوم من وجود الباري صفة اضافية وهي مغايرة لنفس وجوده قوله
لو كان الوجود زائدا على الماهية لكان القابل للصفة الوجودية غير موجود قلنا لا نسلم المساعدة مجاز ان يكون بعض
المهية من حيث انها ماهية كافية في قابلية الوجود لا تعلق الماهية القابلة للوجود اذا لم تكن موجودة كانت معدومة فالمعدوم
موصوف بالوجود وهو محال قلنا لا نعلم لاعتبار المهية من حيث انها ماهية مغاير لاعتبار كونها موجودة او معدومة
واسقاط الوجود عن درجة الاعتبار في القابلية للوجود لا يقتضي دخول اعتبار العدم فان الماهية لا يمكن الحكم عليها
بالامكان عند اعتبار كونها موجودة لانها حال وجودها لا يمكن قابلة للعدم فان العدم لا يحتاج ان يجامع
الوجود وكذا عند اعتبار كونها معدومة لا يمكن قابلة للوجود فاذن الماهية لا تتصف بالامكان بشرط وجودها
او عدمها بل اذا جردت عنهما فاسقاط الوجود عن الاعتبار لا يوجب دخول العدم ثم قوله لو كان الوجود زائدا
فان كان ثابتا فعلنا ممنوع لان مسانه ما من سلبي قوله لو كان زائدا لصح ان نعقل الماهية حاصلة في الخارج مع
الذهول عن وجودها قلنا معنى الوجود الحصول في الاعيان فاذا عقلنا كون الماهية حاصلة في الاعيان فقد عقلناها
موجودة ولا يمكن التعقل عنه قوله لم لا يجوز انه اذا كان زائدا كان ممكنا قلنا لما مر لان الوجود لو كان غنيا عن المحل
لما امكن كونه عارضا لشيء من الماهيات قوله لم لا يجوز ان يكون غنيا عن المحل ولكنه يقتضي كونه مقارنا لتلك الماهية قلنا مقارنة
الشيء لغيره ليست زائدة اذ الكلام في انه مقارن ام لا وم واذا لم يكن المقارن زائدا لم يكن حصلها حصول الماهية المقارنة
سلمنا لكن لما وجبت مقارنته لغيره فعند زوال ذلك الغير لا بد وان تبطل [illegible] فيكون ذلك بحيث يلزم من فرض عدم
غيره فرض عدمه وذلك ما يحقق عليه الامكان قوله لم لا يمكن الماهية في اقتضاء الوجود قلنا مر قوله
معارض بالباري قلنا هذا اصعب على هذه الطريقة وانما يدفع امران احدهما حمل الوجود على الواجب والممكن بالاشتراك
[illegible] ان وجود الممكنات زائد على ماهياتها بالوجه الاول والثالث لا بالثاني [illegible] وجود الباري تعالى
زائدا على ماهيته ويتوجه في الوجه الثاني ان نقول الوجود عليهما بالاشتراك المعنوي لكن الوجود تام حقيقة

وهو غير معاد لشيء من الماهيات وهي طريقة الفلاسفة قوله لم لا يكون الجسم علة لكمالاته قلنا لما مر في الاول قوله لو احتاج
الجوهر الى الكمالات دار قلنا يجوز احتياج كل منهما الى الآخر من جهة مختلفة فلا دور قوله لم قلتم ان المؤثر في كل الاجسام
واحد قلنا لان المؤثر ان كان جسما او جسمانيا فالكلام في وجوب اختصاصه بكونه مؤثرا من سائر الاجسام يعود فيه
وان لم يكن جسما ولا جسمانيا فنفاد الاحكام [illegible] فالعلة للاثر القائم عن [illegible] احد البعض بعينه دون الآخر
فاما في الكل [illegible] تعليل الكل ذلك قوله لم لا يجوز ان يكون المؤثر موجبا لذوات الاجسام ومختارا في احداث صفاتها
قلنا الاجسام لا تخلو عن الاشكال والحصول في الاحياز فلو كانت الاجسام قديمة والفاعل للاشكال والمخصص لها
باحيازها فاعلا مختارا الكان [illegible] موجبا لتلك الاشكال والكمالات في الازل والايجاد بالاختيار ازلا
محال بالضرورة وهو بعينه جواب لم لا يكون موجبا للاجسام وللوجود [illegible] ان ذلك القادر يخصص بعض [illegible]
بصفاتها الوجه الرابع لو كان الجسم قديما فعدمه لا يجوز ان يكون عدميا والا لكان ذا الحدوث الذي هو صفة ثبوتية
فان كان الحدوث حادثا لزم [illegible] ومحال ان يكون قديما لاستحالة ان يكون الوصف المحتاج ثبوته الى الموصوف الحادث قديما ويستحيل
ان يكون ثبوتيا لاستحالة ان يكون عين الجسم والا لكان [illegible] واحدا فيكون العلم بقدمه [illegible] ضروري ولا
زائدا عليه لاستحالة ان يكون قديما والا لكان [illegible] حادثا لاستحالة كون عدم القديم وصفا ثبوتيا حادثا لانه غير معقول [illegible]
الكلام [illegible] الاول [illegible] انه غير منتج لوجوه الملازمة [illegible]
فلانها ان كانت ملازمة للملازم كانت ملازمة لها [illegible] وان لم تكن ملازمة لها لم يتحقق الملازمة
اصلا لان نفس الملازمة اذا لم تكن لازمة للملازم وجب انتفاء الملازمة [illegible] فلا يلزم [illegible] ان عدم
الجسم لو كان العدم ثبوتيا او عدميا [illegible] على ابطال قدم الجسم والملزوم واللازم [illegible]
والامور العدمية اذا كانت متعلقة بالملازمة لم تكن الملازمة صفة ثبوتية لاستحالة ان يكون الوصف الثبوتي حاصلا
للموصوف المعدوم فالملازمة ليست ثبوتية [illegible] ملازمة لا ثبوتيا [illegible] عدم الملازمة اذ لو [illegible] عدم
الملازمة عن الملازمة العدمية لكان في العدم [illegible] ولا معنى للوجود الا ما كان كذلك [illegible] في العدم هذا
المعنى لم يمتز العدم عن الوجود وهو محال فوجب نفي الملازمة [illegible] الملازمة عبارة عن امتناع تحقق الملزوم الا عند
تحقق اللازم وهو غير معقول لان الذي يحكم بتوقفه على تحقق اللازم ليس من ماهية الملزوم لان الماهية البسيطة
والبسيط لا يعرض له الاضافة لان الاضافة لا تعقل الا بين امرين فالواحد يستحيل عروض الاضافة له
اذا امتنع عروض الاضافة امتنع عروض الامكان بالنوع هو نوع منها واذا امتنع عروض الامكان للبسيط
امتنع [illegible] على [illegible] الامكان [illegible] البسيط على [illegible] محال
وعدم المركب [illegible] الى المجموع [illegible] ان الماهية لا تكون [illegible] غير

ووجوب وجوده لكنه عارض له لانه ثبت وجوده الماهية وهو مغاير لنفس ماهيته قوله لو كان الوجوب زائدا
فاما ان يكون تمام الماهية او جزءها قلنا يكون تمام الماهية لنا اذا اخذنا الاشياء الممكنة مع وجودها صارت واجبة
غير محتاجة فان الشيء وان كان ممكنا للاشياء لكن هو بشرط في زمان الشيء واجب فاذا اخذ الممكن بشرط اخذ
وجوده يصير واجبا فلو اخذ الوجود المجرد عن كل ما عداه كان اولى بالوجوب فكان ذلك الوجوب هو تمام
ذلك الوجود المجرد وهذا كما تعقلنا انه كيف يمكن ان يكون الوجوب تمام الذات الواحدة وذا عقل
ذلك في الحل بطل قوله الوجوب وصف اضافي وتعالى ان نقول ماهية الوجوب ان كانت اضافة محضة
وحدث كالمحو واضافة الفهم الا اذا قلنا ان الوجوب على الاشياء الواجبة بالاشتراك الاسم وهو بعدم
اصل هذه الطريقة ولذا لم يكن اضافة فهو باطل لانا اذا قلنا الشيء كذا الصادق يكذا المفهوم الوجوب هنا
اضافة لا يعقل الا عند تعقل المضاف واذا كان الوصف هنا واحدا يكون في جميع المواضع كذلك قوله لم
لا يجوز ان يكون وجوب كل شيء مخالفا لوجوب الاخر قلنا دليل ان الوجوب هو السوية يدل على الوجوب
كذلك ولان المرجع في الاختلاف والتماثل الى العقلاء كما يشهد بتساوي السواد في السواد ... كذا
يشهد في الوجود ... بالتساوي في هذا العدد ولو كان اختلاف لكان في غيره قوله لم قلتم بوجود البعض
قلنا البعض جزء من السوية والنوعي حيث هو ذلك المعنى هو ... والبعض هو ... والبعض بعض
لذاته فيستطيع التسلسل وتعالى ليس ... ان كان المراد من هذا الكلام ان ماهية مطلق البعض ... هذا
المعنى فهو باطل لان هذا البعض ... سائر الصفات في كونه ... حصة من تلك الصفات وماهية كل سائر
... ان ماهية مطلق البعض ... هذا البعض ... مغاير ... قوله ...
النظام ... الى الحقيقة على وجودها في الخارج قلنا اذا علمنا ان ... اتصاف ... بوجودها ولو ان ...
على وجودها في الخارج فلنعقل ... الامثلة المذكورة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والعكس الكلي غير معلوم قوله لم لا يجوز ان يكون الوجوب مانعا قلنا الامر والكلام على كونه وصفا اضافيا مانعا
يرد لا نسلم ان الوجوب بالعدم مركب ... ذكر الوجوب بالذات ... عنه وجاز ان يكون محتاجا الى كل
اجزائه ... علة واما الوجه الثاني ... زيادة الوجود ... مع تعقل الماهية لا نسلم
بالوجود فان الشك ... انه موجود ام لا لان الوجود لا يعقل الوجود ... الحال مثل الحمل ... هما
... الحلة ... وجود الشيء ... في ذلك الوجود ... والعدم لانا لو
عروض العدم للوجود وعروض ذلك الوجود للماهية ... وجوده بوجود معدوم ... يبطل ... الوجود
... في حصول الماهية ... في المطلوب ... ان يكون حصول الوجود زائدا على الوجود ... حصول ... ليس زائدا الا
لكان هو حاصلا ... حصول ... اعتبار ذهني ... المعقول
السلوب والاضافات ... لا ندري اذا عقلنا حقيقة ... الذهول عن وجوده ... البعض قوله على
الاول ... في الوجود انه ... السواد ماهية اعتبار زائد على ذات السواد والسواد حيث
سواد ... السواد فان السواد حقيقة ... فاذا ... فالمحمول ... مغاير في المفهوم ... السواد
ماهية ... مغاير ... سوادا وكيفا ... وكونه سوادا ... كونه
الا اعتبار ... او ذهني ... الى ... خارجية والوجود ... كذلك ... قوله ... بوجود
الجوهر ... جوهرا او امرا زائدا على كونه جوهرا ... يعتقد ان الله ... موجود ... جوهر ...
ان يعتقد ان ذلك الوجود الذي ... جوهرا ام كان ... عرضا ... امكان ذلك
... معلوم بالضرورة ان الوجود ... بخلاف اعتقاد كونه جوهرا او عرضا لا بد ...
... الجوهر والعرض ... بالضرورة ان الوجود ... الوجود زائدا
... الوجود زائدا الا ان الامر الذي ذكرنا معلوم بالضرورة ... العلم ... زائد ... قوله
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

او كخمس الثلاث وعلى هذا التقدير يكون الكلام في ذلك الوجود كالاول وثانيها وهو بعد تسليم لا بد وان ينتهي الى وجود
يكون للماهية قابلية لما هي هي فالقابل للوجود غير موجود ويلزم المحال الاول وايضا لو كان الوجود زائدا فان كان ثابتا
ثم دار الكلام في وجود الوجود او معدوما لا يقال الوجود موجود للوجود نفسه لانا نقول ماهية الوجود يصح ان
يعقل مع الشك في حصوله في الخارج فيكون موجودية الوجود غير كونه موجودا وايضا لو كان الوجود زائدا
لصح ان يعقل الماهية محصلة في الاعيان مع الذهول عن وجودها او بالعكس فلما لم يصح ذلك علمنا ان الوجود
نفس الماهية قلنا ان الوجود زائد فلم قلتم انه يلزم منه كون الماهية [illegible] قوله اما ان يكون الوجود محتاجا الى تلك
الماهية او غنيا قلنا يكون غنيا في ذاته عن الماهية لكن لذاته يقتضي ان يكون مقارنا للماهية فلا يكون الوجود في [illegible] ممكنا
فان ذات الباري [illegible] تقتضي صفاتها ثابتة ولا يلزم من امتناع انفكاك ذاته عنها احتياج ذاته الى ذاته
غنية عن تلك الصفات ولكن حصول تلك الصفات من لوازم ذاته فكذا ههنا يجوز ان يقال الوجود غني عن
عن الماهية ولكن من لوازم الوجود وجوب مقارنته للماهية قوله المؤثر لا بد وان يوجد قبل وجود الاثر فلو
اثر الماهية في وجودها كانت موجودة قبل ان يكون موجودة قلنا لم لا يجوز تقدم المؤثر على الاثر في الوجود [illegible]
أ دليلكم مبني على احتياج الممكن الى مؤثر واجب فذلك الواجب وجوده عينه ولو وجود غيره لا يلزم [illegible]
اشتراك الوجود اما [illegible] في الوجود فذلك الوجود لا بد وان يقارن ماهية غيره ثم [illegible] فالمال [illegible] ان
ذلك الوجود ان كان مقارنا للماهية الا انه غني عن المؤثر او يقال المؤثر فيه نفس تلك الماهية او شرط اخر
فالاول ان كان صحيحا فلم لا يجوز مثله في الاجسام والاعراض والثالث يقدح في كون الواجب لذاته واجبا
ب الماهية مقتضية للوازمها واقتضاؤها للوازمها لا يتوقف على الوجود والا لكانت قبل الوجود
خالية عن تلك اللوازم فلا يكون تلك اللوازم لوازم الماهية مطلقا بل للوجود او بشرط الوجود وكلامنا في
اللوازم المطلقة كزوجية الاربعة والمحاذاة للسطح ولما بطل ذلك ثبت ان اقتضاءها للوازمها لا
يتوقف على الوجود وهو يبطل ما ذكرتم ج قابلية الماهية الممكنة للوجود ليس مشروطا بالوجود والا [illegible]
واذا جاز ان لا يتوقف القابلية على الوجود جاز ان لا يتوقف المؤثرية عليه د كون الماهية قابلة للوجود حكم
ثابت لا بالفاعل بل لذاتها فاذن ذواتها قابلة للوجود فتلك القابلية يكون المؤثر فيها ذات الماهية ولا يمكن
ان يكون ذلك المؤثر موقوفا على الوجود والا دار ولما بطل ذلك ثبت المطلوب قوله في الوجه الثالث
على امكان العالم الجسم مركب من المادة والصورة قلنا باطل عندكم وقد سلم الطريق كالاول على ابطال ذلك
واذا كان كذلك لم يكن بناء الحجة عليهما [illegible] الزام [illegible] قلنا لكن لم قلتم ان الهيولى
والصورة ممكنتان وجنبوا الصورة لا يقتضي حاجتها الى ان يكون الصورة غنية في ذاتها عن الهيولى

او تقتضي لذاتها المواد بالهيولى قلنا فلم قلتم الهيولى محتاجة وجاز ان يكون الهيولى علة للصورة والقبول
لا ينافيه لان العقلاء عولوا على هذه المقدمة في صفاته تعالى وانتم قد جمعتم فيها [illegible] وكيف
يمكنكم القول بها قوله في الرابع الجسم ليس علة لكائنيته قلنا ممنوع والا لزم حصول كل جسم في ذلك الحيز
لما مر في الوجه الاول قلنا فلم لا يكون له حاجة الى الكائنية بان يكون ذات الجسم يقتضي وجوب كونه مقارنا
للكائنية بالجملة لان الجسم لو احتاج الى الكائنية [illegible] قلنا دلالة ما ذكرتم على امكان
العالم لكن يعارض بانه لا ممكن [illegible] سلمنا امكانه لكن جاز ان يكون الوجود به اولى فيستغني
عن المؤثر سلمنا استواء العدم والوجود لكن يمتنع الافتقار الى المؤثر على ما [illegible] سلمنا لكن [illegible] يحتاج الى
المؤثر اذا كان محدثا او لا [illegible] انما يمكنكم بيان احتياجه الى المؤثر لو ثبت حدوثه وانتم تبنون حدوثه
على احتياجه الى السبب فيدور سلمنا فلم لا يكون موجبا ولم لا يكون نسبته الى جميع الاجسام سلمنا فلم قلتم انه
يلزم من تساوي جميع الاجسام تساوي قبول الاعراض سلمنا لكن يتخصص بالفاعل فان نسبة المقدورين [illegible]
على السواء صدور احدهما دون الاخر سلمنا ان وجود الاجسام [illegible] فاعل بالاختيار فلم لا يجوز ان يقال
ان ذاته موجب لوجود الاجسام [illegible] وجود الاجسام دون
وجود قادر [illegible] يخصص بعض الاجسام بصفاتها المخصوصة واعراضها المعينة سلمنا ان فاعلها
[illegible] فلم قلتم انه لا بد من حدوثها [illegible] احتياج الفعل الى الفاعل [illegible] ولان ذوات
الاثر [illegible] ممكنة لذواتها لا احتياجها الى [illegible] مع امتناع انفكاكها عنهما [illegible]
دليلكم [illegible] بالعلم [illegible] فان علمنا ان كان واجبا لذاته [illegible] واجبان لذاتهما
[illegible] كان ممكنا كان واجبا الوجود [illegible] ويلزم [illegible] والمؤثر ذاتي [illegible]
والجواب قوله [illegible] ان الوجوب ثبوتي قلنا لانه [illegible] اللاوجوب [illegible] اما المحال
وهو معدوم او الممكن وهو حال العدم فاذن اللاوجوب انما يصدق على المعدوم او ما يجوز ان يكون معدوما وما
كان كذلك امتنع ان يكون ثبوتيا فان الوصف الثبوتي لا يحصل للمعدوم فاللاوجوب عدمي فالوجوب ثبوتي ضرورة [illegible]
النقيض في الثبوت والانتفاء ولان المعقول من الوجوب استحقاق الوجود والضرورة [illegible] الوجود
[illegible] ان حصول الجسم في الجهة [illegible] اولى لان حصول الجسم في الجهة انتساب مخصوص للجسم الى الجهة والجهة
امر عدمي لا وجود له فاذا كان العلم الضروري ههنا حاصلا مع هذا الاشكال [illegible] الاشكال الاول قوله لو كان
الوجود ثبوتيا لكان [illegible] فللوجود وجود [illegible] الى [illegible] قلنا هذا اشكال [illegible] ان الوجود واحد
[illegible] ذاته [illegible] ان الوجود لو كان ثبوتيا لكان وجوده [illegible]

تساوي نسبته الى جميع الاجسام

٥٥٤

فهو بناء على ما هو مشترك وهو المسانع فيه ولا يكون الدليل هنا مبنيا على المطلوب لان السلوب عن ماهيته والا

لكان لكل واحد منها نوع خصوصية وليس ولا معنى للوجود الا ذلك فيكون كل من السلوب وجودا وهو محال

واذا ثبت ان السلوب في مفهوم السلبية وجب ان تعاليها ثبوت عام والا لم يكن المتقابل لذلك السلب العام ثبوتا عاما واحدا

بل امور اكثرة وذلك يبطل انحصار القسمة في الطرفين لانا نقول لا نسلم انه يصدق السلوب بالكثرة والعدم مع ذلك لا يلزم

كونها موجودة لجواز وصفها بالكثرة النوعية وان لم يكن ثبوتية ولان لوازم السلوب لا اختلاف فيها كاذب فان عدم

العلة والشرط يقتضيان عدم المعلول والمشروط وعدم عدمها لا يقتضيه وعدم الضد مصحح لوجود الضد بخلاف

غيره فلولا اختلاف السلوب والا لما كان كذلك ولان هذا الوجود الذي جعلتموه مقابلا للعدم المطلق ليس كان من قسم

الثبوت فقد شارك غيره من الامور الثابتة في مطلق الثبوت وتمايز عنها بخصوصية ليس له فله ثبوت اخر وهكذا ولئن

كان من قسم العدم المطلق كان وجود الوجود معدوما وذلك مناقض ولم يخرج عن القسمين ان قيل كلام على انه لا واسطة

بين النقيضين قوله في الثالث ان الوجود مورد التقسيم بالواجب والممكن قلنا ان عنيتم به ان حقيقة كل واحد من الاشياء ليست الا

ما يكون بتلك الحقيقة اما ان يكون من الواجبات او من الممكنات فصحيح ولكنه يكون مورد التقسيم في كل شيء حقيقة المخصوصة وان عنيتم

به ان هناك ثبوتا عاما هو مورد التقسيم فهذا نفس المتنازع فيه فقد صح القول بثبوت عام والنزاع ما وقع الا فيه ونقيض بعض

الماهية حيث يحمل مورد التقسيم القسمة بمعنى الماهية اما جوهر او عرض فيلزم ان يكون الجوهر ماهية والعرض ماهية باعتبار

مشترك زائد على حقائقها وقد ابطلناه قوله في الرابع انا نحكم بان الوجود عرض مشترك لانا لو كان مشتركا قلنا

تعطي ان يكون الحكم بان الماهيات المختلفة لا يكون مشتركة في ماهياتها لا يصح الا اذا كانت تلك الماهيات مشتركة فيلزم كونه المختلف

غير مختلف وهو باطل فكذا هنا قوله في الخامس العلم بكون الوجود مشتركا ضروري قلنا ممنوع والتكرير لو جعل الوجود

فانه اثبات فلنا لم لا يكون في هذه الحقائق والماهيات حملا لو كانت وصفا مشتركا زائدا عليها وهو باطل

سلمنا ذلك ما ذكرتم على اشتراك الوجود ولكن يعارضه ما ذكرناه في الوجه الاول في ان الحكم لم لا يكون مشتركا [illegible]

قوله انه مفيد فائدة في قولنا الجوهر جوهر وليس كقولنا الجوهر موجود قلنا فكذا افاد في قولنا الجوهر جوهر والجوهر

ماهية فيلزم ان يكون الجوهر ماهية زائدا عليه وكذا افاد في قولنا الاسد اسد والاسد ليث فيلزم ان يكون للشيء

بحسب كل اسم صفة وجودية زائدة عليه وقولنا الباري موجود مع ان وجوده نفس ماهيته ولانكم بنيتم هذه

الطريقة على ان كل ما كان وجوده زائدا عليه فانه يكون ممكنا محدثا فكيف يكون ذلك في حق الباري تعالى سلمنا لكن

معنا ما يدل على ان الوجود ليس زائدا والا لتوقف ثبوته للماهية على ثبوت الماهية في الخارج لان حصول الشيء فرع على

ثبوت ذلك الشيء في نفسه اذ ما لا ثبوت له في الخارج يمتنع حصول غيره له حال عدمه لان اتصاف الشيء بالغير في

الخارج واتصافه بالغير في الخارج بعد تحققه في الخارج محصور الوجود الماهية هو موقوف على كون الماهية موجودة قبل الوجود

٥٥٥

الاعيان فيكون للوجود وجود وهو محال لا يقال انه يكفي تحقق الوجود في الاعيان بعد تصور ماهية ليس كافيا في ثبوت وجود

الخارج في ثبوته للماهية وهو يعطى المعاني وهو المطلوب قد انتفى الوجود وحده لا يعقل المعلول منه بل لا بد وان يتصور

اولا ما يكون الوجود وجودا له فالوجود وحده لا يمكن الحكم عليه بالوجود واللاوجود بل المحكوم عليه بذلك الماهية لانا نقول

هذا ضعيف لان حصول الشيء للشيء انما يكون بعد حصوله في نفسه فالوجود ما لم يحصل اولا لم يكن حاصلا لغيره واذا كان كذلك

ظهر الفرق بين حصول الوجود في نفسه وبين حصوله لغيره ولكن بعد تصور ماهية الوجود يمكننا الشك في حصوله في نفسه اذ لو كان

نفس ماهية الوجود نفس تحصيله في الاعيان وكون الماهيات امورا مسبوقة بالشيء ففي تكون كون الوجود حاصلا في الاعيان امرا

ممتنعا عن الزوال ما هو فيكون كل واحد من الوجود واجبا لذاته وهو باطل ما ذكرتم وجه ب ضعيف انه

لان الوجود الذي للسواد اما ان يكون ماهية ممتازة عن ماهية السواد وتستلزم الالتزام لان تلك الماهية ليس كانت تحصيله

في الخارج كان للوجود وجود اخر وهو محال وان لم يكن تحصيله كان وجود الموجود معدوما فيكون الموجود معدوما هذا

ان لم يكن وجود السواد ممتازا في ماهية عن ماهية السواد كان وجود السواد نفس السواد وهو مناقض ان الوجود

زائد قوله ب يمكننا ان نعقل حقيقة الله تعالى مع الذهول عن وجوده فيكون وجوده زائدا على حقيقته وهو باطل

عندكم قوله في الوجه الثالث على زيادة الوجود ان الماهيات مشتركة في الوجود ممنوع قوله اعتقاد الوجود باق

عند تبدل اعتقاد الخصوصيات قلنا ينتقض بالماهية فانا اذا اعتقدنا ماهية فان ذلك الاعتقاد لا يتبدل

عند تبدل اعتقاد كونها جوهرا او عرضا فيكون كون الماهية ماهية وصفا زائدا على حقيقتها ويكون مشتركا بين

الماهيات وهو باطل لوجهين آ ان ماهية الشيء محققة عند فرض قطع النظر عن جميع صفاتها فلو كان كون الماهية صفة لزم ان لا

تبقى الماهية عند فرضه زائدا بل تلك الصفة وهو محال لان تحقق الصفة متوقف على تحقق الموصوف فلو توقف تحقق الموصوف على تحقق شيء

من الصفات ب دار ب كونه ماهية لو كان امرا زائدا عليه فذلك الزائد مخالف لسائر الماهيات بحقيقته المخصوصة

مشاركا لها في كونه ماهية من الماهيات فيكون ذلك الزائد ماهية زائدا عليه الف وهو محال سلمنا ما ذكرتم من

النقض لكن نقول لو كان انا اعتقادا وجود موجود لا يتبدل عند تبدل اعتقاد الخصوصيات كالجوهرية والعرضية

ان اردتم بوجود الجوهر او العرض كونه جوهرا او كون العرض عرضا فمعلوم ان هذا الاعتقاد يتبدل عند تبدل

اعتقاد الجوهرية والعرضية وان عنيتم بوجود الجوهر والعرض امرا زائدا على جوهريته وعرضيته كان دليلكم

مبنيا على كون وجود الجوهر زائدا على جوهريته والدليل الذي يبنى صحته على صحة المطلوب يكون باطلا قوله في

الوجه الثاني ثبات اشتراك الوجود انه مقابل للسلب والسلب واحد قلنا ان عنيتم بالسلب المقابل للثبوت

ان يكون كل ماهية مقابل لانحصار تلك الماهية فصحيح لكن لا يلزم منه كون الماهيات مشتركة في الثبوت المطلق ولئن

عنيتم به ان هناك ثبوتا عاما مشتركا بين الاشياء الثابتة وان ذلك الثبوت العام مقابل للسلب العام

٥٥٧

المراد الى كل الاجسام واحد فلم يكن بان يختص بعض الاجسام ببعض الصفات منه اولى من الباقي وبما
ان يجمع كل الصفات المتضادة في كل واحد من الاجسام او يخلو كل واحد منها عن كلها وهو محال [illegible]
لعين موجب ليس بمختار فكل ما يدل على المختار فانه يحدث فالعالم محدث وقولنا كل ممكن مستند الى المؤثر فالقدرة
وكل معلول الى المؤثر محدث لان افتقاره الى المؤثر يمتنع ان يكون حال بقائه لامتناع ايجاد الموجود فهو اما حال
حدوثه او حال عدمه وعلى كل تقدير يكون حادثا فان قيل لا نسلم ان العالم ممكن وجاز ان يكون وجوب الوجود
وصفا سلبيا والاشياء الكثيرة تكون مشتركة في قيد سلبي فان كل ماهيتين بسيطتين تشتركان في سلب ما عداهما عنهما
وههنا قد اشتركت الاشياء الكثيرة في قيد سلبي هو الوجوب فيحصل بسبب ما عداهما فلا يلزم التركيب وانما قلنا ان
الوجوب سلبي لانه لو كان وجوديا لشارك في الوجود [illegible] في حقيقته [illegible] الوجوب
وما به الامتياز مغاير لما به الاشتراك فوجود وجوب الوجود مغاير لحقيقته [illegible] حقيقته لذلك الوجود
ان كان ممكنا كان الوجوب ممكنا فيكون وجود واجب الوجود اولى بالامكان لانه انما هو واجب بعد هذا
الوجوب وهذا الوجوب ممكن [illegible] لانه ممكن واذا الممكن لا يخرج الواجب عن كونه واجبا فيكون واجب
الوجود ممكن الوجود هف وان كان واجبا كان للوجوب وجوب آخر ويتسلسل ولانه لو كان ثابتا فاما
ان يكون نفس الحقيقة وهو محال لان الامكان حمل على الذات والمحمول مغاير للموضوع ولان وجوب الواجب معلوم وحقيقته
غير معلوم وقولنا وصف اضافي لانه [illegible] الاعتبار [illegible] الى فرد الذات غير اضافية والا لم يكن مستقلا بنفسها
وبهذا [illegible] ليس جزءا من الذات [illegible] لان الاضافة متأخرة عن الذات والذات متأخرة عن جزئها
فيدور ولان المتقوم بالاضافة لا يعقل ان يكون مستقلا فالذات لا يعقل كونها مستقلة هف وقولنا كل مركب
ممكن وليس خارجا عن الذات والامكان صفة عارضة لها فاحتاج اليها فيكون ممكنا والممكن لا بد له من [illegible] الوجوب
بسببه فيلزم ان يكون الواجب ممكنا لذاته واجبا لغيره [illegible] كل وجود وجوبا [illegible] للذات [illegible]
النهاية وقولنا ان الممتنع [illegible] وعليه واحد ان لا وجد فالوجوب [illegible] على [illegible] الوجود لو كان [illegible] المعدوم
موصوفا بالوصف الوجودي وهو محال [illegible] بان [illegible] على [illegible] العدم والوجود [illegible]
اللفظ وهو حط لانه مفهوم واحد ولان ذكر الوجوب الذي يضيف الى الوجود ممكنا اضافيا الى العدم
ممكنا لعدم الوجود [illegible] كل منهما [illegible] مغاير للمفهوم [illegible] الاول واجبا
لا [illegible] الاشتراك في الوجود بعينها [illegible] اشتراك في الوجوب [illegible] بعينه [illegible] في الوجوب
[illegible] وجوده [illegible]
[illegible]

٥٥٨

مغاير [illegible] لا يكون [illegible] ولان تلك الحصة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] الوجود [illegible] تلك الحصة [illegible] لو كان [illegible]
على الذات [illegible] كل ذات [illegible] الذوات الموصوف على [illegible] الواحد [illegible]
من الذات والتعين [illegible] كل منها [illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] واحد [illegible] الواحد [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الواحد لذاته [illegible] المركب [illegible] الواحد لذاته وليس [illegible]
لان [illegible] لذاته [illegible] الوجود لذاته [illegible] في الوجوب
الذاتي [illegible] الوجوه [illegible]
واجب الوجود لذاته [illegible] الوجوب [illegible] الوجود [illegible]
الوجود [illegible] الواجب [illegible] في كل واحد
من تلك الاشياء الواجبة [illegible] في الوجود [illegible] في الذات [illegible] ذاتي [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] الكثرة في ذات كل منها [illegible]
ذلك [illegible] الكثرة في ذات كل واحد من تلك الاشياء [illegible] الكثرة في الواجب [illegible] الوجود
[illegible] الواجب [illegible] الممكن [illegible] الواجب واحد [illegible]
[illegible] الكثرة في ذات كل واحد من تلك الاشياء [illegible] الجنس [illegible]
المضاف [illegible] ولا [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الذات [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] ان كان [illegible] والوجوب [illegible] المتقوم [illegible]
[illegible] فالوجوب [illegible] الوجوب [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المتقوم [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
في كل [illegible] الوجود [illegible] الممكن [illegible] الدليل [illegible]
[illegible] على امكان العالم [illegible] وجود [illegible]
[illegible] في زيادة [illegible] الوجود [illegible]

يجوز أن يكون أزليًا لكونه من الحوادث ويمتنع تسلسل الحركات على ما عرفت وكذا النوع على ما عرفت وقد تخلف عن موجبها
والشروط العدمية إنما هي شروط للأمور الاعتبارية في العلية واستمرار نوع الحركة ودوامها ساعة في الأزل
فلم يبطل أصل الدليل والعدمي على التسلسل مع عدم تسليم عدم الاحتياج بالاحتياج على معنى التغير بالعوارض في وجود ما لا
من الشروط محال لكان استمرار الوجود على غير متناه دائمًا إنما يلزم من فرض الحدوث لما سبق من إمكان العالم بالنظر
إلى ذاته ولا منافاة بينه وبين امتناع تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض لذاته وإلا لوجد ما لا يتناهى
من الآنات وبعضه اختلاف أجزاء الزمان بالماهية أو عدم الأولوية مع تشابهها ويسمى السكون والحركة معًا لكان
فعند بيانهما الحس أجدر به مثل موجبه من لوازمهما على التقدم ويصح كون الجسم الواحد متحركًا وساكنًا بهذا المعنى على
سطح الجسم بعضًا منه عن بعض لكان إما باقيًا على مماسته أو لا والأول المتحرك الظاهر متحركة وكذا الباطن لأنها لو
كانت طائرة لو حصلت المماسة للخارج ومنه يظهر حركة العالم وسكونه على أن قوله العالم إما متحرك أو ساكن
يشير لكل الكل فرد من أفراده والفرق واضح بأن الحكم على الجزء والفرد [illegible] للأشياء من كل ذلك
الشيء عدمًا والدور ظاهر لأن تمام العرض بالمتحيز موقوف على حصول المتحيز في مكانه وكونه المكان جسمًا مسلم
للمعترض لا سبيل إلى كون الكلية الصادقة وهي أن كل جسم في مكان وأنه قابل للحركة وتناهي الأجسام أي
الثالث في بيان الحدوث أن يقال العالم ممكن وكل ممكن محدث فالعالم محدث أما الصغرى فلوجوب العالم
أما الكبرى فلأنه كل موجود سوى الله تعالى أو أنه عبارة عن السماء والأرض وما بينهما وعلى كل التقدير فإنه
قد اشتمل على كثرة بالضرورة والاثنين من واجب الوجود يستلزم على كثرته وإلا لكانت مشاركة في الوجوب و
متباينة بخصوصياتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجود كل واحد منها مغاير لتعينه فالمركب من وجوبه
وتعينه ملازمه أولاً فإن كان التعين مقتضيًا للوجوب كان الوجوب معلولاً فيكون ممكنًا إنما يوجد
عند حصول واجبًا لعلته فإذا كانت علته واحدة فلو كان وجوب تلك الأشياء معلولاً لتلك التعينات
واحدة فيلزم كونها واحدة وتسلسل أو يكون الوجوب مقتضيًا للتعين فكلها واحدة فبعد ذلك التعين محال ليس لذلك
المتعين لا يكون واجبًا فلا يتعدد الواجب وإن لم يكن بينهما ملازمة لم يمكن اجتماعهما إلا بعلة مغايرة لكل
واحد من تلك الأشياء معلولة بالآخر فيكون ممكنًا فكل واحد منها ممكن فالأمور الكثيرة لا يكون واحدة والعالم
ليس بواجب لذاته فهو ممكن ويوجد العالم زائد على ماهيته فهو ممكن أما الصغرى فلا يعقل كلها في التصور
ولاشتراكها في الوجود وتباينها بالماهية فيغاير أما الاشتراك في الوجود فلمقابلة حال زوال العدم
الخصوصيات ولأن السلب واحد جميعًا له لذلك لا يمنع الواحد مطلق بين البعض ويعول البعض إلى الواجب
والممكن ومورد التقسيم مشترك ولأن الحاكم بعدم اشتراكه إنما يحكم على وجود واحد فلولا اشتراك لم

أي كانت تلك التعينات ثم

الحكم بعدم كونه مشتركًا كان وجودًا ولأن العلم باشتراكه ضروري ولهذا لو كرر أن في جميع موارده حكم العقلاء بكونه موجودًا
بخلاف اللفظ المشترك وإذا كان مشتركًا كان زائدًا لأن الماهيات جائز كونها الوجود وجب للماهيات لأنه باطل وإلا لاستحال
تعقل الماهية مع الذهول عن الوجود ولكونه جزءًا ولكان البارئ تعالى مركبًا فيكون ممكنًا ولكان للوجود وجود آخر
لأن الفصل مقوم للجنس في وجوده ولأن الوجود إن افتقرت طبيعته إلى المحل وهو مع الجوهر فالجوهر مفتقر إلى المحل فيكون عرضًا
وإلا لكان العرض غنيًا في المحل لكونه جوهرًا غنيًا وهذه الملازمة ممنوعة ولأنه متنوع للسكون ولا شيء من الجنس كذلك لأن ما به
التفاوت إن كان معتبرًا في تحقق الماهية امتنع تحققها بدونه وإلا لم يكن جزءًا وبتقدير صحته لا يقدح في المطلوب لأن الماهية ولم تكن
مركبة من الوجود وما به الامتياز إلا أن الوجود خارج عنها كالاعتبار وهو كاف في بيان الإمكان ولا ما ندرك [illegible]
الجوهر موجود وبين الجوهر جوهر فالوجود زائد فهو أن أصل الداهي ولم يعرض لغيره لم يكن شيء من الموجودات عارضًا لما
فأما أن لا يكون ماهية ما موجودة البتة أو يكون وجودها عينها ولم يكن عارضًا للمحل يوجد بجمعه علة فيكون ممكنًا ولا مؤثر
فإن كان نفس ماهيات الممكنات لزم التسلسل لأن الشيء إنما يكون سببًا لو كان موجودًا فلو كانت ماهيته علة لوجوده كان لها وجود
سابق وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لأنه لو كان هناك وجود لا واسطة بين الماهية لم يكن ما بين الماهية في
ذلك الوجود بواسطة وجود آخر فيكون المؤثر في الوجود غير موجود وإن لم يكن كذلك لعين أن تلك الماهية غير مقتضية
لشيء من الوجود ولما ثبت أن علة وجود الماهية ليس نفس تلك الماهية فلا بد لها من علة خارجة [illegible] الجسم
المادة والصورة وكل مركب مفتقر في تحققه إلى كل واحد من جزئيه فيكون ممكنًا فالجسم ممكن ولأن كل واحد من جزئيه ممكن لافتقار
الصورة إلى المحل الذي هو الهيولى والهيولى لا يمكن انفكاكها عن الصورة وليست علة لها لأنها قابلة لها فنسبتها إليها بالإمكان فلو كانت مؤثرة
لكانت نسبتها إليها بالوجوب فإن نسبة الواحد إلى الواحد بالوجوب والإمكان معًا محال وإذا لم يكن علة للصورة وثبت امتناع خلوها
عنها كانت محتاجة في وجودها إلى الصورة فهي ممكنة لأن الصورة محتاجة إلى الهيولى المعينة والهيولى تحتاج إلى مطلق الصورة
فلا دور إذ الهيولى حين احتاجت الصورة إليها لا تكون محتاجة إلى تلك الصورة بل إلى صورة سابقة عليها فإن
الصورة لا تحتاج إلى الهيولى إلا في حدوثها فإنه لولا حدوث الاستعداد التام في الهيولى لحدوث الصورة وحين ما يفتقر الهيولى
مستعدة لحدوث تلك الصورة لم يكن متقومة بتلك الصورة بل بصورة سابقة عليها فاندفع الدور وقد عرفت أن الكائنات
زائدة على الجسم وأنه لم يكن شيء من الأجسام المعينة يلزم من ثبوت الكائنات المعينة والجسم والكائنات فلا زمان ليس أحدهما علة
للآخر لأن الجسم لو كان علة للكائنات لامتنع انفكاك ذلك الجسم عن تلك الكائنات وقد عرفت بطلانه وظاهر أن الكائنات
ليست علة للجسم وإذا ثبت ذلك فالجسم محتاج إلى الكائنات احتياجًا لو تعذرت لامتنعت بهذا الجسم فيكون ممكنًا
لذاته فالجسم ممكن لذاته والأعراض المحتاجة إليه أولى بالإمكان فإذن العالم ممكن وأما الكبرى فلأن الممكن لا يترجح وجوده
على عدمه إلا بمؤثر وذلك المؤثر يمتنع أن يكون موجبًا لما تقدم أن كل [illegible] فإنه يمتنع [illegible] المؤثر

معدوم فلا يصح عليه الحكم بالصفات الثبوتية والسكون ... لما تقدم ولانه مساو للحركة في الحقيقة
فالسكون ايضا يتوقف على ... الحدوث فلهذا ... بطلانه وقدره الله تعالى وعلمه ... ان لا بعد ... العلل
الاصح فالاوصل المحقق ... بيان ماهية ... ولو كان الجسم ازليا لكان في الازل اما
متحركا او ساكنا وقد ذكر بعض المتكلمين الاول ... بعضهم باستمرار الوجود في ازمنة متعددة غير
متناهية في جانب الماضي ولا شك في ان كل واحد من الحركات لا يكون ازليا على اي تفسير كان انما الكلام
في مجموع الحركات التي لا اول لها فانه يمتنع منافاته للازلية لوجود حركة قبل حركة لا الى اول ... الحوادث ان ماهية الحركة
تحتمل ... مركبة من امر منقضي وامر حاصل فاذن ماهيتها متعلقة بالمسبوقية بالغير وماهية الازلية منافية ليس بمفيد
لان النوع ... مع الامور المنقضية والامور الحاصلة ولا يلزم من ذلك ان ذلك النوع مسبوق بالعدم في
كلامكم وماهية الحركة يمكن ان يوصف بالدوام واشخاصها لا ... وتبين ذلك ان المركب من امر منقض ومن امر حاصل
يرجع الى اشخاصها لا الى نوعها فاذن نوعها لا ... الازلية ... لانه ... الحركة بالحصول في حيز بعد
الحصول في حيز اخر وليس مفهوم الحصول وحده بل ... ان يعرف انه ... المعقول السابق وهو اضافي ... الاضافات
غير ثبوتية عنده وفيه اطلاق القول بوجود الحركة فلا يمكن ... ماهيتها معدوما فلا يمكن القول بالوجود
على الاطلاق ... قوله في بيان امتناع ازلية الحركة كل الحركات يحتاج الى موجد مختار ... ولم يذكر عليه
دليلا وقد يلوح من كلامه عند الاعتراض عليه انه قيد الموجد بالمختار لئلا يلزم الحركة عنه وامتناع تخلف
المعلول عن العلة الموجبة لكن لو سلم له هذا ... في كل واحد من الحركات اما المجموع او النوع فلم ... كونهما
معلولين عن موجد ... على كون الموجد مختارا او تعليق الوجود بالعدم وان كان ممتنعا
لكن اشتراط الوجود بالعدم غير ممتنع فان عدم الغيم شرط في اضاءة وجه الارض من الشمس وعدم الرسوم
شرط في انصباغ الثوب من الصبغ وقوله في امتناع كون الجسم في الازل ساكنا ان صحة الحركة موقوفة على صحة
وجود الحركة في نفسها ... امكان استمرار نوع الحركة في الازل فبطل
اصل الدليل وايضا امتناع الحركة لا يكون لذاتها ... والعدم علة عنده لا يكون علة ولا معلولا
ولا مضافا لان الاضافة عدمية عنده ايضا فلا يكون لازما لما هو ... اللزوم من غير اعتبار العلية
والمعلولية غير معقول وقوله المماسة ... فان المماسة والمباينة اضافيات ولا شيء من
المضاف عنده ثابت والسكون ليس اضافيا فلا يصح ... بالاضافات وقوله السكون ان كان ازليا فكان ممكنا
استند الى مؤثر موجب الى اخره انما يتم بعد تسليم كون السكون ثبوتيا ولو سلم كل شرط ... قبلها لا الى
ولا حاجة الى ... لان الدليل ان صح دل على امتناع وجود ما لا يسبق ... الحركة او عن السكون

سواء كان ذلك واحدا او اشياء متماثلة او مختلفة ولو ثبت امتناع الاتصاف بهما او بالتي لا تخلو عنهما لثبت حدوث ذلك الذي
لم يكن كان وقوله امكان وجود العالم لا اول له فامتناعه في الازل مناقض له وجوابه عنه انه لا بداية لامكانه
حدوث العالم لكن ... مع فرض الحدوث ... في الجواب لفظ المحدث ليصح له المغالطة وكان من الصواب
ان يقول الامكان الذاتي والامتناع بالغير لا يتناقضان ... وجود العالم ازلا مع امكانه لاستناده
الى فاعل مختار او لغير ذلك مما يقتضي حدوثه وقوله في الجواب عن الوجه الثاني من المناقضة ههنا ... عدم الجسم
على وجوده ... قدم الزمان ان ذلك كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ليس ... لانه
نقل التقدم والتاخر يلحقان الزمان لذاته وغيره بسببه فتقدم العدم على الوجود يحتاج الى زمان يقعان
فيه ... الزمان المقتضي للتقدم والتاخر في مفهومهما واما بعض اجزاء الزمان متقدم على البعض الاخر
لكون التقدم والتاخر داخلين في مفهومهما وقوله في جواب ان العالم ليس في مكان فلا يكون متحركا ولا ساكنا
فانا اذا فرضنا جوهرين متماسين عنينا بالسكون بقاءهما على ذلك الوجه وبالحركة زوالهما عنه ... حدوث الحركة
والسكون بالمعنيين فان ذلك القول يقتضي ان الجسم الواحد لا ينبغي ان يكون متحركا ولا ساكنا وايضا ان الجسم اذا
تحرك كانت اجزاؤه ساكنة لبقائها على المماسة وايضا لما كان العالم عنده عبارة عن جميع الاجسام ولا يمكن
ان يكون جسم اخر فلا يكون متحركا ولا ساكنا ولو كانت اجزاؤه متحركة وساكنة ... بطل اصل الدليل ... فسر
الحركة والسكون بالحصول في الحيز وفسر المكان ... بكون الجسم امر عدمي غير ممتنع واسقط ... المكان حالا في متحيز
مكانه فان ... لم يكن ذلك الحيز غير العالم لانه لا يكون ... لا امتناع كون المكان في اخلاء المتمكن
ولا يكون ... خارجا لان خارج العالم لا متحيز ... ذلك المتحيز هو العالم لاستحالة الدور فان العالم
يكون فيه وهو في العالم وجوابه ... الدور يلزم لو كانت ... احد ... الكثرة على
... على العالم بالمحل فلا دور ولا يلزم من كون المكان ... افتقاره الى مكان ليصح الحركة عليه فيلزم عدم
تناهي الاجسام لان اللازم منه اما ... الى جسم لا يصح عليه الحركة او وجود اجسام لا نهاية لها وقد بطل
فان الازل كما ينافي حركة شخصية كذا ينافي وجود حركة قبلها حركة الى ما لا نهاية ... استمرار ... ما
منها فانتفاء استمرار الكل لما عرفت من ان الكل لا يوجد الا ... يظهر ان النوع يجب ان يكون مسبوقا
بالعدم ثم ماهية الحركة التي ... اذا تركبت من امرين احدهما سابق والاخر ... ان ... المهية
... السابق واللاحق ... المرجع في تركيبها امر ... وامر ... الى تركيب اشخاصها ... ماهية ...
حيث نوعها او شخصها انما يتعلق مع العدم وانما ... انما يحصل ... الحركة
بالامر الاخر ... غير ... وهو غير مستبعد كالعدم الاخر ... على قدمه وتحقق الحركة ...

منع بقائه والزمان ليس بقديم لان ذلك انما يلزم اذا لم يكن له اول وكان مفهومه بعينه بعد تحقق الزمان لم يكن للزمان اول
حتى صدق قبله وهو الحركة قديم فمحلها وهو الجسم قديم فيتعذر الحدوث بحسب العدم وهو ما قصد ان قيل بالمعدوم
لوجوده لكن فان اريد السبق بالعلية او بالطبع او بالشرف فمسلم والمكان ممنوع والزمان ليس بقديم كما لكن لا نسلم
ان الجسم لو كان قديما لكان اما متحركا او ساكنا لان ذلك فرع حصول الجسم في المكان وهو ممنوع لان المكان لو كان
معدوما لزم حصول الموجود في المعدوم وهو محال ولو كان موجودا لزم ان يكون له مكان ان كان جسما الصح
الحركة على وسم ولو صح فالمقصود حاصل لان تلك الاجسام تستقبل الحركة وهي الانتقال من مكان الى مكان
فلكل الاجسام مكان ليس بجسم لوجوده عن كل الاجسام ولزم ان يكون مشارا اليه لكونه مكانا لان المكان
هو الذي يتحرك عنه واليه فالمه اشار كما لكن لا نسلم ان الازلي ساكن لو كان بعينه وان ما هو حركة حركة
منها ولان كثيرا ما هيه الحركة مركبة من حركات بعضها لاحق بعضها في دوامها في صحة افرادها المتعاقبة لا الى اول
وهو الموجب بكونها ازلية ولا نسلم ان المجموع فعل للمختار لان الموجب قد يتخلف عنه الاثر اما لفوات شرط
او لحضور مانع فلم لا يجوز ان يكون المؤثر في وجود الحوادث موجبا بالذات الا ان كل حادث مسبوق بعدم
بعدم شرط او شرط لان يصدر عن العلة الموجبة حادث اخر بعده كما انه فعل المختار لكن لا بد من حدوثه
لان وجود الحادث وجه بالمؤثر فيه ممكن بدا الاستحالة استناده الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي
واذا كان كذلك كل منها ازلا كان بالنوع العادم في الازل لا حادثا وليس في الازل شيء من الحركات الجزئية بل
العدم الحركة الكلية بتعاقب الافراد الجزئية فهي ليست مسبوقة بغيرها ولم يلزم ان يكون لكل الحركات الجزئية اول
واجتماع العدمات ان عنيت به في حيز فهو ممنوع لانه ما من حين الا وشيء واحد منها فيه لوجود الحركة
التي بعد منها ضرورة تعاقب تلك الحركات لا الى اول وان عنيت انه لا بد في بدايات تلك العدمات
كما في بدايات الموجودات فلا يلزم من اجتماع بعض الوجودات معها محذور والجملة الناقصة لانقطاع المبدا
والكمال التي مع غيرها كما لا مع غير لو كانت افراد الناقص مثل افراد الزائد لكان في مراتب الاعداد من
الواحد الى لا نهاية اذا انطبقا احدى الجملتين على الاخرى والعضو ما لا نهاية له محال اما العضو ما لا بد
لبعضه الى الاخر وعرضه الشيء بسؤال واحد وهو ان لو خرج على العضو ما لا نهاية له لم يلزم منه امران احدهما
ان لو فرض الحادث بما لا نهاية معدوم بعد وجود ما لم يفرض توقف وجود الحادث بعد ذلك التوقف
على وجود ما لا نهاية بعد ولا يتوقف الشيء [illegible] يكون الحادث بما لا نهاية موقوفا من
فنه لكن توجد الحادث الا اذا وجدت افراد لا نهاية على التعاقب قبله وهو محل النزاع فان ما لا نهاية
انما يستحيل وجوده بشرط وجود افراده دفعة والترتيب العقلي والوضعي بينهما باعتبار الترتيب واجاز

الحوادث الى ما لا نهاية في باعتبار المال جائز ووجود نوع من غير مسابقة كما انها لم تكن متحركة فلم لا يكون ساكنة
وامتناع الحركة عدم لا يعلل ورد عليكم في امتناع العالم ازلا فانه ان كان لازما للماهية لزم الامتناع
ابدا والا لم يكن لازما اعتبر قدم كون ازلية العالم ولا نسلم كون السكون ثبوتيا سلمنا لكن لا نسلم افتقاره الى المؤثر
لان علة الحاجة الحدوث فلا يمكنكم بيان افتقار هذا السكون الى المؤثر الا اذا بينتم حدوثه لكنكم فرعتم حدوثه
على هذه المقدمة فدار سلمنا لكن يمنع امتناع عدم القديم فان قدرته تمت ازلية ولعل الا كان وجد من تمسحاته يحصل
الحاصل والعدم على اعدامه ثم اي ذاته غير مقدرة لان كلا منا في تعلق القدرة بما لا بداية له او لانه كان عالم في
الازل بان العالم معدوم فاذا وجد زال العلم الازلي والجواب لا بداية لامكان حدوث العالم ولا يلزم
صحة كونه ازليا كالحادث اذا اخذ مشروطا بكونه مسبوقا بالعدم مستغرقا زمانا فانه لا اول لصحة وجوده من هذا الشرط
والا انتهى فرض التقدم الى حيث لو وجد قبله ان كان ازليا وهو محال ومع انه لا بداية لصحته لا يلزم
صحة كونه ازليا للتنافي بين الازلية وسبق العدم بالزمان فكذا هنا وتقدم عدم العالم على وجوده وتقدم وجود
الباري تعالى كتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ولا حاجة لنا الى البعد المكان لان السكون هو كون الجسم مماسا لغيره باقيا
على تلك المماسة والحركة زوال تلك المماسة وحدوث مماسة اخرى لغير المماس الاول [illegible] لا يجوز ان يكون العالم في
الازل كان جسما واحدا والحركة والسكون بالتفسير الذي ذكرتموه لا يعرض الا عند حصول الجسمين لا ما يقول ان الواحد
يستحيل انتقاله فلما صار متحركا علمنا عدم وجوده ازلا قولكم الازلي نوع الحركة لا شخصها قلنا هذا باطل اما اولا
فلامتناع وجود النوع منفكا عن شخص واما ثانيا فلان الحركة ماهيتها بحسب نوعها مركبة من امر ينقضي ومن امر
يحصل فماهيتها متعلقة بالمسبوقية بالغير والماهية الازلية منافية لذلك فالجمع بينهما محال قولكم لم لا يجوز ان يكون المؤثر موجبا
يمكن كل سابق شرطا لوجود اللاحق عن ذلك الموجب فلما سنتكلم على ابطاله عند اثبات القادر والقدم لا يجوز استناده الى المختار
لا لتقدم وقدمنا امتناع عدم الكل والا لكان جزئيا ما وجد الامتناع كحقيقة الا في جزئياته ولا شيء من الجزئيات بعدم
واجتماع العدمات ازلي بمعنى انه لا اول له فان لم يكن شيء من الحركات الجزئية كذلك فالجميع حادث والجملة الناقصة
انما تنقطع من المبدا الا انا اخذنا الجملتين من المنتهى اي من حد معين لطرف الاول في الطرف الاخر بالضرورة والمراد من
الانطباق انه لا يوجد القوم جزء لو عدا امر غير متناه على التعاقب ويعني وهذا ابطال فكيف وجود القوم محالا
وذكر الرئيس في ابطال الاستحالة لو وقع وجود الحادث على انقضاء ما لا نهاية بالمعنى [illegible] مطلقا
على ما لا نهاية والمراد بامتناع الحركة وحدوث السكون لان كل ما امتنع على الجسم ان يصير مماسا لجسم اخر وجب ان
يبقى مماسا للاول والسكون لما كان عبارة عن المماسة الباقية والمماسة ثبوتية لانها مبصرة محسوسة ولا شيء
من المحسوس بعدمي ولانها نقيض اللامماسة العدمية ولا نوع نفي قوله الوصف قوله يلزم في صحة العالم علمه العالم

فمن هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي واطبقت احديهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدأان واحدا
ونذهب في الذهاب الى الماضي فلما تطابقتا السلسلتان اتحاد الآن وجوزنا الحوادث الواقعة في الزمان الذي بين الآن
ومثل السنة الماضية وعددناها واحدا واحدا كان اكثر المبتدأة من السنة الماضية زائدا على المبتدأة من الآن لان ما انتقص من
المتناهي لا يكون زائدا على كل واحد منهما فاذن يجب ان يكون المبتدأة من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدأة
من الآن في ذلك الجانب فلم يكن الا متناهية فيلزم انها المبتدأة من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بمقدار متناه يكون
متناهيا فيكون الكل متناهيا واعترض الخصم عليهم بان هذا التطبيق لا يتم الا في الوهم وذلك يكون بشرط ارتسام
التسلسل غير المتناهي لا يرتسم لانه لا يتسع في الوهم ومن البين انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن
التوهم التطبيق بينهما في الوجود فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لا يحصل لا في الوهم ولا في الوجود والمراد
الزيادة والنقصان انما يعرض في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير مؤثر هذا
حاصل كلامهم في هذا الموضع ثم قال واما اقول ان كل حادث من صنف يكون سابقا على المعدوم ويكون لاحقا به
فعلى سبيل الاعتبار ان يحصل فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدأة من كان بازاء حيث كل واحد منهما التي
وما دعى حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينة باعتبار متطابقة في الوجود ولا يحتاج في
تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب ان يكون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن اللواحق
متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق الزائدة عليها بمقدار متناه متناهية
الخ ولما ثبت امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي وثبت ما مر امتناع وجود حوادث لها اول
سبقها العدم هو سكون ازلي فقد ثبت امتناع وجود ما لا يخلو الاجسام عنها في الازل وثبت من امتناع
وجود الجسم في الازل فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض به عليه [illegible] ثم بذلك الدليل على حدوث
العالم بطريقة الجمهور وهو لا يخلو عن نظر والمعتمد ان يقال الاكوان حادثة والمدعى قدمه اما ان يكون المجموع
وهو باطل بالضرورة لان المجموع عبارة عن الآحاد الحادثة والمتأخر عن الحادث بالضرورة حادث واما ان يكون
كل واحد وهو باطل بالضرورة لانا فرضناه حادثا او يكون واحدا منها [illegible] واللازم ليس كذلك حادثا
فلا يكون بعض آحاد مجموع الحوادث [illegible] لا يكون مسبوقا بغيره فيسقط الحوادث عنه فلا يوصف بالازلية
دلالة عليها لما تقدم من ان النوع لا وجود له الا في الخارج [illegible] الوجه الثاني في الحدوث ان يقول لو كانت
الاجسام ازلية لكانت في الازل اما متحركة او ساكنة والقسمان باطلان فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الجسم ان كان
مستقرا في مكان واحد اكثر من زمان واحد فهو ساكن وان لم يستقر كذلك كان متحركا لكنه لا يجوز ان يكون
متحركا في الازل لوجوه الاول ان ماهية الحركة حصول الجسم في حيز بعد ما كان في حيز آخر فماهيتها تستدعي المسبوقية بالغير

والازلية تنافي المسبوقية بالغير والجمع بينهما محال [illegible] كل واحد من الحركات محدث فهو مفتقر الى موجد وكل ما كان
كل واحد منه مفتقرا الى الموجد كان كله مفتقرا الى الموجد فكل الحركات له موجد مختار وكل فعل لفاعل مختار فهو
محدث لا بد له من اول فلكل الحركات اول وهو المطلوب ج ان حصل في الازل حركة ما لم يكن مسبوقا بغيرها وكان
اول الحركات وان لم يحصل في الازل شيء منها كانت كلها حادثة د كل حركة مسبوقة بعدم [illegible]
[illegible] دورات الفلك [illegible] زحل دورة [illegible] الشمس ثلثين دورة [illegible] دورات زحل
اقل من عدد دورات الشمس والتطبيق [illegible] على المتناهي [illegible] لكان وجود
اليوم موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال [illegible] لا يكون لم يكن
ساكنا فلو وجب ان يكون ساكنا [illegible] الحركة [illegible] وجود
الحركة في بعضها وقد سبق لزوم وجود الحركة في الازل محال فثبت انه لا يصح الحركة عليها وذلك الامتناع لم يكن لازما
وجب ان يلازم الموجودات ان لا يصح الحركة على الاجسام فهذا الازل [illegible] ان لم يكن [illegible]
ذلك الحركة عليه جائزة [illegible] السكون [illegible] وذلك السكون [illegible] ممتنع زواله
لانه لم يكن واجبا لذاته وهو ظاهر ولم يكن ممكنا استند الى الواجب موجب [illegible] والقدم [illegible]
المحال لكن التالي باطل لانا نشاهد عدم السكون في الفلكيات والعنصريات ولان الجسم الاجزاء ولان الاجسام
متماثلة فاذا صح على بعضها الحركة صح على الجميع ولان الاجسام اما بسيطة او مركبة من البسائط وكل بسيط فان المتحول له
الرضع له غير واجب لانه الاتي باحد طرفيه صح ان يصح على طرفه الآخر بلك الملاقاة واذا امكن ذلك بالحركة
فصحت الحركة عليه وكذا المركب من البسائط فانه يصح على كل واحد منها ذلك والقدم لا ما يمكن عدمه فالسكون ليس بقديم
ج كان ماهية الحركة يستدعي المسبوقية بالغير كذا السكون يستدعي المسبوقية بالغير لانه عبارة عن الحصول الثاني في الحيز
فان اول حصول الجسم في المكان لا يكون سكونا فاذا قلت انا لا نسلم ان السكون ماهيته يستدعي المسبوقية
بالحصول الاول في المكان لان الحصول الثاني مسبوق بالحصول الاول والازلية تنافي المسبوقية بالغير فالسكون ليس بازلي
فثبت ان الجسم يمتنع ان يكون ازليا [illegible] هذا الدليل قريبة الاول فاذا قيل منع الدعوى مساوية لانه لا ازل للامكان
العالم والامكان فيلزم اما واجبا او ممتنعا ثم انقلب ممكنا وهو باطل لان الامكان للممكن ضروري [illegible]
العالم قد كان ممتنع الاتصاف بالامكان ثم صار واجب الاتصاف به فجاز ان يكون العالم ممتنع الاتصاف بالوجود
ثم اتصف بوجوبه فيلزم نفي الصانع ولانه لو جاز الامتناع ثم الامكان لجاز في شريك الباري
والجمع الضدين واذا امكن الامكان العالم مدة كان القول امتناعه في الازل منافيا لهذا ثم ان
فسر الحدوث بالمسبوقية بالعدم وارد السبق الذاتي لم يقتض الحدوث في السبق [illegible] المكان والشرف

الوجود او المسبوقية بالعدم قلنا الوجود بشرط كونه مما يحدث في الثاني كذلك قوله الثاني ممكن الوجود
فيحتاج الى السبب فلا شرط الحدوث في الحاجة قلنا لا نزاع في ان مطلق الحاجة لا يتوقف على الحدوث
بل الحاجة الى الفاعل المتعلق به هو المحتاج الى قيد الحدوث وهذا القدر هو الدعوى وهو غرضنا
قوله لو كان الحدوث علة دار قلنا ليس العلة الحدوث بل الامكان بشرط كون الممكن مما يتجدد لا يعني ان الشرط
كونه حادثا حتى يلزم الدور لاجل الشرطية لا يقال هذا ايضا منقوض لما تقدم لانك جعلت الان المحتاج الى
المؤثر يمكن ان يكون حادثا وقد ذكرت قبل ذلك انه لا يتوقف حاجة الاثر الى المؤثر على الحدوث لانا نقول
الذي ذكرناه اولا ان الحاجة الى المؤثر الموجب لا يتوقف على الحدوث وذكرنا الان ان الحاجة الى الفاعل
يتوقف على الحدوث فزال التناقض قوله لم قلتم ان لكل الحوادث بداية وتسبق العدمات بها معارض بصحة حدوث
في الاوقات المقدرة قلنا الصحة امر ذهني لا تحقق له في الخارج قوله الحاصل ... لو توهم كون الازل حالة
معينة قلنا لا حاجة في تقرير الدليل الى ما ذكرتم لان كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا اول له
فلو قدرنا كل واحد من تلك العدمات شيئا موجودا لكان كل واحد من تلك الاشياء قديما وتلك
القديمات لا بد ولو عرض مقارنة الوجود في حين ما والا لكان بعضها بعد البعض وهو يقدح في كونها قديما
واذا كانت تلك الاشياء متقارنة فعند حصولها باسرها لا يوجد شيء من الحوادث لانه ...
الحاصلة عند ذلك المقارن المفروض هو عدم هذا الحادث فلو حصل وجود هذا الحادث معه لكان
وجود الشيء مع عدمه وهو محال فثبت انا متى فرضنا ان لكل حادث عدما سابقا عليه لا اول له
لزم كون كلها مسبوقا بالعدم قوله هذا معارض بالاوقات المقدرة قلنا الاوقات المقدرة
ليست امورا وجودية فلا يكون مثالا لما نحن فيه واذا ظهر جواب كل ما يتعلق على الاول ظهر جواب
الاسولة على الثاني قوله على الثالث مجموع الحوادث غير حاصل بالفاعل لانه واجب الحصول عند
حصول احاده قلنا تعنون به انه واجب الحصول عند كل واحد من احاده او عند حصول
مجموع احاده والاول فاسد فان العشرة لا يجب حصولها لكل واحد من احادها والثاني ...
لان مجموع الحوادث ليس الا جملة احاده على كل اجتماع والقول بتعلل حصول الاثر عند حصول
غيره يسد عن النجار واذا استغنى النجار بطل التعليل ... حصول النجار لكن المجموع لما كان
محتاجا الى هذه الاشياء المتناهية في وجوده عن البارى وجب ان يكون هو ايضا مفتقرا اليه
قوله على الرابع وصف الشيء بالزيادة والنقصان مع ان اجزاء الزمان مجموعها ... لا توجد في شيء
من الاوقات فاذا اعترفتم باحتمال الزيادة والنقصان عند ما حاولتم اثباته فكيف منعتم من وصفه

كذا

بهما عند ما حاولنا اثبات تناهيه وهل ان مناظرة اخرى وهي انا نقدر انه حصل في كل يوم من الدورات
الماضية شيء وبقي ذلك الشيء الى الان كالعقول العلوية في النفوس الناطقة فمجموع النفوس الحاصلة في هذا اليوم محتمل للزيادة
والنقصان فيكون متناهيا فيلزم من تناهيها تناهي الدورات الماضية ويحصل المقصود ولو ذكر لا بداية للايام الماضية
والزمان الماضي المقدر ولا نهاية للصحة في المستقبل قلنا قد بينا ان الصحة ليست وجودية وكذا الزمان المقدر
والصحة المستقبلة فلا يمكن وصفها بالزيادة والنقصان لما ذكرتم من انه لا يمكن موجودا لا تتصف بالوصف الوجودي
وكذا القول في تضعيف الالوف مرارا لا نهاية لها فان ذلك ليس حاصلا في الخارج بل هو اعتبار ذهني واما
العلم بالشيء من العلم به قلنا ليس علم الله تعالى عبارة عن هذه التعقلات بل عن صفة قائمة به تعرض لها تلك
التعقلات واما تلك التعقلات فليس لها في الخارج وجود ... والاضافات اذا ما التفاوت بين
معلومات الله تعالى ومقدوراته فليس هناك في المعلومات اعداد وفي المقدورات اعداد اخر وجودية حتى ان
احد المجموعين اقل من الاخر حتى يلزم ... بل المعنى بقولنا لا نهاية لمقدورات الله تعالى انه لا ينتهي الى حد الا و
يصح منه الايجاد بعد ذلك فحاصل القول في عدم تناهي مقدورات الله تعالى دوام صحة موجديته لا ان هناك
اعدادا موجودة تحتمل الزيادة والنقصان قوله لو لزم من استحالة خلو الجسم عن الحوادث كونه حادثا للزم من استحالة
خلوها عن العرض كونه عرضا قلنا الفرق بينهما ظاهر لان الشيئين اذا تلازما وامتنع انفصال احدهما عن الاخر
كان مع وجود احدهما مساويا له بل مع وجود كل الاخر فاذا كان مع وجود احدهما متناهيا كان مع كل الاخر كذلك
ولكن لا يلزم من التلازم كون كل واحد من المتلازمين مساويا في حقيقته وماهيته للاخر فظهر الفرق وهنا سؤال
مشكل وهو انه ان اريد بالحوادث الامور المشخصة ... الشخصية لانها قد يخلو عن كل الاشخاص وان اريد
نوعها فلا نسلم حدوثه والحاصل ان الذي لا يسبق الجسم ... نوع الحوادث وذلك قديم والحوادث انما هي التشخصات
ولا جاهل يشك عنه والجواب انه نقول قدم النوع يستلزم قدم شخص ما لاستحالة وجود النوع في الخارج منفكا
عن شخص لكن كل شخص حادث فلا شيء من الاشخاص بقديم فلا شيء من النوع بقديم فالحاصل ان الحقيقة الدليل
الذي اعتمد عليه الجمهور من المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى في الحقيقة ... الدعاوى ... المذكورة
وهي امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد ادلة ما قيل فيه وعليه ما ذكرنا عند قوله فان قيل
الازل ... وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا و
اعترض عليه بان حكم الكل ربما يخالف الحكم على كل واحد قالوا الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة
والنقصان فيكون متناهيا وعورض بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع عدم تناهيهما
ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا احدث ... مستند ... مثلا اذا ... في الماضي زمان مستند ...

الصحة م
التعقلات

قلنا هذا انما يلزم لو جعلنا الشخص امرا وجوديا زائدا على تلك الجملة فاذا لم يعلل بذلك بل جعلناه عبارة عن قيد عدمي وهو انه ليس غيره اندفع الاشكال والذي يحقق ان التشخص لا يمكن ان يكون امرا ثبوتيا انه لو كان كذلك لكان له تشخص آخر ويتسلسل ولكن قد حققنا هذا الكلام في باب التشخص قوله السواد يمتنع الملك الكريم السواد عين الذات اي الواحد في حالتين واذا عقل وجوب اتصاف الذات بالمقدورية في حال وامتناع الصفا وهاهنا حالة اخرى ولم لا يجوز ان يكون احد المثلين يقتضي حكما دون الآخر قلنا هذا الاشكال انما يلزم لو جعلنا الشيء مقتضيا لصحة المقدورية من حيث تلك الخصوصية انما نقتضي بانه ولا يقتضي اخرى ولكن لا نقول كذلك بل نقول الذات بشرط الحدوث يقتضي المقدورية وفي زمان التقاعد الشرط فلا جرم يزول الحكم والتحقيق ان نقول المقتضي لصحة المقدورية انما هو الحدوث وهو امر مغاير للتق والذات لا يعلل انما الا اقتضا قوله الباقي مثل الحادث ثم لم يلزم من تماثلهما اشتراكهما في صحة المقدورية قلنا انما يلزم ذلك لما ذكرناه لان صحة المقدورية ليست معللة بالذات وحدها بل بالذات بشرط الحدوث على ان كثيرا من الناس ذهبوا الى احتياج الباقي الممكن الى السبب كاحتياج الحادث هذا اولى لما تقدم قوله الممكن المعين انما يحتاج الى المؤثر المعين لامكانه والامكان مشترك بين جميع الممكنات مع عدم حاجة الجميع الى ذلك المؤثر بعينه قلنا لا نسلم ان امكان الممكن المعين علة لاحتياجه الى ذلك المؤثر بعينه بل هو علة لاحتياجه الى مطلق المؤثر ثم ان ذلك المؤثر المعين علة لذاته المخصوصة لوجود ذلك المعين وامكان المعلول يحوج الى مؤثر مطلق فلا جرم من كون الامكان يحوج الحاجة الى العلة المطلقة واما تعين العلة فاما جاء من خصوصية ذات المؤثر وتلك الخصوصية غير مشتركة بينه وبين سائر المؤثرات قوله لم لا يجوز ان يكون التعين التشخص المؤثر شرطا لصدور الحكم عن العلة وتعين غيره يكون مانعا قلنا هذا انما يتم لو كان تعين كل معين حالا لبعض المعين الآخر اما اذا ثبتت التعينات في تمام ماهياتها اندفع الاشكال لانها هاهنا الحال دعوى كذب التماثل فيها قوله لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب مشتركا بين الجسمية قلنا لان ذلك العارض ان لم يكن لازما لم يكن الحصول في الحيز المعين حاصلا لازما وان كان لازما كان لزومه اما للجسمية او للوازم احد مسد قوله لم لا يجوز ان يكون لعوارض الجسمية قلنا بينا امتناع حلول الجسمية في محل قوله لم لا يجوز ان يكون حصول ذلك المحل في الحيز مقتضيا للحصول الجسمية فيها قلنا لانه يكون ذلك المحل محتاجا الى الجسمية فلو كانت الجسمية حالة فيه لوجب ان كان محتاجا اليه لاحتياج الحال الى المحل فيدور والمعارضات تقدم الجواب عنها قوله لم لا يكون لشيء غير جسم ولا جسماني قلنا بينا ان نسبته الى جميع الاجسام متساوية فلم يكن بان يخصص البعض بالاجسام لاجل في حيز معين اولى من ان يخصص الباقي به قوله اذا جاز ان يرجح القادر احد المثلين على الآخر جاز في الموجب قلنا الفرق ظاهر فان الفرق واضح بان الجائع المتردد على الموت يجوع اذا وجد

عن رغيف فانه يتناول باكل جانب معين من غير شيء يقتضي ترجيح ذلك الجانب على غيره من الجوانب المساوية له في التفرد وكذا فان السراج اذا اضاءنا بالقدر دراع فانه يحيث ان يضيء من الجانب الآخر بذلك القدر واذا ثبت الفرد بينهما امتنع القياس وبتقدير عدم الفرق فالمقصود حاصل فان الموجب اذا عقل منه ما يعقل في القادر فكان القادر يحصل الجسم في الحيز لحرمته فلتعقل الفرق ذلك من الموجب وبهذا التقرير يكون خروج الجسم عن الحيز ممكنا لوجود وجود الشيء مثلا يجتمعه ثم ان جميعه العالم اقتضيت الصحة في بعض ان تلك دون البعض بعد تخصيص ان الموجب قلنا هذا انما على ان الصحة امر وجودي وليس تماما ولانه لا يمكن جعل الصحة حقيقة ملولا الحقيقة فانه قبل الحدوث لم يكن لها ذات وعن وثبوت حتى يحمل على لسبيل ذلك امر من حيثية ذهنية قوله بعت ان المؤثر يقتضي خروجه عن حيزه ولم قلتم ان ذلك سببه عدم شيء لم يكن كامنا اوسط الى محل اخر او لا الى محل قلنا لا نعني بالكلام به الا حصول الجسم في الحيز والمعنى بخروج الجسم عن الحيز انه لم يوجد حصلا في ذلك الكون ولا يستعمل على الكلام محالا لان امام السنة معاني هي علل موجبة لهذه الكلام فانه يوجه عليه هذا السؤال قوله لم قلتم ان ما يكون عدم العدم قلنا لانه اما واجب او ممتنع للسند قوله هذا ينتقض بدوام امتناع وجود العالم وحدوث صحته انها حكمان واحسا الحصول الداتها قلنا الصحة ذلك امتناع وصفان ذهنيان لا ثبوت لهما في الخارج قوله لم لا يكون ممكنا يقبل قبول العدم ويكون الوجود به اولى قلنا تقدم بطلانه قوله بعت ان قبول الوجود والعدم على السواء فلم قلتم انه لا بد له من سبب قلنا لان بديهة العقل شاهدة بان الحقيقة اذا كانت نسبة الوجود اليها كنسبة العدم فانه لا يرجح احدى النسبتين على الاخرى الا لمرجح قوله الحدوث على الخاص فان البناء يستغني عن البناء حال بقائه قلنا المحتاج الى البناء التي يستقرار اجزاء في مواضعها بل انتقال تلك الاجزاء من موضع الى موضع آخر فاما استقرارها في مواضعها فلا لكونها التي يحلفها الله تعالى فيها حال الامر وحال الدوام فيها قوى بعض البقاء والاستمرار في تلك الاجسام وكذا الجواب قوله لو احتاج الشيء الى المؤثر حال بقائه فلا يخلو اما ان يكون للمؤثر فيه تاثير اولا فان كان فاما ان يكون تاثير المؤثر فيه هو الوجود الاول او وجود آخر قلنا ان عنيتم بتاثير المؤثر فيه ما يرى ان المؤثر ما يسير ما وجد به فليس الامر كذلك فان عنيتم ان المؤثر له فيه تاثير يحتاج ان الاثر الذي وجد عنه يستمر بالحكم استمراره فالامر كذلك قوله سلمنا انه لا بد من مؤثر فلم لا يجوز ان يكون المؤثر موجبا قلنا لان ذلك الموجب اما ذاتي او مستقر وملزوم امتناع زواله امتناع زوال ذلك العدم قوله ان جاز تخلف الاثر عن القادر جاز في الموجب قلنا مادم الفرق قوله العدم انما هو مناف لوجود الفعل واثر عليه فكيف يكون شرطا له قلنا انما نحن بشرط المعارضة فلم لا يجوز ان يكون المنافي عند المقارنة نفعه شرطا لوجود الشيء المسمى كان كل جزء من اجزاء الحركة علة معدة لحدوث الحركة الجزء الذي يليه مع امتناع الاجتماع الاجزاء وكذا هاهنا قوله المحتاج الى المؤثر اما اجتماعها

قوله لم لا يجوز ان يكون المؤثر فاعلا قلنا لانا لا نجد من انفسنا الا القدرة على الاشياء في العلم بضرورة

في الزمان وليس كل ما لا يوجد في الآن يجب ان لا يكون موجودا الا اذا كان الزمان موجودا لانه غير موجود في الآن ثم
يعارض بالحركة فان يقال ان بقول لو كان الجسم موجودا لكان اما ان يكون متحركا او ساكنا لانه يلزم من انتفاء السكون
الحركة ويلزم من انتفائهما في الذهن والخارج ومحال ان لا يكون متصفا بما ذكرتم فيلزم منه المحال ولما كان ذلك باطلا
فكذا ما قالوه قوله لا نسلم ان الجسم اذا كان موجودا كان حاصلا في الحيز قلنا قد بينا ان المقدار الممتد في
الجهات الثلث لا يمكن ان يكون لا في محل بل هو قائم بغيره والذي لا يحصل له الا كونه ممتدا في الجهات يمتنع خلوه
عن الحصول في الجهات قوله هب ان الجسم غير مركب من الاجزاء فيكون له هيولى قلنا لا نسلم فان دليل المثبتين لها الذي
لا يجري الا في الجسم قلنا بان للجسم هيولى لان الانفصال انما هو بالانقسام وما الاتصال المقدار قلنا نعلم بان
المقدار لا يقبل الانقسام وكيف يمكن ان يقال ذلك مع ان قبول التجزية للمقدار بالذات ولغيره بواسطته ولئن
سلمنا بالاتصال والانفصال شيئا آخر فما ذكرتم لا يسلم عليه قلنا ان للجسم هيولى لكن لا نسلم صحة خلوها عن
الجسمية قوله لو امتنع خلوها لزم الدور قلنا لا يجوز ان يكون الجسمية من لوازم الهيولى وان لم تكن الهيولى محتاجة اليها
كما نقول في جميع لوازم الماهيات قلنا احتياج الهيولى الى تلك الصورة لا من حيث انها تلك الصورة بل من
حيث انها صورة واما الصورة فتحتاج الى الهيولى لا من حيث انها صورة بل من حيث انها تلك الصورة
اذا اختلف الاعتبار اندفع الدور قوله كل محدث فانه مسبوق بامكان الوجود قلنا نسلم لكن ليس
الامكان هو صفة لان الكائن ممكنا لا يستحق وجوده لذاته لا احتياجا الى الموصوف فيه ولان هو لو
كان في ذات الممكن فهو محال لان ثبوت الشيء في الشيء يتوقف على ثبوت ذلك الشيء فلو كان الامكان ثبوتيا
قائما بالممكن لكان ثبوت الممكن سابقا على ثبوته فيلزم منه استحالة زوال الامكان عن الممكن لذاته فيستحيل
وجود ذلك الممكن الذي هو شرط ذلك الامكان فيكون الممكن واجبا معه وان كان قائما في غيره
فكذلك فان امكانات الممكنات امور يستحيل زوالها لاعيانها فلو كانت الامكانات قائمة بغيرها كان وجود ذلك
المحال شرطا لوجود الامكانات التي يمتنع زوالها لاعيانها وما كان شرطا للشيء واجب الوجود لعينه فهو اولى
ان يكون كذلك فاذن وجود الشيء واجب لعينه وهو محال بالاتفاق ولان امكانات الماهيات لوازم لها
ولوازم الماهيات لا يعقل حصولها لغيرها والا لم يكن لوازم وان كان لا في محل فهو باطل اما اولا فلانه
لا يعقل وجود امكان مجرد الا للممكن واما ثانيا فلانه يعم الهيولى قوله لا فرق بين نفي الامكان وبين
الامكان المنفي قلنا يلزم مثله في الامتناع فانه لو لم يكن هو ثابتا لم يبق فرق بين الامكان وبين امتناع
منفي بل يلزم ان يكون العدم موجودا اذ لا فرق بين نفي العدم وبين عدم منفي قوله بداهة العقل حاكم
بان الشيء لا يحصل الا من شيء قلنا بل هي حاكمة بان حدوث الشيء من الشيء غير معقول لانه ان لم يبق ذلك الشيء

بل بعينه يقتضي ان شيئا اوجد من ذلك الشيء شيئا آخر غير معقول لان ذلك الشيء ان بقي على حاله فهو لم يصر شيئا آخر وان لم يبق
على حاله فقد عدم ووجد آخر الا انه تغير واحدث الى ان الحادث لا بد وان يكون حدوثه في شيء قديم قدم النسبة
منهم لكنها ممنوعة وكيف وقد بينا ان حدوث الجسمية في المحل محال قوله اللازم للجسم اما كل الكائنات او بعض منهم او مبهم قلنا انها
تم لو بين ان تكون ثم خصوص يعرض لتلك الخصوصية العموم تارة والخصوص اخرى والتعيين تارة والابهام اخرى وهي
من جهة انها تلك الخصوصية مغايرة لتلك العقود فالكائنات من حيث هي كائنة مغايرة للوحدة والكثرة والتعيين والابهام فلا يلزم
الجسم يلزم به كل كائنة او كائنة معينة او مبهمة بل الجسم يلزم الكائنة من حيث هي كائنة وهي حقيقة معينة وانها وحدة لو عينها بالجسم بعينه
تلك الحقيقة قوله نعني بتلك الخصوصية امرا لا يوجد الا في الذهن فكيف يكون لازما للجسم قلنا هذا اشتباه لما قلنا لان الحقيقة
الذهنية الكائنة الكلية او المبهمة والكائنة الكلية او المبهمة متعددة لتعدد في الكلية والابهام وليس كلامنا فيها بل في الكائنة
من حيث هي كائنة فقط وهي موجودة في الاعيان لان الكائنة المعينة موجودة في الاعيان والكائنة المعينة كائنة مع قيد واذا
كانت الكائنة مع القيد موجودة كانت الكائنة ايضا موجودة ثم الكائنة بعينها لكونها كلية او مبهمة غير موجودة في الاعيان ولكن كلامنا
فيها قوله الكائنة ليست علة للجسم ولا معلولة له ولا شرطا وجب جواز خلو الجسم عنها قلنا الجسم من حيث هو جسم علة الكائنة من
حيث هي كائنة فتلك الخصوصية لازمة للجسم من حيث انها معلولة والعلة لا تنفك عن المعلول ولا دور اذ الكائنات المعينة بالجملة
غير محتاج الى شيء منها فلا دور قوله لم قلتم ان الكائنة حادثة قلنا لصحة عدمها لانه لو وجب حصوله في حيز لكان الوجوب
اما لنفس الجسمية او للوازمها او لعوارضها او لا لامر لازم ولا عارض قوله التقسيم غير منحصر لجواز ان يكون ذلك الوجوب
لا لعلة قلنا وجوب حصول الجوهر في الحيز صفة لذلك الحيز واذا لم يكن حصول الجسم في الحيز مستقلا بنفسه فكيف يكون
الوجوب المحتاج اليه مستقلا به قوله لو كان كل حكم معللا بعلة لكانت علية العلة للعلة وتسلسل قلنا علية العلة معللة
بذاتها فلا تسلسل قوله لو كان الوجوب معللا لكان ممكنا لذاته قلنا ان عنيتم بكونه ممكنا كونه غير مستقل
بوجوده بل محتاجا في وجوده ومعقوليته الى الغير فلم قلتم ان الوجوب ليس كذلك بل صريح العقل يشهد بان الوجوب
حكم ثابت في الثبوت والتصور للغير وان عنيتم به امرا آخر فاذكروه قوله لم لا يكون الوجوب للجسمية قلنا لان الجسمية
امر مشترك واشتراك العلة يقتضي اشتراك الحكم فكان يجب حصول كل الاجسام في ذلك الحيز قوله لا نسلم ان الجسمية امر
مشترك قلنا المرجع في ذلك ان لا يرى اختلاف المحل اما الى العقل او الى الحس وهما حاكمان بتساوي الاجسام
في الجسمية لان المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات والعقل يشهد بان هذا القدر غير مختلف في افراد الاجسام
واما في الحس فلان كل جسم متساو فيما عدا الجسمية من الصفات فانه يشتبه احدهما بالآخر حتى يظن بان احدهما
هو الآخر ولو كان الاختلاف في الجسمية حاصلا لما حصل هذا الالتباس وفي هذا الكلام نظر قوله لو كانت
الجسمية امرا مشتركا لتوقف حصولها في الوجود الخارجي على انضمام المشخص اليه ودوام انضمام المشخص اليه يتوقف على وجوده في الخارج

نسلم قولنا انه يمتنع الخلو عن كل الكاذبين فانهما قد يجتمعان على الصدق لانا نجوز ان الجسم اذا لم يوصف
بكاذبة واحدة فبعض يستحيل خلوه عن الكل لا يستحيل خلوه عن الكل لانه يستحيل لا خلو عن الكل فلما لم استحالة
الخلو عن الكل بنا نقيضها استحالة الا خلو عن الكل لكن ليس يلزم من كون اللازم عن احد البعض بعضا اللازم
الآخر ان الضدين يشاركان في الوجود الحيث جنس واحد يجوز اشتراكهما في امر واحد فيبطل ما قالوا
قوله لا بد من تفسير الحدوث قلنا المسبوق بالعدم او بالغير ولا نسلم حصر اقسام التقدم في الخمس فان
تقدم الامس على اليوم ليس احدها وتقدم الباري على العالم ليس بالزمان لامتناع كونه تعالى زمانيا
ولا لم يكن الزمان قديما واذا ثبت ان هذين التقدمين ليسا على احد الانحاء الخمسة ثبت نوع
سادس للتقدم فبطل ما قالوه فانهم بالوجه الذي يعقلون تقدم الامس على اليوم وتقدم الباري تعالى
على الحادث يجب ان يعقلوا به تقدم عدم العالم على وجوده وتقدم الباري على العالم قوله صحة حدوث
العالم ان لم يكن لها بداية قلنا صحة حدوث العالم كصحة حدوث الحادث المعين بشرط كونه مسبوقا بالعدم
فانه لا اول لصحة حدوث هذا الحادث مع امتناع اوليته فان الشرط كونه مسبوقا بالعدم يمتنع ان يكون ازليا
قوله ما المعنى بالحصول في الحيز قلنا لا حاجة الى التفسير فان كل عاقل يعلم انه في مكانه المعين دون سائر الامكنة
وما كان كذلك لا يحتاج الى التفسير قوله لا نسلم ان حصول الجسم في الحيز زائد عليه قلنا انا نعلم بالضرورة ان
الكائنة امر زائد على ذات الجسم ثم ان الامور الضرورية لا يستطاع اثباتها فان النظر [illegible] وايضا ان يكتسب
كل علم من علم كسبي [illegible] او يتسلسل او ينتهي الى علم غير مكتسب وهو قولنا اثبات علوم غير كسبية والنظرية متفرعة عليها
والفرع لا يقدح في الاصل والا لقدح فيه [illegible] ولا وجه ابلغ في الفساد من كونه [illegible] ولا شك ان
اظهر العلوم العلم بكون المتحرك والساكن امورا مغايرة في حقائقها للجسم فما ذكرتموه من الشبهة
يجري مجرى شبهة السوفسطائية في عدم احتياجها الى الجواب بعلمنا انه كسبي لكنا نتبرع عليه بتبدل الساكن بالمتحرك
وبالعكس مع بقاء الذات هو مع بقاء الذات في الحالين [illegible] فان زيدا الذي شاهدته بالامس
هو الذي شاهدته الآن بالضرورة من غير تبدل للاحوال المتعاقبة اعني اعلم ان الله تعالى قادر على ان يخلق
شخصا مثل زيد في شكله وصورته من جميع الوجوه ومع التجويز كيف يدعى الضرورة بان المشاهد بالامس
لا يا قول هذا انك لا تقدح في علمنا بان الذي كنت شاهدته بالامس [illegible] وهو مبني على
نفي النفس الناطقة قوله [illegible] بالمتحرك لا يدل على وجود واحد منهما كتبدل الامساك بالصحة قلنا
لا نسلم تبدل الامساك بالصحة وكيف [illegible] ذلك [illegible] بعض [illegible] العدم [illegible] حتى يلزم
[illegible] ان [illegible] استحالة الجسم [illegible] في بعض الاوقات [illegible] واحدا وهو جهل [illegible] الخالي [illegible]

الفعل الازلي وهذا المعنى لم يزل مستحيلا في شيء من الاوقات والممكن وجود الفعل فيما لا يزال وهذا لم يزل الصحة
عنه في شيء من الاوقات قوله الحدوث يبتدأ بالنظام غير [illegible] واحد منهما شيئا قلنا الحدوث حصول
الذات في الزمن كاول والبقاء حصولها في الزمن الثاني فالمعتبر انما هو النسبة الى الزمن فقط وذلك ليس [illegible]
الا لكان لذلك الامر نسبة الى ذلك الزمان [illegible] واما الكائنة فهي نسبة الى الاحياز والامكنة وهي احوال
طارئة على الجسم مدركة بالمشاهدة فهي لا محالة ثبوتية قوله المتحركة والساكنة [illegible] قلنا الفرق بين الحالين
مشاهد بالحس فالكائن مكان بين وعدم الاحساس في الصورة التي ذكرتموها لا يدل على [illegible] كونهما مدركين
في ذاتيهما والا لما ادركنا قط [illegible] على ان ادراكهما مشروط ببعض الشرائط المفقودة في تلك الصورة قوله
لو سلمنا دلالة التبدل على كون احد المتبدلين ثبوتيا لكن لا يدل على كونهما وجوديين قلنا الحركة هي حصولات متعاقبة
واحياز متوالية والسكون حصولات [illegible] في حيز واحد فالتفاوت بين الحركة والسكون انما هو بالدوام وعدمه واذا
كان كذلك ثم كان احدهما وجوديا كان الآخر كذلك ضرورة [illegible] في الجنس قوله ما ذكرتم معارض بامور قلنا
افادة النظر في الدليل العقلي لا تتوقف على نفي ما يعارضها واذا كان كذلك لم يلتفت الى المعارضات في المعتقد
لكن هذا الكلام جدلي فانه ليس جعل احدهما اصلا والآخر معارضا اولى من العكس قوله الحصول في الحيز [illegible] وجود
في الخارج [illegible] وجود الحيز في الخارج قلنا هذا انما [illegible] فانه [illegible] وليس العلم والمعلوم ثم انا نمنع [illegible]
ولا وجود لها في الاعيان مع ان النسبة المسماة بالعلم حاصلة موجودة فعلمنا ان وجود النسبة لا يقتضي وجود
كل واحد من المنتسبين قوله الكائنة لها نسبة الى محلها قلنا انما اثبتنا الكائنة لا بان الجوهر الواحد [illegible]
ان كان ساكنا فعلمنا ان المعتبر غير المسمى فلو كانت الكائنة الواحدة [illegible] محلا [illegible]
كانت مثلا المسألتنا لكن لها [illegible] ذلك ظهر الفرق قوله لو كانت الحركة موجودة لكانت اما مركبة من
امور غير متناهية قابلة للقسمة الزمانية اولا قلنا اخترنا [illegible] الى الاول قوله انا لا نعقل الحركة من حيز الى
آخر متصلة [illegible] قلنا [illegible] قوله انه [illegible] الحركة قلنا [illegible]
الحيز الاول [illegible] في الحيز الثاني [illegible] في الحيز الثاني [illegible] وجوده حركة ثم اذا [illegible]
فانه يسمى حال [illegible] سكونا وعلى هذا [illegible] ان الحركة [illegible] والسكون [illegible] احيازا [illegible]
[illegible] زمانا [illegible]
الماضي والمستقبل طرفا الحركة واما الحركة فانها لا توجد في ذلك الحاصل [illegible] في الزمان [illegible]
عن الحصول [illegible] من حدود المسافة [illegible] ذلك الحاصل في ذلك الحصول [illegible]
المتوهمة [illegible] معلوم ان هذه الحالة لا توجد في الآن [illegible] كل [illegible]

بانه لكل لذلك الموصوف لان وصف الربالشران لم العقل ثبوت الصفه للموصوف وجب ان نعم نفس
حصوله للموصوف لامتناع الخروج عن العقل واذا ثبت ذلك فنقول ثبوت الوصف للموصوف فرع على ثبوت
الموصوف في نفسه فان الشي ما لم يثبت في نفسه لم يثبت له غيره بل ثبوته في نفسه قبل ان يثبت له غيره فلو قلنا الحوادث الماضيه قابله
للزياده والنقصان ويتصف بها فراد عليها ثبوت الزياده والنقصان لها لم الوصف فهذا الوصف
ان كان موجودا في الخارج فاما ان يكون بكل واحد من الحوادث الماضيه او مجموعها فان كان الاول لم يكن
لكل واحد بدايه وهو مسلم وان كان الثاني فهو باطل لان مجموع تلك الحوادث لا وجود له في وقت لا وكذا
وما لا وجود له لا يمكن ان يوصف بوصف ثبوتي في الخارج لانا لا يمكن ان نصف ذلك المجموع بانه لا يمكن وصفه بالزياده
والنقصان ونفي الوصف عنه دون غيره وصفه له وهو متناقض ولان اليوم حال حضوره لا يتصف بالامس ولا بما بعده
بما بعد مضيه لانا نقول نفي الوصف لو كان وصفا كان نفي النفي ثبوتا وكل واحد من النقيضين من الاحوال وهو محال
والامس متصف باعتبار لا خارجي وان كان المحكوم عليه بهذا الوصف هو الصوره الذهنيه فنقول الذهن لا يقوى على
استحضار ما لا يتناهى على التفصيل بل يقوى على استحضار اللانهايه ومعنى اللانهايه من حيث هذا المعنى امر واحد
ليس فيه كثره ولا فرق بين اللانهايه ومن ما صدق عليه اللانهايه الذي هو الاعداد الموجوده فكذلك فكيف يلزم من اعداد الذهن
على استحضار معنى اللانهايه اقتداره على استحضار الامور التي حمل عليها اللانهايه فظاهر انه لا يمكن الحكم على الحوادث
الماضيه بالزياده والنقصان لعدم امكان الاتصاف لكن لم قلتم انه يقتضي البدايه فانكم ان عنيتم باحتمال
الحوادث الزياده والنقصان ان الناقص ينتهي ويقف على الزائد من طرف فهو ممنوع وان عنيتم انه ابدا يوجد
في جانب الزائد ما لا يوجد في جانب الناقص فمسلم لكن لا يستلزم التناهي سلمنا لكن هنا ما يدل على عدم دلالته على
التناهي وهو وجوه آ الحوادث المستقبله من زمان الطوفان اكثر منها اذا اخذت من زماننا ومع ذلك فلا ينقض
موت اخر الحوادث وكذلك احتياج الباري تعالى متقدم على العالم بما لو كان هناك زمان لكان لا بدايه له ثم ذلك
الزمان المقدر يحتمل الزياده والنقصان ولا يحتمل ان يكون لذلك الزمان المقدر بدايه والا لزم حدوث تعالى كضعف
الالف من الالف الى ما لا نهايه له اقل من تضعيف الالفين وكلاهما غير متناهيين ثبوت التفاوت بينهما ج معلومات
تعالى اكثر من مقدوراته وهما غير متناهيين ق اذا علم الله كونه عالما ولا بد وان يعلم انه عالم بذلك الاثر وان يعلم علمه
بذلك الى ما لا يتناهى فهناك علوم غير متناهيه مترتبه مع انها قابله للزياده والنقصان وسيأتي بطلان القول
بان العلم بالعلم نفس العلم ز انه مع امتناع المعرفه بالحوادث الموجوده ولا نهايه لها مع احتمالها للزياده والنقصان
وبعضهم اسند نقضه على المسئله او قادر بان لا نهايه لها سلمنا ان الحوادث الماضيه لها بدايه لم قلتم ان الجسم اذا لم
ينفك عنها يجب ان يكون لها بدايه فانه لا يجب ان المسلازمين في جميع الاحكام والا لكان الجوهر عرضا

الحصه الماضيه من زمان الطوفان اقل مما بقي من
زماننا مع ذلك فلا يقتضي ذلك الا كثير له
للقصر بدايه لما مر ج

بالعكس والجواب قوله المقدمه الثانيه اعاده الدعوى مع زياده دعا وقلنا لا نسلم لان المطلوب ثبوت
الحدوث للعالم وما في بعض صفات الشي لا يكون ثبتا وبعضها غير ثبت وهذا غير الثبت يكون بينا لما هو ثبت
للشي حتى لا يكون المجهول مكتسبا بتوسط اللازم المعلوم فالحدوث مجهول الثبوت للجسم ومعلوم الثبوت لما لم يخل
عن الحوادث وعدم الخلو عن الحوادث يكون معلوم الثبوت للجسم فيصير بذلك ثبوت المجهول معلوما بواسطه النسبه
المعلومه فلهذا ليست اعاده للدعوى قوله المجموع مجموع المقدمتين او احدهما قلنا المجموع وجميع المقدمتين
حاصل في الذهن لاجتماع التصورات في الذهن فالحكم بالامر على الاخر والحكم يستدعي حضور المحكوم عليه والمحكوم به
معه في الذهن والا امتنع الحكم لان نسبه موقوف وجوده على ثبوت المنتسبين معه وكذا التصديقات يمكن اجتماعها
في الذهن فانه يمكننا الحكم بتلازم القضايا وتعاندها فنقول كلما كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا واما ان
يكون الشمس طالعه واما ان يكون الليل موجودا ولولا حصول علمنا بطلوع الشمس ووجود النهار والليل معه امتنع منا
الحكم بالتلازم والتعاند لان الحكم يكون احدهما لازما وكذا ملزوما حكم باللازمه والملزوميه وهو مستدعي العلم
لكل واحد منهما قوله اذا لم يكن كل واحد منهما موجبا لم يكن المجموع موجبا قلنا ان عند اجتماع المقدمتين يحصل امر زائد وهو
الاجتماع فهاهنا الطريق الذي عليه حصول الاجتماع لهما امتناع حصوله لكل واحد منهما منفردا ولعل
حصول الشي منهما لا من كل واحد منهما قوله اما يمكن ان يشتمل ههنا قلنا لا نسلم والنقض بحمل الجنس على الحيوان في الحمل
على الانسان غير وارد لعدم اجتماع الشرائط لان من جملتها كليه الكبرى وهو منتف ههنا لكذب كل حيوان جنس لامتناع
صدق الجنس على كل فرد وكذلك الكبرى فيما ذكرتموه فانها كليه يصدق محمولها على كل فرد قوله المقدمه الثانيه كاذبه لان الجسم
ان لا يمكن بالحوادث بدايه لا يلزم من عدم خلو الجسم عنها حدوثه قلنا الكلام عليه من وجهين آ هذا التقرير عندنا حق
ولا يلزم من عدم صحه الكلام على التقرير باطل بطلان الكلام فلو قلنا كل جسم فرد كان فيه صادقه مع انا لو قدرنا
ان الجسم ليس له فرد الا فرد لما كان هذا التقرير باطلا لم يقدح في صدق القضيه وكذا ههنا ب نقرر
الدليل على وجه آخر فنقول الاجسام لا تخلو عن الحوادث وتلك الحوادث بدايه فجميع الاجسام حوادث لها بدايه
وهو المطلوب وثانيا لا نسلم انا اذا قلنا الاجسام لا تخلو عن الحوادث ثم قلنا والحوادث لها بدايه لم يتحد الوسط فان الموضوع
في الكبرى الحوادث وهو محمول الصغرى فلا تقول كما لو قلنا كل جسم فهو كائن وكل كائن عرض لم يتبع ان كل جسم عرض
وانما لم يتبع لان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى لانا نقول الاندفاع انه متى كان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى يلزم
النتيجه حتى يرد ما ذكرتم بل قد لا يلزم كما ذكرتم وقد يلزم بحيث يعلم ذلك بالفرد به كما في قولنا ا مساو لب و ب
مساو لج فانه يلزم ان ا مساو لج بالضروره مع ان موضوع الكبرى غير محمول الصغرى وايضا اذا امتناع
خلو الجسم عن الكائنات على حده وهي ذات ليست لها لا تخلو عنها على التقديم قلنا ليس قولنا نفس خلو الجسم عن كل الكائنات

لا تخلو

يجب ان يكون حادثا قوله لان العدم اما واجب لذاته او مستند اليه قلنا جاز ان يكون واجبا لذاته ويمنع امتناع عدم
الحادث وجوده فانه ينتقض بامتناع وجود العالم ازلا وامكانه فيما لا يزال فاذا عقل زوال الامتناع الذاتي
وحدوث الامكان فليعقل زوال الوجوب الواجب لذاته سلمنا انه ليس واجبا لذاته فلم قلتم انه واجب لغيره لاحتمال
ان يكون الوجود به اولى وان كان قابلا للعدم فلا حاجة قوله العدم لا يكون واجبا ولا حاجة الا ولوية تستغني عن
السبب كالحدوث والحركة اللذين يكون العدم بهما اولى ولذلك لا يوجدان الا عند تعلق الفاعل بهما وصحة الوجود
عليهما سلمنا ان ذلك ممكن للوجود والعدم فلم قلتم انه لا بد له من سبب لان جهة الحاجة الحدوث لا يستغني البقاء
حال استمراره عن الباقي والمحوج الى المؤثر بعد مفارقة الاثر ولان الاثر لو احتاج حال البقاء الى المؤثر فان لم
يكن له اثر كان ذلك الاثر ذلك الوجود غنيا عن المؤثر وان كان له اثر فان كان الوجود الاول لزم تحصيل
الحاصل وان كان غيره لزم وجود اثنين مرتين ولو سلم فالمحتاج المتجدد لا الاول فلا يكون الباقي محتاجا لجهة الحاجة
الحدوث فلم لم يجوز ان الذي يصح عدمه يجب ان يكون حادثا لا يلزمكم انتفاء حاجته الى المؤثر ولو سلم لم لا يستغني
عن منع الحجة سلمنا انه لا بد من سبب فلم لا يكون ان يكون موجبا قوله يلزم من امتناع عدم الواجب امتناع عدمه
قلنا اذا جاز ان يتوقف الاثر عن البقاء مع حصول جميع جهات المؤثرية فلم لا يجوز على الموجب سلمنا انه لا يكون
موجبا فلم لا يكون مختارا قوله كل فعل المختار حادث قلنا ما ذكرتم الدليل عليه بل دل على بطلانه وجوه آ العدم
السابق على وجود الفعل ما علة اتفاق فلا يكون شرطا لتاثير المحدث ب وجود وعدم مسبوقا بالوجود
بالعدم والعدم معنى لانه نفي محض والمركب واجب لحدث فيستغني المحتاج الوجود وليس جهة الحاجة كونه وحدا
والا لما احتاج الشي الى نفسه بل جهة الحاجة الحدوث بل الامكان فالمحتاج في وجوده الى البقاء كذلك
لم يكن محتاجا الممكن حال البقاء ممكن لاستحالة انقلابه الى الواجب والممتنع لا كان انقلاب الممكن الى الامكان علة الحاجة
فالباقي محتاج فليس شرطا لحاجة الحدوث لا يقال انه حال البقاء يعد اولى فيكون غنيا عن المؤثر لانا نقول الكلام
الا ولوية ان كانت حاصلة لذاته كانت حاصلة حالة الحدوث فيستغني الحادث عن المؤثر وان حصلت لامر كان الباقي
محتاجا في بقائه الى علة تلك الاولوية فيكون حاجته الى الاولوية فهو مؤكد لحاجة الباقي الى المؤثر د الحدوث مسبوقية
الشي بالعدم فهو صفة للوجود متاخر عنه متاخر عن تاثير القدرة فيه المتاخر عن احتياج الحادث الى القادر المتاخر
عن علة الاحتياج فلا يكون علة الحاجة والا لدار واذا لم يكن للحدوث مدخل في الحاجة لم يلزم ان يكون المحتاج حادثا
سلمنا لكن العدم يكون عدما للوجود الكائن في جواهر العدم سلمنا ان الحكم لا يخلو عن الحوادث فلم قلتم
ان تلك الحوادث بداية قوله في الاول مجموع العدمات السابقة على الحوادث ان كانت حاصلة في الازل كان حصل
معها وجود بعضها اقترن السابق بالمسبوق قلنا نعارض بصحة حدوث الاوقات المقدرة فان صحة حدوث

علی المختار حادث

الحادث في الوقت المعين بعد ما كان ذلك الوقت او قبيله لا يحصل الا عند حصول ذلك الوقت المعين [illegible]
ثم ذلك الوقت مسبوق بعدم لا بداية له وكذا الكلام في كل جزء يعرض تخصيصه بوقت معين ولا حادث الا وصحة وجوده
في الوقت المعين مسبوق بعدم لا بداية له فيلزم على قولكم ان يكون لصحة كل الحوادث بداية وهو محال لانه يفضي الى انسداد
والى نفي الصانع [illegible] فان هذا الاشكال انما جاء من لفظ الازل فان الانسان يتخيل منه انه وقت معين فقد جمع
فيه جميع الحوادث مع محل على الاعتراف بكون ذلك الوقت عن وجود الحوادث وليس الامر كذلك فان الازل ليس الا عبارة عن
نفي الاولية فقولكم كل واحد من العدمات السابقة حاصل في الازل لا معنى له الا ان كل واحد من الحوادث مسبوق بعدم لا
اول له ثم قولكم بعد ذلك يجب ان لا يوجد شيء من الحوادث في الازل معناه انه لا بد من الانتهاء الى حادث لا يكون مسبوقا بغيره
وهو حاصل كلامكم الى انه لما كان كل واحد من الحوادث مسبوقا بعدم لا اول له وجب انتهاء تلك الحوادث الى حادث لا يكون
مسبوقا بغيره وهذا اول المسالة ولكن في المطابقة انه لا معنى لقدمه الا انه متقدم على العالم بازمنة
مقدرة لا بداية لها على ما يقوله الفلاسفة او بازمنة مقدرة لا بداية لها على ما يقوله المتكلمون ثم الحكم على الازمنة
مقدرة لا بداية لها قائم في المقدرة ولان كل واحد من الازمنة مسبوق بعدم لا اول له فمجموع العدمات السابقة على الازمنة
المقدرة حاصل في الازل فيجب ان لا يحصل في الازل شيء من تلك الاوقات المقدرة فيكون لتلك الاوقات المقدرة بداية وحينئذ
يتحقق نفي قدمه تعالى وهو باطل فعلمنا ان ما قلتموه مغالطة ذكرت بسبب الاشتباه في لفظ الازل قوله في الثالث ان الحوادث باسرها
مفتقرة الى المختار يشتمل على المصادرة على المطلوب لان كل الحوادث اما ان يكون عبارة عن كل واحد منها وهو معلوم البطلان
للعلم الضروري بان الشي ليس كل واحد من احادها واما ان يكون عبارة عن ان كل واحد من الاكوان حادث يستند لوجود علي
ان مجموعها حادث ولو لم يكن المجموع مغايرا للكل ولئن كان استند الى [illegible] او مغايرا لهما فيعود ذلك المجموع
واجب الحصول عند حصول كل الاحاد بالضرورة واذا كان كذلك لم يكن مجموع الحوادث من حيث هو مجموع واقعا بالفاعل
بل الواقع بالفاعل انما هو كل واحد من احادها فالمرجح حاصل لا يستند الا الى المرجح على كل واحد لما كان سابقا على كل واحد
من الحوادث وجب ان يكون سابقا على مجموعها وهو عين النزاع سلمنا ان تلك الحوادث من حيث كونها كلا تفتقر الى علة لكن لم قلتم
انه مختار سلمنا فلم قلتم ان فعل المختار يجب ان يكون سابقا عليه [illegible] لان المختار [illegible] عند جميع ما يتوقف عليه الايجاد وجب وجود الفعل
عنه لانه لو لم يجب الاثر عند اجتماع جميع جهات المؤثرية بل جاز تخلفه كان صدوره عنه عند اجتماع تلك الامور ممكنا
وكل ممكن فله مؤثر فلا يكون المؤثر مستجمعا لجميع شرائط المؤثرية وقد فرض كذلك هف وان لم يحصل جميع جهات المؤثرية
امتنع صدوره عنه اذ لو صح لم يكن صدوره ممكنا موقوفا على حصول امر اخر فلا يكون قد حصل جميع شرائط المؤثرية ثانيا
انا [illegible] الفاعل المختار متى حصل جميع جهات فاعليته وجب حصول الفعل عنه فيبطل قولكم لو وجب تقدمه
على [illegible] قوله في الرابع الحوادث الماضية محتملة للزيادة والنقصان ممنوع لان معنى قولنا كذا موجود [illegible] ان تلك المدة

اما لاجل الجسمية او لعوارضها او لمعروضها او لامر اخر لا يكون عارضا لها ولا معروضا لها ولنا التسليم
غير منحصر لان من الاقسام ان يكون هو الامر والدليل على ابطاله انه لو وجب تعليل كل امر بعلة لزم تعليل
علية تلك العلة بعلة اخرى وذلك يفضي الى التسلسل وجهتى الوجوب عدمي فلا يستدعي علة ثبت لو كان وجوديا
امتنع تعليله والا احتاج الى العلة فيكون ممكنا لذاته فيسلب الوجوب امكانا ما وهو محال سلمنا كون الوجوب
ممكنا فلم قلتم لزم الممكن لابد له من مؤثر وقد مر سلمنا احتياج الممكن الى المؤثر ولكن متى اذا كان الممكن حادثا
او اذا لم يكن والثاني ممنوع فان قلت الكلام في ان احتياج الكائنة الى المؤثر الا اذا ثبت حدوثها لكن
ينبغي بيان حدوثها على كونها محتاجة الى المؤثر فيدور سلمنا احتياجه الى المؤثر على الاطلاق فلم لا يكون
الوجوب لنفس الجسمية قوله يلزم حصول كل جسم في ذلك الحيز لاشتراك الجسمية بين الاجسام والاشتراك انما يلزم
اشتراك الحكم قلنا لا نسلم اشتراك الجسمية افراد الاجسام والا لكانت مخصصة كل واحد من الاجسام زائدة
على جسميته لان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز لكن يستحيل ان يكون مخصص الجسم المتخصص زائدا على جسميته لان العلم
بذلك الزائد الى الجسمية في الخارج يتوقف على حصول الجسمية في الخارج وحصول الجسمية في الخارج يتوقف على مخصصه
الذي هو عبارة عن التعين وذلك الزائد انه يتقدر والدور محال ولكن الجسمية امرا مشتركا اسمي من الاجسام
الى هذا المعنى الذي يمكن جعلها لا انا نعلم المعقول من الجسمية انما هو شغل الحيز ومنع الغير عن ان يكون بحيث
هو وهذا القدر مشترك لانا نعلم ان الشغل والمنع من لوازم الجسمية يمكنها من احكامها ولا يلزم من الاشتراك
في اللوازم الاشتراك في المؤثر سلمنا لكن لا نسلم ان الاشتراك في المعلول يستلزم الاشتراك في العلة لجواز ان الذات حال
الحدوث يجب استنادها الى الفاعل وحالة البقاء يمتنع استنادها اليه وهي الذات في الحالين ومعلوم ان التفاوت
بين المثلين اكثر من التفاوت بين الذات الواحدة في حالتين فاذا جاز ان يستلزم الشيء الواحد من الوجوب الى
الامتناع الذاتي بحسب زمانين فليس يجوز ذلك في المثلين كان اولى وايضا فلان الجوهر الحادث مثل
الجوهر الباقي ولا يلزم من تماثلهما ثبوتهما في صحة المقدورية وامتناعها فكذا ههنا وكذا العرض الباقي
يصح ان يحدث في زمان عدمه مثله ولا يلزم من صحة حدوث مثله في ذلك الزمان صحة وجوده في ذلك الزمان
وكذا ههنا الممكن المحدث محتاج الى المؤثر بعينه او بشرط معين وعند ذلك الحاجة الى الامكان اذ لو ارتفع
لبقي الوجوب او الامتناع وهما مغنيان عن المؤثر ثم الامكان مشترك بين الممكنات ولا يلزم من اشتراكها في
الامكان اشتراكها في الحاجة الى ذلك المؤثر المعين او الى ذلك الشرط المعين لان اكثر الطوائف اتفقوا
على ان المؤثر عز اسمه لكن بعضهم زعم ان العبد موجد وبعضهم اثبت معاني توجب احوالا وبعضهم
اثبت طبيعة وعقلا وتفاوتا ولو كان المؤثر واحدا لكن لا نزاع في كثرة الشرط فان الجوهر شرط للعرض

والحياة شرط العلم اتفاقا ومعلوم ان حاجة المشروط الى الشرط لامكانه والشرط على شرط المشروط ومع انه لا يلزم
من احتياج صحة ذلك المشروط الى الشرط احتياج كل صحة الى ذلك الشرط فلا يلزم من الاشتراك في المقتضي الاشتراك في
الحكم سلمنا ان الاشتراك في السبب يقتضي الاشتراك في الحكم ولكن متى اذا فقد شرط او وجد مانع او اذا لم يكن
فانه ان الاشياء المتماثلة في الماهية لابد وان يمتاز بعضها عن بعض بامور فانه لا اشتراك مغاير لما به الامتياز فيختص كل
شخص بزائد على ماهيته ولان المتصور من الجسم اما ان يصح حمله على كثيرين والمتصور من هذا الجسم لا يصح حمله على
كثيرين فالعلم الضروري بان المتصور من الجسم داخل في المتصور من هذا الجسم فالمتصور من هذا الجسم داخل فيه امر زائد
على المتصور من مطلق الجسم واذا ثبت ذلك ظهر ان لكل شخص زائدا على ماهيته فيجوز ان يكون مخصصه الشخص
المعين من الاجسام المتماثلة شرطا لاقتضاء الجسمية الحصول في ذلك الحيز او يكون مخصص الجسم الاخر مانعا من ذلك الاقتضاء
واذا كان كذلك لم يلزم من اشتراك الاجسام في تمام الجسمية وكونها موجبة للحصول في الحيز المعين اشتراك كل الاجسام في
ذلك وفي ذلك يظهر ضعف المقدمة المشهورة ان المتماثلات يجب ان تتساوى في اللوازم لان كان التعين عدميا لان معناه انه ليس
غيره فلا يكون جزءا من المعين لانا نعلم كونه عدميا سلمنا لكن التعين حاصل لانه لا نزاع بين العقلاء ان العدم يصلح
للشرط فان عدم الضد شرط لصحة حلول الضد الاخر في المحل سلمنا عدم جواز انه يجب حصول الجسم المعين في الحيز لنفس
الجسمية فلم لا يجوز ان يكون لبعض لوازمها قوله الكلام في لزوم ذلك اللازم كالكلام في الاول [illegible] قلنا لم
لا يجوز [illegible] انها سلمنا انه لا يجوز ان يكون لشيء من عوارض الجسم فلم لا يجوز ان يكون لبعض معروضاته وما ذكرتم من الدلالة على
ان الجسمية لا محل لها ممنوع فلم لا يجوز ان يكون حصول ذلك المحل في تلك الجهة مقتضيا لحصول الجسمية فيها وهذا لا ينافي كون الجسمية صفة
لو كان انه له موصوف بالحصول او لاحكام او لاحوال او الوجوب او لاضافة على اختلاف مذاهب العقلاء
فيمتنع امتناع حصول ذلك في الحيز فعلمنا ان كون الشيء صفة لغيره امر مغاير لحلوله في جهة المحل تبعا لحصوله
سلمنا دلالة ما ذكرتم لكن على نفي محل الجسمية لكنه معارض بما ذكرناه في ان الجسم هيولى ثم ان سلمنا انه لا يجوز ان يكون لشيء
من معروضات الجسم فلم لا يجوز ان يكون لشيء مباين عن الجسمية قوله يجب ان يكون نسبته الى جميع الاجسام واحدة فلم لا يكون بان يجب
لاجله حصول بعض الاجسام في ذلك الحيز اولى من سائر الاجسام قلنا يبطل ما ذكرتم بالباري تعالى فانه يخصص
حدوث العالم بوقت معين مع ان نسبته الى الاوقات كلها واحدة فاذا جاز ذلك فلم لا يجوز هنا مثله [illegible] صحة حدوث العالم في
[illegible] صحة حدوث البارئ في وقت مع كونه قادرا [illegible] الاوقات المقدرة الازلية وبعدها اذ لو امكن
لما ان الصحيح [illegible] لم يصح لحكم بوجوب حدوث العالم واذا جاز ذلك فبما ذكرتم منه سلمنا صحة وقوع كل
جسم في حيز ولم قلتم انه يتعذر الوقوع عن الحيز [illegible] يجوز ان يكون كامنة او اسكنت الى المحل الا اذا
[illegible] الاحتمالات لا يكون الا بالعدم سلمنا ان [illegible] كائنا يصح عليه الخروج فلم قلتم ان ما يصح العدم

[illegible margin note]

البعد حاصلا مع ان احدهما غير مجاز في الحيز والآخر كون احدهما نفس الآخر سلمنا دلالة ما ذكرتم
على ان الحصول في الحيز زائد على ذات الجسم لكن ههنا ما يدل على نفيه وهو ان الحصول في الحيز امر نسبي
والامور النسبية تستدعي امرين لامتناع حصولها الا بهما فلو كان الحصول في الحيز موجودا لكان
الحيز موجودا وهو باطل لانه لو كان موجودا لكان اما حالا في الجسم فلا يكون حيزا للجسم او لا يكون حالا فيه
فاما ان يكون ذا حيز وجهة او لا فبطل حصول الجسم فيه حصول الجوهر في الحيز اختصاصه
الى الحيز فلو كانت متحيزا او موجودا لكان ذلك الامر الوجودي حاصلا في الحيز ويكون له نسبة الى
ذلك الحيز فتكون تلك النسبة زائدة على الكائن به ولزم التسلسل الحركة ممتنع دخولها في الوجود لان الحركة
اما ان لا يكون لها حصول في الحال او يكون فان لم يكن لم يكن ماضيا ولا مستقبلا لان الماضي هو الذي
كان له وجوده في زمان كان فيه حاضرا والمستقبل هو الذي يتوقع فيه ذلك الحصول وان كان لها
حضور فان الشيء الحاضر لم يكن الحاضر حاضرا الا ان الاجزاء المفروضة فيه لا يمكن وجودها دفعة لان
حصول الحركة لا يعقل الا مع التقضي والمرور فاذن الاجزاء المفروضة في الحركة لا توجد معا فلا يكون
الحاضر من الحركة حاضرا اصلا وان لم يتم بعينه عدم الحاضر [illegible] من الحركة وهو غير منقسم فيكون الحركة
مركبة من امور كل واحد منها غير قابل للقسمة وهو [illegible] حتى الآن الحاضر الذي لا يتجزأ من الحركة اما ان يقع على مسافة
منقسمة او غير منقسمة والاول محال [illegible] والثاني [illegible] ينتصف بتلك المسافة وينتصف تلك الحركة [illegible]
تلك الحركة منقسمة وان كانت المسافة غير منقسمة لزم تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهو محال والآن
الحركة لا بد لها من حدوث فاما عند كون المتحرك ملاقيا للحد الاول وهو محال لانه لم يتحرك او عند
كونه ملاقيا للحد الثاني وهو باطل لانه قد انقضت الحركة او عند ما يكون متوسطا بينهما وذلك
يقتضي انقسام الاجزاء وقد فرضنا انها غير منقسمة فالقول بالحركة يفضي الى اقسام كلها باطلة فهي
اذن غير موجودة بل هي امر مقدر مفروض في الذهن لا حقيقة لها في الخارج واذا لم يكن الحركة موجودة
لم يكن السكون موجودا اذ لا فرق بينهما الا بالدوام وعدمه فان الحصول في الحيز ان استمر كان سكونا
والا حركة فاذا كانت الحركة عدمية كان السكون المقابل لها في تمام الحقيقة عدميا سلمنا ان
الكائنية زائدة على ذات الجسم لكن يمنع عموم الخلو قوله الجسم ان كان موجودا كان متحيزا واذا كان
متحيزا كان حاصلا في الحيز قلنا لا نسلم انه اذا كان موجودا كان متحيزا لم لا يجوز ان يكون الاجسام كانت
في الازل خالية عن صفة التحيز ثم اتصفت به فيما لا يزال كما هو رأي افلاطون وبرهان [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] الجسم [illegible] وهو معلوم انه قابل للاتصال والانفصال

فلا اتصال والانفصال ~~[illegible]~~ الا اتصال لاستحالة تعاقبه معه والقابل باق مع المقبول فهو شيء غير الاتصال
الذي هو الجسمية فيسمى هيولى فالجسم مركب من الجسمية والهيولى ثم الجسمية لما كانت حالة في الهيولى كانت محتاجة اليها لاحتياج
الحال الى المحل ويمتنع احتياج الهيولى اليها والا دار واذا استغنت الهيولى عن الجسمية امكن خلوها عنها فثبت ان للمتحيزات
هيولى غير متحيزة يمكن انفكاكها عن التحيز وما ذكرتم على حدوث الاجسام يدل على حدوث المتحيزات وكل محدث فهو مسبوق
بامكان حدوثه وليس الامكان عائدا الى القادر لان القادر قادر على ايجاد الممكنات وهي المسبوقة [illegible] فلولا
الممكن [illegible] المحال [illegible] الامكان عائدا الى الممكنات وليس عدما
[illegible] الامكان [illegible] اثبات امكان [illegible] وجودي يستدعي محلا [illegible] بالاجسام محتاج
الى محل [illegible] وذلك المحل [illegible] الامتناع [illegible] غير متحيز وهو
هيولى الاجسام [illegible] بداهة العقول حاكمة بان حدوث الشيء [illegible] غير معقول فاذا كان المتحيز حادثا
فلا بد له من مادة غير متحيزة متقدمة عليه [illegible] ان الاجسام [illegible] كانت موجودة [illegible] فلم قلتم [illegible] خلوها
عن الكائنية قوله لانه متى كان موجودا كان متحيزا ومتى كان متحيزا كان حاصلا في الحيز ولا نعني بالكائنية الا ذلك
قلنا هذا الكلام ان دل على امتناع خلو الجسم عن الكائنية فههنا ما يدل على جوازه وهو وجهان الاول ان اللازم
للجسم مع الكائنيات [illegible] او واحد [illegible] معلوم البطلان والثاني [illegible] اللازم [illegible] واحد [illegible]
او لا [illegible] والاول ظاهر [illegible] في ابطال [illegible] حصول [illegible] الاجسام في حيز معين
والثاني باطل لان [illegible] لازما [illegible] وجوده [illegible] لا وجود له [illegible] وجوده لازما
[illegible] والكائنية المبهمة لا وجود لها في الخارج فان كل ما يوجد في الخارج [illegible] معينا ولا شيء من المعين
بلازم للجسم فلا شيء من الكائنيات الموجودة في الخارج بلازم للجسم واما المبهم الذي لا وجود له في الخارج فليس بلازم
له في الخارج [illegible] موجودا في الخارج فاذن لا شيء من الكائنيات بلازم في الخارج بل في الذهن [illegible]
[illegible] الكائنية لها مفهوم مشترك بين الكائنيات الجزئية وذلك المفهوم [illegible] اللازم للجسم [illegible]
[illegible] الا وجود الا في الذهن لكنا بينا انه لو كان كذلك [illegible] لازما [illegible] الجسم [illegible] على الآخر
لامتناع [illegible] الجسم [illegible] على الكائنية [illegible] الجسم [illegible] ويلزم منه [illegible] الاجسام في الحصول
في ذلك الحيز [illegible] الكائنية على الجسم [illegible] المحتاج اليه الذي لا يعقل قيام الاثر على متقدم عليه
مع تأخره عنه [illegible] ان الجسم شرط الكائنية لانه محلها فالكائنية ليست شرطا له لامتناع الدور فالكائنية اذن
ليست علة للجوهر ولا شرطا له [illegible] خلو الجوهر عنها ثم ان سلمنا ان الجسم لا يخلو عن الكائنية لكن لا نسلم ان
الكائنية حادثة قوله كل جسم [illegible] عن حيزه قلنا ممنوع قوله لو وجب حصول جسم في حيز لكان ذلك الحصول

اولو حدث وجوده ما يوجب لا يتوقف الامتناع وجود شرط الى كان امتناعا ذاتيا وجب امتناع زواله ويلزم منه
استمرار امتناع العالم فيما لا يزال وان لم يكن ذاتيا كان لامتناع شرط آخر ولزم منه التسلسل وهكذا الكلام في
حدوث المانع فانه ان كان واجبا لذاته امتنع زواله فامتنع زوال امتناع العالم فاستحال وجود العالم او
ان كان واجبا لغيره لزم منه التسلسل وهو محال الثالث انه تكلم على مقدمات الدليل فنقول لا نسلم ان الجسم لا
يخلو عن الحوادث لجواز الخلو عن الاكوان قلنا هذا مبني على ان الكون زائد على ذات الجسم وهو ممنوع ودعوى الضرورة
باطل لان ادعاء الضرورة فيما يرجع الى تصور حصول الجسم في الحيز وهو غير معقول لان الحيز الذي يحل الجسم حصل فيه
ان كان معدوما لم يعقل حصول الجسم فيه ولهذا اسقط لو اوجد كان انه معدوم مفروض لان الموهوم الذي لا وجود
له لا يعقل حصول الجسم فيه وان كان موجودا فان كان متحيزا لزم التداخل وهو ذا المتحيز في متحيز آخر وهو محال
ولان الحيز او الحاصل اذا وجد لزم ان لا يكون حاصلا في الحيز وان لم يكن متحيزا فان كان عرضا فان كان حالا في
المتمكن دار وان لم يكن حالا فيه وان كان مجردا استحال حلول المتحيز فيه بالجملة فلا يدري ما نريد بحصول الجسم في الحيز
حتى يمكن ادعاء انه امر حاصل او لا فان كل ما يعقل من معنى الالف مما ذكرناه باطل لا يعلل المعقول
من كون المتحيز في الحيز كونه بحيث لو وجد متحيز آخر لم يصح ان يكون الا في جهة انه في مسافة كذا او يبعد منه لا يعقل منه
الا ما ولا فلان كونه كذلك اشارة الى نحو لا الى حصوله في الحيز وكونه امرا ثبوتيا مسلم وانما مرادكم هنا حصوله
في الحيز فاين احدهما عن الآخر فدل على المغايرة ان الجوهر ما دام موجودا كان كذلك الحيثية بالضرورة واما
حصوله في الحيز فانه غير باق عند خروجه عنه واما ثانيا فلان القرب والبعد انما يعقل ان يكون لمعنى
حاصلا في حيز قريب من حيز آخر او بعيد عنه فاذا لم يعقل القرب والبعد الا بالحصول في الحيز فلو فسرنا
الحصول في الحيز بهما دار ثم لو سلمنا عدم الاستغناء لكن لا نسلم ان الحصول في الحيز امر زائد لان المعلوم بالضرورة
ان المفهوم من ذات الجسم ليس المفهوم من كونه حاصلا في الحيز ولا يلزم من التغاير في المفهوم كونهما امرين في الوجود
لاحتمال كونه عدميا او امرا نسبيا لا وجود له في الخارج ويدل عليه وجوه الاول المعقول من كونها جسما
جسما مغاير للمعقول من كونه ممكنا مع ان الامكان لا يصلح ان يكون وصفا وجوديا زائدا والا لكان له
امكان آخر ويتسلسل المعقول من حقيقة الكائنية مغاير للمعقول من حيثيتها بالمحل مع انه لا
يلزم ان يكون قيامها بالمحل وصفا عرضيا زائدا عليها بما مر الثالث انه يصدق على الواحد
انه نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع الاربعة وهكذا النسبة الى كل مرتبة من مراتب الاعداد الغير المتناهية
ومفهومات تلك النسب متغايرة فان نصف الاثنين مغاير لثلث الثلاثة وللربع الاربعة وهكذا الى ما لا نهاية
مع كون الواحد مغايرا لجميع هذه النسب المذكورة ولم يكن لتلك النسب المتناهية وجود في الاعيان والا لكان

وكذا الثاني المفهوم من كون الجوهر ذاتا مغاير للمفهوم من كونه جوهرا والا لزم ان يكون كل جوهر ذاتا صفة والا لكان
الكلام في اصل الذات عائدا ويتسلسل الرابع المفهوم من كون الجوهر غير العرض مغاير للمفهوم من كونه جوهرا ثم لا يلزم ان
يكون الغيرية صفة ثبوتية زائدة والا تسلسل وكذا القول في المماثلة والمخالفة والتعين والتعدد الخامس المفهوم من ذات
الجوهر مغاير للمفهوم من كونه حادثا وباقيا مع ان الحدوث والبقاء لا يمكن ان يكونا صفة ثبوتية والا تسلسل السادس المفهوم من
كون الانسان ليس بحجر مغاير للمفهوم من كونه ليس بشجر مع ان هذه السلوب ليست وجودية والا لزم حصول صفات
غير متناهية للشيء الواحد لا في وقت واحد بل من اول الامر الى ما لا نهاية له فظهر من هذه الوجوه انه لا يلزم من التغاير في المفهوم
اثبات الصفات المتغايرة فظهر فساد دعوى الضرورة وما ذكرتم من الاستدلال وهو انا ندرك الجسم متحركا بعد ان
لم يكن متحركا الى آخره علمنا من بقائه متحركا بل يحتمل نحوا آخر فانتفاء الساكن امرا ثبوتيا ممنوع ثانيا لا
نسلم ان الجسم الذي كان ساكنا بقي وصار بعينه متحركا بل ذلك الجسم عدم وحدث جسم آخر وهو الذي متحرك لان
حدوث الشيء ليس زائدا عليه بل هو نفسه والا لتسلسل ثم ان الحدوث لا يبقى في الزمان الثاني لو وجب ان لا يبقى ذاته والا
كان حدوثه مغايرا للذات وهو محال لا يعقل الا ان مقصودنا من هذا الدليل حدوث الاجسام فاذا سلم ذلك
فقد سلم المقصود وهذا ما نقول يجب ان يذكر ما يدعى على المطلوب لكن لا يبقى ذلك الكلام الذي طلبتم تصحيحه
مستقيما سلمنا بقاء ذات الجسم لكن لم قلتم ان تبدل السكون بالحركة يدل على وجودهما فان استدلالكم غير دال
على ذلك لحصول انما انتم حدوث العالم فلا بد وان تجوزوا استحالة وجوده ازلا ولا بد من تبدل لتلك الاستحالة بالامكان
فيما لا يزال والتبدل ههنا حاصل من امتناع كونه الامكان او كالامتناع سواء اما الامتناع فلانه لو كان ثبوتيا لكان
الموصوف به ثابتا فيكون ممتنع الوجود موجودا هذا خلف واما الامكان فلكون الشيء حال عدمه يكون حادثا
وحدوثه سيلحق حال بقائه فقد تبدل الحدوث بالبقاء وليسا وجوديين اما الحدوث فلانه لو كان صفة لكانت
حادثة فيكون لها حدوث زائد ويتسلسل واما البقاء فلانه لو كان صفة لتوقف امكان حصولها في الجوهر على
حصول الجوهر في الزمان الثاني وحصوله في الزمان الثاني اما نفس البقاء او مقول البقاء فلزم اما توقف الشيء على
نفسه او على ما يتوقف عليه وهما محالان لا يقال امكان الشيء وامتناعه وحدوثه وبقاؤه ليست محسوسة بالبصر
فيجوز ان يكون قضايا عقلية ولا يلزم من تطرق التبدل اليها كونها امرا وجوديا بخلاف الحركة والسكون فان التبدل
فيها محسوس بالبصر فكان وجوديا لانا نقول انا الى آخره ان الحركة غير مدركة بالبصر فان سكان السفينة في موضع من
البحر غير محسوس الارتفاع والانخفاض في وقت هبوب الرياح من جانب واحد فقط يحكمون بسرعة حركتهم ثم انهم
يظنون ان السفينة ساكنة ولو كانت الحركة والسكون محسوسين لما اشتبه احدهما بالآخر سلمنا دلالة التبدل على الوجود
لكن على احدهما لا عليهما معا فان الشيء اذا خلا عن وصف لم يحصل له الصفة او كان موصوفا به ثم عدم عنه يكون

المطلوب فنقول ان حكم المسألة في العلة لان المعنى بقولنا الاجسام لا تخلو عن حوادث لها بداية ان للجسم بداية
لانه يتصور السند بان الجسم لا يوجد متقدما على حوادث لها اول ومنتهى المعنى بكونه حادثا فيكون احدى
مقدمات الدليل نفس المطلوب وهو باطل ولانه اذا حصل حكم المسألة بعد المقدمة صارت المقدمة الاخرى
لغوا بهذه الجواب كان يعني حدوث الاجسام لكنها يعني قدمها وما يعني البعض يكون بها فلا ولا
يجوز الاستدلال به على ثبوت احدهما دون الاخر بيانه انه لو كان معنى انه لا يخلو الجسم عن كل الحوادث يعني حدوثها
وجب ان يكون معنى استحالة الا يخلو عن كل الحوادث بعض حدوثها فان استحالة الخلو عن الكل يقابلها الا استحالة
الخلو عن الكل والبعض ليس بعض مقابله مقابل ذلك الشيء كالحركة لما اقتضت السخونة اقتضت البرودة
البرد فكذا ههنا لما كان امتناع الخلو عن الكل يعني الحدوث فامتناع الا الخلو عن الكل وجب ان
يكون مقتضيا للعدم لان كل ما صدق عليه امتناع الخلو عن الكل صدق عليه امتناع الا الخلو عن الكل فيلزم
عدم الجسم وحدوثه معا فعلمنا ان هذا النظم باطل الثاني ما يتعلق بتحقيق محل النزاع وتلخيصه فنقول انا سلمنا
سلامة النظم عن الخلل لكنا نقول الاشتغال بالدليل انما يكون بعد تحصيل حكم المسألة فلا بد من البحث عن
معنى كون العالم محدثا حتى يمكن الشروع في الاستدلال واذا حصلنا محل النزاع علم امتناع القول
بالحدوث لان تفسير الحدوث تفسيره كون الشيء مسبوقا بالعدم ويكون مسبوقا بالوجود غيره والتقدم
مقابلهما اما يعني المسبوقية بالعدم او يعني المسبوقية بوجود الغير واقسام التقدم خمسة التقدم بالعلية
فان العقل يدرك ترتب وجود ضوء السراج على السراج وان امتنع انفكاك احدهما عن الاخر في الزمان وذلك
الترتب العقلي يسمى التقدم بالعلية فان فسرنا الحدوث بالمسبوقية بالعدم فالتقدم بالعلية ههنا باطل
بالاتفاق لان العدم لا يكون علة للوجود الثاني التقدم بالطبع كتقدم الشرط على المشروط مثل تقدم الواحد
على الاثنين وهو ثابت ههنا بالاتفاق لان العالم ممكن وكل ممكن فله لذاته لا استحقاق الوجود وله من
غيره الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فاذن كونه غير مستحق للوجود اقدم من الوجود تقدما بالطبع
ومعلوم ان ذلك متفق عليه لكن الثالث التقدم بالشرف وهو منفي بالاتفاق والرابع التقدم بالمكان و
هو منفي ههنا اتفاقا ثم لو سلم التقدم باحد هذه الوجوه الاربعة فانه ليس هو ما يعني الحدوث الذي
تريدونه في التقدم بالزمان وليس محض العدم والوجود لان العدم قد يحصل بعد الوجود والثاني بهذا
الاعتبار لا يكون حادثا بل انما يكون حادثا لان وجوده بعد العدم وعدمه قبل الوجود وتلك القبلية
امر زائد على ذات العدم ولا محالة قبل كل قبلية قبلية اخرى فههنا قبليات لا بداية لها ولا معنى للزمان
الا القبلية المتعلقة والبعدية لذاته فاذن لا اول للزمان فاذن تفسير حدوث العالم بتقدم عدمه عليه

يقتضي قدم الزمان فلزم من تفسير حدوث العالم بهذا التفسير قدمه واما ان فسرتم حدوث العالم بكونه مسبوقا
بالغير فنقول ان اردتم به كون العالم مسبوقا بعلته او بالطبع او بالشرف فذلك مسلم لكن لا يقتضي الحدوث
الذي تريدونه والتقدم بالمكان منتف اتفاقا لاستحالة المكان على الله تعالى وتقدير الشرف لا يحصل مقصودكم بقي
التقدم بالزمان وهو باطل وتقديره بوجه يوجب التقدم اما بطلانه فلانه لو كان الله تعالى متقدما على العالم بالزمان
لزم ان يكون الباري تعالى زمانيا ولم يكن الزمان زمانيا وهما محالان اما الاول فلان الزمان من لواحق المتغير
والله تعالى يستحيل عليه التغير فلا يلحقه الزمان واما الثاني فلامتناع التسلسل واما ثبوت التقدم مع تقديره
فلانه اذا كان هذا التقدم زمانيا لا بداية له يتقدم الباري تعالى على العالم لزم ان لا يكون للزمان بداية
فلزم منه القدم هذا ان سلم اختصار التقدم في الخمسة فان ادعيتم سادسا فاظهروه حتى يمكن
الشروع بعده في الاستدلال لا يقال الاستفسار عن معنى الحدوث استفسار عن محل وقع الخلاف
فيه ... اسم تثبتونه والحكم على الشيء بالنفي او الاثبات لا يصح الا بعد تصور ماهية ذلك الشيء فعتبر
وكان وقوع الخلاف مشعرا بكون محل الخلاف معلوما من الخصمين لانا نقول وقوع الخلاف يشعر بكون محل الخلاف معلوما
جملة او تفصيلا ... الذي ... ان يعرف مدعيها وصحته وبطلان ما عداه وان كان
ما عداه يحتمل تفاصيل كثيرة فلم لا يجوز فاذا رمتم اثبات ذلك وكان الكلام في ذلك تفصيلا ... الا يحتمل
لاختلاف التفصيل حسن منا الاستفسار سلمنا ان وقوع الخلاف يشعر بكون محل الخلاف معلوما جملة وتفصيلا
لكن لا يصح الاستفسار اذا كان الغرض بالاستفسار رفع فائدة لو توقف الحكم من غير ان ينضم زيادة ...
او اذا انضم ... فههنا يفيد زيادة فائدة وهو بيان تعجز الخصم في ايراده الاقوال ثم يتبين ذلك بطلان
مذهبه على ما نبينه عند تقرير كلامهم ... اما ان تقولوا ان لصحة وجود العالم بداية او تقولوا ليس له بداية
والاول باطل اما اولا فلان كون العالم ممكن الوجود فيما لا يزال وهو قبل ان صار ممكن الوجود قد كان
ممتنع الوجود لعينه فاذا جوزتم ذلك انسدت باب الاستدلال بحدوث العالم على اثبات الصانع لانه اذ جاز
ان يقال انه كان ذلك الامكان واجبا لذاته بعد ان كان ممتنعا لذاته جاز ان يقال انه كان ذلك الامكان
واجبا العالم قبل حدوثه قد كان ممتنعا لعينه ثم صار واجبا لعينه كما انعدم الامكان كامتناع الزوال الى
الوجوب الذاتي فيه تحت ... في الصانع واما ثانيا فلانه لو كان العالم الممتنع لذاته ممكنا لجاز ذلك في كل
الممتنعات لانا لا نعتبر اجتماع الضدين والنقيضين ممكنا بعد ان كان ممتنعا لذاته وذلك عين السفسطة واما ان
قلتم لا بداية لصحة وجود العالم بعد ان علمتم ان العالم لم يكن ازليا ... لا يمكن الحكم بامتناع
القدم ووجوب الحدوث لان امكان العالم يحتمل وجوده في الازل لذاته وكل لامتناع وجود شرط في الازل

له لان كل حادث بعد كان في الازل معدوما وعدمه ازلي فلا اول له فاذا كان كل واحد من الكوائن حادثا
كان مسبوقا بالعدم لا اول له فمجموع العدمات السابقة عليها حاصل في الازل فيعلم ان شيئا من الكوائن لو وجد
في الازل لزم اقتران السابق والمسبوق فلا سبق اذ لو يكن وجود الشيء حاصلا مع عدمه ولم يكن ما فرض
حادثا حادثا هذا خلف وذلك محال وان لم يوجد شيء من الكوائن في الازل فمجموعها حادث بالضرورة و
ليس من الحوادث موجودا في الازل فلكل الحوادث اول وبداية فيجب ان تنتهي هذه الكوائن الى مبدأ اما
ان يوجد شيء منها في الازل فهو محال كما مر اولا فلان الازل ينافي المسبوقية لان الازلي هو الذي لا
يسبقه غيره والحادث هو الذي يسبقه غيره فبينهما تناف وثانيا فلان الذي وجد منه في الازل
ان كان مسبوقا بالعدم لم يكن هو ازليا وقد فرض ازليا هذا خلف وان لم يكن مسبوقا بالعدم فهو اول الحوادث
فللحوادث بداية ونهاية وهو المطلوب فمجموع الحوادث يمكن بالضرورة فله موثر وذلك المؤثر يستحيل
ان يكون موجبا لما تقدم في بيان ان المؤثر في الاكوان ليس موجبا بل المؤثر فيه مختار فكلام كان جعلا على
مختار فانه يجب ان يكون مسبوقا بالعدم فجملة الحوادث مسبوقة بالعدم ولو كانت الحوادث غير متناهية لامكننا
ان ناخذ الحوادث الماضية من زمان الطوفان الى الازل جملة ومن زماننا هذا الى الازل جملة اخرى
ثم نطبق احدى الجملتين بالاخرى بان نجعل المبدأ من احديهما وهو زمان الطوفان مقابلا للمبدأ من الاخرى
وهو زماننا فان استمر الانطباق هكذا على التوالي بحيث يكون كل واحد من احدى الجملتين مقابلا لواحد
من الجملة الاخرى لم يظهر التفاوت من الجانب الاخر من الجملتين كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وهو باطل
بالضرورة وان ظهر التفاوت من الجانب الاخر كانت الجملة الناقصة منقطعة فيكون متناهية من
الطرفين والزائدة انما زادت عليها بقدر متناه لانها انما زادت بمقدار ما بين الطوفان الى زماننا
والزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون بالضرورة متناهيا لان المتناهي اذا انضم الى المتناهي
كان المجموع متناهيا فثبت ان الجسم لا يخلو عن الحوادث ومعنى ان الحوادث لها بداية فيلزم بالضرورة
ان يكون لجسم اول وهو المطلوب فان قيل الكلام على ما ذكرتم من وجوه بعضها الاول انه يمنع بالقدح
في نظم الدليل وهو انه مركب من مقدمتين والثانية منهما ليست الا اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوى
اخر اليها فلا يكون تعرضا ذكرها فائدة تستحق المقدمة كان ولي وجودها معلوم انها وحدها لا تنتج وانما
قلنا ان المقدمة الثانية ليست الا اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوي اخر اليها لان قولكم
وما لا يخلو عن الحوادث حادث معناه ان كل واحد واحد مما يوصف بانه لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث ومن جملة ما يوصف بانه لا يخلو عن الحوادث الجسم فقولكم وما لا يخلو عن الحوادث حادث معناه ان

الجسم الذي لا يخلو عن الحوادث حادث وغيره لو كان ايضا فهو حادث فظهر انه ليس في ذكر هذه المقدمة الا
اعادة الدعوى مع احتمال ضم دعاوى اخر اليها والشيء لا ينتج لنفسه فكذا على تقدير وجوب صحة الدليل
فلا بد لو واستماع كبرى ان معلوم ما هذا نسلمنا لكن الصحيح ليس احدى المقدمتين بالضرورة دلالة لو كان لها
ذكر الاخرى حشوا ولا المجموع لان كونها منتجة انما يصح لو وجدتا معا وهو محال لامتناع حصول العلم
بمعلوم في الذهن دفعة واحدة والعلم بهذا الامتناع ضروري لانا متى وجهنا ذهننا نحو العلم بشيء يتعذر
علينا توجيهه نحو العلم بمعلوم اخر سلمنا لكن كل واحد منهما غير منتج فلا يكون المجموع منتجا لان كل واحد
منهما عند انضمامه الى الاخرى اما ان يبقى على ما كانت عليه حالة الانفراد او لا يبقى فان بقيا و
كانا حالة الانفراد غير موثرين وجب ان لا يؤثرا حالة الاجتماع وان لم يبقيا على ما كانا فقد حصل
عند اجتماعهما امر زائد فينتقل الكلام الى كيفية حصول ذلك الزائد وهو ان المؤثر فيه اما كل
واحدة منهما وحدها او المجموع فيعود التقسيم فان كان حصول ذلك الزائد لزائد اخر لزم التسلسل وهو
باطل فاجتماعهما لا يفيد الاجتماع ان لم يكن زائدا على ذات كل منهما كالمحال جعله موجبا للنتيجة وان كان
فالموجب لذلك الاجتماع اما كل واحد من المقدمتين وحدها او مجموعهما او امر ثالث فان كان الاول لزم
حصول النتيجة عن كل واحد منهما لاستقلال كل واحد منهما بالموجب للنتيجة وان كان الثاني كان الموجب
لذلك الاجتماع اجتماع اخر وهلم وان كان الثالث فالتقسيم في حصول ذلك الثالث لم يوجد على ما بين
المقدمتين يكون لمقدمتين اعتبار اصلا في ذلك الانتاج وان يوجد فاما ان يكون المقدمة الواحدة في صدور
النتيجة عن ذلك المقتضي ومحصل الشيء عند حصول المقدمة الواحدة وذلك محال او لا بد منهما فيعود المحال
المذكور سلمنا ان الامور التي لا يمكن ان يكون كل واحد منها وحده موجبا للشيء فان مجموعها يعقل ان يكون موجبا
في الجملة ولكن لا نسلم في هذا الموضع ان يكون كذلك لانه اذا قيل الانسان حيوان والحيوان جسم لزم ان يكون الانسان
جسما فالمقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة وما ذلك الا ان هذا النظم غير منتج سلمنا استقامة هذا
النظم في الجملة لكن يمنع استقامته في هذا الموضع لوجهين الاول ان المطلوب ان طرفاه الموصوف والصفة فاذا قلنا
الجسم محدث فالجسم هو الموصوف والمحدث هو الصفة لا بد من ان يتوسط بينهما بحيث يكون له نسبة الى كل واحد منهما
الاخر فهذا الذي يتوسط بينهما لا يخلو اما ان يكون هو ان لا يخلو عن الحوادث او قولنا لا يخلو عن حوادث في ذات
بدايته فان كان الاول صار الدليل هكذا الجسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وهو يعبر
الثانية كاذبة لانا لو قدرنا ان لا يكون للحوادث بداية فلا يلزم من عدم خلو الجسم عنها حدوثه وان كان الثاني
صار الدليل هكذا الجسم لا يخلو عن حوادث لها بداية وكل ما كان كذلك فهو حادث وهي نفس المقدمة لا دليل

اولا فان كان الثاني كان لكل الحوادث اول وهو المطلوب وان وجد منها في الازل محال

متحيزاً مختصاً بحيز فاما ان يكون اختصاصه بذلك الحيز جائزاً او واجباً فان كان واجباً فذلك الوجوب
اما ان يكون لنفس الجسمية او لامر عارض للجسمية او لمعروض الجسمية او لامر غير عارض للجسمية ولا
الجسمية عارضة له فان كان لنفس الجسمية وجب اشتراك الاجسام كلها في وجوب الحصول في ذلك الحيز
لاشتراكها باسرها في الجسمية ووجوب اشتراك المتماثلات في جميع اللوازم وان كان لامر عارض للجسمية
فذلك العارض اما ان يكون ممتنع الزوال او ممكن الزوال فان كان ممتنع الزوال فاما ان يكون ذلك
الامتناع لنفس الجسمية فيعود الالزام المذكور او لغيرها فيكون الكلام فيه كالكلام في الاصل كما وليفضي
الى التسلسل او الى الامر المذكور وان كان ممكن الزوال فهو المقصود واما ان كان لمعروض الجسمية
فهو محال لان المعقول من الجسمية الامتداد في الجهات فلو كان ذلك حالاً في محل لكان ذلك المحل
اما ان يكون له ذهاب في الجهات او لا يكون فان كان الاول كان محل الجسمية جسماً فالجسمية ذات المحل
ان اقتضت محلاً آخر لزم التسلسل وان لم تقتض محلاً اخر فيكون الجسم غير واجب الحلول في محل وكلما
لو فرضنا لسبب ذلك المحل الممكن الزوال يكون ايضاً ممكن الزوال فيكون حصول الجسم في حيز المعين امراً
ممكن الزوال وهو المقصود وان لم يكن لمحل امتداد في الجهات لم يخل اما ان يكون لذلك المحل اختصاص
بالجهة او لا يكون فان كان فاما ان يكون على سبيل الاستقلال او على سبيل التبعية والاول باطل
بالضرورة لانا نعلم بالبديهة ان ما لا يكون متميزاً استحال ان يكون له حصول في الجهة على سبيل الاستقلال
اما الثاني فانه يقتضي كون ذلك الشيء حالاً في الجسم لان كلما يكون حصوله في الحيز تبعاً لحصول
الجسمية كان لا محالة حالاً في الجسمية كالاعراض واما ان لم يكن لمحل الجسمية اختصاص بالحيز اصلاً لم
يكن لوجود الجسم المنبسط في الجهات حلول في ذلك المحل لان من المعلوم بالبديهة ان احد الشيئين اذا
كان احدهما واجب الحصول في الجهة والاخر ممتنع الحصول فيها وان احدهما لا يكون حالاً في الاخر
ولا مختصاً به اصلاً واما القسم الرابع وهو ان يكون وجوب حصول الجسم في الحيز لامر غير حال في الجسمية ولا
الجسمية حالة فيه فهذا باطل ايضاً لان ذلك الشيء ان كان جسماً او مختصاً به بالحالية او المحلية عاد المحال
وان لم يكن جسماً ولا مختصاً به كانت نسبته الى جميع الاجسام المتساوية في صحة الحلول في ذلك الحيز واحدة
فلم يكن بان يجب لاجله حصول بعض الاجسام في ذلك الحيز اولى من البعض واما ان يجب حصول الكل
فيه وهو محال او لا يجب حصول شيء منها فيه وهو المطلوب وثانيها ان كل ما يصح عليه العدم امتنع عليه القدم
فلان القديم لا يخلو اما ان يكون حقيقة قابلة للعدم او لا يكون فان لم يكن امتنع العدم عليها وان
كانت قابلة للعدم وهي ايضاً موجودة احتاجت في وجودها الى مرجح والا لم يكن الوجود اولى بها من

العدم وذلك المرجح لو كان قابلاً للعدم عادت المحاذير ولا ينقطع الا عند انتهائه الى شيء واجب وذلك الواجب
اما ان يكون موجباً او مختاراً فان كان موجباً فاما ان يتوقف ايجابه لذلك القديم على شرط او لا يتوقف
فان توقف فذلك الشرط اما ان يكون قديماً او حادثاً فان كان قديماً فاما ان يكون ممكناً او واجباً فان كان
واجباً لزم من امتناع زواله امتناع زوال ذلك القديم امتناع زوال ذلك القديم وان كان ممكناً كان
الكلام فيه كالكلام في الاول فيفضي الى التسلسل وهو محال او ينتهي الى ما هو واجب لذاته فيعود المحال المذكور
وان كان حادثاً فاما ان يكون الشرط حادثاً معيناً وهو محال لتوقف العدم على الحادث والسابق على الشيء لا يجوز ان
يكون مشروطاً به لتقدم الشرط على المشروط او يكون الشرط حوادث لا نهاية لها وستعرف بطلانه وانه في الحقيقة
عائد الى كون الشرط قديماً لان نوع تعاقب تلك الحوادث ليس شيئاً غير الشرط في احدها لا بعينه فيكون اولياً وان لم يتوقف
لزم من امتناع زوال موجبه بل لزم من امتناع زوال موجبه امتناع زواله هذا اذا كان المؤثر في وجود ذلك
القديم موجباً ولو كان مختاراً فكل فعل لفاعل مختار فهو محدث فيكون القديم محدثاً هف وثانيها ان كل كون
فانه يصح عليه العدم وكل ما يصح عليه العدم فهو حادث فاذن كل كون حادث وثبت ان الجسم لا يخلو عن الكون فالجسم
لا يخلو عن الحوادث واما انه لو كان في الاكوان قديم فاما ان يكون واجباً لذاته وهو محال اما اولاً فلانها لعدمها
واجب الوجود لا يستحيل عليه العدم واما ثانياً فلان الكون على ما قررناه صفة للجسم والصفة لا تستقل بنفسها في الوجود
بدون الجسم وواجب الوجود مستقل بنفسه في الوجود واما ان يكون جائز الوجود فلها من امام موجب او مختار
وكلاهما محال اما الموجب فلانه لا بد وان يكون واجباً لذاته او ينتهي الى الواجب لذاته والا لزم التسلسل
او الدور وهما محالان وذلك الواجب الموجب ان كان ايجابه بشرط فذلك الشرط ان كان جائزاً فلا بد له من
امر ينتهي الى الواجب لذاته والا لزم الدور والتسلسل وان كان واجباً او كان الواجب الموجب لا بشرط
امتنع زواله فيمتنع زوال الكون المعلول وقد ثبت ان كل كون فانه يزول لمثله او لضده لان الكون يبطل
بالحركة والحركة تبطل بالسكون ولان ذلك الموجب لكون الجسم على وضع مخصوص لا يخلو اما ان يشترط في ايجابه خلوه عن
سائر الاوضاع او لا يشترط فان شرط خلوه عنها ولا يصح ذلك الا وان يكون حاصلاً على هذا الوضع المعين علم
من ان الجسم لا يشغل عن الاكوان صار ذلك مقتضياً لكونه على هذا الوضع المعين وذلك حكم الموجب فيصير كان الموجب
حكمه مشروطاً لحصول حكمه وهو محال وان لم يشترط ذلك فاعلم ان الجسم لا يجوز من ذلك الوضع وان انتقل بالقهر
وجب ان يعود اليه عند زوال القاسر لكن لما رأيناه لا يعود علمنا انه ليس كونه كذلك بالموجب واما المختار
فلانه يجب ان يكون سابقاً على فعله والقدم لا يسبق غيره فيبطل قدم الاكوان وثبت حدوثها وان الجسم لا يخلو منها
ويكون مع الحوادث مساوياً لاستحالة عدم سابقيتها لوجوب آخر ما حدث الحوادث فيكون حدوثه يستحيل الا

كان البارئ تعالى عالماً بأن النفس ستميل إلى التعلق بالهيولى وتعشقها وتطلب اللذة الجسمية وتكره مفارقة
الأجسام وتنسى نفسها ولما كان من شأن البارئ تعالى الحكمة التامة عمد إلى الهيولى بعد تعلق النفس بها
فركبها ضروباً من التراكيب مثل السماوات والعناصر وركب أجسام الحيوانات على الوجه الأكمل والذي يقع
فيها من الفساد فمن حكمة الرحيم ثم إن الله تعالى أفاض على النفس عقلاً وإدراكاً وصار ذلك سبباً لتذكرها
عالمها وسبباً لعلمها بأنها لا تنفك عن الآلام ما دامت في العالم الهيولاني وإذا عرفت النفس هذا و
عرفت أن لها في عالمها اللذات الخالية عن الآلام اشتاقت إلى ذلك العالم وعرجت بعد المفارقة وبقيت
هناك أبد الآباد في نهاية البهجة والسعادة قالوا وبهذا الطريق زالت الشبهات الذي بين الفلاسفة
القائلين بالقدم وبين المتكلمين القائلين بالحدوث فإن القائلين بالقدم قالوا لو كان العالم محدثاً فلم أحدثه الله
تعالى في هذا الوقت دون ما قبله وما بعده وإذا كان الخالق تعالى حكيماً فلم ملأ الدنيا من الآفات والقائلين
بالحدوث قالوا لو كان العالم قديماً لكان غنياً عن الفاعل فهو باطل قطعاً لما نرى من آثار الحكمة و
ظهورها في العالم ونحن الآن نبحث في ذلك وأما على الطريق الذي سلكناه فالإشكالات بأجمعها زائلة
لأنا لما عرفنا بالصانع الحكيم لا جرم قلنا بحدوث العالم فإذا قيل لم أحدث العالم في هذا الوقت قلنا لأن
النفس إنما تعلقت بالبدن في ذلك الوقت وعلم البارئ تعالى أن ذلك التعلق سبب الفساد إلا أنه بعد وقوع المحذور
صرفه إلى الوجه الأكمل بحسب الإمكان وأما الشرور والآفات فإنما بقيت للعجز عن إمكان تجريد هذا المركب عنها
بقي ههنا سؤالان أحدهما لم تعلقت النفس بالهيولى بعد تجردها فإن حدث هذا التعلق بكليته لا عن سبب تجوزوا
حدوث العالم بكليته لا عن سبب الثاني أن يقال فهلا منع البارئ تعالى النفس من التعلق بالهيولى والجواب عن الأول
فإن هذا السؤال غير مقبول من المتكلمين لأنهم يقولون إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر من غير مرجح فهلا
جوزوا ذلك في النفس وغير مقبول من الفلاسفة أيضاً لأنهم جوزوا أن يكون كل سابق علة معدة للاحق و
فهلا جوزوا أن يقال النفس قديمة ولها تصورات متجددة غير متناهية فلم يزل كل سابق علة للاحق حتى
انتهت إلى ذلك التصور الموجب لذلك التعلق وعن الثاني أن البارئ تعالى علم أن الأصلح للنفوس أن تعرف عالمها
بمضادة هذا التعلق خيراً إنما يتيقنها بمنعها عن ذلك إلى الأضداد فالنفس لما اختلطت بالهيولى تكتسب من
المضايق العقلية والكمالات ما لم يكن موجوداً لها قبله فلهذا الغرض لم يمنع البارئ تعالى النفس عن التعلق
بالهيولى ونقل صاحب الملل عن عاذيمون الذي يقال إنه شيث بن آدم أنه قال المبادئ الأول
خمسة البارئ تعالى والنفس والهيولى والزمان والخلاء وبعدها وجود المركبات الفريق الثاني أصحاب
فيثاغورس وهم الذين قالوا المبادئ هي الأعداد المتولدة عن الوحدات لأنهم قالوا المركبات
ما لم تبسط وهي أمور كل واحد منها واحد ثم تلك الأمور إن لم يكن لها ماهيات وراء كونها وحدات

إذ لا يكون فإن كان الأول كانت مركبة لأن هناك تلك الماهيات مع تلك الوحدة وكلامنا ليس في المركبات
بل في مباديها ولو كان الثاني كان مجرد وحدات وهي لا بد وأن تكون مستقلة بأنفسها وإلا لكانت
مفتقرة إلى الغير فيكون ذلك الغير أقدم منها وكلامنا في المبادئ المطلقة فإذن الوحدات
أمور قائمة بأنفسها فإن عرض الوضع للوحدة صارت نقطة وإن اجتمعت نقطتان حصل الخط فإن اجتمع
خطان حصل السطح فإن اجتمع سطحان حصل الجسم فظهر أن مبدأ الأجسام الوحدات ومن الناس من زعم أن الواحد ينقسم
إلى وحدة بالذات غير مستفادة من الغير وهي التي لا تقابلها كثرة وهو المبدأ الأول وإلى وحدة مستفادة
من الغير وهي مبدأ الكثرة وليست بداخلة فيها بل تقابلها الكثرة ثم تأتلف منها الأعداد وهي مبادئ الموجودات
وإنما اختلفت الموجودات في طبائعها لاختلاف الأعداد وخواصها ولا يمكن إثبات قدم النفس بعد
حدوث الذات وهو محال لم يقل به أحد لقضاء الضرورة ببطلانه وأما جالينوس فإنه كان متوقفاً في
الكل وللناس ههنا اختلافات كثيرة أشهرها ما عددناه. المسألة الثالثة في أدلة الحدوث لنا
وجوه الأول الدليل المشهور للمتكلمين وتقريره أن الأجسام لا تخلو من الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث
فهو حادث فالأجسام حادثة بيان الصغرى أن الأجسام لا تخلو عن الأكوان والأكوان حادثة وهذا
البرهان يشتمل على دعاوٍ أربعة أ إثبات الأكوان ب أنها مغايرة للجسم ج بيان حدوث الأكوان د بيان أن الأجسام
لا تخلو عنها وهذه الدعاوي الثلث اشتملت الصغرى عليها وأما الدعوى الرابعة فإن الكبرى عبارة
عنها أما الدعوى الأولى فنحن فيها بين أمرين إما أن ندعي العلم الضروري بأن ههنا أكواناً هي الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق وبالجملة حصول الجسم على وجه لو كان في الوجود جسم غيره كان بالنسبة
إليه إما متصلاً به أو مبايناً له أو مياسراً أو غير ذلك من وجوه الأين وهي زائدة على حقيقة الجسم و
معلوم ضرورة أن الجسم مع كثرة لا ينفك عن هذه الأحوال ونعلم بالضرورة زيادتها على مفهوم الجسم
وذاته لأن المفهوم من ذات الجسم مغاير للمفهوم من حصوله في الحيز أو ندعي الاستدلال فلأن
الجسم يتبدل عليه الحركة بالسكون والاجتماع بالافتراق وبالعكس منهما فإن الجسم لم يكن متحركاً ثم صار
متحركاً ولم يكن مجامعاً لغيره ثم صار مجامعاً له ثم إنه عليه مع بقائه معلوم مدرك بالحس والمتبدل
مغاير للمستمر الذي هو ذات الجسم ولأن المرجع بالأكوان إلى الحركة والسكون مثلاً وهي أمور راجعة
إلى الأين وهو نسبة الشيء إلى مكانه بالحصول فيه والنسب والإضافات مغايرة لماهيات المنتسبين
الوجود الحقيقي التي لا إضافة فيها ولأنها نسبة الجسم والمكان والنسبة مغايرة للمنتسبين وأما الدعوى
الثانية فلأن كل كون يصح عليه العدم وكل ما صح عليه العدم امتنع عليه القدم أما الصغرى فلأن كل

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس في حدوث الاجسام وفيه مسائل المسألة الاولى في نقل المذاهب في هذا المقام ان القسمة
العقلية منحصرة في اقسام اربعة آ ان يكون العالم محدث الذات والصفات وهو مذهب المسلمين وغيرهم
من ارباب الملل وبعض قدماء الحكماء ب ان يكون قديم الذات والصفات وهو قول ارسطو وثاوفرسطس
وثامسطيوس وبرقلس ومن المتأخرين قول ابي نصر الفارابي والرئيس فانهما قالوا السماوات قديمة بذواتها
وصفاتها المعينة الا الحركات والاوضاع فانها قديمة بنوعها لا بشخصها والعناصر الهيولى منها قديمة
بشخصها والصور الجسمية قديمة بنوعها لا بشخصها والصور النوعية قديمة بجنسها لا بنوعها ولا بشخصها
ج ان يكون قديم الذات محدث الصفات وهو قول من تقدم ارسطو بالزمان كثاليس الملطي وانكساغورس
وفيثاغورس وسقراط وجميع الثنوية كالمانوية والديصانية والمرقونية والماهانية ثم هؤلاء افترقوا
فرقتين فذهب بعضهم الى ان تلك الذات القديمة كانت جسما ثم اختلف هؤلاء فزعم ثاليس انه الماء
لانه قابل لكل الصور وزعم انه اذا انجمد صار ارضا واذا لطف صار هواء ومن صفوة الماء تكونت
النار ومن الدخان تكونت السماء وقيل انه اخذ من التوراة لانه جاء في السفر الاول منه ان الله تعالى خلق
جوهرا فنظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه فصارت ماء ثم ارتفع منه بخار كالدخان فخلق منه السماوات و
ظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال ونقل صاحب الملل عن ثاليس الملطي انه قال
ان المبدع الاول ابدع العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعدومات كلها فانبعث من كل صورة موجود
في العالم على المثال الذي في العنصر الاول فمحل الصور ومنبع الموجودات هو ذات العنصر وما من موجود في العالم
العقلي والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورة ومثال عنه قال ومن الصور العامة ان الصور المعدومات ...
المبدع الاول لا يدرك ... في مبدعه وهو تعالى بوحدانيته ان يوصف بما يوصف به مبدعه ثم قال ان الحق ...

المبدع الاول هو الماء منه ابدع الجواهر كلها من السماء والارض وما بينهما فذكر ان من جموده تكونت الارض ومن
انحلاله تكون الهواء ومن صفوة الهواء تكونت النار ومن الدخان والابخرة تكونت السماء ومن الاشتعال
الحاصل من الاثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها اليه
وفي الاخر فان في التوراة في السفر الاول ان جوهرا خلقه الله تعالى ثم نظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه فصارت
ماء ثم ارتفع منه بخار كالدخان فخلق منه السموات وظهر على وجه الماء زبد فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال قال
وكان ثاليس الملطي انما تلقى مذهبه من مشكاة النبوة قال والماء على القول الثاني شديد الشبه بالماء الذي
عليه العرش في قوله تعالى وكان عرشه على الماء واما انكسيمانس الملطي فانه زعم ان ذلك الجسم هو الهواء والنار
تكونت من لطافته والماء والارض من كثافته ونقل عنه صاحب الملل ان اول الاوائل من المبدعات هو الهواء وهو
ايضا ماخوذ من مشكاة النبوة وقال آخرون انه الارض وتكونت الاشياء منها بالتلطيف وقال آخرون انه النار وتكونت
الهواء والنار عنه بالتلطيف والماء والارض بالتكثيف وذهب ابرقليطس انه النار وتكونت الاشياء عنها بالتكاثف
وحكى فرفوريوس ان افلاطن زعم ان الاشياء انما اعظمت بالبحث في جوهر الحق وهو نظر عقلي بسعة في الجوهر
الكل واما انكساغورس فانه قال ان ذلك الجسم هو الخليط الذي لا نهاية له وهو اجسام غير متناهية
وفيه من كل نوع اجزاء صغيرة مثلا فيه اجزاء على طبيعة الخبز واجزاء على طبيعة اللحم فاذا اجتمع من تلك الاجزاء شيء
كثير فصار بحيث يحس ويرى ظن انه حدث وهذا القائل بنى مذهبه هذا على انكار المزاج والاستحالة
وقال بالكمون والبروز والظهور وزعم بعض هؤلاء ان ذلك الخليط كان ساكنا في الازل ثم ان الله تعالى
حركه فتكون منه هذا العالم ونقل صاحب الملل عن انكساغورس ان مبدأ الموجودات متشابه الاجزاء
وهي اجزاء لطيفة لا يدركها الحس ولا ينالها العقل قال وهو اول من قال بالكمون والظهور ولم يقل غيره بالقول
بالخليط وذهب ديمقراطيس الى ان اصل العالم اجزاء كثيرة كرية الشكل قابلة للقسمة الوهمية دون القسمة الانفكاكية
متحركة لذاتها حركة دائمة ثم اتفق في تلك الاجزاء ان تصادمت على وجه خاص فحصل من تصادمها على ذلك الوجه
هذا العالم على هذا الشكل فحدثت السماوات والعناصر ثم حدث من الحركات السماوية امتزاجات بين العناصر
ومنها هذه المركبات ونقل الشيخ في الشفاء عنه انه قال ان تلك الاجزاء انما تختلف بالشكل وان جوهرها
جوهر واحد بالطبع وانما تصدر عنها افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة وقالت الثنوية اصل العالم
هو النور والظلمة الفرقة الثانية الذين قالوا اصل العالم ليس بجسم وهم فرقتان الاولى الحرنانية
وهم الذين اثبتوا القدماء الخمسة الباري تعالى والنفس والهيولى والدهر والخلاء قالوا الباري تعالى في غاية التمام
في العلم والحكمة لا يعرض له سهو ولا غفلة ويفيض عنه العقل كفيض النور عن القرص وهو يعلم الاشياء
علما تاما واما النفس فانه يفيض عنها الحياة كفيض النور عن القرص لكنها جاهلة لا تعلم الاشياء ما لم ...

لكن الكلام اما اذا خبر او انما قلنا كان يصح ان يحله سواد ابدا لا مع كونه متحركا الآن الصفات كلها عند الخصم مشروطة بالحياة

ولئن سلمت صحة بقيت الذات بعينها وانما اوجبنا صحة جمعهما لانه لا منافاة بين الصغير ولا ما يجري

مجراه وانما يمتنع كون الشيء على حالتين او حكمين متضادين معا لسببهما او نوع كهيئة فلهذا لم يصح في الصيغة الواحدة لم

يكن امرانهما او لعرابهم مما لا يستند بهما الى ضدين ولم يمكن في الشيء الواحد لم يكن حسنا قبيحا لان خبرنا هو

اكرم الساقي لان القبيح لوجه والحسن لتعريه عن ذلك الوجه لا يقال كونه متحركا يصح وجود الساكن

فيه وكونه سوادا يحله فلم يصح اجتماعهما لانا نقول كونه انما يصح وجود الساكن اذا لم يكن مع كونه سواد

فان حصل كونه لكن لم يثبت التصحيح وكان كونه يصح وجود الساكن كذا الصحيح وجود السواد لا يقال من حق السواد

ان يحله ومن حق التحرك استحالة الحلول عليه لانا نقول انما يصح حلول السواد اذا لم يكن مع كونه سوادا متحركا اما مثبت

كونه اسم ان يحله الجوهر عن معدود له لانا قد بينا ان الاسلوب المخرج من الافعال اما بالمباشرة او التوليد

لانا لو قدرنا على المخترع لامكننا ان نمنع من هو المخترع عن كله وكثيرا ما ان نوجد فيه الكون انما في لو لما زيد

والضرورة قاضية ببطلانه ولا امكننا ان نفعل الجوهر بالمباشرة والا لزم التداخل وكذا اما المولد اذا لم

يتعد محل القدرة ولا ما التوليد الخارج عن محل القدرة لان الذي يتعدى به الفعل عنه هو الاعتماد ولا حظ

له في توليد الجوهر لانا لو دفعنا ابرسا في ظرف مستند الى الارض واعتمدنا عليه سنين متطاولة لم يمكنا ايجاد

جوهر فرد في تلك [illegible] ان الجوهر ما يختص القديم تعالى بالجادة وكذا ان لم يستند الا عن سبب يولد عنه لان

كل سبب يعبر عن توليده له الا الجوهر عن جهة ما [illegible] ان يولد لاختصاصه بجهة كالاعتماد ولا حظ له في توليده لما تقدم

اما انه لا يختص بجهة فلو لد في محله وهو يستحيل صحة اجتماع جوهرين في حيز واحد لا يقال جاز وجوده لا في محل

يولد الجوهر لانا نقول اذا وجد لا في محل زال الاختصاص فيه فليس بان يولد الجوهر في جهة اولى من غيرها لانا

ان لا نولده اصلا او نولده في جميع الجهات [illegible] ان الجوهر لا نولد مثله لانه اذا لم يكن هناك اختصاص

بتوليده لم يكن تولده في جهة اولى من غيرها لانه الاولى ان يولد في جهة [illegible] كان الجوهر لا يتولد عن شيء من

الاجسام لا يصح ان يولد غيره من الاجسام اما المتاخر فكون جعل الجوهر عنه فظاهر عدم توليده لها واما

الكون فلا يصح ان يولد لانا قادرون على الكون فلو ولد الجوهر لقدرنا على الجوهر لان القادر على السبب قادر على المسبب

على سبب [illegible] الضرورة قاضية بامتناع حصول الجوهر في مكانين في وقت واحد والمخالف فيه عند المعتزلة هو

ان اجتماع الضدين لما استحال ذلك كان الكونان في المكانين ضدين وجب استحالة حصوله في جهتين دفعة وذهب ابو يعقوب

البستاني الى ان المعلوم هو التحرك لانه منع من تضاد الاكوان يا كما قضت الضرورة بامتناع حصول الجوهر

في مكانين دفعة فكذا امتنع حصول جوهرين في جهة واحدة خلافا لابراهيم النظام حيث جوز التداخل

والضرورة ببطلانه واستدل الشيخ بانه لولا ذلك لوجب ان يصح منا ان نحمل احد الجوهرين بجنب الآخر لانا قادرون

على الكون وليس بضدين فيصح اجتماعهما واذا امتنع ذلك ولا مانع ظهر ان المحل هو امر راجع اليهما فيجب منه في

كل ما دون كان اذا اختص احدهما بسواد والآخر ببياض لم يرى اللونان في جهة واحدة والمدعى استحالة

حصول الجوهرين في محاذاة واحدة هو التحيز عند الهاشمي لانا متى علمنا تحيزهما علمنا استحالة وجودهما في محاذاة

واحدة وان لم نعلم سواه فكان هو المقتضي لذلك او على القول بتضاد الكونين وهو ما قاله الكوفي اذا حصلا

في محاذاة واحدة فهما مثلان فكان يجب اجتماعهما [illegible] منع المتاخر من حركة الجوهر الفرد في مكانه

لان المتحرك انما يعقل متحركا اذا حصل في مكان عقيب كونه في مكان آخر وهذا اذا لم يفارق مكانه لم

يصح ان يكون متحركا ولان [illegible] الحركة لا بد من كونها ضد السكون الذي كان فيه ومع وجود المحاذاة لا يصح تضاد

الاكوان لانه يبطل طريق العلم بتماثلها اما من اثبت الحركة في الوضع فهو عنده ممكنة الفرد انه يتحرك لا يسعه في الوضع

التي فيه مسكوكة والاصل ان الحركة الوضعية انما تكون بمفارقة احد الجانبين محاذاة الاركان عليهما الى محاذاة اخرى

وحصول المحاذاة الجانب الآخر مكان المحاذاة الاولى وهذا انما يصح في متحرك له جوانب متعددة وذلك انما يصح في المنقسم

اما في الجوهر الفرد فلا لان الحركة والمفارقة انما يكون عن شيء الى شيء فلا بد من تعدد الاجزاء تم الجزء الثاني من

كتاب نهاية المرام في علم الكلام بعون الله تعالى ويتلوه في الجزء الثالث البحث الخامس في حدوث الاجسام

ونفي ماله [illegible] فرغت من تسويده في سلخ شهر ربيع الآخر سنة اثنى عشر وسبعمائة بالسلطانية

وكتب العبد الفقير الى الله تعالى حسن بن يوسف بن المطهر الحلي مصنف الكتاب والحمد لله وحده وصلى الله

على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين

[illegible]

[illegible] ١٠٩١ [illegible]

بتلك الطريق اما بنفسه او بواسطة ولما كان طريق اثبات الجوهر الادراك وجب في صفاته مثل ذلك و
الذي يتناوله الادراك من صفات الجوهر كونه متحيزا لانه ينبئ عن صفة ذاتية لا ينفك عنها وجودا
او عدما وكونه متحيزا مشروطا بالوجود فيثبت له الوجود ايضا ولا يظهر كثرة الاكوان كالكائن في جهة فصار من
توابعه ولهذا اذا كان متحيزا موجودا صح فيه كونه كائنا في جهة فاذا فرغ عن الوجود والتحيز انتفى ذلك
عنه ولم يمكن تعليقه بامر سواه فلهذا اثبتوا للجوهر اربع صفات الجوهرية والتحيز والوجود وكونه كائنا
في جهة وباقي الاكوان ليست صفات صفة الذات والمقتضى عنها والوجود وقد سلف وليس للجوهر صفة
سوى الاربع لانتفاء الطريق اليها ولو جوزناه لادى الى كل جهالة تخرج للجوهر اذا حصل له الوجود
ان يكون كائنا في جهة بمعنى انه يحصل موجودا على حد لو كان هناك غيره اما ان يقرب منه او يبعد عنه
او يكون تمثاله او يسارا او غيرهما من الجهات الست وهو ان يحصل بحيث وهذا اولى من قولهم يوجد في مكان
لان المكان هو ما يمنع الثقل ويمنع من الهبوط ومن قولهم المحاذاة لانه ليس فان الشي لا
المحاذاة انما تتم بين شيئين ولا يتحقق في الجوهر الواحد والجوهر يكون كائنا في جهة حالة كما حالة حال الوجود والتحيز
وغيرهما لاستحالة كونه في مكانين في وقت واحد وليس يعني الا [illegible] ان يحصل على صفتين بكونه
في جهتين معلوم لم يحصل في كونه كائنا في جهة بما لم يمكن ليستحيل ذلك فانه هذا ما يقوله في اثبات الحال للعالم
بكونه عالما انه لما استحال ان يكون عالما بالشي جاهلا به وان تغاير محل العلم والجهل دل هذا على
انه بكونه عالما حالا وليس للجوهر بكونه معدوما حال حلاها لان عند ابي [illegible] لم يثبت له بكونه معدوما
حكم لانه عند عدمه يصح من القادر علي ايجاده والفرق بينه وبين ما لا يصح ايجاده يرجع الى الحكم وكلام ابي
عبد الله البصري باطل لانه لو ثبت له بكونه معدوما حال لتضادت هي والوجود وكنا لا نعلم ضرورة
انا نعلم انه لم يكن موجودا او معدوما لان التفرقة لا طريق لها ان الذات لا تخرج عن صفة الى بالث
وانا نعلم ذلك بتاملها وتفرقة اذا حصل العلم بالفرق بما ذكرنا ان يكون المرجح بالمعدوم الى انه معلوم
ليس له صفة الوجود وللتفرقة مدخل في مثل ذلك لانا نعلم ان الذات لما لم يكن لها صفة الوجود
ليس لها صفة الوجود فاذا كان الكلام في ثبوت صفة واسلابها ايكن فيه لا لا يمكن في اثبات صفة لا بالك
بهاله حليلم للمعدوم بكونه معدوما صفة ويرجع بالوجود الى ما اثبت عنه هذه الصفة لانا نقول لا
نعلم الموجود اولا ثم نعلم المعدوم كما نعلم الاثبات ثم نعلم النفي ولو كان كما قلتم لكنا نعلم المعدوم
اولا لان العلم بانتفاء الصفة فرع على العلم بثبوتها [illegible] فالوا اصفات الجوهر لا يصح فيها التزايد الا
في كونه كائنا فانه يتزايد عند كثرة الاكوان لان المعاني اذا كثرت لم يصح لم تكثر في الصفات زوائد

بل لا بد من تزايد الصفات لتزايدها وانما معنا من صحة وقوع التزايد في كونه جوهرا ومتحيزا لان الجوهر يستحق كونه جوهرا
لنفسه فلو تزايدت الصفة لكونه جوهرا لكان قد استحق صفتين مثلين للنفس وهو يقتضي ان يصير مثلا لنفسه لان هذه الصفة
الزائدة لو انما حصلت للذات لاوجب لما ثلها لما اذا حصلت له وجب ان يصير مثلا لنفسه وان حصلت العدد
يحصل ادى الى ان يصير مخالفا لنفسه ايضا فالزائد لا بد من اسناده الى علة تزايدا وشرط يزايد لكون المدرك
مدركا عند كثرة المدركات ولا شي يستند بها من الصفات الى يصح التزايد فيه وايضا لو صح التزايد في التحيز
في الواحد ليصير بصورة حيث عظيم للزيادة الحاصلة في الصفة الموجبة للتعاظم فاما صفة الوجود فلا بد فيها
التزايد فيه من الذوات لما تقدم ولما قاله ابو هاشم لو تزايد الوجود لم يمنع ان يكون للسواد وجهان للحدوث
تقابلان وجهي الشاهد يصح ان يصح حصول في احدهما دون الاخر فيودي الى ان لا يعدم على الاطلاق بل
يوجد معه على بعض الوجوه وايضا لو صح تزايد لجاز ان يحصل على احدى صفتيه يتزايد على الاخرى فيؤدي
الى ان المعدوم والواحد فيها والعلم بما يحاله ذلك يتفق على ان الوجود لا يتزايد في التحيز انما يثبت للجوهر حالة
وجوده خاصة وان كان يبنى عن صفة الذات لانها لو ثبتت له حالة العدم لوجب رؤية الجواهر المعدومة لحصولها على
الصفة التي معها يدرك لما الادراك كما بانه انما يدرك لتحيزها لا يحاشر شرط الادراك اتصال الشعاع وهو مفقود عند
عدمه لانا نقول انما يحتمل ذلك شرط صحة الرؤية اتصال الشعاع عند ابي هاشم وبانه لو كان متحيزا وهو معدوم لشغل المكان
لان ذلك حكم هذه الصفة وحكم هذه الصفة الذي هو حسبها لا ينفصل عنها كما يقول في القادر وصحة الفعل
وهذا يقتضي حصول المتماثلين فيه ولا يصح في المعدوم ان يكون محلا ولا حالا والا لتضاد في العدم فكان يصح عدم
الضدين كما يصح وجودهما فاذن شرط التحيز الوجود ولا يمكن ان يكون الوجود مؤثرا في التحيز والا لزم اشتراك الموجودات
كلها في التحيز ولا عدم ممتنع والا لكان متحيزا ابدا ولانه لو وجد ذلك المعنى زال لكثرة ولا معنى يعقل كذلك ولا وجود معنى
لانه لو وجد ذلك للمعنى غيره والا احتص ملك الغير ولا يجد والا لم يختص به ولا فيه لان وجوده فيه يقتضي
كثرة ولا يصح من طريق الحلول فكيف يصح كونه علة ولانا نعلم انه لا يصح منه ان يوجد ولا يحمله متحيزا وان يحمل
سوادا ابدا لا من محل وان لم يحمل جوهرا سوادا او نحو تحالف لعدم طريان سواد علة لوجب ان لا ينفى
من حيث هو سواد فيقتضي ان يكون موجودا ومعدوما وانما قلنا كان يصح ايجاده ولا يحمله متحيزا
لانا قد بينا ان التحيز صفة منفصلة عن الوجود والذي يحتاج علة الفعل فاعله يصح منه ان يحمله عليه وان لا يحمله
عليه كما يصح منه ان يوجده وان لا يوجده اصلا ولهذا صح ان يوجد الكلام فيحمله خبرا او نهيا لم يوجده ولا يحمله
لو يكن وجهه الفاعل يصف ذلك لا علة كما انه يصح منه ان يوجده ولا يحمله حالا فكذلك ما قلتم لانا نقول كونه حالا
وموجودا امر يحتاج الفاعل سواء فكانه يقول يوجده وان لا يوجده اما التحيز فانه صفة زائدة على الوجود فهو تبعه

عما لا يبقى بعد الاتصاف بها عند الاشاعرة واما البواقي فانه لا يبقى عن المحل الا بضده وامتناع الخلو
بعد الاتصاف موقوف على طريان الضد وقبل الاتصاف فليس كذا اما ان صح هذا ظهر الفرق والا
منعنا الحكم في الاصل وقلنا بجواز الخلو بعد الاتصاف وخالفنا الاتفاق وعن ج انه استدلال
بالشيء على نفسه فان القائل بالجوهر سواء اما ابن انه لا يدرك الا كذلك ثم لئن كان على ما قررتم فالوجه جواز
وجوده ولا نرى لانه يجب امتناع خلوه عن الضوء وعن د لا يجب رجوع الفصل الى ما ذكرتم بل الى
اختلاف طريق الادراك فقد يقع الفصل في الشيء الواحد لاختلاف الطريق فان احد العلمين قد
يكون مثلا بالحس وثانيهما بالخبر فيحصل احدهما عند ذلك وحصول الاخر عند خبر وعن ه انه
قياس فاسد فان المحوج للاجتماع هو التضاد وهذا انما يكون في حال الوجود دون حال العدم و
لهذا امتنع عدم الضدين وان لم يصح وجودهما وعن و انه دعوى لان الفصل ان وقع
ما بين الحالتين فليس الا لان ان كان قد مضى تضاد ما قد حصل الآن بل هو لوجود معنى لم يكن من
قبل البحث الرابع في ان الاجسام مرئية اختلفوا في ذلك فذهب المتكلمون من
المعتزلة والاشاعرة الى انها مرئية وقالت الفلاسفة انها مرئية بالعرض لا بالذات على معنى انها
من حيث هي اجسام او جواهر مجردة عن الاعراض غير مرئية ومن اتصافها باللون والضوء تصير مرئية
بواسطتهما وحكي عن الصالحي انه جعل المدرك هو اللون دونها وبالضوء هذا قول من زعم ان المدرك
هو القائم ببعض ما جرم اللون كونه مرئيا على قوله الكلام احتج المتكلمون بانا نرى الطول والعرض
والطول لا يجوز ان يكون عرضا لانه يثبت كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزأ فلو كان الطول عرضا
لكان حالا في الواحد لامتناع قيام العرض الواحد باكثر من محل واحد فالمحل الموصوف بالطول يكون اكثر
مقدارا مما ليس موصوفا به فيكون الطويل قابلا للقسمة هو مرئي واذا كان الطول هو الجوهر فالطويل مرئي
فالجوهر مرئي واعترض الامام الرازي بانه يجب كون الشيء مرئيا حاصلا في المتلون ولونه فليس جعل احد
من المدركات اولى من الاخر فيجب كونهما جميعا مدركين بيان ثبوت الامارة فيهما انا نعلم في الجوهر عند الاستعمال
الاله في ادراك الصفة المستفادة عن معنى الدايرة كما نعلم الهيئة في السواد فان جوزنا ان لا يكون الجوهر
مرئيا جوزنا مثله في اللون ويوضح ذلك انا نفرق بين الطويل من الاجسام والقصير منهما عند زوال
الموانع ولا يمكن صرف هذه التفرقة الى اللون لانه كان يلزم ان لا يقع الاعتراض مع كونها خلوا من
اللون وكونها خلافه ومع ان ذلك في سنة الفصل لا تقع الفصل وكذا لو قالوا انا نعلم الفصل عند طريق
الشيء للعلم باللون لانه كان يجب في ذلك خلوها من اللون ان لا تقع هذا الفصل وقد عرفنا خلافه

انه لو لم يدرك الجوهر بالطريق الذي به يدرك اللون لجرى مجرى الصوت وجملة ان العلم بالصوت يحصل
مرة بعد العلم بمحله على بعض الوجوه لما لم يدرك محل الصوت بالطريق الذي يدرك به نفس الصوت فاذا لم يصح
هذا في اللون وجملة ادل على انهما يدركان بطريق واحد وهو الرؤية واعترض ايضا بان الجسم لا يخلو من
اللون لو قدرنا ان الله تعالى خلى جسما ما عاريا من الالوان لوجب على هذه القضية ان لا ندركها
وهذا يؤدي الى الجهالة واعترض على ايضا بانا لا نسلم ان الطول هو نفس الجوهر بل لكان الجوهر الفرد طويلا
فهو كذلك ان قام به مع غيره عرض بالتأليف الجواهر في سمت مخصوص والتأليف عرض فلم لا يكون نفس الرأي
من التأليف وبحيث يكون الطويل حاصلا في الجوهر وذلك لا يقع في العرض فعلمنا ان المرئي هو
الجوهر والاشاعرة حيث جعلوا علة الرؤية الوجود والجسم موجود حكموا برؤيته والاستدلال بالطول
بسبب كون الجوهر مع التأليف القائم به مرئيا ولا يقتضي كون الجوهر الذي هو جزء من مرئيا والجواب بان
الطويل مرئي حاصلا في الجوهر دليل اخر وليس جوابا عما تقدم وبيان للمرئي مرئي حاصل في الجوهر
مثلا بعرض وانه لولا ان المرئي طويل لما علمنا بعرض وهما ضعيفان والاعتراض على ج
يمنع ثبوت الامارة فيهما معا وبمنع عدم الاولوية وبمنع ثبوت صفة مستفادة من الذات ولا نسلم انا ندرك
الطويل والقصير ولا نعرف بينهما الا بواسطة ادراك اللون والضوء واذا فرضنا الخلو عن اللون لم يحصل
الادراك ولا التفرقة وعلى ج بالمنع من كون العلة اتحاد طريق الادراك وعلى د بالتزام انا لا ندرك
بالخلو انه تعالى من الاجسام خاليا عن اللون واعلم ان التحقيق في هذا الباب ان يقال شرط رؤية الجسم كونه
ذا لون وضوء بل شرط كل رؤية كل مرئي فان اراد انا في الادراك انا لا ندرك الجسم العاري عن هذين
لمحق وان اراد مثبته انا ندركه مع هذين فهو حق ولا خلاف فيهما بل البحث الخامس في بقايا احكام الجواهر
على رأي المشايخ وهي اثنا عشر الاول ان الجوهر مالك حيز عند الوجود والمتحيز هو المختص
بحال الكون عليها سماء بالمقام بالمكان عن عزة البد او يشغل قدرا من المكان او ما يقدر به قدر المكان فيكون
قد حاز ذلك المكان او منع غيره من اشغاله لم يحصل حيث هو وانما يحتاج الجسم الى مكان عند حالة
احداهما ان يكون الجسم جسما منفردا بلا بد له من مكان يحلّه ويعتمد عليه والاخرى ان يختص الجسم بالثقل
ولا بد له مما يمنع ثقله من نزوله فاذا خرج عن هذين استغنى عن المكان ولم يحتج الى المكان الى
الذي يستقر عليه الجسم ويمنعه من النزول ولو احتاج كل جسم الى مكان للمكان ايضا الى جسم يلزم
التسلسل ولانه لو احتاج الى مكان لكان اذا ازيل من تحته يعدم لان شأن المحتاج اليه ذلك و
التالي باطل بل يهوي فالمقدم مثله [illegible]

٣٠١

ضد وان لم يكن لم يخل منه اصلا فلهذا امتنع عنده خلو الجسم عن الطعم وغيره من الاعراض وهو مختار
الاكثرين وهذا هو بطلان التقسيم الكلي في الجملة والحق الاول لنا ان الهواء جسم لا لون له ولا طعم ولا رائحة
وكذا الماء بظاهر العنبة والاجاص جسما وعدم الاحساس بما من شأنه ان يحس به مع عدم المانع يقتضي
النفي والا لادى الى السفسطة وهذه حجة ابي هاشم لا يقال ان فيهما طعوما ما لو ذاقه مجملا او يسيرة
لانا نقول لا ائتلاف للاول فيما يجب عند الادراك ان يجده ولا للاختلاف فيما ما يدرك الطعوم المختلفة يكن
من الاجسام ولا العلة ان العلل ... وللكثير في صحة الادراك دليله لو لزم صحة الاتصاف بالشيء وجوده
لزم وجود ما لا يتناهى من الاعراض في المحل الواحد وهو باطل اما الملازمة فلان المقدم مسلم وبيان ... ان كل محل
الصوت يصح من السواد مثلا امكن اتصافه بسواد زائد عليه لانه لا حد الا ويصح الزيادة عليه ووجود هذا الزائد
في المحل على حد وجود الاصل في الصحة ويلزم من وجوده قبل اصلها ارادات في اعتقاد ذي غير متناهية
لا يقال انه لو قيل لو صح الاتصاف بما لا يتناهى لكنا لم يصح الاتصاف بما لا يتناهى لانا نقول كل ورد
من افراد المفروضة يمكن الاتصاف به وبما زاد عليه واي مرتبة من مراتب الزائد فرض امكن فرض الاتصاف
بالازيد منه هكذا الى لا يتناهى لا نفرض زيادة الا ويمكن الازيد ... والجسم واللون متغايران ولا تعلق
بينهما والقادر عليهما مختار فامكن ان يوجد الجسم خاليا عنه لانه كلما صح ان يخلو كل منهما صح ان يوجد احدهما منفردا
عن صاحبه فهنا مقدمتان الاولى التعلق بينهما الا تعلق العلة بمعلولها او ليس الجسم علة للسواد
ولا بالعكس فلم يبق بينهما الا تعلق الحاجة او تعلق الايجاب وليس بينهما تعلق الحاجة لان المحتاج اما
ان يكون في نفس الوجود او في بعض الصفات التابعة له او في بعض الاحكام وليس بينهما تعلق الحاجة في الوجود
فان اللون محتاج الى الجوهر ولا يجوز ان الجوهر يحتاج الى اللون والا دار ولا يندفع بالمعية لان الجهة
هناك مختلفة فان الاول يحتاج في وجوده الى ذات الجوهر والجوهر يحتاج في كونه كائنا اليه ولا ادار مثله
هنا فيمكن لعدم وجه الحاجة في الجوهر واللون حتى يقال بان يحتاج اللون الى تحيز الجوهر والجوهر يحتاج الى وجود
اللون لانه اذا احتاج الى تحيز الجوهر احتاج الى وجوده من حيث يحتاج في التحيز الى الوجود ولان الجوهر
لو احتاج في وجوده الى اللون لوجب ان يصح وجود اللون مع عدم الجوهر لان من حق المحتاج اليه
صحة وجوده مع عدم المحتاج كالعلم والحياة وما يحتاج اليه من البنية ولولا ذلك لم ينفصل المحتاج
من المحتاج اليه فمن كان لا يصح وجود المحتاج اليه مع عدم المحتاج وليس بينهما تعلق الحاجة في بعض الصفات
لان اللون يرجع على الجسم كالسواد ... على ان صفات الجوهر كتعلق كونه جوهرا اذا لم ... في
العدم كيف يحكم بحاجته في كونه عليها الى اللون مع ثبات الجوهرية حال عدم اللون ولانه يستحيل للذات

٣٠٢

فلا يستوي الى معنى واما تحيزه فالى الفاعل كالحال في كونه جوهرا فانه واجب كما هو عليه في ذاته فلا يحتاج في
ثبوته للجوهر الى معنى وليس يحتاج الجوهر الى اللون في بعض احكام الجوهر لان ذلك الحكم ليس احتماله للاعراض
لانه مانعه لتحيزه لا لاجل اللون ولانه حكم واحد فلا يستند الى الامور المتضادة ولان ذلك الوجه
ان كان هو اللون فلو احتاج اليه لاحتماله لو هو محتمل لما لا يتناهى لوجب حاجته اليه ووجب وجوده
معه ولان التحيز سابق فلا يكون معللا بالوجود وان اريد به عرض او ملتبس بان يحتاج الى اللون
لاحتماله لذلك العرض اولى من ان يستوي الى ذلك العرض لاحتماله اللون وان اريد به معنى غيره من لم يحصل
بحث فهو راجع الى تحيزه لا الى اللون ولانه حكم واحد والالوان متضادة وان اريد به صحة ادراكه
بالحاسة فهو لتحيزه ... ولا بينهما تعلق الايجاب لانه لا يصح ان يكون بينهما تعلق ايجاب عليه
لمعلوله لان تأثير العلة انما هو في ايجاب الاحوال والاحكام للذات لا في وجود ... الازم حدوث
الحوادث من تعلقها بالقادر ولا يجوز ان يكون الجوهر علة في الكون ولانه لا اختصاص ما يجب بعض
الالوان دون بعض فلا تعلق ايجاب ... لانه يعود بالنقض على الدليل على ان خلو الجوهر من اللون
لانه كان يجوز ان لا يوجد ما يولد عنه لعارض لان هذا ... في السبب ... ولكن لا يخص ما يولد لون دون لون
ولكن الوجه اللون يولد اللون لانه كان لا يخص ما يولد اياه في جهة ادا لم ... بخلاف ما يولد الاعتماد
لانه يولد في اقرب المحاذيات من محاذاته محله حيث ... الطفو على ... اذا انتفى التعلق بينهما
صح وجود احدهما منفصلا عن الاخر والملازمة ظاهرة فانه يكون اللون في الجسم كالجوهر من الجوهر
في جواز انفكاك احدهما من صاحبه والزيادة عنه حيث انتفى التعلق بينهما احتج الاشاعرة بوجهين الا
قياس اللون على الكون فانه لما امتنع خلو الجسم عن الكون اتفاقا من الاشاعرة والمعتزلة امتنع خلوه عن اللون
قياسا عليه بجامع العرضية بيان عرض يصح عليه البقاء وهي الاعراض الثابتة في الحس كاللون وعرض
غير قار كالاصوات ... على امتناع خلو الجسم عن النوع لا دار ... بعد الاتصاف به اما عند الاشاعرة
فلاجراء الله تعالى العادة بخلق امثالها عقيب زوالها واما المعتزلة فلا امتناع انتفائها عندهم الا بطريان الضد
عليها واذا امتنع خلو الاجسام عن مثل هذه الاعراض بعد الاتصاف وامتنع خلوه عنها قبل الاتصاف
قياسا لاحدى الحالتين على الاخرى ... ولانه يمكن ... والفصل بين
ادراك الجوهر برؤيته وادراكه لمسا على ما ... الى حاسة البصر والبصر ... فان البصر
يدرك لمسا لا رؤية والا وجب اذا ادرك باللمس حيث انه يخلو به وهذا الفرق انما هو لو كان
البصر ادرك مع اللون لا مع ... فهو حال عن ... وعن ... انه يجوز خلوه

هـ قياس ... الاجماع ... اذا استحال وجود ...
في ... خلو منها وان عند حدوث ... على ...
على ضد هذا اللون ...
ان يكون في ... العدم ... هـ

ما قبله لكن هذا الالزام على رأي كلا شيخينا والنظام انما التجأ الى ما قاله لان الاعدام لا يعقل اسناده
الى المؤثر وليس للاجسام ضد حتى يقال انها تبقى بوجوده والمعدوم عنده ليس بثابت حال العدم ولا جسما عنده
نفس لوم العدم فلا معنى له انما النزاع في العدم نفي الاجسام كعدم نفي الاعراض والصحيح المتكلمين على نفي الا
ان الرجوع الى قولهم لكن لو لم يبق لم يصح منا فعل الاجسام والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان
القدرة يجب ان تتقدم الفعل لانها انما تتعلق بالواجب والفعل حال وجوده واجب وتقدم القدرة مستلزم
تقدم الموصوف بها وهو البدن فلو لم يكن الجسم باقيا لامتنع الفعل منا وهو باطل لعلمنا الضروري بانا فاعلون
لو لم يبق شيء من الاعدام وكان الله يحدثها حالا في حال لم يكن ما هو واحد الشيء والتالي
باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية انا اذا اعتمدنا بايدينا على جسم فلم يعلم ازيل عنها فان ابدينا
... ولو كان الله تعالى يحدثها حالا في حال لجاز ان يحدث الكون فيها ... لانه يمكن من فعل تعالى
بل كان يلزم ان لا يأتي منا ... فانها تحدث في كل حال من الله تعالى ... الكون فيها فهو احق بالوجود
مما نفعله ... لو كانت الاجسام غير باقية بل يحدثها الله تعالى حالا في حال لجاز ان يقع من الله تعالى ان يحدث
اجزاء في الوقت الثاني من كونه بالمشرق بالمغرب فيحصل بالمغرب من غير قطع تلك المسافة في الآن الثاني
والمقدم مثله الشرطية ظاهرة وهو القول بالطفرة ... ما كونه ... لم يعدمه الله تعالى والتالي
... في الآن الثاني لان هذا حاله ... فيه في الآن الثاني ... حاله الى ما كان في الاول
وفي الزمان ... للنظام ... لم يكن موجودا الا وقد علم عدم وصوله من المشرق الى المغرب من دون قطع ما بينهما
لو لم يكن الاجسام باقية لم يمكن حصول الواحد منا في مكانه ولا الجبل ولا غيرهما من الاجسام السفلية والعلوية
آنين ... والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله بيان الشرطية ان ... على الجسم في المكان ليس لذات
الجسم والا لكان كل جسم في ذلك المكان ... المحتاج ... المختار ... ليس دائما بل هو بالقصد
والارادة ... الوجود والعدم ... السوية فكان اذا اعدمه الله تعالى وهو في مكانه ثم يحدث مثله بل ولا هو ان
جوزنا اعادة المعدوم في ذلك المكان ... بالضرورة ... الجبال وغيرها في ازمنة متطاولة
وفيه نظر فانه كما جاز ان يكون اختصاص الجبل الشخص بمكانه ازمنة متطاولة ... وان استدل
... على ... جاز ان يكون اختصاص ... لذلك ... الباقي لا يحتاج الى تجديد الفاعل امثاله
في كل حال ... اذا ... عدم الفاعل ... فاذا ...
... لانه ... عدم المحل وفيه نظر لا ... وجود الباقي ... وجوده لكن
... والباقي في ... الثاني ... اذ ... الوجود ...

لتقدم

ما بينهما فيه خلاف ... ابي هاشم لان ... الباقي هو الموجود الذي لم يتجدد وجوده حالة الخبر عنه بانه
موجود فلو حدث بعد حدوثه حالتان ان يكون وجوده متجددا حالة الخبر عنه وهو الحادث ب
ان لا يكون وجوده متجددا وهو باق وواجب منع القسمة على قياس ... ولا يصح ... الباقي بانه
الموجود ... لان الله تعالى باق لم يزل ولا وقت اصلا واما ابو علي فعند حد الباقي بانه الموجود بغير
حدوث فاقتضى ان لا يسمى غير الله تعالى باقيا ... بل مجازا ... حدوث الجوهر ... هو خلافا
لعباد وهشام بن عمرو الفوطي فانهما قالا المحدث محدث باحداث وحكي عن ابي الهذيل انه يحصل كلاما احداث
متعلق من الله تعالى بقول او ارادة ويقرب منه قول الكرامية حيث جعلوا الجوهر وغيره متولدا عن قوله كن
لان ذلك الحدوث يكون اما قديما او محدثا وكلاهما باطل على ما قدمناه في باب العدم والحدوث ولان
ذلك المعنى ان كان قديما سواء كان موجودا او معدوما اقتضى حدوث جميع الحوادث ابدا وهو يقدح
في حدوثها ... العلة احال وجودها على الوجه الذي يجب الحكم عنها ولو كان المعنى محدثا لم
يصح لان اختصاصه به انما يصح بعد وجوده فلو توقف وجوده على حدوث ذلك المعنى دار ولانه كان
يخرج من ... بالقادر لان ما استند الى علة لا يضاف الى الفاعل ولانه يلزم التسلسل لان الجوهر كما احتاج
في حدوثه الى معنى محدث فكذلك المعنى المحدث يحتاج الى معنى آخر لمشاركته في علة الحاجة وهي الحدوث
ثم ولا يستقيم ... حيث احتاج في كونه ... الى علة ولا يتسلسل ... لان الحكم ... للمعنى
في وجه الحاجة الى حكم آخر وذلك المعنى المحدث ... ذات الجوهر في الحاجة الى معنى ... ولاجل ذلك
احترز ابو الهذيل هاهنا ان ذلك المعنى ليس بحادث كان الحكم ... وهو ... المعنى واوجب
معمر ان يحدث المحدث لمعنى ويحدث ذلك المعنى لمعنى آخر يحدث وهكذا الى ما لا نهاية ... بطلانه
ولهذا سمي هو ومتبعه اصحاب المعاني ج كان الجوهر لا يحدث لمعنى كذا لا يبقى لمعنى هو البقاء عند المشايخ خلافا
للاشعري والامام ... الكعبي ولانه لو كان البقاء ... في ... ان شاء الله تعالى
البحث الثالث في ... البقاء من الجواهر والاعراض ... ابو هاشم يجوز خلو الجواهر
عن ... يصح وجوده ... الا الكون فانه يستحيل خلوه منه لانه لا يمكن ان يوجد الا متحيزا
ولا يجوز وجود المتحيز الا ... بخلاف ... في المعاني وهو مذهب ... الى الكون
الى الكون ... ابو هاشم جوز خلو الجسم من المعاني ... الا الالوان ... لم يصح
... خلوه منه ما دام موجودا الا الى ضد ذلك ... حالة الاول ... لا يبقى ...
... عدمه اصلا بعدم المحل ... الاعراض وقال ابو علي لا يجوز خلو الجوهر ... لم كان له

مهما وحكم بان احدهما هو الاخر بعينه ولو تساوى حقائقها لما حصل الاشتباه بين الاجسام باسرها
متساوية في قبول الاعراض كلها فيكون متساوية في الماهية لا نسلم ان الاشتراك في المعلول الاشتراك في العلة لان
المعلول الواحد [illegible] ان يقتضي الاستناد الى غير العلة المعينة وجب في كل معلول [illegible] ذلك وان لم يقتض
الاستناد الى [illegible] لكن موثرا فيها لان التاثير مترتب على الاحتياج [illegible] الجسم هو الحاصل في الكل والاجسام
باسرها متساوية في الماهية والحد الدال على ماهية الجسم على اختلاف الاقوال فيه واحد
عند كل قوم [illegible] على [illegible] فان المختلف اذا [illegible] في حد واحد و
[illegible] التقسيم [illegible] كقولنا الجسم اما القابل للابعاد او المشتمل عليها [illegible] الطول والعرض والعمق
والاعتراض عليه [illegible] ان الاجسام مبصرة بالذات فان الحكم اتفقوا على ان المبصر
بالذات انما هو الضوء واللون [illegible] سلمنا انها مبصرة لكن الحكم بالاختلاف
والمساواة راجع الى العقل [illegible] لم لا يجوز [illegible] الجسم [illegible] جميع ذاتياته
ولو سلمنا صحة هذه الدلالة فانما تصح في جميع الاجسام و[illegible] كل واحد منها
[illegible] فاما قبل ذلك فليس الا الحكم بالظن [illegible] قبول كل جسم لكل عرض حتى لو
[illegible] بعض الاجسام لا تقبل من الاعراض الا الكثير [illegible] جرم النار قابل للكثافة الارضية وان جرم
الفلك قابل للصفات [illegible] قصة ابراهيم عليه السلام [illegible] لما يدل على الحكم الكلي على انه يجوز ان يكون النار
على [illegible] لكن خلق الله تعالى في ابراهيم كيفية [illegible] بسبب مماسة النار كما في النعامة وغيرها
سلمنا استواء الجميع في قبول الاعراض لكن لا نسلم استواءها في الماهية [illegible] فان الاشتراك في اللوازم لا
يدل على الاشتراك في الملزومات والاحتياج في المعلول [illegible] الى العلة المطلقة لا المعينة
تعيين العلة [illegible] الاجسام [illegible] على ان الحصول في الحيز [illegible] معنى الجسم و
ذاته بل حكم لازم له وقد تقدم ان التساوي في الاحكام واللوازم لا يدل على استواء الذوات
احتج النظام بان الاجسام مختلفة في الخواص وذلك يدل على اختلاف حقائقها والجواب ان الخواص
عوارض [illegible] بعض الاجسام عن بعض [illegible] لا ذاتيا [illegible] واعلم ان البلخي
ذهب الى ان في الجواهر ما هو متماثل ومنها ما هو مختلف ورجع بالتماثل الى انه انما [illegible] بالمعاني
المماثلة الموجودة في الجوهر فاذا اتفق الجوهران في ذلك فهما مثلان في ذلك ورجع بالاختلاف
الى الاختلاف [illegible] فاذا اختلف الجوهران [illegible] مختلفان و
باقي المشايخ ذهبوا الى ان التماثل والاختلاف لا يتبع الاتصاف [illegible] الذوات [illegible]

وحكي عن عباد انه جاز في الاعراض انها لا تكون غيرها بناء على ان [illegible] كخلاف والعرض
لا يكون عرضا [illegible] ان شاء الله تعالى قالوا والاجسام وان تماثلت بالماهية فان الاسماء تختلف
عليها لوجود معان مختلفة فيها ولا يمكن ان يحمل اختلاف الاسماء دلالة على اختلاف المسميات [illegible] فيوصف بعض
الاجسام بانه حجر اذا اختص بكثافة وصلابة وعدم النماء والتمييز ويوصف بعض الاجسام بانه
هواء [illegible] مخصوص [illegible] ويسمى بعضه ريحا اذا حصل فيه [illegible] وكان [illegible] واذا
اختص [illegible] وصفاء فهو نور وان كان [illegible] داخله اجزاء سود فهو ظلمة واذا لم يقع
شعاع الشمس على [illegible] ويمنع شعاعها من الوقوع عليه يسمى ظلا ولهذا لا يسمى الليل [illegible]
يسمى بعض الاجسام [illegible] البحث الثاني في ان الاجسام باقية جمهور العقلاء
على ذلك وخالف فيه النظام واكثر الناس ادعوا الضرورة في ذلك فانا نعلم بالضرورة ان ابداننا
[illegible] ان الجسم الذي في يدي من اول النهار الى اخره لم يعدم في جميع آنات ذلك الزمان ومن يشك في ذلك فهو
سوفسطائي واحتج المتكلمون على ذلك بان الاجسام ممكنة الوجود والا لما وجدت واذا كانت ممكنة
الوجود في زمان كانت ممكنة في كل زمان والا لزم الانقلاب من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي
والاولى الاعتماد على الضرورة [illegible] فلا يجوز الاستدلال عليه مع ان الدليل الذي ذكروه لا
يمكن [illegible] الاستدلال [illegible] لوروده في الاعراض [illegible] على [illegible] في الحكم
لانه قد ظهر عند تعاقب الامثال [illegible] الاشياء المتعددة واحدا ولانه منقوض بالاكوان عند
الاشاعرة والنقض في الدليل [illegible] لا يجوز ان يكون الجسم ممكن الوجود في كل آن على البدل وغير ممكن
ان يوجد في آن عقيب وجوده في آن اخر ولا يلزم من ذلك الانتقال من الامكان الى الامتناع لان
امكان الوجود غير وامكان البقاء غير فان امكان الوجود يطلق على امكان الوجود ابتداء
من غير شرط الثبات وامكان البقاء عبارة عن امكان وجوده في آن عقيب الوجود في زمان سابق
ولا شك في تغايرهما ولا يلزم من اتصاف الشيء بالامكان الاول وعدم اتصافه بالثاني الانتقال من
الامكان الى الامتناع [illegible] واستدل [illegible] بانا نعلم بالضرورة
انني الذي كنت بالامس [illegible] لانه مبني على نفي النفس الناطقة ولان جوهر الانسان [illegible] ليست
عبارة عن الجسم [illegible] اعراض مخصوصة [illegible] واذا كان اجزاؤها [illegible] غير باق
لم يكن [illegible] فان المستدل انما استدل بالعلم الضروري بان بدنه الموجود اليوم هو
الذي كان بالامس [illegible] والاعراض [illegible] والمختص

منها

من غير حاجة الى اثبات هذه الصور واما العناصر فان فيها الحكم لاشكال لسهولة وهو الرطب ومنها لتعسرها عسر
وهو اليابس واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال ان سهولة قبول الاشكالات معللة بعلة وجودية واما صعوبة قبولها
فانها معللة بعلة عدمية وهي عدم تلك العلة لان الصورة المقتضية لصعوبة القبول عدم المقتضية لسهولة لان
صعوبة القبول عدم السهولة ومبدأ العدم يجوز ان يكون عدميا او بالعكس وعلى هذا التقدير لا يظهر امتناع خلو
الاجسام عن الصور النوعية اجاب افضل المحققين بان تسليم الجسم المطلق لهذه الصور في الفلك غير معقول
لكونها متحركة وكذا الحركة الجسمية بالفلك لان الصورة هي من الصور لا غير فان القول بلزوم هذه
الصور للجسمية غير معقول بل الواجب ان يكون وجود الجسمية لازما لصورة الفلك وح لسقط القسم المذكور
لانها يلزمها لانها صورة الفلك لا غير واما اسنادها الى المحل على ما ذكر فهو معقول لامتناع ان يكون التي بل فاعلة
واما حمل بعض الصور العنصرية اعداما فهو معقول لان الاعراض المذكورة ليست عدمية اما الاينية فظاهر و
اما الباقية فعلى ما تبين في مواضعها والامور الوجودية لا تصدر عن الاعدام ثم سلمنا انه لا بد في الصفات
الثلث اعني سهولة قبول الاشكال وصعوبة قبولها وعدم قبولها من اسنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك
العلل صور وذلك لان الصورة على ما مر الى المتقدم لمحله الذي هو سبب لوجوده ومحله فهب ان الحكم المذكور دلت
على تعلل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا بد في الدلالة على ان تلك الامور اسبابا لوجود تلك
الاجسام حتى يثبت كون تلك الامور صورا والا فلا يكون صورا بل اعراضا وهو قريب عام اذ لا يثبت هذه الصور
الا باثبات احتياجها الى الجسمية لانها الا تكون حالة في الجسمية او في الهيولى بشرط حلول الجسمية فيها وعلى التقديرين فانها
محتاجة الى الجسمية فلو كانت الجسمية محتاجة اليها لزم الدور اجاب افضل المحققين بان الصور ليس من شرطها ان يقوم الجسمية بل من شرطها
ان يقوم الهيولى بهذه الصور لعمومها غير دور وفيه نظر لان هذه الصور متنوعة متكثرة في الجسمية فصولا للاجسام لكن
مقومة لها ان تساوي الجسمية والصورة واحدة تكون هي مبدا الماهيات من الكيف والمقدار والشكل فيلزم صدور
الامور المتكثرة عن الصورة الواحدة وهو غير بين لجواز ان يكون الجسم بحسب كل عرض خصوصية صورة مخصوصة لم يلزم
اثبات صور كثيرة للمادة الواحدة ويمكن الاثبات ان هذه الصور متنوعة لانا نقول هذه الاعراض غير متنوعة فانه
ليس بان يكون حصول الجسم في الاين لا حصول الصورة والمقدار المخصوص اولى من العكس وكذا الحال في الشكل والكيف
والرد ده بل ليس بان يكون اتصاف النار بالسخونة لاجل اتصافها بالحرارة اولى من العكس فانا نحكم كل
واحد منها منفكة عن الاخرى وانها لم يكن هذه الاثار مترتبة وجب ان لا يكون علتها بعضها ثم لا يكون
تلك الصور متنوعة ونحو ذلك لاستحالة احال افضل المحققين بان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد بانضمام امور
شروط تحصل الى تحصل الصور ببعضها في المادة بحسب ذاتها واستعدادها عن اخرى بحسب المادة وحفظ الاين بشرط الكثير

في مكانها والعود اليها بشرط حرارة جاعلة وهكذا في البرد وفيه نظر فانا لم نبحث عن حفظ الاين والعود اليه بل عن
اقتضاء الاين المخصوص بالنسبة الى ذاتها مطلقا او بشرط وكذا البحث في الكيف وغيرها من الاعراض والحق في ذلك
كله اسناد هذه الاثار الى القادر المختار جلت عظمته تقدست اسماؤه ولا يمكن وجود الهيولى الا متحيزة
صورة جرمانية فان الجسمية قد سبق انها محتاجة في وجودها وتشخصها الى الهيولى لعدم امكانها في الوجود عن الشاهين
والشكل ومحتاجة فيهما اليها الا انها مع احتياجها الى الهيولى تحتاج الى الشيء اخر غير الهيولى لولاه كانت الاقدار
والاشكال متشابهة لان الهيولى في العنصريات مشتركة ونحو الاعراض على السواء لما تقدم على ان الصورة
لا تنفك عن الهيولى فان قلنا لزوم المقدار والشكل اما للصورة او للفاعل او للمحل والثاني باطل لما مر وكذا
تمثال العنصريات غير مخلتفة انواعها في الشكل والمقدار والتسخير ثابت الصور النوعية باختلاف
الكيفيات الى اثبات الاختصاص بكل كيفية لاجل صورة لكن ان الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى
لانا نقول ان اسباب الاختلافات والاختصاصات هي الامور التي تعد المادة للاعراض فلا يكون وجود الهيولى الا متحيزة
بتخصص الصورة الجسمية لان الصورة تحتاج الى الكامل في الوجود ومن المهيئة وقد عرفت ضعف ذلك كله البحث
السادس في جواب سؤال على الصورة اعترض الشيخ على نفسه فقال لما كان كل واحد من الهيولى والصورة مرتفع
الارتفاع بكل واحد منهما كان الاخر في التقدم والتأخر وليس احدهما بالتقدم اولى بالتأخر اولى من الاخر وهذا الشك
لا يختص بكل ما هو وارد على احد قسمي اللازم الذي يكون من العلة التامة ومعلولها واجاب بان العلة لو كان الكل المفتاح
اذا رفع من المعلول كحركة المفتاح واما المعلول فليس اذا رفع رفع العلة فليس رفع حركة المفتاح هو الذي رفع حركة
يد كذلك بل يكون معه بل يكون الامر بالعكس رفعها لان العلة وهي حركة اليد كانت رفعت ومما اعترف به انهما معا
بالزمان ورفع العلة متقدم على رفع المعلول بالذات كما ان في ايجابهما ووجودهما كذلك فلا تلازم في الرفع
انما هو بالزمان ولا يكون من حيث الذات بل رفع احدهما اقدم من رفع الاخر ولذلك نقول عدم العلة علة
العدم كما كان في جانب الوجود ايجاب العلة ما يوجد بما اقدم من ايجاب المعلول ووجود العلة اقدم من وجود
المعلول الفصل الثالث في احكام الاجسام وعوارضها واذ قد فرغنا نقول انه من البحث
عن ماهية الاجسام والنظر في مقوماتها فلننتقل الى البحث عن عوارضها وفيه مباحث البحث الاولى
ان الجواهر متماثلة اختلف الناس في ان الاجسام هل هي متماثلة ام لا فالمعتزلة والاشاعرة والاوائل على انها
متماثلة وخالف النظام في ذلك وعند ذلك نقض على الشيخ الرئيس ولم احد في كلامه احسن الادلة بوجوه
الاجسام اذا ثبت ان اعراضها من الكم والكيف وغيرها الى بعضها بعض وربما حكم العقل بالوجود اجسام
فان من شاهد الاكبر حسا ذا الوجه ومقدار معين وشكل معين ثم شاهد مثله بعد غيبة الاول اعتقد بانه

فاتحة الاجسام

على انضمام ذات كل منهما الى ذات الاخر وانضمام ذات كل منهما الى ذات الاخر متوقف على تحقق
كل منهما فان المطلق غير موجود وما ليس بموجود لا ينضم اليه غيره ثم اجاب بان انضمام الوجود الى الكلي
لا يتوقف على صيرورة كل واحد منهما موجودا فكذا ههنا واجاب بعض المحققين بان المادة ليست
فاعلة للتشخص لما تقدم من انها قابلة بل انها علة للتشخص اي للاعراض المكتنفة بها كالوضع والاين وهي ايضا انما
اتصف بالمشخصات وهي العلل التي علة لتكثر افراد النوع الواحد والمادة هي العلة القابلة والحكم
بان المطلق ليس بموجود غير صحيح لان المطلق يكون له بوصف بلا شرط الاطلاق [illegible] ويكون له بوصف بشرط
الاطلاق كالمتقدم والاول موجود في الخارج والتعدد والثاني موجود في العقل خاصة فاذن
الحكم بانه غير موجود اصلا باطل وانضمام الوجود الى الماهية غير صحيح لانهما امران عقليان
ولا يصح الحاق الامور التي هي صور حسية خارجية في احكامها بالامور العقلية من حيث علمه و
فيه نظر فان كل واحد من تلك الاعراض له ماهية كلية تستدعي مخصصا غيره ولا يكون اسناد التشخص
من حيث هو الى الوضع والاين وهي ايضا [illegible] الباري [illegible] وغيره من المجردات مع استغنائها عن المادة
والمراد بالوجود ههنا العيني لا الذهني ويكون الماهية والوجود امرين عقليين بمعنى كون الماهية الموجودة
عقلية اذ ليس هناك الا الماهية التي حصلها عقلية والوجود الذي حصله عقليا واتصاف الماهية بالوجود
وليس امرا عينيا والا لتسلسل بل هو كاتصاف بالوجود الذهني من الماهية والوجود التحليلي [illegible] في اثبات
الصور النوعية ونفيها ذهب اهل العلم الى ان للاجسام صورا نوعية هي التي تختلف بها الاجسام انواعا
واحتجوا على اثباتها بان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية تختلف في قبول الاشكال المختلفة وتركها بسهولة او بعسر و
في عدم قبولها فان كل جسم لا يمكن ان يخلو عن احد امور ثلاثة هي قبول الانفكاك كالماء والشكل التابع لها
بسهولة وهو اللازم لنفسها [illegible] اللازم لها [illegible] من العنصريات
من الامتناع عن قبول ذلك وهو اللازم للفلكيات وهذه الامور تختلف غير واجبة لذاتها [illegible]
[illegible] لا يمكن [illegible] الجسمية العامة المشتركة في جميع الاجسام لكونها مختلفة ولا الهيولى لما تقدم
من انها قابلة لا يكون فاعلا فضلا عنها اذن امور مختلفة غير الهيولى والصورة وتلك الامور مقارنة لها لتساوي
نسبة المفارق الى جميع الاجسام وهي متعلقة بالمادة لاتصافها بما يتعلق بالامور الانفعالية كسهولة قبول
الفصل والوصل وعسره وهي صور لا اعراض لامتناع ان يحصل الجسم وعنه لم يكن موصوفا باحد من
الامور الثلاثة لعسر التكون عن الاين او الوضع وليس يكون في جميع الامكنة وعلى جميع الاوضاع فاذن جسم لعينه لم يكن
في مكان او وضع غير معين [illegible] ان كل جسم [illegible] ان يحصل مكانا او وضعا معينا بسبب ما طبيعي فاذن لا يخلو كل جسم

عن السفر الحاق بمكان خاص او بوضع خاص معين وذلك هو الصورة النوعية المغايرة للعامة المشتركة وهذه
الصور تختلف باعتبار آثارها فالمقتضية للتكيف بسهولة قبول الانفكاك وعسره يكون مناسبا للتكيف والمقتضية
لاستحقاق الامكنة مناسبة للاين وهكذا في سائر الاعراض وانما كانت هذه الصور مغايرة للاعراض للعلم بان كثيرا
الحكم [illegible] عن حصول في ذلك الاين ولان يتغاير في بعض الاجسام مع زوال الاعراض بدل على المغايرة
فان السبب المعين ليس هو الشكل التابع ولرده الى الشكل الطبيعي [illegible] عند حدوده او
اضعافه بالقسر او بتكيفه والاعراض من وجوه الاول اشتراك الاجسام في الجسمية مع ان الاجسام كما اختلفت
في الصفات المذكورة يعدا اختلفت في الصور التي حصلت مبادى تلك الصفات فان اقتضى
اختلاف الاعراض اسنادها الى صور تختلف اقتضى اختلاف الصور اسنادها الى امور تختلف ويتم الكلام فيها
في الاول فيلزم التسلسل لا يقال اختصاص الجسم العنصري المعين بالصور المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث
تلك الصورة فيها كانت موصوفة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة واما اختصاص
الاجسام الفلكية بصورها النوعية فلان لكل فلك مادة هي لها بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة انما تقبل
الصورة التي حصلت فيها دون غيرها لانا نقول اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى يقال الاجسام
العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الاتصاف بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى
لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية اللاحقة واما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفية
المعينة لان مادته لا تقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا التقدير يسقط الحاجة الى اثبات هذه الصور الثاني نقض
بان الاعراض في مباديها معارض [illegible] كيفية الجسم متعلقا على تلك المبادى وسائر الاحوال المذكورة فان
سميت تلك المبادى بعد وضع ما تقدم [illegible] الكيفيات [illegible] في الجسمية [illegible] ان يحصل الاجسام
انواعا وصدور الاعراض المذكورة ولنسبت الاستعدادات والمواد كذلك [illegible] الرابع لم يعنى في
التسمية [illegible] في المعنى والمعارض وامتناع الانفكاك [illegible] الرابع ذكرنا انا لا نجد [illegible] الاشياء لا يدل
على امتناع الانفكاك [illegible] لو سلمنا انه لابد من امر زائد في الجسم ليكون مبدا لهذه الكيفيات لكن لم قلتم انه لابد
من ثبات ذلك في كل جسم فان عدم قبول الفلك للكيفيات [illegible] لا يمكن [illegible] بانه لابد [illegible] لاجل صورة زائدة
لان تلك الصورة ان لم يكن لازمة للجسمية [illegible] وهو عدم قبول الكيفيات [illegible] لازما ولو كانت
لازمة فلذلك اللزوم ليس للجسمية [illegible] وللهيولى [illegible]
[illegible] فالمقصود حاصل لانه لو جاز ان يكون لزوم تلك الصورة [illegible] في اللزوم [illegible] مثله في لزوم الشكل
والمقدار [illegible] بان يكون ذلك اللزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصورة فلم لا يكفي في لزوم عدم الاعراض

للاتصاف

ايضا

يكون متقدمة على الهيولى وشريكة لعلتها ومن حيث هي متشخصة محصلة في الخارج يكون متأخرة عن الهيولى لأن الهيولى
هي السبب القابل لتشخصها وتحصلها وهذا هو معنى قوله إنما يقتضي كونها محتاجاً إليها في أن تستوي للصورة
وجود أي لم نقل هي العلة الموجدة للصورة ولا أنها العلة القابلة لتشخصها وتحققها بل قضينا بالاحتياج
أنها محتاج إليها في وجود شيء يوجد الصورة به أو معه أي قضينا أن الصورة تحتاج إلى الهيولى في
وجود التناهي والشكل اللذين يتشخص ويتحصل الصورة بهما أو معهما موجودة لتكون الهيولى قابلة لهما فإن
الهيولى متقدمة على تلك الشيء وعلى الصورة المتصورة بتلك الشيء من حيث اتصافها به لا على الصورة من حيث هي
صورة وفيه ما تقدم من أن الرئيس بعد أن بين أن الصورة لا يجوز أن يكون علة مطلقة أو آلة أو واسطة
للهيولى مطلقاً أي الصورة ليست محتاجة إلى الهيولى أما الصورة التي يكون زوالها عن الهيولى فليست متأخرة في
الوجود عن الهيولى لأن الصورة الجوهرية إذا زالت عن المادة فإن لم يحصل عقيبها في المادة صورة أخرى
يكون بدلاً عنها لم تبق المادة موجودة لما تقدم من أن الهيولى لا تخلو عن الصورة وإذا كان كذلك فالشيء الذي
عقب الصورة الزائلة بالصورة الحادثة مقيم للمادة وحافظ لوجودها لو أسقط ذلك البدل ثم إنه
لا يلزم من صدق قولنا إن ذلك المعقب يحفظ وجود المادة بذلك البدل صدق لو زال ذاته يحفظ ذلك
البدل بتلك الهيولى لأن الشيء ما لم يوجد لم يكن حافظاً لوجود غيره فلو كانت الهيولى مقيمة للصورة كانت تقوم
أولاً ثم يصير بعد ذلك مقيمة للصورة وقد تقدم أن الصورة مقيمة للهيولى فيلزم أن يكون كل منهما سابقاً على وجود
الآخر وأما الصورة التي لا يمكن زوالها كالفلكيات فإن التلازم فيهما بأن التقدم ولا يمكن أن يكون الهيولى علة
للصورة لأن القابل لا يكون فاعلاً فبعض العكس وليست الصورة علة مطلقة ولا آلة ولا واسطة مطلقة فيهما لما
مر فهي شريكة أعرض صاحب الفصل المتأخرين بأن هذا مناقض لما تقدم لأنه يدل على أن الصورة متقدمة على
الهيولى ولما كان كذلك أي التقدم الهيولى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة على امتناع كون الصورة علة للهيولى
مبنية على أن للهيولى تقدماً بوجه ما على الصورة وإنما قال فمعقب البدل مقيم للمادة لا أي بالبدل المعين
يجد على الإطلاق فإن الجسم لا ينفك عن أين ما وشكل ما ومقدار ما وإذا كان كذلك فمن زال أين معين
أو شكل معين أو مقدار معين فلا بد وأن يحصل أين آخر وشكل آخر ومقدار آخر ليكون بدلاً لما مضى ثم لا يلزم أن
يكون هذه الأعراض صوراً مقومة للمادة فعلمنا أن معقب البدل لا يجب أن يكون مقوماً للمادة بذلك
البدل بل يوضح ذلك لكن إنما يصح في بعض الأشياء والبرهان أنما أفاد الفصل المحقق بأنه يتبين كيفية تقدم
الصورة على الهيولى وأشار إلى أن المسألة لا يسعنى الأسعد الوجود والعدم الكائنة معية للصورة
لكانت معدومة بنفسها قبل وجود الصورة إما بالذات أو بالزمان وهو محال وهذا الفصل هو الذي أورد

في بيان أنه لا يمكن أن يكون الصورة علة مطلقة للهيولى تتضمن ذلك امتناع كون كل منهما علة مطلقة للآخر لكنها إن قام
كل منهما من الآخر بجهة الصورة من حيث هي صورة سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها التي هي علة ولم يكن الهيولى
من حيث هي هيولى سابقة على الصورة لأن الهيولى من حيث هي هيولى قابلة محضة بخلاف الصورة فلا يمكن أن يصير فاعلاً
ومعطياً للوجود وامتناع انفكاك الجسم عن أين ما إنما يقتضي احتياج الجسم في كونه جسماً لا في وجوده وتشخصه إلى الأين
من حيث هو أين ما لا من حيث يحتاج إلى أين معين والأين من حيث هو أين ما يحتاج إلى الجسم من حيث هو جسم ما ومن حيث هو
أين معين يحتاج إلى جسم معين وقوله ثم لا يلزم أن يكون هذه الأعراض صوراً إلى آخره على أنه ظن أن الشيء إذا افتقر وجود
الصورة بأنه معين للمادة فقط وهذا هو من باب توهم العكس فإن كل صورة معينة وليس كل معين صورة
بل المعين الذي هو الصورة إنما هو جوهر يعين جوهراً هو محله ومادته وهذه أعراض قائمة أيضاً لأنها
قامت أجساماً متشخصة لا في جسميتها بل في تشخصاتها العارضة لجسميتها ولذلك يتم تشخصات الجسم فإذن النقض
بها ليس بمتوجه وقوله فعلمنا أن معقب البدل لا يجب أن يكون مقوماً للمادة بذلك البدل فليس بنتيجة لما ذكره لأن الذي
ذكره لم يتبين إلا كون معقب الأين معيناً للجسم المتشخص بالأين وذلك لا ينافي إقامة المادة بالصورة البحث
الرابع في كيفية تشخص المادة بالصورة والصورة بالمادة قال المحقق نصير الملة والدين قدس الله روحه
عند هذا البحث وما سلكت تشخص كل من المادة والصورة فإن المادة تتشخص بالصورة المطلقة أي بذات
الصورة من حيث هي هي لا بالصورة المعينة فإن الهيولى إنما تفتقر في هذه الهيئة لعينها لأجل صورة تشخصها
وتعينها لا من حيث إنها صورة معينة بل من حيث إنها صورة ما فإن أي صورة اقترنت بالمادة كانت
تلك المادة بعينها هي المادة المقترنة بالصورة الأولى وأما الصورة فلا تتشخص بذات الهيولى من
حيث إنها هيولى ما لأن هذه الصورة لم تصر هذه الصورة المعينة لأجل الهيولى من حيث هي
هيولى ما وإلا لأمكن أن تفارق هذه الصورة هذه المادة وتتعلق بغيرها وهو غير معقول فإذن
إنما تتعلق بهيولى معينة بخلاف الهيولى المتشخصة بذات الصورة من حيث هي صورة ولهذا أمكن أن يفارق
الهيولى الصورة المعينة وتتصف بغيرها فيوجد الهيولى ولم يكن تلك الصورة بعينها فتتشخص الصورة بالهيولى
المعينة وتتشخص الهيولى بالصورة المطلقة ولأن ذات الهيولى هو حقيقة القابلية والاستعداد فلا يكون
فاعلاً للتشخص وفيه ما تقدم من منع عدم كون الشيء قابلاً وفاعلاً وأيضاً إذا خلعوا الحيثيات يكون الهيولى
بها قابلة للصورة وفاعلة لتشخصها فلا امتناع وكون الهيولى حقيقتها نفس القابلية والاستعداد باطل
لأن ذلك أمر نسبي لعرض أفضل المتأخرين على الرئيس في تعليل تشخص كل منهما بذات الآخر
عند ورود لأن ذات كل واحد منها علة لتشخص الآخر بأن يتشخص كل منهما بذات الآخر

من تلك الآثار اعلم لشيء من تلك العوارض اجاب الفاضل المحقق بان هذا البيان يفيد بافتقار الشكل عن ماهية الصورة
والصورة من حيث الماهية لا يتعلق بالتناهي والتشكل بل انها لا ينفك عنهما من حيث الوجود فقط ومعناه ان
الصورة الشخصية محتاجة في تشخصها اليهما ولا يتعدان يحتاج التي في تشخصها الى ما يتأخر عن ماهيتها كالجسم الى الاين و
الوضع المتأخرين عنه فاذن التناهي والتشكل متأخرين عن الصورة الشخصية من حيث تشخصها وان كانا متأخرين
عن ماهيتها وهذا القدر كاف في هذا الموضع والتناهي والتشكل من توابع المادة لما مر واذا تقرر هذه
المقدمات الاربع فنقول الهيولى متقدمة على التناهي والتشكل وهما اما متقدمان على الجسمية او موجودان معها والهيولى
متقدمة اما على المتقدم على الصورة او على ما مع الصورة وعلى التقديرين فالهيولى يكون متقدمة على الصورة فلو
كانت الصورة علة او واسطة علة لوجودها لزم تقدمها على الهيولى المتقدمة عليها وهو محال الرابع الصورة
الجسمية عند ورود الانفصال عليها تبطل وكذا سائر الصور فانها تتبدل فلو كانت المادة معلولة لتلك الصور
لوجب عدمها عند عدم تلك الصور لكن العدم على المادة محال فاذن ليست تلك الصور علة مستقلة للهيولى
فهي اذن شريكة العلة وذلك الشيء الذي يشارك الصورة في تقويم المادة يمتنع ان يكون جسما او جسمانيا والاعاد التقسيم
فهو اذن جوهر عقلي وتحقيقه انه اذا ظهر انه لا بد من موجود مؤثر عقلي مفارق مجرد وثبت ان تأثير المفارق
لا يصل الى القوابل الا عند صيرورته كذلك ... الا ان تأثيره عام وذلك الاستعداد انما يحصل
قبل صورة موجودة ثم فاذن وصول فيض المفارق الى المادة بواسطة الصورة فيكون للصورة هذا النوع
من التقدم والاعتراض من وجوه الاول ان الثلاثة لم يثبت العلية فانه لا دليل عليه مع انه منقوض بالمقادير
والجوهر والوضع ... جاز ان يكون الهيولى علة ويمنع امتناع الجسم الهيولي والعلاج لا يمكن ادعاء ان
نسبة الهيولى الى جميع الصور فان هيولى الفلك عندهم مخالفة بالحقيقة لهيولى العناصر ولا تقبل صورة العناصر
وكذلك هيولى العناصر لا تقبل صورة الفلك وكيف يصح منهم ادعاء ان الهيولى متساوية النسبة الى جميع الصور
وقابلة لها كلها ولا نسلم ان ما افتقر الى الشيء في ذاته وجب افتقاره اليه في علته وليست الموجودية جزء
الموجدية فان الموجدية نسبة لاحقة لوجود المؤثر ومن المحتمل ان يكون في اصل الوجود محتاجا ولكن في ذلك التأثير
يكون غنيا وفيه نظر والصورة حالة في الهيولى فيستحيل ان يكون جزء علة وجودها لان الحال محتاج الى المحل
مستغن عنه فلا يكون جزء علة وجودها لان جزء العلة متقدم على العلة والعلة متقدمة على المعلول فعدم العلة
علة لعدم المعلول والعلة اذا كانت مجموع شيئين فاذا عدم احدهما لم يبق للعلة وجود وكذا لو عدم احد قيودها لم
يبق العلة من حيث هي واذا زالت العلة وجب ان يزول المعلول فعند زوال الصورة المعينة يجب عدم الهيولى في
ساكتين فيها افضل المحققين قدس الله روحه في هذا الموضع بما الذي هو جزء العلة العدم لانه ليس الصورة الشخصية

خارجة عن المادة وتخلفها بدل اليد والعلة هي الصورة من حيث هي صورة والصورة من حيث هي صورة لا تنعدم
لان كل صورة شخصية تعدم فانه تعقبها صورة اخرى فلا يعدم الصورة من حيث هي صورة والصورة من حيث
هي صورة يمكن ان يكون جزء العلة ولا يمكن ان يكون علة تامة لانها انما يكون علة تامة في وجود شيء لو كانت موجودة بالفعل
ولا وجود الا للشخص والحاصل ان المؤثر في وجود الهيولى المعينة هو وجود المفارق وهو شيء متعين الذات
فلا يكون ذات الهيولى واما الصورة فانها كالعرض شرائط لوصول شرط المفارق والحاجة الى الصورة ليست
من حيث هي تلك الصورة بل من حيث انها صورة والمعلول المعين الشخصي وان كان يستدعي علة معينة لكن لا يستدعي
ان يكون شرائط التأثير امورا معينة انها فالصورة معتبرة في هذه الشرطية من حيث ماهيتها لا من حيث اشخاصها والمسألة
انما هي الاعيان والتشخصات لا الماهيات وفيه نظر لان الكلي الطبيعي موجود في الاعيان فجاز ان يكون علة ولان لوازم الماهية
لا مدخل لها في العلية ... الصورة اذا كانت شريكة لعلة الهيولى كانت متقدمة لكنها محتاجة الى الهيولى فيكون الهيولى متقدمة
عليها فيلزم تقدم كل منهما على الاخرى وذلك محال ... على المادة متى كانت متقومة بصورة فانه عند ذلك يعرض
لها من العوارض ما يعرض المادة لاجلها فيستعد لقبول صورة اخرى فالمادة عند ما يكون علة موجبة بوجه ما للصورة
لا يكون محتاجة اليها ولا متقدمة بها بل يكون متقدمة بالصورة ان ... احتاجت المادة اليها لم يكن ...
التناهي في الحدوث فانقطع الدور ... انما السؤال لو كانت حاجة الصورة الى المادة في الحدوث فقط واذا كان
الحاجة مستمرة بعد الحدوث فالاشكال غير زائل لا نقول الهيولى معينة في ذاتها ... عليها وهي العقل الفعال ...
ان افتقارها الى الصورة المعينة ليس لتعينها بل من حيث ماهيتها والصورة في ماهيتها غنية عن المادة لكنها محتاجة اليها
في وجودها فانقطع الدور لاختلاف الجهتين وفيه نظر فان العلة كما يكون وجودها كذلك يكون وجود جزئها فنقول مطلق
الصورة ان كان موجودا امكن ان يكون علة تامة وان لم يكن موجودة لم يكن العلة التامة موجودة لوجود
وجودها عين وجودها ... فمطلق الصورة ليس ... معلول لاحتياجها الى المادة فلنا فكذا لا يجوز ان يكون جزء
العلة بل هذا يكون اولى ح اعترض الشيخ على نفسه بانه اذا كانت الهيولى محتاجة الى التناهي فان يستوي للصورة
وجود فقد صارت الهيولى علة للصورة في الوجود ساير ... واجاب بانا لم نقل يكون محتاجة الى التناهي في
ان يستوي للصورة وجود بل قضينا بالاحتمال انها محتاجة الى التناهي في وجودها ... الصورة به ... فانه
ليس كل ما احتاج الشيء اليه وجب ان يكون علة للشيء بل قد يكون وقد لا يكون اعترض الفاضل المحقق بان هذا
القول بان الصورة محتاجة الى الهيولى ام لا فان قلت ... ان الصورة شريكة لعلة الهيولى لانه يلزم
من القول بكون الصورة متأخرة ومتقدمة معا وان قلت ان الصورة لا تحتاج الى الهيولى لم يكن الهيولى متقدمة
بوجه ما على الصورة فبطل ... ثم اجاب الفاضل المحقق بانه يذهب الى ان الصورة من حيث هي صورة

المعلولين يكون من المضاف ليست حيث يتقدم بطلان زيد معه علته معناها وجوب تعقلهما معا وقد تقرر ان معنى
التلازم هو وجوب المصاحبة في الوجود ولا ريب ان معلولي العلة الواحدة متلازمان فانه يصدق
كلما تحقق احد المعلولين ثبتت العلة وكلما ثبتت العلة ثبت المعلول الآخر وهذا هو معنى التلازم مع ان كل واحد من
المعلولين مستغن عن الآخر واما المتضايفان فليس البحث عن المتضايفين المشهوريين بل عن المعنى الحقيقي فانهما متلازمان مع
انه لا علية لاحدهما للآخر ولا تقدم له على صاحبه لا في الذهن ولا في الخارج والذي ذكره انما يأتي في المتضايفين
المشهوريين لكن المعترض بصدد المشهوري ب الهيولى غير متقدمة في الوجود على الصورة لوجوه آ المادة
من حيث هي قابلة والقابل من حيث هو قابل ممكن الوجود بالنسبة الى المقبول فالمادة من حيث هي يكون
بالنسبة الى الصورة بالامكان فلا يكون سببا لوجود الصورة اللهم الا ان يكون للهيولى جهة اخرى باعتبارها يكون
سببا للصورة وح يكون تلك الجهة مغايرة لجهة القابلية فاسم الهيولى لا يكون متناولا لهذا الاعتبار الا بالاشتراك
وفيه نظر فان الواحد ان تعلق المقبول من حيث هو مقبول ممكن الوجود بالنسبة الى القابل اما القابل فانه واجب
الثبوت للمقبول لامتناع وجود المقبول بدونه فانه على ما قد عرفنا امكان اجتماع نسبتي الوجوب والامكان
باعتبار تعدد الجهات ولا شك ان جهة القبول غير جهة العلية ب العلة متقدمة بالوجود على المعلول فلو كان
المادة علة للصورة لتقدمت بالوجود على وجود الصورة لكنا قد بينا ان كون المادة بالفعل بسبب الصورة
فان كان كل واحد لا يكون بالقوة والفعل الا اذا كان مركبة يتقدم كل منهما على الآخر وفيه ما تقدم من امتناع
كون الشيء الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ج المادة قابلة للصور غير متناهية فلم يكن سببا لصورة معينة اللهم الا
اذا انضاف اليها ما لاجلها تصير الصورة المعينة اولى بالوقوع فح لا يكون المادة من حيث هي الا القابل
واما السبب لوقوع تلك الصورة فهو ذلك الذي انضم الى المادة فيكون ذلك المنضم هو الصورة وفيه نظر لمنع
الملازمة واذ تمهد هذا فان المتقدمين عقولي المادة والصورة متلازمان وليس يلازمهما في الماهية
ولا الامكان مضايف وكان لا يمكن تعقل الجسمية الا اذا عقلنا ان لها مادة وان لا نعقل ماهية المادة الا اذا
عقلنا ان فيها الوهم جسمية ملكية لكن يكون ذلك بان اثبات المادة الجسمية يحتاج الى البرهان وملازمة الجسمية للمادة
مطلوبة بالبرهان عرفنا ان هذه الملازمة ليست للماهيتين بل بين الوجودين وقد بينا ان كل ما كان
كذلك فانه يكون احدهما علة لصاحبه وثبت انه امتناع علية المادة في الصورة بقي ان للصورة الجسمية تقدم
معقولة لاجل ان لم يكن الصورة هي سبب لوجود المادة اولا وكذا يا قل الوجوه لان الصورة
الجسمانية محتاجة الى المادة والمحتاج الى الشيء يستحيل ان يكون علة مطلقة له اما لحاجة في ذاتها الى الشيء كما
في ولعلها الى ذلك الشيء لان الوجود جزء من الوجدان فلو كانت الصورة الجسمية علة للهيولى لكانت علتها للهيولى

بواسطة الهيولى فيكون الهيولى واسطة في حصول نفسها فيكون الهيولى موجودة قبل وجودها هف الثاني الصورة
الجسمية لا توجد الا مع التناهي والشكل وهما من لوازم المادة وهذا الدليل موقوف على مقدمات ا
المتأخر عن المتأخر عن الشيء يجب ان يكون متأخرا عن ذلك الشيء سواء كان التأخر بالذات او بالزمان وهذه مقدمة بينة
ب الشيء الذي يكون مع المتأخر عن الشيء يجب ان يكون متأخرا عن ذلك الشيء الثالث وقد نص الشيخ في الاشارات
على هذه المقدمة في عدة مواضع منها المطلب في النمط الثاني في بيان ان محدد الجهات متقدم بالوجود
على الاجسام المستقيمة الحركة قال لان محدد الجهات متقدم على الجهات التي هي مع الاجسام المستقيمة الحركة لو
متقدمة عليها والمتقدم على المع متقدم ج استعملها ايضا في النمط الاول حيث بين ان الحاوي لو كان متقدما
على المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم زعم ههنا ان الفلك الحاوي الذي هو مع التقدم
المتقدم على الفلك المحوي غير متقدم على الفلك المحوي فح ان المع المتقدم بالذات لا يجب ان يكون قبل
والمع البعد يجب ان يكون بعد والغرض مستعمل قال واصل الجمع المعية يطلق على المتلازمين اللذين يتعلق احدهما
بالآخر اما من حيث التصور او من حيث الوجود كالجسمية والتناهي والتشكل في الوجود وكالجسم المستقيم الحركة
والجهة التي يتحرك فيها وذلك الجسم في الوجود وكوجود الملأ ونفي الخلاء على تقدير كون نفي الخلاء امرا مغايرا له في التصور
وقد يطلق على المتصاحبين بالاتفاق كمعلولين لعلة انهما صدرا عن علة واحدة بحسب امرين او اعتبارين فيهما
ولا يكون لاحدهما بالآخر تعلق غير ذلك كالفلك المتقدم المذكور ولا شك ان وقوع اسم المع في الموضعين
ليس بمعنى واحد فلعل الغرض هو تلك المباينة المعنوية ج قد بينا ان الجسمية لا تنفك عن التناهي والتشكل فظاهر
انها لا توجد الا مع الجسمية وقد بينا ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما فهما اذن غير متأخرين عن الجسمية ولا يكون
متأخرا عن الشيء وهو الا مع الشيء او يكون متقدما عليه وقد بينا ان التناهي والتشكل لا يكونا من قبل الجسمية
او معها او عرضا فصل المباين بان الشكل هيئة احاطة الحد او الحدود بالجسم فهو متأخر عن الحد
بالذات فهو متأخر عن الحدود ومتأخر عن المقدار لكونها نهايات المقدار بالذات الحال
عن محله وهو بالذات الى الجسم والمقدار متأخر عن الجسم بهذا النحو من التأخر والجسم متأخر عن الجسمية الذي هو جزء
منه تأخر المركب عن اجزائه بهذه المراتب فكيف يكون علة له ان متقدم عليها فكيف يمكر الشيخ ان يكون ان
الشكل مع الجسمية و الغلط في البيان الاول انه لو قلنا لما لم يكن الجسمية علة لهما فهما اذن غير متأخرين عنها
فان ما لا يكون علة للشيء لا يكون متقدما عليه بالعلية والتقدم بالعلية اخص من التقدم المطلق ولا يلزم من نفي
الخاص نفي العام فلعل الجسمية وان لم يكن متقدمة عليهما بالعلية لكنها متقدمة عليهما بالطبع كتقدم الواحد على
الاثنين وكتقدم اجزاء الماهية المركبة على جملتها الا انه واعراضها اللازمة والزائدة ولم يمكن

٢

وهو منشأ كذا كان

الصورة وجودها حالتي محل واحد ولم يكن احدهما بالكلية اولى من الاخر وان سابقنا كانت المادة مبنى لوجود الكل
ولم يبق وجه ان احتاجت الى مادة بسبب المواد والا فالصورة التي وجودها هي لو بينهما من غير احتياج الى المادة
لا لان تقدم الصورة في الوجود والحدوث عليها ثبت لكونها اولى بان يكون كلامه لا بالمواد ولكن يعود بان الوجود
وهو سببا في السود عن المادة قال الفاضل المحقق مبنى الاختلاف هو المادة فهي كما لو بدا انها وكما لو منها
من الصور والاعراض المادية بها كالزمان الذي يتصف بالعدم والا فلذاته ولهذا الاشيا معدومة ومنها
لذلك احتاجت الصورة في اختلاف احوالها الى المواد ولم تحتج هي الى غيرها وقد نظر فان المادة قابلة
لكيف تصدر عنها الاختلاف والقابل عندهم لا يكون فاعلا ثم لو كان الاختلاف بالمادة لما حصل
الاتحاد بل يعلم بالضرورة انا لو فرضنا مقدارا محدودا اطول من اخر اقصر فان هذه التفاوت مجرد
بالضرورة من غير المادة وايضا كيف يكون المادة مبنى الاختلاف وعندهم مادة الجسم واحدة مع ان
كل الجسم وجوده مختلف فان كان بالمادة لزم وجود ما لا يتناهى من الابعاد فهو الوجه الثاني
عن الصورة كالتي كلها في المقدار والمقدار من لوازم المادة فالصورة العقلية المادية مادة معه
الاعراض عند الوجه الثالث الصورة المفارقة ان كان لها اشارة فهي ذات جهة وجهة
بمادة وان لم يكن مشارا اليها فهي غير الصورة التي اشير اليها حال كونها مقارنة والاعراض لا يسلم ان
الصورة حالة الخلو عن المادة يمكن مشارا اليه بالذات لكن الهيولى عرضا اليها بالذات فان ذاتها غير مختصة
بالجهة بل المشار اليه بالذات المقدار لا يقال المقدار علة لصورة الهيولى مشارا اليها بالذات لانا نقول
الهيولى لها ذات غير مختص بالوضع والحيز عندكم فالمقدار ان يتعطل عنه ذلك فالهيولى عرفا في تلك
الحالة وان لم يتعطل عنها ذلك استحالت الاشارة اليها الوجه الرابع ما تقدم في الهيولى
من انها ان حلت الصفة المادة حازت القسمة عليها وجاز على البعض ما يجوز على الكل فان ما رأينا
يعرض من تضاد فارقت الحد عن مقسومة ما كان ثابتا وما زال لاثبات ولاثبات ما لا يرد ها لنقدم الوجه
الخامس المخالطة ان كان لها التمايز فالشخص مما حصل للشخص وهو الاختصاص بالمادة المعينة يكن
موجودا في الحالين فالصورة بعد المفارقة ذات وضع فهي مقارنة وان كانت الصورة المفارقة
غير الصورة المخالطة بالشخص فذلك غير ممنوع بعد ان لا يتفقا في النوع فان الجاري على كل اشخاص
النوع الواحد واحد واللازم من الاول ممنوع لجواز ان يكون المخالطة والمفارقة امرين عارضين للشخص
الواحد في وقتين واشتراط عدم الاتفاق بالنوع مبني على كون المفارقة والمخالطة لازمين وهو ممنوع
الوجه السادس الجسمية قابلة للقسمة الفكية لانها فهو كل قابل للقسمة الوهمية قابل للانفكاك

عنها من وكل قابل للقسمة الانفكاكية له مادة فالجسمية لا تخلو عن المادة والكلام عليه قد تقدم البحث الثالث
في كيفية تعلق الهيولى بالصورة قال الفاضل الشيوخ البحث في هذه المسئلة يتوقف على مقدمة شاملة هي ان كل واحد من
الهيولى والصورة لا ينفك عن الاخر فبينهما تلازم وكل شيئين متلازمين في الوجود لا في الماهية فلابد ان يكون احدهما مفتقرا
الى الاخر بالعلية واحترزنا بقولنا في الماهية عن تلازم الاضافتين والدليل عليه كل شيئين يستغني كل واحد
منهما عن الاخر في جميع ما لا يوصل الا عند وجوده فانه يكون كل واحد منهما غنيا عن الاخر مطلقا واذا
كان غنيا عنه فلا يتوقف وجود احدهما على الاخر فلا يكون بينهما ملازمة فاذن لا بد في المتلازمين من ان يكون
لاحدهما حاجة الى الاخر او لا يحتاج الى ذلك الاخر فالاول هو المطلوب واما الثاني فهو ان يحتاجا
الى ثالث فلابد ان لا يتقدم احدهما على الاخر ولا يكون باحتياجه الى رجحانها على ان العلة الواحدة لا تقتضي اكثر من معلول
واحد فاذن صدور احدهما عن العلة قبل صدور الاخر وهو المطلوب واما ان يكون صدور المعلولين عن الواحد
فيبطل هذا القسم فان معلولي العلة الواحدة لو لم يكن لاحدهما حاجة الى الاخر لم يكن الملازمة بينهما ذاتية بل كانت
اتفاقية كناطقية الانسان وناهقية الحمار لكن الملازمة بين الهيولى والصورة ذاتية قال الفاضل الشارح
لا يلزم من استغناء كل واحد من الشيئين عن صاحبه صحة وجود كل منهما مع عدم الاخر لا دليل على صحة ذلك بل الوجود
يكذبه فان الاضافات لا توجد الا معا اذ ليس لواحد منهما حاجة الى الاخر لان احدى الاضافتين لو احتاجت
الى الاخرى لما تأخرت عنها فلا يكون معا والتزم من احتياج الاخرى اليها الدور فان قيل التلازم من غير علية
انما يعقل في الاضافات قلنا دعوى الحصر في الاضافات تحتاج الى برهان واجاب الفاضل المحقق بان التلازم
عند المحققين لا يقتضيه الا العلة الموجبة وذلك اما بينهما او بين معلولها او بين معلولي علة لا بكيف اتفق بل من حيث يقتضيه
تلك العلة تعلق ما لكل واحد منهما بالاخر وكل شيئين ليس احدهما علة للاخر ولا معلولا ولا ارتباط بينهما
بالانتساب الى ثالث كذلك فلا معنى لاحدهما بالاخر وذلك فرض وجود احدهما منفردا عن الاخر لكن الجمهور
لا يتفطنون لذلك ويظنون ان المتلازمين شيئين ليس احدهما علة للاخر بل يكونون عن ان يقتضي الارتباط
بينهما بالثالث ويمثلون في ذلك بالمضافين وليس يصح فانه ليس كل واحد منهما غنيا عن الاخر ولا انا احتاج منهما
الى ... فان كل واحد منهما صفة تثبت للاخر وتلك الصفة هي التي تسمى مضافا حقيقيا فاذن
كل واحد منهما محتاج لا في ذاته بل في صفته تلك الى ذات الاخر وهذا لا يكون دورا اذا اخذ المحتوى والصفة
معا على ما هو المضاف المشهور حدث جملتان كل واحدة منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضها الى الاخرى
لا الى كلها بل الى بعضها الغير المحتاج الى الجملة الاولى وظهر ان الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الجملتين كذلك
فاذن ليس التلازم بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر على ما ظنه ولا العكس الدور وظهر من ذلك ان

الملكة لان ذلك انما يكون لذي المقدار وهي في نفسها غير مقدارية وكذا الكلام في عرض السواد الحال في الكل او الجزء في
المحل وكذا الحال في الكل او الجزء فارق فاما ان يساوياه او لا والقسم ملازم عليكم لان الهيولى التي هي محل كل
المقدار غير التي هي محل بعض ذلك المقدار وليس ذلك الاختلاف تاما جاريا فيهما من المقدار لانا في منع الحال نفس
حال المحل مجردا عن الحال فلا يكون لها بعد حلول هذا الاعتبار المقدار الحالة فيه فاما ان يقال اختلف المقدار
او لم يكن الكلام فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل وهو محال الاختلاف بالكل والجزء لا يقتضي المقدار
فبطل الاصل دليلكم البحث الثاني في ان الصورة لا تنفك عن الهيولى استدلوا على ذلك بوجوه لان
الشكل لازم للجسم لوجوب تناهيه لان الشكل هو ان في حده في التناهي لانه ما احاط به حد واحد او حدود
لكنه اذا حقق كانت ماهيته من الكيفيات المختصة بالكميات على ما تقرر في الحد هنا النهاية فالمفهوم من الشكل
هو هيئة تحصل بسبب نهاية واحدة او اكثر من جهة احاطتها بالمتناهي فيجب ان يكون ذا شكل بالضرورة
والامتداد الجسماني متناه فهو ذو شكل فلا يخلو اما ان يكون هذا اللازم لازما له ولو انفرد بنفسه
عن الهيولى لزم ان يكون الشكل للجسم من حيث هو منفرد بنفسه عن المادة واما ان يكون للفاعل الحسي لا الامر
او يكون لازما لها حال القران للمادة لسبب اخر وهو الفاعل او لا يكون كذلك بل يكون بمداخلة
المادة ولواحقها في ذلك اللزوم فهذه اقسام ثلثة والاول باطل لانه لو لزم الجسم منفردا بنفسه عن
نفسها خالية عما يكتنف المادة من اللواحق كالفصل والوصل وسائر ما يحتاج فيه الى المادة من الانفعالات
لزم تساوي الاجسام في مقادير الامتدادات ونهايات التناهي في الشكل فكان الكل المفروض من
مقدار ما يلزمه ما يلزم كله لان الاختلاف في المقدار انما كان بسبب الفصل والوصل والتخلخل والتكاثف
والكيفيات الحاصلة المقتضية لذلك وبالجملة بسبب الانفعالات المادية عن غيرها وح يجب ان يلزم كل جزء يفرض
من الامتداد ما لزم الكل من المقدار فيكون من القليل والكثير منه واحدا حتى لو فرض اقل قليل
من الامتداد لكان الموجود من المقدار ما لو فرض اكثر كثير منه فلا يكون الكل ولا الجزء ولا القلة
ولا الكثرة والحاصل انه يفرض الكل والجزء في الامتداد ان وصفها بالفرض يستلزم رفعهما
لا بان يكون فرضهما ممكنا من حيث الفرض ويلزم المحال من حيث انه اجرا لهما بعد الفرض لان اختلاف
الكل والجزء فرع على التغاير والتغاير في الامتداد انما يتصور بعد وجود المادة فاللازم في هذا
القسم عدم تغاير الاجسام والثاني هو ان يكون الصورة مستلزمة للشكل حال كونها عن المادة و
علاقتها بسبب فاعل مؤثر فيه وهو محال الا ان يكون الامتداد الجسماني في نفسه من غير هيولاه قابلا لان تنفصل
والوصل لان التغاير بين الاجسام لا يتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض وذلك

من لواحق المادة المستلزمة لوجودها وبالجملة لا يمكن حصول الاختلافات المقدارية والكلية عن فاعلها
في الامتداد الا بعد كونه منفعلا لان ينفعل ويكون فيه نوع الانفعال الذي هو من لواحق المادة فاذن حصولها
نفس كونه ماديا وقد فرض مجردا عنها هذا خلف والثالث وهو ان يكون لزوم الشكل للصورة الجسمية لمشاركة
من المادة والاعتراض من وجوه الاول انا لا نسلم لزوم الشكل للصورة الجسمية بل للمقدار المتناهي وليس هنا صورة
جسمية على المعنى الذي يقوله الحكماء لا نسلم ان ثبات الاشكال مستلزم لتساوي المقدار وجوز الاختلاف في المقادير
انما كان بسبب الفصل والوصل اللذين من توابع المادة قلنا فلا حاجة بكم الى توسط الشكل بل كان يكفي في الحجة ان
يقال لو كانت الصورة مجردة عن المادة لزم تشابه الاجرام في المقادير لان سبب الاختلاف من الفصل والوصل
فتوسط الشكل مستغنى عنه سلمنا لكن لم لا يجوز على قوله لو كان كذلك لكانت الجسمية وحدها قابلة للفصل
والوصل قلنا ممنوع لانه لان الشكل مغاير للفصل والوصل لانا اذا اخذنا شمعة قدرنا على تشكيلها
بالاشكال المختلفة من غير ان يتبع ذلك فصل ولا وصل هذا الى ان يلزم التشكل لانهم قالوا الاول لم يكن بسبب لزوم الشكل
الامتداد المنفرد عن المادة [illegible] لان الامتداد له طبيعة واحدة فيجب ان يجد مقتضاها ويكون
شكل الكل والجزء واحدا وهم يقولون ان شكل الفلك لازم لطبيعته وصورته النوعية وهي تامة في الكل
والجزء وليس جزء الفلك شكل كله فاذا جاز استناد شكل الفلك الى طبيعته مع تساوي الكل والجزء فيها مع امتناع
[illegible] الشكل فلم لا يجوز ان يكون الصورة المنفردة تقتضي شكلا ولا [illegible] في كلها وجزئها وكذلك
حتى [illegible] اذا [illegible] حكم الكل والجزء فيها [illegible] كالارض [illegible] لبعض اجزائها في
توسط الاجرام واجاب عنه [illegible] بالفرق بما يقتضي لزوم المحال في احدى الصورتين دون الاخرى وذلك
ان الفلك له مادة فيعرض لها الكلية والجزئية [illegible] من الصورة النوعية [illegible] ذلك المقدار و
الشكل فيها [illegible] الكل مع ذلك السبب [illegible] ان يكون [illegible] فرض اجزاء [illegible] مثل ذلك [illegible] ان يكون الجزء مثل الكل
ما ذكر الجزء او الكل كلا واما الامتداد المنفرد عن المادة فلا يتصور له كل ولا جزء فضلا عن سائر عوارضهما
فلا يتصور فيه اختلاف ولا تغاير فاذن ليس حكمه حكم الفلك في ذلك فالحاصل ان للفلك صورة نوعية وجسمية
[illegible] الفلك ذلك الامتداد [illegible] ان يكون [illegible] صورة الكل وشكله لكونه حصل بعد حصول صورة
الكل للكل [illegible] هذا المحال للفلك [illegible] وهو معنى الكل والجزء المضاف احدهما الى الاخر [illegible]
الجزء [illegible] بعد حصول الكل واما المقدار لو انفرد لم يكن الكلية والجزئية اصلا فضلا عما يلزمهما [illegible]
طبيعة واحدة ولا يقتضي الاختلاف بالكل والجزء وليس هناك علة فاعلة ولا مادة قابلة فلا اختلاف [illegible]
والاعتراض انا لا نسلم امكان تعليل اختلاف الشكل بالكلية والجزئية بالمادة فان مادتي الكل والجزء ان [illegible] كانت

٣٢١

المعقول هو المقدار الذي يعبر عنه بالطول والعرض والعمق او غيره ثم لانسلم ان الجوهر لا يكون ذا وضع
ولا ملحقا الصورة ... لامتناع المتقسم الذي ذكرتم من انها اما ان يحصل في كل الاحياز او لا يحصل
في شيء من الاحياز او يحصل في البعض دون البعض لانا نقول جاز ان لا يحصل في شيء من الاحياز ولا ملحقها
الصورة دائما وهو السؤال الاول ... الان افضل المعقول ... ان هذا ... الهيولى لا تخلو
يمتنع ان تقترن بالصورة ولا بد ... على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة بل دل على ان الهيولى المجردة
غير مقترنة بالصورة ابدا ... العكس الى ان الهيولى المجردة المقترنة بالصورة لا يمكن ان يكون مجردة
اصلا وهيولى العناصر ... المقترنة بالصورة ... عن الصورة الجسمية وقد ظهر من قوله هذا ان البرهان
لا يدل على المطلوب بل على ... المطلوب ... ان يكون اتصاف الهيولى في حال تجردها باوصاف متعاقبة
بعضها ... باحد الاوضاع ... بعد حلول الصورة فيها ... افضل المعترض بان الهيولى
الموصوفة بتلك الاوصاف ... غير مجردة ولم ... مخصص ... من الاوصاف الى ...
الاوضاع واحد ... الاولى ... ان ... وجوب مقارنتها للصورة
فهو ممنوع وان ... انها غير موجودة ... على امتناع تجردها عن الصورة فان
حصر اسباب التخصص بالوضع في الصور ممنوع ... اللازمة للماهية لاني ... واحد حالة التجرد
اما حالة اقتران الصورة فلا يجوز ان يكون الوصف ... مخصص ... الصورة ... الكل ...
يلزم اذا قلنا بمصادفة الصورة الجسمية ... للمادة فلا يجوز ان ... الصورة الجسمية ... المادة لزمها
صورة اخرى تخصص الجسم بالحد ... الذي تخصص الجسم بالحد ... لان الصورة الجسمية وجب
ان لا تخلو شيء من الاجسام ... يلزم ان يخص جميع الاجسام بذلك الحد ولما لم يكن كذلك ... حصول
الصورة الجسمية ... على هذا التقدير ... ان ... الصورة النوعية كثيرة فالجسمية ...
لا يلزمها ... واحدة بعينها لكن يلزمها واحد لا بعينه ... لا يمكن ... منها ... الجسمية لم
يمكن ان يحصل مع الجسمية ... الصور واحدة ... الا ... الكل ... ان يحصل
فيها واحد وكلاهما محال ... الواحد غير مخصص ... لا يجوز ان لا يكون المخصص لازما
للصورة الجسمية ... لانه ملزوم ... المادة ان كانت عارية عن الصورة فاما
ان يكون لها امكان الاتصاف بالصورة او لا يكون فان كان لها ذلك الامكان ... لم يكن موجودة
على ... ولا ان كانت موجودة ... وجب حصول الصورة لان المادة قابلة
والشرائط حاصلة ولا شيء من جهات ... في ذات ... مع احتياج ... الامور لا بد

٢٢٠

٣٢٢

من حصول الاثر واما ان كان الشرط حادثا فالكلام في اختصاص ذلك الشرط بان حدث في ذلك الوقت دون ما قبله
كالكلام في الاول وهو يفضي الى التسلسل المستحيل ... الكلام ... واحدة ... وجودها ... الاستناد ... وهو
دليلنا ما ... ان حصلت في ذلك الوقت دون غيره ... بل ... في ذلك الوقت ... على الخصوص
من ... مخصص ... الجواب ... واحد ... المادة كانت ... تلك الصورة من صورة
الصورة اخرى ... فكانت موصوفة بالجسمية واما ... ان المادة ... ملكة العقول ... لا
... لان الامكان من لوازم الماهية واللازم ثابت ابدا وانا ... لم ... ان يكون للمادة ... كانت
ابدا موصوفة ... الا انها ... الاحوال ... كانت خالية عن الجسمية وقد كان في المادة قبل الجسمية
من الصفات والاحوال ... الجسمية ... فالذي ذكره ... امتناع خلو المادة عن الصورة ...
الى الدوام ... الاول لكن لا ... ذلك ... المادة في ذاتها الى الصورة ... لكن ... لا يجوز
ان يكون ... حصول الصورة في المادة والتسلسل الذي الزموه جار ... لكل ... الصفات
المادة بالصورة ... التعاقب ... المادة عن الصورة ... لذات المادة
... ابدا ... خالية عن الصورة كانت موصوفة بتلك ... الذي افاده البرهان
... انها عن الصورة موصوفة بالصورة ... وان ... عدم ... عدم العلة
... الصورة ... الصورة الجسمانية ... لا ... ان يكون صورة
جسمية ... لو كانت المادة موجودة ... بالفعل ... استعداد ... الصورة ... منا
ان الشيء الاحدي الذات لا يكون بالقوة والفعل معا ... ان يكون المادة المجردة مركبة من المادة والصورة
لكون المادة مبدا ... والصورة مبدا ... الحصول ولا يكون المادة المجردة
مجردة ... صورة ... المنع الجواب ... علينا ذلك لازم عليهم ولو كانت مع الصورة لانها ان لم تكن
موجودة بالفعل فالمطلوب ... كانت ... لو ... الجسم الواحد ... صورته
... قيل ... المفارقة ... الصورة عن الجسمين فان ...
كل المادة بصفتها كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وهو معلوم البطلان ... خالفته
لذلك ... لا ... كون احدهما ... اذ ذلك
انما يكون ... في المقدار ... المادة قبل اتصافها بالصورة كانت موصوفة بالمقدار ولذا كان المقدار
حاصلا كان ... حاصلا فالمادة قبل اتصافها بالصورة الجسمية موصوفة بها ... الاعراض ... الزمه
الانقسام ... الاتصال ... وهذا ... منهم ولا ... عليها المساواة وعدمها

المعقول هو المقدار الذي يعبر عنه بالطول والعرض والعمق او غيره فلانّا نسلم ان الجوهر لا يكون ذا وضع
ولا يلحقها الصورة الجسمية لامتناع المقسم الذي ذكرتم من انها اما ان يحصل في كل الاحياز او لا يحصل
في شيء من الاحياز او يحصل في البعض دون البعض لانا نقول جاز ان لا يحصل في شيء من الاحياز ولا يلحقها
الصورة دائما وهذا السؤال لا جواب له الا ان اقول المعقول والاولى هذا ما دل على ان الهيولى المجردة
يمتنع ان تقترن بالصورة ولا يدل البتة على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة بل يدل على ان الهيولى المجردة
غير مقترنة بالصورة ابدا ويمكن عكس النقيض الى ان الهيولى المجردة المقترنة بالصورة لا يمكن ان تكون مجردة
اصلا وهيولى العناصر والافلاك هي المقترنة بالصورة فهي لا تتجرد عن الصورة الجسمية وقد ظهر من قوله هذا ان البرهان
لا يدل على المطلوب بل على ما هو اعم من المطلوب وايضا يجوز اتصاف الهيولى في حال تجردها باوصاف متعاقبة
يقتضي احدها تخصيصها باحد الاوضاع الممكنة بعد حلول الصورة فيها [illegible] عرضه المعقول بان الهيولى
الموصوفة بتلك الاوصاف ان تخصصت بوضع فهي غير مجردة وان لم تخصص نسبتها من الاوصاف الى جميع
الاوضاع واحدة وفيه نظر لمنع الملازمة الاولى لانا نقول ان عنيت بعدم تجردها وجوب مقارنتها للصورة
فهو ممنوع وان عنيت بذلك انها غير مجردة عن شيء ما سلمنا لكن لا يدل على امتناع تجردها عن الصورة فان
حصر اسباب التخصيص بالوضع في الصور ممنوع سلمنا لكن يمنع الملازمة الثانية لان النسبة واحدة حالة التجرد
اما حالة اقتران الصورة فلا لجواز ان يكون الوصف الذي هو المخصص شرطا لاقتران الصورة سلمنا لكن المحال انما
يلزم اذا قلنا بمصادفة الصورة الجسمية وضعها للمادة فلم لا يجوز ان تصادف الصورة الجسمية حين صادفت المادة ان يقتضيها
صورة اخرى تخصص الجسم بالحيز المعين فتلك التي تخصص الجسم بالحيز المعين ان كان لازما للصورة الجسمية وجب
ان لا يخلو شيء من الاجسام عنه فكان يلزم ان يختص جميع الاجسام بذلك الحيز وان لم يكن لازما امكن حصول
الصورة الجسمية منفكة عنها وعلى هذا التقدير يعود المحال بان نقول الصورة النوعية كثيرة والجسمية ان كان
لا يلزمها من تلك واحد بعينها لكن يلزمها واحد لا بعينه فنقول اذا لم يكن الواحد منها لازما للجسمية بعينه لم
يكن بان يحصل مع الجسمية تلك الصورة واحدا اولى من ان يحصل غير ذلك الواحد فاما ان لا يحصل الكل او يحصل
فيها واحد وكلاهما محال واما الواحد غير مخصص فذلك محال وفيه نظر لجواز ان لا يكون المخصص لازما
للصورة الجسمية ولا يمكن انفكاك الصورة عنه لانه يلزم [illegible] المادة ان كانت عارية عن الصورة فاما
ان يكون لها امكان الاتصاف بالصورة او لا يكون فان كان لها ذلك الامكان فاما ان يكون موقوفا
على شرط او لا فان كان موقوفا فذلك الشرط اذا كان قديما وجب حصول الصورة لان المادة قابلة
والشرائط حاصلة ولا شيء من جهات العلة مختلفة في ذات واجب الوجود مع احتياج منه الى الموجد فلابد

من حصول الاثر وان لم يكن الشرط حادثا فالكلام في اختصاص ذلك الشرط بالحدوث في ذلك الوقت دون وقت اخر
كالكلام في الاول وهو يفضي الى التسلسل ويستحيل ان يوجد الكل دفعة واحدة لما يلزم وجود ما لا يتناهى من العلل دفعة
ولانها ما سبقها اذا حصلت في ذلك الوقت دون غيره فلابد لحصولها ما سبقها في ذلك الوقت دون غيره على الخصوص
من سبب مخصص فجميع الحوادث ليس دخولها في الوجود [illegible] واحد بعد اخر فالمادة كانت قبل تلك الصورة موصوفة
بصورة اخرى فاذن قد كانت موصوفة بالجسمية وان لم يكن لها امكان فيلزم ان المادة لم تكن ممكنة القبول للصورة وانه
محال لان الامكان من لوازم الماهية واللازم ثابت ابدا او الاعراض لم لا يجوز ان يكون المادة ولم تكن كانت
ابدا موصوفة بالصفات الا انها في بعض الاحوال قد كانت خالية عن الجسمية وقد كان في المادة قبل الجسمية
من الصفات والاحوال ما اعد [illegible] الجسمية والنقض فالذي ذكرتم يوجب امتناع خلو المادة عن الصورة نظرا
الى دوام فاعله المبدأ الاول لكن لا يوجب ذلك احتياج المادة في ذاتها الى الصورة سلمنا لكن لم لا يجوز
ان يكون هناك مانع من حصول الصورة في المادة والتسلسل الذي الزموه جار عندهم لكن الحق اتصاف
المادة بالصورة دائما بل جاز ان يتصف بالاعراض المتعاقبة مع تجرد المادة عن الصورة ان كان لذات المادة
وجب تجردها ابدا وان كان لامر فهو حين كانت خالية عن الصورة كانت موصوفة بذلك الشيء الذي افاد لها التجرد
فهو عند بدء ان هاهنا الصورة موصوفة بالصورة هو او الاعراض ان التجرد فقد عدمي فعلة العدم عدم العلة
فالتجرد عن الصورة معلل لعدم الصورة الجسمانية سلمنا انه لا يدرم امر لكن لم قلتم انه يجب ان يكون صورة
جسمية ثم لو كانت المادة مجردة لكان لها وجود بالفعل ولكان لها استعداد قبول الصورة وقد بينا
ان الشيء الاحدي الذات لا يكون بالقوة والفعل معا فيجب ان تكون المادة المجردة مركبة من المادة والصورة
لتكون المادة مبدأ ما فيها من الاستعداد والصورة مبدأ ما فيها من الحصول فلا تكون المادة المجردة
مجردة بل مع صورة ويمكن البحث منه الحجة على ان ذلك لازم عليهم ولو كانت مع الصورة لانها ان لم تكن
موجودة بالفعل فالمطلوب وان كانت لزم ما قالوه ثم لو قدرنا ان الجسم الواحد فارق صورته
وقدرنا انه قبل مفارقة الصورة انقسم بعد الانقسام ثم فارقت الصورة عن الجزئين فان ساوت
كل المادة نصفها كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره وهو معلوم البطلان بالبديهة وان خالفته
فذلك الاختلاف ليس بماهية [illegible] لوازمها فهو بالعوارض فيه هو كون احدهما كلا والاخر جزءا وذلك
انما يكون بسبب الانحياز في المقدار فاذن المادة قبل اتصافها بالصورة كانت موصوفة بالمقدار ولذا كان المقدار
حاصلا كان الجسم حاصلا فالمادة قبل اتصافها بالصورة الجسمية موصوفة بها هذه الاعراض الا انه مع
ان التقسيم يسمى كلا ومع الانفصال [illegible] وهذا على مذهبهم ولا يطلق عليها المساواة وعدمها عدم

يمكن الإشارة الحسية وهو المراد ههنا ولو كانت ذات وضع فإما أن لا تقبل القسمة في جهة من الجهات فيكون نقطة وهي منقطع
الإشارة وإما أن تقبل القسمة في جهة واحدة فيكون خطا أو يكون قابلة للقسمة في جهتين فيكون سطحا أو يكون قابلة للقسمة في الجهات الثلث
فيكون جسما لكن وجود النقطة بالاستقلال محال وإلا لكانت إذا وصل إليها طرفا خطين لا يخلو إما أن يلاقي أحدهما الآخر أو لا فإن لم يحجبها عن التماس
فيكون الطرفان متداخلين على الخط لا يزداد النقطة عنهما ويكون للخط طرف غير هذا ويعود البحث فيهما وإن حجبتهما لزم انقسامها
فيكون النقطة منقسمة وأما امتناع كونها خطا أو سطحا أو جسما فلأنها لو كانت أحد منها لافتقرت إلى مادة لأن كل
واحد من هذه قابل للانقسام وكل قابل للانقسام فهو مادي فيلزم أن يكون لمادة مادة وأما الثاني وهو أن لا يكون
ذا وضع فإذا اتخذها الصورة صارت ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا يخلو إما أن لا
يحصل الهيولى في موضع من المواضع أو يحصل وإن يحصل فلا يخلو إما أن يحصل في جميع المواضع أو في بعضها دون بعض
والأول والثاني محالان بالضرورة والثالث محال أيضا لأن في ذلك الموضع إما أن لا يكون أولى بها من غيره أو يكون أولى فإن لم
يكن أولى كانت متساوية النسبة إلى جميع المواضع فيكون حصولها في ذلك الموضع دون غيره ترجيحا لأحد الأمور المتساوية
من غير مرجح وهو محال بالبديهة وإن كان أولى بها فالأولوية إما أن يكون لأنها كانت حاصلة قبل أن لحقها الصورة أو حصلت
بعد ذلك وهذان باطلان أما الأول فلأن الهيولى قبل الصورة لم يكن متعلقا بالموضع الذي حصلت فيه مع الصورة فلا
يمكن أن يقال أن حصولها في ذلك إنما كان لأن الصورة لحقتها هناك لأن الهيولى لم يكن هناك ولا في موضع آخر
لامتناع هذا التخصيص للهيولى المتلبسة في صورة توجب لها وضعا معينا كجزء من الهواء مثلا إذا كان في موضعه
الطبيعي فإن صورته الهوائية توجب لمادته وضعا هناك أو يكون قد عرض للهيولى وضع هناك كجزء من الهواء خرج
عن موضعه بالقسر إلى الموضع الطبيعي للماء ثم عرض لها وضع هناك ثم فسدت صورته الهوائية بسبب ولحقت صورة الماء
بمادته هناك فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة لها في موضع خاص لكون ذلك الموضع أولى بها والأولوية
كانت حاصلة قبل هذا اللحوق بسبب الصورة السابقة والأحوال العارضة لها وأنه الجزء من الأرض ليس جزء
معين من جميع أجزاء الأرض الكلية إلى ذلك الجزء أولى مع ذلك فقد يخصص بجزء واحد من كل الجزء لأنا نقول
هذا الإمكان في الهيولى المجردة لأنها مجردة عن جميع الصور بحسب الوضع في التخصيص إلى المعين من الأرض مثلا
بجزء أو أجزاء من أن مادة ذلك الجزء كانت قبل اتصافها بالصورة الأرضية في صورة أخرى وكان لها
بسبب تلك الصورة وضع وكان ذلك الوضع على حال متى زالت تلك الصورة عن تلك المادة وحصلت
فيها الأرضية فإنه يتعين ذلك الجزء لها كالحجر الهواء إذا انقلب الهواء عنه وصادفته الأرضية فإنها (بشرط)
على أقرب الأمكنة من المكان الكلي الذي له بالوضع السابق الحاصل بسبب الصورة السابقة عليه لأن
يحصل للمادة وضع بسبب الصورة اللاحقة وهذا إنما يتم لو كان يتقدم كل صورة صورة وأما لو انتهت إلى صورة

غير مسبوقة بصورة أخرى لم يكن هناك ما يقتضي وقوع وضع خاص فيستحيل وقوعه لكنك تعلم أن ما لا يتناهى من الحوادث
وأما الثاني وهو أن تكون الأولوية حصلت بعد لحوق الصورة بالهيولى فهو باطل أيضا لأن الهيولى متساوية النسبة إلى
جميع المواضع التي يقتضيها الصورة التي لحقتها لأنها إذا لم يكن متساوية النسبة إليها بحسب ذاتها وبحسب الصورة وجب أن يستحيل
حصولها في بعضها فإن الصورة النوعية وإن اقتضت مكانا ما واحدا لكن تخصيصها في ما شاء ذلك المكان يستدعي
سببا لا محالة إلا أنه يجوز أن يخصص الهيولى بموضع جزئي كما لو كانت في صورة توجب لها وضعا معينا كالجزء من الهواء في
موضعه الطبيعي إذا صار ماء فإنه يخصص بموضع جزئي وبعض الموضع الطبيعي للماء لوجود الصورة المائية فيه وإنما لم
يقصد أي جزء اتفق منه بل قصد الجزء الذي هو أقرب أجزاء الموضع المائي إلى الموضع الأول فتخصيص ذلك الموضع الجزئي
بسبب الوضع السابق فههنا سببان أحدهما الصورة المائية وهي سبب لتعين الموضع المائي مطلقا والثاني الوضع
السابق وهو سبب لتخصيص الموضع الجزئي بالقصد لأنا نقول هذا غير ممكن هنا لأن الهيولى فرضناها مجردة عن
جميع الصور وكذا الأوضاع ولما بطل القسمان ظهر امتناع الفرض الأول وهو حلول الصورة الجسمية في الهيولى المجردة
فيمتنع حلول الصورة في الهيولى إلا على سبيل البدل بأن يكون حلول اللاحقة عقيب زوال السابقة لا يقال الجسم العنصري
لا يمكن انفكاكه عن الصور النوعية بعينها مع دوام اتصافه بها فلم لا يجوز أن يكون الهيولى إذا اتصف بالجسمية
وإن كانت غير واجبة الحصول في حيز بعينه لكنها يحصل في أحد الأحياز لأنا نقول لكل صورة نوعية جسمية بإزائها
مقتضية للهيولى في حيز اللاحقة والهيولى الخالية عن الصورة ليست كذلك فافترقا وإلا عرض لم لا يجوز أن يكون
ذات وضع ولا نسلم منافاته للحكم المذكور فإنه ليس كل ما صار ذا الوضع في الحكم فإن من الجائز أن يكون الهيولى في صورة
غير جسمانية يقتضي للهيولى أولوية الاختصاص بموضع دون موضع سلمنا لكن لم لا يجوز أن يكون نقطة قوله إذا وصل إليها طرفا
خطين لا تتهما إلا بأسر وحينئذ يكون لكل منها طرف غير الطرف قلنا ننقض بالخطوط الملاقية بنقطتها فإنهما
بعد أن عندكم ويكون طرف كل واحد من الخطين مباينا للطرف الآخر مع القول بالمادة وجود طرف أو غير
لا وإلا وهو محال وأنه عند وصول طرفي الخطين إليها وتداخلهما بأسرها لا يصير طرفي الخط متباينين عن خطيهما بل يصير
تلك الهيولى حالة في الخطين جميعا لا يلزم المحال الذي ذكرتم لا يقال أنها جاز على تقدير النقطة أن يستقل بذاتها جاز
أنه على سائر النقط ذلك فيجوز على كل واحد من طرفي الخطين بحيث يكون ذلك الخط لأنا نقول هذا إنما يلزم
لو ثبت أن النقط متماثلة وهو ممنوع سلمنا لكن لم لا يجوز أن يكون غير منقسم فإذا حلول فيه تكون الجسمية حصصها
يكون سببا ثم لا يجوز أن يكون خطا أو سطحا أو جسما تعليميا ويكون لها هيولى مجردة عن المقدار ويكون الموضوع
مقدار حال في مادة ولئن لم يكن هناك صورة جسمية لا يقال ذلك للمقدار إنما يتقدم مع الامتداد وقابل الاتصال
ولا نعني بالصورة الجسمية إلا ذلك لأنا نقول لا نسلم وجود امتداد واتصال مغاير للمقدار بل ذلك غير معقول إنما

للمباين عن حادث ومحل فاما لم يكن ذلك الشيء جسما او قوة حالة في جسم او موجودا للجسم ولا لجسمانية ذاته
لان ذلك الجسم ان اقتضى ذلك اللزوم لجسميته فكل جسم كذلك ولكانت الجسمية التي الملزوم لتلك الفلكية اولى بذلك
الاختصاص من جسمية اخرى وقد ابطلناه والثاني لو كانت تلك القوة من لوازم محلها عاد السؤال في المقتضي
لذلك اللزوم وان لم يكن من لوازم محلها فاذا فارقت محلها فان عدمت وجب ان يزول ما يقتضيها وذلك
محال وان لم تعدم عند مفارقة محلها كانت غنية في وجودها عن المحل فكل ما كان كذلك لم يكن له اختصاص
بمحل دون محل اختصاصا بالوجوب فهي اذن قوة مجردة متساوية النسبة في جميع [illegible]
[illegible] باثر او اصدار كان يجب ان لا يكون اقتضاؤه الوجوب موصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى
من اقتضائها الوجوب في سائر الاجسام ولنعود الى ما ذكرناه من وجوب اتصاف كل الاجسام بتلك الفلكية وهو
محال فعلم الان ان الجسمية انما لزمتها تلك الفلكية بسبب حلول تلك الجسمية فيه وحلول تلك الفلكية وذلك الشكل فيه ثم ان
ذلك الشيء لذاته يقتضي الصور [illegible] صارت متعاقبة [illegible] واجبة فاذن لجسمية الفلك محل وذلك هو
الهيولى ويجب ان يكون تلك الهيولى مخالفة لسائر الهيوليات والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج جسمية
الفلك الى محل وجب احتياج جسمية العناصر الى الهيولى فاذن [illegible] هذه حجة تكلفناها
لهم وهذا اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها لكني قد عرض لي الشك بعد ذلك
في بعض مقدماته فان الجسمية ليست عبارة عن وجود الابعاد بالفعل لان الابعاد من باب الكم ولا عبارة عن
نفس قابلية هذه الابعاد على ما ثبت بظواهر الكتب [illegible] القابلية للشيء امر ثبوتي ولانا لو كانت
وصفا ثبوتيا لكانت من باب النسب والاضافات فيمتنع ان تكون صورة مقومة فاذن الجسمية عبارة عن الامر
الذي لاجله حصلت هذه القابلية وذلك الامر غير محسوس ولا معلوم بالضرورة فان المعلوم بالضرورة
هو هذه المقادير فاما وجود امر اخر لاجله تحصل قابلية هذه المقادير فليس مدركا بالحس ولا معلوما
بالضرورة فاذن لا يمكن دعوى الضرورة في كون ذلك الامر مشتركا بين الاجسام كلها لاحتمال ان يكون
الامر الذي لاجله كان هذا الجسم قابلا للابعاد مخالفا بالنوع للامر الذي لاجله كان الجسم الاخر قابلا
لها فانه يجوز استناد الواحد بالنوع الى الكثير بالنوع فلا يلزم من حصول [illegible] الشكل للفلك [illegible]
[illegible] جسمية الفلك اشتراك الشكل [illegible] الاجسام كلها واما [illegible] عن هذا الدفع لظنهم ان الجسم هو نفس
الابعاد والمقادير ثم لما علموا انه لا اختلاف في طبيعة المقدار حكموا بان الجسمية [illegible]
ان الجسمية امر واحد ولذلك فانه لا يمكنه دعوى الضرورة في كون ذلك المعنى مشتركا بل لا بد له من برهان ونحن الى
الان لم نحصله والاعتراض لا نسلم امتناع [illegible] على الفلك على ما [illegible] سلمنا لكن لا نسلم اشتراك

الجسم على ما ذكره [illegible] سلمنا لكن لا نسلم ان عند وجود العلة يجب وجود المعلول لم لا يجوز ان يتخلف
اما لوجود مانع او فقدان شرط سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون لازما ملزوما للجسمية سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون الفاعل
المختار وهو الحق في هذا الباب

البحث الرابع في ابطال الهيولى لنا على ذلك وجوه الاول ان الهيولى اما ان يكون
ذات وضع او لا والقسمان باطلان فلا يكون لها وجود اما الاول فلان تحيزها اما ان يكون بالاستقلال او بالتبعية فان كان
الاول لزم اجتماع المثلين عند حلول الصورة الجسمية فيها ولزم الترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية لاحدهما بان يكون حالا
والاخر بان يكون محلا دون العكس ولان الهيولى ان احتاجت الى المحل [illegible] والا كانت الجسمية غنية عن المحل وهو المطلوب
وان كان الثاني وهو ان يكون حصول الهيولى في ذلك الحيز تبعا لحصول الصورة فيه كانت الهيولى صفة والصورة
موصوفة فتكون الهيولى صفة [illegible] دعوى ان الجسمية [illegible] الهيولى [illegible] لا حصول في الحيز الا على سبيل التبعية
[illegible] على سبيل الاستقلال لم يكن لها اختصاص [illegible] مجردة [illegible] الجسمية [illegible] وجودها مجردة
عن الحيز وحصولها في كل الاحياز والترجيح من غير مرجح [illegible] حلول الجسمية [illegible] العلم الضروري بان ما لا يختص بالجهة
بالذات والحيز يمتنع حلوله فيما له اختصاص بتلك الجهة الا بالذات لا بالتبعية فالقول بحلول الجسمية في محل [illegible] اقسام
[illegible] لو كان الجسم مركبا من امرين لكان [illegible] يجب ان يكون العلم بهما سابقا على العلم بالجسم
[illegible] العالم بالجسم ان يكون عالما بكل واحد منهما من غير برهان لان من شرط الذاتي ان لا يحتاج في اثباته للذات الى برهان
اعترض بان هذا انما يلزم لو جعلنا تمام ماهية الجسم فاما اذا لم نجعله [illegible] وهو انه [illegible] للابعاد الثلاثة
فلا لان ذلك لازم لاحد جزئيه اعني الصورة فان قبول الابعاد لازم من لوازم الصورة وظاهر بين عند العقل
ان هذا القدر لا يقتضي العلم بحقيقة الجسم واعترض افضل المحققين على الثاني بانها مشتملة على اقسام غير منحصرة فان ما لا
يختص [illegible] على سبيل الحلول في الغير [illegible] الافراد [illegible] بشرط حلول الغير [illegible] ولا يلزم من ذلك [illegible]
[illegible] لما تقدم من قضاء الضرورة بامتناع حلول ما يختص بالجهة فيما لا اختصاص له بالجهة [illegible]
[illegible] الجسم مؤلف من الجواهر الافراد فالبراهين القطعية في امتناع وجود الهيولى [illegible] محل الامور
المتعاقبة [illegible] وهو محال [illegible] ان تغايرت فان كانت موجودة بالفعل لزم اشتمال الجسم على ما لا يتناهى
من الاجزاء وهو محال [illegible] وبسط الكلام اكثر من ذلك في هذا الباب [illegible]

الفصل الثالث في تعاريف الهيولى وفيه مباحث الاول في ان الهيولى لا تنفك عن [illegible]
اعلم ان مذهبنا ان الجسم غير مركب من الهيولى والصورة لكن [illegible] على اعتقادهم [illegible] خطأهم في فروعهم
المبنية على الهيولى والصورة وقد استدلوا على ان الهيولى لا تنفك عن الصورة بوجوه الاول انها لو انفكت عن الصورة فاما
ان تكون ذات وضع او لا والقسمان باطلان اما الاول فلانه مناف للحكم المذكور [illegible] الوضع [illegible]

٤٢٧

الثاني الجسمية ما يصح عليها العدم وكل ما كان كذلك فله مادة اما الصغرى فلانها عبارة عن الاتصال وعند الانفصال يعدم
ولان كل نوع جسماني فانها تعرض على تعاقب مسائه فاذن الجسمية مما يجب عليها العدم واما الكبرى فلان الجسم
الزائل كان قبل زواله ممكن الزوال والطارئ كان قبل حدوثه ممكن الحدوث فقوة حدوثه وقوة
فساده سابقة عليه وليس ذلك هو تلك الجسمية لان محل الشيء مع الجسمية لا يكون لم يوجد عند عدمها فتلك القوة
موجودة في شيء كان موجودا عند وجود الاتصال وبهذا ثبت الكلام ان الانفصال عدم فلا يفتقر الى المحل
لانه عبارة عن عدم مقارن لقوة وجود فتلك القوة لا تستغني عن محل ومنع الحجة الاولى في الجسم والاعراض
قد بينا امتناع وجود النوع والامكان في الاعيان والا لزم التسلسل واحتاجت المادة الى مادة اخرى لانها
ممكنة والفرق بان الامكان الراجع الى الماهية غير الاستعدادي ضعيف لانه مع في الجسم فعضه ما في الباب انه اخذ
راجحا في احد طرفيه وانفس الامكان صفة للحادث والواسطة كيف يعقل قيامه بغيره وكيف الحادث حالا في
هذه المادة فرجع امكانه الى امكان اتصاف المادة به فلا استحالة بالجملة لان ههنا في الجسم امكانان احدهما
امكان الحادث والثاني امكان اتصاف المادة به بل وامكان ثالث هو امكان حلوله في المادة و
انه ينتقض وسلم بالفلك عندكم فان محل الشيء دوامه ودوام بعض المفارقات امكن ان يحل بها كذلك
الوجه الثالث الجسم من حيث هو جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة والشيء
الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضي قوة وفعلا لان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولان القابل من حيث انه قابل
لا يكون فاعلا ومن حيث انه فاعل يجب له الاثر فلو كان الشيء الواحد قابلا لشيء واحد وفاعلا له لكان الشيء الواحد بالنسبة
الى الشيء الواحد بالوجوب والامكان معا وهو محال فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وكلاهما
من وجوه أنه ينتقض بتركيب كل البسائط لانها موجودة بالفعل والا لتركب في انها بل لا يصح شيء منها لكن حصولها
يمكن ان يوجد مركبا منها قبلا لا نسلم انه يمتنع اتصاف الشيء الواحد بالقوة والفعل لان ما هو بالفعل موجود وما
هو بالقوة الصفة الثابتة له واذا تغاير الجهتان فلا تركيب ومثاله لو كان في النفوس الناطقة فانها موجودة
بالفعل ومستعدة للتعقلات مع انه ليس لها مواد وهو المطلوب بل المادة موجودة بالفعل والا لا نزاع
ولانها قابلة للصور والقابل للشيء وجوده سابق على وجود المقبول ثم هي مستعدة لقبول الصور فيكون لها مادة اخرى
و النفس الناطقة موجودة بالفعل وبالقوة انها نظرا الى ما يمكن حصوله لها من العلوم ولا مادة لها قلنا لا نسلم
انها من حيث هي مستعدة يكون لها القوة فان الموصوف بالشيء بعد ذلك الشيء اتصافه به اما هي فانها بالفعل كذلك
فلا يكون فيها تركيب قلنا لا نسلم ان الواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا لان ما نسب الى الشيء فان القابل له نسبة القبول
الى المقبول لا من جهة الفعل بل من جهة القبول والفاعل له نسبة الى المفعول لا من جهة القبول بل من جهة الفعل

٤٢٨

تعددت النسب امكن تعدد وصفي الوجوب والامكان بالنسبة اليهما ثم الشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يكون لشيء
واحد بالوجوب والامكان الى الشيء الواحد لكن الجهات ههنا متعددة فتلك المادة لها من ذاتها القوة و
كونها بالفعل بسبب الصورة فما هو المبدأ لكونها بالقوة ليس هو المبدأ لكونها بالفعل وهو غير كاف منها الا ان
الصورة تحتاج في حدوثها الى المادة فكيف يكون مبدأ الوجود لها لانا نقول سنثبت ان في باب تعلق الهيولى
بالصورة والاستعداد لا بد له من شيء زائد على ذات النفس وهو البدن وعلاقة وستأتيه تولا تعلق النفس
بالبدن والا امتنع ان يحصل لها كمال بعد ان لم يكن فاما تعد الصورة محتاجة الى المادة في الوجود والنفس غير
محتاجة الى البدن ولذلك انا نعرف بدليل اخذ القوة والفعل سواء كانا بالنسبة الى امرين او امر واحد
فانهما امران ليستدعيان من شيئين شخصه نفرض خولك المادة لمغايرة ذاتها القوة وكونها بالفعل بسبب الصورة
ان فهم منه ذلك ان المادة ليست الا القبول ولا ذات لها ولا وجود الا به وانما الوجود للصورة خاصة فهو
محل لما عن كونها جزءا من الجسم الموجود بالفعل لان جزء الموجود بالفعل موجود بالفعل بالضرورة وايضا القول
كيف يعقل ان يكون جوهرا منها صالحا للوجود غنيا عن الموضوع والمادة عندهم جوهر لانهم يقسمون الجوهر اليها
والى باقي اقسامه ولان القبول اضافة والمادة ليست اضافة ولان القبول عدمي فلا يكون جزءا من الوجودي وان عنيتم
ان لها ذاتا وحقيقة متحصلة وحقيقتها عن غيرها من الزوال لكنها انما توجد بالفعل بواسطة الصورة كما يوجد
المعلول بواسطة علته وكما يوجد المشروط بوجود شرطه فان لها وجودا عينيا متحققا يتصف به عند اقترانها بالصورة
فهو مسلم لكن ذلك لا يخرجها عن كونها بالفعل والا لخرجت جميع المعلولات عن الوجود الفعلي وسلم انه المبدأ لكونها بالقوة
ذاتها ولكونها بالفعل صورتها لكن ذلك غير مفيد لكم فان المبدأ لكونه المعلول بالقوة ذاته ولكونه بالفعل صورته و
لم يمنع اتصاف الاستعداد في النفس المقتضي زائدة على ذات النفس هو البدن ثم علاقته فان النفس لذاتها قابلة والا
لامتنع ان يتعلق بواسطة الغير فان الذات اذا لم يكن قابلة لشيء يمتنع ان يحصل لها القبول بواسطة شيء من الاشياء ان يغير
الذات لا يعدم الا بعدم الذات والقبول والفعل ليسا اثرين بل الاثر هو الفعل خاصة اما القبول فلا والا لزم التسلسل
الوجه الرابع ان الكون والفساد على الفلك محال فلا يكون تخصص الفلك في مقداره وشكله وصورته وموضعه
بالجسمية التي للفلك المعين منها بشكل ذلك الفلك بعينه ومقداره بعينه بسبب هذا اللزوم ليس مفهوم الجسمية والا لكان
كل جسم كذلك لاشتراك الاجسام باسرها في الجسمية فان كان لامر زائد على الجسمية فاما ان يكون ذلك حالا
في تلك الجسمية او ملك الجسمية حالة فيه او لم يكن حالا فيها ولا محلا لها والاول باطل لان ذلك الحال ان كان لازما
لتلك الجسمية لكن السؤال الاول عائد لانه سبب لزوم ملك الجسمية لا زائد فرض لانه متوقف ان كان لازما للفلك الجسمية عاد السؤال في سبب
لزومه وكيفية فاما ان ينتهي او يتسلسل الى ما يلزم الجسمية بنفس الجسمية فيعود المحال من ان كل جسم يجب ان يكون كذلك ولو كان

عما هيا بها ولذا ازالت ذات الشيء العارض للماهية وانتفى ما كان كما وارد في المادة بعينها الا بها قيل فيتم الجسم
ان كانت كثيرة فيكون بحسب كل ذات الابعاد الممكنة في الجسم مواد حاصلة متميزة فيتكون فيه مواد متناهية غير متناهية
ومعلوم ان الصورة التي حلت في كل واحد منها غير الصورة الحاصلة في المادة الاخرى فيتكون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية
وهو يرفع اصل الجزء واذا امتنع كثرتها كانت واحدة عند كون الجسم واحدا فلما تعدد بتعدد [illegible] والتقسيم باقية والا
كانت الصور المتعددة حالة في مادة واحدة وذلك محال لما اوردناه لا كما لا يخفى في اجتماع المثلين في مادة واحدة واما ما
قيل انه يكون هناك ذات واحدة موصوفة بصفتين لانه يكون هناك جسمان متباينان فان المادة قد انقسمت فيلزم افتقار
المادة الى اخرى [illegible] وهو مسلم والمقصود حاصل لانه لو ليست هناك مادة واحدة حال الوحدة والكثرة للجسم لم يكن
تواردهما على الشيء بسبب العدم الذي [illegible] الجزء وان لم يثبت اصل الجزء لزم عدم المادة فيتكون لها مادة ويلزم ان لا يكون
للكائن الكاسد مادة باقية وهو يبطل اصل الجزء ويستلزم كون الفعل عدما بالكلية ويقول يجوز ان يكون الانفصال
والاتصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم قال الفاضل المحقق لو كان كذلك لكان ذلك
الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل حين يكون هو موضوعا للانفصال والاتصال فهو لا يكون من حيث
ذاته بحيث يعرض فيه الابعاد الثلاثة فلا يكون جسما ابدا بل هو المسمى بالمادة ولا بد من انضياف شيء ما متصل بذاته
اليه حتى يصير جسما وذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذي يحمل عليه
المتصل عرضا على الاطلاق [illegible] ان كون الجسم متصلا في نفسه امر ذاتي مقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض
وايضا ينبغي ان يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرضان للمادة الا بعد تشخصها
المستفاد من الصورة ليس بحسب [illegible] الحكم عليها [illegible] المادة بالوحدة او التعدد كقولهم لو كان
تعدد الجسم بعد وحدتها محوجا الى مادة اخرى [illegible] لان المادة الموجودة في [illegible] موصوفة بنفسها بالوحدة
ولا التعدد انما يتصف بهما عند تعاقب الصور وفيه نظر لانا لا نسلم ان ذلك الشيء في ذاته لا يكون متصلا
ولا منفصلا وكيف لا يكون كذلك والانفصال والاتصال امران متغايران للجسمية نعم يجب اتصافه بها
[illegible] لكن ذلك لا يوجب كونه احدهما فقوله لا يكون من حيث ذاته بحيث يعرض فيه الابعاد الثلاثة
قلنا ان اردت بذلك انه من حيث ذاته لا يقتضي عدم فرض الابعاد الثلاثة فهو ممنوع وان اردت
انه من حيث ذاته لا يقتضي فرض الابعاد الثلاثة فهو مسلم لانه انما يقتضي ذلك بعد [illegible] الاتصال
قوله فلا يكون جسما قلنا لا نسلم اما اولا فلانه ليس حد الجسم ما ذكرت حتى [illegible] واما ثانيا فلان الجسم
ليس الذي فرض فيه الابعاد الثلاثة بالفعل بل الذي يمكن ان يعرض فيه ذلك الاتصال ان اريد المعنى المتعارف منه
معناه كونه مقوما للجسم فانه لا يعقل الجسم متقوما بالمعنى الاضافي واما الوحدة والتعدد فتعرض للمادة

[illegible] الامر [illegible] منهما مساوقة عنهما او معارضة لهما واذا كانت الصورة هي العلة فيهما للمادة وجب تقدمها عليها
[illegible] لان المعدوم على المعدوم وعلى المع معدوم وكذا البحث في صدق الصورة وتعددها اذا كانت المادة علة فيهما لزم
تقدمها على الصورة وهذا عين الدور المحال [illegible] اعترض على الشيخ على قوله [illegible] الحكم استدلالهم بامكان وجود الانفكاك
والانفصال بالفعل في بعض الاجسام على كونه مقارنا للمادة وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الاجسام مقارنة
للمادة فان منها ما لا يقبل الفك والفصل كالفلك وغيره من الاجسام التي لا تقبل القسمة وان كان قابلا بحسب
الوهم ثم اجاب بان الامتداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصلة بذاتها [illegible] حقيقتها الامتداد [illegible] عند
وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الوهم امر واحد نوعي محصل يختلف بالامور الخارجة [illegible] المنوعة
طبيعة الامر النوعي لا تختلف في الاستغناء [illegible] فاذا [illegible] بعض افرادها وهو امكان [illegible]
الانفصال عليها وامتناع وجودها مع الانفصال احتاجت الى [illegible] عرف ان تلك الطبيعة محتاجة
الى المادة حيث كانت طبيعتها مستغنية عن المادة لكانت مستغنية حيث كانت بخلاف الجنس كالحيوان فالذي يكون مفتقرا
[illegible] وهو غير محصل [illegible] كالناطق ولا يكون مفتقرا في سائر الصور اما ههنا فطبيعة الامتداد
نوعية محصلة تختلف بالامور الخارجة فان اقتضت [illegible] اقتضته في جميع الافراد [illegible] بخلاف الجنس الذي طبيعته
غير محصلة فهي لا يمكن ان يقتضي شيئا من حيث هي غير محصلة ثم اذا تحصلت [illegible] انضاف [illegible] وجودها المحصل
فان اقتضت شيئا ذلك الشيء الخارج عنها لم يقتض مع غيره لانها مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه واورد [illegible]
المتأخرين على الشيخ من كون الطبيعة الجسمية طبيعة نوعية واحدة محصلة لا تختلف بالحقيقة لان [illegible] غير معلوم والاشتراك
في [illegible] لا يقتضي الاشتراك في اللوازم ولان الحكم [illegible] بعض [illegible] وجوب الحلول
[illegible] صحة [illegible] الوجود [illegible] في الواجب [illegible] الممكن
لا يقتضي ذلك واجاب الفاضل المحقق بان الاحتياج الى المادة انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا [illegible]
قابلا للانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل فهذا القدر معلوم ومشترك ومقتض للحكم [illegible]
[illegible] الطبيعة المذكورة يقتضي وجوب الحلول [illegible] الامكان المحمل لعدم الحلول [illegible] الوجود
لبعض الطبائع الجنسية والنوعية [illegible] ان القول الراجع الى المهية غير مقتض لمقارنة المادة وانما
يقتضي مقارنة المادة كامكان الاستعداد وهو ممنوع الثبوت في بعض الاجسام فلا بد من [illegible]
بالسادس في طبيعة الجسمية وايضا الطبيعة الوجوب ممنوع لان المقتضي لثبوت المادة هو الامكان
[illegible] وهو غير واحد في الوجود ولم يكن من الطبائع الجنسية والنوعية [illegible] لزم [illegible] بعض
الموارد [illegible] في الصورة ذلك واعترض [illegible] بمذهب [illegible] الوحدة

من الحظوظ فان بعضهم ذهب الى ذلك سواء كانت تلك الاجزاء الافراد متشابهة على ما تقدم من الرأي وبعضهم قال
انه مركب لا بهذا الاعتبار وقد افترقوا الى فرقتين احديهما قالوا انه مركب من الاعراض والثانية قالوا
انه مركب من المادة والصورة اما الفرقة الاولى فهم ضرار بن عمرو وحفص الفرد والنجار فانهم ذهبوا
الى ان عند اجتماع اللون والطعم والحرارة والبرودة وما شاكلها من الاعراض الباقية يحصل الجسم
دون الاعراض الغير الباقية كالاكوان وشبهها ثم لما رأوا ان العقلاء يحكمون بكون الجسم موقوفا على اجتماع هذه
الامور وقبول الانقسام الذي لا يتحقق شيء من ذلك الا عند الانضمام او عند احاد هذه الاعراض متحققة قبل الاجتماع كما
انها متحققة عند الاجتماع فان ذهبوا الى الحركة قبل الاجتماع على ما يقوله النجار حيث جعل من ماهيات الاجسام
وجعل الجسم مركبا من المعاني الباقية عنده دون الحركات وغيرها وذلك باطل لان من حق هذه الاعراض لو كانت
الاجسام وان يحمل بعضها بعضا ولو اشتركت في التحيز لتماثلت ولان المتحيزات متساوية في ماهية التحيز
متشابهة بالالوان ورائحتها وطعومها ونحوها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالتحيز ماهية مغايرة لهذه الصفات
ولان هذه الاعراض لا يعقل تحيزها بانفرادها ولا يعقل الا تبعية تحيزها فلو تحيزت عند الاجتماع
على ما يجوزه حفص الفرد وضرار من قبلك الحس مناهضا لانه لو جاز ان يجمع هذه الاعراض فيصير متحيزا بعد
ان لم تكن كذلك وتسلب ذواتها جاز في هذه الاجسام اذا اجتمعت ان تزول الحركة ولم كانت من قبل
متحيزة بان تسلب عنها ولان المتحيز اذا كان متعلق الذات لما هي عليه بشرط الوجود فيجب رجوعه الى الكل
ولان صفة الذات لما ترجع الى الاحاد دون الجملة فكيف يتحقق حصول هذه الصفة على الانضمام
ثم نعلم اذا اجتمعت صار جسما ان ارادوا ان الاجتماع المجاورة فباطل لانها انما تصح في المتحيز فيجب ان يتقدم
تحيز هذه الاعراض حتى يحكم عليها بالمجاورة لا التحيز كان بسبب التحيز وان ارادوا به الاجتماع حلولها في
محل واحد متحيز فمعلوم ان الحلول لا يصح الا بعد سبق التحيز على ان المتحيز يمتنع عليه الحلول وان ارادوا
بذلك حلول بعض الاعراض في بعض فباطل لان كون بعضها محلا انما يصح بعد ثبوت التحيز فكيف يعقل بعد
حلول غيره فيه فانه يصير بعلو كل واحد من الامرين لصاحبه فالاصل المعتمد في هذا المذهب ممنوع ان كان
المراد بهذه الاجزاء التي يتركب منها الجسم اعراضا ولما لو كان المراد انها جواهر تحصل بالتئام بعضها الجسم ويكون الاجسام
متساوية في التحيز وتباينها في هذه الاجزاء الا على انها ليست باجزاء الجسم لان التحيز صفة للجسم وبعضهم ذهبوا
الى ان الطعوم وغيرها من الاعراض التي عددنا اعراضا لا جواهر مثلهم في الذي ذكره [illegible]
لان العرض مفتقر الى الجسم فالمجموع من الاعراض اولى بالافتقار والجسم مفتقر الى جزء واما الفرقة الثانية فانهم ذهبوا
الى ان الجسم ملتئم من الهيولى وهي الجوهر القابل والصورة الجسمية التي هي الاتصال والامتداد على مذهب ان الجسمية [illegible]

مجموع ذلك الكمال والمحل هو الجسم البحث الثالث في مبنى الهيولى للمادة ونعرضها احتج الرئيس وغيره على
اثبات المادة وتركب الجسم منها ومن الصورة بوجوه الاول وهو ان الجسم البسيط واحد في نفسه متصل لا انفصال
فيه ولا انفصال بالفعل ولا شك في انه قابل للانفصال وقابل الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون
متصلا لان كل حادث فلا بد له من قابل فالقابل للانفصال اما ان يكون هو الاتصال او غيره وكان باطل
لان القابل للشيء يجب ان يتصف به مع المقبول اذ لو امتنع بقاؤه معه كان منافيا له وهذا الا باطلا
لان الاتصال لا شك انه يعدم حالة الانفصال فلا يبقى معه لانا قد قلنا انه عدمه والشيء لا يجامع عدمه
فاذن المحل القابل وهو ليس يكون اتصالا او غير الاتصال ولا شك في ان موضوع قبول الانفصال حاصل
قبل الانفصال مجامع للاتصال فتلك القوة حاملها غير الاتصال او كالانفصال حاملها شيء اخر غير الاتصال
والانفصال تقبلهما معا وذلك الشيء هو المادة بعدكم الاتصال حال وجوده ثم يقبل قابل الانفصال بعد
ذلك وهو المادة والاعتراض من وجوه الاول لا نسلم ان الجسم واحد في نفسه وقد تقدم بطلانه كما ذهب اليه منكر
الجزء ومثبتي الهيولى من ان بقوا على ما لا يتم كما تقدم والاتصال الذي يقيسون ان كان بمعنى التماس والانفصال فهو مسلم
لكن يساوي [illegible] وان عنيتم به امرا اخر فلكم لا نعرفه احداه المعاد وليس الا هو الاتصال بالمعنى
الاخير ب سلمنا ان الجسم البسيط متصل لكن لا نسلم انه قابل للانفصال ولم لا يجوز ان لا يكون قابلا له وانما
القابل الاجسام الصغار غير المنقسمة بالحس كما ذهب اليه [illegible] في تسقط اصل الدليل ج لا نسلم ان
القابل يجب ان يجامع المقبول فان ذلك حكم على الاطلاق فالقابل لعدمه ولا يمكن اجتماعهما في الوجود وكذا
القابل قبول الاتصال للانفصال [illegible] الاتصال [illegible] في الاعيان والاكوان [illegible] اخر د
سلم وهو محال الاتصال ان يراد به كون الجسم بحال يقبل الابعاد الثلاثة فذلك هو الجسمية وقد يراد به وجود ذلك الابعاد
الثلاثة وهو عرض من باب الكم وقد عرفتم ان الجسم [illegible] فان الاتصال ان عنيتم به المعنى الاول فهو كاذب
لان الجسم [illegible] فان ذات الجسم [illegible] وان اردتم به الثاني فاللازم منه كون المقدار
زائدا على الجسم في ذلك مسلم ولكن كيف يلزم منه ان يكون الجسم في حقيقته مركبا من امرين ولم لا يجوز ان يكون الزائل
من الوصل والفصل [illegible] هو العدد وهما عرضان قائمان بالجسم لا ان الجسم قبل القسمة كان واحدا [illegible]
مخصوصة باعتبارها امتاز عن سائر الافراد [illegible] فاذا وردت القسمة عليه امتنع بقاء تلك الهوية
واذا عدمت تلك الهوية بعد عدمت تلك الجسمية لان الجسم [illegible] والا كان هو غيره [illegible]
تشخصا [illegible] وظاهر ان ورود القسمة علة [illegible] تلك الجسمية [illegible] وكل حادث [illegible] فله
مادة [illegible] لا نسلم عدم [illegible] الوحدة [illegible] التشخص ولا يلزم من عدمها عدم الجسمية والمتشخصات [illegible]

اما ثانيا فلانه ربما اشتبه الفرق بين قولنا كان الاتصال الذي وجد الان في هذه الجهة وبين قولنا كان
اتصالا في هذه الجهة والفرق بينهما كالفرق بين قولنا كان الانسان الذي هو الان ابيض قبل كونه ابيض
وبين قولنا كان الانسان ابيض قبل ان صار ابيض فان الاول صادق بخلاف الثاني وبالجملة لو كانت
الاتصالات الخطية الممكنة الفرض في الجسم حاصلة مميزة الاجزاء بالفعل قبل الفرض حصل في الجسم ما لا يتناهى
من الاجزاء مطلقا فالاتصالات المتعددة موجودة في الجسم بالقوة لا بالفعل اذ لا تكون الاتصالات المتعددة موجودة
بالقوة وكذا الانفصال الا كان الجسم في اتصاله وانفصاله بالقوة وثانيا بالقوة ليس موجودا فالجسم ليس
متصلا ولا منفصلا بالفعل الا ان قول الاتصالات الخطية موجودة بالقوة اما الاتصال بمعنى الصورة
الجسمية فانه موجود بالفعل فاذن الرسم الصحيح ان يقال الجسم هو الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة
المتقاطعة على الزوايا القوائم والجسم قد يخلو عن هذه الابعاد ولا يخلو عن امكانها والمراد بالامكان
هنا العام ليندرج ما يحدث فيه الابعاد كالفلك عندهم وما يحصل فيه بعلامة غير وجوب كالعناصر
وما ليس بحاصل فيه كالكرة المصمتة ولو اريد بالامكان الخاص لخرج ما يعرض له فرض هذه الابعاد او
بعضها بالفعل لان الوجوب لا يبقى مع الفعل بعد [illegible] ان يكون حاصلا ذكره [illegible] فان الامكان الخاص
اعم من الحاصل بالفعل او بالقوة وقد اعترض على هذا الرسم بوجوه آ الهيولى الاولى يصدق
عليها انه يصح فرض الابعاد الثلاثة فيها لو لحقها الصورة الجسمية واذا صدق عليها صح فرض الابعاد
فيها لو لحقها الجسمية صدق صح فرض الابعاد الثلاثة فيها لان صح فرض الابعاد الثلاثة فيها لو لحقها الصورة
اخص من صح فرض الابعاد الثلاثة فيها مطلقا وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم فما جعلتموه رسما للجسم
قد حمل على الهيولى ب الوهم يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه ولذلك يسمى الابعاد التخيلية جسما تعليميا ج
ان الوهم ليس بخارج عن الامكان والعلة [illegible] اوصاف في هذه لا يحمل الا الى الخارج والتعريف بالامور اللازمة
ان جاز فانما يجوز للامور البسيطة لانها لما لم يكن مركبة يحتاج بالضرورة الى الرسم بلوازمها اما الجسم فانه
مركب لانه راجع تحت الجوهر [illegible] فصل [illegible] المادة والصورة فاذا [illegible] اولى د هذا التعريف
فاسد لانه تعريف للشيء بما هو اخفى منه بان كل عاقل يعلم في كل واحد من الاجسام انه جسم وكونه جسما ومعرا
الى غير ذلك [illegible] من الابعاد والتقاطع والزاوية [illegible] على القائمة فان مثل
هذه الاشياء من الامور الغامضة التي لا يدركها الا الخواص اذ اقلنا الجسم كذا ان كان المقصود ان
المراد من لفظ الجسم كذا [illegible] منه ان الجسم المث [illegible] حاصله يرجع الى تفسير اللفظ وان كان المراد
ان الحكم [illegible] موجودة [illegible] [illegible]

لا يمكن الا بعد تصور المحكوم عليه فقولنا الجسم ما يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه موقوف على تصور الجسم فلو استفدنا تصور الجسم
منه دار لا يقال الجسم متصور بالبداهة لكن لا بحقيقته [illegible] وهذا التعريف يفيد كمال التصور لانا نقول هذا التعريف
رسم لا يفيد كمال التصور ق الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد
لان الذي له القبول وبحسبه الامكان هو الهيولى واما الصورة فان حقيقتها هي الذي يحقق الحصول والوجود
فان الصورة يستحيل ان يكون جزءا من القابل من حيث هي قابل فاذن القابل للابعاد الثلاثة هو الهيولى [illegible] في الباب ان يقال
قابلية الهيولى للابعاد متوقفة على مقارنتها للصورة الجسمية اولا ولكن ذلك لا يقتضي ان يكون للصورة مدخل في القابلية ولكنا
نقول اوردتم اعتبار الهيولى بشرط ان يكون فيها جسمية وهي مجموع الهيولى والجسمية فان الهيولى بشرط ان يكون معها جسمية هيولى
ذات مجموع الهيولى والجسمية فالقابل للابعاد ليس مجموع الهيولى والصورة لما تقدم من انه لا مدخل للجسمية في القابلية
بل القابل الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها واذا كان القابل التوربع للابعاد ليس الجسم بل الهيولى بشرط حصول الجسمية
كان الحد المذكور ليس للجسم ولا للجسم بل للهيولى بشرط مخصوص فان جعلت الصورة جزءا من القابل لا شرطا لكون المادة قابلة
ناقض كلامهم ان الصورة ليست مبدا القبول والامكان بل هي مبدا الحصول والفعل ولان المعقول من الهيولى
ليس الا انه جوهر قابل فان جعلنا الصورة كذلك لم يتميز الهيولى عن الصورة قد يبطل اعتذارهم عن الوجه الاول بان
الهيولى ليس فيها بالحقيقة شيء من هذه الابعاد بل فيها قبول الجسمية وبعد حصول الجسمية يحصل قبول الابعاد فالجسم
للجسم لا للهيولى ثم اعتذروا عنه بان المعلم الاول حد المتصل بانه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء يلاقي على حد مشترك ورسم
بانه القابل للانقسام وهذا يناسبه حد الرسطو بانه القابل للاشكال للهيولى ثم ان اجزاء المتصل الحد والمادة الهيولى
باعتبار ان الذي يمكن فرض الاجزاء منه هو الهيولى والقابل للانقسام والاشكال هو الهيولى وفيه نظر لانا
لم نسمع من قول اشرف شيء مطلقا بل لما كانت الهيولى في هذه الصورة قابلة للجسم والجسم بل حكمنا بان استناد القبول الى
الجسم بالعرض وانه بالذات للهيولى وعن ب بان المراد ما يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه في الخارج لا في الوهم
وعن ج بان الجسم وان تركب من الجنس والفصل باعتبار حمل المادة والصورة باعتبار الا انا لما لم نشعر بحقائق تلك
المقومات عرفنا الجسم بآثاره ولوازمه كغيره من كثير الاشياء التي لا نشعر بماهيتها فانا نعرفها بلوازمها كالمصدر
الرطوبة وغيرهما فكذا هنا وعلى قول ان الجوهر ليس بجنس وان الجسم البسيط ليس مركبا من المادة والصورة لا يمكن
تعريفه الا باللوازم البحث الثاني في مقوماته اختلف الناس في ان الجسم هل هو مركب من اجزاء ام لا فقال
بعضهم انه بسيط في نفسه غير مركب البتة لا من الجواهر الافراد ولا من الهيولى والصورة بل يقبل القسمة الا انها ليست
موجودة فيه بالفعل بل يحدث بعد القسمة وقال جمهور انه مركب ثم اختلفوا فمنهم من قال انه مركب من اجزاء
وهم القائلون بتركبه من الجواهر الافراد الذين يدعون انه يتزايد بها وبعضهم يتصل ببعض [illegible]

بدا حال المثلث وهذه الملازمة ممنوعة ولو كان كثير لم يصح بالتف الاجزاء الا مع فرج فيؤدي الى ان يكون
هنا ما هو اصغر من الجزء فان صح انه شبيه بالمربع امكن ان يلاقي بسائر اشيائه من الجهات الست وحكي عن عباد انه منع
من صحة تلاقي الاجزاء وقال ان الجزء لا يلاقي غيره فقال له ابو هاشم من ذهب الى ان الجسم مركب من الاجزاء لم
يصح ان يمنع ملاقاة بعضها لبعض وحكي عن عباد المنع من صحة ان يداخل الجزء المنفرد غيره وقال لا
يجوز الا عند مضامة غيره له وهذه الحكاية منافية لما تقدم عنه اولا مع انهما باطلتان اما الاول
فلما قاله ابو هاشم واما الثاني فلانه لا ارتباط بين الجزءين في وجود كل منهما منفردا عن صاحبه والا دار
مع عدم وجوده مطلقا والا كان اذا وصل اليه طرفا خطين فان داخلهما فالامر كان الخطان
متباينين لخط لان ذلك الجزء مباين له والمداخل للمباين مباين فلا يكون الكل فطراسيف وان تم مداخله
فالامر لزم المطلوب المسألة الرابعة في صحة كون الجوهر مكانا اعلم ان المكان هنا في مصطلح
مولانا انه ما يعتمد عليه المتمكن وقد اختلف المشايخ في انه هل يمكن ان يكون الجوهر مكانا لغيره فجوزه ابو علي
واكثر المشايخ ومنعه ابو هاشم بناء منه على ان المكان العلوي يجب ان يكثر اجزاؤه على اجزاء المتمكن وهذا باطل
لو حصل في الجزء الواحد سكون يمنع نزول المتمكن من تولد الهوي فيه فقد صار مكانا له وكذا الاجزاء العليلة مع كثرة
اجزاء المتمكن بعد ان تحصل المكان يكون كثيرا لانه لا يصير مكانا بكثرة اجزائه بل بما ذكرناه من منع الهوي للمتمكن فيه قال
ابو هاشم يصح ان يكون يد احدنا مكانا للذبابة لما قصرت اجزاؤها عن اجزاء اليد ولم يصح ان يكون مكانا للحجر
الثقيل لما زادت اجزاؤه على اجزاء اليد فكان من حق المكان ان يزيد اجزاؤه على اجزاء المتمكن واذا
كان كذلك ولا يزيد احد الجزءين على صاحبه وجب ان لا يكون احدهما مكانا لمثله اصلا وهو غلط لان اليد لم يكن
مكانا للحجر الثقيل لاحتياجها في مدافعة الثقل الذي فيه الى سكون زائد وربما يتمكن من ذلك ولو فرضنا
قدرته عليه كانت يده مكانا المسألة الخامسة في انه هل يصح رؤيته اتفق المشايخ على ان انه [illegible]
يرى الجوهر منفردا عن غيره واما نحن فيصح منا ان نراه عند انضمام غيره اليه ولكن الخلاف في انه هل يصح منا
ان نراه منفردا فجوزه الشيخ ابو علي عند قوة الشعاع وهذا هو الظاهر في كتاب ابن ابي هاشم لكن
قد حكى عنه الشيخ ابو عبد الله البصري انه مع انفراده يستحيل ان يرى لانه اذا كان منفردا دخل في تضاعيف
اجزاء الشعاع حتى يصير كالجزء منه ولا بد من فاصل بين ما يرى وبين ما يكون آلة في الرؤية ويرى به فلهذا
لا يصح رؤية الشعاع وكذا الجزء الواحد لما داخله الاعراض لم يوجد ما ينضم اليه مثله لعدم الفصل لانا
نجوز ان تكون الحال في الجوهر الذي حال هذا الجزء ان يصح رؤيتها وان حالها حال ما حاله ثم نجوز العكس لا نقول
لو كان [illegible] بالنور الشعاع لم يصح الالتباس فكان يجب [illegible] احد ما الجزء في الشعاع

الذي يرى فكان لا يجب رؤيته لمكان الشعاع فكذا اللون هذا الجزء وهذا ممنوع لان الشعاع لما كان آلة لم يؤثر لان الكيف
من آلة الادراك والمدرك من شأنه ان لا يدرك بخلاف الجزء فانه ليس آلة بل هو على ان العلة في امتناع رؤيته لو
كانت حال انفراده لم يصح ان يراه الله تعالى ولما صح ان يرى مع الانضمام لان التأليف لا مدخل له في الرؤية
فكان يجب ان لا يرى الاجسام لان انضمام ما ليس بمرئي الى ما ليس بمرئي لا يصير مرئيا وهذا ممنوع لجواز ان يكون الانضمام
شرطا في الرؤية عندنا الفصل الثاني في الجسم وفيه مباحث الاول في حده اما المتكلمون فقد عرفت
كلامهم فيه وان بعضهم عرفه بانه الطويل العريض العميق وبعضهم عرفه بانه المنقسم مطلقا واما الفلاسفة فقالوا
انه يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما عرض وهو الجسم التعليمي اعني الطول والعرض والعمق وهي الابعاد
الثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم وقد عرفت البحث في اثباته وبعضه والثاني جوهر وحده في المشهور انه
الطويل العريض العميق وقد تقدم في باب الكم الفرق بين هذه الامور وبين الجسمية وقد تقدم ان الجسم قد ينفك
في الوجود الخارجي عن الخط واما السطح فانه وان كان لا ينفك عنه في الوجود الخارجي ولكنه ينفك عنه في الوجود الذهني
واما الجسم فانه وان كان لا ينفك عنه في الخارج وفي الذهن الا انه مغاير للصورة الجسمية فان الشمعة اذا شكلت باشكال
مختلفة كانت الجسمية الواحدة محفوظة والمقادير مختلفة فليس كون الجسم جسما باعتبار هذه الامور قال اصحاب هذا الرسم لا
ان الجسم لا يخلو عن صحة فرض هذه الابعاد فيه وهذه الخطوط المفروضة ان كانت مفروضة في اتصال الجسم ولم
يكن مفروضة فيه فلا بد ولم يكن الاتصال حاصلا عند ذلك الفرض ولا شك ان ذلك الاتصال كان موجودا
قبل ذلك الفرض لان صحة الفرض اذا توقفت على ذلك الفرض الاتصال اعني ان يكون الاتصال موقوفا على
وجود الفرض دار واذا كانت الاتصالات موجودة قبل الفرض ولا شك ان الاتصالات انما تكون موجودة
اذا كانت ممتدة في الجهات الثلث للجسم لا يخلو عن هذه الامتدادات الثلث فان قيل لم لا يجوز ان يقال لكم الاتصالات كانت موجودة
ان الاتصال الذي يعرض فيه الخطوط المتقاطعة موجود قبل ذلك الفرض لكنه هو الصورة الجسمية وذلك لا نزاع فيه ولكن
قلنا لم قلتم بان هناك جهات متباينة محصلة بالفعل يعرض فيها الخطوط الممكنة الفرض وليس الامر كذلك لانه ليس يجب
ان يكون عدد الجهات بالفعل بحسب الخطوط الممكنة الفرض والا كانت الجهات غير متناهية بالفعل لان الخطوط
يمكن فرضها غير متناهية ولان الجهة منتهى الاشارة وتلك الجهة انما تصير تلك الجهة بالفعل عند حصول ذلك
الخط بالفعل ولولاه لم يكن لتلك الجهة من حيث انها تلك الجهة حصول بالفعل فالاتصال الذي عرض له ان
ان حكم عليه بانه من هذه الجهة او في هذه الجهة موجود قبل الفرض نعم لا يوجد قبل الفرض هذه الجهة لان هذه الجهة
انما حدثت بالفرض لا قبله كما اذا فرض خط في سطح فان هذا الخط لم يكن موجودا قبل حدوث هذا
الخط وان كان الاتصال الذي وجد فيه الان هذا الخط قد كان موجودا قبل هذا الخط وهذا [illegible]

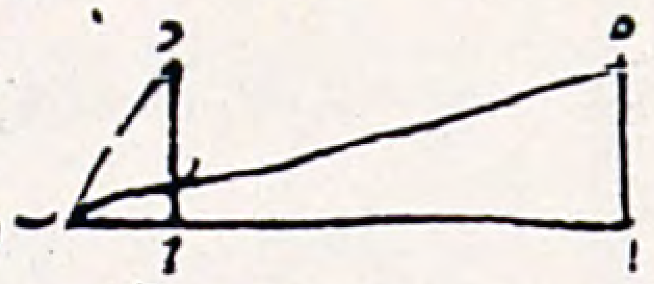
بالجسم

في قدر الفعل لا بأس بأن يقتضيه الأجزاء بعض على الامتزاج وكبرها ما يعرف عنه ولهذا استبعد على بكونهما بالرق
والسحق والأعراض مع وجوه آخر وسلمنا أن امتزاج الأقل عددا أقبل امتزاج الأكثر عددا الكثير غير مانع لأن الكلام ليس
فيه لكنا لا نسلم أن امتزاج الأقل مقدارا أقبل امتزاج الأكثر مقدارا فإن وجود ذلك الأقل مقدارا في الأكثر مقدارا إنما هو بالقوة
لا بالفعل لما عرفت من وحدة الجسم والذي بالقوة فهو غير موجود وإذا لم يكن الأقل مقدارا حاصلا بالفعل لم يكن
له امتزاج بالفعل فضلا عن أن يكون امتزاجه قبل امتزاج شيء آخر بل الأولى أن يكون امتزاج الأكثر في المقدار قبل امتزاج الأقل في
المقدار إذ الأكثر متصل محصور والأقل غير متصل ولا محصور سلمنا تقدم امتزاج الأقل على امتزاج الأكثر مطلقا لكن
لا نسلم الاكتفاء بذلك المزاج في حصول الصورة النوعية لجواز أن يكون العظم مع ذلك معتبرا والجواز أن يكون استعداد المزاج
لقبول النفس المدبرة إذا كان وافيا بأفعالها وإنما يتم ذلك بمقدار معين من العظم حتى إنه لو تم ذلك الاستعداد فإنه
يفيض عليه من واهب الصور النفس لكن ذلك الامتزاج إنما يحصل في مكان معين مخصوص فلو كانت تلك المادة يسيرة لها
لانفعلت عما يحيط بها ولا يبقى ذلك المزاج الذي يحصل فيه الاستعداد لقبول تلك الصور بل تفسد فسلمنا ذلك واعلم
أن الانقسام قد يكون بالانفكاك وقد يكون باختلاف الأعراض والذي يكون باختلاف الأعراض الإضافية لا يحتاج أن يبلغ
الجسم إلى حد يكون بعد ذلك قد انفك الصورة لأن تلك الصورة فاشية في جميع الأجزاء [illegible] لا يخلو كل واحد من الأجزاء عن
تلك الصورة وإما أن يكون بعض أجزائه خاليا عن تلك الصورة دون البعض وإذا لا يخلوا إما أن يبقى حالها عند الاجتماع
عما كانت عليه حالة الانفراد أو لا يبقى فإن لم يبق لم يحصل بالاجتماع إلا الزيادة في العدد والمقدار ولم يحصل تلك
الصورة النوعية فلا يكون للجسم تلك الصورة الخاصة وإن لم يكن أن اجتماع الأجزاء أوجب حصول الصورة للمجموع بتلك
الصورة الحاصلة بالامتزاج في سائر الكل وهو المطلوب وإن امتزاج تلك الأجزاء لا تقبل صورة أخرى إلا إذا
كانت مختلفة الطبائع فيكون لكل جزء منها طبيعة خاصة وكل ما يوجد في ذلك الجسم إلا وله تلك الطبيعة ما لا انقسام
الوهمي والذي يحسب اختلاف الأعراض الإضافية كالوضع الكلي الصغير عن طبيعة الكبير وأما إذا كان الانقسام فكما
يعتبر حفظ الجسم مع أجزائه في التصغير صورته النوعية لاستيلاء ما يحيط به عليه وضعف قوته لصغره
عن دفع المضاد له حصول صائع غليظ أو زيادة قوة عليه فيستقل إلى الطبيعة التي [illegible] والاستقراء
يحققه وأما الانقسام بالأعراض الحقيقية كالبلقة وكالانفكاك في الساهي فيبطل بهذا أو [illegible] وقال
إن أصغر أجزاء الأرض أكبر من أصغر أجزاء النار لأن تلك النار إذا انقلبت أرضا لم يحتمل أن يكون ذلك عند الأرض
حتى يتصل بها فإن كثيرا من العناصر يوجد له الأثر في غير حيزه الطبيعي وإذا أصابه ذلك الحيز من النار أرضا
صار أصغر مما كان لأن الجمود يصغره إذ يكون هو أرض أصغر من الذي فرضناه أصغر الأجزاء الأرضية
ذلك [illegible] المسئلة الثامنة في أن الجوهر هل يصح وقوعه على موضع الاتصال من جوهرين اختلفوا فيه فأثبتها

فذهب أبو هاشم إلى الجواز ومنعه أبو علي وأبو القاسم الكعبي وأبو إسحق وقاضي القضاة حجة أبي هاشم بأنا إذا فرضنا
خطا مركبا من أربعة جواهر ثم أزلنا جوهرين من وسطه صح وضع الجوهر في الفرجة التي للطرفين على حد الملاقاة وإذا
من الطرفين وإنما يكون كذلك إذا كان على موضع الاتصال منهما اعترض يمنع ذلك لأنه لو صح لكان قد حصل في تلك
الفرجة ما هو أقل مقدارا من الجوهر وقد بينا أنه أصغر المقادير فيمتنع من صحة وضعه على حد الملاقاة وإذا امتنع طرفيه
لهذا المانع وهذا في غاية الضعف أما أولا فلأن المكان الخالي متميز أن يشغله المتمكن مطلقا ولا يمكن إسناد
الامتناع إليه إذ لو حصل في ذلك المكان لا [illegible] في الآن الأكثر [illegible] والحصول القسمة وعدمها
وأما ثانيا فلأنا نعلم بالضرورة إمكان تحرك هذا الجوهر من أحد الجزئين إلى الآخر لأنه إذا أمكن أن يحاذي كل واحد
منهما [illegible] في الوسط حال مضيه [illegible] فلا مفر لزم المحذور وأما ثالثا فلأنا نفرض الخط على حاله
والجوهر على [illegible] أوله إلى الآخر فيعود المحذور ولا مدخل لخلو الفرجة عن المانع في جواز الحركة وعدمها ولا في
اقتضاء الانقسام وعدمه احتج أبو علي بوجهين الأول الخط المركب من أربعة إذا وضع على طرفه جوهران فلو صح وضع
جوهر على حد الملاقي وإخراج الطرفين صح أن يكون على موضع الاتصال من الجزئين أو [illegible] أن الحاصل في أحد الطرفين
نصفه عن الجوهر وقد بينا أنه أصغر المقادير [illegible] على موضع الوصل منهما فكان الاعتماد الذي فيه لا يكون
بأن يولد كونا [illegible] أجزاء [illegible] من هذا الجوهر أولى من [illegible] وكذلك في الجوهر الآخر لأنه لا مخصص يخصصه ببعض
دون بعض وذلك يقتضي صحة وجود الكون [illegible] في ذلك المحل أو أن [illegible] هذا الجزء أخذ الجميع الجوهرين وقد
اعترض على أبي علي بوجوه [illegible] يؤدي إلى قسمة الجزء لأنه [illegible]
أن يحصل في الجوهر الواحد كونان متضادان لأنه لو [illegible] كون [illegible] من هذا الجزء وكون
مضاد له [illegible] يلزم كون الجوهر الواحد في مكانين [illegible]
على موضع الاتصال من الجزئين [illegible] صحة ملاقاته [illegible] فإذا جاز هذا ولم يقتض تجزيه فكذا ههنا
[illegible] بأن المحاذاة إذا كانت واحدة فلا تضاد في الكون [illegible] بأن المحاذاة واحدة لأنه
ليس شاغلا للجوهرين [illegible] على موضع الوصل منهما وليس كذلك
[illegible] وأعلم أن [illegible] على [illegible] الجوهرين [illegible] الشغل
أحدهما بالكلية بالملاقاة والحصول [illegible] لم يكن على موضع الاتصال ولو كان شاغلا لهما معا
لزم الانقسام قطعا فإن كان شاغلا للبعض من كل منهما لزم الانقسام [illegible] المسئلة التاسعة
في شكل الجزء قال المتكلمون إذا اشتبه الجزء [illegible] الأشكال [illegible] بالمربع [illegible] لأن المربع [illegible]
[illegible] الأطراف [illegible] الكرة [illegible]

مثلثة او وتر الزاوية الحادة مثلث قائم الزاوية وان وتر الزاوية التي تلك القائمة اكبر من ضلعين فان كانت مثلثة كان ضلع ملاقي له نصف وان كان اول بمثلثة القسم الى خطين من تسعة ملك كقوس علمية السطوح المتوازية الاضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوط قاعدتها متوازية فانها متساوية ومتى كان كذلك يبطل الجوهر الفرد لانا اذا اخذنا اذا صف السطحين اربعة في اربعة حتى كان مجموع ستة عشر والسطح الاخر طوله من المشرق والمغرب فانه يلزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة ستة عشر جزءا هي مساحة التي هذا امر مشترك الالزام لان احد السطحين اذا كان ذراعا في ذراع والاخر طوله من المشرق الى المغرب كيف يمكن ان يقال ان احدهما مساو للاخر لانا نقول السطحين المتوازيين اذا كان احدهما مربعا قائما على قاعدته وكان الاخر مستطيلا مائلا كانا جميعا على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين فانه بمقدار ما يزيد في طول السطح المائل ينقص في عرضه والمعنى انه يلزم لو كان عرض السطح المائل هو القاعدة المشتركة وليس كذلك بل كلما ازداد الطول انتقص العرض فهو مشترك الالزام لانا نفرض المربع اصغر ما يمكن ان يوجد من المربعات والسطح الاخر ممتد من المشرق الى المغرب فانا نعلم بالضرورة انه ليس في ذلك المربع من المقادير ما في هذا السطح واحتمال العلم الى غير نهاية غير مفيد فيها بل برهان اقليدس على انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب احد قسميه في الاخر مساويا لمربع القسم الاخر وذلك يوجب التجزي لان الخط المركب من ثلثة اجزاء ان انقسم بقسمين متساويين كان احدهما اصغر من الاخر واذا ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة يا نفرض سطحا مربعا من ستة عشر جزءا منضما بعضها الى بعض فكل واحد من الخطوط الاربعة الكائنة من الاجزاء الاربعة الخامس لصاحبه مما لا ينفصل منهما وكذا الاجزاء الوترية انما تحصل من الاول من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فبعد الاجزاء التي في القطر ان كانت متلاقية لا فرج فيها لزم ان يكون القطر مساويا للضلع وهو باطل بالحس والبرهان الهندسي الدال على ان الزاوية الاكبر يوترها الخط الاطول ولانه يلزم ان القطر يوتر القائمة وكل من الضلعين نصف قائمة فيكون القطر اعظم وان كانت اجزاء القطر غير متلاقية بل يكون فيها فرج فنقول تلك الفرج ان اتسعت للجزء الذي فرض فيه انتقاص القطر سواء اتكون القطر مساويا للضلع مثلا او لا تسع لم يلزم الانقسام وقول البعض المتبين اذا كان الخط موزونا كان من اجزائه فرج بخلاف الضلع المستقيم ليس نعتقده من صالح القسم فيما لو انه قلب هذا المربع لصار ما كان قطرا ضلعا وبالعكس فكيف يصح ثبوت الفرج فيها احيانا وانه غير ممتنع ان يقرحها عند الفلك والتحرك في الحالين كما في الرحا وهذا اسخف الاول تب اذا فرضنا خط ... معلما كانوا توتر على زاوية قائمة يحصل الوتر جذر مجموع مربعي الضلعين وفرضنا كل واحد من الضلعين خمسة كان هذا الوتر جذر خمسين فان حركنا هذا طرف هذا الوتر من احد الجانبين الى الاخر نحو جزئين لوكوكب ... الصار اقوى انصلع ...

والاخر اربعة فيكون الوتر جذر اثنين وخمسين وقد كان يعنيه جذر خمسين فيجب ان يكون الفرق اقل من جزء يفرض خط اب متناهيا وينفصل منه من جانب ب جزء من الى ج ا حد ج ولنخرج خطي ج د ا ه من نقطتي ا ج كل واحد منهما مركب من اجزاء متساوية كم كانت ولنكن ثلثة على قائمتين ولنخرج من ب الى د خطا والى ه اخر فلا يمكن ان يقطع على نقطة ج فثلثا هنا يجب التجزئة الى ما لا نهاية ويكون الخطان مثلثا الا لا بد ان يمر من نقطة ج ويكون بامتداد الاخر الى ثلثة اجزاء الا في اخر



ولو زدت في طول اب وغلبت القطر المذكور ازداد التعاقب وذلك حالما كان الطول كلما طال ازداد الانقسام الى اذا لم يكن في الطول ما لم لكن النظام عند الهممة ليس يطول طولا وهو ضعيف لمنع الملازمة والاتكال الى جسها ولا امتناع في ... ان ليس يطول الى ما ليس ما يتعين ينحصر فوقه لانه الله تعالى قادر على الزيادة في هذه الاجسام الى غير النهاية وكذا الكلام في النقصان وهو ضعيف لعدم التلازم ومنع المقدم بالفعل ثم قال الى الراوندي من اصحاب الجوهر الى حد فيه العقلاء لانه لا عدد له النصف الاول له ربع وثلث وسدس وذكر لا بد من الجزء الذي لا يتجزى الا انا لو فرضنا عشر اجزاء كان لها نصف ولم يكن لها ربع ولا ثلث ولا سدس وهذا اختلاف الحكم من الاعداد وهذا في غاية الضعف لعدم الملازمة فان اذا كان هناك شكل كري يلزم من احتوائه على مثله من الاطراف ويكون الطوق كالاول لاوسع فاذا انتهى الى الحد الذي يعول من الجزء الذي لا يتجزى اشتمل احتوائه على ما هو دونه وهو يسمى الاصم وكيف يكون الطوق الكلية فليس كل طوق يحتوي على طوق دونه انه لا ينتهي الى الكرة وهي جوهر فرد لا يحتوي على شيء البتة

التاسع في فروع الجزء وعدمه وفيه مسائل المسئلة الاولى في ان الجسم يقبل القسمة الى غير النهاية مع حفظ صورته النوعية هذه المسئلة انما تتفرع على نفي الجوهر الفرد وقد عرفت فيما تقدم ان من الاجسام ما هو مركب من عدة اجسام مختلفة الطباع وتحصل لها صورة نوعية بواسطة ذلك التركيب او امتزاج كالصور المعدنية والنباتية والحيوانية لان منها ما هو بسيط صورته النوعية حاصلة في القطع كالاول الا باعتبار المزاج والتركيب كصور العناصر كالنارية والهوائية اما الصور الاولى فتنعدم بعدم التركيب والمزاج لانها تابعة لهما ولا تبقى للتابع مع عدم متبوعه ولها الصور النباتية فانها ... الى حد فانه اذا صار اصغر من ذلك الحد زالت الصورة فلما شرح اصغر صور الماء وكذا الهواء وباقي العناصر لان الاجسام لو احتملت الانقسام الى غير النهاية مع بقاء صورها النوعية لا يمكن عليها الامتزاج وكان انفعال كل منها اسهل فكان يمكن حصول اللحم والعظم واحضر والحكمة للاركان الاربعة في غاية الصغر فكان يحصل فيل على قدر الذرة ولو امكن ذلك كان الكرى بالوجود لا في الوجود ولان امتزاج الاقل امتزاج للاكثر لان الاكثر انما يحصل من اجتماع الاقل وحصول المحصور لما لم يوجد ذلك الا نادرا علمنا ان للاجسام حدا في الانقسام والنقصان مع بقاء صورها النوعية ولا يمكن عكس هذا الدليل على حد ... انه ...

ب ج د ب د ا ه

حكم تلك الحركة منقسمة لان الواقع منها في احد نصفي ذلك الزمان غير الواقع منها في النصف الثاني ولما كانت الحركة منقسمة كان الجزء الذي تحرك عنه كان ايضا منقسما والذي تحرك اليه ايضا منقسما لان الذي وقع في احد نصفي الحركة غير الذي وقع في النصف الآخر فيكون في نصف ذلك الزمان قد نصف تلك الحركة قد وقع نصف من الجزء الذي كان فيه وقد دخل في الجزء الذي يتحرك اليه نصفه فيكون الجزء منقسما ابدا وكذا البحث في حركة ساكن السفينة بين حركتها وحركة النملة على الرحا بين حركتها وحركة الرحا بالجملة كل متحرك بالذات والعرض ﻫ ولنفرض الخط المفروض بحاله لكن عند ما تحرك الخط الى جانب تحرك الجزء الذي فوق طرفه الى خلاف ذلك الجانب فاذا انتقل عن الاول فان صار ملاقيا للاوسط فهو محال لان الاوسط قد دخل في مكان الاول فلو علا الجزء الذي كان فوق الاول يتحرك عنه انما يتحرك الى الوسط مع ان الوسط حصل في مكان الاول وكذلك الجزء الفوقاني لم يتحرك عن الاول الا وقد صار مع كان عنه فيتعين ان يقال انه يتحرك عن الجزء الذي كان فيه الى الجزء الذي يليه وهو الذي فوق الآخر بعد حركة الخط على الوجه المفروض فاذن الجزء الفوقاني يقطع الثالث في الزمان الذي يقطع فيه جزءا واحدا فينقسم الزمان ويعود المحال وقد البرهان في منتصفها خشبة وجدت الحبل الفوقاني السفلاني فصعد الاسفل حتى يبلغ الاعلى نصفها فيكون حركة نصف حركة الاسفل فاذا تحرك الاسفل جزءا تحرك الاعلى نصفه واذا تحرك الاعلى جزءا في جزء من الزمان يكون الاسفل قد تحرك ذلك الجزء في نصف ذلك الزمان فانقسم الزمان فلنفرض معا فاذا تحركت السفينة الى جانب وتحرك الراكب فيها الى خلاف تلك الجهة في الزمان الذي يتحرك السفينة فيه جزءا تحرك الراكب جزءا كذا فيه الراكب فاذهب الى انه كالساكن وقد وقع في مكانه وهذا امر مستبعد في المجرم وان تحرك اكثر من جزء انقسم الزمان فانقسمت الحركة فانقسمت المسافة الرابع ما يتعلق بالاشكال وهو وجود آ المستدير هو شكل يحيط به حد واحد او حدود فان احاط به حد كان كرة والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصلت الفرج فيما بينها فان انتقصت الاجزاء ملئت بها وعلى كل حال تقع الفرج التي فيما بين تلك الاجزاء لتنقسم الجزء وان احاط به حدود كالمثلث والمربع مثلا كانت جانب الزاوية ادق من جانب الضلع فانقسم وفيه نظر فان المساحة انما تصدق على ذي مقدار وبعد وليس الجوهر الفرد كذلك فانه لا نهاية فلا يمكن له نهاية من حيث انه نهاية ولا وصف له عن كونه نهاية تب الثوا وجود الدائرة الحقيقية في الجواهر الفردية محال لاجتماعه والاول حق فالثاني باطل والمقدمتان سبقتا في باب الكيف وتقرير وجه آخر وهو ان الخط المركب من الجواهر الافراد ان امسح ... له دائرة امسح على الحجم ذي العرض لذلك لان الحجم اذا انفرض ليس الا خطوطا منضمة بعضها الى بعض

على مركزها ولو امسح على كل واحد منها ذلك وجب ان يحصل القوس الكل فان امكن حصول ذلك الخط دائرة فلو لم تكن اجزاؤه الاكثر ان بواطنها متلاقية فان كانت ظواهرها متلاقية كالملاقات بواطنها كان باطن هذه الدائرة المؤلفة من العظيمة شديد ظواهرها في المساحة ولو كان كذلك لكنا اذا ادرنا حول هذه دائرة اخرى كان باطن الدائرة المحيطة مساو بالظاهر الدائرة المحاط بها ويكون ظاهر الدائرة المحيطة مساويا لباطنها المساوي لظاهر المحاط بها المساوي لباطن المحاط بها فلا تزال نزيد دائرة اخرى الى ان تبلغ طرفها منطقة الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة اصلا ولا يزيد اجزاء على اجزاء الدائرة الصغيرة المفروضة اولا هف فان كانت ظواهرها غير متلاقية بل متفرقة لزم تجزي تلك الاجزاء المتلاقية لان بعضها ملاق بعضها بما ليس يلاقي الآخر وايضا فيكون بين ظواهرها فرج فتلك الفرج اما ان تسع للجزء او لا فان اتسعت فيعود الى الدائرة لان بواطن تلك الاجزاء اذا كانت متلاقية فيكون الفرجة بين تلك الاجزاء بعضها فاذا ملئنا ذلك البعض الجزء فان ارتفع بعض الجزء تلك الفرج بعد انقسم وان لم يرتفع كان الجزء المالي لتلك الفرجة اصغر من تلك الاجزاء الواقعة في ظواهرها تلك الفرجة فتلك الاجزاء منقسمة وكذا ان لم تسع تلك الفرجة للجزء كان اقل منه فظهر ان الجواهر للدائرة مع القول بالجزء الذي لا يتجزأ محال لاجتماعهما ج برهن اقليدس في شكل العروس على ان مربع وتر القائمة يجب ان يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيها فاذا فرضنا قائمة كل واحد من ضلعيها عشرة وجب ان يكون وترها جذر مائتين لكن ليس للمائتين جذر صحيح لانه يجب ان يكون اكثر من اربعة عشر واقل من خمسة عشر فيلزم الانقسام ولو كان كل من ضلعيها خمسة كان مجموع المربعين خمسين وجب ان يكون الوتر جذر خمسين وهو منكسر لانه يجب ان يكون اكثر من السبعة واقل من الثمانية وهكذا الكلام في غيرها من الاعداد مما لا يحصى كثرة د برهن اقليدس على ان كل خط مستقيم في طرفه معا يمكننا ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع فاذا فرضنا خطا مركبا من جزئين وعملنا عليه مثلثا متساوي الاضلاع وجب ان يقع كل واحد من الاجزاء على مفصل الاجزاء وذلك يوجب التجزية ﻫ اذا اخذنا خطا مركبا من جزئين ووضعنا على احد جزئيه جزءا آخر حصل هناك زاوية قائمة فوترها ان كان من جزئين كان وتر القائمة مساويا لكل واحد من ضلعيها المحيطين بها هف وان كان من ثلثة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هف فاذن هو اكثر من اثنين واقل من الثلثة فيلزم انقسام الجزء وفيه نظر و برهن اقليدس على ان كل خط فانه يمكن تنصيفه فالخط المركب من ثلثة او خمسة او غيرهما من الاعداد الافراد يمكن تنصيفه فيلزم انقسام الجزء آ استدل ابن الهيثم في شرح شكوك اقليدس ان كل خط يمكن قسمته بثلثة اقسام متساوية فالخط المركب من جزئين او اربعة او خمسة اذا قسم كذلك لزم انقسام الجزء ح اذا فرضنا مثلثا متساوي الاضلاع على خط مركب من ثلثة جواهر فرد ثم اخرجنا خطا الى الجزء الثاني من الضلع الذي يوترها فوجب ان يقع ذلك المثلث المتساوي الاضلاع بالشكل الرابع من المقالة الاولى لاقليدس ويكون الخط الخارج من تلك الزاوية الى ذلك الضلع عمودا فيكون كل واحد من قسمي المثلث قائم الزاوية لانه حدث منا مثلثا قائم وهي احدى زواياه المثلث فيكون الباقي من المثلث قائمة فيقول او ثم انتفي من بهذا

لثبت سكونه ربما في بطلانه واعلم ان هذا مشترك الالزام لان السريع اي مسافة قطع يكون البطيء قد قطع اقل
حدود العالم عن مسافة فيلزم وجود ما لا يتناهى بالفعل وهو محال [ب] لو كان الى نهاية لا متعين او كذا
التالي باطل بالضرورة والمعدوم مثله بيان الشرطية ان الجزء اذا الحركة انما هو كونه في جزء الى جزء ما لم يوصف بالحركة حال
حصوله في الجزء المنتقل منه الذي هو مبدأ المسافة وهو حق الا انه لم يتحرك بعد او حال حصوله في الجزء التالي الذي هو منتهى
المسافة وهو حق لان الحركة قد انتهت وانقطعت او فيما بينهما ولا يوجد الا في [مج] اذا استدار الفلك استدارت
منطقته واستدار جميع الدوائر الموازية لتلك المنطقة فنقول اذا تحركت المنطقة جزءا فالدائرة القريبة من المركز
ان تحركت جزءا مساويا للمنطقة ايضا فان تحركت الدائرة الصغرى اقل وهكذا الى ما تحت فقد تحركتا حتى تكمل كل منهما دورتها
تساوي مقدار الدائرة العظمى والصغرى وهو باطل بالضرورة وان وقفت الصغرى في بعض ازمنة حركات المنطقة
لزم التفكك وان تحركت اقل لزم الانقسام وكذا الرحى اذا فرض عليها دائرة عظمى دائرة عليها وهي دائرة الطوق ودائرة صغرى
دائرة يعرفها وهي التي تلي القطب فانهما تتحركان على مركز واحد ثم لو خط منها مارا على الدائرة الصغرى الى
ان ينتهي الى العظمى فانه يقع على نقطتين فيهما فاذا دارت الرحى دار هذا الخط بدورانها ومعلوم ان حركة النقطة
الكائنة على الدائرة الكبرى من هذا الخط اسرع من الكائنة على الدائرة الصغرى فان النقطة من الدائرة العظمى قد
قطعت في دورة واحدة مسافة اكثر مما قطعت النقطة التي من الدائرة الصغرى فاما ان يقال بان النقطة من
الدائرة العظمى اذا قطعت جزءا فالنقطة التي من الدائرة الصغرى قطعت اقل من جزء فانقسم الجزء او ان النقطة من الدائرة
الصغرى تسكن في بعض اوقات حركة النقطة التي من الدائرة العظمى فيلزم تفكك الرحى وهو باطل ايضا اولا فلان
الحس دل على بقاء اجزاء الرحى محفوظة عن تفككها واما ثانيا فلانا نفرض هذا الكلام في الفلك فيلزم تفككه وانه باطل لانه
قد وصفنا بالشدة واما ثالثا فلان هذا الفرض يحتمل وهو ان بانه قد اعطى كل جزء من اجزاء الرحى من الابهام
والعطف حتى علم الابطال انكم تمنعون ان تقف حتى لا يزيد سرعة على الاسرع لان كل ما هو اقرب الى الوسط يكون
ابطأ وكلما كان اقرب الى طرف الرحى يكون اسرع فيحتاج كل جزء يقف الى مقدار مخصوص من الوقوف الى
يحتاج اليه الاخر حتى يبقى السمت الاول محفوظا والانسان مع كمال فطنته لا يعلم ذلك ولا يقدر عليه فاذ يحصل لو
قصد موضعا واحدا واحدهما اقرب من ذلك الموضع واراد ان يسلكا الى ذلك الموضع في دفعة واحدة فانه لا
يعلم الاقرب منهما انه كم يجب ان يقف في حركة الى ذلك الموضع حتى يكون وصوله اليه موافقا لوصول صاحبه واما
رابعا فلانا نفرض مثل الحركة الدورية في الانسان بانه يقف على عقبه ويدور دورة تامة على نوع
ان اجزاءه محفوظة لم يتفكك وهذا البرهان كما يدل على انقسام المسافة كذا يدل على انقسام الزمان فان الدائرة العظمى
لما قطعت جزءا والصغرى قطعت اقل من ذلك الجزء فيكون الدائرة الصغرى قاسمة للزمان في الدائرة الكبرى يقطع فيه

الذي قطعته الدائرة الصغرى في زمان اقل من ذلك الزمان فيكون الدائرة العظمى قاسمة للزمان ولان الاول ساعة
للصغرى
هذه التسمية وبيانه للعظم ولا تجزي ذوات الشعب الثلث اذا طلعت الشعبة الخارجة منها جزءا فلابد
ان تطلع الشعبة المتوسطة اقل من جزء على ما تقدم وكان الشيخ وارد بان ابقى على الكلام ان التفكك
انما يلزم لو سلم حركة بعض اجزاء الجسم مساوية وعدم حركة بعض الاخر بعض تلك المسافة وهذا ينافي
البداهة كما هو ثابت السكون فلزمهم المحذور كما لزم المتكلمين الثالث فاستطيع بالمسامتة وهو وجوه ا
لو كان الجزء ثابتا لامكننا ان نركب منها صفحة متصلة الاجزاء ثم نقابل بها وجه الشمس فيضيء الوجه المحاذي
منها لوجه الشمس دون الاخر فعلما فلابد ان يكون الوجه المضيء مغايرا للغير المضيء وذلك يوجب الانقسام
[ب] اذا طلعت الشمس حين استقامت الارض ونصبت شخصا مقياسا يقع له ظل لانه يستر موضع ظله عن شعاع الشمس
ثم كلما ارتفعت الشمس انتقص الظل فاذا كان كلما ازدادت الشمس ارتفاعا ازداد الظل انتقاصا الى ان يلقي
الشمس على سمت رأس المقياس فيعدم الظل بالكلية ووجب التناسب بين زيادة الارتفاع ونقصان الظل
فنقول اذا ارتفعت الشمس جزءا فاما ان ينقص من الظل شيء اولا فان لم ينقص بطل التناسب المفروض
وليفرض الشمس ارتفعت جزءا اخر فان لم ينقص من الظل شيء وهكذا الى ان تسامت الشمس
رأس المقياس لم يكن الظل فانيا بالكلية وهو معلوم البطلان بالضرورة ولان الخط المرسوم فيما بين الشمس وطرف
الظل اذا تحرك الطرف المتصل بالشمس ومن الطرف المتصل بالظل حدث لذلك الخط الذي هو الظل زاويتان
احدهما الذي كان حاصلا مع الشمس قبل حركتها والثانية الذي يحصل بعد حركتها وهو محال لانه يوجب مساواة الزائد
للناقص وان كان الظل يتحرك في النقصان جزءا ثبت المدعى وهو معلوم البطلان وان تحرك اقل من جزء
لزم الانقسام والمتكلمون يلتزمون سكون الظل في بعض ازمنة حركة الشمس الشعاع الذي يلزمهم باعتبار
تفكك الرحى ولزم لم يحصل هنالك لا يتحرك مناط الشعاع انقص وهو عدم وقوع الشعاع على الكثيف
المقابل له من المقابل عدم الحجاب وهو معلوم الا ان الجسم قد يكون ظله في وقت من السنة مثليه ويكون مثله
في فاذا فرضنا عرض الجسم جزءا لزم انقسامه وهو المطلوب تفرض خطا مؤلفا من
اجزاء ثم وضعنا على طرفيه جزءا ثم تحرك الخط حتى دخل الاول مكانا جديدا والاوسط مكان الاول
مكان الاوسط فعند حركة الاول الى المكان الجديد نفرض حركة الى الذي فوقه الى حركة ما لم يتحرك
مكان الجديد وهو محال لانه لم يتحرك عن الاول فلا قاسمه كما كان
بالفرض ولو كان ساكنا لكان كذلك ان يفرق سكونه وحركته فيكون قد تحرك الى المكان
الجديد فيكون حركته اسرع من حركة الاول لانه في ذلك الزمان قطع جزءين فيكون زمان حركة الاول منقسما

الكثرة لأن الكثرة مجموع الآحاد فهذه الجهة تقتضي وجود الكثرة مع أنها توجب وجود الكثرة في هذه الجهة لا تقتضي دفعه
فهو إذن مغالطة لم لا يجوز أن يقال الواحد الذي لا يقبل الكثرة واحد في ذاته ولم كان يتكثر في جهاته واعتباراته
وكثرة الجهات والاعتبارات لا توجب كثرة الذات فإن المماس من باب الإضافة ولو كانت كثرة الإضافات توجب كثرة الذات
لكانت الوحدة التي هي أبعد الأشياء عن قبول الكثرة أكثر من كل كثير لأن لها بحسب كل مرتبة من مراتب الأعداد الغير المتناهية
نسبة خاصة وكذلك الباري تعالى يتكثر الأجزاء المتشابهة إضافاته فإن النقطة في المركز تحاذي جملة أجزاء الدائرة ولا يلزم
انقسامها بانقسام الدائرة ثم الصفحة العليا من الأجسام ملاقية لما تحتها وهي بعينها ملاقية للهواء الخارج وهو شيء
واحد بلا شك ولا يمكن أن يقال بأن الملاقي للهواء غير الملاقي للصفحة الداخلة فإن الذي هو نهاية الجسم لا يمكن أنه بعينه
ملاق لما تحته والأمر أمكن ههنا له ولا شك أنه ملاق للهواء الخارج أجيب عن أمان الأعراض المضافة لا تقتضي انقسام
أحد يصفي الجسم عن الآخر كتباين الصفتان بل إنما تقتضي انقسام المحل العينية فإن الجسم إذا كان جسمان لا يتصف
ذلك الجسم بنصف محويا كالحي يتصف بأعراض جميعها كالبياض نعم الفعل تقتضي بنقضه انقسام المماس للشيء فأما
أن الانقسام حاصل بالفعل وإلا ونمنع أن المماس إنما يحصل بالجوانب فإذا انما خارج عن الشيء
بعد انتقال العينية ولا يدعي أن تكثر الإضافات يوجب تكثر المضافات بل ذلك في المماس خاصة والمماس نوع من
الإضافة ولا يلزم من اقتضاء نوع من جنس اقتضاء الجنس لذلك الشيء والنقطة المحاذية لجميع أجزاء الدائرة فإنها
بأسرها تحاذي جميع النقط المفترضة في الدائرة وهو ممكن في المحاذاة لكن لا يلزم من كونه في المحاذاة من غير
وقوع القسمة كونه في المماس عند وقوع القسمة فإن هذا الحكم عقلي صدق في المماس لا المحاذاة وسائر أنواع
الإضافة وعن ح أن الصفحة العليا من الجسم ليست ملاقية لما تحتها فإن هذا إنما يقال لمن يذهب إلى تركيب
الجسم من الأجزاء التي لا تتجزأ فإنه يقول الجسم واحد ونهايته السطح وهو عرض غير ملاق لما تحته إذ ليس هو بجسم وهذا
أن كل يوهم أن السطح صفحة وتحته صفحة أخرى ثم كل منها بلا نهاية الأخرى وهو مصادرة على المطلوب وقد
أجاب أبو هاشم بأن معنى قولنا في الجوهر إنه يصح أن يلاقي ستة أمثاله أن له جهة هو اختصاصه بحال
يكون عليها يصح في ستة أمثاله أن يتصل من هذه الجهات الست بالحال التي هي تحيز فيصير الجوهر بهذا الحكم مفارقا
للعرض الذي لا يصح أن يحل ولا أن يتصل ستة أمثاله وإذا كان هذا هو الغرض فعبارة
العبارة تبطل يوهم أن هنا جهات يلي بعضها دون بعض غيره وعلى هذا القول يصير للجوهر الجهة
وإن الملاقاة غيره لأن الصفة التي ذكرناها ثابتة عند وجوده لا محالة فأما أبو الهذيل وأبو علي وأبو القسم
قالوا إن الجوهر يلقى غيره بجهة ولكن جهة الجوهر غير الجوهر كما أن طرف الشيء غيره ولذلك صح تحيله
بالعدد الأجزاء التي يلاقيه وعلى هذا متى كان منفردا فلا جهة له إذ أركبنا خطا من ثلثة أجزاء ووضعنا

جزء على طرفي الخط فإن الجزئين يصح الحركة على كل منهما إلى الذي توسطهما فإنه لا مانع يمنع الحركة ولكن الحركة
ممكن للمفرد إن التقاضي يمكن لأنه يلزم أن يحصل الجزء في شيء لانحصاره لأنه الجزء الأوسط يمكن وقوعه على منفصل
جزء فإذن يصح الحركة على الجزئين معا إلى الملتقى وإذا فعلا ذلك فكل منهما ما ينصف الجزء الوسطاني من الخط
الأسفل يتنصف كل واحد من الطرفين بسبب الأجزاء التي لا تقبل القسمة تتحركهما لأنهما مودين إلى الانقسام أننا أردنا أن نحمل
المغلوب مقدمة في إبطال المقدمة المبطلة له باطل لأن المطلوب كون الصغرى المقدمة معلومة الصحة فحمل العين
مقدمة المشكوك فيها أولى من إبطال الشكل لأنا نقول لا شك أن صريح العقل يقضي بأن الجزء إذا كان والشيء يمكن
والأولى به فإن تلك الحركة لا يمكن وهذه الحجة آتية في كل خط مركب من الأفراد كالثلاثة والسبعة وغيرهما والمتكلمون
اختلفوا في الجواب حسب اختلافهم في جواز وضع الجزء على موضع الاتصال من الجزئين على ما له فمن جوز ذلك
مع عدم اقتضائه القسمة فلا يمكنه ومن منع فإنه يمكنه من صحة وقوع واحد من الأسفل لأنه يؤدي إلى اجتماع ضدين حيث
أن في أحدهما من الاعتماد ضدما لاعتماد الآخر ولا يقع واحد منهما ولا يمكن أن يقتصر لوقوع اجتماع
من الاعتماد على في إثبات مكان يصلح اشتغال واحد من المربعات عدم
التقادير ينقل كل واحد من هذه المربعات إلى ذلك المكان لا يصح اشتغال شيء منها إلا والا لزم إذ
ليس ذلك لعل من بعض العلة أن في كل واحد من المربعات من الاعتماد ضد ما الآخر ومتى حصل
في جهة واحدة وجب التمانع التضاد واعلم أن هذا الإلزام غير مختص بالمتكلمين بل هو وارد على العقلاء أيضا لأنا
لو فرضنا أنا فرغنا المسجد الأكرم ذراع ذراع ثم توجه الرجلان دفعة واحدة كل منهما قدر ذراع فإنه يتحمل حصولهما
معا ولا مانع وكذا ههنا فإن وكذا ههنا والحاصل أن الوهم أنه يقتضي تحصيل ذلك
كله والعقل فإن كلام الأجزاء الثلثة إذا لم يقبل القسمة لم يمكن اشتغال كل من الجزئين على التدريج بل دفعة إلى الوسط
يتبع التمانع ويمتنع الاشتغال في الخط المركب من أربعة جواهر إذا كان فوق أحد طرفيه جزء وفي تحت طرفه الآخر جزء آخر كذا
دفعة واحدة وتحرك على التساوي في الشدة والضعف حتى قطعاه معا فإن كل واحد من هذين الجزئين
لا بد وأن يمر بصاحبه ويستحيل ذلك إلا بعد محاذيهما ولا يمكن التحاذي على التساوي وإلا لكان أحدهما قد قطع جزءا
والآخر أكثر وكانت حركة أحدهما أسرع يلزم التحاذي على منفصل الثاني و
الثالث وإذا وقع الجزء على منفصل الجزئين لزم الانقسام الثاني ما يتعلق بالحركة وهو من وجوه أيضا الحركات
ليس تتخللها السكنات على ما يأتي وإذا كان كذلك لزم انقسام الجزء لأن الملازم أن السريع إذا قطع مسافة ذات أجزاء
فلا بد ولا يقطع كل جزء منها فإذا قطع جزءا فالبطيء إما أن يقطع جزءا أو أقل أو لا يقطع شيئا فإن قطع جزءا
ساواه في وإن قطع أقل من جزء لزم الانقسام وهو المطلوب وإن لم يقطع شيئا كان ساكنا نقطع

ولا عظيم في العالم وهو باطل بالضرورة وان لم يستلزم ما لم يكن الاجزاء اولى بمداخلة للاخرى باقي الاجزاء فسادا وايضا
في المهية والطباع ولان الجواهر متماثلة بذواتها فلو تداخلت ارتفع الامتياز بينهما بالذاتيات واللوازم لانها
في الحقيقة وبالعوارض ايضا لان نسبة العارض الى احدهما كنسبته الى الاخر اذ لا مايز بينهما في الوضع بحيث يمكن
عروضه لاحدهما دون الاخر فيفضي الى اتحاد الاثنين وهذا باطل بالضرورة والمعتمد في ذلك الاولى الضرورة
فانها قاضية بامتناع التداخل البحث السابع في ابطال مذهب ذيمقراطيس وقد ذكرنا انه يلزم
حكم الاجسام المفردة وبقي حكم المولفة من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع في الاجسام المولفة مذهب بعض
القدماء كذيمقراطيس وغيره وهو قولهم ان الاجسام المشاهدة ليست بسائط على الاطلاق بل انما هي مولفة
من بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة وبالغة الى حد لا تقبل الا بالتماس والتجاور وقطع الجسم
البسيط الواحد منها لا ينقسم فكا انفصاليا بل وهما لانه لا يحتمله الصلابة وهي مختلفة المقادير في الصغر والكبر
واشكالها مختلفة وربما زعم بعضهم ان مقاديرها متساوية وربما قال الشيخ ابو البركات البغدادي الى هذا
الموافق في الارض ونقل بعضهم عنه انه كان يقول انها كرية الشكل وحكى الشيخ في الشفا انهم كانوا
يقولون انها غير متناهية الا ان الشكل وان جوهرها جوهر واحد بالطبع وانما تصدر عنها افعال مختلفة لاجل
الاشكال المختلفة وذكر بعضهم ان اشكال الجسام الخمسة المذكورة في كتاب اقليدس اشكال العناصر والفلك
ومنهم من خالفهم في ذلك وذكر اختلافات كثيرة لهم لا فائدة في ايرادها وهذا هو مذهب مثبتي الاجزاء
الا في تسمية الاجزاء بالاجسام وفي تجويز الانقسام الوهمي عليها ويدل على بطلان هذا القول ان القسمة
الفرضية الوهمية او الواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين كالسواد والبياض في البلقة او مضافين كاختلاف
محاذاتين او موازاتين او مماستين تحدث اثنينية ما يكون طباع كل واحد من الامرين طباع الاخر وطباع
الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع وما يصح بين كل اثنين منهما يصح بين اثنين اخرين فيصح اذن بين المتباينين
من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ويصح بين المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد
الاتصالي ما يصح بين المتباينين وقد بينا انه لو قلنا بثبوت الاجزاء الفرضية والانفكاكية بالفعل في الطبيعة
اما على تقدير الاختلاف في الطبيعة فلان كل جسم يفرض فيه طرفان يتميز كل واحد منهما عن الاخر في الوهم
فالتام التصغر اعني الاتصال الذي حصل التصغر بحيث يمتنع ارتفاعه ان كان لنفس المهية والطبيعة وطبيعة ذلك
الجسم مساوية لمهية سائر الاجسام وجب امكان ان يحصل لجسم اخر مثل ما اتصل له بصفة المتصل وان يصح
على التصغر من الانفصال مثل ما امكن بين الجزئين وكذا ان كان من اللوازم وان كان من العوارض امكن
ارتفاعه وح لا يبقى وجوب ذلك الاتصال اللهم الا اذا كان متمايز عن سائر الاجسام بفصل مقوم لطبيعته

نوع في اكثر نوعه في شخصه ولذلك كل واحد من تلك الاجزاء اذا كانت طبيعته واحدة كان شكله الكرة لانها الشكل الطبيعي
للبسيط وح يحصل بينها فرج وذلك الخلاء واعلم ان كل نوع مادي يستلزم لما يمنع الانفصال بحسب الطبيعة
المستحيل ان يتعدد اشخاصه في الوجود اي لا يكثر في الوجود بل الا شخص واحد لانه لو وجد منه شخصان لكان ما منع من
الانفصال لكان كل واحد منها مائلا للانفصال الانفكاكي الحاصل بينهما مع وجود المانع عنه هف وهذا حكم كلي ثابت
اعرض عنه اصحاب المباحث بان الامتدادات الجسمية عندنا قد تعدم عند الانفصال وتتجدد عند الاتصال فهي امور متعينة
ولذا تبع المهية كم عرضها ولا يجاب عنه بفصل المجعولات ان وقوع الاختلاف بسبب الموانع مثل البحث الثامن
في ان الهيولى قد عرفت ان مذهب افلاطون ان الجسم البسيط واحد في نفسه كما هو عند الحس كذلك وانه يقبل انقسامات
لا نهاية لها لا بالفعل وانه لا وجود للجزء الذي لا يتجزى البتة استدلوا عليه بوجوه كثيرة ماخذها اربعة اولها ما يتعلق بالكم
ب ما يتعلق بالكيف ج ما يتعلق بالاشكال د ما يتعلق بالمماسة وهو ثلثة اوجه ا لو فرضنا جزءا متوسطا بين جزئين
فالمتوسط اما ان يمنعهما عن التلاقي او لا يمنعهما فان منعهما فالوجه الذي يلاقي به احد الطرفين ان كان هو الوجه الذي به
يلاقي الطرف الاخر كان ذلك منقسما وان كان غيره لزم الانقسام المتوسط ولزم يمنعهما عن التلاقي كان الطرفان
متداخلين بالوسط لكن التداخل محال لانها لو تداخلت بطل الترتيب في الوسط ولم يحصل الازدياد في الحجم فانه اذا
جاز ان يحصل جزءان في جزء واحد جاز ان يحصل ثلثة واربعة وعلى هذا لا يكون اجتماعها موجبا لزيادة الحجم فلا يحصل
الحجم في طبيعة نوعها ولوازمها فاذا تداخلت وقعت في العوارض ايضا فلا يبقى شيء منها متميزا لامتناع
الاختلاف في الحقيقة واللوازم والعوارض فيصير الكل واحدا ولاستلزام التداخل الانقسام ثم لعدم ولانه
اذا كان مقدار الجزئين مساويا لمقدار الجزء الواحد ومجموع الجزء قابل للقسمة فكذا به كذلك كل الجزء الواحد
به وهو قابل للقسمة اعني نصف الجزء اذا كان يلاقي باحد طرفيه شيئا وبالاخر اخر فهذا اخص كل من
طرفيه عرض ليس في الاخر وهو يوجب الكثرة الفعلية فاذن لا بد وان ينصف انه يلاقي احد نصفيه النصف الاخر
باحد طرفيه دون الاخر فينصف ذلك النصف والكلام فيه كالاول فيقتضي ذلك حصول ما لا يتناهى
متناهية بالفعل وهو باطل عندكم فما هو يتجه من الجزء باطل عندكم وما هو جوابكم عن الحجم لاختلاف
التماس يوجب انقسام احد طرفي الجزء الاخر لا التنصيف لانا نقول الطرفان ان كانا عرضين في الجزء ذكر
الوهم يوجب عدم المحلين المحلان لو كانا عرضين لبطل وبلا بد وان يتم كل منهما يتميز عن الاخر
وذلك يوجب القسمة ولذا كان هو من عادة الاشكال ومن تمسك بهذه الحجة على اثبات التماس عن مساهته بالفعل
لهو باطل لان منع الحجة يقتضي وجود جزء واحد في الجسم لان اي جزء فرض واحدا فهو يلاقي باحد طرفيه شيئا وبطرفه الاخر
بالاخر وهو يوجب الانقسام فلا يكون ذلك الواحد واحدا فهذه الحجة تقتضي وجود الجزء الواحد ومتى لم يوجد الجزء عدم ح

ما يتعلق بالمماسات وهو

واذا انقطعت في احدهما جزء انقطع في الاخر نصف جزء وهذه الشبهة في نهاية القوة وكذلك السفينة وطولها عشرون ذراعا اذا قعد في اخرها والسفينة سائرة ولم يزل يمشي من اخرها الى صدرها فاذا سارت عشرين ذراعا يكون هو قد قطع اربعين فيكون قد طفر في بعض الحالات واذا قطع جزء انقطعت السفينة نصف جزء كالكونين كما يصح مع تضادهما ان يتنفس فيهما طول البلد فكذلك يصح تعاقبهما في الجوهر المخلوق بالبصرة انه كان يصح ان يحلق بالبلد والكونان ضدان فيجب صحة المعاقبة عليهما ولا يمكن كذلك الا بالطفرة جملتهما اجاب المتكلمون عن الاول بان حركة الحبل الاعلى نصف حركة الدلو والاقرب الى الحبل الاسفل فانه لم يقطع الا نصف ذراع لان الحبل الاسفل كان من نصف البئر الى اسفلها فلما تحرك الحبل الاعلى صار من نصفها الى اعلاها ومن نصفها الى اسفلها خمسون والى اعلاها خمسون فاذا انتقل الحبل من اسفلها الى اعلاها والدلو فيه متقدم من الدلو بجميع البئر وليس ذلك لاجل الطفرة لانا لو فرضنا في الدلو انه محدود وغرزناه على جذع فانه يظهر اثر ذلك المحدود في جميع المسافة على الجذع ولو كان للطفرة لكانت العلامة في موضع دون موضع وعن الثاني بان في السماء جراما مضيئة فلما انضوا فاذا دخل الضوء من الكوة ظهرت الاجزاء وعن الثالث بالتفكيك وعن الرابع بان الضوء يسقط على الارض من طلوع القرص على التدريج فاذا طلع السبعمائة من الاجرام انحل ضوءها بذلك الضوء ولذلك يصل الى اقصى الارض في الحال لان الضوء يحدث في الموضوع عند المقابلة واجاب بعض المتكلمين عن الاول بان الدلو والكلاب يقطعها يقطعان جميعا مائة ذراع الا ان الكلاب يقطع بعضها طولا وبعضها عرضا لانحراف حبل الدلو منها وعلى هذه الصورة يجذب الكلاب واما الدلو فيقطعه بكونه طولا مائة ذراع ولو امكن حذف الكلاب طولا لم يكن الدلو ليقطع الا قدر ما يقطع الكلاب وهذا انما هو في الاضطراب الحاصل في الحلقة ومعلوم ان لاختلاف الحركات تاثيرا في مثل ذلك فان الماء اذا جرى في ساقية فيها انعراج لم يبلغ المقصد الا بعد الوقت الذي كان يبلغه اذا لم يكن هناك انعراج ومما يشبه هذه الشبهة قولهم ان الخشبة المستندة الى حائط متى جذبت من اسفلها حصل اكثر ما يحدث من اعلاها وذلك للطفرة ولهذا الجواب التي اوردها مثل ما تقدم لان اعلاها من جهة العرض والطول والوقت جذب اسفلها ولهذا التزم اسفل الخشبة كخط لوجود ذلك العرض في المكان كله ولو طفرتم بحث ذلك واجاب ابو الهذيل عن مسالكه بان الضوء عنده عرض ويحل الجسد مضادا له وهو خطا لان الجسد الكون محصوص لا تضاد ذلك المعنى الذي يشبه واجاب غيره ان الشعاع النافذ من الكوة في البيت يستمد من قرص الشمس حالا في الاوقات وليس هذا الاستمداد فيتبدد اجزاؤه ولا يرى الا انه يظفر وصارت حالة كحال النار اذا التهبت ولم يمدها غيرها فان اجزاءها تتفرق وكذا المصباح اذا طفي ذلك

الاول فهو مردود والتمام انه هو لان الضوء موقوف على اجتماع هذه الاجزاء فاذا افترقت خرجت عن الاتصال ثم لو كانت العلة الطفرة فهو يصح على الشعاع فيما يحصل في السماء البعيدة على وجه الطفرة والاكثر البعيد انما اذ الطفرة مردود فيه واجاد واعترض بان قرص الشمس لا يضيء الارض في حال بدوه من فلكه بل بعد ساعات لانه يبعد من حين طلوع القرص فيضيء الارض حالا بعد حال حين يبلغ كبد السماء الا انه يضيء في دون ابتداء الطلوع كل الارض ولهذا صار صدر النهار مما يمتد فيه الضوء من حين طلوع القرص الى غيبوبة القرص وصار صدر الليل مما يمتد فيه الظلمة الى حين طلوع القرص وعن الخامس ان رؤيتنا للسماء ليست لاتصال شعاعنا بها لانا لا نجعل شرط الرؤية اتصال الشعاع بالمرئي ولو جعلناه شرطا لكنا نقول ان في الجو شعاعا متصلا بشعاع البصر ثم كذلك حتى يتصل بالسماء لان الشعاع المنفصل من الحجر يتصل بما يشابهه في اوله وهو وليس ما قاله للطفرة بل لحصول الهواء في الرؤية في الحجر وعن السادس ان الشمس في مثل هذه المدة لا يمكن قطعها مقصورا على جزء او نصف جزء بل ربما قطعت من الاملس ممكن ان يقال في الاول يتقاصر منها جزء ان ويتقاصر من الثانية جزء او يتقاصر من الاولى جزء ولا يتقاصر من الثانية شيء ثم اذا تقاصر من الاولى جزء في تقاصر من الثانية جزء ولا يلزم ما ذكر وعن الثامن انه في حال حركات السفينة سكنات لهذا الراكب فيكون في حال ذو فهادي يكون منهما اذا الحركة فتقصر فالهيئة تضعف ضعفها ولهذا الو دامت الحركة بالسفينة لوجب ان يكون مسيرها في وقت واحد يكون فيجعل ويقطع احدهما حركة في الاخر حركة السفينة جدا لنفس كونه في مكانه وعلى مذهب الطفرة لا يمكن من الحركة اذا اشتد عصف الرياح وبعدها اذا وانه والى اتجاهه لو ورثت به لسقطت في السفينة وبتر بطلان الطفرة انه لو كان يجب اذا كان في رجله صبغ ان لا يستمر الخط في السفينة الا في الموضع الذي يقطعه دون الذي يطفره وليس كذلك وعن الثالث ان التعاقب في الكون والمكان مجاور صحيح بخلاف ما اذا ابعد ولا يمكن صحة البدل صحة التعاقب

البحث السادس في ابطال التداخل

لما لزم النظام بالقول بعدم تناهي المقدار عند عدم تناهي الاجزاء التزم القول بالتداخل وذلك بان يصير مكان الجوهرين او الجواهر الكثيرة مكان الجوهر الواحد فان يتداخل الاجزاء في الموضع الواحد ويدل على بطلان ذلك ان الضرورة قاضية بان كل ذي وضع بالاستقلال فانه يمتنع عليه ان يحدث في حيز بالاستقلال في المكان والحجم في هذا المذهب مع بطلانه يقتضي تجويز ما هو واحد عنده لان المتماثل والمتداخل امران متغايران بالضرورة فاذا كان الحجم الجوهر داخلا في حال التغير ذلك منه شاغر ما بعد حال المماسة فيلزم انعدام كل واحد من الجسمين المفروضين عدم انتهائهما نفسه لانه يستلزم عدم استلزام زيادة الاجزاء الزيادة المقدار وهو مما بالضرورة ولان البلاغ ان استلزم المداخلة فلا يجوز ذلك تمام الجزء

الجو

فحكوا عن النظام ان الجسم مؤلف مما لا يتناهى من الاجزاء التي لا تتجزى اصلا لا وهمًا ولا فرضًا ولا بالفعل وقيل ان هذا شيء لزمهم وان لم
يصرحوا به لانهم لما وقعوا على ادلة نفاة الجوهر الفرد ولم يقدروا على ردها اذعنوا لها وحكموا ان الجسم يقبل قسمة لا تتناهى
لكنهم لم يقولوا ان ما هو موجود في الشيء بالقوة هو موجود فيه مطلقا فظنوا ان كل ما يمكن في الجسم من الانقسامات التي
لا تتناهى فهو حاصل فيه بالفعل فحكموا بانه يشتمل على ما لا يتناهى من الاجزاء ويمكن ان يستدل بعكس النقيض الى ان كل ما لا
يكون حاصلا في الجسم من الانقسامات فهو لا يمكن ان يحصل فيه ثم انهم معترفون بوجود كثرة في الجسم وان الكثرة انما تتألف من احاد
وان الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم فاذن قد يحصل من اجزائه متعددة متناهية ان الجسم يشتمل على اشياء غير منقسمة وكلها
تشتمل على الجسم ولا يمكن تقسيمها فانه لا يعقل العقل الصحيح ان الجسم يشتمل على اشياء لا يعقل العقل هذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزى
وقد لزمهم وان لم يصرحوا به لان القائلين بالجوهر الفرد يقولون باجزاء متناهية وهؤلاء يذهبون الى ما لا يتناهى منها
وكادوا ان يقولوا بهذا التأليف من اجزاء غير متناهية فان الشيخ وقد سماها الفرقان فلما الزم اصحاب الجوهر
الفرد النظام ومن تقدمه مجيزًا ان يتمكن الدوحة بقطع مسافة محدودة في زمان غير متناه ارتكبوا القول بالطفرة
ولما الزموهم وجوب كون المشتمل على ما لا يتناهى غير متناه في الحجم وزائدا على اخذ الاجزاء ولما الزم النظام و
اصحابه اصحاب الجوهر الفرد بحركة الى التربيع من حركة الرحا عند حركة البعيد وقطعه مسافة ما دونه بحركة واحدة
لكن الموهومة ارتكبوا القول بسكنات البطيء في بعض ازمنة حركة السريع ولزمهم من ذلك القول بتفكك الرحا عند
الحركة فالتزم الشيخ الرئيس بالطفرة والتداخل وتفكك الرحا اذا عرفت هذا فنقول يدل على بطلان قول
النظام وجوه الاول ان كل كثرة سواء كانت متناهية او غير متناهية فان الواحد فيها موجود لتركبها من الوحدات
ووجود المركب يستلزم وجود مفرداته فاذا اخذنا من تلك المفردات عددًا متناهيا وليكن مقدارها طولا وعرضا
وعمقا فاما ان يزيد مقداره على مقدار الواحد او لا والثاني باطل لانا نعلم بالضرورة ان الجزئين اعظم من
احدهما وان زاد حصل حجم تجري الكلية التي قالها من ان كل جسم فانه مؤلف مما لا يتناهى من الاجزاء
ثم اذا ازدنا تعميم الدلالة فلنا هذا الجسم المؤلف مما يتناهى متناه في المقدار اذا نسبناه الى جسم غير متناه
في المقدار غير متناهي الاجزاء كانت النسبة بينهما نسبة متناهي المقدار الى متناهي المقدار لكن ازدياد الحجم بحسب
ازدياد التأليف والنظم فيكون نسبة الاحاد المتناهية الى الاحاد الغير المتناهية نسبة متناهي المقدار الى
متناهي المقدار وهو محال بالضرورة يلزم ان لا يلحق السريع البطيء ابدا لان السريع اذا ابتدأ بالحركة
بعد البطيء فاذا وصل السريع الى موضع ابتدأ البطيء يكون البطيء قد تحرك شيئًا فاذا قطعه السريع يكون البطيء قد قطع
شيئًا وهكذا ابدا لان الاجزاء غير متناهية لكن اللازم باطل بالضرورة يلزم من قطع المسافة المتناهية
في زمان غير متناه على تقدير حصول التأليف في الاجزاء المحتاج اليها فيستحيل ان يتم بها ما حاصله الى

وهذا الحكم

التأليف لا محالة الدور فيصح وجود كل واحد منفكا عن التأليف فيمكن كل واحد من الاجزاء واعلم ان النظام
التزم لقواعد حتى يتخلص بها من هذه الالزامات احدها الطفرة والثانية التداخل فلنشرع في بطلان هاتين
القاعدتين ان شاء الله تعالى المبحث الخامس في ابطال الطفرة ذهب النظام الى ان الجسم اذا تحرك مسافة
فانه يحصل في الاحياز المتوسطة بان يقطع البعض ويطفر البعض فيحصل في المكان الثالث مثلا بقطع المتحرك ثم
يحصل في الرابع من غير ان يحصل في الثالث ولا يحاذيه وهكذا الى اخر المسافة والعقلاء قاضية ببطلان
ذلك فانا نعلم علما ضروريا ان المتحرك من اول المسافة الى اخرها انما يقطع المسافة بالمرور على الحدود المفروضة بين
المبدأ والمنتهى اول الموجودة فيه راي المتكلمين وحكي بين النظام والى الهذيل حين شنع الطفرة فقال
ابو الهذيل لو كانت النملة انما تسير بعضها في بعض تبحث في ذلك البحث رجلها بالمرة لان الاطهر افرط
على الاستواء يكون موضع الطفرة حالا تاما عن المراد وكذلك بحث فيما يقطع الكل وغيره على ان القدر الذي
اعترف بقطعه كان لا يقصر النملة قاطعة له لانه غير متناه فما لزم في الجسم كله لازم في البعض لان الجميع عنده
مساو للابعاض في عدم النهاية ونقل عن هشام بن الحكم انه كان يذهب في الجزء مذهب النظام فلما التجأ
النظام الى قوله بالطفرة قال هشام ان كان لا يمكن اثبات الجزء الا بارتكاب القول بالطفرة فيجب
ان يكون ذلك قولا فاسدا او ترك مذهبه وانف يلزم الترجيح من غير مرجح اذ لا اولوية في قطع البعض والطفر
البعض وقد احتج النظام على قوله بوجوه الاول البئر العميقة مائة ذراع اذا كان في منتصفها خشبة وعلى
طرفها حبل قدره خمسون ذراعا في اخره دلو ثم ارسلنا حبلا قدره خمسون ذراعا وشد على طرفه كلاب و
جعل في طرف الحبل المشدود في الخشبة ثم جررنا الحبل الذي فيه الدلو فان الدلو يصعد من اسفل البئر ويكون
قد تحرك مائة ذراع حال ما تحرك الكلاب خمسين ذراعا فيلزم ان يطفر الدلو حال تحرك جزء منه
الحركات معا الثاني اذا فرضنا كوة في بيت طوله الف ذراع ثم اشرقت الشمس عليه فانها في حال وقع الكوة
تشرق الشمس على اخر ومن الممتنع ان يتحرك الشعاع في تلك اللحظة هذه المسافة باسرها وكذا اذا سددنا الكوة
وقع الضوء في تلك اللحظة من المسافة باسرها فوجب القول بالطفرة الثالث وجب ان يقطع بعد زمان الدائرة التي
من القطب اذا تحرك جزء اخر الحركة المتعلقة اكثر من جزء الاساس المداران بمقدار يعلم بالطفرة في الشمس حال طلوعها
يقع ضوءها اقصى نصف الارض ومعلوم انه لا يتحرك الضوء في تلك اللحظة هذه المسافة البعيدة فلا بد من الطفرة
ان احدنا يرفع طرفه الى السماء فيراها في الحال وليس ذلك الا لان الشعاع يطفر فلو غرزنا خشبتين في
الارض احدهما ذراعان والاخرى ذراع لكان اذا ما صار الظل للاول ذراعا ان يصير
للثانية نصف ذراع والا لم يكن للثانية ظل واذا لم يكن كذلك بان يطوى في الخشبة الاولى ...

من مذهبهم ان كل حادث فهو مسبوق بامكان يقوم بالمحل كله ولا شك ان المتحرك والمتصف بغيره من
المقاطع قد يحدث فيها امكان سابق لا بد له من محل وذلك الامكان لا يمكن ان يعرض لغير ذلك المتصف و
المتحرك ولا يكفي الكل لتحليله لاستحالة في جميع الاجزاء غيره ولان امكان العرض سابق عليه ومتعلق بمحل خاص و
لان العرض تابع للمحل في تعينه لا سيما وقوعه في اي جزء كان ثبت اذا تحرك الجسم على الخلا فاطراف المتحرك دائما
من المتحرك على بعض لم يلقه او لا واختلاف الاعراض وان كانت اضافية يقتضي حدوث القسمة فالكلام ابدا دائم
والمنقسم ابدا فانه يوجب ان يحدث فيه انقسامات بالفعل غير متناهية لانه متى صار ملاقيا لحدود حدود
المسافة فقد حدث ذلك الحد وقبل ذلك الحد كان ملاقيا لحد اخر وقبل ذلك الحد حد اخر فاذا كان قبول
القسمة غير متناه فلا حد يعرض الا وقد حدث قبله حدود اخر غير متناهية بالفعل لثبت الملاقات المتعاقبة في
نفوذ المحال في اختلاف الاعراض الاضافية موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود فانه
لا بد ان يلاقي باحد طرفيه شيئا غير ما يلقاه بالطرف الاخر فيلزم ان يحدث في ذلك الجسم انقسام بالفعل ثم ان
احد نصفيه يلاقي باحد وجهيه شيئا غير ما يلاقيه بوجهه الاخر فيلزم ان ينتصف ذلك النصف ايضا فاذا
كان قبول القسمة حاصلا ابدا وكان المنقسم بالفعل وبحسب اختلاف المماسات حاصلا بالفعل ابدا لزم
حصول الانقسامات بالفعل ابدا فظهر ان الجسم لو كان قابلا للانقسامات غير متناهية لكانت تلك الانقسامات
باسرها حاصلة بالفعل لا يقال هذا مبني على ان الجسم اذا لاقى باحد طرفيه شيئا غير الذي يلقيه بطرفه الاخر فانه
ينتصف ذلك الجسم وليس كذلك بل يتمايز احد جانبيه عن الاخر بالفعل وجانبه سطح وهو عرض لانا نقول لا شك
انه اذا لاقى باحد جانبيه غير ما يلقيه بجانبه الثاني فقد امتاز احد جانبيه عن الاخر بالفعل فالجانبان ان كان
المرجع بهما الى عرض قائم به وجب امتياز محلي ذينك العرضين فان كان ذلك المحل عرضا لزم التسلسل وانتهى
ذلك الى جوهر ذاته فتوجه الاشكال وهذا رجوع عما استدل به اولا الى حجة غير [illegible] ولو انقسم الجسم الى ما لا نهاية له
لانقسمت الحركة لكن الشرطية ظاهرة مما تقدم في بيان انقسام كل واحد من الامور الثلثة بانقسام الاخر لكن التالي
باطل للعلم الضروري بان الحركة لها حصول اما في الخارج او في غيره وهو اما الماضي وهو الذي كان حاضرا
في وقت مضى او المستقبل وهو الذي سيأتي وكلاهما معدومان والان لو لم يكن لها حصول في الحال الذي هو الان الحاضر
والمستقبل وذلك الحاضر غير منقسم لانه لو كان منقسما لم يوجد اجزاؤه الا على التعاقب والمرور فلو كان
الحاضر منقسما لكان بعض اجزائه فرض حاضرا جزءا غير حاضر فلا يكون الجزء الذي فرض حضوره حاضرا هف
ولان كل جزء من اجزاء الحركة انما يوجد عند وصول المتحرك الى حد اخر من حدود المسافة ووصول المتحرك دفعة
المتحرك الى حدود المسافة محال الحصول من اجزاء الحركة دفعة واحدة محال ولانه لو جاز اجتماع بعض الاجزاء

المفروضة في الحركة في الوجود لجاز اجتماع كل الاجزاء المفروضة فيها فيلزم ان يكون الجسم الذي حصل في المتحرك عند كونها
في اول المسافة باقية عند كونها في اخر المسافة وهو محال بالضرورة فثبت ان الحاضر من الحركة غير منقسم
فاذا انقضى ذلك الجزء لا بد وان يحصل جزء اخر يكون حاله في عدم قبول الانقسام ما ذكرناه فتكون الحركة من اول
المسافة الى اخرها مركبة من امور كل واحد منها لا يقبل الانقسام وهذا هو معنى قول المتكلمين الحركة عبارة عن
حصولات متتالية في احياز متوالية اعترض بان الحركة لفظ يقع على قطع المسافة وعلى موافاة الحدود
ومعنى قطع المسافة ان المتحرك اذا تحرك من اول المسافة الى اخرها فلا شك انه قد قطع تلك المسافة فهذا القطع
يسمى بالحركة والحركة بهذا المعنى غير موجودة في الخارج لان القطع لا يتم وجوده الا عند انتهاء المتحرك الى
اخر المسافة وحينئذ ينقطع الحركة وينعدم فالحركة بهذا المعنى لا تحقق لها في الخارج واما الحركة بمعنى موافاة الحدود
المفروضة في المسافة فهو ان المتحرك ما دام يكون على مبدأ المسافة لم يتحرك وما دام على المنتهى فقد عدمت
الحركة عنه فهو اذن انما يتحرك بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى لا مطلقا ولكن بشرط ان يكون بحيث لا يعرض آن
من الانات الا وهو يكون في حد اخر من الحدود المتوسطة بين ذلك المبدأ وذلك المنتهى بحيث لا يكون فيه قبله ولا بعده
فيه فهذا التوسط على هذا الوجه هو امر واحد يوصف بانه لا يعرض الا ويكون الجسم فيه موصوفا
بهذا التوسط ثم ان هذا التوسط امر واحد بالذات باق بعينه ما دام الجسم متوسطا بين ذلك المبدأ والمنتهى فظهر
ان الحركة بمعنى القطع غير موجودة في الخارج وبمعنى التوسط موجودة في الخارج حاصلة في الان باقية في جميع زمن
كون الجسم متوسطا بين ذلك المبدأ والمنتهى واجيب بان الدليل ليس مبنيا على ثبوت الحركة حتى يحكم البحث عن [illegible] بل هو مبني
على امر محسوس وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان وهذا لا سبيل الى انكار وجوده في الخارج ويستحيل انكاره
بانقسامه من اول المسافة الى اخرها بالضرورة للعلم الضروري بان الحركة التي كانت في الجسم عند كونه ببغداد غير
الحاصلة فيه عند كونه بالبصرة والكائن مكانهم وهو حول في السفط كنفس الزمان عندهم في وجه
الحركة فلو كانت باقية بعينها لكان الزمان باقيا بعينه فيكون اليوم بعينه امس والغد بعينه اليوم وهذا لا يقول به محصل
واذا ثبت ان الحركة غير باقية بعينها من اول المسافة الى اخرها فلا بد من الاعتراف بتوالي امور بعضها
فان كان كل منها منقسما لزم ان يكون حصول اجزائه على التعاقب فلا يكون الحاصل حاصلا هف وان لم يكن
منقسما فهو المطلوب والتفصيل الذي ذكره غير نافع لان الحركة بمعنى القطع لما لم يكن موجودة في الخارج
لم يكن دليلنا متعلقا بها لانا بنينا الدليل على الحركة الموجودة في الخارج واما الحركة بمعنى موافاة
الحدود فحاصل كلامهم فيها انها شيء واحد بالعدد ثابت من اول المسافة الى اخرها وقد بينا ان هذا يوقع
في المعقول البحث ٥ الرابع في ابطال مذهب النظام قد نقلنا فيما تقدم عنه [illegible]

بالعدد باق

هذين الجسمين كانت حاصلة قبل تلك القسمة او ما كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان لم تكونا حاصلتين بعد كانتا موجودتين حين
الاتصال وان كان الثاني فهما حدثتا الآن فالهويتان عند القسمة وبطل ذلك الجسم الواحد الذي كان موجودا قبل فيكون التفريق اعداما
للمتصل وايجادا للقسمين وهذا باطل بالضرورة ولاستلزامه كون الواحد منا قادرا على اعدام الجسم وهو محال اقول اذا نظرنا الى
الجسم البسيط ذي الابعاد والسطح وعلمنا بالضرورة ان احد جوانبه للجانب الآخر وان كل واحد من نصفيه ممتاز
ممتاز عن النصف الآخر فكيف يمكن مع ذلك الحكم بكون ذلك الجسم واحدا في الحقيقة لا كثرة فيه اصلا حصلت باعتبار الوهم او
اختلاف الاعراض او الفرض بل قبل العرض لا يجد فيه كثرة ولا امتياز فاذا فرضت جانبا مغايرا للجانب الآخر حصل
هناك كثرة لانا نقول التمييز في الاشارة والوهم والفرض واختلاف الاعراض موقوف على التمييز في المشار اليه لكي يشار
في الاشارة ما ليس بمتميز في ذاته لان الاشارة تابعة وحكاية عن المشار اليه متأخرة عنه بالذات فلو جعلنا التمييز في المشار اليه
معللا بالامتياز في الاشارة لزم الدور ولانا نعلم بالضرورة ان احد جانبي الجسم قد كان ممتازا عن الجانب الآخر موجودا
في نفسه متحققا مغايرا للجانب الآخر سواء وجد نسبة ومتوهم او لا ج اذا حكمنا على الجسم البسيط بانه موجود فالمحكوم عليه بهذا
الحكم ليس الا الجملة المتخللة من تلك الابعاض المفروضة فيه وانه ليس امرا مغايرا لها فلو كانت تلك الابعاض امورا حادثة عند
القسمة وان الوجود قبل القسمة امرا واحدا بتلك الابعاض كان ذلك ظاهرا وجامع المعقول الا انا لا نعقل من الجملة هذا الجسم
الا المجموع الحاصل من اجزائه وجوانبه ويظهر من هذه الوجوه ان اجزاء الجسم حاصلة بالفعل في نفسها سواء فرضها فارض او لا الا
انها ما لم الاتصال ليست متمايزة بالفعل بل متصلا اتصالا ما ليس عرض لحصول المجموع انقسام اللازم بالمنقسم
وما لم الوصف بالوحدة ممكن وادعاء الضرورة ان احد الجزئين من الجسم قبل القسمة ليس موجودا الآخر مشتمل على دعوى نفي القسمة
فرضا ولذلك لزم المحال ولا يلزم من كونهما غير موجودين قبل القسمة عدم من بعد القسمة عن الاتصال وحدوث شيء عن
الانفصال وذلك محسوس فضلا عن ان يكون باطلا بالبداهة وقد يقال لان غير المنقسم ان قام بالمنقسم فاما بكل
اجزائه فيلزم الانقسام بالضرورة او بعضها ويعود البحث فيه والعلم الضروري حاصل بان ما وجد بعد الكسر
قد كان ثابتا قبله وقبل الوحدة القائمة بالجسم بقيد الكثرة الوهمية ولا شك ان في ذلك ذات الكثرة بالفعل فلا
يلزم قبول الوحدة لها لان الوحدة لا تقوم بالجسم عند قيام الكثرة به بل هما وصفان متنافيان فيلزم المحال وفرق
بين الوصل والهوية فالقسمة اذا اوردت على الجسم الواحد انتهت وحدته فما زالت هويته ولان الجسم من حيث هو جسم
ليس الا الجسم لكونه منقسما او غير منقسم وصفان عارضان له فاذا اخذ الجسم من حيث هو جسم استحال الحكم عليه بانه
منقسم او غير منقسم واذا قسمنا الجسم عدم منه المقدار والجسميات الاتي بيانها كيف على مشتركة والجواب
انه لزم من انعدام المحل انعدام الحال وحيث لم يكن القسمة فعلية واللازم بحكم الوهمية انما القسمة عند الاول الذي نقتضيه
عدم الاتصال الذي هو جزء الجسم وعدم الجسم متحقق عند عدم اجزائه ولا نزاع في ان عدم الشيء حيث هو شيء من الجسم

ما عرض له لكن الماهية من حيث هي لا تحصل في الاعيان الا في ضمن المشخصات التي متى بطلت بطل ذلك الشخص فان
هذا الانسان اذا بطل بطل لعدم ان الانسان من حيث انه انسان شيء قائم في الاعيان وتتوارد عليه التعينات
بل اذا افنى هذا الانسان بعد فنى هذا الشخص وحدث شخص آخر بعده وكذا هاهنا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايرا
لكونه منقسما او غير منقسم الا ان الشخص منه لا يحصل في الاعيان الا مع احد هذين الوصفين ومتى بطل عنه ذلك الوصف
فلا بد وان ينتفي ذلك الشخص وحينئذ يلزم ما تقدم من كون التقسيم اعداما والتقوية ان كانت عينه وعين الجسم الواحد بعينه
… القسمة فلا يعود المحال وان كانت متعددة بحسب الابعاض المكممة بالمقدار والجسمية الحالة في كل واحد منها غير
التي في الآخر فيكون الاجزاء امورا كل واحد منها عالم آخر مادة وصورة ويعود المحال ولو كانت القسمة اعداما
للجسم لكانت التفرقة اذا حدثت بين اشياء من تمام البحر المحيط جزء آخر ما تلزم انعدام البحر بكليته ويوجد
بحر آخر لانه متى تحقق الاتصال في ذلك الموضع فقد فني ذلك المقدار واذا فني ذلك المقدار فقد فني ما كان متصلا
به من جزء الى اجزاء البحر … البحث الثالث في امتناع قبول الجسم المتناهي القسمة الغير المتناهية اعلم ان العلماء
القائلين بوحدة الجسم قالوا بانه ينقسم الى ما لا يتناهى ذلك وقد بينا ان الواحد لا يجوز ان يعرض له القسمة بل وجود
القسمة يدل على كثرته فللمتنازع الآن ان نذكر ادلتهم على قبوله القسمة الى غير النهاية تفريعا على قبول الواحد
القسمة وذلك من وجوه الاول قبل الجسم القابل للقسمة غير متناهية لزم حصول تلك الاقسام بالفعل والتالي باطل
وما ذكرنا في المقدم فلما بان البرهان ان كل جزء يمكن فرضه في الجسم فانه موصوف بخاصية غير حاصلة في الاجزاء
الاخر لان مقطع النصف موصوف بالنصفية ولا يتصف بها الا هو وكذا مقطع الثلث والربع الى غير ذلك
من المقاطع الغير المتناهية كمقطع نصف النصف وربعه ونحوه الى ما لا يتناهى واذا كان لكل واحد من المقاطع المكممة خاصية
بالفعل لا يوجد لغيره وعندهم ان الاختصاص بالخواص المحصلة يقتضي الانقسام بالفعل وجب حصول الانقسامات
باسرها بالفعل وكذا مركز الدائرة انما يصح في موضع واحد وهو موضع مقاطع الاقطار وما مكان حصول المركز في الدائرة
بالفعل حاصل قبل التقاطع والحركة والفرض وهذا الامكان يوجب امتياز ذلك الموضع عن سائر المواضع وكذا جميع
النقط الغير المتناهية فيلزم كل الانقسام الغير المتناهي بالفعل او … لم اختلاف الاعراض يوجب الانقسام
فالاختلاف المحقق هذا كله فرض والفرض لا يقع ما يرتفع اسم متوقف معناه بل يرتفع بان لا فرض
الدائرة ان لم يعرض فيها شيء لم يكن فيها شيء مما ذكر وهذا حكم عام في المقادير فان الخط المتناهي له منتصف والشيء
منتصف وهلم جرا وهي متمايزة في نفسها عن سائر اجزاء الخط الا انها تمتاز بالفرض ولا يرتفع بان نقول انها لا
وان لم يفرض لان حصول المنتصف فرض … ثم فضلا عن التلفظ به وبالجملة الاجزاء المفروضة لا تستتبع
الخواص لان تلك الخواص اللازمة للفرض لا تقتضي الانقسام الموجود بالفعل مع عدم الفرض وقد … ان

على انه لا زاوية خطية مخصوصة [illegible] اصغر من تلك الزاوية اذ اقل [illegible] ليس بشيء يصح كذا اصغر وكذا [illegible]
انه ليس اصغر [illegible] زاوية [illegible] اصغر منها [illegible] خط مستقيم ومستدير [illegible] لان تلك الزاوية [illegible]
[illegible] مستدير ومستقيم [illegible] اذ لا مدخل لاستقامة الخط الواقع على المنقسم [illegible] واستدارته في [illegible]
الخط ذكره [illegible] للعموم وعدمها على ان تلك الزاوية لو [illegible] مثلا لكان [illegible] نقطة والغرض [illegible]
من الخط المستقيم والمستدير [illegible] لتلك النقطة فلما ان [illegible] مستقيم على [illegible]
في مصادرات [illegible] عليها [illegible] تلك الزاوية [illegible] التقريب [illegible]
الكبر والصغر [illegible] الكبر [illegible] الصغر [illegible] الكبر والصغر [illegible]
[illegible]

[illegible] متصل بذاته وان الانفصال [illegible] متقوم له [illegible] انفصل عدم ذلك الجسم ووجد جسمان اخران غير
ذلك الجسم الذي كان اولا فاذا اتصلا بعد ذلك صارا واحدا وعدم الجسمان الاولان [illegible]
[illegible] مذهب [illegible] الى ديمقراطيس وهو ان الجسم الواحد [illegible] بالفعل مركب من اجزاء [illegible] بالفعل لكن
كل جزء منها قابل للقسمة [illegible] وان تلك الاجزاء [illegible] في [illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible] الجسم ان كانت [illegible] الجسم او اجزائه او لا [illegible] كان [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] اعدام للوحدة فاذا كانت [illegible] الجسم او اجزاء الجسم [illegible] عند عدم الوحدة وكذا ان كانت لازمة
[illegible] عدم اللازم [illegible] الملزوم [illegible] ان لا [illegible] الجسم [illegible] عند حصول الكل الجسم قابل للقسمة
[illegible] لان كل واحد [illegible] القسمة [illegible]
[illegible]

[illegible]

في المشرق والمغرب ابداً على سطحه وليس شيء منهما لنا في وقت من الاوقات لمن نيرهم الافق في المشرق سطح دائرة
معدل النهار متحركة ودائرة الافق ساكنة فاذا تحركت دائرة معدل النهار حتى اكملت الدورة فلابد ان يلاقي تلك
النقطة من الافق والا لزم الطفرة لانه يكون تلك النقطة من الافق ملاقية لنقطة معينة من معدل النهار ثم يكون ملاقية
لنقطة اخرى غير متصلة بالاولى مع انها لم تكن ملاقية لما بين النقطتين وهذا هو الطفر المعلوم بطلانه بالضرورة واذا
ثبت ان تلك النقطة من الافق لا بد ان تلاقي جميع ما نفرض في معدل النهار ومعلوم ان الملاقاة للنقطة نقطة فيكون معدل النهار
مركباً من النقط المتناهية وهو المطلوب والنقطة امر وجودي باتفاق العقلاء لانها شيء مشار اليه غير منقسم لانها
طرف الخط فلو انقسمت كان الطرف احد قسميها فلا يكون الطرف كله طرفاً هف ولانها لو انقسمت لتفاوتت انصاف اقطار
الدائرة ولان الخصم وافق عليه وانما تقع الاشارة الى الموجود ولان الخط متناه بالفعل ونهاية الخط النقطة ونهاية
الموجود طرفه موجود ولان الخط لكان نهاية له يماس غيره وما به تماس الشيء يمتنع ان يكون عدماً صرفاً ولا يخلو اما ان يكون متحيزة بالاستقلال
او بالتبعية لامتناع تجردها مع قبولها الاشارة وثبوت الوضع لها لكونها نهاية لذي الوضع فان كان الاول فالمطلوب
ولو كان الثاني فمحلها اما ان يكون منقسماً او لا والاول محال والا لوجب انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم للسريان
ولاتفاق العقلاء عليه حيث بنوا عليه حججهم في اثبات النفس الناطقة واثبات ان القوة الجسمانية لا تقدر على افعال غير متناهية
والثاني ان كان ذلك المحل جوهراً فهو المطلوب ولو كان عرضاً نقل الكلام اليه فاما ان يتسلسل او ينتهي الى محل جوهري
غير منقسم وهو المطلوب فان قيل ينقسم الاعراض الى السارية في محالها والى غير السارية ونقطة النقطة
من غير السارية ونحو ان غير السارية لا يجب انقسامها بانقسام محلها وفيه نظر فان مفهوم غير السارية هو
الذي لا يشيع في جميع اجزاء المحل بل يوصف بعضها فلسقوط الكلام الذي قيل انها عدمية لانها عبارة عن نهاية الخط
ونهاية الشيء عبارة عن فنائه وعدمه والنقطة عدم الخط لا يكون بما احتج به السطح على ما من مشار اليه
ذو وضع متناهي الخط بالفعل وذلك يدل على وجوده لكان المحسوس بداية ونهاية فالامر الذي
يقع فيه ابعاده وانتهاؤه لا بد ولم يكن موجوداً بالفعل فيه اما منقسم او لا والاول باطل لانه لو كان كذلك
لكان اما ان يكون كل واحد من نصفيه مبدأ الحركة معاً حتى يكون الواحد ملاقياً للشيئين معاً وهو محال او يكون احد نصفيه
هو المبدأ فيكون المبدأ ذلك النصف لا الكل وقد فرض الكل هف ثم انا ننقل الكلام الى ذلك النصف فان كان
منقسماً عاد المحال وان لم ينقسم وهو موجود بالفعل فان كان مستقلاً بذاته فهو الجوهر الفرد وان احتاج الى محل
عاد التقسيم فان اتفقت العقلاء على امتناع الانقسام الغير المتناهية وانه يستحيل وقوعها بالفعل وكان
ممتنعاً لمحال كثرة فلا اذن يستحيل ان يكون الجسم قابلاً لما لا يتناهى من الانقسام فاذن انما يقبل القسمة المتناهية
وهو المطلوب اعترض بان هيولى الجسم لا تقبل انقسامات غير متناهية لا انه قابل لها بحيث يحصل لها كلها بالفعل

الوجود بل المراد انه لا ينتهي الى حد الا وتقبل بعد ذلك تقسيماً آخر وذلك لا يتأتى في قولنا انه يستحيل حصول انقسامات غير المتناهية
بمثابة بطلان مذهب الحكماء ان الجسم قابل للقسمة فيكون ذلك لاجل انه قابل للانقسام لذاته ولا شيء من لوازم ذاته ولا التجزء
فان الشيء يقبل القسمة بكونه ذاته ولوازم ذاته ويكون موجوداً مع انه لا يقبل تلك القسمة ولا للمنافاة على ان المنافي على الاطلاق غير
المنقسم يقبل القسمة اذن لاجل شيء قائم بالجسم والله تعالى كما هو قادر على خلق ذلك الشيء فهو قادر على ازالته فاذا
اعدم الله تعالى ذلك الشيء الذي تعيّنت تلك الاجزاء قابلة للقسمة لانه من زال المصحح وجب زوال الحكم والمنافي الذي لا يصح
رجوعه الى كونه ذاته وما يخصص به من الصفة ولا الى وجوده ولا الى عدمه ولا الى المنافي على قلّته الا انه يرجع الى
وجود معنى هو الافتراق وعدم معنى هو الاتصال ما عدا ذلك فلا اثر في هذا الحكم فان اذن لمعنى يتميز زال
عنه بعد التقسيم وتحري وان تعيّنت كل المتحاذيات ومتى وجدت المحاذيات كلها غير التغرق فلا التحري ولا الانقسام لان التحري
والانقسام راجعان الى التأليف وزواله ومتى كان المرجع بالتحري الى رفع التأليف يبطل قولهم فانه
متحرك بالقوة دون الفعل واعترض بانه ان عنى بذلك انه لا يكون فيه جزآن متميزان بالفعل بينهما تماس وان التغرق هو
تبعد احدهما عن الآخر فهو محل النزاع فانه لو قلت ذلك لما احتجوا في تقسيم الجسم الى العرض وزوال التأليف عنهما ان
كانت الاجزاء حاصلة في ذلك المؤلف وتميز كل واحد منهما عن الآخر بالفعل لوجود الواحد في كل كثير وان عنوا انه موجود
كونه مستعداً لقبول التجزئة فذلك محال لانه لا يمكن ارتفاع عنه لان ذلك هو صورة الجسمية ولا لازم صورة الجسمية قط لو كان في الجسم اجزاء
غير متناهية لامتنع قطعه بالحركة الا بعد قطع نصفه ولا يمكن قطع نصفه الا بعد قطع نصف ذلك النصف وهكذا الى ما لا يتناهى
فلو كان الجسم مشتملاً على ما لا يتناهى لامتنع قطعه في زمان متناه وفيه نظر لانهم كما قالوا باشتمال الجسم على ما لا يتناهى من الاجزاء
ولم يكن متناهياً كذا قالوا باشتمال الزمان المتناهي على اجزاء غير متناهية فيقع قطع كل جزء من اجزاء المسافة في جزء من اجزاء
الزمان وهما على السواء في غير متناهية فلا يرد عليهم ذلك وهم اعتذروا عن ذلك بالطفرة وستأتي بيان بطلانها
وهذا كله يلزم النظام كما يلزم الحكماء الا ان الجسم واحد لكنه يقبل القسمة الى ما لا يتناهى لانهم يقولون ان اختلاف
الاعراض يوجب القسمة الفعلية والمماسة بهما انما هي بالفعل وكان يجب الا يكون بالفعل فلا يسع الاعتذار بوجود
الجسم ان الاختلاف في الاعراض يوجب التكثر لو كان في الجسم اجزاء غير متناهية اما بالفعل او بالقوة لصح ان يوجد
في كل ذرة من المغشي بها وجه العالم باسره وهذا محال بالضرورة فما ادى اليه محال اعترض بانه يمنع اللزوم لان
بعد تسليم الكل لا يمكننا المنع من ذلك اذ ربما يكون في كل ذرة من الاجزاء التي لا تتناهى ما يبلغ كثرتها اذا انبسطت الى تغشية
سطح العالم فاذا لم يكن ذلك بين الامتناع مع فرض وجود الجزء فكيف يثبت امتناع وجود الجزء وفيه نظر لان
العقل قاضٍ بعدم احتمال الخردلة على مثل تلك الاجزاء اذ هذا حكم بديهي على وجود ذلك بل هي اصغر الدرايا الخردلة
وذلك يدل على الحكم الذي لا يتناهى اعترض بصحة عدم انقسام ... فان هناك ... واما هي اصغر منها ... وانه تام الكون